

شرح  
النصائح على التوضيح

لشيخ خاتمة الأئمة  
عليه السلام  
عليه السلام  
عليه السلام

أبجد المائتين

# شرح النصيحة على النصيحة

للشيخ الإمام العالم العلامة إمام عالم بن عبد الله الأزهرى على ألقية ابن مالك  
في النحو والصرف للشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن  
يوسف بن همام الأنصاري نفعهم الله برحمته ورضوانه آمين

(وبهاشة حاشيته للعلامة المتقن الأملى المتقن)  
(الشيخ بس بن زين الدين العليمي المحقق رحمه الله)

كتاب في النحو  
مركز تحقيقات كاسبيوتري علوم إسلامي  
الطبعة الأولى: ٢٣٦٢  
الطبعة الثانية: ٢٣٦٢



مجمع طبع الكتب في دار الفكر

مجمع طبع الكتب في دار الفكر  
مركز تحقيقات كاسبيوتري علوم إسلامي  
الطبعة الأولى: ٥١٧٥٨

دار الفكر  
للطباعة والنشر والتوزيع

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين وصل الله على مولانا وميدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه  
 اجمعين ونسأل الله سبحانه بيسر اسباب الخير وحسن الخاتمة إنه اكرم الاكرمين (هذا باب حروف الجر) قيل إنما  
 سميت بذلك لأنها تخرج معنى الأفعال إلى الأسماء والأفعال أنها سميت بذلك لأنها تعمل لإعراب الجر كما هي بعض الحروف  
 حروف النصب وبعضها حروف الجزم وعملها الجر على الأصل من كون ما اخذت قبيل حقه أن يعمل العمل الخاص بذلك  
 القبول فلا حاجة أقول السيوطي في الجمع لم تعمل رفعا لأنه إعراب العدد ومدخولها فضة ولا نصباً لأن عمل مدخولها نصب  
 بدليل الرجوع إليه ولو نصب لاحتمل أنه (٢) بالفعل ودخول الحرف لإضافة معناه إلى الاسم (قوله وهي عشرون

حرفاً) بنى عليه حروف  
 ذكرها شراح الألفية  
 منها لولا إذا دخلت على  
 ضمير مرفوع نحو  
 لولاي ولولاك ولولاه  
 فأما جارة للضمير عند  
 الجمهور ولا تتعاق بشيء  
 وموضع الجمهور رفع  
 بالابتداء والخبر محذوف  
 وأمله يختار مذهب  
 الاختصاص أنها غير جارة  
 والضمير مبتدأ وأما جارة  
 الضمير المفروض عن  
 المرفوع لكن رد في المتن  
 بأن الإجابة إنما وقعت  
 في الضمائر المنفصلة (قوله  
 بمعنى من الابتدائية) قال  
 الدنوشري قال الحفيد  
 قال ابن ولاد في لغة  
 هذيل بمعنى وسط  
 يقولون سمته متى كره  
 أي في وسطه أم فصل  
 هذا تكون اسماً لا  
 حرف جر فليتأمل

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### هذا (باب حروف الجر)

وتسميها الكوليون حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أي تربط بينهما وحروف الصفات  
 لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها (وهي عشرون حرفاً) كان الظلم (الثلاثة مضاف في) باب  
 الاستثناء وهي غلا وهذا وحاشا (الجارات فلا حاجة لإعادتها) (والثلاثة شاذة) في عمل الجر (أحد هاتين في  
 لغة هذيل) بالتصغير (وهي) ضميم (بمعنى من الابتدائية) حكى يعقوب ذلك عنهم و(سمع من بعضهم  
 أخرجهما من كره) أي من كره (وقال شاعرم) وهو أبو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب  
 (شرب من ماء البحر ثم زفعت) متى لجج خضر فمن نتج

أي من لجج رالنجج جميع الجاهل من الماء والنجج فتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء  
 آخره جيم المر السريج مع القوت يقال إن السحاب في بعض الأماكن تدنو من البحر الملح فيستند منها  
 غراطم عظيمة تشرب من ماء فيكون له صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة إلى الجوف فيطلب ذلك  
 الماء ويطلب بإذن الله تعالى في زمن صرودها وتزفها ثم تخطر حيث يشاء الله تعالى (والثاني  
 لعل في لغة هذيل) بالتصغير (قال) شاعرم:

(لعل الله فضلكم علينا) بشيء أن أمكم شريم

بهر الجلالة لعل وشريم فتح الشين المعجمة المرافضة (ولم في لامها الأولى الإتيان) كاسر (والحذف)  
 كقوله هل صررف الدهر أو دولانها أهده القراء بجر صررف (و) لم (في) لامها (الثانية الفتح  
 والكسر) وألحقوا عليها

للسل الله بمكني عليها جهارا من ذهب أو أريد

ويظهر أنه معرفة أو مبنية حيث أنه (وأقول) الظاهر أن ما قاله ابن ولاد لا يطرده ضميم لعدم ظهور كونها بمعنى وسط في متى  
 لجج فلماها مشتركة والظاهر حيث أن الاسم مبنية لمشايتها الحرفية كما قلنا إن حاشا التنزيه بلبس لمشايتها حاشا الاستثنائية  
 فإن فرض أنها دائماً بمعنى وسط فهي معرفة إذ لا متعني لبنائها (قوله لعل الله) قال الدنوشري هي باقية على الترجي ولا تتعاق  
 بشيء ولكن الظاهر أنها في هذا البيت معانها الإشتاق مثال لعلك بانع نفسك (قوله بجر الجلالة) هي مرفوعة علا على  
 المشهور فيها جر بحرف ذاته أو شبه وتقديراً على ما يقتضيه الفرق بين الإعراب المحلى والتقديرى وما قرره في معنى الإعراب  
 المحلى والتقديرى فالظاهر حاشيتنا على الفاكهي وقوله فضلكم خبر المبتدأ

فهذه أربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل (والثالث كي) ولا تهر مربعا ولا اسما صريحا  
(وانما تهر ثلاثة) لارابع لها (أحدها ما الاستوائية يقولون إذا سألوا عن علة الشيء كعبه)  
والاصل كما ظنفت ألف ما وجوباً وجيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الألف المذوقة  
(والأكثر) عندهم (أن يقولوا له) باللام والمغني لأي شيء كان كذا (الثاني ما المصدرية وصلتها)  
فإنها في نأويل الاسم (كقوله) وهو الثابتة :

إذا أنت لم تنفع نضر قائما (براد القنى كما يضر وينفع)

فكس جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهي حرف لعليل بمنزلة اللام (أى) إنما براد القنى  
الضر والنفع (أى لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع وروى برحق القنى وكون ما فيه مصدرية  
(قوله الألف) وهو قليل (وقيل ما) فيه (كافة) لكن من عمل الجر مثلها في ربما وغول قريب  
الموضح في حاشيته وأن المصدرية مضمر بعد ما جوى (الثالث أن المصدرية) المضمر (وصلتها نحو جئت  
كي أكرمك إذا قدرت أن يمدد) والاصل كي أن تكرر من طائف أن استفاد منها بنيتها (بدليل  
ظهورها في الضرورة كقوله) وهو جميل بن عبادة :

فقال أكل الناس أصبحت ما نحا (لسانك كما أن نحر ونحدا)

فتفرد ببيان الفاعل والمنع الإعطاء متمم لاثنين أولها أكل الناس وثانيها لسانك على حذف  
مضاف والمعنى أصبحت ما نحا كل الناس حلاوة لسانك والفرور الخداع فهو حلف ثم يروى وهو إرادة  
المكره بالإلحاح من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل (ظهور أن بعد كي قليلا ولم يجهله ضرورة  
كافعل الموضح (والأولى) فيما إذا لم تذكره ابتدئا (بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا) فوله  
ستأحرف (والأربعة عشر الباقية) من العشرين (تسمان سبعة تهر الظاهر والمضمر وهي من وإلى ومن  
وعلى وفي واليا واللام) وهي بالنسبة إلى الوضع الثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد هو الثاني  
البايو اللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وروى ما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو  
الثالث إلى وعل وبدا منها من لأنها أم حروف الجر كما في قوله (الظهور) وغير مثال جرها المضمر  
والظاهر (نحو ومنك ومن نوح) ومثال إلى (إلى الله من جحكم) (إليه من جحكم) ومثال من تركب (طبقا عن  
طبق رضى الله منهم) ومثال على (وعلها على القلق فعملون) ومثال في (وفى الأرض آيات وفيها ما تشبهى  
الأنفس) ومثال الباء (آمنوا بالله وآمنوا به) ومثال اللام (له ما في السموات وما في السموات وسبعة  
تختص بالظاهر (وهي المقار إليها في النظم بقوله :

بالظاهر اخص من مذ وحنى والكاف والواو ورب والثا

وهي بالنسبة للوضع أربعة أقسام ما وضع على حرف واحد هو ثلاثة الكاف والواو والثا وما وضع  
على حرفين وهو مذ خاص وما وضع على ثلاثة أحرف هو مذ ورب وما وضع على أربعة أحرف وهو  
حتى خاصة (وتنقسم بالنسبة إلى صفات الظاهر (أربعة أقسام) أيضا (ما لا يختص بظاهر بعينه وهو)  
ثلاثة (حتى والكاف والواو) نحو حتى مطلع النجرا ليس كنه شيء الطود (وقد تدخل) حتى و (الكاف  
في الضرورة على الضمير) فالأول كقوله : أنت هناك تفقد كل فج ه ترجى منك أنها لا تخيب  
والكوفيون والقرء لا يعمون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني (كقول السجاني) يصف

حارا وحشيا : خيل الذنابات شم الأكلبا (وأم أرواح كما أو أقربا)

فأدخل الكاف على الماء العائنة على الذنابات والذنابات بفتح الدال للجمعة والنون وبعد الألف بدموحدة  
جمع ذنابا وهي في الأصل شبه الخط تقع في أوف الإبل وهذا اسم موضع بعينه وأم أرواح اسم عطية بعينها

(قوله ولا يجوز الجر الخ)

قال الزرقاني أى أن لعل

في اللغات غير هذه الأربعة

والجر إنما هو بهذه

دون تلك عندهم أم وما

ذكره الفارح مستفاد

من قول المصنف ولم

في لامها الخ فإنه ظاهر

في أن هذه اللغات خاصة

بمثل الجارة فكان على

الفارح أن يلبه على ذلك

(قوله أنت تفدركي

مصدرية) على هذا

يلبى إذا ظهرت أن

بسدها أن لمرب بدلا

من كي (قوله وجبة

تختص بالظاهر) قد

بيننا في الخواص وجه

ذلك وحكمة انقسام

هذه السبعة إلى الأقسام

الأربعة فراجعها



(فصل) (قوله وأما على تضمين الفعل الخ) ظاهر منضمه أن التضمين ليس بأصل لفظي بل تأويل فكان  
الأحسن أن يقول مؤول إما بحمله على الاستعارة وإما بحمله على التضمين ثم هذا ظاهر إن كان التضمين قياسيا فإن كان سماجيا كما هو  
المختار على ما مر في باب المقول معه فلا مزيد له بل إنا به حرف عن آخر لكون كل منهما غير قياسي وكون التجوز في الفعل أسهل كما نص  
عليه في المتن لا يقتضي ضرورة (ع) التضمين المطلوب فعلا لإخراج الكلام من كونه غير قياسي فتدبروا هل أن كلام المصنف في

وهي في الأصل جبل منبسط على وجه الأرض وشمالا ظرف وكتاب فتح الكاف والهاء الثلاثة صفته ومعناه  
قريبا وأو حرف عطف والمعنى أن هذا الحار الوحشي ترك الدنابات ناحية شمالا قريبا منه وتلك أم وأوال  
كالدنابات أو أقرب منها (وقول الآخر) وهو رؤية يصف حمارا وشيئا وأنا وحشيات :  
فلا ترى بعلا ولا حلالا . (ك) ولا تكن (لا حاطلا)

فأدخل الكاف في الأول على ضمير الحار الوحشي وفي الثاني على ضمير الإناث الوحشيات والبلل الروج  
والحلال جمع حلبة وهي امرأة الرجل والحاطل بالحاء المهملة لفظا للمساءلة المانع من التزويج كالعاضل  
والمنع لا ترى بعلا مثل الحار الوحشي ولا زوجات مثل الإناث الوحشيات إلا ما نفعا (وما يختص بالزمان  
وهو مذومند) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله . واخصص يذو وذوقنا . (فأما قولهم ما رأيت مذ أن  
الله خلقه) بفتح الهمزة على أنها مصدر يهوى وصلتها في تأويل مصدر مجرور يذو في الصورة الظاهرة  
(فتقديره ملزم من أن الله خلقه) فلفظ الحقيقة إنما جرت زمانا محذورا فامضنا إلى المصدر لا المصدر (أي مذ  
ومن خلق الله إياه) فاندفع هذا التقدير الأول وأما في رواية من كسر الهمزة فلفظه اسم لا دخل على  
الجملة (وما يختص بالنكرات وهو رب) بضم الراء وإليه الإشارة بقول الناظم ورب منكر المحرور رب  
رجل كريم لقبه (وقد دخل في الكلام) التثنية على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتثنية كسر والتقدير بتميز  
بعده مطابق للمعنى من أفراد يذو كسر وفروعهما كقوله رب رجلا ورب رجلين ورب رجلا ورب  
أسرا ورب أسرا من نوره لسان كل ذلك بأفراد الضمير استثناء بمطابقة التثنية للمعنى المراد (قال) الظاهر :  
(رب غيبة) وهو رب إلى ما . تورت المجد دائما فأجابوا

فأى بالضمة مفردا مفسرا بتميز من مطابق للمعنى وهو ثنية هذا مذهب البصريين وحكي الكوفيون  
جواز مطابقتها لفظا نحو رب أسرا من نوره على كل من وربهم رجلا وربهم لسان واختلف في الضمير  
المجرور رب فقيل معرفة وإليه ذهب الفارسي وكثيرون وقبل نكرة واختاره الأغشي وابن  
عصفور لأنه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال :

وما ردوا من نحو رب غيبة . نور كذا كها ونحوه أي  
(وما يختص بالله ورب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة وإياه المتكلم وهو الله) في القسم  
وإليه أشار الناظم بقوله واتماض ورب (نحو والله لا كيدن) أصنامكم (وثرب الكعبة وترى لأفعلن)  
سكاه الأخفش (وندر بالرحمن ونحوها لك) سكاه سيبويه .

(فصل) (في ذكر معاني الحروف الجارة) والصحيح عند البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضهم  
بعض قياسا كالآتوب أحرف الجرم وأحرف التصبوعا وهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويله يقبله  
اللفظ وإما على تضمين الفعل معنى فعل يمدى بذلك الحرف وإما على شلوه إنا كلمة من أخرى وهذا  
الآخر وهو محل الباب كنه عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يعملون ذلك شاذا ومذهبهم أقل  
تصانفا قال في المتن (من سبعة معان أحدها التبعيض) عند الفارسي والمجهر وصحبه ابن عصفور

فيه وقبل إن فيه جمعا بين الحقيقة والجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى الحروف بالتربة وهذا إنما يقول به  
من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والجاز وهو ظاهر قول المتن أن قائده أن تؤدي كلمة مؤدى كلتين فظاهر لعريته مخالف  
لما ذكره من قائده فليتبني لذلك وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء المز بن عبد السلام فقال في كتاب مجاز القرآن الفصل  
الثاني والأربعون في مجاز التضمين وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين فتعديده تعديته في بعض المواضع كقوله :

المتن في تحرير التضمين  
في مواضع يقتضي أن  
أحد اللفظين مستعمل في  
معنى الآخر لأنه قال في  
وما فعلوا من خير فلن  
نكفروه أي فلن نكفروه  
وفي ولا نكفروا حقة  
النكاح أي لا نفكروا  
وحيلت فمضى قوله أنه  
إشراب لفظ معنى آخر أن  
اللفظ مستعمل في معنى  
الآخر فقط فإن هذا  
هو الموافق لذلك التقرير  
وإن احتمل أنه مستعمل  
في معناه ومعنى الآخر  
وقول ابن جني في  
المصالح أن العرب قد  
توسع فتوقع أحد الحرفين  
موقع الآخر إذنا بأن  
هذا الفعل في معنى ذلك  
الآخر فلا ذلك جزمه معه  
بالحرف المعتاد مع  
ما هو بمعناه صريح في  
أنه مستعمل في معنى  
الآخر فقط وعلى هذا  
فالتضمين مجاز مرسل  
لأنه استعمل اللفظ في  
غير معناه لملاقة بينهما  
وتعريفه كما يستتبع ذلك  
وهذا أحد أقوال

حقيق على أن لا أقول هل الله إلا الحق بضم حقيق معنى حريص ليبيد أنه محقق بقول الحق وحريص عليه ويضمن فعل معنى فعل  
فتمديه أيضا تعديته في بعض المواضع كقول الظاهر قد قتل الله زيداً هي من قتل بمعنى صرف لإفادة أنه صريحاً بالقتل دون  
ما عده من الأسباب فأفاد معنى القتل والعرف جميعاً أم المقصود منه وفيه تصريح بأن التضمن يجري في الأسماء بل صريحاً  
المعنى إثبات لفظ يضمنها فاقصص السعد والسيد على بيانه في الأفعال جار مجرى التثنية لا التثنية ودعوى أصحابك في الأفعال مجردة عن  
الدليل وقيل إن المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره وعليه جرى صاحب الكشاف ومجيب المصنف في المعنى حيث نقل  
كلامه بعد تعريف التضمنين بما مر فأومأ أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فخطن له وقال السعد في تقرير كلام الكشاف وبيان  
أنه لا يرى أن التضمنين مجازاً ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وأنه مع استعماله في المذكور يدل على المضاف ماله حقيقة التضمنين  
أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه ثم قال إن الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر  
بمعونة القرينة اللفظية نحو أحد إليك فلا تعناه أحده منياً إليك حده وقد يمكن كما يقال في يؤمنون بالفتب يسترقون به مؤمنين أم  
وفي قوله مع فعل آخر حذف مضاف أي مع حذف فعله فإن كانت المناسبة إنما هي بين الفعل والمخوف ومنعته المذكور لا بين الفعلين  
فلا بد من المناسبة بينهما فلا يقال ضربت إليك زيداً أي مني إليك ضرباً ولا يمكن القرينة واعتراض عليه بأن في كلامه تناقضاً  
لأن قوله مع فعل آخر يناسبه غير ملائم لقوله مع حذف حال فإن الثاني يدل على أن المخوف اسم هو حال لا فعل بخلاف الأول وأجيب  
بأن في كلامه تخليفاً وإحلاقاً للفعل عليه وعلى الاسم أو أراد بالفعل معناه القوي وكذا في قوله أن يقصد بالفعل ولا يخفى سقوطه على هذا  
الكلام وينفذه عن المرام وذلك أن الداعي السعد في ما قاله التمرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز والأصل التضمنين بالفعل لكنه قد  
في تضمن المذكور مثله وأشهر بالحال عند بيان المعنى إلى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل كان من الحذف المجرد ولم يكن المخوف مدني  
لتضمن المذكور أيضاً في تقديره فكثير الحذف وهذا يظهر أن من قال لا تنضم طرق التضمنين إليها قال وإن منها المضاف نحو الرث  
إلى نسائك أي الرث والإفضاء إلى نسائك فقد فُعل عن الباعث على هذا القول على أنه لم يدع أحد الحصر وقال السيد ذهب بعضهم  
إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحق في فُعل والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من منطقاته فتارة يحصل  
المذكور أصلاً في الكلام والمخوف قبله فيه على أنه حال في قوله ولتكنوا الله على ما هذا كما قالوا ولتكنوا الله  
حامداً من على ما هذا كما وتارة يمكن فيجعل المخوف محلاً والمذكور مفعولاً كقولك أحد إليك فلا ما كأنك قلت أنتي إليك  
حده أو حالاً كما يدل عليه قوله بمعنى الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يؤمنون بالفتب أي يسترقون فإنه لا بد من تقدير  
الحال أي يسترقون به مؤمنين إذ لو لم يقترن كان محلاً للمخوف لا الضميمة وقوله على أنه حال وقوله والمذكور  
مفعولاً يعني أن المذكور يدل على ذلك كما يفيد قول السعد مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر والظاهر أن السعد مرافقه  
على ذلك لأنه لم يشرب الرد عليه كما هو دأبه عند مخالفة فادفع قول بعضهم أن في جملة المذكور مفعولاً محذوف نظراً لظهور  
لأن الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولاً لعدم القول والفعل المعنى فالصواب كون جملة أحد حالاً من قائل أنتي والماضي  
أنهي حده إليك حال كونى حامداً له ويرد عليه أنه إن أراد إن جملة أحد حال في التركيب ففسد أو في المعنى فالذي وقع فيه  
حالا إنما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه كما يشهد به قوله حال كونى حامداً وقد ذكر السعد أن هذا التركيب  
محذوف فيه الحال والظاهر أن السيد لم يقصد الرد عليه وإنما أراد بيان وجه آخر ليفيد إن ذلك أمر اعتباري لا ينحصر فيما  
قاله السعد ومن السجب أن بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال إنه لا ينحصر فيما قاله السيد بل حارق أخرى منها أن يكون  
مفعولاً كما في قولهم أحد إليك أنتي أنتي حده إليك ومن السجب أيضاً قوله في الجواب عن كلام البعض المذهب أن هذا من السبب  
بلا سالك كتاب التسوية وأنت قد علمت أن هذا حذف كما يصح عليه السعد لا سبب هذا وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد على أن  
في أحد إتيك زيداً تعدينا ووقع للمولى أي السعد في أول قصص العري بين الحد والمذبح بأن الحد يشتر شروطاً السعد بالجميل إلى  
المنعوت بخلاف المذبح وأنه يرشد إلى ذلك اختلافهما في كيفية التعلق بالمعنى في حده ومذبحه فإن تعلق الثاني يتعلق عامة الأفعال  
بمفعولها والأول مبني على معنى الإتياء كما في قولك كذا فإنه مبرب مما يفيد لام التبايع في قولك قلنا ولا يخفى إن هذا مخالف  
لكلام القوم ولم يشرب بشهادة من مفعول أو مفعول في المعانيب نقل شيخنا الدوشري في رسالة التضمنين بقوله وهو كلام حسن وبما  
يرى منه أن الإتياء من مفهوم الحد فتعلق إلى بالنظر لذلك فلا حاجة إلى ادعاء التضمنين فيه فليست أم ذلك أم فإن أراد بكونه حسناً  
حسن تراكيبه فلا شك في ذلك وإن أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر فإنه وإن أطال الكلام كما به لم يوفق عليه لم يأت فيه بيان المرام  
بقي هنا أمران الأول ما أشار إليه السعد السيد من أخذ الحال من المخوف والمذكور لا شك أنهما وجهان متغايران عند من لقي

التحقيق يدان وإثبات الكلام في أنها محل استصحاب دائم أو يرجع أحدهما في بعض الأحيان والذي يقتضيه النظر وإليه يشير كلامهم  
 وجعل أحدهما على الآخر بحسب القام بل تعبته كما لا يخفى على من له بالفراغ المام فيترجح أحدهما من الخدوف في وتكبروا الله  
 على ما هذا ثم وإن جرى السبيل على خلافه كما مر فقد قال صاحب الكشاف المعنى لتكبروا الله حامدين ولم يقل لتعبدوا الله تكبرين قال  
 بعضهم لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم وكما لي حديث أن تؤمن بالقضاء فالله أن تؤمن معترفا بالقضاء لأن تعترف  
 بالقضاء مؤثنا لأن أن والفعل يسبك بمصدر معرف وهو لا يقع حالا كما قاله الرضي في الكلام أن إن تكسر وجوبا إذا وقعت حالا وإن  
 كان لا يخلو من نظر لعدم وجوب كون المصدر للسبوك معرفة كما يأتي ولما يدل على من اسم الفاعل حكمها وفي بعضها يرجع  
 أحدهما من المذكور كما إذا ضمن العلم معنى القسم نحو علم الله لا فعلن فالله أنفس بالله عالما لا فعل لا حكمه لأن أقسم جملة إلهائية لا تقع  
 حالا إلا بأزويل واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعمل على حكمها ونحو فأماته الله مائة عام لأن التفسير أثبت الله مائة عام بما لا أمانه  
 الله مائة عام بل لا يلزم منه أن لا تكون الحال مغارة بل مقدرة أو الأصل كونها مقارنة وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المفعول بذلك  
 على أنه المفعول لإصالة فردود بأنها إنما تدل على كونه مرادا في الجملة إذ لو لاها لم يكن مرادا أصلا بل إن الصلة لا يلزم أن تكون للتركيب كما  
 دل عليه كلام البيضاوي في تفسيره إذ انتبذت من أمالها مكانا شريفا فإنه مفسر التنبذت باعتزاله وذكر أنه متضمن معنى أمهرو مكانا ظرف  
 أو مفعول ولا شك أن قوله من أمالها حيث تعلق بالتنبذت الذي بمعنى اعتزاله لا بالتصريح وعما يتفطن له أن المراد بالصلة ما له دلالة على  
 التضمن لا ارتباطا بالخدوف الذي في ضمن المذكور فيفصل ما إذا ضمن اللازم معنى التضمني فإن التضمنية حيث تفرقة التضمن لا ذكر  
 الدلالة إذا ضمن فعل متعدد أو واحد من متعددين والعكس كضمن العلم معنى القسم كما مر فإن القرينة إنما هو الجواب الثاني على  
 الخلاف في كون التضمنين سماويا أو قياسيا بيني على الخلاف في أنه حقيقة أو مجازي غير ذلك مما فيه من المذهب وعلى ذلك في الجواز  
 مبنى على كون الجواز سماويا أولا والذي يحظر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لا يتوقف على سماع واشتراط المناسبة بين الفظين  
 لا يتضمن ذلك كما لا يخفى وأنه يلزم من كون حلق الجواز قياسيا قياسيا هذا الجواز الخاص خلافا لبعضهم قال في التلويح المتعبر في  
 الجواز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها في استعمال العرب فلا يشترط اعتبارها بخصوصها حتى يلزم في آحاد الجواز أن  
 تنقل بأعيانها عن أهل القصة وذلك لإجماعهم على استخراج الاستعارات الغريبة البديعة التي لم تسمع بأعيانها من أهل  
 اللغة وهي من طرق البلاغة وشعبها التي بها ترفع طبقة الكلام فلم يصح لما كان كذلك ولهذا لم يدوروا الجواز تدوينهم  
 الحقائق وتتملك المخالف بأنه لو جاز التجرد بغير وجود العلاقة لجاز لفظة لطويل غير إنسان للندابة  
 وشبكة السبد الجارية وأبالا في البنية واللام على أن لا يمنع الملازمة فإن العلاقة مقتضية للصحة  
 والتغلف من مقتضى ليس بقادح لجواز أن يحسبوا أن لا يمنع من عدم المانع ليس جزء من مقتضى وذهب  
 المصنف رحمه الله إلى أنه لم يجر نحو لفظة لطويل غير إنسان لانفاء شرط الاستعارة وهو المشابهة في أخص الأوصاف أي فيها له هريد  
 اختصاص بالمشابهة كالجماعة الأسماء فإن قيل الطول لفظة كذلك فلما لم يلج ليس مجرد الطول بل مع فروج والخصان في أمالها  
 وطراوق تخالف فيها اه ولا شك أنه على القول بأن التضمنين مجاز فهو مجاز لغوي علاقته تدور على المناسبة وهي مع أنها ليست بما  
 تصواعية في العلامات أمر مشترك بين أفرادها لكن الذي يرجعها في كل موضع إلى ما يليق به مما هو من العلاقات المعتبرة وبذلك يمتاز  
 بعض الأفراد عن بعض آخر والتغلف في بعض الأفراد إن فرض لا بطر كما علت هكذا يلغى أن يحقق المقام وقل من حقه مع إقامته  
 الكلام ولنا رسالة في التضمنين لزيادة حررونا في مبادئ الاشتغال قبل الوقوف على أفرادها بالتصنيف من سبقنا وقصدنا بما حررونا هنا  
 تنعيم الكلام عليه فلذا أرغبنا عنان القلم وهو العذر في هذا التطويل ولعله لا يمل عندنا باب التحصيل وحيث كان الأمر كذلك فيتم الكلام  
 على بقية الأقوال فنقول تقدم ثلاثة أركان وهو الذي ارتضاه السيد أن اللفظ مستعمل في معناه الأصل فيكون هو المقصود أصالة لكن  
 قصد بقرينة معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدرة لفظ آخر فلا يكون من الكتاب أو لا الإضمار بل من الحقيقة التي  
 قصد منها معنى آخر يناسبها ويلحقها في الإرادة وحيث لا يكون واضحا لا تكفي هذا معنى على أن اللفظ يدل على المعنى ولا يكون حقيقة  
 ولا مجازا ولا كناية والسبب جوزه ومثله بمسببات الأراكيب وذلك أن الكلام قد يستفاد من مراده معنى ليس دالا عليه بأحد  
 الوجوه الثلاثة المذكورة كما يفيد قولك آذيتني فتعرف التهديد وإن زيدا قائم إنكار المخاطب والسبد وغيره جعلوا ذلك كناية اه  
 والمراد من التبعية في قوله لكن قصد بقرينة التبعية في اللفظ كما يصرح بقوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عند الكلام على  
 قوله . أسد على وفي الحرب فبما . لا ينافي كملق الجار به إذا لو حطم مع ذلك المعنى ما هو لازم له ومفهوم منه من الجرأة والقوة  
 والفرق بين هذا الوجه والتضمنين أن في التضمنين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعا مقصودا في المقام أصالة وبه يفارق



التضمن الكتابة وفي هذا الوجه لا يكون المعنى المحفوظ بعبارة من المقام أصلا كيف والمقام مقام التفسير بالأصل على وجه المجازة وذلك ينفي عن النقص إلى وصف الجريمة والصورة مرة أخرى اه وبذلك يدفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمن أن لابد يتبعه في الإرادة بخرج المعنى الآخر من حدا أصالة في القصد والامتناع التضمن ليس كذلك بل قد تكون المنايا إليه أو غيرها ومن الصعب أنه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة وأما الاعتراض على ما قاله السيد بأنه كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه (١) لأن اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه والخامس أن المعنيين مرادان على طريق الكتابة فيمراد المعنى الأصلي توحيلا إلى المقصود ولا حاجة إلى التفسير لا تصوير المعنى قال السيد وفيه ضعف لأن المعنى المكتوب قد لا يقصد وفي التضمن يجب القصد إلى كل من المعنيين والمضمن فيه اه ولا يخفى أن قد علم القلة في حرف المصنفين وجعلها المناطقة سور الجزئية فن قريب قول بعضهم إن أراد أنه لا يقصد أصلا فمنوع لغيرهم بخلافه وإن أراد التقليل أو التثنية لم يثبت المألوف لأن عدم إرادته في بعض المواضع لا ينافي إرادته في بعض آخر وحاصل ما أشار إليه السيد أن الكتابة في بعض الأحيان لا يقصد منها المعنى الأصلي ولو كان التضمنين بالاستعمال استعمالا في وقت ما ويجاب كما قال النصارى بأنه قد يجب في بعض الكتابة شيء لا يجب في غيرها ولذلك سمى باسم خاص اه فلو قيل إذا شرط في التضمن وجوب إرادة المعنيين نافي الكتابة لأن الشروط فيها جواز إرادته أوجب بأن المراد بالجواز الإمكان العام المقيد بهما سبب الوجود لإخراج الجواز الجواز بمعنى الإمكان الخاص لظهور أن عدم إرادة الموضوع له لا يدخل في خروج الجواز حتى لو وجب إرادته فخرج أيضا وأورد بعضهم لي قول السيد أن التضمن يجب فيه القصد إلى المعنيين أنه ممنوع رادعي اه وأورد على طريق الكتابة قال الأثرى أن معنى الإيمان جعله في الأمان وبعد تضمينه معنى التصديق لا يقصد معناه الأصلي وأرايتك بمعنى أخبرني اه وهو باطل لما مضى من إقامة التضمنين من أداء كلمة مؤدى كلمتين وجعل أرايتك بمعنى أخبرني من التضمن ظهر ظاهر والسادس أن المعنيين مرادان على طريق عموم الجواز كما بيناه في رسالتنا وذكر بعضهم في التضمن قول آخر لو صح كان سائعا وهو أن دلالته حقيقة ولا تهمز في اللفظ وإنما التهمز في إقصائه إلى المعمول وفي القسبة الغم التامة ونقل ذلك عن ابن جني وقال الأثرى أنهم حملوا التقيض على تقيضه فعده بما يتعدى به كما عدوا أسر بالباء حلا على جهر وفصل بين حلا على نقص ولا حار فيه قطعا بمجرد تغيير صوته وإنما هو تصرف في النسبة الناقصة اه وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جني في الخصائص وقد تقدم كلامه فيها ومن الصعب أن هذا النافل نقل كلامه في الخصائص واستدل به المذهب في التضمن جعله مغايرا لهذا وحل التقيض على التقيض ليس من التضمنين ولا قريب منه ليتقرب به ولهذا قال به عنهم به في المقتل في المعنى في بحث على وقد تكلم على قوله اه إذا وجدت على ثبوت قوله به يحتدل أن يكون معنى ضمن معنى صلف وقال الكسائي حل على تقيضه وهو سقط نسأل الله تعالى الرضا بنعيم سقط بلفظه وكرمه وبق قول آخر إن ثبت كان ثامنا واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال وبالحجة لا بد من التضمنين من إرادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد وبه يشارك الكتابة فإن أحد المعنيين تمام المراد والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصودا أصالة وبما قررناه اندفع عاقل الفعل المذكور إن كان في معناه الحقيق فلا دلالة له على الفعل الآخر وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة له على المعنى الحقيق وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والجواز ولا يمكن أن يقال ههنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في صورة التظليل لأن كلا من المعنيين ههنا مراد بخصوصه اه المقصود منه ولا يخفى أنه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والجواز في التضمن لما اعترف به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه ثم قال إن التضمنين على المعنى الذي قررناه لا اشتباه بينهما وبين الجواز المرسل لأنه مشروط بتعدد المعنى الحقيق وهو فيه غير متعذر ادم يلزم اندراج تصدع طلق الجواز وبين أن الحق أنه ركن مستقل من أركان البيان كالكتابة والجواز المرسل وأن فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والجواز وفي قوله أن المعنى الحقيق في التضمن غير متعذر نظر لأنه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر ولا بد من المصدر إلى الجواز أو الجمع بين الحقيقة والجواز لأن القرينة في الجواز تمنع من إرادة الحقيقة فقط فاحفظه فإنه مما يقع فيه الغلط ثم إنه علم من كلامه أن في المذهب الذي اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والجواز اللازم على بعض الأقوال وهو القول الثاني المتقدم كما عرفنا تحفته بما مر فدهوى أن شبهة الجمع في التضمن مطلقا وأهية صوي باطلة ولم يرد بذلك على السيد كما لا يخفى على من راجع كلامه وأن كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع فن قال إنه اعترض عليه بذلك فقد اتهمى وحسبنا الله ولهم الوكيل (قوله ولا يحصلون ذلك شاذ) قال الزرقاني لدل الرأى زائدة اه ولم يظهر لي وجهه. والمعقب هو الظاهر والمعطوف عليه قوله عمل الباب كله



(قوله وحمل المسامحة هذه الأدلة الخ) قال في الجنى الدافى وإن قلت فما تصنع بنحوه الأمر من قبل ومن بعده قلت ذكرا بن أبي الربيع في شرح الإيضاح أن محل الخلاف إنما هو في الموضع الذي يصاح فيه دخول عند فلا يقع خلاف في صحة وقوع من هذا ما روينا بخط المصنف ما نصه ذكر ابن إيازي نتيجة القواعد قبل وبعد يستملان للزمان والمكان وأن شيخه نقل عن بعضهم أن الأولى بهما المكان الثلاثة أوجه امتناعهم من إضافتهما (٨) إلى الفعل بغير ما يكسب من قبل أن تأييدنا والإخبار بهما عن اللجنة نحو الجبل بعد الوادى

والوادى قبل الجبل وأنها الأصل في الغايات وكلاهما ظروف مكان كعرق وتحت ما هو الجواب عن الأول أهما ليسا اسمين لشيء من أوقات الدنيا كالليل والنهار والظهر والمصر وإنما استعمالا للإشارة على التقديم والتأخير فلم يكونا أصل الموضع للزمان فلذا لم يتصرف فيهما بالإضافة إلى الفعل وعن الثالث أهم غايوا عليهما حكم الصفات حين ترك موصوفها ومجرر وهذا يصلح جوابا عن الأول أيضا (قوله من تأييد أول) قال في المغنى ورده السبيل بأنه لو قيل هكذا لا يحتاج إلى تقدير زمانه بقى أن التأييد ليس مكانا فاسمى التأويل به إلا أن يقال المقصود أن لا يكون الابتداء في الزمان وذلك صادق بأن لا يكون في زمان ولا مكان (قوله من صلاة الجمعة) قال الله تعالى

وعلامته جواز الاستغناء عنها ببعض (نحو) أن تمأوا البر حتى تنفقوا بها (نحو) أي بعض ما تحبون (ولقد أفرق بعض ما تحبون) قرأ ذلك ابن مسعود (و) المغنى (الثاني بيان الجنى) عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحف وقروح موصولة بمرادها إذا كانت معرفة بنحو ما جئتوا الرجس من الأول والثاني أي الذي هو الأول والثاني فإن كانت نكرة فهي ومجرور ما في موضع جملة (نحو) يحملون فيها (من أساور من ذهب) فن ذهب بيان لأساور أي هي ذهب من الأول للابتداء عند الجمهور أو زائدة على رأى الأخفش وبدل له قوله تعالى وحلوا أساور (و) المغنى (الثالث ابتداء الغاية المبكينة بالفاق) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها (نحو) سبحان الذى أسمى بعده (بلا) (من المسجد الحرام) إلى المسجد الأقصى (و) ابتداء الغاية (الزمانية) رافعا للكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه (و) خلافا لأكثر البصريين (ف) منهم ذلك (و) يدل (إنا) الكتاب العزيز وهو (قوله تعالى من أول يوم) أحق أن تقرر فيه رجال (والحديث) وهو قول أنس رضى الله عنه (فطرنا من الجمعة إلى الجمعة) رواه البخارى من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس رضى الله تعالى عنه وقول بعض العرب من الآن إلى الفقد حكاة الأخفش في المعاني (وقول الشاعر) الثابتة الذي يأتى يصف السيف

(تخمين من أزمان يوم حليمة) • إلى اليوم قد جرين كل التجارب

فإن أزمان لا ابتداء الغاية الزمانية وتخمين وجرين ببيان الفعول والنون المتصلة بهما غائب الفاعل وهي راجعة إلى السيف المحدث عنها في البيت قبله وتخمين اصطفين وجرين اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من أيام العرب وهو اليوم الذى سار فيه النبي صلى الله عليه وآله في المذخر فقتل الأعرج القذافي وحليمة هي بنت الحرب ابن أبي شمر وحقه والتجارب جمع نجر نحو حمل المسامحة هذه الأدلة على حلف مضاف والتقدير في الآية من تأسيس أول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار أزمان وكذلك ما أشبهها وأجيب بأن الأصل عدم التعلق بزمانه بل يكون ابتداءه في غير المكان والإيمان بنحو من محمد رسول الله إلى هرق عظيم الروم (و) المغنى (الرابع التنبيه على العموم أو تأكيد التنبيه عليه وهي الزائدة) فالأولى الداخلة على نكرة لا تختص بها في نحو ما جأت من رجل فهي للتنبيه على العموم ألا ترى أنه قبل دخول من يحمل تنقلى الرجل فتنقلى على سبيل العموم ولهذا أصبح أن يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير لصاق تنقلى الجنس على سبيل العموم فيمنع أن يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنق وشبهه بنحو ما جأت من أحد فهي لتأكيد التنبيه على العموم لأن النكرة الملازمة للنق تدل على العموم نصا فزيادة من إنشائية مجرد التوكيد لأن ما جاء أحد وما جاء من أحد سببان في أفهام العموم دون احتمال • فإن قلت إذا كانت من تأكيد التنبيه فكيف تكون زائدة أجيب بأن المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه التعامل بدونها فتصير مقومة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها محلا بالمعنى المراد كما قالوا في لأنها زائدة في لعمري جئت بلا زاد مع أن سقوطها محلا بالمعنى (و) من الزائدة (لها ثلاثة شروط) عند الجمهور أسندا (أن يسبقها نفي) بأى أداة كانت (أو نهي) بلا (أو استغناء)

صحة هذا مرفوعة على أن معنى الحديث أن المطر كان ابتداءه صلاة الجمعة لأول يوم الجمعة وإن كان معناه أن المطر ابتداءه أول يوم الجمعة فلا يتأني هذا التقدير فليأمل اه (وأقول) في الحديث الذى في البخارى ما يدل على ابتداء المطر وانتهائه صلاة الجمعة لأن فيه أن أمرا ييا قام والنبي ﷺ بخطب وشكى أولا فة المطر وثانيا كثرته أو شكى ظهره الكثرة فراجع (قوله نحو من محمد الخ) يمكن ردعا في مثل ذلك للابتداء في المكان كما بيناه في الحواشي (قوله ولها ثلاثة شروط) لم يشترطوا في زيادة غيرها

ذلك لأنها أم الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك لتدل زيادتها (أوله بل خاصة) كذا قيد أبو حيان في الارتفاع والمصنف في المقتى لكن لم يقيد ابن الناطم ببل والإطلاق قضية كلام السمين والمفادى فإنهما غفلا في الكلام على قوله تعالى سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة كلا ما عن ابن عطية ونظيره أنه بأنكم إن كانت خبرية للأنواء من الخبر وإن كانت استفهامية لتعاق الاستفهام المفعول الأول لا الثاني إلا أن يقال يجوز له لانسحاب الاستفهام على الجملة وهذا صريح في جواز زيادة من بعدكم الاستفهامية كما لا يخفى (قوله ولعل الفرق الخ) قال الدنوشري قد يشوق فيه فإن كون هل دائما لطلب التصديق لا يقتضي أن يكون ذلك خاصا بها فليتأمل (قوله إنا قاطلا) قال الدنوشري قال به منهم ادلم أزد زيادة حروف الجر مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع فقوله ما رأيت من أحد أحسن من قولك ما قام من أحد والملة في ذلك أن زيادتها مع المنصوب في محلها لأن حروف الجر إنما تدخل لتعدي الأفعال إلى الأسماء والتعدي إنما هي للمنصوب وإذا زدتها في المرفوع أرقمتها في غير محلها لأن حرف الجر لا يمدى الفعل إلى المرفوع فكانت الزيادة مع المنصوب أحسن (قوله أو مفعولا به) يدخل فيه ما قاله أبو حيان من أنها تزداد في ظرف أو مصدر السبع فيم ما نحو ما سهرى من شهر شديد ما صيد عليه من يوم ووجه دخول ذلك إن كلاهما مفعول به على الإكساح واعلم أنه قال في المقتى تقييد المفعول بقولنا به عبارة ابن مالك لم يخرج قضية المفاعيل وكان وجه منع زيادتها في المفعول مع المفعول لأجله والمفعول فيه أنهن في المعنى بمنزلة المجرور مع وباللام وبني ولا تهاجمهن من وكن لا يظهر النسخ في المفعول المطلق وجهه م ذكر أن أبا البقاء خرج هل زيادتها في المفعول المطلق قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وتكلم على ذلك فراجع ما قاله الدماميني وقد يشكل قوله لأنهن في المعنى بمنزلة المجرور مع بالخ بأنه قد سمع دخول من هل مع كاحكامه سيويه ذهب من معه وقرأه من قرأ هذا ذكر من معي بكسر ميم من ويحجب بأن مع المدخولة لمن بمعنى عند التي يراد بها مكان الاجتماع أو زمانه ولا شك أن مع التي تجعل الواو بمنها في المفعول مع (٩) ليست بمعنى عند بل بمعنى الاجتماع وقد صرح أبو البقاء

زيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يضرونك من شيء وقال إن من شيء بمعنى ضرر فحمل المصنف أطلاق المفعول ليشمل المفعول المطلق والدارج قيد بقوله

هل ( خاصة وفي الخاق الهدية بها للظروف الارتفاع لوقلت كيف تضرب من رجل أو متى تضرب من رجل لم يجرأه ولعل الفرق أن هل لطلب التصديق دائما (و) الثاني ( أن يكون مجرورا مسكرا ) كما مر (و) الثالث ( أن يكون ) مجرورا والتسكير ( إنا قاطلا نحو ما بأيهم من ذكر ) فذكر فاعل بأيهم ( أو مفعولا به ) ( نحو هل نفس منهم من أحد ) فاعل مفعول نفس ( أو مبتدأ نحو هل من عاتق غير الله ) غلط مبتدأ غير الله لفته على المحل والجر عطف تقديره لكم وليس برزقكم الخبر لأن هل لا تدخل هل مبتدأ غير من فعل هل الأصح وأجاز به منهم زيادتها بشرط تسكير مجرورها فقط نعوذ كان من مطروا أجازها الأخفش والكسائي وحكم بالكثرة وطور أنهم التناظم في التسهيل وهو غلط

(٢ - تصريح - في) به ليكون في المفهوم تفصيلا فنأمل (قوله أو مبتدأ) قال الدنوشري قال بعضهم تزداد من في الابتداء وفي الفاعل وفي اسم كان وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي أول مفعولي فتنصرون في أول مفاعيل أحلت وفي أول مفعول أعطيت وفي ثانيها وفي مفعول عالم بسم فاعله هذه تسعة واضع اه (أقول) من زيادتها في اسم كان قوله تعالى ما كان إلى النبي من حرج الآية فكان ناقصة ومن زائدة دخلت على اسمها والخبر قوله فيما عرض الله له أي ليس على النبي إثم فيما قدره الله ولا يبعد أن يكون الخبر قوله على النبي وقوله فيما عرض الله له ظرفا وقول المولى أبي السمر دأى ما صح وما استقام في الحكمة أن يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف وهو الاستقامة والإيمان بقيد مستثنى عنه وهو في الحكمة وتفسير الحرج بما لا يناسب المقام وهو الضيق فإن المناسب أن يكون بمعنى الإثم فتدبر (قوله لفته على المحل) هذا بناء على أن المجرور بحرف زائد أعرابه على وأن الإعراب المحل لا يقتضي بالمبنيات وهو وإن وقع التصريح به في كلام كثير من مشكل كما بيناه في حاشية الناكمي (قوله قد كان من مطر) قال الدنوشري هذا سمع من كلامهم وسمع أيضا قد كان من حديث نفل عن قبل من في الموضعين زائدة في الفاعل ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل في الموضعين ضميرا يعود على اسم الفاعل أي قد كان هو أي كائن من مطر ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية كأن قاتلا قال هل كان من مطر وهل كان من حديث قبل في الجواب هل سبيل الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث وقد خرج ذلك أيضا على أن التقدير قد كان شيء من مطر لحذف الفاعل وأقيم المجرور مقامه فهو مفهوم من إقامة الصفة مقام الموصوف وهذا يخرج فاسدا لأنه يلزم منه أن يكون المجرور بحرف غير زائد فاعلا وذلك لا يجوز وقد بان بهذا أن ما قلناه من أصحابنا من بعض مشايخنا في قوله تعالى ولقد جاءك من ربك المرسلين جوابا عن حذف الفاعل في غير المواضع المعروفة من أن ذلك على ما لم يتم غيره مقامه مردود فلينأمل وقوله فهذا التصريح فاسدا لآخر ما على به افساد قد يمنع بأن هذا المخرج لا يندى أن المجرور قائل بل يمكن أن يكون مراده أن هذا الجار والمجرور صفة قاسم مقام



موصونها بعد حذفه واصل هذا مراد قائله اه (تقريباً) كانه أراد ان هذا ما يباح للشباب القاصي فقد قال ذلك فيما كتبه هاشم ابن  
الناظم في آخر باب النعت واعترضه بعض الصلابة بأنه إن أراد بما دسده ما يصلح للصغيرة فالجار والمجرور ليس كذلك وإن أراد  
ما يصلح له عطفًا أشكل أهم في قوله تعالى ثم بدأهم الآية احتجاجوا إلى التأويل ما أمكن ولو صح ما ادعاه هذا احتاجوا إليه وأجيب  
بأختيار الثاني لكن المراد ما قام مقامه مع كونه فيه إشعار ودلالة على ذلك المعنى المحذوف كما في الآية (قوله والثاني نحو إذا ورد  
للصلاة من يوم الجمعة) قال الدبر شري كونها في هذه الآية للضرورة بحال لقول البيضاوي أنها فيها البيان إذا لم يكن ذلك من  
بيان الجنس (قوله وزاد في المعنى الخ (١٠) لم يزد ذلك على وجهه بغرض احتجاره لأنه نظر في كثير منه في كلام الشارح إجماع ما لا بد من

(قوله وهو الفصل الخ) قال في المحقق بعد أن نقله عن ابن مالك وفيه نظر لأن الفصل مستفاد من العامل فإن ما زوميد بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر أن من في الآيتين للإبتداء أو بمعنى عن (قوله هو يظنون من طرف غي الخ) قال في المحقق والظاهر أنها للإبتداء وقل الداميين وإن أريد بكون الطرف آلة للنظر في بمعنى الباء كما قال بواس وليس الظاهر حيث كثرها للإبتداء كما قال المصنف وإن أريد أن الطرف وقع ابتداء النظر منه فمن لا ابتداء الناية لا بمعنى الباء فوما معنيين متباينين مر كولا في إلى إرادة المستعمل فتأمله (قوله هو ليس أغنى عنهم أرواحهم الخ) قال في المحقق وقد معنى القول بأنها في ذلك للبدل وقدم في بحث البدل أن المفيد للبدلية

شرح به بشرة الدجاء لذلك شرابا (الحمد لله) معنى البدل نحو أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة) أى  
بدل الآخرة وأسكر قومهم من البدن وقالوا التقدير أرضيتكم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمقيد  
للبدلية تحذفها المحذوف وأما معنى الثلاثة فلهذا فى المعنى وأقره ما معنى (السادس الظرفية) عند الكوفيين  
مكايبة أو زمانية فالأول (عومًا إذا عرفنا من الأرض) أى فى الأرض والطاهر أنها البيان الجنس مثلها فيها  
لنفس من آية قاله فى المعنى (و) تنهى نحو (هذا وردى للصلاة من يوم الجمعة) أى فى يوم الجمعة (السابع  
التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى ما علموا يوم أخرقوا) أى أخرقوا لأجل خطاياهم لقد صدقت الآية على  
المعول للاختصاص (وقال آخر زهدى) يمدح زير العابد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى  
الله تعالى عنهم (ينهى حياة ربه من مهاته) • لما يكلم الإلهين ينسى  
أى ينهى منه لأجل مهاته • لإقصاء أمير وأصحابه • جمعتهم إرعاها ليعرفوا مقتصر فى الظلم على قوله  
بعض وجه وندى • الأتمكة • من وقد أتى لبده الأرضه

[illegible]

متعلقها المحدث وأما في ابتداء (قوله) ولما انصرف الح تمامه دل رأيه على السام من القم قال في المنص والظاهر أن من فيما  
ابتدائية أو ما صدرية وأهم جعلوا كأهم خلقوا من العرب (قوله) لمعت غايه لرؤيتك قال الورقاني اقتصر الشيخ على هذا وترك ما فيه  
النزاع وهو أن محل الابتداء هل هو شيء آخر أو هو محل الانتهاء (قوله) رأته بها (الخ) قال الورقاني هذا ظهر ظاهرا بل استظهرها لأن مراده  
بعبارة كلام الناظم ألا تراه تبعه فيها ذكره مع أنه يستظهر خلاف ما ذكر (قوله) به معي وذات لا يرد عليه نحو النار فكافرون مع كونها  
للاستحقاق لا للاختصاص لأن النار لا تخص بالكفار لدخول الصفة فيها وذلك لأن الأصل عذاب النار والعذاب معنى

(قوله وإنما هي مقبولة) قال الدنوشري قد يقال عليه أن العامل هنا ليس فاعل الفعل وليس مؤخر أو جواب بأن الكوفيين قد لا يسلون هذا الشرط ويحق بذلك ما إذا حذف العامل بنحو لصنعه معنى التعجب كما هنا فليشأمل (قوله يترتب) قال الدنوشري إطلاق يترتب على المدينة حرام قال بعضهم ومن دعاها يترتب يستغفر (قوله بأثر من الحرب) التعجب من شدة الحرب (١١) والبس للخدمة فهو مؤخر وظف

بإبدال الواو (قوله وهو مشكل لأن من شأن الخ) قال الوراق في هذا الإشكال يمنع لأنه لا يلزم من الإضافة حصول العامل المضاف (قوله ورده بقوله ولا الله يعطي الخ) قال الوراق في جوابه بأن هذا إذا حذف الفاعل وهو جيب كان شاذاً فكيف يتأق الرد به انظر المتن بظاهر لك أن ما هنا خبر حسن والذي أرفقه في ذلك أن المصنف ذكر هذا بكلام ابن مالك فاعتقد العارح أنه مرتبط به وليس كذلك بل هو مرتبط بأول الكلام (قوله وهو مشكل فإن الزائدة المحضة الخ) قال الوراق في الجواب عنه أنا لا أنسل أنها متعلقة وغير متعلقة في آن واحد بل يجوز أن تتعلق نظر إلى كونها مقوية ويحوز أن لا تتعلق نظراً إلى كونها زائدة فلم يمتنع الأسران في وقت واحد وهذا جواب عن قولهم معدية وغير معدية أي يجوز أن تكون معدية نظراً إلى كونها مقوية ويجوز أن تكون غير معدية نظراً إلى كونها زائدة فله بعض شيوخنا أنه وقوله فلم

ولم ينقل وأن اللام ليست للندبة وإنما هي مقبولة للعامل لما حذف باستمالة في التعجب وهذا الخلاف مبنى على أن فعل التعجب إذا صيغ من متعد ملزم على أمديه أو لا ذهب الكوفيون إلى الأول والبصريون إلى الثاني ومثل النظم للندبة في شرح الكافية بقوله تعالى فجهل من ذلك وليا وبعبه أنه قال الموضع في المعنى والأول عندى أن يمثل الندبة بنحو ما أحضر بها لعمرو كمثل هنا ووجه الأولية أن ابن مالك مثل بالآية لشيء التمثيل في شرح التمثيل فصار المثال محتملاً وقد عرفت أن مثال الموضع ليس متفقاً عليه فكيف يكون أولى ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الظن في الأول إسقاطه كما سقط في السبيل وشرح المعنى (الرابع التمثيل كقوله) وهو أبو بصير الخليل :

(ولما لتعروني لذكر الك حرة) • كما انتظر المصنفون بالله النظر

أي لأجل ذكرى بالك المعنى (الخامس التركيب هو الزائدة) وهو أنواع منها المقترنة بين الفعل المتعدي ومفعوله (نحو قوله) وهو ابن ميادة الرماح مدح صبا لو احسن سليمان بن عبد الملك بن مروان :

وملك ما بين العراق ويثرب • (ملكاً أجاز لمسلم ومعاذ)

أي أجاز مسلماً وهي بالجم وقال الدمامي لا تمنع الزيادة لغيره لا محال أن يكون أجاز بمعنى فعل الإجارة واللام صلة له (وأما ردك لكم الظاهر) أي ردك (ضمن معنى اقرب) فاللام صلة له لا زائدة وبه جزم في المعنى فقال وليس متعدياً لكم خلافاً للبرهوني ورافقه بل ضمن ردك معنى اقرب (نحو مثل اقرب الناس حسابهم) اه ومنها المقترنة بين المتضادين كقولهم بأثر من الحرب والاصل بأثر من الحرب فاقه مع اللام مقوية للاختصاص وهو أمر لا يقدح ما به أو بالمضاف قولان قال في المعنى أرجو ما الأول لأن اللام اقرب ولأن الجار لا يتعلق به وهو مشكل لأن من شأن المضاف أن يجر المضاف إليه وإلا فلا إضافة ومنها لام المستثناة في الجار المضاف إليه لغيره وإشارته إلى خروجه بدليل صحة إسقاطها المعنى (السادس مقوية العامل الذي حذف ما بكره فاعل الفعل) كالمصدر واسم العامل والمفعول وأمثالها بالغة نحو هب من حرب زيد لمصر يرس (نحو مصلحاً كما معهم) ونحو زيد معطى الدرهم ونحو (فعال لما يريد) ومنع ابن مالك ما فتح مع عامل بمعنى لمفعولين ورد بقوله :

• ولا الله يعطي لامرأته مناجا • (وأما تأخره عن المفعول) مع أصالته في العمل (نحو إن كنتم لرويا لعمرون) بر الأصل والله أعلم إن كنتم لعمرون الرويا لما أخر الفعل وقدم مفعوله عليه ضعف حله فحذف باللام (وليس) اللام (المقوية زائدة محضة) لما قبل في العامل من الضبط الذي نزل منزلة اللام (ولا معدية محضة) لا طراد محضة إسقاطها (بل هي بينهما) فهي منزلة بين منزلتين وهو مشكل فإن الزائدة المحضة لا تتعلق بشئ موخر الزائدة تتعلق بالعامل الذي قرئته عند الموضع فتكون متعلقة به غير متعلقة في آن واحد وهو ممتنع لأنه لا يجمع بين متناقضين المعنى (السابع انتهاء العاية نحو كل جري لأجل مسمى) أي إلى أجل مسمى المعنى (الثامن القسم) ويختص بالجلالة لا بالحذف من التامات (نحو لا يؤخر الأجل) أي تأله المعنى (التاسع التعجب بحرفه درك) أي ما أكثر درك بالمال المهمة المعنى (العاشر الصيغة) عند الأخفش وتسمى أيضاً لام العاقبة ولام المسأل (نحو

يجمع الأسران في وقت واحد هل نظراً وكان الظاهر أن يقول مبرمض لاسران من جهات واحد فإشارة الدنوشري إلى أن جهة الزيادة من جهة أن العامل يتطوّر بنفسه وجهة الأحالة باعتبار حظه بمادة كـ (قوله الثاني من القسم) قال الدنوشري أي من التعجب وهي حيث لا تكسرة على أصلها لأنهم قالوا اللام الجر مكسورة لا مع الضمير ما هذا الـ بـ مؤلف من المتفاح بمفعولهم إن اللام للتعجب بتأنيده ما صرحوا به في باب التعجب أن الصيغة كلها للتعجب وقد يجب بالانضمام ما قلناه في باب التعجب ويكرن لستهم هنا التعجب كغيبتهم الطالب الذين على





لعل في إجماعه فيصح في سببية دخول الجنة عند من لا يملك ولا يملك له روحه الله تعالى (قوله هو الذي يصلح في موضعه ما مع) قال  
الذي يدرى في رسالة التضمين والظاهر أن البناء بمعنى مع على العكس من ذلك أي من أن (١٣) الأصل دخول مع على المتبوع

نحو جاء زيد مع الأمير فإن  
قبل جاء الأمير مع زيد  
كان على خلاف الأصل  
كأن في المطلق في بعض  
الكتابة فالأصل في البناء  
أن يدخل على التابع  
نحو يمتع السيد بأثوابه  
أصله بسلام منا وفرق  
مالك في شرح المنابر بين  
استعمال البناء إلى المصاحبة  
وبين مع أن مع لا ابتداء  
المصاحبة والبناء لاستدانتها  
(قوله أي معه) وليس  
للتعدي إذ ليس المراد أدخلوا  
الكفر بل أدخلوا مصاحبين  
له وخصف به (قوله فاسأل  
به سبحانه) فاسأل عما جاور  
الله إلى الخبر حيث كان  
الخبر هو المسؤول والضمير  
في به راجع للرحمن ومر في  
الكلام على الديباجة  
ما يتعلق بمقتضى فراجع  
(قوله ماوروا ماورده من  
ذلك) أي على أن البناء  
في الآية الأولى سببية كما  
في المعنى أو تجريده كما قاله  
الرحمن والتقدير واسأل  
بسؤاله خبيراً وفي الثانية

بمعنى مع (قوله البدل)  
فرق الشهاب القاسمي  
بينه وبين البدل فالنظر  
حوادثاً على اللاحقة (قوله  
ما يبرئ الخ) أي بل الذي

يبرئ شهود العقبة (قوله ومع خبر ليس نحو ليس زيد بضمة) هذه هي الخبر الغير الموجب وزيادتها قياسية وقد تزايد في الخبر  
الموجب فيتوقف على السماع نحو جراء سبعة بمنزلة . ومنعها شيء . يستطاع . وزاد في الثاني أنها تزايد في الحال المنقطة عاملها كقوله  
فما وجدت بخاتمة ركاب . والتوكيد قال رجل من بني أمية (قوله حقيقة أو مجازية) قد جئتم من محراب المحرابين

جما بين الأدلة أي المعنى (الراجع إلى الصاق) وهو أصل مداني قال سيبويه رأيت ما في الإصاق  
والاحتلاط ثم قال وما السمع من هذا الكلام فهذا أصله قال في الثاني ثم الإصاق حقيق (عمر أسكت  
يزيد) أي قبض على شيء من جسمه أو على ما يصحبه من ثوب أو نحو ذلك أسكت احتدل ذلك وأن  
تكون منقته من التصرف ويجازي نحو مديت بزياد أي أصمت مرادى يمكن يقرب من زيد أنه جعل  
الإصاق بما يقرب منه كالإصاق ثم الحقيق نوعان أحدهما يصلح من الإبحر في كسوطه زيد وما يصل  
العمل بدونه نحو أسكت يزيد فإن البناء فانت أنما سكت يزيد كان مباشرة منك له بخلاف أسكت  
زيد فإنه لا يند منه التصرف بوجه ما المعنى (الحمد من السبب) أي أنه لا يصح في القاموس والقنبي وإن  
مالك قبل والكوفون وجملا منه (نحو عينا يشرب بها عباده فقار منها) فامسحوا برؤوسكم وعلية بين  
الثاني مذهب في مسح بعض الرأس في الوضوء كما قام هذه من الأدلة المعنى (السادس المصاحبة) وهي  
التي يصلح في موضعها مع أو يفي بها وهي مصحوبها الخال (نحو وقد دخلوا بالكفر أي منه) أو كافرين  
المعنى (السابع المجاوزة) وهي التي يحسن في مكانها غير ونحوه بالسؤال (نحو فاسأل به خبير أي  
هذه) بدليل يسألون هي أبحاثكم وقبل لا تختص بالسؤال بدليل ويوم لتفق السماء بالهمام أي عنه  
وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى هي أصلاً ماوروا ماورده من ذلك المعنى (الثامن الظرفية) وهي التي  
يحسن في مكانها ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية (نحو وما كنت بجانب الغربي أي فيه) والزماني  
(نحو عينا مكر) أي فيه المعنى (التاسع البدل) وهي التي يحسن مكانها بدل (كقول بعضهم) وهو  
راجع من خديج الصحابي حتى الله تعالى هذه (ما يبرئ إلى شهدت بدر) والعقب أي بدلاً المعنى (العاشر  
الاستعلاء) وهي التي يحسن في موضعها على (نحو) ومن أهل النكاح (مر أن تأمه بنظر أي على فطار)  
قاله الأخفش ويدل له على أنكم عليه لا كما استكم على غير نحو (نحو) مراد بهم ينما مروى أي مروا عليهم  
بدليل وإنكم تمروون عليهم بعد بين الممر (الحادي عشر كسبية) وهي الداحلة على سب العمل (نحو  
لما ينضمهم ميثاقهم أصنام) أو أصنام ميثاقهم كسبية كل ذلك الاستعانة في الداحلة على آلة  
العمل كما تقدم فلا يندرج أحدهما في الآخر خلافاً لما تقدم أدرج ما الاستعانة في بناء السببية وعد  
من مفرداته المعنى (الثاني عشر التوكيد) وهي الزائدة وتزداد مع الفعل (نحو كفى بالله شهيداً) مع  
المفعول (نحو ولا تقربوا أيديكم إلى التهاكؤ) مع المبتدأ (نحو تحسبهم مع بهر ليس) (نحو ليس  
يريد غانم) رأيت بالماضى وهي أصل آخر له وتتمهل في القسم الاستعانة وهو المؤكد بحملة طلبه  
نحو بالله هل قام زيد أي سألك بالله مستحفاً أو غير الاستعانة في وهو المؤكد بحملة خبرية نحو بالله لتعمل  
والثانية نحو قد أحسن أي إلى وقيل عد من أحسن معنى أظف ولأنه به نحو ما بين أنت رأي أي فذاك  
أي رأي واقتصر الناظم على قوله .

والظرفية استنبط بها وهي وقد بيننا في المسما

بالبا استنبط وعد نحو على الحق ومثل مع ومن وعن جاء انطلق

(وفي ستة معان) أحدها (الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية) الأولى (نحو في أدنى الأرض) الثانية (نحو  
في بعض سنين) فإدنى وبعض الأكتاف الظرفية من المضاف إليها فإن أدنى اسم لم يصل من الدنيا وبعض  
اسم لما بين الثلاث إلى التسع (أو مجازية) إما بكثرة الظرف أو المظروف معين نحو راكمتي القصاص

يبرئ شهود العقبة (قوله ومع خبر ليس نحو ليس زيد بضمة) هذه هي الخبر الغير الموجب وزيادتها قياسية وقد تزايد في الخبر  
الموجب فيتوقف على السماع نحو جراء سبعة بمنزلة . ومنعها شيء . يستطاع . وزاد في الثاني أنها تزايد في الحال المنقطة عاملها كقوله  
فما وجدت بخاتمة ركاب . والتوكيد قال رجل من بني أمية (قوله حقيقة أو مجازية) قد جئتم من محراب المحرابين

في جنات وجيرون ولوا كروليم <sup>(١٤)</sup> استعمال الحرف في حقيقته بالنسبة إلى الجهات وفي مجازة بالاجابة إلى العيون والنفوس والنعم ومن لا يرى ذلك يحدو وفي جيون وفوا كذا تكون في الثانية مجازا محضاً لهم في كثرتنا الطرف المحبط بالظروف لكن فيه حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو شاذ فالاولى أن يجعل الجميع مجازاً والتقدير في جنات حسان وفي ايم جنات وجيرون وفوا كذا وقوله أو مجازية يفهم أنه نوع خارج عن التوهين السابقة بنزولهم كذلك فكان يلغى أن يقول أو مرة كذلك أي مكايبة أو زمانية (قوله بسبب ما أنضم) أي لافيه إذ لا من في الحديث والكلام (قوله ولكن شبه المصلوب) حاصله أي أن الظلم الشريف استمددة تسمية جرت في متعلق الحرف لكن الفارح بما له صنف في المسمى على ما في حرف الباء بحس تقريره ولا يابها كالأخفى على المعارف بالبيان لأن المراد بمتعلق الحرف معاني الاسماء الكلية التي يعبر بها عند تفسير معاني الحروف الجرية وهم صاحب التلخيص ففسره بالجهور بالحرف وكلام الفارح لا يوافق واحداً منهما فالحق في (١٤) تقرير الاستعارة أنه شبه مستحلاً بالمصلوب على الجرح نظرياً المقبور في قوله ثم استعمال

في النسبة في الموضوع للنسبة  
به أعني الظرفية لخرت  
الاستعارة في الاستعلاء  
الظرفية لم يتبع بها في حل  
وفي (قوله المفاتيح) المراد  
بها الإضافة والنسبة لقوله  
في الآية أي بالإضافة  
والنسبة إليها (قوله لها  
متاع) أي تمنع أي التمتع  
بالحياة الدنيا وليس في  
هنا الظرفية إذ التمتع  
بالحياة الدنيا لا يكون  
بالآخرة (قوله جمع كلوة)  
قال الدوشري هو بالواو  
لغة في كلوة بالياء كما قال  
الجهوري (قوله أجازة  
ابن مالك وحده) قال  
الزرقاني عبارة المفتي أجازة  
ابن مالك وحده بالقياس  
هل يجوز قوله فانظر من تثق  
حل حله على ظاهره وفيه  
نظراء قال الدمامني قوله

حيثما أو الظرف معنى والمخاروف لما عر أصحاب الجنة في رحمة الله أو بالعكس (نحو ان كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الآية (و) الثاني (البيبة) فهو لمكم فيما انضم فيه عذاب عظيم) أي لحكم عذاب عظيم بسبب ما انضم أي خصم فيه (و) الثالث (المصاحبة) عند الكوفيين والقنبي وهي التي يحسن موضعها مع (نحو قال ادخلوا في أم) أي مع أم (و) الرابع (الاستملاء) عند الكوفيين والقنبي وهي بحس موضعها على (نحو لا صليكم في جذوع النخل) أي عليها وقيل لا هنا ليست بمعنى على ولذلك شبه المصلوب لانه مكه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للقبور (و) الخامس (المقايمة) وهي الداخلة بين معضول سابق وقاض لاحق (نحو لا ذراع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل) أي بالتقياس إلى الآخرة (و) السادس (معنى الساء) عند الكوفيين والقنبي (كقوله) -  
وتركب يوم الروع ما فوارس (يصورون في طامن الأباهر والكلا)

أى بصرون تطل وهو البناء المرحل كسر القاصدا المهمة جمع بصير لمعنى وارسل والاباهر جمع الأبر  
وهو مرقدنا قطع مات صاحبه والكل جمع كارة أى إلى معنى من نحو لى تسع آيات أى منها قاله الخوفا  
والشعوبى وهو الزائدة عن حاشى أخرى مخرقة كقولك ضربت بغير من رخصت أصله ضربت من رخصت  
فيه أجازة ابن مالك رحمه الله تعالى فى أنى رافعه طر والركب هو الزائدة فهو بعض أجازة القامسى فى  
الضرورة وأجازة بعضهم فى الكلام رمل منه وقال الركبو أى ركبوها واقتصر الناظم على الظرفية  
والسببية كما يؤخذ من قوله سوى الظرفية استثنى بها وفى وقد بينان السببا

(ولعل أربعة معان أحدها الاستعلاء) على محورها وهو العايب (نحو وعلموا على الله لك تعلمون) أو على ما يقرب منه نحو أو أجد على الدرعى (والثاني الظرفية) كقوله الكوفيون (نحو) ودخل المدينة (على حين غرة أى فى حين لحظة والثالث المجاوزة) كمن (كقوله) وهو يخيف العاصى : (إذا رخص على بنو قيس) لعمر الله أهبنى أرضها

(أَيُّ) إِذَا رَضِيتَ (عَنْ) رَبِّكَ فَكَيْفَ يُعْطِيكَ الْغَالِي وَفُتِحَ الشَّيْنُ الْمَسْجُومَةُ اسْمُ قَبِيلَةٍ وَلِذَاكَ أَطَادَ الْعُمَيْرُ عَلَيْهِمُ الْمَوْتَانِ

وفيه نظر الضمير يرجع إلى القياس أو إلى قول ابن مالك ووجه النظر أن المناس فيه وهو فاعل من تثق لا تثقين الباء فيه فزيادة على أن يكون الأصل فاعل من تثق به حذف هـ وعوض من هذه الباء الجارة للضمير باء أخرى داخلية على من (ذبحوا) كما مر أن تكون استهامة لا موصوثة الكلام ثم قوله فاعل ثم ابتداء مستفهما قوله من تثق به فلا حذف ولا تعويض (قوله وجعل منه وقابوا ركبوا فيها) في إعراب الساقى وعلى أركبوا بي لضمه مع صيرها أو أدخلوا وقبل التقدير أركبوا ما فيها لفعول أركبوا محذوف وقيل في زيادة التوكيد اهـ الداعي إلى هذا كله أن ركب منه بمعنى لا يتصل به ما غير المصدر نحو الجواد وركبته ويبنى عنه اسم مفعول تام نحو الجواد مركوب وجميع ما قبل في هذه الآية يقال في قوله له إلى حتى إذا ركبوا السفينة (قوله الاستعلاء) أي العلو فالسين التوكيد لا للعالم (قوله على مجرورها) أي حفيضة كما مثل أو مجارا نحو أو لئلك من عدو مالك لئلى خلق عظيم شبه التمكن من حلاق العظيمة الشريفة والتبوت عليها من عل دابة بصرها كعب شاموك ذلك قولهم عليه دين قال من كان شبيهاً اعتلاه

(١) قوله فهو إن المحتضن الخ هذا مثال وليس كما حفظ آية ١٠

فأشار إلى مجاز التثنية (قوله وقال الكسائي حل على نفعه الخ) الخ لعل على قبط كثير كلامهم كالحل على النظر كما مر في باب النصب والروم ويأتي في باب علامة التأنيث (قوله وقال أبو عبيدة مع غنم هذا راجع لاحتمال التضمن الذي قاله في المنى غاية أن الفعل المضمن تقديره أقبلت وقولهم التضمن إثراء لفظ معنى آخر يشمل ذلك فتدبر (قوله نحو وتكبروا قد على ما هذاكم) قال الدماميني يحتمل التضمن كما صرح به الزحشرى أي وتكبروا الله حامدين على ما هذاكم قال واضر منه المصنف في حواشي التفسير بل هذا التقدير بعده قول الدماميني على الصغار المروءة الله أكبر على ما هذاكم الخ قوله ما أو لا ما يأتي بالحد بعد تعدية التكبير على ما وفيما أنه لو كان وقوعه على في الآية لتضمن التكبير معنى الحمد كما ذكرنا في كذا كذا ولو كان كذلك لم يلطف الجار والمجرور على مثله ولم يذكر الحمد في البين قال الدماميني وفيه أي في الاحتراس بقرآن المستفاد (١٥) من الأول خبر المستفاد من الثاني أنه

ولعل مراده أن ذكر الحمد ليس لخلق الطرف به بل لتحصيل الثواب لأنه باللفظ قال أبو حيان ثم ما قدره الزحشرى معنى لا إعراب إذ لو كانت إعراباً لم تكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التي قدرها التقدير الإعرابي أن يقول لتحمداً الله بالتكبير على ما هذاكم وهذا بناء على أن التضمن إثراء لفظ معنى آخر وهو وإن كان الشائع لكنه خلاف التحقيق كما أشيراً إليه سابقاً (قوله والنصب) أي من أخرى (قوله الجاوزة) قال المذنبى فسرهما الرضى على أنه عنه بأنها بعد معنى من مبرورها إلى آخر ما قال للمراجع وأقول هي حقيقة في مجاوزة جرم من جرم

ويحتمل أن يكون رضى طعن معنى حشفت قاله في المفسر وقال الكسائي حل على نفعه أي في التمدد وهو سطر وقال أبو عبيدة إنما غ هذا لأن معناه أقبلت على (الرابع المصاحبة) كعب عند الكوفيين (نحو وإن وبك لندومغرة للناس على ظههم أي مع ظههم) وثاني بمعنى الام نحو وتكبروا الله على ما هذاكم أي لهذا به إياكم وبمعنى عند نحو وهم على ذنب أي عدى ومراد من نحو إذا كانوا على الناس أي منهم وموافقة الباء نحو حقيقى على أن لا أقول على الله ولا الحق أي بأن لا أقول وبذلك قرأ أبو داود في تفسيره وغيره فالأول كقوله : إن الكريم وأبيك يحتمل • إن مبدى بوما على من يشكل أي عليه حذف عليه وزاد على قبل الموصول فهو أيضاً قاله ابن مالك وثاني كقول حميد بن ثور : أبى الله إلا أن سرحة مالك • على كل أنما انضاء تروق زاد على لأن راقى متعدياً بنفسها تقول راقى حسن الجارية ولنسبويه على أنه لا تزداد ولا جهة في البيت لاحتمال تضمن تروق للشرق وللستر كقولك فلا لا بدخل الجنة لوء صليبه على أنه لا يأس من رحمة الله أي لئلا يصر الناظم على قوله • على الاستدلال معنى فهو • (ولم أر سنة معاً أيضاً أحدها المجاوزة) ولم يذكر البصريون من (نحو بيت من البشور ميت من القوس) والمثال الأول متفق عليه وثاني مختلف فيه فقال ابن مالك من لفظ الاستدلال بمعنى الباء لا هم يقولون وميت بالقوس ومن القوس حكاها القراء وفيه رد على الحريري في استكراهه أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المربة وحكي أيضاً ميت على القوس فالتحقيق (ثاني البنية) سلباً الموحدة (نحو) لتركبن (طبقاً من طبق أي حالاً بعد حال) ويحتمل أن تكون من على بابها والتقدير طبقاً متباعدة في الددة من طبق آخر دونه فيكون كل طبق أدهم في الددة من طبقه قاله الدماميني (الثاني الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل لا يؤمن بالله من نفسه أي عليها) ويحتمل التضمن والذى فلا يبعد الخبر عن نفسه بالبناء قاله الدماميني (وكقول الشاعر) وهو ذو الأسبغ العدر زواصة الحدثان بن الحرث بن جرب (لاء ابن حنك لا أفضل في حسب • متى) ولا أنه ديان فتخرون (أي على) لأن المعروف أن يقال أفضل عليه فإنه في المنة ولا ما منه في الخدمة إلا ما ن الجارة والأخرى شذوذاً والحسب بفتح السين الدين وما بعد ما إلا لسان من مفسر آياته والديان بالفتح وتخرون تسوسى والمعنى قد در ابن حنك لا أفضل في حسب على ولا أنه مالكي تسوسى (الرابع التحليل نحو وما نحن

ولعبه منه وقد تستعمل في المعاني على طريق التثنية في مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكرى فإن له مبيضة ضنكا شبه انصراف البصرية من تأمل ذكره بالنصراف المجاوزة (قوله والتقدير طبقاً متباعدة من طبق) هذا هو التضمن على طريق المحققين فضمن لركوب معنى التباعد وأخذ منه اسم قائل حسب على الخ لعل على الصلة المذكورة تأتي من من طبق غاية الأمر أن الحال عندهم يكون من قائل الفعل المذكور فالمناسب أن يقول متباعد من طبق (قوله ولا أنه مالكي فتسوسى) قال الزرقاني هذا الفعل يحتمل الرفع والنصب كأنه في كلام الشاعر يحتملها كما نرى ما نأيداً فندخلها ونصباً أي ولا أنه مالكي فكيف تسوسى وليس ملك فسياسة وعلى تقدير النصب في البيت فالنتيجة مفردة كالقوله : لما سورتني طرس من ورائه • أبى الله أن أسهر بأم ولا أب وأيسى بطرورة فقد قرئ في الدواة إلا أن يمتون أو يمتو لى يده مفردة السكاح بإسكان الواو من يخو الخى أنه من المعاصين



قوله أي ما تركها صادرين الخ) وهذا هو المذهب من على طريق المنهين وهو الذي أرادوه الوعظري (قوله وتكون مرادفة من نحو وهو الذي الخ) قال بعضهم ولو قيل إن من في الآية بمعنى عن بدليل قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده لما بعد (قوله وما ينطق عن الهوى) قال في الماضي والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى ما يصدر قوله من هوى (قوله ولأنك من محل الخ) مجردي صدره و آس سراً الخ حيث لا يبينهم . والرواية بتكسر الراء قال في المعنى نهم الحلة اه والخالة أقسام المخارم (قوله بدليل ولا تليان ذكرى) قال في المعنى والظاهر أن معنى من كذا جازمه ولم يدخل فيه وروى فيه دخل فيه ونقد (قوله أن نفس أناها الخ) نفس مرفوع بفعل دل عليه قوله أناها أي أن هلكت نفس لارس أناها حماها بها تلك (قوله نحو فكانت وردة كالدخان) قال الدجستاني أي صارت كلون الورد ويقال معنى وردة حمراء في لون حمرة الورد والدخان جمع دهن أي تمور كالدخان صافية ويقال الدخان القديم الأحمر اه وبشيد (١٦) لأول يوم تكون السماء كالأهل وهو دردي لربك وقيل ما أذيب من النحاس وشبهه ورأيت

بخط المصنف في التذكرة  
ماله وقال المحدثون  
ما وجه التشبيه في فكانت  
وردة كالدخان وتكرير  
فبأي آلام تكا كذباً  
بعد ذكر العذاب مثل بوسل  
هنا كما شوأظ من ما رويهم  
وإنما حق ذلك أن يذكر  
بعد العديد للنعم والجواب  
عن الأول أنه قيل معناه  
أن السماء تتأثر من العرج  
الأكبر كما تتلون الدخان  
المتخلقة وأن الدخان جمع  
دهن فهو كقوله تعالى  
يوم تكون السماء كالأهل  
فيمثل كالأهل الريب  
المثل وقيل في الدخان  
الجلد الأحمر وأما الجواب  
عن الثاني فإن من أوردك  
وخوفك من عاقبة ما تصيد  
إليه فقد أنتم عليك ألا تراه  
سبحانه قد قال وما أرسلناك

بنازكي آلهنا عن قولك أي لاجه ) قال في المعنى ويجوز أن يكون حالاً من ضمير تارك أي ما تركها صادرين عن قولك وهذا رأى الوعظري اه وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده أي منهم ومرادفة الباء هو وما ينطق عن الهوى أي به والارتداد نحو ريبك عن القوس أي به كما تقدم عن ابن مالك والبدل يجوز لا تجزى عن عن نفس شيئاً أي بدل نفس وفي الحديث صرح عن أمك أي بدل أمك والظرفية كقوله هو لا تك عن حل الزبابة وأما أي في حل بدليل ولا تليان ذكرى وذائدة لتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

انخرج أن نفس أناها حمها . اهلا التي من بين جنبيك تدفع

قال ابن جني أراد أنها تدفع عن التي بين جنبيك لحذف عن من أول الموصول وذيدت بعده واقتصر في النظم على قوله ... بمن تجاوزا من قدحاه وقد تعي موضع بدو هـ (ولكاف أربعة معان أيضا أحدها التشبيه نحو) قوله تعالى فكانت (وردة كالدخان الثاني التعليل) أمية قوم ونساء إلا كثرون (نحو واذكروه كما عدكم) فالكاف لعينية وما مصدرية (أي هدايت إياكم) وأجاب لا كثرون بأنه من وضع الخاص موضع العام إذ لا ذكر الهداية بغير كان في أمر هو الإحسان فهداني لأصل بمذلة وأحسن كما أحسن الله إليك والكاف للتفخيم يدل على ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب (والثالث الاستعلاء) ذكره الإحسان والكافيون (قبل لهضم) وهو رؤية (كيف أصبح قد قال غيره أي على خير) وقيل المعنى بغير يوم بشيء من الكافة بمعنى الباء وقبل هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خير (وجعل منه) أي من الاستعلاء (لاحتس قولهم كن كأنت أي على ما أنت عليه) فالكاف بمعنى على وما موصولة وأنت مبتدأ حذف خبره هذا أحد الأتارب والثاني أن ما موصولة وأنت خبر حذف مبتدؤه أي كآلدي هو أنت هو الثالث أن ما رائدة ما فاقول الكاف جارة وأنت ضمير مرفوع أييب من الجرور والمعنى كن فيها يستقبل مدحاً لذلك فيما مضى والرابع أن ما كافة وأنت مبتدأ حذف خبره أي عليه أو كان والخامس أن ما كافة أيضاً رأس فاعل والأصل كما كتبت ثم حذف كان فافصل الضمير والسادس أن ما رائدة وشه الشيء نفسه في حاله المعنى (الرابع) من معاني الكاف

إلا رحاً قلنا ما ينزق قد حللنا أنه إما بهد بشير المن آمن ونذيراً لمن كفر لجل لإبدار رحمة كاجعل للبشر وكذا كل من عليها فان فإذا انقضى الامام به إنعام على الحق حيث أهدوم بما كانوا يعولونه وحذرهم بميصرون وإل وقد جعل سبحانه التحذير راحة بقوله ويحذرهم الله نفسه والله رؤوف بالعباد (قوله من وضع الخاص موضع العام) الظاهر أن الخاص هو الذكر والعام الهداية والأصل اعتدوا كما هنا كم (قوله ثم عدل عن ذلك) أي عن العام وهو اعتدوا (قوله بموصولة للطلب) وهو الذكر (قوله وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف) هذا هو الأصح (قوله حذف خبره) أي كآت به وفيه حذف المبتدأ فمرور بحرف لم يجر بمثله الموصول (قوله أي كآلدي هو أنت) فيه حذف صدر الجملة وهو المبتدأ ولم يخل الجملة (قوله والمعنى كن فيما يستقبل الخ أي فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه) قوله والسادس أن ما رائدة لم يذكر هذا في المعنى وهو خبر الثالث ونقد به عنهم الحاليين بالخط والرحا لا يقتضي المغيرة لأن تفهيمها فيها من باستقبل والماضي ليس على جهة التفتيد

(التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كشيء أي ليس شيء) كما قدروه ولا كثرون إذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس مثل شيء بلزم الحال وهو إلبات لتروانا زبدت فكاف لتوكيد في المثال لأن زيادة الحرف بمنزلة زيادة الجمل ثانياً فإنه ابن جنى وقبل الكاف هنا غير زائدة ثم اختفوا فقبل الزائد مثل كما زبدت في فإن آمنوا بمثل ما أخذتم به فالواراء زبدت هذا لم يصل الكاف من الضمير قال في المعنى والبول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم يثبت وقبل الكاف بمثل لا زائدة منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى لذات المعنى ليس كذا شيء وقيل بمعنى الصفة لأن المثل أو المثلث بمعنى كالنقبة والقدية والمعنى ليس كصفته شيء وقبل الكاف اسم مؤكدة بمثل كما عكس ذلك من قال ه فصرخوا مثل كعصف ما كزل ه زاد في المعنى في معاني الكاف لمبادرة وذلك إذا الصاع بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الجوزي أنها بنو أبو سعيد السمراني وغيرهما وهو غريب جداً ه واقتصر الناظم على قوله ا

شبه بكاف وبها التعليل قد ه يعني وزنه التوكيد ورد

ومعنى إلى وحتى انتهاء العبة مكايه أو زعابية) مثلاً إلى المكان (محرم من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى) مثلاً في الزمان (نحو سلام هي حتى مطلع الفجر) وتقدم أن من معاني اللام الألفاء ولذلك جمعها الناظم بقوله ه لانتهاه حتى ولام وإلى ه (وهي بحر بمعنى في العال بآخر بحر حتى رأسها أو متصل بآخر) بحر حتى مطلع الفجر (كما مثب) زاد بعدها لآخر لا آخر أو متصلاً به (فلا يعدل صهرت الباردة حتى اصغوا) لأن الصنف ليس آخر ولا متصلاً بالآخر قاله المصنف في قال في المعنى ونوم ابن مالك أن ذلك لم يدل به إلا الترخيبي وحده فاعتصر عليه بقوله ه

هبطت ليلة في ذلك حتى ه لاصغوا بحر حتى ه

وهذا ليس على لا شرط إذ لم يدل لار لاصغوا حتى لاصغوا ولي كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به اه وناقشه الدماميني بأه في حكم المفعول بـ لا ولا إلى خصوصية المفعول به في ذلك (ومعنى كى التعليل) نحو جئت كى أقرأ أى للقرء (ومعنى الزاوية أو انتهاء) مثلاً أقرئ (انقسم) نحو واقتونا فقه (ومعنى مذومند ابتداء العاية) الزمان فيكونان بمعنى من (أن كان الزمان ما صلب كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بطم السين لمن الديار بقية العجر ه (أفون مدحج ومددهر)

أى من حجاج ومن دهر الحجاج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها أى من السنة والذكر الزمان والديار مبتدأ تقدم جبره في الجار والمجرور جبره وقت بطم الفذاف وتشديد النون أهل الجبل والآخر بكسر الحاء المهمة وسكون الجيم حبر ثمود وصار لهم بناحية الفقام عند وادى القرى وأفون يسكون الفذاف وفتح الواو حلون من سكاهم (وقوله) وهو اسرى القيس الكندى

فقد بلك من ذكرى حبيب وهرقان ه (رابع قصت آثاره منذ أزمان)

أى من أزمان وقفا أمر لار احد بلفظ الاثنين على حد البيان جههم أو بعض الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة لاجرا ملوصل بحرى الرقص أو صفة تعن وهرلان بكسر الهمزة مصدر عرف معرفة وهرما ما والربع المنزل وصفه هرسى وامتحت آثاره جمع اثر (ر) معنى مدومند (الطرية) فيكونان بمعنى في (إن كان الزمان) حاضراً (محر) ما رأيت مدأوم (مدبوم) أى يدل برما إلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن يهراقى حتى فكمن ه عما وفى الحصر معنى في استين

(و) يكونان (بمعنى من وإلى معا) فبدلان على ابتداء الفاء ثم انتهاها بما فيه دلان على الزمان الذى وقع

قوله وقبل الكاف اسم) أى بناء على أن اسميتها لا تختص بالشعر (قوله انتهاء العاية) اقتصر هنا على معنى واحد لى وقال في المعنى إنها لتماية معان وزاد في حرف الفاء أنها تأتي بمعنى العاء كقوله وأنت الذى حيدت شعباً إلى بدا

إلى وأوطاني بلاد سرامها إذ المعنى شفاً لبداوعها مرشمان قال ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده حلف بهذا حلة بعد حلة ه هذا خطاب الراويان كلامها

وهذا معنى غريب لأنى لم أر من ذكره اه وبهذا يندفع ما يقال لا يظهر معنى لانتهاه في الأولى وكيف تعلق إلى بالفضل مرتين لكن أحسن من ذلك

ما قاله في الحرائق أن المعنى شفاً مضافاً إلى بدا وقد أوماً إليه الدماميني وجود أن يكون الأولى بمعنى مع (قوله) وإذا لبدا أنها لآخر (لا آخر) فيه أن المصنف ذكر أن جرها لذلك في الغالب وحيلت في قول المصنف فلا يقال الخ نظر أيضاً



هذا لا يصح ما قال في الحرف اثنى ان قول الناطم من اجل ذاهبهما من دخلا . شاهد على الاسمى لاحاطة فلا تنقيد انقيتها بدخول  
من وذكر ان على الخلف على من ( قوله . هـ ) من من مرث العابر هـ . ( قوله ولا يجوز ان يكون نشا لوزاء ) أى لانه جامد ليس  
بما اول ما يقتضيه لكونه اسم جار كاد عليه قوله الجوز القدر وفي هذا رد على المبنى حيث قال رحمه الله صفتها إما مصدر ميمى للبالغة أو  
اسم مكان ( قوله وقد تكون علافة لا ماضيا ) أى تشكلا لما جئت اللاحر ال ثلاثة الحرفية والاسمية والقلمية ويشاركها في ذلك من  
على ما بيناه في حوائى الفاكهى وحكى على ما قال بعضهم في تذكرة من أم مكتوم ذكر بعضهم أن حتى تكون حرفا واسما لامرأة وألقد  
ماذا اشدت حتى إلى حل المرأة . أحسبني قد جددت من وادى القرى . واسما لموضع نعمان قال وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعره  
حيث قال : فلما لكان لم تخطوا ذماركم . سوام ولادار محن ودامت . وفلا وذلك بأن تخرج عن فعل الذين من الحركات انتهى لأن كان  
ما قاله مصححا لا كلامه كون حتى اسم موضع ثم يبين أن السكونى والحازى لم يذكرهما . إن لم يكن ( ١٩ ) صحيحا فلا يبعد أن يكون ذلك  
مصحفا من حتى نعم الخاء

وتفديد الياء الموحدة  
وقد سحر النساء حين دقوا  
في المثل المعروف أشبق  
من حبي وهي امرأة وأما  
في اسم الموضع فقد ذكر  
البكرى حياء بفتح الخاء  
المهملة وتفديد الياء آخر  
الحروف وفتحها والممد  
فيجوز أن يكون الذى في  
البيت هذا وعصره وذكر  
الحازى حنا بضم الخاء  
المهملة وبعدها تاء مشاة  
مفتوحة وقال من عدن  
باب الأبواب وجبا اظم  
الجيم وبعدها ياء مفتوحة  
مفتوحة وقال ناحية  
فيجوز أن يكون  
أحدهما ( قوله في الطارقة )  
هو كتاب أعرب فيه سورة  
الفاتحة ومن السماء  
والطارق إلى آخر القرآن

فأورد أرنى للمراح درشة ( من من بمعنى مرة وأما )  
فقد هالسم مع حاسب لأن حروف الج غنصة الاسامود . ففتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة  
وهي الحمة التي يتعلم بها الطلبة . والرى مرة مصدر مر ( ر ) لى ( كثره ) وهو مراد من الحرف العفيل  
بصرف الفط : ( حدث من عبه بعد ما تم فطرها ) فصل وعن قبض بزراء مجهل  
فعل هالسم بمعنى فرق لدخول من عليها وكونها بمعنى فرق هو قول الأصمري وقال أبو عبيدة بمعنى عند  
والضمير المجرور بها يعود إلى فرخها وحدث بالمعجمة من آخرات كان اسمها مستتر فيها يعود إلى المظا وتصل  
غيرها هو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أى لصوت من جوفها . شدة العطش قال . حاتم  
فقد الاسمى كيف قال حدث والقط إنما يذهب إلى الماء ليلا فقال لم يره القصور ( إنما هذا مثل لتعجل  
والعرب تقول بكر إلى العجبة ولا تكور هذا قاله ابن السكيت فتح أثناء المذاة فوق أى كمل وظموها  
بكسر الظاء المشافة وسكون الميم وجمرة بعدها قال الدماء فى ما بين لوردين يستعمل في الإبل ولكنه  
استماره النطا وقال ابن السكيت صبرها من الماء وهو ما بين النهر إلى الشرب ولا تسمى بينهما والقبض  
فتح الفاء . سكون الياء آخر الحروف والحداد المعجمة قال ابن السكيت أنه شرا الأعلى من البيض وقال الصنى  
أراد به المرخ مسا ويزاء من معجنتين مكسول غيا بفتح الغاء ثم عد بالمد الظليلة من الأرض  
ويروى بيضاء بالمد الموهوك والمجهول النقر الذي ليس فيه أعلام مندى جا وهو مجرور بإضافة زبراء  
إليه ولا يجوز أن يكون اعتال زراء عند البصرين قوله من التبدى في شرح أبيات أنجل وإلى استعمال من  
وعلى اسمين أشار الناطم بقوله : ... وكذا من وهى من أجل ذاهبهما من دخلا  
وقد تكون علافة لا ماضيا تقول علايلو علوا وعلايل حلا . قاله ابن خالويه في الطارق وقد تكون إلى  
اسما واحد ألا فقهوهى لغة تقول إلى ولا فقهوه أو الفقه فى شرح لمع ان جنى ( والرابع والخامس )  
بما يستعمل اسما ( مذ ومنذ وذلك في موحدين ) أشار إليهما الناطم بقوله :  
هـ ومد ومنذ اسمان حيث رفعا أو أوبايا الفصل ( أحد هـ ) من دخلا على اسم مرفوع ( نكرة أو  
معرفة معدود أو لا . مجرور بآية مذيومان ) فيرمان ( منكر مصدر ) أى منذ يوم الجمعة ( فيوم الجمعة معروف )

والذى رأيت فيها هـ قوله تعالى العصف عليهم ما انهم وقد يكون علا فلا ماضيا كقوله تعالى ولعلنا بعضهم على بعض تقول علا زيد  
على الجبل يعلو علوا . وعليت في المكارم أهل علا ما انتهى ويمكن أن يكون قوله وعليت بكسر اللام لا فتحها كما هو قضية كلام الشارح  
إذ هو صريح في أن ماضى علوا وعلل ليس واحدا وهذا هو المرافق فصاح حيث قال وعلاى المكان يعلو علوا وعلى فى السرف يعلو علاه  
ولو فهم الشارح ذلك لم يحتج إلى نسبة ذلك إلى ابن خالويه ( قوله مارأته مذيومان ) قال لورقاني قال الرضى قال لا خفش لا تقول مارأته مذ  
يومان وقد رأيت أمسه يجوز أن يقال مارأته مذيومان وقد رأيت أمسه أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لأنه  
يكون قد تكمل لا تنفاه الرؤية يومان وأما إذا كان التكلم في أولها أى وقت المجزأ فما يجوز ذلك إذا جئت به من اليوم أى يوم انقطاع  
الرؤية بما جاز وكذا إن كان في وسطه يحمل البه من يوم الانقطاع أو بعض يوم الإخبار يوما ولا يحسب بعض اليوم . لا خروا إن اعتدلت  
بهما ما جاز لك أن تقول منذ ثلاثة أيام قال ويجوز أن تقول في يوم الاثنين مثلا ما رأيت منذ يومين وقد رأيت يوم الجمعة ولا تعتد يوم



الإخبار ولا يوم الاقطاع قال ويجوز أن تقول ما رأيت منذ يومان وأنت لم تره منذ عشرة أيام قال لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى أقول وعلى ما بينا وهو أن منذ لا بد فيه من معنى الاتساع لجميع موافقه لا يجوز ذلك وقال إنهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير العباس قالوا لا ينافي منذ يوم استثناء لم يزل منذ أمس ولا يقولون منذ الساعة لقصر ما فإن كان جميع ما قال مستقدا إلى الساعات فيها ولعمرك وإلا فالعباس جواز الجميع والنصر ليس مانع لأنه جواز منذ أقل من ساعة (قوله وما حينئذ مبتدأ) اعترض بأن فيه ابتداء مسكرة لا مسرعة لأن داعي التشكيك من تعريف غير معتاد إن ادعى التعريف واجب باختيار الأول وتقديم الذي ضرورة مسرعة كقولنا نحن أو لم يروا أن الله لم يخلق السموات والأرض بقادر واختيار الثاني وهو لظهور تعريف أجمع وأخواته أو هو تعريف معنوي كما يؤخذ من أني من الثبات (قوله إجماع الرفع مجرى الجمل) جواب عن سؤال حكمة وجوب تأخير الخبر على هذا القول وقد يقال إيراد السؤال لي أقول الذي أطهر لأن تقديم المبتدأ وتأخير الخبر هو الأصل بخلاف تقديم الخبر وجوبا فتدبر (قوله وقيل بالعكس) قال إن شاء الله تعالى وجهه أن لا يوافق بعدها قد يكون معرفة كما في منذ يوم الجمعة فلا يصح كونه خبرا عن ماذا وسد لا سيما مسكرة كما وكأه على القول لا لاراء لوسط قوله ما ذكره من تعريف الماء وي إذا معنى ما رأيت منذ يوم الجمعة أول زمن عدم الرؤية يوم الجمعة (قوله وقيل بالعكس) قال الماء ينفق طرح التوسل اعترض مذهب الفائل بالخبرية بأنه يلزم أن يكون الشرط ظاهرا لانه لا ينفى (٢٠) وبين لغاته هو اليومان واجب جواب جدلي وهو أن بيني لغاته يومان تركيب صحيح

باتفاق وهذا لازم عليه  
فما كان جوابكم فهو  
جوابا (قوله مضافين)  
حال من بين وبين (قوله  
ولا ينفى ما فيه من  
النسب) قال في الجمع  
لأنه تقدير مالم يصرحوا به  
في موضع ما (قوله والتقدير  
من الزمان الذي هو  
يومان) قال الزرقاني قال  
الرضي ريدني أن يكون  
التقدير من ابتداء الوقت  
الذي هو يومان على حذف

غير معدود (وما حينئذ أي حين لا رجع ما بعدهما) مبتدأ وما بعدها خبر (عنها واجب التأخير  
إجماع الرفع مجرى الجمل وهو مذهب الجمهور وإن السراج والصارمي من البصريين وطائفة من الكوفيين  
واختاروا أن الحاضر مضاف لا مضاف إلى كان الزمان حاضرا أو معدودا أول المندرجين كان ماضيا قاله في  
المعنى (وقيل بالعكس) فيكون ظرفين خبرين مقدمين وما بعدها مبتدأ وهو مذهب الأخفش رأي  
سحق الإجماع رأي العام لا حاجي ومعهما بين وبين مضافين معنى ما لقيته منذ يومان بيني وبين لغاته  
يومان قاله في المعنى ولا ينفى ما ذكره من النسب (وقيل ظرفان وما بعدها فاعل فكان تامة محذوفة)  
والتقدير منذ كان يومان أي يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاروا بين مالتصوا بن معناه  
والسبيل وقيل ظرفان مضافين لهما خبر كذا محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول  
لبعض الكوفيين وهو أني على أن يندرج كل من من الجاوة وذو الناقة أو منها ومن إذ وذكر أن الخبر في  
النهاية ذلك بصارفة مختصه فقال في خبر ما لقيته منذ يومان أو أربعة أقوال فلما خبر بين قولان قال الفارسي  
التقدير أحد ذلك يومان فلهذا مبتدأ ويومان خبره وقال ابن جني بيني وبين لغاته يومان فلهذا خبر ويومان  
مبتدأ والكوفيون قولان أحدهما أن من حرف رذو موصولة وهو يومان مبتدأ وخبره بالجملة صفة محذوفة

المضاف قبل الموصوف انتهى فأقاد أن استقامة المعنى إنما تحصل بتقدير مضاف هو ابتداء مع أن من لا ابتداء للغاية وبيان  
ذلك إنما إذا لم تقدر المضاف يكون معاد التركيب إن انتفاء الرؤية مبتدأ من اليومين وذلك صادق بأولها وبآخرها فلا  
يفيد المراد وهو كون انتفاء الرؤية من أول اليومين ألا ترى أنك إذا قلت سرت من البصرة كان المعنى أن السير مبتدأ من  
البصرة وذلك صادق تكون الخبر من أولها أو وسطها أو من أي جزء منها وحيد صدق بغير المراد كالمعنى مستقيم فتعين تقدير المضاف ليبدأ  
عدم صدقه بغير المراد إذا تقرر هذا علم أن قوله ينبغي معناه يجب (أنه) قال الرضي قال البصريون ما على مذهبهم وهو أن الزمان  
مقدر قبل الجملة التي بعده من مجوز الرفع والنصب والجرى الماء مطوف في نحو مد قام زيد ويوم الجمعة أما الرفع والجر فعل الزمان المقدر  
والنصب على معنى من قام زيد لأن معناه من زمان قيام زيد أو على تقدير خبر آخر تقديره وما رأيت أي ما رأيت منذ قيام زيد وما رأيت يوم  
الجمعة (قوله أو منها ومن إذ) قال الزرقاني مطوف على قواعد من من اجدة الخ وماؤه على الأول ظاهر وأما على هذا فغير ظاهر لأنه  
تقدير الذي يدل على أن ذو طائفة قال الرضي وقال بعض الكوفيين أصل مد من إذ فركبا وضم الدال الساكنين فالمرجع بعده فاعل  
فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من إذ معنوي يوم الجمعة وينبغي أن يكون التقدير منه في نحو ما رأيت منذ يومان من إذ ابتداء يومان  
انتهى قوله ينبغي الخ أي ولا يخسر من إذ معنى وذلك لأن معاد ما رأيت من إذ معنوي يوم الجمعة أن انتفاء الرؤية من وقت معنى يومين  
ليصدق بوجودها في جميعها مع أن المراد نصيها في جميعها فتعين تقدير ابتداء إذا تقرر هذا علم ما قال قول ابن الحارث والثاني أن الأصل من إذ  
معنى يومان (قوله وهو يومان مبتدأ وخبر) لا ينبغي أنه لم يتعرض في هذه العبارة المنقولة من النهاية لكون أصل ما لقيته منذ يومان في

الوار والمبتدأ أو ضمة الميم المتبادر الثاني أن الأصل من إذا مضى يومان فهو ما قاله جعل محذوف انتهى  
(والموضع الثاني أن يدخل على الجلة فعلية كما هو الحال كقوله) وهو المحذوف برئ يدين بالهلب  
(ما زال من حدث بقاء إزاره) فلما فادرك خمسة الأشبار

فأدخل مذهب الجلة الفعلية وهي حذفت وغير زال يدق في البيت بعده وسبب ارتفاع وأدرك حتى والمراد  
بخمسة الأشبار ارتفاع قامته أو مذهب قبره قاله الدماميني (أو اسمية كقوله) وهو ميمون الأحمشي  
(وما زلت أبني المسال مذابا بالغ) وليسا وكهلا حين شئت وأمرها

فأدخل مذهب الجلة الاسمية والبالغ بالياء التحتية الغلام الذي راعى العشرين سنة يخال بضع وأبضع فهو  
يافع ولا يقال مرفق قاله في القاموس والوليد الصبي والتمكيل ما بعد الثلاثين وقبل بعد الأربعين إلى  
الخمسين أو الستين والأمر الذي ليس على وجهه شيء من القدر ولم يجرز أحد الإشارات فإن جازده ولم يفسد  
فهو النطق بالمشقة المهمة المشددة قاله الزركشي (وهما حيث) أي حين إذ دخلا على الجهتين (ظرفان  
بإتفاق) مضائق فقبل إلى الجلة وقبل إلى زمن مضى إلى الجلة وقبل مبتدأ فيجب تقدير زمن  
مضاف إلى الجلة يكون هو الخبر قاله في المنقول وهو مخرج خلاف في المثلة فلا يحسن دعوى الاتفاق

السابقة منه وأصل مذهب هذه النون بدليل وجوههم إلى عدم لئال عند ملاقات الساكن نحو هذا اليوم  
ولو لأن الأصل أنهم تكسروا ولوليل بالعكس وزيدت النون كان مذهبها كما قالوا في ابنه أصله ابن  
فزيدت الميم وقال ابن مسكون هما أصلان لأنه لا تصرف في الحرف ولا شبهة يرد تحريفهم أن وكان قاله  
في المنفى وقال المسائي إذا كانت مذهبها ما صارت منه وإذا كانت حرفا فهي أصل فغار إلى أن الحرف  
لا يتصرف فيه وفيه الراد السابق وقد تكسرت بها عند كل مسكون زال مذهب متحرك أحرف من ضمها  
وصحوا قبل ساكن أحرف من كسرها لا أحرف من أول من اقتربت والمألوف غير المنكسر وهم  
ذال مذهب لغوي في وينو هي من من معان قاله في الصحاح ووجه العم أنهم قدروا النون  
محذوفة لفظا لا لاية على حد قوله ومن قبل نادى بالكسر لا الجوز

(مصلح) (نراد كلمة ما بعد من وعن والياء) كقوله بعد اللام قبلا (الساكنين من عمل الجر) وإلى ذلك  
أشار الخليل بقوله وبعد من وعن وباء (بذما) فلم أقم من عمل قد حلنا  
لن (نحو ما خطا يام) وقرئ شعثانهم وهو الظهور لا يستبعد لظهور الإعراب فيه ومثل في المنفى  
ومن نصر (عما قابل) والياء نحو (فما نأخضهم ميتاتهم) وقلام كقول الأحمشي:

إلى ملك غير أرباه فإن لما كل شيء قراوا

يريد فإن لكل شيء وإذا دخل شيء من هذا الأحرف المقتضية على فعل أرجة اسمية أولها ما بأنها  
محل حرور راسخة صلما (و) تراد ما مضى وبالكاف قبل الما قبل قبلا) وتكفيها كثيرا إلى ذلك  
أثر الظالم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد تليها وجر لم يحسب  
فالمعل (كقوله) وهو عدي بن الرضاء الفسائي

(وبما ضربة تعيب) صليل بين مصرى وطعننة لجملاء

الجر برب ضربة مع اقترانها بمساوطة جهر وبالدخيل على ضربة لجملاء بالجم والمداواسة البينة الاتصاف  
صفة طعنة وأضيفت بين إلى مصرى لاشتهاها على أماكن أو على تقدير مضاف أو أماكن مصرى وهي  
بضم الباء بلدة بالذام كرمي حوران (وقوله) وهو هو من البراقة التي بالدرن المكسورة  
(تصغر مسؤولا وناسم) كما الناس مجرم عليه وجارم

الجر الناس بالكاف المصرفة بما الزمعة والمجرم بالجرم من الجرم يروى مظلوم عليه وظالم (والغالب)

الزمان الذي هو يومان  
فلا يحسن قوله يومان  
مبتدأ وخبر وكان الظاهر  
أن يقول ويومان غير  
لمبتدأ محذوف والتقدير  
وهو يومان فتدبر (قوله  
وهم ذال مذهب) قال  
الورقاني أي سواء كان  
بعده ساكن نحو هذا اليوم  
أو لم يكن

(فصل)

(قوله قيل وهو على الحكاية لحال ماضية مجازاً) قال الوراق لأن المضارع يكون للحال طلي به الآن ماضى وقال أيضاً ماضى هذا أن  
المضارع صربه من حالة ماضية (٢٢) بطريق النجود مستثناة بطريق الحنفية فهو وادادتهم لو كانوا مسلمين وهذا القول أشار إليه

المضى بقوله وقيل هو ما أول  
بالماضى على حد وفتح  
في الصور وورده بقوله وفيه  
مكاف لاقتضائه أن  
الفعل المستقبل صربه من  
ماض متجوزة عن المستقبل  
اه وأقول لظرفه الضمى  
بأنه لا يكلف على هذا  
القول لأنهم قالوا إن هذه  
الحال المستقبلية جعلت بمرحلة  
الماضى المتحقق فاستعمل  
معها رب المفضلة بالماضى  
(قوله وكان شافية) قال  
الزرقاني وجه ذلك أن كان  
لا يدخل إلا على الاسماء  
ولما دخلت على الفعل  
أصبح إل أن يقال أنها  
شافية أى اسمها ضمير شأن  
هذه المفعول فإن قيل لم تدرت  
كان مع أن أمدها المضارع  
فالجواب أنه لا يقدّر ذلك  
لفظاً إلى أن رب لا يدخل  
إلا على له هذا الماضى (قوله  
ورده على الماضى) قال في بحث  
وب «و» وإنما ذكره في  
بحث ما يقال بالصفة وليس  
حذف كان بدون إن ولو  
الشرطيتين مهلاً ثم الخبر  
حينئذ هو وجود خرج على  
حكاية الحال الماضية فلا  
حاجة إل تقدير كان وقال  
أبصاره يتعرض المصنف  
لتمتدح رب لأنها لا تدع  
في الإعراب فلا تعلق بشيء

فما إذا زدت بعد رب والكاف (أن تكلفها عن الفعل فيدخلان سيلاً على الجمل) قال سيبويه  
جاءوا مع ما بمنزلة كلمة واحدة (كقوله) وهو نهشل بن جرى يرثى أخاه  
أخ ما جدم يجرى يوم مشهد (كاسيف عمرو لم تفتنه مضاربه)  
فسيف مبتدأ ولم تفتنه خبره والكاف مكشوفة بما لو أئمة أو أراد يوم مشهد يوم صفين لما قتل أخوه مالك  
بها مع على رضى الله تعالى عنه وأراد بعدد عمرو بن معديكرب سيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميم  
ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو ضرب من طرفه وجهه على حد شافية مفارقة وإنما  
للإنسان مرق واحد والعرب يفترون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد (وقوله)  
وهو جذية الأرض ربما أوقيت في علم (ترفعن ثوبى شمالات)  
فمكف رب من الجر وأدحا على اجهة العملية وهي أوقيت أى نزلت وحلم أى جيل وشمالات بفتح  
الشين جمع شمال رجع تهب من ناحية الغلب فاعل ترفعن (والعالم رب المضارفة أن تدخل على  
فعل ماضى كهذا البيت) لأن التكاثر والتعليل إنما يكونان وفيما هو المستقبل مجهول (ورده  
تدخل على مضارع مدلول منزلة الماضى لتخفيفه من نحو رب ما جرد الذين كفروا) لو كانوا مسلمين قال  
الرماني إنما أجاز ذلك لأن المستقبل معلوم متدافه كالماضى وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازاً  
وقيل التقدير ربما كان برد وكان شافية ورده في المضى (وذكر دخولها على الجملة الاسمية) خلافاً  
للرسي في الملح من الدخول (كقوله) وهو أودوا إذا لا يادى مدين أو لها مضمومة بعدها واو  
فأنت (ربما الجامل المائل فيهم) وصاحب يفتن الموار  
فأدخل رب للمكشوفة بما على الجملة الاسمية لأن الجامل متدأ أو المائل لفته ولهم حره والجامل بالميم  
القطع من الإبل مع ما جاز قيل أنهم جمع الإبل لا واحداً من كظنه والمائل بضم الميم وفتح الهمزة والياء  
الموحدة المشددة المعجمة والميم العين ههنا فمرون فالتب ليعين بينهما مائة تحية جهاد الخيل  
واحداهن جوج كصفر روى الخبر عارفة لأحق والوار بكسر الميم جمع مهر بصها وهو ولد  
الفرس والآخر مهر كودش كودش كذا في نسخة كذا على الجمل الاسمية ما درجد (حق قال) أبو على (الفارسي  
يجب أن تقرر ما أسما) مكرة بمرور رب بمعنى شىء (يقدر) الجمل خبر المضمرة محذوف والجملة حذفة  
لما وفيهم متعلق محال محذوفة (أى رب شىء هو الجامل المائل) كأنافهم وإنما تقرر الفارسي ضمير  
محذوف ولم يحمل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الرطب بين الصفة والموصوف  
(فصل) (نحذف رب ومن عمداً من العلماء كثيراً كقوله) وهو امرئ القيس الكندي  
(فذلك حل قد طرقت ومرجع) فألحينا من ذى نعمائم مراء  
لجر مثل رب المحذوفة بعد العلماء ومن طرقت أمانها ليلاً وأهينها شغلها ونقائم التعاون يد واحد ما يميحه  
وهي المودة التى تعلق على الصبي رقابة من الميم أو الواو وحول من أحول الصبي فهو حول إذ أنهم له  
حول أى سنة وإيما خص الحبل والارض مع ذلك لأنها أزد النساء في الرجال وأقلهن شدة ما بهم (ومعد  
الواو أكثر) لأن العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو والفاء لا شراً كهذا المعطاف (كقوله)  
وهو امرئ القيس أيضاً (وليل كروح السر أرغى سدوله) على بأبواب الموم ليتلى  
لجر ليل رب المحذوف بعد الواو وشبه ظلام الليل في هو له صموته ونكارة أمره بموج البحر واستعاره  
سدولا وهو السور واحد ما سدل لما يحول منه بين البصر وإدراك البصرات وهو متعلق بأرغى والباء

خلاف ما قاله السعد لأنها متعلقة بفعل مقدر تقديره تحقق وتمت منه لى مطرأى بحث لو (فصل) (قوله واستمار له سدولا)

(١) قوله (قال في بحث رب) هكذا في النسخة التى بأيدينا ولعله لأن بحث رب



(قوله إسناد اسم إلى غيره) قال الفوسري المضاف لا يكون إلا اسما له فله التوين والنون ولأن الغرض الأهم من الإضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف وكذلك المضاف إليه لا يكون إلا اسما لا محكم عليه ولا يحكم إلا على الأسماء فإن قلنا هو جدى كلام الله إضافة الزمان إلى الفعل قلنا هو مقدر بالمصدر تقديره يرمي مع الصادق ويدل على ذلك لفظ ان يختص به حيث قال وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل وعلى ذلك بأن أسماء الزمان يبنها وبين الفعل مناسبة من حيث أن الزمان حركة الوقت والافعال حركة الفاعلين فناسب إضافتها إلى الافعال لذلك انتهى وقد يقال أيضا إنما جاز ذلك لأن الزمان جزء مني الفعل والمكان يدل عليه التزاما أو بطريق الخلل على الزمان وقوله إن الفعل حركة الخ غير مطرد كما في نحو عدم ومات إذ عدم وموت غير حركتين كما هو ظاهر (قوله تحذف أمت) أشار الخارج بقوله أمت إلى أن تحذف مضارع مبدوء بباء الخطاب لاجاء البنية وكان وجهها به انناسب لمول انه ظم حذف (قوله ما فيه من تنوين الخ) وكذلك تحذف أن لزوما بشرط (٢٤) كون لا بد له محضة أو غير محضة والمضاف غير مشمول لاجمع على حذفه والثاني مجرد

من ال وأما قوله :

قول الضمير إذا تلبسه  
هو هنا كالأنحراب

من الرشاش المستحق  
وقولهم الثلاثة الأبواب  
بأن زائدة ليمسا وباء  
الأنحراب هو إذا لم يوقع  
حذفها في ليس هو وأقام  
الصلاة بخلاف ما إذا  
أليس نحو فجرة زيد  
وبهذا يعلم أن محذوف  
المفعول في قول الناظم  
نونا الخ ليس الاختصاص  
ولذا قدم المصنف العامل  
فتسبر وما أظف قول  
بعضهم : أزال الله عنكم  
كل آفة \* وسند لديكم  
سبل الخافه ولا زالت وائكم  
جميعا كون الجمع في حال  
الإضافة (قوله لأن التنوين  
يدل على الإضافة الخ)  
قال المصنف في التذكرة

إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول مرة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح في شرح  
الدور (تحذف) أمت (من الاسم الذي زيد له ما فيه تنوين ظاهر) كتنوين ثوب (أو) تنوين  
(مقدر) كذا وبن دراهم لأن غير مصر فيه تنوين مقدر مع من ظهوره معابرة الفعل والذي يدل  
على أنه تنوين مقدر ليس بصريح في نحو هو أحسن وجهها إذ لا ينصب بحر هذا إلا على تمام الاسم  
بالتنوين (كذلك في ثوب ودرهم ثوب زيد ودرهمه) فتحذف من ثوب تنوينه المظاهر ومن درهم  
تنوينه المقدر لأن التنوين يدل على الاتصال والإضافة يدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (و) تحذف  
ما فيه (من قول في علامة الإعراب وهي) إرمه الأول والثاني (بأن الشبهة وشبهها) فالأول (محويت  
بدا أي طب) فيه تنبيه ولا صريحا في حذف التنوين للاضافة لأنها تلي علامة الإعراب وهي  
الأس (و) الثاني محو (هذا أن زيد) ذلك شبه بالشبه في الإعراب بالحروف وليس ثلثية حقيقة إذ  
لا يقال في محو ما أنزل الأصل لأن حذفت النون للاضافة لما ذكرنا (و) الثالث والرابع (بأن جمع  
المدكر السالم وشبهه) فالأول (محو النفس الصلاة) فالقبي جمع مقم جمع مدكر سالم والأصل والمقيم  
محذوف وراجع الإضافة لأنها تلي علامة الإعراب وهي الباء (و) الثاني محو (عشر وحمرو) لمعشر وشبهه  
بجمع المدكر السالم في إعراب بالحروف وليس بجمع حقيقة لأنه لا مفرد له وإنما حذف التنوين  
والجمع وشبهه لأنها تلي علامة الإعراب كما أن التنوين يلي علامة الإعراب  
(و) هذا (لا تحذف النون إلى ما بها علامة الإعراب محو سائر زيد وشياطين الإليس) لأنها لا تشبه  
التنوين بما ذكر لأن النون في هذين ثابتان في علامة الإعراب وهي الحركة سواء على أن الإعراب واقع  
بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون حركة هبها بعد النون وهذا أحد قولين في المسألة والقول الثاني  
أن الإعراب معار لآخر المعرب لا بعده وإلى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله :

وما تلي الإعراب أو تنوينا مما تضيف حذف ...

(ويحذف المضاف إليه بالمضاف وفاء لبيوبه) وهو لا يصح لاتصال الضمير به والضمير لا ينصل إلا بمعاملة

ه إن قيل لم حذف التنوين في الإضافة فالجواب أنه حذف من حروف المعاني فحركة كوا والمضغ وباء الجر فلا يفصل به بين ما جمعا كالنوني  
الواحد وهذا لا يرد أن التنوين ما كان في اللام التي تتربط بحرف موضع هذا المعنى مع أمسا كن وذلك ابن الحجاز في شرح التمعن أن  
بعضهم استشكل كون التنوين فاصلا بين الإعراب وإن كان يجب حذفه ورده أنصح رد ولم يبين وجه الرد وتحقيق الأمر ههنا ما فهمه  
وه عند جهة الخبر اليقين هو ما قدمته من أن التنوين كلمة والإعراب حركة وهو صوت يحدث على الحرف وكيفية تحدث في حالة النطق به  
مبوجا وهو غير كلمة بالإجماع ومن ثم كان ههنا ابن جني وغيره في تعريف نون الثانية ونون الجمع ونون الأمثلة الخمسة مشكلا  
أما الأول فلأنها كلمة برأسها وقد أجمعوا على أن التنوين لا يعد فالنون كذلك لأنها نائمة وأما الثاني فلأنه نال من الضمة وهي غير  
معتبرة في بنية الكلمة فكيف نائبا انتهى ومن خطه نقلت (قوله وهذا أحد قولين) بل أحد أقوال قال الجمهور في نويته :  
والشكل سابق حركه أو بعده ه قولان والتحقيق مفرقان وقد ذكرنا نوجعها في حاشية التذكرة في بحث الإعراب



(قوله لا بمعنى اللام) قاله نويسري بظرف ما معناه هل هو أن ذلك مثلا قال جرفينا بل (قوله ولا بحرف مقدر) قال النوشهري بوجه هذا المذهب بأنه يلزم عليه تقدير متعلق الجار المقدر إذ كل حرف جر فيه زائد ولا شبه لا بد منه من متعلق ولا متعلق هذا للحرف جر مقدر فليتام (فصل) (قوله وهل معنى من) من ذلك إضافة العدد إلى المندوبات والمقادير إلى المندوبات عند ابن مالك وبهاجة فإذا قلت ثلاثة أبواب فالثلاثة هي الأواب وذلك اسمها ومائة درهم أصله درهم وكأنتك قطعا مائة من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لا من حيث هي عدد بل من جهة المندوب والعرب فهم العدد مقام العدد ومن ذلك إضافة العدد إلى عدد آخر عند القاري ومن تبعه نحو ثلاثمائة لأن مائة بمعنى مئتين والثلاث من اثنين مئتين وثلاث مائة فليتمد إلى المندوب فلا تكون إلا إضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه (قوله أن يكون الثاني طرف الأول) قال القاري هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقنديله أم ومراوده أن الضابط لا يكون مانعا لأنه سيأتي التمثيل بحصير المسجد لما الإضافة فيه هل معنى الاختصاص وبهاج بأنه لا مانع من جواز الأمرين باختلاف قصد المتكلم وإرادته بيان معنى الظرفية أو الاختصاص كما بينا في الحواشي وبحثنا في التصدي لا يتناول (٢٥) أحد الضابطين الآخر فتدبر (قوله

(لا بمعنى اللام خلافا للوجاج) ولا بالإضافة خلافا للسولي رأي جيب السكف الحسان ولا بحرف مقدر  
ناب عنه المضاف خلافا لابن البادش

(فصل) (و تكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية) لأنها الأصل ولذلك اقتصر عليها الوجاج (وهل معنى من بكثرة قول على معنى بة) ولهذا لم يذكره إلا ابن مالك بعد ذلك لضعفه (و ضابط) (الإضافة التي) تكون بمعنى أن يكون الثاني وهو المضاف إليه (طرف الأول) وهو المضاف سواء أكان زمانا أم مكانا فالزمان (هو مكررا قليل) وترتبع أربعة أشهر (و) المكان هو (يا صاحبي السجن) وشييد الدار قليل طرف للسكر والسجن طرف للمصاحبين والتقدير مكررا قليل (يا صاحبا في السجن) (و) ضابط الإضافة (التي) تكون (بمعنى من أن يكون) الأول وهو (المضاف بمعنى) الثاني وهو (المضاف إليه) أن يكون المضاف إليه (صالحا للإخبار به عنه) أي من المضاف (كأنتم أمة الاتري أن الخاتم) الذي هو المضاف (بعض جلس القصة) المضاف إليها (وأنه) يصبح الإخبار بالمضاف إليه من المضاف إليه (يقال هذا الخاتم قصة) فيعتبر بالقصة من الخاتم لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن من (لأنه اتري) شرط القسم الأول أو (الشرطان معا) في القسم الثاني (هو ثوب زيد وعلامه) بما الإضافة إليه فبذلك (وحصير المسجد وقنديله) بما الإضافة فيه فتفيد الاختصاص لأن الإضافة إلى هذه الأمثلة لا أربعة ليس بمعنى المضاف إليه ولا يصح الإخبار فيها بالمضاف إليه من المضاف وكذا المضاف إليها فلهذا (أو) اتري بشرط (الأول) من شرط القسم الثاني (فقط نحو يوم الخميس) لأن اليوم وإن كان يصبح أن يظهر عنه بالخير فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس به من الخميس بإضافته من إلفته المسمى إلى الاسم (أو) اتري بشرط (الثاني) من الشرطين (فقط نحو زيد) فإن اليوم وإن كان أصبح أن يظهر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد بإضافتها من إضافة الجزء إلى كله وإذا اتري أي تكون الإضافة بمعنى من أو في (فالإضافة بمعنى لأم الملك) كأي ثوب زيد وعلامه (أو) لأم (الاختصاص) كما في بقية الأمثلة

نحو مكررا قليل) أي بناء على أن الإضافة حقيقة إما على القول بأنها مجاز فصل فإنه كما يمكن في النسب الاستنادية يكون في الإضافية والإيقافية فلا تكون الإضافة على معنى في بل جعل الليل مكررا جهازا لوقوع المكرفيه (قوله يا صاحبي السجن) قال القاري أي لأن المراد وصفهما بصحة ما له في السجن ولو قيل إن الإضافة بمعنى لأم الاختصاص كما في صاحب الدار لمستأجرها ما بعدة فإن قالت لأم الاختصاص تقتضي أن ما قبلها مقصور على ما بعدها وهذه بالعكس قلت لا نسلم ذلك بل

(١ - تصريح - ثاني) الاختصاص أهم من أن يكون لقصر الأول على الثاني أو بالعكس أو يقال أن القصر هنا إحصائي أي مقصور على صاحبة السجن دون صاحبة الإحلاق أم وقد عرفت بما أسلفنا أنه لا مانع من جواز كون الإضافة على معنى حرفين باختلاف الاعتبار ولو لا ذلك كانت الإضافة مطلقة بمعنى لأم الاختصاص لأن كلا من الطرفين واليه من يصح فيه الاختصاص (قوله وأن يكونا مضاف إلى واحد) أنه رآني أن قول المصنف صاحبهما طرف على بعض والضمير في به المضاف إليهم عن المضاف وقال القاري وهذا المسمى مع ظهوره من من بعضهم فأمر به بما لا يصح (قوله شرط القسم الأول) زاد هذا ليصبح قول المصنف الآتي في الإضافة بمعنى لأم الملك لأنه لا يلزم كما قال السديد من اشتد كونها بمعنى اللام مع وجود التي بمعنى في لكن كان عليه أن يعطف قوله أو الشرطان بما بالواو لا بأر فتدبر

(١) قول المصنف ولا يلزم كما قال السديد من اشتد كونها بمعنى اللام مع وجود التي أيدينا ولعله لا يلزم من اشتد الشرطين معا أو الأول أو الثاني فقط كونها بمعنى اللام مع

(قوله ويدخل في ذلك الإضافة اللفظية كضارب زيد بن حارثة) في شرح الكافية للجامي عند قولها والمضاف إليه كل اسم  
 نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرًا خاصه ثم استدرج من ذلك التعريف لغيره في كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف  
 الجر في الإضافة اللفظية غير شامل المضاف إليه بالإضافة للعطف لكن الظاهر من كلام المصنف في المان والصرح في شرحه أنه  
 أن التقسيم إلى الإضافة المسموية واللفظية إنما هو لإضافة تقدير حرف الجر فيها لكن لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في  
 شرحه ولم ينقل عنه شيء في سائر مصنفاته وقد تكلم بعضهم بإضافة الصفة إلى مفعول مثل ضارب زيد بتقدير لام لتفوية المفعول  
 أي ضارب لزيد وفي إصافته إلى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من التي بها أريد ذكر الوجه وقولنا جهات زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز  
 فإن في إيراد الحسن إلى زيد إجماعاً (٣٦) فإنه لا يلزم أي شيء منه من فاعل ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فإنه قلت هذا في

الحقيقة عصب فلا يصح  
 أن الإضافة لا تصيد إلا  
 تحقيقاً في اللفظ فإنا كان  
 هذا التخصيص هو فاعل  
 الإضافة ولا يكون عما  
 تفيد الإضافة أنه محروقه  
 (قوله وذهب الجمهور  
 إلخ) قال الدوشري قال  
 بعضهم هو الصحيح لأن  
 المعنى من الجار أولى من  
 الاشتراك وأيضاً فإن  
 الإضافة على تقدير اللام  
 متفق عليها لحمله على  
 المتفق عليه أولى

(محل)

(قوله والمراد بالتخصيص  
 إلخ) جواب عن قول أبي  
 حيان تقسيم النحاة إلى إضافة  
 إلى ما جدد التعريف وما  
 يفيد التخصيص ليس  
 بصحيح لأنه من جعل التسمي  
 فسيماً وذلك لأن التعريف  
 تخصيص فالإضافة إنما  
 تفيد التخصيص لكن

ويدخل في ذلك الإضافة اللفظية كضارب زيد بن حارثة (قوله ويدخل في ذلك الإضافة اللفظية كضارب زيد بن حارثة) في شرح الكافية للجامي عند قولها والمضاف إليه كل اسم  
 بشر قول العظم. والذي جردوا به من أولى إذا لم يصلح إلا ذلك واللام خدأ  
 لما سوى ذلك فاعلم أنه أن كل إضافة مع بها أن تكون بمعنى من أولى فهي بمعنى اللام تحقيقاً حيث  
 يمكن النطق بها كغلام زيد أو تقديرها حيث لا يمكن النطق بها نحو ذى مال وعند زيد ومع عمرو وامتحن  
 هذا بأن تأني مكان المضاف بما يرد أو يقر به نحو صاحب ومكاتب ومصاحب وذهب الجمهور إلى  
 أن الإضافة قد يبان معنى اللام بمعنى من ولا ثالث لها وما أومع معنى فهو على معنى اللام مجازاً قاله  
 الشارح وذهب أبو الحسن إلى أنه لا يمكن أن الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام على كل حال وكان يتدبر في  
 ثوب حروجه ويقول أثوب مستحق لعمري مرادهم وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على تقدير  
 حرف مما ذكره ولا على يتي

(محل) (والإضافة على ثلاثة أنواع موعر بتعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان) المضاف إليه  
 (معرفة كغلام زيد) لفظاً أو الإضافة سكرة بها أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها  
 (وتخصيصه) أي تخصيص التعريف بالمضاف إليه (إن كان) مضاف إليه (سكرة كغلام امرأة) مضاف  
 قبل الإضافة سكرة عما لا ينفك عن التعريف من حيث هو أصيب إلى السكرة بمصيرها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ  
 درجة التعريف وإن غلام امرأة أصيب إلى السكرة بمصيرها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ  
 ذلك بشر قول العظم. ولا أو أعطى التعريف بالذي لا (وهذا النوع هو الغالب)  
 وذلك صدره الكلام على كل من النوعين الآخر فالأول يؤثر في الثاني الجار والثاني يؤثر في  
 الأول التعريف والتخصيص (دروع) بتخصيص المضاف دون التعريف وذلك قسمان قسم الأول  
 التعريف ولكن يجب تأويله بسكرة وقسم لا ينفك أصلاً فالأول ضابطه أن يقع موقع ما لا يكون معرفة  
 كقوله: بالموت الذي لا بد أي ملائق لا أبك تخلفي

ومحور بهرجن وأجبركم فاقول بصلها وجاء وحده هذه الإضافات إلى الحرف يجب تأويلها بسكرة لأن  
 لا لا عمل في المضاف ورب وكما لا يجوز المعارف والحال لا يكون معرفة فالإضافة في هذه محورها تفيد  
 التخصيص دون التعريف (و) كقوله (ضابطه أن يكون المضاف نوعاً) أي شديد الدخول (في الإبهام)  
 يقال دخل في الشيء إذا دخل به دحلاً (كقوله وكنتل إذا أريد بها مطلق المبالغة والمعايرة لا كالمبالغة

أقوى مراتبه التعريف وأجاب الدمامي بأن التخصيص في مرادهم قبل الاشتراك في التكرات والتعريف رفع الاحتمال في  
 المعارف (قوله وإلى ذلك يشير قول العظم واحد من أول الخ) فيه أنه لم يشرع لدواعي الذي يفيد معنا ولا يصح  
 جعل أو مانعة حلولا لغير جائز كما في النوع الثالث (قوله وهذا النوع هو الغالب) أي ليس له ضابط وجردى بل ضابطه انتفاء  
 ضابطي القسمين الآخرين (قوله بالموت الذي لا بد أي ملائق لا أبك تخلفي) أي شديد الدخول (في الإبهام)  
 مفعول به ويضفه وروده حيث لم يذكر الموت وقولهم لا أي ولو كان فعلاً لكان نوعاً (قوله ونحو رب رجل الخ) جعل  
 في الباب الثامن من المعنى هذه الاشتراك لا ينفك في ما لا ينفك في الاشتراك (قوله لا كالمبالغة) قال القاموس  
 أي لأن صفات الخدم يشبهل أو عابها بالموت إذا أريد بمرث كلف ثلاثة أو بمرث أعدادها كلها فلهذا فقد تعين أنه

(قوله جمل المتعنى الخ) فبه الظرف انه جعل المتعنى لازماً لإرادة المار به من كل وجه ومثله الوقوع بين العدين ولم يحصر في ذلك فيلزم من وقوعها بينهما إرادة كمال المخيرة ولا يلزم من عدم وقوعها بهما عدم إرادة المخيرة فالدار على إرادة كمال المخيرة كما قال المصنف فتدبر (قوله هذا النوع مرجعه إلى السباح) انظر هذا مع أن المصنف جعل طائفة أفعال مشروطة بعبارة (قوله وشرعك) بفتح الدال قال في الصحاح ويقال شرعك هذا أى حسبك (قوله إذ ليس قولنا غلام يريد بذلك تقدير غلام لا يريد مثلك) انظر هذا مع ما تقدم أن الإضافة في ذلك على معنى اللام انقد شرطي من شرطه ولا معنى لكونه على ما هنا (٣٧) إلا تقديرها ما وقد صرحوا بأن الإضافة

المدنوية مقدرة بالحرف وليس هناك ضمير فاعل كافى الفاعلية وهو المار الخ لما سيأتى في توجيه كون اللفظة اسمى غير محضة (قوله في كونهما مراداً بها الحال الخ) يسان توجه المشابهة في قول الناطم وإن يشابه المضاف الخ وفيه وجه أي جبان حيث ظن أن المراد المشابهة في الزنة فافترض بأن كلام الناطم لا يشمل إلا اسم الفاعل (قوله دليل فته الخ) استدلال ابن مالك في تعريفه بأن المصدر واقع موقع حرف مصدرى موصول بالفعل والموصول المشار إليه محكوم بتعريفه فيمكن الواقع موقعه كذلك وحاصله أن المصدر المسبوك من الموصول الحرف وصلته في مثل أجهنى ما صنعت محكوم له بالتعريف لأنه بمنزلة صنعك وهذا وإن قاله الساجد لا يظهر الدليل عليه كما قال الدماميني لأن المصدر

من كل وجه قال أبو البقاء إذا أريد به المخيرة من كل وجه لعرفها بالإضافة كثرة هذه الحركات غير السكون وإن أريد بها غير ذلك لم تعرف لأن المخيرة بين اثنين لا تخص بوجه معينه أم لجمل المتعنى للتعريف وقوله بين متضادين وبه قال السيراني وجعل المانع من أن يربط شدة الإيهام وبه قال ابن السراج وأرادهما اللذان وبين وبين الإيهام أي أنك إذا فعلت غير ذلك كل شيء إلا أريد به موكلاً ما صدق وصفه بالمخيرة صدق وصفه بالمثالة إذا كان الجالس واحداً أو اشتركا في وصف من الأوصاف ولا تمكاد جهات المثالة محصور وذهب سيوريه والمبرد إلى أن سبب تمكيدهم أن إضافتهما لتخفيف لفظيهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن غيرك هو مثلك بمنزلة معبرك ومالك هو اختاره أو جبانى التثنية الحدان وهذا النوع مرجعه إلى السباح ومنه شبهك رخصتك وطربك وترتك ونحورك وبذلك وحسبك وشرعك وأما مثلك وغيرك فإذا أريد بهما مطلق المثالة والمخيرة لا يتمرّقان بالإضافة (لذلك صح وصف البكرة بهما في) نحو (مردت برجل مثلك أو غيرك) والسكر لا توصف بالمعرفة (ولسمى الإضافة في حذين النوعين) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه (معمولة لأنها أفادت أمراً مدنياً) وهو تعريف المضاف أو تخصيصه (ولسمى أيضاً) محضة أى خاصة من تقدير الاتصال (إذ ليس قولنا غلام يريد مثلك في تقدير غلام لا يريد مثلك) (ومع لا يفيد شيئاً من ذلك) التعريف أو التخصيص (ومضافه أن يكون المضاف بحصة شبه المصارع في كونه مراداً بها الحال أو الاستقبال) (والله أشار الناطم بقوله

وإن يشابه المضاف بفعل • وصفاً للمذكور لا بمحل

خرج بالصفة المصدر المقدر بأن والعمل فإثره جعلته بحصة بخلافه لا يجره وان برهان وابن الطراوة بدليل أنه بالمعرفة نحو قوله :

إن وجدى بك القديد أوفى • عازراً من هـ من حيث عدولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف إلى ياء المشكلم بالقديد ومثله المصدر الواقع مفعولاً له محو جئتكم إكرامك فإن إضافته بحصة خلافه لا يثنى وخارج بضمه المضاف حـ اسم التثنية نحو أفضل القوم فإن إضافته بحصة هذا لا كثرين خلافاً لابن السراج والقارمى وابن بقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي ربيع وابن عصفور ونسب إلى سيوريه وقال إنه الصحيح بدليل قولهم مردت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافته بحصة لزم التكرار بالمعرفة وأن المضاف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من التكرار قال وذلك باطل لأن الدليل باهتدى بقوله كلام ابن عصفور في شرح المحل وهذا الذي جكاه من سيوريه وإشارته إنما حكاه ابن القيسراني وإشارته خلافه وزعم أن

لا يجب إضافته بل يجوز أن يذكر المفعول بعده مفعولاً منصوباً نحو أجهنى ضرب زيداً بقون ضرب ورفع زيداً ونصبه فلم لا يجوز تقدير هذا المصدر منكر أو فاعل الفعل الذى كان مفعولاً بعد السبب بالمصدر المسبوك المسكرو وهو الدماميني أن الحاجة قالوه غير مسلمة إن أرادوا كلهم فقد صرح بعضهم بأن المصدر المسبوك يكون مكرراً في معظمه في أو برسل رسولاً في قرابة النصب أن يكون في تأويل إرساله وقدم في باب كان يطلق بذلك (قوله فوصف وجدى الخ) هذا لا ينهض دليلاً لاحتفال أن يكون القديد بدلاً من وجدى لأننا وليس بمسلم فيحتمل أن يكون القديد الجنس ومصحوباً بحكم سكرة (قوله نحو جئتكم إكرامك) قال الدنوشى في كون إكرامك مفعولاً له نظر لعدم الاتحاد في الفاعل مع فاعله ويجب بأه مصدر مضاف إلى مفعوله به مدحاً في فاعله فاعله واحد

قوله هذا بالغ الكعبة قال الدونوري المدي خنح أوله وسكون البعير يجوز فيه المدي بغير كائيه وتهديد الياء وقراءهم ما جميعا القراء  
حتى يبلغ المدي هذه الواحد حبة (٣٨) وهذه بغير الدال وتهديد الياء (قوله واها) أي وضم الهاء (قوله) إنما قيد هذه الإضافة

التخفيف قال الثاني قد يقال هذا مفروض بنحو قوله  
والرد أن المستحقة مفرومة  
فإن الإضافة فيه لم يقد  
تخفيفا ولا رفع قبح اه  
وقال الدونوري حصر  
التخفيف في هذه الأشياء  
الثلاثة بشكل بثلاث  
مسائل فإن إضافتها غير  
غير محذوف ولم يحذف منها  
تنوين ولا نون ولا ضمير  
الأولى فترك الضارب الرجل  
فإن هذه الإضافة غير محذوفة  
ولم يحذف منها تنوين ولا  
نون ولا ضمير وأجيب بأن  
هذه الإضافة محذوفة على  
الحسن الوجه كما أن الحسن  
الوجه محمول في النصب  
على الضارب الرجل وذلك  
لشبه الحاصل فيها في  
المضاف والمضاف إليه لأن  
المضاف فيها ما صفة من  
بالآلف واللام والمضاف  
إليه في ما معمول معرف  
بالآلف واللام التانيه قوله  
هذا ضاربك لأن الكاف  
مفعول في المضي وليس ثم  
شيء إذا كررنا لأن التنوين  
يضاد الضمير المنفصل  
لما بين الاتصال والانفصال  
من التاني وأجيب بأن  
النون في ضاربك في حكم  
الظهور والتأنيب الضاربك

ذلك قول سيبويه وخرج أبى الصفة إلى معنى الماضى نحو ضارب زيد أمس فإن إضافته محذوفة على  
الصحيح خلافا لمكسائي وخرج أبى الصفة أن لم يعمل نحو كتاب القاضى وكاسب هياله فإن إضافتها محذوفة  
(وهذه الصفة) الصفة أو ضارب أو لا الضارب أو الاستحالة (ثلاثة أنواع) كما يؤخذ من أمثلة النظم (السم  
الفاعل) المضاف له قوله الظاهر أو الماضى فالأول (كضارب زيد) الآن أو هذا (و) الثاني نحو (راجينا)  
الآن أو هذا أو منه أمثلة المباداة كضارب المصل (وأمم المدهول) المضاف لمعموله سواء أكان من ثلاثي  
أم لا فالأول (كضارب زيد) لأن أو هذا (و) الثاني نحو (مروع قطب) يفتح الواو المشددة (و) الثالث  
الصفة المشددة (بأمم الله على المصطفى لمعولها مجردة كانت أو لا فالأول (ككمن الوهم) الآن (وعظيم  
الأقل) الآن (وقبل الحبل) الآن والثاني كاستقيم القائمة ومعتدل الطيبة فاسم الفاعل مضاف إلى  
معموله معنى وأمم المفعول والصفة المضافة مصافان إلى مفعولهما معنى وإضافة هذه الصفات إلى  
معمولها المعرفة لا يبعد عاليا (و) لعل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف لغيرها وصف التنكرة  
(ب) أي بالوصف المضاف (ن نحو عدي بالغ الكعبة) فهذا تنكرة مصروفة على الحال بالبالغ الكعبة لغتها  
ولا توصف التنكرة بالمعرفة (و) قوله (حلال نحران مقلته) فثاني حال من الضمير المضاف إليه تنوين مجازل من  
قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الدين عليم والحال واجب التنكير والأصل عدم التأويل (وقوله)  
وهو أبو كعبير الحلبي يمدح فأبى ثرا وكان ذرج أمة .

(فأنت به حوش القواد بيطنا) . سندا إذا ما ما مليل الموحل

حوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو بالعين المعجمة صفة مطبوعة سال من الهاء المجرورة بالياء العائدة  
إلى تأنيده أو معناه حديث القوي كقول المصنف البطل وهو بضم الباء في الذكور والهاء بضم السين  
المهملة والهاء القليل التثنية الموحل (و) دخول رب عليه في قوله (و هو جبرير يجرير الاحطل .  
(ب) ب) غايضا (و كان بطلبكم) . لأن مباعدة منكم وحرما

وأدخل رب على غايضا ولو كان صرفا صحيح ذلك وهو من الغيبة وهو أن يمتنع مثل حال المنعوط من غير  
إرادة رواها هذه فكذلك (و) قوله (و كان بطلبكم) أي هذه الإضافة وهي إضافة الصفة لمعمولها  
(لا تفيد تخصيصا أن أصل قولك ضارب زيد) بالخص (ضارب زيدنا) بالنصب (فالاختصاص)  
بالمعمول (موجود قبل الإضافة) فلم تحدث الإضافة تخصيصا أو في ذلك ليرد على ابن مالك حيث رد على ابن  
الحاجب في قوله ولا تفيد إلا تخصيصا قال بل تفيد أيضا تخصيصا فإن ضارب زيدنا حص من ضارب  
قال في المقي و هذا هو فإن ضارب زيدنا أصله ضارب زيدنا بالنصب وليس أصله ضارب زيدنا فقط فالتخصيص  
حاصل بالمعمول قبل أن تأتي بالإضافة اه وما فله ابن مالك تبع فيه ابن الصالح في اعتراضه على ابن  
هـ منور حيث قال وأما قوله ولا تخصص فغير صحيح لأنك إذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت  
المضاف بالمضاف إليه مع كونه بالإضافة غير محذوفة (و) إنما قيد هذه الإضافة التخفيف لأن الأصل  
في الصفة أن تعمل الصير ولكن الخصص أخف منه إذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المضي (أو) تفيد (رفع  
الفتح أما التخفيف فمحدود بالتنوين الظاهر) من المضاف (كأن ضارب زيدنا ضاربات عمرو) ومضروب  
العبد (وحسن الوجه) في هذه الصفات تنوين ظاهر حذف الإضافة (أو) يحذف التنوين (المقدر كافي  
ضوارب زيدنا حواج يمدح) أي ضوارب حواج تنوين مذكر حذف الإضافة به دليل لصحها المفعول

على أن الكاف مضاف إليه لا مفعول به على قول بعضهم فالإضافة غير محذوفة وما يقع بحذفه التخفيف مفقود هنا وأجيب بأن الضاربك  
محمول في الإضافة على ضاربك إذ المضاف فيها صفة والمضاف إليه ضمير متصل فإذا كان تعذر النطق بالتنوين يقتضي في ضاربك  
والماح فيه شيء واحد وهو اتصال الضمير فبالأولى أن يقتضي في الضاربك لأن المانع فيه شيان الأول اتصال الضمير



(قوله كان المقتى) أي في  
الرجعة التي لصها الأمر التي  
يكسبها الاسم بالإضافة  
من الباب الرابع وإنما  
غير بقوله لفظاً لأن الضمير  
مقدر أو ما يصل منه كان  
الرجعة التي لصها الأشياء  
التي تحتاج إلى رابط من  
ذلك الباب وأنه قال فيها  
واختص في رجل حسن  
الوجه بالرفع قبل التقدير  
منه وقيل آل خلف عن  
الضمير (قوله ومن ثم  
امتنع الحسن وجهه) قال  
القائل إن قلب هذه العلة  
تطرد في حسن وجهه وقد  
تقدم جواز قلب إنما  
جاء فيه لإفادة الإضافة  
التنصيف بخلاف التنوين  
بغلاف هذا (فصل)  
(قوله جواز دخول آل الخ)  
كان يحسن أن يوطئ هذا  
الفصل بأن آل يضاف من  
المضاف في غير هذه الصورة  
وإن لوم ذلك في كلامه ولم  
يقبل أدائه التعريف ليعمل  
ألى الموصولة (قوله الضمير  
في جواز ضمير اللفظ)  
رأيت بلفظ المصنف ما لص  
أي قتلنا بقتلنا قتل منهم  
لكنهم ليسوا كفاء عندنا  
فلما قتلهم قتلهم والثامن  
الآخرون بالثأر الحائرون  
حول الدماء يستحقون  
إذا قتلوا مثلهم وخبر  
ومن الدماء لا يبعد الإضافة لمن ذكر

قال الموضح في الحواشي (أو) يهدف (نون التثنية كان ضار بارداً) (جمع) السالم (كان ضارباً  
زيد) في التثنية والجمع نون حذف بالإضافة (وأما رفع النسخ فنحو مررت بالرجل لحسن الوجه)  
بالجر (فإن في رفع الوجه) على الفاعلية (فتح علو الصفة) مفعلة (من ضمير يعود على الموصوف) لفظ  
كما قال في المقتى (وفي نصبه) على التثنية بالمفعول به (فتح جزم وصف) الفعل (القاصر) وهو حسن  
(مجرى) يضم الميم (وصف) الفعل (المتعدي) في نصبه المفعول به في رفع الوجه فتح وفي نصبه فتح  
(وفي آخره تخلص منهما) مما لأن الصفة لا تضاف للمفعول به حتى يفسد نحو بل إسنادها عنه إلى ضمير  
موصوفها بصورتها الصفة ضمير يعود على الموصوف (ومن ثم امتنع الحسن وجهه) بالجر (لا تمنع فتح  
رفع) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف إليه الوجه لفظاً فإنه يعود على الموصوف (و) امتنع (نحو الحسن  
وجه) بالجر أبداً (لا تمنع فتح النصب لأن النكرة منصوب على التثنية) بخلاف المجرى لأن الصفة  
المفردة المفرونة بال لا تضاف إلى الحال منها ومن الإضافة إلى نالها (وليس بالإضافة في هذا النوع) وهو  
إضافة الرصف للمفعول (لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً) وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع  
النصب ورجعها إلى اللفظ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (وذي لإضافة ضميرها لفظية) (و) نفس  
أيضا (غير محضة لأنها في تقدير الانفصال) لأن نحو ضارب زيد مثلاً في تقدير ضارب هو زيد بالضمير  
المستتر في الصفة فاحصل بينها وبين جرمها تقدير

(فصل) (مختص بالإضافة اللفظية) لتكونها غير محضة (نحو دخول آل على المضاف في محس  
مسائل أحدها أن يكون المضاف إليه) مقروناً (بال) (وأيضا أشار الناظم بقوله

ورصل آل بهذا المضاف متفرق إن وصل بالثاني (كالجند القصر)

قال الجند صفة مشبهة من جند شعره جموده منسوبة إلى مظهر الضمير بفتح العين مضاف إليه (وقوله) وهو  
الفرزدق: أبانا جماً قتل وماي دماثا (شقاء) (ومن أمثلة الحوائث)

بهر الحوائث بإضافة الشافيات وأباً بالفتح المحمودة الأولى والموصولة وسكون الهمزة الثانية فتلتها والضمير  
في جواهر السيوف وفي دماث القتل والحوائث التي تحمى حولها الملك جميعاً بالهاء المهملة من الحوم  
وهو الطرف حول الماسو غير هو الشافيات جمع شافية اسم فاعل من القدر ما مني قتلنا بالسيوف وليس  
في دماء القتل التي تمريتها السيوف شعاعاً إنما السيوف هي الحمايات لأنها آفة السيف ولو لاها ما حصل  
السيف المسئلة (الثانية أن يكون) المضاف إليه (مضافاً لما فيه آل) (وإليه أشار الناظم بقوله :  
أو بالذي له أخيف الثاني) (كالضارب رأس الجاني)

فالضارب صفة مقرونة بال مضافة إلى رأس ورأس مضاف إلى الجاني المقرون بال (و) نحو (قوله  
لقد ظفر الزوار أفضية الدما) مما جاوز الآمال والأسر والقتل  
فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة إلى أفضية جمع قفا وأودية مضافة إلى الدما المقرونة بال والآمال  
بالد جمع أمل وهو الرجاء وملاسر أصله من الأسر عذفت نون من على لغة ربيد بن خثعم من قبائل  
البن المستلة (الثالثة أن يكون) المضاف إليه (مضافاً إلى ضمير ما فيه آل كقوله

أورد أنت المستحقة صفوه) من وإن لم أرج ملك وال

فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة إلى صفوه صفوه مضاف إلى ضمير ما فيه آل وهو أورد بضم الواو  
والثوال للطاء (ومنع المبرد هذه) الأخيرة لما سيأتي ولم يتعرض لها في نظم المسئلة (الرابعة  
أن يكون الوصف المضاف مثني كقوله

إن إختيا هي المستوطنا حدث فلي لست يوماً هبما بنى

قوله فإنها الأصل في ذلك) لهذا مثل المصنف بما لناظم بالجسم المضمودون الضارب الرجل (قوله بالجمهور على الجواز) في حواشي  
القائى ما يسهل من ذلك متاخمه من ذلك (٣٠) كقولهم بههم ضمير ما فيه رابط المبدأ من ذلك في قوله والذين يتوفون منكم ويلبسون

قالستوطنا صفة متاخمه إضافة إلى حدن أولئك طفت النون منها وبفتيا مضارع غنى بكسر النون في  
الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة تثنية على لنة أكثر في الإبراهيم والمستوطنا قاعه وهي  
جثة شرطية وجوابها التي لسدو المني إن يستن من المستوطنا حدن لاني لست غنيا عنها يوما من  
الأيام الستة (المادة أن يكون) أو صفت لمصاف (جماع بفتح السين) وطريقه (وهو جمع المذكر  
السالم فإنه معرب بحر فتن ويسلم فيه بناء الواحد) من لفيف الحركات (ومعهم بنون دائمة) بعد  
علامة الإعراب (تخلف للإضافة كما أن التثني كذلك كقوله

ليس إلا حلا بالمصنى مسامعهم) إلى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم  
قالصنى صفة مجهولة جمع المذكر السالم إضافة إلى مسامعهم وذلك حذفه عنون منها والاعلاء الأصدا  
والوشاة جمع ورائش وهو المصنوع من الإحلا والرحم قهر الإحلا إلى مسألى التثني والمجموع أشار الناظم بقوله  
وكونها في الوصف كالأد وقع مثنى أو جمعا سيده الجمع

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والإضافة أما المسئلة الأولى وهي مسئلة الصفة المنقبة فإنها  
الأصل في ذلك وذلك لأن التحطيف يذهب بضمير الضمير أو حذف الجار والمجرور لأن الأصل في الجملة الضمير  
الجمد ضمير ما وشعر من حذف أحيف حذف الضمير المجرور بالإضافة على الأول أو بالحرف على الثاني لحصل  
التحطيف بذلك إذ لا تنوين مع وجود ال ولرن المضاف إليه بال هو من جملة من الضمير أو من التنوين لأن  
التنوين وال التعاقبان على الاسم فولى المضاف أن كايابه التنوين وحل على الصفة المنقبة هو الضارب  
الرجل لمجاوبته لما من حيث أن المضاف في الصور بين صفة مقرونة بال والمضاف إليه مقرون بها وأما المسئلة  
الثانية فلأن ال إذا كانت على المضاف إليه كالتثنية كاستعريية من كوجاهي المضاف لأن المضاف والمضاف إليه  
كثي واحد ولذلك يمتنع إذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن أخيه القوم كما جاز  
لعم ابن أخيه القوم وأما الثالثة فبأنه لا يمتنع أن يترك الخلاف على بزل الضمير المائد إلى ما فيه ال من الة الاسم  
الأمرون بال أم لا فالجمهور على الجواز والمجرد على المنع وأما الرابعة والخامسة فلأن النون لهما لم تحذف  
لإضافة بل أطول الصلة كما حذفت من الصلة لعم إذ قد كقوله الحامض هورة العفورة في رواية من نصب  
هورة فلذلك لم يفتقر طو المضاف إليه شي مما تقدم قاله الشافعي بمقتضى حكم جمع التكسير وجمع المؤنن  
السالم حكم المفرد (وجوز القراء إضافة الوصف للمحل بال إلى المعارف كلها) سواء كان تعريفا بها بالعلية أم  
الإشارة أم غيرهما (كالضارب بزيد الله أرب هذا) والضارب الذي والضاربك والضارب غلامك إعراب

لنائر المعارف مجرى المعارف بال (خلاف) المضاف إلى المسكر نحو (الضارب رجل) لا متناح (إضافة المرفة  
إلى المسكرة) (وقال المردو المازن) لما في الضاربك وضاربك) بما الوصف فيه مقرون بال أو مجرد منها  
(وضع الضمير محض) لأن الضمير نائب عن الظاهر وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر محذورا  
بالوصف فكذلك نائب (وقال الأخفش) رهم م وضع الضمير (نصب) لأن موجب النصب المفعولية  
وهي محققه موجب الحذف الإثبات وهي غير محققة ولابدليل عليها الإحذف والتنوين وحذفه سبب  
آخر غير الإضافة هو صون الضمير المتصل عن وقوله منفصلا وحذفه ابن مالك (وقال سيوريه الضمير  
ك) الاسم (الظاهر فهو منصوب في الضاربك) لأن الوصف المقرون بال لا يضاف بعده إلا لما فيه ال أو إلى  
المضاف لما فيه ال أو إلى مصاف إلى ضمير ما به ال الضمير ليس واحدا منها (مفتوح في ضاربك) لأن

أرواها يربصن أى  
يربصن أرواهاهم الجوز  
كون يربصن غير المبتدأ  
ومن منع كونه خبرا  
كالجمهور منع مناه لما  
يقوله من الجمهور فصل  
الصارح حكاه عنهم وكلام  
الصارح هو مفتحي نقل  
المصنف من المبرد وصليح  
المصنف في التثني في مباحث  
روابط الجلة وبما يؤيد  
القائى قوله فلأن النون  
فيها لم تحذف الخ) قد  
يقال حذفها من الصلة لعم  
إضافة لا يقتضى أن الحذف  
للطول دائما لأنه إذا لم توجد  
الإضافة فالأصل أن  
الحذف لا جازا لما يمتنع  
من مخالفة النون للإضافة  
مما أنظر ما معنى تعديل جواز  
الجمع بين ال والإضافة  
في المسئلة الرابعة والخامسة  
بقوله لأن النون فيهما لم  
تحذف للإضافة إذ لا شك  
أن الإضافة موجبة قوا لجمع  
بينها وبين ال حاصل  
ولا دخل حذف النون  
لإضافة أو لظول في جواز  
ذلك (قوله الحامض الخ) هذا  
بعض بيت تقيس بن الخطيب  
الأنصاري وهو ما سيوربه  
لرجل من الأنصار وسمته  
لا يأبهم عن ورائنا وكف  
هو القورة ما لم يحل وقيل

هورة القوم لفرم فإذا حره علبس هورة والوكب الإثم وقيل العيب ويروى بفتح وهي الهمة يقول هؤلاء يصطرون  
هورة عصبهم فيحسونها فلا يأبهم عيب من أمامهم ولا من ورائهم (قوله وقال الأخفش نصب) استدلال للأخفش بقوله تعالى  
لنا منجرك وأهلك الأنزى أن الكلف لو لم تكن منصوبة لم يجر نصب أهلك وأجيب بأنه منصوب بتقدير ونهى أهلك

(مسألة) (قوله فبكتسب) فيه إشعار بقلة ذلك ولا ينافي ذلك كونه قبيحا كما هو ظاهر عبارة المنى والكشاف وكلامه يظهر بانه ثلثا لثلاثين في الفقة وكلام التيسيل يظهر بان الفقة إنما هي في مسألة العكس لأنه بعد أن قال ويؤثر المضاف لأنيث المضاف إليه قال وقد يرد مثل ذلك في التذكير فلم يأت بعد إلا الال الثانية وقد يقال استوائهما في أنه لا ينافي أحدهما قبل والمضف أشار إلى ما بين ما لك آخر فقرة المسألة الأولى لعدم الاكتساب الذي هو الأصل لا ينافي كثرة ما فيها كما هي عليه النظم في شرح الكافية (قوله وشرط ذلك في الصور من صلاحية المضاف إلخ) زاد في التيسيل شرطا آخر وهو كون المضاف بمعنى أو كنهه وليس القيد الأول بمنزلة كما قال الدماميني في شرحه مخالفا لما قاله في حواشي المنى الأثرى أنه لا يصح أن يفرض أن يمتنع بمرور في وإدراج الاستثناء لكن المضاف ليس بمعنى للمضاف إليه ولا كنهه لأن اليوم نفس هو يومه ولا يعدل عن دليل بيوم الجمعة إلى ما ملنا لأن الجمعة كما يطلق على اليوم يطلق على الأسبوع فلو حذف الأسبوع وقع اللبس وبيع الصير على التيسيل زيادة هذا القيد ومثل بيوم الجمعة (قوله مع هذا المعنى في الجملة) أي مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجاز وفيه إشارة إلى أن المضف يعني بصلاحية المضاف للاستثناء كما قال اللغوي صحة إرادة معنى المضاف مجازا وإلا فلا يخفى أن الكلام مع إسقاط المضاف بماء الحقيقى (٣١) الموموم والمحل عليه عند الحلوه عن

القرينة واجب (قوله فقامت بعض أصابعه) قال اللغوي إن أريد باليهض أصبع فأكثر فأيته أصل إذ الأصبع مؤنثة وإن أريد بعض الأصبع فأكثري انتهى وبيان الثاني أن بعض الأصبع يصدق عليه بعض الأصابع (قوله فلتقطعه بعض السيارة) يدل اللغوي على أن المراد بالسبارة جلسا أي الجاهات للسيارة فمضها جماعة سيارة فتأنيثها ليس بمكتسب (قوله إلا أنه اكتسب التأنيث من البالي)

حذف التأنيث دليل على الإضافة فلا مانع منها إلا افتراض الوصف له وهو مردد (ويجوز في الصارناك والصاربونك الوجهان) الخفض والنصب لا يمكن أن يكون حذف التأنيث للإضافة فيكون الصمير في محل خفض وأن يكون التخصيف وتخصيص الصلة فيكون في محل نصب وذهب لجرى والمجازي والمرد وغيرهم إلى أن الصمير فيهما في محل خفض لا غير لأن حذف التأنيث صلاحية هو الأصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الصمير بخلاف الظاهر فإن ما ظهر به النصب أخرج إلى ذلك قوله المرادى في التخصيص باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال رأيت الصمير يخرج من أثر الكرم والمكرم كثره لوجهان بإجماع لأنهما جازيان في الظاهر الواقع مرفعه اليه (مسألة) قد يكتسب المضاف المذكور من المضاف إليه المؤنث (تأنيثه والعكس) يكتسب حذف التأنيث من المضاف إليه المذكور تذكيره (وشرط ذلك في الصور من صلاحية المضاف للاستثناء) عند سقوطه (بالمضاف إليه) مع صحة المعنى في الجملة (ف) التصوير (الأول) ولم تقطع بعض أصابعه (بعض) نائب فاعل قطعت رأيت الفعل المنسب إليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهي الأصابع لصلاحية الاستثناء به بالمضاف إليه فيقال قطعت أصابعه لغيره الجزء بالكل مجازا (وقرينة بعضهم) وهو الحسن المصري (المنقطعة بعض السيارة) بتأنيث المنقطعة بالتاء المستقلة فوق (وقوله) وهو الأصعب المعنى وهو من المعدرين : (طول البالي أسيرت من نفسي) تنقص كل واحد من بعض

فتأنيث أسيرت مع أنه خبر عن ط كرو هو ماول إلا أنه اكتسب التأنيث من البالي ونفسى ونهضى في الموضوعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكرناه ما أوضح ثلاثة أحوال أول ما كان المضاف بمضاه هو مؤنث

الأول أن يقول لا اكتسب هذا وقال اللغوي علم أن البالي جمع لبلاء كرم موموم فيمكن أن يمارد بطول البالي حواغا من إطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع يراعى في ضميره المنى كقوله لعل من أياك بأ الخصم إذ تسرو المجراب (قوله وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أحوال الأول ما كان المضاف بمضاه) ليس مراده من كونه بمضاه لفظ بعض بدليل قوله الثالث ما كان وصفا ولفظ طول ليس وصفا وإنما هو وصف في المنى لبالي فالمراد كونه بمضاه من المضاف إليه في المعنى ويدل بذلك أن من أمثلة هذه المسألة : كما شرقت صدر الفناء من الدم وقوله وما حب البيار شمع منى ووجدت ألف حد وبخود ذلك وإذا كان الأمر كذلك فالموضح لم يشعر كلامه بمضاه بل هو صريح في عدمه حيث دل فر ذلك والشارح فهم أن في كلامه مضاه بدليل قوله وبني الخ ثم ما نداهم الشارح من أن البعض في الأول مؤنث وكان مراده أن بعض الأصابع أصح ولا يصح مؤنثة يخرج لمسألة من موضوعها من كون التأنيث اكتسابيا لأنه حيث يكون أصليا كما مر من المعنى ومما هو شرط المسألة أن يكرر المضاف ببعض المضاف إليه أو كنهه ومثل شراحه ما هو كاليه بعض بطول البالي إلى أمر صدر فترقم اجتمعت أهل الجماعة وهو داخل صان كلام الموضح لأن المضاف صالح للاستثناء عنه لأهم ما هو قاعدة الشرط الثاني إخراج المجتنى برم عربى ويوم عاشوراء كما مر فلو قال الشارح وشمل كلام المضف كذا وكذا كان أظهر لم كل مسألة خارجة عن كلامه وكلام التيسيل وفل في أنه كره في اكتساب التأنيث قد بسط الناس هذا فقلوا

أنه منحصر في أربعة أنواع قسم المضاف من المضاف إليه وهو مؤنث في معنى وثلاث مائتين وأنت تريد من نحو قطع بعض أصابعه إذا بعض الذين تعرفنا . ولتقطع بعض السبابة وقسم هو من المضاف والمضاف إليه وأنت تريد إلا أنه ليس مؤنثا وذلك نحو شرف صدر القنطرة قلنا له مؤنث لأن صدر القنطرة ليس فاعلا بخلاف بعض الأصابع فإنه قد يكون أصابع وقسم فقط بالثاني وأنت تريد إلا أنه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت أهل الجماعة والقسم تزايع راده العارضي وهو أن يكون المضاف كلا للمؤنث نحو ولحق عليه كل مصفة . هيفاء ليس لها زبر فأنت كلاً لأنه المصصة من المضاف وبه يظهر ما في عبارة الشارح وأنه لا فرق بين اليه من المذكر وبين في كلام الموضح وأن كلاهما بعض المؤنث وهو مؤنث ووجهه أن المراد بالسيارة الجماعات وبهضا جماعة كما مر من الاتفاق لكن يراد أن التأنيث حينئذ ليس بمكتسب وإنما يتم به التفرق لو كان المثال الثاني كما شرفت صدر القنطرة واستفيد منه أن المراد البعض في المعنى كما أسلفنا (قوله لئلا ين أم الماس الخ) هو صدر بك مجرور . عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف . وبعبارة ملك إذا نزل الوفاء ببابه . (٣٢) عرفوا ما ورد مرثدا لا تعرف أشده سيوبه شاهدا على إبدال ملك وهو مكررة من

ومرر الممرمة قال ويحوز رفعه على القطع وقال بعض شراح آياته أم الماس بعض جذات عمرو بن هند وفي الصحاح ورحلت البعير أرحله رجلا إذا شددت على ظهره الرجل فلعن أرحل ناقى أصع على ظهرها الرجل للفر إلى ابن أم الماس والضمير في تبلغ راجع إلى الناقية وكذا في تزحف قال في الصحاح الزحف الجيش يوحفون إلى العدو والعصى يزحف على الأرض قبل أن يمشى والبعير إذا هياجر فرسه (قوله إمارة العقل مكسوف) قال الثاني قد يقال لا دليل فيه لأن المؤنث المجازي قد يذكر مجرور في الشعر كقوله . ولا أرض أهل إصاغاه (قوله وقبل التذكير الآية الخ) أي ولذا خال الموضح ويحتمله ويحتمل أنه ما قال ذلك لأن قريبا كما قال الذي بحث في الخبرية وأنه وحف لشيء عذوف أي شيء قريب وأما قول الحميد إنما قال ويحتمله لأن كونه مرجوح لأن لا يصح ما ذكر به من المراد أن لفظه مذكور وأعلم أن للمصنف رسالة في هذه الآية الشريفة تدبره فيها أول الأوصاف إلى منه دثر وهو كور في الأشباه والنظائر للسير على (قوله لعدم صلاحية المضاف إليها الخ) قال الثاني كيف هذا وقد ورد راجع . ريد منه ريد . قيل أن الجاني خلاه أو كتبه . فلا هم وأقول محصل الكلام أنه أريد الاستعانة ولو على سبيل التحويز وهو متعلق بما لا مانع من جواز قام زيد مجازا عن امرأته مثلا وبزيد . مسألة التوكيد وإن أريد الاستعانة على سبيل الحقيقة فهو . على مسائل الجواز إذ إسناد ما لبعض الأصابع من القطع لجملتها مجاز ولما هم الشارح مما تقدم إلا أن يقال المراد بالاستعانة على وجه قريب ولو مجازا أو على وجه يمكن منه الحقيقة باعتبار أن إسناد القطع إلى جملتها لأصابع يمكن أن يجعل - فرقة إذا أريد المجموع من حيث هو مجروح أو على وجه يكون المضاف كثر المضاف فيه مع إوادته أو نحو ذلك فتدبر (قوله ومن ثم رد ابنه لك الخ) أي بل لتأنيث لأن الإيمان بمعنى المعرفة والتعبدة (قوله بتأنيث فعل) أي

والثاني ما كان بعضا وهو مذكور الثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقي هيمما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووجبت كل نفس ومما يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعوا أهل الجماعة ومن الغريب أن المضاف إليه قد يكتسب التأنيث من المضاف كقوله : فإلى ابن أم الماس أرحل ناقى . فنع صرف الماس ليكون مري . إليه معنى التأنيث من الملام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحوائج (ومن) التصدير (الثاني) وهو أن يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر كقوله (قوله إمارة العقل مكسوف) مطروح مري . وفعل خاصي المري يزداد تنويرا قد كرم مكسوف مع أنه خبر عن مؤنث وهو إمارة لأنها اكتسبت التذكير من إصافها إلى العقل (ويحتمله أن رجعتا قريبا من المصنفين) وبعبارة لعل الساعا قريب فذكر قريب حيث لا إضافة وذكر القراء أنهم التزموا التذكير قريب إذا لم يرد قرب السبب قصدا للفرق هنا بقوله في الماضي وفعل من القراء إذا كان القريب في النسب كان التأنيث واجبا فلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه مقربة فلان وإذا كان القريب في المسافة جاز التذكير والتأنيث وقيل التذكير في الآية على المعنى لأن الرحلة بمعنى الضفران والعمر واختاره الزجاج وقيل معنى المظهر قاله الأزهري وإياك أن تظن أن التذكير يكون التأنيث مجازيا لأن ذلك هو مجرب التأنيث وهو الجنس طالما وإعما يعترف حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا أن المصنف قال في الماضي والمضارع المجرور (ولا يجوز) قامت ظلام هند) بتأنيث أفضل (ولا قام امرأة زيد) بتذكيره (لعدم صلاحية المضاف مع ما للاستعانة به بالمضاف إليه) فلا يقال قامت هند إذا كان المضمير ظلامها ولا قام زيد إذا كان المضمير امرأة من ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح فحل في الفتح ترجيح قراءته على البنية لا تمنع مما رجمنا بتأنيث الفعل أنه من باب قطع بعض أصابعه لأن المضاف لو سقط ما لم يبق له تقديم لمفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي

فيه لأن المؤنث المجازي قد يذكر مجرور في الشعر كقوله . ولا أرض أهل إصاغاه (قوله وقبل التذكير الآية الخ) أي ولذا خال الموضح ويحتمله ويحتمل أنه ما قال ذلك لأن قريبا كما قال الذي بحث في الخبرية وأنه وحف لشيء عذوف أي شيء قريب وأما قول الحميد إنما قال ويحتمله لأن كونه مرجوح لأن لا يصح ما ذكر به من المراد أن لفظه مذكور وأعلم أن للمصنف رسالة في هذه الآية الشريفة تدبره فيها أول الأوصاف إلى منه دثر وهو كور في الأشباه والنظائر للسير على (قوله لعدم صلاحية المضاف إليها الخ) قال الثاني كيف هذا وقد ورد راجع . ريد منه ريد . قيل أن الجاني خلاه أو كتبه . فلا هم وأقول محصل الكلام أنه أريد الاستعانة ولو على سبيل التحويز وهو متعلق بما لا مانع من جواز قام زيد مجازا عن امرأته مثلا وبزيد . مسألة التوكيد وإن أريد الاستعانة على سبيل الحقيقة فهو . على مسائل الجواز إذ إسناد ما لبعض الأصابع من القطع لجملتها مجاز ولما هم الشارح مما تقدم إلا أن يقال المراد بالاستعانة على وجه قريب ولو مجازا أو على وجه يمكن منه الحقيقة باعتبار أن إسناد القطع إلى جملتها لأصابع يمكن أن يجعل - فرقة إذا أريد المجموع من حيث هو مجروح أو على وجه يكون المضاف كثر المضاف فيه مع إوادته أو نحو ذلك فتدبر (قوله ومن ثم رد ابنه لك الخ) أي بل لتأنيث لأن الإيمان بمعنى المعرفة والتعبدة (قوله بتأنيث فعل) أي



بما جعل أنه لا فرق في المضاف إليه المضاف بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً خلافاً لقرآن كما يبيّن في الخواص (مسألة) قوله وشمل ذلك قول النظم ولا يضاف (الخ) أي لأنه أراد بالانضمام معنى ما يشمل الترادف والتساوي وضمناً كالإنسان والناطق أو بحسب المراد كان الموصوف والمضافة (قوله لأن الغرض الخ) لأن قول النظم بخصيص بفتح مع أنه ليس فيه في المعنى وأيضاً فلا اكتن بالغايرة بحسب المفهوم هو حل بعضهم منع إضافة الموصوف إلى صفته بأن الصفة ثابتة للموصوف في ذاته فلو وقعت مضافة إليه لكانت مبرورة دائماً ولم تصور ومتابعت في الإعراب ومنع إضافة الصفة للموصوف بأن الصفة لمحب أن تكون ثابتة للموصوف ومزوجة عنه فلا يمكن أن تضاف إليه وإلا لكانت مستقلة ولم تصور المتابعة أيضاً ومنع إضافة أحداً قرادفين إلى الآخر لعدم القائمة (قوله ما يوم شيئاً من ذلك الخ) قال القاني الوهم احتمال مرجوح التأويل محل الظاهر محل المحتمل المرجوح وحل هذا قوله يوم معناه يدل دلالة مرجوح التأويل معناه يحمل على المعنى المرجوح فالوهم والمؤول به واحد ولا يخفى عدم صحته (٣٣) فالسواب أن الوهم معناه

الموقع في الوهم أي العقل وكثيراً ما يفسره بذلك بعضهم ثم قوله مؤول أي لتثني إضافة الشيء إلى نفسه في المعنى الذي يأبى النظر العقل فإن قلنا قد تقرر أن العقل يمنع هذه الإضافة وأنها منتفية فكيف قال النظم بمسا لبصيرين بوجوبها في الاسم والقلب المزدوجين كما مر أول الكتاب وقال بوجوب التأويل هنا قلت إنما أوجبراً إضافة يوم هذه الإضافة المستتعة فوجوب التأويل لازم وجوب الإضافة لا منافياً لهم يشبه أن يقال لا يجب ما يوم معناه وهو الذي من الموضح بقوله ويرده النظر فتدبر (قوله أن يراه

ناب عن الإيمان في القاضية بلام من ذلك لعدم من حضر المتصل إلى ظاهره نحو قولك زيد أنهم تريد أنه ظم نفسه وذلك لا يجوز والقتصر النظم على التصوير الأول فقال : وربما اكتسب ثان أولاً فأبشأن كان خلاف موغلا (مسألة) ذهب البصريون إلى أنه (لا يضاف اسم لمرادفة كلفه أسد ولا) يضاف (موصوف إلى صفته كرجل فاضل ولا) يضاف (لموصوفها كفاضل رجل) وشمل ذلك قول النظم : ولا يضاف اسم لما به أحد ومعنى لأن الغرض من الإضافة التحريف أو التخصيص والشيء لا يعرف بنفسه ولا يتخصص بها (فإن سمع ما يوم شيئاً من ذلك يؤول) وهذا معنى قول النظم وأوله موغلا إذا ورد (فن) ورود (الأول) وهو إضافة الاسم لمرادفه (قوله ما في سميد كرز) فسميد كرز مرادف لأن لكونهما لمسمى واحداً أحيف أحدهما للآخر (وتأويله أن يراه بالأول) وهو المضاف (المسمى وبالثاني) وهو المضاف إليه (الاسم) أي اللفظ الدال على المسمى (أي جانبي مسمى هذا الاسم) وتوجيه أن الاسم قبل القلب الوضع تقدم عليه في اللفظ وقصد بالتقدم المسمى لمرادفه إلى ما لا يلقى مجرد اللفظ من لسانه وإسناد قلم أن يتقدم بالثاني مجرد اللفظ لتصل بذلك مغايرة حتى كان قال جانبي مسمى كرز قال جانبي مسمى كرز هذا إذا نسب إلى الأول ما ينسب إلى الآخر أيضاً إذا نسب إلى ما ينسب إلى الآخر فإنه يجب تأويل الثاني بالمسمى والأول بالاسم كالألف قلت كتبته سميد كرز فإنه يتبين أن قول كتبته هذا المسمى قاله غريب الموضح (ومن) ورود (الثاني) وهو إضافة الموصوف إلى صفته (قوله حنة اشتقاء) بالضم والنمنا وصفوها بالحق لا بما قلبت في مجازي السبيل جافيتنهما فتنظروها لا تقدم قاله الرضى (و) قوله (صلاة الأولى ومسجد الجامع وتأويله أن يقدم موصوف) أحيف إليه المضاف إليه كور فيصير في الأول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان (أي حبة البقرة الحفاء وصلاة الساعة الأولى ومسجد المكان الجامع) وهذا من تقدير الرضى مسجد الرقة الجامع لما ذكرنا (ومن) ورود (الثالث) وهو إضافة الصفة إلى موصوفها (قوله مجرد قطيفة) بفتح الجيم وسكون الراء مرفوع الخاف وكسر الطاء (وهو حامة)

(هـ - تصريح - ثاني) بالأول الخ قال القاني هذا التأويل لا يخرجها عن إضافة الاسم إلى مرادفه نعم يخرجها عن إضافة الاسم إلى ما أريد به معناه كما في النظم فتدبر وحسبك تقول إذا أريد بالثاني الاسم فليس مرادفاً فتقول هذه الإرادة ليس وصية بل الموضح له اللفظ هو معنى الأول فالمرادفة ثابتة (قوله أي جانبي مسمى هذا الاسم) قال القاني ومثله جئت هذا صباح وذا يوم أي وقتاً صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم رضى (قوله هذا إذا نسب إلى الأول الخ) فيه رد لقول الرضى ولا يتعكس التأويل لأن إسناد الرضا إلى لفظ الاسم منع وقد نقل القاني كلامه وأقره (قوله وإنما وصفوها بالحق الخ) حاصله أن قوله الحفاء استأذنة بسمية لأنهم جهوا بنينا في المجازي بالحق بجامع ترب ما يضر عليهما واشتقوا عن الحق الحفاء فتدبر (قوله وصلاة الساعة الأولى) قال القاني الساعة الأولى أول ساعة بعد أول (قوله ومسجد المكان الجامع) قال القاني في الرضى ومسجد الوقت الجامع الوقت يوم الجمعة وسيأتي أن شارح بين حكمته حصول المصنف عن تقدير الرضى (قوله لما ذكرنا) أي من أنه يقدم كل مثال غير ما تقدم في الآخر فيكون أنا أشار المصنف بتكرير المثال لذلك (قوله ومن الثالث قوله مجرد قطيفة) منه قوله تعالى

حالة الأعيان قال السفاقي الظاهر أنه من إضافة الصفة إلى موصوفه أي لا يبين الحائثة كقوله وإذا سقيت كرام الناس وجوزوا أن تكون حائثة مصدر كالعاقبة أي يعلم حياها لا عين (قوله أن يمدح موصوف) قال القائل الذي إلى تقديره أن المضاف صفة والصفة تجري على موصوف لا حاجة إلا أن يظلم عليها الإسمية كصاحب وراكب وإذ ليس موجودا في اللفظ فلا بد من تقديره (قوله محتجين بنحو قوله الخ) أي من الأمثلة المتقدمة والبصريون يقولون قد كانوا يسمونها بغيرهم وربما أوم كلام الشارح خلاف ذلك فالتقدير حق الأمر اليقين ولذا الحياة الآخرة وما كنت بجانب المكان المسمى (تنبيه) احتج الكوفيون أيضا بأن العرب أجازت أن تعطف الشيء على نفسه إذا احتجفت اللفظان وإن كان الأصل في المعطف مضافة والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه ومثال ذلك في المعطف ما أتى قولها كذا ومينا والخاصل أنه استدلوا بالسماح والقياس ووافقه في التيسير لمجمل الإضافة على ثلاثة أقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالصفة وهي سبعة أنواع هي: مضافة لموصوف إلى الصفة وبالعكس والمسمى إلى الاسم (مصل) (قوله الغالب على الاستعمال الخ) قال القائل الغالب يراد به ما مع غيره من المألوف عليه ويعنى كقوله تعالى والله غالب على أمره وتارة ما هو كثر بالإضافة إلى غيره ويعنى كقولك تاليف الناس أشجع ومما ما امتنع إضافته بعد ما من مفهوم قول النظم وبهذه الأسماء يضاف أبدا فإنه يفهم أن المضاف لابد أن يضاف أصلا وما يضاف وقت دون وقت وقدم المصنف الكلام على هذين (٣٤)

بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وكسر العين (وتأويله أن يقدّر موصوف أيضا و) يقدّر (إضافة الصفة إلى جملتها) ويجوز أن يسمي لأن الإضافة فيما يعمى من لأن المضاف إليه جنس للمضاف لا موصوف به إذ لموصوف موصوف (أي شيء مجرد من جنس القضية فوشي محتج من جنس الباطنة) شيء موصوف مجرد أو محقق صفة والصفة بينهما مضافة إلى جملتها هي وصرح من معها لبيان معنى الإضافة ودفع الكوفيون إلى جوار الإضافة جميع ذلك إذ أحسن التماس من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولذا الآخرة بحسب الفرقين وغير ذلك (مصل) (المصنف على الاسم) (المتكبر) صحت الإضافة لا المسمى (كلام) من المصنف (ونوب) من غير مضافة بضافا إلى الظاهر والظاهر مضمون علام يبدون به وتارة لا يضافان فتقول كلام ونوب (ومنها ما يمنع إضافته) (اللازمة التبريد) (كالصمرات) (سلافة التعليل في نحو إياك فلا يقول إياها صبر) (أضيف أحدهما إلى الآخر) (وغيره) (وإشارات) (وأما ذلك وأحواله فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف إليه) (وكغيره أي من أوصولات) (أدبه والمذكورة) (و) (كغيره أي من أسماء الاستفهام) (وإنما أضيف هذه المذكورات لشمها) (رف) (والحرف لا يضاف وإنما أضيفت أي إلى الجميع لضعف الكسبة بما عرصة من شدة اقترانها إلى مضاف إلى) (ومعها ما هو واجب الإضافة

وما أدق نظره (قوله من المصنف الخ) أشار إلى حكمة تكرار المثال والظهور منه قول القائل أشار بالأول إلى ما فيه معنى المشتق وبالثاني إلى ما يدل على الذات لا باعتبار وصف زائد (قوله للضرورة التعريف) أي وضعا فلا يرد أن الضمير تقديره به غير محقق والموصول قد يراد به الجنس وكذا اسم الإشارة ثم هذا التعليل لا يجري في أسماء الشرط والاستفهام وكان الشارح

جعل توطئة لقول المصنف كالمضمرات وإشارات دون ما بعده وإن قضى المصنف فيه المشاركة لإعادة الكاف به لكن يرد أن الموصولات كالمضمرات (قوله كالمضمرات) قال القائل لم يمتد بالإضافة في قوله وإياه وأيا الشواب (قوله فالكاف حرف خطاب) قال القائل يشرى بفساد فيه قائم على المبتدأ تقديره به أي أن جملة فالكاف الخ حيز المبتدأ وهو ذلك ولا رابط في اللفظ فلا بد من تدبيرة (قوله وكغيره أي من الموصولات) قال القائل كثر الكاف مع غير دون الإشارات فليجاء على أن المضمرات والإشارات نوع واحد في عموم مع الإضافة وكرر من مع أسماء الشرط والاستفهام فليجاء على استثناء أي من التمرين أيضا لأن إسقاطها يوم عطفا على غير وقت بحث وهو أن المضاف من إضافة الموصولات غير أي إن كان تعريضا بالصفة ولو أضيف اجتمع مرفقان على معرف واحد انتهى بأي فإن أوجب بأن الصفة تعريفا من وجهه والإضافة من آخر فتبين ما كذلك أنه ومرفق باب النكرات المرفقة ماله تعالى هذا فراجع ولا يفيد كلام الشارح جواب هذا البحث كالتفريغ (قوله وإنما لم تعطف هذه المذكورات لشمها الخ) قد أسلف التعليل بقوله للضرورة التعريف فكيف يصح الحصر فكان ينبغي أن يقول لما مر ولشمها الخ فإن قيل الأول خاص بخلاف الثاني فمنا كان يمكنه فليجاء على ذلك بقوله لما مر به من قبله بالجميع بالحرف أو نحو ذلك ويرد على التعليل الثاني أنه يقتضي منع إضافة جميع المبنات وليس كذلك (قوله إنما أضيفت أي الخ) ظاهره أن أيا مطلقا وإرادة على التعليل المذكور تأييدا وفيه أن أيا غير الموصولة لم يبد بالحرف لأن مرفقة فلا ترد والموصولة لم يعارض فيها الصفة عند الإضافة بدليل

بنائها وكان الشارح أراد بقية الحرف مطلق القيد فيعمل على الموصوفة ثم إن كلامه لا يفيد الجواب عن إيراد الموصوفة على التعليل  
 الأول هذا وقال الدوشري هذا التعليل كما ترى مصادرة على المطلوب (قوله ما يجوز قطعه في القيد) قدم الكلام على هذا النوع لثقة  
 الكلام عليه بالنسبة لثاني ولما شرح منطوق النظم كما أسلفنا في القيد والمراد بالقيد ما يجادل المعنى في تناول المنطوق والمخبر وإذا  
 نوبت هذه الأسماء عند القطع عن الإضافة فربما يعلم أن الواجب في هذا القسم هو الإضافة في المعنى وأن الفرق بينهما أن المنطوق في اللفظية  
 هو اللفظ محققاً أو تقديره وفي المعنوية معنى المضاف إليه دون اعتدائه بالتدوين في هذا القسم فتبين القسمة لا التعويض عن المضاف  
 إليه إذ الموجب حذف التدوين مع الاسم إذا أتى لفظ المضاف إليه لا إلى معناه اه وفيه تحقيق لما اختاره الشارح في هذا الكتاب  
 وفي شرح الأذهرية من أن تدوين كل وبعض التمكن لا قنويض وإنما لم يبين هذا النوع لمسايق في بحث قبل وبعد (قوله نحو  
 كل) قال الدوشري لا يقطع كل عن الإضافة إلا إذا لم يكن تأكيداً لا إضافياً كما سألنا أحدهما وجب الإضافة لفظاً نحو جاء القوم كلهم  
 وزيد الرجل كل الرجل اه وهو محجوب لأن الشارح قيد كلاماً بما إذا لم يكن تأكيداً ولا تأكيداً فلا حاجة لتقيده وكان ينبغي له الاختصار  
 على تمثيل ما يقيد به الشارح (قوله قال الله وكل في غلثك) لا بد من تقدير المضاف إليه هنا جملة الأخبار من كل باجمع وقوله يسبحون  
 قال المعبرين عند السلام في الآمال في الآية ثلاثة أسئلة أحدها كيف قال في ذلك والشمس والقمر في فلكين سماواتهم أربع سماوات  
 لم أتق بصيغة الجمع وهما اثنتان والثالث لم أتق بالواو في الجمع وهو لا يجمع بها إلا لمن ينفصل (٣٥) والجواب عن الأول أنها ما وإن كانا

في فلكين قال فلا فلا كلها  
 في المحيط فصار كالتدوين  
 صندوق والصندوق في  
 بيت فيصدق أن المال  
 في البيت وعن الثاني أن  
 الضمير جائد عليهما مع  
 الليل والنهار وذلك لأن  
 الليل والنهار يسبحان  
 أيضاً لأن الليل ظل  
 الأرض وهو يدور على  
 محيط كرة الأرض على  
 حسب دوران الأرض  
 وكذلك النهار يدور أيضاً  
 لأنه يحيط الليل في المحيط

إلى المفرد وهو نوعان الأول (ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ) في تدوينه إلى المضاف إليه في النظم قوله  
 وبعض إذا قد يأتي لفظاً مفرداً (نحو كل) إذا لم يقع بتأكيد لا تأكيداً (وبعض ما أتى قال الله تعالى  
 وكل في فلك ففصلنا بينهما على بعض هو كل ما والحق هذه مع لفظان أو تكران ذهب سيبويه والجمهور  
 إلى أنها مع لفظان بلية الإضافة ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم سررت بكل قائماً وبعض جالساً وأصل  
 صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي إلى أنها تكران والزم من قال بتعريفهما أن يقول إن نصفاً  
 وسدساً والثاني ورابعاً وهو ما عارف لا بهال المعنى مضافات وهي تكرات في جامع ورد بأن العرب تحذف  
 المضاف إليه وتريده وقد لا تريده ودل على الحال بعض كل وبعض على إرادته (أيما تدعوا)  
 فأيا اسم شرط مفعول مقدم ومما صفة (و) السمع الثاني (ما يلزم الإضافة لفظاً) هو المضاف إليه بقول النظم  
 وبعض الأسماء مضاف أبداً (هو ثلاثة أو أربع) الأول (ما يضاف لظاهر) مرة (والضمير)  
 أخرى (نحو كلا) الرجلين وكلاهما (وكلتا) المرأيتين وكلاهما (وحد) زيد وعندك (ولدى) الباب  
 ولديك (وارة صاري) الأمر في قصاره بضم القاف أي غاية (رسوى) زيد وسواك (و) الثاني (ما يختص  
 بالظاهر) دون المضمرة (كأولى) بمعنى أصحاب (وأولاد) بمعنى صاحبات (وذي) بمعنى صاحب (وذا) بمعنى  
 صاحبة (قال الله تعالى نحن أولو قوة) أي أصحاب قوة (وأولاد) أي صاحبات الأحوال

ومن الثالث أنها لما وصفها بالتسبيح وهو لا يوصف به حقيقة إلا من ينفصل جمع جمع العاقل (قوله ذهب الفارسي اه) قال الدوشري  
 وجمع ذهب الفارسي هيئتها حالاً حتى لا يخفى سررت بهم كالأسماء حالاً (قوله ورد بأن العرب) أي ورد الإلزام وأجاب المصنف عن  
 الإلزام أيضاً بأن كلا من النصف والندس ونحوهما لا معنى صحيح في نفسه وأما كلمة كل فلا معنى لها إلا بما أضيفت إليه أي أنها  
 وضعت لتتميم شيء فكان معناها في غيرها قال الفاعل في قوله لفظ (قوله ودل على الحال اه) فيه أن الحال قد تأتي من التكرار بلا  
 مدح ولا أن يقال الأصل تعريف صاحب الحال وأيضاً تكرر المبدأ في بيان الحال من كل كثير (قوله لفظاً) قال القاني منصوب على  
 التمييز المحول عن المفعول وهو اسم مصدر بمعنى التلطف والأصل ما يلزم التلطف بالإضافة فلا يمكن معناه ولا تقديرها (قوله هو المضاف  
 إليه بقول النظم وبعض الأسماء اه) فيه لفظ وإنما الإشارة إلى هذا النوع بخلاف قوله وبعض إذا قد يأتي لفظاً مفرداً (وأما  
 قوله وبعض الأسماء اه) في أنها إشارة إلى موضوع النوعين وهو ما يجب إضافته إلى مفرد لأن المراد من قوله يضاف أبداً يضاف إلى  
 مفرد بدليل قوله بعد (وأزواجهم إلى أجل) (قوله ولدى) قال القاني قال الرضي وأما في قوله معنى عند ولا يلزم معنى الابتداء  
 وعند أم تصرفاً من لدى لأن عند تستعمل في الحاضر القريب ونحوها في حركته وإن كان يبدأ بخلاف لدى فإنه لا يستعمل في البعيد  
 ثم قال بعده بقرين وأما الدو وهو بمعنى حذو فلا دليل على بيانه (قوله أي ثابت) قال القاني قصارى الشيء ما يختص بالشيء عليه فلا  
 يتجاوز إلى ما فوقه وذلك غاية الشيء (قوله وذي بمعنى صاحب) قال السبيل في كتاب الأعلام في قوله آمالي وذاتون هو يونس بن مرق

أضاف ذا إلى النون وهو الحوت فقال سبحانه ولا تسبحوا الحوت ولا تسبحوا الحوت ولا تسبحوا الحوت ولا تسبحوا الحوت  
 النون ولم يخل صاحب النون والإضافة بهذا أشرف من الإضافة بصاحب لا تسبحوا الحوت ولا تسبحوا الحوت ولا تسبحوا الحوت  
 أبو هريرة صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب أبي هريرة لا على وجه ما وأما ذواتك تقول فيها ذواتك وذو العرش وذو القربين فتجد  
 الاسم الأول مشبوحا غير تابع ولذلك سميت أقيال حمير ذوجدين وذو بنو ذور وذو رعيير ذوكلاع وفي الإسلام ذو الشهداء وذو الشمالين  
 وذو اليمين وذلك كله فسخيم للسمي هذا وليس ذلك في ذلك في لفظ صاحب وإنما فيه تعريف لا يقرن به شيء من هذا المعنى ولفظ  
 النون أشرف لوجوده في أوائل السور نحو ن والقلم وقدر قبل إن هذا قسم بالنون وإن لم يكن قسما فقد عظمت الله سبحانه بعطف اسم  
 المقسم به عليه (قوله هو مصدر) قيل لأفضل له كالمعومة والخزاة ولا برة وقيل له فعل إذ يقال وحده يحدهم أحدهم معنى مررت به وحده  
 عند الخليل أفردته بالمرور أفرادا وعند الخمر مررت به منفردا هو أولى لأطراده في نحو لا إله إلا الله وحده لأنك لم تفرد به بل هو سبحانه  
 انفرد بنفسه وقال سيويه اسم موضوع موضع المصدر لمصدر نائب صاحب إلهاد نائب نائب واحد ومصدر واحد حال فمضى مررت به وحده  
 مررت به في حال كوني موحدا له بمروى (٣٣٦) وقال برلس أنه ظرف لمررت به على الظرفية بمعنى وحده جاء على أفراده والأصل

(وذا النون) أي صاحب النون وهو الحوت (وذا هجة) أي صاحبة هجة (و) الثالث (ما  
 يختص بالضمير) دون الظاهر وإليه أشار الظاهر بقوله :  
 وبعض ما يضاف حتما امتنع لإلاؤه أسما ظاهرا حيث وقع  
 (وهو نوحان) أحدهما (ما يضاف لكل مصدر) متكلم أو مخاطب أو نائب معرفا كان أو مشى أو مجرما  
 مذكرا أو مؤنثا (وهو وحده) وهو مصدر ملازم للأفراد والتذكير على المشهور في إضافته إلى ضمير  
 الغيبة (نحو وإذا هي القردة) من إضافة إلى ضمير الخطاب نحو (قوله) وهو عبد الله بن عبد الله  
 القرشي (وكنت أذكركم الحى وحدا) لم يك شيء بالهى قبلكما  
 فالهى الأول منادى سقط منه حرف الداء لدلالة الثاني عليه (و) من إضافته إلى ضمير المتكلم  
 نحو (قوله) وهو الربيع بن صبيح البزازي :  
 أصبح لا أجد السلاج ولا أملك رأس البحر أنت نورا  
 (والدنب استعمل في مررت به وحدى) وأخفى الريح والمطر  
 قال ذلك لكبر سنور قد عانى القينة رأيت من سقى هل ما قبل (و) النوع الثاني من التوحيين (ما يختص  
 بصغير الخطاب وهو مصدر متناه لظواهر معناه التكرار) لأنهم لما قصدوا بها التذكير جعلوا التثنية  
 هذا على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكريره (وهى ليك) فتح اللام ولتدبر الموحدة (بمعنى إقامة  
 على إجابتك بعد إقامة وسعديك بمعنى إسماء التكرار لا لتستعمل) سعديك (إلا بعد ليك) لأن  
 ليك هي الأصل في الإجابة وسعديك كالتوكيد قال المرادى أراد سيويه بقوله ليك وسعديك إجابة بعد

وحده كان حالا متعلقا بمحذوف فإذا حذف الجار نصب ضمولا به وكيف يتصور أن يكون ظرفا والجار على رأيه فتأمل (قوله هل  
 المشهور) بمنزلة هذه إلى قوله هو مصدر قابلية قول برلس أنه ظرف كافر ومنه هل هذه أيضا لقوله ملازم للأفراد لأنه قال في التسهيل  
 ويرى ما بي مضافا إلى ضمير مشى لراجع شراعه (قوله لم يك شيء ماخ) ذكر المصنف في صفح لمسان المعنى أن ابن مالك مثل هذا البيت فنق  
 المنقطع قال وبيعه ابنه فيما كنهه على التسهيل وهو وهم انتهى ونقل عنه أنه قال إنما يكون من ذلك لو كان الشعر  
 لم يك شيء بالهى معكاه وعنه أيضا وفيه نظر إذ يتعين أن يكون تقديره لم يك شيء قطبة ثم كان شيء قطبة واحترض بأن هذا لا يلزم إذ  
 لا تأخذ حدوث ذلك الشئ مقيدا بالقبلية بل مطلعا لم يك شيء بالهى فذلك ثم كان نوع من السراج القليلة أن التصواب ما قاله ابن مالك لأن  
 القبلية هي التي حقه تعالى فتعينت المعية فالمعنى لم يك شيء بالهى معك قبل حقل العالم ثم وجد العالم انتهى وبذلك تكون القبلية بمعنى  
 المعية مقابلة بقوله واحد كافته (قوله معناه التكرار) قال المصنف الخطابى لاسيما ما يقرر التكرير وهو أخص من التكرار الصادق  
 بمرتين (قوله بمعنى إقامة الخ) قال القفاني في تفسيره ليك بمصدر من معناه وما بعده بمصدر من لفظه إشارة إلى ما يصرح به من أن ليك لم  
 ينطق به فعل وهو خلاف قولهم قال لب بالمكان أقام هو إلى أن الكاف في غير در الإك مفصول المصدر المضاف وفي ذلك تارة كذلك  
 كقولك ليك وسعديك ودو ليك أي عدا ولا عدا لعاثتك بعد تدارك ولو فر سعديك بإسماء منك بعد إسماء وحنايك بمعنا

جاء على وحده ورده ابن  
 عصفور بأن واحد ليس  
 بظرف زمان ولا مكان  
 فلا يكون ظرفا قال  
 الدماميني ترح السهيل  
 والظاهر أن برلس إنما  
 قصد تفسير المعنى وإنما  
 المعنى جاء في وقت  
 توحده وعلى التي قدرها  
 بمعنى في مثلها أي قوله تعالى  
 ودخل المدينة على حين غفلة  
 وإنما لم يقدر في الآية  
 لا تدخل على وحده  
 بخلاف على وبذلك يندفع  
 أيضا أن تقديره يقتضى  
 أن نصب على المفعول به  
 لأنه لو قلت جاء على



منك بعد حنان ودو اليك ياد القمك بعد اذالة ليكرن من اضافة المصدر لقامه كان ايق بالمقام اوفر حنايك بعنا اليك بعد نحن كان  
 اوفق لواقع اذا هو طوب به الرب تعالى ثم لا يخفى ان في قوله واليك ليبيد من نفسه بتداول لا حجة لتلاطم على ان الكاف حرف لمرد  
 الخطاب اذ لم يمكن كونها قاعلا لتداول ولا مفعولا له اذ قاعلة المتكلم وجاءت ومفعولها شق الإبراد لتقضي اسميتها بانتفاء لازمها وربما  
 فسره من اذالة القمك بعد اذالة ينفع ذلك اذ هو قاعل الإذالة والتقدير قائم يا الله اذالة منك بعد اذالة راقه سبحانه أعلم وأحكم انتهى  
 وقوله خلاف قوله يقال لب كذا في النسخ لب من غير هو قولنا لم كلامه إلا على ذلك لكن الذي قاله غيره إنما هو ألب بالهمزة وفي  
 إطلاق قولهم ما بعده بمصدر من لفظه نظر لأنه لم يفسر هذا ذبك بمصدر من لفظه وقال بعد ان عامه من معناه (قوله وهذا السب من قول  
 ابن الناطم الخ) فيه أن قول ابن الناطم لا يليق بالمضم كما ذكره القذافي في فصل رده الله الكلام وروى بالمرام وقول الفارح لأن الإذالة الخ  
 لا يثبت معناه اذ لم ير من حل أنه لم يستعمل إلا كذلك (قوله وهذا ذبك الخ) قال النويري (٣٧) قال بعضهم وأما هذا ذبك بذاتين  
 معصيتين فالمراد به الكف

معصيتين فالمراد به الكف  
 قال الأصمعي يقول الناس  
 إذا أرادوا أن يكفوا  
 هذا ذبك انتهى وقيل المراد  
 به الإمراع قال الفارح  
 ضربا هذا ذبك وطمنا  
 وطمنا

والطمن الوضد الذي  
 لا يصل إلى الجواب انتهى  
 كلامه وهو يرد قول  
 الفارح الطمن الجانب  
 فليتأمل انتهى وهذا  
 مجيب إذا لم يحل للتأمل  
 في هذا لأنه أمر نقل ثم  
 لا مرجح لكلام هذا البعض  
 على كلام الفارح حتى يرد  
 كلام الفارح بكلامه وقد  
 صرح الجوهري بما قاله  
 (قوله راجعه أي هذا ذبك)  
 قد يقال قضية قول  
 الفارح بهذا بعد ما  
 أن عامه من لفظه وأن

إجابة انتهى (وحنايك) بفتح الحاء المهملة والنون (معنى نحننا عليك بعد نحن) قال طرفة بن العبد  
 حنايك بعض الشر أهون من بعض ه ألتهم سيوره (ودو اليك) بفتح الدال المهملة (معنى تداول  
 بعد تداول) وهذا أنسب من قول ابن الناطم اذالة بعد اذالة لأن الإذالة تطلبه بخالدهم أدلى حل فلان  
 وانصرفني عليه (وهذا ذبك بذاتين معصيتين بمعنى إسرائك بعد إسرائ قال) الساج  
 (ه ضربا هذا ذبك وطمنا وطمنا) والمعنى احرب حرم ما يهد هذا بعد على التكرير وأطمن طمنا  
 جاتفا والخذ السرقة في القلع وغيره والوخض بالخمار الصاد المحصنين الطمنا الخ وهو بفتح الواو  
 وسكون الحاء تعد الطمن (و عامه) أي هذا ذبك (و عامل لبيك من معاصها) على حد قدمت جلوسا  
 والتقدير أسرع وأجيب (وعامل الباق) من الأمثلة (من لفظها) والتقدير أسرع وأجيب وأتداول  
 (وتجريد سيوره) مبتدأ ومضاف إليه (في هذا ذبك في البيت) السابق للساج (وقد دو اليك  
 من قوله) وهو صحيح بن المحساس :

إذا شق يرد شق بالبرد مشه (دو اليك حتى كذا غير لاسي  
 الحالية) مفعول تجريد (تقدير لفظه متداولين وحين أي متى حين ضيف) خبر تجريد (التعريف)  
 بالإضافة إلى الضمير والحال واجبة التذكير وجوابه أنه مؤنن مسكرة كان جازيلا وحده (ولأن المصدر  
 المودوح للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا) لا جالا وجوابه أن ذلك يحتاج إلى استقراء نام فيه  
 صرح وصح بالتصنيف وبمعصيتين والمحساس بمحركات أربع قال أبو حنيفة كان الرجل إذا أراد أن يكذب المودة  
 بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما (وتجريد الألف) وهو يوسف  
 القنمري لقب بالألف لأنه كان مشقوق الفم على الدنيا (في هذا ذبك البيت) السابق للساج (الوصفية)  
 لغيره (مردود) خبر تجريد لذلك وهو التعريف لأن طرفة ما ذكره فلا يوصف بمعرفة ولأن المصدر المودوح  
 للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف أن لا علم لا يقول بأن الكاف اسم مضاف  
 إليه بل حرف خطاب كما يصرح به والجواب عن الثاني يعرف بما تقدم (قوله) أي الألف مبتدأ ومضاف  
 إليه (فيه) أي في هذا ذبك (وقد أخواته) وهي لبيك وسعد بك وسخا بليك ودو اليك (أن الكاف) بالفتحة

المعنى هذا ذبك بعد هذا ولا بد في الترجيح من نقل كلام أئمة اللغة والفارح تابع للمعنى (قوله عامل لبيك من معاصها) قال الثاني إذ  
 لا عامل من لفظها وأما قولهم أي فإنه مأخوذ من قولهم لبيك ومصدره التبع أماليك معاملة لواطق به إنما هو ألب ومصدره لب مفرد  
 لبيك انتهى وتقدم منه أنه نطق به بفعل وهو قولهم لب بالذكانو نخدمه ما فيه وأن الذي نطق به إنما هو ألب بالهمزة وكلام الموضح يدل  
 عليه ولا ينافي كون عامه من معناه قولهم لبيك من ألب بالمكان أقام به لا يأخذه من هذه المادة باختيار نوع المعنى لا يقتضي أن فعلها منه  
 (قوله والحال واجبة التذكير) كان يقضى أن يقول خالبا ليلام قول المصنف ضيف ولم يقل غير صحيح فأدق من قول الثاني أي وهو خلاف  
 الثالب فأنما جاء مع إمكان غير ضيف بخلاف جاء في نحو حملوا لا يخفى حاق هذا الكلام من التحكم إذ يمكن في وحده أيضا أن يكون  
 مفعولا مطلقا أي ينفردانقراؤه (قوله وجوابه أن ذلك يحتاج إلى استقراء تام) قد يدفع هذا بقول الثاني معنى لبيك كونه مفعولا مطلقا  
 بدليل ظاهر فيه كقوله تعالى فارجع البصر كرتين والحالية لم يرد بها دليل ظاهر فيه (قوله أن الكاف

له (فرد الخطاب) قال (إن لم يكن على ما ذكرت فلهذا لأن الناصب له يكون تشبها كضرب ضربك لكون المعنى مما لو كان مثل مدلولك وأجبتك إجابتك لغيرك لزم طاعتك لزم طاعة غيرك وكذا البراق (٣٨) قوله لقولهم حيايه ولئى زيد الخ) أدق من هذا قول القائل قد يقال إن إلهاء والظاهر

متاهة في زيارتها أو أيا الفوائد  
فيما كان جوابكم فيها  
فهو جوابنا ثم إله أجاب  
عن الفسحة الثانية نحو  
جواب الشارح وأجاب  
عن الثالثة بقوله قد يقال  
لعله يرى أن ليلى وأخواته  
أسماء أمثال منقولة من  
مصادر مشاة، إضافة إلى  
الكاف فالكاف حوت  
لهذا خطاب كان دويك  
زيد اسم فعل معناه أمهل  
(قوله وفي شرح المواقف  
أن يدى الخ) يأنى أن  
يقدر هذا الكلام على  
معنى البيت ويذكره بعد  
قوله نحن يدى ليكون  
مقابلا له وقوله الآن  
وقيل كان مادة العرب الخ  
لأنه المناسب كما لا يخفى  
وذكره هنا بوجه أنه مقابل  
لكلام المصنف وليس  
كذلك فإن يدى، إضافة  
إلى مسود وإن كانت زائدة  
بدليل ظهور جر مسود  
إذ لا سبب له في البيت  
إلا إضافة يدى إليه (قوله  
لأنهما اللتان أعطياه)  
المعنى حقيقة إنما هو

بأحرف (لهذا خطاب مستها) الكاف (إن ذلك سرود) جوفوله (أيض لقولهم) بلام التعليل متعلق بمردود  
(حيايه) بإضافته إلى ضمير الفرية (ولئى زيد) بإضافة إلى الظاهر فتعين أن تكون الكاف في ليلى وأخواته  
اسما لقيام الاسم مقامها لأن الاسم إنما يفرم مقام مثله (ولقد فهم النون لأجله ولم يحدفوها في ذلك)  
ونالك على ذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه (ربما) أى الكاف الحرفية (لا تلحق الأسماء التي  
لا تشبه الحرف) وكل ما لا يشبه الحرف لا يلحق الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق ليلى وأخواته  
لأنها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث على الرد على ما علم علنا وجودها ووجه عدمية فاستعمل مع  
الوجردى اللام لأنها الأصغر في التعليل واستعمل مع المدى الباء تعارفا بينهما وتعالى التصدير والجواب  
عن الأولى أن حيايه يولى ريدت ذان وعارجان من القياس كما سيأتى فلا يصلح أن ترد قول أبي حيان  
في الألفاظ ودعوى التذود فيها بامثلة ضعيف وعن الثانية أى النون يجوز حذفها (لأنه الإضافة كما  
صرح به الأعمى من المسئلة وكان إلى عشرين عاما لم يحدف في ذلك ونالك الإلباس بالمفرد (وشذت  
إضافة لي إلى ضمير الغالب في) نحو (قوله) ليلى لودعوتى ودوتى = زوراء ذات مترح بيوت  
(فلت ليلى لمن يدعوى) مدون زوراء = بالزى ثم الزاء منه سالية من ياء الكلم والرواء الأرض  
البعيدة وذات مترح صفها والمرح من فرطم حوض زرع هتج الله المثانة فوقه الزاء أى غنم ويرون  
هتج الباء المرحة فحزم الباء لثمة تحت أو راسعة بعبدة الأطر اسكون مقتضى الظاهر أن يقول ليلى  
ولكنه التفتت من الخطاب إلى اليه مثل حتى إذا كنتم في ذلك وجرد بهم (و) شذت لإصالة  
إلى الظاهر في قوله) وهو امرأته بن أسد

ودعوت لما تأتت مسورا (هى قلى يدى مسود)

والإشارة الناظم بقوله = وشذت للإلباس إلى = وفي شرح المواقف أن يدى في البيت زائدة اسمية  
ومسود علم منصوب على المعجولة بدعوتى ولم يكسر اللامو عطف الميم متعلق بدعوتى ونانى بمعنى  
أصابى صلة ما وجعل على صيغة مفعولة على لغة دعوتى الأصل فإلى أى قال ليلى لحدف المقول وهو  
اليامو المعنى دعوت مسورا للأمر يدى ناس من بواب الدنيا قلبا بى وأصل هذا أن رجلا دعا رجلا اسمه  
مسود ليكرم عهدة لزمته فأجاب به ذلك وخس يدى بالله كرا لهما اللذان أعطياه المال حتى تخاصم  
بائنه وقيل كانت عادة العرب ذلك معاقبة للاء الهوى عن ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا  
دعا أحدكم أعطه فقال ليلى فلا يقول لي يدى وليلى أجابك الله عما تحب قاله الشاطبي (و) قال  
سبويه هذا البيت (فيه رد على بولس في زعمه أنه) أى ليلى (مردو أصله ليلى) = ألب بعد الموحدة على وزن  
وهي تسكون العين (فعلت له ياء لأجل الله ويركا) فست (في) لدى وعلى الاتصال الضمة بهما إذ يقال  
فهما (لديك وعليك) ووجه الرد من بيت أس الباء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت الله كآلف لدى  
وعلى لم تغلب مع الظاهر إذ يقال يدى الباء = من زيد ببناء الألف على سألها وقول ابن الناظم في شرح  
النظم (أن خلاف يونس) جار (ويذكر أخوانهم) هتج الله أى غلط و(لما هو خاص بابيك  
(ومما عاوه واجب الإضافة إلى ابن) مطلقا (اسميه كانت أو هلية وهو إله) من أسماء الزمان

الفصحى ونسبة الإعطاء إليهما جاز وكان الظاهر أن يقول لأن الإعطاء يكون بهما فندرج (قوله كما في لدى) أشار إلى أنه  
كان التثنية بلديك ولدى أقصد كما قاله القائل (قوله وم) قال القائل لأنه لا يمكنه دعوى الألف في أخواته لاسمها مجردة  
عن الألف والياء ككتان وسعد ودوال ولم يقولوا لب (قوله إلى البحر) أى في القبط فلا يباقي أن الجملة في تأويل المفرد إذ قوله  
كانت منازل آلان ههناهم = إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا = فإذا الأولى طرف للههناهم إخوانا مفعول ثان للههناهم مبتدأ

حذف خبره أي إذ نحن متأقنون ومثله قول الآخر . واليه من مذهب إذ ذاك أفاما . والتقدير إذ ذاك كذلك فالنظر المنقح (قوله  
 وحيد) قال الرضي إعراب حيث لغة فقصية (قوله من أسماء المكان) قد تأتي للزمان كما في قوله . حينما استقم بقدر ذلك الله  
 نجاسا في ظاهري الأزمان . فالنظر المنقح (قوله إذ أنتم قليل) سيأتي أن الشارح قال حيث لما كانت إضافتها إلى الفعلية أكثر قدم  
 مثال الفعلية ولم يقل هنا أن إضافة إذ إلى الاسمية أكثر وأن تقديم المثال لذلك وقال الناصر العاني قدم مع حيث مثال الفعلية ومع إذ  
 مثال الاسمية إشارة إلى استوائها مع إذ لتقدم الاسمية لشرفها وترجيح الفعلية مع حيث ولذا كان النصب بعدها أرجح من الرفع في باب  
 الاشتغال (قوله أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا) ظهروا أن ذلك منزع وقال غيره أنه قبيح قال السيرافي ووجه قبحه أن إذ لما كانت  
 للماضي وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكما في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعا نحو إذ زيد  
 يقوم (قوله أروني لفظا محمولا) بأن يكون مضارعا فصد به كناية الحال الماضية كما قال الزمخشري في الآية قال المصنف  
 في الحواشي قال أبو حيان في تفسيره وفيه نظر (قلت) هو نظر كلب (قوله إذ هما في النار) يعني أن (٣٩) يتعين في إذ هما في النار تقدير عامل  
 الجار والمجرور اسم فاعل  
 أو فعلا مضارعا لا يزدى  
 إلى وقوع خبر المبتدأ فعلا  
 ماضيا وقد استبحره  
 ويحتمل أن يقال إنما  
 استبحره مع التلطف بالفعل  
 (قوله وقد يحذف الخ)  
 قد يقال المحذف ولو حل  
 فله يافو وجوب الإضافة  
 وجوابه فتح المسألة فإن  
 الواجبة أهم من اللطيفة  
 والتقديرية نعم الإضافة  
 إلى المفعول كافي حيث تنافيه  
 (قوله وكسرت الدال)  
 يجوز فتحها للتخفيف كما  
 يأتي (قوله على الأصح)  
 مقابله ما ذهب إليه  
 الأخفش أن الكسرة  
 لإعراب المضاف إليه وأن  
 النون التكمين وحمله على  
 ذلك أنه جعل بناء ما شئت

(وحيث) خاصة من أسماء المكان واليهما أشار أن ظم بقوله . وأروا إضافة إلى اجل . حيث  
 وإذا (أما إذ فتحووا إذ كروا إذا أنتم قليل) بإضافة إذ إلى الجملة الاسمية (وإذا كروا إذا كنتم قليلا) بإضافة إذ  
 إلى الجملة الفعلية وإذا في هذين المثالين مفعول به لا ذكر وزم الجهور أنها طرف للمفعول محذوف أي  
 وإذا كروا فمفعولهم عليه إذ أنتم قليل وإذا كنتم قليلا وشرط الاسمية أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضيا  
 نعم على ذلك سبب وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا كالمثل أو معنى لالفاظ المحمولا إذ يرفع  
 إبراهيم الفوائد . من البيت وقد اجتمع إضمار الاسمية والفعلية فسمي في قوله تعالى إذ أخرجه الذين  
 كفروا ثاني الذين ردحوا في النار إذ يقول لصاحبه لا تحزن (وقد يحذف ما أضيف) إذ (إليه) من جملة  
 بأمرها (فأعلم به فيجاء بالنون وضمائه) أو المضاف إليه (كأنه تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون)  
 أي يوم إذ غدت الروم يفرح المؤمنون لهدى جملة غدت الروم وهو من مباح النون وكسرت الدال  
 لالقاء الساكنين وإذ باقية على ما تأمل الأصح وإليه أشار أن ظم بقوله . وإن يتوزن يحتمل لإفراد  
 (وأما حيث فتحرر جلت حيث جلت ريد) بإضافة حيث إلى جملة الفعلية (وحيث زيد جالس)  
 بإضافة حيث إلى الجملة الاسمية ولما كان إضمارها إلى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية  
 وشرط الاسمية أن لا يكون الخبر فيها فعلا ماضيا (وإذا كنتم قليلا) (وحيث زيد جالس)  
 كعند (كقوله) ولما أنهم قصت الحيا بعد خبرهم . يتبع من حيث في المباحث  
 فأضاف حيث إلى وهو مصدر مفرد (ولا يخالص عبده جلالة تلك كمال) لا يخالص عليه ولما لم يسم  
 الدين يقال طمعه بالرخ يطعمه بالضم وطعن في لسه بطعن بالفتح هو الصواب والحياء بضم الحاء المفعلة  
 وتخفيف الموحدة جمع حيرة بكسر الحاء المراد أو سطهم وبعض المراسي السيوف الفرافع والى العام  
 شديدا على الرؤس (وردها ما يختص بالجل الفعلية وهو لما توجد في (عند من قال باسميتها) كان  
 السراج وتبعه آثار مني وتبعه آثار مني وتبعهم الشيخ محمد تقي ووجه ما تقدم اسم وهو ظرف بمعنى

من إضافتها إلى الجملة من ذلك من اللفظ صارت معرفة ورد بجملة مذهب لسانها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر نحو  
 ثم يتك من طلبك أم عمرو . يعاقبة وأنت إذ صحح . وبأن العرب تفت الطرف المضاف لإذ ولاه . إلا كونه مضافا للمضي وبأهم قالوا  
 قالوا يومئذ بفتح الدال مدق ناوباته لو كان معربا لم يجر فتحة لأنه مضاف إليه فدل على أنه بي على الكسرة فارة على أصل التخلص من التثنية  
 الساكنين وعلى الفتح أخرى للتخفيف (قوله وإذا أصيبت حيث إلى مفرد) قال الزمخشري في الرضي ومع إضافة حيث إلى المفرد يعرب به بعضهم  
 لإزالة البناء أي الإضافة إلى الجملة والآخر شاذ لشدود الإضافة إلى مفرد وترك إضافة حيث مضاف . إلى . لأنه لا إلى مفرد آخر وظرفيتها  
 طالبة لا لازمة قال . لدى حيث أقص رحله أم تقدم . وكذا في قوله . أما ترى حيث سبيل طالها . هو مفعول به وكذا قوله تعالى  
 والله أعلم حيث يجعل رسالته . وحكي في أحسن الناس حيث نظر . نظر أي وجهها فهو تمييز وقال الأخفش قد يراد به الحين كما في قوله  
 لفتى حفل يمشي به . حيث يمدى ساقه قدمه . ولا يمنع من ذلك أن ينتهي في حاشيته على الألفية عن المصنف كلام  
 يتعلق بإعراب حيث عند الإضافة المفرد يعني مراجعته (قوله . بمنص باجل الفعلية) قال القاني أي بإضافة إليها وقوله هو لما

هند من قال باسميتها انظر اذا تقول باسميتها لا يلزم منه اضافة الى الالة المعبودة بعدها وأي مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها  
كالظرف في متى تأتي اكرمك على ما هو التحقيق وعدم وكذا تقول في اذ أنها منصوبة بشرطها لاحاطة له (قوله ذلك يقتضي  
الحرية) أي لان الأصل في الاسماء الإعراب وأما خبر الفصل هنا جهور غارح من القياس فلا يقاس عليه (قوله ويجب أن  
العامل قضينا الخ) هذا الجواب باختبار الشق الأول قال شيخ العلامة المصنوع ويمكن أن يجاب باختبار الثاني لكن كون العامل جوابا  
مقيد بما لم يمنع منه مانع كما هنا أخذ بما أجاب به المصنف من الاعتراض على كون ما صلب إذا جوابا انتهى وأقول الكلام في ناصب  
إذا مطلق هل هو شرطها أو جوابا غير مقيد بمادة معينة والمصنف فرض الكلام في لما في مادة معينة وهي الآية الشريفة وجوابا  
مفروق في الآية بالمسألة مع القول (٤٠) بأن الناصب فيها هو الجواب لا يصح التقييد ثم اعلم أن المصنف في الخواشي لما أورد

على القول بأن الناصب  
إذا ما في جوابها من فعل  
أو شبهه أنه قد جاء الجواب  
مفرونا بالفاء أو إذا  
الضمانية فتقبل إن قائله  
أجاب بأن الظرف الجائر  
التأخير يقع فيه بالتقديم  
حيث لا يتقدم غيره فما  
ظنك بالممتنع وهو يعلم  
أنه يمكن في مسألة لما أن  
العامل في الآية دل لكن  
قال والمضى أن مثل هذا  
التوسع باب في الشرع  
ومن عن ذلك ما استعملوا  
(قوله لا يقولون يا صاعها  
إلى ما بعدها) هذا صادق  
بقوله يا صاعها إلى جوابها  
وليس مراد أو إنما المراد  
أنهم لا يقولون يا صاعها  
مطلقا بدليل التظهير فإذا  
ولأنه لا يحصل بين المضاف  
والمضاف إليه مثل جملة  
الشرط (قوله لأن إذا  
بعد مولا غير مضافة)

حين وقال ابن مالك بمعنى إذا استعمل في المقتضى لاها متصلة بالماضي (صحيحا في أكرمت) والصحيح  
عند سيويه أنها حرف وجود لوجود واستدل له المصنف في شرح التفسير بقوله تعالى فلما قضينا عليه  
لموت ما دهم وجه الدليل منه أنها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها لتصلب ذلك العامل  
لما قضينا أو دهم (دليس معاصوا هو كون العامل قضيا مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها  
مضافة إلى ما يليها والمضاف إليه لا يعمل والمضمر كون العامل دهم مردود بأن ما الثانية لا يعمل  
ما بعدها فيها قبله وإذا بطل أن يكون هـ هنا دل على أن لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضي  
الحرية انتهى ويجب أن العامل قضيا وكونه مصافا إليه ممنوع فإن القائلين باسميتها لا يقولون  
يا صاعها إلى ما بعدها وقد صرح في المصنف بذلك وإذا هل قول المحقق أن العامل فيها شرطها فقال لأن إذا  
عند هؤلاء غير مضافة كما يقول المصنف فيها إذ جازمت انتهى (وإذا صدقوا الأحكام والكوفيين) فلها  
تختص بالجل القعية وإليها أشار المصنف قوله هـ وأزعموا إذا إضافة إلى هـ حمل لأفعال هـ ورفع  
شرطها وجوابا ما ضيى هو إذا أنما هل الإنسان أمرضوه متارعين نعم وإذا بطل عليهم يفرقون  
ويعتقدون نعم وإذا سمعوا ما أن يقول المصنف في الآية إذا تلى عليهم آيات الرحمن خروا واسجدوا أو أسروا (نحو  
إذا طعنتم النساء فلقوهن وما يجوز أنما اسمها انصرفت) مما استدلوا به الأحكام والكوفيين من جواز  
دخول إذا على الجمل الاسمية (فمثل وإن أحد من المشركين استجارك) في التأويل فالسماه قائل بفعل  
محذوف يفسره المذكور ولا يصلح أن يفتى بهاء انصرفت كما أن أحدا قائل بفعل محذوف يفسره  
استجارك والأصل وإن استجارك أحد لأن انتهاء مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره وفي هذا القياس  
انظر لأن الشرط المنفصل عنه أن يكون مضافا إليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لأن لا أخش  
والكوفيين لم يوافقوا على أن أحد في الآية يندرج أن يكون قائل بفعل محذوف بل يجهزون ابتدائية  
لأن إن الشرطية لا تختص بعدم لأفعال كما قاله الموضع وغيره فلا فرق عندهم بين إذا وإن في  
عدم الاختصاص بالجل القعية (وأما قوله) وهو المردوق .

(إذا باهل تحت حظية) هـ ولد منها فذاك المخرج

ما ليس بعد المرفوع فعل يصلح لتفسير (فعل إخبار كان) وباعلى مرفوع بها والجملة بعده خبرها  
والقدير إذا كان باهل تحت حظية وقبل حظية قائل بما شتره من قائل باهل محذوف يفسره

ظاهرة أنهم مصرحون بذلك وعبارته في الخواشي ولزم هؤلاء أن يدعوا أن لا إضافة وأن  
يفرقوا بأن إذا تربط بكونها شرط كافي أي وأنى رأيت إذا وحده مولا لإضافة ما حصل ارتباط انتهى ومن خطه نقلت والمتبادر من  
قوله ولزم أنهم لم يصحرا بذلك وانظر هل قوله وإن يفرقوا الخ بشكل هل جوابا للشارح لأن لما ظرف بمعنى حين أو إذا فلا يحصل بها  
ارتباط لولا الإضافة أو يقال لا يلزم من ذلك أن لا يحصل بها ارتباط لأن لا يفتى جلتين صيا معنى الشرط ولهذا يسمى تابع اثر طوعا  
بعده جوابا ويقرن بالفاء إذا كان جملة اسمية (قوله ووقع شرطها وجوابا ما ضيى الخ) هذا باختبار صيغة الفعل فلا يقال أن جملة إذا  
لا تكون حالية ولا ماضوية كما قاله المصنف في الخواشي بأن تصدق التصريح فإذا السماء انشقت قلب الماضى صيغة الفعل لا الزمان  
ولفظه إن دخلت الدار لكنه ذكر في المصنف أن إن قد يخرج من الالة قبله معنى الماضى كقوله تعالى ولا على الدين إذا ما أتوك لتعلمهم



قلت لا أحد ما أحكم عليه والعمال وذلك بعد التعميم نحو والبل إذا يفتى على ما بينه ثم رده فراجعته (فصل) (قوله لما مضى)  
قال القاني تمت لاسم لا الزمان والتقدير موضح لما مضى ولو قال بده وبديل ما عده ماض أو مستقبل كان أخصراً وأظهر (قوله فإيه)  
أي ما كان بمنزلة إذا وإذا فيما تقدم (قوله بمنزلة) أي إذا وإذا قال القاني في ضمير المتعاطفين لأن التصديق في الحكم لها على حد قوله تعالى  
فأله أولى بها انتهى وحاصله أن أو هنا للتوزيع لا لأحد البين وقولهم أي أو يفرد الضمير بعد ما يحول على الثانية دون الأولى كالنصر  
عليه الأبدى ونقله المصنف عنه في بحث الجملة المعترضة (قوله فيما مضى) قال القاني بضافان صفة جرت على غير ما مضى فإن ما والجملة  
على الجملة المضاف إليها والإضافة وصف ثابت للمضاف ولما أورده الضمير بعد ما يحول (٤٩) صاحب الصلة الحقيق فلا حاجة  
إلى أن يقول بضافان ما

العامل في حظية ورد بأن فيه حذف المفسر ومضمره جميعاً وبسببه أن نظرف يدل على المفسر فكأنه لم  
يحذف والباقي منسوب إلى ما قبله من قبس جيلان بالهيمنة والخطية منسوبة إلى حظية وهي  
أكرم قبيلة من عجم والمدرج الذي يكسب الروح بالذال المعجمة يعني أنه إذا دخل الجمل الباهل من امرأه  
حظية وله قد كالتوليد النجيب الساجح الذي يتأهل لبس المدرج أشرف أوبره وقال المصنف في الظاهر  
أنه المدرج بالذال المعجمة وهو الذي أشرف من أبيه وقد شتر أن حظية أشرف من باهله انتهى  
واقول بإسناد كان معهود (كما أشرت هي وضمير الثمان في قوله) وهو قبس بن الملوخ أو الصفة  
القديري أو ابن الدمينه وبنيته على أن سبب دفعه . إلى (فهل نفس ليل شفيها)

فمنس ليل خبر مقدم وشفيها مبتدأ مؤخر على حد . ولكن ل . مع حبيها هو الخبر هنا واجب تقديم  
ثلاثه وود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لظهورية واجبة غير كان المحذورة هي واسمها ضمير شأن  
والتقدير فهلا كان هو أي الثمان وقبل التقديم فهلا شفيته نفس ليل لأن الإخبار من نفس المذكور  
أقبس وشفيها على هذا خبر مبتدأ محذوف أي هي شفيها (قلت) ويرجع من وجه آخر وهو أن ضمير  
الشأن موضح تنفرية الكلام فلا يناسبه الحذف وجوابه بأنه حذف كما فعلنا فاعترف .

(فصل) (وما كان من) أسماء الزمان بمنزلة إذا في قوله سم زمان منهم لما مضى) كأن إذا كذلك  
(أو لما يأتي) كأن إذا كذلك (فإيه بمنزلة ما مضى) كأن بمنزلة إذا مضى بضافان  
الاسمية والخطية وإليها أشار الناظم قوله وما كذا فمضى كذا حذف جوازاً (فذلك تقول جشع من الحجاج  
أمير) بالرفع على الابتداء والخبر (أورد من كذا الخبيث أمير) أي لا أورد من (بمنزلة إذا) في إفاة فمضى  
المضى والناسب له جشع لأنه بمعنى الما هو فلا يخل به ولا ما حر (و) ما كان بمنزلة إذا جاز أن يضاف إلى  
أجل العمالية دون الاسمية فذلك (تقول آتيلك من بدم الحاح) ومن مضاف إلى الجملة الفعلية  
والناسب له آتيلك لأنه مستقبل ولا يعمل في المستقبل إلا مستقبل (ويمنع) آتيلك (رس الحاج قادم)  
على الابتداء والخبر (لأنه) أي لأن زمن (بمنزلة إذا) وإذا لا تصاف إلى أجل الاسمية فكذلك ما كان  
بمعناها (هذا قول سيدي) في مثبه إذا وإذا (روا عنه الناظم في مثبه إذا) واقتصر عليه في النظم (دون مثبه  
إذا محتاج بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون) فأضيف يوم وهو مثبه إذا في الاستقبال إلى الجملة  
الاسمية وإذا لا تصاف إليها (وقوله) وهو سواد بن قارب :

وكن لي شفيها (يوم لا ذو شفاة بمن) فبلا من سواد بن قارب

(٦ - مخرج - ثاني) الصحابي يوم لا ذو شفاة بضم الهمزة ليلان يمكن صلاته فيهما لكن الذي يظهر في غير إذا لا يتحقق بها لأنها لم تخص  
بالجملة الفعلية إلا لما فيها من معنى الشرط لا لأمر ساوي به غير ما من الظروف المستقبلية المعجمة على أن الذي نصره الناظم في إذا أنه لا يلزمها  
أجل الفعلية مستند لا بقوله : إذا هو لم يفتى في ابن حم . وإنما لأنه لرجل العالم ما . وعلى الاحتمال الثاني جرى الفصح فقال واقتصر عليه  
في النظم والظرف قبل المصنف لأنها لم تخص بالظواهر في أن غير ما من الظروف لا يشابهها الظرف الحاح مخرج في أن الظرف متضمن معنى  
الشرط (قوله محتاج بقوله تعالى يوم هم الخ) قال القاني برداً محتاجاً به بأن ذلك ليس من محل النزاع وهو المجهول (الذي يوم موضوع لزمان محدوده  
واستعماله مطلق الزمان مجاز كقوله تعالى وآتوا حقه يوم حساده انتهى وأقول صريح في شرح الكافية بأن اليوم مهم وعمله بأنه عند  
المرب لا يخص بالهارة (قوله وهذا ونحو الخ) قال القاني يعني فهو مثبه إذا لا مثبه إذا (قوله وكن لي شفيها الخ) قال القاني

إن قلنا فيه جمع بين التبيين فإنه طلب أو لا الدفاع هو يستلزم الإخبار بأنه لا نفع فيه فقات الاستلزام الثاني ممنوع فإن الذات لا يلزم من عدمها عدم نفع الدفاع الصادر عنها والفرق وحداني فإن الشهادة معروفة بالعدل والخصوع وذلك مما يقرب التبول (فصل) (قوله حملا عليها) (٤٢) قال الفاني يؤخذ من هذا أن الأصل من المعنى سبب البناء فربما لأسباب هي العدد المذكور

أول الكتاب ولو جعل سبب البناء الاعتداد بالافتقار العارض بزيادة منزلة الأصل كان أصح انتهى وقد ذكر بعضهم الأسباب المذكورة أول الكتاب إنما هي البناء الواجب لا الجائز فإن له أسبابا أخر منها ما هنا (قوله أوجه اسمية) قال الفاني يعني ولو كان الاسم المصدرية به بلبيا إذ الأصل فيه الإعراب بخلاف الفعل فإن قيل يفتى أن أنصار العرب يرجع معه البناء لظرا لاسمه كالاسم فلم ترجع الإعراب فلنا لظرا الإعراب وللأصل في اسم الزمان وهو الإعراب فتأمل (قوله وأجاب جمهور المصريين بأن الفتحة الخ) رأيت بخط المصنف في التذكرة يمكن أن يكون من التسليم في إعراب القول مطلقا قال الله هذا يوم ينفع في قراءة من نصب ولا أجهل فتعاولا تمامي هذا هل أم لا يجب أن يشرب معي الظن ويدله في الثالث وكنت رجلا فطينا \* هذا

فأضاف يوم وهو مستقل إلى جهة لاسمية وإذا لا تضاف إليها (وهذا) المذكور من الآية والبيت (وعنه) عند مبيوه (عما نزل فيه المستقل لتحقيق ونحوه منزلة ما قد وقع ومعنى) فيوم فيه شبه إذ لا شبهة إذ يفتى إلى جهة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كأربعين ويومين وشهر لم يضاف إلى جهة حلقا لبعض المقاربة.

(فصل) (ويجوز الزمان لمحمول على إذ وإذا) إذا أصيب إلى جهة (الإعراب على الأصل) في الأسماء (والبناء على التفتح) حملا عليها (أي على ذلك وإذا) لاجتماع بيان لقبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جهة واقتصر في الظلم على مثله إذ يقال وإن وأعراب ما كذا قد أجرياه (فإن كان ما ربه فعلا مبنيا) بما أصليا أو عارضا (فالناس ما رجع) وإليه أشارنا ظم قوله واكثر ما تنوع فعل بلبيا واختلاف في هلته فقال المصريون (للتناسب) وقال ابن مالك بل لقبه الطرف حيث يند بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره وذلك أن قلت من قولك حيرت قلت كان كلاما ما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث له افتقار شبه حين رأته بأن قاله الأصل (كقوله) وهو النافذة المذيباني: (على حين طابت انديب على نصبا) وقلت لما أصبح والديب وازع

يروى على حين الختم على الإعراب وعلى حين ما فتح على البناء وهو الأرجح لكونه مصافا إلى مبنى أصالة وهو عابث (ر) البناء العارض نحو (قوله):

لا جند من مهي قلن نصبا (على حين يستصين كل سليم)

يروى بخفض حين على الإعراب راجع إلى البناء لكونه مصافا إلى مبنى وهو يستصين فإنه مضارع مبنى على السكون لا تصاحبه بيان الإعراب ما استصين فلا إذا أعدته صديقا أي جعلته من هذااد الصبيان (وإن كان) ما ربه (فعلا) مضارعا (مفعلا) راجعة اسمية فالإعراب أرجح من البناء (عند الكوفيين) والأغش (وواجب حقيق) جمهور (المصريين) لعدم التناسب (واحرص عليهم) في دعوى الوجوب (بقراءة نافع هذا يوم يقع بالفتح) من البناء لا على الإعراب لأن الإشارة إلى اليوم كافي لقراءة الرفع فلا يكون ظروفا والتوفيق بين القراءتين البق وأجاب جمهور المصريين بأن الفتحة فيه إعراب مثلها في صحت يوم الخميس والزعموا لاجل ذلك أن تكون لإشارة إلى يوم لا يلزم كون الشيء ظرفا لزمه (ر) احرص عليهم أيضا بنحو (قوله) تذكر ما تذكر من سليم (على حين التوصل ظهر دان) يروى بفتح حين على البناء والكسر على الإعراب أرجح عند الكوفيين ومال إلى مذهبه أبو على الفارسي من المصريين ومعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم:

وقبل فعل صرب أو مبتدأ أعرب ومن بنا قلن يفدا أي لن يخلط (فصل) (عما يلزم الإضافة) فظار معنى (كلاوكت) فإنهما يضافان لظاهر والمضمر كاتفهم (ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثا شرط أحدهما التعريف فلا) يضافان لشكرة مطلقا فلا (يجوز كلا رجلين ولا كلنا امرأتين) عند المصريين (حملا للكوفيين) فإهم أجازوا الإضافة إلى الشكرة المختصة نحو كلا رجلين صدك محبان فإن رجلين قد خصصا بوصفها بالطرف وحكوا كلنا جاريتين صدك

لعمري الله إسرأيتنا (قوله مثله في صحت يوم الخميس) أي قال نصب على ظرفية (قوله ليسه فيوم) أي بل لئذ كور قبل من كلامه مع عيسى وكلام عيسى مع أي هذا المذكور كائن في هذا اليوم (قوله والإلزام كور الشيء الخ) أي بخلافه على قراءة الرفع لخروجه عن الظرفية (قوله واحرص عليهم أيضا) بجواب بأنه على إختيار كانا نهاية وأسمها (فصل) (قوله أحدهما التعريف) قال الفاني وجهه أنهما في المعنى تؤكد لما أخيفا إليه وسيأتي أن المنكود لا يؤكد عند المصريين وإن أقاده تؤكد ويؤخذ من هذا ترجيح مذهبه

(قوله المدلالة على التنين) قال القاني وجوه أن كلا وكلنا في المعنى متبذرا عما تأكيد لخصاف إليه وقتا كيد مطابق للتوكيد وأما الوبان  
أنفسهما خارجا عن (قوله نحو كلاهما) قال القاني وشيئا ولا يضاف كلا وكلنا لشيء من الظواهر إلا ثلاثة الكاف المنصبة بالميم والميم والألف  
والهاء والميم والألف ونقطنا نحو كلاهما وكلاهما (قوله مشترك بين الاثنين والجماعة) قال القاني يربط به الاشتراك  
الماضي وهو الوضع لظهور كل مشترك بين أفراد كثيرة كوضع أمتكم مع ظهير الصادق على الاثنين وما زاد طبعها لا الاشتراك القضي  
وهو وضع القضي لكل من معينين فأكثر على جهة انتهى وهو معنى على ما ذهب إليه الرضي والسعد من أن الظواهر كليات وخصا جزئيات  
استعمالا وأما على حقه السعد في السبأ أنها جزئيات ونداء سبأ لا يليق بها من (٤٣) المشترك في شيء (قوله لأن ذاتنا في

بمقصودها أي تاركها للقول بأنه في الحق وهو مفيد لها أصلتها (و) بشرط (الثاني) الدلالة على التبيين (إما بالنص) مضمرا كان أو مظهرا (ألا أول نحو كلاهما) وكلاهما (و) الثاني نحو كلا البستانين (و) كلتا الجنتين أو (بالاشتراك) بين المتن والجمع (نحو قوله

كلانا من أخيه حياه ) . ونحن إذا متنا أشد تضامنا

لأن كلمة ناسفتركة بين الاثنين والجماعة ( فذلك صح إحداهما كلا إليها ) وإنما صح قوله :  
إن السحر والشر منى . وكلا ذلك وجه وقبل

لأنذا) وإن كان حقيقته في الواحد إلا أنها (مضافة إلى الثاني) لأنها مفارقة لها إلى الدين وما لا يحدو الشر  
(مثلا في قوله تعالى لا تفرحوا بكم عز من قبل الله) أي بنصر من الله عليكم فليفرحوا بما فيهم المؤمنون  
فمورد إلى ما ذكر (أي وكلا ما ذكر) من الحمد والشر (و من ما ذكر) من القار وغيره (أي وكلا ما ذكر) من  
الله بن الربيع يوم أحد قبل إسلامه والندى فتح الميم والباء إلى المصطفى الثانية وأوجه فتح الواو وسكون  
الهم مستقبل كل شيء ما قبل فتح القاف والباء الموحدا بطن على أمور منها الجنة أو الجنة ذكر ذلك بمناه  
في القاموس يقول إن النهر والشر غاية يلتقيان إليها فخلان عندها وكلاهما أمر يستقبله اللسان  
و يعرفه ويضبط بعضهم القبلى البيت بكسر القاف وفتح الباء على أنه جمع قبة بمعنى إن كليهما بمثابة  
القبة التي توجه إليهم المصل (و) الشرط (الثالث أن يكون) المضاف إليه كلا وكنا (كقوله واحدة فلا)  
بصافان إلى كلتيه متفرقتين فلا (يجوز كلا رجوعه) وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار القائل بقوله  
لهم اثنين متفرقتين فلا يفرق أصعب كذا وكلا

فأما قوله : كَلَّا أَنتَ بَشَرٌ مِّثْلُنا ۚ فَخَلِّ اذْهَبْ رَحِيلاً ۚ فَالْأَنبِياءُ وَالْمُؤْمِناتُ

بإضافة كلا إلى منفردوها أغنى و غليل (لأن نواذر الضرورات) والحيل من الخلق هي كالأل أبو بكر بن  
فورك صفاء المادة التي توجب الاختصاص بتحتل الأمر أو قال خير ما أصل الحق لعبه والسند والساحد  
بمعنى وهو من المرفق إلى الكنف وكفى به من الإحاطة والتقوية فإن السند فوام اليد وبشفتها لتفتد  
والنائبات المصائب والإلزام الأول والمساكن جمع ملو هي نوازل الدهر وكلا مبتدأ وواحدى بكسر  
الدال مفرد مضاف إلى مفعوله الأول وهو ياء التكلم غير المبتدأ أو مضافا مفعوله الثاني وأما ابن الأنباري  
إضافته إلى المنفرد بشرط مكررها فهو كلا وكلا كك هسانه مجرد مراعاة لفظ كلا وكلا في الإفراد فهو  
وكلا الجنين آتت ومراعاة معناها وهو قليل وتدل اجتماعا في قول المنفرد في :

کلامها حین جد الجری بینهما . قد اقلعا وکلا اظہیما راہی

أجر المضمير محروا اسم الإشارة وهو جهد أن اسم الإشارة من المبهات كالوصولات لثنيها وجمعها على خلاف الأصل غاية الأمر  
أن دلالة ما رُفِعتها من الموصولات المفتركة على الواحد والاثنتين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة ما على غير الواحد كالثنى في  
الآية واليبدو الجميع في قوله . وسؤال هذا الناس كيف ليبد . وهل كل شيء في باب حبذا بطرقة الجار كما هو ظاهر كلامهم  
وأشار إليه القفاني أيضا فتدبر لكن وقع في المحطاف في سورة الفقرة ما يقتضي احتياج اسم الإشارة المفرد المحطاف به للتعهد التأويل  
بالموصول حيث قال إنه جار حين ذلك على التأويل بما ذكر مع أن كلامه هناك متناقض كما بينا ذلك في حاشية الفاكهي في بعض تقسيم  
الفعلة . إجمعه فإنه يغيب (قوله أن يكون كلمة واحدة) قال القفاني هذا الشرط معكلا وجهه فإن كان لا جهل أن المحطاف مسقط عن كل  
من المتعاطفين وذلك لا يصح فليوم أن لا يصح جلت بين زيد وعمرو ولا افترك زيد وعمرو (قوله كلاهما حين بعد الجري بينهما

أي كلا هذين الخاصين أو الجوابين وقول المبني بحث المسمى به نظر لأن الفرس مؤنث جماعي وكان يجب أن يقول كلتاها  
 وأن يقول أفعلتا (فولم نضاف لشكره مطلقا) قال الثاني أي نضاف من حيث هي أي في الجملة لا في كل حالة من أحوالها لما سيجيء  
 من أن الموصولة لا نضاف لشكره فانتهى وحاصله أن الضمير طاهر أي باعتبار بعض أحوالها فهو شبه بالاستخدام ولو قال المصنف بعد  
 قولهم منها أي فإن كانت كذا أضيفت إلى الشكر الخ كان أظهر ومطابق حال من الشكر كما أشار إليه الشارح (قوله لا إن كان بينهما جمع)  
 قال الثاني هذا الاستثناء من التحقيق منقطع لا حاجة إليه إذ المضاف إليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو قال المصنف إذ التقدير أي  
 أجزاء كان أحسن من قوله إذ انتهى (قوله أو عطف مثلها أي المضافة البرقة محله حيث كان المجرور بأي أولا ضمير المتكلم نحو أي  
 وأي زيد نظام الإيقال أيك وأي زيد أمثل ولا أي زيد وأي عمرو أفضل وصار التسهيل يقتضي العموم وكذا نقله الشهاب القاسمي عن  
 السيوطي ورأيت بخط المصنف (٤٤) في الحواشي وأظهر أن لا إشكال في جواز أي زيد عمرو ولاها مضافة للعموم وإنما امتنع

ذلك في كلا لما ذكر ابن  
 الحاجب في شرح الفصل  
 انتهى (قلت) وهذا يقتضي  
 تعليلهم أنها في هذه الحالة  
 بمنزلة بعض من كل والجمعية  
 لا تصور إلا في متعدد إذ  
 المضاف إليه جيل متعدد  
 ولا دخل لعدد أي ورأيت  
 بخطه أيضا وشرح  
 الفصل لابن الحاجب  
 نظر الزحاري قولهم أي  
 وأيك بقولهم أخرى الله  
 الكادب هو ومك وهذا  
 غراري بين وبينك وإنما  
 كررت أي يمكن العطف  
 على الضمير المخصوص انتهى  
 فعل هذا لا يجوز أي زيد  
 وأي عمرو ولا يكون أي  
 وأيك ضرورة انتهى  
 والشارح قوله فعلى هذا  
 لا يجوز والظاهر إسقاط  
 لا إذا فائدة ما دل عليه كلام

فالحن أفعلما ضمير الثانية سراة المسمى واحد رأي سراة العطف (ومها أي) بفتح الهجزة وتثنية الياء  
 (ونضاف لشكره مطلقا) سواء كانت الشكر مفردة أم مثناة أم مجرورة (نحو أي رجل وأي رجلين وأي  
 رجال) (نضاف للمعرفة إذا كانت) المعرفة (مثناة نحو أي الفريقين أحق أو) كانت المعرفة (مجرورة  
 نحو أيكم أحسن هؤلاء) (نضاف أي) (إياها) أي إلى المعرفة حال كونها (مفردة) من التثنية والجمع (الإن  
 كان بينهما) أي من أي والمعرفة مفردة (جمع مقدر نحو أي زيد أحسن إذ المقنى أي أجزاء زيد أحسن)  
 فبين أي وزيد لفظ مقدر بدل على الجمع وهو أجزاء (أو عطف مثلها عليها بالواو كقوله)

فلئن لم يكنك خالين لتعلمن (إن وأيك فارس الأحزاب

إذ المقنى أيا) فارس الأحزاب وإلى هذين الشرطين أشار الناطق بقوله :

ولا نضف لمفرد معروف . أيا وإن كررتها فأخف أو نحو لا جزا

والسرى ذلك كما أن أيا الاستمالة اسم عام لجميع الأوصاف فلا يخلو ما أن يراد بها العموم أو صاف بعض  
 الأجناس أو تعميم أو صاف بعض ما هو بالخاص أحد طرق التعريف فإن كان المراد بها الأول أضيفت  
 إلى نكرة وطابقت المقنى وكانت معبرة عن كل نسخة دلالة النكرة على العموم مفردا أو مشى أو مجموعا  
 حسب ما يراد من العموم فخطأ في جعله جمعا وأي رجاله على معنى أي واحد من الرجال وأي  
 اثنين منهم وأي جماعة متوحدان كما في قوله لا أحد منكم إلى معرفه امتنع أن يطابق المقنى وكانت معبرة عن  
 بعض لعدم صحة دلالة المرف على العموم ولأنه يجب كونه ما مشى أو مجموعا وإما مكررا مع أي بالواو  
 لأن المفردين مع الواو حكم مثل نكرة بما يظن الجمع وإما على تقدير مضاف دال على الجمع (ولا نضاف  
 أي الموصولة إلا لمعرفة نحو أيهم أشد) لأن معناها معنى الذي هو معرفة فلا يجوز أن نضاف إلى نكرة  
 لا نقول أحرب أي رجل من أهل (حلا لا بـ) (مفرد) (فإذا جاز ذلك) (ولا) (نضاف) (أي المنعوت بها  
 وأوافقة حالا إلا لنكرة) (فالاولى) (كررت بفارس أي فارس) (تخفف أي اعتنا بفارس) (و) (الثانية كررت  
 (بزيد أي فارس) بنصب أي على الخالية من زيد وإما وجب إضافتها إلى النكرة فمع ما لأن نعت النكرة

الآخرى أن أيا إذا أضيفت إلى ضمير وجب تكرارها (قوله بالواو) قال الثاني ليس فبدل ملاحظا من المصطوفة بالعاما وثم لا امتناع عطف ذلك  
 ونحوه بغير الواو لأنها تختص بمطابق الذي لا يمتنع بمتوحد كما يأتي (قوله أيا) (لا استنهاية) (لا وجه للتثنية بالاستنهاية) فأنظر حواشيها  
 على الآية (قوله وكانت معبرة عن بعض) أي من كل والمض لا يطابق الكل فكذا كان خبرا مفردا وإن أضيفت إلى مشى أو جمع (قوله لعدم  
 صحة دلالة الخ) (لأنه فطر في المرف بال فاء من صيغة العموم كما حقق في الأصول لا أن يراد بالمرف بغير أل أو بها إذا كانت العهد لا للعموم  
 (قوله ولا نضاف أي الموصولة الخ) (سكت عن أي التي هي موصولة نعم أنها لا تدخل في باب الإضافة بحال) (قوله لأن معناها معنى الذي الخ) في  
 هذا التعليل غفاهم وكان مراده ما قاله الثاني وعبارته لأن الموصولة يراد بها واحد بعينه والصفة لا تستعمل بذلك مع أي لتوغلها في الإبهام  
 فلا بد من إضافتها لمعرفة (قوله لأن نعت النكرة الخ) فيه نظر لأنه لا يبعد منع إضافتها لمعرفة ونعت المعرفة بها وعلى الثاني بقوله لأن  
 الرصيص الحال مهيئان لتحقيق أو أو بلا والمعتق كلي والمضاف إلى معرفة جرت إذ المعرفة كما قال بعضهم ما أشهد به إلى شيء بعينه اه



وقبه أن الوصف قد يكون معرفة وقال المصنف في الحواشي لا أجد ما نفا أن يقال مررت بالرجل أي الرجل وبالغلام أي الغلام كاجاز  
أطمعنا شاة كل شاة وهم يقوم كل يقوم لأخيه على النكر في المعرفة (قوله وهي بمعنى عند) في مفردات الراضب أن لبن أخيه من عند  
لأنه يدل على ابتداء ونهاية نحو أفتت عنده من لبن طلوع الشمس إلى غروبها فوضع لبن موضع نهاية القمل وقد فوضع موضع عند يقال  
ما أصبت عنده ما لا رديه ما لا يوقال بعضهم لبنا بلغ من هدوا حص قال تعالى لينظر بأسا شديدا من بعده اه وسبأني عن الخراي ما يقتضي  
بأنهما قال القاني في الرضى وادى بمعنى لبنا إلا أن لبنا ولقائنا المذكورة يلزمها معنى الابتداء ولذا يلزمها من إظهاره وهو الأهل  
أو مقدرة فهي بمعنى هدوا ما أدى فهو بمعنى هدوا لا يلزم معنى لا بد ، وعند أهم فصرنا من لدى لأن عند تستعمل في الحاضر وفيما هو  
في حوزك وإن كان بعيدا بخلاف لدى اه وحاصله أن لبنا بمعنى من عند ملازمها ابتداء القاية فتبني لتصنيفها معنى الحرف الذي هو من  
وهو إشارة إلى مخالفة ابن الحاجب في علة بنائها التي هي الوضع على حرفين في بعض لغات القول الموضع بمعنى مدخل هذه النكته (قوله كما  
أن عند كذلك) أي لأنها تهيء للزمان نحو كان الصبر عند الصدمة الأولى (٤٥) وإن اقتضى كلام بعضهم أنها تليكن  
أبدا (قوله ملازمة لبدا

والحال يجب أن يكونا نكرين ومعنى أى فارس كامل في القروية وإليها أشار العظيم بقوله :  
... واخصص بالمعرفة موصولة أيا وبالعكس المصحة (وأما) أى (الاستهامة والشرطية  
فيضالان إليهما) أى إلى المعرفة والنكرة وإلى ذلك أشار العظيم بقوله :

وإن تكن شرطاً أو استهامة لطفاً كل بها الكلاما

لأن معنى الاستهامة والشرطية يؤدى بالمعرفة والنكرة ولها أربعة أمثلة مثال الاستهامة المضافة إلى  
معرفة (نحراً بكم يا بني بمرثها) ومثال الشرطية المضافة إلى معرفة (أيمها لأجلين تصيف) فلا هدوان  
هل ومثال الاستهامة المضافة إلى نكرة (فأى حديد) ومثال الشرطية المضافة إلى نكرة (فذلك أى  
رجل جاءك ذكركم) والحاصل أن أقسام أى خمسة وهي ضرباً ما لا يجرز قطعه من لإضافة في القطف  
وهو إثبات انصرفت بها الواقعة حالاً وما يجرز وهو ثلاثة لموصولة الاستهامة والشرطية فالأولى نحو  
أحرب أياً أفضل والثانية نحو قطع ثم أى والثالثة نحو أيا ما تدرى (ومنها لن) وهي (بمعنى عند) فتكون  
أيمها المكان المحصور وزمانه كان عند كذلك وإليها أشار العظيم بقوله : والزمان إضافة لمن لم  
إلا لأنها) أى لن (بمعنى عند) ستة أمور أحدها أم ملازم لبدء العايات) الزمانية والمكانية جمع  
فاية وهي الماء اه وعندهم ملازمة لبدء العايات (فن ثم) أى من أجل أن يكون عند يكون لبدا العايات  
وإن احترق في الروم وعندهم (بمعنى عند) أى يشاء لأن على شئ هو استعمل (نحو جئت من عنده ومن لده و)  
قدما جئتاه (في التزيل) قال الله تعالى في حق الخضر (آيما رجلاً من عندنا وحطاه من لدنا علماً) ولو  
جى به عندهما أو بطن لصح ذلك ولكن ترك ذلك لتكرار القطف (بخلاف) نحو (جئت من عنده فلا يجرز  
فيه جئت من عنده لعدم معنى الابتداء هنا) لأن حرف الابتداء هو من غير موجودها (و) (الامر) الثاني أن  
العالم (في لن) (استهامة مجرورة بمن) ونصبها فليس حتى أب لم تأت في التزيل منصوبة وجر عند بمن

ظاهر ولبن لما بطل فيكون المراد بالرحمة ما ظهر من كراماته ، ولم تاطن الحن المطوم قطعاً بأنه خاص بخاصة اه وهذا يقتضي أن  
لبن ليس بمعنى مع وقال ابن عرفة قال المفسرون المراد بالرحمة سبوقهم يقول الرحمة على بابها وقدم ذكرها احتراماً لما يأتي من  
قوله حتى إذا تقيلاً ما فقهه وقتله للغلام يوم اتصافه بالعظا والجود (قوله لدهم معنى الابتداء هنا) قال أبو رزاق في نظر فإن من إذا لم  
تكن موجودة تكون مقدرة كأي الرضى ، لكن ليس المعنى من الابتداء كما قال المصنف فكان المناسب للمخرج أن يقول هذا التعليل  
أو يقول لأنه لا معنى لابتداء الجلوس من مكانه إذا امتدأ لا بد له من متنى ولا متنى عار أجاب بعض شيوخنا بأننى كلامه حذف  
مضاف أى لأن معنى حرف الابتداء وقوله غير موجود أى غير حاصل لعدم تأييه أو يقال معنى قوله غير موجود غير متأني (قوله أن  
العالم استهامة الخ) يفيد أن استهامة منصوبة غير غالب فهو قبل كما قال الفارح واختصاص لن بما ذكر مفيد لتكون عند  
ليست كذلك وذلك صادق بصورتين أحدهما أن النسب في عند استهامة منصوبة ويقل استهامة مجرورة ثانيهما أنها تستعمل  
منصوبة ومجرورة فإن نقي طلبة استعمال الجر صادق نظرية التصدير وعدم فدية أحد الأمرين للآخر ، فإن قيل إذا كانت لن  
ملازمة لبدء العايات لما فائدة دخول من عليها فالجواب أن إعادتها لذلك لما لم تزل كالف الاستهامة والشرطية من الامم أي بن تكون

كالدالة على ذلك قوله في الغالب قوله بمرودة قال قلاني أي بمرودة الحمل على اللفظة المشهورة أو اللفظ على لغة قيس (قوله في لزوم استعمال واحد) قال الوراق أي والاستعمال الواحد ما ذكره وظاهر كلامه أن الظرفية وعدم التصرف كافيان في البناء وفيه نظر فإن بعض الظروف غير المتصرفية كالتقدم فكان مناسب أن يوراد على ذلك ما قاله الرضوي وهو ملازمها لمعنى الابتداء أي ابتداء النهاية وتصلح الوجه ببناء لئلا يقال إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفية في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لأن ما لمعنى الابتداء فتدخل في شبهة الحرف دونها وهذا لمعنى مستغنى في لفظي ولذلك كان معربا كما صرح به في المعنى خلاف ما عند ابن الحاجب من أنه مثل لئلا ولذلك قال الرضوي وأما الذي هو معنى عند فلا دليل على بناءه اه وقال القماني قال ابن الحاجب الوجه في بناء لئلا أن من لغاتها ما وضعه وضع الحروف لحمل الباقى عليها فليدبرها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لأنها مثل عند وهو معرب بالاتفاق اه وتقدم أن الرضوي أشار لرد ذلك (قوله وفي أمالي ابن الفجري الخ) قال الوراق أشار به إلى مخالفة ما عند الموضح ووجه كلام أي على أن لئلا يسكن الدال وكسر التون من جهة لئلا المشهورة قال الرضوي وكان لئلا خففت بحذف الضمة كما في عند فالتن ساكنان فحركة التون كسرا اه والجواب أن المصنف رأى أن إشتام الضم ليس من جهة اللغات وحيد كان منها (٤٦) صار كأنه موجود فظهر أن الكسر حينئذ لإعراب والذي رآه أو على أن

الإشتام غير معزول عليه وتبعه الرضوي حيث قال وإعراب لئلا المشهورة لغة قيسية اه فعنده أن المعرب لئلا المشهورة وهي مضمومة لدال وإعرابها بأن يقال من لئلا بضم الدال وكسر التون وأما لئلا المقر فهو من الجملة لغات لئلا (قوله الرابع جواز إضافتها إلى الجمل) هي حينئذ مضمومة للزمان كما مر عن الرضوي (قوله لئلا شب) تنازعه المومل الثلاثة قبله أي هو مصروع راقون ورقته من ذلك الوقت (قوله حتى شاب)

دون جر لئلا في الكثرة (و) الأمر (الثالث أنها مبنية) على السكون ووجه بناءها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف (إلا في لغة قيس) فإنها معربة عندهم فتشبهها بعند (ولم يفتحهم قرئ) ليندوا ما شديدا (من لغة) يسكن الدال وإشتامها الضم وكسر التون والماء ووصلها بياء في الوصل وهي قراءة أبي بكر عن حاصم وفي أمالي ابن الفجري قال أبو علي فأما ما روى عن حاصم من قراءته لئلا بكسر التون فإن ذلك لا لئلا الدال كين حيث سكن الدال يسكن الدال من سجع وليس بكسرة إعراب اه فظهر بهذا أن لئلا مبنية دائما بخلاف عند فإنها معربة دائما (و) الأمر (الرابع جواز إضافته إلى الجمل كقوله) وهو التقاطعي.

صريع جوان راقون ورقته ه (لئلا شب حتى شاب سود الدواب)

فأضاف لئلا إلى جملة شب وأخبر المصروع وهو المطروح على الأرض غلبة وهوان بضيق معصية مقترحة جمع بالياء وهي الجارية التي تفتك أي استغنى بحسنها من الحل وراقون ورقته اعرجون وأصعب والفتك جمع في الجملين الشعر حمزة عند الدال المعجمة في المفرد وكان حقا أن تشبه في الجمع فكهم استعمر وأخرج البين هذين فأبدلت الأولى وأوراد هذا البيت لادليل فيه إذ يمتثل أن يكون على إسماعيل أن دليل أنها تظهر بمدحها أحيانا قاله ابن الفجري ويؤيده تقدير حبيبويه في لئلا شولا إن كانت شولا ورد بأن فيه حذف الموصول الحرف وإبقاء صكته (و) الأمر (الخامس جواز إفراها) هي الإضافة (قبل غداة) كقوله:

وما زال مهري دجرج الكلب منهم ه لئلا غداة حتى دلت لغروب

قال الوراق غاية أي فانتفض الأمور الثلاثة حينئذ وذلك لأنهم يعرض عنه بسبب شيب ذوائبه فيعرض عنهم قهرا إليه وهذا أول من أن يراد بالذرائب ذوائبهن كما في شرح الفرع لمعين وذلك لأن إذا شابه ذوائبهن السود ينقل إلى غيرهن وهكذا قاله بعض شيوخنا (قوله سود الذرائب) من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله والصريع المصروع الخ) في البيت تشبيه الغواني بالجان الذين يصرعون الناس أو بالكائنات الذي يصرعهم (قوله جواز إفراها) قال الدونوشي بشكل ذلك على عندها في الملازم الإضافة اه ويحجب بأن ذلك العدة باعتبار الغالب (قوله محسبا لئلا) لا ينبغي أن يدخل الشارح لئلا بيان الضمير المستتر في نصبها على حذف أداة التفسير والضمير البارز عائد على غيرهما لو أريد الضمير المستتر إلى المخاطب اندفع الإشكال الآتي من حذف قوله أو على إظهار كان واسمها فينبغي أن يكتبه هنا لذلك وقد أورد الشارح فيها بأنني لدفع ذلك مع أن في ذلك تشبها للضمير وبارتكابه هنا يدفع ذلك ولا تشك في الضمير وذلك هو الأصل عند تعدد الضمائر وإن كان الحق أنه ليس من التنازع ولا يخل بالتصاحح حيث لا لبس خلافا للرغشري في تفسير سورة طه وإن أقر كلامه المصنف في شرح بائيت سعاد عند قوله:

ه ولن يأتها إلا عذافة ه وقد حققنا ذلك في حاشية التماكيس في بحث الضمير هذا ونسب المصنف النصب لئلا لأنها العامة وقولهم إن النصب عن تمام الكلام معناه أن الاسم هو الناصب عند تسمية لأنهم عبروا بذلك إشارة إلى أنه لا القيام الجهر بالإضافة



الثاني عن الرضى أنها حرف زمان أيضا (أوله لأنه اللام) أي أنه يقرن بواحد أو آخرهما ويؤيد ودم وقال الخليل إنما أعرب مع أنها  
موضوعة وضع الحرف بحسب الأصل لأنها ملازمة للإضافة فاضف شأبه الحرف له وهو إنما يظهر على القول بأنها ثنائية وحدها  
ولا يرد عليه أن القبة الصوري لا يعارض كما قاله الشهاب في قد يدرم على لغة بنائها مع لإضافة لأن القبة الصوري ضعيف مجزئ  
البناء لا موجب فلا يحتاج معه لدعوى المعارضة كما حقه في حواشي لامية وبعد أسباب البناء ونقل الثاني عن الرضى أنه هل  
أعربا بدخول التنوين في حركاتهما وانجراره بمن وإن كان شاذاً ونحو جئت من معه قال ثم قالوا لا ألف في معاً عند الخليل يدل من  
التنوين إذا لا لام في الأصل (ع) وهو ضد بولس والأحش هو حق مثل ألف في يدل من اللام استنكاراً لإعربا الموضوع

على حرفين فتح عندهما  
عكس آخره ترد لامها  
في غير الإضافة وتحدث  
في الإضافة لقيام المضاف  
إليه مقام لامها (قوله فتنبى  
على السكون) قال الزرقاني  
قال الرضى قال بعضهم  
في على هذه لغة حرف  
بجود ذلك لأن موجب  
البناء في الساكنة ليس  
معدوماً من الحركة  
فلا يتأخر الحريق بين  
الحركة والساكنة قال  
وهذا القول هو الحق أنه  
باختصار (قوله وإن  
كانت الخ) قال الزرقاني  
إن واصله بما قبلها وهي  
مقطوعة على مقدار أي  
إن لم يكن وإن كانت  
وجواب الشرط محذوف  
دل عليه الشرط الأول  
أه وهذا مبنى على أن لمثل  
هذا الشرط جواباً وفيه  
اضطراب السعد بيناه  
في حواشي المختصر (قوله

جئت مع الصبر ومراعاة عند فتحهم كقراءة بعضهم هذا ذكر من معنى بكسر ميم من حركاته  
دعيت من مع بالجر (وهي) اسم بدليل جرها من وتوابعها عند تجردها عن الإضافة نحو ماء ما  
(عرب) لأنه اللام الأصل (اللام أربعة) بن زازن معدن عدنان أوقية (وهم) بفتح العين  
المجتمعة وسكون النون بن لعل بواو أو ح (فتنبى على السكون) لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع  
أم لم يوضع قاله الشامي (كقوله) وهو تراعى كما قال الشاطبي أو جرير كما قال البيني.

(فريقى منكم وهو أى معكم وإن كانت زياركم لماما)

الرأية بتسكين هي معكم ولم يثبت سببه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وعالقه الآخرون محتجين  
بأن ذلك ورد في الكلام نقل من الكسائي أن ربيعة تقول ذهب مع أخيك نحو جئت مع أيك بالسكون  
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش القياس القاعراو المال ونحوه ولما ما بكسر اللام هو تخفيف الميم  
وقفاً بعد وقفه (وإذا لق) مع (الساكنة) العبد (ساكن) آخر (جار كسرهما) على أصل النفاذ الساكنين  
(وفتحهما) استصحباً بالأصل أو انما (نحو مع القوم) بكسر العين وفتحها وعجالة السيل ولكن حينها  
فل حركة وكسر عاقل سكون لثمة لأفاد ما لم يمدد الموضع وهو أن حينها لكن قبل حركة نحو جئت  
معك ونكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضع حاول شرح قول الخليل:

ومع مع فيها قبل نقل . فتح وكسر لسكون ينصل

(وقد انفرد) مع عن إضافة تنوين (معى جيباً تنصب على الحال) من الاثنين (نحو ما ما)  
قال فلما تفرقتا كان وما لك . لطول اشتياق لم يبت لية ما

أو من إجماع المذاهب كقول الخليل

وأنى رجال فبادوا ما . فأصبح قلبي بهم مستغرا

بفتح الغاء وبالزاي اسم فعول من استغره الحرف إذا أوجه والثاني كقول متم بن نويرة .

إذا جئت الأول جئت ما . أي إذا صوتت الحامزة الأولى فمدت جيباً لا أجل لصوتها واختلف  
في حركة ما إذا صوتت فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة لإعربا والكلمة ثنائية في حال الإفراد كما  
كانت في حال الإضافة وذهب بولس والأحش إلى أن الفتحة فيها كفتحة تامني لأنها لما أفردت ودت  
إليها لا ما المحذوفة فصارت ما مقصورة افتوحاً في الإضافة تاماً في الإفراد ولكن حذف ألفها في  
الوصل للساكنين الألف وتضمن كاحذف ألف في لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم  
أريدان ما والزيدون مما ليوقرن معان موضع رفع كاتوقع الامما مقصورة نحو م عدى ولو كان

فأفاد الخ) قال الزرقاني قد يقال فيه نظر لأن قوله إلا في لغة ربيعة وهم تنبى على السكون شامل لما إذا لقبها شريك أو لم يلقها  
شيء فاستفيد منه تسكينها إذا لم يلقها متحرك ولعل مراده فأفاد صراحة (قوله وقد انفرد الخ) قال الثاني قال الرضى علوم إضافة  
مع إن ذكر قبله أحد المصطحين نحو كنت مع زيد وإن ذكر قبله لصاحبان لم يبق ما تعاضف إليه فينصب منزلاً على الظرفية  
والفرق بين فعلنا معارفنا جميعاً أن معارفنا لا يفيد الاجتماع في حال التثنية لرجعاً بمعنى كذا سواء اجتمعوا أم لا أه ولا يخفى أنه يخالف  
ما عليه الموضع والذي يقرى النفس أي مع اسم للمصاحب مطلقاً أي سواء أضيف أو أفرد وأنه منصوب مطلقاً وأن لاه محذوفة  
مطلقاً لإجماع الإفراد فلا تفتأ ساكنة مع التنوين وإما مع الإضافة فالحذوف أو لتمام المضاف إليه فاه (قوله والكلمة ثنائية في حال  
الإفراد) قال الزرقاني هذا القول مع كل قول مع هدهما موضع على حرفين الموضع لرضى وأقول ليس في كلام الفارح ما يدل على أنها



هذه ما مر من غا على حرفين لاحتمال ان المراد منها ثنائية اسمية الا هل انتم قد مر من الحفيد توجه اعرابها على القول بانها ثنائية (قوله  
 واخرى بان معالج) بالمعترض اعرابا وحارة بهم ورد اعرابا بان شأن الطرف غير المتصرف اذا خبر به أن ينحصر على نصب ولا  
 يرفع يقول الريدان عندك اه وقد يجاب بانها قد تخرج من الظرفية اذا أفردت كما مر في كلام المصنف أنها حيث تنصب على الحال  
 لكن ادعى بعضهم أنها ملازمة للظرفية وجرى عليه الثاني لعل كلام اعرابا ينحصر على ذلك (قوله إما بالذات نحو ممدت برجل غيرك)  
 في كون المتغير في هذا المثال بالذات نظرا لان حقيقة الرجلين واحد في اختلاف انما هو بالموارد الشخصية كما يفرد في بعض النسخ  
 من علم المنطق والاحسن التمثيل كما يأتي من الثاني بالحركة غير السكونية ربحو كمال لسان غير القوس (قوله وليس المراد بالحقيقة هنا)  
 لم يبين المراد منها وقوله والاول لا تنقض الخ لا يمكن في ذلك بل هو كالمصادرة لاننا نشاهد من الحقيقة (٤٩) ما نقاد ورد هذا التركيب على

المصنف لا احسن ما قاله  
 الثاني وحارة حقيقة  
 الشيء وما هيته ما به الشيء  
 هو هو ولا يخفى أن المتغير  
 بين شيئين متحقق بينهما  
 في المسألة ثارة كقولك  
 الحركة غير للسكون وفي  
 الصعوات للمارحة أخرى  
 كقولك زيد اذهب عمرو ولعل  
 المصنف أراد بالحقيقة  
 المفهوم (قوله وخبرها  
 محذوف واخرى بان من  
 شروط الحذف كما في معنى  
 التليين أن لا يكون مرصا  
 من شيء قال ومن هنا  
 لا يحذف خبر كان لأنه  
 عرض او كالمعرض عن  
 مصدرها ومن ثم لا اجتماع  
 اه ومثل كان بقية آخراتها  
 بل ليسه استحق بذلك  
 لعدم دلالتها في الاستعمال  
 على الحديث دون بقية  
 آخراتها كما ليس عليه في

بقايا على التنصيص لقبيل الريدون مع كافي لم يدور واحدة على من سواهم واخرى بان مع طرف في موضع  
 الخبر فلا يلزم ما قاله (وعنها غير هو اسم دال على حقيقة ما قبله حقيقة بعده) إما بالذات نحو ممدت برجل  
 غيرك أو بالمصنفات كقولك لخصه حلفه بوجه غير الذي خرج به وليس المراد بالحقيقة هنا المسألة  
 والاول لا تنقض بنحو زيد غير عمرو وان ما هيته واحد في الحيز والحق والتركيب صحيح (وإذا وقع)  
 غير (بمد ليس وعلم المضاف إليه جاز ذكره كقبضه عشر ليس غير) رفع غير على أنها اسم ليس وخبرها  
 محذوف والتقدير ليس غير ما مقبوضا ونصبها على أنها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض  
 غير ما (وجاز حلفه لفظا مبهم) غير (بغير تنوين ثم اختلف) في صيته (فقال المبرد) والجرى وأكثر  
 المتأخرين (ختم بناء لأنها) أي غيرا (كقبيل) وبعده (في الإجماع) وانقطع عن الإضافة وبية المضاف إليه  
 ونسب إلى سببه (فهو اسم) ليس (أو خبر) لما وجد الجواز الآخر محذوف فخل تقدير الاسمية فهو في  
 محل رفع وعلامة ردها ختم مقدرة في محلها لا هذه الضمة الموحدة لأنها ختم بناء محل الخبرية فهو في  
 موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غير ما مقبوضا وعن نصب ليس بالخبر من غير ما حذف من  
 الأول الخبر ومن الثاني الاسم وإلى بناء غير على العلم الذي قد علم قوله :

واضح بناء غير إن عدم ما قبله أصيب ما عدا

(وقال الأحمش) حذفت ضمير (إعراب) وحذف التنوين للإضافة تحديرا لأن المضاف إليه ثابت و  
 التقدير عند (لأنها اسم ككل وبعض) في جواز القطع عن (لأنها لفظ لا طرف) للزمان (كقول  
 وبعد) لا للكان كقولك لو لم يصب على هذا (فهو اسم) ليس وعلا فمعه الضمة الظاهرة (لا خبر) لأن  
 خبر ليس لا يرفع (و) هذا ان تقول لأن في الضمة (جودها ابن خروف) فعل البناء هي اسم أو خبر وعلى  
 الإعراب هي اسم لا خبر (ويجوز قليلا الفتح مع التنوين) لقطعهما عن الإضافة لفظا ومعنى (ودونه) لنية  
 لفظ المضاف إليه (فهو خبر) لأنه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا أو غير  
 (والحركة) على هذا (إعرابا بالفتاق) واخرى بان غيرا يجوز بناؤها على العلم إذا أصيبت إلى مبنى  
 فيحتمل أنها بنية حال الإضافة ثم حذف المضاف إلى مبنى البناء على حاله وحل هذا فيحتمل أن تكون  
 اسما وأن تكون غيرا ثم الفتح مع التنوين (كأنضم مع التنوين) فالحركة إعرابا بالفتاق لأن

(٧ - تصريح - ثاني) الباب الثالث من المنى وثاني من صحتها بخلاف آخراتها فان الصحيح أنها تدل على الحديث ولا  
 يظهر القول بان خبرها عرض من مصدرها إلا على القول الضعيف فلا يثبت من منع حذف خبرها وقد يجاب بان ما ذكره في المنى من  
 ذلك الشرط محمول على شرط الحذف القوي وقد صرحوا في إمكان بحذف الخبر وأنه متعين كما في بعض أوجه إن خبرا طير وذلك إذا  
 رفع الأول ونصب الثاني لأن التقدير إن كان في محتم غير فيجوز غيرا (قوله فيضم بضم تنوين) قال الثاني هو مفرغ على كلا  
 الوجهين (قوله في الإجماع) قال الثاني أي الضيوع لأن غيرا شائع في كل غير وقبل شائع في كل قبل وإن كانا في الاسمية والظرفية  
 (قوله بنية المضاف إليه) أي في المنى دون اللفظ كما قاله الثاني وهو ظاهر (قوله وعلامة ردها ختم مقدرة في محلها) لا يخل ما في  
 هذه العبارة من التناقض لأن قوله مقدرة يقتضي أن غيرا عربية وقوله في محلها يقتضي أنها بنية وهذا هو الموافق لقوله بمد لأنها ختم  
 بناء الصواب إسقاط قوله مقدرة (قوله إعراب) قال الثاني مد على بنية الحذف والوجه رفع إعراب لا جره لاستلزامه حذف المضاف برفعها

عمله بنشره (قوله ولا يختصان بالزمان الخ) مر أول حروف الجر من ابن يازو عن المصنف ما يلين مراجعته (وهو ولا سهل الخ) لأن من ختم حقيقة في ابتداء الثانية في المكان (قوله فما عطف مولى عليه الواطف) قال العيني مولى بدل من الضمير في عليه ولكنه قدم الضرورة (قوله فصاغ) قال الله نوحى معنى صاغ حلا كما قال بعضهم قال وقوله تعالى صاغ شرابه أى حلواه وفى شرح القواعد العيني أى استمرأ الشراب وهو المناسب لقوله تعالى يشجدهم ولا يكاد يسهرون أفلاكهم وفى نسخة أخرى صاغ شرابه أى حلواه وفى شرح القواعد استمرأ وهو موهلة (قوله أسد حفية) قال العيني مع الحذف لمجتمو كسر الفاء وتثنية الهمزة آخر الحروف قال ابن سيده علم

الموضع (قوله تنوينه مرفوعا) قال الزرقاني أى وحيداً فهو مبنى على ضم مندر لحذف المضاف إليه وتية معناه منع منه تنوين لفظه فهو معرب ونون ضروره قائم وأقول إذا كانت المسئلة المشهورة مفروضة فيها حذف منه المضاف إليه ونوى كان الطرف مبتدأ على الضم الظاهر فى محل نصب على الظرفية ولا وجه لتقدير الضم قال الرضى يجوز تنوين هذه الظروف المفعولة من الإضافة فى حال ما تأتى الضرورة الكسرة مرفوعة ومنصوبة نحو جنتك قبل وفيلاً كما فى قول الهنادى المصنوع بالمطر وباطراً اه قوله فى حال بنائاً صريح فيها فإساءه وقوله مرفوعة على التامع ومراده مضمومة لكن عبر بالرفع مناسبة قوله ومنصوبة ويؤخذ بيان مراده من التثنية بالهنادى إذ يعلم منه أنه مبنى على الضم الظاهر لوجهه المختص

التنوين [ما لا يمكن فيه] خاص بالمعرب أو التنوين فكان المضاف إليه مذكور وقيدت حذف ما يضاف إليه غير بقوله بمذنب بسببه هل أنه لا يجوز بعد لالتافية كما صرح به فى الحق وقال إنه لحن وبالعنى الإيثار على تركيب شرح الظهور ورد بأننا بالمعنى كان يقول لا يغير البناء على الضم كقول وبعد وكذا قال الزحشرى وابن الحاجب وابن مالك وأبعد عليه فى باب القسم من شرح التسهيل جواباً به تنجوا عند غروبها لمن عمل أسلفت لا يغير نسل

بهم صاحب القاموس (ومنها قبل وسدر يجب إرجاعها) لصبا على الظرفية أو محضاً بمن فقط (و) ثلاث صور أحدها أن يصرح بمضاف إليه كجنتك هذا الظهور قبل المصروف من قبله (ومن بعده) ولا يختصان بالزمان فقد يكونان للكان كقولك دارى قبل دارك أو بعدها فلهذا سهل دخول من عليهما عند البصريين قاله الهامبى الصورة (الثانية أن يحذف المضاف إليه وينوى ظهور لفظه فينبى الإعراب وتوك التنوين) حل حالها (كما ذكر المضاف إليه كقوله :

ومن قبل ماضى كل مولى قرابة) فما عطف مولى عليه الواطف

محض قبل بلا تنوين على ية لفظ المضاف إليه (أى ومن قبل ذلك) لحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتاً (وفرى) فى القواعد (فه لا مرس قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين أى من قبل الطلب ومن بعده) وهو قرأه الجحدري والقيل الصورة (الثالثة أن يحذف المضاف إليه ولا يوصى شيء) لا لفظه ولا معناه (عيسى الإعراب) المذكور معناه من المصنف على الظرفية أو المحض (ولكن يرجع التنوين) الذى كان حذف الإضافة (لأنه لا يمارضه) من الإضافة (فى القواعد والتقدير كقراءة بعضهم) فه الأمر (من قبل ومن بعد بالجر والسوى وقوله) وهو عبد الله بن يعرب

(قصاص على الشراب وكسب حلال) أكاد أخص بالماء الفرات

ينصب قبلاً على الظرفية والرواية مشهورة بالهاء الحميم والمذير واه التالى بالهاء الفرات قال الموضع وهو الأنسب لاه العذب والحميم الحار ومنه شقاق الحامى قبل الحميم البارد فهو من الاختداء (وقوله) :

ولخص قننا الأسد أسد خضب (لما شربوا بعداً على لذة غمرا)

ينصب بعداً على الظرفية ويحتمل أن يكون التنوين فيه ول البيت قبله للضرورة وهو المسئلة المشهورة قال المرادى مسئلة إذا نومت العذبات للاضطراب لختار سيويه وأصحابه تنوينه مرفوعاً عليه قوله : لما شربوا بعداً على لذة غمرا . ويختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوباً كقوله :

فصاغ الشراب وكسب خبلاً . اه (وما سكرت أن فى هذا لوجه لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ولذلك غمرا) كايون . اه الأسماء السكرات تنوين تكسيرة قال بعضهم هما معرفتان بلية الإضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك فى شرح الكافية وهذا القول عندى حسن ومما (معرفتان فى الوجهين

البناء ولا أدوى ما سندر الزقاني فيما قاله (قوله لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً) قال القاتى قد يمارض ذلك بهما بما لزم الإضافة اه ويمكن أن يجاب بأن ذلك الجمل باعتبار أكثر الأحوال أو باعتبار الأصل فى وضعهما وتكسيرة خلاف الأصل هذا وقال بعض الأفاضل ملا جعلاً فى الحذف المذكورة مما عرض عنه التنوين والمضاف معرفة كسك وببعض كما هو مذهب يونس وعليه فلا فرق فى المنى بين ما أعرب منها وما بين قال الرضى وهو الحق (قوله معرفتان فى الوجهين الخ) قال القاتى إحقاقه التقيد بما إذا كان المضاف إليه معرفة ثم كونه أذكر مجرد فى الوجه الثالث مبنى على أن للمنى لفظه قال الرضى قال بعضهم إنما أعرب لعدم تضمن معنى الإضافة لفسى كنت قبلاً أى قد يما وأباً به أولاً أى متلفاً ومنى من قبل ومن بعد أى متلفاً

ومتأخرا لأن من زعمه ، يعني أن القائل بالتنكير لعدم تضمن الإضافة يرى أنها غير واقعة هل الإيمان بل معناها اسم مشتق  
 فكرة واقع على ذات أو معنى غير زمان منصوب على الحال أو غير ما والآخر يراه هو أي الرضى أن سبب إعرابها وجود التنوين هو ما  
 خلاف قول المصنف ولكن يرجع التنوين لانضمامه أنه تنوين التثنية فتأمله (قوله لا انفارحها إلى المضاف إليهما) لا يقال هنا  
 لا يصدق عليه ضابط الضمة الافتقاري المتقدم في باب المجرى والمجرى هو أن يكون انفارحاً متصلاً إلى جملة لا تقول ذلك ضابط البناء  
 الواجب اللازم للكلمة وبناء قبل وبعد ليس كذلك ولعل من ينزاع ما بنى ذلك فالنظر جوازي بناء على الآلية (قوله فراراً من الغناء  
 الساكنين) قال المصنف في الحواشي بناءً على حركة مبطل لتبديل قبل وبعد بـبنيته الغناء الساكنين اهـ (وأقول) فيه نظر لأن البناء  
 على الحركة أسباباً لا يلزم من تبديل قبل وبعد بما ذكرناه في كل معنى على حركة فشكل مقام مقال (قوله بلياً على الضم) قال الثاني  
 قال الرضى إنما يثبت هذه الظروف عند قطعها عن الإضافة لمساقتها الحرف باحتياجها إلى معنى ذلك الظروف فإن قلت لهذا  
 الاحتياج حاصل لجميع وجود المضاف إليه فلا يثبت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ما يحتاج إليه من صلته فقلت لأن ظهور  
 الإضافة فيها يرجع جاباً إلى اسميتها لا اختصاصها بالأسماء أما جدير إذاً فأما وإن كانت (هـ) مضافة إلى الجملة بعدها إلا أن إضافتها  
 ليست بظاهرة إذا الإضافة

فيه) بالإضافة لنظام الأول وتقدر أن الثاني (إلى نوى معنى المضاف إليه دون لفظاً بلياً) لا انفارحها  
 إلى المضاف إليهما معنى كافقاً للحروف لنهر ما بلياً على حركة فراراً من الغناء الساكنين (وعلى الضم)  
 لتخالص حركة البناء حركتي الإعراب (نحوه لا من محل ومن يصدق قرأنا الجملة) السبعة بالضم ونهر  
 تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منوية والأصل وبنه أعلم لا من محل قبل القلب  
 ومن بعده وقال الخولي إنما يثبتان على الضم إذا كانا مضافاً إليه مرة أما إذا كانا مكرراً فإنهما يعرفان  
 سواء نوبت معناه أو لا اهـ وإذا ثبت الظروف على الضم اسمي فابعد لأن الأصل فيها أن تكون مضافة  
 وافية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه لا تهتمت أذ به لغيره فإذا حذف المضاف إليه رخصته  
 المضاف صار آخر المضاف فإيت قاله الله تعالى (ومنها أول) مقابل آخر (ودون وأسماء الجهات) الست  
 (كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت) على التخصيص عند كونه في قبل وبعد) من أيها إذا حذف  
 لصباً آخر يصب على الظرفية أو خطاً من وإذا لم يصب لا لفظاً ولا تقدير آخر من الإعراب المذكور  
 ونوعه إذا حذف المضاف إليها فإن نوى لفظه أو بعد الإعراب المذكور ولم يصب وإن نوى معناه بلياً  
 على الضم (نقول جاء القوم وأخرك خلف أو أمام) بالضم أيضاً (زيد علمهم وأما هم) ولكنك  
 حذف المضاف إليهما ونوى معناه وبنيتهما على التثنية (قوله) من بني نهم  
 لمن الإله لغة بن مسافر هـ لنا (يعني عليه من قدام)

بالضم والأصل من قدامه حذف المضاف إليه ونوى معناه فبناء على الضم ولغة بفتح التاء المضافة فوق وكسر  
 العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويرى ابن مزاحم ويصنع اسم الباء التثنية ففتح القسطن المعجمة  
 يصب (وقال) معن بن أوس لمعرك ما أدري وأني لأرجل هـ (هل أبنا لعد التثنية أول)

قوله حركة أصلاً ويرد عليه أن كل اسم لها أصل في الإعراب (قوله منها أول ودوناً) قال الثاني قال الرضى أعلم أن المسموح من  
 الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد نحو فوق وأمام وقدم ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن هل ومن هل ولا يفسد  
 ماها ما هو بمنها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك اهـ لقول المصنف كيمين وشمال غير مسموح اهـ ولا يفسد ما فيه لأن كلام  
 الرضى لا يقتضي على المصنف وليس المصنف من يرد عليه بكلام الرضى فإنه كان يحصى حصره بشهادة أئمة حصره كالناتج السبكي صاحب  
 جمع الجوامع ثم قال الثاني أعلم أن أول يصب فيه أن يعتبر ما على زمان مقدّر بمعنى في يكون بمعنى قبل فينصب على الظرفية معرفة أو  
 منكرة متوفاً بفتح أول الناس أو أول أي في أول أزمته هي الناس أو بضم بكتك أول وأن يستبر صفة لمصرف به من زمان أو غيره  
 فيمنع من الصرف فيجر بالفتح وينصب على الحال أو غيره ما من تقدم بكتك أول الناس أو أول أي عند فهم أو متقد ما ورايت أول  
 أي شخصاً متقدماً فأول بهذا المعنى أوليته باعتبار حاله أو غيره وقال أيضاً من ظرف مكان اسم لاد في مكان باعتبار مكان المضاف إليه  
 كقولك جلس في دون زيد ثم استعمل في الرب المتفاوته كزيد دون عمرو ثم مطلق التجاوز عن حكم إلى آخر نحو فملك زيد الإكرام  
 دون الإمامة وعن محكوم عليه إلى آخر نحو أكرمك زيد دون عمرو اهـ فكل هذا الاستعمال الأخير يكون فيه مجازاً في المرتبة كما

لا يعني (قوله وبالخفض هل يذاع) قال الثاني قال الرسي إذا لم يكن المضاف أول مشتقاً من شيء يستعمل على القول الصحيح يعني أنه أفضل من قول لا ما استعمل منه اسم كائنك نفي فيه معنى الوصفية لإدخالها في الظاهر باعتبار المشتق منه والصفات ذلك الماشق به كأعلم أي ذو علم أكثر من علم غيره وأحدك أي ذو حكمة أشد من حكمة غيره وإدخالها في الوصفية أول بسبب تأويلها هو أسبق فصار مثل مروت برجل أسد أي جرى فلا جرم لم يمتنع وصفية إلا مع ذكر الموصوف قبله ظهراً نحو بر ما أول أو ذكر من التفضيلية بعد ظاهراً فلا دهي دليل على أن أفضل ليس اسماً صريحاً كأكل فإن حلاهما معاً ولم يكن مع اللام والإضافة دخل فيه الذنوبين مع الجهر الخفاء وصفية كما يقال ماتركت أولاً ولا آخر أو يجوز حذف المضاف إليه من أول ومأثرة على الضم إذا كان مؤثراً ولا يظرف زمان فهو قوله هل أينا نعدو المنية أي أول أوقات عدوها يقال ما لفته عدوهم أول رفع أول صفه لعام أي عام أول من هذا العام وبعض العرب يقول مذعام أول بفتح أول وهو قليل حكى سيبويه أنهم جعلوه ظرفاً كأنه قبل مذعامك بوقى فأويل أول قبل إشكال لأن أول الشيء أسبق أجزائه فمعنى أول عامك أسبق أجزائه إما من قبل أو لا عام أو لا أوقات، معنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع أجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف (٥٣) المضاف إليه فوجب مأثرة على الضم وتحويل إذا لم ترز يدأبوا قبل أمس ما رأته مذ أول من

بالهم والاصل أول الوقتين وذلك لأن كل مهما وقتا يموت به بقدر أحدهما سابقا ولا يعرف عدد المية  
في أول الوقتين، المقدرين لهما من أن الرحيم والمية الموت (وحكى أبو علي) الفارسي (ما بدأ بـأمن أوله  
بالهم على بية معنى المصاف إليه) والاصل من أول الأمر (والخفوض على بية لفظه وبالفتح على بية تركهما  
ومنه من الصرف للوزن والوصف) لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق واستفيد من حكاية أن على  
أن أوله احتمالان أحدهما أن يكون سما كقبل والثاني أن يكون صفة كالأسبق وقال آخر:  
إذا أقالم أومن عليك ولم يكن • لقاءك إلا من وراء وراءه

بالضم والشدة سبويه : لا يحمل الحارس إلا المليون . الحرض من أمامه ومن دون  
بالسكون والفتحة هنا لو كانت مصدرة لروى لكان مديا على الصم لا على الية الإضافة قاله الفاضل  
ونقول جلس عبد بن رثمال و فوق ونجد بالضم وبينوا الأصل بميك وشمالك توفوقك ونحتك (ومنها  
حسب) بسكون السين (ولها في العربية استعمالان أحدهما أن تكون بمعنى كاف اسم فاعل كمن  
(قد سئل) مضافا (استعمال الصفات) المشتقة (فنكون أمثال السكر) لأنها لم تعرف بالإضافة حلا على  
ما هي معناه (كرره رجله) حسبك من رجل أي كاف لك عن غيره وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك  
من رجل) تنصب حسبك من الحال من عداقة أي كافيالك من غيره (و) تستعمل (استعمال الأسماء)  
الجامدة فرفع على الأبناء (أمر حسبهم جهنم) لحسبهم مبتدأ وسوح الابتداء به الاختصاص بالإضافة  
وجهنم خبره ويجوز العكس وهو أولى لأن جهنم معرفة بالملكية وحسب مكرة وتنصب اسمها لأن نحو  
(لأن حسبك الله) حسبك اسم إن و الله خبره عارضا يؤيد الإعراب الأول ويجوز بالحرف نحو (بحسبك  
درهم) حسبك مبتدأ و درهم خبره ولا يجوز العكس لأن حسبك مكرة مختصة و درهم غير مختص (وهذا)

أما إذا لم تره مذ يومين  
قبل أمس قلت ما رأيته  
مذ أول من أمس ولا يتجاوز  
ذلك اه وقضيته أنه  
قد يعرب منصوبا وليس  
بظرف (قوله على يه  
تركهما) قال اللغاني اهلم  
أن اعتبار الوزن والوصف  
يوجب مع الصرف وإن  
نوى لفظ المضاف إليه أو  
صرح به كقولك زيد أول  
الناس غروجا لما سألني  
أن ما لا ينصرف إذا أضيف  
إلى هل منه إذا بقيت  
فيه السلتان وكلامه يوم  
التثاني بين النية والمنع  
(قوله إن أول له  
استعمالان) قال الدونسي

قال بعضهم له ثلاث استعمالات الأول أن يكون صفة بمعنى سبق فيكون من أفضل التفضيل ويخرن عن نحو قوله تعالى وأما أول المؤمنين وبالألف واللام وينى ويجمع ويؤنث تقول الأولون والأولون والأوليات والأوليات والأول وله حكم يقتضى به دون أفضل التفضيل وهو أنه إذا أصيب جاز حذف المضاف إليه وينى على الظم حلا على قبل وبعد الثاني أن يدخله معنى الظرفية والصفة فيه بآقية على حالها ولهذا منع الصرف الثالث أن يورد عن الوصفية فيجرى مجرى الأسماء فيوصف لأنه لم يبق فيه إلا الوزن كأفكل للردة قال أبو حيان وفي نحو هذا أن مؤنثه أوثة (قوله لا يحمل الفارس إلا الملبون) الفارس مفعول مقدم والملبون أى الفرس الذى سبق القبان لكرمها فاعل (قوله استعمال الصفات) قال القاتى من افتخار هالى موصوف ثمرى عليه (قوله من رجل) تغيير لحسب قال فى الألفاظ ويجوز دخول ه على ما كان تمييزا بعد تمام الاسم نحو إردب من قلع إلى أن قال وحسبك به من رجل (قوله واستعمال الأسماء) قال القاتى من مباشرة العوامل النظمية والمعنوية من غير اعتبار موصوف أه وبه يعلم ما فى قول الدنوشرى الظاهر أن هذا القسم ليس منابر الأول أه لأن حاصل ما أشار إليه أهالى القسم الأول مباشرة العوامل ويرد بأنهم وإن باشرتها لكن يخلو لها موصوفات هى المباشرة فى الحقيقة (قوله هو أول) قال الدنوشرى قال بعض المحققين قد يشمى هذا الإعراب بدليل فإن حسبك القدر فى كلام الفارح (إشارته إليه) (قوله لأن جهنم معرفة بالفتح) لا بالمعنى على الإخبار عن جهنم أى كاليهنم (قوله ودرهم غير مختص)



فيه نظر لأن من صوغها بالإخبار عن النكرة الغير المختصة بالإخبار عنها بطرف أو مجرد غرض وهو هنا كذلك فتأمل (قوله لا تدخل على أسماء الأفعال) قال الثاني لأنها ثابتة من الفعل فلا بد من دخول عليها ما لا يدخل على الفعل وأما الابتداء فنمى على أن القياس عدم دخوله اه ولا بد من أن كونها ثابتة من الفعل إنما يقتضي أنه لا يدخل عليها ما لا يدخل على الفعل (قوله لا بد من أن القياس

وقول الفاعل لا المتعوية  
على الأصح نظر ومثل باب  
الحرب والمبنى ما يتعلق  
بذلك (قوله بمنزلة لا غير)  
قال الثاني هذا المعنى مراد  
منها مع المعنى الأصلي كما يلزم  
من قوله إشرابها (قوله  
ويشوي لفظ المضاف إلح)  
قال بعض الأفاضل يتأمل  
هذا مع قوله بعد ونوى  
معناه وقال بعض آخر  
بأنه أن هذا يقال لقوله  
بعد تأملنا فربما يجرى  
على الصواب ولا مخالفة  
فإن ما هنا بحسب أصل  
ومعها والمذكور بعد  
متحد لها كما قاله في المتن  
مستدركا بقوله ولكنها  
عند قطعها عن الإضافة  
تحدد لها إلح وفيه نظر  
(قوله تحدد لها إشرابها  
إلح) قال الثاني باعتبار  
المعنى المتعدد لا معنى  
ما ذكر وباعتبار المعنى  
الأصلي أي بنية لومع البناء  
فتأمل ودعوى الإشراب  
لأدليل عليها عدم الافتقار  
إليه بل كلام الجوهرى  
دليل على أنها (قوله  
إلح على الثاني) قال الله تعالى  
فيه نظر فإن المدال على  
الثاني قطعها لا معناها (قوله

الاستعمال الثاني (يرد على من ذم أنها اسم فعل) بمعنى يكتفى (فإن الصواب لفظية) نعم أن وإلح في  
المثالين الآخرين (لا تدخل على أسماء الأفعال باقتضى) ولا الصواب لفظية على الأصح (و) الاستعمال  
(الثاني) من أصل التقسيم (أن يكون) حسب (بمنزلة لا غير في معنى تقتضي معرفة) من الإضافة في  
اللفظ ويشوي لفظ المضاف إليه (و) حسب (هذه هي حسب المتقدمة) في الاستعمالين السابقين (ولكنها  
عند قطعها عن الإضافة تحدد لها إشرابها هذا المعنى) المدال على الثاني (و) تحدد لها (ملازماتها لوصفية أو  
الحالية أو الابتدائية) بعد أن كانت معرفة بحسب العوامل (قوله) في الوصفية (رأيت  
رجلا حسب) في الحالية (رأيت رجلا حسب) لفظ المضاف إليه منها ونوى معناه فبينت على الضم  
(قال الجوهرى) كما لك قلت حسبى أو حسبك فأشعر بذلك (و) بمقوله (و) بالإنشاء الحذف فكأنه  
قال طذفت المضاف إليه منها وأشعره في نفسك لم تنزل لك نوبت معنى المضاف إليه فبينتها  
على الضم كقيل وبعد (و) مقول (في الابتداء) قبضت عشرة حسب (حسب مبتدأ حذف خبره) (أى  
حسب ذلك) والمبنى رأيت رجلا لا غير رأيت رجلا لا غير وقبضت عشرة لا غير دخلت البناء في  
الآخر فزينا لفظ كما تدخل على لفظي فقلت قبضت عشرة فقط (و) فتش كلامها ما لك (في قوله في  
الظم : قبل كغير بعد حسب أول ودون والجهات أيضا وعلى  
وأعربوا نصبا إذا ما نكرا فلا وما من بعده قد ذكرنا

(أنها) أى حسب (الحرب نصبا إذا ما نكرا) كقولهم رأيت رجلا لا غير رأيت رجلا لا غير (قوله  
ذكر ما مع الظروف) (إلا إن قل هم نصبا حالا إذا ما نكرا) كقوله (فإن أراد) أبو حيان  
(يكونها نكرة قطعها عن الإضافة) لفظا (أقضى أن أحسنها ما بينك وبينهم) أى حين إذا قطعت عن الإضافة  
منصوبة شائع) في كلامهم (و) اقتضى (أنها كما مع الإضافة معرفة) بالإضافة (و) مدان  
الاقتضاء أن (كلاما معنويا) أما الأول فلا ياب إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها على الضم وأما  
الثاني فلا ياب نكرة دائما أضيفت أم لم تضاف (و) إن أراد (أنه يكتفى بقطع الإضافة للوجه لا بشرط  
التشديد جيلند) أى حين إذا كانت مضافة (لا كما لم نرد) في كلامهم (إلا) نكرة (كذلك) لأن إضافتها  
لا تفيد التخصيص إنما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح المعنى (وأضاف لوجه  
انوقفه) أى لتو قسب ابن حبان (و) هو ورا نصبا على الحال جيلند) أى حين إذا كانت مضافة (قوله) أى  
فإن نصبا على الحال (مشهور) في غالب الكتب (حتى أنه ذكره في كتاب الصحاح) الجوهرى مع كثرة  
تداول الأيدي له قد يماز حديثا (قال) صاحب الصحاح (ب) يقول هذا رجل حسبك من رجل ويقول في  
أمره هذا عبد الله حسبك من رجل فتعصب حسبك على الحال اه) نصه حسبك في الأول وقسم بعد  
نكرة فرفضت على أنها نصبا وفي الثاني وقسم بعد معرفة فتعصب على أنها حال منها وهي في الصورين  
نكرة وإن كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من أن إضافتها لا تفيد التخصيص (وأضاف لوجه للاعتذار من  
ابن مالك بذلك) أى بنصبا على الحال إذا ما نكرا أو إذا ما نكرا (لا مرادة) قوله  
ه وأعربوا نصبا إذا ما نكرا (التشديد الذى ذكره في محل وبعد وهو أن يقطع عن الإضافة لفظا

أو الابتداء) قال الله تعالى هذا لا يتعين بل مجرد أن يكون خبرا (قوله إذا نكرا) قال الثاني أى نوبت أى قطعت عن الإضافة أى  
وليس كذلك لوجوب بنائها كما مر (قوله اقتضى أن استعملها إلح) قال الثاني قد يجاب بمنع الاقتضاء لأنه متى ذلك على النقل  
عنهم كأنه صريح كلامه والتعصب بالتشديد مع القطع عن الإضافة باعتبار الصورة لأن صورتها مع الإضافة ومع القطع نكرة فتأمل ذلك  
لأنه قريب من أن كان في المعنى نكرة في الحالين (قوله مع كونه تداول الأيدي إلح) حل الثاني العبارة على غير هذا فقال بينى أنه بلغ

في الشبهة التي اذكرها اثنتان الفة الذين هم بصددها ان لا يمنع القوية دون احوال الحكم فضلا عن الإعراب (قوله وأما هل) قال الثاني لم يقل رمتاهل كما قال في غيرها لما سبذ كره من أنها لا تستعمل مضافة فلا وجه لذكرها على عداد الأسماء اللازمة للإضافة وإن نوى معنى المضاف إليه في بعض صورها (قوله وفي رمتاهل الضم) قال الثاني قال الرضي إذا بنيت على الضم وجب حذف اللام أي الياء لسيا إذ لو قلب على لا سئل هل الضمة على الياء ولو حذفتها وقفت على الجريين كونها مبنية على الضم كأخواته وأما نحو ما قضى فاطر الله الضم في الحنادي المعرفة المفرد يرشد إليه أم وكان الدوشري لم يره فدل فائدة هل المذكورة محذوفة كمنع عدم ولا مهابا وحذف اعتبارا وأجرى الإعراب والبناء على غيرها على اللام (قوله إذا كانت معرفة) قال الثاني لا وجه لاستثناؤه إذا البناء ينوقف على حذف المضاف إليه لعل به بفرينة مضافة سواء كان معرفة أم نكرة حتى لو قيل حط السبل من هل لم يمتنع (قوله مكر مفرأخ) قال العيني مكر بكسر الميم لا يسبق في الكسر هرو ولا مضافة لنكر فريد إلا وابد هيكل مياقبة ومفرأ الكسر أيضا لا يسبق في الفرار صفة أخرى وكذا مقبل مدير صفتان يعني إذا استقبلته أحسن وإذا استدرته أحسن وقال انه ماضي مقبل إذا أريد منه إقامته ومدير إذا أريد منه إدارته ومعنى قوله مع أن هذه الصفات مجتمعة في قراءة (٥٤) لا في قطعها فاحرص لما بينهما من التضاد وأطال الدوشري هنا بما لا طائل تحته (قوله

والثاني أنها لا تستعمل مضافة) قد يقال إذا كانت لا تستعمل مضافة فكيف قالوا إنها تطفئ من الإضافة وأن حركتها طرحة ومنعوا إلحاقها بالكسب بها وجملوا قوله وأخفى من على ضرورة (قوله منهم من أن الريمع) أي ياءه كما قال المصنف في الخواشي قال في كتاب الإيضاح عن مسائل كتاب الإيضاح هل بمنزلة فرق ولا تستعمل مضافة ولا تكون إلا مقطوعة عن الإضافة وينبغي على حركة تقيها بما لا ينصرف

وأنفيرا) وينصب على الظرفية بحيث يقال رأيت فلانا حسبا أو غريبا ولم يسمع ذلك لامطلق التشكيك كما نوهه أبو حيان وما ذكره الموضع من أن مراد بـ ما لك ذلك لا يدفع إلا تنقاده للصواب أن يحمل عموم قوله وما من بعده من كراه على المصوح لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعلى الآية (وأما هل فيها توافق فوق) إعادة (معها) وهو العلوي (وفي رمتاهل الضم إذا كانت معرفة) ميا إذا أريد بها علومين كقولك أخذت الشيء من الفلان من أسفل الدار والشيء الفلان من هل أي من فوق الدار (كقوله) وهو القدر الذي به جبررا وقد سددت عليك كل غنية (وأبيت نحو بني كليب من هل أي من فوقهم) والثنية طريق القصة (ر) توافق فوق أيضا (في إعرابها إذا كانت نكرة) ميا إذا أريد بها على مجهول (كقوله) هو امرؤ القيس الكندي يصعب فرسا:

مكر من فضيل مدير معا كقولك صخر حط السبل من هل

بكسر اللام (أي من هل) قال في الخواشي أي ونحو هل فوق (وأميرين) أحدهما (أيا) أي هل (لا تستعمل إلا بـ ورة من) دالها (ر) الثاني (أيا لا تستعمل مضافة) بخلاف فرق فيها (كذا) قال جماعة منهم ابن أبي الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لحاق هذا هذه الألفاظ به مجرد صافيتها وقد صرح الجوهري بذلك في الإيضاح (خالف) يقال أبيت من هل الدار بكسر اللام أي حال وهو مهور قاله في شرح الفهرود ومقتضى قوله في النظم

وأمر برا حسبا إذا ما نكرا قلا وما من بعده قد ذكرنا

أنه يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها) كالحالية (وما أظن شيئا من) حزين (الأميرين) وهما جيران

في المعرفة وينصرف في النكرة لأن هل إذا لم تكن معرفة فلا يصح أن تكون حركتها مبنية على أحد ولا يقال فيها ما قيل في قبل لأنه بلا استتمت مقطوعة عن الإضافة وغير مقطوعة فإذا كانت غير مقطوعة أمرت وإذا قطعت بيت فقد استتت بالحركة عند إعرابها فكذا هو إذ بنوها أن تولد من الحركة وهل لا تستعمل إلا مبنية فلولا شبه الذي ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف ويظهر لي أنه لو لم يكن هذا الشبه لم أن تكون مبنية على حركة لأن الموضع وضع الحرف ألا ترى أنها في حالة التشكيك معرفة وما وضع وضع الحرف لا يكون إلا بـ ليار حسبت بالضم لا م الحرف بمنزلة فل وبندوب بيت لما بنيته واستحضت الحركة لما استحقها له وإذا كانوا بنوا حسبت على الضم شيئا قبل وبعد فل أول اه ولم ينعم من اسب مائتا ولا كونه هل حركة ولا كون الحركة متنة (قوله ومقتضى قوله الخ) قال الثاني في لقاتل أن يقول كون ذلك مقتضاء مبنى هل أن اصبا بمفعول مطلق لا هروا لكونه نونا من ذلك لا يمتنع لجواز كونه حالا من قبل ومما به مقدما عليه والأصل وأمر برا قلا حال كونه منصوبا لفظا وحالا إذا نكر فالمقصود هل النكرة هو الإعراب لا التصب . فإن قلت قد يدل على الإعراب النكرة غير المقصودة كضرب قبل وبعد . قلت غير المقصود من الظروف لا ينوب عن القاهل (قوله وما أظن الخ) قال الثاني أظن أن المسحوح من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد إلى أن قال ومن هل ومن هل ثم قال وتقول جنته من هل مبريا أيضا كرم ومن هل كفاض ومن هل كرام ومن هل كعصا ومن هل مفتوح

افتاء مائة اللام وإذا قصدت بناء ما كتبه العين وجب فتح قاتلها كان مع الإعراب يجوز فيه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفنها إما  
 جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر العبارات على غير ذلك والمضمومة وإما الكسرية فأما التقدير المضاف إليه فعل هذا  
 لا يكون هذا الكسر إلا مع جار قبله أو مع الإضافة إلى ما بعده وإما لبته على الكسر استغناء للضمة وإما الضم نحو من علو فعل قياس  
 سائر العبارات اه قوله فعل هذا لا يكون الكسر إلا مع جار قبله نصبت أن الضم والفتح يكرهان مع الجار وعدمه وعلوثة في عل اه  
 والمجب من القنوشري أنه كتب ما كلاما ذكر فيه بعض هذه المذاهب وجعلها أخوات لعل وقال إنه يطلب وجه الفتح في علو  
 (فصل) (قوله يجوز أن يحذف ما علم) فلا يجوز جلت ريد ريد الحوس ريد خلا لا في الفتح لأنه لا يمنع أن يكون التقدير  
 الذي ريد ولا يجوز حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة قال في الباب الرابع من المفتي شرط حذف المضاف أن لا يكون مضافا لجملة قال  
 وأما المضاف لجملة فلا يعلم أنه حذف أم دخل بعضهم امتناع الحذف حيثئذ بأن المضاف إليه حيثئذ لا يقبل الإعراب (قوله من  
 مضاف) أي ولو بواسطة فلا يراد أنه قد يحذف مضافا كما ذكر ويقدم ذلك في قوله هل أم لا حاجة لذلك لأن الأوجه أن الحذف  
 تدريجي (قوله في إعرابه) وفي غيره كما بيناه في حراشيت قال للأنار هذا فيه جمع من التبيين (٥٥) فتم من جملة مما رافق الإعراب

إضافتها وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها (موجودا) وكلامهم (ولأنها بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين) وهما حسب وهل (لأن لم أر أحدا) من الشراح (وقامتا أحدهما من الشرح وفيها ذكرته كفاية) لمن تدبره (والحمد لله) على تبسيط ذلك

(فصل) (يُجوز أن ي حذف ما علم من مضارع مضاعف إليه) فإن كان المحذوف هو (المضارع) فالغالب أن يحذفه في (إعرابه المضاعف إليه) وهو في ذلك على قسمين: ماضي وقبلي والماضي ما يصبغ استبداد التثاقم مقام المضاعف بالإعراب في المعنى كقول عمر بن أبي ربيعة

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لِمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَاحِقٌ إِنَّ فِي بَاطِنِ مَا تُدْعَى كُفْرًا

أراد يا ابن أبي حنيفة والقباسي ما لا يصح فيه ذلك وهو إما فاعل (نحو وجاد بك أي أمر بك) أو نائب  
عن الفاعل نحو نزل الملائكة نذيراً أي نزل الملائكة نذيراً أي وفيه نظر أو مبتدأ نحو ولكن البر  
من آمن بالله أي بر من آمن بالله الفاعل وفيه نظر أو خبر عن المبتدأ نحو شر المأيا حيث بين أهله  
أي صبة صبة أو مفعول به نحو وأشر برا في قلوبهم الفاعل أي حيث المبتدأ أو مفعول مطلق كقول الأحمشي  
ميمون . ألم تغمض عينك ليلة أرمناه أي الغمض أي الغمض أو المغمض وفيه نظر فاعلهم أي ابتداء طلوع  
الشمس أي وقت طلوع الشمس أو مفعول به نحو حيث زيداً مضمرة أي ابتداء طلوع الشمس فاعلهم أي ابتداء طلوع  
مفعول معه نحو جاء زيد والشمس أي رطلوع الشمس أو حال نحو بحر قرا أيادي صبا أي مثل أيادي صبا  
أو مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت أو  
بالإضافة نحو ولا يصول عطاء اليوم دون غد . أي دون عطاء غد ثم تارة يكون المفعول مفعولاً

على السماع قولهم في التركيد إن جاء زيد بمحتمل أن أصله غلام زيد لأن الاحتياط في دفع ذلك الاحتمال لا يستلزم جواز قياسه (قوله أي أمر ربك) الصواب أن يقول أي رسول ربك لأن الداعي إلى تقدير الحذف أن نسبة المجيء إلى الله تعالى مستعجلة لأنه من عوارض الأجسام وهو تعالى منزّه عن ذلك والأمر من المضاف لا ينصف بالمجيء ومن هنا لم أبق قول الفارح والقياسي ما لا يصح فيه ذلك أي استبعاد القائم مقام المضاف إلى الإعراب بالمعنى نظراً بالنسبة لقول المصنف لأن المضاف هو أمر لا يستبد في المعنى فلا يظهر على الاستبعاد من المضاف إليه المقتضى لكونه حائلاً للمضاف في ذلك (قوله ما روى) وفيه نظر قال الله تعالى روى عنه أن ذلك المضاف الذي قدره غير محتاج إليه بل لا يصح تقديره بغير من صحه تخديره يكون من القسم لا دل (قوله ولكن البر) أي في قراءة نافع وابن عامر بتشخيص لكن ورفع البر لأن البر خير مقدم وير من آمن مبتدأ لأن المعنى هو لإخبار عن بر من آمن بأمر الكامل وأما على قراءة الباقيين من السبعة بنصب البر وتثنية لكن فالمحذوف غير لكونه محتتمل أن الأصل ولكن ذا البر وبقرينة قراءة ولكن البار ويره على ما ذكره الفاضل وجهناه كلامه أن المناسب لقراءة الباقيين من السبعة أن يحذف عن قراءة نافع وابن عامر الخبر أيضاً يجوز على قراءتهما أن يقتصر ولكن في البر من آمن وهذا وجه النظر الذي ذكره الفارح في كلام الفاضل على ما في بعض النسخ (قوله أي حب السجل) قيل لا حذف وأن الكلام عليه السلام يرد في السجل وما في المساء لم كان منهم بهبه خرجت برادة الذهب على فيه قاله ابن جريج والسدي

ورده في سببها في قولهم (قوله ٥٦) (وإنارة يكون ملتبس إليه) اجتمع الأمران في قوله تعالى وكم قرية أهلكناها بالأسانيات

الآن وإنارة يكون ملتبس إليه ويعرف ذلك بمود الضمير ومحوه فالأول نحو (وأسأل القرية) التي كنا فيها (أي أهل القرية) فأهل مطرح ولو التفت إليه هنا فقبل الذي كنفه والثاني نحو أو كظلمات في بحر لم يفتأ موج أي كنفى ظلمات بالإفراد حذف المضاف والتفت إليه قد كر الضمير في بقاها ولو كان مطرحا لقال يفتأها وشمل ذلك قول الناطم:

وما يلي المضاف يأتي خلقا عنه في الأعراب إذا ما حذفت

(و) من غير الغالب أن المضاف إليه لا ينفك المضاف إلى إعرابه بل (تدقيق على جره وشرط ذلك في الغالب أن يكون) المضاف (المحذوف معطوف على مضاف بمعنى كقولهم ما مثل عبد الله ولا أخيه بقولان ذلك) فأبقوا أخيه على جره مع أنه مضاف إليه مثل محذوف أو مثل المحذوف معطوف على مثل المذكور (أي ولا مثل أخيه بدليل قولهم قولان بالتثنية) نظرا إلى المذكور والمحذوف ولو كان أخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يحسن بقولوا يقول بالإفراد لأنه خبر اسم ما وهو مفرد (وقوله) وهو أبودؤاد حارث بن الحجاج (أكل امرئ نخسين امرأة) ونار توفد في الليل نارا) فأبقى نار على جره مع أنه مضاف إليه كل محذوف معطوف على كل المذكورة (أي وكل نار) (و) إضافة نار محذوف على جره مع أنه مضاف إليه باللفظ على امرئ محذوف (أي إضافة كل إليه) (ثلاثا يلزم المضاف على معمولي عاملين) مختلفين لأن امرئ المحذوف ومعمول لكل وامرأ المصوب بمعمول للنخسين على أنه معمول ثان هو معمول الأول كل امرئ مقدم عليه وهو عطف ما دارا المحذوف على امرئ المضاف إليه كل وعطفنا نار المحذوفة على امرأ المصوب لأن المضاف محذوف واحد شئ على معمولي عاملين مختلفين وذلك بمنتهى لأن المضاف نائب عن العامل وحامل واحد لا يعمل جرا ونفسا ولا يقوى أن يشوب نائب عاملين هذا طبع سيبويه والمردوان في التراجيح وهذا مذهب الآهتس والكسائي والفرام والراجح إلى الجوار والتقدير نخسين كل امرئ أو كل امرئ محذوف المضاف وأبى المضاف إليه على جره واحتسب المحذوف دون العطف لأن المحذوف ما يدل على دليل يجمع على جوازه والعطف على معمول عاملين مختلفين فيه كما قدمناه والحل على المتعدي أنه أولى من الجمل على اختلاف فيه وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

وربما يجوز أن يكون كما قد كان قبل حذف ما تحذف

لكن بشرط أن يكون ما حذف محذولا عما عليه قد عطف

وهذا الشرط أغني كما تقدم (ومن غير الغالب قرأنا من جاز) بالجيم والزي تزيون عرض الدنيا (وأنه يريد الآخرة) بجر الآخرة على حذف مضاف (أي من الآخرة فإن المضاف) المحذوف وهو محل (ليس معطوفا) على حذوه (بل المحذوف جملة) من مبتدأ وخبر (فيها المضاف) وهو محل جملة فعلية فيها مضاف غير مسائل المحذوف ولا صل وفاعل تزيون عرض الدنيا وأنه يريد على الآخرة ومن قدر عرض الآخرة فقد نجز (وإن كان محذوف المضاف إليه) وهو الجزء الثاني (فهو على ثلاثة أقسام لأنه تارة يزال من المضاف) وهو الجزء الأول (ما يستحق من إعراب وتنوين وينبغي على الضم نحو) قبضت عشرة (ليس غير) مما هو مشبه بالسيات (ومحو من قبل ومن بعد) مما هو غايات (كأمر) في الفصل قبله (وإنارة بقى إعرابه وبرد إليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربا له الأمثال) من الفاظ الإحاطة ونحو (أي ما تدعو) من أسماء الشرط (وإنارة بقى إعرابه ويترك تنوينه كما كان في الإضافة وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه) أي من المضاف (أمر عامل في مثل) المضاف إليه (المحذوف وهذا العامل إما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل أو الأصل طريع ما حصل ونصف ما حصل لخذف ما حصل لأول المضاف إليه ربع لدلالة ما حصل الثاني انصاف إليه نصف وأبقوا المضاف الأول وهو ربع على

أوم قانون الأصل وكم من أهل قرية ولم يفتأ إلى المحذوف أولا فقال أهلكناها ثم التفت إليه ثانيا فأعاد الضمير عليه وقال أوم قانون (قوله) وشرط ذلك في الغالب قال الثاني قد يرد عليه أن الشرط ما يلزم من عدمه الغدم فلا يجمع الغالب لاقتضائه الثبوت بدونه في الجملة ويجاب بأن المقصود أن ذلك شرط في كونه ثابتا وذلك على حقيقة الشرط أنه وهذا نحو ما جيب به عن قول الناطم

• ونه لا قالها حذف الحذف • ضم ... وقول التلخيص والاحتصاص لازم للتقديم غالبا هذا وشرط في التسهيل أن يكون العطف بلا فصل نحو ما مثل أهلك وأهلك بقولان ذلك أومع الفصل بلا نحو ما كل سوداء ثمرة ولا يبيضاء ثمرة ومنه مثال المصنف (قوله) بالتثنية قال الثاني متعلق بقولهم وقائدة التلخيص على أنهم يقولون المضاف إلى ما مثل عبد الله ولا أخيه ولا أيسه يقولون ذلك وأنه دليل أيضا (قوله) ومن قدر عرض الآخرة فقد نجز

أي لأنه جرح عن العمل بالعرض للشاكلة وعن هذا فالحذف في الآية من الغالب

(قوله أي فلا خوف شيء عليهم) قال الثاني فهم مشبهون لجواز أن تكون لآلية الجنس واحدة خوف بناء اه وفيه نظر لأن الكلام في قراءة خوف مضموما مفتوحا (خاتمة) قال الزرقاني قال الرضوي وقرب من الظروف (٥٧) المبني بقولهم لم أبرك بفتح اللام

وسكون الهاء وفتح الياء أي فأبرك لأن أصله جار ومجرور وحذف حرف التعريف وهو المجرور في لاء أبرك ومنه تضمن الحرف ثم حصل في الكلمة قلب مكاني وهو أنه جعل الهاء في موضع الألف وسكنت لوقوعها موقعها وجعلت الألف موضع الهاء وجعلت لأصلها من الياء وحركتها لأجل سكون الهاء وكون الياء أصلا لها أحد مذهبي سيوري في الظاهر وأنه من لاء يليه أي يستوفى فتح الياء لحقة التثنية هل الياء دون الكسرة أو الضمة قال وقد حذف فيقال له اه بالفتح باختصار.

(فصل) (قوله أنه لا يفصل بين المتضامين) قال المصنف في الحواشي المتضامان أشد امتزاجا من الموصوف وصفته ومن ثم أجاز الجميع وأما المؤمنين واختلافوا في رازيد الطويل (قوله ثلاث جائزة في السنة) كلامه يوم استوائها في الجوار وقال في الحواشي إن في قول النظم شبه فعل إجمالا فإنه إن كان مصدرا كان حسنا وإن كان موصفا

حالة فلم يتوزن لأن المضاف إليه منوي لنظر وحذف فيه لصف وهو اسم مضاف حامل فيها حصل الجبر بالإضافة إليه وما حصل المذكور مثل ما حصل المندول لفظا ومعنى وهذه المسئلة فاشبه باب التنازع فإن ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الأول لأنه فاعلة ونصف سيوريه إلى أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه والأصل خبر ربع ما حصل ونصف ثم أقيم ونصفه بين المضاف والمضاف إليه فنصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذف المند لإصلاح لفظ فنصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا هندسيوي واجهور لا يجوز إلا في الأمر واختر الناظم أنه من الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه فلا فصل فهي عنده جائزة قياسا وسماها رأيا أشار بقوله في النظم:

ويحذف الثاني فيبقى الأول • كنهانه إذ به ينصل

بشرط حذف وإضافة إلى • مثل الذي • أضفت الأول

(أو غيره) بالرفع أي شبه مضاف وهو حامل في مثل المندول (كقوله)

حلفه آمالي لعمري النعم • (يمثل أو أضف من ويل القديم)

فمثل مضاف إلى مندول دل عليه المذكور والأصل يمثله ويل القديم أو أضف من ويل القديم حذف ويل القديم من الأول لدلالة الثاني عليه والعامل أضف وهو شبه مضاف وهو مجرور به لفظ هل مثل المجرور بالياء المتعلقة بماءقت والويل سكون الياء ملحوظة المحط القديم والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المظلم الذي ليس فيه رعد ولا برق (ومن غير العالبي قولهم) ليا حكاها أبوهم (أبدأ بها من أوله) بالتحقيق من غير تنوين) على لفظ المضاف إليه أي من أول الأمر (وقراءة بعضهم) هو ابن عيسى (فلا خوف عليهم) بالرفع من غير تنوين على الإجمال (أي فلا خوف شيء عليهم) أو أقرأه يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعل الإجمال.

(مصل) وهم كثير من التنوين أنه لا يفصل بين المتضامين (الاف السمر) خاصة لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جرة لأنه واقع موقع ترويضه كما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يحصل بينه وبين ما دل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين (والحق) فتدركوا ليجز أن هناك الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السنة) بفتح السين وهي التثنية وضاعتها أن يكون المضاف إما اسما يقبض الفعل وأن يكون الفاعل بينهما معمولا فلا مضاف وأن يكون منصوبا أو اسما لا يقبض الفعل ولا حصل القسم (أحداها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعلا أو الفاعل إما مقوله كقراءة ابن حاصر) وكذلك زين لكتهم من المشركين (قتل أولادهم شركائهم) برفع قتل هل النيابة عن العاص برين المبنى للفعل ونصب أولادهم وجرح شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله وأولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف إليه وحسن ذلك لأنه لا أمر يكون فاعلا فصله فإن ذلك مسوغ لعدم الالتفات به وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدرا للتأخير من أجل أن المضاف إليه مقدرا لتقديم بمقتضى الفاعلية المنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في شكك في وأما قراءة ابن حاصر فهي لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان محبا محدودا فكيف به في الكلام المشهور فكيف به في القرآن المعجز يحسن لفظه وجوالاته اه (وقول الفاهر)

هترا إذا جيبهم إلى السلم رافة • (فستنام - سوق البغات الإجادن)

لسوق مصدر مضاف والإجادن مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله البغات فمفعول وفصل به بين

(أ - لصرح - ثاني) كان دون ذلك (قوله بفتح السين) قال أبو نوح في أنصهر وهو الكسر مثله وقيل ذلك وسعة بالفتح في الأولان • والكسر محكي من الصاحان وتفسير السعة به ينظر هل هو مخالف لتفسيره ما في قوله لينفي ذو سنان ولا



والظاهر المخالفة (قوله كقول بعضهم (٥٨) ترك يوما معك الخ) وقوله قد در اليوم من لا يهاوي مسائل أبي الفتح اختار أبو بكر

أن ينصب الطرف بدر لما فيه من جهة المصدرية وامتنع منه أبو علي فلم ينصب إلا بأنه قال المصنف في الحواشي وبإزالة الفصل بالاجتناب (قوله والتقدير ترك نفسك شأنها الخ) هذا أولى من قول الحفيد ترك نفسك إياك لأنه أحوط إلى أن قال هـ فإن قلبه لو كان المعنى كما ذكرنا لقلنا وهو أنك لا واهواها قلب لما كان إياك ونفسك عبارة عن شيء واحد صريح أن يقال وهوها (قوله والمضاف إليه إما مفعوله الأول) لم يأت المصنف لإيمانه عملاً بالصواب تأخيرها لمنتهى الفاصل وأن يقول والفاصل إما مفعوله الثاني لأنه قد مادل ذلك بمفعله أو ظرفه وهذا والذي أوقع الفارح في قوله هم عطف على مفعوله الأول وصوابه الثاني وقوله بعد ما مفعوله الأول وصوابه الثاني (قوله بعده العمل) في التقييد بذلك نظر قال في الحواشي قوله فصل يمين بمعنى مطلقاً سواء كان المضاف شبه الفعل أم لا وهذا الذي يدل عليه كلام الفارح السابق في ضابط المسائل الثلاث ويدل عليه مثال المصنف هنا لأن غلام لا يشبه الفعل وفي بعض النسخ لا يشبه الفعل بزيادة لا وعلى ذلك

المضاف والمضاف إليه والأصل سوف لا جادل البغاث وتسلم بكسر السين الصلح والبغاث بفتحة الباء أوله وباء مثله آخره فأرله مثله المضطو وآخره مثله التقط بينهما من معجزة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والأجادل جمع الأجادل وهو الصنتر (وإما ظرفه) عطف على قوله إما مفعوله أو أي الفاعل إما مفعول المضاف كما تقدم وإما ظرفه (كقول بعضهم ترك يوماً نفسك وهوها) سمي لما في ردها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف وهو ما ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهوها مفعول وهو التقدير ترك نفسك شأنها يومها مع هوها سمي لما في ردها فتركها من أجل أن يكون الأصل تركك نفسك فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل المستثنى (الثانية) من الثلاث (أن يكرر المضاف وصفاً) بمعنى الحال أو الاستقبال (والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تعجبن الله عذوبة) ينصب وعده وهو عذوبة فاعله اسم فاعل من عذوبة لا يجره مضاف ورسوله مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول وعده مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف إليه من الأصل فلا تعجبن الله عذوبة رسوله وعده (وقول الشاعر) ما زال يرفق من يؤمك بالنبي هـ (وسواء كان المفعول لعله المحتاج)

فسو ك مبتدأ أو مانع جره وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو المحتاج وفصله المفعول الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف إليه من الأصل وسواء كان المفعول لعله (أو ظرفه) عطف على مفعوله الأول أي والفاصل إما مفعوله الأول كالمقدم أو ظرفه وذلك صادق ما لجار والمجرور (قوله كقولهم) هل أنتم تاركو في صاحب) تاركو جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف إلى مفعوله وهو صاحب يدل على حذف الترتيب جار ومجرور وظرف تاركو وفصل به بين المضاف والمضاف إليه من الأصل هل أنتم تاركو صاحب (وقول الشاعر) هرشي بنجر لا أكون يوم مدحني هـ (كناحت يوم عطرة بمسيلة)

فناحت اسم فاعل مضارع مضاف إلى مفعوله من إضافة الوصف إلى مفعوله وهو ما ظرف ما حجت به من أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ورشي أمر من رشت السهم إذا ألقيته عليه الريش والمضى أصلح حال بنجر مدحني مفعول به وبمسيلة متعلق بناحت وهو فتح العين والسين المهملتين مكسبتين المقطار التي يجمع بها البطرشي كناية عن كونه سبباً بالافادة فيه مع حصول التعجب والتكدر المستثنى (الثالثة أن يكون) المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون (الفاصل) قسماً كقولهم هذا غلام والله زيد) زيد زيد بإضافة الغلام إليه وفصل بينهما بالنسب حكاه الكسائي وحكى الأباري هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك بئر ابن بإضافة الغلام إليه وفصل بينهما بالشرط وهو إن شاء الله وزاد ابن مالك الفصل بإما كقول نابط شراً مما خطك إما إزار ومنسة وإمامم والقتل بالحر أجدر

في رواية الجمر والإزار بكسر الهمزة الأسماء (والمسائل) الأربع الباقية (من السبعة) تختص بالشعر) لقد الضابط المذكور (إحداها الفصل بالاجتناب) يعني به معمول غير المضاف وإن كان عاملاً لمواحد (فاعلاً كان) الاجتناب (قوله) هو الأعشى ميمون بن قيس

أحب أيام والده هـ إذ تجلاء غنم ما تجلأ فأحب فعل ماضٍ ووالده فاعله به متعلق بأحب أيام ظرف زمان متعلق بأحب وهو مضاف وإضافة مضاف إليه ورثاء فاعل بين المضاف والمضاف إليه وهو اجتناب من المضاف لأنه معمول لغيره (أي أحب والله به أعلم إذ تجلاء) يقال أحب الرجل إذا ولده نجياً وتجلأ بالنون والهميم نسلأ (أو مفعولاً) مطوف على فاعلاً أي فاعلاً كان كما مر أو مفعولاً (قوله) وهو جرير: (تلق امتباحاً لدى المسوك ريفتها) هـ كما تضمن ماء المنة الوصف

لا إشكال (قوله أن يكون فاعلاً قسماً) قال المصنف هل إذا تعدد القسم وصرح بفعل القسم يجوز أو لا

(قوله وندي مفعوله الأول الخ) قال النوشري الصواب أن يقال المسواك مفعوله الأول وندي ريقها مفعوله الثاني على أنه استقيس هرا  
 ماء مفعول الأول الخ باب أولى لأنه القاعل في المعنى للبيان مل وذكرك بعض المتأخرين أن مراده بقوله وندي مفعوله الأول وقوله  
 والمسواك مفعوله الثاني مراده فيه الأول لفظاً وقوله الثاني الثاني لفظاً (قوله قالها مفعول روق الخ) قال النوشري ما قاله محدود يمنع أن الهاء  
 مفعولة محلا بل محلها الصب أو رفع ونكاح مضاف إلى محط البيان مل لكن من تقدير كون الهاء مفعولة يلزم عليه الاستعارة في كونه مقيسا  
 نظرا انتهى وقوله يلزم عليه الاستعارة أي استعارة قهر ضمير الرفع لا ياله ليس من (٥٩) ضمائر الرفع والاستعارة إنما وقص في الضمير

المتفصل بشروط نحو  
 ما أنا كائن لاني المتصل  
 كما تنازل على ما قاله من أن الهاء  
 ليست مفعولة لا إشكال  
 في خفض مفعول لأنه الذي  
 أصيب إليه نكاح ولم يضاف  
 إلى الهاء فتدبر (قوله  
 تمت المضاف) هو أضعفها  
 لأن فيه لصلا وتقديرا  
 لتابع على بعض المتبوع  
 (قوله كقوله من ابن أبي  
 الخ) لا يقال إن أبي في البيت  
 أصيب إلى شيخ الأباطح  
 وأبدل منه طالب لا ما تقول  
 شيخ الأباطح هو أبو طالب  
 فن أصيب الأب إلى شيخ  
 الأباطح اقتضى أن أبا طالب  
 له ابن هو شيخ الأباطح وإن  
 ذلك الآن فهم على وليس  
 كذلك ثم إن أبا طالب  
 من شيخ الأباطح اقتضى أنه  
 جنة أو من الأب كان ذلك  
 مقتضيا أن عليا رضي الله  
 عنه ابن لأب طالب وإن أبا  
 طالب صار لهبا (قوله وإنما  
 هو أصيب المضاف والمضاف  
 إليه معا) أي لأنه كنية وهو  
 قسم من العلم الذي معناه

فتسقى مضارع سبق متعدي لاثنين وقاعله ضمير يرجع إلى أم حمزة والبيت قبله وندي مفعوله الأول  
 وهو مضاف وريقها مضاف إليه والمسواك مفعوله الثاني متصل به بين المضاف والمضاف إليه (أي سبق  
 ندي ريقها المسواك) والمسواك أجنبي من ندي لأنه ليس معمولاً للول كان عاملها واحداً وهو سبق  
 والاعتياج بمثابة لوقية فتحتانية طاء مهمة الاستيلاء والمزعة السحاب والصب بفتحين جمع رصفة  
 وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض وما ذكره صنف أرق وأص (أرطافاً كقوله) وهو أبو حبة الغري  
 (كما خط الكتاب بكف يوماً يهودى) بخرب أو يربل  
 فأضاف كف إلى يهودى واصل بينهما بالظرف وهو أجنبي من المضاف لأنه ليس معمولاً له وخط مبن  
 للمعول وبكف متعلق به ويقارب أو يربل لغتان لليهودى . المندة (الثاني) من الأربع (الفصل) فاعل  
 المضاف كقوله) ما إن وجدنا للهوى من طاب (ولا عدسا قهر وجد صيب)  
 فأضاف قهر إلى مفعوله وهو صيب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طاب  
 ولا عدسا قهر صيب وجدوا الصب الماشق (ويحتمل أن يكون مث) أي من فصل بالقاعل (أو من الفصل  
 بالمفعول كقوله) وهو الأحوص لأن كان النكاح أحل شيء (فإن نكاحها مضر حرام)  
 في رواية الخفض لطر بإضافة النكاح إليه والفصل بالها موهى محتملة للهابة والمعوية (بذلك أنه  
 يروى بنصب مضر ورفعه) فإن كان بالرفع (فالتقدير فإن نكاح مضر أيا ما) أي من الفصل بالمفعول وإن  
 كان بالنصب فالتقدير فإن نكاح مضر هو من الفصل بالها موهى (أو حاصل أن الهاء المتصلة بالنكاح  
 أما أن تكون مفعولة فتكون في تقدير أيا ما (أو) فاعله نكاح مضر (أو) فعل الأول فاعل النكاح  
 مضر وعلى الثاني المرأة فإنه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى ينكح زوجاً غيره وعلى التقديرين  
 الهاء مفعولة بإضافة المصدر إليها وعلى هذا فيشكل بخص مضر ياب به المصدر لأنه لا يضاف لأصاف  
 للبتين وصيب قول الأحوص ذلك أن مطراً كان أفعى القاع مسطرة وكان تحت امرأة من أجل النساء  
 وكانت تريد فراقه وهو أبي ذلك . المسنة (الثالثة) الفصل معص المضاف كقوله) وهو معاوية بن أبي  
 سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحداً من هو رأي طالب وهو عمرو بن العاص  
 ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم فقتل كل وسلم عمرو ومعاوية

فموت وقد بل المرادى سيفه (من ابن أبي شيخ لا طاب طالب)  
 ففصل بين المضافين وهما أبي وطالب بمت المضاف وهو شيخ لا طاب (أي من ابن أبي طالب شيخ  
 الأباطح) ونحوه في جعل شيخ الأباطح لمت المضاف وهو أبي دون مضاف إليه وإعما هو مصد المضاف  
 والمضاف إليه معا والمرادى وهو عبد الرحمن بن عمرو والشهر بان معجم هم لم يفتح الجيم على صيغة اسم  
 المفعول كما في تذيبب الأصنام هو قاتل على كرم الله وجهه ولا طاب جمع طاب أو أراد بها كذا لأن أبا طالب

إعراى وكلا الجزأين فيه مفعولة لا يدل على معنى وقد أشار أعبد إلى هذا التجوز ورد في قوله لظفر لأن أبا طالب كنية فيكون شيخ  
 الأباطح مفعولاً معه ولا الجزأين في هذا الظرف لظفر لأن كنية إنما تنبع لجزء الأول في الإعراب لا الثاني فقولنا لمت المضاف إليه أي من  
 جهة الصورة اللفظية وإن كان هو في المعنى لغتنا للمرجع وإعما جملة لغتنا لمضاف لأنه تابع في إعرابه كما أن لغتنا الحقيقية كذلك وإنما  
 كان كذلك لأن إعراب المنقول بالظفر إلى ما كان قبل النقل انتهى وذكره لغتنا باختصار (قوله والمرادى) أي بفتح الميم نسبة إلى  
 مراد بطن من مذبح كافى الباب (قوله على صيغة اسم المفعول) نفس معناه لا هذا الضبط عن خط التبريري وقال وقول القاء وس

وملم كسرو ليس بذلك البين في المراد لا احتمال مسكرو لاسم الفاعل ولا اسم المفعول وكثيرا ما يشكر ومنه مثل ذلك والمراد به اسم المفعول فيحمل عليه كلامه هنا نظرا إلى الأكثر فليظروا لينتبهوا وأقول ذكر المفسر في شرحه أنه بكسر الجيم وفتحها معارضة الكسر في الذاكر فلعل صاحب القاموس قصد الإتيان بما يحتل الوجهين (قوله كابر دون الخ) قال المصنف في الخواشي يحتمل أن يكون إما هو المصنف إليه على لغة القصر وزيد (٦٠) هذا أو عطف بيان (قوله اتصال فعل ملني) قال الدونشري فيه نظر فإن الفعل وهو تراهم ليس ما في هنا بل هو

تأمل في المفعول الأول وهو هم وفي المفعول الثاني وهو حلوا غاية الأمر أن متعلق الفعل وهو بأي تقدم عليه وتصل بين أي وبين الأرضين بالفعل ومفعوله فتأمل

### (فصل)

(قوله لأنه أصل ما بين وهو على حرف واحد) فيه نظر لأن أصل ما هو على حرف واحد البناء على الحركة المطلقة لا المخصوصة يدل ما ذكره من أسباب البناء على مطلق الحركة ومن أسباب كل حركة مخصوصة من فتح أو كسر أو ضم (قوله بالذال المعجمة) هو كما قال في الصحاح في العين والشراب ما يسط فيه (قوله ونذر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع) قال الدونشري يلزم على قراءة نافع التفتاء الساكنين على غير حده فينظر فيه (قوله في لغة بني يربوع) قال شاعرم وهو الاغلب المجهول

قال لسانك ياتاني قاله ما ألت بالمرضى

كأن شيخ مكمون أعيان أهلها وأشراها . لمسة (الرابعة الفصل بالبناء) بمعنى المتأدي (قوله)

كان برذوب أبا صمام زيد حمار دق بالحمام  
مأضاف برذون إلى زيد متصل بهما بالمأدي السطر حرفه وحمار خبر كان (أي كان برذون زيد) حمارا (بأباه صمام) وخبث عامسة وهي المصل بفعل ملني كقوله . بأي تراهم الأرضين حلوا . أراد بأي الأرضين تراهم وسادة وهي الفصل . مفعول لأجله كقوله . معارود جمر أفرقتا الهوادي . أراد معارود وقت الهوادي جمرأه وإلى حد الفصل أشار الناظم بقوله :

فصل مصنف شبه فعل ما نصب . مفعولا أو ظرفا أجز ولم نصب  
فصل يمين واضطرار أوجدا . بأجنسي أو ينصب أو ندا

(فصل) (في أحكام المضاف لياء) أنه على المتكلم (يجب كسر آخره) أي المضاف للمناسبة الياء سواء كان صحيحا (كفلاي) وعدى أرشبا بالصحيح كدلوى وقلبي (ويجوز فتح الياء وإسكانها) واختلفوا أيهما أصل فقبل الفتح وقبل الإسكان يجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول لأنه أصل كل معنى والياء مبني والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بين وهو على حرف واحد وعلى القولين الإسكان أكثر (ويستثنى من هذين الحكمين) وهما جوب كسر آخر المضاف وهو أرفح الياء إسكانها (أربع مسائل) لا يأتي فيها ذلك (وهي المقصود كفى وقلبي) بالذال المعجمة (والمفوض كرام وقاضو المتى) وشبهه (كاتبين) بالمرحدة (وخلامين) والين بالثانية (وجمع اند كر السالم) وذهب (كر يدين ومسلمين) وعشرين (هذه الأربعة آخرها واجب السكون) لأنها آخر المصور والمتى والمروع ألف وآخر المفوض والمتى المجرور والمنصوب وجمع المذكور للمبالغة مطلقا . مدخنة في ياء المتكلم وليس شيء من الألف والحرف المدغم قابلا للتحريك (ولياء مفعول أرفح الفتح) لأن مفعول التحريك لا ينداء الساكنين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

آخر حاء يضاف ليا اكسر لئلا . لم يك معضلا مسكرا وقد  
أو يك كاتبين ويدين قلبي . جميعها الياء بعد فتحها احتذى

(ونذر إسكانها بعد الألف قراءة نافع رهباني وماني) في الوصل يسكون ياء عجاوي وليبان أن ذلك في الوصل عطف عليه وماني لا بلا مائة كره (و) نذر (كسر ما بعدها) أي بعد الألف (في قراءة الأحمش والحسن) البصري قال (عن عيسى) بكسر الياء على أصل التفتاء الساكنين (وهو) أي الكسر مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكور السالم عليه (قراءة حمزة) والأحمش ويصحون وناصب ما أنتم (بمصر غني) بكسر الياء في الوصل ولذلك عقبه بأي وهذه لغة حكاها القراموط فربما أجازها أبو عمرو بن العلاء قاله الفاطمي وبذلك سقط ما قال المري في رسالته أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما أنتم بمصريين بالكسر قال الموضح في الخواشي وأمرى له قصد في الطس على علماء الإسلام ولعل الذين كسروا الغنم إسكان ياء الإضافة لثق معهم ما كانوا يظنونه الكسر في شدة مع القوم وإن كان الكسر في الياء أثقل انتهى (ومدغم ياء لمفوض رلتي) في حالتها الجر والنصب (و) ياء (المجروح) جمع السلامة

وقول الأعرابي هي ضميمه واستشهدوا بها ببيت مجهول مردود بأن غيره قال إنه للأغلب قال أبو شامة ورأيت أنا في أول ديوانه فأول هذا الرجز أقبل في ثوب مغافري . عند اختلاط الليل والنسي . يمر ثوبا ليس بالحق . (قوله قاله الفاطمي) قاله المرادي أيضا في شرح التيسيل وقال أيضا ودم القاسم من معين أنها صواب وكان ثقة بصيرا ولا انتفاء إلى من طعن في قراءة حمزة قال الكسائي وكان نصر النحر . يحمل قراءة حمزة على الحسن وكان أهل النحر يحسبونه من حمزة غلطا انتهى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ هذا كلام المرادي وبه يعلم أن المري لم ينفرد بما قال في رسالته فسا قاله المصنف

لحامل عليه وإن كان من روى بالإتحاد وإنما هو مبني منه ومن ذكره في أصله وهو أن (٦١) القراءة بالرأى والحق أنها سنة متبعة

وقد مر قريبا وأبى حيان  
على العشرى فراجع  
(قوله أودى بن أخ) قال  
أبو حنيفة

قالين بعدهم كان حداثتها  
سماكة يذكرون في هرو

تدفع

فأطلق الجمع في قوله حداثتها  
وأراد أن لا يثبت وقوله عند

الرقاد أي رقاد الناس

(قوله هوى) ينتج الخفاء

والواو (قوله ورويت

عن النبي صلى الله عليه

وسلم) حيث قرأ بها أبو

عاصم الجعدي ومن ذكر

يلزم أن تكون مروية عن

النبي صلى الله عليه وسلم

لأن القراءة سنة متبعة كما

عليه وإنما ظهر الحاجة

إلى قوله ورويت الخ على

ما هو مخالف للحق فنظن

له (قوله فإن بعض العرب

لا يقلب) إن كان عدم

القلب لازما عنده لمخالفة

لهوى المصنف الاتفاق

ظاهرة وإن كان جازما

ويجوز القلب عنده أيضا

فلا مخالفة

(هذا باب إعمال المصدر)

(قوله لدلول المصدر الخ)

في الاشتباه والنظائر

السيوطي قال الشيخ بهاء

الدين بن النحاس الفرق

بينهما أن المصدر في الحقيقة

هو الفعل الصادر عن

الإنسان وغيره كقولنا

(فيما لا إضافة) لا اجتماع المثلين (كفأض) وفعلوا لصبا وجرا (روا بفتح) فتح التثنية (وليدى) بكسر  
الدال (ومررت بأبي زيد) وتقلب (وار الجمع) الباء في حالة لرفع (باء) لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسقت  
إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت أو تأخرت (ثم تدغم) الياء ما قبلها من الواو في ياء المتكلم  
لا اجتماع المثلين (كقوله) وهو أبو ذؤيب يرى بنية الحنة حين هلكوا جميعا في طاهرون واحد:  
(أودى بنى وأخفى بنى حذرة) عدد الرقاد وعبرة لا تطلع

فأودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابنه ضاف إلى ياء المتكلم وأصله يورى عمل فيه ما تقدم (وإن كان)  
الواو قبلها ضمة قلبت الضمة (كسرة كان) أودى (يود) بها (مسلى) يورى وقدره مياقه أنه يبدأ  
بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع لترتيب الذكري في قول النظم:

وتدغم الياء فيه والواو وإن ما قبل واو ضم فأكسره بين

واختار ابن جنى أن يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كل أجمع حرو وأصله أجرو لأنهم قلبوا الضمة

كسرة قالوا لأنها أخف ثم تدرجوا إلى قلب الواو ياء لأنها لم تقدموا على الحرف الآخر إلا بعد أن

قدموا على الحرف الضمة في أوله حكوا الكان إذا ما على الآخر من غير تدريج (قلت) لا يمكنهم التمسك

في آخر لأنه يؤول إلى قلب الواو ياء من غير موجب بخلافه في مسلى فإن موجب قلب الواو ياء اجتماع

الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون وإذا تقدم قلب الضمة في أجرو والواو في مسلى لأن قلب الواو ياء في أجرو

ماثي من قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلى ماثي من قلب الواو ياء (أو) كان قبل الواو (فتحة

أبقت) لتدل على الالف المحذوفة لا لتفاء الساكنين (كصطن) فتح الحاء جمع مصطن ماقصر وأما

مصطن بكسر الفاء فإنه جمع مصطاب بالنقص (واسم ألف الثانية من القلب ياء) افتحا كسماي إذا لا

موجب قلبها ياء وأطلق النظم فقال وألفاسم (وأجازت حذف الالف المقصورة قلبها ياء) هو ضاهن كسرة

الحرف التي يستتبعها ما قبل الياء إلى ذلك أشار النظم قوله: ومن حذف افتحاحا ياء حسن (كقوله):

وهو أبو ذؤيب المذلي (سفرها هوى واحقوا الخوامم) الخوامم ولكل جنس مصرح

فهوى أصله هوى قلب لآلف ياء وأدغمها ياء المتكلم والواو في مسلى لم يدر إلى ياء الحنة في قوله:

أودى بنى وأخفى بنى بعضهم بمصاف الموت ونظم على الجاء المعجمة والراء مني للمعول أي خرجتهم المنية

واحدا واحدا وهو حذف بالتحذف قال ابن السكيت يجوز أن يكون تصغير عدول وهو الموضع من الأرض

ويجوز أن يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيها انتهى وحذف حى من مضر وهو

حذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر آخر حزيمة بن مدركة أمهما عدل من ذرية أخت كلب بن وبرة غولا

يختص قلب الالف المقصورة ياء بلغة حذيل بل حكاها ديس بن ممر بن قريش وحكاها الواحدى في البسيط

عن طي في قوله تعالى فنابح عداى وبها قرأ أبو عاصم الجعدي وابن إسحق وهيب بن عمرو عداى

وهى عداى ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبي (وانتق الجميع) من العرب (على ذلك)

وهو قلب الالف ياء مع ياء المتكلم (قوله ولدى) الظرفين كما قيده مرادى وهو ظاهر فإن الكلام في

المضاف إلى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاعف ورواه لا اتفاق نظر لأن بعض العرب لا يقلب فيقول

لدى وحلاى قاله المرادى في شرح التيسيل (ولا يخصص) قلب الالف ياء (بهاء المتكلم بل هو عام في كل

غيره وهو عليه ولديه وحلينا ولديا وكذا الحكم في إلى) نحو إلى وظهر كلام المرادى السابق أن من يقول

لدى يؤول إلى لى فإنه قال بعد أن قال ذلك وكذلك إلى انتهى وأمره إلى من آخر أنها لا تستعمل ظرفا

وإن كانت تقع أسما لواحد الآلاء وهى التيم

هـ هذا (باب إعمال المصدر) (إعمال) (اسم) هـ

ومدلولها مختلف لدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر فقط المصدر الدال على الحدث

إن حرك المصدر في قولنا يجرى يجرى مدلوله معنى يجرى ما يجرى به عنه مصدر مجازا نحو ضرب في قولنا إن ضربا مصدر

منصوب إذا قلنا ضرب ضربا فيكون مضافا لفظا واسم المصدر اسم للمصدر من الإسمان وغيره كسبحان المسمى به التسيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ تسيح بل المعنى المصروف بهذا الحروف ومعناه البراءة والتخزيه انتهى وقال ابن الحارث في أماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر أن المصدر الذي له فعل يجرى عليه كالاتفاق في انطلق واسم المصدر وهو اسم المعنى وليس له فعل يجرى عليه كالتفريق فانه نوع من الرجوع ولا فعل له يجرى عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر في التبيين المتباينين لفظا أحدهما الفعل والآخر الدلالة إلى يستعملها العمل كالظهور والظاهر والآكل والآكل فالظهور المصدر والظاهر اسم ما يظهر به والآكل المصدر والآكل ما يؤكل اه فيه معناه ما فيه الماشارح بمعا لغيره مر في كلامه في باب المفعول المطلق ومعنى ما فيه وكون اسم المصدر في الامل (٦٢) الحدث على لفظ مصدر هو المناسب لعمده كقوله المصنف في الحواشي وهو المناسب لقول

فدلالة اسم المصدر على الحدث إما هي واسطة دلالة على المصدر وتحقيق ما بهيتهما أن يقال (الاسم الدال على الحدث) من غير تعرض لزمان (إن كان ماضيا) موضوعا على معنى (كضرب وضربا) عشرين (الفجرة) (بكون الجيم) (والهجمة) خضع الميم لأولى وكسر الثانية (أو) كان مبدرا بميم زائدة لغير المفاعلة (كضرب ومقتل) خضع أولهما لثامهما (أو) كان متجاوزا فله التثنية وهو بزيادة اسم حدث ثلاثي (كعمل ورحله) بضم أولهما وتوكل فله غلا وتوحا وحدا (فأيهما) أي فإن الفصل (بزيته القرب) (أو) الوصو بزيته (الذخول في) قولك (قرب فمادخل وحولاه اسم مصدر) جواب الشرط وهو إن كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله ولا لاسم الدال والوجود في مثل هذا التركيب كما قاله الموضع في الحواشي حذف المقادير جعل ما بعدها غير المشتأ والشرط معترض بينهما وجوابه حذف على حذف قول النظم . والامر إن لم يكن مقرون عمل . فيه مر اسم وما ذكره هنا من أن المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر مع فيه ابن النظم وقال في شرح الفصول أنه مصدر ويسمى المصدر الميمس وإنما سموه أحيانا اسم مصدر تمورا انتهى (والا) يكن كذلك (المصدر) ويعمل المصدر على فعله (في التعدي والحرور) (إن كان يعمل على فعل إمام مع أن) المصدرية وال زمان ماض أو مستقبل قالوا (كمنهبت من ضربك زيد) (أمس) (أو) (بمعنى من يزداد) فمصدر في هذين المثالين يعمل عمله أن وفعل ماض في الأول (أي إن ضربت) (أمس) (أو) (أنتم معكم) ماض في الثاني (أي أن تضربه) (هذا) (وأما مع ما) المصدرية والزمان حال فقط (فيعتبر ضربك هذا الآن أي ماضيه) (الآن) ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا (من المصدر) كذا قوله (كيزيد ضارب) بالمصدر لا تمام هذا الشرط) لأنه لا يعمل عمله فعل مع أن أو ما وإنما هو منصوب بضميرك أنتاه لأن المصدر المذكور لا يعمل وأما المصدر النائب عن ضربه محو ضربا زيدا فبمعنى خلاف ذهب ابن مالك إلى التسبيل إلى جواب إعماله وصحح الموضع في شرح القطار المدع وهؤلاء بأن المصدر هذا إنما يعمل على العمل وحده دون أن وما انتهى فريدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحدوف النائب عنه المصدر عند الموضع وإلى إعمال المصدر عمل فله أشار الناظم بقوله : فعله المصدر الحق في العمل إن كان فعل مع إن أو ما يعمل عمله ونقي من شروط إعمال المصدر شروطه العددية وهي أن لا يكون مصفرا فلا يجوز أجهني ضربك زيدا ولا مصفرا فلا يجوز ضربك زيد حسن وهو مرفوع فصح خلافا للكوفيين ولا محذوفا فلا يجوز أجهني ضربك

المصنف الاسم الدال على مجرد الحدث لأنه ظاهر في دلالة اسم المصدر على الحدث لأن يقال المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة (قوله من غير تعرض لزمان) قال النحوي أي أو ذاك (قوله إن كان يعمل عمله الخ) هذا إنما هو شرط لعمله في الطرف والجار والمجرور وأما ما يعمل المصدر فيهما وإن كان لا يعمل ما ذكر عمله كما إذا كان معنى الثبوت ويحوز سبقت تقديمها عليه كما قاله المصنف في شرح باني سعاد ويقتضى الحواشي (قوله والزمان حال فقط) فيدخل قول الفعل وما عمل المصدر المقصود بالتقييد ما والفرض أنه إذا كان الزمان حالا لا يكون أن حالة مع الفعل عمل المصدر بل ما وليس

الفرض أن ما لا يعمل مع الفعل عمل المصدر إلا إذا كان الزمان حالا لأنها تعمل مع الفعل عمله مطلقا غاية الأمر أن أم الحروف المصدرية فلا يعمل بها إلى غيرها مع إكمالها وهي إذا كان الزمان حالا غير ممكنة لما فاتها به بخلاف ما فاتها لا تافيه (قوله ولا يجوز في ضرب ضربا زيدا الخ) قال المصنف بل لو قلت ضربت ضربا في الدار وعندك لم يجوز له تفهدها وهما ما هما في التعلق بكل فادورائج إلا أن هذا المصدر لم يزد كذا ذلك كالأفعال الثاني في قام قام زيد لم يزل به للإسناد (قوله خلافا للكوفيين) احتجوا بقوله : وما الحرب إلا ما علمت وذقت . وما هو عنها بالحديث المرفوع فإن ظهروا أنها متعلق بها الذي هو ضمير المصدر أنها ضمير الحرب وتأول البصريون ذلك على أن هذا متعلق بأعني مقدر أو بالمرجم وهو ضم الميم وفتح الراء والجيم المقددة الذي لا يرقب على حقيقته وإذا جعل متعلقا به فتقدمه عليه للضرورة فيجوز أن يكون متصفا بمصدر فسد عليه الميم أي مرعا عنها أو هل تقدير وما هو الحديث هنا والحديث يدل من هو ثم حذف (قوله ولا محذوفا) فأما قوله يصح به الجمل الذي هو حازم . بضربة كفيه الملائكة ركب



[illegible]

زيدا ولا عسوقا قبل العمل فلا يجوز أجنبي حربه كالتدبير زيد ولا عدوفا فلا يقال أن بناء البسملة متعلقا بمصدر محذوف تقديره ابتدأ خلقا لقوم ولا مفصولا من معموله بأجنبي فلا يقال أن يوم تبتل السراير معمول لوجه لأنه قد فصل بينهما بالخبر ولا ملزما من معموله فلا يجوز أجنبي زيد أصري بك قاله في شرح الفطر أغذا من التسهيل (وهو المصدر مضافا أكثر) من عمله غير مضاف وهو متعلق بحايه ويضاف إلى العامل تارة وإلى المفعول أخرى فالأول (محذوف ولو لا دفعه عنه الناس) والثاني كذوله

ألا إن ظلم نفسه المزمع بين إذا لم يصب عن هوى يطلب العفلا

ضعيف النكاح اعداءه

فالتسكية مصدر مقرون بالثبوت فاعله محذوف وأفعاله مفعولة والمصدر مختلف فكأنه أفعاله يظن أن  
 القراء من المومنين يبعدون الأول وفي التذييل قول ابن المبرد الذي يعمرونه لئلا يفتكروا واختلاف في المصدر  
 المقرون بالعلل أربعة أقوال فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمله كالأصمعي والزمخشري وجوزة الفارسي هل  
 فتح وابن جني إن كانت ال فيه معاقبة للضمير كالقيد من معجب من الضرب زيد أمرا . واقفه  
 أبو حيان ويرد عليهم ما قوله . مجبى من الرزق المسبب إليه . ولترك بعض الصالحين فقيرا  
 أي مجبى من أن يرزق المسبب إليه ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرا وفي إعمال المصدر في أحواله  
 الثلاثة أشار الناظم بقوله . مضاعفا أو مجردا أو مع ال . (واسم المصدر إن كان علما لم يعمل انشاقا)  
 لتعريفه بالعلية والأعلام لا تعمل (وإن كان ميميا فكالصغير) في العمل (نقذا) لأنه مصدر حقيقه كما

فإن فيه الفصل بمعمول كُتب وهو كما كتب فإن قيل لعله بخدر كما كتب صفة لأصنام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم حذف آخر وهو إتيان المصدر قبل أن يكمل بمعموله (قوله فلا يقال أن يوم تبلى السرائر الخ) اعلم أن المصنف تكلم على هذه الآية في الثانية من الباب الخامس من المعنى وقال إن الظرف أيضا لا يتعلق بقادر لأن قدره لا تنقيد بذلك اليوم ولا بغيره بل يتعلق بمعمول أي برجعه يوم تبلى السرائر انتهى وقد تكلم ابن جنى أيضا في الخصائص عليها في الترجمة التي لصها باب في مجازيب المعاني والإعراب وذكر ما حاصله أن الظرف في المعنى متعلق برجعه إلا أنك إذا حلف على هذا لزوم الفصل بين المصدر ومعموله وإذا كان المعنى عليه ومنع جاب الإعراب عنه أضمرت ما يتناول الظرف ويدل بالمصدر عليه وإنما نهى عن هذا ليشتمل من هذه الترجمة لما يندرج تحتها من الجزئيات وأما لا يلزم كون الإعراب تابعا للمعنى وقد نهى عن ذلك في حواشينا على الآية في أول باب ثلث وأخراها (قوله لئلا أو لإطعام الخ) قال الله نوحى محمد الأكراف المصدر المنون حذف الفاعل والفعل كالآية وعكسه جائز لكنه قليل (قوله فكذا المصدر في العمل) الوارد في إعمال اسم المصدر كونه مصدقا قال الفاعل ولم يأت بها أحفظ متناولا معرقا بال

ولم يأت النظم في كنهه بمثال إلا أنه قال في التوسيل أن اسم المصدر يدل على فعله وقاومه إعماله في جميع أحواله إلا امره متل (قوله)  
لصاحب مصدر ميمي) قال الدنوشري (٦٤) مشكل فإن المصدر ذكره اسم مصدر انتهى وجواب بأن الخارج داعي ما هو الحق عند

المصنف لما أسلفه من  
شرح المصدر من أن  
المفعول بهم زائدة لفيد  
المفاعلة مصدر وتسميته  
اسم مصدر جاز ولهذا  
قال أنا بصقول المصنف  
فكالمصدر لا أنه مصدر  
خفية (قوله ونحوه مفعول  
مطلق) قال الدنوشري  
مشكل الصواب أنه حال  
من السلام مؤكداً انتهى  
ولم يبين وجه الإشكال  
واحتمال الحالية لا يتناقض  
جواز المفعولية المطلقة  
فأمل (قوله) فالنقل  
موضوع الخ) قال المصنف  
في الحواشي الأحسن أن  
يقال في مثل المعطوف الكلام  
والعذاب أنها أسماء مصادر  
وفي نحو النقل أنه مصدر  
مخوف الزائد ولا يقال  
ذلك في الأول لا بد منهم  
فيها وإنما قال أيضاً قال  
ابن السيد في كتابه هل  
موطأ الإمام مالك المسمى  
بالنكت المختصة من  
المختص في شرح موطأ  
مالك بن أنس النقل  
المصدر وهو أصل الفاعل  
والفعل الماء الذي يفسل  
به الدون من صابون  
وطفل وغيرهما وكثير  
من السامع اتفقوا يقولون  
فهل يمتون به فعل  
الفاعل ولا أحرف أحداً من أهل اللغة قاله (قوله) وللشاع أن يجب بأن الحديث يشمل الخ) هذا معنى هل كلام أبي حيان  
ومر في باب المبتدأ والخبر ما يتعلق بذلك (قوله) ومن دعائه الخ) قال الثاني الأنسب بقوله وعكسه أن لا يذكر الفاعل

تضم عن شرح القصور (كقوله) وهو الخبر بن عاتق الخزومي ونسبه الموضح في المتن  
للمرجي تبعاً للحروي: (أظنهم إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظلم)  
لصاحب مصدر ميمي مضاف إلى ما علم رجلاً مفعولاً وجملة أهدى السلام مصدر جلا وتقية مفعول مطلق  
على حد قدمت جلا وظم خبراً بدو ظلم منادى بالهمزة (وإن كان) اسم المصدر (غيرهما) أي غير  
العلم والميبي وهو ما جاوز لغة الثلاثة وهو بركة حدث الثلاثي (لم يعمل عند البصريين) لأن  
أصل وضعه لغو المصدر فالنقل موضوعه لما يقتضيه به والوضوء لما يترجأ به ثم استعمل في  
الحدث (ويعمل عند الكوفيين والبغديين) لأنه الآن دال على الحدث (وعليه قوله) وهو  
القطامي: (أكثرنا بعدد الموت هن) وبعد عطائك المائة الزمانا

فعطائك اسم مصدر مضاف إلى فاعله وأما مفعوله الثاني وحذف الأول أي عطائك لإيالة الحالة على  
حدثي بمطوا الجزية أي بطركم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع راتمة وهي الإبل التي ترعى لمصماتة  
والخطاب لقرين الخبر الكلال وكان من خبره أن القمامي أسر غنمه ففر ورد عليه ماله وأعطاه  
مائة بصر من غنائه القوم الذين أسروا وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر  
لا ينافيه قول النظم ولا اسم مصدر عمل به تنكير لأن ذلك صادق عليه (ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله)  
لأنه إذا اتصل به (ثم يأتي مفعوله) مفعولاً (محمولاً) لا دفع الله الناس) فندفع مصدر مضاف إلى فاعله وهو  
الله والناس مفعوله والمفعول ولولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض لذهب المسلمون ولعلهم المصالح  
(وقيل عكسه) وهو أن يضاف المصدر إلى مفعوله ثم يأتى فاعله مفعولاً (كقوله) وهو الأقيش الأسدي  
أخي تلامي وما جئت من نكب (قوله) القواقر ألهاء الأباريق

وقرر بالقاف والعين المهملة من قرر على القافية بأمي وهو مصدر مضاف إلى مفعوله وهو القواقر  
بقالين وداي مصممة الخداح يشرب بها الخرج وحدها قافورة وإما قافورة براءين مصمتين لجمها  
قواقر كمواير برهميلين جمع قافورة وأقواقر فاعل المصدر وهو جمع ثم وأصله قفوة فلذلك ردت في الجمع  
والأباريق جمع أبريق وهو ثوب يستر الأقدام فيكون من القسم الأول وتلامي بكسر التاء المشاة فوق  
المال القديم من ثراث وغيره جمع بقصد بداهم والنسب بفتح النون والثمن المعجمة اسم يقع على الضياع  
والهوى والأموال الثابتة التي لا يغير الإنسان أن يرسل بها (وقيل تختص) إضافة المصدر إلى مفعوله  
(بالعسر) كهذا البيت (ورد بأعديت) وهو قوله (وحيج البيت من استطاع إليه سبيلاً)  
لحق مصدر محل عمله أن والفعل وهو مضاف إلى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله (أي وأن يبيع  
البيت المستطاع) ولما لمع أن يجب بأن الحديث يشمل أم يكون مروباً بالمعنى فلا دليل فيه (وإما إحداه  
إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول) في اللفظ (وبالعكس) وهو أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في  
اللفظ (فكثير) فبها فالأول (محمولاً) قبل دعائه الثاني (محمولاً) بسم الإله من دعاء الخمر)  
فدعائي مصدر مضاف إلى الفاعل وهو باء التثنية ودعاء الخمر مصدر مضاف إلى المفعول وهو الخمر خلف  
من الأول المفعول ومن الثاني الفاعل (ولو ذكر قيل دعائي إياك ومن دعائه الخمر) وهو أحد  
المواطن الأربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعد جره الذي أضيف له - كل ينصب أو يرفع عمله  
(وتابع الجرور) فاعلاً كان الجرور أو مفعولاً (يهر على الفاعل أو يحمل على الفعل فندفع) إن كان الجرور

(قوله كقوله خلافة الإفلاس والقبالة) قال في المتن يجوز أن يكون البان مفعولا مفعولا به وأن يكون مفعولا على حذف مضاف أي وخلافة البان ولو لم يفسر المضاف لم يصح لأن البان فعل لم يجر اشتراكه إذ لم يرد به ما يحسن الإفلاس غيره وعطلة ولا بد في المفعول من موافقة لعملة في الفاعل (قوله بكسر اللام ونشعها) عبارة المصنف في الحواشي يروي بكسر اللام وهو أنيس كرمات وعرفان وفتحها فقبل مصدر كالفسان أي من سكن نونه وقيل صفة لفاعل أي مخافة الرجل الذي يدين عن حق قاله الفارسي ورأى أن ذلك أحق من تقديره مصدر للكثرة فملان في الصفات وسورة في المصادر (قوله ومذهب سيبويه والجمهور منع الإتيان على الفعل) لأن شرطه أن يكون مجوزا لا يتغير هذا التصريح وهو ما لو صرح برفع الفعل ونصب المفعول (٩٥) فغير العامل بزيادة التنوين

(هذا باب إعمال اسم الفاعل)

(قوله وهو ما دل على) قال الثاني لا يفتى صدقه على أمثلة المباني وأن اسم الفاعل يقع (قوله والفعل إنما يدل على الخ) حال الثاني خروج الفعل بقوله لأنه إنما يدل على نسبة الحدث إلى فاعل ما (قوله لأن الفصل لا يتقدم الخ) المحققون مهم على جواز تقديمه وقد قدمه السمعاني

تعريف الخاصة في التذييل ويسا ذلك في حواشي شرحه للخبير ولعل يمكن التقديم هنا فلا يتوهم رجوع ضمير فاعله لحدث لو أحرقر به حينئذ (قوله عمل مطلقا) ظاهره ولو صغرا أو وصفا (قوله أحدهما أن لا يوصف) ظاهره ولو بعد العمل وأن الكسائي أجاز عمله

فاعلا (قوله) وهو لبيد العامري يصف أناما وحمارا وحشيين. حتى تنجر في لروح وهاجها (طلب للمعقب قوله المعلوم) يطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف إلى فاعله وهو نائب بكسر الفاء وهو التبريم الطالب لأنه يأتي عقب غيره وحقه مفعول المصدر والمعلوم بالرفع بعد المعقب عن عمله أي كما يطلب المعقب المعلوم حقه (وبالنصب) إن كان المجزور مفعولا (قوله) وهو زيادة المعنى لا روية: قد كسب دانيات بها حسانا (قوله الإفلاس والقبالة) لخلافة مفعول لا جله وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو نائب بكسر اللام وهو البان بكسر اللام وفتحها وهو الأكثر المطلق بالدين معطوف بالنصب على عمل الإفلاس وذلك أشار الناظم بقوله وجز ما يتبع ما جاز ومن راعى في الإتيان على الفعل حسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين ومذهب سيبويه والجمهور إلى منع الإتيان على الفعل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الفراد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر (هذا باب إعمال اسم الفاعل)

عمل فعله والتمدي والفرم (وهو ما دل على الحدث والحدث فاعله) فاعله على الحدث بمنزلة المجلس يعمل جميع الأوصاف والأفعال (مخرج) يذكر الحدث (نعم التفضيل) (هو أفضل) (الصفة المأهبة نحو) (حزن فاعله) لا يدل على الحدث (نما لا يدل على التبريد) (مخرج) يذكر فاعله (اسم المفعول) (نحو ضروب) (الفعل نحو) (قام) (إن اسم المفعول إنما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل إنما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وإن دل عليه بالكثرة) (سبيل) (المسح) تقديم الحدث على الحدث والصواب خلافه لأن الفضل لا يتقدم على المجلس اصطلاحا (أما) (إن كان) اسم الفاعل (صفة لال عمل) عمل فعله (مطلقا) ما ضا كان أو غيره مفعولا أو غير مفعول جاء المضارب زيد أس أو الآن أو هذا وذلك لأن هذه موصولة مضارب حال عمل ضرب إن أريد الماضى أو يضرب إن أريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذلك ما حل محله يدل ذلك أشار الناظم بقوله:

وإن يكن صلة ال فاعل الماضى وغيره إعماله قد ارتضى (وإن لم يكن) اسم الفاعل (صفة عمل) عمل فعله (بشرطين) عديمين ونرمين وجوديين فالعديان أحدهما أن لا يوصف والثاني لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والتواجديان أحدهما كونه للحال أو

(٩٠ - تصريح - ثاني) مطلقا في التنزيل أن الكسائي يجيز إعمال الموصوف وحكي سورا فريحا وأجاز أن زيداً يضارب أي يضارب فعل أي يضارب زيداً ومقتضى قوله دور كذا أنه لا يعمل إذا كان وحفه به العمل وأول ابن مالك أما زيداً يضارب أي يضارب عن أن يا خبر ثان وليس بشيء لأن لا يمحذف موصوفا إلا شأنا موصوفا لا يمكن تمسك الصفات وصرح المصنف في المتن جواز وصفه بعد المعدل مجزول في النوع العاشر من الجهة الخامسة أن يكون يتقو من قوله فعلى ولا آئين البيت الحرام يتقون فضلا لئلا لا يمين ورد على أبي القاسم مع ذلك وقوله يتقون حال من آئين ولم يبين مسموح الحال من التكرار وهو تقدم التمسك والتقييد بالمعلوم أيضا عن كذا نصه وقد أرى بالقاء ما لا يلائم آئين وهو حسن لأن الإحلال لا يتعلق بالقدرة على ما قاله جماعة من المحققين وإن أزع بعضهم ذلك كما يسامق حواشي المختصر باب الإيجاز وبالنسب والمساواة وأعلم أن عمل



إطلاق الاستفهام والثني على أداتهما بخلاف النداء غير متعدي قولنا مالك وقد يكون الخ داعل في قوله أو صفة قلعه صرح به لرفع قصر  
الصفة على الصفة التي صرح بموصوفها معها وظاهر أن الحال محذوف صاحبها كذلك وقد يقال إنها داحلة في قوله وقد يكون لصفة  
محذوف الخ لكن إطلاق النصب على ما يشمل الحال لم يعمد بخلاف إطلاق الصفة فتأمل انتهى وأوله الذي ادعى أنه ظاهر له مأخوذ من  
كلام الشهاب القاسمي رحمه الله (قوله بدليلين أحدهما أنه يصح الخ) قال الورقاني هذا دليلان إنما يدلان على كون الشرط الثاني لعمل  
النصب دون الأول كما لا يخفى انتهى وذلك أن ما مثل به معتمدا لا يقرب أن لا اعتماد شرط لعمل وبذلك يظهر أنه شبه فيها معنى بمختلف ألوانه  
وأما قول الفارح السابق وهل الخلاف الخ فإرادته الخلاف بين الجمهور والكسائي وأتباعه في اشتراط الحال أو الاستقبال فلا ينافي أن  
الاعتماد شرط لعمل مطلقا حتى في الديمور (قوله وذهب الأخفش الخ) مقابل ما في المتن من قوله واعتماد على استفهام الخ وقد نقل عن  
المتن أن الاعتماد شرط في عمل النصب والوصف في النداء إنما هو مرفوع كما لا يخفى فكيف يستدل به الأخفش على الجمهور  
وكيف يحتاجون إلى تأويله نعم هذا ظاهر على القول بأن الاعتماد عند الجمهور شرط للعمل مطلقا وتقدم الفارح في باب المبتدأ والخبر  
كلام مشكل كما بيناه هناك والسائق أن الخلاف بين الجمهور والأخفش إنما هو في أن مرفوع الصفة لا يصدق به الخبر إلا إذا اعتد به  
خلافا له واستدل بالبداهة وأوله فتدبر (قوله نحول صيغة فاعل) فيه إشارة إلى أنها إنما نحول (٦٧) عن اسم فاعل التلاوي وهذا باعتبار

لذلك (لأنه عتص بالاسم) لكونه من علامات (الكيف يكون مقرباً من الفعل) فله بن الناقض بمناء وإلى  
هذين الشرطين أشار الناقض بقوله كفعله اسم فاعل في العمل . (إذا كان عن مضيه بمعزل  
أو ولي استهما أو حرف يد . أو لهما أو جاصة أو مستنداً  
وأشار الاعتماد على المصدر بقوله:

وقد يكون لهذا مخلوق هرف • فيستحق العمل الذي وصف

وفي المعنى أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل والمصوب لا يطلق العمل بدليلين أحدهما أنه يصح زيد قائم أبداً من رآه وإن لم يشترطوا الصحة نحو أقام زيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انتهى وذهب إلى أن لا يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك واستدل بنحو قوله خبر بنو لوط اليد وتقدم على باب المبتدأ أنه محمول على التقديم والتأخير (فصل) (تقول حقيقة فاعل للمبالغة) في الفعل (والشك في) فيه (إلى) بحصة أوزان (فعال) بفتح الفاء وتثنية العين كضرب (أو فعول) بفتح الحاء كضرب (أو مفعول) بكسر الميم كضرب (بكثرة) وإلهما أشار الناظم بقوله فعال أو مفعول أو فعول . في كثرة عن فاعل بديل (والفعل) بفتح الفاء وكسر العين وبعد ما يستعمل (أو فعل) بفتح الحاء وكسر العين من غير ياء كضرب (بقة) وإلهما أشار الناظم بقوله . وفي فعل إلى فاعل . وتسمى هذه الخمسة أمثلة المبالغة فيعلم أن عمله يشروعه (المقدمة) إلى ذلك يشهد قول الناظم . ليعتق ما له من عمل . (قال) الفلاح بالتألف

الجلسة المذكورة فبقي أو سماعي أو قياسي في الثلاثة الأول سماه زل الأخيرين رقاب بعد هذه الأمثلة على مذهب البصريين مناقسة في كل فعل متعدد ثلاثي نحو ضرب نقول ضراب وضروب وحريب وحزب وضرب ومضارب كذا قال أبو حيان وتقييده بمذهب البصريين فيه نظر (تفصيله) من المعجب أن ابن الأثير في المثل المذكور قال ذهب جمهور علماء العربية إلى أن ما جاء أبلغ في معنى العلم من عالم ولا أرى ذلك صوابا لأن الحروف في نحو ضربين عدة واحدة الال الذي بوجه القياس يقتضيه ما ذكره لأن فعل ثلاثي وزر طريف وكريم وأمثالهما من أفعال الطباع التي لا تقع إلا قاصرة وبناء فاعل يضي من المتمدن واللام وما لا يكون إلا قاصرة أصناف ما يكون له والذمعي انتهى وكان الأول به أن يقول إنهم جاءوا فعلا أبلغ من فاعله لأنه أقل حروقا وفاته أن ذلك ليس بلام وكون زيادة الناء تدل على زيادة المعنى قاعدة أصلية والمرجع في ذلك لاستقرار كلام العرب وقال في الفلك المذكور أن العرب لم يأتوا باستعمال فاعيل خبرا عن الجملة وجريه على المذكور والثالث على أنه كالمصادر الواقعة على الأجناس وأنه أشبه فعولا لأنه صفة منه ولأنه حرف سدوا عما استعملوا فعولا للكثرة لأنه على لفظ فعول الذي يقع مصدرا نحو الدخول والخروج (قوله للبالغة في العمل) قال الدوشري قال شيخنا ابن خازم في الفعل والمفعول وهو بخلاف كلام الشارح (قوله أو فعل بقة) صريح كلامه أن التثنية والكثرة بحسب النحول وقال بعضهم بحسب الاحتمال قال الدوشري والظاهر أنه لا مخالفة (قوله فيجملان حده) من هنا نستدل كل قول التثنية والظاهر بعمق نظيره وهو محمول عن ظاهر وهو لا يتعدى لأن فعله ظهر بضم العين واجب بما قدمناه في باب تسمى الفعل ولزومه فراجعته (قوله بشروطه) قال القاني



قال الرضي لا يشترط فيه كونين الحال أوالاستقبال واستشهد للآيات المثبتة للعمل وأقول قال المصنف في الخواشي زعم ابن طاهر وتليذه ابن خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من أن لقوتها بالمبالغة ولأن السماع ورد بذلك كقوله :  
 • بكيف أخالوا بهد قرمه • الأثرى أنه يرى وأجيب بأنه على حكاية الحال (قوله في مرتبة خشنه) المارثية بتخفيف الياء مصدر كحمنة وتشد الياء لمن يحضر وهذا المصدر يضاف تارة إلى الفاعل فيكون مرتبة فلان الشاعر وتارة إلى المفعول فيقال مرتبة فلان المعروف وأما القصيدة فهي مرتبة (٦٨) بها ولد نثرى في ضبط مرتبة نسبت كنه في باب عمل المصدر عند قول المصنف وكحمنة وقال

وكالحمنة من حيث الوزن  
 مرتبة وقد لفظ ذلك  
 بفول  
 ومرتبة بلا تشديد ياء  
 كحمنة ومن شدد فخطئ  
 انتهى ولو ذكره هنا كان  
 النسب وخشي الرجل زوج  
 بنته (قوله رأيت ضروب)  
 هذا متعين كقولك فإليك  
 طائر (قوله تشبيهه هلالا)  
 الظاهر أنه على إسقاط  
 الحذف أي هلال لا بك  
 تقول ما زيد كعمرو ولا  
 شبه به قال الذنوشري  
 ومن إعمال فاعل أيضا  
 قول الشاعر  
 حتى شأها كليل وهذا  
 عمل

المضمومة وبالحة المدحجة (أما الحرب لياء إليها جلاطا) • وليس بولاج الخواشي أهقلا  
 انصب جلاطا بلباس لا عتاده على ما حب الحاضر ذلك لأن أفعال الحرب ولياها حالان تقدم صاحبها  
 في البيت قبله وأراد بالجلال بالجم ما يلبس في الحرب من التبريد والجرأشن والولاج مبالغة في والنج  
 من الولوج وهو الدخول والخواشي بالحاء مفعلة جمع خائفة وهي في الأصل عماد البيت وأراد بها البيت  
 نفسه وأهقل بالعين المهملة والفاء من العمل يقال أهقل الرجل إذا اضطرب رجله من الفزع ونصبه  
 على الحال أو على الخبرية فليس إن لم يمنع لعماد خبرها والمراد أنه ثابت القدم في الحرب ويده وبها  
 مؤاخاة وإذا قامت الحرب لا يبيع البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب (وقال) أبو طالب عم  
 النبي **عليه السلام** في مرتبة خشنه أمية بن خزيمة الغزوي.

(ضروب يوصل السيف سوق سماها) • إذا عدوا إذا فإليك طائر  
 فنصب سوق جمع ساق بضروب لا عتاده على ذي خبر محذوف أي ضروب أو أنت ضروب وفصل السيف  
 شعرته ولذلك أحذف إلى السيف وقد يسمى السيف كله أصلا والمراد أنه كان يعرف الإبل السمان  
 الصيفان عندهم الزاد (وحكى سيويه) بمعدله أنه لمحاربوا نكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهي  
 السمكة الحساء من السوق بمنحدر الحاء المهمة من الفعل ما حر لا عتاده على خبر عنه وهو اسم أن (وقال)  
 هذا الذي ان قيس الرقيات (بأنان أمهات تشبهه • هلالا) وأخرى متماثلة به الندرا  
 ونصب هلالا بتشبيهه مبالغة في تشبيهه لا عتاده على ذي خبر محذوف تقديره أما فائدة تشبيهه هلالا  
 (وقال) ربه الخيل سمى بذلك لأنه كان له حصة أو اس مشهورة فأصيف إليها وسماه رسول الله **صلى الله عليه وسلم**  
 زيد الخيل بالراء (أما أم مرقون عرضي) • جعاش الكرمين لها فديد

بانت طراياوات الليل لم يتم  
 فأعمل كإيقان وهو انتهى  
 وهذا البيت استدلل به  
 سيويه على أعمال فاعل  
 ورد أن موهاظف زمان  
 والطرف يعمل فيه روائح  
 الفعل بخلاف المفعول به  
 قال في الباب الثالث من  
 المنى يوضح كون الموهن

نصب عرضي بذكر موهن جمع موهن مازن لا عتاده على اسم أن المفتوحة على الفاعلية لأناني  
 وعرض الرجل جابه الذي يصونه من راسه وحسنه ويحامي عنه والجعاش بجمع ثم جاء بهمزة وأخره  
 شين معجمة جمع جعش وهو الضفر من الخمر حار مبتدأ محذوف أي هم جعاش والكرمين بكسر  
 الكاف وفتح اللام اسم عاد من جبل طبرق والتقدير بالقاء الصباح والتصريح بقول إن هؤلاء النعم عددي  
 جعوش هذا الموضع الذي تصورت هذه الأعمال أدلة المبالغة في قول سيويه وأما جعاشهم وذلك السماع  
 والحق على أصلا وهو اسم الله عز لأنها متحركة عنه لقصد المبالغة ولم يحز الكوفيون إعمال  
 شيء منها فالتفت لأوران المضارع ولعماد وحملوا المنصوب بعد على تقدير فعل ومنعوا تقديره  
 عنها ويرد عليهم قول العرب أما العمل فإيا شراب ولم يحز بعض البصريين إعمال فاعل وفعل  
 وأجار الجرس إعمال فعل دون فاعل لأنه على وزن العمل كعلم وفهم وفعل.

مفعولا به أن كايلا من كل وفعله لا يتعدى واعتاده من أن كايلا معنى مكل وكان البرق بكل الوقت بدوامه فيه كما يقال أنتعت  
 يرمك أو يأنه إنما استشهد به على أن فاعلا يعمل إلى فاعل للبالغة لم يستدل به على الإعمال وهذا أقرب فإيا لاول حمل الكلام على  
 الجواز مع إمكان حمله على الحقيقة انتهى ولا يخفى ما في قوله فإيا لاول الخ لأن البقاء أطبقوا على الجواز غير من الحقيقة (قوله والحل  
 على أصلا) قال بعضهم إنما حدث لأنها واقعة موقع فاعل الذي هرامم فاعل الفعل المضعف وهو قد تشديد لأنه الموضوع لإفادة  
 المبالغة والتكثير هذا حاصل ما فيه (لأنه) بما كنهه الذنوشري ما قوله ويرد عليهم قول العرب أما العمل الخ أمارده عليهم  
 في منع التقديم لظاهرو أما رده عليهم في تقدير الفعل فوجهه أن لا يصح التقديم هنا لأن أما لا يفصل بينها وبين الفعل بمقدرة

**(فصل)** قوله كفرد عن في العمل لا يعني أنه لا يلزم من عمله ذكر المفعول فقد يحذف لفرض أو لنزول الوصف من ذلك لازم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الراحمون برحمهم الله الخلف مفعول له محذوف قصد العموم أي كل أحد أو المراد من بوجد منهم الرحمة وفي الحديث يسأل المشهور وهو ما الحكمة في الإيمان بالراحمين وهو جمع راحم دون الرحماء الذي هو جمع رحيم وغالب ما ورد في الرحمة استعمال رحيم وأجاب بعضهم بأن الرحيم صيغة بالغة فلو أني بصحتها اقتضى الاختصار عليه وأنه لا يرحم إلا من كان عنده رحمة زائدة وإما أني برحماء في قوله وإنما يرحم الله من عباده الرحماء لأن لفظ الجلالة دال على العظمة والكبرياء واللفظ الرحمن دال على الطهور والاستقراء حين ورد لفظ الجلالة يكون الكلام مسوقا للتعظيم فلما ذكر ناسبا أن يذكر منه من عظمته رحمتها ذكر لفظ رحمن الدال على المبالغة في العفو ذكر منه ما يدل على كل رحمة وإن قلنا قال بعضهم ومن هذا الجواب أن يكتب الله الذهب على صفحات القلوب

**(فصل)** قوله ويورد

في الاسم الفعلة التقييد

بالصفة يفهم من قوله

الناظم والنصب لأنه يفهم

منه أن لا يضاف للفاعل

ولا يبدل لمخصص الفعلة

بالفعل به وما أشبهه

وهو الخبر في باب كان

أما الحال الواقعة وهو

فلا يضاف الوصف

اللا كور إليها ولا بد من

تقييد الاسم الفعلة بكونه

ظاهرا وإن كان ضميرا

منفصلا عن جره خلافا

للأعشى وعصام أو

منفصلا وجب نصبه ولا بد

من تقييد الظاهر بكونه

معربا بالحركات وهو بال

والنصب إليه مجرد منها

والأليس إلا النصب

فلنخصر أن التنازل للوصف

نارة يجب جره ونارة

يجب نصبه ونارة يورد

فيه الأمران فإطلاق المصنف

فيها لناظم جوارحها بما

**(فصل)** (تثنية اسم الفاعل وجمعه) صحيحا وتكسيرا وتماثيا (وتثنية أمثلة المبالغة وجمعا كفرد عن في العمل والشروط) وإلى ذلك أشار الشاعر بقوله:

وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل

(قال الله تعالى والذاكرين الله) فالذاكرين جمع ذاكر وقوله مستتر فيه المبالغة منصوبة به ولا يحتاج

إلى شرط لا فترانه بال (وقال تعالى هل من كاشفات ضراء) فكاشفات جمع كاشفة وقاعلتها مستتر فيها

وغير مفعول ظاهر معتمد على الخبر عنه وهو هي (وقال تعالى ساعيا بصارم) فطعما جمع طاشع جمع

تسكير في قراءة غير أبي عمرو وحرز في الكسائي وأبصارم فاعل لا فترانه هل صاحب الحال (وقال) منثرة

المبسي: الثنائي مرضى ولم أشبهها (والناظرين إذا لم الهما دى)

فدى منصوب بالناظرين وهما تثنية نادر بالذال لمجعة وأراد بهما ابنه فخصم عصيا ومر

وأراد بدمي قتل والمعنى أنهما ينذران هل أنفسهما في الحلاء أيهما إذا لقياه قتلاه فإذا لقياه أسكاه

عينة له وجننا منهما (وقال) طارق بن العبد (ثم زادا أنهم في قومهم) فخر ذبيهم هو نظر

فهم) يظم الذين والقاء (جمع حضور) من أمثلة المبالغة وقاعته مستتر به (وذبيهم مفعوله) واعناد

على اسم أن المفتوحة على تقدير الباب ونظر بالحاء المعجمة جمع ظهور ومن الانحمار ومساء أهم زادوا

على ضمير ما بهم لا يفخرون بشرعهم ولا يعصون بنفوسهم والكثير يتراضعون للناس ويروي طر بالهم

جمع لجور من الفجور وهو الكثير الضيق ويقع على الخليل والكثير يقال طر الرجل إذا كلب

ومعناه أنهم لا يفقهون ولا يكذبون قاله ابن السكيت في شرح أبيه كليل

**(فصل)** (يورد في الاسم الفعلة الذي هو الوصف العامل أن نصب به) أي بالوصف (وأن يخصص

بإضافته) إليه للتخفيف فتر ما كان الوصف أو جمعا (وقد فرغ) في السبع (إن الله بالغ أمره) وهل من

كاشفات ضراء بالوجهين) النصب والخص فالنصب على العمولية والخص بالإنشائية فالآية الأولى

قرأها حصص بالخص والباقيون بالنصب والثانية قرأها غير أبو عمرو بالخاص وأبو عمرو وحده

بالنصب وإليه أشار الناظم بقوله والنصب بذي الإعمال تلوا أو اخص (وأما ما عدا التنازل للوصف

(فيجب نصبه) لتعذر الإضافة بالتفصيل بالتالي وإليه يشير قول النظم وهو نصب ما سواء مقتضى

(نحو خليفة من قوله تعالى إذا جاء من الأرض خليفة) وفي بعض النسخ وسكا من وجاء من الليل

لا يلحق وتخصيص المقال في حواشي على الآية (قوله الوصف العامل) أما غير فيخصص ما يليه وغير ما يليه أمره فكل لا لا يضاف إليه

لا يضاف مرسى ولا ينصب لإدليس فيه أهلية ذلك إلا هل رأوه فاعل هو رأه يكون مفعولا لهذا وهو لا يرد هذا ظان زيدا متطاعا لكونه إذا لم

يقدر المفعول الأول يلزم الخلف اقتصار أو هو لا يورد في باب ظر إندرك لما نصبه لا بالاختصار الأول هو هل امتناع الخلف المذكور (إذا لم يكن

المفعولان المذكورين ومن أمثلة ذلك جاء من الليل سكا فسكنا منصوب محذوف (قوله أن ينصب الخ) الاختلاف في أي ما أولى فقبل النصب وإليه

ذهب سيوريه وقيل الجرو قيل حماسيان (قوله أما ما عدا التنازل فيجب نصبه) قال القاني النظر مع ما قدمه من جواز فصل الوصف المضاف

إلى مفعوله الأول بمفعوله الثاني إذ مقتضاه جواز جر خبيثة في الآية الثانية بإضافة جاء من الليل مفعولا بينهما في الأرض ويمكن الجواب بأن

الجور وبالإضافة هو التالي حكاه غير غيره وإن تقدم فلفظ (قوله من بعض النسخ وسكا) من هذا البعض لسخ القاني قال سياني أن جاء

في الآية غير حاصل فقطيبته أن العمل وعنده معتبران بالنسبة إلى المعرول الأول لما فعل هذا عامل في سكا الذي هو غير قال له وغير حاصل في الليل ولأن الشمس الذي يتوهم أنه مطوف على محله وهو نصف والنبي أصبح هو أن يقدر فاملا لا اعتبار استمراره أو حالته المحكية فالجزء أن كلاهما معمولان وإلا فالثاني معمول المندرج كالنابع مطلقا قلنا لأن شرط النسبة للحل وجود مجرد له لا يشترط الأول الذي هو قضية كلام الموضع هو قول السجرات والثاني الذي فتناهم أصبح هو قول البصريين والآخرى نقله السهني في إعراب الآية انتهى وقد عرفت عما مر آنفا أن سكا معمول المحذوف عند من يقول بأن الوصف غير حاصل (قوله وإذا اتسع الجهور خرج بالجهور المنصوب فلا يجوز جر نايبه لأن شرط المطف على المحل عند المحققين أن يكون الموضع بحق الأصل وهو الوصف المستوفى لشرط العمل الأصل إعماله لا إضافته لانتداعقه بالفعل وأجاز البضاديون ذلك بحسب ما بقوله : فظل طهارة اللحم ما بين منضج • صفيق شواء أو قد ير معجل بمرقد ير عطف على محل صفيق وأوجب بأن الأصل أو خارج قد يرطف المضاف وأبقى جر المضاف إليه (قوله فالوجه جر النابع) يحتمل (٧٠) أن يفصل نحو الضارب رجل وزبد لا يعترفون التوافقا لا يعترفون في الأوائل ويحتمل

أن يخص بشيء ذلك بقربته  
 ما مر في باب الإضافة من  
 أنه لا يضاف الوصف  
 المقرون بال إلا لما هي  
 فيه أو غيره من الصور  
 الخس ( قوله بإظهار  
 وصف ) قال اللغوي فيكون  
 حيث لا ممول التابع  
 المقدر لا تاء ( قوله أو  
 فعل ) إما حاضر أو مضارع  
 وإظهار الوصف أربع  
 لأنه مطابق للذكور لأن  
 حذف الماورد أسهل من  
 حذف الجسلة ( قوله  
 ويحتمل المذهب قول  
 النافذ الخ ) اعترض بأن  
 قوله تابع ظاهر وأنه  
 عطف على الموصح وإلا لم  
 يسمه تابعا ( قوله ويتمى  
 إظهار الفعل ) قال اللغوي

سكنوا الصواب جعلها لأن الوصف فيها غير حاصل كأيان هل الآخر (وإذا اتبع المجرور) بالوصف بأحد  
التباعد الخامة (فالوجه هو التابع على اللفظ فنقول هذا صار بزيد ومرو) بالخفض عطفا على لفظ زيد  
(ويجوز نصبه بإضمار وصف منزول أو فعل انه قال) أي وضارب حمرا أو يضرب حمرا (و) يجوز نصبه  
(بالعطف على المحل عند بعضهم) وهم الكوفيون وطائفة من البصريين حلافا لسيبويه وجهود البصريين  
ويحتمل المذهبين قول العظم : واجرر أو نصب تابع الذي انجدهض كقبضى جاء وما لا من ثمضى  
(ويشتمل إضمار الفعل إن كان الوصف فيه حاصل) بأن كان بمعنى الماضي (منصب الشمس في وجاهل  
الليل سكنوا الشمس بإضمار جعل) أي بإضمار فعل مناسب لمعنى الوصف (لا غير) أي لا لغير الفعل يجوز  
إضماره فليس لكأن تجعلها منصوفا بإضمار وصف منزول لا بالعطف على المحل لأن الوصف المذكور  
غير عامل لكونه بمعنى الماضي (الآن فشرعنا على حكاية الحال) فيجوز نصبها بإضمار وصف منزول  
أو بالعطف على محل اليل لأن جاهل على هذا أصل لكرهه بمعنى يجعل وأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى  
الاستمرار في جميع الأزمنة في (مماثلة) فبأن أحدهما إما محضة باعتبار معنى الماضي فيه وهذا  
الاعتبار يقع حصة للمعرفة فلا يبعد (ولا يبعد) باعتبار معنى الحال أو الاستقبال  
وهذا الاعتبار يقع حصة للمتكلمين (فصل في إضمار الضميمة إليه) قاله البيهقي شرح الكشف على هذا يجوز أن  
تكون الشمس معطوفة على محل الإضمار (مماثلة) على ما هو في الصدقة على الحال والاستقبال وأن تكون  
مصدوبة بإضمار فعل ماضٍ باعتبار عدم محبة الصدقة على الماضي وعلى هذا يحمل تهذيب الرعشري كون  
الشمس معطوفة على محل اليل (أدبه) إذ قصد بادم الفاعل معنى الثبوت هو عمل معاملة الصدقة  
المشبهة برفع السبي ونصبه على التثنية بالمعزول وإن كان معرفة وعلى التثنية إن كان انكسرة وجره  
بالإضافة وهو في ذلك ثلاثة أرواح أحدها ما يجر ذلك فيه بانصافه وهو ما أخذ من فعل قاصر كظاهر  
النصب والثاني ما يمتنع ذلك فيه بانصافه وهو ما ينعى لا أكثر من واحد والثالث ما احتلف فيه وهو

أى الماضى لأن الوصف بمعنى إلا أن يدل دليل على المراد بعيد غيره كقولك زيد ضارب حمرا أمس وبكرا غدا ( قول أو بالسلف هل الفعل ) قال الأماي كنائع المجرور بالمصدر عند بعضهم خلافاً لس والصريين والفرق أن المصدر يجرز عمله ما بعده إذ لا بد من إضافته إذا خلا من ال والتسوين وإضافته صغرة واسم الفاعل فإنه عند غيره منهما يضاف إضافة لفظية في تقدير الانفصال فلي تأمل انتهى ولعل في العبارة تحريها والذى في المعنى أن المطلب هل الفعل عند الحققين شروعا ظهور ذلك الفعل في التصحيح وأن يكون الموضع بحق الإضافة ووجوه المجرور الطالب لذلك الفعل قال والذى على هذا امتناع مسائل وذكر منها مسألة اسم الفاعل ومسألة المصدر ثم قال لأن لاسم المفعول لا يعمل في الفاعل حتى يكون بالاً ومنونا أو مضافا لفعل على أن يشترط بقاء المجرور به رأى بين اسم الفاعل والمصدر وأورد هل قوله لأن لاسم الخ أنه لا يظهر في المصدر إلا على القول بأن عمله لفعله الفعل ( قوله عمل معاملة الصفة المفعولة ) ظاهر ما أنه جليل ليس منها والظاهر خلافه دليل ما يأتي في باب أبلية أسماء الفاعلين والصفات المفعولة بها من أن فاعلا إذا أريد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه يكون صفة مشبهة وبذلك أنهم اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل

الدلالة على الحدوث وأخرجوا به الصفة المشبهة عن صرح بأنه حيث لا صفة مشبهة الدامية ولا يرد أنها لا تأتي إلا من اللادم لأنه يمكن  
الروم إما وضعاً أو كونه بالتحريك أو التنزيل (هذا باب إعمال اسم المفعول) (قوله وهو ما دل على حدث ومفعوله) قال  
الدونشري إنهم يقل ما دل على حدث وحدوث لأنه لا فائدة في ذكر الحدوث في حده لأنه ليس من المقتضات ما يدل على حدث ومفعوله  
غيره حتى يذكر لأجل الاحتراز به في شيء آخر بخلاف اسم المفعول فإنه يشاركون في الدلالة (٧١) وقاعلة الصفة المشبهة وأقبل فلا بد

من ذكره في حده ليحترز  
منها انتهى وهو كلام  
الحفيد برمه (قوله

كند حرج) قال الدونشري  
فيه نظر وأمل الصلة  
عنوة أي متدحرج به  
(قوله وينفرد اسم

المفعول به) قال  
القائي يعني من غير قبح  
لأنه سينفرد به

الإضافة في نحو كاتب  
الآب وإخراج من حد  
الصفة المشبهة انتهى ولا

يحق أن صليح المصنف  
كالنظم يقتضي ثبوت  
الانفراد بين اسم المفعول

واسم الفاعل والقارح  
أخرج الكلام عن الظاهر  
وجعل الانفراد بين كل

من قسمي اسم الفاعل  
واسم المفعول وأحوجه  
إلى ذلك ما أسلفه من أنه

إذا قصد باسم الفاعل  
الثبوت أضيف إلى مفعوله  
وأنه باقي على كونه اسم

فاعل ومرفعه (قوله  
والأصح أن يجعل الخ)  
ظاهرة أن اسم المفعول

حيث لا يصح صفة مشبهة  
وبه صرح المصنف في الحواشي والظاهر وهو المناسب  
لأنه لا نائب فاعل وظاهر قول القارح وأما اسم

المفعول إذا أجرى الصفة بخلاف ذلك فهو إخراج  
الكلام للتبديل من ظاهره وعلى الأول يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر  
من الانفراد الذي قاله ونحوه في المقام يطلب من حواشينا عن لاهية (قوله المتعدي إلى واحد) قضيت المنع في المتعدي إلى أكثر من

واحد سواء لم يذكر غير المقام مقام الفاعل نحو مررت برجل معلى الآب أو معلى الأخ أو كان مذكوراً معلى الآب ودرهما  
ومعلى الأخ زيداً قاسماً (قوله فإنه يرفع السبب على الفاعلية في بعض القرواح أنه يرفعه على النيابة عن الفاعل ولما استشهد بمفعوله

ويعلم

ما يتعدي لواحد فقال لا يخش الجواز مطلقاً وبهم جامع مطاع وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع أن  
حذف مفعوله مقتضاً وإلا امتنع وهو الصحيح فذكر يشبهه لئلا يمتنع والاستعمال بشرط ابن مالك  
فيه أن ليس كقولك فلان ظالم الصيد أي أن عبده ظالمون وذلك إذا قلته مثلاً بعد قول القائل ليس  
صيد فلان ظالمين الخيلند بهور ظالم الصيد بالرفع وظالم الصيد بالجر كما في الحسن  
الوجه برفع الوجه ونصبه وحفظه وشاهد من اللام قول صدقته بن ربيعة

داركت إني من عدائك خائف وإني إليك نائب النفس بائع  
وشاهده من المتعدي لواحد قول لأحر

ما الزاحم القنب ظلاماً وإن ظلماً ولا الكرم بمساع وإن حرماً  
(هذا باب إعمال اسم المفعول)

(وهو ما دل على حدث ومفعوله) أخرج قوله ومفعوله ما عداس المفعول من الصفات والمصادر  
والأفعال الدالة على الأحداث ويكون من الثلاثي المجرى (كضرب و) من المريد به نحو (مكرم) بمنح

الراوون الزامى المجرى كند حرج ومن المزيد به كند حرج (ويجوز حمل فعل المفعول) أي الفعل المسمى  
للمفعول (وهو كاسم الفاعل وإن كان) منروياً (بأن من مضياً) لما تقدم من أنه واقع موقع الفعل

لأنه صلة آل والفعل يعمل مطلقاً (وإن كان مجرداً) من أن (من شرط الاعتناء) على الاستفهام أو  
النو أو المخرج عنه والموصوف أو ذي الحال (و) بشرط (يكونه لعمارة أو للاستقبال) لا لدفعي كاسم

اسم الفاعل حرفاً مجزئاً وإلى ذلك أشار الدونشري  
وكل ما قدور لاسم فاعلي بمعنى اسم مفعول بلا تفاصيل

فهو كفعل صيغ المفعول في معناه (يقول) في المجرى من ال المتعدي عن المفعول (زيد معلى أبوه  
درهما الآن أرفها) فزيد مستند أو معلى محذوف وهو المفعول المستند إليه وأبوه نائب الفاعل به وهو

مفعوله الأول ودرهما مفعوله الثاني (كأنقول) في العمل اسم المفعول (زيد معلى أبوه درهما) بلا فرق  
(وتقول) في المقرون بأن (المعنى كفاً يكتفى) كما مثله في المفعول وهو يحتمل الأربعة الثلاثة (كأنقول

الذي معلى) إن أردت الحال أو الاستقبال (أو معلى) شأرت المسمى (فمعلى مبتدأ) وهو مستند  
لأثنين (ومفعوله الأول) القائم مقام الفاعل صير (مستتر) فيه (عائد إلى آل) الموصولة به (وكفاً

مفعول ثانٍ به) جملة (يكتفى) من الفعل والفاعل (غير) مبتدأ (وينفرد اسم المفعول) المتعدي إلى  
واحد إذا أريد به معنى الثبوت من اسم المفعول المراد به الحدوث كما مر واسم الفاعل المراد به الثبوت (مر

اسم الفاعل) المراد به الحدوث (بجواز) معاملة معاملة الصفة المشبهة في التبديل في آخر باب الصفة  
المشبهة وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل هو عمل معاملة الصفة المشبهة والأصح أن يجعل اسم مفعول

المتعدي إلى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وانضم الكلام على اسم الفاعل مستوفى  
قبل هذا الباب وأما اسم المفعول إذا جرى مجرى الصفة المشبهة يرفع السبب على الفاعلية على

وبه صرح المصنف في الحواشي والظاهر وهو المناسب  
لأنه لا نائب فاعل وظاهر قول القارح وأما اسم

المفعول إذا أجرى الصفة بخلاف ذلك فهو إخراج  
الكلام للتبديل من ظاهره وعلى الأول يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر  
من الانفراد الذي قاله ونحوه في المقام يطلب من حواشينا عن لاهية (قوله المتعدي إلى واحد) قضيت المنع في المتعدي إلى أكثر من

واحد سواء لم يذكر غير المقام مقام الفاعل نحو مررت برجل معلى الآب أو معلى الأخ أو كان مذكوراً معلى الآب ودرهما  
ومعلى الأخ زيداً قاسماً (قوله فإنه يرفع السبب على الفاعلية في بعض القرواح أنه يرفعه على النيابة عن الفاعل ولما استشهد بمفعوله

وجئنا قال فرغ النائب عن الفاعل مضاه إلى صير الموصوف على حسب في الحكم والشارح في رواية البيت (قوله ليس على أن  
 الصفة مشبهة) الظاهر أن يقول ليس على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة وهو مسبب لما بعده فتدبر (قوله ويجاب الخ) لا يعني أن  
 السؤل إذا لمسا هو عن سر عدم رعاية اسم المفعول في حال إجرائه مجرى الصفة المشبهة وهو حال إرادة الثبوت منه وهذا الجواب لا يصلح لكنه  
 لذلك والحاصل أن اسم المفعول المذكور إن جعل صفة مشبهة فلا إشكال في أن المرفوع فاعل وإن كان اسم المفعول مجرى الصفة  
 في جواز إضافته لما بعده والمساوئ رعاية حاله أن يكون المرفوع بعده نائب عن الفاعل في رعاية حاله ما عومل بمعامته وطرا عليه  
 أي يكون فاعلا فاختيار مراعاة الثاني مع أنه طرأ من يحتاج لسكته فتدبر (قوله وعلى ذلك جاءت الشواهد) لا يعني أنه ليس في شواهد  
 الرفع ما يدل على أنه فاعل أو نائب (٧٣) فاعل (قوله أنت فاعل مرفوع الخ) الشاهد به أنه مجرى مرفوع مجرى الصفة المشبهة ورأس

مرفوع به مع خلوه من  
 الصميم والتقدير ورأس  
 منك مثل حسن وجهه  
 وقوله بما يتعلق بمرفوع  
 (قوله لما بدت مجلوة  
 وجئنا) الشاهد فيه أنه  
 مجرى المفعول وهو مجلوة  
 مجرى الصفة المشبهة  
 فنصبه وجئنا بالذكور  
 لأنه جمع مؤنث سالم وهذا  
 هو المناسب لقوله مصعها  
 والوجع من جمع وجنة  
 وهو ما ارتفع من المدح  
 حسن أمان ثلث الوار  
 مع سكون الجيم وفتح الوار  
 مع فتح الجيم وكسرها  
 والصور والصيانة المحظ  
 كذا في بعض الشروح (قوله  
 تمنى إتيان الخ) الشاهد فيه  
 أنه مجرى اسم المفعول  
 وهو مجرور مجرى الصفة  
 المشبهة وأصله إلى  
 معموله المضاف إلى صير  
 الموصوف وهو أنت

ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لأعلى البيابة هي الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في  
 الخواشي ومن حطاه فأتى وعقبه قوله ويستثنى هنا فيقال فلا قيل أن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة  
 بل على ما يقتضيه اسم المفعول انتهى ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يراه إذا أريد به معنى  
 الحدوث أما إذا أريد به معنى الثبوت فلا يرفع السؤل على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول به إن  
 كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة ويجوز بالإضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد في شواهد الرفع قوله :  
 بثوب وديار وشاة ودرم فهل أنت مرفوع بما هو رأس  
 ومن شواهد النصب قوله : لو صنت طرطك لم ترع مصداتها لما بدت مجلوة وجئنا  
 ومن شواهد الجر قوله : نعى أدنى الجون مرور هذه فلما رأى ارتفاع تمت مراد  
 الجوار (إضافته إلى ما هو مرفوع على لفظي) مبدوق بالنصب (ودلك بعد تحويل لإساده على صير  
 رجع للموصوف) باسم معمول (ونصب لاسم) المرفوع على (التشبيه) بالمفعول به فلا يصح إضافة  
 لوصف المرفوع لأنه عيب في معنى فيلزم إضافة إلى نائب عنه ولا يصح حذف لعدم الاستغناء عنه فلم يبق  
 طريق لإضافته لمرفوعه إلا بأن يجوز لإساده إلى صير يعود إلى صاحب الوصف ثم يصيب المرفوع  
 يجوز له الإسناد لأنه مبدوق يجوز لإساده ثم أنت الفصلة لاستغناء لوصف عنه بصير الموصوف  
 ونصبه عنها ثم يجر بإضافة مرفوعا من أجزائه وصح امتدادي لواحد مجرى وصح لمعدي  
 لاثنين وإلى ذلك يشير قول النظم : وقد يصف د إلى اسم مرتفع ه هني كعبه ود المقاصد الورع  
 والأصل أنك (تقول الورع محمودة مقاصده) بالرفع (ثم) يجوز لإساده من المرفوع إلى الصير المضاف  
 إليه وهو المقاصد فيستتر محمود وهو صير إلى صير رأى الكو فين نصبه (وتقول الورع محمود المقاصد  
 بالنصب ثم) بعد أن نصب المقاصد فصرها (وتقول الورع محمود المقاصد) بالجر بعد ثلاثة أفعال وقد  
 بين أن هذه الأوجه أصل الرفع وهو دوجا في المعنى ويتفرع عنه النصب وينتزع عن النصب الجر  
 (هذا باب ألفة مصادر العمل (الثلاثي) المجرور)

(اعلم أن الفعل الثلاثي المجرور (ثلاثة أروا) لأربع غايات بالفتح) وجبه (ويكون متعديا كغيره)  
 فإنه متعد إلى المضاف المصطف به (وقاصرا كمدركه بالكسر) في عيه (ويكون قاصرا كسلم) بتكرير اللام  
 (ومتعديا كدله) فإنه متعد إلى المضاف ولو من عيه لكان أولى لما سيأتي وقدم المذهب في المفتوح

الجون والجون علم على شخص فاعل نهي وهو في لغة إطنق على الأبرص والأسود لأنه من الأصداد وعرد الرجل إذا  
 فر (تممة) قد يعامل الاسم لجأه معاملة الصفة المشبهة لتأويله بالمشقة كما أنه في التمهيل كقولك وردنا وأديا حسلا  
 ماؤه أو وردنا وأديا حسل الماء بالجر أو حسلا الماء أو ماء لتأويل حسل بمعنى حلو تقول مررت بقوم أسد أنصارهم وأسد  
 الأنصار أو الأنصار أو أنصار التأويل أسد بمعنى شجعان ومن ذلك قوله : فلولاً فتوا المهر المندى لايت وأنت غربال الإهاب  
 فأجرى لتأويله بمنقب مجرى الصفة المشبهة وقوله : مر شاة حلم فرعون العذاب حول نطلب نداء فكأب دونه كآب  
 فأضاف كلاما من فرائض ووردون إلى معموله لتأويل فرائض فرائض فرعون بالهمزة وأراد بذلك أن هذا الذي هما هذا الكلام خفيف  
 الحلم شديد العذاب يرميه بالخفاقة والتجبر (هذا باب ألفة مصادر الثلاثي) (قوله ولو مثل يفهم كان أولى لما سيأتي) أي



من أن هذا بكسر العين القياس والقياس فتحها (قوله ولا يتعدى إلا بضمين أو تحوّل) التضمين نحو رجبكم الطاعة أي  
 رجبكم وأن اشترأ قد طلع العين أي المفعول المتعدي نحو قوله (قوله والمتمم) قال النحوي سطر على هو بالهاء المثلثة أو بالهاء  
 القوقية فإن كان الأول فهو بفتح العين لا بكسر ما انتهى الكلام به، وقد كان الثاني لما معناه انتهى (وأقول) هذا محجوب فإن لم يملكه يجرى  
 فيه كسر العين ونحوها وظاهر كلام الصحاح أن الكسر أكثر به قال وقد ثبت ما بها بالكسر إذا (٧٣) فاسما وربما جاء الفتح وفي المصباح

لثالث الفم لثما من باب  
 ضرب قبلته ومن باب  
 أصب لفة قال:

فلثمت فاسما أحدا بقرونها  
 قال ابن كيسان سمعت  
 المبرد يلقده بفتح التاء  
 وكسر ما انتهى فالتخيل  
 به على كلام الصحاح  
 ظاهر وعلى كلام المصباح  
 على هذه اللفظة وفي الصحاح  
 أن التثنية بالمشاة الطعن في  
 الشعر مثل القم فكيف  
 يسأل النحوي والصحاح  
 من الكتب المتداولة  
 ولا حاجة لإثبات  
 بعضهم معناه إلى النقل  
 من غير كتب اللغة حيث  
 قال في شرحه القم

والمكسور على غير العال بهما (وفعل بالهم) (ن حينه) (لا يكرب ولا أصرا) ولا يتعدى إلا بضمين أو  
 تحوّل (كظرف) (دغم زاء) (فأما فعل) المفتوح العين (وفعل) المكسور العين (المتعديان قياس  
 مصدرهما الفعل) بفتح الفاء وسكون العين وإلى ذلك أشارت لم يفرقه فعل قياس مصدر المتعدي من دى  
 ثلاثة المراد بالقياس هنا أنه إذا ورد في قول لم يعلم كيف تكلم مصدره فبذلك تقيسه على هذا ألا أنك تقيس  
 مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والأصح وأجود (فأول) وهو فعل المفتوح العين المتعدي  
 يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضارع فهو من المفعول (كأكل كل) مصدر أكل  
 (و) الصحيح نحو (الضرب) مصدر ضرب (و) المضاعف نحو (نزد) مصدر زد ومعتل الفاء كالوعد مصدر  
 وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالزى مصدر زى (والثاني) وهو فعل المكسور العين  
 المتعدي وكذلك فالصحيح (كالهم) مصدر هم (والثالث) مصدر لم (و) وهو من الفاء نحو (الامن) مصدر  
 آمن والمضاعف نحو المص ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو حوف ومعتل اللام نحو الفى يقال فى  
 سباء هيا لزمه وأطلق ذلك تبعاً لسبويه والأصح وقيد من ما ذكره النحوي أن بهم محلاً بأنهم نحو  
 شرب شراباً ولم تق (وأما فعل) المكسور العين (الفصحى من مصدره الفعل) بفتح الفاء العين ويؤلفه  
 أشار النحوي بقوله وهو فعل اللازم به فعله ويكون الصحيح والمفعول والمعتل بأبوابه المضاعف  
 بالصحيح (كالمرح) مصدر فرح (و) المفعول نحو (الامر) مصدر أمر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين  
 كالعد (و) معتل اللام نحو (الجوى) المضاعف نحو (الشر) مصدر شل (ولا يدل) فعل الفاعل  
 (على حرفة أو ولاية فقياسه للفعالة) بكسر الفاء (كولى عليهم لا ية) وعدها فعل للصحيح التثنية أما إذا تعدى

(قوله والذميل) هو بالذال الموحدة ضرب من - ير الإبل قال أبو حنيفة إذا ارتفع السهم من الصنق قليلا فهو البريد فإذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم الرسيم يقال ذميلا قال الأصمعي ولا يدل على معنى بوم أو بوليه إلا بهرى (قوله مصدر صهل الفرس) قال الدوشري قال في الصحاح الصهيل والصهل (٧٤) صوت الفرس مثل الهيق والهاق وقد صهل الفرس بصهل بالكسر صهيلا فهو صهلان

(كشي بك مشاء أو دل) (على سيرة قياس الذميل) (فتح الفاء) (كالرحيل) مصدر رحل (والذميل) مصدر ذمل (أو دل) (على صوت فقياسه له مال) (نظم القام) (أو الصهيل) (بفتح الفاء) (أو دل) (كالصراخ) مصدر صرخ (والعواء) (بالمد) مصدر عوى (و) (الثاني نحو) (الصهيل) مصدر صهل الفرس (والهيق) مصدر هيق الخمار (والزئير) يرى له مرة مكسورة مصدر زار الأسد وإلى هذه المسئلة أشار التناظم بقوله ما لم يكن مستوجبا فعلا - الآية الثالثة (أو دل) (على حرف فاء ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء فالخرفة (كنجر) في المال (نجارة) بانشئة الخوائية أوله وليس منه نجر الخشب بالقوم نجارة بكسر النون (وخاط) الثوب حياطة لهما من قياس الكلام في القاصرو والولاية نحو أمر عليهم إمامة إذا حكم (وسفر بينهم سفارة إذا أصبح) وعرف عن القوم مراعاة إذا تكلم عليهم وأمل بإزالة إذا قام بمصالح لإبل وذكر ابن صفور أن فعالة مقيس في الولايات الصانع والحاصل أن فعل القاصر يطرد في مصدره فنقول إلا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع والتقلب والهاء والصوت والسير والخرفة والولاية والغالب في الامتناع فعل وفي التقلب فعلان ولله - فعل وفي الصوت فعال أو فعل وقديسيمان نحو لعل فعلا فاعا واميقا وقد ينفر دقال نحو لم لغا ما قد ينفر د فاعيل نحو صهل صهيلا وأما إذا نظر أد فعال في الرقاد وفعل في السير وأطره في الولايات والحرف فعلة (وأما فعل بالضم) في صبه (فقياس مصدره الفعولة) بضم الفاء (كالفعولة) مصدر صعب عند سهل (والسولة) مصدر سهل الأمر (والعدوبة) مصدر أعذب الماء (والملوحة) مصدر ملح (والفعالة) خنع الف (كالبلغة) مصدر بلغ (والفصاحة) مصدر فصيح (والصراحة) بهملتين مصدر صرح وإلى ذلك يشير قول النظم - فعولة فعلة فعلا - وما جاء مخالفا لما ذكرناه من المصادر القياسية (فبايه السباع وهذا معنى قول النظم - وما أتى مخالفا لما مضى - فبايه الثقل وأراد

(قوله وليس منه نجر الخ) فيه توكيد على المصنف في تشبيهه بظاظ وجعل الكلام نجر توطئة له ولا يخفى ما فيه من حسن المرج بكلام المصنف (قوله أمر عليهم) قال الدوشري بفتح أوله هو نائب وحكى فيه أيضا ضم الميم ولذلك مصدران بالإمارة كما هو الإمارة وأمرت زيدا بكذا مصدره الأمر والأمر من أمر عليهم ومن أمرت زيدا بكذا أمر ولا تشبه حمزة إلا مع وأو العطف كقوله تعالى وأمر أمك بالصلاة ومثل مرخفوك ولا رابع لها فليشأمل



(قوله وساني) يقال سلق الرجل (٧٨) إذا ألقاه على قفاه (قوله وفنس) يقال فانس الرجل إذا ألبس القفلسوة (قوله سبل) والمصباح

سبل الزرع أخرج سبله  
(قوله وحيط) أي أحدث  
عند الجاع قال في المصباح  
المحيط فيقول بكسر  
الغامق فتح الياء هو الرجل  
يحدث عند الجاع وحيط  
من حبط فعل ذلك (قوله  
وتابل) في المصباح يقال  
توبل القدر إذا أصبحها  
بالتابل انتهى وفيه التابل  
يفتح الباء وقد كسر  
الإذار (قوله وبذلك  
يقيد قول النظم فلال  
الح) قال الدوشري ينفى  
نعمه (قوله اسم الفاعل)  
قال الدوشري ينفى  
نعمه (قوله اسم الفاعل)  
قال الدوشري أي معنى اسم  
الفاعل (قوله والقياس  
نزية) قال الدوشري  
قال الجار بردي ثم أعلن  
أكثر ما يجر المصدر على  
تعملة في الساقص نحو  
وصيته توصيف ولا يهدف  
مها التاء لا الضرورة الضر  
وإذا حذف التاء لضرورة  
الضم عاد إلى تعميل كقوله  
وهي نزي دلوا نزيا  
كما نزي شمة صبا  
يريد نزية يصف ناقة بأها  
تحرك دلوا امرأة شمة  
كانت لصفة صفة وهو  
اسم لها خاصة لا يوصف  
بها الرجل انتهى وهو  
مخالف لمكلام الشارح  
فليتأمل والنصف هي التي

فلال أو صفة لفصلا . واجعل مقبدا ثانيا لا أولا

(وبه وفتح أول المصباح) تحذف الفاعل الحاصل بالتضعيف (والا كرا ن يعني بالمتنوع) أوله (اسم  
الفاعل) لا المصدر (نحو من لم يوسوس) ولذا وصف بالحناس وما بعده وها من صفات  
لذوات (وقياس فاعل) حنع كمين (كمارب وحاصم وقائل الفاعل) بكسر الفاء (والمفاعلة) نحو  
الصراب والمصاربة (والخصم) الفاعل والمفعول لا فرق بين أن يكون فاعل للشاركة كما تقدم أو  
لا نحو نأدي نداء مناداة وإلى ذلك الإشارة بقول النظم . الفاعل العمل والمفاعلة . واللازم عند  
تعبيره المفاعلة لأنهم قد يتركرون الفاعل ولا يفركون المفاعلة قالوا اجالس جالسا ولم يقولوا اجلسا وأصل  
الفعال ما التبعال وقد تطفوا بذلك معار صارب صرأبا وقائل قينا لا (ويمنع العمل فيها فاقه بيا نحو  
يامر وباص) فلا يقال يامر بيا ولا يامر بها لا استئصال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم أنه لم يوجد  
فيه إلا الياء في الياء والياء مع يرو هو الجدي وإنما يقال يامر بيا من قوله يامر (وشد يامر بيا)  
حكاه ابن ديد وحي مساومة على قياص (ومخرج) حماد كراء (فشاذ) وإليه الإشارة بقول النظم  
. وفيه مامر الجمع تاديه . (كقولهم كتب كذا) بالاعتماد فيها والقياس تمكليا (قوله :  
وهي نزي دلوا نزيا) . كما نزي شمة صبا

والقياس نزيه ولكنه حمله على ما هو معناه أي تحرك دلوا تحريكاً كالشمة فتح المعجزة المعجزة شبه يديها  
إذا أخذت الدلو بها لتخرج من البئر يدي امرأة ترفص صبا وحسن الشمة بالذكر لأنها أضعف من  
القابة (وقولهم تحمل محمدا) بكسر التاء والحاء المهملة وتهديد الميم والقياس محملا (وزاى القوم رميا)  
تكسر لام الميم الممثلة وبالياء المشددة والقياس زاميا (وحرفل حيقالا) وهو القوم عن الجاع الكبر

تكون لأشابة ولا حذر ذابل متوسطة والضمير في ما حمله الكلمة أو الصفة أي لا يوصف بهذه الكلمة أو الصفة الرجال وقان  
في الصحاح وامرأة شمة إذا كانت نصفاً غافة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الزجاج: وهي نزي... الخ

(فصل) (قوله من مصدر الفعل الثلاثي) قال النوشري ظهري شمله لكل (٧٧) فعل وليس كذلك فقد قال بعض

شراح القيلة ابن عطية  
ما له : وعنا تنبيه به  
عليه الشيخ أبو حيان  
وهو أن هذه التاء الدالة  
على المرة الواحدة لا تدخل  
على كل مصدر بل على  
المصادر الصادرة عن  
الجوارح المدركة بالحس  
مخوقة وضربة وقعدة  
وأكلها وأما مصادر الأفعال  
الباطنة والحاصل الجبلية  
الثابتة نحو الفرب والحسن  
والجبن والعلم والجهل فلا  
يقال من ذلك علمه علمه  
ولا فهمته فهمه ولا صبرته  
صبره وهذا الذي يبدله  
الشيخ أبو حيان قال إنه  
أمر مفول منه يعني أن  
أكثر المحوئين لم يلجوا  
عليه إذ لم يستنبطوه ومن  
عند نفسه لأن الأحكام  
النحوية اليوم قد تقررت  
فليس لأحد أن يبدلها  
لكون العرب المصروع  
منهم قد انقرضوا وأما  
الاستفراء فلم يترك المتقدم  
للتأخر استفراءه كلامه  
وفي آخره نوع تعامل على  
أن حيان وقوله وأما  
الاستفراء الخ مردود  
وما هي بأول مسألة  
أفادها أبو حيان  
(هذا باب أبلية أسماء  
الفاطمين والصفاءات  
المقبية بها)  
(قوله تقدم أن هذا الجمع

والقياس حوقله وأشد منه حوقالا بالفتح لأنه محصور من ما صاعب (ر قشعر) جفده (قشعريرة) أهم  
القاصد وفتح الدين (والقياس) في مصدر فعل بالفتح يد إذا كان صحيح اللام نحو كذب (سكنه ياد) و  
مصدره مثله (تزييه) في مصدر فعل نحو تحمل (تحملوا) في مصدر فاعل الممثل اللام نحو ترمى  
(تراموا) في مصدر فاعل نحو حوقل (حوقلوا) في مصدر فعل نحو افشعر (افشعرا) ولا  
يخفى ما في كلامه من الغف والنشر على الترتيب.

(فصل) (وبدله على المرة من مصدر الفعل الثلاثي) انصرف التام (عدة بالفتح) في التاء كما في فعلها  
(تجلس جلسة وليس جلسة) وبهذين المثالين على أنه لا فرق بين أن يكون المصدر زيادة على  
حروف العمل كجلس جلوسا ولا كجلس لجلسا لأن لم يكن زيادة واضحة أنك تقتصر على زيادة التاء  
مع فتح أوله وإن كان ثم زيادة فذلك نظر جهار قايين مصدر الثلاثي وغيره وشدة أيمته فداء واحدة وأيمته  
إنيابة واحدة حكمها سنيوية وإذا لم يكن مصدر الزيادة لم يكن يسمي بزيادة في التاء فقامت  
الواحد والجلس لأن منزلة الجلسة من الجلوس منزلة المرة من المرة لا أصل في الجنس وواحدة أن يفرق  
بينهما بالتمام (إلا إذا كان بناء المصدر العام) أي المطلق الصادق عن النفس والكثير (عليها) أي على فعلة  
بالتاء (فبدل على للمرة منه) أي من المصدر العام المبني على فعلة بالوصف (بالوحدة وشبهها) (كحرم رحمة  
واحدة) أو مرة (وبدل على الهيئة) وهي الحالة التي يكون عليها فعل مصدر الفعل (عدة بالكسر) و  
العام فقامت أيمته المرة (كجلسة والركبة والعدة) بكسر أو ما رغب الفعل المتقدم (إلا أن كان بناء  
المصدر العام عليها) أي على فعلة بكسر التاء (لبدل على الهيئة) منه (بالصفة ومحوها كشد الضالة لشدة  
عطية) أو لشدة الملهوف (و) بدل على (المرة من غير الثلاثي) رابع كان أو غيره (زيادة التاء على مصدره  
العام) كإطلاقة واستخراجة فإن كان بناء المصدر العام (أي كطهر) على التاء دل على المرة منه بالوصف  
بالوحدة (كإقامة واحدة واستقامة واحدة) ودهر جنة واحدة لا بد من حراجه لأنه غير قياسي بل قيل  
غير مسدود كأنهم من الصيرى والحاصل أن الفعل إذا كان له مصدران قياسي وسماحي لحذف القياس  
دون السماحي فإن كان له مصدران قياسيان لم يسمي أحدهما قياسيا ولا غير قياسيا (ولا يسمي غير  
الثلاثي مصدر للهيئة) لأن بناء الهيئة لا يتأتى فيه إلا بوزن من ذلك مدم منه الكلمة بحذف ما قصد إيلائه  
بها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بمصدر المصدر لأصل (لأما شمس فزعم احترمت) المرأة (خمرة)  
بالمعجمة والراء شطير أسما بالخار (وانقبت نقبة) أي قطعت وجهها بالعاب (وتصم) الرجل (حمة)  
على رأسه بالهامة (وتصم قصعة) غطي وجهه بالقميص وكان القياس عدم الحذف إلا أنهم  
عدموا بلية المصدر وبوا الفعل حرا على البيان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وقعدة مرة بكاسة وقعدة هيئة بكاسة في غير الثلاثي التاء المرة وشدة به هيئة كالخبرة

(هذا باب) (كيفية) (أبلية أسماء الفاطمين)  
تقدم أن هذا الجمع غير صالح والصفات المأثبة بها بأقرب صعب الفاعل من (الفعل الثلاثي المجرى)  
من الزوال (على) وزن فاعل بكسر العين وزيادة ألف بعد الميم بعد إسقاط حرف المضارعة (بكسرة في  
فعل بالفتح) حال كونه (متعديا) إلى المفعول (كضربه) فهو ضارب (وأنثى) فهو قائل (أو لازما)  
للفاعل (كذهب) فهو ذاهب (وإذا ما) والى المصمتين بمعنى ساب فهو فاذا يقال هذا الماء إذا سال  
وإذا العرق إذا سال دما وهذا البول إذا اضطلع وهذا الشيب إذا مرع ويستعمل متعديا يقال هذا  
الطعام الصبي وخطوته أنا بالبين فيكون من قسم المتعدي (وفي فعل الكسر) حال كونه (متعديا) إلى المفعول  
(كأنه) فهو آمن (وشربه) فهو شارب (وركبه) فهو راكب وهو ذلك مستفاد من قول الناظم :

غير سائل (تقدم في باب ما ينصب معاهيل ثلاثة) فمقولين جميع السلامة لأن مضرا لا



اسم اللفظ وهو عاقل وفيه شهاب مناقشة فالنظر حواشيها على الآية ( قوله بطل ) قال الدوشري فدل عليه بطل يبطل كحسن  
يحسن ومصدره بطول وأما بطل الرجل فدخل قصده البطلان فيقال بطل العقد بطلا ما ( قوله بوق القاموس الخ ) قال الدوشري قد  
يقال إن ما في القاموس هو العوالب لأنه أدى بالفتن من أن هناك أضراره لا سيما وقد وافقه غيره من أئمة اللغة وقد يقال إن الصخر له  
معنيان ذكر ابن هشام أحدهما وذكر في القاموس الآخر ولعلنا قد ناقشنا على ما لا يخفى ما في معنى التحامل أو لا في جعل عاقل  
القاموس هو العوالب وثانيا ( ٧٨ ) في قوله إن صاحب القاموس أدى الخ لا دليل على هذا وهو مجرد تصنيف القاموس

لا يفتنى بها وقد أخذ عليه مواضع منه وابن هشام قال القاضى ناج الدين السبكي انه أعلم أهل هذه الديار بالفنون الأدبية (قوله وودع ووادح) بناء على ما قاله بعضهم والحق أنهم استعملوا وودع ومنه قول أبي الاسود .

كفاعل صغ اسم فاعل إذا من ذى ثلاثة يكون ... (ويقل) فاعل (في) فعل بالكسر (الفاصل)  
 على الفاعل (كعلم) وهو سام (ول فعل بالضم كمره) بمعنى حنق فهو فارده أى حاذق وإلى ذلك أشار الناظم  
 بقوله : وهو قليل في فعله وفعل غير معدي .. (وإنما قياس الوصف من فعل) المكسور العين  
 (اللازم فعل) فتح الفاء وكسر العين (في لأعرض) جمع عرض فتح العين المهملة والراء (كفخرج وأشر)  
 بالتونين فيهما والاشرا الذي لا يحمده لجملة جماعية (وأهمل في الألوان والمخلق) فاللون كأحمر وأسود  
 وأكحل أى أسود العينين من غير استحالة (رأى) أى أسود حمرة العنق (و) الحائنة نحو (أحمر  
 وأحمر) وأجهر وهو الذى لا يحمر (رطلان) فتح الفاء وسكون العين (فيما دل على الاختلاف  
 وحرارة الباطن) فالأول (كدهان ورمان) الثاني نحو (عطشان) وصديان بمعنى عطشان وإلى ذلك  
 يشير قول الناظم : بل قبايه فعل وأصل فعلان نحو أشرف ونحو صديان ونحو الأجر  
 (وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل حكاكثير وب وشرب ودونه) أى دون فعيل (فعل) فتح الفاء  
 وسكون العين (كدهم) بالعين المعجمة من الشهامة من الصخامة (وضم) بالطاء والخاء المعجمتين من  
 ضم الشيء إذا غطى (ودونهما) أى دون فعيل وفعل (أصل كأحطب) بالحاء والطاء المعجمتين يقال  
 أحطب اللون إذا كان أحمر إلى الكدر قوميل) متعنين (كظل وحسنو فعلا بالقض) في الفاء (كجنان  
 وفعال بالضم كجماع وفعل مضارع) (كجنب) بضم الجيم والوعد (وفعل) بكسر الفاء وسكون العين  
 (كسر) بالعين المهملة والفاء (أى فتح ما كسر) وفي القاموس أنه الخبيث المساكين وإلى ذلك يشير قول  
 الناظم : وفعل أول وفعل فعل كاسم والجمل والفعل جمل وأصل فيه قليل وفعل

وقد يستعملون على صيغة فَاعِلٍ من فعل فَاعَلَ (يُفَاعِلُ) فكأنهم ما من المصنف فيتركبون القياس المظنر ويستعملون  
 المجرى (كشيخ وأبيه وطيب وصيف) ولم يقولوا فَاعَلَ شيئا وشالبا وطائبا وقال بالتشديد كَأَنَّ فَاعَلَ بَرَكَ  
 و**نَارَكَ** هَنَ وَزَرَ وَوَادَرَ وَوَدَعَ وَوَادَعَ وَالِيَهُ يَشِيرُ قَوْلُ النَّاهِمِ : وبسوى الفاعل قد يقضى فعل  
 وهل الاستثناء مالم يستعمل له قياس أما ما استعمل له قياس وجمع غير عاقلين موضع الاستثناء نحو مَالِ  
يَعْبِلُ فَهُوَ مَائِلٌ وَأَمِيلٌ قَالَ الْقَاطِبِيُّ (عليه) (جميع هذه الصفات) المتقدمة المداة على الثبوت (صفات  
 مشبهة) باسم الفاعل لا إذا قصد بها الحسوث فهي أسماء عاقلين (إلا فاعلا كضارب) من المتعدى  
 (وقائم) من اللازم (لما به) في الاصطلاح (اسم فاعل إلا إذا عصب) فاعل (إل من قوله) في المعنى (وذلك  
 فيما دل على الثبوت كظاهر المفسر شاحط البار) بالقديم المحضة والحاد والطاء المهملتين (أى بعيدا)  
 ولاصل ظاهر قلبه وشاحطه دارة (نصفه مشبهة أيضا) وقد أشبعنا الكلام فيه في باب إعماله وكان ينبغي  
 أن يجر هذا التثنية إلى آخر الباب ثلثا ثم انصرف الفاعل من غير الثلاثي المجرى لا يكون صلة مشبهة

إلى فاعل ليس بواجب إلا إن أردت التصحیح على الحدوث كما يدل لمقول الرضى استدلالا لشيء ذكره وعلما أنه لم يحويل الصحة  
المفيدة إلى فاعل كحاشي وخائق عند قصد التصحیح على الحدوث ( قوله إلا إذا أضيف إلى مرفوعة ) أى إضافة حسنة بدليل  
ما يأتي أول باب الصفة المشبهة من أن كآب الاسم اسم فاعل لا صفة مشبهة لأن إضافته قبيحة ( قوله صفة مفهومة أى بناء  
على أنها تكون مجازية للضارع ويأتى ما فيه ( قوله وقد أضيف الكلام الخ ) فيه أن ما أضيفه من الكلام مناسبا لما  
هنا كما تقدم ( قوله وكان يلغى أن يؤخر الخ ) لو أخره التصحیح أن جميع الأوردان من غير الثلاثة صفة مفهومة مطلقا وليس كذلك بل  
هى اسم فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والزمخشري لأن الصفة المفهومة عندم لا تكون مجازية للضارع وإن لم يقصد بها الحدوث

(قوله من أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي) أي وذلك صريح في أن الوصف من غير الثلاثي يكون صفة مبهمة (فصل) (قوله وبأي وصف الخ) شد أبلغ الضلال إذا شب فهو بهم وأورس للبعد والشجر إذا أصغر لونه فهو وارس وأغرب القوم فهم قاربون إذا كانت ألبهم قوارب وقال أصف العرب فهو ضيق إذ حملوا أحصرت الباقة فهي حصور إذا غرق جري لبنها وسمع يقع وورس فيكون بأفع ووارس ما استغنى فيه اسم الفاعل الثلاثي من اسم فاعل غيره (قوله من غير الثلاثي) أماته فلا وشذ حبه فهو عجب لم يقولوا حاب (قوله وشذ كسر هاء في معنى الخ) قال الدهر شري برأه طيه منتن بكسر أوله وسكون ثانيه في منتن بضم أوله يقال نتن وإن رلكي ينظر هل كسرهم منتن شاذ أوله لا فينبأ مل (قوله وكسر ما قبل الآخر) فأما قولهم أنتن فهو منتن بضم التاء وهو منحدر الجبل بضم الهمزة في البيع الأول في الأول وللآخر في الثاني (قوله من ألحق) بأسماء والجمع بمعنى أفلس وفي الحديث أرحموا ملتصيحكم وهذه الثلاثة قال الجوهري جاءت بالفتح نوادر وقال الخفائي في حواشي التصريف قد يقال إن مفعول (٧٩) فتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل لم ينطق به في غير محسن يقال أحصنت المرأة فرجها فهي محسن انتهى وزاد ابن خالويه في كتاب ليس راعيا وهو أحرأشت الإبل سمحت فهي هراشة يفتح الهمزة (هذا باب أبلية أسماء المفعولين)

(قوله ومن أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي ومعتدل القامة) (فصل) (وبأي وصف الفاعل من غير) (الثلاثي المجرى بضمط) حروف (مضارعه بشرط الإتيان بهم مضمره مكان حرف المضارعة) وشذ كسر هاء في معنى من أعالى من غيره من أعالى ومبين من أمان بكسر الهمزة في أبا فالحركة ما بعدها (و) بشرط (كسر ما قبل الآخر) لعيب باسم الفاعل من الثلاثي وشذ سم من أذهب ومحسن من أحسن ومطعم من أفع بفتح ما قبل الآخر فيمن (مطعماسواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومنسخرج) فكسر هاء حال كونه اسم فاعل فاعل كسر هاء حال كونه مضارعا (أو مفتوحا) في المضارع (كنتم ولم يخرج) وأما نحو مختار ومنقاد ومنصب بالإدغام لكسر ما قبل الآخر فيمن مضمر إذا كسر اسم فاعل وإلى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي أشار الناظم بقوله :  
وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي ثلاث كالواصل  
مع كسر متلو الآخر مطلقا وضم مع زائد فسد مبينا  
واختصرت الهمزة لزيادة تعذر زيادة أحرف الهمزة لأن الواو لا وأمل لا والياء لا لانهما يرفعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون عرج الهمزة قريبا من عرج الواو لانهما من التثنية وحركتهما الضمة دون الفتح والكسر لأن الفتح يؤدي إلى التباس باسم الموضح من الثلاثي وفي بعض الصور نحو مكره الكسر يؤدي إلى الالتباس باسم الآلة منه  
(هذا باب كيفية أبلية أسماء المفعولين)

تقدم أن هذا الجمع هو سالف (بأي وصف المفعول من) مضارع الفعل (الثلاثي المجرى) تمام المنصرف (على زنة مفعول) من المتعدي (كضروب ومقصود) هو معلوم (و) من لازم كدخول عليه (ومرور به) زيدت الهمزة في اسم الفاعل وفتح الحذف من ما قبل الآخر خروفا من المكان ثم أشبهت الضمة فتولد منها الواو لتلا يلزم وقوع مفعول في كلامهم (ومنه) أي من اسم المفعول الثلاثي الآتي على زنة مفعول (مبيح ومقول ومرى) ومدعو (لأنها ظهرت) عن صيغة مفعول في لفظ فاعل مبيح مبيح نطق حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة بضم الياء ثم حذف الواو لانتفاء الساكنين

تعلق بذلك هو صواب وقد سمي الإمام بعض كتبه بالوصول والتمام من حصول حصول لا يحصل حصول لا يحصل ولا يحصل فمثل من المصدر وجعل اسما وفيه أيضا تحصل تجمع وتثنية وحصول الحاصل انتهى فهو اسم فاعل أي بصيغة اسم المفعول على خلاف القياس وفي الصحاح وتعميل الكلام جوده إلى حصوله ويجوز أن يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من صفيه على طائل أي قائمة والذي حصل له حصول عيب غلب الحرف والعلة في الضمير ومعنى حصل في هذا التركيب ظفر وباب الحذف والإيضال واسع والدخول فيه شائع انتهى ملخصا من خطري لا خير ينظر لأن الحذف والإيضال في هذا لا يطرده على ما حروقه في باب التعدي والقرور (قوله ثلاث يلزم وقوع مفعول في كلامهم) قال الثعلباني في شرح تصريف الممرى لا فهم مفعولا في كلامهم إلا مكرها ومعروفا انتهى وقال بعضهم إنه جائز ذلك خمسة ألفاظ هذان ومالك بمعنى رسالة كقوله أبلغ الثمان من مالكه وعيسر بمعنى الما والفق كقري فظرة إلى مبدرة بإصاحته إلى غير المدبان ولا دليل في ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه الألفاظ

تعلق بذلك هو صواب وقد سمي الإمام بعض كتبه بالوصول والتمام من حصول حصول لا يحصل حصول لا يحصل ولا يحصل فمثل من المصدر وجعل اسما وفيه أيضا تحصل تجمع وتثنية وحصول الحاصل انتهى فهو اسم فاعل أي بصيغة اسم المفعول على خلاف القياس وفي الصحاح وتعميل الكلام جوده إلى حصوله ويجوز أن يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من صفيه على طائل أي قائمة والذي حصل له حصول عيب غلب الحرف والعلة في الضمير ومعنى حصل في هذا التركيب ظفر وباب الحذف والإيضال واسع والدخول فيه شائع انتهى ملخصا من خطري لا خير ينظر لأن الحذف والإيضال في هذا لا يطرده على ما حروقه في باب التعدي والقرور (قوله ثلاث يلزم وقوع مفعول في كلامهم) قال الثعلباني في شرح تصريف الممرى لا فهم مفعولا في كلامهم إلا مكرها ومعروفا انتهى وقال بعضهم إنه جائز ذلك خمسة ألفاظ هذان ومالك بمعنى رسالة كقوله أبلغ الثمان من مالكه وعيسر بمعنى الما والفق كقري فظرة إلى مبدرة بإصاحته إلى غير المدبان ولا دليل في ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه الألفاظ

مفعلة بإثبات التاء وقد سمع فيها ضم العين ثم حذف التاء وذلك ظاهر في قراءة مبسرة (قوله عين الفعل) قال الخنوصي مراده به عين الكلمة (قوله لا فاعلا له فاعيل) فيه إصلاح لأن فيه معنى أركلا من رجم وقدير ليس بمعنى فاعل فتعطف له (هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد) (قوله وجه الشبه بينهما أنها توثت الخ) قال المصنف فإن لم تكن صفة لم تشبه وشذ قول بعضهم مررت برجل أسد أبوه وسرج غر صفت حكاة لا خفش وإن لم يثن ولم يجمع ولم تذكر ولم توث فلا تشبه أيضا وشذ قول بعضهم لا يهدل إلا من قدامه ولا أرحم بالفتح أي أرحم قدامه خدمت من له لالة المتقدمة ونصب بها المضمر لاسببية ولو كان محذورا المطفأ بالخفض (هـ) وقول بعضهم في أي شيء أكرم شهادة أو شهادة منصوب على التشبيه بالمفعول به خطأ لأن

أفعل من لا يثن ولا يجمع ولا يؤنث وكذا تشبيهه ما لا يؤنث قليل كالفعل إلا أن جعلها في هذا الباب أقوى من جعل أفعل من في هذا الباب وليس شرط الجمع أن يكون جمع سلامة خلافاً لأن على إجماعنا على أن منه أجب الظهور ليس له تناسم (قوله وهي الصفة المنصوغة الخ) هذا حد ابن الناطم وقال المصنف في الخواشي فيه نظر لاقتضائه أن يجوز حسن صفة مذهبته والحق لا يسمونها صفة إلا إذا خففت أو لصحت وهو وارد على حد العظم أيضا (قوله وخاصة أنها التي الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره ولا يظهر له وجه فإن أهل هذا الفن لا يفرقون بين التعريف بالخاصة وغيرها وهذا الذي جمعه الشارح خاصة سيما

وخصت بالحذف لإبادتها وقرها من الفاعل مفعول مقول وقول واو بن فاعل محركه الواو الأولى إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لإبادتها وقرها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذات الأحفش إلى أن المحذوف منهما عين الفعل وأن الضمة في مبيع قلبت كسرة لتطلب الراءية التلا بتس ذلواو وأصل مبيع مبيعى اجتمعت الواو والياء وسقت إحداهما بالكون فقلبت الواو ياء للصلة أي قلبها كسرة وأدخلت الياء في الياء وأصل مدعو مدعوو يواو بن أدخمت الأولى الثانية لاجتماع التانيين وإلى بناء اسم المفعول من الثلاثي أشار الناطم بقوله

وي اسم مفعول الثلاثي اطرد هـ زنة مفعول كأن من قصد

(و) يأتي وصف المفعول من غيره (أي من غير) الثلاثي المجرد (بلفظ مضارعه بشرط الإتيان بميم مصمومة مكان حذف المضارعة) لتأخر في اسم الفاعل وفتح ما قبل آخره (وإن شذفت قلبه لفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل آخره) وذلك مستفاد من قول النظم

وإن فتحت ما كان أسكراً صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ويأتي من المتعدي فلا يحتاج إلى صلة (بحر المان مستخرج) من اللام فيحتاج إلى صلة نحو (ريد مطلق به وقدير مفعول من مفعول كدهم) بمعنى مذهب (وكيل) بمعنى مكحول (وجرح) بمعنى جروح (وطير) بمعنى مطر كقوله قال ابن مالك (مرجه السباع) وإن كان كثيراً وإليه أشار الناطم بقوله هـ وباب فعلا مفعول مفعول فاعل فاعل فاعل (كفيل لا يباله فاعل بمعنى فاعل) (نحو قدوم) يفتح (نحو الجاه) كقولهم قدوم رجم) بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فاعل من فعل نحو أفتدت العسل فهو عقيق وأعط المرص فهو عليل أي معقد ومعدل

(هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد)

وجه الشبه بينهما أنها توثت أو تثنى ونجمع تقول في حسن حدة وحسان وحسنان وحسنون وحسات كما تقول في صارب صارب صاربان وصاربتان وصاربو وصاربات فذلك عمل النصب كما بعده اسم الفاعل واقتصر على واحد لأنه من درجات التعدي وكان أصلها أن لا تعمل النصب لمبايانتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكم المماثلة باسم الفاعل المتعدي الواحد مماثلة عمله (وهي الصفة) انصرف لغير تفصيل لإفادة لسة الحدث إلى وصفها دون إفادة الحدث وخاصة أنها (أي استحسن بهم أن يضاف ما هو مفعول) (أي في المسمى سواء كانت وصفاً لارما

المصنف في الخواشي هذا كما علمت واعتراضه بأنه غير صادق من بعض الحدود لأن منه يهراق الدعاء وغربال لإهاب ونحو محمود المقاصد وليس في الأول ولا الثاني وصف ولا في الثالث فاعل والجواب عن الأول أن التقديري في الفعل ممنوع وأن الجماد مؤول بالوصف فهو وصف القوة وأن المراد بالفاعل المرفوع بإسناد الوصف إليه وربما سموا النائب عن الفاعل فاعلاً بالجاز وهو مشهور في كلام الزمخشري والمتقدمين انتهى وسيأتي ما في كون نحو محمود المقاصد من الصفة المشبهة وظهور من هذا أن إسقاط المصنف قول الناطم المشبهة اسم الفاعل على لأن الاعتراض الأول إنما يدفع به فتدبر لكن لا ينبغي أن الاعتراض به غير متجه لأن يهراق فعل مضارع لاصفة مشبهة كما اعترف به في الجواب فلا يترجم أنه من المراد الحدود وقد وقع في الخفي بعد أن ذكر أنها مخالفت اسم الفاعل فنصب مع تصور صحتها أنه قال وأما الحديث أن امرأة كانت تهراق

العلماء قالوا: نعم، بل زيادة إلى آخر ما ذكرناه وأما من جهة بعض أولاد شيخ الإسلام السبكي (٨١) وغاية ما أجاب الله عن أن ذكر ذلك

استلزام ويتعداه كلامه  
هنا ثم المراد استحسان  
إحاطتها للفاعل استحسان  
ذلك في نوع عاداتها لا ما  
نفسها ولا يرد مسائل امتناع  
الجر ومساائل طعنه كما  
ضبطناه في حواشي الألفية  
(قوله وخرج اسم الفاعل  
القاصر) أي الذي لا يقع  
على الذوات كأشياء إليه  
الفارح بعد فلا يرد أن  
كتب متعمد نحو كتبت  
الكتاب (قوله لعدم التيسر)  
فدفع لأنه يمتثل أنه يعني  
مراتب الكتابة لا به كما  
يقال كاتب السلطان (قوله  
حسن أن يستند الحسن  
إلى جملة مجازاً) ظاهر في  
أن التجوز في الاستناد فهو  
مجازي قتل وحسبنا قول  
الفارح فهو من الاستناد  
إلا أن جعل العلاقة  
الكلية والجزئية يتألفه  
فإنما ليست من العلاقات  
التي ذكرتها للجاز العقل  
كما صرح به العصام في  
الأطول والسيد في حاشية  
المطول في مباحث ما كبد  
المستند إليه (قوله وقبح  
أن يقال الخ) قال اللغوي  
أعلم أن إخراج الموضع  
لنحو كاتب الأب من  
الصفة المضافة متأول لما  
قدمه من أن قاعلاً إذا  
أضيف إلى مرفوعة كان  
صفة مضافة إلا أن يعمل

لا يمكن أن يضاف ككـ كطويل إلا بـ وهو ليس الحواجب وداسع أنهم أم يمكن أن يضاف كـ (كحسن الوجه) ونق  
التعريف ظاهر العرض) لأن الحسن والتفايق والتفاهة ما يوجد في غرض (خرج) باستحسان الإضافة إلى  
الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي (نحو زيد ضارب أبوه فإن إضافة الوصف) وهو ضارب (فيه) أي  
في هذا التركيب (إلى الفاعل) وهو أبوه (منته) إذ لا يقال ضارب أبوه (ملائمة) الإضافة فيه (الإضافة  
إلى المفعول) وأن الأصل زيد ضارب أباه (و) خرج اسم الفاعل على أنه صر (نحو زيد كاتب أبوه فإن إضافة  
الوصف) وهو كاتب (فيه) إلى الفاعل وهو أبوه (وإن كانت لا تتبع) عن أنه (لعدم التيسر) بالإضافة إلى  
المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات (لكنها) على قنيتها (لا تحصر لأن الصفة) الدالة على الثبوت  
(لا تضاد لمرفوعها حتى يقدر نحو محل إسنادها) أي من مرفوعها إلى ضمير موصوفها فيستحق الصفة  
(بديلين أحدهما لم يرد) لا صر (كذلك يرد) إضافة الشيء إلى نفسه (لأن الصفة نفس مرفوعها في  
المعنى واللام باطل في المرفوع مثله) (والدليل) (أنهم يؤثرون الصفة) بهاء (ونحو عند حسن الوجه)  
فلو لم تكن له مسندة إلى ضمير عند ذلك كرت كانه كرمع لم يرد مع قاله ابن عصفور (فهذا) التحويل  
(حسن أن يقال) في زيد حسن وجهه بالرفع (زيد حسن الوجه) بالإضافة فالحسن مستند إلى ضمير زيد  
فيكون مستند إلى حثه بعد أن كان مستنداً إلى وجهه وذلك حسن (لأن من حسن وجهه حسن أن يستند  
الحسن إلى) جميع (جملة مجازاً) عن الاستناد إلى الجزء منه فهو من الاستناد إلى الكل ولذا داة البعض فهو  
مجازي وبالباحث على ارتكاب غرض التحفيف قال ابن الزبيح إذا قصد مروت برجل حسن وجهه  
حصل عدة أمور كل الدين منها بمنزلة شيء واحد لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذلك الصفة  
والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف إليه ما أراد التحفيف لم يمكنهم أن يربطوا من اللفظ  
إلا الضمير فنفوه وجعلوه قاعلاً بالصفة فاستقر بها لأن الصفة حينئذ كأنها جارية على من هي له حيث  
وقعت ضمير حسن أن يقال ذلك (وقبح أن يقال) في زيد كاتب أبوه لا يكتب كتاب الأب لأن من كتب أبوه  
لا يحسن أن يستند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد (سرى من المضاف وهو الأب) كاتب أبوه إلى المضاف إليه  
وهو الظاهر فهو من الاستناد إلى المضاف إليه وإلا فلو كان مستنداً إلى الأب لكان مستنداً إلى الجوز بعض  
الكل فيصح إطلاقي كل منهما وإرادة الآخر بخلاف الأب أو البسوة) قوله تبين مباشرة أن العلم بحسن  
الإضافة (والصفة إلى مرفوعها) (موقوف على الظرف معناه) هو راسبة لحدث إلى موصوفها على سبيل  
الثبوت أما جاز من الصفات أن يستند إلى ضمير موصوفه فيثبت على مرفوعة حسنة ما لا هلا (لا)  
موقوف (على معرفة كونها صفة مشبهة) حيث قد فلا دور في التعريف المذكور) في قول النظم:

صفة استحسان مرفوعه على فاعل هـ معنى بها المضافة اسم الفاعل

(كأنهم ابن الناطم) حيث قال في الشرح وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المضافة وتبينها عما  
عدها لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه  
وأما علم أن العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه أن العلم بالصفة المضافة  
موقوف على استحسان إضافتها إلى الفاعل واستحسان إضافتها إلى فاعل موقوف على العلم بكونها صفة  
مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح ما عكس كالجبهة وتقريره أن الصفة المشبهة وإن كانت مرفوعة على  
استحسان الإضافة إلى الفاعل لكن استحسان الإضافة إلى الفاعل ليس مرفوعة على معرفة كونها صفة  
مشبهة وإنما هو موقوف على الظرف في معناها التابعت عليها بحيث لو حول إسنادها إلى ضمير هـ  
لا يكون فيه ليس ولا تقع فتحسن حياتها بالإضافة إلى الفاعل

(فصل) وفاركة الصفة المضافة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وقاعله والتد كمنه التأنيث والتثنية

(قوله هو متعارف) عبارة غير أراد باللازم ما يشمل المتعدي الذي نزل مرة لللازم أو حوّل إلى فعل بالضم فلا يراد أن الرحمن الرحيم صفتان من رحم - هو متحد انتهت ثم هذا التعميم إنما يحتاج إليه لو ادعى أن اسم الفاعل والمفعول إذا قصدتهما الثبوت يكونان صفة مشبهة والشارح يرى أن اسم الفاعل جار مجرأ لا حقيقة وقيد من اسم فاعل أن يكون كذلك وإن كان مائة فيها من يقتضي أنه مما وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى وقال النصاب بعد أن قال إن قول التكميل انتهى به الشارح آخر ما باسم الفاعل حوّل معاملة الصفة المشبهة مشعر بأنه ليس صفة مشبهة حقيقة (٨٢) بل له حكمه ونظيره أن اسم المفعول كذلك وتوابع ذلك تعريفه أول الباب فإنه

اعتبر فيه ما يخرج ذلك كما به لم بالوقوف عليه وعلى هذا لا يرد على قوله وصوغها من لازم ولو سلم فالكلام هنا فيما هو صفة مشبهة ظاهرا وحيث لا يندفع تعارض الشاغلين أحما منها حقيقة فقره وصوغها من لازم بخلاف ما وآه في التسهيل من صوغها من المتعدي بشرط أن يقصد به الثبوت إلى آخر ما أعال به أقول يوافق ما قاله الشاغل في اسم الفاعل ما ذكره المصنف في التنبيه السابق في باب أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها وفي اسم المفعول ظاهر كلام التسهيل المتقدم في كلام الشارح وقول المصنف أنه يرد على حد الصفة المشبهة لدى ذكره الناظم بحود المناصب كما تقدم (قوله لاها فرع اسم الفاعل) قال المصنف وإن شئت قلت إنعام لا يتقدم لأنه كان فاعلا في الأصل لخلفه

والجمع بشرط الاعتناء إذ تجرد من أن (ويعبر هذه الصفة المشبهة) عن اسم الفاعل بخمسة أمور (على ما هنا) (أحدها أن الصاع من) (فعل لازم) وعنده أو قصد (دون الفعل) (لأنه) (لدى لم يرد ما وصف منه الثبوت فالمصوغ من اللازم وعنده) (كحس وجعل) (فإنهما مصوغان من حسن وجعل وهما لازمان وصما والمصوغ من اللازم قصد الكسار ب لآب وهو ضرب الفيد فإن اسم الفاعل والمفعول إذا قصدتهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما في التكميل في آخر هذا الباب (وهو) أي اسم الفاعل المراد به الحدوث (بصاع مـ) أي من لازم والمتعدي من اللازم (كثامه) من المتعدي نحو (ضارب) الاسم (الثاني) (تكون) (للمن) (الخاصة المتصل بالزم) (لحاضر الدائم) (تكون الوجه) (دون الخاص المتقطع والمستعمل بلا زحس وجهه من ولا غد) (وهو) أي اسم الفاعل (يكون لاحد الأربعة الثلاثة) (موجاس مـ) أو لآر أو عدا أو الحاصل من هذه المادة المثال أردت ثبوت لو صحت قلت حسن ولا مفعول حاس وإن أردت حذره قلت حاس ولا تقول حسن قاله الشاغل وظهره وإلى هذين الأمرين أشار الناظم بقوله وصوغها من لازم حاضر الأمر (الثالث) أن تكون مجرأة المضارع في تحركة (وسكون) والمراد تعال حركة محركه وسكون محركه لا تعال حركة بسبب الإدلا بشرط التوافق وأعيان الحركات ولهذا قال ابن الحنابل هو وزن عروطي لا يصرف في سوا كانت مصوغا من ثلاثي أو غير ثلاثي (كظاهر القليبي من العلو) غير الثلاثي نحو (مستقيم الرأي) (ومستدل النعمة) (إنها مجرأة ليعاير ويضم ويستقيم ويذهب) (وهو مجرأ باله) أي المضارع (وهو الحال في الخينية من الثلاثي كسر وجعل وضخم وملأ) (إنها ليست مجرأة بل هي) (بجمل ويضم ويملأ) (وقول الزعفراني وابن الحاجب وابن الدليج وجاءت بها لا تكون إلا غير مجرأة مردود بانعاقهم على أن منها قوله :

من تحذير أو أخ فحة أو عود شاحط دارا

بالشئ المعجمة والحامو الضاء مؤنثين من تعبد صفة مشبهة وهي مجرأة ليشحط وجوابه يمكن إذ لم أن يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة في الحكم لأنه صفة مشبهة حقيقة (ولا يكون اسم الفاعل إلا مجرأ باله) أي المضارع كضارب ويضرب ومنه قائم ويضرم لأن الأصل يقوم بكون الذات وحكم الواو ثم لم يوادخل ويدخل لأن توافق أعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الأمر (لأنه) (أربع) (أربع) (لا يتقدم عليها) (لأنها فرع سم الله على العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن) (بخلال منصوبه) (فإنه يجوز تقديمه عليه فعول زيد عمر اضرب) (ومن ثم) (منع المثنى أي من أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه) (صح النصب) أي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المختل عنه اسمه باسم فاعل محذوف (في نحو زيد أما ضارب) (لأن ما يعمل في عدمه عليه يصح أن يصح تامله فيه) (وامتنع) (اصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المختلة عنه نصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة) (في نحو زيد أبوه حسن

مرتبته الأصلية وهذا أولى من أن يعمل بهذه الدالة امتناع تقديم مجرأ لأن ذلك ليس مطردا به أصى التخل من الفاعل فيحتاج أن يقول في نحو جرتنا الأرض حيوانا محمول على رأسه مثل الرأس شيئا قوله وامتنع في نحو زيد أبوه حسن وجهه) قال الزعفراني الأول أن يثني بقوله وجهه باله زيد حسن لأن زيد ماله آخر ومركبه غير سببي وكلامه فيما يعمل فيه بحق الفقه انتهى وأقول هذا يجب لحد أشار الشارح بقوله فلا يجوز نصب الآب أشار إلى أن من التثنية للذي لآب لا زيد وأشار إلى أنه على المكي حيث ادعى أن التثنية لا يصح لأنه فهم أن التثنية زيد وهو غير سببي وما تعمل فيه الصفة المشبهة بحق الفقه لا يكون إلا سببيا لكان



الذو عري رأى كلامه ففقه ما عراها أشار إليه الفارح وذكر الثاني مثل كلام الفارح وروى عن كلام الخليل جواب آخر وهو أنه لا مالع من تعدد المسامع (قوله الخامس أنه يلزم كون معمولها سبباً الخ) قال المصنف معنى أن ذكرنا فيما تقدم في الصفة المنسبة عن اسم الفاعل فلفظ لا لا يلية أن يذكر ذلك إلا ما تحلف لأن الصفة المنسبة لا تقتضيه لفرعها والامر هنا بخلاف ذلك هنا لا امر آخر وهو أن ما خروء من فعل لا امر وقد جرت صفة عن الاسم فلا تقتضي إلا ضمير أو سببه كما تقول في اسم الفاعل الفاعل مردود بالقائم أو القائم أبوه (قوله أي اسماً ظاهراً) قيد به أخذ من قول المصنف متصلاً بضمير موصوفها أو قضيته أي لا تعمل في الضمير وليس كذلك فقد ذكر في التسهيل أن معمولها يكون ضميراً بارزاً متصلاً كقوله حسن الوجه طافه أنت (٨٣) فيجوز في الضمير المتصل وهو الماه

أن يكون في محل نصب أو جراً الأول أن يقال المراد بالسبب ما عساه الأجنبي أو بجواب بأن مدلول الضمير سببي لا يفصل اشتراط السببية في عملها النصب والجر واقتضى كلام التسهيل أنها لا تعمل في ضمير متصل لا قبل هو حسن أباه وه صرح المصنف في الحواشي وحيلته في مفهوم كلام الفارح تفصيل فلا يترضى عليه (قوله كقوله وجب قطاب الخ) هو من صلة طريقة بن العبد والقطاب جمع قطب وهو كاي قطب الرجل بين ضيقه وقوله بحس النداء أي بلسم وقوله بضعة بفتح الباء الموحدة والتديد الضياء المعجمة أي رقيقة الخلد والمتجرد المعري عن الثياب

وجهه لا يجوز نصب الأب صفة مخلوقة مستندة على زيد موصوفها الصفة المذكورة المفتلة عنه بنصب وجهه لأن الصفة المنسبة لا تعمل في مقدم وما لا يعمل لا يفسر ما لا يجوز جبراً على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره والوجه غير زيد كما امتنع أن يقال وجهه لا زيد حسنه بنصب الوجه ه الأمر (الخامس أنه يلزم كون معمولها سببياً أي) اسماً ظاهراً (متصلاً بضمير موصوفها إما لفظاً أو بزيادة حسن وجهه فوجهه معمول حسن وهو سببي لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد (وإما) متصل بضمير موصوفها (معنى محو زيد حسن الوجه) قال وجه معمول حسن وهو سببي لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى أي) الوجه (منه) أي من زيد هذا أي البصر بين (رقيل) لاحقاً (وإل) في الوجه خلف من) الضمير (المضاف إليه) وهو رأى الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أن كقوله وجب قطاب الجيب منها رقيقة بحس النامي بضعة المتجرد (وقول ان الناظم) في شرح النظم ما عساه (أن جواز) نحو (زيدك فرح) بتقديم المفعول وهو بك مع أنه غير سببي على الصفة وهي فرح (مبطل لمعوم قوله) بمنزلة فم (أن المفعول للصفة) المقيدة (لا يكون إلا سببياً) ولا يكون إلا (موصراً مردود) غير فاعل لأن النظم (لأن المراد بالمفعول) في قول النظم وسبق ما العمل فيه محنت وجبته ذا سببية وجب (ما عملها فيه بحق الفاعل) باسم الفاعل كما أنه في قول الناظم وعمل اسم فاعل المعنى لها عمل الجد الذي قد حسدا (وإنما عملها في الفاعل) وهو بك (بما فيها من معنى الفعل) لأن لفظة ما يمكن برائة الفعل كما قاله التتاراني (وكذا عملها في الحال) نحو زيد حسن وجهه طافه (و) (البيك) هو حسن وجهها (ونحو ذلك) من التثنيات التي نصبها الفاعل والمتعدى (علا لاسم الفاعل) فإنه لوى الذهب بالفعل فيعمل في تأخره متقدماً في سببي وأجنى وتختص أيضاً بأمر منها أنه لا يراعى معمولها محل بالمعطف وغيره ومنها أن لا تعمل مخلوقة ومنها أنها لا تفسد عملها فتصحب مع تصور موصوفها دلالاتها على الثبوت الاستمراري من غير لخل كحسن الوجه مع قتلها هو متطلب الحاضر ومنها الاستحسان إضافتها إلى فاعلها معنى من غير متطلب ولا لفظي الكلام ومنها أنه يقع حذف موصوفها وإضافتها إلى مضاف إلى ضمير موصوفها هو مردود بحسن وجهه ومنها أنه لا يجوز أن يوصل بها بين معمولها بظرف أو عديده عند الجهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق وعنها أنها لا تعرف بالإضافة مطلقاً بخلاف اسم الفاعل قوله

والداحد في قوله الجيب منها (قوله ما عملها فيه بحق الفاعل) يؤخذ منه أن الكلام في غير محل الرفع أو النصب على طريق المفعول به فلا يرد على إطلاقهم اشتراط كون معمول سببياً أنها تعمل في غير السببي إذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو رجل طيب في داره نومك واعتد على استقام نحو أحسن الزبدن وأنه لا صاحب لها هنا حتى تعمل في سببه (قوله نحو زيد حسن وجهه طافه) قال الذو عري قد يقال إن طافه تميز نسبة لاحتال انتهى وبجواب أن المثال يكتبه الاحمال وقوله هو ذلك من التثنيات صرح المصنف في الحواشي بأنها لا تعمل في المفعول المطلق وذكره من جهة التفرق بينا وبين اسم الفاعل (قوله منها أنه لا يراعى معمولها محل) أي هل الأصح وأجاز الفراء أن يطلع لمرور بالرفع نحو بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا لوى اليد والرجل وأجاز البغداديون الخفض في السطو على المنسوب كحسن وجهه (قوله قوله توف بالانف) أي قد أوفت بالانف نحو حمرها الوجه (قوله ومنها أنه لا يجوز أن يوصل الخ)

أى إلا في الضرورة كقوله . والطيبون إذا ما يفسدون أباه (فعل) (قوله قال الفارسي) قال الثاني في صحة هذا الوجه في نحو  
زيد حسن أبوه انظر انتهى وجه النظر أب هذا ليس يدل كل ولا يصح ولا اشياء فهو نظير المثال الثاني الذي حكاه السكوتية ن كما قاله  
الشارح وقد زاد الشارح عن الفارسي الرد على الفارسي بحكاية قوله أو ما حكاه الأول انتهى حكاه السكوتية ونوجهه دفه بما أنه لو كان  
المرفوع بدلا لو كانت الصفة عتقة لضمير الموصوف لوجب تأنيته وأما ان حصة الوجه وقاية لأهل الصفة إذا وقعت ضمير  
المؤنث وجب تأنيثها (قوله والخمسة بالإضافة) لعل تقديم الحس على الحب لعلامته من التجويد الذي في النصب من إخراج الوصف  
القاهر مجرى المسمى إذا كان (٨٤) المعمول معرفة أو مذكرة وقول له شبهه بالمفعل له (قوله عليه أو على الإنيز) أشار إلى أن

يشترط بالإضافة إذا كان معنى الفاعل أو المفعول أو متعلقا به غيرا عما هو عليه بالفعل  
به ونحو رب اسم الفاعل مفعول به ومنها أول فدا حلة عليهما عرف تعريف والدا حلة على اسم الفاعل  
اسم ووصول على الأصح بهما .

[illegible]

في انقضاء المصنف هل  
كون السكره تمثيل قصورا  
(قوله فالجائز اثبات  
والاثن) منها أربع قبحة  
ومها ست ضعيفة وهما  
البار وعشرون صورة كما  
سبأني جميع ذلك (قوله  
والمتبع مما أرفعه) في  
لغة الدوشري حفظ  
كاتب الاصل حسنة  
والحاصل ان صور  
الاسماع أربع وستون  
(قوله ولا تخلها من قح  
حذف الراط) أي رفع  
المعول وقوله والتجوز  
في العمل أي إذا نصب  
المعول ووجه التجوز  
إجراء الوصف الفاعل مجرى  
المتعدي وقوله كما في الحسن  
الوجه مثال لها أي لأن  
الوجه إن رفع كان مثالا  
للأول أو نصب كان مثالا  
لثاني (قوله ووجه  
ضعفه أنه من إجراء

وصف الخ) قال الشهاب القاسمي في حواشي ان الناظم قد برده عليه مما سبق في التسم الحسن من نحو الحسن الوجه بنصب الوجه مع جريان هذا التوجيه فيه إلا أن يفرق بأن هذا انضم إلى لإجراء المذكور بل تبيين الصفة مع إمكان دلتها بالإضافة وليتأمل انتهى ولفرق في حواشي الأشعري أيضا بأن في الصفة المعرفة اسماء على آل وإن كانت معرفة لا موصولة لأنه قيل بأنها موصولة فروع ذلك القول قال لكننا في باب الإضافة من رفع والخصب في مررت بالرجل الحسن الوجه (قوله وجهر الصفة الخ) قال الدكتور محمد عطف على قوله نصب الصفات سبأ في كلامه لعل من نصب جرا لصفة المضاف إلى ضمير الموصوف (قوله وهي حسن الوجه) قال الشهاب سبأ في هذا المثال مع الرفع من الحسن مع أن في نصب إجراس وصف القاصر في وصف المتعدي وفي الرفع خلل اللفظ من الرابطة إلا أن يقال محذوف الأول أقوى إذ لا جائز له بخلاف الثاني له جائز وهو تحذير الضمير

(قوله شئ أصابه) بالكاء المثلثة كافي الأساس وكذا ضبط شراح النحال قال امرؤ القيس : ولعلوا برخص غير شئ كأنه  
أسارع ظي أو مساوئك ليعمل وجاء وصفه صلى الله عليه وسلم شئ الكعبين والتدخين قال أبو حنيفة يعني أنها إلى النظم والقصر أميل  
قال بعضهم وهذا الوصف محمود في الرجال وقيل معنى شئ الكعبين أن أقدامه غظا بلا قصر بدليل ما روى أنه كان سائل الأطراف  
(قوله في حديث أم ذراع صفرو شاحها) أي في بعض الروايات صفرو شاحها والمعنى أنها ضامرة البطن فكان وداعها صفرا أي  
حال من شدة غمور بطنها والزداء ينتهي إلى البطل فيقع عليه والصفير بكسر الصاد وسكون القاء الخالي (قوله لأنه يذهب إضافة الشيء  
إلى نفسه) أو ردتهم عند من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجهه (أب) وحسن وجهه وكل ذلك يذهب إضافة

الشيء إلى نفسه ويمكن  
الجواب بأنه يمكن في  
الصورتين المذكورتين  
في مسائل التصحيح المذكورين  
إلى الرفع ولا محذور فيه  
بخلافه في تلك الصور  
المذكورة في صور الحسن  
لكن بره أنه يمكن في  
الصورة الأخيرة المذكورة  
إلى النصب على التغير بل  
يمكن في الآيتين المذكورتين  
إلى الرفع بناء على أن ال  
قائمة مقام الإضافة إلى  
الضمير فليحرو (قوله  
وحسن وجه الآب) قد  
تقدم أول الباب الحكم  
بقبح زيد كاتب الآب  
بالإضافة لكن من كتب  
أبو لا يصح أن يضاف  
الكتابة إليه إلا بحار بعد  
ويرد عليه هو هذا الجريان  
هذا التوجيه فيه فإن  
حسن وجه الآب لا يقوم  
بريد لا كلا ولا بعضا  
كالكتابة فكيف حكوا

الحديث كقوله ووصف النبي صلى الله عليه وسلم شئ أصابه وروى حديث أم ذراع صفرو شاحها وفي  
حديث النحال أم ذراع صفرو شاحها يعني مع جواز تقييد ضيف لأنه يجب إضافة شيء إلى نفسه وأما الحسن فهو  
رفع الصفة المجردة من ال التعريف بها والمضاف إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى  
ضمير الموصوب الصفة المجردة من ال التعريف بالمضاف إلى المجردة منه. وجرا المصنف المضاف إلى المضاف  
إلى التعريف بها والمجردة من ال التعريف بالمضاف إلى المضاف إلى المجردة منه. وجرا المصنف المضاف إلى المضاف  
إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضمير الموصوب الصفة المضاف إلى المضاف إلى  
المعرف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضمير الموصوب الصفة المضاف إلى المضاف إلى  
منها وجرا الصفة المضاف إلى المضاف إلى المضاف إلى المضاف إلى المضاف إلى المضاف إلى المضاف إلى  
وحسن وجه الآب وحسن وجهه وحسن وجهه آية وحسن وجهها وحسن وجهه آية وحسن وجهها وحسن وجهه  
وجه الآب وحسن وجهه وحسن وجهه آية وحسن وجهها وحسن وجهه آية وحسن وجهها وحسن وجهه  
آية وحسن وجهه وحسن وجهه آية وحسن وجهها وحسن وجهه آية وحسن وجهها وحسن وجهه  
آب والحسن الوجه والحسن وجه الآب والحسن وجهه آية وحسن وجهها والحسن وجهه

أرفع بها والنصب وجر مع ال  
بها مضافا أو مجردا ولا  
ومن إضافة لتأنيها وما

وأصل هذه المتأخرين الصور الحاصلة من كونهن مضافات إلى ضمير الموصوف كقوله صفرو شاحها وحسن وجهه  
وحسن وجهه وحسن وجهه آية وحسن وجهها وحسن وجهه آية وحسن وجهها وحسن وجهه  
والمذكورين بالرفع وحسن وجهه وحسن وجهه آية وحسن وجهها وحسن وجهه آية وحسن وجهها وحسن وجهه  
وجهه الثاني مضاف إلى مضاف إلى ضمير حسن وجهه آية وحسن وجهها وحسن وجهه آية وحسن وجهها وحسن وجهه  
وجه الآب والرابع مضاف إلى مجرد نحو حسن وجهه آية وحسن وجهها وحسن وجهه آية وحسن وجهها وحسن وجهه  
إلى ضمير الموصوف نحو جميلة أفقه من قولك مررت بأمرأة . . . وجه جار بها حبيبة أفقه والسادس مضاف  
إلى ضمير معمول معه نحو أخرى نحو جميل عاقل من قولك مررت برجل حسن الوجهة جميل عاقل والسابع  
مضاف إلى موصول نحو الطيب كل ما الثالث به الآزر من قوله  
ففعج بها قبل الاختيار منزلة والطيب كل ما الثالث به الآزر

بحسن هذا لم يمكن أن يوجه القبح هناك مع توجيه المذكور بجره ليس لأنه يحتل معنى أنه مرتب للكتابة كما يقال كاتب كما  
أشترنا إليه سابقا وإن ادعوا هناك عدم القبح (قوله أو مجرد) قال السمعاني المجردها مجردة من الإضافة دون ال فقد قدمه أو من ال دون  
الإضافة أو من ال الإضافة أو مراده قوله أو مجرد أي المجردها أصبغهم إلى مراد أو الإضافة أو من ال دون الإضافة أي إلى الضمير  
فقط (قوله نحو الطيب كل ما الثالث به الآزر) ياد كلا معمولة تصدق وهو النصب وكل مضافة إلى ما الموصولة وليس المعاهد في الطيب  
كأنه العيني لأنه لا يناسب موضوع الكلام لأنه في أصام معمول المصنف لا فيها فتدبر (قوله من قوله ضمتها الخ) أي في اليد الفرد في  
والضمير في ضميرها ضمة من ضمير ضمير (إذا عطفت رأسه بالرمام بهر متمم بمسك ومكدا وجدته نطق المصنف مرسوما وجدتها على أن وجد  
فصل ما ضميرها ضمة من ضمير ضمير (إذا عطفت رأسه بالرمام بهر متمم بمسك ومكدا وجدته نطق المصنف مرسوما وجدتها على أن وجد



فعل وسيأتي في هذا الكتاب في باب لم ويأتي آخر هذا الباب في كلام الشارح (قوله لا زني أحسن الخ) فيه نظر فإن الكوفيين الظاهر أنهم لا يقولون بأن أحسن ضميراً كإبداء من كلامهم الآن وأحسن وضمير المستتر لا يجوز الحذف عليه ولو مع الفصل ولأن يبدل منه ولا أن يعبر عنه قاله ابن الصائغ وينظر هل أتى كيداً كأنه مذهب أربلا (قوله يجب ذلك قضية الخ) قال الثماني في حواشي شرح الفطر للمصنف يجب مبتدأ ولفظ خبر وقضية محتمل أنه محروم بديل من قوله ذلك إن لم يشترط في إبدال النكرة من المعرفة بديل كل وصفها ويحتمل أنه منصوب حالاً طيهره اه وأقول لا ذلك بل باب المفعول المطلق ويجب مبتدأ والخبر في ذلك وقضية تمهيداً وحال وقيل التقدير أسرى يجب لذلك وقيل يجوز رفع قضية على تقديره في نصب وزعم لا مأن يجب لذلك مرفوع على الإعمال (قوله أي الذي أو شيء الخ) أشار إلى أن قول المصنف أي شيء عظيم يصح لغير محذوف سواء (٨٧) قدرت ما بمعنى الذي أو بمعنى شيء

وقد ألتصق من هذا الثاني بقوله أي شيء عظيم ظاهره أنه محذوف الخبر المحذوف وهو ظاهر إن قدرت ما بمعنى الذي وكذا إن

قدرت بمعنى شيء، ومصرف بأنه أحسن زيداً شيء عظيم فالخبر هو شيء الثاني باعتبار وصفه كالحال الموصلة (قوله فاروسه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال القسائي قد تقدم في أول الكتاب وأما تمهيد الكوفي في ما أحسن أي بدون نون تبيين هل أن أحسن عندهم اسم فالمراد بالزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول إليها لا الزوم الذي هو الإيجاب إذ لا يحسن الاستدلال بذلك أنه هو فرج عن بسوت الفعلية فأنمله (قوله وما بعده مفعول به) قال المصنف

شيثين في ما أو فعل (فأما ما) التعجيباً لما جموعاً على اسمين لأن أحسن منه يأمور ههنا) الخافوا الضمير لا يعود إلا على الأسماء (وأجمراً) أيضاً (على أنها مبتدأ لأنها مجردة) عن المراسل الفعلية (للإسناد إليها) وأما ما روي عن الكسائي أنها لا موضع لخاص لإعراب فداد لا يندرج في الإجماع (ثم بعد الاتفاق على أنها اسم مبتدأ اختاره في ما ههنا) قال سيوريه) وجوز البصريين (هي نكرة تامة بمعنى شيء) وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب) كما قالوا في قول الشاعر

عجبك ذلك قضية وإقاني هـ فيكم عن لك القضية أصعب

(وما بعده) من أجنحة النعابة (خبر لموضوعه رفع وقال لا يحسن هي) أي ما (معرفة تامة) أي موصولة (بمعنى الذي وما بعده) من جملة الفعلية (صفة) جار ملاء وضع له) من لإعراب (أو نكرة تامة) أي نكرة موصوفة بمعنى شيء (وما بعده) من جملة الفعلية (صفة) (فعله رفع) أي ما (وههنا) أي على قولي الأخفش من التعريب والتكثير (الاصح) (فالخبر) أي خبر مبتدأ أي هو ما التعجبية (محذوف وجوباً أي) الذي أو شيء ما حذر زيداً (شيء عظيم) ورد بأنه بدلتهم عن لغة الظاهر من وجهين أحدهما خديم الإلهام بالصلة أو الصفة وتأخير الإجماع بالخبر والمضاد فيما تضمن من الكلام (فأما ما روي) ما تقدم الإجماع والثاني التزام حذف النكرة دون كسب حسده وروي عن الأخفش قول ثالث هو أن قول سيوريه والجمهور وذهب القراء إلى أنه مائة مائة وقوله في شرح السبيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم بل يجب أن لا يحسنه فحذوب بالتعجب لا يبي إلا الأسماء بحرف ما أصحاب اليمين والأصح ما ذهب إليه سيوريه وأصحابه لأن قصد المنعجب الإعلام بأن المنعجب منه موصوفية إدراكها جل وجوب اختصاص بها حتى استنفدت أجنحة المعربها من ذلك أن تفتح بنكرة غير غنصه ليحصل بذلك إجماع منظر يفهم ولا شك أن الإجماع حاصل بإيقاع أفضل على المنعجب منه إذ لا يكون إلا اختصاً فتدبر كقول الباق وهو ما مقتضى الإجماع (وأما أهل) بفتح الهمزة (كأحسن) ففيه خلاف (فقال البصريون والكسائي) وعظام (فعل) ماض (الزوم مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفترق إلى رحمة الله) وما أحسن إلى أن تحذف أفه (تصحت) أي قرأه (بناء) للإعراب (كأنه محذوف من) قولك (زيد ضرب عمر أو ما بعده) من لام المنصوب (مفعول به) كأن ما بعد ضرب من الأسماء المنصوب مفعول به للإعراب ما أحسن زيداً من إعراب زيد ضرب عمر إعرافاً محذوف (وقال

لا خلاف أعرفه في أن هرة أفضل في التعجب لتعديدية بديل لدى ما أحسن زيداً وما أصبغوا واختلف فيه قبل دخول الهرة بعد الإجماع على أنه قلها مقدرة قصوره وإلا لتمدى نحو ما ضرب زيد لا يبي بأي شيء حصلت التصور فقال النحاة بتقديره على فعل وخالفهم ابن مالك وقال بل لتعديدية لا يتعدى من أعمال الفرائز كقولك ضلعت وكثل وذهب ورده عليه بوجهين أحدهما أن فعل وفعل اللازمين كخرج وصبر يساويان فعل في عدم التعدي بقول هرة التعدي فتقديره ما إلى فعل لا حاجة إليه الثاني أن من الأعمال ما لا ينفصل العرب صرفه على فعل وهو المضاعف والبقى العين أو اللام نحو حي وهي فلا يصح في ذلك تقدير فعل وقد يقال في جواب الأول إما احتجنا إلى دعوى التصور في الفعل فنحن قد ثرنا ثمر بل الرزق وأنت قدرت تضمين المعنى الزائد الذي لم يكن وكلاهما مجاز فإذا قلت لا حاجة إلى هذا بعينه فقلت ولا إلى ما ذكرت بعينه وفي جواب الثاني أنهم امتنعوا من التعلق بذلك فعل لأنه





أفعل ولكن حوّل من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر والمعنى الأصلي باقي (قوله وهو ما لا بد) يدل المراد عدم عهد خصوص استعمال الأمر في خصوص معنى الماضي فلا يرد أن صيغة الطالب قد استعمل في الخبر لأنها تستعمل في الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سهرين والنسوية وغير ذلك مما ذكر في علم المعاني (قوله والمهمود عكسه) نحو مات فلان رحمه الله (قوله بأربعة أوجه) قال الدوشري بما يرد على من زعم أنه أمر لا يجب بالفاء ولو كان أمراً لا يجب به الفاء فتقول أحسن يزيد فيحسن بك أنه (قوله لزوم إيراد ضميره) فذهب إلى أنه جرى مجرى الأمثال (قوله لم يذهب ضمير المخاطب) لأن ذلك لا يجوز لأنه لا يسمى فعل المضمر المتصل إلى ضميره الموصول في غير باب ظن وفقد وعلم لا يقال خبرتي ولم يحضر أبني ولا أقوم به كالأفوم به كالأفوم بذلك فكأن بك كذلك لم يصح (٨٩) أن يكون أمراً وهذا مشترك الإلزام ذلك لأن وائتم ولم يحضر أبني ولا أقوم به كالأفوم به كالأفوم بذلك فكأن بك كذلك لم يصح (٨٩) أن يكون أمراً وهذا مشترك الإلزام

(٩٠) أي أفعل المستتر فيه الضمير (كلام جرى مجرى المثال) لأن الثالث لا يغير عن حاشا وضمض مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الأمر بمعنى الماضي وهو لم يهددوا المهور وعكسه والثاني استعمال أفعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في التفاعل ورد ابن مالك قول الفراء وموافق به بأربعة أوجه أحدها أنه لو كان أمراً لم يرد ضميره الثاني أنه لو كان أمراً لم يكن لثناطقه به متصفاً كالأفوم كالأفوم الأمر بالخلف ونحوه مخالفاً ولا خلاف في كونه متصفاً الثالث أنه لو كان أمراً لكان منتهياً إلى ضمير المخاطب لم يذهب ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع أنه لو كان أمراً لوجب له من الإحلال ما وجب لأفوم وابن يهود حذف الباء إذا كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها بقوله وأوجب إليها أن تكون المقدما أي بأن تكون دون أن المقصد في وصلتها لعدم إلحاق فهذا حكم اختص به أن عن أن وتلازمه هي أن يفرم قاله الموضح في الجوانح وزاد منهم في التعجب صيغة تامة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعوه هي أفعل ينبر ما جازوا تحويل الثلاث إلى صيغة أفعل فتقول أحسنت رجلاً وأكرمته رجلاً بمعنى ما أحسنته وما أكرمته وزادهم اسم التفضيل متمسكاً بقول سيبويه أن أفعل وما أهله والفعل بمعنى واحد (مسألة) لا يتعجب إلا من خبره أو نكرة مختصة نحو ما أحسن زيداً وما أسعد رجلاً الثاني أنه لأن المتعجب منه خبره في المعنى فلا يندل ما أسعد رجلاً من الناس لأن لا فائدة في ذلك (ويجوز حذف المتعجب منه) إذا كان ضميراً كما في مثل ما أحسنه إن دل عليه دليل وإلى ذلك أشار النظم بقوله: وحذف عليه تعجباً شنيعاً إن كان محذوف معناه يضح

(كقوله) وهو على بن أبي طالب كرم الله وجهه

جرى الله عن والجزء بفضلته ربيعة حيرا (ما أحسن وأكرما)

أي ما أحسنها وأكرما (وفي) مثل (أفعل به إن كان أفعل) بكسر العين (معطوفاً على آخره كقوله معه مثل ذلك المحذوف نحو أسمع بهم وأبصر) أي بهم وقوله:

أمرز بنا واكتف أن دعينا يوماً إلى لصرة من يليها

أي واكتف بنا وإنا محذوف للدليل مع كونه قاعلاً لا بدوياً لجر كسائه صورة التفضيل خلافاً للفارسي وبما حذوا إلى أنه لم يحدف ولكنه استترى الفعل حين حذف الباء كأي قوتك زيد كني به كاتباً زيد كني كاتباً ورده ابن مالك بوجهين أحدهما لزوم إيراد حيث دللنا للتبنيح والجمع الثاني أن من الضمائر ما لا

(١٢ - تصريح - ثاني) ودق غلا عن المارني وصورة العشرى أنه لم يصح أنه تكلم بشيء من الشعر غير بينهما وما قوله:

تلكم قريش عتائي لتنتنني فلا بد لك لا بد ولا ظمروا وإن حلتك منهن فتنى لم بذات ودقين لا ينفولها أثر

(قوله معطوفاً على آخر) قال الدوشري الظاهر أن ذلك من نصب الجمل في العبارة مساهمة لأنها تقتضي أنها من عطف المفردات (قوله

واكتف إن دعينا) قال الدوشري هذا ليس من باب التعجب وقال أيضاً وهو بيان لما مانعه إن كان من الاكتفاء فلا شاهد فيه لأنه

على هذا التقدير فعل أمر لا فعل تعجب ومخالفة مستتر فيه وجوباً وهذا معنى من ماني الشيخ من رسم اكتف بناء مشابة بين الكاف

والفاء وهذا لا يشرم أنه فعل تعجب لأنه ليس على وزن أفعل وإنما على وزن أفعل في المصنف والذكر وأكف ينفرد تاء وضمضه بفتح

المحذوف إشارة لكونها مودة قطع وسكون الكاف (قوله لأن لزوم ما لا) قال الدوشري هل ذلك سجدى جلي بقوله لأنه لا لزوم لغيره لكون

فعل قبله في صورة مخالفة مضمر الجار والمجرور بعده مفعول أشبه المصنف فجاء حذفه اكتفاء بما تقدم (قوله زيد كني كاتباً)

يقبل الاستثارة كذا من أكرم بنا فون لم يدل عليه دليل لم يجر حذفه أما في ما أفعله فلعروه إذ ذاك  
عن الفائدة فإنه لو قلنا ما أحسن أو ما أجمل لم يكن كلاما لأن معناه أن شيئا صرحا أحسن وأما هل  
يجوز وهذا عما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به وأما نحو أفعل به فلا ي حذف منه المتعجب  
منه لعدم دليل لآله فاعل (وأما قوله) وهو عروية بن الورد:

فذلك إن يلقى المنيعة بلفظها . حميدا (وإن يستغن يوما فأجدر)

لحذف التعجب منقول يمكن معطوفا على منه (أي) فأجدر (به) حميدا (فقداد) أو قليل (مسألة وكل  
من هذين الصنفين) وهما ما أهله وأهل به (منوع التصرف) إنما قاله ابن مالك لإليه أشار في  
النظم بقوله:

وفي كلا الصنفين قدما لزما . منع تصرف بمحكم حتما

وأما جرحهم أن يوثق بمعارض ما أمعه من قول ما يحسن زيد أو هو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الإجماع  
وليس أفعل أمرا من أفعل لا خلاف مدلولي الأمرة عند الجمهور لا ينافي التعجب للصحة وروى غيره الخلل  
(قال أول) وهو ما أهله (نظم تبارك وهو ليس) في الجود وفي ملازمة المعنى (والثاني) وهو أفعل به  
(لظهير معني اعتقد ولم يمتنع) والجود في ملازمة صيغة الأمر (وهو جوده) تضمنها معنى  
حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع) ولم يوضع (مسألة لم يسمع حرف هذين الصنفين) إلا أن على  
التعجب (امتنع أن يتقدم عليه ما معروء) امتنع (أن يفصل بينهما) وبين معموله (بغير ظرف  
ومجرور) لا يقول ما زيدا أحسن) بتقديم معمول أحسن عليه (ولا) تقول (زيد أحسن) بتقديم معمول  
أحسن عليه (وإن قيل إن زيد معقول) به كما يقول في الأمر أو أحسنه لعدم التصرف وإلى ذلك أشار الناظم  
بقوله . وفعل هذا الباب أن يقدم ما معروء (وكذا لا يقول ما أحسن يا عبد القوي زيدا) بالفصل بالمناهي  
بين أحسن ومعموله لا خلاف كما في حاشية كلام القارح وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ورواه به الزما . وفي  
الكلام الصحيح ما يدل على جواز أن تقول على رضى الله عنده شأري عمار بن ياسر معنولا أعز على أبا  
اليفطان أن أراك عمار معنولا أحسن إلى الجدة بفتح الجيم وهي الأرض قال ابن مالك وهذا صحيح  
لفصل بالمناهي (ولا) تقول (أحسن لا يجره زيد) بالفصل لولا الامتناعية وصحوبها وأجاز  
ذلك ابن كيسان قال الخليل ولا يحسنه على ذلك وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر وهو ما أحسن  
إحسانا زيدا ومنه الجمهور لمعهم أن يكون له مصدر وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال هو  
ما أحسن راكنا زيدا أو أحسن راكنا يزيد (واختصوا في الفصل بظرف أو مجرور) حال كونهما  
(متعلقين بالفعل) الدال على التعجب (والصحيح الجواز) للتوسع فيهما وإليه أشار الناظم بقوله:

ومعه بظرف أو بحرف جر . مستعمل والتعجب في ذلك استمر

وذهب الأصحش والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع وذهب الفراء والجرمي والمالائي والزجاج  
والقاسمي وابن خروف والخلعجي إلى الجواز (كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن  
يكذب وقوله) وهو أوس بن حجر: أقبح بدار الحرم ما دام حرمها . (وأحرى إذا حالت بأن المحولا)  
فصل إذا الظرفية بين أحرومه ومرفعه وأنز صنها وليس أسبويه في ذلك نص (ولو تعلق الظرف  
والجرور بمعمول فعل التعجب لم يجر الفصل به انتهى) كما قاله ابن مالك في شرح التلويح (هو ما أحسن  
مستكما في المسجد وأحسن حاله عندك) فلا يقال فيها ما أحسن في المسجد مستكما وأحسن  
عندك بحال لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معروء .

(فصل) (ولا يما بين هذا العملان) اجتماعيه ثمانية شروط أحدها أن يكون فعلا فلا يفيان من  
الاسم هو (الخطب) بالجيم وهو الأصل لهذا القارح وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجاني وقد

إذا قيد الكلام به  
المفعول مما تحصل منه  
الفائدة من ظرف أو غيره  
مع أن مقتضى كلامهم  
أنه لا فرق (قوله صبر  
الحسن) قال النوشري  
كان ينبغي أن يقول أو  
الجمال اه لأن ذلك  
المناسب لقوله أولا (قوله  
وهو جوده) تضمنها الخ  
وشبههما اسم التفضيل  
أصلا ووزنا ودلالة على  
زيادة الحدث ومن ثم  
أصليا كما يقال جوار  
التصغير وفي وجوب  
التصحيح نحو ما أقوله  
وأفهم به هنا وقال  
القارح فيما حاله المصنف  
دلالة على أن نفس معنى  
الحرف كما يقتضى مع  
الإعراب على ما تقدم  
يقتضى عدم التصرف  
(قوله أعز على أبا  
اليفطان الخ) أبو اليفطان  
كنية عمار بن ياسر وهي  
أقرب . (قوله وقوله وأحر  
إذا حالت بأن المحولا)  
هذا أظهر من الاستشهاد  
بقوله: خليل ما أخرى  
بذي القلب أن يرى  
صورا ولكن لا سبيل  
إلى الصبر

لأنه يستعمل القلب والمضى  
ما أخرى ذا القلب أى  
صاحب القلب بأن يرى

(قوله ثمانية الدلالة على معنى المشاركة الخ) فهو لغز مرعب وقال الدنور شري ينظر لو كانت السين لنا كبد مثلا أو كان الفعل المزيد لأصل الفعل هل يجوز البناء منها حيث لا يندفع فوات الدلالة على معنى مقصودا ولا يجوز ذلك (٩١) لغوات التأكيد وحصول القبس تأمل وسيأتي ذلك في

تأمل وسيأتي ذلك في كلام الفارح تأمل (قوله) ويمكن في رده مخالفة للإجماع) أي بناء على إن إجماع النحاة على الأمور الغريبة يستعمل لا يجوز عرقه قال الدماميني وهذا مما تردد فيه بعض المتأخرين (وأقول) هذا الجيب من الدماميني فإن الكلام في المسئلة قديم وقد أطلت ابن جني في الخصائص الكلام فيه إنما يكون حجة إذا لم يخالف النصوص ولا القيس على النصوص والأما لأنه لم يرد في القرآن ولا في السنة أنهم لا يهتمون على الخطأ وقد خص الجلال السيوطي بعضه في الاقتراح وقال غيره إنه معتبر خلافاً لردده فيه (قوله بناء على أن إحداث قول غرق للإجماع يتأمل ما معنى ذلك ولعل في الكلام صفة لقول مقدرو الأصل قول ملحق من قولين فتأمل (قوله بمحذوف عند البصريين) أي لأن هذه الأفعال ليست مما ينصب ضماهيل ثلاثة (قوله وبالمذكور عند الكوفيين) أي لأنه يجوز عندهم (قوله بدليل

جلب كفرح جلقا وبجلافة اه فأنبت له فعلا فينبى من فعله (والحد) وهو الحيوان المعروف (فلا يقال ما أجلفه) أي ما أجهأ وفيه ما تقدم من الفهم (ولا) بدل (ما أجهأ) أي أبطله (وشدما أذرع المرأى ما أخف يدها في القول بنوه من قولهم اسراف ذراع) ففتح أوله قال الفارسي والذراع كسحاب الخفيفة اليد بالقول ويكسر واقتصر في التضياع على التفتح وقال ابن السكيت في الأمال ذرعت المرأة خطيبها في العمل فهي ذراع وهي هنا لا شذوذ في قولهم ما أذرع المرأة (ومثله) في الشذوذ (ما أذنت) بكذا (وما أجهأ بكذا) قالوا بنوه من قولهم هو قن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما أجهأ بكذا ولا فعل لها. الشرط (الثاني أن يكون) الفعل (لثلاثا فلا يبينان من) يرابعي يجوز ولا مزيد فيه ولا إلا في يرد حرفا أو حرفين أو ثلاثة نحو (دحرج) (وتدحرج) (وضارب) (والمطلق) (واستخرج) لأن بناء ما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المنسوب منه أما ما أصره أربعة فلا يردى إلى حذف بعض الأصول ولا خطأ في إخلاصه بالدلالة لتمام ما المراد فلا يردى إلى حذف الراء قاله على معنى مقصودا لا ترى أنك لو بنيت أفعل من ضارب والمطلق واستخرج فتلف ما أضر به وأخفف وأخرج ثمانية الدلالة على معنى المشاركة والمطلوب (الأفعل قبل مجرور) بناؤه منه قياسا (مطلقا) سواء كانت الهمزة فيه فتنقل أم لا وهو مذهب سيوري المحققين من أصحابه واختاره على التسويل وشرحه (وقيل يمنع مطلقا) إلا إن شذذه شيء في حفظ ولا يخاف عليه وهو مذهب المالكية والشافعية والمجربون ابن السراج والقاري ومن وافقهم (وقيل يجوز أن كانت الهمزة لتغير الفعل هو ما أظم الليل وما أضر هذا المكان) ويمتنع أن كانت الفعل مجرورا ذهب نورده إلى ذهب ابن مسنور قال الضمير في هذه الهمزة قبل يهما أحدا لا ذهب إليها نحو ويكتفي في الرد مخالفة للإجماع بناء على أن إحداث قول غرق الإجماع ثم أطلت في الرد عليه (رشد على عديم القولين) هو ما المنع مطلقا والجمع واحد شق التنصير (ما أعطاهم الدرهم وما أولاه للمعروف) بما الهمزة قبله للنقل من المتعدي الواحد إلى الخمسة لا تنصب إلا إذا لم يصب إذا لم يصب كان ذلك ثلاثة أوجه أحدها الإقتصار على الذي كان ما لا متقول ما أعطى ريدا وما أولاه الثاني أن يزيد عليه أحد المتعديين مجرورا باللام فتقول ما أعطاه الدرهم وما أولاه للمعروف كسوك الثالث أن يزيد عليها المفعول الآخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما أعطى ريدا الفقراء الدرهم وما أولاه الفقراء المعروف وإن شئت نصبت الثلاثة إذا لم يكن ليس فتقول ما أعطى ريدا الفقراء الدرهم وما أولاه الفقراء المعروف وهو تقدير المحذوف عند البصريين أعطاهم الدرهم وأولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد إذا جرى مجرى الثلاثي محو اثنين واختلا وانقصر واستغنى وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز لأنهم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الأولين لا مجرى المزيد دليل قولهم في الوصف عنه اتقى وعلو وقصير وشفي وذهب ابن حروف وجماعة إلى المنع لأن اللفظة التي من أجلها امتنع بناؤها من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودا وهي هدم البنية وحذف زوائد ما لغز موجب مع وجود النقص عن ذلك ما شذوذ واشدد ونحوهما (و) شدد (عن كل قول) من أقول لاتب لمعي (ما أنقاه) (وما أملاه) (تقربة لأنهما من اتقى) (بشديد التاء) (وامتلات) (وما أقرق) إلى غير ذلك وما أعاق عن الناس إن قصد أنهما من انقروا واستغنى وإن كان قد سمع في معنى خاف وعلو معنى امتلا وغر بضم القاف وكسرها بمعنى انقروا وحق بمعنى استغنى لندوره (و) شدد (ما أخصره) لأنه من أخصر وفيه شذوذ آخر سيأتي (وهو أنه مبني

قوله في الوصف في الخ) أي ولو لا الإجراء المذكور لقاموا متى ومثل ومغفر على ما تقدم في بناء اسم القاهل في قاعدة بناءه من المزيد على الثلاثي (قوله من أقوال المصنفين) يظهر أن هذا خلاف مراد المصنف لأن لا قرب أن غرط الفسوف هذه المصنفين والمجوزين البناء من العمل لأن هذا يخالف لمعنى ط كونه ثلاثيا ورباعيا إذ هو محسوس (قوله لنسوده) قال الدنور شري أي المذكور ولو قال لنسودها لكان





(قوله وقيل لأن الأول ان الخ) رد هذا ابن الحاجب بأنه ما أشد سوادا أكثر حرمة (٩٣) قاله فإن قيل (ثم التمعيب ما أشد قلنا قصد

في التمعيب ليس إلا السواد  
ولعلك إنما كان من جهة  
المنى لأن جهة اللفظ  
(فصل)

(قوله ما أكثر أن لا يفهم)

قال الشهاب القاسمي

لا يظن أن المقصود التمعيب

من عدم قيامه مثلا في

الزمان الماضي فكيف

يقدر ذلك وأن للاستقبال

وقد يجب بأن الصيغة

صارت للإشياء والخلق

هنا معنى الزمان (قوله

وليس يمكن الخ) فيه بحث

إذا استعمال النفي متصور

مع المصدر الصريح نحو

ما أقرب عدم قيام زيد

فلم يجب كون المصدر

مؤولا ثم كان وجه تعبيره

مع النفي بأكثر دون أشد أن

النفي لا تفاوت فيه بنحو

الشدّة (قوله وأن يعمل

فيه الفعل المنى الخ) قال

الدينوري بنظر ما معناه

ومادل عليه ببناء (قوله

نحو ما أسرع نفاس هند)

قال الشهاب القاسمي قد

يقال لم يؤمن البس هنا

لأن نفاس يطلق بمعنى

الحيض ونفسه مبنى

للفاعل إلا أن يصور هنا

بما إذا دلت قرينة على

إرادة الولادة لا الحيض

بقي أن بعضهم نقل البناء

للفاعل في نفس معنى

ولذلك فلم يؤمن البس

في الغالب ما كان منها تلاميا لجرأ للأقل مجرى لا أكثر قيل لأن الأول والتمعيب الظاهرة جرت مجرى  
الخلق الثابتة التي لا يزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الأجزاء في عدم التمعيب منها وقيل لأن بناء  
الوصف من هذا النوع على الفعل ولم يبين منه أفضل فخصيل ثلاث ليس أحدهما بالآخر ولما امتنع صوغ  
أفضل التفضيل منه امتنع صوغ فعل التمعيب منه لجرأهما مجرى واحد في أمور كثيرة وتساويهما في  
الوزن والمبنى وهذه الشروط مستفادة من قول النظم:

وصنهما من ذي الثلاث صرفا قابل يحصل ثم ضم ذي اتفا

وغير ذي وصف بضمهي أشبلا وغير سالك سليل فعلا

فهذه سبعة شروط طويلة أخذ الثامن من قوله ذي الثلاث فإنه بعد تصرف فندبره من فعل ذي ثلاث وبقي  
شروط تاسع لم يذكرها وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من الغائبة قيامه لا يقولون ما أقبله  
استغناء بقوله ما أكثر قائمته ذكره سيويو بنحو سكر وفعدو جس ضد أقام قائمهم لا يقولون ما أسكره  
واقمده وأجلسه استغناء بقوله ما أشد سكره ما أكثر فمودة وكرهه ابن برهان وزاد ابن صفور  
قام وغضب وبام وفي هذا ما منها نظر فقد حكى سيويو ما أوجه وقالت العرب هو أوم من فهو

(فصل) ويتوصل إلى التمعيب من الزائد على الثلاثة ما وصحه على أفضل فعلا بما أشد ونحوه  
كأقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أخف وما أكبر وما أصغر وما أحسن وما أقيس وما أشد  
ذلك (ويصوب مصدرهما) أي مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصحه على أفضل فعلا (بمده) أي بمداشده  
ومده ما أشد ونحوه كأضعف وأكثر وأقل وأعظم وأكره وأصغر وأحسن وأقيس وما أشد ذلك (ويجوز  
مصدرهما بمده) أي بمداشده ونحوه (بالباء) لا وما (لفعل) على الأول (ما أشد وأعظم دحرجه أو  
إطلاقة) في الزائد على الثلاث (أو حرجه) أي الزائد على الثلاث (و) تقول على الثاني  
(أشد وأعظم بها) أي بدحرجه وإطلاقة وحرجه (و) تقول مستفاد من قول النظم

وأشد أو أشد أو شبهها

ومصدر العادم بعد ينصب ويعد أفضل جره بانيا يجب

(وكذا الثاني والثالث للذهول) يتوصل إلى التمعيب بضمها ما أشد ونحوه (إلا أن مصدرهما)  
أي مصدر الفعل المنى للفعل (يكون مذكورا) بأن الفعل وادني وما والفعل المنى للفعل  
(لا صريحا صوما أكثر أن لا يفهم وما أعظم ما ضرب) بالباء للمفعول (وأشد دحما) أي بأن لا يفهم  
وبما ضرب فتأني بالمصدر المذكور دون المصدر الصريح أما في المنى فليست من أن يستعمل معه المنى  
وأن يعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه وأما المنى للمفعول فيبقى لفعل النفي وللفعل المنى للمفعول  
لثلاث ليس مصدره مصدر المنى لفعل ولو أن المنى جاز لإلا أنه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس  
عند وأسرع بنفاسها قاله الفارح (وأما الفعل الناقص فإن قلناه مصدر) وهو الصحيح (فإن أخرج  
الأول) فيؤتى له بمصدر صريح (أو لا) نقل له مصدر (لر) النوع (الثاني) فيؤتى له بمصدر مؤول  
(تقول) على الأول (ما أشد كونه جبلا أو) تقول على الثاني (ما أكثر ما كان حسبا وأشد وأكثرا  
بذلك) أي بكونه جبلا وبما كان حسبا (وأما الجامد) فهو هم وشس ويدع ويذر (والذي لا يتفاوت  
معناه) نحو مات وقنى (فلا يتعجب منه البنية) فلا يتوصل إلى التمعيب بمبماشي أما الجامد فلأنه  
لا مصدر له فينصب أو يجر وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل إلا إن  
أريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما أجمع وموته وأجمع عمرته كما يرشد إليه كلام الفارح ولا  
يختص التوصل بأشد ما فقد بعض الشروط بل يجوز فيها استئول الشروط فنقول ما أشد ضرب زيد لمعرو

إلا أن يوجه جواز التمعيب بأن مآل المنى للفاعل والمنى للفعل هنا واحد فلي تأمل

(هذا باب لم يثبت) (قوله وفي الحديث من توحأ الخ) هذا الحديث يرواه أبو داود والترمذي والشافعي والإمام أحمد في المستند من حديث حمزة وفي شرح الكوكب المحيى أكر كسب الحديث فيها ولعمرة قالها الحسن وأهل النحر يقولون فيها بكسر الباء يقولون ولعمرة من قرأك لعمرة المرأة عند أهله من قرأك وقولهم فيها ولعمرة المفتضيان فيه مذكوران والحسن فليكن بها ما وليا السنة أحسن وأعمس الحصة سنة ونازه مبررة ولمسودة خطأ وكذا المذموم المتع في بها أه ورايت بخط المصنف في التذكرة قد روي عن الدين بن مالك في السنن فعمد السنن النجاة بقدره فيلخصه في ذلك وهو الحق لأن الوضوء المذكور في الحديث هو الوضوء للصلاة إذ لم يقل أحد بأن السنة الوضوء لم يروا وح ذلك الوضوء واجب لاستيفائه في السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى آخر وهو الطريقة الشرعية (٩٤) وبالجملة يقول النجاة أجروا أه وقال بعضهم التقدير فيلخصه أحد ولعمرة السنة التي تركها

أي النسل قال الذين العرب في شرح المصابيح وهذا وأن قرى معنى ضيف لفظا لاختلاف مرجع الضميرين مع عدم ما يدل على مرجع الثاني (قوله وبرها سرقة) بمحمل أنه بالراء المهملة والمخى أنها لا تقتصر على الكسب لما يجر به والدعا سرقة من زوجها وبمحمل بالزاي الموصلة أي سلبها والمعنى أنها لا تقتصر على المنية والجهاد (قوله وذهب القراء إلى أن الأصل الخ) حاصل الفرق بينه وبين مذهب الكسائي مع الاتفاق على الاسمية أن الاسمية عند الكسائي بطريق الاتصال وعند القراء من قبيل أسماء الأجسام (قوله ويرد قول الكسائي الخ) حاصله أن يرد عليها تقدم

وما ورد من بناء فعل التعجب من غير استيفاء الشروط فساد لا يقاس عليه وتقدم أمثلة في كلام الموضح وحكم عليها بالندوة وبه عليها في النظم بقوله :  
وبالدور أحكم لهم ما ذكر ولا نفس على الذي منه أثر

(هذا باب لم يثبت) (وهما) لإثبات المدح والذم على سبيل المبالغة في كنية حكاية الخلاف في حقيقتها طريقان أحدهما أنها (لعلان عند) جميع (البصريين والكسائي) من (الكوفيين) (بدليل) (الصال) تاء التأنيث الساكنة كما عند جميع العرب وفي الحديث من توحأ يوم الجمعة (فيها ولعمرة) ومن الغسل قاله أفضل ويقول بسبب المرأة حلة لخطب (واسمان عند باقي الكوفيين بدليل) دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب قد بشر بيشعرا فها هي (بضم الواو) تصرها بكاء ويرها سرقة وقول الآخر وقد سار إلى هبوت على حمار بطي السهر لم السهر على نفس المهر وأجيب بأن الأصل ما هي بولد وقول فيه لم الولد ولم السهر على هب وقول به نفس المهر طرف الموصوف وصفته وأقيم مصول الصفة مقامها طرف الجرق الحقيقة إنما حل على اسم محذوف الطريقة الثانية وهي التي حررها ابن صفور في تصانيفه اعتنا بغيره فقال لم يثبت أحد من البصريين والكوفيين أن لم وليس فعلا بل إنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما بعد إسماء جهة إلى القائل فذهب البصريون إلى أن لم الرجل جملة لفظية وكذلك ليس الرجل وذهب الكسائي إلى أنه ذلك لم الرجل وليس الرجل اسمان حكيمان بمنزلة تأبط شر اسم الرجل فتدغم اسم للدخول في الرجل اسم للتدوير ومهما في الأصل جملتان بفتاها أصلهما وسمى بهما وذهب القراء إلى أن الأصل في اسم الرجل زيد وليس الرجل عمرو ورجل لم الرجل زيد وليس الرجل عمرو طرف الموصوف الذي هو الرجل وأقيم الصفة التي هي الجملة من لم وليس وقادها مقامه حكم لها بحكمه فتم وليس الرجل عندهما زعمان زيد وعمرو كما لو قلت مدوح زيد ومدحوم عمرو ويرد قول الكسائي والقراء أنهم لا يقولون أن اسم الرجل قائم ولا يفسد لم الرجل قائما والطريق الأول هي أشجورة وأصحها أن لم وليس فعلا (جامدا) (رجل ذلك جرى التألف بقوله فعلا لا غير متصرفين) لم وليس وإنما لم يتصرفا فتردوهما إلى البناء المدح والذم عن سبيل المبالغة فتفتحا ما وضعته من الدلالة على المعنى وصار بالإنشاء منضم من قوله لم الرجل إذا أصاب لعمرة وليس من قوله ليس الرجل إذا أصاب برساو يجوز فيها أربع لغات فتح الأول وكسر الثاني على الأصل المنقول عنه وفتح الأول أو كسر مع سكون الثاني وكسرهما عند بعضهم ولا يجهز الحجازيون فيها إلا الأصل قاله الخضر أوى في

دخول التواضع عليها وقد يقال عدم ادخول لا يقتضي فعليهما لأن التواضع لا تدخل على ما كان غير متصرف كطوبى للذين ورد أيضا عليها بأنه يلزمها جعل المرفة خبرا عن السكرة غير الحصة لأن يكونا قائمين بهما ذلك كما أجازه من ولو قيل بأن لم الرجل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر اندفع هذا وذكرنا مما سبق أن بعضهم يجوز في هذا زيد على القول بالتركيب كون هذا خبرا مقدا وهذا الرد إنما يظهر أن جعل كل من الجملتين مبتدأ وخبرا أما إن جعل مبتدأ نائب قائل كما هو المتبادر فلا أما هذا الرد فمقدم ظهوره حيث لا واضح وأما رد الفارح فلأن التواضع لا تدخل على مبتدأه مرفوع ينفي عن الخبر أن يجر (قوله ويجوز فيها أربع لغات) أي في لم وليس المستعملين لإثبات المدح والذم وذكرنا طريق باب تأكيدها يلزم أن يجرها واحدا والفتا إنما هي في الأصل المنقول عنه (قوله ولا يجهز الحجازيون الخ) الظاهر هذا مع استعجال التذليل الذي هو طريقة الحجاز على خلاف ذلك الأصل

(قوله بالجنسية) بدليل أنهم لا يقولون نعم زيد ولا نعم رجل زيد وإنما يقولون ذلك لتعريفه بصفة أو لا الجازم زيد بل لما  
 يختص به من إضافة التوكيد وبدليل نعم المرأة عدولها كعدول المرأة بمرأة صدر المهدى بمرأة لا يجوز قام عند قول بعضهم إن ذلك يعود  
 الفعلين منقرض بليس وعسى مع المؤنث (قوله للجنس حقيقة) فإن أرموس يلزم كون أبي جهل وأبي لب داخلين في نعم الرجل زيد  
 وأفاضل الناس داخلين في بئس الرجل زيد (قوله ورد بأعلى النكاذب) يمكن أن يجاب (٩٥) بأن المراد في نحو ذلك مدح الجنس  
 ببعض أنواع الكمال ودمه  
 ببعض أنواع النقص ولا

يخرج عن عموم المدح وعموم  
 الذم في الجملة ولا نكاذب  
 في ذلك (قوله والثاني أنها  
 للجنس مجازاً) قال ابن  
 مالك في شرح الكافية  
 وقد استعملوا أن الجنسية  
 مجازاً في الدلالة على الكمال  
 مدحاً وذلماً نحو نعم الرجل  
 زيد وبئس الرجل عمرو  
 كأنه قيل نعم الجامع لخصال  
 المدح زيد وبئس الجامع  
 لخصال الذم عمرو ويكون  
 المصوم قد قصد على سبيل  
 المبالغة المجازية كما فعل  
 من قال طعمنا شاة كل  
 شاة وبرجل كل رجل أي  
 جامع لكل خصلة بمدح  
 بها الرجال أو وهما  
 وجهان فالأول حاصله أنه  
 استعمل الرجل في مكان  
 قوله الجامع لخصال الرجال  
 المدح والثناء الثاني حاصله  
 جعل الرجل نفس الجنس  
 كأنه سقط ثورم أنه وجه  
 واحد وأن الأصل في قوله  
 أو يكون المصوم زائدة  
 (قوله ومثاليها نحو الخ)  
 قال الذوشرى ليهزكا

أول شرح الإيضاح (رافعان لقاحين) عند البصريين والكوفي وأما عند جمهور الكوفيين الفاعلين  
 باسميها فقال ابن الملق في البسيط ينبغي أن يكون المرفوع بعد ما ما بعدهم لنعم زائدة لا أرفعها  
 بيان ولعم اسم يراد به المدح فكذلك نفس المدح الرجل زيد (مرفعين بالجنسية) على أحد القولين  
 أو المهدية على القول الآخر ثم اختلف الفاعلون بالجنسية على قولين أحدهما أنها للجنس حقيقة  
 فالجنس كذا مدح أو مذموم والمخصوص مدرج تحته لأنه فرد من أفرادها ثم نص عليه كما ينص على  
 الخاص بعد العام الشامل فهو لغيره ونسب إلى سيويه ورد بآدم على أن كاذب في نحو قولك نعم الرجل  
 زيد وبئس الرجل عمرو والثاني أنها للجنس مجازاً لأنك لم تخصصه ولا مدح معين ولكنك جعلته جمع  
 الجنس مبالغة واحتلف الفاعلون بالمهد على قولين أيضاً أحدهما أنها للمهد ذمى فهي مشار بها إلى  
 ما في الأدعيان من حقيقة رجل كاقول اشتراكم ولا تريد الجنس ولا مهوراً تقدم والثاني أنها للمهد  
 في الشخص المدح كالك قولك زيد نعم هو كانه ابن ملكون والجرال في ومثاليها (نحو نعم العبد وبئس  
 للشراب أو) مرفعين (بالإضافة إلى ما قرأنا) أي ال (نحو ولعم د والمفتين ولأبي منى المنكسرين  
 أو) مرفعين بالإضافة (إلى مضاف لما قرأنا كقوله) وهو أبو طالب عم النبي ﷺ  
 (لنعم ابن أخيت القوم غير مكذب) وهو حسام مفرد من حنظل

فغير حال ووجه مخصوص بالمدح مرفوع على الالتداء وغيره ما قبله أو غير ملتصق بمفرد حسام مفرد  
 حسام مبتدأ محذوف أي هو حسام مفرد لا امتناع لوجه كذا في قوله لا تمت بالسكره واقصر الناظم على  
 قوله : راضاً منهم وقار في آل أو مصامين لما في (قوله) أن يكون مدحهم (مستترين مستترين)  
 وهو ما في نعم وبئس (مستترين تمييز) لكل من مطلقاً في قوله قال ال مذكور غالباً وإلى ذلك  
 أشار الناظم بقوله ويرفعان منصرف بصره (نحو بئس بظاين بدلاً من بئس صدره مستتر في مرفوع  
 على الفاعلية وبدلاً لتمييز مفسره والتقدير بئس نحو في كذا (قوله) في مدح هرم بن صان :  
 (نعم أمراً هرم) لم لمرئاة إلا وكان لمرئاة بها ودر

في نعم ضمير مستتر في مرفوع على الفاعلية و أمراً تمييز مرفوع وتذكر نعمه وإي مرفوع وهو مخصوص  
 بالمدح ومن غير الغالب قولهم إن فعلت كذا فهو لعمرك قال ابن عسوق والتقدير نعمت هذه فعلتك  
 حذف التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث في المرفوع أنه أحسن منه في حصة الوضوء في البسيط  
 لا يحدف التمييز إبقاء لإبهام ولعدم مصر الصمير حيث لا بد منه كذا من الما على نعم قال إلا أن يعرض  
 منه شيء كالتاء في الحديث أو وأراد بالحديث قوله <sup>عنه</sup> من ترصاً يوم الجمعة بها ونعمت وبدل  
 على أن التمييز كالمعوض من الفاعل الظاهر أنه لا بد أن يكون ما يقبل ال فلا يكون مثلاً وغيره أو  
 أصل من ولا كلمة ما خلا للفرار والرحشوى ومن وعظما ولا يكاد يجمع بينهما (وأجار المرد  
 واس الدراج والعارمي أن يجمع بين التمييز والمفعول المفعول) تركبها (كقوله)  
 نعم الفتاة فتاة عند (لذلك) رذ الذبغة لطفاً أو بزيادة

ظاهرة أو وجه الزكاة جمع الشارح بين قوله رذذ وفور ناصب نحو (قوله مستترين وجوباً) أي غالباً ومن غير الغالب  
 نعماً رجلين ونعموا رجلاً ومن الغالب نعم امرأين حاتم وكعب كلاهما غيث وسوب مضبوط قد يرتفعان عنها أو مضافاً لعم أو سكرة  
 أو مضافاً لسكرة وغير ذلك فاعلموا شينا على الألف (قوله) على هذا أو معنى هذا أو ما بعد شرطان له باعتبار لفظه شروطاً باختيار  
 عنه تأخير عن الفعل وتقدمه على المخصوص ونعم زيد رجلاً شاد (قوله) لطفاً أو بإيماء قال العيني لطفاً تمييز وإيماء عطف عليه أو

وفي نظر لأن التمييز ليس على معنى الياء لمختلف عليه المجرور بهاء لا تقرب أن نطقا نصب بفتح الخافض وإن لم يكن قياسا بدليل قوله  
بإيماء والأصل ينطق وقوله بيميناء (٩٣) عطف على معناه (قوله علت بأن دين محمد) الياء رائدة (قوله لأنه من التمييز المؤكدة

وليس الكلام فيه) فيه  
نظر لأن من والسيدي  
احتجا على منع الجمع بأن  
التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام  
مع ظهور الفاعل وحاصل  
رد ابن مالك أن التمييز  
لا يلزم فيه الرفع المذكور  
لأنه يأتي مؤكدا في باب  
العدد فيجوز أن يكون ما هنا  
منه فتأمل (قوله المعروف  
بأن شحوب) قال النبي  
هي أمه (قوله مع المراء  
الخ) قال الحفيد لا يقال  
التمييز رجل وهو لا يفيد  
وحده فكيف يمثل به لما  
أفاد له التمييز معنى رائدا  
لأننا نقول التمييز ما عشار  
يعيد معنى رائدا باعتباره  
الصفة وهي نهاية واسب  
إليه الإفادة باعتباره هو  
المقصود (قوله وقيل هي  
تمييز) أي بناء على سوان  
وقرعه ما تميزا كما هو  
مذهب الزمخشري ومن  
نعمه كآدمه الشارح قريبا  
(قوله وال) الخلاف في  
المتلوة بجملة فعلية أشار  
الناظم بقوله وما الخ) قصر  
كلام الناظم على الإشارة  
إلى ذلك قصور منشؤه  
الوقوف على ظاهر مثال  
الناظم وقد يدعى أن مراده  
بنحو نعم ما يقول كل  
ما وقع في نفسه ما متلوة

الجمع بين الفاعل الظاهر وهو المتهمة وخبين وهو فتاة (وسمه سيبويه والسيدي مطلقا) سوان أفاد معنى  
رائدا على الفاعل أم لا وجهه أن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل وتقصه ابن مالك بأسر  
الإجماع على جراره من الدرام مشرون فرما وفي التذييل إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا  
وقال أبو طالب ولقد علت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديننا  
والثاني أنه قد جاء في الياء كقول جرير يجرى الأخطى :

والتدليون ناس الفعل لظلمهم • لحلا وأهم ذلاء منطق  
وما قاله سيبويه متعين ولا حجة بما أورد عليه والوجه الأول ولأنه من التمييز المؤكدة وليس الكلام فيه  
وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال لمؤكد (وقيل إن أفاد) التمييز (معنى رائدا) على الفاعل  
الظاهر (جار) الجمع بينهما (والأصل) يجرى وهو صاحب بن صفور قال (كقوله) وهو أبو بكر بن الأسود  
المعروف بأن شحوب • لخصه فم يمدل سواه • (مع المراء من رجل نهى)  
الجمع بين الفاعل الظاهر وهو المراء وخبين وهو رجل المجرور ومن وقد أفاد التمييز معنى رائدا على الفاعل  
وهو كونه نهيا نسبة إلى نهية تكسر التاء وهي اسم لكل مارل عن محمد من بلاد الحجاز وفي النسبة إليها  
اثنان نهى بكسر التاء ونهى بفتحها فإن كسرت شددت ياء النسب وإن فتحت لم تشدها  
والثاني كقوله مع الفتاة فتاة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وجمع تمييز وفاعل ظهر • فيه خلاف عنهم قد اشتهر  
واختلف في كلمة ما بعد اسم ونس) إذ وقع بعدها جملة فعلية واسم مفرد على قولين (فعل) هو (فاعل)  
فيما نتم إن وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة بصفة أي موصولة) والفعل بعدها صلتها والخصوص  
محدوف كإني نحو نعم ما يظنكم هي (التي يظنكم) وهو مقول عن الفارسي (و) (إن وقع بعدها  
مفرد فهي (معرفة تلحق كإني نحو نعم ما هي أي مع المراء هي) فكأنه في المخصوص وهو مقول عن  
سبويه والأصل مع المراء لا لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف وأبى  
عه المضاف إليه ما حصل (وكذا في قوله وقيل) (تم) (تمييز) هيما (فهي) مكررة موصوفة) بالجملة الفعلية  
(ن) المثال (الأول) وهو مذهب الأحفش (ر) مكررة (تامة ن) المثال (الثاني) وهو فاعلا  
هي لعدم الجملة وإلى الخلاف في المراء جملة فعلية أشار الناظم بقوله :

وما عيز وقيل فاعل • ونحو نعم ما يقول الفاضل  
وبسط القول في ذلك أن يقال نعم أن ما بعده على ثلاثة أقسام مكررة أي مكررة موصولة ومكررة موصولة  
بجملة فعلية فالأولى نحو دقته دقته موصولة فاعل مكررة تامة فاعل مكررة تامة تمييز وعلمه المخصوص  
مختوف أي نعم الشيء الذي أودع شأ لدق والتأنيبه المتلوة مفرد نحو نعم ما هي ونسجاء ورجع لا هو  
وفيها ثلاثة أقوال معرفة تامة فاعل مكررة تامة تمييز مكررة مع الفعل فاعلا تركيبا مع حب فلا موضع  
لها وما بعدها فاعل وهو قول المراء ومرفعه والثالث المتلوة بجملة فعلية نحو نعم ما يظنكم به بنس  
ما شروا به وفيها عشرة أقوال ومرفعه إلى أربعة أحدها أنها مكررة في موضع نصب على التمييز والثاني أنها  
في موضع رفع على الفعلية والثالث أنها لمختصص والرابع أنها كآفة فأما الثالثون بأنها في موضع  
نصب على التمييز فاحتلوا على ثلاثة أقوال لأن أب مكررة موصوفة بالفعل فاعلا والمخصوص محذوف  
وهو مذهب الأحفش والإجماع. اندرس في أحد قولين الزمخشري وكثير من المتأخرين والثاني أنها مكررة

يشي غير مفرد نحو دقته دقته فاعلا فاعلا متلوة شيء ولو • ما بعد ما هي فندس (قوله مكررة مع الفعل) هذا أراد  
الأقوال لأن نحو تزويج وهي في المثال والآية لم يثبت بدون ما بعدا ثم لو كان نحو فاعلا لزم استقلاله ووجب تمييزه

(قوله والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة) هذا بناء على جواز حذف الموصول الاسمي وفي المذهب الكوفيون والاخفش الى جواره  
وعلمهم ان ما ذكره في بعض كتبهم ان يسطع عليه موصول آخر (قوله الرابع انها مصدرية الخ) طاعت ملبوضر المسألة من ان ما  
قائل إلا أن يدل لها لما حدث من الفعل أطلق عليها اسم نوسا (فصل) (قوله ٩٧) وقيل بدل) اخرض بانه لازم

والبدل لا يلزم وبانه لا  
يصلح لباشر فتم واجب  
عن الاول بانه قد يلزم  
بعض التواضع كتاب  
مروور وبانه قد يجوز  
والشيء نابعاً ما لا يجوز فيه  
إذا ولي الموامل للإتم  
أجموا على حل ألك أكت  
قائم على البدل ولا يجوز أن  
أكت بق أنه سيأتي في  
مخصوص جذا حكاية  
قول أنه عطف بيان ولله  
إعجاز حكاية معنا لأن  
البدل وليان أعوان لأن  
كل ما جاز كونه بياناً  
يجوز كونه بدلاً وإن كان  
لا يتمكس لأن ما هذا  
بدل كل من كل لا يجوز  
فيه أن يكون بياناً فتدبر  
(قوله لتقدم ذكر أيوب  
الخ) هذا بعيد من كلام  
المصنف كما لا يخفى على  
من له دواة بأساليب  
الكلام فإن قوله لمز إنا  
وجدناه دون الاختصار على  
نعم المبدون ذكر صدر  
الآية يلهم أن الإشعار  
إنما هو في زما وجدناه  
وأما إذا ذكر عبدنا أيوب  
فالمذكور فيه نفس  
المخصوص لا المصنف به كما  
يأتي نظيره (قوله أما إذا

غير موصولة والفعل بعد ما حذفت المخصوص محذوف وانما لها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة  
والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول القراء قال المرادى من عن الكسائي وأما ثنائون بانه  
موضع رفع على الفاعلية فاختلوا على خمسة أقوال الاول أنها اسم معرفة تام أي غير منتظر إلى صلة والفعل  
بعد ما حذفت المحذوف تعلق التمييز عن سيبويه وقال به ابن خروف ونحو أنها موصولة والفعل صلها  
والمخصوص محذوف ونقل عن القاري والثالث أنها موصولة والتقدير صلها مكث بها ويصلها عن  
المخصوص عنه ابن مالك في شرح التمييز عن القراء والقاري والرابع أنها مصدرية سادة بصلتها  
لاشبهائها على المسند والمسند إليه مسند الفاعل والاسم المخصوص جميعاً والخامس أنها موصولة  
والمخصوص محذوف وأما القائل بأنها المخصوص فتدل بها موصولة الفاعل مستتر وما أخرى محذوفة  
هي التمييز وهو قول الكسائي وبنه المرادى عن القراء وأما الدليل بأنها كافة فقال إن ما كفت نعم  
عن العمل كما كفت قل وحال عنه فصارت تدخل على الجملة المعينة .

(فصل) (ويذكر المخصوص) وهو المقصود (بالمدح أو الذم بعد ما من نعم أو بعد تمييز  
(فيعال نعم الرجل) أو رجلاً (أبو بكر بنس الرجل) أو رجلاً (أبو بكر) معناه القالب وسره أنه لما كان  
نعم ونس المدح العام والذم العام التمييز في كل غصنة محمودة أو مذمومة المبتدأ تحفة بالمدح أو الذم  
في الأمر العام طريق الإجمال والتفصيل له صريح التقرير بما لا بد من العمل بما يدل على المخصوص  
بالمذم أو الذم حتى يتوجه المدح والذم إلى المخصوص به أو لا على سبيل الإجمال لكونه فرداً من الجنس ثم  
عقبه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم إليه ثانياً على سبيل التفصيل يحصل من تقوى الحكم  
ومزيد التقرير ما يدل ذلك الاستبعاد (و) احتلف في ربيع المخصوص قبل (هو مبتدأ والجملة قبله خبره)  
ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباقش وقيل يجوز هنا (ويجوز أن يكون خبر  
المبتدأ واجب الخلف أي المندوح أبو بكر والمذموم أبو بكر) وهو مذهب الجمهور ومنهم الجري  
والجهد وابن السراج والقاري وابن جوي وكلهم يرون في قوله تعالى وقيل مبتدأ حذف خبره وإليه  
ذهب ابن صفور وقيل بدل من الفاعل وإليه ذهب ابن كيسان وقصر النظم على القولين الأولين  
فقال :  
ويذكر المخصوص بعد مبتدأ = أو خبر اسم ليس يبدو أبداً

(و) من غير التلبأه (قد تقدم المخصوص) على نعم ونس (ليتمين كونه مبتدأ) على القولين فمما بينهما  
والجملة بعده خبره (نحو زيد اسم الرجل) وهو ونس الرجل وجوزوا عن القولين باسميهما أن يكونا  
مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس (وقد تقدم في الكلام) (ما) أي شيء (يشعر به) أي بالمخصوص  
بالمذم أو الذم (فيجذف) المخصوص جواز العلم به (نحو إذا وجدناه صابر نعم المبدأي عز) أي أيوب  
خلف المخصوص بالمذم وهو خبر أيوب لتقدم ذكر أيوب بقوله تعالى وإذا ذكر عبدنا أيوب وإلى  
ذلك أشار الناظم بقوله = وأن يقدم مذممه كقول (وليس من) أي من حذف المخصوص قول الناظم  
(العلم نعم المقتنى) والمقتنى (وإنما ذلك من التقديم) لمخصوص لا من حذفه هذا إذا رفعتنا العلم على  
الابتداء أما إذا جعلناه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هذا العلم على حدسورة أرضنا أي هذه سورة  
أو مفعول لا فعل محذوف تقديره لزم العلم ونحوه فيكون من الخلف لا من التقديم كما ذكر الناظم :

(نصريح - ١٣ - ثاني) (الخ) كذلك إذا جعلناه مبتدأ حذف خبره لدلالة ما بعده عليه والتقدير نعم المقتنى والمقتنى أي  
العلم كما تقول لزيد حسن الاتصال نعم الرجل أي زيد كما قاله الفارح في أعراب لا تلبس لك بر دحل جميع ذلك كما أشار إليه ابن خازن في  
الناظم مضمون به بانه إذا المصنف بالشيء بخلافه وعلى ما قلناه في أعراب يكون المخصوص نفسه مذكوراً وإن لم يسم جيلت مخصوصاً فتدبر



(فصل) قوله متصرف تام الخ قال الدوشري صرح به مع علمه من قول الموصح صالح له يجب زيادة في الإيضاح فلا جناح له والظاهر أن الشارح إنما قصد بذلك شرح قول المصنف صالح له يجب زيادة في الإيضاح كما في قوله إما بالاصالة قال الدوشري قد بينا على أن محو ظرف وشرف إذا استعمل المدح أو تدم تكرر حركاته غير حركاته الأصلية ويكون التثنية تحذيرا كما في ذلك قوله (٩٨) وتنبه قاصرة) فظاهر أنه يجب لازم على ملزوم لأن أصل الفرائض لا تكون إلا قاصرة

(أصل) (وكل فعل لاو) متصرف تام مثبت قاصر للتدخل في الفعل ليس الوصف منه على أفضل ملاء (صالح) لتجنب من إليه يجرى استنباطه عن فعل بضم الهمزة إما بالاصالة كظرف وشرف أو بالتحويل أن يكون الأصل مفتوح التمييز (كضرب) وقتل أو كسور ما كعلم (وفهم) بضم الهمزة فهو ولا يحاول لتلحق بالفرز في صيغة صرة كهم وكم لمصاعف أن يندفع بحو حوب ويجوز النقل كما سبأني بحكم مدخل العين واللام إلى كان من باب قرة قلب كسره ونصب لو أو الثانية ياء نحو قوى أو من باب شويت قلب اليا أو الأصلية ودهم يمدح فيه ما فعل في قوة ويجوز فهمه الإسكان نحو قوى وشوى ولا يندفع ثم وص لا كما في لا حوف مسرعة فهم يحو طال وباع والتأنيص المضموم العين نحو سرور ويجوز لسكبه والمفترج والمكسور لقبيل لا يفهم وقيل بل نفي وقال ابن خلدون لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع إلى فعل بضم الهمزة لمدح (جمع) (نم) مدحهم الهمزة أو نحو لا قال الفارسي والأكثر (يجري حينئذ مجرى نعم ونمرو) إرادة مدح والدم في حكم الهمزة (الطاهر) المضموم (وحكم المخصوص) من وجوب رفع رجلا من خدمه ما يشترطه وجوب ارتداده (تقول في المدح) فهم الرجل زيد) وفهم رجلا زيد (وقى لدم حيد رجلا محرو) وحيد رجلا محرو والهمزة بضم الهمزة زيد وبش الخفيف محرو وإلى ذلك أشارت نظم قرته واجل ملاء من دى ثلاثة كدم مسجلا (ومن أمثله ساء) بالمدح والمبطل عليه في المقام قوله واجل كبش ساء (إلى الأصل) أو أفاضل (من السوء عند العرب) ومن ساء لا ميسر له إذا حرمه فهو متعذر متصرف (الحول إلى فعل) بالضم وصار قاصرا ثم من معنى يفسر قاصرا جامعا قاصرا (يكون ما ذكرنا) في قوله (تقول) في أقوال القرويين بأن (سواء الرجل أبو جهل) (والخلف إلى ممرور) بأن (سأطيط النار أبو طيط) في المضموم المسمى بالقيين ساء رجلا (والتحويل) وسأطيط (سأطيط) مستخرج من رفع على القافية يعود على النار ومنه تعميم على حذف مصاف أي ما لا يمتنع في التمييز لا بد وأن يكون من المبدع في المعنى والمرفق المتكأ (و) مما يشمل ما عليه والتبديل (سأطيط) يحكون ويجري وما الخلاف المتقدم فإن جعلناها فاعلا فهي معرفة فاعلة أي ساء الذي يحكونه وإن جعلها تمييز فهي تكرة موصوفة أي ساء شئ يحكونه وعلم ما فائضه بالضم محذوف وقيل لا حشر والمبرد يجرى فعل المضطرم المعبر في المدح والدم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم قاعده ال أو الإحصار وهو الصحيح (و) على هذا يجوز (لكل فاعل فعل) أنه كور أن تأتي به اسم فاعله المجرى أو أن تخرجه بالياء الزائدة تشبيها بفعل أصل في التعجب (وأن تأتي به ضمير مطايع) فقبله فاعله المجرى أو أن تخرجه بالياء أصل جاد بين أيانا جاد بين أيانا (لا كثر محرو حسن زيد حلا على أحسن زيد) (و) (مع) (من العرب) (مررت) بأيات جاد بين أيانا (و) (أيانا) حكاه الكسائي بزيادة الياء إلى فعل أو لا تخرجه بها ثانيا أصل جاد بين أيانا جاد بين أيانا (و) (أيانا) (إذا صار جيدا) وأصل جاد جرد ففتح العين لحرول إلى فعل بضمها لضمها لفتحها والتعجب وزيد في الباء في

وكما صارت قاصرة صارت جامدة بدليل ما يأتي من أن ساء لما تضمن معنى ليس صار جامدا وقول الشارح فيما يأتي والمعنى فهم أقام زيد فاشتق من فهم أقام طار الأصل قبل لتضمينه معنى ليس فليحذف (قوله ولا يفهم) قال الدوشري أو بعد الدال كما هو ظاهر (قوله ومن أمثله) (صلة) من الخفاء التحويل فيه كما أشار إليه بقوله (إلى الأصل) الخ وهذا حكمه أراد الدال ظلمه بالذكر وقيل في حكمته غير ذلك فافظر حواشينا (قوله ياءه والأصل) (و) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا (قوله لا بد وأن يكون) قال الدوشري ذكر بعضهم أن الواو زائدة وذكر آخر غير ذلك فتراجم المسألة من حواشينا الماحول (أول) ذكر الشباب الفاسي في حواشينا مختصر المعاني أول التثنية المتعلق بهرب صدق الخبر

وكعبه أنها لتأكيده لصوق خبر والحق أنها زائدة كما بيناه في حواشينا المختصر (قوله يجوز لك في فاعل فعل المذكور الخ) منه ساء فتقول الأشجوني هذه قول الألفية واجل كبش ساء معنى وحكا متكل لأن حكم ساء يخالف حكم كبش في ذلك ومن فعل المذكور حسب إذا لم تقترن بهذا كما اقتضاه كلام المصنف لأن وجهه نقد نعم وأحسن الأشجوني في ذلك فقال عندة وهو مثل نعم حسب في المعنى ولم يقل في الحكم لكني بحسب الله مني أنه يندفع في فاعل ساء ما التزم في فاعل كبش ويجوز القاطن بأن فاعل حسب إذا لم يكن ذا يندفع فيه ما التزم في فاعل نعم (قوله ل قبله) فبدهم مرم قوله وأن تأتي جواز مطابقة لما بعده وليس كذلك

(قوله وقال الطرمح حب بالاوراخ) فيه إشارة كما قلنا إلى أن حب إذا لم يقرن بذا من أفراد فعل المضموع لا يحتاج حينئذ لتعريف  
وصرح اصعب و الخواشي بأنهم ينفردوا حيث أخذوا منها لا كغناء بالفاعل من المضموع لكن سبأ في التنبيه أنه يذكره حيث  
قال إذا قيل حب الرجل بدو استبعد من كونها من أفراد فعل أنه لا يجب وقوعها ما وجب في فعل لم من كونه مقارفاً للخالع، والله  
أن بعضهم مثل بصير زيد لكن صرح الشاطبي بخلافه (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (٩٩) وما سوى الخ) كلام الناظم قاصر

على حب (فصل)

(قوله ويقال في المدح الخ)

أي في المدح والذم العامين

وإشعارها بأن المدح

محسوب والمذموم غير

محسوب لا يثنى ذلك وإذا

لم يقرن بذا كانت من

أفراد فعل المضموع كما مر

وكانت مدح أو ذم خاصين

كما بينه المرادى وهو

ظاهر إذا كانت حينئذ

لا يذكر لها مضموع

(قوله وإلى ذلك أشار

الناظم بقوله ومثل لم الخ)

مراده المبالغة في إفادة

المدح والذم وإن كان بين

لم وحبنا مخالفة من وجوه

كما بيناه في الخواشي والله

لذلك قال الفاعل إذا وإن

كان فيه إشارة أيضاً لرد

على مدعي التركيب كما

قاله الفارح (قوله

والخصوص الخ) لما حكى

المصنف عن إعرابه على

هذا القول وتعرض له على

أقولين بعده ثم الفارح

القائمة ببيان على هذا

القول أيضاً (قوله وقبل

مبتدأ الخ) ظاهره أن قوله

الفاعل هو من ضمير الرفع ضمير الجر فقبله بن وأبينا تمييزاً ببياننا على الأصل من عدم زيادة  
الاء فلذلك ثبت ضمير الرفع وأبينا تمييزاً وفي كل منهما أجمع بين الفاعل والتمييز (وقال) الطرمح  
(حب بالاور الذي لا يرى) منه إلا صفة أو لسان

(أصله حب بالاور) فتح الزاى بمعنى الزائر (فإذا قلنا) في الفاعل محله حب بالاور (وعدم الخفاء لأن  
فعل المذموم محسوب فيه أن لم يقرن بذا) ولو كانت المدح غير حلقية - خلافاً لظاهر  
التقسيم (فتقوا ضرب الرجل) بفتح الضاء وسكون الواو (وضرب الرجل) بضم الضاء وسكون الواو  
وسمعه كل شيء ما به الهم بكسر اللام جمع لة بالكسر وتعدى المفعول وهو الشعر يجاوز شعبة الأذن  
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : وما سوى ذا أرفع محب أو لجره بالياء ... ومثل المضموع المطابق مافيه  
الزيادة كرمما جليلين والزيدون كرموا رجالاً محلاً على ما أكرههما رجلين وما أكرههم رجالاً

(فصل) (ويقال في المدح حذفاً عن الذم لا حبذا قال) الفارح

(ألا حبذا طردى في الهوى ولا حبذا اجامل العاذل)

لجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر

ألا حبذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت على فلا حبذا

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : ومثل لم حبذا ثم قال : وإن ترد دعاً قبل لا حبذا : ودحول لا

في الذم على حبذا لا يخلو من إشكال لأن لا تدخل على فعل ما هو جامد لا تفعل في اسم إذا لم يكن جنباً

ولا تكون غير مكررة إذا لم أصل في الاسم الذي حلت عليه إلا أن قول أبي الحسن وأن العباس وهو

صغير (وهذه سيبويه أن حب فعل) ماض (ويقال قبل) بفتح الواو والياء والناظم قوله الفاعل ذا (واهما

بأقرب من أصاها) من كونها جملة فعلية ماضية لأن الأصل في جميع التمييز لا انفصاله على حب إذا

حذف على حبذا كقوله : حبذا رباً وحب ديناً أي وحباً ديناً حذفاً ولم يغير المعنى ولا يفعل

ذلك بنحو إذا وأخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درست وبه وإن برهان وإن

خروج وإن كيسان وإن مالف قبل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخيل لأن سيبويه قال حكاية

عن الخيل ولكن ذاو حب بمزة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع لأنزى ألك تقول لذوئت حبذا

اه والمضموع على هذا المذهب مبتدأ واجلة من الفعل والله على خبره والرابط بينهما اسم الإشارة وقبل

مبتدأ محذوف الخبر وقبل عكسه وقبل عطف بيان وقبل دل (وقبل ركبا) وخلف الفعلية فتقدم الفعل

فصار الجميع فعلاً ماضياً (وما بعده) من المضموع (فاعل) واجلة فعلية (وقبل ركبا) وخلف الاسم

لشرف الاسم فصار الجميع اسماً مبتدأ (وما بعده) من المضموع (خبره) واجلة اسمية وأصل الخلاف

فإن التركيب وعدمه وينشأ عن التركيب قولان فعبة بطبع واسميت ولكل دليل على مدحها

فاستدل مدعي التركيب بفراد الإشارة للووم لإعرافه وإنه كبير وبما شاع الفصل ثم استدل مدعي طلبه

مقرر والذي في المعنى ويحوز على قولين بنصير السابق يكون صنفاً حذف خبره ولم يقل : لأنه يرى أن حبذا اسم (قوله وقبل

عطف بيان) قال في المعنى ويرده قوله وحيد معجات من بمائة : تأميك من قبل الربان أحياناً ولا يبين المعرفة بالاسم

(قوله وقبل بدل) قال في المعنى ويرده أنه لا يعمل على الأول لأنه لا يجوز الاستفهام به اه ومر ما به لم منه جوابه (قوله فصار الجميع الخ)

قال في المعنى وهذا أصح ما قبل لجر از حذف المضموع كقوله الأحبذ لولا الحياء وربما : منعت الهوى ما ليس بالمقارِب

والفاعل لا يخلو (قوله مبتدأ وما بعده خبره) قال في المعنى وبالمعكس عند من يجهز في قولك زيد الفاضل وجهين

(قوله مخالف الخبر والخبر عنه) أي إفراد أو تركيباً (قوله ومن تميز ما ليس بهم) أي لا يتقدم كتركيبه مع خبره بما قبل المخصوص أو بعده كقوله إلا خبره ما ليس قائم . ولما إذا نواصوا بالإضافة والصرف قوله هذا الصبر شعبة لا معنى . رام مداراة قولهم بالمال وإلى ذلك أشار الناظم قوله أول الخ أي اجعل المخصوص والياء ناسخاً (قوله فقال ابن مالك لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل) وأيهما يخط المصنف ما فيه عندي أن . . . بذلك إرادتهم الإجماع ثم البيان بأنهم قالوا حسب الشيء لما في ذلك إشارة إلى كل مضاف إليه من حيث هو شيء . ثم بينوه بعد هذا كما قالوا (١٠٠) به رجلاً وقل هو فاعله أحداهم فذلك لا ترى مثله ثم قال ما أقول الذي هو يضاف إلى المثل

الفعلية وهو الأختش وخطاب بشايب الجرد . لأول وتغليب الأول أكثر حروفاً . لا معة مدعيها بالزم مدعي الاسم من شذوذ مخالف الخبر والخبر عنه ومن تميز ما ليس بهم وهو الممدوح وقولهم لا نحمدك إلا ما أزالها بمضارع واستدل مدعي شعبة الاسم هو المجرى في مقابلة السراج من أصوله والسيرافي في شرح الكتاب بأن الاسم أشرف ويستقل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيراً ما نخبه فمضارع خبره إذا قال له خبراً (و) اختلف القائلون بعدم التركيب في صحة كونه (لا يخبره عن الإفراد الثالث كقول بل يقال خبراً عندنا) خبراً (الزيدان) في ثنية المذكور والمندان في ثنية المزمع (أو) خبراً (الزيدون) في جمع المذكور (أو المنداء) في جمع الإثبات من ثلاثة أقوال فقال ابن مالك (لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل) السائر الذي لا يخبر عن حالك في الاستعمال الأول (كأن قولهم الصيف ضيف المكن يقال لكل أحد) مذكراً كان أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو جمعاً (نكر التام الإفرادها) لأنه في الأصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل موسر لكرمه لكبر سنه فخطبها فزوجها رجل شاب فقهر فبعثت إلى زوجها الأول لتزوجه فقال لها هذا الصيف منصوب على اقرنية قاله الجوهري والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه مصر به محروده (وقال ابن كيسان لأن المضاف إليه) مصدر (مضاف) إلى المخصوص (محرور) أي خبراً حسن جداً) وكذلك لا يورده إلا ما جاء به لم يطق في وقته وقال الفارسي في النفاذيات لأن ذا جلس شائع فالزم فيه الإفراد كما فعل لم يطق المصنوع ولهذا يجمع التمييز يقال خبراً بذكر جلا (ولا يتقدم المخصوص على المضاف) فلا يقال خبراً خبراً كما يقال زيد لم الرجل (لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل) وإلى ذلك أشار الناظم قوله

وأول خبر المخصوص من الخبر لا أصل بذاته هو يضاف المثل

(وقال ابن بابشاذ) إنما أضع تقديم المخصوص على خبراً (لأن خبراً في خبر) مرفوعاً على العامة يعود على المخصوص (وأن ذا محمول) به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المانع من أجله ثم علق خبره بانه جرى المثل كما تقدم (نفيه) . إذ انتفى خبر الرجل زيد لم هذه من باب فعل المضموم العين (القديم ذكره) في الأصل ليه (بمجرور في حقه الفتح) مع التخييف وعدمه (والضم) بنقل حركة العين إليها (كقديم) من أنه يجوز أن يسكن عينه وأن ينقل حركته إلى فائه وإن لم يسكن الفاء حلقية في بابك بها إذا كانت حلقية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله . ودون ذا الضم المالحا أكثر . (وإن قلت خبراً ففتح الحاء واجب) للتركيب (إن جعلتهما كالكلمة الواحدة) لا يجوز (هذا باب أصل التفضيل)

وهو الوصف المبنى على أصل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل وأما خبره وثرتي التفضيل فأصلها

يعني أنهم أرادوا أن يكون كالصفة الزائدة للذبح والدم لا يغيرونه كما أنهم يريدون في الأمثال الثبوت وعدم التغير فهو يصاحبه من هذه الإرادة لأنهم يريدون استعماله كثيراً فلم يمتصوا طبعه التغير لأن استعمال شيء أخف من استعمال أشياء وهذه هي العلة في الأمثال ثم إن المثل فيه أمر دائر هو أنك إذا أبيت به كما قيل أولاً فكأنك قلقت هذه الراقعة لتستحق أن يقال فيها اللفظ الذي قيل قديماً في الراقعة المشهورة وليس ذلك في صيغة خبراً إنما عدم التغير لشي آخر وهذا معنى قوله فهو يضاف المثل إلى أي من حيث فيه معة تقتضي أن لا يغير لأنه مثل من كل وجه فهذان تأويلان حسنان فالجواب الذي هدانا لهذا وأظن أني حترت

على تفسير كلام الناظم قوله إنه يضاف المثل أحسن مما عثر عليه شئ وما ذكرناه من أن لا يسيان في كلام الشارح فلهذا من الفارسي (قوله لئلا يتوهم) قال القائل إنما يظهر هذا التحليل في المخصوص المأمراً بما المثنى والجمع والمؤنث فلا انتهى وقد يقال أطرد الحكم إلى غير المفرد (باب أقمل التفضيل) حكمة ذكر هذا الباب بعد ما قبله أن التكملة نادرة يريد الممدوح والدم هو ما والموضوع لذلك لم يبدأ وخبراً إيجاباً وتقبلاً وتارة يريد المخصوص ما من غير تعرض لغير الممدوح وإنما ممدوح الموضوع لذلك فعل وتارة يريد مع التعرض للغير والموضوع لذلك أقمل التفضيل (قوله والمبنى على أصل) قال الزركاني مخرج هذا بعض صيغ اسم الفاعل ولما عدا بعض صيغ التعجب وقوله لزيادة صاحبه على غيره مخرج لذلك كاشيب وما أحسن انتهى وقد يقال صيغ التعجب خارجة بقوله هو الوصف لأن الصحيح أن



(أولاً لأن الأول بالمصدر معرفة) فقد حققنا فيما مر أن ذلك ليس بلازم وأنه قد يكون نكرة بدليل ظهور المصنف في أو يرسل ومولا في قرأه المصنف أن يكون ثانياً ويل (رسالة ١٠٢) (فصل) (قوله إماماً يكون مجرداً من أل الخ) لا يحملوا مجرداً خالفاً من مشاركة

المختص عليه في الحق  
نظما أو تقديرًا والمراد بقول  
وتقديرًا مشاركتهم بها  
كقولهم في النخيل  
هذا أحب إلى من هذا وفي  
التمرين هذا خير من هذا  
وفي التذلل قال رب السجن  
أحب إلى مما يدعونني  
إليه وأويل ذلك هذا  
أقل بضاً وأقل شراً ومن  
غير الغالب قولهم العسل  
أحل من الحنظل والصيف  
أحر من الشتاء قال طر حراشدنا

( قوله فتألفها ) كذا في  
فسخ الشارح بالقاف بعد  
القاف هو المناسب لضمه  
الآن والذي في خط  
المصنف وهو المحفوظ  
في رواية البيت فوافها  
بالواو بعد الفاء ( قوله  
حيث أمك الخ ) أي حيث  
أمك ولم مات بال أو بالإضافة  
وما ذكره الشارح هو  
مقتضى سياق المصنف  
وما فعلناه مقتضى قول  
المخبر وإنا الوجه استهزاء  
أصل فعل بال أو بالإضافة  
ولذلك نحن من قال الخ  
لكن لو أن بال أو بالإضافة  
كان يجب أن لا يأتي من  
( قوله وأجيب عنه الخ )  
لأن الجرد كما في التسهيل  
يؤول بمال لا مأويل فيه

به إلى التوضيل) وإلى ذلك أشد راسخ قوله:

وما به إلى تعجب رسل      لمافع به إلى التفضيل صل

ويجاء بمصدر ذلك الفعل مجزئاً أي: مرأشداً استعراجا وحرارة) ويستثنى من ذلك ما قد يصحح لاما حل  
والفائدة الإثبات بأن ما ذكره لا يأتي مما ودلته مستفاد من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل  
تمييزاً لأن المأشول بالمصدر معرفة وتجزئاً واجب التذكير كما به عليه الموضح في الحواشي :

(أصل) (ولاسم التفضيل ثلاث حالات أحدها أن يكون مجردا من أل والإضافة فيجاء له حكمان أحدهما أن يوصف وهو (أن يكون مفردا مذكرا دائما) ولو كان مستندا إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع (نحو) قولك زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو وهو قول الله تعالى (البرسفة وأخوه أحب إلى أينا منا) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم والآية) إلى قوله أحب إليكم فأعز في الآية الأولى مع الـ (يخبر في الآية الثانية مع الجماعه) (ومن ثم) أي ومن أجل أن أفعل التفضيل إذا تجرد من أل والإضافة لزم الإفراد والتذكير (فيلزم آخر) نعم المهمة جمع أخرى أي آخر ما لفتحه (أنه معدول عن الآخر) الموارد لا فعل التفضيل وليس من باب أفعل التفضيل حقيقة لأنه لا يدل على مشاركونه زيادة ولذلك لم يجعله من ماله من باب أفعل لا منصرف بل منصرفا مطلقا وهو أول لأنه ما نصب لأنه أشبه في الوزن وكونه منصوبا بـ (أو كونه لا يدل على زيادة) على إلحاقه فهو يحالف باب أفعل في الـ (أمور أحدها أنه يطاق ولو كان مكررا الثاني أنه لا يلبس من لا يطاق ولا تقدير الثالث أنه لا يضاف (و) من ثم أيضا قبل (قوله) أي نواس المحسن (في بيان) الحكيم يصف الخيرة

کابل صغریٰ (کوتل صغریٰ) (۱۰۰۰)

(انہ لے کر) جیٹ آؤٹ صلیبیوں کے گھر سے ان بیویاں اصرار و اکراہ کے ساتھ باہر نکلتی ہیں۔

حديقة الماشية أبو بكر بن الجوزي قاصلة مصرى وقاصلة كبرى وقول الفرزدق

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَصَوْدُ الثَّيْلِ كُنْتُمْ مَكْرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَنْبِيَاءُ

أى ثام والقصاص فتح القام والقالب وبعد الألف ثام مكسورة وفى آخره عين مهملة التعاطات التى لعلو وجه الحفرة وحسب تلقيه أى حراس نون مصمومة معدة أو لا حمرة أى كان له ذى اثنان نوسان أى يتحركان على مائه (و) الحكم (الذى) يجب بعد الفعل (أن يرقى بعد عن جاره للعضول) كما تقدم من الأمانة ومحمد المردوسى لا ينداء الألف مع فى بحر أصل منه وابتداء الألف على عشر منه واعتراضه ما مالك بأما لا يقع بعد ها إلى وا حذر أب لهما وزنة إلى صى زيد أصل من عمرو جاوز زيد هرا فى الفصل واعتراضه فى المعنى بأما الواك انت للجاوزة لصح من مودعها عن ودمع بأى محفورة مع المرادف موقع مرادفه (أما هو) إذا لم يجمع من ذلك مالمع وهو ما مع ما مع زهر الاستهال بال بى باسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا من خاصة (وقد تحذف) من مع مجرورها للوجه ما (نحو والآخرة حميد وأبى) أى من الحياة الدنيا (وقد جاء الأمانات والخلف) أى أكثر منك حالاً وأعر نقرأ أى منك) وإلى ذلك أشار الافظ بقوله:

رَأَيْتُكَ الْفَصِيلَ مَعَهُ أَجْدَا مَعْدِي أَوْ لَعَلَّ يَنْزِلُ جَرْدَا

(وَأَكْثَرُ مَا يُنْجِدُ مِنْ) مَعَ الْمَفْصُولِ (إِذَا كَانَ أَفْعَلُ خَيْرًا) فِي الْحَالِ أَوْ فِي الْأَصْلِ فَيُجْعَلُ خَيْرَ الْمَبْتَدَأِ وَخَيْرَ

ويطابق حيثما كان المضاف لمعرفة وأجيب أيضا بأن من زائدة وأنها مضائق على حد بين خراسي وجهة الأسد وهذا بناء على إجازة زائدة عن مطلقا واختاره ابن مالك وقال إن السماح يشهد له بما وثقنا ويمكن التخرج على مثل ذلك فاندفع قول المصنف في الحنفى أن هذا التخرج محدود لأن الصحيح أن من لا يحمى الإيجاب ولا مع تعريب الجور (قوله أسود الليل) كذا في النسخ



والذي في العين أسود العين وأنه اسم جبل لا رجل كما هو المسمى لهم كأم أيد لأن الجبل لا يغيب (قوله أحبة بن الجلاح) وهو محبان  
رضي الله عنه على ما حرمه أن حبر في الإصايرة على ابن عبد البروق أحبة بمهنتين (١٠٣) مصفرو الجلاح بضم الجيم وتخفيف

اللام وآخره مهملة وقال  
الفرج في حوائج المظلوم  
أنه بتدبير اللام وهو  
محبب في الصحاح ما يوافق  
كلام الخافظ بن حجر  
والمتبادر من كلام ابن حجر  
أن أحبة بياء مخففة لغير  
العمل وفي جامع الأصول  
أن بياء مخففة فهو فيعمل  
وبذلك صرح الفرج  
(قوله وقال العين أن  
الخطاب الفسيل) أي يمنع  
الفا. وكسر السين المهملة  
(قوله وأدى أن السوابق  
الخ) أدى أيضا أن جماع  
من الشراح حتى الأقائل  
الذين أصدروا للشرح  
مثل الكشاف ومروا  
فيه وحرم لفظ الروح  
وظنوا أنه لا يستعمل  
إلا بمعنى الروح وقت  
الشي (قوله لأن ذلك  
إنما يمنع بالسبب إلى  
العامل فيه فقط) الحصر  
منع لأنه يمنع أن يقدم  
عليه أيضا ما هو أحد  
أركان جهته كما امتنع  
تقديم خبر ما لافية عليها  
ولا يرد على عاقلة تقديم  
العامل فيها له الصدر في  
مثلة الإضافة لغير  
غلام أي يوم سفره  
لأن الصدارة في صورة  
الإضافة صارت للضاف

كان وإن تاني مفعول ثان وثالث مفاعيل أهم نحو زيد أصل وكان زيد أصل وإن زيدا أفضل  
وظائف زيدا أفضل وأصلها مفاعيل (وبقل) حذف (إذا كان) أفضل (حالا) كقوله  
دنوت وقد خلناك كالبدرا أجلا . فان فزادى في هراء مضافا  
ما جعل حال من ناء المخاطبة في دنوت وكالبدرا مفعول ثان لخلناك (أي دنوت أجل من البدر) وقد  
خلناك مثله قاله ابن مالك في شرح التمهيد (أو) إذا كان أفضل (صفة كقوله) هو أحبة بن الجلاح  
(ترجي أجدر أن تبتلى) . غيا يحيى يرد غلب

فأجدر صفة لخدرف هو وعامة المخطوف على تروحي (أي تروحي رائق مكا كأجدر من غيره بأن تقبل  
فيه) هذا قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه إشارة إلى أن الخطاب لفته وهو من التروح بمعنى الروح  
وقد العشى وأجدر بالجيم أي أحقر وتقبل من القبلولة وهو الروم وقت الفهمية وقال العين إن الخطاب  
للفسيل وهو صغار النخل من تروح التبع إذا طال وأهكى بالقبولة هي نموها وزهرها وأدى أن  
السوابق والواحق تشهد بذلك وجني ثمنه حسب مضاف إلى يارد وظليل وهو صغار صوفين  
هذولير والأصل يحيى ماء بارد ومكان ظليل وحذف المظرب (ويجب تقديم من وهو رومها عليه) أي  
هل أفضل (إن كان المبرور) بمن (استفهاما) لأن الـ فهم له صدر الكلام (مخوأس من أصل)  
والأصل أسب أفضل من تقديم من على ماله وهو أصل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن تكن يتلو من مستفهما . فاهما يمكن أبدا مقدما

وتقبل الموضح أحسن من تقبل النظم بقوله كتل من أسب حيرك فيه من الفصل بين العامل ومفعوله  
بأجني لأن المبتدأ أجني من الخبر بمعنى أنه ليس محذورا لأنه من الصحيح وسيأتي أنه لا يصلح بين الفعل  
ومن ما ابتدأ الـ بهما بمفعول المضاف والمضاف إليه ولا يجوز من خبر الموضع فأجدر ماله صدر الكلام من  
صدره لأن ذلك إنما يمنع بالسبب إلى العامل فيه بخط الخطأ (أو) كان المبرور بمن (مضافا إلى  
الاستفهام نحو أسب من غلام من أصل) (الأصل أسب أفضل من غلام من مذهب من وهو رومها على  
أفضل لأن ما ضيف إلى ماله الصدر يستحق الصدور وهو محذوف لأن المعنى المحل في المفتح :

طبعك بأرباب الصدور في هذا . فضاء لأرباب الصدور تصدر

(وقد تقدم) من مع مبرورها على أصل (وغير لا مستفهم) وهو الإخبار (كقوله) وهو جرير

إذا سارت أسماء يوما طمينة . فأسماء من بك الطمينة أمانح

والأصل وأسماء أمانح من تلك الطمينة تقدم من وهو رومها على أمانح (وهو ضرورة) عند الجمهور ونادر  
هذا الناظم حيث قال أولي . أخبار التقديم . وأورد ذلك لأن أفضل عامل لغيره من صرفه في نفسه  
فلم يكن له أن يصرف في مفعوله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المنصرفات الحالة الثابتة (أو يكون)  
أفضل محذورا (بال فوجب له حكم أن يكون محذورا لغيره) في التذكير والتأنيث والإفراد  
والثنائية والجمع وإن ذلك أشار الناظم بقوله . والوالد طق (محذوف) لأنه مثل واحد الفضل والزيدان  
الأفضلان (والهندان الفضليان) (والزيدون الأمثلون) أو لأنه صر (والهندات الفضليات) (والزيدات)  
بضم القاف فتح الضاد المخففة كالنكر فيصا في موصولة لا ولا في شبهة بأفضل لمتنجب به لا قترانه بال  
ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال أبو سعيد عن بن سعيد وكفاية المستوفى ما ملخصه ولا يستثنى  
في الجمع والتأنيث من السماع لأن الأثر المبرر في الظرف لم يقل فيها لا شارب والشر في الأظفار وهو الظرف

وأعلم أنه قد تعرضت هذه المسئلة أسرا تأخير ماله الصدر أن أحرم محموبا أفضل منه وحمل العامل الضعيف وهو أفضل فيها قبله إن تقدم  
وابن مالك رجح التقديم محافظة على تقديم ماله الصدر وفيما اختاره المصنف بقاء المحذوفين (قوله فوجب له حكم) لا يعني أن أحد

الحكيم به باعتبار نفسه والثاني باعتبار ما بعده وكان الشارح لم ينبه على ذلك لعدم به مما سبق (قوله وليس بالأكثر) التاء لاختصاص  
 والباء دائمة (قوله محذوف مبدلا الخ) فيه حذف البديل قاله المصنف في الباب الثاني وينبغي تحريكه بر التثنية (قوله أو متعلقة بليس الخ)  
 هذا ما قاله المصنف في المتن في النوع الثاني من الجملة السادسة من باب الخامس وقال النوشري قوله أو متعلقة بالخ فيه نظروا لم يبين  
 وجهه (قوله بمعنى الكثرة) قال النوشري فيه غلط وإنما معناه الغلب في الكثرة (قوله أن يكون مصافا) قالوا المضاف لا يضاف إلا  
 إلى جلس وعتابا من قوله عز وجل أحسن الخالقين وأرحم الراحمين وأحكم الحاكمين لأن الخلق من الله بمعنى الإيجاد ومن غيره  
 بمعنى التكسير ومما ينبغي أن والرحمة من الله أن يحصل على الإرادة مع حصوله لا يصرح به لأنه يصير أكثر إرادة من سائر المريدين وإن جعلته من  
 جاز التكسير وهو أن معاملة الله عز وجل وأرحم الراحمين مع المصطفى صلى الله عليه وسلم مشتركة بينه وبين عباده وإن أريد به إيجاد فعل الرحمة كان  
 مشكلا إذ لا موجد إلا الله عز وجل وأجاب السيف لا معنى بأن معناه أعظم من يسمى بهذا الاسم قال النوشري عبد السلام وهذا مشكل  
 لأنه جعل التفضيل في غير ما وقع اللفظ بإزاره وهذا يساعد المعنى فيصبح كل مذهبه لأن القاصدين عندهم كثرون (وأقول) الأقرب  
 في الجواب أن أهل العلم إنما يلزم كونه مضافا لنفسه إذا حيف إلى تكرره مع ضرورة صدق حقيقته الخاصة أما إذا قصد به الزيادة المطلقة  
 وأول ما لا يعصم فيه فلا كما نصوا عليه ولايات ، قصد به زيادة المصنفة (تنبية) أي بجملة المصنف ما فيه ومسته قول  
 النحاة لا يضاف فعل إلا إلى ما هو جرؤه هذا شرط أن يكون مضاف إليه هو المفضل فأما إذا لم يكن مفضولا فيصح تحريكه يوسف  
 أحسن إخوانه وهو أحد الخصام في أحد (١٠٤) أو يلائم ولا يلائم ذكره ومر ما يكون أحد الخصام من باب التفضيل وقوله لا ولي

كما قيل ذلك الأفضل والأخضر وكذا لا كرم ولا يهتفيل فيهما إلا كرم والأماجد ولم يسمع فيها  
 الكرم والمجدي (و) المحكم الثاني لا يوافق منه (من) لأن من أول يتعاقبان ولا يجمعان كالأول لإضافة  
 (فأما قول) يسمون (الأخضر) وليس بالأكثر منهم حصا ) وإنما المرة للكثرة  
 (الخرج) جمعه بين ال ومن (عن زيادة أ) في الأكثرا (أو على أ) أي من ليست متعلقة بأكثر  
 لمعرف بالاول عامي (متعلقة بأكثر تكررة) حال كونه محذوف مبدلا من أكثر المذكر (بدل تكررة  
 من معرفه والاصل لا أكثر منهم) أي من ليس هو أي هم أوليان المجلس أي من بينهم أو متعلقة  
 بليس ما فيه من رتبة التفضيل بين أهل وتيميزه للضرورة وحسن تمييز أي عددا والكثرة  
 بمعنى الكثرة (الحالة الثالثة) أي كرم (مضافا لأن كانت إضافة إلى تكررة لونه أمران التذكير  
 والتوحيد كما يوافق المخرج) من باب لإضافة لإسماهما في التثنية (واكونهما على معنى من وإلى ذلك  
 أن الناظم بقوله وإن لشكره بنفس أو جردا الزم تذكرها وأن يوحدا  
 (ويلزم في المضاف إليه أن يطلق) لموصوف (بحر) زيد المفضل رجل (والزيدان أفضل رجلين

رجل ذكر اعلم أن هذا  
 الحديث الشريف فيه  
 سؤالان الأول ما أشير إليه  
 في كلام المصنف صا  
 وهو أنه كيف أصيب أهل  
 إلى ما ليس جراحه وحواله  
 ما عرفت الثاني أن قوله  
 رجل يقتل أن لا يدخل  
 العامل الذي ليس بـ رجل  
 لأنه لا يقال له في عرف  
 اللغة رجل وأجاب عن  
 هذا القوله في كتاب

الفرق أن المراد بالرجل ما ليس امرأه به يرتفع به ذكر ويحتاج حينئذ إلى سرمد لإحسانه ولا قيل لا ولي ذكر والأظهر أن  
 يقال إن أولي أهل مضاف إلى رجل إضافة بسبب ولحق أن لرجل هو الواسطة بين هذا الأول وبين المصنف فهو سبب في توريثه لأنه  
 لا يرث إلا إذا كانت قرابته في هذه الجهة كما أنه لو قيل أولي ليس كانت إضافة لإضافة لسبب والتقدير أولي رجل باليس أي أقرب رجل  
 للخصم أقرب رجل من المصنف ونظيره هو أخوك أو أخاك لا آخر القدر أصيب الأخ إلى الرخاء لأنه بسبب الأخوة فأعاد قوله أولي  
 رجل في الميراث عن الأول الذي هو من قبل الأم كالحال ونحوه لا يدخل أولي ليس يعني من ابن عمهم مثلا لأنها ولاية بطن لا ولاية  
 صلب وأفاد بقوله ذكرني الميراث عن السامع أن كن من الأولين باليس من قبل صلب لأنهم ذات فذكر كرمه لا ولي ولهذا كانت  
 مقفوزا في اللفظ حسب أنه ليس لرجل ولو فقت من يرث هذا ليس بعد ذرى السهام أمك أولي رجل ذكر بالغ بالرفع ولو قيل  
 من يعطى المال لغير أولي رجل ذكر بالصب (قوله فإن كانت إضافة إلى كره) قال في الترتيب وإذا عطف على الكثرة المضاف  
 إليها قلت هذا أفضل جل واهله ومثلا أقل لمراعاة فضل رجال وأخطأه تذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكور  
 والمؤنث على الترتيب كما في الكلام فإن أصعب إلى معرفة تيميز وجمع وهو القياس وأما جاز سيبويه الإفراد عليه قوله  
 ومية أحسن الثقلين جيدا ، ومالفة وأحسنه فلا كما قال وأحسن من ذكرها ، وخاصة أن أفراد الضمير مع حوده على غير  
 مفرد لتأويله بالموصول وعنه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين كسر الكلام عليه وقوله لا يتوابعان في التثنية (قال الثاني) يؤخذ  
 منه أن إضافته للمعرفة تنبيه التعريف بأن إضافته في الوجهين مضمرة وهو كذلك أنه وقد تقدم في باب إضافة الكلام على ذلك في



خط نقله (قوله فان قدر) قال القائل أي ابن السراج وهو جواب عن سؤال من قدر تقديره أن يقال كيف توجه ابن السراج وقد جاءت المطابقة في كابرهم بها وهو مضاف إلى معرفة تقدير الجواب من جواب ابن السراج من ذلك أن كابر ليس مضافا بل مفعولا كأيابهم بها مفعولا أول ورد الفاعل هذا الجواب بأن التقدير يلزم من المطابقة في الجرد من أن الإضافة وقد تقدم منها وإنما وجب على التقدير المذكور أن يكون مفعولا مفعولا أول لأنه معرفة ظرف الأصل مبتدأ وكابر خبر ولا يجوز كون المبتدأ مفعولا والخبر معرفة على ما تقدم في موضعه (قوله على حد ذاته بالخ) قال ابن مالك في شرح التسهيل يقال زيد أرغب في الخير من عمرو وأجمع للبال من زيد وهو مضاف بكاه وأعرض عليه بأن أجمع للبال ليس من هذا التسهيل بل مما يسمى إلى واحد (قوله إن كان المفعول كالأخ) وذلك إذا أخيف إلى معرفة وقوله وحكه كافي النسخ الصحيحة فيها إذا كان مضافا لتكرار القاب المراد أي فعل المتعطل بمعنى بعض إن أخيف إلى معرفة ويعنى كل إن أخيف إلى تكرار قولنا يقال (١٠٦) أصل الرجلين وأصل رجلين الزيدان (قوله يستخرج منه المفعول به) أي

المصنف في باب المفعول فيه الإجماع على ذلك وما يتعلق بذلك في كلام الفصاح (قوله والمطلق) فأما قوله أما الملوكة فأما اليوم الأهم لهما وأبسطهم سر حال طباخ فحسوب جعل محذوف يدل عليه المذكور كما إذا وقع بعده المفعول به محذوف ظهرت نفس امرئ تعنى المني بأبدل من يحيى جزيل المواسم

وحكمة كونه لا ينصب المفعول المطلق إضاؤه حكم فعل التعجب لأن مما حمله المبالغة (قوله إلا إن كان مضافا إلى غيره) ألا يظهر أن يقول أو كان مضافا إلى غيره ليوافق

(وابن السراج بوجه) ويجعل الفعل به كالمفعول ويلزم به الإفراد والتقدير كبره كبره كابرهم بها (لأن قدر كابرهم مفعولا تاب) جعل (ومعنى مفعولا أول) كما قال ابن عطية (فيأوه المطابقة في الجرد) من أن والإضافة كما قال أبو حيان وإلى جرار الوجهين أشار النظم بقوله :

وما لمعرفه . أخيف ذو وجهين عن ذي معرفه . هذا إذا نوبت معنى من

وذكر صاحب الأشتال المسألة أن فعل يأتي في معنى المني عن التبيين نحو قوله تعالى أهمهم أم قوم تبع أي لا يحرق القريتين أه (مأه) بمعنى بأعمل التفضيل حروف الجر على نحو لفظها بأعمل التمهيد أما لخصص به ليجردون كان مفعول كالأخ مفعول وحكه وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مفعول محذوف لا يمكن فعله إلا إن كان مفعولا مضافا إلى غيره مفعولا مفعولا وأما الرفع به فإنه (يرفع بأعمل التفضيل) كل أمه محذوف أصل) في أفضل ضمير مشترك مفعول على القام عليه يعود لزيد (و) يرفع الاسم المتصل والاسم الظاهر في له مفعولة) حكاه سيبويه وأشار إليها في نظم قوله ورفعه الظاهر (معه) كمررت برجل أصل منه أبوه) أو المفضل منه (أنت) بضمير أصل بالفتح عن أنه مفعول لزيد (و) يرفع الأجر رافع على القام عليه بأصل على معنى فافهم الفعل أبوه أو أصهوا كثر العرب بوجه رفع الفعل ذلك عن أنه مفعول مقدم وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر ولما جعل أفضل ضمير مشترك فاعلم من مبتدأ خبره بوجه من المبتدأ والخبر مفعول مفعول بضمير متصل بضمير جمل ووابطها الصهر الجرد وبعين ويظهر ذلك (رفع الفاعل) (داخل) (أعمل التفضيل) (عمل الفعل) مع مواضع المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حل محله من ذلك كالأشياء من مفعول به مفعول به مفعول به (وذلك إذا) كان الفعل صه لاسم جنس (وسبغته) وكان مفعول به أخيب هو ما ليس مثلبا بضمير الموصوف به (مفعولا) ذلك الأجبي (على نفسه باعتبارين) بضمير (مفعول العرب) (مارأيت رجلا أحسن مني في الكمال منه في عبيد) فأحسن أفضل تفصيل وهو صهر رجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكمال وهو أجني من الموصوف لكونه لم تنص بضمير هو الكمال مفضل على نفسه باعتبارين محتملين فباعتبار كونه

ما في باب التبيين من أنه ينصب ما كان فعلا في المني وما لم يكن كذلك كما قال مصداق لغيره ليعذر إضافته مرتين (قوله وأشار إليها النظم قوله ورفعه الظاهر) لا يخفى أنه ليس فيه رفع للصهر ثم روي ذلك ولم يصرح به أيضا في التسهيل قال ابن الصالح فيليني أن يزيد أو ضميرا منفصلا وأقرب يمكن أن يريد بضمير ما ليس ضميرا متصلا (قوله إذا حل محل الفعل) إشارة إلى أن حله محل الظاهر في هذه الصورة حلولة محل الفعل إذا كانا واجب له صورة على لأوصاف العامة هو أنه لا يرجعه فعل بمصداق سباني أنه قيل في تعليله غير ذلك (قوله إذا كان أفضل صفة) قبل اشتراط ذلك لبيان التفصيل وهو دعوى وقيل لأن الأسماء العامة لا بد لها من الإيهام واعتراض بأن ذلك يكفي فيه النفي وأجيب بأن أفضل لم يفرقة اسم الفاعل ولما لا ينصب المفعول به وإن وجدت شروط رفعه الظاهر (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) كذا اشتراطه إن النظم ومراده الاحتراز عن السببي بالمعنى المذكور ليخرج نحو مارأيت رجلا أحسن مني أبوه من الضابط لكن قد بدلت هنا خارج بقولهم مفعولا على نفسه باعتبارين وحيث أريد بالسببي المنفرد عنه ما ذكر لا ينافي اشتراط ابن الحاجب كون المرفوع سببيا بمعنى ما للموصوف به لعلق ما

(قوله وما نقضه أو جيان) وجه المناقضة أن الثاني في صورة الفعل التمهيد من نصب على الزيادة (١٠٧) في عين الرجل وعلى الزيادة لها

يصدق بالماضي والماضي بغيره  
من عين زيد وفي صورة  
القول الذي نصب على  
المائة وهي تصدق  
بشيئين الزيادة والنقص  
وأجاب ابن الصالح بأن  
المراد في الاستعمال في  
الصورة الآتية الزيادة  
وفي الثانية إتمام الزيادة  
لأن قضاء الحق التفضيل  
قوله من حسن الجليل  
زيد) قال القائل أعلم أن  
المخاطبة إنما تقع بين  
عينين أو ميتين متباينين  
فقولهم من حسن الجليل  
زيد لا يظهر لتقدير الحسن  
لغيره وذلك لأن المخاطبة  
إنما وقعت بين الجليل  
وكوته بزيد لا بين الجليل  
بأحد وحسنه بزيد وكان  
المراد إلى تقدير حسن  
ليتناق في الجمود ويمكن  
الاستغناء عنه بتعلقه  
بجميل أو بتقديره مصدرا  
فتأمله (قوله ولما لم يمكنكم  
الخ) ظاهره أن حقه رتبة  
الظاهر عدم الإمكان  
المذكور وهو ما جرى عليه  
بعضهم واعتز به بأجاب  
هذه ابن الناطم والذي  
قاله المصنف بما لا ين  
مالك لأن حقه ذلك حله  
عمل الفعل فكان على  
الصارح أن ينبه على

صحة ما مضى واعتبره بغيره وهو المعنى أن الكسر وقع زيدا أحسن من نفسه في عين  
غيره من الحالين فظهر ذلك للاحصاء لأن الواحد الشخص يكون له حوتان كالصلاة في البناء المنصورة  
والله دامت راد فمع أن فعل النقص الاسم الظاهر في مثل هذا المثالية لثرائر الله تعالى ته لمناقضة  
الفعل على وجه لا يكون مدونا (فإنه يجوز أن يقال ما رأيت رجلا يحسن في عين الكحل كحسنة في عين  
زيد) وفي ما قبل وهو يحسن مكان فعل التفضيل وهو أحسن ولا ينافي المعنى فإنه ابن مالك وما نقضه أبو  
حيان في ذلك (والأصل أن يقع هذا) الاسم (الظاهر) فروع بأصل التفضيل (بين ضميرين أو لمها  
الموصوف) بأصل التفضيل وهو المضاف منه (فإنهما تظاهرا) وهو المضاف في منه فيكون المفضل  
مذكورا (كاشلا) بقرينة حذف الضمير الأول (فإنه إلى ما وصفه قطعه به نحو ما رأيت رجلا أحسن  
الكحل منه في عين زيد والمقدر كالمقوطة) (قد حذف الضمير الثاني) (المراد إلى الكحل فيكون المقول  
مقدرا) (أو تدخل من) (الجارة لتفضيل) (لما على الاسم الظاهر) وهو الكحل في مثالنا (أو) تدخل (على  
محله) (أو على الكحل وهو العين) (أو) تدخل (على ذي المحل) (أو هو زيد) (أو) تدخل (على  
في عين الكحل) (من كحل غير زيد) بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل (أو) ما رأيت رجلا  
أحسن في عين الكحل (من عين زيد) بدخول من على الكحل وهو العين (أو) ما رأيت رجلا  
أحسن في عين الكحل (من زيد) بدخول من على ذي المحل هو زيد (متحذف مضافا) إذا أدخلت من  
على المحل وهو العين (أو مضافين) إذا أدخلت من على ذي المحل وهو زيد (أو) (الاسم الظاهر  
(المرحوش) أصلا وذلك إذا تقدم المفضل على الفعل المتفضل ليستغنى عما بعد المرفوع (فتقول  
ما رأيت كعين زيد أحسن منها الكحل) فيحذف ضمير الكحل ومحل صاحب محله احتصارا وربما  
أدخلوا من على غير المفضول لفظا (وقالوا ما أحسنه بزيد الجليل بزيد) والأصل ما أحسنه بزيد  
الجليل من حسن الجليل بزيد) فالجليل الثاني هو المفضول وهو الجليل الأول (ثم لهم أضافوا الجليل  
إلى زيد فلا يستلزم إياه في المعنى) فصارت التقدير من جليل بزيد (ثم حسنوا المضاف) وهو جليل وأقاموا  
المضاف إليه وهو زيد مقامه فصارت من زيد (ومثله) قوله تعالى

(لن ترى في الناس من وقيت) الأولى به الفصل من الصديق

والأصل من ولاية الفضل بالصديق) قاله فصل الثاني وهو المفضل الأول (ثم) إنهم أضافوا  
الفصل إلى الصديق للاستلزام إياه في المعنى فصارت التقدير (من فصل الصديق ثم) حذفوا المضاف وهو  
فصل وأقاموا المضاف إليه وهو الصديق مقامه فصارت (من الصديق) وهذا المثال داخل تحت القاعدة  
فإن الاسم الظاهر وهو الفضل أجنبي مسبق بنفى لمن مكثف بضميرين أو لمها ضمير الموصوف وهو  
الحاء من هو الثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف الأصل أول به الفضل منه بالصديق والحاصل أن  
الضميرين تارة يكونان مذكورا بكونا تارة يكونان محذورا بكونا تارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر وإذا  
حذف ضمير المفضل لم يلزم حذف ضمير الموصوف بالعكس ولما لم يمكنهم أن يجملوا الاسم الظاهر  
مبتدأ لتلاصقها به بين أصل التفضيل ومن ذلك لا يجوز رفعه على الظاهر شرطا لعدم التضييق عليه  
وقاس عليه ابن مالك في شرح التمهيد النبي والاستعانة به بجملة الموصوف في شرح الفطر ولم يرد به سماع  
فالأولى الانتصار على ما قاله العرب

(هذا باب النسب)

ويرادفه الصفة والوصف (الاشياء التي تتبع ما قبلها من الإعراب) انظر أو تقديرا أو محلا (خمس)

ذلك هناك أو هنا (قوله في شرح التمهيد) حرف منه أيضا (قوله فالأولى الانتصار على ما قاله العرب) أجيب بأنه قد استقر أن  
النبي والاستعانة بالإسكان بغيره أن يرى النفي في مواضع كثيرة (هذا باب النسب) (قوله ويرادفه الصفة والوصف)



قال المدون شري قال ابن ابي ابي شرح القدر قال امض المتأخرين لو صب باني على ما لا يتغير وعلى غير ما لا يتغير لا يطلق إلا على ما يتغير  
 فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال لهوت اه (وأقول) فيه وإن أقر المدون شري بغير لار إطلاق لهوت على صفات الله تعالى واقع في  
 كلام الأئمة (قوله الله هو التوكيد الخ) قال الثاني جمع الشارح فيما علم من التوابع مطروقة بالواو إشارة إلى ما قال في التيسيل وبدأ  
 عند اجتماع التوابع بالتمتع ثم بطلب البيان ثم بالتوكيد ثم بالتمتع ثم بالحق اه وجه حيث اعترف بأن العطف بالواو نظر لآنها  
 لا تدل على الترتيب كالا يخفى (١٠٨) (قوله ولا تعين في شيء منها) قال الزرقاني من أرواح الإعراب وفي بعض النسخ منه أي من

التمتع والتوكيد عطف البيان والنسب (الدل) وبشكل هذه بحرفام قام. بدو لم نعم ولا لا فإياها مشتقة على  
 التوكيد ولا تعين في شيء منها ودليل اه صرف في الخمسة أن التابع إما أن يذم بواسطة حرف أو لا الأول  
 عطف النسب الثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا الأول البدل والثاني إما أن يكون بالعطف  
 فهو صفة أو لا الأول التوكيد والثاني إما أن يكون بالمشق أو لا الأول العطف الثاني عطف البيان ولها  
 أرواحها إذا اجتمعت بدأ بالتمتع ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالدل ثم بالنسب قاله في التيسيل واختلف في  
 عامل التابع فأما التمتع والتوكيد والبيان فقول الجمهور العامل فيها هو العامل في المشق وأما إلى  
 مسبوقه وقيل العامل فيها تعينها لما جرت عليه وهو قول الخليل والأشعث وأما الدل فقول عامة  
 حذف وهو قول الجمهور ويدل لم ظهوره جارا جوارا مع الظاهر وهو باع المضمير نحو زيد وقال  
 قوم منهم المرد عامة عامل مشوره هو حذف مذهب يسوية واختاره مالك وابن خروف وقال ابن  
 هصفور عامة عامل مشوره على أنه نائب عن العامل المحذوف لأنه عامل بالأصالة وأما الدل في فعال  
 الجمهور عامة عامل مشوره بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف وإليه أشار الناهض قوله:  
 يتبع في الإعراب الاسماء لأول تمتع وتوكيد وعطف وبدل  
 (قائمة عند النظم) المشار إليه بقوله في النظم:

قالصديق التامع ثم ما سبق بوسم أو وسم ما به اختلف

(هو التابع الذي بكل متبوعه على أنه على معنى فيه أو فيما يتعلق به يخرج قيد التكيد للنسب  
 والبدل) بام بالابكلاي مشوره من لا تعين موصلة قصد لإيضاح والتعصيص من معنى البدل للإيضاح  
 في بعض الصور محذوف (د) شرح (قيد الدلالة المذكورة للبيان والتوكيد) بام ما لا بد لأن على معنى في  
 مشورهما ولا فيما يتعلق بها بالبيان لأن الثاني لا معنى له من الأول وأما التوكيد لأن الجنس الشيء  
 هو الشيء لا معنى فيه فإنه لا يشرح المدة (والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاء زيد الناجر) في  
 النصف الحقيقي (أو الناجر أوجه) في النصف السببي (والنصف من النكرة كجاء في رجل ناجر) في الحقيقي (أو  
 ناجر أوجه) في النصف السببي واحتج في معنى لإيضاح التعصيص فقيل الإيضاح رفع الاشتراك المعطى  
 الواقع في المعارف على سبيل لا يتعلق بهو يجرى مجرى بيان الجمل والتعصيص رفع الاشتراك المعصوي  
 الواقع في النكرات على سبيل التوضيح هو يجرى مجرى تخصيصه المطلق بالصفة وقيل الإيضاح رفع الاحتمال  
 في المعارف والتعصيص تحليل الاشتراك في النكرات (وهذا الحد) ليس بجامع لأنه (غير شامل لأرواح  
 التمتع غير التمتع) قد لا يكون الإيضاح والتعصيص بل (قد يكون مجرد المدح كالحمد لله رب العالمين أو  
 لمجد الله لمجداً غير ذم لنفسه المحمود لرجيم) أو لنعمهم نصر إن الله يرزق عباده الطائعين والمعاصين أو

الإعراب اه ويصطل أن  
 الصمد في منها يرجع إلى  
 الأمثلة وكذا في منه بتأويل  
 ما ذكر هذا ويحاجب عن  
 الإشكال بأن المراد يتبع  
 في الإعراب وجود أو عدمه  
 وقريب منه أن يقال المراد  
 يتبع في الإعراب إن كان  
 هناك إعراب (قوله  
 ودليل المحصر في الخمسة  
 أن التابع الخ) هذا الدليل  
 لا يقاوم التوكيد المعطى  
 كما لا يخفى (قوله ولها  
 أرواح) قال الزرقاني أي  
 لكل منها فإن مفاضة الجمع  
 بالتجمع تقتضي انقسام الأحاد  
 على الأحاد (قوله يبدأ  
 بالتمتع الخ) قال الزرقاني  
 وجهه أن التمتع كجره  
 من متبوعه وعطف البيان  
 جازمه أو التوكيد كعطف  
 البيان في جريانه مجرى  
 التمتع والبدل تابع كلا  
 تابع لأنه كالمستقبل  
 وآخر النسب لخلل الواسطة  
 (قوله وقيل الإيضاح الخ)  
 قاله الصديق المطول فلا

عن النعاة وقوله رفع الاحتمال في المعارف بيانه أن زيدا في قوله جاء زيد مثلاً له مشاركات في هذا الاسم فلا يدري من  
 الجنان منهم فإذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال ما إن قلت يحصل الاشتراك في الاسم وصفته أيضا فلا  
 يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات اه أجيب بأنهم قد مروا بالنظر عن ذلك فقلت إذا تفر ذلك فالمراد بالاحتمال هو الاشتراك  
 والتعصيص بالأول في جانب المعارف وبالثاني في جانب النكرات لجدداته من لا تفرق منوى كالتعصيص في الأول برفع والثاني بتحليل فلا  
 يرجع هذا القول القول الأول (قوله وهذا الحد غير شامل الخ) قال الثاني إنما لم يخل ذلك لتعصيص التكيد بما ذكره من التوضيح  
 والتعصيص ولو فسره بذكر ما هو من تبيان وتكلامه إلى هو أو صاته أو أوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر من ذلك اه وهذا

أحسن من جواب الفارح الآخر (قوله جازا الخ) قال الدوقري في نظر فليأمل اه ووجه النظر أن دورى علم وضع التمسك لنهر  
 الإيضاح أو التخصيص مما لا دليل عليه وكان الوجه أن يقول وكونه نفيها خلاف الأصل أي الغالب (فصل) قوله  
 فلا يهون لهما في الإعراب لا يرد على هذا جرحه بخراب هو خرب لا به باع للمعروف في إعرابه فخره بخراب على ما حردوا المعنيين ولا  
 يرد على عدم جواز التناقص في الإعراب والتعريف والتسكير لنفس المقطوع لعدم بيجته فيها لأنه بعد القطع لا يضمن لنا حقيقة  
 بل جازا باعتبار ما كان لهم يستثنى من الأخير ما سياتي في الداء من نحو يا حايا لا يهمل ويأرجل كرميا أقل لمعين (قوله لأن  
 التعريف يقتضي الخ) أورد على ذلك أن الدليل المدلل منه هو ذلك لفظة مأم أنه قد قصد فيها الإيضاح وأوجب بأن التمسك والمنعوت  
 واحد الذات دائما بخلاف البدل والمدلل منه لتنازعهما دائما في هذا كل من كل وحمل هو على أغوائه وأيضاً البدل على نية تكرار  
 العامل وكأنه من جملة أخرى (قوله للمجازي) لا ينافي هذا ما اشهر من أن التمسك ما حقق (٩٠٩) أو سبى وجعل كل ما يرفع الظاهر

للفصل نحو سرور ورجلين هري وهما أو الإجماع نحو تصديق به ملة فليأمل أو كثيرة (أو لقرح نحو اللهم  
 أما جديك المسكين أو التوكيد نحو) إذا بلغ في الصور (لما واحد) وجوابه أن الأصل في التمسك أن يكون  
 للإيضاح أو التخصيص وكونه نفيها بما هو طريق المعرر من إعرابته بأن الذي على ظهر ما وضع له  
 (فصل) (وجوب موافقة التمسك لمقتضى نفيها هو وجوده من أوجه الإعراب الثلاثة الرفع والنصب  
 والجر (ومن التعريف والتسكير قول) في التعريف (جاء وزيد فاعل) برفعهما (ورأيت زيدا  
 الفاعل) بنصبهما (وسرور زيد الفاعل) بحرهما (و) تقول في التسكير (جاءني رجل فاعل) ورأيت  
 رجلا فاعلا وسرور برجل فاعل (كذلك) فلا يهون لهما في الإعراب لأن ذلك يغل بالتعب ولا  
 تحملهما في التعريف والتسكير لأن التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه حسب لمعنه  
 والتسكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه حسب لمعنه فجميع بينهما جامع بين النفي والإثبات  
 وهو حال قاله القدر الرازي وإلى ذلك أشار الفهم غرضه . ولبيط في التعريف والتسكير ما . لما تلا  
 وأما لإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيب فإلى أربع النصف) الحق أو المجازي (صحيح الموصوف  
 المستعمل فيهما) أبصار ليس بالموصوف الحق (على من جرم) كما في امرأة كريمة (ورجل كريم  
 ورجلان كريمان ورجال كرام) في الوصف والجمع صحيح حتى يعود إلى الموصوف بها تبارك حاله في  
 التذكير والتأنيب والتثنية والجمع (وكذلك) تقول في التعريف جاءني المرأة الكريمة والرجلان الكريمان  
 والرجال الكرام وليني بالموصوف المجازي أن يجرى على غير من قوله إذا تحول الاستناد من الظاهر إلى ضمير  
 الموصوف وجعل الظاهر بالإضافة (كان من فاعله نصب على التمييز إن كان مكرراً نحو) جاءني امرأة كريمة الأب  
 بالإضافة أو كريمة أمي بالتمييز (وجاءني رجلان كرميان) بالإضافة (أو كرميا) بالتمييز (وجاءني  
 رجال كرام) بالإضافة (أو كرام) بالتمييز (والتثنية والجمع منفردة في لإفراد والتثنية والجمع والتذكير  
 والتأنيب مع . والفتحة في أوجه الإعراب الثلاثة وفي التعريف والتسكير وتكمل في الموافقة في أربعة  
 من عشرة (لأن الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المنفرد) أصالة أو تحريلا ويستثنى من  
 ذلك شأن أحدهما الوصف باسم التفضيل إذا استعمل من أو أحذف إلى مكررة فإيه بلوجه الإفراد

حقيقيا لأن المراد بالحقيق  
 ما قابل السببي سواء كان  
 الاستناد فيه حقيقيا أو  
 مجازيا كما بينت الفارح  
 بعد (قوله باعتبار حاله  
 في التذكير الخ) قال  
 الدوقري كان يلغى له  
 أن يخرول والإفراد أيضا  
 (قوله ويستثنى من ذلك  
 شأن) في الحصر لظن أن  
 مفهوم العدد يقيد في مقام  
 البيان ونفي أشياء مستثناة  
 كما بيناه في حواشي الألفية  
 ومن ذلك صفة مذكر مالا  
 يعقل قال ابن الحاجب في  
 أمالي القرآن أمهاتها  
 بالخيار إن دئت عاملها  
 معاملة الجمع المؤنث وإن  
 دئت عاملها معاملة المفرد  
 المؤنث فتقول هذه الكتب  
 لا فاعل والتفضيلات  
 والتفضل والتفضل لا فاعل

على لفظه في التذكير والتفضيلات والتفضل لإجراء له مجرى جمع مؤنث لكونه لا محققا والتفضل لإجراء له مجرى الجماعة وهذا جازي في  
 الصفات والأخبار والأحوال ولذلك جاء آخر لعل الأيام تنقضي قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولو لا ذلك لم يستقم ولذلك لوقفت جازي رجال  
 ورجال أخر لم يجرى حق يقول أو أخر أو آخرون لأنه من يعقل اه ومن معاملة جمع مالا يعقل من المذكر معاملة مفرد المؤنث قوله تعالى  
 أموالكم إلى جعل الله في قراءة الجمهور وقراءة التواتر شعوبا من معاملة معاملة جمع المؤنث وظهر الآية على قراءة الجمهور وقول ابن  
 الحاجب في التسمية التعريف علم بأصول يعرف بها أحوال أئمة الحكم التي ليست بإعراب وان دفع بما قاله واستشكل الدمايني بعدم  
 تطابق الموصوف والصفة لأن الأحوال جمع حاله إلى الواحد فلم يستحضر الدمايني هذه الآية على قراءة الجمهور والاستشهاد بها  
 وظهر كلام ابن الحاجب قول التخصيص علم المعاني علم يعرف به أحوال القوم العربي التي بها يطابق مقتضى الحال وإذا عرفت هذا  
 عرفت حسن نقول وإن كان فيه حشو لكنه سكر جمع المذكر مما ليس يعقل في . لغوي في اللسان الخالص العربي



(قوله من قام به الفعل) قال الزرقاني أي الصلابة أو وقع منه فالتقيام نارة يثقل في مقابلة الوقوع عليه فيحصل التسمين وتارة يطلق في مقابلة الوقوع منه (قوله فلا يرد نقضا) بناء على أن المراد يدفع لإيراد إذا كان عليه قرينة كالتثاقل هنا وقوله فيا تقدم برسمه الخ إذا لا يحصل الوسم باسم المصدر والزمان والمكان ولا لا بد وهذا يصح قول لقائي ويرد هذا الجواب بأن المراد لا يدفع الإيراد فالجواب ما نقل عن الناظم من أن مقال المفتي الموصوف به ما دل على ظاهر أو مفعول به متضمن معنى فعل وحروفه حيث لا يلتحق بها إطلاقا له وظاهره أن الإطلاق الثاني حقيق وفيه نظر والظاهر أنه مجازي من إطلاق العام وإرادة الخاص وحيث فلا فرق بين تعويج مقاله المصنف (قوله الثاني الجامد) قال الثاني للشيخ القول أن يقال المصنف به إما مفردا وجمعا وانفرادا ماضيا أو شبهه وفيه المفتي إما مطرد جار مجرى المفتي أبدا كذا بمعنى صاحب أول حال دون حال كأسماء الإشارة فهو (١١١) المكايمة وهو الموصوف وفروها وأخرها المبدوءة بهمزة

(مادل على حديثه صاحبه) من قام به الفعل أو وقع عليه (كضارب) من أسماء الفاعلين (وخطوب)  
من أسماء المفعولين وما كان بمصاحبه لما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة لما به كضارب (و) الصفة المضافة  
لنحو (حسنه) اسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو (أفضل) وى هو بمعنى اسم المفعول كمنيل  
بمعنى مفتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو أحسن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان أو  
مكان أو آلة فإنه لا ينصب به فلا يرد نقض (الثاني) مما ينصب به (الجامد المذهب للشتق في المعنى) وإليه  
أشار النظم قوله وشبه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيد المشتق (كاسم لإشارة) ظهر المكايه (رذى بمعنى  
صاحب) وعرودها (وأسماء النسب) وهي إلى به عليها الخظم قوله كذا وذى وادى سب قاسم الإشارة  
ينصب به المعارف (فمقول سرور بريد هذا) وى بمعنى صاحب ينصب بها السكرات لقول سرور بريد  
ذى مال (و) أسماء النسب ينصب بها السكرات والمعارف لقول سرور (بريد دمشق) وبالرجل دمشق  
بفتح الميم وإنما قلنا إن هذه الأرواح الثلاثة أفاضت من المعنى ما يفيد المشتق (لأن) لفظة هذا (معناها  
الحاضر) لفظة ذى مال معناه (صاحب مال) لفظة دمشق معناه (مسلوب إلى دمشق) لهذا أفاضت  
ما يفيد المشتق من المعنى صح النصب بها ويقاس هذه الألفاظ ما شبهه بقياس على اسم الإشارة جميع  
المحصولات إلا أن وما هو على ذى الصاحبة ذات الطائفة (و) على ما هو على المسلوب بالياء نحو ما و تأمر و  
ما هو مسلوب إلى التمر فيمن وأما أسماء الإشارة المكايه نحو سرور بريد بريد هذا أو هذا كاتم طبعه  
بمحذوف صفة لرجل لا يظروف وليس صفة (الثالث) مما ينصب به (الجملة) وإليه أشار النظم  
قوله ولتموا بحمد منكره (والمعنى بها ثلاثة شروط شرط الأول أن يكون منكرة  
إما لفظا ومعنى نحو وانقراير ما رجعون فيه إلى الله) لجملة ترجعون ووضعت نصب بعد ما وهو  
منكرة لفظا ومعنى ولرابط بينهما الصيغة المحرورة (أو) منكرة (معنى لا لفظا وهو) لاسم (المعروف  
الجنسية كقوله) وهو رجل من بني سلول :

ولقد أرسل على النجم يسى) . فاعف هم أهل لا يمتنى

الاجلة يسبق في وضعه من اجلة قديم وهو الذي في الاصل الصحيح الفرس وصح لنت بالاجلة نظر الى معناه  
 ان المعروف بالالجلسية اعظم معرفة ومعناه ذكره ابن مالك وشرح السبيل وقال أبو حيان في  
 الارشاد ولا ينصف بالاجلة المعروف بالالجلسية علا الى اجار ذلك انه وبه ان تكون الاجلة حالا

وما ( عبارة القسيل وسائر الاصولات المبدوءة بهمة رسله عرج ما ليس مبدوءة بهمة كمن او مبدوءة بهمة قطع كأي (قوله  
وقروها) قال الزرقاني الفروع ذوار ذوى وذو وذى بالياء مودعات رد فاودعات (قوله وهو المرف بالالمانية) في حاشى لسخة  
الدوشري بخط شيخنا العلامة أحمد الضبي رحمه الله ما نصه أى لئلا يشهد به إلى فرد غير معين أخذ من قوله أن معناه تكررة بذلك صرح  
بعضهم ويمكن أن يجمع بذلك بين كلام أبي حيان وغيره فيأمل (قوله ولعدا من على الخ) قيل إن المراد بعضهم غير المتكلم في أمر غير  
معين هل خلاف أصل الوضع لأنه المناسب لكون المراد بالتم الجنس ولما ذكرنا أن المعاني ذلك إلا في خير الخاطب فهو لو ترى إذ لو قلوا  
على النار ولا يظهر له خصوصية وأظهر من ذلك قوله وأحل كلاء يدي لى حيازة من الصفاء ويظنها مع الكندر  
فالتميز في لى ليس المراد به معينا كما أن الحل كذلك وتدينقان باعرق بين ضمير الخاطب والمتكلم لتدبر (قوله وهو أن تكون الآية  
سالا) قيل هذا الاحتمال أظهر لأن الوصفية لا تشمل ما هو المتصور وهو أن هذا الوصف ما يورده مما لو لم ير ويحتمل غير هو أن هذا

الوصف ثابت له في الجملة ولا دوام له بل ينقطع وأما الحلية فلا تشمل خلاف المقصود لأن معناها أنه بحر حال السبب وهو يعرض عنه  
 نكر ما فلا يلغى المدول عنه لأنه يغني عن الاعتذار عن الوصف بالجملة وأعرض بأن الحلية لا يبعد أن الوصف بالمدول كونه بالجملة  
 وأجيب لا مؤكدة لأن كونه أنها بغير دوام سببه لا تنبيذ به بل المروء فتدبر (قوله وهو أن يكون مذكورا) لأنه لو شري بلفظ  
 كاتب الأصل برده عليه قول الشاعر أنا ابن جلا وحلاخ ثابا . متى أضع العباءة تعرفوني فإن جملة جلا صفة لخصوف أي  
 رجل جلا الأمور اه وكتب عليه شيخنا الفقيه رحمه الله فقد لا يرد لأنه ضرورة وإما يطرده الحذف فيها قاله الخارج فقط كما صرح  
 به الجلال السيوطي وغيره (قوله أن تكون مشتقة من مصدر) قال القدر أعني هل في أصل من الضمير وأجاز ذلك أن ظم كان قوله  
 كأن حفيف القمل من غور هبوا (١١٢) . غوا رب هل أحصا الدار منطلق أي عارها اه وقال المرادى أنهم قرله ما أعطيته خبرا

أهل لا تفرق بالو أو بخلاف  
 الحلية فقد لم يقل ما أعطيته  
 حالا ولا يرد عليه كما هو  
 بعضهم جواز افتراضها بوار  
 المصوق لأن تلك ليست  
 رابطة بل الرابطة الضمير  
 الذي في الجملة نحو وما  
 أهلكنا من قرية إلا ولها  
 كتاب معلوم (قوله أو  
 مقدر) قال الدوشري  
 قال المرادى ليس حذف  
 العائد من النعتية كحذف  
 من الحذرية في آفة  
 والكثرة بل ذكر التسهيل  
 أن الحذف من الحذرية  
 قابل ومن الصفة كثير  
 ومن الصلة أكثر اه  
 وكتب شيخنا الفقيه رحمه  
 الله وبنظر بنية الجمل  
 التي تحتاج إلى ربط (قوله  
 إذا كان المدحوت بالجملة  
 أم زمان قال الزرقاني  
 لخرج باسم الزمان نحو  
 رأيت رجلا رجيت فيه

انظر إلى تعلقه بلفظ شرط آخر المسموت بالجملة وهو أن يكون مذكورا إذ لم يكن بعض سم متقدم بمرور  
 من أو في كاسياني (وشرط من الجملة أحدهما أن تكون مشتقة عن ضمير يربطها بالموصوف  
 إما ملحوظ به كما تقدم) وقوله أنه لو افتراضا يوما ترجموا إليه إلى الله (أو مقدر) إما مرفوح كقوله  
 إن يقتلوك فإن ذلك لم يكن . هذا . بك وبك قتل حار  
 أي هو عار أو منصوب كقوله . وما شئ . حبت . معراج . أي حينئذ أو بمرور من إذا كان للمنصوت  
 بالجملة أم زمان (كقوله أنه لو افتراضا يوما لا يجري نفس من نفس شيأى لا يجرى إليه) وهل حذف  
 الجار والمجرور معا وحذف الجار وحدها تصبب الضمير والصل بال فعل ثم حذف منصوبه بقوله لأن الأول  
 من سيديوه والثاني من الأحسن أو بمرور من ما من على ظرف أو غيره فالأول محو لغيره صديقا مبارك  
 أي منه والثاني محو عندي بمرور من أي منه (و) الشرط (الثاني أن يكون) الجملة (خبرية أي مشتقة  
 للصدق والكذب) وإليه أشار الظم قوله . فأعطيت ما أعطيت خيرا . (فلا يجوز) النصب بالجملة  
 الطولية والإنشائية إلا أن (مررت رجل أضربه ولا) مررت (بعبدة تشكك فاحص الإلقاء البيع) لا لإخبار  
 بذلك لأن الطلب والإنشاء لا يجرى بهما بغيره الخاطب يشتم بعض بالمنصوت وإلى ذلك أشار الناظم  
 بقوله . وامنع هذا لعل ذات الطلب (بأن جاء) من لسان العرب (ما طهره ذلك يقول في إختار  
 القول) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله . وإن أتحالفوا أضمر نصب . لأن القول كثر إحصاءه في  
 الكلام (كقوله) وهو المدح من قابل لم ذكر أن قوله أضافه وأطالوا عليه حتى دخل الليل  
 ثم جاءوا من غلظت بالآفة حتى تخلصت من المشقة يشبه لون الذنب :  
 حتى إذا جن الظلام وحطط . (جاءوا يمدق هل رأيت الذنب قط)  
 فظاهره أن جملة لاستفهام من رأى الذنب يمدق موجب تأويلها هل أن الصفات قول محذوف  
 وجملة الاستفهام محذوف الصفة (أي جازا بأن ملحوظ بالآفة مقول عند رؤيته) هل رأيت الذنب قط  
 وقال ابن جرير الأصل على مثل لون الذنب من رأى الذنب يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت  
 كذا وفي الحديث كلاب مثل شوك سعد بن هل رأيت شوك سعد بن قالوا نعم يا رسول الله قال فإياها  
 مثل شوك سعد بن ثم حذف مثل لون الذنب من رأى الذنب يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت  
 الكلام) لقول هو الصفة وجملة لاستفهام معمولة لها اه والمدق بهتم لم يسكن الفاعل المعجزة مصدر  
 قولك مدققت فلان إذا مزجته بآباءه وأمراده ما لمذوق ما لفظوا المعنى جازا بلن سمار فيه لون الورقة

فلا يحذف ذكره من الدعاء . محل الخلاف في اسم الزمان إذا لم يوصف الطرف جملة غير الجملة المشتقة عن الرابط أما إذا  
 وصف فلا يجرى الحذف وذلك هو ذلك لا سكره يوم أسودك به راحة في الطرف وصف جملة لسوءك المشتقة عن  
 الضمير المستتر ووصف بالجملة اشتقة عن الرابط فلا يجوز حذف الضمير حينئذ (قوله أو بمرور) قال الزرقاني يشترط أن  
 يكون متصفا كما في المثال المذكور بخلاف سرفي شهر صحت ما محذوف لا محال صحت (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وامنع الخ) قال  
 الدوشري عبارة الناظم لا يعمل الإنشائية صنيع الموضح أوضح وأحسن اه ووجه ذلك أن الظم هو بالطلب وهو لا يعمل  
 الإنشاء بخلاف العكس لأن الطلب نفسه من لإنشاء وقد يدل أنه عمل الظم والطلب ولازمه وهو الإنشاء إلا أن ذلك لا يثبت أن  
 عبارة الموضح ليست أحسن (قوله جازا بمدق الخ) قال المصنف رحمه الله كذا في ما ذكره ما أدى ما لفظي دل الدعاء على أن هذا وصف ويمكن أن



يكون حسنا فلو كان قال لا قال ما صحت فقال هل رأيت الذئب قط أي هزمته (قوله والسيار الذين الرقيق) السيار بفتح السين وتنفيف الميم (قوله بشروط أحدها الخ) هذا أحسن وأهم من قول لامي أو رد على إطلاق المصدر المبدوء بميم ذممة كزار وميسر فإنه لا ينصب به أم وقال الزرقاني إذا كان مقصورا على السماع كان امتنع من شروط غير مسموح فاقامة هذه الشروط فاجواب أن قائمتها ضبط ما سمع (قوله أن لا يؤتى) يخرج فعله للرفع وفعله للثبوت وقوله لا يؤتى الخ يخرج ما إذا قصد به النزع لئلا يجمع (قوله أو بوزة مصدر الاتي) قال الزرقاني أي أو يكون غير مصدر لكنه بوزة مصدر الاتي كقطر وأظرف (قوله إلى ذلك أشار الظلم وقوله ولعنتوا الخ) قال الزرقاني فيه نظر لكون ظاهره أن الظلم أشار بشروط لم يذكر فلو لم يكن كذلك كالاتي فإن اسم المصدر يطلق عليه المصدر أم والظاهر جعل هذا توطئة لتبيل المصنف فجاء بأن بظرف وسبقه عليه وبأن ما قبل (قوله والرابع اسم مصدر) قال أبو ثوري قد عالج مثل به إشارة إلى أن المراد بالمصدر ما بعده (ما لعلنا أو غير ذلك) (قوله على التأويل ما لم يمتنع الخ) قال أبو ثوري الفريقان هنا ما قاله في باب الحال في قوله جاء بغير كذا بيان أن هذين صرحوا بذلك بأمر المصدر على التأويل ما لم يمتنع وصرح الكوفيون بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف أم وهذا به عليه المصنف في الخبرين وقال الشهاب (١١٣) الفاسي يمكن أن يكون ما ذكره

كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن جوازه فلاتان (قوله والأخير) فيه إشارة إلى أن ما أومعه قول المصنف ولهذا التزم الخ من أنه إنما يأتي على القول الأول فقط غير مراد وهذا به عليه الخليل (مصل)

قوله وإذا تعددت النعموت الخ المعنوت والنصب لما أن يتعدا أو يتفردا أو يختلفا وعلى كل فاصح حكاية القول الجمع والتفريق والثاني الإتيان والقطع والحكم الأول إنما ينصور إذا قصد المنعوت والنصب لا أنه إذا كان المنعوت واحدا

إلى هي لون المذهب والسيار الذين الرقيق وأورقة بياض يضرب إلى سواد (الرابع) ينصب به (المصدر) سماط بشروط أحدها أن لا يؤتى ولا يؤتى ولا يجمع فثان أن يكون مصدر ثلاثي أو بوزة مصدر الاتي والثالث أن لا يكون ميميا وإلى ذلك أشار الظلم بقوله : ولعنوا بمصدر حكيما . فالمراد بالإيراد والله أكبر

(قالوا هذا رجل عدل) بفتح الدين (ورضا) بكسر الراء (وذرور) فتح ذى (واظفر) بكسر الفاء والثلاثة الأول مصادر حقيقية لرفع اسم مصدرها (أفطر) (ر) هو كثير ومع كثرته يقتصر به على السماع . وإبادة كيف صح أن يكون اسم المعنى اعتقادات مستصح (ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق) اسم فاعل أو مفعول (أي عادل) اسم فاعل عدل (مرضى) اسم مفعول رضا (وزائر) اسم فاعل زار (ومقطر) اسم فاعل أظفر يدل ظلم ما جاء من ذلك . هذا إجماع غير مسوية هو مررت برجل عدل وشركه حبيبك عدل على لفظه هي الصفة (وهذا التصريح على تقدير مضاف أي ذوكدا ولهذا التزم إجماعهم أنه كبير كإيتوا ما لو صرح بظرف وفروا على مثال هذا رجل عدل و امرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ولساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وراثة ديت عدل ورجلان عدل ورجال ذوو عدل ولساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل اثنين من معنى مبالغة مجازا وادعاء أي التزم إجماعهم أنه كبير على القول الأول والأخير لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يؤتى ولا يجمع ولا يؤتى . فأجروه على أصله وأما قول العرب رجل حبيب ورجل أظفر فغير صحيحان و امرأة طيبة طفيل (مصل) وإذا تعددت المنعوت متارة تكون لو أحد متارة تكون أخيرة وإلا كان لو أحد فسيأتي الكلام عليها في فصل يخصها وإن كان بعد غير واحد فهي على ضربين أحدهما أن يكون المنعوت متى أو مجرعا من غير تفریق والثاني أن يكون مفرقا وتفريقه إما لكون التثنية واجبا لا يتأنيان فيه فيقوم المطلق

عليها في فصل يخصها وإن كان بعد غير واحد فهي على ضربين أحدهما أن يكون المنعوت متى أو مجرعا من غير تفریق والثاني أن يكون مفرقا وتفريقه إما لكون التثنية واجبا لا يتأنيان فيه فيقوم المطلق

(١٥ - تصريح - ثاني) وبعد يعلم وجه فرض نظم الكلام فيما إذا تعددت المنعوت حيث قال ولست غير واحد وأن مراد المصنف بذلك والظاهر حلق أحد الحكمين بالآخر كما مر في مراد الظلم بفرد واحد مادل على متعدد بتثنية أو جمع أو تفریق مع عطف أو غير ويرد على منطوقه . مسئلة وهي إفراد المنعوت واختلافه . والله لا يحب التفریق بالمعصية بل يجوز ذكر نص كل جهات وعلى مفهومه مسئلة وهي إفراد المنعوت واختلافه لمرجوا مسكرا واختلافه . لا أن يقال كلامه مفروض . وإذا لم يمنع من التثنية مانع رأيا إذ فرق المنعوت واختلاف إمرأته فلا يرد لأن صريح كلام الفارح لأن في مسئلة لا سماع والقطع يدل على عدم وجوب التفریق إذ لا مقتضى لذلك وإن وجب القطع للانع من التثنية واحدة على به عليهم ذلك (قوله سيأتي الكلام عليها) الذي يأتي إنما هو من جهة الإتيان والقطع لا من جهة التفریق وعدمه الذي الكلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا لأن مفهوم قول الظلم غير واحد ومعلوم أنه لا يكون إلا مختلفا وحكمة التفریق بمصنف أو غيره نحو جاء زيد العالم العاضل أو والفاضل (قوله أن يكون المنعوت متى أرجعا) قال الزرقاني أراد بأشئ يدل على التثنية وبالجمع الدال على جماعة ولذا زاد في غير تفریق ولو ترك قوله من غير تفریق كان أحسن لأن المتى والجمع في الاصطلاح غير طريق (قوله لا يتأنيان فيه) لاختلاف المعنى

(قوله عامل المنعوت) فيه وضع الظاهر موضع المضمر وحسنه مع ما قبله (قوله مرفق تفريق) حكى عن مفهوم هذا القيد الذي هو الضرب الثاني من الصربين الذين ذكرهما في هذا القسم وهو ما كان له من مفرق وليس مفهوما قوله لا في وإذا تعددت المنعوت مع تفريق المنعوت كما يدور من تفصيل الشارح قوله مع تفريق المنعوت لأن ذلك مسألة غير هذه لأنها في بيان اتباع المصنف وقطعه وهذه في جمعه وتفريقه وإن كانا قد يجتمعان وكلام الشارح وهم يحددها حسب ما أوله في الترتيب لكلام المصنف وإن كانا لا يحددها واحد من علي ضربين أحدهما أنه إذا كان المنعوت مفرقا جاز تفريق المصنف نحو جاء زيد وهو والكريم والخبيل ويتمين الأول والثاني كالحال ويجوز ذكر كل بحاجب (قوله واضطه) قال لورقاني زاده الشارح (إشارة إلى أن كلامه مشاغل لصورة اختلاف اللفظ مع أن حكمه واحكم الاختلاف في المعنى والجواب عن المصنف أن النسبة وجمع لم ينأيا لاختلاف اللفظين أو الالفاظ استغنى عن اشتراط ذلك وكونه بتأني بطريق التعليب بعيد (قوله استغنى بالنسبة وجمع) نصه يجوز التفريق وليس كذلك قال لورقاني قال في التسهيل ويطلب التذكير والعقل عند الشمول (١١٤) وجوزوا بعد تفصيل اختيارا أنه فذهب التذكير والعقل عند الشمول مررت

برجل وامرأة صالحين  
وبزيد وهند الصالحين  
وانتريت عبدا وحرما  
فثارين وتغلبهما عند  
التفصيل مررت بالثنين  
صالح وصالح ويجوز صالح  
وصالحا وبالعيني ذي عار  
وذي عذرة ويجوز ذي  
عذار وذات عذرة وانتفعت  
بعيد وأمراس صاحبين  
وسابقين ويجوز سابقين  
وسابقات (قوله لأن  
نعت الخ) عطف هذا الماهر  
بأن أم الإشارة شديد  
الاحتياج إلى صفته فلم  
يجز فيها التفريق (قوله  
وإن قدرته بدلا أو يابا)  
فيه نظر لأن عطف البيان  
شرطه الجود والبذل  
لا يقع في المشتق إلا بضمف

منهاهما وإنما التعداد عامل المنعوت (فإن) كان المنعوت شي أو مجموعا من ظهر تفريق (وإن تعد معي  
المت ولفظه (استغنى) لا ينفك وجمع هو تفريقه) بالمصنف (نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء  
وإن اختلف) معي المت ولفظه كانه من الكريم أو لفظه دون مناه كالفه وبالمطلق أو مناه دون  
لفظه كالضارب من الضرب والمصور حوذا والضارب من الضرب في الأرض أي السير فيها (وجوب  
التفريق بها بالمصنف) لأنه أصل اللفظ وجمع (بالو) خاصة لأنها الأصل في ذلك وإلى ذلك أشار  
الاعظم بقوله :

ولمت غير واحد إذا اختلف معاطفه فرفقه لا إذا اختلف

(كقوله :

تكتب وما بك رجل حزين على رعين مطلوب وبال

لغلوب وبال لفتان لربيعين وهما من أحدهما على الآخر ما لو والمطلوب هو إلهاب بالكلمة بحيث لم  
يبق له غير ولا أثر والي هو الذي ذهب منه بقي شيء من آثاره وبكاه قصور (وكقولك مررت برجال  
شاهرو كاتب وفيه) هذه الثلاثة لمعاطفة بالو أو بصوت لرجال والشاهر هو الذي يأتي بالكلام منظوما  
والكاتب هو الذي يأتي به مشورا وفيه من فقه بالعلم هو الذي صار الفقه بهجة له ويسمى فقه  
الإشارة فلا يأتي به التفريق ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النصف فانه يدويه والمجرد  
ولزجاج والريادي وهو مقتضى القياس لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طينها في اللفظ لا هم جعلوا  
التعاقب في الجملة معروفا من حيث هو عليه دل الريادي وإن قدرته بدلا أو يابا جاز وقد أجاز  
سيبويه هذا زيد وهو مررت على البيه والبيان من حيث نعت اللفظ الموضح في الحواشي (وإذا تعددت  
المنعوت مع تفريق المنعوت (فإن كان) العامل بهما أو أحدا بيان اتحاد العمل فالإتياع نحو مررت بزيد وهو  
المعقوب ومررت بشيخ وطعن ويجوز جلوس لأن المصنف بمثابة الشبهة والجمع وإن اختلف واحتفظت  
نسبة العامل إليهما فهو ضرب زيد هو الظرفين فالقطع وإن اتحدت نحو خاتم زيد هو فالقطع هو  
البصرين واتباع الأخير عند انضمام اتباع الأول عند الكسائي واتباع أيها أشد عند ابن سعدان وإن

(قوله وإذا تعددت المنعوت) قبل المناسب لما تقدم أول الفصل من ذكر نعت المنعوت أن يقول هنا وإذا تعددت المنعوت  
كما هو كذلك في نسخ المتن الصحيحة وأمر على ذلك كتب اتفاق كما أن رأينا في نسخة عليها خط المصنف لكن قد طلت بما  
سألت أن هذه مسألة غير ذلك لأنها في الإتياع القطع لا يجمع والتفريق وهو نعت أن الشارح خط وأن المصنف لم يتم أقسام المسألة  
الأولى ولم يشرح منطوق الظاهر وهو على ما يلحق وقد أشرنا بذلك كما هي امر (قوله فإن كان العامل بهما) أي المنعوت وذلك إذا  
كان العامل في المنعوتات واحد لأن العامل في النعت هو العامل في المنعوتات فليزمن من كون العامل في المنعوتات واحد كونه كذلك في  
المنعوت وإنما أرجعنا الضمير للمنعوت واحتجنا هذه العبارة لأنها محدث عنها وله فيها ولم يقل فيه أي المنعوت المتقدم ذكره بلفظ  
المقدم وقول الدوشري قوله فيها الضمير المحرور راجع إلى المنعوتات بينما أنه لا يلحق ما فيه (قوله فالإتياع) قال الدوشري كان يلحق  
أن يقول أو القطع في أمكانه كما قال المرادي أو قال لورقاني قوله لا إتياع أي جاز قال ابن عسقلان في شرح التسهيل وإذا كان العامل  
واحدا وكذا العدل فالإتياع والقطع جائزان نحو جاء زيد وهو والمعادلان (قوله واحتفظت نسبة العامل إليهما) الأنسب بسياق  
الكلام إليهما وذلك لقوله أو لأن كان العامل فيها ولكه في مراعاة أمثال بين فيه النعت متى لكون المنعوت متى لكنه طرق

قوله معنى العامل وحده قال الزرقاني المتبادر منه أن العامل متعدد كما حمله عليه الفارخ ويحمل شموله للعامل الواحد أيضا كما قال شيخنا الثاني انظر حاشيته وعجالة القدر في قوله إذا تعددت المتعوضات لم ينضم من المزدحم لا تعدد العامل ولا تعدده وهو صانع بديع لأن قوله فإن تعدد معنى العامل وحده جاز الاتباع شامل للمامين كما ذكرناه من أن الواحد كعالم يرد وهو واثق فلا يوقر له ولا يستعمل فيه ما أرفق أحدهما ولا يخدمه أن اختلاف عمل العامل الواحد في مموليه يوجب التقطع سواء اختلفت ذمته إليه كما كثر به زيد هرا أو اختلفت كخادم زيد هرا وكل منصرف عليه (قوله واقطعه أرجله) نصت أن الاتحاد في أحدهما شرط كالانضمام في المعنى والعمل فلا بد من الاتحاد في ثلاثة أمور المعنى والعمل وإما القبط وإما الجنس والائتمار في الثلاثة (١١٥) له صورتان ومن هما ذكر مثالين

كان العامل متعدداً و (الحد لفظ النسخ فإن المحمد معنى العامل وعمله) ولهذه أو جهته (جاء الإجماع مطلقاً) سواء كان المتبرع من مرفوعين بفعلين أو غير مستأين أو موصوبين أو مضمومين فنال ما تعد عمله ومما هو لفظه ذهب زيد وذهب عمرو والمائلان وهذا زيد وعمرو المائلان ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريذين ومررت بزيد ومررت بعمرو المكرمين وثالث ما اتحد عماله وعمله وجهته (كجاء زيد وأتى عمرو والظريضان وهذا زيد وذاك عمرو والمائلان ورأيت زيدا) يعني ذو أصوات خالفاً للظاهرين ، ساقط النظم إل حاله وسبق به لولد الكائين ومعهم السراج الإجماع في النوع الثاني وفصل في الأول فقال إن قدر الثاني مطلقاً قطع أو أكيدا والأول هو العامل جاز الإجماع (والخصص بعضهم جواز الإجماع بكون المتضمن قاعلي فعلين) كجاء زيد وأتى عمرو والظريضان (أو غير مستأين) كهذا زيد وذاك عمرو والمائلان أخذاً من كلام حنيفة فإنه إنما يمكنكم بالنسب هل ذلك فأوهم الاختصاص فإنه إن مالكة فشرح السبوا ثم قالوا لظهور لعدم الحكم إذا لا فرق في القياس بين قولك ذهب زيد والطارق عمرو والمائلان وقولك أحجب زيد وعمرو المائلان وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو والمائلين فإذا جاز الأول جاز هذا وهجوم به في النظم فقال :

ولمّا دعوا إلى وحيدى عنى رضى ابراهيم بنى استنا

(وإن اختلفا في المعنى والعمل) واللفظ (كما في ظهور زيد مع الفاعلين) أو اختلفا في المعنى والعمل والجنس كقولنا ناصروا زيدون فغلوا الأعداء (أو اختلف المعنى فقط كما جاء زيد ومعنى عمرو الكائن أو اختلف (العمل فقط كما في زيد) بالجر (ومعنى عمرا) بالنصب (الظاهر وجب النطق) على المتبوع إما بالرفع على إسماء مبتدأ أو بالنصب على إختلاف الفعل في منع الإتياع لا يؤدي إلى تسيط عاملين عتاق المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بما على أن العامل في المنعوت هو العامل في المنعوت هو الصحيح أما إذا اختلف العاملان معنى وحلا فلا محذور في الإتياع لأن العاملين من جهة المعنى في واحد فلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج إذا اختلف اللفظ كان الثاني توكيدا للأول والحاصل أن صور العاملين أربع إحداها أن يختلف العاملان في المعنى والعمل كراييد زيد ومرت بعمرو . والصورة الثانية أن يختلفا في العمل فقط كمرت بزيد وتبص عمرو وفيهما أربعة أقوال فالجمهور على منع الإتياع فيهما وابن الطراو على جواز الإتياع فيهما الثاني دون الأول والكسائي والفراء على منع الإتياع في الأول وجواز في الثانية لكن الكسائي يبيع الثاني فيها دون الأول والفراء يعكس ذلك . الصورة الثالثة أن يختلف المعنى فقط كوجديد على عمرو ووجدهمرو والصائغ أجاز قوم فيها الإتياع

مثله اجزئیل (قوله العمل ولفظ) قال الوراقی قصد الطراح بذكر اللفظ والجلس ما يفسد كلام الموضح وظاهر كلامه أن العاملين في الأول مختلفان في الجنس وفيه نظر (قوله من جهة واحدة) قال الوراقی احترازاً عما لو توجه عاملان على معمول واحد من جهتين كما إذا كان المصنوع إلى قاعه ومفعوله تدبیراً لتعابير الجهتين معاً تغير الذاتين فكان هنا عاملاً (قوله كراييف زيداً وصرته بعمرو) قال الوراقی وجه اختلافهما في المعنى أن الرؤية غير المرور فإما قد تحصل من غيره ووجه اختلافهما في العملي أن الأول عامل في القدر الثاني غير عامل فيه (قوله كمررت بزيد ولقيت حمداً) قال الوراقی وجه اختلاف العمل ما تقدم وأما معنى العاملين فواحد فواحد لأن المرور هو الثاني (قوله أن يختلف المعنى فقط) قال الوراقی أن يختلف معنى العاملين فقط ولا يختلف عملهما ووجه عدم

(فصل)

(قوله حقيقة أو ادعاء) قال الزرقاني قال المصنف في شرح القطر أما الأول فشهور وأما الثاني فنص عليه من في كتابه فقال وقد يهود أن قول مروت بفرعك الكرام يعني بالنصب أو الرفع إذا جعله مخاطب كأنه قد عرفهم ثم قال نزانهم هذه المذلة وإن كنت لم تعرفهم اه وأهل أنه يؤخذ من قول الفصاح وكان المنعوت معلوما أن الكلام في المنعوت المعرفة فإن لمص التكرار إذا لم يتكرر لم يجر قطعه اختيارا كالنصب الأول هذا التكرار (قوله ما لم يكن مجرد الخ) بق صورتان ذكرهما المصنف إذا كان خاصا بمن جرى عليه وإذا بنى التكلم كلامه على ذكر الصفة وقال الزرقاني إن قوله ما لم يكن مجرد التوكيد ظاهره أن هذا التقيد بالنسبة لما إذا تكرر المنعوت فقط مع أنه معتبر وانصبت المنعوت أو تكررت لذلك قيد الشيخ الثاني كلام المصنف الآن بهذا التقيد (قوله أوجاريا على مدار إليه) قال النوشري لو قال على مدار به لكان حسنا كما هي عبارة المراد (قوله فإنت لعين سباه)

وهو القائلون بأن العامل التسمية ومنه قومهم القائلون بأن حامل المنعوت والنصب واحد، الصورة الراجعة أن يتحدا معنى وعلا وتحت صور ما أن يتحدا انظارا ولا فالأول يجوز جازي وجاه عمرو والعاقلان فيجوز فيها الإتيان وقد عاين السراج أن يقدرا الثاني توكيدا والثانية نحو جازي بد وأنى عمرو الظرفان فأجاز الجمهور فيها الإتيان ومنه أن السراج مطلقا هذا كله مع اتحاد جنس العاملين لأن اختلاف كهذا زيد وجاه عمرو الظرفان ومروت زيد وعمر الظرفان وليست زيدا وإن عمرا في الدار القائمان قد ذهب الجمهور إلى منع الإتيان ولا حاشي والمجربى إلى جواز

(فصل) إذا لم تنكر المنعوت وكان المنعوت معلوما بدون النصب حقيقة أو ادعاء جازا لباعه وقطعه ما لم يكن مجرد التوكيد نحو غنم غنم واحدة أو مئذنة لم تذكر نحو جازي أو جازي على مدار إليه نحو هذا الرجل فلا يجوز القطع لشيء منها (وإذا تكررت المنعوت لواحدين تعيين سباه بدونها جازا لباها) كلها (وقطعها) كلها (والجمع بينهما) أي بين القطع والإتيان (بشرط تقديم النصب) (المتبع) على النصب المقطوع (وذلك كقول خرق) كسر الخاء لجمعة والنون بينهما إماما كنه يقطع هنا التسمية أخى طرفه ابن العبد لأنه ترقى زوجها بشر بن عمرو من مروت ومن قتل معه من بليه وقومه :

(لا يمدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجور)

السادلون بكل معتك والطيبون معاند الأذر)

لقوم فاعل يمدن بفتح اليم واليمين وهو دعاء خرج مخرج الهوى أي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يمدن كخرج مخرج لرحا إذا حلك وفي التذييل كما نصت ثمرة فيارة كيف دعيت لقومها بأن لا يهلكوا هم قد حلكوا. أوجب بأن العرب قد جرت على عادتها في استعمال هذا اللفظ في الدعاء ولم في ذلك فخر ضا أحدهم أنهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكأنهم لا يصدقون بموته الثاني أنهم يريدون الدعاء بأن يبقوا في الدنيا ولا يذهب لأن فناء ذكر الإنسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عادوه والعدو بضم واو لا يجوز أن يكون جمع عدو لأن عدوا لا يجمع على عدة والجور جمع جورور ومن الباقى القوم تحتلحروا المعتك وضع القتال ومعاند جمع معاند والأذر جمع أذر والمضى لا يهلكن قومي الذين هم سم على أي أنهم لا يهلكن كما هو بمرورهم ويركبو أحياءهم والثاني في آخر ما هو أن يزلوا من حيلهم ويقاتلوا على أقدارهم إذا كان القتال في موضع وعمر لا مجال للتخيل فيه والطيبون معاند الأذر كناية عن عدة العرج تريد أنهم لا يصدقون بأمرهم على فرج زانية كانت العرب إذا وصفتوا لرجل تطايرة لإزار والذيل أرادوا أنه لا يرن يرد وحذره بظاهره الكم أرادوا أنه لا يخرن ولا يسرق وإذا وصفوه بظاهره الجيب أرادوا أن فله لا يبطي على غش ولا حكر (و) المقصود من البيت أنه (يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الإتيان لقومي أو على القطع بإختار) مبتدا تخديره (م و) يجوز (لصهما) على القطع أيضا (بإختار) نص تخديره (مدح أو ذكر و) يجوز (رفع الأول) وهو النازلون على الإتيان لقومي أو على القطع بإختار (ر) يجوز (نصب الثاني) وهو الطيبون على القطع بإختار مدح و ذكر (على ما ذكرناه و) يجوز (نصب الأول) وهو رفع الثاني (على القطع فيهما) لا على الإتيان في الثاني لأنه مسوق للنصب فاعرف ولا تسمع من القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النصب والمنعوت بهمة أجنبية أو لما فيه من الإرجوع إلى شيء بعد الانصراف عنه أو لما فيه من القصور بعد الكمال لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتيان اختارا بشكثير الجمل وسكثير من قسما الأول وهو الموصول لاختار إعرابه فيلعب إن أبعدا الجميع ويقطع إن تعدا الجميع فإن أبعدا بعضا ونقطت بعضا فيس فيه إلا الإتيان

عالم ترتيب النظم لأن مفهوم تعيين معنى المنعوت وجودي مقدم على عده

(قوله إذا كان هذا الموصوف بشاركة في اسمه ثلاثة الخ) قال القائلون فقلت إذا لم يكن إلا واحد بشاركة في اسمه ووصفه الأولين أي التجارة والفقه فهل يكون من هذا الفصل قلت أما قبل الحكم فله شك في أن يأتي بالآخر أولا فتوضح ثم في ثبوتين الأوجه الثلاثة وأما بعد الحكم بذلك على الترتيب المذكور في الشرح فبمعين فيها كلها لا يباع (١١٧) لأن الموصوفين إن لم يكن بالآخر فقط إلا أنه لا يجوز فيها تقدمه

القطع لما تقدم من أنه يتمتع بتقديم المقطوع على المنبوع (قوله وإذا كان المنبوع نكرة) قال الثناي القاسمي هل مثل النكرة المرفع بالجلسية لأنه نكرة في المعنى فيه نظر فليحذر (قوله والمراد جمع مرطوع) قال الزرقاني قال البيهقي فخرج القواعد الكسرية والمراد جمع أصله المرادع بدون الباء لأنه جمع مرطوع فالمسند لإشباع الكسرة ويختل أن يكون جمع مرطوع والمدة قياسية كما يجب جمع مصاح (قوله وعلى ذلك يحمل على أن الزرقاني عبر بقوله يحصل لأن ظاهره شمول ما يأتي مما يجوز فيه الذكر وليس مراد (قوله وجهة النصف المملوع مستأنفة) سواء مرع بالواو أو لا قال الزرقاني والواو في النصف المملوع اعتراضية نصبته أو رفعت أم وجوز بعضهم كون الجملة في محل نصب على الحالية اللازمة ويدخل في قولهم الجمل بعد المعارف المحنة أحوال وبعد

لأن القطع في البعض والامتناع في البعض مشروط بتقديم المنبوع وإلى جوار القطع والامتناع أشار البيهقي قوله . وأقطع أو امتنع إن تكن معينا . بدونها (وإن لم يرف) بمعنى المنبوع (إلا معصومة) أو يجب إباحها كلها المنبوع (لأنها من مزية الشيء الواحد) وإليه أشار البيهقي قوله : وإن لم يرف كثر وقد علمت فخرنا لذكره من أبيه (وذلك كقولك مررت بزيد التاجر القبطي الكاتب إذا كان) (هذا المصروف) هذه الصفات (بشاركة في اسمه ثلاثة) من الناس اسم كل واحد منهم زيد (أحد) تاجر كاتب لاخر تاجر قبطي والآخر قبطي كاتب) فلا يتعين زيدا ولا من الآخرين (إلا بالنسبة الثلاثة) يجب إباحها كلها (وإن لم يكن بعضها جائزة بعد ذلك البعض) الذي لم يكن (إلا الوجه الثلاثة) الامتناع . القطع إلى الرقم أو إلى النصف أو الجمع بينهما بشرط تقديم المنبوع على الأصح وإليه الإشارة قول القائل . وأبعتها الملع مملعا (وإذا كان المنبوع نكرة لمعين في الأول من نوعه الامتناع) لأجل التخصيص بخلاف ما إذا كان معرفة فله من غير التخصيص (وإن كان في الباقي) من نوعه (القطع) من المنبوع سواء لمعين مسما بدونها أو لا لأن المفصولة من التخصيص وقد حصل نتيجة الأول (قوله) وهو أبو أمية المذلي يصف صائدا (وأرى إلى سورة طه) وشعنا مراضيع مثل السعال (فإن النصف الأول وهو مملع لحم المعين ولا يتعدى الطاء المهملة) قال قطيب المأفة إذا خلا جيد من القلاء وقطع الثاني وهو شعنا بضم الشين المعصية لسكن المعين المهمة رفق آخره مثلثة جمع شعنا بالمذوم الأخيرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره أعص شعنا فهو المراد بضم مرطوع والسعال جمع سعال وهي إحدى النبلان فإن لم يتقدم له أحد لم يجر القطع إلا في الضرر (وخصفة تعظم أن يحمل النصف على الحد المحذوف أو مقصود لا قبله فإن كان النصف المملوع ممدحا أو ذمما وترجم به حدو المتعدا) إن رخص النصف وقدرت هو (والفضل) لأن النصف المملوع قد رخص الممدح أو المذموم (والقدم آدم وبنو القرامح) أو حمل ذلك على قول النظم :  
وارفع أو نصب إن قطعت ضمرا مبتدأ أو ماضيا لن يظهر  
(كقولهم) في الممدح (الممدحة) الحمد بالرفع بإظهار هو) فهو مبتدأ والخبره (وقوله تعالى) في الام وأمرأة حمالة الحطب بالنصب (حمالة) بإظهار آدم) وأمرأة مرفوعة بالنصب على فاعل يصل المستتر فيه وكقولك مررت بمسك المسكين ورفع المسكين له صفة المسكين المقطوع مستأنفة قال القائل لأن الصفة مع المقدر تصير جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب اهـ وجه وجوب حذف الرفع والنصب أهم لما قصدوا إنشاء الممدح . الذم أو الترامح جعلوا إظهار الممدح أو المذموم على ذلك كما فعلوا في النداء إذا لم أظهروا النداء وقالوا أدهر هذا مثلا حتى معنى الإظهار نون كونه خبر مستأنفة (وإن كان) النصف المملوع (لم يرد ذلك) أي لفهم الممدح والذم والفرح (جاء ذكره) أو ذكر المامل وهو المبتدأ أو الفعل (قوله) مررت بزيد التاجر بالوجه الثلاثة) فالمر على الامتناع والرفع على الخبرية مبتدأ محذوف والنصب على المقعولية فعل محذوف (وذلك أن) يظهر كلام المبتدأ أو المملوع أو قول هو التاجر وأهـ التاجر) كاه على تقدير سؤال سائل سائل يقول من هو أول من

النكرات المحذرة صفات (قوله لما قصدوا الخ) قال السمعاني حرائر الكفاف . فإن قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب والرفع على ما يتصده من مدح أو ذم أو ترحم . قلت إن في الافتتان لحافة لإبراب وجه المؤلف زيادة تنبيه وإظهار السامع ونحوه من رغبته في الاستماع سيما مع التزم حذف الفعل أو المبتدأ فإنه أدل دليل على لا ضلالم (قوله من معنى أو من هو) قال الزرقاني في بعض النسخ



من هو أول من من هذه أحسن من الأول (نصر) (قوله ويجوز بكثرة الخ) قال الحفيد لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت  
 مع أنه قد يجب قبول جاء الفارس أي الرجل المركب الفرس ولا تقرا جاء الرجل الفارس وتقول جاء المصاحب أي الرجل صاحب  
 ولا تقول جاء الرجل المصاحب (قوله إما باحتصاص الخ) قال ابن نويرة هذا بيان لما يحصل به العلم لا يكون المنعوت صالحا لمباشرة  
 العامل قال الدماميني انقراط العلم على الإطلاق غير حصص به قد يراد بالإجماع نحو رأيت طريقا أي شيئا ما وبلا اه وحيث كان قوله  
 إما باحتصاص تفصيلا للعلم فكان ينبغي ذكره بعد قول المصنف بعم لا يتوهم من ذكره هذا الصلاح لمباشرة أنه تفصيل له ومن  
 أسباب العلم تقدم المنعوت نحو ألا ما دلوا باردا واختصاص الوصف بالعامل نحو فليصحبكوا قليلا وليسكوا كثيرا (قوله كررت برجل  
 راكب صالحا) ونحو وعندهم قاصرات الطرف لأن قاصرات الطرف النساء قطعا (قوله أي رأيت الخ) قال ابن نويرة هذا الكلام مردود  
 إذ يلزم عليه حذف القاصر في غير المراسع التي يجوز حذفه فيها فحينئذ يكون العامل ضميرا راجعا إلى النبا المعلوم من السياق وقوله من نبا  
 المرسلين حال منه اه كتب (١١٨) شبه الدلاء أحمد السبكي رحمه الله بحقه بعدة قلت قوله فالمنعوت غير صحيح كما يعلم من الوقوف

على كلام المصنف الآية  
 على أن ظاهر كلام الكشاف  
 أن من قاعل بمعنى تدعى ولا  
 حذف ولا ضمير مستتر فأمل  
 ثم رأيت شيئا استشكل  
 ذلك بما وقع في وجهه  
 وأجاب عنه بأن المدح هو  
 حذف العامل من غير شيء  
 يقوم مقامه في اللفظ وإلا لم  
 يصلح للماعلية بنفسه فليتأمل  
 اه ولعله إنما أمرنا بالتأمل  
 لأن في كلام المصنفين  
 ما يشكل عليه فليراجع  
 اه ما كتب شيئا الضمير  
 ومراده شيئا الثبابت  
 القاسمي ثم كتب الدنو شري  
 بعده ثم رأيت في بعض  
 شروح ألفية ابن معقل  
 حاله وذهب الاخفش

(فصل) (ويجوز بكثرة حذف الدعوت إن علم وكان المنعوت إما مفردا) (صالحا لمباشرة العامل) (إما  
 باحتصاص المنعوت بالمدح ككررت برجل راكب صالحا أي فرسا صالحا أو بصاحبه ما يمدحه (نحو)  
 وأما له الحفيد (أنا من سابقات أي) أهل (درو عاصيات) حذف المنعوت للعلم به مع أن المنعوت  
 لا يختص بالمدح ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به وحيث حذف الموصوف أقيمت صفته مقامه  
 لكونها صالحا لمباشرة ما كان المنعوت مباشرة إن لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير  
 العائب ولقد جاءك من أبا المرسلين أي نبا ما من المرسلين بناء على أن من لا يراد في الإيجاب ولا تدخل  
 هو (أه) كان المستحقة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان (بعض اسم مقدم  
 محذوف من أول فالأول كقولهم عظمي) أي سافر (وما أقام) ههنا وأقام جلتان في موضع رفع مع تعيين  
 للمعوي محذوفين مرفوعين على الاستثناء (أي ما فرقى عظمي وما فرقى أقام) والمنعوتان بهما اسم  
 ممدوح وهو الصديق المحمود ومن هذا تدبر المصنفين بقدر الكوفاين المحذوف موصول أي الذي ظن  
 والذي أقام وما قدره الضمير بوزن كعبس لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته  
 انفرادهما (والذي) كقولهم ما لي باليس (لا شكر أو كفر أي لا رجل شكر أو رجل كفر والمنعوتان بهما  
 اسم مقدم مجرورين وهو الناس و (كفوله) وهو أبو الأسود الجاني يصف امرأة  
 (لوقلت ما في قومهم كيتم بفضلها في حسب وميسم)

ففيه حذف وتعمير وتقديم وتأخير (أصله لو قلت ما في قومها أحد يحضنها لم تأثم) في مقالته (حذف  
 الموصوف) بجملة يوصلها (وهو أحد) وهو بعض اسم مقدم مجرور بن وعرفوها وكسر حرف المضارعة  
 (من تأثم) على لغة غير الحجازيين (وأبدل طعنة بقاء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة تذيلا بالالف (وقدم  
 جواب لو) وهو لم يثم على جهة التعتير به ما بها حال كون الجواب (فاصلا بين الخبر المقدم وهو) في  
 قومها الذي هو (الجار والمجرور المنشأ من خبره وهو أحد محذوف) (بما قدر متأخرا لا بالكرة والخبر

ووافقه ابن مالك إلى أن من أراد معالفا في الواجب وهو موقر يعرفه بالسكرة واستدلوا على عدده بظواهر من القرآن والحديث  
 وكلام العرب وأما سوق إليك شبه والاتصال هذا أشبهه فن ذلك قوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين قبل من فيه زائدة في  
 القاعل أي ولقد جاءك نبا المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون المعنى هل مضى أي ولقد جاءك هذا النبا من نبا المرسلين والجار  
 والمجرور في موضع الحال أي كأنهم نبا المرسلين والمعنى تأس بما جرى لمرسل قبلك فهذا النبا الذي جاءك هو من نبهم لم فيه لتبخيص  
 وهو صريح فيما ذكرته أولا وذكرنا بعض الأفاضل من العلامة الرضوي في باب حروف الجر أن القاعل مستقر راجع لقرآن ومن  
 نبا المرسلين حال منه وهو صريح أيضا فيما ذكرته أولا اه وقد قدم أيضا الكلام على ذلك في باب حروف الجر (قوله وكان النصف جملة  
 الخ) هذا مقابل تقييد الشارح بمفرد فيما تقدم ولقد أحسن رحمه الله تعالى في حل المتن ما تقدم أصلح خطه لأن ظاهر صنعه أن ضمير كان  
 المقدر في الكلام مع العاطف عائد على النصف لأن قوله أو بعض اسم يفتل إما صالحا ونحو أشار الحفيد لذلك (قوله أو كان المنعوت  
 مرفوعا) انهم أدشراط هذه المسئلة أن يكون المنعوت مرفوعا لم يتعرض فيه فيجاءت لا شرط ذلك (قوله وإما قدر متأخرا الخ) قال

الدنو شري ليه نظر لان النكرة هنا موصوفة اه وقال ابو رافى ان كلام الشارح هو من ان المسوخ لا ابتداء بالنكرة فهو موجود وهو  
 تقدم الى وكذا الوصف هو ما تقدمنا حرا لئلا يلزم مع تقديمه تفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهي جملة الجواب او ما ذكره  
 من ان الشارح اشار للمسوخ لا ابتداء بالنكرة لا يتم لاحتمال ان شرط الوجوب تقديم الجواب لئلا يتيسر بالصفة ويؤيده ان التحقيق  
 ان التقديم لا يدخله في التسوية كما تقدم لكن يرد ان محل ذلك ما لم توصف النكرة ولا جاز تأخير الجواب نحو اجل مسمى عند وقد  
 وحقت النكرة هنا جملة (قوله ومثال شبه الجملة) مثل انظم قوله تعالى وان من اهل الكتاب الا لؤي بن قيس قبل موته قال المصنف  
 ان كانت الصفة لا يلزم من فهي مقرونة بالاولى عنده ان لا تعرض بين الصفة والموصوف وايضا (١١٩) جواب القسم لا محل له فان

قال الجواب مع القسم فلما  
 الإلهاء لا يكون حصة وإن  
 كانت من أهل والتقدير  
 ما أحد من أهل فلم يوجد  
 الشرط إذ لا شيء مقدم (قوله  
 لم يذهب إلا بالضرورة)  
 قياس عام لغيره لم يصلح  
 مباشرة العامل أن يقول  
 امتنع حلفه فالباطل يعمل  
 اليك من غير الغالب إذ  
 الأصل عدم الضرورة  
 (قوله أرى البشر) قال  
 لورقاني العمل بمقتضى الجواز  
 والحرر خبر كان (قوله  
 ويجوز حذف النعت) في  
 أنه يجوز حذف النعت  
 والنعت معا كقوله تعالى  
 لا يموت فيم ولا يحيى أى  
 حياة ماضية وقد يصدقان إذا  
 قام مقام النعت موصوفة كما  
 قالوا في ما هي بنم الولد  
 وكأهم لم يتعرضوا لهذا  
 حالان النعت كآه لم يذهب  
 لقيام معموله مقامه وفي شرح  
 القطر أن المعمول قام  
 مقامهما وظني فكأنهما لم

هما بطرف أو جازو هو وعرض يجب تقديم خبر ما عينا والحسب بفتح الحاء والسين المهملة ما يعمده  
 الإنسان من فاحر آياته والميسم بكسر الميم لأولى رفتح السين المهملة الجاهل وأصله موسم قلبت الواو  
 ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك أى مرفق دون ذلك وقوم ما في بي يميم (لا مرفق  
 ما تريد أى لا رجل فوق ما تريد فوقك ما عينا إلا هى أمة أو ما في لا على أمة أى لا رجل على أمة  
 فإن لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخصوص بمن أو من يمحذف إلا بالضرورة كقوله  
 • يرى بكنى كان من أرى البشر • أى بكنى رجل كان (ويجوز حذف النعت إن علم كقوله تعالى يأخذ  
 كل سفينة خضبا) حذف النعت رفق المنعوت (أى كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك فإن لم يبينها  
 لا يخرجها من كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ فله في المسمى وقول القاهر وهو عباس بن مرداس  
 وقد كنت في الحرب ذنبرا • (م أعط شيأ وم أمتع)  
 حذف النعت وأبقى المنعوت (أى شيئا طائلا) والذي أخرج إلى تقدير هذا النعت محرى الصدق وإن  
 الواقع أنه أصل شيأ بدليل قوله ولم أمتع ولك لم يرفع فيحتاج إلى تقدير صفه يكتفى بها الكلام  
 جليات الصدق ويحمل برة الحق وقوله في المسمى يدفع التامع واغرض بأن عدم الإحطاء لا ينقص  
 عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت أن النبي صلى الله عليه وآله أعطى الخوفاة فلوهم من أهل  
 حنين مائة مائة أعطاه أبا هر فسططها وقال



أحصل نبي وحب الصبيحة بين عينية والأفزع  
 وقد كنت في الحرب ذنبرا • (م أعط شيأ وم أمتع)  
 وما كان حصن ولا حابس • يوقان مرداس في جمع  
 وما كنت دون امرئ مهم • ومن تصع اليوم لا يرفع  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم قطعوا لسانه عن فزادوه حتى رضى والعبيد بالتصغير اسم فرسه  
 وبني عينة بن حصن والأفزع بن حابس والتدور بضم الداء انقروا بية المنابة وإسكان الدال  
 المهملة وفتح الراء سابعة على حمزة الفزة والدة (وقوله) وهو المرفض الأكبر •  
 ورب أسيلة الخدين بكر • (مهملة ما فرح وجيد)  
 حذف النعت فيهما وأبقى المنعوت (أى فرح قاسم وجيد طويل) بدليل أن البيت للدح وهو لا يحصل  
 بإيات الفرح والحيد مطلقين بل بإياتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرح بالهاء والسين الشعر

يحذف ما يتأهل (قوله كقوله تعالى يأخذ كل سفينة) قال النحوي مثل ابن النحس الموصوف بقوله تعالى فضل الله المجاهدين بأموالهم  
 وأنفسهم على القاهدين أى أولى الضرر درجة وكلا ردة الحسن ومثل الله المجاهدين على القاهدين أى خير أولى الضرر أجرا عطيا  
 درجات وخير ابن النظم من المحصرين حكى ذلك بقبيل وصدر بأن اراد بالمجاهدين فيها هو المقيد بالصفة المتقدمة أى خير أولى الضرر  
 وجمع بين التفصيل أولا بدرجته ويا بدرجات بأوجه نظرهما والكشاف والبيضاوي (قوله واغرض بأن عدم الإحطاء) قال  
 الشهاب القاسمي ومثل ذلك يرد عليه فإن عدم المنع لا يقتضى أنه أعطى شيئا حتى يكره قرينة على أن المراد أن أعط شيئا طائلا كما راعه  
 وجواب بأن مراد صاحب الفتح بأن عدم المنع المراد به أنه أعطى شيئا طائلا كما هو الواقع فهو اعتبار المراد منه ينقص عدم الإحطاء مطلقا  
 فتأمل (قوله أمهل الخ) هذه الآيات رواها الإمام مسلم في صحيحه كتاب الزكاة ونظر معنى قوله بين عينة والأفزع والذي تقتضيه

المتضمن أن يقول دون موضع صرف مراد من قوله يفردان مراد من رتبة مراداً للضرورة (قوله ويجوز حذف بعض النعوت) أي  
 المختلفة المعاني فإن النقص فلا يجوز الحذف لأنه يؤدي إلى عيب النقص على نفسه ولا فرق في المنفعة بين أن تكون متباعدة أو متطرفة  
 وظاهر كلامهم الجواز ولو لم يكن في الجمل ونقل الله ما بين عن الواحد من ما بين على أن جوب في الجمل نحو موت رجل يحفظ القرآن ويعرف  
 الفقه ويشتق الله (قوله بجميع حروف المصنف) ما لم يكن يمتثل له واحد ويختلف فلا يلزم أن يكون (هذا باب التوكيد)  
 (قوله لرفع الجواز) قال القائل أي لرفع احتمال الجواز دليل قوله بعد ارتفاع احتمال الجواز وقال الزرقاني إذا قيل جاءني القوم ثلاثهم لو  
 جاءني ثلاثهم بنصب ثلاثهم فهو حال وإن رفع لغير توكيد قاله رضي ثم قال ولا يؤكد ثلاثاً وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية  
 العدد قبل ذكر لفظ التأكيدي إلا لم يكن تأكيداً بخلاف لو صفت نحو جاءني رجال ثلاثة أه ووجه ذلك أن التأكيدي لرفع الاحتمال  
 ولو لم يعلم المخاطب العدد لكن التأكيدي مفيد المعنى وهو تخصيص المكرة وعدا هو معنى الميت أه ولفظ هل يرد التوكيد بذلك على  
 قول المصنف وله سبعة ألفاظ وهل يتعين في الجواب قول الشارح وغيرها كالتابع لها (قوله إنها على تقدير مضاف) هذا لا يتناسب  
 صلح المصنف لأنه هو هنا برفع الجواز من الذات وقال لا لفظ الآية أنه يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف يدل على أن ما هنا  
 ليس من حذف المضاف وأيضاً (١٢٠) إن كان ما هنا على حذف المضاف فلا يجوز في اسم الذات البينة لأنه على ذلك التقدير

مستعمل في معناه غاية  
 الإصرار به ليس هو المستند  
 إليه بل المستند إليه  
 مضاف حذف توصفاً  
 فالوجه أن التجوز في الذات  
 استعمالها في غير معناه  
 الموضوعة له بأن يزيد  
 بالخطبة مثلاً فتمتلكه لكن  
 يشكل هل ذلك إذا كان  
 المستند إليه علماً لقول  
 الأصوليين أن الإعلام  
 من الصرائح التي لا يحتمل  
 ظهر ما استعملته والحاصل  
 أنه إذا قيل جاء الخليفة  
 يحتمل أنه من حذف  
 المضاف والمستند إليه

والتفاهم بالقاء وإحاطة المهمة لا يرد ويجوز بكسر الجيم وإسكان الياء مخدعة السمع وكأيه قال لها  
 شمر أسود وعن طريق طويل وإلى جوار حذف كل من المفعول والنعت أشار الناظم بقوله :  
 وما من المفعول والنعت حمل به يجوز حذفه وفي النقص يقل  
 (فصل) ويجوز حذف بعض النعوت على بعض بجميع حروف المصنف إلا أم وحسن فإنه ابن حروف  
 وصورة الموضع والآخر من وإذا تقدم النعت على المفعول فإن كانا معاً فحين وكان النعت صالحاً لما شارة  
 العامل جعل المفعول بدلاً من النعت محو إلى صراط العزيز حميداً في قراءة الجروان كما سكرت بنصب  
 النعت على الجواز محو مية موحشاً طلس وإذا لم يجر دواظف موحشة قدم المفرد على الظرف والظرف  
 على الجملة غالباً لم ين  
 (هذا باب التوكيد)  
 وأنا كيداً بضالته ولم يأتوا أحد من أصحابي فبجمل أصلاً جال وكذا توكيداً أو كيداً أو الواو أكثر  
 ولذلك شاع استناده بالواو وعدا الحاضر المراد به التتابع (وهو مذكور في بعض النسخ) (آخر الباب  
 (ومعنى) وهو التوكيد المحصور في حده (وله سبعة ألفاظ) محصورة وغيرها كالتابع  
 لها القبط (الاول والثاني النفس واليمين ويؤكد بهما لرفع الجواز من الذات) وإلى التوكيد بما أشار  
 الناظم بقوله بالنفس أو باليمين لأنهم أكداه (قوله جاء الخليفة فيحتمل) أنه على تقدير مضاف  
 (أو اجتناب خبره أو لونه) بكسر شينته وسائر الحروف واحد لا يعمال ويختصهما متاع المسافر وحشمه (فإن  
 أكدت بالنفس) صط (أو باليمين) صط (وجها) صط بشرط تقديم النفس فتدعى جاء الخليفة نفسه أو مية

مستعمل في حقيقته ولا تجوز في الكلمة بل في إعرابها ويسمى بمراد حذف ويحتمل أنه من الجواز المعنوي بأن استعمل المستند  
 إليه في غير ما وضع له لعلاقة ولا حذف ولا تجوز في الإساءة ويحتمل أنه من مجاز المعنى بأن يكون التجوز في الإساءة والمستند  
 إليه مستعمل في حقيقته ولا حذف وكلام الشارح تبعاً لأب الدغم باظر للأول والمصنف الثاني وقول ابن الحاجب التوكيد  
 تابع يفرق الأمر التبع في النسبة أو التحول لثالث وهذه الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد بالنفس واليمين بل بالتوكيد بالله  
 إلا الاحتمال الثالث هو ترفع بالتوكيد بما أيضاً ويجري في محو جاء القوم كان مستنداً إليه من ألفاظ العموم ويرتفع بالتوكيد  
 القليل فقط إلا هل احتمال الجواز الدليل يترفع بالتوكيد بالنفس واليمين أيضاً ولا يرتفع شيء منها بالألفاظ الآتية وتجري  
 فيه هل وجه آخر اقتصر على عليه وهو أن القوم مستعمل في البعض من زواجر أو المستند إليه على حذف مضاف تقديره بعض  
 أو تجوز في إسناد ما لبعض الكل وهذه الاحتمالات إنما ترتفع بالتوكيد بالألفاظ الآتية فالتبيين في مثل هذا المقام ينحصر في الخليفة  
 وفيما يأتي بالقوم ليس لتفديد وجبته فالنفس واليمين مجتمع مع كل في نحو جاء القوم ولما قالوا إن ألفاظ التوكيد إذا اجتمعت  
 قدمت (الخ) والحاصل أن التوكيد إنما يمكن من ألفاظ العموم أحسن مجازات ثلاثاً ولكل توجيه وإن كان من ألفاظ العموم أحتملها  
 ولكل توجيه أن أولها تجميع النفس واليمين مع الألفاظ الآتية أو بهما قال السلباطي يمكن إدخاله في عبارة الناظم بحمل أو

للإيالة لأن الحق أكد الاسم بالنفس أو بالعين أو هو ظاهر إن كان قوله أكد بصيغة الأمر فإن كان بصيغة الماضي المجهول فهي لأحد الشيئين قال لورقاني و ظاهر كلامهم أن التأكيده مائع ولو عطفت على ما ذكره هو الذي أو تضاعف الرضى ونصبه وقال هشام إذا عطفت على شيء لم يمتنع إلى تأكيده و لعله نظر إلى أن العطف عليه على المثلث متعديه و لا أولى الجواز هو ضرب زيد برؤوسه و لا يكره ما تهورت و نسبة الضرب إلى زيد أو بما عطفت على ذكر زيد و أردت ضرب بكر و عطفت بهاء عن أن المذكور بكر أو و ظاهر قوله إذا عطفت على شيء أن الحكم المذكور في التأكيده اللفظي و المعنوي و هو ظاهر قوله و الأول الجواز يدل على أن الأول يمنع ذلك و لا ينافي ذلك قوله لم يمتنع لأن ما لا يحتاج فيه مستثنى عن الإتيان بالنسبة حنه يجب (فله و يجب اتصالها بالـ) قال الحفيد لك أن تقول يلزم من هذا الذي ذكره إضافة الشيء إلى نفسه قال الشهاب القاسمي بمكر أن بدفع ما بعده إلى يلزم إضافة الشيء إلى نفسه لو كانا مترادفين و هو ممنوع بل النفس المضاف أهم من المضاف إليه (عليه) بفرد العنصر و انتهى بهما و أجزها بياض زائدة كافي للتعديل قال ابن حنبل و أما قولهم جاء القوم بأجمعهم بضم الميم وفتحوا طيس من ألفاظ التوكيد و إن أعطى معناه بدليل التزام الباء معه أو قال لورقاني و في الرضى دأبه و قد يضاف أجمع إضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بياض زائدة نحو جاء القوم بأجمعهم بضم الميم و لا يقال جاءني القوم أجمعهم بخلاف عينه فإنه يؤكد بهاء الباء و بدو به نحو أجمع زيداً عينه بعينه أو و ظهراً عنه فله ما تقدم ووجه لزوم الباء على كلام الرضى أن التأكيده بأجمع لما كان الغالب فيه و دم لإضافة مع الإضافة يستدركه تأكيده (١٢١) الرصدي لرفع هذا الاستبعاد

أو نفسه عينه (ارتفع ذلك الاحمال عن لذات وصار الكلام تصاعلي وهو الظاهر منه وارتفع المحار  
وثبتت الحقيقة وليس ابن منصور هل أن التأكيد بضمف احبال المحار ولا يرفع احتماله أئنة  
(ووجب) في النفس والعين (الصالحا) لفظا (مضموم مطابق للتوكيد) خضع الكاف ليد تطبه (و) يجب  
(أن يكون لفظهما مطبقة في الإمراد والجمع) وإلى ذلك أشار الظم قوله مع ضمير مطابق لذلك كما تقول  
جاء زيد نفسه عينه وعند نفسها عينا والذين أنعمهم أعيانهم وأحداث أعيانهم ولا يجوز  
نفسهم ولا عيونهم ولا أعيانهم في التوكيد (وأما التثنية فالأصح) في النفس والعين (جمعهما) جمع فة  
(على أعمل) نعم الدين فيقال جاء في الريداد أو الحضان أعيانها أعيانها ويحذف في ضم الألف  
نفسها عينا بالإمراد وصاحبها عينا بالثنية عند ابن القيسر جاز وأجاز ذلك ابن أياز في شرح  
القصول بعد الألف معطى ووافقهم لرحى واقصر في الظن على الجمع فقول واجبهما بأفعل إن لم يما ليس  
واحدا وإنما ترك الأصل في المثنى كراهة ما جئنا به ثلثتين وكذلك في الجمع لأن باب التثنية جمع في المعنى (ويترجح  
إفرادها على تثنيتهما عند الناظم كما بل قد من محرم قوله في السجل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح  
ويفتقر في التصايفين لفظا أو معنى إلى متضمنيهما لفظ الأفراد من لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ

(الصریح - ١٦ - ثان) على قوله وجب أن يكون الخ (قوله وجهها على أصل) قال القائل أحسن منه قوله في السبيل جمع فله  
لأنه هنا جمع على أعيانها لا ينعى بها لاق المتى ولا في الجمع كالأصناف فيها جمع الكثرة وهو جيون ونفوس أه وظاهر أن قوله  
ولا ينعى وقوله كالأصناف سبق قلم والصواب لا يؤكد وكالا يؤكد (قوله في المتضاهين) قال الزرقاني ثلثية مضاف ومضاف  
إليه وهناك في أي مضاف المتضاهين وذلك لأن الاختيار إما هو بالنسبة للمضاف كالأصناف ولا ينعى ومعنى كلامه أن المضاف إذا كان  
معناه متعددا وكان المضاف إليه متضمنا له سواء أضيف له أم متى فإنه يختار في المضاف الجمع على الأفراد والإفراد على التثنية  
وقوله قطع رؤس الكهشين ومن الكهشين الرؤس يختار على رأس وقوله قطع رأس الكهشين والكهشان قطع منهما  
الرأس يختاره على رأس والرأسين ومن هذا التمثيل عدتها مضاف معنى ذلك لأن قولك الرؤس مثلا معناه رؤسها انظر شرح التسهيل أه  
ورأيك بخط المصنف في التذكرة من تحريره كل شيء واحدا لا يكون في الواحد منه إلا واحد وضما أو قصدا فإنه إذا أضيف لفظا  
أو تقدير إلى لفظ واحد يتضمنهما بالجرئية أو شبهها ورئيس جمعة لفظ بجمعه معنى كان الأرجح فيه الجمع ثم الأفراد ثم التثنية  
ومثال ذلك فقد صفت قلوبكما فهذا شيء واحد قلب وهو لا يكون إلا واحد منه إلا واحدا ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه  
وقد أضيف إلى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لها بأحدهما جزءا وكذلك كالم النفس والعين المقصود بها النفس في الألف والسان  
وما أشبه ذلك واسترنا بقولنا لا يكون في الواحد منه إلا واحد من قولك قطع أعينهما فهذا إذا أردت به قمتي هينان كل منهما وجبت  
التثنية ولم يجر المجمع للجمع ولا أبدان يجوز لأفراد لأن ليس ولا استحصرا ما يقول النحاة في ذلك وقوله وضما نحوه أربكما أو قصدا

استظهارا على نحو أحدهما إذا أردت به النفس في قوله سبحانه عبيد البغية وعلى نحو قاطعوا أيديهما فإن اليد بطريق أو وضع في الواحد منهما أكثر من واحد ولكن بطريق التصديس كذلك لا تصد باليد بغيره لا يكون في الواحد منهما إلا واحد ومن ثم قرأ ابن مسعود إيمانها وقولنا فإنه إذا أضيف لفظا وصرح أو تقدير استظهارا على نحو قول الشاعر:

وأبى ابن البكرين في حومة لوعى له أفرى الأفواه عند هرب  
فإن التقدير لما فرى أفواههما وقولنا إلى لفظ واحد يضمهما احترازاً من أن يضافا لغيره على لسان داود وهيب بن مرهم وقوله حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر أي بكر ومهر فهنا الترخيع يختار فيه الأفراد ولو جيء فيه بلفظ الجمع أو التثنية لم يمنع وقولنا بالجريئة واضح وقد مضى مثله وهو مشتق عليه وقولنا أو شبههما كقوله صلى الله عليه وسلم لا يكره من رضى فنهضما ما أخرجهما من بيوتكما وقوله لعلي وفاطمة رضي الله عنهما إذا أويهما إلى مضاجعكما وفي حديث آخر هذه فلا تفرحوا به يسألنك من إحقاقهما على أرواحهما أضافه أحر وفي حديث علي وحزاة لضره بأسيابهم وهذا كله شاهد لفرادهم وافتقارهم إلى ما لك على أشبه الجريئة كالجره وقولنا لم يتبس احترازاً من نحو قبضت درهميكما فإنه يجب فيه مطابقة ما أردت وإلا ألبس ثم اعلم أن ما ذكرناه من اختيار الأفراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان السجدة لا يوافقون على ذلك فقد قال الفارسي في الإيضاح بعد أن ذكر الجمع وزعم بوس أنهم يقولون رأيتهما وقال عثمان بن قعقبة لجمع بين الاثنين في بلد.

ظاهرهما مثل ظهور الترسين . ولم يذكر في الإيضاح الأفراد رأساً في شرح الآية التثنية فصيحاً في نحو فتجالتا انفساهما والإفراد قابل ثم اعلم أن ما ههنا قد قرب جواز جمع هذا النوع والتثنية في ما كان منقولاً عن فعلنا إذا كما اتفقنا كما تقول ذلك في الجماعة وعلى هذا فوم بأكثر ما وقع ذلك في الأجزاء (١٣٣) وهي الأصل فيه وكثير من الأجزاء كاليد والرجلين إذا ضم زوج منها إلى الآخر حصل

الجمع حقيقة من حيث  
تصير أرومة ما أطلق لفظ  
الجمع على كل شيء من الدين  
كالأسيان إجماعاً للباب مجرى  
واحد فالله القاهر وهذا  
يحمي من التعدد  
وكان شيئاً يرتضيه  
واعلم أنه يجوز تعدد  
الجمع مراراً لفظاً ومراعاة  
معناه في الأول قوله  
خليل لأنك غوسكا أس

الإفراد كلام النظم (ولم يعكس ذلك) مبرجج التثنية على الأفراد ولم أفت عليه فهو مثل غريب  
كيف وقد قيل إن التثنية لم ترد إلا في الشعر (والألفاظ النافية) من السبعة (كلا وكلتا لبتين) نحو جاء  
الزيدان كلاهما أو المرأتان كلاهما (وكل وجميع أو عامة لغيره) أي لغير المتى وهو الجمع مطلقاً والفراد  
بشرط أن يتجزأ منه أو يماثل مجزأه. انعم كلهم أو جميعهم أو طائفتهم والحدائق كاهن أو جميعهن أو  
عامن واشتريت العبد كله أو جميعه أو عامته (ويجب الصالح لضمير المؤكد لفظاً ليحصل الرابطة بين  
النوع والمتنوع وإلى ذلك أشار النظم قوله .

وكلا المذكورين (لكن لا في الأرض جميعاً) لعدم الضمير (حلافاً فيهم) وهو ابن عقيل

(ليس منه) أي من المذكورين (لكن لا في الأرض جميعاً) لعدم الضمير (حلافاً فيهم) وهو ابن عقيل  
فإنه قال جديلاً على ما لا يرد في قوله لو فقهه لا تخفى ولو كان كذلك لقبل جميعه ثم التوكيد بجميع  
قليل فلا يحمل عليه التثنية قاله في المنطق (ولا قراءة بعضهم إما كلاهما) لعدم الضمير (حلافاً لفراد

هـ فإن لما فيها به ديهي أسا ومن الثاني قوله . فربما يتعاضد لأم مائة . إذا صمك الأبطال ينشاهم الذمر

وحمل عليه المرد قوله : أفاض على ربيهما جار ناصف . كيتا لأعلى جرتا مطلقاً فأجاب الضمير المضاف إليه المصطلح  
على الأطلاق لأنها مشتقة من حيث المعنى وهو توجيه حسن اه ومن خطه ذلك ومقت مع طوله لمعانيه (قوله نحو جاء الزيدان الخ) أي  
فكلا للذكر وكلتا للأنثى قال الثاني وقد ورد كلا بمعنى كذا . كقوله . تحت خرق الزبلين كلبهما . وخرجه ابن مسعود على تأكيد  
المعنى أي بقرى الشخصين كلبهما وقد يفتى كلبهما من كلبهما وكلمهما كقولك جاء الزيدان أو الهندان كلاهما (قوله لفظاً) هنا  
مستفاد من قول المصنف الصالح لأن الاتصال لا يكون إلا باللفظ وكذا قال الثاني إن قوله ويجب الصالحين بعضهم المؤكد أشار  
به إلى منع حده من كل استثناء بليته خلافاً لما أجازه وإلى منع إضافته إلى ظاهر خلافاً للنظم في بعض كتبه حيث أجاز إضافتها إلى  
ظاهر مثل المؤكدها مستنداً بقوله . يا أشبه الناس كل الناس بالضره . وخرج على أن كلا نفس أي أشبه الناس الكاملين وقول  
النظم بالضمير موصلاً بغير وجوب مطابقة الضمير للمؤكد إذ أن فيه قهراً لا كرى لراجع لقوله ضمير طابق المؤكد اه وصرح في  
بأن ألفاظ التوكيد إنما يرتبطها الضمير بالمفوض ورب على ذلك لا اعتراض على من يأتي والاعتراض الثاني يدل أيضاً على أن المراد  
الاتصال لفظاً وقولاً الثاني وخرج على أن كلا نفس الخ يخرج لذلك أبو حنيفة ورد على المعنى بأن التي ينصف بها دابة على الكمال لا على  
هموم الأفراد وقوله وقول النظم الخ فيه تنبيه على أن الضمير رآه أحد إمامة ذلك لا يعلم يأتي بالتقدير (قوله إما كلاهما) قال  
الذهبي في قال البيضاوي يرفى كلاهما التوكيد لا بمعنى كذا ونوبته موضع من المضاف إليه ولا يجوز جعله حالاً من المستكن في  
الظرف فإنه لا يعمل في الحال المتقدمة كإيهاء الطرف المنضم كقولك كل يوم لك ثوب اه وما ضيف به قول الزهري وقرأه يقال



فيه نظر من حيث أن الاتصال به تقدير كالاتصال به نظراً ولا يخل ما في هذا النظر من الضعف لما عرفت أنه لا بد من نظرنا أنه لا يقدر كما صرح بالمصنف في المعنى ودل عليه كلامه هنا لم يمكن أن يقال بأن من قبل والقراء والزمخشري لا يراضون على اشتراطه أن يكون مفعولاً له (قوله حال) الظاهر أنها من قبيل الحال المذكورة لأن الموصول من أدوات العموم خصوصاً والمقام مقام الامتنان وقد يشوب في الحالية باقتضائها أن الخلق وقع على عاقب الأرض حالة لا يحتاج وبجواب بأن خلق بمعنى قدر (قوله وكلا في الآية الثانية بدل) قال المصنف في الحواشي وقول أبي حيان بدل كل من كل لكونه مفيداً للإحاطة بالخيل معناه (١٣٣) لأن أجدال بدل الذي مر هذا

الشرح الاتصال بضمير المبدل منه فإن قال مقدور قلنا فاجعله تأكيداً على ذلك أو ومن خطه نقله وقوله فلما اجتمع تركيداً على ذلك إنما يظهر لو كان الضمير في الفاظ التوكيد يقدر كالبديل وهو لا يوافق كلام المصنف في المعنى وهنا (قوله لرفع احتمال الخ) يمكن مجيء كلام ابن منصور هنا (قوله لجواز أن يكون الأصل الخ) قال الوراق استشكل ذلك بأن تأكيد الزيد بن جابر ذكر لا يبنى الاحتمال المذكور لأن ما لا ذلك إلى قولك الزيدان كلاهما جاني أحدهما (قوله لا امتناع التقدير المذكور) أي وإن أمكن تقدير غيره وهو اختصم وكذا الزيد بن جابر لكن هذا لا يقدّر لرفعه بكلاً بل بالنفس والضمين والكلام في التأكيد بكلاً (قوله واشترى المبدل كله) قال الوراق قال الزحني وقد كان يشمل

والزمخشري في قوله إن كلا تركيداً لاسم إن (بل) الصواب أن (جميعاً) والآية الأولى (حال) من حال الموصولة (وكلاً) في الآية الثانية (بدل) من اسم إن وإبدال المفعول من ضمير الخبر بدل كل جائز إذا كان مذهباً للإحاطة بموقع ثلاثكم وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير ويجوز أن كل على التوابع إذا لم اتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بدلاً لاختلاف جاني كلهم فلا يجوز إلا في الضرورة قاله والمعنى قال ابن مالك (ويجوز كونه) أي كلا (حالا من ضمير) لاستقرار المتصل إلى (الطرف) يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى وتقديم الحال على عاملها الطرفي لأنه في المعنى (و) كلا وكلاً وكل وجميع وعامة (تؤكد بين لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعين في ثم) أي من أجل الاحتمال المذكور (جاء) أن يقال (جاني الزيدان كلاهما والمرآن كلاهما لجواز أن يكون الأصل جاء أحد الزيد بن أو إحدى المرأتين) راء أطلق ضميراً يريد به واحد (كما قال) الله تعالى (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بضمير يخرج من أحدهما) وهو البحر الملح والؤلؤ كبداء الدر والمرجان صغاره (وامتنع على الأصح) أن يقال (اختصم الزيدان كلاهما واحداً لا امتناع التقدير المذكور) لأن الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين وبدل على امتناع ذلك وطعنهم على منع جازية كله لعدم الفائدة هذا قولنا لا خفاء بهما والقراء وأبي علي وذهب الجمهور للمجازاة وبهيم إن مالك في التسهيل واحتج المبريد بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال لمجاء القوم كلهم أجمعون أكثر من (وجاء) أن يقال (جاء القوم كلهم واشترى المبدل كله) لرفع الاحتمال المذكور (وامتنع) أن يقال (جاء زيد كله) لعدم الفائدة إذ يستحيل نسبة المجرى إلى المجرى ما اتصل به دون البعض الآخر (والتوكيد بجميع هريب ومنه قول امرأة) من العرب وهي ترواح

(فداك سيخولان • جميعهم ومعدان) • وكل شيء شيطان • والآكرمون معدان • جميعهم توكيد على خولان وفداك من التقديس بالبدال المهمة ويجوز في الجاء التكرار فيكون مبتدأ وحى خبره ويجوز فتحها فيكون فعلاً ماضياً وحى فاعله وخولان مفعول به المفعول المعجمة وسكون الواو ومعدان مفعول به وسكون الميم وإعمال الحال فيبينان من أين وقطعان إبراهيم وهذا أبو عمرو وهو صلف بيان على الآكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع عند مفرق فلا يجيد توكيداً كقوله ... قلاني • نيتك من هذا وأنت جميع (وكذلك التوكيد بعامة) هريب ولذلك أخفها أكثر المصنفين (والثامنيا) لازمة (بمزدلفي) الروم في (النافقة) تصلح مع المؤنصرامة كقولك (اشترى) الأمانة حاتمها (المبدل حاتم) بالناء مع المذكر (كما قال الله تعالى ويغفوب مائة) بالناء وفي ذلك لعمري من بالرد على الفارح حيث حمل قول والده في النظم

واستعملوا أيضاً كمثل قاعه • من هم في التوكيد مثل الالف

نحو اشترى المبيدين واشترى المبيد اقترافاً لأجزاء حكمها كما اختصه امرؤ أحمق واشترى المبيد كله لكن لم يمكن دفع ذلك لاحتمال بناء كبد إذا لو قلت اشترى المبيد كلهم لرفع احتمال اقترافاً لأجزاء حكمها لا شلب برفع احتمال اقترافاً لأجزاء حسار الاحتمال الثاني أظهر لكون اقترافاً الثاني أشهر ليسبق التهم إليه فلا يحصل القصور فإذا أردت دفع أول الاحتمالين قلت اشترى جميع أجزاء المبيدين وجميع أجزاء المبيد (قوله وفي ذلك لعمري من الخ) قال السلاطون لك أن تقول لم يره المرشح الشعر من ذلك وإنما أراد مجازاً آخر في تقدير المقتضى يجوز أن يقدر على قاعه الفارح وحاصله أنه مثل الرائد على ما ذكره المحررون من حيث أنا أكثرهم أخف وليس هو دائماً

حقيقة وهذا معنى حسن دقيق والاعتراض بأنه كان ينبغي هل هذا أن يتعرض لجميع الضياء فإنه كذلك لا وجه له (فصل)  
(قوله ويجوز إذا أريد القوية التأكيدا) قال لورقاني معتصداً بما ليس بفرض من تناف كل باجمع إلا مجرد التوبة مع أنه يمكن أن  
يقال الفرض منه دفع ثوبه أن يراد بالكل البعض كما في قوله تعالى ولقد آتينا إبراهيم آياته فإن الله تعالى لم يطلعه على جميع آياته كذا  
قوله بعض شيوخي هذا وارد على قولهم إن التركيب لكل الإحاطة والشموب اه ويؤيد ما ذهب إليه بعض الصيوخ قولنا الأصوليين أن كلا  
ثاني لكل الجبري وللكل المجموع فتدبر (قوله أن يقع كله باجمع اه) قال المناصر الثاني يقتضي تأخير أجمع وفروعهما على كل وهو  
كذلك وقد يراد زيادة التوبة ويقع أجمع وفروعه باجمع وأحواله ويقع أجمع وأخواته بأجمع وأخواته ويقع أبضع وأخواته  
بأجمع وأخواته وترك ذلك هنا إنما للظلمة استهالة ويجب فيها هذا التركيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها أنها إذا اجتمعت بأنها  
كلها تأكيد للأول ولا يجوز قطع شيء (١٢٤) مهمل اللفظ التركيب كالأسماء إما بالإضافة إلى الضمير فهو كالم وإما بالعلية

على لزامة على ما ذكره المحررون في كتاب فربا كثرتم أعطاهم مة لوليس هو في حقيقة الامر مائة على ما ذكره فإن من اجنهم سيويه ولم يهله اه وفي الانصاح ان المبرد عالف سيويه فزعم ان حاجتهم بمعنى اكثرهم فمعه يكون من هذا البعض عكس معنى التوكيد لايه تخصيص والتوكيد تعميم (وصل) (ويجوز اد اريد تحوية التوكيد ان يقع كله باحاح وكلها بمما وكلهم اجمعين وكلهم بجمع) ونقول جاء الجيش كله اجمع وقبيلة كلها محما والفوم كلها اجمعون النساء كلهن جمع (قال الله تعالى لجد الملائكة كلهم اجمعون) وإن ذلك اشار الناطق بقوله:

ويعمد كل أكدر بأجماء جماء أجمعين ثم جماء  
(وقد يؤكدهن) استفلا لا (واو) يتقدم (عليهن) كل نحو (توكلت جماء) ليس أجمع والقبيلة جماء والقوم  
أجمعون والسماء جمع قال الله تعالى (لا يؤمنهم أجمعين) إن جهنم (الموعدهم أجمعين) وإليه أشار الناظم  
بقوله : ودون كل قد هيء أجمع جماء أجموب ثم جمع  
(ولا يجوز تنبيه أجمع ولا جماء) عند جمهور البصريين (استثناء بكلما وكلتا من ثنية أجمع وجماء وإلى ذلك  
أشار الناظم بقوله : وألحق : مكنت في مثي وكلا هي وزن فعلاء ووزن أفعل  
(كما استعترأ) قالوا (ثنية) تكسر السين المؤنثة وتشديد الياء (من ثنية سواء) بالمد فقالوا سيان ولم  
ولو أسواء إن إلا يادر (وأجماء) لا حشر والكوفيون ذلك (أي ثنية أجمع وجماء) فنقول على رأيهم (جماء  
الرياء) أجماء (ثنية) أفعل (والمعجمين) ثنية جماء قال ابن خروف ومن منع ثنيتهما فقد  
تكتاب وادعى ما لا دليل عليه وعند الخلاف جازها وارجماء نحو أكنع وكسما (وإذ لم يعد توکید السكره  
يجز ما تفاق) لأن الغرض من التوكيد إزالة التبعيض وشرح التسهيل لابن مالك أن بعض الكوفيين  
أجاز توكيد السكره مطلقا بفتح في دهري الا طاق (وإن أجازها عند الأعمش وعند الكوفيين وهو  
الصحيح) لورود السماع به من جمهور النصارىين مطلقا وإليه أشار الناظم بقوله  
وإن يعد توكيد مسكور قبل ومنعاه الصرة للمع شمل

فأجمعون ومن لم ينسج  
 لصب شيء منها على  
 الحلاية ويمنع عطف  
 بعضها على بعض وذهب  
 بعضهم أن أجمعين مريد  
 اتحاد الوقت والصحيح  
 لا وأنها تعيد مطلق  
 المذموم بدليل لأشهرهم  
 أجمعين فتأمل أنه وقوله  
 والحكم عليها أنها إذا  
 اجتمعت الخ طالب فيه  
 ابن رهاو قال إذا قلت  
 جماع الفوم كلهم أجمعون  
 استكتمون أبصرون  
 اتعنون مكاهم تأكيد  
 للفوم وأجمعون تأكيد  
 لكاهم وهكذا المواقي  
 وقال بعضهم إنا نريد  
 أجمعين الاتحاد في الرقة  
 إذا وقعت بعد كل فلا

دليل على عدم الإفادة في الأغوية جميع (قوله وإن لم يتقدم كل) قال الزرقاني الأولى أن تكون الوار للرجال لوجهين أحدهما أنها إذا كانت للبائنة يدخل القسم السابق فيكون فيه نوع تكرار بينهما أن التمييز بلفظ قد يشعر بالبطلان وهي إنما تكون عند الاستقلال لا مطلقا وإنما أن انتهاء التقدم لا يستلزم عدم لوجود الاحتمال التأخر مع أن هذا غير مراد بل المراد عدم وجدانها وكأن المصنف اشكل في ذلك على أنها تواقع كل فلا تأخر (قوله لا يجوز نسبة أجمع الخ) قال القرافي قد يقال لا يجوز إباحتهما لكلا وكلنا ككل وقال إنما يصح الاستثناء بذلك إذا قصد ضمور الأفراد كما جاء الريدن أو لم أر أن أبا إذا قصد ضمور أجزاء الأفراد كما في اشتريعت العبدان أو الامتير بان كلا وكلنا لا تعدي فأن ذلك وقوله كما استغني الخ الفرق بينهما أن سواء تطلق بإحاطة كل المسمى كقولك زيد وعمر وسواء ولا كذلك أجمع وجماء (قوله وإدع فمناخ) قال الزرقاني قال الرضوي وأما قوله أولئك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعلوم أن مذكور كلهما على العدل عند أهل المصير رأوا لأن خبرهم بنو ليسا مؤثقتين أم وقوله ومعلوم الخ معطوف على خبر أي هم متصمون بالأوصاف الأربعة وقوله أولى أي من حله من المنفوذ (قوله فيجذب في دعوى الاتفاق) قال القرافي وقد

بحاجب بأن دهمى المصنف لم يستدعيها بالمتخالف فقال ما قاله (قوله لم يحصل التاكيد فاعلم) قال الثاني فيه نظر لأن الكوفيين يعتبرون التاكيد  
في جوار النأ كيد السكرة واختلفوا بعد ذلك هل بشرط تأنيب السكرة ولا على قولهم صل أن الفائدة عدم غير منحصرة في التأنيب بل  
أما غير وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم (إرادة القول بشرط التاكيد دون تأنيب) (قوله لمدة) مدد بناء على تقييده بالأم قال  
الزرقاني حصره المصنف فيها ذكره وتقديره زمان غير ظاهري بل المراد به ما كان معلوم المقدار كدهرم ودينار وما كان موضوعا للبدعة  
المذكورة فوالله لم يعبر المصنف بقوله مؤقنا الظاهر فيما صرح به الشارح وهذا المصنف لم يسمو له كما قرر ما قال الرضوي وقد أجاز الكوفيون  
توكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار مؤقنا كدهرم ودينار ورومية وشعر بكل وأخراته لا بالنفس والميز وليس ما ذهبوا إليه بعيد  
لاحتال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقف فعل هذا لا بشرط تطابق النأ كيدوا ذكره نفيها وتكفيها عند غلظة البصريين (قوله  
قد صرت البكرة فاعلم) قال الزرقاني معنى صرت صوت والبكرة بفتح الكاف واسكانها لقنان حكما صاحب المصنف وقال ابن مكي  
الصواب الإسكان وهو الذي سبق به الماء اه من الإشارة قال المصنف أراد صوت بكرة البئر يوما من أوله إلى آخره (قوله وجب) قال  
الدنو شري هل وجب منصرف وكذا غيره أولا قال سعد الجدي في حاشيته على الكشاف إن أريد بها معنى فهما غير منصرفين وألا  
فنصرفان قال ناصر الدين الثاني وكان وجه ذلك أن المصنف معدول عن الوجوب وعن الصفر كما قالوا في صحر أنه معدول عن الصفر فيها  
أريد به صحر بينة ففهم العلية والمعدول وقد يقال إن المسامحة العلية والتأنيب باعتبار المدة (قوله زمانا) قدره بما للراي وابن الناطم  
لكن مثل الرضوي والشاطبي يدينار ودرهم فعلم أنه لا يفترط كونه زمانا قال الشهاب في القاسم (١٢٥) وانظر هل يصلح المبدأ إذا كان

العامل نحو الشراء نحو  
اشترى جدا كله فإنه  
يبيد دفع ثمن شراء البعض  
وقال السبأطي قوله زمانا  
الظاهر جواز اشترى  
كله فكان يلحق إسقاط  
لفظة زمانا لكن الفارح  
سقطه في ذلك المرادى  
وكذا الرضوي وغيرهما  
ولعل اقتصارهم على  
ذلك لأنه المتألف اه  
وفي قوله اشترى

(ونحصل الفائدة بأن يكون) المنكر (المؤكد) زمانا (محصورا) وهو ما كان موضوعا لما ابتدأه أو انتهاه  
كيوم أو أسبوع أو شهر أو حول (و) يكون (التوكيد من الفاظ الإحاطة) أو الضمور كقولهم قد صرت البكرة  
يوما أجمعا (كاشكفت أسيرها كله وقوله) :

لكنه شاقه أن قبل ذا وجب (ب) باليف عدة حول كل وجب

ومن أنشد) كالناظم وابنه (فهر مكان حول فند حوله) من التعريف وهو التفسير لأن المعنى قصد عليه  
لأن الشاعر نعى أن يكون عددا لحول من أوله إلى آخره جبا لجزأه في الخبرات ولا يصح أن يسمى أن  
عدة شهر كله وجب لأن الظاهر الواحد لا يكون بمعنى جبا ويصح أن يسمى أن يكون كله  
وجبا (ولا يجوز محصور زمانا كله) لأن السكرة ففهم هو وقتان إلى من يجمع القليل والكثير (ولا) صوت  
(شبرا نفسه) لأن التوكيد ليس من الفاظ الإحاطة ولا فائدة وذلك ولا يجوز هذا أسد نفسه عند ابن  
مصور خلافا لابن مالك إذ ليس من فوائد التوكيد المعنى دفع ثمن استعانة اللفظ في معناه المجازي  
لا بالنسبة إلى الضمور خاصة وقد اختلف ابن مالك بذلك وأما جاء زيد نفسه ففندته مع الجواز المعنى لا  
الظري بخلاف جاء أسد نفسه فإنه رفع الجواز الظري قاله الموضح في الحروف (وإذا أكد ضمير من فروع متصل

العدد كله بتعريف العبد إشكال لأن الكلام في السكرة إلا أن يقال أن فيه قبحا فهو سكرة معى وقوله وكذا الرضوي مخالف لما نقلناه  
قبل من أنه مثل بدينار ودرهم ويأتى عن الزرقاني (قوله لا يجوز هنا أسد اع) قال الدنو شري كلام فيه تكرار فليظن أوله وآخره اه  
(وأقول) لا تكرار فيه لم تأخير الفارح ذلك إلى ما لا يظهر إذا دخل البنية التي ذكرها المصنف مما فيه على ما حل به ثم لم يزل عدم  
جوازه بأن المؤكد سكرة ففهم محدودة والتوكيد ليس من أفعال الإحاطة حسن مرقها ثم إن ما حل به إنما يظهر على ما حلنا عليه كلام  
المصنف من أن رفع الجواز عن الذات عبارة عن استعمال لفظ غير ما وضع له كأن يراد بالأسد الفجاء لا حل ما حل عليه الشارح  
من أنه على حذف مضاف إذا لا مجال هنا لحذف المضاف لوجود الإشارة فاحسية وما فنضاه كلامه من عدم إمكان الجواز الظري في جاء  
زيد نفسه ظاهري على ما نقلناه أيضا من عدم مجيئه في الإعلام إذ لم يحصل مجاز لحذف منه ممكنا فيه وأما الأصل فلامزيد كالألف ومن عدم  
إمكان الجواز المعنى في جاء أسد نفسه ممنوع لا مكانا يكون المجز في الحقيقة لسانه أو سائسه أو صر ذلك نعم لا يكون فيه مجاز عقل  
عند من يشترط فيه كون المسند فعلا أو معناه لأن المسند هنا وهو اسم الإشارة ليس كذلك وقد يقال وجه التفرقة ملاحظة مواقع  
الاستعمال من التجوز غالبا في لفظ الأسد دون الإسناد إليه (قوله إذ ليس من فوائد) قال الزرقاني لميل لعدم الجواز (قوله وإذا أكد)  
قال الدنو شري هو على حذف فعل الإرادة كقوله لعل إذا قرأت القرآن أو على الجواز من إطلاق اسم المسبب على السبب (قوله ففهم  
مرفوع متصل) قال الثاني سكنت من الضمير المرفوع المتفصل بالظاهر أنه كالظاهر نحو أتم أنفسكم قوموا اه ولا يفتى أن المصنف لم  
يسكت عنه لأن تقييده بالمتصل يجب أن المتصل كالظاهر نعم لم يذكره ولا الفارح في اختراعاته كان يليق بالفارح أن يحسم به فيقول

يعتقل المصنف وقاموا كلهم وأنتم أنفسكم قوما فاعلم (قوله وجوب تركيد الخ) قال الدوشري قال في السبيل إن ذلك غالب لا لازم وقد صرح الدماميني في بحث الباء الزائدة بأن الواجب أحد الأمرين إما التركيد وإما انفصل وقال نص عليه أوجبان فيصح أن يقال قم يوم الجمعة أنفسكم ويأتي عن المرادى مثله (قوله كراهة إيهام اللفظية الخ) علة لوجوب التركيد أولا بالمتصل كما أفصح عنه الحنفية والحق أنه تعليل لا اختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وإن علة وجوب التأكيد بالمتصل أولا أن المرفوع المتصل بذل منزلة الجزء فكذا هو أن يؤكدوا الجزء بما هو مستقل من الظاهر ففقدوا أن يؤكدوا ألا بضمير بمعنى الأول مستقل ثم يجر وهذا المستقل الذي هو النفس والعين عليه انقضاء وإن كان في المعنى تركيدا للمرفوع المتصل لأنه مقصود كاسمكة الدماميني وإن لوزع فيه ومنه يؤخذ علة التخصيص بالضمير وتخصيصه بالمتصل المرفوع ولم ينعزل من الخارج لتعذيل الأخير وعلاء بعضهم بأنه الذي يقع فيه الاستئثار (قوله المؤث) ظاهره أنه لو كان المذكور مخرج نفسه أوجبه لا لنفسه وفيه إن كان المانع من اللفظ عدم التأنيث أن المؤث هنا مجازي يجوز فيه التعذر بدفع العلاقة فاللفظ حاصل ومنه لفظ الحنفية لغيره بالذكر وجعل ملشأ وقوع النفس والعين فيه تركيد (قوله والتفريق بين إعراب الفاعل الخ) قال الأورقاني يعني أن التفريق بين إعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب لحرف اللفظ في البعض وحل الباقي عليه في ذلك (قوله وما ذكرناه من التعليل الخ) قال الدوشري قال مرادى (لرفع) إذا قلنا هم لكم أنفسكم جازدون تأكيد للفصل الذي هو لكم وهذا بخلاف فلايتوم (١٣٦) أنه لا بد من التأكيد ذكره في الأثر الثاني وهذا المرفوع بطل قول الشارح وما ذكرناه من

التعليل الخ اه وقال الأورقاني  
محصل اعتراض الصغار  
أن ضمير الفصل كالتأكيد  
لما قبله وذلك إنما يكون  
في المطلب على صميم  
الرفع المتصل لا مثل هذا  
ملا احتياج لضمير الفصل  
هنا والصغار بالصناد  
والفاء أحد شراحي كتاب  
سيبويه اه وكون ذلك  
محصل اعتراض الصغار  
نظر لأنه ليس مراده  
بالفصل ضمير الفصل

بالنفس أو بالعين وجوب تركيد أولا بالضمير المتصل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن تركد انضمام المتصل بالنفس والعين فبعد المتصل

منه إذا الرفع (نحو) فها أنت نفسك وقوما أي أنفسكما وقاما هما أنفسكما (قوله أنتم أنفسكم وقاموا هم أنفسهم) ولما هو الضمير أقوى من أنتم أنفسكم كراهة إيهام اللفظية عند استئثار الضمير المؤث إذ لو قبل المرأة خرجت هيها توجهت لباصرة أو ضم توجهت نفس الحيا فو حلا ما لا ليس فيه عمل ما ليس كان مسئلة إيراد الضمير والتفريق بين إعراب الفاعل والمفعول وما ذكرناه من التعليل بطل قول الصغار أن الفصل كالتوكيد وما ذلك لفظ (بخلاف قام ليريدون أنفسهم فيمتنع الضمير) المتصل لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لكن الضمير أقوى من الظاهر بالألف فيمتنع أن يكون سكة ظاهرا أصطف منه (وبخلاف ضميرهم أنفسهم وضميرهم وقاموا كلهم) التوكيد (الضمير) المتصل فيمن (جاء) لا واجب) أما الأول ولا يلائم الضمير التوكيد في مرفوع وأما الثالث فلأن التوكيد بغير النفس والعين ولا ليس لأن كلهم المتصل بالضمير لا يلائم المراميل القطعية في الاختيار وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : واكدوا عاء سواهما والتقدير يلزما (وأما التوكيد القلي فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظه زادي

بين المؤكد والمؤكد وقد مثل في كتابة أخرى لفصل بالرفع الذي ذكره المرادى وقال علم هنا فاصر واللام زائدة مقوية والمعنى اتقوا أنتم أنفسكم (قوله لكون الضمير أقوى من الظاهر) قال الدوشري هذا ما نسبنا إليه وقوله لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى منه وقد يجاب بأن الضمير أقوى من حيث الألف في كماله من الظاهر أقوى من حيث الدلالة لعدم احتياجه إلى مفسر بخلاف الضمير اه ولا يخفى ما في توم المخالفة من البعد بعد قول الشارح في الألف فيمن العجب لإبراده الجواب بما يوم الاستبعاد وليته توقفت في التعليل بأنه يشكل عليه جواز تركيد سكرة بشرته مع أن التأكيد معرفة فقد كل ما هو أصطف منه وأيضا فالنصب يكل المنعوت مع جواز احتلاهما في رتبة الترتيب (قوله أما الأول ولا الخ) سكت عن علة التفرقة بين المرفوع وغيره وقد بيناها آنفا فلا تغفل (قوله ولا ليس) هذا لا يلائم لوجعل علة اللفظ للنفس والعين إيلاءهما المراميل وهو لم يرجح على ذلك مخصص اللفظ بالمؤث مع أن العلاقة للنس مطلقا ما ذكر (قوله هو لفظ مكرر الخ) قال الأورقاني اعلم أن تعريف المصنف للتأكيد مني على أن المراد به المؤكد حيث قال اللفظ الخ وأما ما في السبيل من قوله إعادة لفظ أو تقويته بمرادفه معنى فبني على أن المراد ظاهره من المصدر وقوله ما قبله أي معنى ما قبله فيحمل التأكيد بالمرادف قال شيخنا إذا تقرر هذا ظهر لك أن في كلام الشارح نظرا من وجهين أولهما أنه أنصر كلام المصنف على أحد التوهمين حيث بين ما قبله من نقطة وقال زاد في التمهيل فعلم منه أن ما في السبيل زائد على ما هنا مع أن ما هنا شامل له ثانيهما أن زبادته التقوية لا يلائم كلام المصنف لما بين لك من تعريف المصنف للتوكيد والتقوية تعريفه باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما يمكن الجواب عن الاعتراض الثاني بأن التقوية مصدر بمعنى اسم المفعول وهو مطلوب

هل المكرر أى والقض المتقوى برادته معنى فإن قلنا هذا كان خلاف الظاهر بالنسبة لما في التفسير فالجواب أنه وإن كان خلاف الظاهر لكن لا مانع منه بالنسبة له وهو وأما بالنسبة لما في التفسير فيمكن أبعد حيث كانت لإعادة على المعاد (قوله لا يريد على ثلاث) قال الدوشري نقل الدمايني في شرح التفسير عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفاق الأدباء على أن التأكيده إذا وقع بالكرار لا يزيد على ثلاث مرات وأما قوله تعالى ويل يومئذ للسكاكين في جميع السورة ليس بتأكيد بل كل آية قبل فعلها ويل للسكاكين فالمراد السكاكين بما تقدم ذكره وكذا قبلى آلاء ربك أنك كذبت في سورة الرحمن انتهى وقال الزرقاني ظاهر قول الرضى يجب تكرير اللفظ حتى لا يبين شك في كونه حقيقاً أنه لا يتقيد بالثلاث (قوله كذا كيد اسم برادته) قال الدوشري كان الأول حذفه ليكون على نمط ما قبله بعضهم يفرق بين القعود والجلوس فعليه لا يصح التثنية وكون الفعل مودعاً لاسم الفعل في المعنى هل نظر للتأمل انتهى وقوله كان الأولى يقتضى صحة ما قاله ووجه ما يأتي عن الزرقاني (قوله هو محسكت) قال الزرقاني ظهري أنه مطرف على مدخول نحو وليس بظاهر لأن مدخولها مثال لتأكيد الاسم وليس محسكت وما بعده من ذلك كما لا يخفى والجواب أن قوله وصحاح مطوف هل مدخول الكاف السك في هل ظهور المسمى وقوله أو فعل مطوف هل أو يقال الواو محذوفة مع ما عطفت لا تنفاه الياء أى كيد اسم برادته وفعل وحرف ووجه كذلك نحو الخ (قوله لاكثر اقتراها بالمعاطف) هذا بخلاف التأكيده المسمى قال الزرقاني وإنما جاز العطف في التوكيد المعنى دون العطف التوكيد المعنوي لأن التوكيد المعنى لما كانت أبدله متعفة افتقر فيه المعاطف لأنه وإن كان يدل على المفارقة لكن الاتفاق يبنى ذلك بخلاف العطف التوكيد المسمى إذ لما كانت عاتقة كان لإبان بالمعاطف مقوية للمفارقة فذلك لم يجر الإتيان به فيها قال ووقع الدوال من الجملة المؤكدة تأكيدها لفظياً واجهة لمفسرة هل كل منها كلام أولاً (١٢٧) وأجاب بعض شيوخنا ببنى الكلام

عن كل منهما قوله كما صرح به في الاختصاص وإنما اقتصر على ثم ولا خصوصية لأن لاقتصاراً لأن مالاً في التفسير اقتصر عليها وصرح الرضى أن اتفاقهم قال الزرقاني ومثله في الكشف وحيلته فلا احتباس على الخارج في

التسويل أو محرمته بموقفه معنى وكل منهما يكون في الاسم والعرض والحرف واجهة ولا يريد على ثلاث فالأول كما زيد فيسوقاً قام زيدونهم لم ولمه فله وتكون كذا كيد اسم برادته نحو حقيق جدير وصحت مكثريدوا أجل جهده وقعدت جلتها أو فعل باسم هل هو أول زال أو صير متصل بعضهم متصل نحو قلت ما أو إلى ذلك أشار الياظم بقوله: وما من التوكيد المعنى بحرفه مكرراً (إن كان) المؤكدة (جملة) اسمية أو فعلية (فالأكثر اقتراها بالمعاطف) هو مسمى جوفية كما صرح به في الاختصاص (نحو كلا سوف بعدون الآية) أى ثم كلا سوف بعدون وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين (ونحو أولى لك ما أولى الآية) أى ثم أولى لك ما أولى ما رتد قوله لا أن المؤكدة ما مسمى وفي ذلك تعريض بالكناوح حيث مثل بأولى لك ما أولى ولم يرد فأرم أن المؤكدة جملة لقروية بالقاء (وإن) الجمل المؤكدة (مدونه) أى بدون المعاطف (نحو قوله عليه) الصلاة والسلام الله لا يخفى عنكم بها) وكذا في الآخرون فريدها وافته

التثنية بأولى لك ما أولى وصرح الفصول بحذف الحروف الجمل بأن ثم بدخلة على الجمل المؤكدة توكيداً لفظياً ليس بمعاطفة هذا وقال الشهاب القاسمي اعلم أنهم أطلقوا في المعاني وجوب ترك المعاطف في تأكيدها إلى لاهل لاهل الإعراب وهو بخلاف ما هنا ويمكن الجمع بحمل كلام الممايين على غيرهم فتكون مستثناة ويكون امتداع غير مارقاً ولا يمكن الجمع بحمل كلام التحريم على ماله هل تثنيهم بالانتهى ونحوهما بما لا محل له فإن قلنا قد جاء العطف بالواو في القرآن كما في سورة الكافرون فإنه قال فيها ثانياً ولا أنتم تأيدون ما أهدى قلبه قوله الأول عطف الصب لأنه مفعول القول أى جزء مفعول وجزء القول حكم المفعول وليس بما لكن فيه انتهى وقد بسطنا الكلام على ذلك في حواشي المختصر والفاكهى وفي كون جزء المفعول حكم المفعول وإن قاله السعد غانقة لكلام المخفى وقد بينا ما يشترط بذلك في حاشية المختصر في مباحث الفصل والوصل (قوله فأرم أن المؤكدة الجملة المقروية بالقاء) قال الزرقاني إن قلت ما وجه كونها غير مؤكدة فالجواب أن المعنى هنا ليس على ذلك بل المسمى أولاً كما نكرمه لاستحقاقه لذلك فصرت مولى اسم مفعول فقوله تعالى فأولى مطاوع لقوله أولى لك مثل كسرته فاسكر قاله بعض شيوخنا انتهى وقال الدوشري قال الملا تاج الدين الهل في تفسيره في النظم الشريف أولى لك فيه انتعاش من الضية وتهديد الكرامة اسم فعل واللام لتبيين أى وليك ما نكره فأولى أى هو أولى بك من غيرك ثم أولى لك فأولى تأكيداً له والظاهر من كلامه أنه جعل أولى الثانية اسم تفضيل لاسم مفعول وقال البيضاوي أولى لك فأولى أى ويل لك من الولاء وأصله أولاً الله ما نكرمه واللام مزيدة كان ردك لكم وأولى لك اغلالاً لتوقيل أفضل من الولاء بعد القلب كادنى من دون أو فعل من آل يؤل بمعنى عقبك النار ثم أولى لك فأولى أى بشكره عليه ذلك مرة بعد أخرى اه وقال في القاموس وأولى لك تهديداً وحيد أى قاربه ما يهلكه وفي غالبه تهديداً من التعميل فلي تأمل (قوله وتأتى بسوته نحو قوله الخ) قيل تخصيص



المصطفى ثم والحكم على الواو بأنها غير ماضية بما لم يثبتوا الجرحان فيه ولا يخفى أنه لا مجال هنا لتوهم كون الواو ماضية بل هي واو القسم  
 دليل إعادة القسم به (قوله ثلاث مرات) قال الله وشئى ذكر ثلاث مرات اللهم إلا أن يؤول وكذا يقال فيما بعده أى لا به بالشكر  
 ثلاثا يكون المكرر رابعا (قوله وإن كان المؤكد) قال الدكتورى هو بكسر الكاف لما سبأى (قوله منصوبا) قال اللغوي الظاهر أنه  
 لا مفهوم له لأن المرفوع مثله هو ما قام إلا أنه أنت (قوله هو واضح) إما يكون واحدا إذا أكد مثله هل ما حمل عليه الفاعل (الكلام  
 وليس في المباداة ما يرشد إليه لأن المؤكد والمؤكد قد يختلفان الصلا واصطلاحا كما في المسئلة الآتية فعموم كلامه هنا يشمل تأكيد  
 المتصل وتفصيل ذلك أنه إذا كان منصوبا هو أو ابتك إياك فقال الكرميون وابن مالك يجوزاه وذهب البصريون إلى المنع وأن مثل  
 ذلك بدل وإن كان مرفوعا أو مجرورا فلا يجوز أنهما قواعلم أن المصنف يشرح مسئلة الضمير ثم حاشا ما عارفا أو ضمنا على حوائى الآتية  
 وبيناهل مذهب البصريين حكمة (١٢٨) وفروع المصوب المتصل بدلا وعدم وقوعه تأكيد له (قوله إياك إياك) حكوا

لا غزوة فريشا كرمها (ثلاث مرات) ويجب التركى المصطفى (عند) قبس و (إيهام التعدد نحو ضرب  
 زيد ضربت زيدا) إذ لو قيل ثم ضربت زيدا توهم أن الضرب مكرر منك مرتين تراخت إحداها من  
 لاخرى والفرض أنه لم يقع الضرب منك لا مرة واحدة (وإن كان) المؤكد (اسما ظاهرا أو ضميرا متصلا  
 به هو ما فواضح) أمره أنه يتكرر بحسب الإرادة من غير شرط (نحو) قوله **يأتى** أيا امرأه  
 تكعب ففها ففها ولى (مسكا-ها مائل مائل مائل) كرمها لاسم الظاهر ثلاث مرات (وقوله  
 إياك إياك المراد) إياه إلى الشر دعاء ولشتر جالب  
 مكرر الضمير المتصل المصوب مرتين والمراد بكسر الميم والمدا المباداة منصوب إلى التحذير ودعاء بلفظ  
 العين من أمثلة المبالغة (وإن كان) المؤكد (ضمير منفصلا مرفوعا جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل) وإلى  
 ذلك أشار الناظم قوله . وضمير المرفوع الذى قد انفصل أكد به كل ضمير متصل  
 (نحو أحضرت أمرا كرمك أصغر مرتك أنت) فينتج ضمير المرفوع تأكيد لجميع الضمائر المتصلة وإن  
 اختلف الموضع ووجه ذلك أن ضمير المتصل أصله المرفوع دون المصوب والمجرور لأن أول أسوال  
 لاسم الابتداء وحامل الابتداء هو الضمير به لم تكن من اتصال ضميره وأما المصوب والمجرور  
 فلا بد له من لفظ حمل فقامت به ياء احتجا إلى تأكيدهما لتحقيق الفعل التامى للثنى  
 بعينه دون من يقوم مقام ضمير احتجا إلى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الأصل إلا ضمير المرفوع  
 فاستعملناه في الجمع كما استعمل في الجمع في المجرور كما هو ظاهره وهو القياس لأن أصل الضمائر  
 أن تأتي على لفظ واحد كالأسماء الظاهرة هذا فعيل السهمان وثى عليه أن يقولوا واستعملوا  
 المرفوع للمصوب والمفروض في حالة التسمية إذا المرفوع لا يتبع المصوب ولا المرفوع (وإن كان)  
 المؤكد (ضميرا متصلا وصل بما وصل به المالك) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:  
 ولا تعد لفظ ضمير متصل إلا مع اللفظ الذى به وصل  
 (نحو) جعلت جعلت وأكرمك أكرمك و (جئت منك) لأن أعادته مجردا عما وصل به فخرجه

بأن التوكيد الضمير  
 المنصوب مع أنه لا بد له  
 من حامل ولا بد الحامل  
 من فاعل (قوله جاز أن  
 يؤكد به) قال الدكتورى  
 التعبير بالجواز إشارة إلى  
 أن الأمر في قول الناظم  
 أكد الإباحة إذ يجوز أيضا  
 أن يؤكد المنصوب المتصل  
 بالمنصوب المتصل قال  
 الرضى وأما المنصوب  
 المتصل فاحل أن لا يؤكد  
 إلا بالمنصوب إذ المنصوب  
 ضمير متصل فيقال إياك  
 إياك ورأيتك إياه لكم  
 لما أجازوا تأكيد  
 بالمنصوب المتصل  
 أجازوا تأكيد المرفوع  
 للمفصل أم وهذا  
 يقتضى أن تأكيد  
 المرفوع هو الأصل وهذا

إنما يظهر على قول الكوفيين وابن مالك وأما البصريون فيرجحون رأيتك إياه ومحوه البدل كما تقدم (قوله كل ضمير متصل  
 وأما تأكيد المنصوب فيجوز إن كان مرفوعا كما مر من القامى وينتج إن كان منصوبا فلا يجوز إياك أنت أكرمك أو ما  
 أكرمك إلا إياك أنت (قوله أن الضمير المتصل) قال الدكتورى صوابه المتصل وإن كان في أصل نسخة الشارح لفظ المتصل  
 (قوله أول أحوال الاسم الابتداء) قد يتوقف فيه فإن أول أحواله أربع لاصوص الابتداء ولذا اختلف هل أصل المرفوعات  
 المبتدأ أو الفاعل (قوله وحامل الابتداء) قال الدكتورى الإضافة بـ به أو هو بمعنى المبتدأ (قوله احتجا إلى ضمير منفصل الخ)  
 بين الحفيد وجه الاحتياج حيث قال ما حصل له لا يمكن تكرير اتصال بلا محاد وإلا لصار المتصل غير متصل ولا جعلهما  
 متصلين بالعامل لامتناع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جزءا من العامل ولا جعل التأكيد متصلا بالمؤكد لأن الضمير إنما  
 يتصل بما له أو بما هو كالجزم منه (قوله هو مجتبه منك منك) قال اللغوي إنما اقتصر على المجرور لأن المنصوب والمرفوع إذا  
 أعيد معهما الفعل كان من تأكيد الجملة وقد تقدمت أم (وأقول) عظم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يخصص وأحوال

كونه من الجمل لا يمنع له إجمال لا ليس بخلاف الجملة فيها مرادهم الخارج وكل الألفاظ (قوله حرفا جوابيا) إن قلت لم يجر  
في الجوابي الأمران مع اشتراكهما في الحرفية قلت لأن الحرف الجوابي قائم مقام الجملة وكذا أن التوكيد بالجملة لا يشترط فيه شيء  
فكذلك ما هنا (قوله لا لا أروح الخ) قال القاني إن قلنا الجوابي ما يقع جوابا لسؤال متقدم كلا أو نعم وجوابا لمن قال أقام زيدولا في البيت  
ما فيه العمل بعدها قلت كونها ما فيه لا يمنع أن تكون جوابية ذميمة لكلام سابق عليها كانه قبل مجيها أو انجها فقال لا لا أروح  
الخ (قوله حذف ياءه ضرورة) هذا نظرا لكونه بمعنى ميثاق أما رد نظر إلى لفظه بجمعه على موافق هو القياس كسجد ومساجد  
والظاهر أنه نقل كلام الدين وحصل في محاذته سقط فإن من عبارة الدين والموافق جمع موثق بمعنى الميثاق أو أصله موافق جمع  
ميثاق لم يفتد بالضرورة (قوله أي بعدكم أنكم إذا ضم الخ) قد لا يرى جورا في أخرى في كتابه في هذه الآية أعاريب الأول إن  
أنكم الثانية تأكيد لأنكم الأول قال وحسن ذلك الفصل الأول من تشبيه الطرف ومخرجون جبراً الأول وإذا ضم الخ طرف مقدم  
مخرجون أو هي شرطية وجوابها محذوف وهي مقترنة الثاني لأنكم مخرجون ميثاقاً والطرف جبر مقدماً والجملة خبر أن الأول الثالث  
أن أنكم مخرجون عامل لفعل وقع محذوفاً وهما جوابا للشرط والشرط جوابه خبر أن (١٢٩) ألا ليكون الفصل محسناً للتأكيد  
فيه نظر إذا الأصل عدم

الفصل بين التامع والمتبع  
وقد يقال معنى كلامه أنه  
من حيث الفصل صح  
أن يشبه التامع الذي  
هو الأصل وظاهر كلامه  
أن جملة وأنكم مؤكدة لأنكم  
وكلام الموضع محذوف فإنه  
جعل المؤكد الحرف (قوله  
مفعولاً ثانياً) قال النوشري  
فيه مسأله وقوله وهو  
والكاف والميم مبنى على  
مذهب الصحيح خلافاً له  
وجه المسأله في الأول  
أن المفعول إنما هو المصدر  
المؤول (قوله ووجب)  
قال السكاكي قد وجب  
إشارة إلى أن أن يناد

من الاتصال إلى الاتصال والغرض أنه متصل (وإن كان) يؤكد (مفعولاً حرفاً جوابياً) يؤتى به في جواب  
نفي أو إثبات (الموضح) أمرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط (كقولك خاتم قام زيد) يدل على وضم  
(وقوله) وهو جميل بن عبد الله لا لا أروح بحسب بنية أنها) أخذت على موافقها وهو  
فكره حرف الجواب وهو لا مرين وبنية بفتح الباء المراد نوسكون المتشقق آخره هاء التأنيث اسم  
محبوبته ولصغيرها يثني قوله اشترط موافق جمع موثق بمعنى ميثاق أصله موثق كصايح حذف  
ياءه ضرورة (وإن كان) المؤكد حرفاً (فهم جواباً واجباً أمراً بأن يصل بينهما) أي بين الحرفين المؤكد  
والمؤكد (وأن يناد مع التأكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان) ما اتصل بالحرف المؤكد (مضراً) لكونه كالجزء  
منه وإلى الأمر الثاني أشار الظاهر قوله: كذا الحروف غير ما تحمله من جواب (نحو) قوله تعالى (أي بعدكم  
أنكم إذا ضم) وكنتم تراءوا نظاماً أنكم مخرجون) فإن المصنوعة الثانية مؤكدة لأن المصنوعة الأولى الواقعة  
مفعولاً ثانياً لا يحدو فصل بينهما بالطرف وما بعدهما بعد ضم أن في قوله (أي بعدكم) أي ضمير المتصل  
الكاف والميم (و) وجب (أن يناد مع) أي لفظ المتصل بالحرف المؤكد (أو ضمير) أي ضمير المتصل  
بالحرف المؤكد (إن كان) ما اتصل بالحرف المؤكد (ظاهر المحرر) أي (زيداً فاضلاً) فإن الثانية  
مؤكدة لأن الأولى وأبعد مع إن الثانية ما اتصل بالثاني كقوله (ولو إن زيداً إنه فاضل فإن)  
الثانية مؤكدة الأولى وأبعد مع إن الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل به الأولى (و) عود ضميره (هو  
الأول) من إعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى في رحفاته ثم فيها خالدين فهي الثانية توكيد لفي  
الأولى وأبعد مع في الثانية ضمير راحة لا يكون الجار والمجرور توكيد للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد  
الظاهر لأن الظاهر أقوى منه ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمراً

(١٧ - تصريح - ثانياً)  
معطوف من أمران لا على أن يناد لأنه حينئذ يفيد اشتراط الفصل بما ذكر  
وليس كذلك وهذا يندفع قول القاني (قوله وأن يناد مع الخ) قال الزرارة بن طاهر أن الفصل محمول الخبر، مثلاً لا يكفي من إعادة ما اتصل  
بالحرف فلا يكفي أن يقال إن في الدار أن زيداً قائم وطريقه لعل في خلاف كلام المصنف إذ قال (وإن لم يكن غير المستقل على حرف ولا  
واجب الاتصال جازاً تكريره وحده نحو إن زيداً قائموا أحسن اتصل بمحو إن في الدار أن زيداً قائم) (قوله نحو إن زيداً قائم) إن قلت  
هذا المثال ليس فيه إلا إعادة المتصل دون الفصل بعد الممدود طاهر قوله أن يصل وأن يناد وجوب المتصل بغير المعاد قلت كأنه قصد  
التشليل لما أعيد وهو ضمير المثال لا يشترط فيه استيفاء الشروط الأولى التشليل لما أعيد ضميره بقوله تعالى في راحة الله ثم فيها  
خالدين لحصول الفصل (قوله إنه فاضل) قال الزراري الصنيع هذا لا بد فيه من اسم إن ولا يتصف بأنه في محل نصب بل لا محل له لأنه  
أقرب قصد ما كاد ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم أن المؤكد طاهر ما دل وكذا لاسم الظاهر الواقع بعد إن الثانية حكمه حكم الضمير المذكور  
نقله بعض شيوخنا عن ابن هشام (قوله وإن الثانية الخ) لم يلم بترم العرب إعادة ما اتصل بالحرف بل أعادوه نارقوا أعادوا ضميره أخرى  
علم الزيادة أنه ليس توكيداً لضمير الحرف وما اتصل به لأن الضمير لا يؤكد الظاهر قلنا مل (قوله وهو الأول) قال الحفيد لأجل عدم  
التكرير صور قوله قال الزراري وجده ذلك أن إعادته طاهر أو ربما يرمى به ضميره (قوله لأن الضمير لا يؤكد الظاهر) أسلف هذا أيضاً آخر

بمعنى التوكيد المنعوى وسياق في باب البدل ما يخالفه قالوا نحو رأيت زيدا ليس بمسحوق ولو سمع كان توكيدا (قوله وظاهر كلام المرحوم خلافا) أي في هذا الكتاب وقال في الحواشي الحرف إن كان جوازا أو مفعولا بسكتة أو باعتراضية أو بإضافة فلا شرط نحوه لا لأبوح صوب ثبوت إياه وهو ليس ما من حماد أحد منتهى وهو ليس بغيره بل يقع شيئا ليس وهو ليس شعوري هل ثم هل آتيتهم (قوله التوكيد الثاني) قال الورقاني ظاهر ما به مطوف على التوكيد الأول وفيه نظر فإن التوكيد الثاني ليس قاصدا بالنسبة إلى مؤكده فظهر الأصل من التوكيد الثاني (١٣٠) قوله لا ما معناها قال الدوشري ومن هي والهاء بمعنى من قوله تعالى ويوم لتفتق

السماء بالنفاس أي هذه (قائمة) قال الورقاني قال في التسهيل ولا يهدف التوكيد بتمام التوكيد مقامه على الأصح قال شارحان صفيق وهذا منسوب الاختصاص والفارس والمطلب وغيرهم فلا يقال الذي ضربت نفسه زيد أي ضربت نفسه فإن التوكيد يتأني الحذف الظرفية كلامه وقد ارتضى الرطب القول الثاني فقال وقد حذف التوكيد وأكثر ذلك في المسئلة كقولك ساء الذي ضربت نفسه أي ضربته نفسه وبمعناها الصفة وهو جاء ثم ضربت كلهم أجمعين وبعد ما خبر المبتدأ نحو للقبيلة أعطيت كلهم أجمعين وذلك لما عرفنا في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة أول منه في الصلة وخبر المبتدأ ومن الصلة أول منه في خبر المبتدأ وبمعظم منع من حذف التوكيد لأن الحذف للاختصار والتوكيد للتطويل فتناوبا وظاهر قوله التطويل إن المراد بالتوكيد التطويل وفيه نظر بل الغرض منه ما تقدم وهو حاصل سواء ذكر التوكيد أو حذفه وأقول نفل في المعنى في مباحث الحذف إن مذهب سيويه والتحليل جواز حذف التوكيد وقد حرر بالمسئلة في حواشيه (هذا باب الحذف) (قوله هل قرره) بكسر القاف بمعنى كفته ومساويه في الشجاعة (قوله بغير حرف) قال الدوشري مراده ما حذف واحد من الحروف الآتية المتبعة فلا يفتك اقتران عطف البيان بأي نحو عندي صدي أي ذهب (قوله مراده) قال الدوشري غير واضح إذ بأي أن صدي من قوله من صدي عطف بيان وليس مرادها للهاء كما هو واضح ويحتاج لفرق بينه وبين التوكيد القضي بالمرادف وهو عندي ليدأسه وقد يقال إن هذا يفترط فيه التوضيح أو التخصيص

مظهر لا يقولون قام زيد هو وزعماء جورد ذلك بمعظم بالقياس فانه في المعنى وكذا إذا أريد ظاهر مضاف لظاهر فإنه يختار إضافة التوكيد لضميره نحو وإن كانوا من قبل أن يؤزل عليهم من قبله بالسين ولا يعاد الحرف التوكيد وحده نص على ذلك بن السراج روي عن من كلام التسهيل أن الفصل بين الحرفين قائم مقام إضافة الصل وهو ظاهر كلام المرحوم خلافا (وشد الصال الحرفين) التوكيد والمؤكد من غير فصل (كقوله) إن إن الكريم يحلم عالم يرت من أجاره قد ضيا

مؤكد بيان الأول إن الثانية من غير فصل يدم ما أجاره العشري اختيارا قال ابن مالك في شرح التبيين وقوله يعني العشري مردود لعدم مدام يستدل به وسماح يقول عليه ولا حجة له في هذا البيت فإنه من العترة رات (وأصل منه) أي من عند البيت الصال الحرفين (قوله) وهو خطاب المخاطب وقيل الأغلب السجل: (حتى تراها وكان وكان) أضافها مشددات بقرن (لأن التوكيد حرفان) وهو الواو وكان (فترتبط لفظ بمثل) بل يفهمه لأن التوكيد الأول وهو الواو الثانية مفصول للتوكيد الثاني وهو كان والتوكيد الثاني مفصول بالتأكييد الأول والتوكيد الثاني قاله المرحوم في الحواشي وسفقت كل الثانية للندبة وقال الفارس والذكر في هذا البيت ولا يجوز أن يكون على التوكيد معنى التوكيد لمكان العطف بالواو لأن هذا العطف لم يرد في موضع نفعه القاطن عنه في باب التارح وأقره الضمير في راءها وأما ما يرجع إلى الخطي المذكورة قبله بقرن بفتحين جبل بقرن به الحمد (وأصل منه) أي من البيت الأول (قوله) وهو رجل من بني أسد: فلا راحة لا يلقى لها ب (ولا الساجم أبدوا أدوا

لكون الحرف التوكيد) وهو اللام من ضرها (على حرف واحد) فالصل لفظ بمثل (وأصل من هذا) البيت (قوله) وهو الأسود بن مسقر (فأصبح لا يلقى له من بما به) أصدق في علو الحوا أم تصوبا (لأن التوكيد) يفتح الكاف وهو من (على حرفين) والتوكيد وهو الياء على حرف واحد (ولا اختلاف قاطنين) برهما عن والباء وصح تركب من بباء لاها بمناها هو توكيد بالمرادف وله صهلان أحدهما إن من على حرفين والثاني أن لفظ التوكيد عطف على لفظ التوكيد بخلاف للباء بهم قاله في شرح الكافية (هذا باب الحذف)

(قوله يخرج بك الإيضاح الخ) قال الدوشري إن عطف النسق إذا كان مراداً فالمعطوف عليه نحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة  
لا يخلو من الإيضاح وكذا بدل الكل وكذب شيخنا الضمير رحمة الله الآية ليست كذلك فإن الرحمة أهم من الصلاة كما قاله شيخنا في هامش  
المعبر ناقلاً له من شيخه العلامة الطبري ثم لا سلم حصول الإيضاح مما ذكره وليس منزهة عن مفسر داخلاً في البيان فتأمل  
ههنا (قوله ومنكر والتشكيه واحد الخ) كذلك ليس هو والصواب ومعرفة والتعريف (قوله مخالف لإيهامهم) قال الدوشري قد يقال  
عليه أن الزعفراني يجهل فلا يقال بمناجاة الإجماع وقد بين البضاوي كونه عطف بيان وجود كونه دل بعض وعبارته مقام مبتدأ  
محذوف خبره أي منها مقام إبراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان إذا مراد بالآيات أثر التقدم في الصخرة  
الصماء وهو صافيها إلى السكينة ونخصيصها بهذه الإلانة من دون الصغار وإزالة دون (١٣١) آثار سائر الأبياء وحفظ مع كثرة

والمبدل منه تعريفاً وتذكيراً بخلاف عطف البيان والجواب فجواب التعريف في المعنى عطف البيان أيضاً له نعم لا يظهر أن يقال في الكلام مع العشرة أنه كان بشرط في عطف البيان التوقف كما أجمع عليه أهل المصيرين لقوله وآيات بينات مقام إبراهيم عطف وإن كان لا يشترط فيه ذلك فبخلاف الإجماع وأما قصر المحنة على خصوص كلامه في الآية الشريفة إلى هي من أفراد باب عطف البيان فلها لا يبق ثم لا يظهر لجواب عنه مما ذهب إليه أن هي من جوارح في الإجماع في الفنون لأدبية كما مر والجواب عن العشرة بأنه أراد بالبيان الدل ذكره المصنف في الجملة السادسة من الباب الخامس من المغني ولم يخرج عليه ما ولا في الباب الرابع لأن في الآية ما لما آخر من البيان والبديل وهو التماثل بالإفراد والجمع كما أشد إليه الشارح قوله وجمع المؤنث لا يبين المفرد المذكر وقد يجاب عن هذا المانع بتأويل أحدهما بما يؤيد الآخر وذلك بأن يعترف مقام إبراهيم جهات يكون باعتبارها متعدداً على أنه لا يتمين أن يكون بديل كل من كل بل يجوز أن يكون بديل بعض من كل كما مر من البيضاوي ومن أعرف ما في قول الشارح ولا يجوز أن يكون بديلاً لما أمل (قوله) (وأحسن) قال الزرقاني إن قلت (١٣٣) الاحتصاص بالنسبة للكلمات كما تقدم في النص فكيف جعله في المعارف فالجواب أن

والكوفيين أجمعوا على أن الكسرة لا تسمى بالمعرفة وجمع مؤنث لا يبين ما مر والمذكور لا يجوز أن يكون بديلاً لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعدداً كان البديل غير واحد بالمعنى فمعنى الفعل واحد وإنما التذير بها مقام إبراهيم أو بعضها مقام إبراهيم فهو مستند آخر مستند (وقوله) أي العشرة (وقوله) الجرجاني بشرط في عطف البيان (كونه أوضح) وأحسن (من غيره) مخالف لقول سيدي في هذا إذا الجملة أن الجملة عطف بيان) على هذا (مع أن لإشارة أوضح) وأحسن (من المضاف إلى ذي الأداة) لأن تخصيص الإشارة إنما على تخصيص ذي لا وفوقه مخالف تقياض أيضاً لأن عطف البيان في الجملة بمنزلة التعدي المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص المضاف ما في فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح فهم لم قبل بشرط عطف البيان أن يكون أجمل من المعطوف عليه لكان مدحاً لأن الجمل سمي الخفي (ويصح في عطف البيان) إذا قصد به ما يبعد بالدل (أن يعرب بدل كل) من كل لما فيه من البيان (إلا أن امتنع الاستثناء عنه) فيمتنع أن يكون بديلاً (بحر مدحاً وما غيرها) فأحرها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بديلاً له لا (بمعنى الاستثناء) لا اشتغاله على صيررائط لجملة الواقعة خبراً لجملة الواقعة خبراً لجملة الواقعة خبراً لا بد من أن يكون بديلاً لها فأنظر ما في الخبر من الرائط منها هو المصدر المضاف إليه الآخر الذي هو تادع لربد فلما سقط لم يصح الكلام بل يجب أن يعرب أحدها بما لا بد لأن البديل على فيه تكرار العامل وكأنه من جملة آخره (فمنه) (أو) (متنع) (إحلاله على الأول نحو باريد الحرت) فالحرت يتمين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بديلاً منه لا متناع إحلاله على الأول إذ لو قيل بالحرت لم يحل لأن يؤول لا يمتنع من (وقوله) وهو طالب بر أبي طالب (أي أخوينا عبد شمس ونوفلا) = أعيذك بالله أن تحدثا حرباً

معنى أحسن أعرف كما يقال في المعارف أحسنها الضمير ثم العلم الخ (قوله) مخالف لقول سيدي الخ) قد منع المخالفة لاحتمال أن سيدي به ذلك على أن ال في الجهة لتعريب المحصور قد حوّلها بعد الجلس بذاته والمحصور بدحوّلها والإشارة إنما تدل على المحصور كالحق ذلك أن مصدور كاسياني في باب توابع المنادى وإن كان مخالفاً لإحلالهم أن الإشارة أعرف من مصحوب (أله) قوله نعم لو قيل بشرط في عطف البيان أن يكون أجمل الخ) قد يقال أي

فمبد شمس ووفل يتمين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوينا ويتمين فيهما البدلية لأنهما على تقدير البدلية يحلان محل أخوينا فيكون التذير بأحد شمس ونوفلا بالنسب وذلك لا يجوز لأن المادى إذا

فرق بين أوضح وأجمل ومن يكون الأجمل غير واضح حتى يفرس على من بشرط كونه واضح ولا يفرض على من بشرط كونه أجمل ولا شك أن كون الشيء أوضح وأجمل إنما هو باعتبار الاعتراف (قوله) إذا قصد به الخ) قال له نوشي قد يقال إذا قصد به ذلك يتمين كونه بديلاً وكتب شيخنا العلامة الفيس بعدة قلت لم يتمين كونه بديلاً ولا يضر ذلك وقد صرح بعضهم بهذا في قول الشارح إذا قصد به الخ في محله بل يتمين لأنه أعلم به والأقرب عندنا أن مراد الشارح بقوله إذا قصد به الخ دفع ما يقال كيف يصح في عطف البيان أن يكون بديلاً مع معارضة الحق الحقيقة بدليل أمر به كل منهما بحد يخرج لا غير فتدبر (قوله) فلو أسقط لم يصح الكلام) قد يقال ليس المراد بقوله في قوة السقوط أنه ساقط ولا بد من أن هو معنى اعتباري يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما صرح به الشارح فيما سيأتي أول باب البديل وقد أجاب المصنف في المغني والقرعة عن من أن أهدوا الله بديلاً من الضمير في ما اعترضه بأنه يلزم عليه خلوة الصلة من العائد بقوله والاداء موجود (قوله) فكانه من جملة الخ) قال له نوشي لا يناسب قوله لأن البديل الخ أي لأن المناسب لقوله لأن البديل الخ تزوّد كان وأن قول فهو من جملة أخرى لأنه حيث كان على أنه النكرار فهو جملة ولا بد من جواب بأن كان لتعريف كافي قوله = كان الأرض ليس بها عظام = (قوله) وهو طالب بر أبي طالب) به كفى أبو طالب لأن اسمه على المشهور



هذا منافق قبل اسمه كنيته قاله النووي في تلميحها لاسماء والفتا في ترجمة الإمام علي رضي الله تعالى عنه (قوله عليه السلام ترقبوا قوله)  
قال الزركاني قال رضي عليه السلام في معنى المصداق لا يغير حاله ترقبه حال من الطهران كان قاعلا عليه وإن  
كان مبتدأ فهو حال من المستكر في عليه اه واستكمل جعله حالا من المصداق المستكن في عليه بأنه يلزم من ذلك انفصال بين العامل  
الذي هو عليه ومفعوله وهو الجملة بأجتنى وهو المبتدأ لأنه ليس من مفعولات الخبر والجواب عنه أن هذا الإعراب مبني على القول بأن  
المبتدأ والخبر ترافعا أي كل منهما عامل في الآخر وأما على القول بأن العامل في المبتدأ الإهداء (١٣٣) فالطريق مبتدأ وجملة ترقبه خبر موصولة  
المبتدأ وخبره حال من

البكرى وعلية متعلق بوقوعها  
المنصوب على التعليل  
أي التي ترقبه الطهر لاجل  
الوقوع عليه (قوله قال  
الموضح في الحواشي الخ)  
فيه أمور الأول أن ما جعله  
مبنى للمستثنيات من أن  
البدل لابد أن يكون  
صالحا للإحلال محل الأول  
وما روجه به النظر لا يظهر  
في نحو هذا فقام زيد أخوها  
وإنما وجه عدم الاستثناء  
كما قاله عاقل كان مراده هو  
ذلك لأن مبنى المجموع  
ما ذكره الثاني أنه قد يجاب  
مما روجه به النظر بأن ذلك  
إذا ورد احتملا أما إنا نهيجه  
من غير دليل فلا كراهية  
بخط المصنف في التذكرة  
الثالث أن مقتضى توجيه  
النظر هو أن نصب البدل  
في النداء كالمستقل فإن  
خص الجواز بالمعطوف  
على البدل أشكال الفرق  
بين البدل والمعطوف  
عليه مع جريان المعنى الذي

عطى عليه اسم مجرد من الوجود أن يعطى ما يستحقه لو كان مسمى ونحوه لو كان مسمى لقبه فيه  
يا وقل بالضم لا ياتون فلا بالنصب (وقوله) وهو المزارع الأسدي :

(أما ابن التارك البكرى بشر) عليه الطهر ترقبه وقوعا  
فبشر يتعين كونه عطفاً بيان على البكرى ولا يجوز أن يكون بدلا له لأن البدل في بنية إحلاله محل الأول  
ولا يجوز أن يقال أما ابن التارك بضم لا في الصفة لقرونة بال كالتارك لا تصاب إلا ما فيه ال كالبكرى  
(ويجوز البدلية في هذا) البيت (عند القراء لإجازته) إضافة الصفة لقرونة بال إلى جميع المعارف نحو  
(الضارب زيد وليس) مذهبه (بمخرجي) هذا جمهور وإلى ذلك أشار القاطم بقوله :

وصالحا لبدلية بـ في غير نحو با غلام يعمره ونحو بشر نافع البكرى . وليس أن يبدل بالمعنى  
ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل إلى عام وينبع غصبه نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء  
لأنه لو نوى إحلال الرجال محل الناس لنوى إحلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير  
زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لأن اسم التفضيل إذا نصبه الزيادة على من أضيف له يعترض فيه أن  
يكون مفعولاً من مفعول مخطئ من قال أنا أحسن الناس والرجال وإنما نفع صفة أي يضاف نحو يا أيها الرجل  
غلام زيد بنصب الغلام لأن الغلام لو نوى إحلاله محل الرجل لرفع لأن الرجل في هذا التركيب واجب  
الرابع لأنه صفة أي ومنها أن يتبع مجرد أي انفصل نحو يلحق الرجلين زيد وعمرو مديون لأنه لو نوى  
إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم إضافة إلى المعرفة لفرقة وهي لا تصاب إليها  
إلا إذا كان بينهما جمع فقد روي أي زيد أحسن من أي أحسنه أحسنه أو عطف على أي مثلها نحو  
. أيها أو إليك فارس الأحزاب . ومنها أن يتبع مجرد كذا انفصل نحو كلا أخويك يزيد وعمرو عدي  
لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل أخويك لزم إضافة كلا إلى مفرق وهي إنما  
تصاف إلى من يفرق مفرق رشداً كلا أي وتخليل قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية  
على أن البدل لا يتوأن يكون صالحا للإحلال محل الأول ولعله نظر لاجم يفترضون أن التراتبي ما لا يفترقون  
في الأولات وقد جوزوا في ذلك أن يكون أنت كزيد كونه بدلا له لا يجوز لأن المصنف قال أبو سعيد  
ابن مسعود في كتابه المستوفى أول ما يقال في الرجل زيداً ببدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز  
لهم زيدا وقال القضاة الرادي وهذا الاستثناء مبنى على أن المبدل منه في حكم المخرج والبدل وهو  
المعتبر ومذهب سيديوه المبدل منه ليس مبدلاً بالكلية لأنه قد يحتاج إليه فخر من آخر كقولك  
زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً فذهب تدهو الأول لم يصح كلامك اه وبخروج البيان من البدل  
بوجهه منها أن البيان لا يقع ضميراً ولا تابعا لضمير ومما أه لا يخالف متبوعه في التعريف والتشكيك

نظر إليه لهما إلا أن يفرق بضمف استقلال المعطوف على البدل لعدم سرية التبعية فيه لأنه تابع التابع الرابع قد يفرق بين هذه  
المستثنيات وما جوزده بأن ما معنى أسد مع إعرابه يجوز أن يدل الجمع استعانة المعنى ولا كذلك لهما من جهة (قوله ويخترق البيان الخ) من  
أوجه الافتراق أن بعض أقسام البدل وهو بدل الإهداء يتمدد بجملة بنية أنما على كلام يتنامى في حواشي الآية في الإهداء وعطف  
البيان لا يتمدد وجوز الخشري في البيان تعدده ذكر ذلك في قوله تعالى ملك الناس الآية فقال إنها عطفاً بيان بيان لرب الناس لكن  
قال أبو حيان لا أنقل شيئا من الجملة في عطف البيان على جواز أن يتمدد ما لا ومن أوجه الافتراق أن المبدل منه يذهب كما في المعنى في  
مباحث الحلف ولم يذكر فيها أن المعطوف عليه عطف البيان يذهب وقال في محبة الجملة التقدير به ولم يثبت حذف المعطوف عليه عطفاً  
بيان (قوله منها أنه لا يقع ضميراً) قال في الحق لأن عطف البيان لجراد مجزئة الصفة في المفتقات فكان أن الضمير لا يذهب لا يذهب

عليه صنف بيان وذكر أن الزهري دخل من هذه النكتة فأجار أن يكون أن أعيدوا الله بالالف في (لا) ما أمرني به قال الدمامي  
وليس هذه النكتة التي تصل في القوة إلى حيث وصف الزهري بالذم من غير أن يمارى غير معتدة بناء على أن ما نزل منزلة الشيء  
لا يلزم أن يثبت جميع أحكامه له إلا ترى أن المتأدي المقر للمعين منزل منزلة نصيبه وذلك في الضمير لا يمنع مطلقا على المشهور مع  
ذلك لا يمنع نعم المتأدي عند الجمهور أنه وذلك أن قول لا يصل به من منزلة الشيء أن يثبت له جميع أحكامه وقول تقوم صنف  
البيان في الجوامد بمنزلة النسب والمشتقات يقتضي أنه لا يمتاز عنه إلا في ذلك لتصره في الغاية بينهما على الجود والاشتقاق ولولم يكن  
الزهري ذاهلا لانه على مفارقة البيان نعمت في ذلك الحكم كما لا يخفى ولم يذكر القوم أن المتأدي المقر للمعين بمنزلة الضمير وإنما يقولون  
أنه من لو فوجه موقفه متأمل بالإصاف (قوله ومنها أنه لا يمنع جملة) في المعنى في الباب الثاني ضد الكلام على الجملة التفسيرية ماله ولم  
يثبت الجمهور وقرع البدل والبيان جملة وفيه أيضا ضد الكلام على جملة التي لها عمل أن الجملة الثابتة بجملة لها عمل وأن ذلك  
يقع في النسق والبدل خاصة (١٣٤) وقد مرح أهل المعاني والبيان أن البيان يكون في الجملة ومثله وسوس إليه الشيطان قال

يا آدم فالنظر شرح المعنى  
(هذا باب عطف النسق)  
قبل المناسب لقوله سابقا  
بعد الترجمة باب العطف  
وهو من أن الخ أن يقول  
من والنسق تابع يتوسط  
الخ (قوله فتح السباح)  
قال أبو شري قال الشيخ  
تاج الدين من حرر النسخ  
السكندري في كتابه النسخ  
العبارة في شرح الإشارة في  
مبحث عطف النسق يقال  
نسق ونسق فتح السين  
وإسكانها على اختلاف المعنى  
قال الجمهور في فخر نسق إذا  
كانت الاسمان مستوية  
وغير نسق منتظم والنسق  
ما جاء من الكلام على نظام  
واحد والنسق بالتسكين  
مصدر لست الكلام إذا

ومنها أنه لا يقع جملة ولا ابدا جملة ولا أصلا ولا تابعا فتعمل ومنها أنه ليس في تسمية إحصائه على  
الاول وليس من جملة أخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع  
(هذا باب عطف النسق)  
فتح السين بمعنى المنسوق من لست الشيء لست بالتسكين إذا أريد به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب  
الشركة (وهو تابع يتوسط بينهما متبوعه أحد لأحرف الآتي ذكرها) وهو معنى قول الناظم:  
تال بحرف منع عطف النسق طرج التوسط المذكور ما هذا المحدود وبقييد الحرف بالآتي  
ذكر ما بعد أي التفسيرية من محو قولك سررت بمضمر أي أسديان أسدا تابع لتضمر يتوسط حرف  
التضمر وهو أي وليس من الأحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وإنما هو عطف بيان بالأجل  
على الآتي وليس لما عطف بيان يتوسط حرف الإلهاء وذهب الكوفيون إلى أن أي عاطفة (وهي) أي  
لأحرف المارحود بها (وإنما) أي عطف (ما يقتضي التشريك في العطف) وجوه الإعراب (و) في المعنى (ما  
مطلعا) من غير قيد (وهي) أي عطف (الو) أو (الف) أو (ثم) وحقن) تقول جاء القوم ووردا أو فريدا أو مريدا أو حتى  
زيد فريد شارك القوم في العطف الحصة وفي المعنى وهو المعنى وإلى ذلك أشار الناظم قوله:  
فالعطف مطلقا بغير ضم فلا حتى وذهب الكوفيون إلى أن حتى ليست بعاطفة (وإنما مقيدا) بقيد  
(بهم) (الان) أو (وأم فخر طمحا) في اقتضاء التشريك لنظام معنى (أن لا يقتضيا إضرابا) لأن المثال أريد  
في الدار أم هو وطالم أن الذي في الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ما مساو للذي قبلها  
في الصلاحية لثبوت الاستغراق الذي في نفسه وحصول المساواة إنما هو بواسطة فخر طمحا في  
المعنى كما شركتها في العطف وكذلك أو مشركة ما بعد ما لمساقتها فيها إضرابا لاجل من شك أو تخيير أو  
غيرهما فإن مقتضيا إضرابا كما في التشريك في العطف لا في المعنى كما ذكره في التوسيل وسيأتي بيان ذلك وذهب  
الجمهور إلى أن أو وأم مشتركتان في العطف لا في المعنى وإنما هو الصحيح صواب ما في الأول (و) الثاني (ما يقتضي

عطف بمضمحل إيمض عمل هذا المعنى أن يقال عطف النسق بإسكان السين وهو خلاف استعمال النحويين إذا ابتدأوا بضم السين  
بالفتح اهـ) وأقول في قوله فعل هذا ينبغي أن يقال الخ نظر أما أولا فلأن قولهم عطف النسق فتح السين من جملة الاصطلاحات ولا مشاحة في  
الاصطلاحات وأما ثانيا فالمناسبة حاصلة إذا أخذنا من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد (قوله ما يقتضي  
التشريك الخ) فإن قلنا فحين التشريك في قام زيد وم يقيم مروجت إيت التشريك في المرد بان قلت لها تصعب يقولهم ما قام زيد ولكن  
مرو قال مطوف هنا مفرد على مفرد قلت إيت مرو من عطف ايجز ولكن سبب الفصل (قوله تقول جاء القوم ووردا الخ) قال أبو شري  
تمثيل الشارح بما القوم ووردا الخ فيه عطف الخاص على العام بالداء ونم وهو منزع لأن ذلك خاص بالو أو وحتى كما في المعنى وموجب  
من الفارح ذلك مع تصريحه بالمسئلة فيها يأتي وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر القسواني بأنه في الفاعل ثم يراد بالقوم مذهب ليس فيهم زيد  
على أن المثال يشامخ فيه (قوله الصحيح عند ابن مالك الأول) أي لما نخدم من التمثيل قال الفاضل وأقول لم يتوارد مع النحويين على  
قصد واحد فإن النحويين إنما تكلموا على التشريك في معنى العامل المنقسم ولا يشك أحد أن معنى العامل في كل الزام إنما هو

لأحدهما دون الآخر لكن غير معين وعدم التبيين لا يضر في التصديق ما لك نكلم فيما يؤول إليه هذا الكلام إذا قصد الحكم منه  
عدم التبيين وعدم التبيين لمعنى التام بل قد ساوى فيه من قبل أو رأم ما بعدهما (قوله بل عند الجميع) ظاهر كلام السعدان هذا مذهب  
ابن الحاجب لفظ قايه قال ومعنى الإضراب عن الشروع أن يصدر حكم لمسكوت عنه لأن بنى عن الحكم قطعا خلافا لابن الحاجب  
وسياتي تحقيق ذلك (قوله والأصل ليس الجمل) فندره البين قوله ليس الجمل مجزيا (١٣٥) (فصل) (قوله المطلق الجميع)

قال الدهنوشي محل  
كونها لمطلق الجميع ما لم تقع  
قبل إما الثانية (قوله ولا  
الثالث لمن غير بينهما)  
هو المصنف في الحق قال  
وقول بعضهم أن معناها  
الجميع المطلق غير سديد  
لتفصيل الجميع بهذا الإطلاق  
ولأنما هو لجمع بلا قيد  
أه ولا يفتى أن معنى المطلق  
هو الجميع بلا تقييد بمادة  
من معينة أو غير مادة لتقييد  
المطلق لإطلاق في المعنى  
فزم أنه غير سديد غير  
سديد (قوله وهو تحقيق  
الح) لم يرض بأي بيان  
حيث قال وهذا ليس  
مذهب البصريين ولا  
الكوفيين بل هو قول  
ثالث خارج عن القولين  
ليجب أطراحه (قوله  
وتنفرد الح) مع الناظم  
في ذكر ذلك هنا ويبنى  
تأخير الفصل الآتي  
آخر الباب أو ذكر  
اختصاصها بمطلق عامل  
عزال بل معموله هنا  
ثم المراد أنها تنفرد بكل

التشريع على اللفظ دون المعنى إما لكونه يشبه ما بعده مما تنس محمله وهو بل عند الجميع) من التحريين  
نحو ما قام زيد بل عمرو (ولكن عند سيويه وموافقه) نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء  
القاتلون بأن تكن من حروف المذهب على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون معلقة إلا إذا لم تدخل عليها  
الوارو وهو مذهب القادسي والثاني أنها معلقة لا تستعمل إلا بالوارو والثالثة أنها معلقة لا تستعمل إلا بالوارو وهو مذهب ابن عصفور  
وزعم أن كلام سيويه محمول عليه والثالث أنها معلقة تقدمها الوارو ولا وهو مذهب ابن كيسان ومذهب  
يونس إلى أنها حرف استدراك وليس بمعلقة (وإما لكونه بالعكس) وهو أن ينس محمله ما قبلها  
قبله (وهو لا عند) النهاية (الجميع) نحو ما زيد لا عمرو (وإيس عند البغداديين) كقوله ابن عصفور  
وقوله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجوزى عنه في التسهيل (كقوله) وهو ليد  
وإذا أفرغ من قرأنا فأجره . إنما يجوز الحق ليس الجمل

يرفع الجمل معانا على القول وخبره الماسون على حذف خبر ليس فلم يبق إلا الأصل ليس الجمل وإلى  
ذلك أشار الناظم بقوله . وانتمى لفظا لحسب بل ولا . لكن...

(فصل) في كيفية استعمال حروف النطق وبيان معانيها (أما الوارو لمطلق الجميع) بين المتخالفين  
من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافا لفرأه وعدمه ونسب من الكوفيين وقطرب من  
البصريين وزعمهم أنها تعيد الترتيب والتجوز بمطابق الجميع مسار لعدم الجميع المطلق من حيث المعنى  
ولا التعمدات لمعنى غير بينهما بالإطلاق والتقييد وقد اختلفوا في ذلك من أمروء بالتصليب  
وإذا تبين أنها لمطلق الاجتماع والحكم (لمصطف متأخر الحكم) على متقدم عليه (نحو ولقد أرسلنا  
نوحا وإبراهيم) وإبراهيم مطلق على نوح مطلق متأخر على نوح (و) لمصطف (متقدما) في الحكم  
على متأخر (نحو كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك) فمما لا ينفك عن المصطف على الكاف مع إعادة  
الجار مطلق متقدم على متأخر (و) لمصطف (مصحبا) للمصطف عليه في الحكم (نحو فأنبئناه  
وأصحاب السفينة) فأصحاب السفينة مطلق على أفعال مصطف صاحب ذلك بدور قول الناظم :  
فالمصطف يوارو لاحقا أو سابقا . في الحكم أو مصاحبا حوائفا

فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلية فليجئنا للمصاحبة أكثر والرتيب أكثر  
قليل فتكون عند الاحتمال والتجوز من القرائن العلمية بأربعة حيز ولما خرب حيزا وتقدم بمرجوحية هذا  
مراد التسهيل وهو تحقيق الواقع لا قول ثالث (وتنفرد الوارو) من بين سائر حروف المذهب (بأنها) تختص  
بأحد وعشرين حكما الأول أنها (المصطف استعمالا على اسم لا يكتفى بالكلام) أي بالاسم المصطف عليه  
(كاختصاص زيد وعمرو) وتضارب زيد وعمرو (والمصطف بغير عمرو) سواء زيد وعمرو (والمصطف بغير زيد  
وعمرو) فالمصطف عليه في هذه الأمثلة عمرو لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب عمرو والمصطف  
زيد وسواء زيد وسواء زيد (إذا لا اختصاصا وتضارب لا مصطف) والمساواة (والبينية من المعاني

واحد من تلك الأمور لا بالجموع على ما حذر ماله مامس واستشكل عبرة المص لعمده مما انفرد به احتمال معلوفها للثلاثه القليلة  
والبعيدة والمصاحبة لأن حتى يشاركها في ذلك وهذا لم يذكره المصنف هنا ولا الخارج فتعطينه وكلام الخارج صريح في ذلك لأنه ذكر  
الامر السابع وقوله بعد ذكر الامر الخامس عشر وأما حكمه في قوله بشارتها في حقها فاعلمت ذلك من قول الثوري في أفرادها  
بذلك بمعنى أنه لا يوجد في غيرها جميع ذلك وإن كان يوجد فيه بعضها للإشكال أنه محمول عن المقام (قوله وجلس بين الح) قال  
الدهنوشي ويجوز أن يقال بين زيد وبين عمرو زيادة بيناكية لنا كيد كقوله ابن بري وغيره وبذلك يرد على منع الحريري ذلك

(قوله أما كن الدخول) قال الحنفية بمحمل أن يكون مرادهم أن في الكلام مضاعفاً محذوفاً وبه يزول الإشكال وأن يكون هذا تحسيرا  
 معنويا ولا مضاعف محذوف في الكلام ولكنه لما كان كل من الدخول محذوفاً مشتملاً على ما راء، مخصوصة جاز دخول بين عليه من غير  
 انضمام شيء آخر لأنه متعدد اه وهو شرح حسن للكلام لمصنف لأنه سبب الجعالة بمقرب وحطاب ومن تبعهما لمحمل كلامه على  
 تقدير خطاب وقصره عليه قصور كما لا يخفى (قوله إذا كان كل قريب الخ) قال الدوشري صواب العبارة أن يقال إذا كان كل فرد من  
 كل فريق خصاً لمن هو من فرقه فيكون اختصاص الممرين بعضهم مع بعض عطف الإيدين بعضهم مع بعض (قوله قلت  
 أجيب عن الخ) قال الدوشري الجواب غير ظاهر محتمل (قوله عطف سدي عن أبي الخ) لم يكنوا بالباء كما اكتفوا بها عند  
 الاحتياج إلى الربط في الجمل وعلمه بأنها تجعل الجملتين واحداً فتكسر مشتملة على رابط فتدفع إلى إذا اكتفوا بها في الجمل في الواحدة  
 أولى لاقتضائها الترتيب بخلاف الواو فإنها لا تقتضيه كالإيائها بل قصد الترتيب فالظاهر أنها كالواو في الرابط هنا (قوله عطف  
 ما تضمنه الأول) قال الدوشري الظاهر أنه من عطف الخامس على العام رسائي ذكره لم يكن مكرراً فليتأمل مع مشاركة حتى لما في  
 ذلك فكيف يكون من خواص (١٣٦) الواو اه (وأقول) الظاهر أن هذا أم من صفات الخاص على العام الآتي لأنه

يشمل مثل فاكهة وعقل  
 ورومان وأن الأول ليس  
 عاماً لأن الكثرة في سياق  
 الإلبيات لا تعم هو ما شملها  
 ويقال إنه متضمن لصدة  
 به وهو بعضهم من هذا  
 بعطف الخاص على العام  
 وهذا بناء على إرادة العام  
 الأصول لكن كانت  
 يعنى للشارح أن يمثل  
 بنحو هذا الآية الترتيب  
 لأن المستطاب عليه  
 فيها عام لتعرفه بأن في  
 الإشارة الإلمية للظن  
 في الكلام على قوله تعالى  
 فيها فاكهة وعقل ورومان  
 بأي يحتاج به على جواز عطف  
 الخاص على العام وهو المثال  
 المشهور فيه وقال بعض

الشيعة إلى لا عموم إلا به (أي من هذا) ر لو لم يلق الجمع فذلك استصحبها بخلاف غيرها من حروف  
 العطف وإلى ذلك أشار الظم بقوله واحصص بها عطف الذي لا ينفق مثبته (ومن هذا)  
 أي من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (قال الأصمعي) يمنع الميم في قول أسرى القيس  
 سقط القوي بين الدخول لمحمل . لقاء في إحدى الروايتين (الصواب أن يقال بين الدخول  
 وحمل بالواو) على الرواية المنسوبة لقوي القيس لأن اليب لا يعطف بها بالقاء لأنها تدل على الترتيب  
 (وحجة الجاهل) السماع واحتموا في التفرع يصل بمحور من السكت أنه على حذف مضاف وأن  
 التعدير بين أهل الدخول لمحمل قال حسب المرادى أنه على اعتبار التعدد حكماً لأن الدخول مكان  
 يجوز أن يشمل على أمكنة متعددة كالحول مدت بين الكوفة يزيد من دورها وأما كهاو (أن التعدير  
 بين أماكن الدخول فأما كس جوم فهو مرة احتتم الزيدون بالمعرون) إذا كان كل فريق منهم  
 حصاً لصاحبه قال به هذا حتى أصح من أن يجعل شاذاً إذا ثبتت الرواية اه والدخول منع الدال  
 وحمل منع الحاء من معانٍ لا ينفك ذكر سبب أهمية ما تنقطع من الرمل والقوي بكسر اللام والقصر  
 رمل به وجوبه ويترى . فإن كانت كذا في المسألة من المعاني الدالية التي لا يعطف بها إلا بالواو وقد  
 جاء العطف فيها لم يغيره في معنى بل هو عليهم المكنونهم أم لم يغيره فلهذا أجيب عنه بأن هذا الكلام مطور  
 فيه إلى حالته الأصلية إذا أصل سواء عليهم لإظهار وعدمه فالعطف بطريق الأصلية إنما هو الواو  
 قاله الموضح في الخواشي الثاني : ثم رد به الواو عطف سبب على أجنبي عن الاشتغال ونحوه نحو زيد  
 ضربت حمرا وأما وزيد ضربت فمحمل قوله ذلك عطف ما تضمنه الأول إذا كان المحطوف دامرة  
 نحو حاضروا على الصلوات والصلاة لرسل الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرفه ومهاجا الخامس  
 عطف عامل قد حذف ربي مصدره نحو والذين تموز الدار والإيمان السادس جواز فصلها من

الفصل ليس هذا من أمثلة ذلك لأن شرطه أن يكون المحطوف عليه عاماً يتناول المحطوف بعمومه ثم يعطف بعد ذلك تخصيص  
 له بالذكر كبريل وميكائيل عطف على عموم ملائكة وليس هذا كذلك لأن فاكهة مكررة في سياق الإلبيات فهو مطلق لا عام  
 فلم يتناول المخل والرومان حتى يكون مطلقاً عليه عطف خاص على عام وهذا كلام صحيح فهل هذه أكثر الناس بل كل من رأيا  
 كلامه فيه وإعما نيه عليه الشيخ الإمام العاضل شهاب الدين العراقي . ذلكي (قوله عطف عامل قد حذف الخ) هذا سبب في كلام  
 المصنف فكان ينبغي التنبه على ذلك ثم المراد أنها فردت بذلك رد كان جمع الفاعلين معنى واحداً لا ورود اشترية بدم فساعد  
 إذ التنبير فذهب الفقيه صاعداً قاله في المسمى (قوله السادس جواز عطف) قال الزرقاني قال الرضى وأما المصل بالظرف أو غيره  
 بين العاطف والمرفوع أو المصوب لمختلف فيه منع من المكسائي والمراء وأبو علي في السعة وذلك إذا لم يكن الفاعل معطوفاً  
 بل يكون معمولاً من غير عطف العامل المعطوف المرفوع أو المصوب الذي بعده نحو زيداً وحمرا وبكراً وجامناً زيد  
 واليوم حمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال أنعرف أم لا رسم دار مطلقاً من تمام بقاء ومن عام أولاً  
 قطار ونارات حريق كأنها مفعلة بر في رجل لمجلاً بل كان العاضل أيضاً معطوفاً على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع

والمنسوب وفي عدم جواز في الجور وهو جاز في حمرو واليوم زيد وضرب زيد هرا وكر خالد أو لا يجوز مررت اليوم زيد وأمس  
 حمرو كالأجود مررت بزيد وأمس خالد قال أبو علي فيج فصل بين تعاطف والمطوف المرفوع والمنسوب بما ليس به مطوف لأن  
 التعاطف كالتأنيب من العامل فلا يتبع فيه الفصل بينه وبين مطوفه كما يصل بين العامل ومعه وله وأجاز ذلك غيره في السعة لجواز الفصل  
 بين التأنيب والرافع ومعه لهما واشتاع ذلك بين الجار ومعه وله ويجوز الفصل بين التعاطف والمطوف غير الجور وبالقسم لم يرقم  
 زيد ثم ولفه حمرا إذا لم يكن للمطوف جملة فلا تقول ثم ولفه حمرا لأنه لا يكون الجملة إذا جازا بالقسم فيلزمها حذف الجواب فلا يكون  
 ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية إذا مطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط أيضا حمرا كرم زيد ثم إن أكرم مني  
 حمرا بالظن نحو خرج محمدا لظن حمرو بشرط أن لا يكون التعاطف انتهاء والاول كوجها على حرف واحد فلا ينفصلان من مطوفيهما  
 ولأن أم العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي حمرة الاستفهام التي قبلها لا لا طلب كما سيجيء في حروف التعطف (قوله السابع  
 جواز تقديمها الخ) قال الزرقاني اقتصر الرضى على ما بعد التنوين أو شرط في جواز ذلك في الضرورة أمورا أن لا يكون العامل حرفا  
 وأن لا يتقدم المطوف على العامل وأن لا يكون المطوف عليه مقروءا بالواو أو ما يصاحبه أو يصح به جواز تقديم المطوف بالواو والفاء وثم  
 وأو ولا ضرورة للشرع على المطوف عليه نحو ضربت حمرا أو لمصر أو ثم حمرا أو أو حمرا أو لا حمرا بشرط أن لا يتقدم المطوف  
 على العامل فلا يجوز زيد قام حمرو ولا مررت وزيد بمصر وذلك لأن العامل يعمل في المطوف بواسطة التعاطف فهو كآلة العمل ومربية  
 الآلة بعد المستعمل لها ولا يستلزم كون التابع مقدما على مشروعه على منبره أي العامل في المنوع ومن ثم لم يتقدم على المطوف عليه  
 لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت أبا عبد الله المطوف على انتهاء ولم يتقدم على المطوف عليه إذا كان مستداما محررا لم يدخله حرف ناسخ  
 أو لا فلا يجوز وحمرا زيدا قائمان وما وزيد حمرو قائمين لصمت الحرفين فلا (١٣٧) به ملائ مع الفصل بينه والظرف

وكذا لا تقول أما وحمرو  
 زيد المطلقان والذي  
 وأو زيد ضاربان  
 أنا وحمرو زيد قائمان  
 وكيف وحمرو زيد قائمان  
 لأنه يتقدم على العامل  
 أيضا وهو إما الانتداء

مطوفها ظرف أو بعد بضمح و من حكمهم قد الساع جواز تقديم مطوفها في ضرورة نحو  
 قوله جمع وحداً حية ونجاسة . حصل للاثبات منها معنى  
 وقيل لا يختص الواو بذلك بل الفاء وثم واو ولا كذلك قاله الزرقاني أن من جواز التعطف على الجوارق  
 الجر خاصة نحو وأرجلكم قراءة في حمرو وأن مكررا في كثير من النسخ الساع جواز حذفها من أم القيس  
 كقوله كيف أصح كيف أصيب العاشر إبلانها لا إبلانها على مكررا بعد هي نحو ولا الهدي ولا  
 القلائد أو أن نحو ملار صد ولا سوق أو مؤول من نحو لا الهدي عشر إبلانها إما صدقة

(١٨ - تصريح - ان) أو انحصار على التقديم في الخبر نحو قائمان وزيد حمرو جاز اصطارا أو تأخير عن العامل  
 على المذهبين بشرط أن يصاحبه تقديم المطوف اضطرارا أن لا يكون مقروءا بالواو أو بمصاحبه فلا تقول ما جاءني وزيد إلا حمرو وإما جازي  
 وزيد حمرو وذلك لما تقدم في باب العامل أن ما بعد إلا لا يجر غيرهما قبلها لتعاطفهما فيها وإثباتا كما مر في باب العامل فلا يقع قبلهما  
 المطوف الذي هو في حيز ما بعدهما اه وقوله كآلة إشارة إلى أنه ليس آلة حقيقية وهو كذلك لأن العامل ليس مؤثرا حقيقة وإنما مؤثر  
 هو الفاعل فكذلك آله ليس آلة حقيقية وقوله لأنه يكون إذا تقدم الخ أي لأن العامل إما أن يتقدم وحده لإفادة اختصاص كما  
 هو رأي بعض أو يتقدم مقدما عليه فقط ولا وجه لتقديره مقدما على عامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ أي لأنه يلزم تقديمه على العامل وذلك  
 لأن الفرض أن المطوف عليه لزم اتصاله بهما وهو حيث كان لازم الاتصال لزم التقدم على العامل وقوله ولم يتقدم على المطوف عليه الخ  
 مطوف على يتقدم قبله وتقدمه في الامتناع خاصة لتعاطفه مع غير السابق واللاحق ومن هذا استعدنا اشتراط أن لا يكون العامل  
 حرفا وقوله لتأخره عن العامل على المدح فيه لظن أنه لم يتأخر عن عامل الذي هو الانتداء بل تقدم عليه (قوله قاله التفتازاني) أي  
 وشرح المفتاح فلا عن الحقيقة (قوله عطف الجوار) أي بناء على أنه يكون في النسق وفي الباب الثامن من المعنى أنه لا يكون فيه عند  
 الحقيقة وإنما يكون في اللغة قليلا وفي التوكيد نادرا (قوله جو زحدها) في المعنى ما يختص به عدم اختصاصها بذلك لأنه قال حذف  
 حرف التعاطف ثم قال وحكي أبو الحسن أعطه درهما در صحت ثلاثة وخرج إلى خمار أو ويحتمل الدل المذكور يعني الإضراب انتهى  
 وقال الرضى وقد حذف أو أي دون مطوفها كما تقول لمن قال آكل ثمن السمكة كل سمكيا أي أو لسا وذلك لقيام قرينة الدل على  
 أن المراد أحدهما انتهى قال الزرقاني نقلا عن بعض مشايخه والمربى بكار الجمع بينهما (قوله ولا القلائد) قال الدنوشري كان الأولى  
 أن يقول ولا أشهر الحرام الخ انتهى أي لتقدمه في التلاوة على ما ذكره فهو أول ما صنفه لإيهامه أن ما قبلها لا شاعده فيه (قوله  
 ولا الضالين) أي فإن في غير معنى النفي وقد يشوب في هذا ويضرب بن حو بن حفيظة كما صرحوا به في باب المبتدأ أو الخبر



(قوله المقعد على الترتيب) المراد بالمقعد ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الآلاف والمراد بالترتيب ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد عليه  
ومعظم وهو وادى الذين من باب يوفى إذا رددت الحكم عنه عدل أو عدل على المال بالمقعد والترتيب دونه واحدة أو مع تنقاه قصد  
الترتيب وإلا فلا مانع من أن يقال قبضت منه ثلاثة عشرين أو ثم عشرين إذا قصد الترتيب بلا مهلة أو ما قاله الترمذي (قوله عطف النعوت)  
أراد بالجمع ما فوق الواحد إذا المذكور هنا الثاني (قوله كقولك بالترتيب) مثل ما حقه التثنية ومثل ما حقه الجمع قول أبي نواس الأياها  
يوما ويوم ومثالثا ويوما له يوم الرجل خامس والحق أن عدة لأمة ثمانية لأن ما بعد الثالث خمسة أيام بيوم الرجل فانظر  
ثماني وشروحه (قوله امتناع الحكاية معها) به نظر لأن العظم أطلق أن مراد العاطف بمن يطل الحكاية قوله فيده ولا تراحمه بالواو فقط بل  
هو وغالب الشراح أطلقوا به منهم فيده بالواو والفاء فاصواب أن يحسن ذلك هذا أنه لا يطل الحكاية التابع بها نحو من زيد أو حمرا فراجع  
باب الحكاية (قوله المنوي) حل (١٣٨) الترتيب عليه لأنه لا أكثر كما بين عليه قوله بعد وقد يكون الترتيب الذي كرى

والمتبادر أنه جعلها  
داخلين في كلام المصنف  
وقد ذكر المصنف في المنى  
أن الترتيب نوعان ولربطه  
على قلة الذكرى لكن  
الظاهر أنه ما لم يرد إلا  
المنوي فلا يليق إدخال  
الذكرى في كلامه والدليل  
على أنه أراد ذلك اعتراضه  
على معنى الترتيب بالآية  
وسمى نوعاً فصل الخ  
وجوابه بأن المعنى أراد  
فيه ما أراد الترتيب مطاها  
لم يصح الإيراد لاحتاج إلى  
ذلك الجواب ويؤيد هذا  
أن الشارح جعل كون الفاء  
الترتيب الذي كرى فيهما  
جواباً لما في هذا يعلم أن  
كلام الشارح أولاً وثانياً  
غير مناسب والذي أوقفه  
في ذلك الصنيع كلام المنوي

بمثالها إذا عطف مفرداً على ما العادب وإما المصنف الثاني عشر عطف المقعد على الترتيب وهو أحد  
وعشرون الثالث عشر عطف النعوت المقررة مع اجتماع مومنه كقوله على ريعين مسلوب وبالي  
الرابع عشر عطف ما حقه التثنية واجمع كقول الترمذي  
إن الرزية لازمة بعدها فقدان مثل محمد ومحمد  
الخامس عشر عطف العام على خاصة نحو رب اضربي ولوالدي وللمؤمنين  
والمؤمنات وأما حكمه فهو إذا كان الترتيب بين ما قبله وبين ما بعده فلهذا كراهية نحو مات الناس  
حتى الأبياء ما عطف على عام فلهذا المنفي السادس عشر افتراضها بلكن نحو ولكن رسول الله  
السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يجوز من زيداً بالصحة حكاية لمن قال رابع زيداً الثامن عشر  
العاطف التثني نحو قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر قالوا من كفر التاسع عشر العطف في التحدير  
والإغراء نحو ما في قوله سبحانه وعباد الله الذين آمنوا ولم يلبسوا على دينهم ولا هم يلبسون  
ذلك إلى الذين من ذلك الله المحذرة من عطف أي على مثلها نحو أي وأياك فارس الأحراب  
(وأما الفاء الترتيب) المعنى وهو أن يكون المعطوف بها لاحقاً كقوله تعالى حلفك فسرارك وقد يكون  
الترتيب الذي كرى والمراد به أن يكون المعطوف على المعطوف عليه بحسب الذي ذكرناه أولاً من  
الثاني وقع بعده من وقوعه فيكون ذلك في طاعة وحصل على محل نحو قد سألوا موسى  
أكرم من ذلك فقال لهم الله جبرئيل (المنعني) وهو أن يكون المعطوف متصلاً بالملهة (صوامته  
فأمره) وتعبق كل شيء بحسب الآخرة من ذلك وجعل من ذلك ما لم يكن بينهما إلا لغة الحل وإن  
كانت مدته منطوقاً لقرود من الصلة بعدد ما بدأ به من الصلة ولا بين الذين (وكثير ما تقتضي) الفاء  
(أيضا الترتيب) وهو أن يكون المعطوف متصلاً من المعطوف عليه (إن كان المعطوف) بها (جمله) أو  
صه فالأول المعطوف على ذكره موسى أقصى عليه) والثاني نحو لا تكون من فخر من تقوم فالتون منها الطون  
فشاربون عبيد من الخم (واحد من عن) المعنى الأول وهو الترتيب المنوي (بقوله تعالى أهلكناها  
فجاءها بأسنا) فإن أهلكنا متأخر عن المعنى وهو من تقدم في التلاوة وذلك بناء على الترتيب الذي

وهو مشكل كما يعلم بالمراجعة ولو أن الشارح اقتصر على قيد الترتيب في كلام المصنف بالمعنى ثم قال بعد إيراد المصنف الآية والخبر  
وهذا بناء على تخصيص الترتيب بالمعنى ولوجه ذلك كرى وحل من الآية والحديث على الذكرى لنتيجة الافتراض واستثنى من  
الجواب ما بقي في المقال مقتضى العام كالأختى على العارف بأسباب الكلام والحاصل أن الآية رخصها بما يعترض بها إذا لم تكن الفاء  
الترتيب الذي كرى بل كانت المنوي فقط (قوله وتقتضي كل شيء محسنة) كذا في المعنى قال التمامي يصح إلى ما قاله ابن الحاجب من  
أن المنعني لا يند في العادة مرسماً من غير مهلة فقد يطول الزمان والمادة في مثل ما تنعاه المهلة وقد تقصر العادة تقتضي بالعكس فإن  
الزمان يطول قد يستغرق بالنسبة إلى عظم الأمر فتستعمل الفاء وقد يستعمل الزمان القريب بالنسبة إلى طول الأمر يقتضي العرف  
بحصوله في زمان أقل منه والذي يظهر من كلام الجماعة أن استعمالها راسخ زماناً ورقة من الأول سواء قصر في العرف أولاً  
وإنما هو بطريق المجدز وظاهر كلام المصنف أن استعمالها فيها بعد بحسب العادة كقريباً وإن طال الزمن استعمل حقيق  
فتأمل أنه انتهى ولا يخفى أن كلام المصنف هنا يأتي من محل التحقيب عن هذا المعنى والظاهر أنه أراد ما يقابره من بدليل اعتراضه الآتي

عليه وما ذكره من جوابه كما أثرنا أيضا إليه (قوله رجليه) بمقتضى أن تكون رجليه منصوبا بإظهاره لعل فيكون من صفات الجبل وأن يكون بالمط على رأسه ليكون إخبارا عن المسح على الخمين (قوله أي يابسا أسود) هذا بناء على أن أحوى بمعنى يابس من الجفاف وعليه فمضى أحوى صفة لفتاء وقيل إنه بمعنى الأسود من شدة خضرة لكثرة زلزاله كالفرداء من أحوى حاله من المرعى المتقدم وأخر لتناوب الفواصل وجملة حيلته صفة لفتاء كمال فيما صفة لموجها فيه في الباب الخامس (١٣٩) - المقتضى (قوله لفتاء مدة) قال

المقتضى هذا التفسير لا يرفع  
الاعتراض لأن معنى المدة  
لا يقبض ما قبله انتهى  
وفي الردى اعلم أن إقادة  
الفتاء للترتيب بلا مهلة  
لا ينافيها كون الثاني المررب  
يصل بتمامه في زمن  
طويل إذا كان أول أجزاء  
متخبا لما تقدم كقوله  
تعالى ألم تر أن الله أنزل من  
السماء ماء فتصبغ الأرض  
خضرة فإن اضطراب  
الأرض يتبدل بعد نزول  
المطر لكن يتم في مدة ومدة

في الفتاء قاله القراء (و) اعترض أيضا (بنحوه من الفصل رجليه يديه) ومسح رأسه ورجليه (الحديث)  
قال فصل الأضواء الأربعة متقدم في المضي ومثاخر في الحديث فلو كانت القامطر بيب فاحسن ذلك  
(والجواب) من وجهين أحدهما (أن المضي) على إضمار الإرادة والتقدير (أردنا لإعلا كها) لجامها بأستا  
فمضى البأس مترتب على الإرادة (وأراد الوضوء) ففصل وجهه الخ فصل الأضواء الأربعة مترتب على  
إرادة الوضوء الوجه الثاني أن الفتاء بيبا للترتيب المذكور لا للمعنى والحاصل أنا الجمهور يقولون  
بإقادتها للترتيب مطلقا والقراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجمهور لا يبعد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار بدليل  
بين الدخول لمومل وقومطر ما كان كذا فكان كذا إذا كان وقومطر المطر لهما في وقت واحد  
(و) اعترض (على) المضي (الثاني) وهو التعقيب (بقوله لعل) الذي أخرج المرعى (لجملة فتاء) أحوى  
فإن إخراج المرعى لا يقبض جملة فتاء أحوى أي يابسا أسود (والجواب) من وجهين أحدهما (إن) جملة  
لجملة فتاء معطوفة على جملة مذكورة (وإن) (التقدير لصد مدة لجملة فتاء) الثاني (أن الفتاء ما بعد من  
ثم) والمضي ثم جملة فتاء (كما جاء منك) وهو يابسة ثم من الله كقوله - جرى في الأيايب ثم اضطرب  
أي فاضرب (وسمائي) قريبا وإلى إقادة الفتاء للترتيب والتعقيب أشار القائل بقوله  
- والله للترتيب بالتحال (ونحن من الفتاء ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من  
لما تد على الوصول وإلى ذلك الإشارة بقول القائل:

واحد من بقاء عطف ما ليس عليه من المضي استقر به الفصل

لحق بالفتاء ولو قبل ثم  
لصح نظرا إلى تمام  
الاختراع جاز انتهى وبه  
يندفع ما قاله الثاني وقد  
يستغنى عن جواب المصنف  
بما تعلق في كلام الشارح  
تجما لغيره من أن التعقيب  
في كل شيء بحسبه ألا ترى  
أنهم جعلوا تزوج فلان  
قوله من التعقيب (قوله  
لأنها رنعت الظاهر الخ)  
قال الله نوثرى فيه مساهة  
(قوله وإنما أبرز الضمير  
لأن الفصل الخ) قال  
الذوثرى جملة ذلك من  
ذلك التعليل على انظر كما

(بحر اللذان يقومان في نصب زيد أعزاك) قاله في مبتدأ هو ضمير الموصول وجملة يقومان صاته وجملة  
ينصب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة على تقدير أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير  
يعود على الموصول لأنها رافعة للظاهر وهو ضمير كماله عطاف بالفتح صح ذلك لأن اللذان اللذان  
- معنى السبب أقوى من الضمير لأن الفتاء تجعل ما بعد ما قبله في حكم جملة واحدة لإشمارها بالسببية  
وكأنك قلت اللذان يقومان في نصب زيد أعزاك وأحوالك خبر اللذان (وهكاه) وهو أن الفتاء  
تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة كقوله أعزاك في نصب هو زيد  
قاله في مبتدأ ويقوم أعزاك جملة فعلية صاته الذي وهي لا تصلح أن تكون صلة لخلوها من ضمير فائد  
على الموصول والذي سريخ ذلك عطف جملة ينصب هو عليها لاشتغالها على العائد إلى الموصول وهو  
الضمير المرفوع ينصب هو أي أبرز لأن الفعل كالوصف إذا جرى على غير من دونه ورفع ضمير واجب  
إبراءه وزيد خبر الذي (ومثل ذلك جار في المجرى والصفو الحال) فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه  
خبر المخلو من مائد على المبتدأ وهكذا فالاول (نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبغ الأرض خضرة)  
جملة تصبغ الأرض بالرفع معطوفة على جملة أنزل الواقعة جبر أن وكان قياسا أن لا يصح العطف لخلوها  
من ضمير يعود على اسم أن إذا المعطوفة على الخبر خبر وليكن ما فرقت بالفتاء ما خذلتك (و) الثاني نحو  
(قوله) وهو ذو الرمة هيلان (وإسان حتى يحسر الماء ثارة - فيبسر) وتارات بهم فيفرق

لا يحمى بل قد يقال أن الفعل جرى هنا على قوله وإما أكد بالضمير زيادة لإيضاح (قوله فالاول نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبغ الأرض خضرة) هذا بناء على ما في بعض  
الروايات من الباب الرابع من المضي وفي الجملة السادسة مما علة من كتاب الثاني أنه يجب أن يدهى أن الفتاء أخلص للمضي السببية  
وأخرجت عن العطف في هذه الآية وهو ما قول أبي الفتاء في هذه الآية أنها عاطفة نحو ذرأه وهو ياتي قبل كلامه هذا آخر البحث  
في كلام الفارح فندبر (قوله يحسر) قال في المصباح من باب ضرب وتل

(قوله أي ينكشف) يؤخذ منه أن محصر على الفاعل وفي شرح لا ينبغي على هذا الكتاب محصر مجهول والماء رفع بالنبابة (قوله واستشهد له بهذا البيت) قال أبو ثوري كون هذا البيت من حذف ب شرعية من نظر فلينأمل وجهه أن الفاعل قوله فيبدو يأتي ذلك لأنها لا تتقن بالجواب إذا صلح لمثيرة الأدلة كما هنا (قوله أي غار) قال أبو ثوري بنافية قوله بعضهم في قول الظاهر فبينما طور انفرقان من البكاء ما غشي وطور انحصار فاعصر وقوله محصر أي مجهول أن يكون من قولهم حصر البحر إذا غصب الماء من ساحله ويجوز أن يكون من حصر القناع ويكون على هذا مفعوله محسورا انتهى فتراه قال إذا غصب الماء من ساحله والشارح قال إذا غار فلينأمل انتهى ولا يخفى (١٤٠) ما فيه لاء إذا غار غصب كما هو ظاهر (قوله وأما هم) صرح الشنقي في بحثه بمل دوران الخلال

لأنسان عني مبتدأ ومصدر فإليه بحصر ما رفع حصر لمتداو هو لا يصلح كونه خبرا لمتداو من مائدي يعود على المبتدأ لرفع الظاهر وهو الماء ولكن سرخ ذلك عطش فيبدو عليه فإيه مشتق من غير مستغنى يعود على المبتدأ فقول ابن مسعود وقال المراد في باب المبتدأ الحقيقي أن الجاهل إذا عطش إذا عطش أحداهما على الأخرى بالناء التي السببية ثم تارة الشرط والجر اما كنى بضمير واحد في [أحداهما] كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجر فإذا قلت بوجه محسور فأكرمه فالأمر ناطق وقع بالضمير الثاني الثانية نص على ذلك أن أبي الربيع قال لا نهار لنا من زبد لاجل محسور وأكرمهم فالإخبار إذن إنما هو محسورهما والرائط إنما هو الضمير اه كلام المراد في باب الموضع في الماضي كذا قالوا البيت بمقتضى أن يكون أصله محصر الماء منه أي ينكشف منه ونقل المسكوي في باب الإضافة عن بعض النحاة أنه أجاز حذف إن الشرطية وأما إذا حذف من جمع المضارع واستشهد له هذا البيت وإنسان العين هو المثال الذي يرى في السواد محصر بالماء الموهة انور من قولهم حصر البحر إذا غار ويهم بالجم من النجوم وهو النكثرة ويرى مقطوف على هم والناس أن الماء إذا غار ظهر إنسان العين وإذا كثرت فرق واستتر وتعتطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة للمجرد من مائدي يعود على الموصوف بحسبه فالأول محسور مرت رجل يسكن مصطك محسور والثاني محسور مرت رجل يسكن محسور مصطك محسور وتعتطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لمتداو من مائدي يعود على صاحب الحال وحسبه فالأول محسور مرت بزيادة يغصب فيظهر الباب والثاني محسور عده بظهر الباب فيغصب قوله وقد قال في المتن ويجب أن يدعى أن الغاء في ذلك كله قد حصلت لغنى السببية وأخرجت عن العطف كما أن الغاء كذلك في جواب الشرط انتهى (وأما ثم فليترأب والتراخي) على الأصح فمما لا يخفى في ذلك الظاهر في قوله و ثم لترتيب فإنه صالح (صرفا فبقره ثم إذا شاء أنشره) وزعم قوم أنها لا تفيد الترتيب ثم كما بنحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الأمر واجب بأن ثم فيها بمعنى الواو دليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة فوجعل منها زوجها بالواو في الأعراف والنص واحدة وزعم الأخفش أن ثم قد تنخف عن التراخي بدليل قوله أجهني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أوجب لأن ثم في ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخي بين الإخبارين وجعل مع ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية قال في المتن والظاهر أن ثم فيه واقعة موقع الماء (وقد توهم) ثم (موضع الغاء كقوله) وهو أبو داود حادثة بن الحجاج (كهن الرديي تحت الحاج جري في الأمايب ثم اضطرب)

إذا لم يجرى أما يربح بعقب الاضطراب ولم يترأخ مع قال في المتن واضرعه قريبه فقال والظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب هو الجري في ذم واحد وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لحظية

لترتيب المعنى والترتيب في الإخبار هو الذي هو بالترتيب المذكور وقد جعله من جملة الأجوبة عن آية الأمر في المتن أنها لترتيب الذكرى (قوله ولا تراخي بين الإخبارين) أي لا يتصور تراخي بينهما فنخف في هذه الحالة عن ثم (قوله قال في المتن الخ) قال أبو ثوري فيه نظر إذ الذي فيه قوله والظاهر أنها واقعة موقع الماء في قوله كهن الرديي الخ انتهى (وأقول) كون ثم بمعنى الله لا يدفع الاعتراض لأن الغاء أيضا لترتيب ثم إن قول المصنف قد تقع موضع الغاء يمكن أن يجعل هذا إشارة إلى الرد على الأخفش فلو قال القارح عقبه قوله كهن الرديي قوله تعالى ثم آتينا موسى الكتاب وقوله أجهني الخ وهذا يرد على الأخفش حيث زعم أن ثم الخ وعلى ابن مالك حيث جعل منه الخ كان حسنا على فهمه في الآية فتأمل (قوله وجوابه أن الترتيب الخ) قال أبو ثوري توقف

بأنها للحق التاء لأدب اللفظ تختص المعطف الجمل (قوله وزعم قوم) إلى قوله وزعم الأخفش كما لم يقل واعترض على المتن الأول بقوله تعالى ثم جعل منها زوجها وعلى الثاني نحو أجهني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أوجب لأن مجرد الاعتراض لا يقتضي إبطال الحكم أو تخلفه والذهاب إلى خلافه كما في الغاء فإنه لم يذهب أحد إلى عدم إعادتها الترتيب وتخالف التمتيق هنا والمقصود بيان أن المعصم ذهب إلى ذلك ما لم يجرى هنا في التفسير على ظاهر ما مر في القاموس فذا قصود قوله وأجب بأن ثم الخ) أوجب في المتن بخمسة أجوبة ولم يذكر هذا الجواب ومن جعل أجوبته أن الذرية أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصود قوله (لترتيب الإخبار) أي وليس

بعضهم في فهمه (قوله راما حتى) ليرتفع عن لبيان معناها واحد سببا فدل في أحواثها الدالة بيان ذلك وهو ترتيب أجزاء ما قبلها  
ذهنا (قوله ويحصلون بحوجاتها من الخ) هذا مقتضى صيغتهم من باب الاشتغال حيث قالوا يرجع في الاسم الواقع بعد حتى أن يكون  
منصوبا بعمل يفسره المذكور وبه الثاني هناك على أنه الحق خلافا لما ولحقه بأن الكلام في الحين مبنى على اعتبارين كما بيناه  
في حواشي الفاكهي في باب الاشتغال (قوله شرط أربعة أمور) زاد في المعنى اشتراط حصول الإفادة فلو قال آتيتك إلا بما حتى يروا لم  
يجز وأعرض بأن هذا معلوم من بحث الكلام وإضافة لامية متبعية عن ذلك لأن معناه كون (١٤١) المعطوف منصوبا بزيادة أو نقص

بأن يزيد ذكره لمعجا  
وبالذات في المعنى بصيغ  
ولا يذكر لم يحصل التصور به  
(قوله أو إفرا من جمع)  
قال الدونشري فيه نظر إذ  
الظاهر إن المشاة جزء من  
كل فهو داخل في الأول  
فلنأمل انتهى وكتب  
شيخنا العلامة الفقيه  
رحمه الله بعدد تأملنا ذلك  
فوجدناه غير مأنى عن  
تحرير في المستقو هو أن  
الحجاج إن أريد به المجموع  
اتجه كلامه والتأويل لم يرد  
ذلك بدليل قطعه على ما قبله  
فلا نظري كلامه إذ لم يدخل  
في الأول كما هم ثم كتب  
الدونشري بعده ثم رأيت  
الشمسي قال في حاشيته على  
المعنى قوله الثاني أن يكون  
بعضا من جمع قبلها كقدم  
الحاج حتى المشاة أو جزء  
من كل نحو أكلت السمكة  
حتى رأسها يعني بعضا من  
جمع في المعنى سواء كان  
جمعا في اللفظ أو لم يكن وفي  
الشرح أراد ما يكون

والدين صفة الجمع يقال مع ردي وفناء رديه قال الجوهري زمره أاء المسوب إلى امرأة تسمى ردية  
كانت تقوم القصة بقطعه جرحا والحجاج فتح المعنى الضار والأياب جمع أسوة وهي ما بين كل عقدتين من  
النصب (وأما حتى فالمعطوف المقبل) عند البصريين (والكويون يسكروه) بالكية ويحصلون نحو  
جاء القوم حتى أولك ورايت القوم حتى أملك وسمرت بالقوم حتى أبيت على أن حتى فيه ابتداءية وأن  
ما بعدهما على إضمار عامل (و) المعطوف حتى (شرط أربعة أمور أحدها كون المعطوف اسما) لا فعلا  
لأنها منقولة من حتى الجارية وهي لا تدخل على الاتصال فلا يجوز على المعطوف أكرمت ذيدا بكل ما أقدر  
عليه حتى ألت نفسي عادما له ويحل على زيد بكل شيء حتى منعم د نفا وأجاده ابن السيد (والثاني كونه  
ظاهرا لا ضمرا كما كان ذلك بشرط مجرورها (ولا يجوز د قام الناس حتى أيا) ولا ظهرت القوم حتى أياك  
وهذا الشرط (ذكره) ابن هشام الخضر أوى) قال في المعنى لم ألت فيه لفه (والثالث كونه بعضا من  
المعطوف عليه إما بالتحقيق) بأن يكون جزء من كل (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أو فردا من جمع نحو  
قدم الحجاج حتى المشاة أو وها من جنس نحو أجهبي نحر حتى الهرق (أو) بصيا (مات وأويل كقوله) وهو ابن  
سروان النحوي في قصة التليس حور حرب من عمرو بن هند لما أراد قتله :

(ألى الصحيفة كي يخلف رجلي والزاد حتى لعله أفضاها

فمن نصب لعله فإن ما قبلها) وهو ألى الصحيفة والزاد (في تأويل ألى ما يشبه) لعله بعض ما يشبه قال  
أبو القلاء فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل أن يكون محذوف ما قبله فلهذا قالها فأنها على  
الأول تركيد على الثاني ففسره وأما من دفع لعله على أنها محذوفة وأما من جرحها فعلى أن حتى  
جارية وأنها توكيد وكان من قصة التليس أوى وطرفه حجابا محذوف من عند شمر معناه بعد ذلك فيكتب لكل  
منهما صحيفة إلى عامله بالخبرة وأمرهم بقتلها وخنقها وأرجمها أها كتب لها صفة فساد خلا الخبرة فتح  
التليس الصحيفة وفهم ما فيها فأنها هان نهر الخير ففر إلى الشام وأما طر فقا بأن بقتله ما دفعه إلى العامل  
فقتله (أو شيئا بالبعث) وشدة الاتصال (كقولك أجهبي الجارية حتى كلامها) فيمتنع أن يقال أجهبي  
الجارية (حتى ولدها) لأن ولدها ليس جزء منها ولا شيئا به بخلاف كلامها فإياه بعد اتصالها بها صوابا بجزئها  
(وضابط ذلك أنه إن حسر الاستثناء) المتصل (حذره حول حتى) وإن لم يحسن امتنع ألا ترى أنه يصح  
أن تقول أجهبي الجارية إلا كلامها بربلا لكلامها منزلة بمضمار يتبع أن يقال أجهبي الجارية إلا  
ولدها على إرادته الاتصال لأن سمي الجارية لا بشاؤ ولدها لا بشرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل  
أدائه ما بعدهما لصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناءه فلا يصح حذره حتى (والرابع كونه غاية) لما قبلها  
(في زيادة حسية) مرجعها إلى الحسن والمساعدة (نحو يلا من حب الأعداد الكثيرة حتى الأول) فإن

جزئيا من كل دليل مقابله بالجزء من الكل ولا فلور يذ بالبعث ما هو أهم لأم التداخل بين الأقسام المتقابلة وليس المراد بالحجاج  
المجموع من حيث هو مجموع ولا كان المشاة حيث جزء لا جزئيا تنوي والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكل أن الجزء مقابل الكل  
والجزئي مقابل الكل والكل هو المجموع أو المركب من شئين أو أكثر والكل هو المفهوم الذي لا يمنع نفس لصوره وقوع الشركة  
فيه انتهى كلام الشمسي وبين به أن ما قلناه أو لا نقا عن تحرير لفظ قول المتعصب وهو أحمد الفقيهي نسي (وأقول) الذي تبين إن  
الفارح حاول شرح كلام المصنف هنا بكلامه المعنى في فاه الفقيهي وجده نعم ما حاوله الفارح غير متعين (قوله وضابط ذلك أنه الغ)  
من هذا امتنع ضربت الرجلين إلا أنهما لا لا يجوز إلا أصلهما لما ذكره الفارح من أن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول الغ

(قوله في غاية النقص المعنوي) أي كما هو قضية كلام المصنف وقال اتفاقاً بأن القول القائل حتى الصبيان من النقص الحسي كقوله مثقال القدرة المعنوي (قوله وفي شرط آخر) قال شيخنا العلامة الديلمي رحمه الله نظر هل يفى عن هذا الاشتراط اشتراط النية والمطوف وأيضاً هذا المثال الذي مثل به المانع فيه شرعي والكلام في حتى أي هو على طريق التعليل كما قيل بذلك في وإذا كانت للتخفيف أو الإيالة فلا مانع فيه من الاشتراك لئلا إذا الصوم لعدم الاشتراك يمكن التمثيل بحجرات الناس حتى يجب الذنب ولعلها أوضح من أمثاله وإن كان لا يخلو عن قوة اهـ وكأنه قدس سره فهم أن المثال حتى عيد التطير والإفطار لا يمكن صومه لئلا لا بعد التعبير عنه بأنه يوم تطير يستحيل صومه فتأمل (قوله سوا وجدت لفظة سراما رلاً) أي أولم توجد لك لابد من وجود ما يقسمها من ما أدى وما بال ونحوها (قوله بحيث تكون الحج) (١٤٣) فيه إشارة إلى الآخر من من المصنف لأن قوله في الداعلة على جملة عمل المصدر ظاهره

أن الذي في تأويل المصدر اللمة الداعلة هي المارة فقط مع أمها والمارة جميعاً في تأويل المصدر وأعلم أن المتبادر من صنيع المصنف أن هي الثانية عائدة على جملة التسوية لاجل أم كهي الأولى والألم يصح إلى إعادة هي ولا العطف بل كان يمكن أن يقول الداعلة والفارح جعلها عائدة على أم حيث قدر بعد العطف قوله المسبوقة بالغ لأن المسبوقة جملة التسوية أم ولم يظهر وجه ذلك وإن كان صحيحاً لأن كلام الجنتين في محل المصدر (قوله أو اسميتين) قال الدوشري خالف بعضهم في وقوع الجملة الاسمية بعد أم الواقعة بعد جملة التسوية والصحيح الجواز كما مشى عليه الموضح قال المرادي وقد عادت بين مفرد وجه كقوله = سواء عليك الأمر أم مع لينة = (قوله أي لست أبالي الخ) قال الدوشري كان الأول الإتيان بمصدر ناء وهو النأي كما أن مصدر واقع وهو الوقوع وقد يقال قد ذلك بما في المعنى وأنه جائز انتهى وأعم أن الدمامي قال في هذا المثال قولهم لا أبالي أقمت أم قدمت الذي يظهر لي فيه أن الجملة الواقعة بعده في محل نصب والعمل معني قال الجوهري وقولهم لا أباليه أي لا أكثر ما انتهى فهو فعل متعد منه وبجواب من معنى الفعل القبي لأن معنى لا أكثر به لا أكثر فيه إزدراء به لجه التخليق من هذه الجهة هذا وحسب الشارح أهل هذا من حيث قال أي لست أبالي بعد وعدها بعد بالياء حيث قال أي ما أبالي بعوده الخ وفي تهذيب الأسماء واللغات أن العفة استعملوا لا أبالي به وهو صحيح وإن زعم بعضهم أنه لمن وأن الصواب لا أباليه فإنه لم يسمع من العرب إلا هكذا فاطمة عليه السلام الصبيح كان رسول صلى الله عليه وسلم لا يبالى تأخير العشاء وسط الكلام في ذلك (قوله أم سمتمكم) قال الدوشري لب ظرو كان ينبغي أن يقول وسمتمكم كما مر في قوله أي سواء عليكم الإلذار

الآلاف غاية في الزيادة الحسية (أو) زيادة (مضوية) مرجعها إلى المعنى (بحجرات الناس حتى لا يبياه أو الملوك) فإن الأبياء والملوك غاية الدس في الزيادة المضوية وهي الانصاف بالنبوة والملوك (أو) نفس) حتى أو معنوي (كذلك) فالأول (نحو المؤمن يجرى بالحسنات حتى مثقال الذرة) فإن مثقال الذرة غاية في النقص الحسي (و) الثاني (نحو ذلك الناس حتى الصبيان أو النساء) فإن الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو الانصاف بالأمانة والعصا والتحقيق كما قال في المطول أن المعتبر حتى تربيب أجزاء ما قبلها ههنا لا ضعف إلى لا قوي أو بالعكس ولا يمتنع التربيب الخارجى لجواز أن تكون ملائمة الفعل لما بعده قبل ملائمة الأجزاء الأخر بحجرات كل أبى حتى آدم وفى أمثاله نحو مات الناس حتى الأبياء وفي زمان واحد نحو جاء في القوم حتى زيد إذا جاءك معاو زيداً منهم وطمن كلام الموضح أنه لو لم يكن ما بعد حتى من جلس ما قبلها تحقيقاً أو ناء بلا أو تشديداً أو كان كذلك ولو كان يمكن غاية له أو كان غاية ولم يكن يدل على زيادة أو نقص حسي أو مضويين أضع المعطاف بحيث لا يجوز كلت العرب حتى الجمع لاختلاف الجنس ولا خرج القربان حتى شعلان وهم من وسط القربان فقد عاباً لأن الثانية لا تكون إلا في الأطراف العالية أو السابعة ولا جاء القوم حتى زيد إذا لم ينصف بزيادة ولا نقص من رتبة أو صفة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

بعض معنى المصطف على كل ولا يكون إلا غاية الذي تلا

وفي عليهم شرط آخر وهو أن يكون حريكاً في السائل فلا يجوز سمى الأيام حتى يوم التطير بالنصب قاله الموضح في الجوهري (ولما لم يغير من منقطعة وبياناً متصلة وهي مسبوقة بإمامة التسوية) سواء وجدت لفظة سواء أو لا (و) المسبوقة جملة التسوية (هي الداعلة على جملة) بحيث تكون الجملة مع الجملة (في محل المصدر وتكون) جملة مسبوقة بجملة التسوية (عمر) الجملة (المعروفة عليها مليتين) سواء عليهم المذموم الآية) أي أم لم يسمهم أي سواء عليهم الإلذار وعدهم (أو اسميتين كقوله) ولست أبالي بعد بقضى مالكا = (أموى ناء أم هو الآن واقع)

أي لست أبالي بعد موتى أم رفوعه الآن (أو مختلفين) بأن يكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية (نحو سواء عليكم أذعنتمهم أم أنهم صامتون) أي سواء عليكم دعاؤكم (ياهم أم سمتمكم أو بالعكس) نحو ما أبالي أزيد قاعد أم قام أي ما أبالي فمودة أم قياحه (وإما) مسبوقة (بجملة يطلبها وبأم

وقد عادت بين مفرد وجه كقوله = سواء عليك الأمر أم مع لينة = (قوله أي لست أبالي الخ) قال الدوشري كان الأول الإتيان بمصدر ناء وهو النأي كما أن مصدر واقع وهو الوقوع وقد يقال قد ذلك بما في المعنى وأنه جائز انتهى وأعم أن الدمامي قال في هذا المثال قولهم لا أبالي أقمت أم قدمت الذي يظهر لي فيه أن الجملة الواقعة بعده في محل نصب والعمل معني قال الجوهري وقولهم لا أباليه أي لا أكثر ما انتهى فهو فعل متعد منه وبجواب من معنى الفعل القبي لأن معنى لا أكثر به لا أكثر فيه إزدراء به لجه التخليق من هذه الجهة هذا وحسب الشارح أهل هذا من حيث قال أي لست أبالي بعد وعدها بعد بالياء حيث قال أي ما أبالي بعوده الخ وفي تهذيب الأسماء واللغات أن العفة استعملوا لا أبالي به وهو صحيح وإن زعم بعضهم أنه لمن وأن الصواب لا أباليه فإنه لم يسمع من العرب إلا هكذا فاطمة عليه السلام الصبيح كان رسول صلى الله عليه وسلم لا يبالى تأخير العشاء وسط الكلام في ذلك (قوله أم سمتمكم) قال الدوشري لب ظرو كان ينبغي أن يقول وسمتمكم كما مر في قوله أي سواء عليكم الإلذار



وعدمه فحلف بالوار وكذا يقال في قوله أم قيامه (قوله بحكم الخ) فيه نظر بظاهره كإثبات قولنا أقام زيد أم قاعد انتهى ووجه ذلك أن المطلوب في حد المثال الحسين لأحد الثبوتين المحكوم عليه وهو زيد لأنه هو المعلوم الثبوت (١٤٣) (قوله أو متأخر أحدهما) قال الثاني

وظاهر قول ابن الناطم في أقام زيد أم قاعد يجوز أريد أقام أم قاعد جواز تقديمه عليهما (قوله وإن أدى أقرب) الآية يجوز أن يكون مائتوحدون مبتدأ وما قبله خبر عنه ومقطوف وأن يتنازع قريب بعيدا والأظهر حل قول البصريين أن يرتفع بعيد لأنه أقرب وعلى كل عام بين فردين لأن المراد بهما المسؤول عنهما وإن توسط بينهما ظهرهما كما أوجهاه في حواشي الألفية وأما حل إن أدى أقرب مائتوحدون أم يجعل له من أمدا فالمسؤول عنه الثاني أم يجعل له من أمدا ليس فيها مفرد يصلح للمسأل عنه (قوله وإي يسكون الغاء) في التسهيل ما يقتضي أنه قبل وفي شرحه أن الإسكان في ذلك لم يحن إلا في الفسر (قوله ومختلفين نحو أنتم الخ) ذكر الثاني أن ابن الناطم زاده وقال وراه المفرد والجملة ومثل له بقوله تعالى وإن أدى أقرب مائتوحدون أم يجعل له من أمدا بناء على أن مائتوحدون غير مسئول

الثبتين) لأحد الثبوتين بحكم معلوم الثبوت فإذا قيل عندك أم عمرو قيل أريد الجواب (يبدأ وقيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التبيين) (ورفع) أم السوقة مرفوعة ثانية (بين فردين متوسطا بينهما ما لا يستل عنه نحو أنتم أشد خلقا أم السماء أو متأخر أحدهما) ما لا يستل عنه (هو وإن أدى أقرب أم بعيد مائتوحدون) فالسؤال في الآية الأولى وقع عن المسند إليه ولم يستل عن المستوي الثانية بالمعنى فوسط ما لا يستل عنه في الأولى وهو أشد خلقا وأخرى الثانية وهو مائتوحدون ذلك لا بشرط الحمرة المادة لأن أن يليها أحدا لا مريين المطلوب تبيين أحدهما على أم أمدا لآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب لم يثبت نقول إذا استفهمت من تعيين المبتدأ دون الخبر أريد أقام أم عمرو وإن شئت قلت أريد أم عمرو قائم متوسط الخبر أو تزخره لأنه غير مسئول عنه ونقول إذا استفهمت من تعيين الخبر دون المبتدأ أقام زيد أم قاعد وإن شئت قلت أقام أم قاعد متوسط المبتدأ أو تزخره لأنه غير مسئول عنه (و) رفع (بين) جملتين (افعليتين) ليست في تأويل فردين (كقوله) وهو زيادة من حل بفتح المهملة والميم فمعت فاعطف مرناغا فأرفقنى (فمعت أمى سرت أم طافى حلم

لأن الأرجح كون هي) الواقعة بعد الحمرة (فأعلا فعل محذوف) فسر سرت لأن حمرة الاستفهام بالعمل أولى من حيث أن الاستفهام مما يهلك فيه وهو لا حوال له ما منه بد فلو أما من اللغات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال هو أريد خبرته والمراد بالعطف هنا حيال المحبوبة التي رآه في النوم والمرتاح الخائف وأرقى أسرى وأهى يسكون الغاء بعد الحمرة وسرت سارت ليلا وحاذى جاءنى بعد أعراحتى والحلم بضمين روى النوم قال ابن الحاجب يريد أنى لمع من أجل الطيف مستبها مذكورا لقائه فأرقى لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتفع على كفى لاجتماع على التحقيق أو كان في المنام (واحدين كقوله) وهو الأسوة بن يعقوب التميمي

لمعرك ما أدى وإن كنت داريا شيبك ابن سيم أم شيبك ابن مقرر

فصحت في الموضعين بالتصدير وأوله شين معجزة وآخره ناء مشددة ثم فسر قوله مبتدأ وإن خبره ولهذا يكتب بالألف وجملة في موضع النصب بأدوية وهو مذكور كذا بالاحتجاج (والأصل أشيبك) بالحمزة في أوله والسين في آخره (لخفف الحمزة والنون بهما الضرورة ساهل أنه مصروف نظرا إلى الحى بدليل الإخبار به باب ويحتمل أن يكون منوع الصرف نظرا إلى الفيلق لإخبار باب لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وحده باعتبارين) قال السهرافى لا يجوز هذه الصيغة يقول لم تستقر على أب لأن بعضها يمدح والى صفر وبعضها يمدح والى سهم اه والمعنى لا أدى أى النصب هو الصحيح لسبب شيبك ابن سهم أم نسب شيبك بن مقرر وسهم يفتح المهملة وسكون الهاء ومقرر يكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وباء ثاء فبيلتان واستغنى الموضع محذوف الحمرة في هذا البيت من شرح قول النظم

وربما حذف الحمرة إن كان مخفا المعنى بحذفها أمن

عناقين نحو أنتم تحلقونه أم من الخائفون لأن الأرجح كون أنتم قاعلا بفعل محذوف بضم اللام كقوله في المبنى والحاصل أن أم المتصلة بمحذوف وقع لها إيمان تقدم عليها حمزة التوسية أو حمزة يطلب بها وبأم التحديق وإنما سميت في هذين النوعين متعلقة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحد عما من الآخر وقيل لأنها اتصلت بالحمزة حتى صار ما وراءها لا يستغنى بمثابة كلمة واحدة لأنها جميعا بمعنى أى

عنه لما قبل أم فيه مفرد (قوله لأن الأرجح كون أنتم الخ) قال في معنى لا لا استفهام بالفعل أى قى منه بالاسم وقد يقال لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديمه قاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الإصرار في نظر النحوي على حدسوا وذلك لأن الضميمة مرجعا وكثرة إملاء الفعل للحمزة كما تقدم وللأسمية مرجعا وهو تناسب المتعاقبتين قاستريا وإيضاح أن الاستفهام المعادل بالحمزة ليس حقيقيا فلا ينبغي





المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات (قوله اذهب الى يد الخ) قال الدوشري فيه وقوع أو بعد غير الخبر والمصنف  
يقضي بخلاف ذلك فإن قوله والإضراب معطوف على قوله إن ذلك شرط فيه وقوع أو بعد الخبر فيكون ما مضى عنه كذلك  
ويمكن أن يقدر له عامل يكون به منقطعا عما قبله كأن يقدر أني بعد لو أو غار ارضي والحمد كماله من المضامح إن أو الإضرابية  
ليست بمعاطفة له وهو بعد مرفعة ما مضى عن الشيء غير محذور وكان ينبغي الجرم بتقدير العامل وتدبره في قول المصنف والتفصيل  
لأننا الموم اشتراك التفصيل مع ما قبله في اشتراط تقدم الخبر فندر (أو لم يمتد الخ) قال الدوشري قد يقال إن ذلك يوم أنهم إما  
فريق ملجم، إما فريق سابق والمرضى الحكم عليهم بأنهم جميعا لم يمتد ذلك مناصف لإمام أو على ما هنا أو كتب شيئا الغيبى وهو  
بعد ما قبل لا منافاة لأن (١٩٦) الحصر في القسمين ثم كتب الدوشري قال بعض المشايخ لا مانع أن يكون أو حيد  
للتفصيل أو قد يقال إنه

ثم أئمت الإضافة فكأنك قلت لا بن أنهم (حكى الخبر) ما ذهب إلى زيدا أو دع ذلك فلا يخرج اليوم) بقوله عنه  
في شرح الكافي ونقل ابن عسور عن سفيان أنه أئمت لا أو الإضراب بشرطين تقدم نفي أو نفي وتكرير  
العامل نحو لست زيدا أو لست عمر أو لا ضرب زيد أو لا ضرب عمرا (و) تكون أو (و) بمعنى لو أو  
عند الكوفيين) ولا حش والجري (وذلك عند أساليب كقوله) وهو حيد بن ثور اللؤلؤ .  
فوم إذا سمعوا الصريح رأيتهم . (ما بين ما هم مبره أو سابق)

أى وسامع لأن البنية من المعاني السنية التي لا يمتنع فيها إلا بالضرورة كاتقدم ويحتمل أن تكون أو لاحد  
الأمريين على ما هو المراد بين فريق منهم أو فريق سماع على حد اجلس بين العبد أو الزهاد والصريح  
صوت المستصرخ وانهم هرجاء على عدم في محله من القوم والسامع بالسبب المهمة هو الأحاد بخاصة  
وربه ومنه لسماع بالخاصة وإلى معنى أو أشار النظم بقوله

حسبهم أخ قسم أو وإهم . واشكك وإضراب بها أيضا نفي  
وربما عرفت لو أو لا . لم يأت ذوالنطق لبس معدا

(ورغم أكثر الجوابين أن ما ذكره من القولين والآخر) فالأول محذور روحا مبدءا وإما أحتمال الثاني  
نحو (جاء إماما زيدا أو عمر أو غيره) أو (سجد والمضى) فتكون بعد الطلب لا تميز والإضافة واعد الخبر  
للتشك والإيهام والتقصير نحو أنه أشاكر برأيه كرهوا واتصافا على مداعل لحل المقدرة وإلى ذلك أشار  
النظم بقوله . ومثل أرى القصد إذا غابيه . وقال أبو علي وأما كيد بن روحان) فتعجب الباء والمع من  
الصرف (هي مثقال في المنى معطوف) لأن المصنف ورد ما كبروها في باب العطف بأصحابه الخبره قاله ابن  
عصفور (ويؤيد قوله أنها عمادة لمرأى العاطفة) (لو وما والعاطف لا يدخل على عاطف وأما قوله)  
وهو سدد من غرط لا لأحور من حلاله للجوهري .

بالبها أما شئت بعد ما . (أى إلى جهة أيما إلى تار

ههنا) حذف أو أو (وكذلك منج مرنم أو إبدال ميمها الأولى بباء) شادان أيضا على سبيل الإجماع وإلا  
فتعجب من جملة التجميعية ونسبة رأسيه وثالثها كتابته عن موتها إلى العامة باطل القدم وثالث  
أو تحضت ومن مات رتبه من جلاءه من كس رأسه وظهرت بعد مقدمه ولا خلاف في أن إماما الأولى غير  
عاطفة لا غرضها بين العامل والعمول نحو قام إماما زيدا أو عمر أو غيرهما إماما زيدا أو عمر (وأما  
أمكن معاطفة خلافا ليواس) ونسبه بر ما قبل تقدم بل (وأي تعطف بشرط) (لأنه) (أفراد معطوفا

للتفصيل أو قد يقال إنه  
لا مانع من كون الموم إما  
ما جمود فقط أو سماعون  
فقط (قوله على هذا) أى  
على معنى التفصيل والمحال  
المقدرة هي التي يكون  
حصول مضمونها متأخرا  
هي حصول مضمونها مالم  
والعامل فيها عديا  
والهداية أصب الدليل  
ولا شك في تأخر الشكر  
والكفر عنه لأن المراد  
بالشكر العمل به بين له  
وبالكفر صدق وليس بمقدار  
لنصب الدليل (نكتة)  
سأل الصاحب بن عباد  
الطائي عبد الجبار عن  
هذه الآية فقال كيف  
قرن بين أعطى فاعل  
وفعل وأسد هما ابلة  
دون الآخر فقال لم الله  
تعالى على عباده كثيرة  
فكل شكر بإرائها قليل  
وكل كفر عظيم بإساءة

ينير لفظ المبالغة وتكرر بمطالعها (قوله وإلى ذلك أشار الخ) قال الدوشري قد يقال إن كلام النظم صريح في أنها مثل أو في المعنى  
لأن المعطف (قوله وأما لكن) قال الزرعي أي الحقيقة وأما محبة من التذلة فهي صرف ابتداء غير عامل خلافا للأشعث  
ويونس فإجماعا يرمان أنها عامة واسمها صمد شأن محذور والجملة جرحها قال في المعنى وإنما لم يمدل فخرها على الجملةين أم بالمعنى  
وظاهر كلام النظم معنى أنه حينئذ تحيد الاستدراك وذلك لأنه نظر في الفرق بين الخففة والخفيفة حيث دخلت جملة فعال  
النظر (قوله خلافا ليواس) قال لورقان قد دل ابن عتيق في شرح تفسيره في عدم الاستدراك للعطف والعطف بما قبلها من  
وإليه . فإدراك لما الذي يقوله في مقام زيد لكن محذور هل يبع ذلك أو محذور فإليه فالجواب أنه يجوز قال الرضي وذهب  
يونس إلى أن لكن في جميع واقعها مخففة من التثنية وليست بحرف عطف وإليه مرد أو جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المقرد

يقدر العامل بعدها انه المقصود منه إذا تقرر هذا علمت ان مجموع كلام ابن خنبل الرضى أنها عند بولس غففة من التثنية ومع ذلك  
 تنفيذ الاستدراك (قوله ان السبق من) هل اتى خاص بالحروف أو ولو كان لا فتنال الثانية والأسماء وإذا كان بالحروف فهل عام في  
 جميعها أو خاص بما أنظر لم يذكر الاستفهام مع أنه ملحق بالسبق في الغالب وصرح في السبيل بأنها إذا تلتها جملة لا تكون بعد الاستفهام  
 (قوله وإن لا تفتقر بالواو) الافتراض يعمل ما إذا كانت ثانية أو غير ثانية وظاهر أن المراد أن تكون ثانية بقرينة ما ساقى وخصوصا  
 الافتراض بالواو ولم يعمروا العاطف كافي بل الظاهر لعدم أن غير لوازمها (قوله فليل عطف على صالح) قال الورقاني أو فليل الجر  
 عطف على صالح وهذا هو الذي حول عليه هنا لجملة ما ذكر مثالا للمعطوف المقدر وقوله فليل بقرينة أي وقبل الجر بجملة مقدر كما بينه  
 وفهم من شيوخنا من التقدير المذكور أن العطف حيث من عطف الجمل ويحتمل أن المعطوف حيث الجار والمجرور وهو ليس جملة  
 وتقدير العامل لكون الجار والمجرور بدلالة ابن المصنف (قوله لكن وقالة الخ) قال الورقاني لما كان عدم خفية حد ثمرها يترجم منها  
 أنه كذلك وقالة استدراك على ذلك بين أنه في الحرب ليس كذلك (قوله بخلاف الجملتين الخ) (١٤٧) وذلك لاستقلال الجمل استقلالاً

تماما (قوله ودعم ابن أبي  
 الريح) ينبغي على قوله أن  
 تكون الواو قبلها دائمة  
 (قوله أفراد معطوفها)  
 عطف فيه بمقتضى رضى  
 وأما بل فإما يلي مفرد أو  
 جملة والى تليها جملة قائمتها  
 الانتقال إلى جملة أخرى أم  
 من الأولى وقد تكون  
 لتدارك التخط ومثله في  
 الفصل والوصل وعلى  
 وجه بل عطف في الجمل  
 جرى الإمام النووي في المساج  
 في مسألة الاجتهاد حيث  
 قال أو ماء ووجولم يجتهد  
 على الصحيح بل يظن  
 ونقل شراحه هناك أن ابن  
 مالك يقول بأنها تعطف  
 الجمل والذي ذكره ابن  
 هشام أنه لم يقل بذلك إلا أنه  
 قالار حواشينا على الألفية

وأن تسبق بنى أو نهى) عند البصريين وإلى أشار القاسم بقوله ه وأول لكن نيا أو نيا ه (وإن  
 لا تفتقر بالواو) هذا الفارسى والاكثريين فالنهي (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالع) بالجر مما عطف  
 عطف على صالح وقبل بجملة مقدر أي لكن مررت بطالع رجار إبقاء على الجارية هذه لدورة الدلالة عليه  
 بتقديم ذكره (و) النهى (نحو لا يتم زيد لكن هو روى حرف ابتداء) جزم به فجرد لإفادة الاستدراك  
 وليس عطف (إن تلتها جملة) لعدم أفراد معطوفها (كقوله) وهو ذهب بن أبي سلى نعم السين  
 (إن ابن ورقاء لا تخشى بواو) لكن وقالة في الحرب للفظ  
 فوقالة مبتدأ وتفتقر خبره ولكن الداحلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمدح والحرث  
 الصيدوى وورقاء بوجه البراد جمع مادرة وهي الحصة (أو مست) لكن (واو) نهى حرف ابتداء أيضا  
 ليست عطف لأن شرط عطفها أن لا تفتقر بالواو (نحو) ما كان محمد أباً أحد من رجالكم (ولكن  
 رسول الله) ولكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان عطف (نحو) لكن كان رسول الله (وليس) رسول  
 الله (المنصوب معطوف بالواو) العاطفة على لكن على أن يحذف من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب  
 بولس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو لأنهما على الواو المفرد لا ينفصلان بالسلب  
 والإيجاب (لأن المعطوف عليه هنا متنى والمعطوف محذوف لا لب الخسنة المتعاطفتين بالواو فيجوز  
 حالها على ما بالواو سابا نحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يتم عمرو وكرم ابن أبي الريح أن لكن حين افتراضها  
 بالواو عطف جملة على جملة وأه ظاهر قول سيوريه (أو سبقت بإيجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يتم) فكأن  
 حرف ابتداء أو استدراك وهو مبتدأ ولم يتم خبره (ولا يجوز لكن عمرو) بالافراد (على أنه معطوف)  
 على زيد لفرات شرط وهو النفي أو النفي (حلافة الكوفيين) وإجازتهم ذلك وليس ذلك بمسرح وأما  
 بل فيعطف بها بشرطين المراد معطوفها أن تسبق بإيجاب أو أمر أو نهى أو مناهة (بعد الأولى)  
 وهذا الإيجاب والامر (سلب الحكم مما قبلها) حتى كاه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء (وجعله لما

هذا ولم يبين حكمها إذا لم يشر معطوفها كما فعل بل لكن فالنظر انضى (قوله بإيجاب) هل الاستفهام داخل في الإيجاب (قوله ومعناه بعد  
 الأولى الخ) الحاصل أنها تنفيذ بعد الأولى من تأسيس إذ لا حكم مما قبلها وجعله لها بعدا وتعدا لا من تأسيس تأكيدي وهو  
 محذوف مما قبلها وتأسيس وهو إيجاب يقبض لما بعدها (قوله حتى كاه الخ) عاصبه هذه المباركة لا بد من تعليق ما ذكر وهذا السلب  
 الكاف وقد يعمل كالتعقيل (قوله حتى كاه مسكوت عنه الخ) قال الله وشرى ليس هذا معنى سلب الحكم وكأن الفاعل أراد أن  
 يعمل كلام الموضع على ما قاله القتيبي سعد الدين في المطول فله قال معنى الإضراب أن يعمل التبع في حكم المسكوت عنه يحتمل أن  
 يلابسه الحكم وأن لا يلابسه فتحوجا في زيد بل عمرو يحتمل هي مزيد وصم هيته وفي كلام ابن الحاجب أنه يقتضى عدم النهى قطعا  
 أما إذا انضم إليه لا نحو جامل زيد لا بل عمرو فهو يقيد عدم النهى زيد قطعا أنه فكلام الموضع يرجع فيها قاله ابن الحاجب فلا  
 يصح حمل الفاعل على ما قاله السمران كأنه عارضا في المعنى فزيد موافقة له أنه ونحو خطه بإجابة ما نصه وقال السيد في حاشيته  
 على هذا الجمل قد وقع في كلام ابن الحاجب أن الحكم على الأول كان قطعا وأراد أن لرفع التهمة عليه والإخبار عنه كان قطعا كما يدل عليه





(قوله وأما لا يعطى بها الخ) قال الزرقاني قال الرضا أعلم أن لاس الحكم هو مفرد بعد إيجابه المنبوع ولا يجب إلا بعد خبر موجب أو أمر ولا يجب بعد الاستفهام والعرض والتمني وانضم بعض ونحو ذلك ولا بعد إلى أو وقوله ولا يجب أي لا تثبت في كلام بعض في راجع الآية شيء بخلاف هذا واستعمل المصنف وقوله شروط جمع الكثرة موضع جمع التثنية لا بشرط أن لا يجمع فله وحيد فليس هذا من القابل لأن على ذلك ما إذا كان جمع فله وبق عليه من الشروط أن لا يقرن بمعاطف وقد ذكره في لغتي فقال الثاني أن لا يقرن بمعاطف فإذا قيل جاء زيد لا يلزم صروف المعاطف بل ولا رمافها وليس طاعة وإذا قلت ما جاءني زيد لا صروف المعاطف الواو ولا نو كيدلني وفي هذا المثال ما عدا آخر من المعطف بلا وهو تقدم التي قد اجتمعت ما أيضا في ولا الصالحين وبيد كذا الفارح هذا هو وقوله واستعمل المصنف الخ مبنى على خلاف ما حققه السعد في النرويج في أن الجمعين إنما يفرقان في التثنية لا في الجلسا وقوله إن شرط ليس له جمع فله لا يعترض بقوله له إلى فقد جاء بشرطها وأعمال من جموع الفقه لذلك جميع شرط بفتح الراء بمعنى علامة لا جميع شرط بسكون الراء بمعنى إلزام الشيء والتزامه (قوله أفراد معطوفها) قال السيد جوشي المطول في باب الفصل والوصل لاها موضوعه لأن يبنى بها ما أوجبته حتمية وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها محرفه زيد قائم ينافي زيد ليس قائم لا صروف ليس قائم ولا يتصور في الجمل التي لا أهل طامس الإعراب وأما قولك زيد وجهه حسن لاسه فيج لم اعتقد (١٤٩) حصر وجهه وقبح فلهو لا بعد محنة قياسا لأنه بمعنى قولك

قياسا لأنه بمعنى قولك حسن الوجه لا فيصح الفعل (قوله بإيجاب) قال الزرقاني أي بإثبات خبري لأن الإيجاب أيضا إيجاب لكن خبر خبري فقد ظهر التنازع بين المعطوف والمعطوف عليه ثم إن الدمايني استظهر فيما إذا انتقض الثاني بالإلا أن يكون ما تقدمه الإيجاب هو ما قام القوة لا زيد إلا أنه قال إذا التقدير قام زيد لا غيره ونقل عن السكاكي ومن تبعه أنهم يمنعون مثل هذا التركيب فانظروا (قوله فلا يجوز جاني رجل

(وأما لا يعطى بها شروط) ثلاثة (أفراد معطوف أو أن لسق في صواب أو أمران) فالأول (كم دارد لا صروف) الثاني نحو (اضرب زيد لا صروف) زاد سيدي (أولاء خلافا لأن سمعان) بفتح السين في معناه ذلك وزعمه أنه ليس من كلام العرب (نصريان أخى لابن حم) وأن لا يصدق أحد متعاطفيا على الآخر ليس عليه السبيل في التامج التكرار فله شرط لأن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن مفهوما الخطاب في ما بعدهما وهو ما به أيضا لا بد في شرح الجرولية وزاد فيكون الأول لا يتناول الثاني ونمهما أبو حيان قال الموضح (وهو حق فلا يجوز جاني رجل لا زيد) لأن الرجل يصدق على زيد (ويجوز جاني رجل لا صروف) إذ لا يصدق أحدهما على الآخر لول الإبراق ما بين ما ذكره السبيل والأدنى منى على صحة مفهوم التقدير وقد تفرق في الأصول أنه غير معتبر على التصحيح مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد بما به مثل قام رجل لا زيد في صفة التركيب فامتناع قام رجل لا زيد في حابة المعدل لك إذا أردت بالرجل الأول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه مما كبدنا فلا مانع منه إذا قصد الإطناب وإذا أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وإن كان متعاطفيا لغيره فيكون كعطف ذلك على ما قال (الراجحي) في كتاب معاني الحروف (وأن لا يكون المعطوف منه معمول قبل ما صر فلا يجوز) عنده (جاء زيد لا صروف) قال لأن العامل بقدر بعد المعاطف ولا يقال لا جاء عمرو ولا أهل الدمام (ويرده) أنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد المعاطف لا يمنع ليس زيد قائما ولا فاعدا قاله في المنى ووجهه أن علة المنع عنده ترجع إلى إلباس الخبر بالمعطوف وهو الدماء وذلك لا ينافي في مسئلة ليس

لا زيد) قال الزرقاني قد وقع البحث فيما إذا قيل جاء رجلان لا زيد هل هو مثل هذا فقال به بعض شيوخنا هو مثله لصدق رجال هل زيد واستشكل ذلك بأن هذا في الاستثناء جائز والذي يظهر أن المتعاطفين هنا متغايران باختيار الأفراد والجمعية (قوله مع أن بعض المتأخرين الخ) هو الفاضل أبو حامد أحد بهاء الدين بن الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن أبي السبكي وأجابوا الله بما حاصله أن معنى قام رجل لا زيد قام رجل غير زيد واستفيد التنبيه من المعطف لأنه يقتضي المعارضة ولله تكلم مقصود صحيح في إيهام الأول وتعيين الثاني ولا مقصود زائد على المعارضة الحاصلة بدون المعطف في قام رجل غير زيد وإنما أمكنه التثنية المقصودة بدون المعطف يظهر أن يمنع المعطف لأن معنى كلام العرب هل الإيجاز والاختصار وإنما يبدل إلى الإطناب المقصود لا يحصل بدونه فإذا لم يحصل مقصوده في قوله امتناعه ولا يبدل إلى الجملتين ما قدر على واحدة ولا إلى المعطف ما قدر عليه فهو واهم أن ما استشكل به البهاء السبكي الشرط المذكور مخالفت لقول البيهقيين شرط قصر الموصوف على الصفة أفراد عدم تنافي الوصفين نحو زيد كاتب لا شاعر وأجاب والله بأن معنى عدم تنافي الوصفين إمكان صدقهما على ذات واحدة بخلاف المتنافيين كالعلم والجاهل لأن الوصف بأحدهما ينافي الوصف بالآخر لا استحالة اجتماعهما وأما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وإن كان معناها متباينا والثبات أهم من التناقض في كل متنافيين متباينان ولا عكس والبيهقيون لم يفتروا عدم التباين والسبيل من تبعه لم يفتروا التناهي إلى آخر ما حذرته في رسالة سماها بابل أملا

في المصنف بلا (قوله بدليل جواز اختصم الخ) قال الزرقاني الشامل في الأول اختصم وفي الثاني مبتدأ مقدر تقديره ما هو في الثالث إذ ولا يصح أن يقال اختصم عمرو وها عمرو ولا إن عمرا (قوله وإن ذب لعمرا فائما) قال الزرقاني كذا في النسخ مع أن الخبر الواقع بعد المخطوف بلا يجب إفراده فيطابق أحدهما قاله الرضوي آخر باب المصنف وفي التسهيل أيضا أنه يطابق أحدهما قال ابن عقيل والذي يظهر كون الحكم للأول نحو زيد لا عند قائم (قوله قيل في تحسيره) أي قال الجماعة في تحسيره ذلك قاله دليل بقولهم لا بنفس المثل فادفع قول المصنف لا دليل فيه لجواز كون التدبر بالمحك جدك أو بضمك جدك (قوله قاله في القاموس) قال الزرقاني أي قال له ثلثة الخ ولم يذكر أنه مفصور ضرورة أنه وهذا أمر ظاهر لأن صاحب القاموس قصد بيان لفظ تنوفاً من حيث هي لا قيد كونه في البيت (قوله لعدم إردفها) أي الجبال (١٥٠) الصادر (قوله ولم يكن مدخولاً مفرداً الخ) يعني أن جملة شروط كون لا عطفه أن لا يكون

الذي يشرى هذا داخل في قولها قبل وبعد وجود فاصل أي فاصل كان الخ إلا أن ينص الأول بأن يكون الفاصل بين المعطوف عليه وحرف المعطوف قول القدرح ليسكن بذلك الخ ظاهر وأنه لا فصل حينئذ بينهما وليس كذلك لوجود لا حصار إن لم يكن بين المعطوف عليه والمعطوف اه ولا يخفى أنه خصة عن ظاهر الكلام وأن قول مصنف أول بين التابع وقوله تأييد بين المعطوف والمعطوف صريح في ما يرد عليه من أنه لا بد من الأول من تقدم الفاصل على حرف المعطوف ثم قائمة المص على هذا الأخير الرد على من حيث قال إن الآية من قبيل المعطوف بفاصل ولا حاجة لدخول لا لهما إنما دخلت بعد أو المعطوف والذي يفصل بينهما أني قل وأو المعطوف (قوله إلا بإعادة الخاضع) قيل هذا استثناء منقطع لأن المعطوف حينئذ من الحائض والخفوض لا على (١٥٦) الخفوض ولا يخفى أن ما قاله من المعطوف على الحائض

والخفوض خلاف صريح كلام المصنف كالناظم وألحق أن المعطوف على الخفوض لكن هل القائل في الأرض اللام الأولى والثانية كالعدم أو الثانية يجرى فيه ما يأتي من الجاسي هو ذلك الاسم (قوله قال طوار الأرض) كذا في بعض النسخ وفي بعضها فقال وهو التلاوة والأول جائز كما به عليه البهاء السكي في شرح مختصر ابن الحاجب ونقطة الدماميني في بصرى الجارة وأطال في ذلك واستدل على خصوص هذا الذي وقع هنا بقوله **بأن** مثل عن الحر ما أنزل الله على نبينا إلا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا رويناه في صحيح البخاري وكذلك في مسلم ورأيت بخط النووي بنيد

الذامية (بين المعطوف) وهو حرف المعطوف (والمعطوف) ويكون ذلك من الفصل بين المتعاضدين (نحو ما أشركتنا ولا آباءنا) فآباءنا معطوف على ما ولا فاصلة بينهما معطوف وهو الواو والمعطوف وهو آباءنا (وقد اجتمع الفصلان) الفصل بالتركيب بين التابع والمتبوع ونهضت بين المعطوف والمعطوف (في) نحو ما لم تعلموا أنهم ولا آباءكم فآباءكم معطوف على الواو في نفس الأمر ليس بينهما بالتركيب ما يتم والفصل بلا بين الواو وآباءكم مقوله ذلك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وانت على ضمير رفع متصل عطفت فاعمل بالضمير المنفصل

أو فاعمل ما (ويضعف) المعطوف على الضمير المرفوع المتصل (بمعنى ذلك) لأنه يوم المعطوف على عامل الضمير لأن الضمير المرفوع المتصل يزل من عامله مرة لجره (كمرت برجل سواه والدمدم) بالرفع عطفت على الضمير المستتر في سواه لأنه قول عشتق (أي سواه والدمدم) وليس بينهما فصل (وهو فاشق الذمير) وإليه أشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في الظن فاشق (كقوله) وهو جريء وهو الأخطل وربما الأخطل من سفاهة وأيه (عالم يكن وأب له ليدلا)

لمعطوف أب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فاصل رأيت راء البخاري وصححه من قوله **بأن** كسر وأبو بكر وعمر وصلوا وأبو بكر وعمر رابط بينهما أبو بكر وعمر من غير فصل فيجوز أن يكون مروي بالماضي (ولا يكثر المعطوف على الضمير المرفوع إلا بالعادة الخاصة) وإليه أشار الناظم بقوله وهو من حائض لدى عطفت على **ضمير جعش** لازما قد جملا

(حرفا كان) الخاصة (أو اسما) سواء كان مخفوضا أو مرفوعا هل كقيامك أو منصوبه كضربك إذا قدرت الكاف مفعولا به أو كان لا عمل له من رفع أو نصب كعملائك فالجواب (نحو فقال طوار الأرض) فالأرض معطوفة على الماء المخفوض باللام وأجبت مع المعطوف ولاسم نحو (قلوا لعبدك وله آباءك) وآباءك معطوف على الكاف المخفوض بإضافة إليه إليها وأجبت المضاف وهو له مع المعطوف والأصل فقال طوار الأرض ونفذ المفعول آباءك نحو ما أجبت أحاطت فيه لأن الضمير المخفوض كالسور في شدة الزوم قاله الخواري كما لا يعطى على التنوين لعدم لزومه لا يعطى على ما أشبهه (وابس) هو الحائض (بلازم وقافا ليس والأخفش والكرابيين) ونهضت المظلم فقال :

وليس هندي لازما إذ قد أتى في الظن وانشر الصحيح مثبنا

(مدليل قراءة ابن عباس والحسن) المصري (وعليه هما) كقراءة (أب، دون، والأول) بالخاضع دعاه

قال (قوله على الماء) قال الله يشرى كان الأولى أن يقول على هذا الآية بأن الضمير هو الماء وحدها والآية ليست من الضمير (قوله وأعيد المضاف) جره حينئذ بالأول قاله الجاسي قال والثاني كالعدم وهو دليل على لم يبيد في ذلك لئلا يمتنع وقيل جره بالثاني كافي الحرف الزائد في كنى بالله (قوله وقافا الخ) قال الله يشرى واستدل به ما ذكره وتخرج القرآن عن خلاف مذهب الجمهور بما يتأق به قول السعد أن التخرج على خلاف مذهب الجمهور يداني التصحاح إلا أن يقال هل ذلك مما يساعد الدليل غير الجمهور اه (وأقول) هذا الذي قبله به كلام السعد يعمى أنه مراده من ما جره به أنه لأن الغالب قوة دليل الجمهور لكن يبقى أن المصنف صرح بأن الموضع قد لا يخرج إلا على وجه مرجوح كقراءة من عامر وغيره وكذلك يعمى المؤمنين بالإدغام وإن شككته الدماميني بكلام السعد والحق أنه يمكن التماسه موافقة الجمهور بما يحوي لم يشد صمته (قوله كندرة) فيه تسكين على المصنف لأن كلامه يوم أمها غير سبعية

لكن حزة بقرا لسالمون، لتخفيف فهل من عباس والحسن كذلك كما ينصبه صانع الشارح (قوله حلافاً من عشرين) قال الشارح اني  
كتب صاحب الكشف هنا حاشية حاصلها أن عطف وكمر به على مصدر يدل أنه جار مجازيل تمامه بصلته الى من جملتها والمسجد  
الحرم لمعطوف على سبيل اقل وجهين الاول أن الكفر بآفة المصدر من جنبة متعدياً منى فكانه لا فصل بالاجتنبي بين سبيل الله وما  
عطف عليه ولأن عطف الكفر على المصدر في تمامه بمنزلة أن يقال وعد من سبيل أقوم المسجد الحرام والثاني أن هذا التقديم لمرط العاية  
ومثله لا ينفصل الاول وأوجه (١٥٣) (قوله عليه) قال الدوشري نائب قاعل عطف والضمير للمصدر وضمير أنه ما تدل على المسجد

(قوله والتقدير الخ) قال  
الدوشري فيه أنه يلزم  
عليه أيضاً حمل الجار  
محدوفاً في غير الواضع  
المشورة اللهم إلا أن يقال  
حمل المفعول إذا حذف استقلالاً  
وأما بطريق التبع فلا  
(قوله والصواب الخ) قال  
الدوشري هو مخالف لموله  
هنا وليس بلارم الخ اه  
أي لأن قول الصواب  
يفتضي لزوم ذلك ثم انظر  
هنا أورد أنه يلزم حذف  
الجار مع بقاء عمله ويجاب بما  
تقدم مما مررت به من أن  
طالع من قوة الدلالة عليه  
بتقدم ذكره هنا وأورد  
بعضهم أن ما قاله في المعنى  
يؤدي إلى تعاطيل مسئلة  
العطف على الجرور بدون  
إعادة الجار إذ تقدير الجار  
تكرري كل جزء من جزئياتها  
كمرارة حزة ويجاب بأن  
الأصل عدم حذف الجار  
فلا تركب إلا عند قوة  
الداعي كالعطف على  
المصدر قبل استكمال

هل الماء المحفوظ بالياء (وحكاية قسرب) من العرب (ما قبلها خبره وقرنه) بالمحفوظ عطف على الماء  
المحفوظ بإضافة الخ إلى وليس في القراءات الحكاية إعادة عاين لا حرف في الأولى ولا مضاعف في الثانية  
(قبل و) يحتمل أن يكون (هذه) أي من العطف على المصدر المخبر من غير إعادة عاين (وحدة من  
سبيل الله وكمر به والمسجد الحرام) فالمسجد الحرام عطف على الماء المحفوظ بالياء ولو أعيدت لعل  
وبالمسجد الحرام (إذا ليس العطف على السبيل) المحفوظ من حلافاً من عشرين (لأنه صلة المصدر) وهو  
صد فانه متعلق به (وقد عطف عليه) أي على المصدر (كمر) القاعدة أنه (لا يهبط على المصدر حتى  
يتم كل معمولاته) فلو عطف المسجد حرام على السبيل لكان من جملة معمولات صدر لأن المعطوف على  
معمول المصدر من جملة معمولاته ومن كان المصدر معمولات لا يهبط عليه إلا بعد تمامها فلا يهبط  
عليه هنا أنه ليس من جملة معمولاته وأنه معطوف على الماء من به إلهام معناه وأما وقد اتفق  
أحدهما فينبغي ألا يحذف المصدر مع جوار أن يكون معمولاً للمصدر محذوف والتقدير وعد  
عن المسجد الحرام لا ما هو المصدر لا به من مصدر قاعدة لتحقيق وإن كان بعضهم نقله عن سبيل به قال  
في المعنى والصواب أن يخص المسجد بمصدره لئلا يعلقها على الماء عطف ومخرج الجار والجرور  
عطف على به اه (ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد ما بينهما) والمعنى والاستقبال (سواء اتحد  
بمعاني) في الفعلية كان يكره ما صار على أو ما صير ولا يشترط اتحادهما في المادة (صحيح في بلدة  
متاوترة) فليس معطوف على محكي يدل ظهور السبيل لفظه (وعمره) (أو الموصوف) وتقرأ يؤركم  
أجوركم لأنكم (أو الكرم) فله عطف تنقوا على تؤموا ويسألكم على يؤركم من عطف الشرط على الشرط  
والجواب على الجواب يدل ظهور الحرم في محققه وقوله (أم احتفاء) هو عطف عطف المساعي  
على المصارح وعكبه بالاول (بحر) يتقدم هو يوم القيامة فأورد هم النار) فأورد معطوف على يتقدم  
وزم ما به استعمل (و) الثاني (بحر) ذلك في إن شاء الله جعل لك حيزاً من ذلك جهنم الآتية) وتماها تجري  
من تحتها إلاها ويحمل ذلك فيصور مصدره يحمل وهو مصارع على حمل وهو ما من لا اتحاداً وما بينهما  
الاستقبال وروى ذلك أشار إلى ظم قوله وهو عطف الفعل على الفعل يصح (ويعطف الفعل) المساعي أو  
المصارح (على الاسم المفعول) في المعنى محققاً ميراث صديقاً في بحر صفات ويضمن (فيعطف في الاول  
أثرن وهو ما من على الميراث وهو اسم فاعل مثبته للمعنى لا في أويل واللاتي آخرن وعطف في  
الثانية يضمن وهو مصارع على صفات لأنها في معنى يصفن قبل ولدي حسن ذلك أويل يضمن  
مضاعف وأثرن عشرت (وبحور العكس) وهو عطف الاسم المفعول للمعنى على الفعل الماضي  
أو المصارح (كقوله) يارب بيضاء من الفروع (أم صبي قد حبا أو ذريح)

(قوله في المعنى والاستقبال) من الدوشري بظن ما وجه المصارح على المعنى والاستقبال دون ذكر الحال ثم وافق على التوقف في كلام  
الشارح شيخنا أبو بكر الشوازي (قوله عطف في الأولى أثرن الخ) كتب شيخنا العلامة الصيغى ما أشد فائدة الدوشري فقد يقال إن  
المعطوفات إذا تكررت تكون على الأصح على الأول فلم لم من الشارح فعطف في الأولى أثرن على العاديات ويجاب عن ذلك بأن حمل  
قولهم إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول مقيداً إن لم يكن العاطف حرفاً مرتباً كالفعل ذلك بعض مشايخنا من الكمال ابن  
الهائم ثم يظهر بكل تقدير على أثرن من الإعراب لا جائز أن يكون الجر لعدم دخول الأفعال ولا جائز أن يكون غير مقدم وجوده هنا إذ  
القرض أنه معطوف على جرور فقط اللهم إلا أن يقال على قولهم لجر لا يدخل الأفعال إذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما إذا كان



هل سبيل التبع كما هنا فدخله فإذا غلب صرحوا بأن الجملة التبعية تقع في محل جر الملم بكس فائرن في محل جر ولا إشكال قلنا انما هو  
 أن المعطوف هو العمل وحده كما صرحوا به لا جملة بأمره فليست أم (قوله لمعطوف) وارجح الخ قال الدوشري قد يقال لمعطوف دارج معطوف  
 على محل جملة كما تكونها صفة للتكثير وليس من عطاف الاسم هل الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما أشبهه وكتب شيخنا الغني  
 بعده وقد جاب بأنه لما كان المقصود من الجملة هو الحدث صح ذلك ثم يتردد القول حينئذ في عامل الجر في دارج ما هو فيلزم ثم كتب  
 الدوشري بعده ردنا الخ طرفي ذلك والذي استقر عليه الحال أن العامل فيه أم لا به معطوف على الصفة والعامل في الصفة هو العامل في  
 موصوفها ويكون قولهم عطاف الاسم على الفعل فيه مساهمة معها من حيث تأمل ثم كتب الغني بعده أقول لم نحرم المسئلة كما ينبغي فإن  
 متسا تردها نظر هو قولهم أن العامل في التابع هو العامل في المنسوخ مع أنه لم هنا أن المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتضى أن لا يكون  
 العامل هنا أم لا لأنه لم يعمل في المتبوع إذ هو جزء من جملة المعمول لا من حيث كذا ليس معمولا لا من وجهي أن العطاف عليه هنا  
 هو الجملة وأن قولهم عطاف الاسم على الفعل فيه مساهمة كما لا يخفى ثم كتب الدوشري (١٥٣) لم بين من المنع ولا يملك جافل أن

قوله دارج من عطاف الصفة  
 هل مثلها أم أصل  
 السؤال والجواب مأخوذان  
 من كلام الشهاب العامري  
 كما بيضاء في حواشينا هل  
 الالمية (قوله هو) قال  
 الدوشري وإنما السأهي  
 هو الجرار كون بيضاء  
 مفعول للفعل محذوف  
 يفسره معنى ربها المحذوف  
 على وزن رب رجل صالح  
 نقيته وإن كان المفسر  
 فيما نص فيه محذوف فهو  
 مشكل إذ يلزم عليه  
 حذف المفسر والمفسر  
 جميعا وكتب شيخنا الغني  
 بعده وقد يقال أيضا إن العيني  
 لم يسه وإنما أم عطاف  
 بيان مقطوع فنصب

فعطاف دارج هل جافل لأول دارج بدرج أو جاب بكتاب الدوا مع جمع هو مع وهو في الأصل الطوية  
 الحق من الظاهر والنوق والمراد بها هنا المرأة النامة الخلق ويجوز في أم الجر على الدلية من بيضاء والرفع  
 على الخبرية لمبتدأ محذوف ولا يجوز لصاحب الال على القطع وقول العيني أم صبي بالنصب عطاف بيان لبيضاء  
 هو لأن بيضاء محذوف ورب لا منصوغة وفحتها مائة من الكفرة لأن لم يصرفه لأن التأييد الممدودة  
 (وجعل منه) أي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطاف الاسم على الفعل (يخرج الحى من الميت  
 ويخرج الميت من الحى) فقد خرج معطوفا على يخرج بأول يخرج يخرج (وقد الرخنرى عطاف  
 يخرج على قاتل) فيكون من عطاف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجع إلى مرجع الأول سلا من الفعل  
 بين المتعاطفين بحالة وذكر الشيء ومقابله ومرجع إلى عدم التأويل والتوافق بين معنى المتعاطفين وإلى  
 ذلك أشار الناظم بقوله: واعطاف على اسم شبه لعل فعلا . وهكذا استعمل نحوه مثلا  
 (فصل) تختص القامو الوادو هو واحد لهما مع معطوفهما (الدين) ونشار كهما في ذلك أم المتصلة (مثاله  
 في الفاء أن اضرب بعصاك البحر فابجست) أي ضربت فابجست وهذا العمل المحذوف معطوف على  
 أوحينا من قوله تعالى في سورة الأعراف وأوحينا إلى موسى إذ سبقه وقوله أن اضرب بعصاك البحر  
 فابجست وأبجست معطوف على ضرب المحذوف ويقع في نفس السمع مكان فابجست فاجرت (أي  
 فاضرب فاجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا) (والتحقيق) وهو يجوز لأن فاجرت في البقرة وليس  
 في آيتنا أن ولا أوحينا ولاوتها وإذا تسق موسى أقومه فاضرب بعصاك البحر فاجرت  
 وتسمى الفاء العاطفة هل مقدار نصيحة (ومثاله في الوار قوله) وهو الالفة الذيان

فإن كان بين الخبر والباء سالما . أبو حجر إلا يدل فلائل  
 حذف الواو معطوفها (أي بين الخبر وبين) وأبو حجر ضم الحاء والجيم كنية الله به ابن الحرث العسائي

(٢٠ - نصريح - ثاني) إذ عطاف البيان كالنصف في جواز الصاع كما صرحوا به وحيث قد قوله ولا يجوز لصاحب الخ هو عين  
 كلام العيني (أصل) (قوله ونشار كهما في ذلك أم) كذلك ثم كما اقتضاء قول القهار في الآية سير حيث قال كلا أتوا بشيء ثم أتوا  
 بآخر قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وقال الدوشري وإنما لم يذكر النصف أم لئلا يفتقد ذلك بالنسبة إلى القامو الوادو وشيأت أن الفارج  
 على اقتصار المصنف بالتمية للناظم وكان الأول للشارح أن يذكر من اقتصار المصنف والناظم ما قال الدوشري والأولى بالدوشري  
 أن يكتب ما هنا هناك (قوله وهذا الفعل المحذوف الخ) قال الدوشري به نظريين الظاهر أنه من عطاف الجمل لأن عطاف الخبر ذاتي  
 وإن كانت عبارة الشارح ممتنة لذلك وكذا فيما بعده (قوله وتسمى الال عاطفة هل مقدار نصيحة) في التلخيص أن المحذوف قد يكون  
 جملة سبيل كقوله فاجرت إن قدر نصريه بما يجوز أن يقدريه صريحي ففاض جرت قال الممدو ظاهر كلام صاحب الكشاف  
 أن تسميتها نصيحة إنما هي على التقدير الثاني وهو أن يكون المحذوف شرط وظهر كلام المفتاح هل العكس وقيل (بما نصيحة هل  
 التقديرين اه) وسبب تسميتها نصيحة أنه لما ذكر عطاف الأمر بالضرب لا انفجار دل على أن المحذوف بالأمر لا انفجار فلذا حذف  
 الضرب وإنما به على هذه الفائدة الفصح ومما أيضا على ما يفسر بها دلالة على أن الأمر والنهي تسمى بها حيث نصيحة



الكلام على قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ثم جاء من عمل محذوف أى من نفس واحدة ألباها ثم خلق منها زوجها  
وحينئذ قد تم إتيانك الوارثاء في جواز حذف المعطوف عليه ورجب الحذف في الآية دفع (١٥٥) لروم أن تكون الذرية قبل خلق

الأول ويمكن الدفع بعمل  
ثم الترتيب في الإخبار (قوله  
وهو قول الأخفشى)  
حيث اختار المصنف قول  
الأخفشى فكان عليه أن  
لا يخص هذا الحكم بالفاء  
والوارث لأن ثم كذلك كما  
في المتن

(هذا باب البدل)

(قوله ولذلك يقولون  
البدل الخ) أشعر قولهم في  
حكم تكرير العامل أنه ليس  
بتكرير حقيقة وهو  
كذلك قال الفارح في صف  
الاشتغال عامل البدل ليس  
كاللفظ به من كل وجه حتى  
يصح أن يكون خبراً أو  
مفعولاً لغيره وإنما هو  
تقدير معنوي ولا يمكن  
من بدل المفرد بل من بدل  
الجملة من أجل ذلك باطل أنه  
لكن سيأتى قوله تعالى  
تكون لنا عبداً لأولنا  
وأمرنا ما قد يكرر على ذلك  
(قوله لا ولم يتدبر ما)  
قد يقال يكفي الضمير فيها  
يمود عليه ذكر مرجعه  
في اللفظ وإن كان من جملة  
أخرى وليس ذلك بأبعد  
من عوده على ما يستلزمه  
المقام وهو ذلك (قوله وفي  
بعض النسخ ذكر لكن الخ)

(كقول بعضهم وبكراً وأهلاً وسهلاً جوا بالمرحبا) بك الوارث الأول لمعطف جميع الكلام على كلام  
المتكلم الأول والوارث الثانية عاطفة على مرجحاً المفردة فهي لطاف لفرد استوى على الاستشهاد قاله في  
المواشى (والثاني ورجحاً بكراً أهلاً) ذلك متعلق بمحار أهلاً معطوف على مرجحاً (والثاني) وهو  
حذف المعطوف حايه بالفاء وهو خاص بالجل (نحو المحارب حكم له كذا صفحا) جملة نظرب معطوفة  
على جملة عنونه (أى أهلكم) بتقديم الفاء على الميم (فحرب ونحو أمر يرادى ما بين أيديهم وما خلفهم)  
جملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة (أى أمروا فلم يروا) وقامروا الله عفاست على جملة مقدرتها فيها  
وبين المحذورة وأن المحذورة في محلها الأصل وهو قول الأخفشى وسائفة ومذهب يسويه والجمهور أن  
المحذورة قدمت من تأخير تليها على أصلها في التصدير وعلمه الأصل بعد الفاء والأصل فأنضرب  
فالم يروا الثالث وهو حذف المعطوف عليه بأم المتصلة بمروا حسبت أن تدخلوا الجنة أى أهلكم أن الجنة  
حسبت بالمسكاره أم حسبت وإلى ذلك أشار النظم بقوله • وحذف مشرع بدا هنا استبح •

(هذا باب البدل)

هذه التسمية للبرين واختلف في تسميته عند النكرومين قد لا يخش بسبب التسمية والترجمة والتبيين وقال  
ابن كيسان يسمونه التكرير والفرص من أن يذكر الألف مقصوداً بالبدل بعد التوكيد لا كرهه بالتصريح  
بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة تركيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون الدل في حكم تكرير العامل وقولهم  
المبدل منه في حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ بدليل جواز ضرب بدله أيده لا ولم  
يتدبر بدلاً أصلاً كما كان الضمير ما يعود عليه والبدل لغة الموصى (و) اصطلاحاً (هو التابع المقصود  
بالحكم) المنسوب إلى متبوعه نصاً أو إيجاباً (بلا واسطة) حيث يعمى قول النظم

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المتضمن بدلاً

(طرح بالفصل الأول) وهو المقصود بالحكم ثلاث أنواع (المعنى والبيان والتوكيد) فإنها مكلات  
للمقصود بالحكم) وهو متبوعها وليس مقصوداً بالحكم (و) أما النسخ فثلاثة أنواع أحدها ما ليس  
مقصوداً بالحكم (أصل هو المعطوف بلا بعد الإيجاب) ويقل ولكن بعد النسخ (كجاء زيد لا عمرو وما جاء  
زيد بل عمرو أولئك عمرو أما الأول) وهو المعطوف بلا (فواضح) أمره (لأن الحكم السابق) وهو إيجابات  
المجرى (زيد) (منه) (بلا) (وأما الآخرين) وهما المعطوف بيل واسطوف بلك بعد النسخ (لأن الحكم  
السابق حوئى نحن) والمقصود به (أما الأول) دون الثاني (الشرع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما  
قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لأنه) (هو) (المقصود) وحده (وذلك كالمعطوف بالوارث) إيجاباً أو  
إيجاباً (نحو جاء زيد عمرو وما جاء زيد لا عمرو) وهذا النوعان (وهما الأول والثاني) (خارجان عما خرج  
به النسخ والتوكيد والبيان) أما الأول فلأن المقصود بالحكم بهما (نحو جاء زيد) (لأن التابع ليس  
هو المقصود بالحكم وحده) (والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف بيل  
بعد الإيجابات نحو جاء زيد بل عمرو) وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وهو مما يمتنع على قول  
الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحذف بذلك الدل وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا  
الحديث ما ذكره النظم وإسناده (ومن ألهما) من شرح النظم وغيره (عليها أنهم عن أصابة الغرض بمعمل  
وأقسام البدل أربعة) أشار إليها النظم بقوله •

قال القاني ذكر لكن مشكل حتى هل مذهب الكوفيين التبيين بأنها عاطفة بعد الإيجابات والمقصود به (أما الأول) (قوله وأقسام البدل  
أربعة) زاد بعضهم خامساً وهو بدل كل من بعض قال السيرى وقد وجدت لهذا هدأ في التنزيل وهو قوله تعالى فأرسلتلك يدخلون الجنة  
ولا يظنون شيئاً من جنات عدن ولا شك أنه بدل كل من بعض وحينئذ فنسكت ثيابنا تقرر غلودهم وإقامتهم فبكونا عدنا وأنها من

وهو الذي لا يخلف وعده أو يفر بأهانت كثيرة لاجبة واحدة كإرواء البخاري من حديث أبي قال أصيب عارث يوم  
 بدر فالتأمة يارسول الله قد كنت مدلة حارثة من أبي بكر ولجنة صبر عوان يكن غير ذلك ترى ما أصبح فقال جنة واحدة إياها  
 جنات كثيرة وأنه في الفردوس الأعلى (قوله بدل مطابق) فإنه لا يشرى هو بدل من قول بدل كل الخ (قوله وإنما يطلق كل على ذي  
 أجزاء قال لورقاني أجيب عن ذلك بأن الشيء هنا هو المفردون للمعنى والتسمية اصطلاحية منفردة بعد التثنية بمعنى أنه لا يضاف  
 إلى بدل على ذي أجزاء على ما يدل على ذلك وهو أسماء الله تعالى لكثرة الأول قبل في الجميع كل ثم سميت تلك الألفاظ ببدل الكل  
 من الكل (قوله فلا يسمى أكاذيب الرقيب فصح الخ) قال الوراق نظر ما الذي يسمى به عند ما جئت ولعلها باسميائه بدل (ضراب  
 قوله لا بد من اتصاله الخ) قال الدونوري وقال النظم وشرح كافيته اشترط أكثر الحريين مصاحبة بدل البعض والاشغال ضميرا  
 عائدا إلى المبدل منه والمصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه والمسألة المذكورة والمراد ببسوطه فلتراجع اه وتقدم  
 في كلام الشارح في باب الاستثناء (١٥٦) ما يشعر بالاستثناء من الضمير اه ظاهر تقديره فإنه قال في قوله تعالى ولا يلفظ منكم أحد

الإمرأته فامرأتك بدل  
 من أحد بدل بعض من كل  
 ولم يصرح به بضمير لأن  
 قوة لعل المستثنى بالمستثنى  
 منه لئلا يفسد ضمير غائبه  
 فإن قوله لأن قوة الخ  
 يشعر بعدم الاحتياج  
 إليه سواء كان قوله ولم  
 يصرح بضمير تقديره  
 بقى أن ظاهر كلامهم أن  
 الربط في هذا الباب  
 لا يكون إلا بالضمير وبذلك  
 صرح في المعنى (قوله  
 متصل بالبدل أو غيره)  
 قال الدونوري ينافي ظاهر  
 قول المنزوي لا بد من اتصاله  
 بضمير يرجع إلى المبدل  
 منه وقد يجاب بأن الاتصال  
 في كلام المنزوي ليس على  
 حقيقة والاتصال في

مطابق أو مع أو ما يشمل عليه يكتفى أو كمطوف بيل

(الأول بدل كل من كل وهو بدل الشيء من هو طبق معناه نحو هذا ما قصراط المستقيم صراط الدين) أعمد  
 عليهم وصراط الدين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل (وسمى التناظم في النظم (البدل المطابق)  
 وحذف الجاهل لتسميته بدل كل من كل (لوقوعه في اسم الله تعالى نحو صراط العزيز الحميد لله فيمن  
 قرأ ما جهر) فافقه بدل من العزيز بدل مطابق ولا يخالفيه بدل كل من كل (ولما) لم يخل ذلك لأن كلاهما  
 (يطلق) على ما قبل التحري فصح الإطلاق بدل (كل على ذي أجزاء وذلك بمنع هنا) لأن الله تعالى عزه  
 عن ذلك ولا يحتاج البديل المحذوف من صلة بالمبدل منه لأنه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة  
 التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لراطة (والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان  
 ذلك الجزء) بالنسبة إلى الذي من المبدل منه (أو مساويا) له (أو أكثر) منه (كأكاذيب الرقيب لئلا  
 فائدت أقل من الذي وهو التثنية (أو نصفه) فالنصف مساويا للنصف الثاني (أو ثلثه) فالثلثان أكثر من  
 الثلث الباقي وذهب السكيتي في هذا إلى أن بدل البعض لا يقع إلا على ما دون النصف فلا يسمى أكاذيب  
 الرقيب نصفه أو ثلثه أو أكثره بل بعض منهما (ولابد) في بدل البعض (من الصلة) بضمير يرجع  
 إلى المبدل منه ليربط المعنى بأكمله (مع كونه) ذلك الضمير متصل بالمبدل أو غيره فالأول (كالأمثلة  
 المذكورة) في قوله تعالى لم يصرفه الله (و) الذي (كقوله تعالى هم هو أو صمرا كثير مهم) فكثير بدل من  
 الواو الأولى فظنوا أن الواو الثانية هالكة على كثير لأنه مقدم رتبة والأصل وافته علم هم صمرا كثير مهم وصمرا  
 والذي حلها على ذلك أن الواو جعلت بدل من الواو الأولى ثم لم تواردها ملين على معمول واحد وإن جعلناه بدلا  
 من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على (جاء حذف البدل وإن جعلناه بدلا من الواو الثانية  
 فقط فيبدأ الأولى لا معصرون جسمه متنا والجملة قبله غيره فقال البيضاوي (وه ضعيف لأن تقديم  
 الخبر في مثله يمنع اه وإن جعلناه فاعلا لأحد المعنيين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين

كلام الشارح محمول على ما في الآية مثالا لذلك نظر ظاهره إذ ضمير الغيبة لا يرجع لضمير الغيبة بل كلاهما يرجعان إلى شيء واحد ما ضمير  
 المتكلم والمخاطب فيصبح ذلك فيه نحو أنت فقد رأيت هكذا فين. وهو مردود على أن الضمير من هاهنا ولا سلم هو الضمير  
 إلى الضمير في ذلك (قوله فهو متوقف على أجازة حذف البدل) يعني ولم يثبت وإنما لم يذكر المصنف في المعنى حلها وذكر  
 حذف المبدل منه وبين ما قبل فيه (قوله فقال البيضاوي الخ) قال الدونوري كلام البيضاوي هذا ينافي ما جزم به في قوله  
 تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا حيث جوز في ذلك كون الذين مبتدأ وخبرا والجملة قبله خبر ولم يظهر وجه التفرقة بينهما  
 وأجاب بعض الأفاضل بأنه لما ترك التضعيف في الآية اكتماء بذكره في الأولى كما هو عادة ولمد فلم يظهر وجه التضعيف  
 كيف وقد أجاز النحاة تقديم الخبر في نحو قاموا إخوتك بخلاف زيد قام لاتباسه بالفاعل ثم رأيت بعض معني البيضاوي  
 قال ورد بأن ذلك إنما يمتنع إذا كان الفاعل مستترا وهنا ظاهر ولا عبرة بالنسبة على لغة أكثرني البراهيت لأنها لغة ضعيفة  
 لا يبالي بها قال أيضا وجه إبقاء الضمير بأن الفاعل قد وضع في موضعه فلا يوزى به غيره عليه نظر (قوله وإن جعلناه فاعلا  
 لأحد الفعلين الخ) قال الدونوري لم يظهر الوجه من وجهي الضمير فليشأمل وتوارد المعنيين على معمول واحد جار في نحو جاء زيد وأنى

هم والظرفان وينظر ما الخالق في غير مرفى غير العربية يجوز نسبة الأثر الواحد إلى أكثر من واحد ولهذا لم يجر بها غريبة واحد قتلوا به (قوله لأن الله عز وجل لا يكلف الخ) قاله الدوشري فيه نظر لخصه ان هذا حيث قال لأن الكلام آخر الخ (قوله ولا يخبر) قال الدوشري الظاهر أنه ولا يخبر بالياء بعد الضاد وإن صح فإرادته أنه لا يصير لفظاً أو يكون ما شيا على عدم اشتراطها ومطابقتها على عاقبة هذه النسخ والذي في النسخ الصحيح هو ما نسخنا عليها خطأ أصح منه أنه يظهر وهو لا يصير (قوله والحق أنها الخ) قال الدوشري مراده الوجهان المتقدمان أي أنه عام أريد به الخصوص كما قال ابن جرير أو عام مخصوص أي بالبدل (قوله قال الكسائي من شرطية) قال الدوشري الذي في المتن وجوز الكسائي كونها مستنداً فإن كانت موصولة لظرفها محذوف أو شرطية فالحذف جوازها والتقدير عليهما من استطاع فليجع قال وعليهما فالمعصوم مختص أما بالبدل أو محذوف لزم (قوله وقال ابن السكيت من فاعل جع الخ) قال الدوشري كونه باطلاً مني على أن الألف واللام في الأساس للاستغراق وهو منوع نحو ركوها (١٥٧) فلهذا كره المراد حيثئذ بالناس من جرى ذكره وهم أئمة طيعون

وبينا أن حج البيت مبتدأ والخبر قوله على الناس والمبتدأ أول وآخر لفظاً فهو مقدم عليه لأن رتبة التقديم وإذا قدمت المستند وأما من مشتقاته كان التقدير حج البيت المستطيع من حق ثلثه على الناس أي هؤلاء الناس المذكورين وبدل عليه إنك لو أتيت بالصحيح في هذا التركيب لكان حق الله عليهم لصح فقد صد الصمير مسد أن وصحهم أو هو علامة أن إلى العهد المذكور بل جاءها لذلك مقدم فقد صرح كثيرون بأنه متى دارت الأداة بين الهد وغيره كالجنس وغيره فإنها تحمل على العهد نظراً للقرينة

أحدهما أنه يخرج على لفظه كونه الراغب وإثباته بجهان بقدر في العامل المفضل صمير مستند واجمع إلى كثير وهو جوب احتساب الضمير في فعل الثامنين من هراتب العربية كان لفظ المعنى وإن جعلناه خبراً مبتدأ محذوف والتقدير المعنى والهم كثير منهم فهو تكاف (أو مقدر كقول الدوشري) على الناس حج البيت من استطاع (إليه سبيلاً) في استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير المأمور على المبدل منه مصدر (أي منهم) قال ابن باز قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن جرير بدل كل واحتج بأن المراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لأن الله عز وجل لا يكلف الخ من لا يستطيع الخ قال الموضح في الحواشي والوجه يقولون عام مخصوص ولا يظهر لأن الكلام بآخره مقصوده وأيسر بظاهره المخصص من غير نظر إلى مقصوده والحق إنها محتملان اه وقال الكسائي من شرطية وجوازها محذوف والتقدير من استطاع فليجع ورد أنه لا حاجة إلى الحذف مع إمكان عدم الكلام وقال ابن السكيت من فاعل جع والمصدر مصاب إلى معوله ورد أنه يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن يستطيعهم بجميع ذلك ما حل (والثالث بدل الاشتغال) واحتج في ذلك الاشباة بقوله لزم هو الأول واحتج في التمهيد وحلله الجوزي بأن الثاني أحاصف الأول كما هي في أخبارهم أو منسكب من صفة محسوبة زيد ما له فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكا وله (الذي ذكره) أي يجوز ضربت زيداً صفة هل الاشتغال يومئذ منه وأذلك قاله أبو حيان في التذكرة وقال في قوله في الحجة المشتمل هو الثاني قال دليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد عرسه وقيل لا اشتغال لا يجزئها في الأمر وسلب المشتمل المسند إلى الأول هل معنى الإسناد إلى الأول لا يكتب به من جهة المعنى وإنما أسند إليه هل قصد خبره ما يتلقى به ويكون الماضي مختصاً بخبر الأول وهذا القول أصبح منه السريان وأبو العباس وهذا لا يجوز ضرب زيد عرسه هل الاشتغال لاكتفاء المسند الأول وهذا المذهب قيل (ما التذكرة) وأنه ندى نصرة الاستناد أو الحق بن ملكون وقال أن النحويين يعني أكثرهم لم يفسحوا كل الإفصاح ولم يفسحوا كل الإفصاح ولذلك اختاره الموضح وقال (وهو دلالة) مرثية يشتمل على معنى شتم لا يظن في الإجمال) وقال

المرشد إلى ذلك قاله الدماميني في حاشية المتن جمعوا وقال أيضاً إذا جعل مرفى لا بدل بعض من الناس في الآية لم عليه الفصل بين البدل والمبدل عنه بالاجتناب وهو المبتدأ اه وظاهره أن صريحه أن الفصل المذكور غير جائز فليست أملاً اه ولأننا نحسب في بعض جهات كلام في هذه الآية أجاب بهما رده على ابن السكيت لا ما لم يكن الخ شقين فرض كفاية في كل واحد من أن يجمع مستطيعهم فإن لم يجمع أئمة الخلق كلهم وفرض من هل المستطيع ثم أورد عليه أنه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت وقال أن إعراب الكسائي أرجح لأن حاصله أن الله على الناس أن يكون محجوا له على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه ولا يعني أن يقدر الجواب هكذا فعليه أن يباشر الحج بنفسه قال وظاهر أن الآية ليست من العام المخصوص ولا تدل على أريد به المخصوص وقد سقنا في حواشي التفسير في باب أحوال المصدر كلامه برهته (وهو ما في المتن من المسند الخ) قال الدوشري ويظن في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الأول أو الثاني أو العاصم يعني نعم برهته المسند في قوله وإنما أسند إليه هل قصد خبره صمير متأث هنا (قوله يشتمل عاده على معناه الخ) قال الدوشري قال المرادى لا بد في بدل الاشتغال من مراعاة أمرين أحدهما إمكان فهم معناه



هذه الحذف ومن ثم جعل نحو أجهنى زيد أخوه بدل ضرب لا يدل اشتغال [د لا يصح الاستغناء عنه بالاول والاخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو أسرجع زيداً فرسه لا وهو إيهام بمقابل الحذف ولا يستعمل منه ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل مخطئ (قوله وكذلك سرق زيد ثوبه أو فرسه) وكذلك سلب زيد ثوبه كما مثل به جمع منهم صاحب طغيص الماتح واضرعه الهاء السبكي في العروس كما بيده في حواشي التلخيص وحاصله أن ما يندى لقدمين لعل ثوبه بدلا يقتضى حذف المفعول الثاني وأن التقدير مثلا سلب زيد ثوبه بياضه وذلك محل المعنى المقصود من الكلام وهذا يعرف ما في الجواب الذي اتفق عليه الصنف في تاريخه أعوان النصر من ابن الزمكا في وحاصله أنه أجاز ما في قول الحريري فلم يزل يئذه وهره ما فيه من بطش وهره صليب (قوله إلا أن يقول الخ) كتب شيخنا ١٥٨ الفينين جاش نسخة الدوشري فيه نظر ظاهر لا الجواز والحقيقة من صفات الالفاظ

في الحواشي عدا هو الذي يظهر به قال المرد والسيراق وابن جني وابن الباذر وابن البرس وابن أبي العافية وابن السكوني وذلك (كأنهم في زيد هذه أو حسنه أو كلامه) ألا ترى أن الإيهام مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى هذه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة (و) كذلك (سرق زيد ثوبه أو فرسه) لأن زيدا سرق مجازا والثوب والفرس مبروقان حقيقة وهذا مطروء فإن قلت في تصنع بقوله تعالى يستلوك من الشهر الحرام قتال فيه قلت كذا من دقة على المجاز غير السؤال المتجاوز فاعلم إلى الشهر وإلى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بدأنا إشكال فيها ومع ذلك يرد عليه زيد ما له كثير إذا عرّب ما له بدلا من زيد إلا أن يقول إن الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ما له حقيقة وأقاد بهذه الأمثلة أن بدل الاشتغال نارة يكون مصدر أو نارة يكون غير وهو إذا كان مصدر النارة يكون مكتسبا كالعلم ونارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب نارة يكون لازما كالحسن ونارة يكون مفارفا كالسكلام وغير المصدر نارة يكون محتملا لاشتغال الطرف على المظروف كالثوب ونارة لا يكون كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لأنه الأكثر (و) دل الاشتغال (أمره الضير) الرابطة بالبدل منه (كأمر بدل البعض) ثم نارة يكون مذكورا ونارة يكون مذكورا (كأنه مذكور) اتصل بالبدل (ما تقدم من الأمثلة) مثال المتصل بغير البدل (قوله تعالى يستلوك من الشهر الحرام قتال فيه) فقتال بدل اشتغال من الشهر والربط بينهما الهاء المجرورة (و) مثال (الضمير) المجرور قتل أصحاب الأخدود النار) فالتار بدل من الأخدود ثم اختلف في لربط فقبل هذا (متصل بغير البدل) أي النارية وهو قول البصريين (وقبل) لا تقدير (والاصل ناره ثم تابعا من الضمير) وهو قول الكوفيين والأخود شق في الأرض وأصحابه الثلاثة أعطيا نوس الروم بالشام ويقتصر بقدر من كبريت ذونواس نجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الأرض طوله أربعون ذراعا وحره له عشر ذراعا هو الأخدود وله ثلاثة نارا وقالوا من لم يكثر ولا ألقى فيه ومن كثر ترك فاته الكواشي وهذا لا يدل التلا لئلا يسمو فزعم المصنف أن بدل البعض والاشتغال من بدل الكل قال وذلك أن العرب تحذف المضاف فإذا قالوا أكلت الرغيف فثبوا أجهنى زيد عليه فالمعنى أكلت بعض الرغيف وأجهنى وصف زيد ثم أعدل من البعض والوصف ثم حذف الدليل عليهما (والرابع البدل الما بين) للبدل منه (وهو ثلاثة أقسام لا بد أن يكون مقصودا) بالحكم (لما تقدم الخدم الأول)

والابتداء كما لا يخفى ليس من الالفاظ (قوله وقبل والاصل نارة) قال الوراقى هذا يدل على جواز جاني زيد الأخ أي أخوه عند الكوفيين وفي الرص قال ابن الخطيب لا يجوز جاني زيد الأخ (نماقا لطيفة) لطيف الآية فيما ذكره قول الحريري في مقاماته حتى إذا لا لا في ذنب السرحان وآل البلاج الضمير حان وقد مثل أن يعيش الكندي عن ذلك فأشكل عليه الجواب حكى ذلك ابن سلكان وذكر أن معظم جود رفهما ولصهما ورفع الأول ونصب الثاني وعكسه قال المصنف كما أنه التاج السبكي في الطبقات عنه وأمره بطله كان رفهما على حذف مفعول لا

وتقدير ذنب بدلا أي حتى إذا لا الوجود الاتفاق ذنب السرحان وهو بدل اشتغال ولظهوره سرق زيد فرسه ويضعفه أو يردعه عدم الضمير وقد يقال أن ال خلف من الضمير أي ذنب سرحانه ومنه قوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار وأما لصهما فعمل أن المتفاعل ضمير اسمه تعالى والاتق مفعول به وذنب بدل منه أي لا لا في الاتفاق ذنب السرحان أي سرحانه أو السرحان منه ورفع اللاب ونصب الاتق واضح وعكسه مشكل إذ الاتق لم ينزل للذنب نعم إن كان مجوزا على أنه من باب التقلب انهم كانوا أكسر الإجماع الجهر (قوله والأخدود شق الخ) قال الوراقى الأخدود من الخدود هو الشق في الأرض ونحوها (قوله لا ألقى فيه) قال الوراقى هذا مثل قول صاحب البردة والاضل يارلة تقدم وقد أجاب غلام غير دجرا بين : نعم ما سب هنا هو أن تقديره (إن لم يكن خطأ يندى ولا يأخط يندى وهو تأكيده لشرط لأول ثم اضربه ثم قال سمعت من يقول بين البيهقي والماتم قوله ولا رائدة في الكلام اه وما خرج لا لربكاه ذلك هنا وكان المناسب إسقاطه وامل الإتيان بهما سبق فلم واقطعهم وعبارة الكواشي وقالوا من لم يكثر ألقى فيه



لما علم من عادة العرب كما قاله الشاعر ( قوله فيتم حذو البذل والتوكيد ) فثبت جواز البدلية في لغة العرب وكذلك وإن اقتصر  
 المصنف على كونه توكيداً فقد نقل الحفيد عنهم تجويز البدل فيه وقوله ولو سمع كان توكيداً ( يرد عليه أنه تقدم في باب التوكيد أنه  
 لا يؤكد الظاهر بالضمير لأن الضمير أقوى منه ومن مرجحات الحكم ذكره في باب قوله أشرفاً من شأنا فانه لما هنا ( قوله سواء كان كلا  
 أو بهضاً الخ ) قد ذكر مثال الكل ومثال البعض زيد خروته رأسه ولاشياء ليد استجده عطفه والعلطف زيد ركبت فرسه وكان اللان  
 بعادة الفاعل أنه يقول بعد لستم توطئة لقول المصنف بحر وأسرراً الخ فعدل الكل الخ فميرتم بأشدة لأقسام ( قوله الثلاثة ) الأولى تركه  
 فقد ذكر المصنف في الأخير في حرف الواو أن في الآية أحد عشر وجهاً وأما ما تضمنه إلى لسة عشر ( قوله بشرط أن يكون الخ ) قال  
 الزرقاني في نظر خروج بدل العطف مع أن حكمه حكم ما ذكر قال رضي أهم أن بدل البعض ولاشياء والفظ إذا كان ظاهراً  
 يجوز أن يكون من ضمير المسكلم والمخاطب اه وهذا لا فراض وأرد على حصر الظن أيضاً وكأن بدل العطف لعدم الاختفاء بداهة لم  
 يعتراه اه وكتب الدوشري ما عصبه أن سكوت المصنف عن بدل لإصرار بهم عدم جواره كصيرتك حمارك ثم ذكر أن الحلي  
 وغيره صرحوا بالجواز ( قوله لرجلي ) ( ١٦٠ ) قال الزرقاني مروى بالعام فالواو على الأول قاله سيبويه على الثاني فالواو للحال

ورجل مبتداً خبره شدة  
 ومعنى ذلك أن رجلي  
 لفظها المشابه لفظ البعير  
 لا إلى مما ذكرناه تشككت  
 البدلية هنا بأن الرجل  
 لا يوحى بالسر وأجيب  
 بأنها لما كانت سماً  
 قد غول ما سب وهذا  
 بذلك اه وذكر لا إشكال  
 المصنف في التذكرة ثم  
 قال فإن قلت أجره على  
 شراب الماء وسمن وألفظ  
 قلنا أثره أحرا المتجاوز فيه  
 ثم حقق أن البيت من  
 العطف على معمول  
 جاملين وبيانه في حواشينا  
 على الألفية ( قوله شدة  
 الماسم ) قال الدوشري

أرادت البدل والفتق بين التابع والمتموع في البيت أنتك إياك سررت به به فيتم حذو البذل والتوكيد  
 والبدل في المرفوع وبجملته في غير هذا قل سببه عن العرب وثلاثة منه غير ما قبله وهم الماز تمنون  
 على ما ينقلون لأهم شهور العرب وهو ما صدم ما لا يمارس هذا قياساً بأن يقال فإن نسبة المفضل  
 إلى المتصل إلى آخر مقالة ابن مالك السبعة ( و ) ذهب أيضاً إلى التفسير إلى أنه ( لا يبدل ضمير من ظاهر )  
 وقال في شرحه ( و ) الصحيح عندى أن يكون ( يجوز ) أي خبر بدأ إياه من وضع الدعوى بين وليس بمسموع ( من  
 كلام العرب لا تراو لا ضمير ووسمع كان توكيداً ( ويجوز عكسه ) وهو بدل الظاهر من الضمير ( مطلقاً )  
 في جميع أوضاع البدل سواء كان كلاماً له أم شيئاً لا أم أجراً ( إن كان الضمير ) المبدل منه ( لغالبي نحو  
 وأسرراً الدجوى الذي ظهر ) فأنه بدل من الواو في أسراراً بدل كل من كل ( و ) أحد الأوجه ( و  
 الثلاثة وقيل الذين ظلموا متبجراً وأمرنا السجوى حرم مقدم وقيل الذين ظلموا فاهل أسروا والواو  
 حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل ( وكذا ) يجوز إبدال الظاهر من الضمير  
 ( إن كان ) الضمير المبدل منه ( جامعاً ) متكلماً أو مخاطباً ( بشرط أن يكون ) الظاهر ( بدل بعض  
 من كل ) كقوله في ( وعدن بالسجن والادام ) رجل فرجل شدة المناسم  
 فرجل الأولى بدل من ياتنكم بدل من كل ( كأعني وجهك ) فوجهك مرفوع على البدلية من  
 ما لمخاطب بدل بعض من كل ( وقوله له وله كان لكم رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم  
 الآخر ) من الموصولة لجرورة باللام بدل من صير المخاطبين لجرور باللام وأجبت اللام مع  
 البدل لفصل ( و ) يكون ( بدل شيئاً كأعني كلامك ) فكلامك بالرفع بدل اشتغال من تاء  
 المخاطب ( وقول الشاعر ) وهو البابية لجدى

قال في القاموس شئت كنه كنه كرم شئنا أي حدثت وحدثت ( قوله وقوله تعالى لقد كان لكم ) قال الدوشري هذا مبنى على غير  
 كلام الأحفش في الآية ( ذكرتم أنكم كان يرجو الله دل كل لا يجوز ذلك أن يجعل بدل بعض والإلزام انقسام الصحابة إلى من يرجو  
 الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك على الصحابة والجواب بأنه منسحق خطاباً بقوله تعالى قد يعلم الله المحترقين منكم فوصفهم  
 بالنفاق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المختصون بالصحابة من المنافقين اه من شرح لب الباب ( قوله وأجبت اللام الخ )  
 قال الدوشري الظاهر أن هذه لإعادة غير واجبة بل هي جائزة والجرم لا باللام الأولى ولا بأخرى مقدرة كما هو ظاهر وقد يقال  
 أنها مؤكدة للأولى فالعمل للأولى بناء على أن العامل في البدل هو العامل في البدل متبجراً وجه ابن مالك وإن قلنا إن العامل مقدر فيكون  
 في غير هذه الصورة إذ يبعد التعدير مع وجود العامل حب اه وأرد بعض أهل الصلابة كيف يكون بدلاً مع وجود العامل مطلقاً به  
 والبدل على نية تقدير العامل خصوصاً مع قول الشاعر في باب الاشتغال عامل البدل ليس كالمخاطبة من كل وجه وإنما هو تقدير  
 معنوي وجوابه أن وجود العامل على بدل التركيب لم فيه لا يساق البدلية وكون البدل على نية تقدير العامل بل يحقق  
 ذلك كما لا يخفى هذا ومراد الشاعر بقوله وأجبت اللام مع ابدال فاعل أن الفصل بحسن الإعادة وإلا لجواز الإعادة لا يترقب

عليه بدليل إن هو إلا كالعالمين شاء منكم أن يستقيم (قوله بلفظ السماء الخ) في المحاضرات والمحاورات المرافقة لما قاله الجعفي  
والثاني صلى الله عليه وسلم بلفظ السماء الخ فنقل عليه الصلاة والسلام إلى أبي قتال إلى لجنة فقال لا تضي فورك (قوله مفيد  
للإحاطة) مثله المفيد للبيان وذلك إذا كان المتكلم ومن معه فيه وإن علم من جهة المتكلم فقد يخفى من جهة من يريد إدعائه معه  
كقوله لعننا بنو زيد كذا وقوله بنا تمها يكف الضباب بنصب تمها على المدح والاختصاص ولو خفض تمها على البدل لما فيه  
من البيان لجازعندي ولم أر هذا لأحد قلة المصنف والتدكرة (قوله ولذلك أعيدت اللام) أو لكونه بدلا من الجرور باللام فإنه  
إنما يعاد العامل إذا كان حرف جر ولا يتقيد بغيره من اللام وإنما قيد الفاعل بها لخصر من المقام (قوله ويمتنع الخ) قال أبو شري  
فيه اقتصار على حكاية مذهبه فقط أحدهما الامتناع والثاني لجراروه كذا ذهب إليه قطرب وهو الجواز في الاستثناء من غيره  
فهو ما ضربتم إلا زيدا هكذا فله الأشعرى وغيره وفي المثال نظر إذا زيد ليس بدل كل من ضمير المخاطبين فليتأمل ولعل الفاعل  
أستعمله لعدم ظهوره ووجه الامتناع إن لم يعد لإحاطة عدم الإفادة حيث نقره خلا لا يحش قال السدي حواشي المطول في بعض  
الانتماء واستدلوا على امتناع ذلك الإبدال يعني إبدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل من كل بأن البدل يلبي أن يفيد عالم  
بغيره المبدل منه من ثم لم يجر مررت بزيد رجل وبديل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الأول فلا بد له فيه الظاهر من ضمير المتكلم  
أو المخاطب وبما أعرف المعارف كان البدل أنقص من المبدل منه والتعريف فيكون أنقص (١٦١) سه في الإفادة لأن مدلولها واحد

وفي الأول زيادة تعريف  
بغلاف البعض والاشتهال  
وللملف فإن مدلول الثاني  
فيها غير مدلول الأول  
وأجاب الأخطش عن ذلك  
بمع اتحاد المدلولين في بدل  
الكل إذ لو اتحد معهما ما  
تساوى الثاني تأكيذا للأول  
لا بدلا منه والمحاذرات  
لا ينافي كون البدل مفيدا  
فائدة رائدة كما في المثالين  
المدكورين يعني بك  
المسكين مررت وعليك  
الكريم الممول إن الثاني  
فيها بدل على صفة المسكنة

(بلفظ السماء مجدنا وسنانا) وإن لرجوعه في ذلك مظهرا  
فجدنا وسنانا بدل اشتغال من ضمير المتكلم وهو (أو) يكون (بدل كل مفيد للإحاطة) والضمول  
كالتوكيد (نحو) ربنا أنزل علينا مائدة من السماء (تكون لجدنا وسنانا) فأولنا وآخرنا بدل كل  
من ضمير الجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل وإلى ذلك أشار القاسم بقوله  
ومن ضمير المحاضر الظاهر لا . نداء إلا ما إحاطة جلا  
أو اقضى بعضا أو اشتغالا (ويعتنع) إبدال الظاهر من الضمير بدل كل (إن لم يفدعا) أي الإحاطة (سلافا  
للأخطش لأنه أجاز) بعبارة الكوفي (وأنتك ربنا) على أن زيد بدل من الكتاب (ورأيتني حرا) على أن  
حرا بدل من الياء وسمع الكتاب إلى أبي عبد الله وقال القاسم  
بكم قرئش كنبينا كل معطلة . وأما جمع المجرور من كان متبليا  
(فصل) (يبدل كل من الاسم والعمل والجهة من مثله لاسم كالفعل) في الأقسام الأربعة والفعل  
كذلك عند القاسم إذا أفاد زيادة بيان للأول كقول (كثير من الناس) ومن يمل ذلك يلق أفعاما  
بصاحب (أي صاحب بدل من يلق بدل كل قال الخليل لأن مصاحبه المذاب هي لى الأنام وبذل البعض  
نحو إن فصل لسجد لله يرحمك فتسجد بدل من فصل على بدل بعض من كل وبذل الاشغال كقوله  
إن على الله أن يبايما . تؤخذ كرها أو نهره طامعا

(٢١- لاصريح- ثاني) والكرام دون الأول وأما نقصان تعريف الثاني من تعريف الأول فلا يعتبر كما وإبدال النكرة بالموصوفة من المعرفة  
نحو مررت بزيد رجل طافل إذ رب نكرة مفيد ما لا يفيد المعرفة وإن شملت المعرفة على نداء التعريف التي خلا عنها النكرة (فصل)  
(قوله يبدل كل من لاسم الخ) يلبي جرارا إبدال الفعل من الاسم والعكس كما جازى القاطب ضروريه يمتنع يخاف ربه أو يخاف الله متق  
(قوله إذا أفاد زيادة بيان للأول) هذا واضح في بدل الكل وأما في غيره فلا وجد غير موجود في بعض النسخ اه وقال الزرقاني إنه احتراز  
عما إذا كان مساويا فإنه توكيد لا بدل قال الزرقاني وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجع الياء على الأول ولو كان الثاني بمعنى الأول  
سواء كان تأكيذا لا بدلا فهو أن تنصرف نقره كذا (قوله كقولهم مرر بزيد الخ) قال القاسم إن قلت فلا يظاهر أن الإبدال في الآية  
جملة من جهة لا فعل فقط من مثله فليست كما المقصود بيان أن المراد من التثنية المضاعفة وبها معني القاطب لا بيان الأنام بالعذاب جعل  
إبدال من الفعل دون الجملة (قوله بدل كل) قال أبو شري في بعض الجمل المرادى ذلك من بدل الاشغال وكلام الموضح معتدل لكن  
الأول أخذه الشارح من كلام الخليل وينظر في ذلك والأنام جزء للإثم وهو الإثم نفسه فيكون على حذف مضاف أي جزء للإثم والذي  
يظهر أنه بدل اشتغال كما قاله المرادى لا بدل كل (قوله إن على الله ح) قال الزرقاني الله منصوب على رفع الخافض أي واقعه وأن يبايما  
اسم إن وحل متعلق الخبر والالف في يبايما للإطلاق وهو من باع أي طاعته قال في الفوائد ومما في شخص تعاذه في مبايعة الملك اه  
وتؤخذ وما عطف عليه بدل من حيث المعنى لكن قد بدل في الكي باعتبار اللفظ معطوف على البدل كما يقال في الخبر والحال وما

أشبه ذلك (قوله لأن لاخذ كرها الخ) قال الدوشري فصيحة هذا أن يكون بصاحب الآية بدل اشتغال لأن المضاعفة من صفات التي الألف  
 قلنا بل (قوله انتهى كلام الشاطبي الخ) قال الدوشري بغير وجه حكاية لانه في كتابه المرادى على تجويز بدل الكل من الكل  
 وحكاية الخلاف في بدل الاشتمال هل يجوز أو لا ويهم من صريح كلام المرادى أن بدل البعض غير جائز وهو ظاهر ومثل المرادى لبدل  
 الكل قوله متى فاتنا نعلم ما ردينا به تجد حطبا جارا مارا بأهله وقيل المرادى من بعضهم أن بدل المطلق يقتضي القياس جواره  
 وما قاله المرادى جميعه غير مطابقة الشاطبي قلنا بل الطريقان اه وصريح السبوطي عدم الخلاف في بدل البعض فقال لا بدل البعض  
 بلا خلاف لأن الفعل لا يلقب مناه وفيه نظر لانه إن أراد أن لفظ البعض لا يتبع مطلق لاسم كذلك أو معناه الاشتراك في معيضة (قوله  
 والجملة كذلك) قال الدوشري لا بدل الجملة من الجملة إلا إذا كانت الثانية أولى من الأولى بتأدية المراد (قوله لانه إنما يتميز عن  
 التوكيد الخ) قال الدوشري يبنى التأمل في ذلك فإيهما قد يتعدان لحفظ كثرة له تعالى بالدائمية بأصبة وكقوله تعالى وتري كل أمة جاثية  
 كل أمة تدعى إلى كتابها بنصب كل الثانية (قوله وهو لا يتحقق في الجملة الخ) يده السيد بما فاضله أن التأكيده المعبر في الجمل لا بد أن  
 يعاير انطه لفظ المتزوج إذ ليس المراد بتأكيده الجملة هنا تكررها ولا يحصل تغيير الدل عن التأكيده فبعد المغايرة ثم الجمل التي لا محل لها  
 من الإعراب لا تصور مع ما هو (١٦٢) المقصود بالنسبة إلى لاسية هذا فلا يتبادر أيضا هذا القيد والحاصل أن تغييره لا يحصل إلا بحدود

لأن الواحد كرها لحيء عالم من صفات الحايمة وبدل الإعراب والمط بمحو إن عظم زيدا نكسه  
 أكرمك اه كلام الشاطبي ملخصا وديت داخل تحت إطلاق قول القظم ويبدل الفعل من الفعل  
 (والجملة) كذلك إلا في بدل الكل محروفت جسد في دار زيد فإيه لا يستد به لانه إنما يتميز عن  
 التوكيد بمغايرة المعنيين وكون مفعول هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لاسية التي لا محل لها من  
 الإعراب فانه الثغاري وشرح البعض وبدل البعض (كقوله تعالى أممكم ما تعملون أممكم بأعمالهم  
 وشين) وجنات وجنات لجملة أممكم الثانية أممكم من الأولى باعتبار متعلقهما فتكون داخل في  
 الأولى لأن ما يعملون بفعل لا يعلم وفيرها وبدل الاشتمال كقوله  
 أقول له أرسل لا يعلم عندنا . وإلا فك في السر والجهر معا  
 فلا تقيمن هذا بدل اشتمال من الأول لما بينهما من المناسبة الزوجية وإس توكيده لاختلاف لفظيهما  
 لا بدل بعض لعدم دهر في الأول لا بدل كل لعدم الاعتداده كعدم ولا غلط لو قرعني الفصح وبدل  
 المصطلق كقم فعد والفرق بينهما من المصطلق وحده واجهة أن الفعل يقع عاقله إعرابه لفظا أو تقديرا  
 والجملة تقع ما قبلها لا أن كانه محل لا لا يخلو النسبة عليها فإما إذ النابع كل من أعرب بإعراب  
 سابقه الحاصل والتجدد وسكنوا من اشراط تضمنه وبدل البعض والاشتمال في الأفعال والجمل لعدم  
 مرد الضم عليها (وقد تبدل الجملة من المفرد) بدل كل (كقوله) وهو القرد في:  
 (إلى الله أشكر بالمدينة حاجة . وبالقام أخرى كيف يلتقيان  
 أبدل) جملة (كيف يلتقيان من حاجة وأخرى) وما مراد أن قاله ابن جني ولا يصح ذلك لرجوع

الامرير والجمل التي لا محل لها اشق عنها الأمران  
 والتي لها محل اتقن عنها أحدهما (قوله لا اختلاف  
 لفظيهما) قال الدوشري قد يقال إنه يوكيد بالمراد  
 وقد يقال إن طلب الرحيل  
 غير الهى من الإقامة  
 فليس عيه فلا يكون  
 توكيدا (قوله والفرق بين  
 بدل الفعل وحده والجملة  
 أن الفعل الخ) فضيلة هذا  
 أنه لا يتصور في الفعل  
 المرفوع أن يكون بدلا  
 من فعل مرفوع وذلك  
 لأن سبب الإعراب متوفر  
 فيه مع قطع النظر عن

النتيجة وهو مجرد من الذم والجلالزم لفرعه لا سكونه . بعد له يره فكيف يكون بدلا مع انتفاء النتيجة لا انتفاء الإعراب  
 بإعراب سابقه وهكذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل المرفوع على مثله وما يبدل في البدل قول البيضاوي وظهره أن  
 يترك في سورة والليل إذا يفتنى بدل من قوله يؤتى ماءه يترك مرفوع لجرده فلم يعرب بإعراب سابقه وأجاب بعضهم بأن المراد أن البدل  
 جملة من جملة يؤتى ماءه وهذا يدفع الإشكال عن كلام البيضاوي لانه ظاهر كلامهم أن الفعل يبدل من الفعل وهو شامل للفعل  
 المرفوع والنزوم الأستاذ الصغرى أن ذلك لا يمكن والمرفوع وقد بدل لا مع من كون المصارع عند النتيجة مرفوعا بالنتيجة وإن كان فيه  
 مقتضى آخر الرفع وهو التجرد بناء على جواز تعدد السبب فليحذر (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل من كل) قال الدوشري يظهر  
 هل يجوز عكسه أي إبدال المفرد من الجملة أولا واقتصار الدارج على بدل الكل بهم أن بقية الإبدال ليست كذلك وينظر ذلك  
 ويجوز ولا نسلم أن الجملة هذه المؤولة بالمفرد من المذكورين وإنما الظاهر أنها بدل اشتمال منهما لا بدل كل كما كان يجمع عليه اه  
 (وأقول) صرح أبو حيان في البحر بأن المفرد يبدل من جملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجا فإيهما يبدل من جملة لم يجعل له عوجا لأنها  
 في معنى المفرد أي جملة مستقيما وقد ذكر ذلك ابن قاسم العبادي في شرحه على الآية لكن لم ينل من أي حيان لكنه جزم به وذكر أن  
 الناظم مكنته ثم أقول صرح في الجمع بأن بدلا الجملة من المفرد بدل اشتمال وليس في بحيث كيف انجفت بدل من



الإبدال اشتغال المعنى إلى الإبدال كيفما خففها وشه أم تر إلى ذلك كيف مد الفل وكل جملة فيها كيف من اسم مفرد (فصل)  
 (قوله مضمين معنى حرف) فرج بالمضمين ما صرح به بالحرف فلا يل الإبدال ذلك بحرف واحد كما ذكره أو محرو و إن نظرب أحدا  
 رجلا أو امرأة أخرى (قوله بدل تفصيل) يؤخذ منه انحصاره في بدل الكل إذ التفصيل يقتضي أن كلا من البدل والمبدل  
 منه مقصود قصدا بآقيا بما لا يخرج بدل المثل لأن الأول غير مقصود والنسيان لأن الأول غير مقصود قصدا بآقيا لئلا يفسده  
 وبدل البعض والاشتغال لإدليس البدل والمبدل به فمما يطابقين هو ما أكتله (١٦٣) الرغيف أم لصفه من بدل الكل لأن

المراد بما المقهور المتماثل  
 ثالث الرغيف ولصفه  
 فهما مطابقان والثاني  
 تفصيل الأولين بما تقرر  
 من أن بدل التفصيل بدل  
 كل من كل علم أنه لا يحتاج  
 لضمه كما قد يترجم أن كل  
 واحد بمعنى (قوله من  
 معرفة الكميات) قاله  
 الدونشري لو حذف لفظ  
 معرفة لكان أحسن ولو قال  
 معرفة لكان جيدا وتكون  
 الكلام للذات (قوله ومن  
 بيان المعاني) قال الدونشري  
 حذف لفظ البيان أي  
 (قوله والزمان والمكان)  
 قال الدونشري هو داخل  
 في غير المثال فيكون من  
 عطف الخاص على العام  
 (قوله وقد يتحلف الخ)  
 قال الدونشري قد يتحلف  
 لاسلم أن إذا شرطية هنا  
 فلا خلاف (قوله على أن  
 مسألة الشرط لا يخلو من  
 إشكال الخ) يجاب بأن  
 إن الشرطية إنما يمتنع  
 دخولها على المبتدأ إذا

الجملة إلى التقدير مفرد (أو إلى أنه أشكر عاتين الحاجتين لعدم التفاتهما) فتمتد مصدر مضاف إلى  
 فاعله وهو بدل من عاتين قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف بفتحاً جملة مستأخفة به بما حل بهب  
 الشكوى وهو استبعاد اجتماع عاتين الحاجتين والقام بلاد مبيد بهام بن نوح فإنه بالعين المحجمة  
 بالسريانية أو لأن أرضها شامات بضم وحر وسود وحل هذا لا يجر وقد يذكر كذا في القاموس  
 (فصل) وإذا أبدل اسم من اسم مضمين معنى حرف استفهام (أو هو الممثلة) أو حرف شرط (أو هو أن بدل  
 تفصيل (ذكر ذلك الحرف) المقتضى للاستفهام أو الشرط (مع الدل) ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى  
 (فالأول) وهو الاستفهام ويكون من معرفة الكميات ومن تعيين الذوات ومن بيان المعاني فالأول  
 (كقولك كم مائة أشهر) أم ثلاثون فمثرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل (و) الثاني  
 (كقولك من رأيت أزيداً من هذا) فريداً وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل (و) الثالث (كقولك  
 ما صنعت غير أم شراً) فلهذا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن  
 المبدل منه معنى الاستفهام (والثاني) وهو الشرط ويكون المقتضى والهمزة والمكانة الأولى (نحو  
 من يتم إن يذهب وإن محرواً ثم منه) فرب يد محرو بدل من من بدل تفصيل (و) الثاني (نحو ما نصح إن خير  
 وإن شرا تهريبه) فلهذا وشرا بدل من ما الشرطية بدل تفصيل (و) الثالث (نحو متى سافر إن هذا وإن بعد  
 قد أسافر معك) فلهذا وبعد بدل من متى بدل تفصيل (و) الرابع (نحو متى سافر إن هذا وإن بعد  
 أجلس معك وقرن بأن في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرطية وقد يتحلف كل من التفصيل وإعادة  
 حرف الشرط في الكفالات أن يرمز بدل من إذا في قوله تعالى لا تأخروا عنها الأجر ولا تأخروا عنها الأجر  
 ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال وإذا كان المضمين المعروف على المضمين .. وكذا فضل في التفصيل  
 مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا يخلو من إشكال لأنك إذا قلت من يضم إن يرمز إن محرو كان  
 اسم الشرط مرفوعاً بالابتداء فيكون البدل مرفوعاً بالابتداء محرو ورسوا نقل البدل على ية تكرير العامل  
 أم لا يلزم دخول إن الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز على الأصح وإن جلسنا ما به إن مرفوعاً على الفاعلية  
 امتنعنا المسئلة لتعاليب العامل ولأن لا يضمن الفعل بعدها إلا أن كان هناك ما يفسره نحو وإن امرأة خافت  
 وجوابه أن إن إنما هي بها لبيان المعنى لا لعمل فلا يلزم التحذير .

(باب النداء)

بالمد ويكرر التثنية ويحذف ضمها وهو النداء بأحرف مخصوصة (وفي فصول) أربعة (الفصل الأول في)  
 ذكر (الأحرف التي يلبس بها النادى) إذا دعى (و) في ذكر (أحكامها وهذه الأحرف) وقفاً وخلافاً (ثمانيه)  
 الممثلة) وحدها (وأي) فتح الهمزة فتكون الياء حال كون الهمزة تارة (مقصود تبيين محدودين) فنقول

استعملت في معناها أما إذا لم تستعمل فيه وإنما ذكرت علامة هي أن بعدها أفعال لا اسم الشرط فلا بد من دخولها ويمكن أن هذا  
 مقصوده من جوابه وإن أوم خلافة قوله لبيان المعنى لأنه يرم أنها مستعملة في الشرطية وهو ممنوع هذا ويمكن أن يتخلص عن  
 الكفالات إنما يمنع البدلية فيه فإنه أعرب غير بدل وإنما بأن الكلام في الاستعمال الكثير وإنما بعدم تسليم أن إذا شرطية  
 (باب النداء) (قوله وهو النداء الخ) أي اصطلاحاً أما في اللغة فهو النداء بأي لفظ كان (قوله الأحرف) قال الدونشري هو  
 بالأحرف لأنه جمع قلة دون الحروف ولم يبال بدعوى بعضهم أنها أسماء أفعال أو ربما يرم قوله جراً أن جمع الكثرة عطف

جمع الفلقة في المبدأ أو التمهيق خلافاً لكاسر (قوله رأى) قال الدوشري فالهجرة الممدودة والياء الساكنة ويلزم انتظام الساكنين على غير حده (قوله وهياً) لم يجعل هيا عدلة من أيا إذ الإبدان لصرف والحرف رى، ما لكه قال والمضى بحث أيا وقد تبدل صوتهاء قال: فأصاخ يرجو أن يكون حياء ويقول من فرح هيارياً (قوله لم يلق) يدل هذا بالنسبة لمجموع حروف النداء فإن يا تكون لهيد حقيقة أو حكماً في المدى يا حرف، ووضوح لنداء المديد حفنة أو حكماً وقد ينادى بها القريب توكيداً (قوله وذذهب المبرد الخ قال الدوشري بنظر ما حكم (١٦٤) آوى عدود نبي عده هل سادى سم السعد أو القريب أو يكومان لها اللهم إلا أن يقال إنها

أريدواي زيد بقصر الحمرة فمما أريدواي زيد بمد الحمرة فيهما (ويا وأيا وعيا ووا) وأما أحكامها  
(لألمزة المقصورة للتقريب) المسافة وليس مثلها في ذلك الحمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب  
ولا أي خلاف لمخاض المتأخرين (لا لأبجل) (لتقريب) (منزلة الميم) كالسهم (غلة) قيمة الأحرف  
كانها (أي قيمة الأحرف) (الميم) الخفي وإلى ذلك أشار السالم بقوله :  
وليدى لنا أركالها . وأى وآ كذا أيا ثم هيا

والهمزة للقد، وذهب إليه، دل أن يأوه، فالتجسس، وأى والهمزة للقریب، وبألفها، وذهب ابن برهان إلى أن يأوه، وباء للبعيد، والهمزة للقریب، وأى استقر، وباء للجمع، وأى جواز، نداء القريب، بما لا يجد، فتوكيدا، وحل منع العكس، قاله الشارح، وأعمى، (لأن أم الدابة) (فلما تدخل في كل نداء) خالف من الندبة، والاستغاثة، أو مصحوب، (و) (تتمين) (بارحدهما) (و) (نداء اسم الله تعالى) (نحو يا الله) (و) (تتمين أيضا) (في باب الاستغاثة) (نحو يا الله للعلين) (وتتمين هي أو) (دون غيرها) (في باب الندبة) (وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: «والمندوب» أو «ب» «و» «أكثر احتمالا» (في ذلك الباب) (لأنها الأصل فيه) (وإلى ما تدخل يا في باب الندبة) (إذا أمس القدر) (بأسدى) (كقوله) (وهر جرو بذهب هر بن عبد العزيز: (جلك أمرا عظما فاصطارت له . وقت فيسه بأمر الله يا همرا)

فتدور ألف التندة ولعل على أيديهم وبإذلال كان ماضي لقال يا عمر يا عظم لا به متادي بعدد وهذا مفهوم  
من قول العظم • وغيره والحق القوس جنب • (ويجوز حذف الحرف) المتادي • وهو يا عاصم  
• وان كان المتادي مفرد أو جارا بجره أو مضافا لأول (نحو يوسف امر من هذا) أي يا يوسف والتاني  
عمر (منعرك لکم أي التلاد أو التلاد والثالث صو) أن أدوا إلى عباداته أي يا عباد الله على  
أحد الوجهين (الآخر كقولهم) أي يا عباد الله أي يا عباد الله (المندوب نحو يا عمر  
(و) الثانية (المستغاث نحو يوفى) ومنه لمعجب منه محو بالياء والعشيب إذا تعجبوا من كثرتيها (و) الثالثة  
المتادي السعيد) محو ياريد إذا كان بعداء لك في عالم يحذف حرف النداء في هذه المسائل. الثلاث الآن  
المراد لهن (حالة الصوت) بحرف التندة (و) الحذف ياقيد (و) الرابعة (سم المجلس في المعلن كقول الأدهي  
يارجل حديدي) قاله ابن مالك الكناية وشرحها وأجاز به ضم الحذف وليس شيء لأن حذف حرف  
النداء لا يجوز إلا إذا كان المتادي مفيدا على ماضي رمتي لما يقول هو هذا إنما يكون في المعرفة دون النكرة  
(و) الخامسة (المضمر) المحذوف لا يباحذف منه صوت إلا لالة على النداء (و) المضمر (بداؤه شاذ) وظاهر  
ذكر الناظم له في هذا هذه الكايات أنه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار أبو حيان أنه  
لا ينادى أنة فالأقوال حينئذ ثلاثة وهي الخلاف ضمير المخاطب (ويأتي على صيغتي المنصوب  
والمرفوع إذا أول (كقولهم به) كقيد (و) الثاني نحو (قول الآخر) وهو الآخر  
(يا أبحر بن أبحر يا أبا) • است أدى طلق علم جعته قد أحسن الله وقد أسأنا

لأبيه أي (قوله على أحد الوجهين) قال الدوشري والوجه الثاني أن يكون عباده الله مفعول أدوا (قوله وظاهر ذكر الناظم الخ)  
قال الدوشري إنه أقل ظاهر لأنه لا يلزم من ذكره في حد دعا كبر ندائه مطرما (قوله وبأنى على صبيته الخ) أما مجيئه على صيغة  
المرفوع فظاهر لأنه لما تذكروا أنه على الضم عدل إلى ما هو قريب منه وهو الصيغة المرفوعة الرفع وأما مجيئه بصيغة المنصوب  
فعدل وجهه أنه يشبه الشبيه بالمضاف لأن الضمير السادس هو أي على الصحيح وأصله شيء من تمام معناه وهو  
الكاف (قوله كقول بعضهم) هو الإحوص البربري قال ذلك لما وفد مع ابنه على معاوية وخطب ورثب أبوه ليخطب وكفه

محمودين داخلشان في  
 كلامه فيكونان للمريب  
 وكذا يقال في كلام ابن رها  
 وهو قيل أن بالقرب وهو  
 تعالى أقرب إل كل شخص  
 من محل الوريد فالجواب  
 أن ذلك لا يستقصاه الداعي  
 نفسه وإيماده من سرية  
 المدعو تعالى قاله الرضي  
 رضى الله عنه ويذهب من  
 قوله فله بقية الأخرى أن  
 واستعمل القريب المنزل  
 منزلة العبد في دار الندوة  
 وهو خلاف مذهب سيدي  
 والجمهور وأجاز بعضهم  
 استعمالها في غير الندوة  
 وإن كان قليلا (قوله وتعين  
 في نداء اسم الله تعالى) قال  
 الذنوشي وتعين يا أيضا  
 في أيها وأيها قاله الفاضل  
 (قوله والساني سطرخ  
 الخ) المراد بالساني الجاري  
 مجرى المفرد وهذا يترقب  
 فيه ويقال بل هو مفرد  
 حقيقة إذ المفرد في هذا  
 الباب ما ليس مضافا ولا  
 شبه وإعما يظهر جمل  
 هذا من التشبيه بالمضاف  
 لأن ما هو من مما تضاف



(قوله المركب المزجي) هل يدخل فيه العددي خمسة عشر (قوله غيره) قال له وشري يحتمل أن يكون معطوفا على حده فيكون المراد المجموع على غير حده وهو جمع التكسير ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله المركب المزجي وإفراد الضمير باعتبار أنه كور فيعمل جمع التكسير ونحو زيد وعمر (قوله في لغة الضم) قال له وشري ليس إلا حذرا من أنه تكسير وإنما ذكره استيعاء للأقسام أي سواء كان مبتدأ قبل النداء على الفتح أو الضم أو السكون أو التكسير نحو أمتي وهؤلاء وعدار حذام وكعب شيخنا القضيبي بعده يعني بناء على أن الضمير مجروح أنت إما على الأصح من أنه إن غلط فلا نظير هذه السكينة إذ هو مبني على السكون والصفة مقدرة على التثنية (قوله اتفاقا) في ذهني الاتفاق نظر ظاهر فإن الظاهر أن من يجعل إعرابه مقدرًا يجعل الصفة مقدرة عنا وفي شرح المنفصل للأبداني بعده أن ذكر أن بناء على الأصل الوارد ويقال (١٦٦) الصفة مقدرة لأنه عدم من جهة ما حرق إعراب (قوله كفي وقاض) قال له وشري قال

والنسبيل ويحذف تنوين  
 المقوس المعين بالنداء  
 وتبعية باؤه عند التحليل  
 لا يندرجون قال الدماميني  
 هما متفقان على ترك  
 التنوين والخلاف بينهما  
 إنما هو في ثبوت الياء  
 وحذفها ووجه الأول أنه  
 لما بي حذف تنوينه  
 لثبوت الياء والروال عوجب  
 حذفها وهو التنوين  
 وقد رث الضمة على الياء  
 لتعلقها بوجه الثاني أن  
 النداء محل على اسم موزن  
 محذوف الياء فذهب  
 التنوين وبقي الاسم على  
 حاله وقد رث الضمة على  
 الياء المحذوفة هذا إذا كان  
 المقوس معيناً بالنداء وأما  
 غيره فيقال فيه يا قاضيا  
 بالياء والتنوين ويدل  
 التنوين في الوقف أما اه  
 وقوله هما متفقان على  
 ترك التنوين مخالف لما

سأب أنرف الطيف ولعرف بالإقبال وهو مذهب المارد والفارسي ورد سداسم الله تعالى واسم الإشارة  
فأب لا يمكن سب لعر عهد الكوم لا بقلان التفتيح (أو) كان التمر ب (جاء في النداء بسبب  
القصود والإقبال نحو بار جل زبده صيب) وإليه ذهب الناطق وقيل لمرغ به بالحنونة وبأب يا عب  
(و) الأمر الثاني الإرادو معنى لا يكون مصداقا ولا شذوفا به فيحل ذلك المركب المزجي والمثنى  
والجرح) على خدمو خير من كبرياء ثابتا فالمرجى (نحو يا معدي كبر) ومما به يقال أحمد بن يحيى هذه  
التركيب أي تجاوزوه وحكي ذلك أو التخصيص من فارسي (و) المثنى نحو (يا ريدان) الجمع على حده وهو جمع  
المدكر السالم نحو (يا زبديون) نسبة لمكر وجهه السالم نحو (يا رسلان ويا مسليون) والجمع المكسر في  
النداء كمر يا ريد (و) الجمع السالم الأبيث نحو (يا هندان) وجمع مكسر نحو يا هنود (وما كان  
مبليا قبل النداء) سواء كان علم مذكرا أم علم مؤنثا فالأول (كسبويه) ولغة من ماء (و) الثاني (نحو  
خدم من لغة أهل الحجاز) أم غير علم نحو هزل لاق له الضم وهذا وكيف رأيت فما كان مع ما صحيح  
الأخر غير مبني ولا مجموع على حده أظهر فيه الضمة وما كان مبني أو محروفا على حده بفتحة على نائب  
الصيغة هو الالف في المثنى والي في الجمع هذا وما كان مبتلا كفتى وقاس أو مبليا قبل النداء (فندرت  
فيه الضمة) من نحو يا سب ويا هؤل لا يبدون ويا أي صفة متغيرة في آخره بجددة للنداء (ويظهر أثر  
ذلك) التقدير (في ندوة تنوّل يا سدرج العام رفع الدام) مراعاة لصفة متغيرة في آخره (ولصحة) مراعاة  
لحده فإب محله نصب على كونه مبتدأ في نابع ما يجدد ماؤه نحو يا زيد العاقل) رفع الفاعل  
مراعاة لصفة زائدة على ظاهر كونه مبتدأ في العلم (أو) العلم (أو) كذا الإسناد (الحكي) ما كان عليه قبل التلبية  
(كالمثنى) من تقدير الضم في آخره (نحو يا سدرج العام) مراعاة لتقدير الضم في آخره (والمقدم)  
بأن نصب مراعاة محله ومقتضى التثنية أن يحكى ليس ما يباو المنقول أنه معنى وهذه الصوت مقصودة فإن  
سبويه يناسبه العلم ويريد يناسبه الفصل ونأبط ثمرا يناسبه الإمداد ومما جعل السلاخ تحت إبطه  
وأنتر قوله المحكي من لغة من آخره عراب لاختصاصه به يصعب لأول ويحجر الثاني بالإضافة ويصير  
من قسم المضاف إلى الرضى في ما سببه إداة التثنية الكلمة المنطوقة وجعلها على غير ذلك اللفظ قالوا يجب  
لإعرابه أه فعلى هذا فهو في كيف وهو لا يركب من مدأعلاما يا كيف ويا هؤل لا يركب ويا عند الضمة  
ظاهرة فهو متجدد للنداء إلى هذا الاسم أشار الناطق قوله وأمر المعروف المادى المفرد البتتين

قوله الرضى عن يونس وأصه و يونس بحدف ياء المقوص والمقص منها توبيخه فيقول يا فاس لانه لم يعهد لام المقوص  
فانما مع السكون بلا لام أو إضافة أو ظاهر كلام النزيل كما قال الرضى إن يونس محالف في الوجودين ثم قال في التسهيل  
فإن كان المقوص أصل واحد ثبتت الياء بإجماع قال له مابى كائى مر اسم قاعل من أرى إذا بوى فإنه يبقى هل أصل واحد  
وهو الزاء فتقول يا مرى ياء ساكنة إذا وقعت عليه (قوله بحر بدر بدفواصل) قال له بوشرى وعند الكوفيين كباأنى يجوز بناء  
العلم على الفتح في نحو يارب الفاضل فيعلم أن ماد كره ما مقبذ بعد مضممة (قوله واسم قول أنه بنى) الذى ذكره السيد في حاشية المتوسط في  
موضعين أنه معرب (قوله من لغة من أعربها الخ) كذب شيخنا الفخيم سائش له نسخة الذنوشرى ينظر فيها إذا كان العلم مركبا من أكثر  
من جزأين هل تمتنع هذه اللغة فيه أو تجرى به عليه فهل يضاد الجزء الأول فقط أو كيف الحال وينظر أيضا فيها إذا كان الجزء الأول  
قابلا للإضافة كاسم الإشارة ونحوه (قوله إذا نقضت الكلمة مبنية) شامل للمضمة واسم الإشارة

(قوله السكر غير المقصودة) ينبغي أن يشمل المشو والمجموع كالأغصان لا معنى بأرجلها هذا يدعى ولم يقصد اثنين معينين أو باصليين خذوا  
يدى ولم يقصد جماعة معينة (قوله بالغلاخ) قال الدوشري هو شبه المصاف أيضا لعله المصاف في الجملة بعده وهي حال من ضمير  
قافلا المستتر فيه (قوله ولما ذكر الشواهد داخ) قال الدوشري فيه نظر إذ لم يذكر إلا شاعدا واحدا وهو اليسع وأما ما قبله فهما مثالان  
لشاعداين وكتب شيخنا الغني بالله وقديما أخلق من جميع شواهد من باب التعليل كالصريحين لشرف الشاهد على المثال (قوله  
الثاني المصنف) مكتوا هاتهما لو كان المصنف مضافا لأصله لفضل البناء كبناء يسويه لزمان أو عروضا بسبب لإضافة نحو يا يوم لا ينفع مال  
ولا بنو بوظاهر أنه منصوب ههنا ولا لعل له معنى عن ضم مقدر لأن المصنف المضاف إنما يستحق النصب وهو ثابت هنا لعله لكونه  
مبتدأه فإن قلت هل يمكن أن يقال إنه منصوب متحده مقدرة مع من ظهورها استعمال الآخر (١٦٧) بحركة البناء قلت لا يمكن ذلك

لأنه مبنى والإعراب إنما  
يكون في المبليات ههنا ولا  
يمكن تقديره كما لا ينبغي  
(قوله ما بعمل الخ) لا ينبغي  
أن الاتصال المذكور أم  
من العمل والمطابق قبل  
النداء لفسو له الاتصال  
الموصول بإسناده والموصوف  
بصفته نحو يا من خط  
بكذا وقضيته أن يكون من  
فيهما في كل نصب وهو  
خلاف ظاهر قول التسهيل  
لا عامل فيجاء بمولا مكل  
قبل النداء بمطابق لبقائه  
فإن ظاهره أن الموصول  
من المخرق فيقدر فيه الضم  
ويؤيده ما ذكره الشارح  
في باجودا لا يخل من  
الفرق بين كون الجملة  
صفة أو كونها حالا معمولا  
لظهور الموصوفة كالوصولة  
وكان البارح قصر كلام  
المصنف مع عموم قوله

(و) الاسم (الثاني) من أقسام ابتدائي (ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع أحدها النكرة غير المقصودة)  
جماعة كانت أو مشتقة في شر أو شر (كقولنا راحط يا غالا واثوت بطنه وقول الأحمى يا رجلا  
خذ يدي وقول الشاعر) وهو عبد بنو ن وقاص الحارقي  
(في إيرادها ما عرضت قبل) • ندامي من نجران أن لا تلتقيا  
لأن الرواظ والاهم والشاعر لم يقصدوا أحدا معينه (و) إنما كرر الشواهد والمقتل (عن المأثور أنه  
أحال وجوده الاسم) مدعي أن بناء غير المعين لا يمكن وأن السوابق ذلك شاذ أو ضرورة وعرضت أي  
أثبتت العروضة وهو مكو والمدينة وما حوفا وجران بعد النوح (ثاني) ما يجب نصبه (المصنف)  
سواء كانت الإضافة محضة (وهي الخالصة من شذوثة الانفصال (نور ما اضطررت) أي ياربيا (أو غير  
محضة) وهي إضافة الصفة لموصوفا (عمر يا حسن الوجه) ظل (عمر لطلب) وعمر أحمد بن يحيى (إجارة  
الضم في غير المحضة) فيجبر يا حسن الوجه بضم الصفة لأن إضافة المصنف للاتصال ولما أن البناء الثاني  
هو مشابه الضمير وهو مفردة هنا وأما لا معجم يقتضي ذلك فيكون ادعى أن نحو يا حسن الوجه في قوله  
يا حسن فاعل بل في قوله يا حسنا الوجه وهذه التسمية عرضت لبيان أن هذه الإضافة تقتضي التعيين  
نظرا إلى أن حسن الوجه أحسن من حسن النوح (الثالث التسمية بالصفة) هو ما اتصل به شيء من تمام  
مصاد (أما عمل أو مطاب قبل النداء والعمل (أي هل يروى في الأول) ونحو يا حسنا وجهه)  
فوجهه مرفوع هل الفاعلية بحسن (و) الثاني عمر (يا طامعا جلا) جلا منصوب هل المفعولية بطالما  
(و) الثالث نحو (يا رفيقا بالعباد) فالعباد متعلق برفيقا (و) الرابع (يا منظر) يا منظر متعلق بالثلاثين فيمن سمعته  
بذلك أي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للمطابق لاختلاف أمان نصب الثلاث فلا شبهة  
بالمصنف من حيث أن الثاني من تمام الأول لأن التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان  
حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة أنه من صار كما به بعض اسم عمل وآخر فاشبه  
صار باريدا وأما نصب الثلاثين للمصنف على ثلاثة (ويجوز إعراب يا منظر ثلاثين) لأنه الجزء الثاني من  
العلم فاشبه شخص من عبد شمس ولا تدخل عليه (حلا لا بد منهم) فإجارة ذلك لتختلف المصنف في بعض  
الأحكام من المشبه به (وإن ما دبت جماعة هذه) المدة (عند) فلا يهلوا ما أن تكون معية أو لا (وإن

ما اتصل به الخ) وشعره لا اتصال الموصول بصلة والموصوف نصبت على العمل والمطابق موافقة للتسهيل (قوله يا طامعا جلا) فيه  
إشكال إذ لم يوجد اسماء وهو شرط في الإعمال ولو قصر له موصوف لكان مفردا معرفة ويوجب تعريف الطالع (قوله بالثلاثين الثلاثين الخ)  
أنت خبر بأنه حيث وقعت التسمية بالكلمتين في إعراب كل واحدة على حدة بشكل لا أن يقال أعرب كل بالإعراب الذي استحقه  
المجموع وهذا لتعكم كقولهم الرمان حلوا حامض (قوله وإن ما دبت جماعة هذه صحتها الخ) قال الدوشري ما ذكرنا من الشرح في مسألة  
ثلاثين الثلاثين إذا لم يكن علما طريقة غير طريقة الأغشى وفصل الأغشى فقال إن أريد بذلك جماعة مبادها هذا العدد فلا يجوز إلا نصب  
الاسمين لهما إذ ذلك هو قاعا هل مسمى واحد وإن كان الثلاث على حدة والثلاثون على حدة حكمهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه  
قيل وينبغي أن يفصل فيما إذا كان كل منهما على حدة بين أن يكون كل منهما منصوبا بالنداء فالحكم كذلك وبين أن يقصد الثلاثية  
فينصبان معا انتهى وكتب شيخنا الغني بالله وظاهرها وجوب نصب الاسمين ولو أريد بهما معين وهو على وثقة ومعنى قوله



حكمه بحكم المعطوف الخ أيهما من ذلك ومراده بالمعطوف والمعطوف عليه غيرهما أما قوله قيل ويبنى الخ لعل نظرا إذ كونها كالمعطوف والمعطوف عليه لا يترقب على قصدهما كما هو ظاهر ونصبهما معا إذ قصدنا لهما مبنية على نظر أيضا إذ الثاني لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعننا زواد في المسئلة عليا وينجد لهما في فهم وقته المرفق بصوابه (وأقول) ذكر الحفيد أن محل ضم لا أول إذا أريد بثلاثة ثلاثة مبنية لأن المنادي أعني إذا كان معروفا لم يجر كذا يجوز في أنه إذا كان مع الالوجهين لا إذا أريد به معين أما إذا أريد بالجميع معين فالظاهر نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثة وثلاثين أه مخصصا وأعم أنه لا يلزم من إرادة ثلاثة مبنية إرادة ثلاثين مبنية وإن كان تعيينها حاصل لا به لا يلزم من حصول الشيء إرادته (قوله لا يماس جنس أريد به معنى الخ) أفاد أنه لا يمكن حرف التنداء لأنه لم يباشره وقصديهما متنازع أن يقال يازيد ورجل (١٦٨) وهو خلاف ما نظر حراشينا على الآية (قوله فيجب ضم) قال الدوشري

كانت غير معينة لصيتهما أيضا) أما الأول فلا يماس مكرة غير مقصودة وأما الثاني فلا يماس معطوف على منصوب (وإن كانت معينة فمصحف لا يماس مكرة مقصودة معرفة بالقصد والإقبال) (وعرف الثاني بال) وجر بالآية اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهي ال (ونصبته أو رفعت) بالمعطوف على المحل أو اللفظ كان قولك يازيد والضحاك قاله الفارسي (إلا أن أعمت معه بإيجاب ضم) لأنه مكرة مقصودة (و) يجب حينئذ (تجريد من ال) لأن لا تدخل على ما فيه ال وإنما جاز دخول ياطيه لأنه ليس جزء علم والحالة هذه (وسمع من خروف) مبتدأ (إعادة بار تأخير) في الخاق ال (مردود) خبر مع ووجه رده أن الثاني ليس بجزء علم وأنه اسم جنس أريد به معين ويبنى أن ينظم في ذلك التندية بالمصاف النعت والمعروف إذا كان المعروف مفردا مكرة مقصودة فإن العرب تؤثر نصبها على صحتها حكى الفراء يار جلا كريما أقبل ووجهه أنه يحتمل أن يكون دخل إلى النداء موصوفاً فدخل على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعروف للعامل وكما هو طرف في التسمية وتعريف القصد لا يندرج في هذا فإنه لا يعود على الصفة وموصوفاً مما لا على الموصوف واحد فإن موصوفاً به وجاز ذلك أنه النسب في المعرفة الموصولة نحو يازيد العاقل أوجب بأن حاجة المكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها فلا يقبل لو كان من قبيل القدم بالمصاف كان النصب واجبا لا واجبا أوجب بأن النداء مارة يرد على الموصوف وصفته وعند ذلك لا بد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من النداء على الضم لأن الصفة لا تارة يرد على المنادي وحده وهو مفرد مقصود ثم يظل وصفه مختلفا عن الموصوفين المختلفين بآراء الوجهين فإن قيل إذا كانت المكرة مقصودة فهي معرفة فيكون في وصفها مكررا وإنما توصف لمعرفة حكى يونس من العرب ياطي الخ الخبيث وأجبر سيويه بذلك أوجب بأنه يحتمل في المعرفة الطارئة مالا يستغنى عن الإحالة ويحتمل أن يكون المنادي محذوفا ورجلا حان مرطاة مكررا والتقدير يازيد ورجلا كريما أقبل وأما ياطيما يرحي ليعمل عظيم وبالطبع لم يزل ويأجبا لا يمكن فقال ما وضع في الحواشي ليس الجملة نعتا لاقبلها وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في توصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادي منصوب كل واحد لما جلا ولك في حرف المصارعة الياء والنداء على حديثهم كلهم أو كلهم أه فهو من التندية بالمصاف وغيره عن من ذلك حيث جعل الجملة نعتا إلى هذا القسم أشار الناظم بقوله والمفرد المذكور والمصاف وشبهه نصب (ر) القسم (الثالث) من أقسام المنادي (ما يجوز ضمهم وفتحهم

فيه نظر بل هو مبنى على الواو نيابة عن الضمة أه وأقول ذكرنا عند قول الآية تابع ذي الضم أه يشمل المثنى والجمع كيازيدان صاحب عمرو ويازيدون أصحاب عمرو لأن ضمهم يجعل الالف والواو نفس الضم (قوله أوجب بأن النداء الخ) نصية هذا الجواب أن المصوب لا يعرف بمتى لأنه نعت قبل التعريف هذا وفي الجواب نظروا لعل المقصود منه أن التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله فلما اختلف الخ) قال الدوشري به نظر لأنه إن اعتبر ورود النداء على الصفة مع موصوفاها كان النصب واجبا وإن اعتبر وروده على الموصوف وحده كان الضم واجبا فأنى يأتي جواب الوجهين

وقوله سابقا فالعرب تؤثر نصبها على ضمها معناه أن العرب في مثل هذا التركيب تؤثر أي ترجح ما ذكر أي بناء على اعتبارهم سبق الوصف للنداء وقد يقال إن مثل هذا التركيب في حد ذاته يجوز فيه الواو هان (قوله وأجبر سيويه بذلك) قال الدوشري فاعل أخبر راجع إلى يونس وسيويه معوله وكتب شيخنا العيني بعده ويحتمل أن المسمى أن سيويه قال إن المكرة المذكورة توصف بالمعرفة فأخبر بذلك ولم ينقل ذلك من العرب هان ولكن الاحتمال الأول أقرب أو متعين (قوله أوجب الخ) قال الدوشري هذا الجواب متضمن مع قوله وإنما توصف بالمعرفة ولا يلزم من حكاية يونس ما ذكر امتناع الوصف بالمكرة قولنا فزيد الخ يقال ما معرفة صحيح وصحها بشكرة (قوله والقسم الثالث الخ) قال الدوشري قدبة ل عليه كيف يصح جعل هذا قسما مغايرا للأول والثاني إذا القسم لا بد من تعامرها مع أن هذا مبنى على الضم تقديره ضمن يجعل فتحه فتحا لإتباع لما بعده فهو ظاهر ياموسى مثلا ولا



في حكم الانفصال) جواب عما يقال لا حكم إلا ما بين على حركة لا حرو وروايتي التي ائمت ليسه أحرأ وإنما جعل الإتياع ثناء ابنه لأن النون تكون حينئذ حائزا حصصا لتحركها بهما وإليك حجاج الفارح لذلك لأنه جعل الفتح للإتياع لا للتركيب ولا لزم الفتح في بنت كما يعلم مما نقله من أبي عمرو بن العلاء وهذا يعرف على قول الشهاب القاسمي قضية قول الفارح وتاء التأنيث الخ أن الإتياع لحركة نون ابنة دون التاء ولا مانع من ذلك وقضية قول الشاعر طول لم يجعل فتح العلم الموصوف بابتين ووجه الفتح للإتياع لحركة نون ابن لأن اللاحقين لما كثر استعمالها صاروا كالاسم الواحد لجر بهما من الإتياع ما جازى الاسم الواحد انتهى أنه لا حاجة إلى أن يقال إن التاء في ابنة حيث ألحقناها بابتين في حكم الانفصال انتهى وقوله لا مانع من أن معناه ولا مانع من الإتياع حركة النون وإن لم يمكن آخر لأنها آخر حكاية ويحتمل أن معناه لا مانع من إتياع حركة التاء بورد أن النون حائزا حصصا لتحركها فتدبر (قوله في الآية الخ) قال الدوشري فيه نظر لأن حكاية إعراب نحو مسلمات لا تنص على كسر التاء إتياع بل عليه يلغى الفتح ويقوم من كلام الفارح وصاحب النهاية جواز الكسر وهو محل نظر وأما يجوز زيد بن يزيد بن مسمى بهما معناه بالتاء على قياس ياريد بن سعيد بالفتح لتعدد الفتح مما بخلافه في مسلمات (١٧٠) فيحل قول الفارح ولا لا تشيروا مجموع على حده وقوله وهذا بين على القول بالتركيب فيه

في حكم الانفصال (ولا أثر لوصف مسلمات) عند جمهور العرب محو ياء عند يفتح حرو وواجب الضم ويمنع الفتح ثم عذر الإتياع لأن بهما حائزا حصصا وهو تحريك التاء الموحدة وجوز أبو عمرو بن العلاء سماها بياء على أن الفتح للتركيب ومثله ياريد بن عمرو ونصه في أن لعذر الإتياع ويجوز للتركيب وحمل قوله أن يكون هلا مorda المثنى والمجموع مسمى بما في التاء إذا سميت بمسلمات يوزيد بن يزيد بن حاكيا إعرابه قلت فيس قال ياريد بن عمرو بالفتح وبمسلمات بن عمرو بالكسر وياريد بن عمرو وياريد بن ابن عمرو وعلى مزهم تقول ياء مسلمات بن عمرو وياريد بن عمرو وياريد بن عمرو ومن أجرى الإعراب في النون أخرى النون أخرى ثلث فيمنعها أو بعضها انتهى وهذا مسمى على القول بالتركيب وأما على القول بالانواع فلا دلالة لأن في مسلمات إذ كسر التاء لا في المثنى والمجموع على حده ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الصلة الظاهرة بياء محو ياء يسي مريم لا يتصرف فيه إلا الضم خلافا لقراء والزحشرى وإذا وقع الألف في غير الدار كان صفة فله كل الحكم فيه أن ي حذف التنوين من الموصوف لفظا ولا معنى <sup>الاسم</sup> كما في الداء تقول جاء ياريد بن عمرو وحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقول جارية من قيس بن ثعلبة تزوجت شيخة غليظ الرقبه وإن كان الألف جريا <sup>كأن</sup> كسر الألف يكون المحرك وتبعا لالف ابن حاطة تقول زيد بن عمرو بن زيد وكذا إن لم يقع الألف بين عليين تقول جاء زيد بن أخيه بن زيد وإيات ألفت ابن خطا فالحكم المذكور متعلق بشرطين أن يقع لابن بين عليين وأن يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فلو زال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من السون قاله الفهر الرازي وغيره . النوع (الثاني أو يكرر) المنادى حال

انظر ما في المثنى والمجموع فلما علمت وأما في محو مسلمات فالتركيب يقتضي الفتح لا الكسر كما علمت أيضا (وأقول) روجه كسر نحو مسلمات على القول بالتركيب أن الفاعل به يحرك المنادى بحركة نصب وحركة جمع المائت في النصب الكسرة وقوله وأما نصر زيد بن الخ فإن أراد أنه مع كونه بالياء آت على القول بالإتياع ثم لم يطلان قول الفارح لكن مجموع وإن أراد أنه على القول بالتركيب فهو عين كلام الفارح والظاهر

أن قول الفارح ولا في المثنى والمجموع على حده معناه إذا حكم عراهما فلا يرد عليه الاعتراض وأما أن كون كلام النهاية جليا على القول بالتركيب متعين بالنظر لما فصله على حكاية الإعراب لما بياء ووجهه وأما بالنظر لقوله ومن أجرى الإعراب الخ لكن المناسب أن يكون على منول ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وإن جاز أن يكون للإتياع فتوجه وأما على الإتياع فلا الخ نظر لما فصله على حكاية إعراب (قوله حاكيا إعرابه) قال الدوشري ضمير إعرابه راجع للذكر (قوله فيفتحها) أي (التركيب وقوله أو بعضها أي إن لم تركيب (قوله وأما على القول بالإتياع فلا) لأن القياس على هذا أن يفتح آخره (قوله فنحو يا عيسى الخ) قال الدوشري حل في شرح التسهيل عدم صحة تقدير الفتحة في نحو يا عيسى بعدم الفائدة (قوله أن ي حذف التنوين الخ) قال الدوشري وحذف التنوين ما بعده واجب لا جاز (قوله ولا الف الخ) قال الدوشري قيده بعضهم بأن لا يكون أول سطر وجميع ما قبل في أن يأتي في ابنة تاء وغيره وفيه وفتة (قوله الثاني الخ) قال الدوشري بشرط قبل قولنا أن يكون مضافا وكذا في النوع الأول أي فلو أن يكون مضافا وجواز الوجهين في الأول على اختلاف الاعتبارين فالصحيح على أنه مفرد يصير من القسم الأول وإذا فتح فيه أربع توجيهات كما ذكره الفارح وفي بعضها يكون مضافا فيكون من قسم الثاني فلا يخرج من القسم الأول والثاني فذكر زيادة إتياع وأشار المصنف إلى أنه كان ينبغي لناظم ذكر هذه المسألة مع إعرابها لأنه لو وصف بابتين جواز الفتح وتعدلهما فخيرها إلى فصل

تابع المنادى بما لا وجه له (قوله مضافا) قال الدنوشري غير واضح لأنه إذا ضم لا يكون مضافا فلا يصح لرض المضاف للمنادى المضاف  
(قوله باسمه) قال الدنوشري أشير بسعد سعد الأوس إلى بعض حجة آيات سمعها أهل مكة من عاتق عطف بهم قبل إسلام سعد بن  
سعد وسعد بن جادة وهي قوله : فإن يسل السعدان يصح عهد . بمكة لا يخطئ خلاف الخالف فيا سجد سعد الأوس كن أنت ناصر  
وياسد سعد الخزرجين النصارى أجييا إلى داعي الهدى وتمنيا . هل ألقى قردوس منية عارف أورد ذلك السيل في الترويض  
الأنف (قوله واجب النصب) أي ما لم يصحب نحو يا حسن الحسن الوجه والإيجاز الرفع أيضا (قوله وهو الأول) قال الدنوشري الظاهر  
أنه لا يتأتى فيه الخلاف المارق ياريد بن سعيد انتهى وأراه الخلاف اثار من المبرد وابن كيسان (١٧٩) فالضم هنا أكثر بانهاضها ثم  
قال الدنوشري وشغل قوله

هو باسمه سعد الأوس الخ  
العلم واسم المجلس والصفة  
نحو يا صاحب صاحب  
زيد وعاتق الكوفيون  
في اسم المجلس فنحو النصب  
وفى الوصف فلهذا إلى أنه  
لا ينصب إلا من وافق قول  
يا صاحبا صاحب يردولم  
ينفقوا في جواز الضم في  
جميع ذلك وينظر ما وجه  
علاقة الكوفيين وما وجه  
مذهبهم (قوله يارضا يا  
الفرق بين هذا الوجه وما قبله  
أن هذا يجوز معه ذكر حرف  
النداء ولا يجوز على الأول  
وإن قيل إن البدل على بية  
تكرار العامل إلا هو تقدير  
معنوي (قوله واخره  
أبو حيان الخ) اعتراضه  
واخره المصنف إنما  
يرد إن سلم ابن مالك ذلك  
والا فله يستمسك بظاهر  
تعريف التأكيد الظني  
لأنه صادق مع اختلاف  
وجهي التعريف ومع

كونه ( مضافا نحو يا سعد سعد الأوس فالثاني) من السعدين ( واجب النصب والوجهان) هو ما  
الضم والفتح جار يان (في) سعد (الأول) وإلى ذلك أشار المصنف بقوله :  
في نحو سعد سعد الأوس بالنصب . ثالث رسم والفتح أو لا نصب  
(فإن ضمت) وهو الأول أكثر لأنه منادى مفرد (فالثاني بيان) الأول (أو بدل) منه (أو) منادى ثان (أو اختيار  
يا أو) مفعول بإخبار (أعني) أو تركيد قاله ابن مالك واخره أبو حيان بأنه لا يجوز التوكيد لا اختلاف  
وجهي التعريف لأن تعريف الأول بالعلية أو بالنداء الثاني بالإضافة قال الموضح في الحواشي ومما ملح  
أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يصل به الأول (وإن ضمت) أي الأول (قال سيدي مضاف لما  
بعد الثاني والثاني مقسم) أي ذاء (بينهما) وهذا بين هل جواز إقسام لا سيما أكثرهم بأنه وهل جواز  
خيه فصل بين المتضاهين وما كالتى الواحد كان يلزم أن يكون الثاني لعدم إحداه (وقال المبرد مضاف  
لحدوف مماثل لما أنصبت إليه الثاني) والأصل يا سعد الأوس وسعد الأوس حذف من الأول لأنه لا الثاني  
عليه وهو لظهور ما ذهب إليه في نحو قطع الله يد رجل من قاطع وهو قليل في كلامهم والكثير العكس  
وسعد الثاني حيث تذييل أو بدل أو تركيد لأن المضاف إليه الأول مراد أو منادى ثان (وقال الفراء الاسمان)  
الأول والثاني (مضافان للذكور) ولا حذف ولا إقسام وهو كجمل ما فيه من نوارده عاملين على معمول  
واحد (وقال بعضهم) هو الأول (الاسمان مركبتان تركيد) (مكرم أدينا) إلى الأوس تكسبة عشر  
زيد وفيه تكليف تركيب ثلاثة أشياء وسعد الأوس هو سعد بن سعد رضى الله عنه وهو سعد بن معاذ بن  
الذبيان بن أسرى القيس بن زيد بن عبد الله بن جهم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو  
أبو الخزرج . القسم (الرابع) من أقسام المنادى (ما يجوز طحا ونصب وهو المنادى المستحق للضم  
إذا احضر الظاهر إلى تنوينه) سواء كان علما أو نكرة مقصودة عالم (قوله) وهو الآخر من  
(سلام الله يا مطر عليها) . وليس عليك يا مطر السلام  
بتنوين مطر الأول مع بقاء ضم على البناء (و) النكرة المقصودة نحو (قوله) وهو جرير  
(أدينا حل في شبي ريبا) . أو ما لا أبالك واخره  
بتنوين عبدا مع نصبه على الإعراب جرير النكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة فإجازة في سبويه  
وجه آخر وهو أن يكون حالا كأنه قال أظفر عبدا أي في حال عبودية لا يليق الظفر بالعبدة قاله ابن السيد  
(واختار) الخليل وسيبويه (والمارفي) (الضم) سلفا لأنه لا كسر في كلامهم (و) اختار (أبو عمرو) بن الملا

اتصال الثاني بما لا يصل به الأول (قوله والثاني بالإضافة) لأنه لم ينصب حتى يسلب التعريف العلية قوله وكان يلزم أن يتنوين  
الثاني) قال الدنوشري فيه نظر إذ قال بعضهم إنه ترك تنوينه مراعاة لما كذا ما قبله المؤكدة بمن ذكر أنه تركيد على رأى سيبويه  
المرادى (قوله وسعد الثاني الخ) قال الدنوشري لم يورد فيه كونه مفعولا لحدوف على قياس ما سبق ويؤيد ما ذكره أن البدل والبيان  
يكونان بلفظ الأول من غير زيادة ولا تنصير إلا أن يقال لا حذف المتصل إليه الأول جاز ذلك (قوله وهو جليل الخ) قال الدنوشري  
قد يرد بأن العاملين هنا بمعنى واحد لفظها متحد فكأنهما واحد فهو نظير قوله جاء زيد وأتى عمرو والمعلقان (قوله وهو أخو الخزرج)  
الضمه راجع إلى الأوس (قوله) وهو المنادى الخ قال الدنوشري هو فالتنوين إذا أريد به معنى بن على الواو ولا نصب بالياء هو دل  
الحسين الإيمان بالياء الضرورة (قوله وقوله أدينا حل في شبي الخ) لا حاجة إلى جعل ذلك ما كان فيه لما صرح به في التمهيد أن المبرد





من النداء المحض فلا ينافي أنها في الاستعمالين الأخيرين هي بطريق التضمن أو لا محل نظر انتهى ولا يلحق ما في دعوى دلالتها على النداء في هذين الاستعمالين من البعد لعدم ظهوره وكون دلالتها على الفهم بطريق التضمن لا أدنى ما معناه الأقرب في فهم كلام الفارح أن استعمالها فيما ذكر محال من أجل أن استعماله يستلزم أن يكون له معنى في بعض (قوله لا يقدح في بعضه) أي لأن قام عامل في ظاهره هو الضمير المستتر (قوله محكي بحال التي ليست له قبل التسمية) (١٧٣) هذا لا يدخله في الفرق لوجوده في المنطق زيد وكان

الظاهر أن يقول القوي أن الذي قام المانع من بقاءه قبل التسمية وجود ال وهو باق الخ وهو المناسب لقوله ونحو المنطق الخ فتندر (قوله وأما الذي الخ) قال الدوشري فيه نظر إذ لا نسلم أن نحو الذي فيه حكاية أصلا إلا باعتبار ذكر الجملة بعده وإضافتها على حالها (قوله والإعراب يقدر في آخر الذي) قال الدوشري ظاهر أن الحركات الثلاث تندر وهذا ظاهر في الحكاية (قوله حكيت الاسم المفرد الخ) قال الدوشري حكايته باعتبار بقاء عمله فيما بعده وأما هو نفسه فهو معرب بالحركات الظاهرة فأين الحكاية (قوله وليس هل التراجع) قال الدوشري خبر ليس يعود إلى الموصول مجردا عن الصلة أي فإذا سمى - وحده مانع ندائه قولاً واحداً لقيام

(و) يا (التي) قام (وصورة الناظم) في شرح النسب ولعل تصويبه لا يستلزم في حقه كونه - فإن قلت لم قال سيويه فيمن سمى بالذي قام أنه لا ينادى مع أيها محكي - لا يقدح في بعضه في بعض كما في الجملة قلت الفرق بينهما أن الذي قام محكي بحال التي ليست له قبل التسمية ودونها لا ينادى لوجود ال وذلك لما منع باقي ونحو المنطق زيد ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود ال بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية - فإن بقاء المانع شيئاً الجملة قول ال فإذا ذاب أحد هاتين الأخيرتين - قلت لو صح هذا امتنع ندائه وأنت تعلم الجواز وإذا اتفقت الجواز فوجه أن ينادى هو امر مخرج ال ليس داخل على المجموع بل على جزء الاسم فأشبهه ما لو سميت بقولك هذا المنطق رأما الذي وصلته برأ محكي حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالنادي إنما هو الذي دون حرك والإعراب يقدر في آخر الذي ولهذا إذا سميت بأهم ضربته وأي موصولة لم تحك [إعراب الرفع في أي بل لعمري] بحسب التوابع فتقول رأيت أيهم ضربته ومردت بأهم ضربته كما أنك إذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضارباً زيداً ومردت بضارب زيداً وما كانت الصلة لا تدخل في ذلك مثل الموضح بالوصول مجردا عن الصلة وليس محل التراجع وكأه أشار بذلك إلى القوي (و) الصورة (الثالثة اسم الجنس المقسمة به كقولك يا الخليفة عية نص على ذلك ابن سعدان) قال الناظم وشرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لأنها في التقدير داخلة على غير ال قال القاضي ومما قلناه نظر إذ ليس تقدير مثل بديل القبح الجمع بين يا والواو والجاز يا القرية لأنه في تقدير يا أهل القرية وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على أنه غير صحيح انتهى وعندني أن تقدير يا مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم قضية ولا بأحسن لها فإن تقديره ولا مثل أي حسن غير لأن تقدير مثل مزيل لقبح دخول لاجل المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه ولزم حمل لاي الحركة على ال لا يقول بعمل لاو المعارف (و) الصورة (الرابعة ضرورة الضرر) وإليها أشار الناظم نحو ~~تقديره~~ بتقديره مع أو ال - كقول

عباس بالملك المخرج) والذي - عرفته له بهذا الملا عدنان

لجمع بين يا والفي الضرر ضرورة (ولا يجوز ذلك في الشرع خلافاً لبدد دين) والكوفيون في إجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماح أما القياس فقد جاز بأنه بالإجماع فجوز به الرجل قياساً عليه بجامع أن كلا منهما فيه ال وليس من أصل الكلمة وأما السماح فقد اندرأ:

فيا غلامان الذان فرا - إيا كما أن تكسبا ما شرا

وهذا لا ضرورة فيه فمكن قاله من أن يقول فيا غلامان الذان فرا وأجاب الماسنون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماح بالعدو.

(الفصل الثالث في أقسام نافع المنادي المنبئ وأحكامه - وأقسامه أربعة أحدها ما يجب له مراعاة قبل المنادي) فإن محله أصيب (وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما أن يكون) النافع (بمعنى أو بياناً أو توكيداً

المانع وقوله وكأه الخ معناه أن الموضح مثل به مجردا ليه من أنه ليس كالجملة لعدم حمل بعضه في بعض (قوله بدليل قولهم الخ) هذا الدال إنما يكون كونه لهبة الصاطي لو تعين تقدير مثل في قوله المذكور وليس كذلك فتدعوا فيه إياه إما في تقدير مثل أو أن بأحسن في تأويل فيصل أي ولا فيصل لها فضل الصاطي يرى لصين هذا لوجه (قوله وهذا لا ضرورة فيه الخ) قاله الدوشري مبنى على تفسير الضرورة بما لا مندوحة عنه وهو حذيف (الفصل الثالث) (قوله المنبئ) قال الدوشري هذه العبارة وقع نحوها لابن الحاجب قال الرضي كان عليه أن يقول نواع المنادي المنبئ غير المستغاث المنبئ في آخره زيادة الاستغاث فإن توافقه لا ترفع نحو



فمنه قوله فيجب رفع لهما السلم من ذلك هذا ومع أنها التصور ان الداء يلبس أن لا يكون عليهما نصبا لأنها بحسب الصنعة ليسه  
 منقولين بل تابعاه (قوله واستفكه ابن حصور الخ) هذا لإشكال وجوابه نفع بهذا النص في المتن في مصنفان وزاد في الجهة السادسة  
 على هذا أقوالهم ابن حصور أن التحوين أجازوا في ذلك التصور لبيان ثم استفكه بأن الياء أرف من الميم وهو جامد والنصب دون  
 المنصوب أو مساره وهو مشتق أو في تأويله فكيف يمنع في الشيء أن يكون بيا أو فتا أو جاب بأنه إذا قدر لفتاة اللام للهدو الاسم مؤول  
 بقوله الحاضر أو الحاضر إليهم إذا قدر بيا فاللام لتعريف الحضور فصارى لإشارته بوجه عليها فإذا فاتت المجلس الميم فكان أحسن قال  
 وهذا معنى قول من انتهى وفيما قاله نظر لأن التصور مؤول التحوين بالحاضر أو الحاضر إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع لفتاة كروى  
 يزيد هذا وأما نص اسم الإشارة فليس ذلك معناه وإنما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله فلهذا انتهى ولا يخفى أنه مستفاد  
 من قول ابن حصور والاسم مؤول بقوله الحاضر الخ جواب الإشكال لأنه حيث كان مؤولا بذلك كان مسوبا لاسم الإشارة لكن  
 قضية ما في مصنف أنه على ذلك التقدير غير مسارب دون حيث قال إذا قدر لفتاة ألف في المصنف الخ ونظر قوله في بحثه أن لا دلالة  
 فيه على الحضور مع قوله صواب الاسم مؤول بقوله الحاضر الخ لم يخرج هذا الجواب عن عدم الاشتقاق المريد هنا أن مجرد جعلها للمهد  
 لا يكتفي في الجواب عنه لأنه يصدر المعنى على مجرد جعل اللفظ ما مر في محال للابصيل (١٧٥) الجواب عن الاشتقاق في أنه مر في

حذف البيان أن قول  
 الجرجاني والعشري أن  
 البيان أرف من الميم  
 من في هذا ذا الجلة  
 فالإشكال إنما يتجه على  
 ثمرها وليتأمل ذلك مع  
 قول ابن حصور أن ما ذكره  
 في الجواب معنى قول من  
 ويؤخذ منه أن ما ذكره  
 من لا ينال كلام الجرجاني  
 والعشري بناء على  
 هذا التفصيل فلا يتم  
 للمصنف الرد عليهما  
 بكلام من كما بينها عليه  
 هناك (قوله أو موصول)  
 الموصول حيث في محل  
 رفع وكذا اسم الإشارة

وإن كان المراد بناء اسم الإشارة قدوة لهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتي (ولا يوصف اسم الإشارة  
 أبدا في هذا الباب وغيره إلا بما فيه ال) نحو مررت بهذا الرجل وجرت له إليه أن يكون بيا فالاسم الإشارة  
 ولستفكه ابن حصور بأن البيان يقتضي فيه أن يكون أرف من الميم والنصب لا يكون أرف من  
 المنصوب فكيف يكون الشيء أرف وهو أرف وأجاب بأنه إذا قدر بيا ما قدره أن فيه تعريف  
 الحضور فهو يلبس المجلس بذاته والحضور به خول أو الإشارة إنما محل على الحضور دون المجلس وإذا قدر  
 لفتاة ردت إلى فيه للمهد فالحق مررت بهذا الرجل المهدو بيتا لادلاقيه على الحضور والإشارة  
 تدل عليه فكان نصا أرف قال به هذا معنى كلامه سيويه (ولا يوصف أي رايه في هذا الباب) المحذور الداء  
 (الإيمانية أن) من معرفتها أو موصول فيقال بيا الرجل بيا لفتاة المرافعة التي يدل عليه الذكر  
 وبأيتها التي قام موصول بيا لفتاة المرافعة أو المرافعة هي بيا لفتاة المرافعة (أو باسم الإشارة)  
 الجاري من كالمخاطب (نحو بيا أي هذا الرجل) ولا يجوز بيا لفتاة الرجل خلافا لابن كيسان ولأن ذلك  
 أشار الناظم بقوله : وأيهما أجهل الذي ورد ووصف أي بسوى هذا يرد  
 (و) القسم (الثالث ما يجوز رفعه ونصبه) لأن نصيبا لفتاة المرافعة على تقديره لفظ المنادى  
 بالمرجع تزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف الداء من الحركة الإعراب بسبب دخول  
 العامل ومقتضى هذا التبدل أن يكون حرف البناء هو الرفع التابع بناء على أن العامل في التابع هو العامل  
 في المتبوع فيظهر البديل ولا يأن الرفع والقول بأن الرفع التبعي قول ضئيل لا يصح التخرج عليه  
 والمخلص من رتبة هذا الإشكال أن يحاول في المسألة للضموم أن يكون نائب فاعل في المعنى

في المسألة بعده وجوبا كما صرح به الفاضل (قوله الجاري من كالمخاطب) قال الدهر شري كان وجه اشتراط الخروج من الكاف عدم  
 توالي خطابين إذا المنادى متضمن له (قوله تزيلا لحركة البناء الخ) قال الدهر شري وقال العلامة الفاضل فيهاب الدين الهندي المفسر في  
 شرحه على كافيته ابن الحاجب في بيان الرفع ثلث المنادى والرفع يذهبها بالرفع في كون أثر كل طرفها مطردا ولم يظهر أثر هذا التبعي في  
 المنادى فكان البناء يظهر في التابع لا احتياجه إلى ما أثر انتهى وقوله في كون أثر كل طرفها مطردا في نظر لأن الضمة مثلا في المنادى  
 ليست أثرا ليا مولا إنما هي أثره بناء المنادى إلى طرفه عار فلو لم يظهر الخ لا وجه له لأن ياعلى ما قرر، إنما أثر الرفع في التابع لتأثيرها  
 ضمة البناء في المتبوع فقد تقرر بناء المتبوع فكيف يقال إن عدم ظهور الرفع في المتبوع فكان البناء مما ظهر لتبسيط على القصص مع  
 معاركة كاتبة عبادة (قوله والمخلص الخ) قال الدهر شري ذلك أن تقول حبه لا يظهر الحال من كون العامل في التابع قطعا أو معنويا  
 وظاهر أنه ليس معنويا بقبي أن يكون انظما ويوجه عليه أن العامل قطعي إما لمعطوف به أو مقدر لا جائز أن يكون معطوفا به وهو ظاهر  
 ولا جائز أن يكون مقدرا لأن المقدر في البناء مدهو ونحوه لا غير ولا يبرهن من هذا الإشكال إلا بأن يقال لفتاة أنه قطعي ولا سلم المصار  
 القطعي في المفروط به في الكلام والمقدر فيه بل هو قطعي يلاحظ في تقدم من دون التخصيص هو من دون تقديره فيقول لفتاة العامل في حذف  
 التوهم مثل قولنا ليس زيد قاهدا ولا قائم بمر قائم فإن العامل في المطرف البناء المسموع من غير أن يكون معطوفا بها في الكلام ولا مقدرة

فيه بل هي ملاحظة لأجل العمل فإن قلنا المبادئ مفعول به وتماثلها بالماضي التفاعل كما ذكر فلم لم يمتزج كل مفعول به بتأثيره التفاعل ويصير الرفع في تابعه قلنا المخرج إلى ملاحظة هذا الاعتبار سماع الرفع في تابع المبادئ دون سماعه في تابع المفعول على الإطلاق فهي نسكئة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم إطرادها ولو ذهب داهب إلى أن حركة تابع المبادئ حركة إتيان لا حركة إعراب لما يلزم عليه من التعللات لكان له وجه وجبه لكننا لم نطلع على أحد ذهب إليه وعليه بكونه بالنصب مقدرا فيه منع من ظهوره واشتغال الفعل بحركة الإتيان قلنا لا يصح الذهاب إلى ما ذكره من إتيان لعدم تأنيبه فيها إذ كان إعراب المتنوع بالحركة وإعراب التابع بالحرف موصوفاً إلا أن يقال بصحة إتيان الحرف بالحركة له بالعكس أو لا ماعل التصريح بكانه عداقة (قوله والتقدير مدحور) قال الدكتور شري لوقال مدحور زيد مثلاً لكان أولى (١٧٦) وأظن أنه لا يظهر وجه لرفع مدحور إلا أنه لا يذهب من لا يشترط اعتناء الوصف الزام

المكتفى به ( قوله المضاف  
المقرون بأل ) قال الثماب  
وكذا التثنية بالمضاف كما  
ذكره الرضى ووجه جرار  
الأميرين فيهما إلحاقهما  
بالمفرد لأن إضافة المقرون  
بأل كلاً إضافة ولم يلحقه  
إذ نودي مستغنى عن إضافة  
على إعرابها لئلا يور  
الأصل إلحاقه تاسي  
للشبهة له لعدم هرات  
الإعراب لأن رفعهما  
إعراب ولم يلحقه مستغنى  
عن إضافة على الإعراب  
مروى الإعراب في الحالين  
أه وانظر كيف ينادى  
المضاف المقرون بأل  
مستغنى مع أنه ليس بما  
تقدم أنه يجوز نائزه ( قوله  
والملفوظ المقرون بأل )  
فلان قبل كيف جار أن  
يعطف ما لا يصح أن يكون  
منادى على ما هو منادى  
وأنتم تقولون إلحاق

والثاني من غير زيد فرغ ثابته بالحمل على ذلك هو خوطان أحدها التبعث المضاف الأمرين بأن نحو يازيد  
الحسن الوجه) برفع الحس ونصبه على ما قررنا (و) النوع (الثاني ما كان مفردا من نعت أو بيان أو تركيد  
وكان معطوفاً مفروفاً بال) فالنعت (نحو يازيد الحسن) بالرفع (والحس) بالنصب (و) البيان (نحو يالغلام  
مشر) بالرفع (وبشرا) بالنصب (و) التركيد (نحو ياتيم أجمعون) بالرفع (وأجمعين) بالنصب (و) المعطوف  
المفروق بأن كقولك يازيد الصبيك وإلى ذلك أشار القناظم بقوله وما سواء أرفع أو انصبه وكما قال  
أفنه تعالى يا جبال أزيهه والطير قرأ السبعة بالنصب) عما عمل عمل الجبال (واختاره أبو عمرو) بن  
الملاء (وعيسى) بن عمر الثاني وبونس والجزمي (وقرئ) في غير السبع (بالرفع) عطفاً على ففظ الجبال  
(واختاره الخليل وسيبويه) والماري (وقرأوا النصب) في الطير (عمل المطف على فضلام قوله) تعالى  
(ولقد آتينا داود ما نصلوا) والتقدير و آتينا الطير وحمل الداء مترتبة بين المتماطين (وقال المبرد  
كاستعمال) في المعطوف (قد مرجه) مثلاً في الطير فالختار النصب في المعطوف (أو لغيره) وهي الزائدة  
(مثلاً في البسع فالختار الرفع) وجه اختيار الرفع مثلاً في الحركة وحكاية سيبويه أنه لا أكثر وجه اختيار  
النصب أن ما فيه لم يجر أبداً في غير النصب فلم يعمل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا  
الأخرج نصب الطير وجه التبعيض أن الذي نحو البسع لم تعد له فيها فكأنها ليست فيه بيازيد البسع  
مثل يازيد ويسع والذي نحو الطير مثلاً نمر بها وتركيباً ما عا شبه ما هي فيه المضاف وإلى ذلك أشار  
القناظم بقوله

(و) القسم (الرابع ما يقتضي) حال كونه كالتام ما يقتضي أنه إذا كان منادى مستعلا وهو البدل والمنسوق  
المجرد من أل (بمعنى إن كان مجردا وبمعنى إن كان مضاعفا وإلى ذلك أشار النظم بقوله... واجملا  
ه كاستقل لقا وبدلا ودل على أن البدل في لغة تكرار العامل والمضاف كالنائب عن العامل محمول  
و البدل المجرد (يا زيد أو بشر) بالنظم من غير تعيين كان نقول يا بشر (وكذلك) نقول في المنسوق المجرد  
المجرد من أل (يا زيد أو بشر) بالنظم من غير تعيين كان نقول يا بشر (ونقول) في البدل المضاف (يا زيد يا  
عبد الله بالنصب) كما نقول يا عبد الله (وكذلك) في المنسوق المضاف المجرد من أل (يا زيد يا عبد الله)  
بالنصب كما نقول يا عبد الله (وهكذا حكمهما) أي البدل والمنسوق المجرد من أل (مع المعادى  
المصوب) فيصيا إن كان مجردا وينصب إن كان مضافا فنقول يا عبد الله بشر يا عبد الله بشر  
أهم بشر فجمعا وبالعبد الله أحد يصوي بعد فـ وأخيرا بد مصب الآخر في القسمة خلافا للمعاري

إغايينوب عن العامل في العدل خاصه وبوجه له ذلك لسه المعنى الاول ولا يزل مراده من كل وجه ويوضح هذا أنك تقول ليس زيد حار جاولا وهو ذاهبا فالهاتف باب عن ايسر العمل ليس بذلك الا ترى أنه لا يجوز وليس لا وهو ذاهبا (قوله وهو البديل) لم يقيد ايضا بالخلو من آل فذهب جوار ابدان ذي آل فإنه لا فرق في الحكم وفي الجمع خلافه ووجهه أن البديل على بية تكرار العامل وهو الحرف وهو لا يد على عن مافيه آل لسكر ابن مائه جعل البديل حائنين كما يأتي (قوله إن كان مضاعفا) قال الدوشري كان يلحق أن يزيد عليه قوله أو شيئا بالمضاف (قوله وهكذا حكمها الخ) فيه تمسك على قول القظم واجملا كاستقل فسقا وبدا لأنه يوم اختصاص ذلك بتابع ذي العلم وليس كذلك بل هو جائز فيها مطلقا (قوله بضم شرا الخ) فيه نظر لأن البديل والمكلف أحد النوع والتابع إما تابع على التلف أو الموضع وكل منهما متفهما أما القظم لأن لفظ المتبوع منصوب وأما





الاشتغال بحركة المشابهة أي معانية للكسرة المقصورة كذا قيل (وأقرب) بأن على الأمر تحقيق الكلام وفي حواشي الحفيد ما فيه  
يظهر أن هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم لمجرد يصح آخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف إليه مقدرًا  
وإنما قلنا إنه حذف الياء والكسرة لأن المضاف فرض الكلام في ماضي لصاحب الياء المتكلم (قوله لأن الألف والياء) قال الدكتور  
فيه نظر فإن الظاهر أن هذه اللفظة لا يقتصر فيها على هذين اللفظين وإنما هي على القرينة الدالة على الياء المحذوفة ولذلك قال أبو جمل  
الفلوجين وهذا إذا لم يلبس (١٧٨) يعني المادي المختل عليه (قوله لتبديها بالكسرة) قال الدكتور قد يقال وجهه أنه ليس

هذا وليس فيه أل ولا  
إضافة ظاهرة قوله (وظاهر  
كلام الموضح الخ) الأقرب  
عندي أن الخلاف بين  
الموضح وصاحب الهابة  
معنوي وأنه على كلام  
الموضح لصيه مقدور كما في  
سائر المضافات للياء منع من  
ظهورها الاشتغال بحركة  
مقابلة للكسرة المقصورة  
وأن حكمه في الإجماع حكم  
المضاف وعلى كلام صاحب  
الهابة هو في محل نصب  
وسمكه في الإجماع حكم  
المنى على الضم ودعوى  
أنه على طائفة الموضح  
هو على معاملة المفرد  
فما جعل حكمه وإن لم يكن  
منه حقيقة فيه مما هو قول  
الشهاب الفاسي أنه يجوز  
أن يجري حكمه في الإجماع  
على ما عرض له من الساء  
على الضم لتبديها وإن كان  
من أقسام المضاف أي فلا  
يلزم في تابعه على طريقة  
الموضح النصب على نظر  
وهذا وجه المراد القول

الياء (كما نعلم المفردات) وغير لإضافة (وإنما جعل ذلك) الضم (فيما يكثر فيه أن لا ينادى إلا مضافًا)  
كالألف والياء والربح ثلاثين من الكثير (كقولهم ضمهم يأم لا تفعل) نعلم الميم حكاه يونس (وقراءة  
آخر رب السجن أحب إلي) نعلم رب لأن لا هو الألف لا كثر فيه أن لا ينادى إلا مضافين الياء والأصل  
بألف ينادى لحذف الياء نصبه ونحو على الضم لتبديها بالكسرة المقصورة بخلاف ما عدى فلا يجوز  
يا عسى بحذف الياء وضم الواو قلته روح ثابت لأن مداه مضافا للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح أن  
تعريف المضموم على هذه اللفظة المضمومة لا بالقصد والإقبال وقد صرح في الهابة بالثاني  
فقال جعلوه معرفة بالمصدر فهو من الضم وهذه اللفظة كهي في يارجل إذا قصدت رجلا بضمه  
ولعل هذا هو الذي حمل الظم على إيقاظه واختصاره على خمس لغات في قوله :

واجعل ماضي صح أن يضاف ليا = كبد عدي عبد عدا جديا

والأظهر أن لمرجه بالإضافة مزية لأنهم جعلوه لفظ المضاف إلى الياء ولو كان لمرجه بالقصد لم يكن  
لفظه (و) القسم (الرابع ما بين ضم لغات وهو الألف والياء في جميع اللغات الست) المنقذ ما ربيع آخر  
يأتي ذكرها وأصح الست حذف الياء ورها الكسرة بحذف الياء أم يكثر هاتم الياء الياء ساكنة أو  
منحركة بالفتح بحذف الياء أي ثم قد ألبسها بالياء وأما ما ثم حذف الألف والياء فتفتح نحو ياء  
وياء فتفتحها وأنها الضم بحذف الياء وياء يفتحها والاربعة البقية (أن نموض) أنه (تاء التانيث  
من ياء المتكلم والكسرة ما يجوز الألف) في كلامهم لأن الكسر هو من الكسر الذي كان يستحقه  
فيل ياء المتكلم والياء من حيث كانت قبلها فلا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحا وتوجيه الفراء بأن الياء في البنية  
ردء الزجاجة ما لا يقال بل (أن يفتحها وهو الألف) لأن التاء بدل من ياء حركتها فتفتح فتحها  
حركة أصلها هو الألف في الياء من قبل لأن الأصل بابتاء يردء ما ردء قول الفراء (أو نضمها على التشبيه  
بنحو تمة وهو شك) حتى يتبين من التحليل أنه صحيح ياءت الضم وأجازة الفراء والنحاس ومنه  
الوجاج (وقد قرئ به) فالكسر قرأ جميع إلا ابن عامر وبالفصح قرأ ابن عامر وبالضم قرئ في الندواذ  
(وربما جمع بين التاء والألف فقبل (أما بأمنا) وعليه قوله = بأبتا حلك أو صا كاه (وهو) جمع بين  
العرص والمعرض فهو (كقولهم = أقول يا لهم يا ألهما = وسبيل ذلك الفهر) وزعم ابن مالك أن  
الألف في ياءت هي التي يوصل بها آخر المدحوب والخاضع الياء والمستثناة وأنها ليست بدلا من  
الياء والأول قول ابن جني وربما جمع بين التاء والياء فقبل ياءتني ويأمنني وعليه قوله :

أيا بني لا زلت ليثا هاتما = لنا أمل في العيش ما دمت هاتما

وهو ضرور فتلا كثيرا من الكوفيين والأول أسهل من هذا لذهاب ضرورة المعوض منه وهو الياء وربما  
قبل بأبأت وعليه قوله = كأمك يسأبأبت غريب = فقبل أراد بأبت ثم أشع وقيل أراد بأبتا ثم قلب

الذي هو ظاهر كلام الموضح بثلاثة أوجه ثالثها أنه لو كان غير منزه لإدخاله مكان الأصل فلهذا لا يوصف بها أي  
فتمين كون الأصل ياربي ثم حذف المضاف إليه تخفيفا من الضم لتبديها بالكسرة المقصورة فأنما له ظاهر ظاهر (قوله  
أن لموض تاء التانيث الخ) قال الحفيد إنما عرضت تاء التانيث من الياء إذا أصيب إليها الألف والياء لأنها مفعلة التضمين والتاء بدل حاد كما  
في خلاصة سبابة وقال الشهاب المادي في هذه الحلة مصوب فإدخاله في الألف من أقسام المضاف بفتح مقدرة على ما قبل التاء منع من  
ظهورها اشتغال المحل بالفتح لاجل التاء لاستدانتها فتح ما قبلها لا من التاء لا ينافي موضع الياء التي يسبقها إعراب المضاف إليها وهذا  
ظاهر (قوله وربما جمع الخ) قال الدكتور يفهم منه أن ذلك لئلا حادثة عشرة (قوله ثم قلب) أي قلبا مكانيا بأن قدم

الآلف هل ثناء وآخر التاء من الآلف وليس ذلك قلبا لإعلاها (فصل) (قوله فالآلف) قال الدونشري يعلم منه أنه يأتي فيه الأوجه  
المسادة مع هذا الضم وبذلك صرح شراح كافية الخاطب وغيرهم ولكن هذا يخالف كلامه فيما يأتي (قوله حذف الياء) ذكر الحذف  
هو من حق الكلام لا يقول المصنف إلا إن كان كإباح استثناء من قوله فالتاء ثمانية (١٧٩) لا غير إلا أن الحذف لا يلزم لحذف كره  
المصنف فتركه اختصارا

ثم أن في كلام الشارح  
والمصنف وضع الظاهر  
أن يقول الشارح حذفها  
أي الياء لتقديم ذكرها  
وكان الظاهر أن يقول  
موضع المضمحل لأن الظاهر  
المصنف بها (قوله ثم  
قال الزجاج الخ) ظاهر  
هذا أن الزجاج وأصحاب  
أبي حيان متفقون  
على موضوع المسئلة وهو  
الكلام على المضاف إلى  
المضاف إلى الياء وفيه  
لغز إذ على التركيب ليس  
هناك إضافة فتدبر  
(قوله وقال في الارتفاع  
الخ) قال الدونشري وينظر  
على كلامه هل هما تكسية  
عشر في البناء أو لا  
(هذا باب في ذكر أسماء  
لازمة النداء)

ولما أسماء لازمة غير  
النداء منها هلامك كاتقدم  
في كلام الدونشري وسيأتي  
في كلام الشارح أول  
الندبة (قوله ولا مفعولة)  
أي في غير النداء (قوله  
كتابة عن نكرة الخ) قال  
الدونشري هذا غير  
واضح لأنه من المعلوم أنه

وقيل أراد يا أبا هل ثمة انقصر ثم قدر إلحاق الياء وأبدل بها التاء وتخصر في النظم على قوله :  
وفي السبأ أبت أم عرض . وكسر أو فتح ومن لبا التاء موضع  
(ولا يجوز لموضع تاء التأنيث من ياء المتكلم إلا في النداء) خاصة (ولا يجوز جماع أبت ولا رأيت  
أبت) ولا مروت بأبت (والدليل على أن التأنيث بأبت وبأمت موضع من الياء أنهما لا يكادان يهتمان)  
صد البصريين وطائفة من الكوفيين (و) الدليل (على أم التأنيث) أنه يجوز إدخالها في الوقف عام  
عند جمهور البصريين وذهب الفراء إلى أنه يوقف بالتاء وحده البصريين أبت ثمة صياغة وحيدة الفراء  
أما عرض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف أبو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين وروى في  
المصنف بالتاء ويجوز رسمها بالحاء

(فصل) (وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء) محو هلام غلام (فالياء ثابتة لا غير) ولا يجوز  
حذفها لبعدها عن المنادى وهي إما ساكنة أو مفتوحة (كقولك يا بني علي ويا بني أخي) وبأبت أمي  
وبأنت علي (إلا إذا كان) المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو أخته أم أو أخته أم (فالأكثر) حذف الياء (الاجتزاء  
بالنكرة من الياء) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فبها ثم قال الزجاج لا تركيب بل إضافة فأن قال  
في الارتفاع أنهما أنهم حكوا الاسمين بحكم واحد وأنهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر  
إذا أضافوها للياء ليس إلا إضافة واحدة اه (أو أن يفتح) ثم قيل (التركيب المزجي) كقولك يا ابن عم  
وبأب أم فتح الميم فيها وقيل الأصل هو أو أبا مضاف الياء أم مفعولة لآلف وحيث المنحة دليلا عليها  
والأول قيل هو مذهب سيبويه البصريين والثاني قول الكسائي والفراء وأبي حنيفة وحكي عن الأختش  
(وقد قرئ) في السبع (قال ابن أم بالوجهين) الكسر والفتح ثم لهما أشاء النظم بقوله :  
فتح أو كسر وحذف الياء استمر وفيه نايل أم يا ابن عم لا ممر  
(و) العرب (لا يكادون يثبتون الياء لا لآلف) فيها (ولا في الضرورة كقوله) هو أو أبا مفعولة لآلف وحيث  
حرمة ابن المنذر في مرتبة أخيه (يا ابن أخي ويا شقيقك) أمي خلفتي لدهر شديد  
(وقوله) وهو أبو النجم العجل واسمه الفضل بن قدامة :

(يا ابنه حمدا لا تومي وإهمي) . راعي كما يسمى أعصاب الأفعى  
وبروي . لا يفرق النوم جواب مسمى .

(هذا باب في ذكر أسماء لازمة النداء)  
فلا يستعمل في غيره فلا تقع مفعولة ولا مفعولا إلهامه كثيرة (مبال) بضمين (وفلة) بضم  
الفاء وهما عديسيو به كتابة من نكرة من يعقل من جلس الإنسان فقل (بضم ر وجلو) فلة بمعنى (امرأة  
وقال ابن مالك وجماعة) منهم ابن عصفور وابن الصبغ فلة كتابة من هم من يعقل فقل (بضم زينو)  
فلة بمعنى (عند ونحوهما) من أهلام الأناس ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا بل عيّن من قوله يقول يا فل  
للرجل وبالله للمرأة بمعنى يا فلان وبالله عظامه ما ن على وفلة كتابة من هم من يعقل لأنه جعلها بمعنى  
فلان وفلة وهما كبايتان هي علم من يعقل قاله المرادي (و) فلة بفتح (هو) وجماعة (وم)

لادلالة على لفظ وكذا فيما يأتي وأخبرني بعض الأفاضل أن له معنى صرح بأحمد لأن على اللفظ فلتا مل وينافيه ظاهر قولهم  
بمعنى رجل وامرأة اه وأعلم أن ظاهر ما تقدم من أن فل كتابة من رجل وفلة كتابة من مرأا هما مستعملان استعمال النكرة المقصودة  
فيجوز حذف حرف النداء فيهما وإتياءهما على لفظ واحد والأقرب أنه لا ينصرف فيهما إلا إضافة فلا يقال يا فل لأنه المناسب فتصيرهما  
على السماع (قوله هو وجماعة) الظاهر أنه جعل هو نوكبا لابن مالك وأبدل منه هو غير جائز فلو أن فلان على حاله كان أولى إذ

فتح له مصدر وهم الكسروا خط (و اما ذلك) الذي هو (معي) (يذكر عند فلان وفلانة) لال  
وبقر الحق ان ما قاله ابن مالك منى على ان اصل فل وفلانة وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح  
لذلك لا وهو لا على قول ابن عسقلان لا يقول ان اصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل باء  
محذوفة كبين ومادته فل ي، وتصغيره فل ياداسمي به ومذهب الكوفيين ان لامه ون وأصله فلان ثم رخم  
محذوف الالف والنون ومادته فل ي، فلان يورثه فلان ورد بباء لو كان أصله فلا باليسل في ترخيمه فلا ولما قبل  
في التأكيد فله ربما احتسب بباء كما ان فلا ما كذلك (واما قوله) وهو أبو النجم العجلى :

أضلل عنه إلى ما راجل (في لغة أمك فلا ما عن فل

فعال ابن مالك هو فل الخ من البدء استعمل في غير التمام (مجرور) (يعن) (للضرورة) وصرح بذلك في  
النظم أيضا فقال : وجروا الشعر فل ورئيس كذلك (والصواب أن أصل) فل (هذا) المجرور (بسن) (فلان  
وأما حذف منه الالف والنون) والتقدير أصلك فلا ما عن فلا يأتى عن ذكره في لغة بفتح اللام أى اختلاط  
الاصوات وليس حذف الالف والنون من لارخم وإنما هو (للضرورة كقوله) وهو ليبيد :

(درس المتابع فابان) فتقدمت بالحس والسويان

(أى درس المتابع) حذف الالف والنون ضرورة ودرس هنا ومتابع بضم الميم وبالثاء المشاة فوفى اسم  
موضع وقبل جعل وكذلك ما بالمرحمة والحس ضح الحاء المهملة وإسكان الموحدة في آخره سبعين  
مهملة والسويان هم السنين المهملة وكروا الواو وبالثاء الموحدة في آخره وون أسماء مواضع (ومنها  
لزمان بضم أوله ومرة ساكنة تالية بمعنى كثير التزم) والخبط (وتومان ضح أوله وواو ساكنة تالية  
بمعنى كثير التزم) ولا يفسر ههنا وهذا معنى قول الناظم :

وفل يخطى ما يخص بالندا لزمان تومان هكذا

(و) (مها) (فعل) نعم القاصي (العين) (مدرول) (م) (قال كقدر) بالعين الماسحة وفسق سببا للذكر (بمعنى  
فأروبا قاسق) (واختار أن يصرح) (بقياس) (بقياس) (عليه ما أشبهه) (و) (اختار) (ابن مالك كونه  
ساجدا) (إليه) (أشرف) (النظم) (بقوله) (وشاع) (وسب) (قد كور فعل) (و) (لا تفس) (و) (مها) (فعال) (فتح الله  
وكسر اللام) (المدرول) (م) (قال) (أو قبيحة) (كف) (في رغبات) (اللزائم) (بمعنى) (بأحسنة) (وبأحسنة) (وقوله)  
وهو الحطبة يجر أمراه : أطرف ما أطرف ثم أدى (البيت عبيد لكاع)

عبدته مستأول لكاع خبره (استعمله) (في غير البدء خبر) (ضرورة) (وقيل لا ضرورة) (والخبر قول محذوف  
والتقدير عبيدته يقال لها يا لكاع حذف الخبر وحرف البدء بقيدة الرجل امرأته بحيث بذلك لزومها  
البيت معنى لكاع حبسبة (و) (تفاس) (فعال) (هذا) (الذى) (هو) (سب) (للزائم) (و) (فعال) (بمعنى) (الامر) (كزال) (بمعنى  
أرل وتراك بمعنى ترك) (م) (كل فعل) (لاني) (مجرد) (أتم) (بصرف) (نصرفا) (كاملا) (خرج نحو) (دحرج) (لأنه  
رباعى) (وشندرك) (م) (أرك) (و) (خرج نحو) (كان) (لا) (تفص) (و) (خرج نحو) (أتم) (و) (بمعنى) (لأنهما) (جاءان  
وخرج نحو) (يذكر ويدع) (لأحما) (فص) (بصرف) (عند) (مذهب سيبويه) (و) (خالقه) (المجرد) (في) (الباب) (ين) (فقال) (لا يقال  
بهما) (إلا ما سمع) (و) (لا يقيس فيهما) (و) (لا أول أصح) (وإليه) (أشار) (الناظم) (بقوله) :

... وأحدا في سب الاتى وزن يا حبات والامر هكذا من الثلاث

(هذا باب الاستغاثة)

وهي بناء من يخلص من شدة أو يبعث على ملحة (إذا استغثت اسم فاعلى وجب كون الحرف) (الذى  
تأدى به) (المستغث) (يا) (لام) (أتم) (حرف) (النداء) (و) (وجب) (كون) (أتم) (كورة) (لأن) (الفرع) (من) (ذكر) (ها) (إطالة  
الصوت) (كما) (تقدم) (والحرف) (صاف) (لذلك) (و) (طلب) (و) (المادى) (المستغاث) (جاء) (بلام) (واجبة) (الفتح) (لأنه) (واقع

هو) (المتن) (راجع) (إلى) (القول  
والفصح) (رجعه) (إلى) (القاتل  
(قوله) (يا هو جل) (المراد به  
هذا) (الغلاة) (لأن) (لا) (إعلام) (بها،  
ويطلق) (على) (الرجل  
الأهوج) (كأن) (قوله) (سدا  
إذا ما) (نام) (ليل) (أهوج  
(قوله) (وقيل) (قال  
الندوة) (بمعنى) (المراد) (موازنة  
وكذا) (يضال) (في) (أتى) (قوله  
والخبر) (قول محذوف) (فيه  
لظرف) (لأن) (المحذوف) (جزء  
الخبر) (لا) (الخبر) (كما هو) (واضح  
(قوله) (وخالقه) (المرد) (فيه  
حذف) (الفعل) (وقاء) (رامعه  
في) (غير) (المسائل) (المشهوره  
ثم) (قوله) (فقال) (لا يقال) (فيها  
إلا ما سمع) (لا) (بحس) (مخرج  
كلام) (المصنف) (لأن) (عابه  
لا يظهر) (حسن) (قوله) (لا يقيس  
وإنما) (كان) (اللائق) (أن  
يقال) (لا) (بقياس) (وكان  
الظاهر) (أن) (يقول) (المرد  
هل) (أنه) (مبتدأ) (خبره  
لا يقيس) (ويضول) (بعده) (ولا  
يجوز) (أن) (يقال) (فيها) (إلا ما سمع  
(هذا باب الاستغاثة)  
(قوله) (وخالقه) (جاء) (مخرج  
بأنه) (ليس) (في) (توابعه) (حيث  
إلا) (الحروف) (الهاية) (لا) (بعد  
نصب) (الصفة) (حلا) (على  
الموضع

(قوله أن يفتح بالالف) صرح الجاهلي كالمضى بأنه جيلته منى هل الفتح ران نوابه (١٨١) لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاثه

إذا لحقت المثني والجمع هل  
حده صاراً مبليتين هل  
الياء (قوله المعجب) قال  
الدنوشري حلة المعجب  
ويقال أيضاً هجاب بهم  
أوله كما يقال رجل طويل  
وطوال وفيل وفصال  
بتعاقبان في المعنى نحو كبر  
وكبار فإن قصد المبالغة  
شدد نحو كبرار في قوله  
لعل ومكر ومكر كبراراً  
مرذوق (قوله يا محباً)  
قال الدنوشري ينظر هل  
هو من القسم الأول أو الثاني  
أوليس واحداً منهما  
فيشكل الحال (قوله  
القوماء) هي الداء الذي  
يظهر بالجسد ويسمى  
حزاز أو جمعاً قوماوات  
ويقال قريباً بسكون الواو  
والصرف وجمعها قواوب  
(قوله وقد يظن المتعجب  
منه) قال الدنوشري بناقيه  
ظاهر قول المرادى جاء  
من العرب في نحو يا معجب  
فتح اللام باعتبار استعانة  
وكمرها باعتبار الاستغاثه  
من أجله وكون المستغاث  
محدوداً فيعلم منه أن ذلك  
مستغاث أو مستغاث به  
لا متعجب منه فلي تأمل  
(هذا باب الندة)  
(قوله وهو المنزع عليه  
الخ) أي بيا وإلا لدخل  
المجرور في نحو تضحى  
هل زيد قال الدنوشري  
والصباح

موقع المضمر ولام الجر تفتح منه وإلى ذلك أشار الناطم بقوله : إذا استغث باسم منادى خفضه  
باللام مفتوحاً (كقول عمر رضى الله عنه يا ف) للمسلمين رقول الشاعر :

يا قومى وبالأشال قوسى) . لئاس عنوم فى ازدياد

(إلا إن كان) المستغاث ياءاً لتكلم نحو إلى أو (مطارفاً) هل مستغاث (ولم تعد معه يا فتكسر) اللام نحو  
بالزيد ولمعرو للمسلمين فإن أعيدت معه يافتح اللام نحو بالزيد يا عمر والمسلمين ربه له البهه السابق  
وإلى ذلك أشار الناطم بقوله : واضح مع المعطوف إن كررت ياءه وفى سوى ذلك بالكسر التثنية  
(ولام المستغاث) (مكسورة دائماً) هل الأصل (كقوله) وهو عمر رضى الله عنه (ياءه للمسلمين) بكسر لام  
المسلمين (وكقول الشاعر) يبكىك يا بعيد النار مغرب . (بالكسر) والمضرب المعجب  
بكسر لام المعجب إلا أن يكون المستغاث له ضمير الغيبة لمستغاث لفتح لامة نحو بالزيد لك أوله ويجوز أن  
يكون المستغاث به وله ضميرين تقول ياك لى لتستغيت الخطيب لك ذلك قاله فى الهابة (ويجوز أن  
لا يبتدأ المستغاث باللام فالأكثر حيث أن يفتح بالالف) يفتح من اللام ومن ثم لا يجمعان وإليه  
أشار الناطم بقوله : ولام ما استغيت عاقبت ألف . (كقوله :

يا يزيداً لأمل بيل مر . وهى) بعد فاقة وهو ان

ليزيداً مستغاث والألف فيه هو من اللام ولأمل بكسر اللام مستغاث هو هو اسم قاهر أمل ويل  
يفتح التثنية مصدر نال مفعول أمل والدر مقابل الحزان والذى مقل القاف فوافقة القاف والحران القاف  
(وقد يظن) المستغاث (مهما) أى من اللام والألف فيعطى ما يستحقه لو كان صادى غير مستغاث  
كذلك ياريد لمعرو (كقوله : ألا يا قوم المعجب المعجب) . والعملات تعرض للاربيب

والأحرف عليه واستغاث رقوم مستغاث مضاف ليام المستغاث محذوفه اجزاء بالكسرة والقسم مستغاث له  
والفعلات عطف عليه والاربيب العالم بالأمور (ويجوز أن لا يفتح منه ليعامل معاملة المستغاث) من  
غير فرق وإلى ذلك أشار الناطم بقوله : ومثله اسم ذى المعجب ألف ر هو هل قسمين أحدهما أن يرى  
أمراً علياً وينادى بجملة (كقولهم بالاسم باللوامى) (قوله) (كقوله) (والذى أن يرى أمراً  
يستظلمه فينادى من له نسبة إليه ومثله به نحو بالعلامة) لا يستغاث عن اللام بالالف نحو قوله  
يا محباً لـ هذه القليلة . هل نطق التوباء الريفة

وهذا البيت لأعرابي أصابته قوماً فقبل له اجعل عليها شياً من ريفك ولعدداً بذلك فإنها  
ستدعوك فتعجب من ذلك والاليفة الداهية وقد يظن المتعجب منه من اللام والألف نحو يا محب  
(هذا باب الندة)

عظم التوبى (حكم المنسوب وهو المنزع عليه) حقه . قول جرير يندب حمر بن عبد العزيز :  
و رقت فيه بأمر الله يا حمراً . أو حكماً كقول حمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد أخبر بحمد  
شديد أصاب قوماً من العرب وأمرأه وأمرأه (أو المتوجع منه) لكونه هو ألم كقول فليس الحامى  
فواكبدا من حب من لا يحب . ومن صرات ما لم فناء  
أو لكونه مدب ألم كقول فليس الرقيات :

يكنهم اللهاء معولة . وتقول على وارديته

وكقول الفائل وأصيناه لأن الرديته المحصية بها اللام الذى حصل له وصورة المنسوب صورة لما دى  
الخطيب وليس منادى لا ترى أنك لا تزيد . أى يبكىك ويقبل عليك ومن ثم منعوا فى النداء بالهلامك  
لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين حلا بينهما أجازوا فى الندة والخطامك ولذلك

والنضع إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول الحسبة (قوله معولة) قال الدنوشري من العويل وهو الصياح

(قوله فيضم) أي لفظا وتقديرا وذلك إن كان مبنيًا قبل التبدية كالوصول إذا لم يحل من التبدية بالمضاف وبأن تفصيل الكلام فيه قريباً  
(قوله أو مطولا) أي نحو واضار يا عمرا (يؤخذ من قوله لأن لذلك لا بدب إلا ما مر فخالج حمل قوله أو مطولا على المسمى به كما قيد بذلك  
الداخلي (قوله وانقضا الخ) قال يدوشري وبعده (أي بأحد ما كروس وكروس اسم رجل أغار على أهل النادب اه والشاهد في قوله  
وانقضا حيث نوه وأصه بهر شاعده على قوله وأصه وترك شاعده الظاهر أنه لا أصل في المندوب المفرد والضرورة قد دهم بالتثنية  
مع القاء عن الأصل وأما قوله وأب من فقه من فلا شاعده لا غير مدرج بقوله إلا أنه لا يكون نكرة) هذا إنما هو في المنعيج عليه  
أما المترجم منه فإليك تقول وأصه يستاه وإن لم تكن لأصه معلومة (قوله فلا يقال وأياها) أي في ندبة أي وما التثنية هي بها هو صاعها  
يضاف إليه أي وحذف ألفها لا لقائه الساكنين بها وبين ألف الندبة (قوله ومثله مشهورة) هذا شرح لقول النظم والذي اشتهر على ظاهره  
من غير حذف وقبل فيه حذف والأصل والذي اشتهر به لك هو حذف ثمانية لم يردو مثال ما جره الوصول مع عدم اتحاد المتعلق لأن  
الأول متعلق بـ يندب والثاني بـ يندب وكأن المصنف راى حد لا مرقة لك بـ يندب ما لا يلزم من اشتهار الصلة اشتهار الوصول بها  
ففي الذي احتاره فهو يندب رعايه المسمى (١٨٣) مراعاة الصناعة ليعطيه مع المكاب أن يدعى أن المائدة إنما حذف بعد التوسيع وإيصال

القول إليه (قوله وامن  
حضر الخ) الظاهر أن  
الموصول هنا مبنى على ضم  
مقدور مع من ظهوره  
اشتغال المحل بسكون البناء  
الأصل في عمل نصب وهذا  
إذا لم يجعل الموصول من  
التبدية بالمضاف ولا فهو  
منصوب بجهة مقدرة  
لذلك ولحقا لألف ما  
لم يؤثر في الموصول شيئا  
لعدم اتصال الألف به  
وهي إنما تؤثر في الذي  
تلتحق بـ كمرم وهذا  
فتح وإن كان منصوبا  
فهو معرب مقدور الجر  
إن كان منصوبا أو  
الفتح بانه إن كان غير

قاروا حكم المندوب حكم لما دى وقال النظم بالسدى اجعل المندوب (وهضم) إن كان مفردا كما (في محو  
وازدبر يندب) إن كان مضافا كما (في محو وأمير المؤمنين) أو مطولا كما في نحو واضار يا عمرا وإذا اضطر  
شعر إلى توبيخه جازمه وأصه كموله . وأصه ساوأت من فقه من . (إلا أنه لا يكون نكرة كرجل)  
فلا يقال وأرجله حلا فلا يقال يندب ما لا جاء في الحديث وأرجله حلا فلا يقال يندب ما لا جاء في الحديث (ولا) معرفة (مهما  
كان) والمضمر (واسم الإشارة في الموصول) فلا يقال وأرجله حلا فلا يقال يندب ما لا جاء في الحديث (ولا) معرفة (مهما  
العدد من الندبة الإعلام بنظامه مضاف لذلك لا بدب إلا ما مر من الندبة من الإتمام وإلى ذلك أشار  
النظم بموله . وما . بـ كرم يندب ولا ما أمه . (إلا ما كان) وهو لا غير مدرج بالو (صلته مشهورة  
فيندب) عدالكوفي حلا فلا يقال يندب (محو وامن حفر بقر من ماء فياه) في شهرته (بـ يندب) عابد المطلباء  
وذلك شاذ عند العربيين وانفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بال وإن اشتهرت صلتها فلا يقال  
والذي حفر بقر من ماء فلا يجمع بين حرف الندبة وأن وذلك يفيد قول النظم .

• ويبدب الموصول بالندبة المشهورة وتقدم الخلاف في ندائه وأصل مزمزم أم الداعية الماشية بالندبة  
المردوس (إلا أن الغالب أن يحتم بالالف) بالفتح تلتصرت (كموله) وهو جرير (ولت فيه بأسرافه يا عمرا)  
وإلى ذلك أشار النظم قوله . ومنتهى المندوب حله بالالف . وأما الخلاف في أنواع المندوب فقال ابن  
الخباز في المأية أنه لا خلاف في جوارحها آخر الصفة إذا كانتا بنين عشرين محو وأريد من عمرا وأما  
الدليل والبيان والتوكيد هي اس قول سيبويه والخليل أن لا تحقق البيان والتوكيد وعندى أنها تدخل  
أ . الدلالة قائم مقام المدل منه فمقول راقلا ما يبداء وتدخل العطف النسقي محو وأريد من عمرا اه  
و . دخل التوكيد لفظا كما تقدم من قول . عمرا وأمره . (و حذف طده الألف ما قبلها من ألف

منصرفه وكذا المطلب في هذا الموضع وقد راجع على قياس ما قاله الشهاب المسمى في هذا الموضع كما بأن (قوله إذا لا يجمع بين س . د  
الندبة) قال هل يستثنى اسم الله تعالى والجن المحكية واسم الجنس أمهه . كما تقدم في ندبى حقيقة (قوله إلا أن الغالب أن يحتم  
بالالف) ذكر الجاهل أنه نظير المستغاث بالالف وقضيتاه ص . د . الفتح وأن نوابه لا ترفع ولا يقدم فيها الضم والفرق بينهما وبين  
الندبة المبنى قبل النداء أن النداء بهما سبب النداء فلم يفتح ثبته آخر الخلاف المسمى قبل النداء وجوز الشاطبي تقدير الضم مع ألف الندبة  
ثم إنه أراد بالآخر ما يشمل آخر حكما كالمضاف إليه والثاني (أي بـ يندب) محو وأريد من عمرا (و أطلق هذا  
أن الألف تطلق آخر المندوب بشرط في القدم بل أن لا يكون في آخره ألف وهاء فلا يقال في عدا الله . بهاء وأصه اللام . ولا راجع اه  
وأجاز به من المندوب وإن دهم (قوله إذا كانت الخ) قال يدوشري إذا لحقت هاء كـ آخر الاسم المضاف إليه الصفة لم تطلق آخر  
الصفة إلا أن يقال المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ثم رآه مطولا في المتوسط وأما الصفة إذا كانت غير ابن فبها خلاف الخليل  
ويونس فيونس يجوز والخليل يمنع (قوله فقياس قول من الخ) . يدوشري . مظهر ما جه كرون عدم لحاقها به قياس قوله  
وما المنبس عليه فليبين ذلك (قوله آخر البدل) ظاهره دور تبدل منه ولا بد من دخولها على كل منهما وكذا يقال في عطف النسق



(قوله نحو و اموساه) ينبغي أن يكون نحو موساه مبنيا على فتحة مقصورة على الألف المحذرة لأجل السين لأن آخر الاسم إنما هو الألف والبناء كالإعراب من أحوال الآخر وليس المقدر الضم كقول الشباب القاسمي لأن المدحوب (١٨٣) المحذوم بالألف مبنى على الفتح كما تقدم وعلى ما أجازه

الكوفيون من قلب الألف ياء يكون مبنيا على الفتحة الظاهرة على الياء (قوله وفيه تنوين مقدر) أي فيحذف إماما و ألباب وإماما لأنه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع إلحاق ألف الندة في الجملة فيحذف لأن ما قبله لم يبق تماما (قوله واحدا للملكاء) قال الشباب ينبغي أن الحذف إليه هنا أعمى الملكا معرب مقدر الجر ولا يقال إنه مبنى على الفتح كما في وازيد لأنه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جر الفتح لأجل الألف فيقتدر الجر اه يعني والمنادى إنما هو المضاف لكنه معرب لأن الألف لم تلحق آخره فتشخص أن الألف الندة لا تختص البناء على الفتح إذا لمختص المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف أو شبه وكان المنادى بما يعني بخلاف المضاف كما يأتي في ياحيدا واعلم أن ما ذكره الشباب إنما يتجه في نحو واللام ديدا واحدا للملكا ونحوه بما جعل هنا إذ ذاك يبنى الجر بأن فتح ما قبل الألف بناء عند

نحو و اموساه) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله . مثلوه إن كان مثله حذف . وأجار الكوفيون قياسا قلب الألف ياء لقوا و اموساه (أو) من (تنوين) ظاهر أو مقدر (في) آخر (صلة نحو وامن حفر يور زماء) يحذف التنوين من زعم فإنه منصرف باعتبار علم من التلييب وإن اعتبر أنه علم على البئر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في أول باب الإضافة (أو) تنوين (في مضاف إليه نحو واللام ديدا) علم (هكي) نحو و اقام ديدا فيمن اسم قام زيد) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله كذلك تنوين الذي به كل . من صلة أو غير ما أجاز الكوفيون حذف التنوين والبناء مع فتحة فيقولون واللام ديدا على ما هي الحالة على بناء الندة مع كسر وقلب الألف ياء فيقولون واللام ديدا على أصل النقاء الساكنين وأجاز الفراء حذف التنوين مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فيقولون واللام ديدا ولا يجهز البصريون إلا حذف التنوين لا لبقاء الساكنين كما أجازهم (أو) يحذف هذه الألف ما قبلها (من ضمة) بنائية (نحو و ادياء) وواحداه فيمن اسم منذ (أو كسرة) إعرائية (نحو و اعيد الملكا) أو بنائية (نحو و احدا ما) لأن ما قبل الألف لا يكون مصدرا ولا مكسورا فإن أوقع حذف الكسرة أو الضمة أو بس اختيارا حذفت الألف ياء بعد الكسرة نحو واللام ملكي (أو قبل واللام ملكا التيسر بالذكر) وواو بعد الضمة نحو واللام مهدي أو واللام مكوي (أو قبل واللام ملكا أو واللام ملكا التيسر المذكور بالمرآت في الأولى والجمع بالثاني في الثانية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل هنا أوله محال . إن يكن الفتح يوم لا يسا

(وذلك في الوقف زيادة ماء السكت بعد أحرف المد) ثلاثة ثم صلا إلى زيادة المد نحو و ادياء واللام ملكي واللام مكوي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله . ووافوا له . فكيف إن ترد . فإن وصلت حذفها إلا الضرورة فيجوز إثباتها كقول المتنبي . واسر فباء على قلب شيم . ذلك حيثلدها فليها بهاء الضمير وكسرها على أصل النقاء الساكنين وأجاز الفراء التمام على فوصل بالوجهين

(فصل) (وإذا ذهب المضاف للباء) الجائز في الكلمات المتصلة (فصل) لعمري من قال ياحيدا بالكسر أو ياحيدا بالضم) أو ياحيدا بالفتح مع حذف الياء اليين (أو ياحيدا بالألف) المبنية على الياء (أو ياحيدي بالإسكان) في الياء (يقال) في هذه الكلمات الخمس (واحيدا أو على لغة من قال ياحيدي بالفتح) في الياء (أو ياحيدي بالإسكان) في الياء (يقال) ياحيدا ياحيدا بالفتح على الأول) وهو ياحيدي بالفتح (واحيدا على الثاني) وهو ياحيدي بالإسكان (وقد بين) من جواز واحيدا أو ياحيديا في ياحيدي بالإسكان (أن من سكن الياء أن يحذفها) في الندة ويقول واحيدا (أو يفتحها) ثم يقول ياحيدا على ذلك أشار الناظم بقوله وقائل ياحيديا واحيدا . من في الندة ياء إذا سكون أبدا

(والفتح رأى سيويه) وهو أقيس وأقل حملا (والحذف رأى الجوهري) والحاصل أنه إذا نسب على لغة من حذف الياء فإن كان ما قبلها مفتوحا قرئت الفتحة على حاد وان كان ياء أو كان مكسورا أو مضموما جعل بدل الكسرة أو الضمة فتحة وزيدت الألف على لغة من أبدل الياء ألفا حذفت الألف الجدة لتوزيدت ألف الندة كما يفضل ذلك بالمقصود وعلى لغة من أبدل الياء المقترحة زيدت الألف ولم تلحق إلى عمل لأن الياء منبئة بالفتحة مباشرة الألف وعلى لغة من بقيت الياء ساكنة جاز حذف الياء لانتفاء الساكنين وإشغال ما مفتوحا (وإذا قبل باللام غلام لم يجر في الندة حذف الياء لأن المضاف إليها) وهو غلام الثاني

الرضي وأما ما قد تدبر (قوله واللام ملكي) قياس ما ذكره واحدا للملكا أن يكون غلام وهذه لامثة مصرى بأن الضمائر المضاف إليها في عمل جر إذ لا يتصور فيها الإعراب المتدبر (فصل) (قوله و عيدا) قال الشباب القاسمي الظاهر أن عيدا هنا ونحوه منصوب بفتحة مقصورة منع من ظهورها الفتح لأجل الألف لاجتماع الفتحة الظاهرة لأجل الألف لا يفسد ولا يربى لأنه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فليتأمل

(هذا باب الترخيم) (قوله ذلك بشرط ما ألتج) أقاد هذا الصنيع أن نترخيم امتدادى شروط طاعة والمجرد فى التامو المجرى منها وشروطا خاصة بالمجرد منها وألهم أن معنى قول الساطم وجوبه مطلقا لا يشترطى لزوم المدكور الشروط التى تختص بالحالى منها لأنه لا يشترط فيه شىء ما أصلا وعلى هذا فكان يغشى أن يذكر فى محترقات الشروط العامة المتروكة بالهاء أيضا فى قول ولا يرغم قول لا همى بالإسا ما أخذ يبدى بأمرأة خذى بيدى وقولك بالجعفر وبالصورة فإن المؤنث بالهاء هو الذى يعمل من اشتراط ذلك فيه ولا يتدخل كل أحد ثم يمى المصنف أولا ثم تفصيله بعد فى قولك ١٨٤ ثم إن كانا فى مندر (قوله كونه معرفة) أى بالعلية إن كان مجردا من التامو بها أو بالتقصدي الذى

التاء بدليل قوله الآي  
وفي جارية ثمين يا جاري  
(قوله ولا مندوب) قال  
الدنوشري هذا خارج قوله  
أولا ولا يهود ترخم المنادي  
فإنه غير منادي كما قدمه  
الشارح (قوله ولا ذي  
إضافة) قال الدنوشري  
ومثل المضاف المضاف به  
فلا يرخم نحو يا مستخرج  
المسال ويشترط أيضا أن  
لا يكون مخصصا بالنداء  
فلا يرخم نحو ملاود حل  
في المرفة السكر فالقصد  
فيجوز ترخمها خلافا للمع  
اد وظاهره وإن لم يكن  
مؤنثا لهما خلاف ما استدلوا  
أبنا (قوله وكان غير  
منادي) قال الدنوشري  
فيه نظر (قوله وإعسا  
عطف أع) قال الدنوشري  
هذا يبنى على أن حرف النداء  
حامل والصحيح خلافه  
(قوله أعام لك أع) الشاهد  
في أعام فإنه منادي مستغاث  
بذراصله أعامرو ليس فيه  
لام الاستغاثة (قوله قال ابن  
الضائم) قال الدنوشري

(غير مادی) لانه مضاف الیه مادی و المضاف الیه المادی غیر مادی و حکم المنسوب حکم لمادی فلما لم یختلف فی النداء لم یختلف الجذب

(هذا باب الترخيم)

وهو لغة التسهيل والتبليغ بقلة صوت ترخيم أى سهل لين واصطلاحاً حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أوضاع ترخيم البداء وترخيم الصرور وقوامها ذكر أن في هذا الباب ترخيم الترخيم وسبأنيق باب يجوز ترخيم المبادئ أى حذف آخره نحو بجا وذلك بشرط كونه معرفة (لأن المعارف أكثر بدائرها فحذفها الترخيم يحذف آخرها وحسن الآخر بذلك لأنه محل الترخيم) (ظهر مستغاث) بحرور اللام (ولا سدوبه لادى) (صا) (لادى) (سدا) (لا يرخم) نحو قول الأحمى يا ألسنا خط يمدى) لأنه مكره (و) (لا نحر) (قولك بالجمع) لأن المنعاث بحرور باللام عند سيويه تنبيه بالمصاف إليه لأنه بحرور مثله لمكان غير صادى إذ لم يعمل أدنى حذف لنظراً عما حملت على موضعه فإرم بحرور باللام جاز ترخيمه ليس على ذلك يبره وكتابه وأقره عليه شراعه كالصغار وإن حروف والسهراق وجارة التسهيل فتنصيه فإيه قيد المادى مكره منبى والمسماة بحرور معرب وغير بحرور المفرد يبنى وشاهد ترخيمه قوله «أحام لك ابن صعدة» «سدا» «قاب» «الصابغ» وهذا ضرورة وقد ناداه بغيره بأوذلك معوج وسمي ترخيمه ومنه اللام كقولهم

الظاهر أن الضرورة من حيث عدم الإلزام حيث ترجحه لما تقدم من من الهم ، لأن يكون مردس أن ترجحه جائز والضرورة  
في الواقع كلام ابن الصائغ اه وقوله الظاهر أن الضرورة الخ هو ، صادر من كلام ابن الصائغ ووجه ما تقدم من أنه لا يستعمل  
في التذمة من حروف النداء إلا بالـ (قوله فـ) (قوله فـ) هو موضح لاستنباط إدأصله بالملك فرغم المستعاض بهوه باللام (قوله  
لأن المضاف إليه) قال الدوشري أو خرج من قول المتوسط لأن مضاف لرحم لرحم آخره أو آخر المضاف إليه بطور رغم آخر المضاف  
إليه لم يكن الترجيح في آخر المنادى لأن المضاف إليه ليس من المنادى فقد كمال نهضهم إدأصله من المنادى هو المضاف لا المضاف إليه (قوله أراد  
يا عبد عمرو) عبارة القمبي والشاهد في يا عبد عمرو أنه منادى مرغم إدأصله يا عبد عمرو عاب به عبد الله (قوله ورتب على ترجحه الخ)

وقع له في باب الإضافة إلى الحكاية فانه قد اختلفت إلى الحكاية حيث وتركه المصدر بمزلة  
 عبد القيس وخسبه حشر فلونه الحذف كما لو هما وذلك قولك في تأنيط شر أنطى قال ويدل على ذلك أن  
 من العرب من يفرده يقول يا أنطى أقبل فيجعل الأول مفردا هكذا فرده في الإضافة يعني في النسب  
 هذا في المسئلة في باب النسب وليس باب الترقيم على الجمع بدل واحد من الحكاية لا رخم لأنك  
 تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يفهمه النداء وذلك نحو يا أنطى شر قال ولو رخم هذا ترخم رجلا  
 يسمى يا دار حيلة بالجراد الحكي . وإذا كان ذلك في مسئلة واحدة اثنان متعارضان في بابين  
 فالعمل على المذكور في ما لا يبعد من حقيقة إحصاءه بخلاف ما يدكر غير ما لا يعلم به من كانه  
 بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا إذا لم يثبت أنه رجع من أحد محاوره فكذلك ما رجع وقول العلم  
 . . . وقوله ترخم حيلة وذاعمر ونزل يومه أنه لم يفرغ عنه غيره وقد عرفت ما به (وعمر وعدا) المذكور في  
 النظم (عمر) مام النحر بين رحمة الله وسبويه (لنه) وهو لفظ فارسي معناه راحة التناضح قال النطاشي  
 في شرحه الصبيح لإحصاءه في لغة النظم مفعولة والسبب التناضح روية الرخصة والتفدير وأخذه التناضح وقيل  
 كانت أمه رقصه بذلك في حشره وقيل كان كل من بعده يثمن منه رخصة التناضح وقيل كان يصاد شتم التناضح  
 وقيل لم يزل ذلك لظافته لأن التناضح من لطيف العرا كقول لانه كان بعض مشرعا معمره كان حذوده  
 لود التناضح (وكنه أبو شر) ولكن غلب القلب عليه حتى إذا استولى بصرفه لا إليه وإن كان أب  
 يسدي به جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد الله بن المصيري ومحمد بن عبد الله بن رباح وأبو الحارث  
 علي بن عبد الله الكرخي المصيري (ثم إن كان المادى عنوما شدا) أي جاز ترخمه معاداة) سواء  
 أكان ترخمه بالعلية أم بالهصد والإبدال وسواء أكان على أربعة أحرف أم على خمسة إلى ذلك أشد الظلم  
 بقوله . . . وجوزته معاداة في كل ما . . . أي بالها (نقول في لغة النظم) بحذف الهمزة (وفي جارية مادية  
 بأجاري) بحذف الهمزة مع المرد ترخم مادية التناضح (نقول في لغة النظم) بحذف الهمزة (وفي جارية مادية  
 أوجن بالهمزة المضمومة فالتنوين أي شاء أقبح ولا يجوز أن يكون في لغة النظم) بحذف الهمزة (وفي جارية مادية  
 قاله ابن السكيت) (قال) المصباح (جاري لا يسقط كيم جيري) . . . سبويه واشتاق على المعرى  
 أراد يا جارية لحذف حرف الدوام ونحوه بحذف الهمزة وتقدم في لغة النظم بحذف الهمزة لا يجوز مع اسم الجنس  
 المعين إلا عند الكثرة بين والعذر بفتح المعين المهملة وكسر الدال الموحدة هو لا مراهي بجواره الإنسان  
 يعذر عليه وسبويه وإشبه في بدل تفصيل من عذري (دون كان) . . . أي (مرداس الناء) شرط لجزر  
 ترخمه كونه على رانداهل) أحرف (ثلاثة) . . . يدل ذلك بشهر قول النظم . . . واحظلا  
 . . . ترخم ما من هذه الحان قد حلا إلا لأربعي في الحرق الدم (بجاء) عمر جل (وسعاد) علم امراء فبدل  
 فيهما يا جعف وباسما (ولا يجوز ذلك) الترخم (في نحو الإنسان المعنى) لأن امرئيه بغير العلية وأجاء  
 بعضهم ترخمه قياسا على قولهم أطلق كرى وباصح وهو قياس هو شاد (ولا) مجرد ذلك (في نحو) . . .  
 من كل ثلاث ساكن الوسط (ولا في نحو حكم) من كل ثلاث حرك لوسط لا هما وإن كانا عشرين فليسا  
 زائد من كل ثلاثة أحرف لحذف آخرهما إجماع هذا هو ذهب الجمهور (وقيل يجوز) الترخم (في  
 حرك الوسط) كلكم وحسن فيقال يا حلك وباحسن (دون ساكنه) كرى وهو من هذا التفصيل للفراء  
 أجري حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على إجماعهم نحو سقر بحركة وسطه مجرى ويلبس في إجماعهم منع  
 الصرف لا مجرى عند في إجازة الصرف وعدمه (وقيل يجوز) الترخم (في) . . . وهو قول بعض الكوفيين  
 أما الحركة الوسط فلهذا أمرا ما الساكن الوسط قياسا على نحو ريدى غير الترخم فإن أصابا بدى يسكون  
 البال ودخلها الحذف وجوبا قد خوله جواز أول

قال الدونشيري بين قوله  
 (ورب الخ) وقوله ولا  
 خلاف نوع وقفة (قوله)  
 وإذا كان للمجهول الخ) ذكر  
 الدونشيري في المثل الصان  
 أنه لا تعارض بين المثلين  
 إذا نقل في أبواب الترخم  
 محمول على المستعمل عند  
 أكثر العرب وما نقله في  
 بعض أبواب الإضافة إلى  
 النسب محمول على المستعمل  
 عند بعضهم وقوله ويدل  
 على ذلك أن من العرب  
 من يفرده ويقول يا أنطى  
 أصل بقدر مما أشرنا  
 إليه أنه نقل أولا كلام  
 المصنف واعترض على  
 أصبهه بالأمر لأن المسئلة  
 مسطرة في كلام من ثم  
 قال وأهل ابن هشام رأى  
 كلامه في باب الترخم  
 فاستصعب نقل ابن مالك  
 خلاصه (قوله قياسا على  
 إجماعهم الخ) قال الدونشيري  
 قد يقال إنما يركب الحركة  
 مرة لحرف الزايع لأن  
 في حذف الآخر إجماعا  
 كما ذكره الفارح

(فصل) (قرنه والذي حسن الترقيم الخ) قال الدوشري لا ينبغي أن أهل النار لم يرغبوا إلى الآن وإنما ذلك حكاية منهم أي يقع لهم ذلك في النار ولم يلقه بقول الفارح لأنهم في شية الخ لأن أهلهم من نحر قولك فلا وفيه من كذا أنه مستثنى عنه ظهر محتاج إليه وهذا صريح واضح لأن أهل النار محتجون إلى الترقيم لأن فيه تحفيضا فليسوا في شية عنه وينظر ما للمعلل بقوله لأنهم الخ والظاهر أن الحمزة سقطت بدلا للثانية وأيضاً قال ابن جني ولترقيم في هذا الموضع سر وذلك أنهم لم يظفوا ما هم عليه فحذفوا قوام وذلك أنفسهم فكان هذا مرجع الاختصار ضرورة قال الطبري فبعد هذا اعتدلت قراءة ابن مسعود جيداً وهذا ابن عباس بقوله ما أشغل أهل النار من الترقيم فإن ما لم يثبت عليه وفيه من الصد نظراً أولئك لم كان في شدة واشتغال عنها بما لا يهتم به ما أشغل من هذا ما يصدق من هذا ما أمعني من (١٨٦) القول والقدرة وخلاصة اعتدلت أن هذا الترقيم لم يصد عنهم من التكلف بل من الضجر

وضيق المجال (وأقول)

هذا مذكور في شرح  
للمصنف وعندى فيه نظر  
لأنه كلام يشم منه رائحة  
أن القراءة بالرأى لا بالرواية  
والإفلاحة لإنيكار ابن  
عباس رضي الله عنهما  
على ابن مسعود رضي الله  
عنه (قرنه شاء الخ) الظاهر  
أن ذلك على حذف مضاف  
والفخبر على إطلاق  
حروف الهمزة الخ ويمكن  
أن يكون الهمزة مع فتح اللام  
عظماً من الهمزة فتشديد  
الياء كما قال ابن مالك أن  
زيد ليلاً (قوله وعلى الثاني  
كاشف) قال الدوشري  
هذا الكلام فيه نظر لأن  
قوله ساكناً غير كان وقد  
صرح الأئمة بأن الخبر  
يشترط فيه أن لا يكون  
معلوماً من المبتدأ وتوابعه  
فلا يقال هو لام

(فصل) (والمحذوف الترقيم إما حرف) واحد (وهو العالب فهو) بإصناف (وإسعاد قراءة به منهم)

وهو ابن مسعود وما ذوا (إمام) ركني حسن الترقيم لأهل النار ضعفهم عن تمام الاسم لأنهم في شية  
من الترقيم (وإما حرفاً وذلك إذا كان) الحرف (الذي قبل الآخر من أحرف الهمزة) وهي الألف والواو والياء  
والباء حال كون حرف الهمزة (ساكناً) ما من إطلاق الهمزة على هذه الأحرف سواء كانت ساكنة أو متحركة  
والمتفقون يخصصون أحرف الهمزة بالفتحة فالتقييد على الأول يخصصه على الثاني كاشف وفي بعض النسخ  
من أحرف الهمزة وهي أصوب لأن الأصل في الهمزة أن يخصص (وإنما) لأصلياً (مكلاً أربعة فصاعداً)

والذي ذلك أشارناظم بقوله ومع لاحراً حذف لذي ثلاث إن زيد ليلاً ساكناً مكلاً  
أربعة فصاعداً (وقوله حركة من جنس) على الأصح (نظراً) كروان ومسكين ومنصور (أو تقديره)  
كصطفون ومصطفين على سواء أكان الحرف الأخير زائداً أم أصلياً (وذلك هو مروان) فإن الألف  
والنون فيه زائدان (وأسماء) باله علة مشرلاً من جمع اسم فمهمته أصلية لأنها بدل من لام الكلمة  
وأصلها أسماء أبدلت الواو حمزة لأنها زائدة لثلاث زائدة لروضة أفعال (ومنصور) هنا (ومسكين هنا)

مقولين من وصي المفعول به من فاء من لأول واليون من الثاني أصليتان وما قبلهما زائدان في حذف  
هذا الترقيم من مروان (والصواب) كقولنا يقول يا مروان يا أسماء يا ألفت والهمزة في قولنا يا أسماء ومن منصور  
الواو والراء في قولنا يا مصعب ومن حكيم الباء واليون في قولنا يا مصعب ومن مصطفين  
الواو والياء في قولنا يا مصطفين كما سيأتي (قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك  
(يا مسكيناً يا مصطفين يا مصطفين) ترجوا الحياء وربها لم يياس

أراد يا مروان فرجه بحذف الألف والنون والحاء بكسر الحاء المهملة وبالاء الموحدة والمدة الطامة وربها  
صاحبها (وقال) أبو زيد الصدق على مازهم الحسن أوليد على مازهم النحاس في شرح الكتاب  
(بالأسم صبرا على ما كان من حدث) إن الحوادث على ومتنظر  
أراد بأسماء فرجه بحذف الألف والياء والصوى على الحوادث فإن بعضها على وبه منها  
منتظر (مخلاف نحو شحال) ففتح الهمزة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد (علما) فنقول في ترجمته  
يا شحلاً بحذف اللام فقط دون الهمزة لأن زائده هو الهمزة في حرف الهمزة (قال في النهاية) واختلاف في نحو

زيد غلام ولا عبد القاضي سيده قاض وهذا واضح إذا أهرب خبراً لكأن بعد خبر وأما إذا أهرب حالاً فتكون مؤكدة (قوله لأن  
الأصل في التقييد التخصيص) قال الدوشري هذا بخلاف قول المتأخرين أن لا محل في التقييد أن تكون لبيان الغاية لا للتخصيص  
(قوله فهموه أصلية الخ) قال الدوشري هذا هو الحق فلا يفتقر بشرط الأصل أي أنها الهمزة التأنيث المدودة ذكر في شرح المحصل  
إلا أن يكون فعلاً من الواسطة كما قال الجاسمي فيصح (قوله من بعضها) قال الدوشري أشار به إلى أن على ومتنظر خبران  
لمبتدئين محذوفين بين الخبرين والخبرين بينهما مبتدأ خبرهما محذوفان وقال المتأخرون أنها على ومنها منتظر (قوله قال في  
النهاية الخ) قال الدوشري كان ينبغي له تأخير هذه المسألة عن جميع ما يمتنع بالمسألة الأولى وهي كالتقييد لقوله وذلك إذا كان  
الذي قبل الآخر الخ ولكن يلزم على قوله ثم حذف الذي قبله هذه الاسم على حرفين وقوله لأن لفظة كلفه يلزم أن يضم الياء  
في التحليل وإذا حذف الأصل مع إصائه حذف الزائد وإلا فصل الثاني قد يقال بحذف الأول أيضاً لأن لفظة كلفه الثاني

(قوله أجاز القراء) قال النوفري فيهم من أن القراء يجزئ حذف الهمزة أو قوله وحذف الواو أو الحذف على قوله حذف الياء فيهم جواز إبقاء الواو على لغة من لا ينتظرون قوله بعد فيرجع إلى صريح (١٨٧) فيرجع حذف الواو على لغة من ينتظر

وكون الواو واجبة الحذف على لغة من ينتظر مع أنها حصر غير واجبة على لغة من لا ينتظر مع أنها ظرف غير مقول المضي فالخبر قول ابن الحنفية بما لا يبعد فلا من القراء في ثمود يترك حذف الحرفين مما إذا لم يثبت الواو لزم منه عدم الظهور ونقل بعضهم عن القراء أن الوجهين في ثمود وعدم الحذف في جند وعما (قوله نحو فرعون) قال النوفري قال في القاموس فرعون القاسح وبلا لام لقب الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه الصلاة والسلام ووالد الخضر أوابته فيها حكاية النقاش وتاج القراء من يفسرهما وكتب كل من ملك مصر وأوطى متحدث كفرعون كزبور وتفتح عينه ونهر من تخلي علق الفرائحة والفرحة الدهاء والنسكر (قوله يضم الفين المعجمة الخ) في القاموس يفتن كغريق بلدة بمصر منها صاحبنا سراج الدين حميرن أرسلان ولم يضب في الكلام على غريق إلا الفين وأنها معذومة وكأنه لم يضبط غيرها لشبهة ضبط الذي

بعد على الزائدة الأولى والثاني في قال الزائد الأول حذف الآخر ليعرف ثم حذف فني قبله لأن لغة كافة ومن قال الزائد الثاني حذفه وأبقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها بسيرة في عمرو ومسود (و) بخلاف نحو هيب (فتح الغامو الباء المحو حذفوا المثناة التحتية المقدمة) قول آخر ما معجمنا الغلام المثاني (وقصور) بفتح القاف والنون والواو المعجمة بعد حار معجمة لصحب اليوس من كل شيء حال كون هيب وعقود (عدين) فتقول في ترخيمهما ياهي ويافو بحذف آخرهما فنظر لا يحذف ما قبله (لتحرك حرف الفين) وهما وهو الياء في هيب والواو في قصور (و) بخلاف نحو (عقار وسفدة عدين) فتقول في ترخيمهما يا عتقا وباسمنا بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لإصالة الفين) فيهما ياءهما متقلبان من أصل قاصل مختار ومفاد مختبر ومنفرد بفتح الباء الواو أو كسرهما فلما تحركا انفتح ما قبلهما قبا الفين والمقلب من الأصل أصل وأجاز الأخص أن يقال في ترخيمهما يا عتقا وباسمنا بحذف الألف من كل منهما مع الآخر فنظر إلى الحالة الزائدة (و) بخلاف نحو (سبيو ثمود وعما) فتقول في ترخيمهما ياهي ويافو وباهما بحذف الدال فبن فقط ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو ولا صور كان كل منها حرف لين زائد (لأن السابق على حرف الفين حرفان لا ثلاثة) وعدا عن قوله مكلا أريتموا أجاز القراء حذف الياء والألف مع الآخر من نحو سبيو وعما في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود لأن من يجعله اسماء برأسه لا ينتظر المحلوف ليقول باسم وباهم وباهم وأما في لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يبين ياهو بحذف الدال فقط لأن بقاء الواو يستلزم عدم الظهور لإدليس في العربية اسم متحرك في آخره وأولاد ما قبلها صفة ورد ياء يلزم خاء الاسم المتكسر على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حيث لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم المحلوف فلا يلزم ما قبله (و) بخلاف نحو فرعون وغريق (بضم الفين المعجمة) وسكون الراء وفتح النون طين من طين الماء طويل المنق حال كونه (علما) فتقول في ترخيمهما ياهو ويافو بحذف آخرهما فقط لا يحذف الواو والياء (لعدم محالة الحركة) لها (والجرم والقراء لا يفتقران المحالة) فيجوز أن حذف الفين وإن كان قد فتحه فيقولان يافرع وباهون بقاء الاسم المتكسر على الألف أحرف وإلى ذلك أشار الناظم قوله:

... والخلف في واء وياء بهما فتح فن ولا خلاف في جواز حذف الواو والياء مع الآخر من نحو مصطفون ومصطفين عدين) فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الأول والياء والنون من الثاني (لأن أصلهما مصطفون ومصطفين) بضم الياء في الأول وكسر هاء الثاني ولكنهم قلبوها ألفا لسرورها واحتاج ما قبلها ثم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين (فالحركة المحالة) وهي الضمة في الأول والكسرة في الثاني وإن لم تكن مقبوضة فهي (مقدرة) بالحركة المحالة في التقدير كالمحالة في اللفظ كما سبق في قوله وقوله حركة من جمله لفظا أو تقديرًا وهو ما حذر من قول التيسيل مسوق بحركة محالة ماضية أو مقدرة والمحلوف للترخيم إما حرف واحد أو حرفان كما تقدم (إما كلمة برأسها وذلك للمركب المزجي) وإليه أشار الناظم بقوله: والسجرا حذف من مركب (فتقول في) ترخيم (معد بكرب) وعلبك سبيو وخمة عشر علما (باصدي) وباعل وسبب وبه عتقا ومنع القراء ترخيم المركب من المعد إذا سمى به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المقنوم بوجه والمقول أن العرب لم ترخم المركب المزجي وإنما أجازوه السجرون قياسا (وأما كلمة وحرف في ثمانية قول) إذا رخت (ياثني) بحذف الألف

ذكره الفارح وحقق ذلك أن القاف من يفتن مفتوح وهو المشهور من الألفسة لكن في مرادنا لا اطلاع على أسماء الامكنة والبناح أن القاف مكسورة ومثل لب الباب السبوح (قوله وإما كلمة برأسها) قال النوفري ليس معنا كلمة باعتبار ما قبل التفسير أما بعدها فهي جزء لا كلمة كلوا يمكن توجيه منع القراء لترخيم المركب العددي بأن في ترخيمه إجماعا لا حذف منه حرف الضبط فلا يليق أن يضم





في الثاني مع انه أقل من الاسم وكذا يقال في المني (قوله ما تجدوا له) جواب عما يقال (١٨٩) ان السبل قوله لا ليس ابلغ ظاهر

في الاخرى والاولى لان  
باني لا يبنى والمبنى يحرق  
أن يكون في آخره الواو  
المذكورة وحاصل  
الجواب أن المبنى بناء  
متجدد لا لازم كالمعرب  
(قوله ولم يكن بعدها  
ساكن) جواب عما يقال  
مقتضى ما عل به قلب  
الوارث في هذا الحاله أن  
تقلب الالف لغة من ينظر  
وايضاح الجواب أن من  
شروط القلب أن لا يابا  
ساكن وهو موجود تقدير  
هل لغة من ينظر لاهل لغة  
من لا ينظر

### (فصل)

(قوله علما) قال الدوشري  
يه نظر لا يفهم أنه إذا  
كان غير علم لا يكون الحكم  
كذلك وليس كذلك (قوله  
هلا) قال الدوشري  
منسوب بمحذوف أي  
اهل هلا ومعناه كفي  
عن اء ونصب بمضائق  
هلا ينوب عناب دع  
والندال أن يثنى للإنسان  
بحسب خبره إياه فيؤذيه هل  
حسب لفته به والاسم  
الذل والاله واللال  
(قوله أي أحكت  
عزمت) عبارة فخرج  
المعاني وأزمت الاسم  
وأزمت عليه وطلعت

اسم معرب آخره واو لازمه مضموم ما قبلها) وما تجدوا له حكمه حكم لمرب (وخرج بالاسم النمل  
نحو بدع) وجعله علما فخرج (و) خرج (بالمعرب المني) أصالة (معمر) وأما أسماء الدالان نحو  
سلبوا اليه في الإقليم الصبيد والظاهر أنها غير عربية كسندو (و) خرج (بذكر الضم نحو دلو) فإن  
ما قبل الواو ساكن (و) خرج (بالروم نحو دلو) فإن الواو فيه ليست بلامه فإياها تطلب الالف  
النصب وباء الجر (وتقول يا علا) إذا دل الواو حمزة تشرط بعد السكون (كان كساء) فإن أصله كساء  
لأنه من كسوت فأبدلت الواو حمزة كساء (وتقول يا كرا) إذا دل الواو ألفا لتحر كرا والفتح  
ما قبلها) ولم يكن بعدها ساكن (كان الهاء) واللام لا يكسر العين بملة ما... منه على الجميع مد تمام لوجه  
والكروان يفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحدرى.

(فصل) (بفتح ما فيه تاء التأنيث) أحكام منها لا يشترط أرخيمه صبة) بل مطلق الترقيم فيه كاف  
ولو بالقصد (ولا زيادة من الألفا حرف كاسر) في قوله ثم إن كايه المادى غير ما تاء التأنيث جاز ترخيمه  
مطلقا تقول في لغة علماء ب (و) هاء راء إذا حذف تاء التاء توفى من الحذف ولم  
يقتضيه حذفها حذف حرف قبلها) لأن تاء التأنيث في حكم كلمة مفعلة حمزة وإلى ذلك أشار الالف  
بقوله.. والذي قد رجحاه محلهما وفره بعدد.. (تقول) ترخيم (هذه) بفتح العين الموحدة والقاف  
وسكون القون بعدها موحدة وأب حذاء تأنيث صفة لقلب يقال حذف حمزة أي وهو يلب حداد  
(ما قبلها بالالف) ولا حذف لماسر (و) منها (أه لا يرغم إلا على بنة محذوف) حروف الألفا  
بالذكر (تقول) ترخيم (مسلة) نعم الميم (وحارثة) بالهاء الموحدة والقاف المثناة (وحفصة باسم  
و ناسر ويا حفص) الفتح (فمن لا تقول باسم ويا حارث ويا حفص) نعم ومن هل لغة لا ينظر  
المحذوف (لأنه لا يلبس بداءه مذكر لا ترخيم فيه) وإلى ذلك أشار الدوشري بقوله.. والترم الأول في كسبه  
(هنا لم يفتح لبس جاز) ترخيمه هل لغة من لا ينظر المعرب (كان نحو حمزة) صاعظ الهاء وفتح الميم  
والزاي وهو المختار يستوي فيه ما ذكره المؤلف قال الرجل حمزة وأه حمزة في التذليل ويل لكل  
حمزة (ومسلة) ففتح الميم علم رجل وليت التاء فيه يفرق بين ما ذكره المؤلف فتقول إذا دخلت على لغة  
من لا ينظر يا حمز ويا مسلم ما لهم فيها إذ لا لبس بذلك وإلى ذلك أشار الدوشري بقوله..

وجود الواو في كسبه (و) منها (أن بداءه مرخا أكثر من داله ما) من غير ترخيم (كقوله)  
وهو امرؤ القيس الكندي

(أناظم هلا بهن هذا الدال) فإن كنت قد أرمعت صري فأجل

أراد ما فاطمة وأزمت صراي وعين مهمة أي أحكت عزمت والصرم القطع لإجمال لإحسان (لذكر  
إشارة في هذا) الحكم الأخير (مالك وطامر وحارث فرجبه) أكثر من ترك الترقيم لكثرة  
استعماله) في البداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التأنيث بذلك أنه لا يترقب هل كثرة استعمله فافترقا  
(فصل) (و) يجوز ترخيم غير المادى ثلاثا بشرط أحدها أن يكون ذلك في الضرورة) الشرط الثاني  
أن يصح الاسم المر ترخيمه في الضرورة (لأنه) أي لثبته حرف بداء وإليها أشار الناظم بقوله..  
ولا حصار رر نحو دون داء مالهذا يصح.. (لأنه فلا يجوز) ترخيم الضرورة (في نحو الغلام)  
بأنه لا يصح لثبته حرف البداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول الصحاح  
أو الفأكة من ورق المني بفتح الحاء المهملة وكسر الميم رأسه حمم بالتحريك فحذفت الميم الثانية  
وقدس بالالف لغاية وقبل حذفت الالف وأبدلت الميم بمر محتمل أن يكون حذف تاء الالف والميم

نفس عليه (قوله والصرم النفع) قال في الصحاح وصرعت الرجل صرما إذا قطعت كلامه والصرم الاسم

(فصل) (قوله قلب الف) كايه بل من أن يصح إليه قلبه الفتح كسرة وكذا يقال في قوله وقيل حذف الخ

( قوله المثلين ) فيه نظر فقد قال القاريون إنه بالحاء المعجمة والمصاد شدة البرد وما أحسن قول أبي العلاء المعري  
لو اختصرتم من الإحسان ذروكم ( ١٩٠ هـ ) والمبدى بغير الإفراد الحصر ( قوله وماما ) أي بكسر الراء وقوله بضم الراء أي من رمة

( هذا باب المنسوب  
على الاختصاص ) ( قوله  
وهو خبر الخ ) قال  
الدنوشري الضمير راجع  
إلى الكلام المشتغل على  
المنسوب المذكور وليس  
كذلك كذلك ( قوله معمول  
الأخص ) فهو مفعول به ولما  
قال السيوطي كغيره من  
المنسوب مفعولا به فعمل  
واجب الإختصار الاختصاص  
وقدر من بأعني ولا يأن  
كونه منصوبا على المفعولية  
قول ابن الناطم على معنى  
الهم آخر لنا مختصين من  
بين العصاب الخ حيث  
دل على النصب على الحال  
وصرح به القارح بما يأن  
لأن المنسوب على المفعولية  
هو اسم الاختصاص  
والمنسوب هو الحال جلة  
الاختصاص وهو العمل  
المحذوف مع اسم الاختصاص  
وكون الجملة حالا ليس  
بلازم فقد تكون معترضة كما  
سنبه عليه ( قوله ويصان )  
قال الشهاب لا يخفى أن أيا  
وأية إذا لم يكن هناك نداء  
أصلا لا فاعلا ولا معنى وكما  
معدولين لأخص لم يكن  
سهما ما يقتضي النداء على  
الضم وراجع تابعهما فلا  
يكون هذا الضم وهذا  
الرفع إلا حكاية لحالهما

الضرورة كقوله درس من الماء بمنايع ركبت تاهيم الأولى للقافية والياء إشباع وورق بضم الواو جمع وورق  
وهي التي لو ما يبايض إلى سواء الشرط ( كذلك أن يكون ) المرغم في الضرورة ( إما دائما على الثلاثة )  
وذلك مأخوذ من قول الناطم نحو أحدا ( أر ) محتوما ( بناء الثابت ) بالاول ( كقوله ) وهو امرؤ القيس  
المكندى : ( لم ألقى بعدو إلى ضوء ماره ) طريقه ابن مال ليلة الجوع والحصر  
أراد أن ما لك فرغ من الجوع والنداء وروى ترك ما تى كاههم رأسه ونوته على لثمة من لا يفنظروا بمسويهم  
في المشامو هو الظلام والحصر فتح الحاء والمصاد للمعنى شدة البرد الثاني كقول الأسود بن يعفر :

وهذا ردائي عده يستهيه ليسلى حتى أمال ابن حنظل

أراد ابن حنظة فرح في غير النداء ضرورة ( ولا يمتنع ) المرغم في الضرورة ( على لغة من ينظر المحلوف )  
عند سيويه وجهه والبصر بين ( خلافا للبردة ) قالوا ( ودلينا ) القياس على النداء والسماع ومنه قول  
أرس القيس :

إن ابن حارث أن اشتق رؤيته أو أمتدحه فلن الناس قد علوا

أراد ابن حارثة فرحها بحذف الاء على لغة من يفنظرو ( قوله ) وهو جريد :

ألا أضحك حالك رماما وأضحك منك شاسة أماما

أراد أماما بضم المهملة هم أسراف فرحها بحذف التاء على لغة من يفنظرو رماما جمع رمة بضم الراء المهملة  
وهي القطعة البالية من الحبل والنداء بالبردة وما هدى كهدوك يا أماما قال ابن مالك في شرح الكافية  
والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا ريب إحداهما لاخرى اه وفهم من عدم اشتراط التحريف في  
ترجم الضرورة أي هي من السكرات كقوله ليس حتى على المرون يقال ه أي بخالد

( هذا باب المنسوب على الاختصاص )

الاختصاص في الأصل مصدر اختص بكذا أي خصه به وفي الاصطلاح تخصيص حكم خلق بعضهم  
ما أخرجه من اسم ظاهر محرف بالماء على غير ما أوضح أو زيادة بيان فالاول نحو على أيها الجواد  
يعتمد الفقير والثاني نحو لاني أجمع المبدى لهم إلى جفافة والثالث نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف وهو  
حبر استعمال صور كالداء فوسما كما تستعمل الخبر صبغة لأمر نحو أحسن بر يدو الأمر صبغة الخبر نحو  
ولو لدات بر صم ( و ) المنسوب على الاختصاص ( عوام ) ظاهر غير تكرار لادبهم ( معمول لأخص )

مصارح مصر ( واجب الحذف ) كما يجب حذف ما نصب المادى ( إن كان ) المنسوب على الاختصاص  
( أيها ) في التذكير أفراد أو تسمية رجما ( أرايت ) في التأنيث أفراد أو تسمية رجما ( استعمال في الاختصاص  
كما يستعملان في النداء بضمها ) مضافا وينصبان مضافا وينصبان مضافا ( استعمال في الاختصاص  
لوما باسم لازم الرفع ) مراعاة لفظهما ( مع أن ) الجنسية نحو أنا أفضل كذا أيها الرجل ) فأما أول مبتدأ  
وجبر وأيها في موضع نصب على الاختصاص جعل محذوف تقديره أخص والرجل امتدأ على اللفظ  
( والهم آخر لنا ) بضم العصابة ( بكسر العين ) أي بنا بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف  
تقديره أخص والعصابة بضم أيها على فاعله وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال  
والمنى أما فعل كذا فمخصوصا من بين الرجال والهم آخر لنا مخصوص من بين العصابات وما ذكره من  
أن أيها وأيها مبديان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوف هو مذهب الجمهور ومذهب  
الأحش إلى أن كلا منهما ماضى قائم لا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى إلى قول جرير رضي الله عنه

في النداء بأن نفلا بها عاص النداء واستعملا في غيره فليأمل ( قوله جسمية ) قال الدنوشري فيه نظر إذ الظاهر أنها للمبدى المحذوف  
( قوله في المثالين ) فيه إشارة إلى أن الجملة ليست حالا في جميع صور الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن الناطم وهو في  
الحقيقة منصوب بأخص لازم الإختصار غير مقيد بمحل إعراب قال شيخ الإسلام لا نصارى في حاشيته أي بل يكون في محله نحو أرجو

أما نحن [دجلة الاختصاص فيمال وقد لا يكون فيه عروبح العرب أي من بدل [دجلة الاختصاص فيه مترجمة بين المبتدأ والخبر فلا محل لها من الإعراب (قوله والثاني نحو قوله **يُخَيَّرُ** الخ) أشار به المصليح إلى الاعتراض على المصنف لأن قوله نحن معاشر الأنبياء لا يورث ليس لفظ الحديث وإنما لفظه إنا معاشر الأنبياء كالمص عليه الحفاظ كذا ذكره الشارح وإن رواه البزار كما يأتي بلفظ نحن وتتم الحديث ما تركناه صدقة وما موصولة بمعنى الذي رفع بالابتداء وتركناه صدقة والماء محذوف أي تركناه صدقة خبر ما على رواية الرفع وهي أجود لموافقة الرواية ما تركناه فخر صدقة وأما المصنف فتدبره (١٩١) ما تركناه مبدول صدقة خلاف الخبر

لقد الحال مسده مثل ونحن عصبه ويجوز في ما أن تكون موصولا اسميا وأن تكون شرطية وهي على الأول في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمضى أي شيء فهو صدقة (تلييه) الحكمة في أن الأنبياء لا يورثون أنه قد وقع في قلب الإنسان شهوة عرت دورته ليأخذ ماله فلهذا الله أنبياء وأهاليهم من ذلك ولتلا بطلانهم صعل أنهم يجمعون المال لورثتهم ولاهم كالآباء لأنهم سيكون عالمهم جميع الآية وهو معنى الصدقة الدائمة وأما قوله تعالى لهب لي من ذلك وليا يرثي ويرث من آل يعقوب وقوله وورث سليمان داود فالمراد الوارثة في العلم والنبوة وهذا ينفع أن عدم الإرث يخص بلبينا **يُخَيَّرُ** فإن قيل أن الله أخبر عن بعضهم بقوله وفي غصن أو إلى إذ لا يطالب للوال

كل الناس أنه منك يا هو وذهب السهراي إلى أن أما في الاختصاص معرفة ودم أنها محتمل و...  
أدعما أن يكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير أنا أصل كذا عروبح الرجل أي المخصوص به والثاني أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أي الرجل المخصوص أما المذكور (واركان) المصوب على الاختصاص (غيرها) أي غيرها أيها (نصب) فظاسواء كان تظنه مفردا أو مضافا فالأول (نحو نحن) العرب أخرى الناس لطيف والثاني نحو قوله **يُخَيَّرُ** أما (معاشر الأنبياء لا يورث) قال العرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص العرب وأخص معاشر الأنبياء وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله: لا اختصاص كذا بيننا وبين المصوب على الاختصاص بفعل المحذوف المنادى في ثلاثة أحكام أحدها قاعدة الاختصاص بالتحكم كما أن المنادى يجب لاختصاص بالمخاطب والثاني أن كل واحد منهما لا يكون المخاطب والثالث أن الاختصاص واقع في مسمى التوكيد والتناء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ (إليك) كذا لا سر كذا بافان (وبغلاف) مسمى الأحكام لفظية ومعنوية وأما الأحكام اللفظية فأمور (أدعما) ليس به حرف بدء لالتقاء ولا تقدير (خلاف المنادى) لا يجوز من ذلك (الثاني) أنه لا يقع في أول الكلام بل وأما (أي وسط) (كالواقع بعد محس) في المثال وسدنا (في الحديث المخدم) وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ فهو موجود وإنما لم يوجد في من الناس الكبير إنا معاشر الأنبياء كالمعاشرة (أو بعد تمامه) أي الكلام (كالمعاشرة بعد ما وما في التلخيص) وهذا أصل كذا أي الرجل واللهم اغفر لنا أيها العصابة فالمصوب هو أيها في المثال الأول لروايتنا في المثال الثاني وقما بعد تمام الكلام لأن كلامنا قولك أنا أصل كذا واللهم اغفر لنا كلاما بخلاف المنادى فإنه يقع في أول الكلام نحو يا الله اغفر لنا والى أنه يشترط أن يكون المقدم عليه (سما جمعا) في النظم والخطاب (والثالث كونه) أي كونه المخدم على المخصوص (فيهم نكلم) **يُخَيَّرُ** (أو يفتكر) ليه الأول نحو أنا أصل كذا أي الرجل والثاني هو اللهم اغفر لنا أيها العصابة (وقد يكون) المخدم (فيهم خطاب كقول بعضهم لك الله ترجو الفضل) ليلك متعاقب ترجو الله منصوب على الاختصاص بالمصل مفعول رجو وفي هذا المثال شئو أن كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما بأنه لا يجوز ولا يكون المخدم ضمير غائب ولا اسم ظاهر فلا يجوز هم معشر العرب فتمت أحكامهم ولا زلزال العالم بخدي السامر (والرابع والخامس) أنه يقل كونه علما وأنه ينصب مع كونه مفردا) معرفة (كأن هذا المثال) وهو ملك الله ترجو الفضل ومثله سبحانه الله العظيم والمنادى بكثير كونه علما ويضم مع كونه مفردا (والسادس) أن يكون بالقباء كقولهم نحن العرب أخرى الناس لطيف) والمنادى لا يكون كذلك والابع والسادس والثامن والثاني أن لا يكون مكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله الأرنؤاف والمنادى يكون كذلك الحادي عشر أن أيها

على النبوة أوجب بأنه عارف من الموالي الاختلاف من بعده الزجرع من الحق متشبه بالأنبياء يقوم بهم قه شيء لا بأس بالتلييه عليه هو إن الأنبياء على يرثون قضية كلام أهل القرائض ذلك لأنهم قسموا الناس إلى أقسام منها من يرث ولا يرث وهم الأنبياء وقال الزركشي أنه الأقرب لكن قال صاحب التتمة إن النبوة ماسة من الإرث وذكر أبو الحسين البزار الواعظ في كتاب التصحية بالثقة أنه روى عن معاشر الأنبياء لا يرث ولا يورث ويصاحبه ما ذكره الماوردي في الأحكام السلطانية أنه **يُخَيَّرُ** ورث من أبيه أم أيمن الحبشية واسمها بركة وخمسة أعمالو لطفة من هنم وحولاه شقران واسمه صالح وقد شهد بظرا وورث من أمه دارها ومن خديجها دارها (قوله في المثال وبعدنا الخ) أخرج كلام المصنف من ظاهره لأنه يلزم عليه أن يكون في الحديث بظرا واسمها بعد نحن وهو خلاف ما ذكره الحفاظ

(قوله لا توصف باسم الإشارة) الاختصاص على اسم الإشارة يدل على أنه لا توصف بالوصول وقال الله تعالى في قوله لا توصف هذا باسم الإشارة لأن المراد بها المتكلم وهو لا يبدل في نفسه (قوله والثامن عشر أنه لا يكون تاليا لحرف النداء) هذا مقدم في قول المصنف أحدها أنه ليس معه حرف النداء لفظا ولا تحذيرا (هذا باب التحذير) (قوله مصدر حذر) أي حوّل بالتحذير بمعنى التنويه (قوله وهو تنبيه المخاطب الخ) قال الله تعالى في قوله بل عريضة أن ماد كره هو معنى التحذير اصطلاحا والذي ذكره ابن الحاجب في كافيته وبعبارة عليه الشرح أنه الاسم المنصوب نفسه وصيغة الملاحية وهو أي التحذير في لغة تنويه شيء من شيء وفي اصطلاح النحاة معمول الخ انتهى ولا يخفى أن هذا هو المناسب لما مر في الباب المتقدم وكان على المصنف أن يقول وهو اسم معمول لا حذر عذو وهو الموافق لغرض التنويه الباحث من أحوال الكلام عرابا وبناء كامل أن الحاجب والمناسب بذلك أن يقول في الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير (قوله تنبيه المخاطب) فبداهة لأن التحذير من التنبؤ والتحذير المنكسر (قوله يابك) أي بك كره الحذر وحيث إن أن يطفئ عليه الحذر بخواربك والاسد أو يحسن (١٩٢) من عو يابك من الأسد وقد حذف إذا كان المحذّر أن وصلها كما يأتي (قوله وبما باب

هنا من الأسماء المضافة الخ) لا توصف باسم الإشارة فتوصف بالنداء في عشر أن صفة يابها واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في الأرائك في النداء طرقها خلاف جاربا في لفظ الثالث عشر أن يابها تختلف في صحتها من هي إعراب أو ما هو النداء بالاختلاف أربع عشر العامل المحذوف هنا لم يوضع شيء ودون شيء في النداء حرف الخ من عشر أن العامل المحذوف هنا في الاختصاص وفي النداء فعل النداء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر أنه لا يكون تاليا لحرف النداء رأه لا يبيد إلا نفس المتكلم وأنه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر العشر أن لا يستعمل هو أنه لا يندب وأما الأحكام المعنوية فأما أحدها أن الكلام مع الاختصاص جبر مع النداء وإشياء والثاني أن العرض من ذكره محض مدلوله من بين أمثاله بما نصب إليه وذلك أنه بعيد لغير أو أوضح أو زيادة بيان بخلاف النداء فهما

(باب التحذير)

(وهو) في الأصل مصدر حذر بالشد يد والمراد به (أي تنبيه المخاطب على أمر مكرره ليحفظه) ويكون مثلا أشياء يابك وأمرها بالتحذير مما من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب وهو نفسك وذكر المحذّر هو الاسد (إياك) المحذّر (المعظم يابا لما مل) في معناه المنصب (محذوف لروما) لأنه لما ذكر المحذّر لفظ يابا محذوف لفظ الفعل والرواية وإحمار العامل (سواء عطفت عليه) المحذّر منه عو يابك والتميم (أم كره) محذوف لفظ الفعل (أم لم يطفئ ولم تذكر) محذوف لفظ الاسد وإلى ذلك أشار النظم بقوله

يابك والتميم محذوف نصبه محذّر بما استناره وجب ودون عطفت لا يابا السب (انقول) ما عطفت عليه المحذّر منه (إياك والاسد) فإياك في محل نصب بفعل محذوف تحذيره وأحذرو عو ثم قيل يجب تقديره تحذير يابك والاسد لا يابك أحذرك لانه لو قدر قبله لاصل به فقبل أحذرك فيلزم تعدى فعل انضمرا المنصل إلى ضميره المنصل وذلك مما من باعمال القلوب وما ألحق بها (و) قيل (الأصل المحذّر في) محذّر الاسد ثم حذف الفعل (وهو المحذّر) (وقاعله) وهو ضمير المخاطب

هنا من الأسماء المضافة الخ) أي ذكر المخاطب عليه مضافا إلى ضمير المحذّر معطوفاً بعده المحذّر على الفعل المحذوف عليه هو ما ز رأسك والياف (قوله يابا ذكرناه لفظ يابا) هي من الظواهر المنصوبة وذكرها مجردة عن لاحق يشمل إياها كما الخ (قوله والتميم) مع إحمار العامل) قال الموشى وعمل مصمم لزوم حذف نصيب الوقت من ذكره (قوله محذورك الاسد) هذا بناء على جواز هذا التركيب ويأتي تحقيق الكلام فيه (قوله ونحوه) كنسخ وباعد

(قوله ثم قيل الخ) قال الموشى قد يقال كيف يلزم ما ذكره وهو أن العامل محذوف وجوبا كما تقدم ومع حذفه يجب انفصال الضمير فلم يلزم تعدى فعل المصدر المنصل إلى ضميره المنصل بل إلى المصل نسب المحذوف فليتنامل ثم على هذا القول لا معنى لأمر المخاطب بأن يحذر نفسه كما يدل عليه الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما في بعض النسخ من قوله إلى ضميره المنصل وهو الموافق للسياق والقواعد لكن في أكثر النسخ ومنها ما عليه خط الشارح إلى ضميره المنصل وقد يجب عما أورد الموشى بأن المراد لزوم محسب الأصل نعم قد بدى أن ذلك أمر تقديرى فلا يضر التلخيص ولا يخفى أنه لا بد من إدراج هذا القول إلى واحد من الأقوال الآتية لأن إجماعها في تقدير العامل مؤخر لأن العرض بيان التركيب المشتمل على العطف فإما أن يجعل من عطف المقدرات أو أجل إذ مجرد الأصل المذكور لا معنى له إذ يصير التركيب هكذا إياك أحذرو والاسد وهذا يظهر أنه في الحقيقة لا يلزم تعدى فعل المضمر الخ لأن الأصل أحذرك تلاقى معك الاسد وأحذرك نفسك أن تدور من الأسناخ والإفلا معنى له كما يعلم من الأقوال الآتية في الكلام على إعراب ما بعد الواو فتدبر (قوله وما أحق به) هو عدم وقد (قوله الأصل المحذّر الخ) أي فيفسر مقدما



(قوله أن تدنو من الأسماء) قال النووي في حلف البدل إذا قلنا أن تدنو من الأسماء في الأول وأن يدنو منك في الثاني من بدل الاشتغال والظاهر أنه غير جائز لكونه المقصود وكتب على هذه التقريرين لظاهر ظاهر أنه غير جائز مردود لأن البدل يحذف كما لا يخفى في هذا الحذف آخر ما انتهى إليه نظر فليس في المختلف هذا المبحث أن البدل يحذف لا تعرض لذلك وإنما المصنف تعرض للكلام على حذف المبدل منه لم وقع في الباب الثاني في بحث الجملة المعرضة ما يقتضي أن البدل يحذف وتوقف الدمايني في جواز مو قال يلحق خبر بالنقل فيه (قوله وأجيب الخ) قال النووي في توضيحه أن معنى الحرف هنا وهو الواو الجمع في معنى العامل وكل مسلط على الحرف والانتفاء (قوله منصوب بفعل آخر) قال النووي في تقديره واحد لا بد من تقديره لاسيما في الأول حيث أنه واحد نفسك اللهم إلا أن يقدمه أن تدنو من الأسماء يلزم عليه ما تقدم (قوله حلف المضاف) قال النووي (١٩٣) مراده الجنس فيشمل المتعدد (قوله

المستتر فيه نصار تلاقى نفسك والاسد (ثم) حذف (المضاف الاول) وهو ثلاث (واييب عنه الثاني) وهو  
نفسك (فانصب) نصار نفسك والاسد (ثم) حذف (المضاف الثاني) وهو نفس (واييب عنه الثالث)  
في التركيب وهو الكاف (فانصب) بعد ان كان محرورا بالاحادقة (والفصل) ثم علم ان نصار انما هو  
واختلف في اعراب ما بعد الواو فبيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تعدو من الاسد  
والاسد ما يدور عليك وهذا مذهب كثير من مهم السريان واختار ما من هذه فوردوا عرض بأن اياك محذر  
والاسد محذر منه والمخطف يقتضي المشار كل المسمى واجيب بأمر مقتضى المخطف الاشتراك في معنى  
المخوف فلا يمنع أن يكون أحدهما حائفا والآخر عتوقا من قاه القهر الزاوي من المخرج الفصل وذهب ابن  
ظاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف غير عندهما من قبل حذف الجمل  
واختار ابن مالك قولاً الثاني هو أن يكون معطوفاً على حذف بفرد لا هو التقدير الأول بل على تقدير اقتران تلاقى  
نفسك والاسد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه معناه قال ولا شك أن هذا أقل تكلفاً انتهى وظاهر  
جميع الموضح موافقة (وقول) إذا لم يخطف ولم يكر (إياك من الاسد و) اختلف في تحقيق العامل  
المحذوف فقال الجمهور عامه فعل متمم لواحده (الأصل) بعد حذفك من الاسد ثم حذف ما بعده (قاله)  
المستتر فيه نصار نفسك من الاسد (و) حذف (المضاف) وهو نفس (فانصب الضمير) وانصب نصار اياك  
من الاسد لإيائك منصوب بباء محذوفة وعن الاسد مقتضى مقتضى المخطوف (وليل) عامه فعل متعد  
للاثنين (التقدير احذر من الاسد) قاله ابن الناطم ثم قال في المصنف حذف احذروا فاده والفصل الضمير  
لتعذر الصالة (فمنعوا) اياك الاسد (محذوف من نصب الاسد تمنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور)  
لما يلزم عليه من حذف من نصب المحرور وهو غير مطرد إلا مع إسنونى كما تقدم في باب التعدي  
والروم (وجائز على) التقدير (الثاني وهو رأي ابن الناطم) وأبى البقاء لأن احذر يتعدى إلى الذين من  
غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور إسنونى وهو تقدير ابن الناطم  
مخبري (ولا خلاف في جواز إياك أن فعل) على التقديرين لجواز (الاول) (لصلاحيته لتقدير من)  
أى من أن فعل لأن حرف الجر يهدف مع أرنو اسطرذا كما تقدم جواز (الثاني) واضح لتعدي الفعل  
إليه بنفسه من غير تقدير واسطة (ولا يكون إيا في هذا الباب لتكلم لا يحذر نفسه) وشذ

(٢٥ - صريح - ١١) **الارتداد** هو لا يندف المصنف بعد بالاول المخطور مصوب بضمها باص ب آخر او مجرور بمن  
ولا مجرور اسك الجدار حتى تقول من الجدار أو والجدار ودموا أن بابا من أجازي المصنف ياك إياك المراء وقال من فإنه قال إياك ثم  
أضمر بعد إياك فلا فقال اتق المراء انتهى وكلامه سدا لعله أنه لا بد من أن يكون حامل المخطور حامل المخطور وإن المخطور يذكر  
بعد المخطور بلا عطف ولا من وهذا يدل على جواز إياك لأنه قد رآه مع قبل كلام ابن النظم لأنه حيث جاز التركيب لا يلزم تحريمه  
على وجه معين وقال المصنف في الجامع والمخترت بعد من إما معطوف أو مجرور بمن ومنه إياك أن تحمل وشذ لأياك إياك المراء وسببه  
أنه بمعنى أن تحمى ويمنع إياك الأسد (قوله يمنع على التقدير الأول) قال الخفيد أى إذا كان باقيا على معناه أما إذا ضمن معنى فعل  
ثم دللنا نحن بنفسه فالظاهر الجواز (قوله لأن منكم لا يخطر نفسه) قال الله وشري وإنما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المخطور  
والمخطور انتهى وبأن قيل فلا يلزم باختصاص التعذير بالمخاطب كما دللنا بأننى عند قول المصنف ولا يكون الخائب. قلنا قد يقال هذا

التعليل اظهر لان فيها على به فيها بان نوح مصادرة لان اختصاص التحذير بالخطاب هو الذي هو (قوله) لخلف من كل جملة) أي فيه النوع البديهي المسمى بالاحتباك وفي مقابلة كلام الزجاج لكلام الجمهور حفاء لان الظاهر أنه يصح أن يصرح على كل من القولين ما يصرح على الآخر لان ذكر الفعل في كلام الجمهور لا يدخله إذ إيلى رايه كم على كلام الزجاج لا بد له من ما مل فيصح أن يقال على قول الجمهور حذف من كل جملة ما اتصل بالآخرى وعلى قول الزجاج حذف من الأول المذكور ومن الثاني المذكور نعم الزجاج جملة ما حذف فيه المذكور بخلاف الجمهور حيث قدروا عن حذف الأرب (قوله) وباعدوا أنفسكم) أي من أن يحذف قياسا على ما قبله (قوله) حيد) أي حرف الجر (قوله) وما حذف الخ) هو عن (قوله) شينان) مما جعل في الأصل وأما المفعول وهو إياه فلم يحذف بل لما حذف العامل برزوا انفصل وصار إياي (١٩٤) (قوله) فإن فيه حذف إياه كم) هذا يقتضي أن تحذروا الجمهور باعدوا أنفسكم دون إياكم

باعدوا مقصود هذه النكتة والظاهر أن التحذير لنفس لبيان الأصل وأن الزجاج لا يذكر ذلك الأصل لكنه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير والمناسب فذكر إياي وتقدير العامل بعدها أن يقصر الم حذف إياكم ويقدر الفعل بعدها والأصل نفس وأحسم (قوله) وهو قليل) فيقال على ذلك عالم يدور في ملك النوع البديهي المسمى بالاحتباك (قوله) لاختصاص التحذير بالخطاب) فيه مصادرة كما مر والظاهر أن يعمل على قياس ما مر في كونه لا يكون للمتكلم بقوله لأن الغائب لا يحذر نفسه لما يلزم عليه من اتحاد المظهر والمحذر (قوله) آخران) أي فهم كون الإغراء الغائب فإن قيل شذوذ

قول محرر عن الله عنه لتلك من الله كذا (لكن لا سل) بفتح الهمزة قرأه السمين الملهة وقوله آخره لا م وهو ما مارق وأرغف من الحديث كالسيف والسكين ونحوهما من الضياء الأصل فمر الراح ويحال لكل بعبارة شوك طويل (والراح) جمع رمح (والسهم) جمع سهم (وإياي) ران يحذف أحدكم الأرب) فقبل الكلام بعتان ثم قال الزجاج أصله إياي وحذف الأرب وإياكم يحذف الأرب حذف من كل جملة ما اتصل بالآخرى (و) قال الجمهور (أصله إياي باعدوا أنفسكم) أي يحذف أحدكم الأرب ثم حذف من الأول المذكور (و) هو حذف الأرب (و) حذف (من الثاني المذكور) وهو باعدوا أنفسكم وقيل الكلام بجملة واحدة ثم اختلف فقيل حذف إياه وأصله إياي باعدوا عن حذف الأرب وحذف الأرب عن حذف فعل وقيل مفعول مقيد وما حذف على هذا المفعول المقيد لأن الواو عطف شينان على شينان وقال السمران حذف شينان لفظ وأصله باعدوا وحذف الأرب ولا يضيء في هذه الأقوال من الضعف أما قول الزجاج بإدخاله دعوى حذف إياكم لا يلبس حذفها استغراقا لهذا الباب من أنها دل من اللفظ بالفضل وأما ما احتاره الموضع فيه حذف من الأول لانه لا الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما فيهم من ضلوع في إياكم إلا أن أحداهما بجملة واحدة وأما قول الثالث فيه كثرة حذف وتكرار فإن مبااعدتهم له من حذف الأرب بل حذف الأرب عنه وكذا هو قول السمران فإن لم يصرح به فإن باعدوا نفسا أصرا بالباعدة المظفلة بل بالماض فمقتضى ما قبله كذا مباعدة حذف الأرب إياي عنه فراجع القولين الآخرين إلى قول الزجاج إن كل شارحون أجماعهم أن (ولا يكون) إياي هذا الباب (لأنه) لا اختصاص التحذير بالخطاب (و) شذوذ قوله (ضمهم) أي العرب (إدابع الرجل السني فإياه وإيا الضوابع) قال سيبويه حدثني من لأنهم من الخليل أجمع من أعرابي والشوابع بالشين المعجمة وفي آخره موحدة مشددة جمع شابة ويروي السواد بالسين المهملة جمع سواة والمسي (إدابع الرجل سني سة فلا يترفع بهابة أولا يخل سواة والكلام جملة واحدة) والتقدير فليحذر تلاق نفسه وأفسس الشوابع) حذف الفعل وقوله ثم المضاف لا ولا رأييب من أن ثم الثاني وأريب عنه التلصاف انتصب وانفصل وأبدل أخس بإيا لاجا تلابها في المسمى (وفيه شذوذان) آخران (أحدهما اجتماع حذف الفعل) المجرور بلام الأمر (وحذف حرف الأمر) وهو قلام مع أن لام الأمر لا تحذف إلا في الضرورة كقوله محمد محمد نفسك كل نفس أي تعدل خدنها مع مجرمها أشد (و) المذكور (الثاني إقامة المضمرة وهو

إغراء الغائب هو الذي ولا سبب لإحداث الرجوع فلا ينبغي أن يعد وجهه لشذوذه فقد المسمى أن التحذير لا يكون لغائب والمحكوم عليه بالشذوذ لفظا وإياه ويصح أن يعد من أسباب شذوذه مخالفة للحكم المسمى من أن التحذير لا يكون لغائب وحلة تلك الدعوى ما أسلفناه لا ما أسلفه الفارح على ما عرفت وأعلم أن المنصود من قول المصنف وفيه شذوذان بيان الأشدية في قول المظلم وإياه أشد فكان ينبغي التنبيه على ذلك ولذلك صار أشد من إياي هذا ويلبس الاقتصار على أولها لأنه يرجع بالأشدية إلى لفظ إياه وأما الثاني فلأنما يرجع إلى جميع المثال وهو خلاف المسمى (قوله) حذف الفعل المجرور بلام الأمر) الاظهر أن المراد به فعل التحذير وأما المجرور بلام الأمر فقد استغنى عن ذكره بقوله وحذف حرف الأمر بدل على هذا قول المصنف في آخره قوله ليقم ينبغي على فعل والتقدير مروا زيدا بأن يقوم فإذا قيل به إياه كان فيه على فعل التحذير وعلى الأمر بالتبليغ وذلك لأن الأصل يلغوه

بأن ياء مدح من القواب وياء عذوب من نفسه (قوله لأن السط كالبذل) (١٩٥) قال النورسي وجدت بطل شيخنا

شيخ الإسلام أحمد بن قاسم  
ما ضرر بذكر السط في  
نفسه أن قوله تعالى ناقة الله  
وسقياها إغراء ولا شك  
في إشكاله بحسب الظاهر  
لأن الإغراء لا يصدق عليه  
بحسب الظاهر بل الصادق  
عليه إنما هو التحذير  
وهو الذي يذكره غالب  
المفسرين قال الأستاذنا  
المذكور فكل كلام السني على  
المساحة والمراد الإغراء  
على ترك الناقة وسقياها  
قال الإغراء على الشيء مأوم  
من أن يكون فعله أو تركه  
(هذا باب الإغراء)

(قوله تنبيه المخاطب الخ)  
به لفظ مأوم من أن لا يصب  
أن يقول هو اسم منصوب  
بأنوم محذوف (قوله  
وحذف الخبر) تقديره  
يحضر إليها (قوله ولصب  
جامعة على الحال) أي من  
قاعل الخبر المحذوف  
(قوله مبتدأ محذوف)  
تقديره هي

(هذا باب أسماء الأفعال)  
(قوله أو أسماء للصادر)  
بحتاج على هذا لفرق  
بينما حيث ينصب وبين  
الصادر حيث لا ينصب  
المرادى تمة لهذا القول  
(قوله أو هي أفعال) وإذا

إيا الثانية مقام للظاهر وهو الألف (وإضافة إلى القواب لأن المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة)  
اتحادا إلى المضمرات على الأصح (إنما هو المظهر لا المضمر) لأن الإضافة إنما تصرف في ما لا ينصب  
والضمير هي من ذلك لأنه أمر المعلن هو ذهب الخليل إلى أن إياه ضمير إن أصيب أحد عمل إلى الآخر  
وإلى القبول إذا أشار لناظم قوله • وهذا لا يجرى به أخذ • (وإن ذكر المحذر) ففتح الدال الموحدة (منه)  
لفظ إيا أو انصر على ذكر المحذورات فلما يجب حذف (المعامل) (إن كرر صا أو مفعلة لأول) وهو  
ذكر المحذر بفعل لفظ (إيا مع التكرار) (محو نفسك نفسك) ومع السط تهر نفسك وعينك (والثاني)  
وهو الانصرار على ذكر المحذورات منه بنهر لفظ (إيا مع التكرار) (هو لا سدا لا سدا) مع السط نحو  
(ناقة الله وسقياها) فالمعامل في هذه الأمثلة أربعة محذوف وجوب لأن السط كالبذل من اللفظ بالتمل  
والتكرار بمنزلة السط (وفي عهد ذلك يعود الإظهار) للمعنى (قوله) وهو جري  
(خل الطريق لمن بين الماربه) • وأبرز جرزة جيد اضطرك القدر  
فاظهر المعامل وهو خل لأن المحذورات من الطريق خال من التكرار والمضمر المثار بفتح الميم وتختلف  
النون حدود الأرض والجرزة الأرض الواسعة والناظرية إلى ذلك أشار لناظم قوله  
... وما • سواء ستر فعله لن يلزما إلا مع السط أو التكرار ...  
(هذا باب الإغراء)

بالمد (وهو) في الأصل مصدر أخربها والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر محذوف ليلطف وحكم الاسم)  
المنصوب (فيه حكم) الاسم في (التحذير الدوامي) كقولك إيا فلا يلزم حذف ما قبله لأن حذف التكرار  
لما تقدم (كقولك) في السط (المروءة أو العدة) ينصب بإيا تقدير الزوم وقوله) وهو مسكين الدار  
في التكرار (أخاك أخاك) إن من لأسماء • كساع إلى أحياء بنهر سلاح  
بنصب أخاك بتقدير الزوم وجوبا وأخاك الثاني تركبوا أحياء بنهر هنا والآخر فميد المد الحرب  
ولا يسط في التحذير والإغراء إلا بالرواجحة لأن المراد لهما الجمع والافراد في الزمان لأن فقد السط  
والتكرار جاز لإظهار المعامل نحو الزوم أخاك (ويقال الصلاة جارية) مستقيمة (منصب الصلاة بتقدير  
احضروا أو جامعة على الحال) من الصلاة ناصبا احضروا المحذوف (ولو صرح بالمعامل في الصلاة) (الجار)  
لعدم السط والتكرار ويقال برفعهما على الابتداء والخبر ويرفع الأول على الابتداء وحذف الخبر  
ولصب جامعة على الحال ونصب الأول على الإغراء ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف وإلى حكم  
الإغراء أشار لناظم قوله • وكما يذكر بلا إيا أصلا • نرى من كل ما قد فصلا

(هذا باب أسماء الأفعال)  
وعلى هي أسماء للألفاظ النائية هي الأفعال أو لمعادها من الأحداث والازمنة أو أسماء للصادر النائية  
من الأفعال أو هي أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين والثاني صاحب البسيط • وسبب إلى ظاهر  
قول سيبويه والجامعة والثالث جماعة من البصريين والاربع الكوفيون وعلى القول بأنها أفعال  
حقيقة أو أسماء للألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب عند لا غش وطعنوا اختاروا أن ما لك على  
القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال لا موضع لها من الإعراب وأخرى مرجعها عن الخبر وهو مذهب بعض  
النحويين وعلى القول بأنها أسماء للصادر النائية من الأفعال مرجعها إلى نصب بأصلها النائية عنها لومعها  
موقع ما هو موضع نصب هو قول المازني وطائفة الصريح أن كلامها اسم لفعل وأنه لا موضع لها من

كأنه أفعالا فاسبب لسميتها حيث بأسماء الأفعال (قوله أو هي مرجعها عن الخبر) صريحه أنه أهي عنه وإن لم يعتمد عليه لما  
الفرق بين هذا وما تقدم (قوله الثانية • ها) قال النورسي قد يقال إنها ليست نائية وإعما هي نائية عما ناب عنها وهو المصدر إلا أن يقال

إن نائب النائب نائب ( قوله واسم الفعل ما باب الخ ) قال الدوشري ظاهره بل صريحه أن المصنف ما شى على القول الثاني أنها دالة على  
 الحدث والزمان لكن لا يناسبه تفسيره بالاستعمال بقوله والمراد بالاستعمال الخ قال لا قدم أنها على الثاني مبتدأ فلا ابتداء عامل فيها  
 الهم إلا أن يقال إنها عليه لا عمل لها كما يرشد إليه قول الفارح وهو مله ب بعض البصريين انتهى وفيه بصيرة لا يلزم من دلالتها  
 على الحدث والزمان أن تكون مفعولة لذلك لجوار أن تكون مفعولة فقط الفعل وبواسطته تدل على الحدث والزمان وهذا عمل  
 كلام المصنف فلا إشكال عليه ثم إن الفارح فسره قوله المراد الخ ما يفهم أنها تكون مفعولة لما لا يقتضى فاعلية ولا مفعولية كالأبتداء  
 والمبتدأ فلا يثنى ما قدمه لكن مر في باب الإضافة في الكلام على حيث أن أسماء الأفعال لا تدخل عليها المراميل القلبية مطلقا  
 والمفعولية على الأصح ويرد ( ١٩٦ ) على قوله كما يرشد إليه قول الفارح الخ أن قوله الخ كورد راجع لمراد بأها أسماء لمعاني الأفعال

الإعراب هو ( اسم الفعل ما نائب هو الفعل معنى واسمها لا كشتان ) فإنه اسم نائب عن فعل ماض وهو  
 افترق ( وصه ) اسم نائب عن فعل أمر هو اسكتف ( رآه ) فإنه اسم نائب عن فعل مضارع وهو أفرج  
 والمراد بالماضي كونه يفيد ما يفيد فعل الماضي هو نائب عنه من الحدث والزمان ( والمراد بالاستعمال كونه )  
 أبدا ( عامل مفعول ) لعامل يقتضى الفاعلية أو المفعولية ( مخرجه ) الحروف ليس انوارا غيرها فإنها  
 وإن نابت عن العمل في المعنى والاستعمال لكنها قد تعمل إذا اتصلت بها ما الكافة فليست أبدا عاملة  
 ومخرجه ( المصادر والصفات ) النابتة هي الدالة ( في مخرجا زيدا ) فإنه نائب عن اضرب ( وأقام  
 الزيدان ) فإنه نائب عن يفرم ( فإن المومل ) القلبية والمفعولية ( مدخل عليها ) فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا  
 منصوب بما نائب عنه هو اضرب وأقام مرفوع بالأبتداء ( واسم الفعل ) وورده بمعنى الأمر كقوله كفه  
 وموآمين ) فصح ( بمعنى اسكتف ) ما بمعنى ( اسكتف ) لا بمعنى ( اكشف ) لأن اكشف يتمدى وبع لا يتمدى  
 قاله في شرح التلويح وبما فيه ورد بأن ذلك غير مطرد لأن ما لا يتمدى واستحب يتمدى ( و آمين بالمد  
 والفصل وبالإضافة لا يتقدم الميم ) ( استحب و زال ) بالنون والواو والياء على الكسر بمعنى انزل  
 ( وباه ) وهو يتقاسم في كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا يتصرف غيره وشذ ذلك من أدرك وبادر من  
 بادر قاله بدارها من ( على بدارها ) وأجاز ابن طاحه بناءه من أقبل قبسا على دراك وعلى بناتهم فعل  
 التذويب من أقبل وشذ قوله على بدارها أي صوت من قرقر بطله وأجاز الاخفش أن يقال وحراج  
 وقرطاس بدار على بدارها لا يجوز من باب ورودع وها بدار وداع الله ودول لا كوان قائما فافهم ووجود  
 من التامة ولم يقس المبردة شيئا من الباب لأنه ابتداع لما لم يسمع من الأصحاب وروى به باب واحد كتر استهاله  
 على مباح واحد فكان حقيقا بالانحاس وإذ فقد السماع وبنائه على الحركة لا لتمامه كقوله كان  
 كسرة على الأصل وبنائه من تخفيفه بدار تخفيفا ( و ) وردوه ( بمعنى الماضى والمضارع ) بضمه بالهزة  
 ( فليل كشتان وهيات ) فشتان بفتح الشين هو صبيح لطلب أن القراء كان يكسرها ( بمعنى افترق ) كذا  
 أطلق الجمهور وقيدوه بالهزة تكون لا فتراف في المعاني والأحوال قال ابن حرون كالعلم والجهل  
 والصحة والفسم قال ولا يستعمل غير ذلك لا تقول شتان الحصان عن مجلس الحكم ولا شتان المشايخ عن  
 مجلس القدر بمعنى افترقا هذا انتهى وهيات حكى الصائغ فيهما ستا والاثني لفة وهيات وأيهات  
 وهيات وأيهات وهيات أو أيها كل واحد من هذه السبب مضمومة الآخر مفتوح ومكسورة وكل واحدة

لا لما قرره عليه دليل  
 مقابلة لغيره من الأقوال  
 ( قوله كونه أبدا عاملا ظهر  
 مفعول ) أي لأن الأفعال  
 كذلك والمراد أنها غير  
 مفعولة للاسم والفعل  
 ولا فهي تكون مفعولة  
 للحرف الناصب والجازم  
 ولا يره أن الفعل يكون  
 مفعولا لاسم الشرط لأن  
 اسم الشرط لم يعمل إلا  
 بما فيه من معنى الحرف  
 فهو راجع للحرف ويحتمل  
 أن قول الفارح لعامل  
 يقتضى الخ إشارة لهذا لا  
 أسد أو على هذا فالخاسل  
 أن أسماء الأفعال لا تكون  
 فاعلة ولا مفعولة فليتامر  
 ( قوله فإنها وإن نابت عن  
 الفعل الخ ) قال الدوشري  
 هذا مشكل لأن المراد  
 بالنيابة في المعنى أن تدل  
 على معنى ما دل عليه  
 الفعل من الحدث والزمان

ولاشك أن الحروف لا دالة لها على زمان أصلا لم نائب حصة و المعنى وهو واضح ولا في الاستعمال كما ذكر في كلامه  
 لظاهر ظاهر حيث ألفت أنها نابت في الاستعمال ثم هذه إذا المراد بالاستعمال أن تكون أبدا عاملة وهذه ليست كذلك  
 إذ يراول العمل بالكشف ( قوله وأقام مرفوع بالأبتداء ) قال الدوشري فيه مسامحة ظاهرة للتأمل انتهى يعني أن المرفوع  
 بالأبتداء قائم وحده هو الهزة الاستفهام ( قوله ورد بأن ذلك غير مطرد الخ ) بحباب بأى آيين خروج من الغالب لا يمكن جعله بمعنى فعل  
 موافق لفي الروم لعدم وجوده وجد له فعل مرافقه فأمكن جعله من الالب فلا داعي لخلافه ( قوله وبادر عن بادر ) قال  
 الدوشري ينظر ما المصالح من كونه مأخوذا من بادر إذ يدل على تركه ( مراد على بناتهم فعل التذويب الخ ) قال الدوشري يفهم أن بناءها  
 هذه الخالي وليس كذلك ( قوله وأجاز الاخفش الخ ) قال الدوشري كان لا يحسن تقديمه عند قوله وشذ دراك من أدرك وبنو أسد ففتحت

أما ما قاله النوشري في نظر كل مستنير أو لا، مراده الإجماع لا قبل الألف إذا لفت ما جاز فيه حصص (قوله وأما بكاف الخطاب) قال الورقاني قال الرضي وقد حذف التاء نحو مياراً بار قد تلحق هذه كات الخطاب نحو أياك اه قرب حقوق الكات لفظاً فاعل آخرها الفاعل كان أحسن لكنه تصادف مع بنى لغات حذف التاء (قوله وأياك) قال النوشري مقصورة ومقابلها معدودة (قوله فأوه بمعنى أوجع وأب الخ) قال النوشري جعل الفاعل كلام المصنف من باب الأسير القسر المراد فيه نظر إذا الظاهر أن أوه وأب كل منهما بمعنى أوجع ويكون الضمير عطفاً تصديراً فليتلأمل وكتب شيخنا العلامة الفخري بمقدمنا ما لنا فوجدنا الظاهر مع الفاعل وهو لغة والله أسمرجه إلى النقل عن الألف فلا يشك بمجرد الاستظهار (قوله وأياك) قال النوشري قال المرزوق هذا أوه وأياك فارق لا غيراته لأن أسماء الأفعال أكثر ما جاء في الأصول انتهى وهذا جاء في تصحيحه والتصحيح خبر اه قوله والتصحيح خبر معمر وعرفه ما يأتي من الجوهري (قوله وقيل الكاف للتعبية) قال النوشري أن الصواب أن يقال وكان للتعبية (١٩٧) (قوله كفتان) قال النوشري

في نسخة عليها خط المصنف  
 وكان كفتان جفتان  
 والظاهر أن حذف اللام  
 ضرورة فتخرج القرآن  
 عليه لا يجرى (قوله  
 عطف من وبك) قال  
 النوشري كان الأحسن  
 أن يقال مأخوذاً ونحوه  
 (قوله أقدم) ضطه بعض  
 الفضلاء بفتح الهمزة  
 وكسر الدال وفي الصحاح  
 قدم بالفتح يقدم قدوماً أي  
 تقدم قال الله عز وجل  
 يقدم قومه يوم القيامة قال  
 والإقدام الدعاء ويقال  
 أقدم وهو زجر للمرس  
 كآه يؤمر بالإقدام وفي  
 حديث المصاري أقدم  
 حيزوم بالكسر والصراب  
 فتح الهمزة اه فإن كان  
 أقدم في البيت بمعنى تقدم  
 فهو بهم الهمزة والدال وإن

ما حذوثة وهو منزهة فتلك سبب الثلاثون وحكي فيه هيبك وأياك كات الخطاب وأياك وهيباه  
 فهذه إحدى وأربعون لغة (و) كلاً بمعنى (معدود وأهرف) بآره (بمعنى أوجع و) أرف فيها أربعون لغة  
 ذكرتها في صدر الكتاب وكلها بمعنى (الضمر ورواها) الثلاثا كلاً (بمعنى أهيب) بفتح الهمزة  
 (قوله له لي ويكاه لا يفتح الكافون) فري اسم فعل مضارع بمعنى أهيب والكاف حرف تعليل وأن  
 مصدرية مؤكدة (أي أهيب لعدم صلاح الكافين) هذا قول الخليل وسيبويه وقال أبو الحسن زوى بمعنى  
 أهيب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتعبية به من الخلل فهما كلان رة لاله تعالى وي حذف  
 من وبك قال عنزة وأند شفا نفس وأبرأ منها . قول الجوارس وبك هتتر أقدم  
 فهما كلاً واحدة (وقول الشاعر:

وأبأي أنت وفوك الأشف) . كأنما ذر عليه الزرب . أو زخبل وهو هندی أظيب  
 من اسم بمعنى أهيب وبأي جار ومجرور خبر مقدم وأنت بكسر التاء مستندة وخروفك بكسر الكاف  
 مستندة والأشطب من القلب بفتح العين المحذوثة والتثنية في الألف ويقال يرد وعلوبة كذا  
 قاله الجوهري وكأنما ذر بالهاء للجهول خبر فوك وهو مخزوم رت لحب بالذال المدجمة والزرب  
 بالراء كعقر طرب من الثبات طيب الرائحة كراهة الأتراج رورقه كورق الطير فاقول كورق  
 الخلاف (وقول الآخر) وهو أبو النجم علي ما قاله الجوهري

وأما السلي ثم وأما وأما في كذا

فأما اسم فعل بمعنى أهيب قال الجوهري إذا تعصب من طبيب شيء ملك وأما أي ما أظيب وإلى  
 ذلك أشار لناظم بقوله ما باب عن فعل ... اليتن .  
 (فصل) (اسم الفعل ضربان أحدهما) مرتجل وهو (ما رجع من أول لا مركبة) أي اسم الفعل  
 (كفنانذوه ووي) فإياها موضوعه من أول الأمر أسماء لتلك الأفعال (والثاني) منقول وهو (ما)  
 وضع من أول الأمر لغير اسم ففعل ثم (نقل من غير إليه وهو) أي المنقول بالندبة إلى المنقول منه (فومان)  
 أحدهما قول (من ظرف) السكان (أو جار ومجرور) فالمنقول من الجار والمجرور (نحو عليك) زيدا

كان أمراً بالإقدام فهو كاضبطه ذلك البعض واستعمل في أمره ما يستعمل ورجع القيس (قوله وكأما ذر) قال النوشري كان ينبغي أن  
 يعم إلى ذلك قوله عليه الزرب إذا الخبر الجميع لا ما ذكره (فصل) (قوله كفتان) قال النوشري عن اسم الفعل وشكان اسم لو شك  
 بمعنى قرب أو سرح وتضم واره وتفتح وتكسر ومن أمثاله وشكان ذاخروجا هذا فاعل وشكان وخروجانير قال بعضهم  
 وينظر ما معنى هذا المثل ومنه سرحان اسماء لسرح وفي أوله ثلاث لغات فتحه وضمه وكسره ومن كلامهم سرحان ذا إمالة فذا فاعل  
 سرحان وإمالة تمييز ومن أسماء الفعل عيب قال في المصنف لا يبين أنه بمعنى تريباء في قوله تعالى وقاله عيب لك وينظر هل  
 ضمير المتكلم يستمر في اسم الفعل الماضى أولاً ويحذف في ثانياً بفتح الكسر والضم ويحذف في الثالث بفتح الكسر مع فتح الياء والتكسر مع  
 ضمها ومن اسم الفعل لما اسم لا تفتح وتضم معناه أرفع ومنه سرحان المبيت لعل لأنه يرفع على رؤوس الناس والفتون في لما  
 فتكسر ودعما في معنى لما اه ووجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الخ أن اليهود في اسم الفعل الماضى استكثر ضمير الغائب



والمستتر في الية خير المتكلم على ما هو المتبادر ويحتمل أن يكون ضمير لية تحذيره هي فنيات في قوله بمعنى نيات يكون  
 التاء ويكون حكاية لكلامه كذا العلامة أحمد الذي يسمى رده في كلامه ذلك بطب من حواشينا على الألفية (قوله بمعنى الزم) عبارة  
 ابن الأناطلي وشذ على معنى أوليائه (١٩٨) جملة بمعنى الأمر وهو أنسب لكنه قال بعدد إلى بمعنى أنتهى وقال المصنف في حواشيه

فإنه نقل عن موضوعه الأصل واستعمل اسم فعل (معنى الزم) لا يبدأ (ومنه عليك أنفسكم) فليكن اسم فعل  
 وقاعه مستتر فيه وجوزوا أو أمركم بمفعول على حذف مضاف (أي الأمر أو شأن أنفسكم) المنقول من  
 ظرف المكاف (موردونك زيد بمن حذركم مكاف معنى أيتك وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر  
 (و) من المنقول من الجار والمجرور (إليك) (من تبع) ركاب المناسب أن يذكر مع عليك ولكنه ذكر  
 المنعدي من الطرف والجار والمجرور على حدة والقاصر منهما على حدة وذكر أربعة ظروف واحد منعدي  
 وموردونك ثلاثة قاصر قوي مكاف وأمامك ووراءك وهي منقسمة بالنسبة لما استوفيه ولما تقدمك  
 ولا تأخر عليك وذكر جارين ومجرورين أحدهما متد وهو عليك والثاني قاصر وهو إليك وزعم  
 الكرميون أن إليك تأتي معنى أمست فتعدي بنفسها قبل وقد ينعدي عليك بالياء كقول الاحطال  
 فملك بالحجاج لا ليدل به . أحدا إذا نزلت عليك أمور

وفيه بحث لاحتمال أن تكون الباء دائمة وشذ على على اسم فمن مضارع بمعنى الزم عليه اسم فعل  
 ليؤزم والياء كله معاصر عند البصريين ونكساي يفيض بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب  
 نحو عليك واحتلف في المكاف المنصلا عليك وأخواته فقال ابن أيتك وحرف خطاب وقال الجمهور  
 الخطاب ثم احتلفوا في موضعها من الإعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال القراء رفع على  
 المعطية وقال البصريون جرحه قبل على ما كان قبل إقامته مقام العمل بباء على أنها أسماء للأفعال وقيل  
 الجرح بالإضافة بباء على أنها أسماء لمصدر وأختره الموضح في الحواشي فقال (إنه على مثلا اسم فاروم  
 تقول عليك بمعنى إلزامك بطلبك موضع جرحه ورفع . واستيقنوا أنه اسم العمل إنما هو الجرح  
 فقط والجرح خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا (و) النوع الثاني (منقول من مصدره وهو جرح  
 مصدره استعمل فعله ومصدره أصل في الرفع (الاول نحو روي يزيد فزعم قالوا أرود ما روي بمعنى  
 أموله إله لا عم صوري الإرواد) الذي هو مصدر أرود (نصير الترجيم) طه هو الطهارة والألف الوتدين  
 وأوة هو التصغير في أصوله فالتصغير تصغير ترخيم لما فيه من حذف الراء والتخفيف حذف  
 (وأقاموه مقام فعله) الدال على الأمر (استعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا روي يزيد تارة منوما  
 بأصبا للمفعول) (فه لا روي روي) فزيدا فيهما بمعنى أرود وقاعه مستتر فيه وجوز بالآلة ذات  
 من فعل أمر روي روي الأول مصوب إلى الثاني وتارة منوما في غير ما نصب للمفعول فقالوا روي  
 ياريدوقد لا يقيمونه مقام فعله يستعملونه مصدر بأحالة سيبويه نحو سار روي روي أي سرودين أو  
 حال كون السور روي روي أو تارة مصدره ذكر أو مقدر فالاول نحو سار واسم روي روي الثاني نحو سار روي روي  
 (ثم أهم نقلوه) من المصدرية (وسموا به فقالوا روي روي) ينتج الدال من روي ونصبها من زيد  
 (الدليل على أن) روي روي (مد) انفتوح (اسم فعل) لا مصدر (كونه جيبيا) ولو كان مصدرا كان  
 معرما (والدليل على بانه كونه غير منون) ولو كان معرما كان منوما والدليل على أنه مصدر ظم أوله وفتح  
 ثابته واجتلاب باء ثلاثة والدليل على أنه مصدر روي روي تصغير ترخيم كما قال البصريون بحيته متعديا ورو  
 كما تصغير روي بمعنى المهمل والرفق من قوهم بمعنى على روي روي على مهل كما قال القراء كان قاصرا (و) النوع

أن أسماء الأفعال لغزها ما هي يستتر فيها الضمير وجوزوا (قوله واستعملوه تارة الخ) ظاهره ورود ذلك عن العرب ووروده منوما  
 بأصبا للمفعول بشكل على اشتراط كونه مكبرا لا مصغرا في عمله ولك منع المبرد النصب به (لأن يقال) استثنى من ذلك الاشتراط  
 (قوله والدليل على بانه) قال الزرقاني قال الرضي وإنما فتح رابعة لأصل الحركة الإهراية (قوله ولو كان تصغير روي) قال  
 الزرقاني قال الرضي ويجوز أن يكون تصغير روي بمعنى الرفق على إلى المفعول به مصدرا أو اسم فعل لتضعته الإهالي وجهه بمناه

قياس ما قبله وما بعده هو  
 المناسب لمعنى أن يرقى  
 بالامر فيقال معنى (قوله  
 نصب على المفعولية) يرد  
 قولهم عليك زيدا بمعنى  
 صلوا على ما يتعدى لواحد  
 (قوله رفع على الفاعلية)  
 أي استعارة ضمير غير الرفع  
 له ولعل القراء لا يقصر  
 نيابة ضمير عن ضمير  
 المتصل في الضرورة فلا  
 يرد عليه أن من شروطها  
 ذلك فلا يكون في الاختيار  
 نعم لزمه أن حثائر الرفع  
 غير مستقرة في أسماء الأفعال  
 (قوله وقيل الجرح بالإضافة)  
 الظرف مع إطلاقهم أن  
 أسماء الأفعال لا أصل  
 الجرح بالإضافة المتبادر منه  
 أن ذلك جار على القول بأن  
 مدلولها المصدر وإن كان  
 وجه منع حملها ذلك إنما  
 يظهر على القول بأن  
 مدلولها لفظ العمل أو مصاب  
 أو هل أمّا أفعال (قوله  
 أسماء المصادر) أي  
 والمضى إلزامك (قوله  
 فليكن موضع ضمير  
 ورفع) قضيت أنها غير  
 متحركة لضمير الرفع  
 وهو خلاف ما قالوه من

(فصل) (قوله في التمدى والروم) أصر العمل على ذلك مع أنه أم لا صدر له الجرح بالإحالة على القول بأن مسأله المصدر لكن مرادهم أطلقوا أم لا لعمل الجرح بالإحالة قال الزقاق وقال الرضى وأما لا فله حكم في التمدى والروم - حكم لا لفعل التي هي بمعنىها إلا أن الباء تواف في فعلها كثيرا نحو عليك به لعله في حق العمل لعله ليهرب عنه إيصا التمدى إلى المفعول (قوله تقول هيأت) قال الدونوسرى هيأت بفتح التاء تخفيف وهي لغة أهل الحجاز وقد كسر وهو كذا أسدونيهم وقد نظم من (١٩٩) أما من العرب وقد تفرق بين جميعا وتوزن لإرادة التنكير

قال الشاعر :

ذكرت يا مامد حين راجعا  
لهيأت هيأت إلى نار جوعها  
فتون هيأت الثانية مع  
لكسر وجوعها قاعل  
برهات الأول إن جعل  
هيأت الثاني تأكيذا له  
وقاعل الثاني على الأصح  
إن لم يجعل تأكيدا له  
ويكون ذلك من باب  
التنارح وأهل الثاني لقربه  
وأخر القاعل في الأول  
والصواب أن الثاني تأكيذا  
ورجوعها قاعل الأول أنه  
ولا ينفق مافي هذه القولة  
من عدم وضعه في محلها إذ  
جها أن ذكر في الفصل  
بأسان ومن التنكير مع  
كلام الفارح فله أسلف  
ماد كره الدونوسرى من  
جمله لغتها وما فيه من عدم  
التحرير في أعراب اليبس  
فإن توده في إعرابه بما  
لا يفسد في الصواب  
الاقتصار على ما قال أنه  
الصواب فاعتبروا بأولى  
الأسباب (قوله لأن  
الافتراق الخ) لذلك كان  
الأصح أن يترك له بأسان  
مرفوعين به أحدهما

(الثاني) المهل فله نحو (قولهم بذيها) أي دمه (لأنه في الأصل مصدر فعل مهمل) وذلك الفعل المهل (مرادف له) ودع لا مصدره من لفظه وإنما مصدر من معناه وهو المترك (يقال بذيذ بالإضافة إلى المفعول كما يقال ترك ذيد) بالإضافة إلى المفعول وأما ما جاء في الحديث من ردهم الجدة فادرك (ثم قيل) بعد أن تفرقه وهو رايه فله (بذيد) ينصب المفعول وساء له (على التفتح وقاءه) ضمير المستتر فيه وجوبا لأنه نائب عن فعل أمر (و) بلفظ (هذا اسم فعل) واليه يرجع إلى أنه اسم فعل كونه مفعولا والذليل على بئانه كونه غير متوزن وسكت الموضح عن هذا التعليل لأنه لا يثبت به التقريب لأن بلفظ المردف كلف لشاركا في البناء وعدم التنوين يقال بلفظ يرفع زيد على الابتداء ولفظ غير مقدم أي كيف زيد بلفظك يتم له ثلاثة أوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روى بالوجه ثلاثة قول الشاعر يصف السيوف :

تدار بهم ضاحيا حاماتها • بلفظ لا كسب كأنها لم تلحق

وقد تاني لنور ذلك وإلى ذلك أشار الناطم بقوله :

والفعل من أسماء طيكا • وهكذا دوتك مع إلكا

كذا رويد • بلفظ باصين • ويدخلان الخفض مصدرين

(فصل) (بإصل اسم الفاعل عمل مساه) في التمدى والروم فاب دوت كان مساه لازما كان اسم فله كذلك جنة ر على الفاعل (تقول هيأت بفتح كاتقول عدت بفتح قال) جرير :

(هيأت هيأت العتيق ومن به) • هيأت هيأت على العتيق نواصب

قال العتيق قاعل هيأت الأول وخلف قاعل هيأت الثاني التمدى هيأت الأول لا فاعل له لأنه لم يوزن به الإسناد لجره التفرقة والتوكيد الأول (و) إذا كان مساه فلا يكتفى بمرفوعه وحده كان اسم فله كذلك (تقول شأن زيد وهو كاتقول امرق بزيد وهو ك) لا يلا يفرق من معاني اللمبة التي لا تخوم إلا بالدين فصاعدا (و) إن كان مساه متعديا كان اسم فله كذلك (تقول كذا كريد) • ينصب المفعول (كاتقول أدرك ذيدا) بالنصب وفي بعض النسخ ترك ذيدا بالثاء المراءى الكاف وهي أحسن لأن دراك شاذ لأنه من أدرك وتركه قيس لأنه ترك وهو غير الصواب لأن واية بوجه لا يحفظها معمول ومساهما شدد فهو بفتح استجب وعاني وزدني علما وإلى ذلك أشار الناطم بقوله وما ساءت بوجه من عمل • لها • (وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين أفعال مجيئة به فيستعمل على وجه اعتبارها) فبمعنى هيأت فبمعنى إلى المفعول به بنفسه إن كان بمعنى فعل متعدي وبمعنى جر إن كان بمعنى فعل لازم (قالوا جعل التربة) بالنصب (بمعنى التربة) وهو غير مفعول عرق ظم (و) قالوا (جبل لي خبز) مفعول يعمل (أو أدرك على الخبز) وهو صدى الشعر (و) قالوا (إذا ذكر الصالحون طيلا بصر) مفعول به بالباء وحده هو المصاع (أي أمر هو المذكور) المراد به من الخطأ رضى الله عنه كما قال الحريري في المعاني التاسعة قال وهو أثر يروى عن ابن مسعود رضى الله عنه وذكر اسم الفعل بعد مساهة الفعل يجوز تقديم معموله المصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن أن يكون فاعله في العمل وإلى ذلك

بلا واسطة والآخر توسط الواو وادام كما كرهه شأن يبنى على كونهاء ويوم حيان أحى جار (قوله أي أمر هو المذكور) قال في الصحاح وفي الحديث إذا ذكر الصالحون طيلا بعد بفتح اللام نحو خمسة عشر ومساء عليك • وهو واحد مرفوعه من أهل هذه الصفة ويجوز طيلا بالتثنية بجملة تذكر أو أما طيلا بالتثنية فإنما يجوز في لوانب فأما في الإدراج فلهذا رديت قوله لا يقول لبيد يذكر صاحباً لم يفر كان أمره بالرحيل ينأى في الذي قلته • ولقد يسمع قول من • لا يترك المذهب (وهو لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل) ظاهره ولو كان

المحمود نظر قالوا جارا ومجرد (قوله هو جارية من بني مازن) في عروس لان اراج الهاء الساكنة في مصدر المحذوف الكلام هل انه هل يصدر  
 انه اول ما لاه وقد يصدر من فعل حيرا كائنا من كان كقولك المرأة ارقى على خيفة يا ايها الملاح دلوى دريكا . اني رايت الناس يصعدون  
 وهذا البيت ذكره ابن إسحق في السير فوطه كلاله اعم من شعره والمرأة سكن قال ابن الجعفي واما لوزة وانه في مال لاني ماء فذكر  
 الدلو حينئذ استنارة وعلى حد يصح كلام ابن إسحاق على ان المرأة في الخدبة ابداء من كلام غيره (قوله اني فاعله) قال الدوشري  
 يظهر حارج المصاف اليه من هو المصدر أو الفاعل (قوله لان التحريم الخ) قال الدوشري لا يجوز الحال (ما ان يراد بالكتابة العرض  
 والقدر كان قوله صلى الله عليه وسلم (٣٠٠) بحسب صلوات كنهن الله على العباد أو يراد بها الرجم في الوضوح المحفوظ مثلا فان

أشار الدظم قوله . وأحرى الذي به العمل . خلافا للكسائي وإجازته تقديم معونه عليه إلخا  
 للفرع بأصله (وأما) ما احتج به مرة قوله لعل (كتاب الله عليكم وقوله) أي الضمير وهو جارية من  
 بني مازن (أيها الملاح دلوى دريكا) . اني رايت الناس يصعدون  
 (لوزة لان) يؤول الآية كتاب في مصدر منصوب بفعل محذوف عليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف  
 والتقدير كتاب الله ذلك كتابكم لحذف الفعل وأضيف المصدر لفاءه على حد صيغة قوله ذلك  
 المحذوف قوله تعالى حزمه عليكم أمهاتكم الآية لان التحريم يستلزم الكتابة فانه الموضح في شرح القدر  
 وتأويل البيت أن دلوى متداوله خبره ولبه نظر لان الضمير ليس على الخبر المحض حتى يضر من الدلو  
 يكون دونه وجوار بن مالك أن يكون دلوى مصريا بدو ذلك . ضمير فاعله لا عليها بدو ذلك المفعولة  
 مستندا لقول سيرة وريدا هاتك كالك فس هليك زيد أو فها فله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوف  
 كما صرح به الموضح في القدر وأما استدلاله بكلام سيده فله محذوف على نفسه الضمير لا عمل نفسه  
 لإع اسودح زعمهم أن يكون دلوى . مصريا بعمل محذوف دل على السياق أي تأويل دلوى وسكت  
 عن ذلك والملاح من صاح بالخاء المعجمة وهو الذي يراد بالثريد فلا لدلو إذا قلنا ماؤها .  
 (مصل) (وماون من حد) (المنه من لاه ال تنوين تكسر) (لهو تكرة وقد التزم ذلك)  
 التذكير (وواهاو ويا) (المنه من لاه ال تنوين تكسر) (لهو تكرة وقد التزم ذلك)  
 الدال والتقدير بالياء كلاله دلوى . وأصل أحدا وله استهالات أحدها مرادف الأول وهو  
 المستعمل في العدد فحق أحدها عشر في مرادف بر أحد بمعنى المنه ونحوه فحق أحدها ثلث مرادف إصان  
 نحو وإن أحدها من المشركين استجار لك الزاح أن يكون اسما عاما لجميع من يفضل نحو ما صمك . من أحد  
 وهو المراد هنا وهذا لازم للتكسر غالبا ومن لم يعرفه قوله:

وليس بظلم في حب غابة . إلا كعمرو وماهرو من الأحاد

فانه الموضح في الحواشي (و) لم ينزل منه مفعول وقد التزم ذلك التعريف (ويزال) بالموث والراي  
 (وترالك) بالموث والراء (وماهاو) وهو كل فعل ثلاثي تام . مصروف (كما التزم التعريف والمضمرات  
 والإشارات في الموصولات) المذهب . إذا أريد ما غير معبر عنها فتعمل استهالات التكرات فتوصف  
 التكرات نحو صراط لدن أعمت عليهم غير المصوب عليهم فانه أوضح في باب الاستثناء وفي صميم  
 تخائب أقواله انما يرجع إلى وجب تكبير كره وحلا وكرة وإرجع إلى جاز التعريف كره .

كان الأول فلا لسلم  
 الاستلزام المستلزم للغايرة  
 بينهما إذ هي عين التحريم  
 حينئذ وإن كان الثاني فليس  
 ذلك الاستلزام عقليا  
 وإنما ذلك باعتبار الوقوع  
 (قوله لان الضمير ليس على  
 الخبر) قال الدوشري فيه  
 نظر وما الملاح من أن  
 يكون ذلك حرا محضا  
 قصدت به تبيينه على أن  
 دلوه جادوه ويكون لدال  
 على أمره مبدرا . مدره  
 متارله كقوله بعض المحرمين  
 (قوله وفيها فانه نظر)  
 قال الدوشري فيه نظر لان  
 ان مالك من لا يكون  
 مختار لمسا فله من القدر  
 أو يكون محله العلم بتم نية  
 مقامه لا سيما إذا كان الغنم  
 مقامه عينة واما قوله وأما  
 الاستدلال به الخ فهو في محل  
 المبحر فليأمل (قوله وسكت  
 عن ذلك) قال الدوشري

معناه أن الله تلى بكوه من ولا المحذوف ثم يتعرض لإعراب ذلك والظاهر أنه حال من دلوى أرطبه ذلك  
 (مصل) (قوله وله استهالات الخ) نقل الشهاب تسمى . حواشي ابن الدظم هذا الكلام وقال فيه من الرابع  
 . الثالث أنه ويمكن أن يقال في التعبير أن أربع أهم لأن . من . يعمون يشمل الملائكة والجن (قوله فهو معرفة) أي  
 من قبل المصروف آل العزة ومن مادية في كلام الله روح في صدر الكتاب في بحث التنوين (قوله وهو كل فعل الخ) قال  
 الدوشري المراد كل ما جود من فعل الخ . في زحما أرطبه . (قوله لمصبة) قيد في الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه الأول  
 لإرجاعه لجميع ما قبله لان المصدر قد يراد بغير معنى وكذا اسم الإشارة نحو إنكم تفتخرون بهذا السواد (قوله أما إذا أريد بها الخ)  
 قال الدوشري ظاهره أنها باقية على لربها لأن قوله استهالات التكرات يقتضي ذلك وقوله إذا أريد بها غير معنى يقتضي أنها

تكره اه وأقول هي باقية على تعريفها نظرا لوجوبها وذلك لا ينافي استعمال استعمال التكرار (قوله ومه) قال الدوشري قال بعضهم وأما ما قام لا كلف الكف انه يورد فان تكرير وكسر لا ينافي الـ كسر (قوله معنوية) قال الدوشري فيه نظرا لإظهار أنه مبنى على أن مدلولها الإحداثي وذلك لم يقل به أحد كما يعم من تصنع الأفعال لا يمكن ذكر الرضى أن معيها الإحداثي (قوله وقال يلبس الخ) قال الدوشري كان ينبغي له القطع بذلك لأنه لو كان معر فالمراد بالماضي والتوحي (هذا باب أسماء الأصوات) (قوله والدليل الخ) قال الدوشري قال بعضهم هي أصوات وليست من أقسام الكلمة لعدم رصعها شيء واخرض على أن الحاجب في ذكرها من المجلبات وأجيب بأنها ملحقة بالأسماء جارية مجراها والنساء وإن لم تكن أسماء على الحقيقة لعدم (٣٠١) الوضع فلا يفتكل ذكرها في الأسماء المجلبة تأمل

رجل فأكرمته فهو معرفة كالراجح إلى المعرفة والصحيح أنه معرفة معصا (وما استعمل بالوجهين) بالتثنية وتثنية (فعل معنوية) التثنية والتعريف (وقد جاء من ذلك ما روي به وألفاظ أخرى) نحو أف قانون منها ظهر تكررة وحالم بنون فهو معرفة (كأجاء التعريف والتكرار في نحو كتاب ورجل وفارس) فمع التثنية تكررات وبدونه مع الـ أو الإضافة معارف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واحكم بتكثير الذي ينون ه منها وتعريف سواء بين وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف مأون مهار مالم ينون وأنها أعلام أجناس معنوية كعبادة لـ والبسيط وهو ظاهر فقول أن غروقه والجميع مس على الصحيح وقول الفاء من وان جنى ما كان منها ظاهرا فالحركة إعرابية غلة لموضع في الحوائش وقال يلبس أن لا يفتولاه فيما كان مصدرا نحو رويد وبه اه (هذا باب أسماء الأصوات)

والدليل على اسميتها وجود التثنية في بعضها وإذا كانت النوع اسم الجنس وقد يستلزم صدق أحد الكلمة عاها لأنها ليست دالة على معنى مفرد لأن المحاطب بها من لا يعقل أي بئرلة التثنية للفهم والجواب أن الدلالة كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه تمام بالوضع معناه وهذه كذلك إذ لم يقل أن حقيقة الدلالة كون اللفظ بحيث يحاطب به من يعقل لإيهام صفة حتى يرد ما ذكره التثنية لا أحرف له فلا نقط فيه قاله الموضح في حواشيه ومن غلطه بقل (وهو ثم حكم أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل بما يشبه اسم الفعل) في لا كنهان به ذلك اسم الفعل كـ وبـ اسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان أحدهما أن يكون له فاء ما لا يعقل والثاني أن لا جره فادهاء (كقوله في دعاء الإبل للشرب حين جوع) تكرار الجوع فيه ما مكررين (مهموزين) كالاسم من جملته كـ التثنية والاسم أمما أمر الإبل في ورود الماء اه يقال جاجأت الإبل إذا ذهبت لتأكل الشرب خضف حين من على الجوهر هي من الآوى وأقره والاسم الجوع على مثل السبع والأصل جاجم من ساكنة لمحركه أبدلت طمعا فالأولى بأبو يعال في الإبل إذا ذهبت لعلف هاهما والاسم الهوى قال أبو عمرو الهوى الطعم والهوى الشرب قال : وما كان على الهوى ه ولا الهوى امتداحا

(و) كقوله في دعاء الصان حاحا (و) دعاء (المزحاة) بالحاء الموحدة والأولى به من الموحدة في الثاني حال كونهما (غير مهموزين) والفعل مهما حاجت وعاجبت قال سيبويه أبدلوا الألف من الياء لاجتماعها لأن هو لك حاجت إنما هو صوت فثبت منه فعلا يعني على ذلك وليست فاعلت قال والذي يدل

(٢٦ - نصريح - ٤٥) أن تكون كلمات كما لا يخفى على الناصف بأساليب الكلام (قوله في الاكتفاء به) قال الدوشري فيه نظرا لإدخال اسم الفعل لا يكتفى به وحده بل لا بد من ضم مرفوعه إليه (قوله مكررين) قال الدوشري فيه نظرا لإدخال لا يكرر إلا الأولى وبطار هل يعلق به وحده (قوله وفي الحكم الخ) قال الدوشري ظاهره أن ذلك جعل أمره يرد أنه لو كان كذلك لا تصلف به رياء ههنا (قوله والاسم الهوى) قال الدوشري أي يبدل الحرة الأولى بـاء على قياس ما سبق (قوله قال سيبويه الخ) قال الدوشري هو تابع للتحليل في ذلك فإنه قال إن إزار شرح الأصول الأصل حبيبت وحييت فثبت الياء ألفا والماضي يقول الأصل حوحت فثبت الياء الأولى ألفا والواو الثانية ياء فلو قرره رابعه ووجه استحصان قول التحليل أن قلب الياء الساكنة ألفا أولى من قلب الواو الساكنة لأن الياء أولى ألفا أقرب منها إلى الواو وبطل ما علق قلب الواو الياء ألفا من غير سبب ظاهر (قوله إنما هو صوت

قال الله تعالى فيه نظر إذ لا تسلم ذلك بل هو فعل (قوله لكونه غير مكتوب) فيه نظر لأنه مكتوب به بدليل أن صيغة النداء كلام اصطلاحى  
أو نائب عنه (قوله وذلك احتياج إلى قوله أقوت) فيه ما يأتى (قوله وهذا احتياج إلى قوله أجهل) قال الشهاب العباسي فيه نظر فإن احتياجه  
لما ذكر أن كان لكونه منادى (٣٠٢) والمندى ليس مكتوب به ولزم عليه أن هو لا يرد ليس مكتوب به وهو ممنوع فإذ غاية ما فيه

أنه ليس الكلام بالحقيقة بل نائب ومتضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتوب به وإن كان لكونه خطابا لما لا يعقل فيلزم أن يكون قوله أيضا أجهل غير مكتوب به لأنه لا يعقل وهو ممنوع لأن الظاهر أنه مكتوب به وإن كان لكونه لم يرد به حقيقة الخطاب بل إظهار التألم والتوجع بطرقه فهذا لا يمنع كونه مكتوب به لأنه بمنزلة قولك طالع الليل عمل وذاه إلى وهذا مكتوب به (قوله للحكي صوته) هذا فيها إحدى الحكاية وقوله أول الصوت له في الذى حوالبه ما لا يدل والضمير له راجع لادى وفي به لاسم الصوت والتقدير الذى صوت له مام الصوت (قوله مثل جناح طاق) نظر ما الدليل على إعراب طاق والبيت مع احتمال أن كسرت به بناء (قوله فهذا بمنزلة قولك مثل جناح طراب) لأن طاق صوت الطراب قال الرطى طاق بكسر الفاء وقد يتون وهو صوت الطراب وإن كان طاق بمنزلة

على أم. ليست فاعلة قولهم في لأم الحبيباء والبيعاء بالفتح فيهما اه (واللهدر حبيبا وعيدا) بكسر  
واللهما وأصلهما حبيبا وعيدا أى أبدلت الياء هاء لانتزاعها إثر الهمزة (قال) الزاجر وقد عاق  
بالضم والمصدر حبيما (باعتز هذا لمر وماه) عا عيت لو يعنى البيعاء  
(و) الزاجر كقولهم (في زجر العمل عس) هتج العبي والذاب المهدئين وبإعمال السين (قال) ياريد  
أن يفرغ الخيري بهجر هادس زيادة ن فى سمن

(عس) ما الصاد عليك إماره) أمت وهذا محتمل طابق  
فعدم صوت بزجره الفعل وقد يسمى الصع والتقدير عى الممثلة به بأعس حذف حرف النداء  
وإمارة بكسر الهمزة أى أمر وحكم (وقوله بمسائه اسم الفعل اختار من نحو قوله) وهو النابعة للديان  
(يادار مية بالعين) فالصند) أقوت وطال علم اسالم لا مد

فإن قوله يادار مية خطاب لما لا يعقل وسكتهم شبه اسم الفعل لكونه غير مكتوب به ولذلك احتياج إلى  
قوله أقوت وخطاب الذار توجعا من لمارى من لمرها وذهب الكوحيون إلى أن قوله يادار مية اسم  
موصول وما أطباء صنته والعياء دار مع من لار صروا السد وطع على العليا وسند الجبل أرماعه حيث  
يسند به أى يصدر الغداة معى أو رة أقوت ذلك من حانت والسائب الماضى والأمد لدهر (وقوله)  
وهو امرؤ القيس الكندى

ألا أبا للين الطولى الأجهل) يصح وما الإصباح ملك بأمثل  
فأما الليل خطاب لما لا يعقل فكذلك مرثية اسم فعل لكونه غير مكتوب به ولهذا احتياج إلى قوله أجهل  
الروح (الآن ما حكي به صوت) وهو روح يحكى صوته قسما حيوانا وهو فالأول (كعاق) بالعين  
المجمعة والفاف (الحكاية صوت) غراب) وشيب حكاية صوت وشافر الإبل عند الشرب (و) الثاني نحو  
(طاق) بالطاء المهملة والفاء حكاية (لصوت طرب طوى) هتج الطاء المهملة حكاية (لصوت وقع  
للحجارة) تصفاهل بعض (وقب) هتج القاف وسكون الموحدة حكاية (لصوت وقع السيف على  
الضربة) وهو الفرقه (والرمان) من أسماء الأصوات (سبان) لشبهها بالحروف المهمة (كلام  
لا بداء) (ق) أنها لا عامة ولا معمولة كالأسماء الأفعال حيث تشبهها بالحروف المهمة (كبيك) (ن)  
أما عامة غير معمولة فمضى ذلك في أول هذا (الكباب) بخلاف أسماء الأصوات فإنه لم يتقدم لها  
ذكر فية من قول النظم) والرمب أو عبي هو فدرجب) على نوى أسماء الأصوات وهما  
المدكوران في قوله وما به حوالبه لا يعقل) من معية اسم العمل صونا يجهل

كدا الذى أجدى حكاية كعب) ورعب أعرب بعض أسماء الأصوات تركيبة فقط أو تركيبة مع  
نقله عن مداه وجعله اسما للحكي صوته أو لصوت له به يكون حيث مراد فالاسم متبعا فالأول كقوله  
كادعت بالخوب الظباء المراد بها يروى الخوب بالوجهين على الحكاية وهذه أى كادعت  
بهذا اللفظ الذى يصوت به وهو حوب هتج الحاء وهاء بالياء الموحدة وهو زجر الإبل وأما حوبه بعن  
الجيم وبالتاء المشقة فوق مفتوحة هى بداء الإبل لالجرها والثاني كقوله) إدلى مثل جناح طاق  
فهنا بمنزلة قولك مثل جناح طراب والثالث كقوله) ووقع في هدم كفى لم أزل) قال الموضح

لفظ طراب فبطل حكيه في الإعراب ولا يخفى فاقى هذا من النظر إذ لا يرم من كور اللفظ بمنزلة آخر أن يعل حكيه ومراد الشاعر من قوله  
مثل جناح طاق أن لته سوداء لا شتمار جناح الطراب بالسواد وإنما لكسر الشعر الذى يجاوز شحمه الأذن فإذا بلغت المنكبين ففى جهة  
ومعنى الكلام حيث ظاهرى نسخة عليهم الخط الشارح مصححه به من تلاوته ضبط على صيغة الماضى من لم يضبط منك بالنون



هل أنه من الجارة المتصلة بكال الخطاب فيعرو (كأنه لا يجوز فيها الإعراب) لئلا وجهها بها خرجا بالنقل عن موجب البناء لكن قد يقال فلا جاز أن يبين ما جاءه لا صلوا ما أما النوع الأول فوجهه أن التركيب لا يقتضي الإعراب لأن جميع المبتدآت تركيب مع العوامل وبأثر عملها ومن هنا ينشأ السؤال من وجه إعرابها بمجرد التركيب مع قيام موجب البناء (هذا باب نولي التوكيد) (قوله أن الخفيفة فرج) بمقتضى أن الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من التثنية كما قيد في ذلك في مذ ومنذ ومحتمل أنها من حيث إن التأكيد في التثنية أبلغ وأنهم قال الشهاب المسمى وانظر فلا تفرق بأن التثنية فرج لأن الأصل البساطة وعدم التركيب أه وهذا منه لعدم وقوعه على القول بذلك وبأن من تعريب المعنى الإشارة لما قاله وقال اللطوشى ويؤخذ من كلام ابن إياز أن هناك قولاً بأصل الخفيفة وفرجة التثنية وجارته لإسناد إليها الأصل قبل الخفيفة وهي الأصل لأن التثنية أريد لفظاً وأريد معنى والزيادة طارئة طارئة والمارى منها هو الأصل (قوله وذلك إذ كاستنباط) فتصريح الفاعل (٣٠٣) لتعليل اشتراط كونه مستتبلاً ولم يمل اشتراط كونه مستتباً

ولا غير مفصول من لام القسم ويمكن أن يقال لأن في أدوات النى ما يخص الفصل للحال فينبغي التوكيد بالنون المخلص للفعل للاستقبال وهم في الباقي طردا للباب والفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك يتناق التأكيد فلا يجمع بينهما لئلا ما يترتب عليهما (قوله لا يفتنى) قال اللطوشى نعم أوله وكسر لاء من البفتى ضد الحب قال في القاموس البفتى بالضم عند الحب والبفتة بالكسر والبفتاء شدي وبفتى ككر هو نصر وفرح بغاضه فهو بفتى ويقال بفتى جدد كتمس جدد ولعم الله بك عينا وبفتى بعدوك عينا وأبفتى ويبفتى بالضم

في حواشيه وهذان النوعان الآخران يلقى أن لا يجوز فيها إلا الإعراب أه (هذا باب نولي التوكيد) التثنية والخفيفة (للتوكيد الفعل نولان تقيده خفيفة فهو ليس من ريب كونا وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كما يدل الخفيفة على أن نحو ريب كونا نحو لا تفتنى الفتح وكلاهما يمنع في التثنية فله سبويه وهو عرض بأن الفرع قد يخص بما ليس الأصل أحيانا وقد قال سبويه نفسه في أن المفتوحة أنها فرج المكسور قولها إذا خصصت أحكام تخصها ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرج التثنية وذكر الخليل أن التوكيد بالتثنية أشد من التوكيد بالخفيفة أه وبذلك له ليس من ريب كونا فإن امرأ العزيز كان أشد حرصا على سجنه من كبريته صافرا (وبذلك هما لا مرططة) من غير شرط لأنه مستقل دائما وسواء كان ذلك الأمر بالصيغة نحو قوله والأمر باللام نحو ليقوم من زيد يكر للام والدماء نحو ما تزلن سكبته عليا (ولا يؤكد بها الماضى) لفظا ومعنى (مطالما) لأنهما يخلصان مدحوظهما الاستقبال وذلك بناء على الماضى وأما قوله على أن حب وسلم لما أدرك أحدهما المدح والحمد وقول الشاعر دامن سعدك نور حمدتها هذا الفعلان مستعملان معنى (وأما المصارع) المهرود من لام الأمر (فهو حالات أحدها أن يكون توكيد ميمها) أى لا بد منه (وذلك إذا كان مستتباً مستقبلاً جوا بالقسم فهو مفصول من لامة) أى لا م القسم (فأصل نحو ريب كونا لا كيدنا أصنامكم) فأكدن فعل مضارع مثبته مستقبل جواب قسم وهو كذا وتبين مقتضاه من لام القسم بفصل (ولا يجوز توكيدهما إذا كان منفيا) لفظا أو تقديرافا لا ول يجوز أنه لا أمر هو ذلك (نحو أنه تفتنى تذكر يوسف) فتفتنى من بلاءه ذوقه (إذ التقدير لا يفتنى) وحذف لأن جواب القسم طرد (أو كان) المضارع (حالا كقراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة وقول الشاعر

يينا لا يفتنى كل امرئ يوحرف قولاً ولا يفعل) فأمس في الآية وبفتى في البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما وإنما لم يؤكد بالنون لكونها تخاصم الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال (أو كالمصارع مفصولاً من اللام) بمعموله أو بحرف لاء ودبتة وما أبفتى لى شاذ وأبفتوه مفتوه وبفتى بن ريب بن خطمان أبو حنيفة والتفتى والتفتى عند التفتيب والتحابب والتحبب وبفتى التيمى غير الذى حل الله عليه وسلم اسمه بحبيب أه قوله وأبفتى وبفتنى لفة ودبتة فلا يفتى حل كلام المصنفين ههنا وأما الحب والبفتى فيه قسم مصدر (لطيفة) في معنى هذا البيت قول الشاعر وأراك تعمل ما تقول وبهمهم ههنا الحديث يقول ما لا يعمل قال المصنفين موقفاً لأذهانهم ولفظ الوستان ومن ذلك أى الإشارات الخفية أن رجلاً كان يسأله المصور وكان لا يتكلم إلا بأسئلة وإذا أجاب أجاب من غير زيادة ليبيها ما راكبان إذ مر بيبي ههنا فقال المنصور هذا بيت من قصائد ههنا الذى يقول فيه الشاعر : يا بيت ههنا الذى أنزل ههنا الذى أخذت مارك ههنا الذى لا فقال لا فأمراً ببطاء فبطل من ذلك فقال ههنا رجل لا يتكلم إلا بحكمة وقد زاد على الجواب بالاستشهاد فبطل أنه يشير إلى قول الشاعر في القصيدة : وأراك تعمل ما تقول وبهمهم

مذق الحديث يقول ما لا يعمل (قوله ولسوف يعطيك ربك) قال الدوشوكي قال بعضهم وإنما لم يعمل السين وسوف مع اختصاصهما بالمضارع لتدنيهما منزلة أحد أجزائه كلام التعريف مع الأسماء وبذلك عيب قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك لخصي لأن هذه اللام إنما تدخل على الفعل المضارع (٣٠٤) والاسم فلولا أن سوف قد صار كأحد حرفي الفعل لانتج دخول اللام عليها (قوله وذلك إذا كان

شرطاً الخ) قال الدوشري  
ولكن ذهب المبرد  
والإجماع إلى لزوم  
التوكيد بعد إما ورحا  
أن حذفها ضرورة مراد  
(قوله نهي أو ما دالخ) قال  
الدوشري كان يلحق أن  
يعزم إلى ما ذكره التحصيل  
أيضاً التهم (لا أن يكون  
اكتفى عنه بالمرض أو ساء  
مرضاً قليلاً وينظر هل  
وقوعه بعد أداء الترتي مسوغ  
للتوكيد بكثرة كاشطة قول  
المصنف بعد أداة طالب  
أولاً كما قد يصرح به  
ذكر الفارح لتوكيد يقال  
التحصيل (قوله يوم الملتقى)  
قال الدوشري هو يوم  
الحرب ومن جادتهم أن  
الواحد منهم يلعنه لظاعا  
تماماً بذكر هويته (قوله  
وذلك بعد الثانية) قال  
الورقاني في الخفي جعله شاذ  
وهو خلاف ما هنا نظره  
في مبحث لا (قوله فكيف  
تكون) قال الورقاني أي  
الإصابة (قوله وأستند  
المسبب إلى فاعله) قال  
الورقاني المسبب هو الإصابة  
هـ فإن قيل الإسناد إلى الفتنة  
كان حاصلاً قبل المدول  
فالجواب أن المراد قوله  
أستند بن مستند أو يقال

تفليس الأول (مثل) قوله لعل (وأن سم أوقنتم لال الله عشرون) فاللام في لال موصلة لقسم محذوف  
واللام في لال مؤكدة فالجواب هو عشرون والأصل والله أن تم أوقنتم لعشرون إلى الله (و) الثاني  
(محذوف بسوف يطبك) ربك أخرجني بسطبك سطرط على جواب القسم وهو ما ورد عليك ربك راذا سطرط  
على الجواب جواب وقول البشاري معاً في عشري واللام في وسوف يطبك الابتداء دخلت على الخبر  
بعد حذف المبتدأ والتقدير لا تصرف بسطبك لا القسم فأباحتها لا دخل على المضارع إلا مع النون المأوكدة  
فألف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها فإذا حصل فصل بينهما  
امتنعت النون وابتدأ اللام القسم وحده كقوله

فوردى لسوف بهوى الذى أسد حلقه المرء ميتا أو جيللا  
أفنده ابن مالك شاعرا هل ذلك (و) الخالصة (أن يئان يكون) توكيده هما (فويا من الواجب ذلك إذا  
كان) المضارع (فردا لأن) الشرطية (المركبة بما) الزائدة (لحوو) ما تضاف من (من الأجوف) (لأما تذهبن)  
من الم (لأما تذهبن) من التخصيص (من ترك توكيده قوله

يا صاح إنا نجدني غير ذي جداء ( لما التعلل عن الخلال من شبيبي  
أراد يا صاحبي الخلف الخلف إليه وأخر الخلف معاقلة من خروج والمثبور أو ترخي صاحب فقط  
وترك تنوين نجدني خلف النون ( وهو قليل ) في التثنية ( رقيقيل يختص بالضرورة ) الحالة ( الثالثة أن يكون )  
توكيد مجها ( كثير أو ذلك إذا رفع ) المضارع ( بعد أداة طلب ) هي أو دعاء أو عرض أو تمنى أو استعظام  
فالأول ( كقوله تعالى ولا تصبروا عافلا ) مما يحمل الظالمون ( و ) الثاني كقول خرمق  
لا يبعدن قلوبنا فدين هم هم الدماء وآفة الجزر  
فأكدت يبعد بالون الخليفة بعد حرف الدماء وثالث هم ( قول الشاعر ) يخاطب امرأة  
( علة من بعد غير نجد ) كما عهدت في أيام ذي سلم  
فأكدت بكسر الهمزة الأولى بعد حرف العرعر وأصله فبين حدثت صوت الزلج مع الخليفة حملا على  
حدثها مع التثنية ثم إلى كثرة نوات وحذف الياء لالتقاء الساكنين وظاهر حال من ياء المخاطبة وخالفه بناء  
الألف مع حذف الياء وفي سلم موضع بالعام ( ر ) الرابع هو ( قول الآخر ) يخاطب امرأة أيضا  
( فليتك يوم الملق ترجميني ) لكي تعلم أن امرؤ بك حاتم

فأكد تركيبتى مفهيدتين الأولى من حد فإما نرين بعد حرف الفنى (و) الخامس نحو (قوله  
 و أفهمكدة نمدحن قبيلا) فأكد تمه حرم بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون  
 اسم قبيلة في كهلان وقبيلا تركبهم فبينة ضرورة . الحذف (الرافعة أن يكون) تركيبه بهما (أقبلا وذلك  
 بعد لا الهافية أو) بعد (ما والائمة التزم تساق باب) الشرطية فالأول (كقوله تعالى وانفوا عنه لا نصيب  
 الذين ظلموا حكم خاصة) ما كد نصيب بعد لا الهافية تفصيها لما بالنهاية صورة وجملة لا نصيب خبرية في  
 موضع الصفة ففتة فنكون الإصابة عامة لظالمهم وغيرهم لاحاصة بالظالمين لانها قد وصفها بأها تصيب  
 الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا الهافية وأفهم المسبب مقام السبب والاصل  
 لا تعرضوا الفتنة فتصيبكم ثم عدل عن الهى عن التعرض الى انتهى عن الإصابة لأن الإصابة عادية  
 عن التعرض واستند المسبب الى فاعلة فالإصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التركيد . أقبلا

المراد استدلال فاعله بحار البس عن ذلك وغفل القول لم يكن البس عن ذلك فانه بعض شيوعنا اه وقال الدكتورى الحميرى قوله الى فاعله راجع الى المسبب الذى هو الإصابة إذا فاعلها الفاعل كما هو ظاهر ولم يستند الفعل الى فاعل المسبب الذى هو العرض وفاعله غير المخاطبين فيكون على منوال قوله تعالى فإذا قرأت القرآن أذكر أن الله تعالى هو الغنى العزى (قوله وعلى هذا)

أى القول الثاني (قوله بل كثيرا) قال الزرقاني أى بل يكون كثيرا لا فتراته بحرف الطلب (قوله شخص والده) قال الدوشري لو قال صفات والده كان أولى (قوله قاله العيني) قال الدوشري فيه نظر إذ عبارة النسي بالان يشبه أباه من رأى هذا ظنه هذا لمكان الابن مسروق وهو مخالف ما نقله الفارح عنه عند التأمل (قوله والصفحة) قال الدوشري أصل الصفحة حذفت منها الحاء وهي واحدة المضاه وهي كل فهي معظم وله شكوك (قوله وشككها شكها) قال الدوشري الشك يشكك بالميم الممجة وكسر الكاف بعدها لياؤه آخر الحروف وفي آخرها راء مهملة وهو ما يندرج حول الشجرة من أصح (قوله يعنى ٢٠٥) إن كانا راء (قال الدوشري بنظر هل هو جار على ما فهمه من العيني وغيره من أنه مثل يضرب لمن كان أصلا تخرج منه ما يشبهه أو هو جار على ما فهمه ابن معاص من أنه يضرب لمن أظهر خلاف ما أبطن وتفسيره الشكير بما ذكره أخص من تفسير العيني له عند التأمل والظاهر أنه جار على الأول (قوله قليلا به الخ) قال الدوشري قبله أمر الذى يهوى التلاذذ به إذا ما كان المال بهما

من كثيرا ولكن وقع الطلب صفة لاكرة تمتنع فوجب إسما القبول أى وانفرا فتنة مقولا فيها ذلك (ر) الثاني (كقولهم) في المثل لظها:

إذا مات منهم ميت سرق ابنه . (ومن هذه ما يندرج شككها)

فأكد يثبت بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا تخرج منه ما يشبهه والمعى هو ما إذا مات الابن سرق الولد شخص والده فيصير كآه هو قاله العيني واقصر الموصح في الحواشي على وجهه فقال هذا مثل لمن أظهر خلاف ما أبطن والصفحة هي قوس شككها شكها وقيل صفه رورق يعنى أن كبار لورق إنما تنبع من صفاتها أى ما ظهر من الصفات يدل على الكبار وقولهم ما من لحنه قال من فعل لعلا يتألم به ولا بد له منه وهو خطاب لا مرأى فى الأصل والحاد فكيف رورقهم لحر ما سندن يقول من حركه فعلا أعياء أى لا بد لك من فعله بمسقة وقولهم عيني ما أرى لك قوله من يعنى ذلك أمرا أى يصير به أى فى أراك بعين بصيرة (وقوله) وهو حاتم الطائي (قليل به ما يمددك وارث) . إذا قال بما كسبه كسبه منها وما زادنى إلا ما كنى الطلب وهو على معنى النى أى ما يمددك بركاد النى ولا يخفى عليهم ولا يهدف ما الشرطية منهن الحالة (الخامسة أن يكون) التوكيد هما (أقل ذلك بعد ما تعدد أجزاء هجرأما الشرطية فالأول (كقوله) وهو أبرحياں القنصى بصفت جبالا قد هم الخصب وحفنه النبات :

(بصبه الجاهل ما لم يعلم) . (بصبه الجاهل ما لم يعلم)

أراد ما لم يعلم بنون التوكيد الحقيقة المدة في الوقت (قوله) النى (كقوله من تشقن منهم طليس تأيب) . (قوله) النى (كقوله من تشقن منهم طليس تأيب)

فأكد الله بنون التوكيد الحقيقة بعد من التشديد على تشعب معنى التوكيد الراجع بنون قنينة من بامثلة مما انقسمت هذه الحالات الى خمسة وأجوب وأكبر وأكبر وأكبر لأن آخرها مقبلة بما قبله وما قبله مثبته بما قبله وهكذا إلى الأول وذلك أن التوكيد بالنون (بما يرقى به ليس الحاجة إليه أما الحد الأول وهو المشار إليها النظم بقوله . أو منبه وقسم مستغلا . فلا القسم إنما يرقى به التحقيق فهو أشد احتياجا إلى التوكيد وأما الحالة الثانية وهي المشار إليها النظم بقوله . أو شرطيا ما ليا فلا إر الشرطية لما أكدت بما الزائدة أشبهت القسم فى تأكيد باللام وأما الحالة الثالثة وهي المشار إليها النظم بقوله . يؤكد أن أقول ويفعل آتيا . ذا طلب فلان ما بعد أداة الطلب أشبه ما بعد أن فى استدعاء الجواب وأما الحالة الرابعة وهي المشار إليها النظم بقوله . وتل بعد ما ولو بعد لا . فلا لا النافية أشبهت لا النافية ضرورة وما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وأما الحالة الخامسة وهي المشار إليها فى النظم بقوله . وهو إيمان طوالب الجزاء . فلا إن لم تنق رالى أشبهت النى معنى وهو إن من لا بناو ذلك بنون قول لمصنف كقولهم دون أن يقول كقوله . إشارة إلى ذلك والوجه الذى عين كون ما فى ر محمد بك زائدة لا مصدرية لها لو كانت مصدرية لا وضع قليلا ولكأنه التوحد حاجة على المضارع أنه ملغصا (قوله على معنى النى) قال الدوشري غير مسلم عند التأمل (قوله لأن آخرها الخ) قال الدوشري هذا هكل لأن القسم الذى من الحالة الخامسة وهو أن يكون بعد أداء جزاء غير أما قال الفارح فيما سياتى أنه أشبه لم فى الجزم فهو لم يشبه إلا شيئا فى مرتبة لا ما قبله من مرتبة رابعة وكذلك القسم الأول منها لا يشبه ما قبله بل أشبه الذى بلم البسى كما قال الفارح فيما يأتى فلا فى النى والنى أشبه النى معنى وأما لا النافية وما الزائدة فذكر الفارح فيها أن لا النافية

نفسا (قوله ر مارأندقى إلا ما كن الخلة) نازح الدما عيني فى دعوى الريادة فى الأخيرين وقال لا أدرى الوجه الذى عين ذلك إذ يجهل (١) ما عاين أن تكون مصدرية والتقدير قليلا به حمد الوارث (ياك وقال الفنى الوجه الذى عين ذلك فى أولها أنه مثل لم يستعمل إلا بمعنى الإيماء لا كنى وكونه هو يندى

لا بناو ذلك بنون قول لمصنف كقولهم دون أن يقول كقوله . إشارة إلى ذلك والوجه الذى عين كون ما فى ر محمد بك زائدة لا مصدرية لها لو كانت مصدرية لا وضع قليلا ولكأنه التوحد حاجة على المضارع أنه ملغصا (قوله على معنى النى) قال الدوشري غير مسلم عند التأمل (قوله لأن آخرها الخ) قال الدوشري هذا هكل لأن القسم الذى من الحالة الخامسة وهو أن يكون بعد أداء جزاء غير أما قال الفارح فيما سياتى أنه أشبه لم فى الجزم فهو لم يشبه إلا شيئا فى مرتبة لا ما قبله من مرتبة رابعة وكذلك القسم الأول منها لا يشبه ما قبله بل أشبه الذى بلم البسى كما قال الفارح فيما يأتى فلا فى النى والنى أشبه النى معنى وأما لا النافية وما الزائدة فذكر الفارح فيها أن لا النافية

(١) قوله إذ يجهل الخ هذه عبارة غير مستقيمة ولعل فيها سقط من التماسخ لحرر

نفسه الناهية صورته وهو واضح وذكر أن ما الزائدة أشبهت ما الثانية كذلك هو مفصل بقوله إن كل مرتبة لنفسه ما قبلها مع أن ما الثانية لا ذكر لها في كلامنا، فتح أصلا (قوله غير واجب) قال الدنو شري بنظ ما مع قوله غير واجب هل معناه أن الجواب غير ثابت أى غير موجود في الحال فأشبهه بالنهي إذ هو المطلوب فيه عدم وجوده المهيمن أو معناه أن ثمننا في هذا المقعر يقبض اليه لما فيه من المنع عند وجود الشرط والاول أفعله بموه (٢٠٦) (مصلح) (قوله لم يختلف في هذه الفتحة مع) قال الدنو شري يؤخذ بها حكاه

سبويه ومن معه أن الفعل  
 جيلت مضارع أو امر أصغر  
 هل السكون يقتضيه حرك  
 آخر الفعل لا لتقاء الساكنين  
 المبين في كلام الفسارح  
 وقول الفسارح المضارع  
 بعد قول المصنف أن يكون  
 مردود لأن ذلك لا يختص  
 بالمضارع بل الأمر كذلك  
 ولو أتى كلام المصنف بلا  
 تفيد كان صوابا واستثناء  
 المصنف الفعل المسند  
 للألف من فتح الآخر ثم  
 ظاهر لأن آخر الفعل مفتوح  
 معه كاشته قوله فإنه يحرك  
 آخره جيلت بحركتها أصغر  
 ذلك وتفيد الفسارح في  
 قول المصنف أنها وينشئ  
 الخ الفصل بالمضارع مردود  
 أيضا لأن الأمر كذلك أيضا  
 كما يصرح به قول المصنف  
 فتقول يا قوم احشور الخ  
 واحشور فهو أن يكون  
 آخر الفعل العاء آخره  
 واو أو ياء فإنه كالحجيج  
 حذف واو الضمير ويأتي معه  
 فتقول الحزن يابذ والحزن  
 يابذ كما تقول احضرن  
 واحضرن وإن كان آخر  
 الفعل جيلت ي حذف لا لتقاء  
 الساكنين ( قوله وقال

[illegible]

واحد له من رافع هاتين وفي واو وباء شكل محالين في

(مفتول باقوم اخذون) نظم الواو (رياحند خندين) بكسر الباء والاصـل اخفيون واخفين حذفـت  
الصـمـة والكسرة لاسـتـثـناها بـل حـرف الـمـاء ثم حـلـفـت الـياء لـا لـتـاء الساكنين رهما الياء والواو في الاول  
والياء ان في الثاني وادشئت فحذف نحر كـهـ الـياء فـيـها وامنـح ما قبلها فـقـلـبـت الـاء الحـذفـت الـا لـب لـا لـتـاء  
الساكنين وبقي التفاء الساكنين بين الواو والثـنـون المـدحـلـي الاول بين الياء والـثـنـون المـدحـلـي في الثاني فلم  
يـحـذف لـو و والياء لـعـدم ما يـدل عـيـم ما طـر كـهـا لـواو بما يناسبها وهو الفـم وحر كـهـ الـياء بما يناسبها  
وهـر الكسرة فخصاص الفـاء الساكنين (لـيـان اسـنـعـد الفـعل) الذي آخر ما لب (إلى غير الواو والياء) وهو  
الاسـم الظاهر والضمير المستتر لـب ر الـثـنـون (لـم يـحـذف آخـر) وهو الـا لـب (بل تخـلـبـياء) وإلى ذلك

سبيويه) قال القوشري صاحب القول الاول في سبويه أيضا (قوله طرصة لما كين) قال الشهاب القاسمي هذا لا يتأتى في المضارع الخالي من ناصب وجاهز نحو والله ليفومن زيد لأن آخره قبل التأكيذ يستحق الحركة لأنه معرب رفعا فإذا اتصل به نون التأكيذ فأى سا كنين جيلند يلقيان وجيلند فالانقاض هنا مما يقرى القول الاول لهم إلا أن يراد أنه كان حقه البناء على السكون لكن عدل عنه لئلا يلتقي سا كنان ولا يفتي عاقبه ثم رأيت القاموسين سقط مضمون هذا الجواب فليطالع (قوله والنون الاولى)

قال النوشري لو حذف الف لاول كان اول لبس النون خفيفة فلنأمل (فصل) قوله على غير حدهما كذا في النسخ بالثنية والتعريف الضائع غير حده بالاولاد والضمير قائم على الهمزة وهذا جواب عما يقال التثنية الساكنين موجود مع التثنية وحاصل الجواب ان الالف والنون في ما تجزى الكلمة التي اصلا به فيكون مجموع كلمة واحدة والتثنية الساكنين اولها حرف مد وثانيهما مدغم وكلمة واحدة جائز فكذا بما هو كلمة واحدة بخلاف الخفيفة فإن به انقضاء (٣٠٧) الساكنين فيها هو كالكلمة الواحدة

وايسر مدغم في غير الوقف  
فإن قيل في غير الوقف  
في غير الوقف قلت اجاب  
الإمام الحديث بأن الوقف  
نابع لانه خارج فقبل  
إن كانت اللام متحركة  
يلزم الخروج عن أصلها من  
المكون وإن كان ساكنا  
يلزم التثنية الساكنين في  
غير الوقف والمدغم (قوله  
وحديثهم الخ) قال النوشري  
كان ينبغي تأخير مدغم من قوله  
مهم صرح الفارسي الخ (قوله  
والثنية حلفتا البطان) أي  
بإثبات الالف في حلفتا  
شدوذا والبيان حلفتا  
كما تقول غلاما لا مبرأ  
ينصط به بالالف قال أوس  
وارد حلفتا البطان  
بأفراهم وكاشع مدغم جرما  
والبيان الحرام الذي تصف  
بطن البعير وفيه حلفتان  
بإذا التقاد دل على نهاية  
الحوال وهذا مثل يضرب  
لشدة الأمر ونظام البشر  
فأهم لم يحدوا فيه ألف  
التثنية فظيما للحداثة  
بشأن التثنية في اللفظ  
المدكور (قوله أنه يكسر  
النون) فيه خروج عن

أشار النظم قوله وإن يكن في آخر الفصل ألف فاجده من رنما غير ثانياه وانواروا به (عقول)  
إذا أسندته إلى الظاهر (ليخمين زيدر) إلى الضمير المستتر (الجمعة بين يارينو) إلى الالف (لتخضير)  
يازيدان) وإلى النون (لتخمينان ياهنداد).

(فصل) تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام أحدها أنها لا تقع بعد الالف فهو قوما والحمداء فلا يقال  
قوما والحمداء يسكون النون (ثلاثا يلتقي ساكنان) على غير حده (و) نخل (ص) يواس والكوفيين  
(أجازة) وحديثهم كمال الخطير أي أنه قد يلتقي ساكنان في لوصن عمر عبادي وماني وعمر الأندلسم ونحو  
هؤلاء إن كنتم والتثنية حلفتا البطان ونحو لأم رادوكاب واسم عين صا (مهم صرح الفارسي) كتابه  
(الجمعة بأن يوسر) في النون ساكنة ونظر ذلك بقرأة تابع عبادي يسكون الياء وصل (وذكر النظم) في  
شرح التسهيل عن يواس (أنه يكسر النون وحمل على ذلك) الكسر (قرأة به منهم فمدراهم فمدغم) على  
أما أمر اللامين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة (وجوز) بضم (و) قرأة فإن ذكر كون ولا تخيدان  
بتخفيف النون) مذكورة بناء على كون الواو لا تصف ولا ليس قال الشارح ويحذر أن يسكون الواو للحال  
ولا لتني والنون علامة الرفع (وأما العديدة تقع بعدها) أي بعد الالف (الجمعة) من البصريين  
والكوفيين (ويجب كسرها) وإلى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز التثنية بعدها أشار النظم قوله  
ولم تقع خفيفة بعد الالف لكون شديدة وكسرها ألف

(كقراءة باقي الهمزة ولا تخيدان) تنفرد النون وإنما كسرت وكان أصلها التفتح لأنها هاء بعد ألف  
زائدة فأشبهت بون الا ائني غير غلاما وفتح في غير ذلك كما سرفا في الالف ممدسا كسرت ففتح كما  
فتح نون ابن هذا العليل سيمويه الحكم (الثاني) في أحكام التثنية (أما لا توكيد الفعل المستند إلى نون  
الإثبات وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يكون بضمها كقوله بين النونين) وعما بين الالف  
ونون التوكيد (قصدا لتخفيف) وإلى ذلك يشير قول النوشري

ألفا ذو ثباتها مؤسسا

(وغيره) أي بضم (وقد مضى) قريبا (أن الخفيفة لا تقع بعد الالف) وهذا في التعديل عن  
تعليل تعريف المدغم بين النونات يعني الثلاثة نون هاء لا توكيد المدغم والمدغم فيها في  
عليه قوله (ومن أجاز ذلك) وهو يوسر والكوفيين (بما تقدم أجازة هنا بشرط كسر النون) لقرار أن  
التثنية الساكنين على غير حده وإدليس هذا الثلاث نونات وأما خبر بأن يحركها فيخرجها عن وضعها فالوجه  
منها أنه لا ألف وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأن التثنية هي لا حصر الخفيفة فرعها وأدخله الالف  
مع التثنية فنلزم مع الخفيفة وإن لم يمتنع الهمزة لثلاث لوم فخرج مربة على الأصل وأضربه التثنية في  
بأن أصالة التثنية إنما هي عند الكوفيين مع أن المخرج لا يجب أن يجري على الأصل في جميع الأحكام  
ولكن أن يقول نصرة لابن الحاجب المحيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يواسر والكوفيين نون

وضعها ونحو لوم السكون ولذلك حذف لك كمين ونحو خبرين رجن ولا يحرك (قوله قال الشارح الخ) كتب العلامة القزويني بها من  
أصحة النوشري ما نصه المقول أن الجملة أصدره بالاضارح منق لا تحردن انوارا ويلزمها الضمير قال الأدي فإن وردت بالواو قد راجع  
على الأصح كقراءة ابن ذكوان فاستحيار لا تنبأ أن نص على ذلك في التسهيل ونحو قوله الشارح وقد يعي بها نغمه والواو ظاهر هدم التأويل  
وهو ظاهر كلام الشارح عنه (قوله وإما كسرت) قال النوشري ظهروا أم ابتلية على الكسر حيث (قوله بالالف فاصلة بين النونين)  
لا يقال علان كزيادة هذا الالف وحذف النون الأولى لتوالي لا مثال كافي غير هذا المثل لا يقول هذه النون فاعل ولا تحذف لتأمل



(قوله أن ترك) قال الدوشري خبر لعل حذف . حذف إمّا قبل لام أو قبل أن تركع ولا بد من ذلك لإدراك قصد الجائز لعدم صحة حمل  
المعنى على الخفاء كما قالوا في معنى (يدان يقوم إماما حلتان في جبر لعل حلا على معنى) (قوله حذف بون التوكيد الخ) إماما يحذف التثوين مع  
التثنية ما في نحو هاتورا انظر بل حرك إظهار الشبهة على التثوين لكونه من خواص الشرب وهو لا سم هو قال الشباب فإن قلت علا حركات  
وأبقى كغيرها من الحروف إذ كانت ساكنة ولقيت ساكنة فبما أشار السعدى شرح التصريف إلى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها  
من السكون (وأقول) لطيفة الفرق بينهما وبين غيرهما في وضع ساكنة كغيرها من (قوله من وواو أو يا) قال الدوشري فنصاره عليه  
فيهم منه أن نون الرفع لا ترد أيضا (٣٠٨) ولا نقول في هل تصرب هل تصربون بإعادة بون الرفع مع الواو والذى في شرح

المرادى أنها تراد أيا  
وعبارته وتقول في هل  
تضرب هل تضربون إذ  
وقد هل تضربون وهل  
تضربون برد الواو والياء  
وبون الرفع لزوال سبب  
الحذف وإداعية النون  
تكون ساكنة ولا يضر  
التثنية الساكنة على غير حده  
لكونه في الوقف أو إعا  
وجوب رد المحذوف  
المذكور ولم يرد في نحو قاض  
في لا كز وإداعية العلة  
وقد أورد في قوله لأن المحذوف  
هنا كلمة ونم جزء كلمة  
والاعتناء بالكلمة أنتم  
جزئها (قوله أن يقول لها  
الخ) قال الدوشري صريحه  
عدم إعادة النون التي هي  
الرفع فيكون محذوفاً لعدم  
أما قلاد ويهاب بعدم  
المخالفة ووجهه أن بدل  
النون حكمه حكم النون  
في حذف بون الرفع منه

القاتلون بأهالة لشدة وفرة الحجة والاطمئنان للحجة بما ذهبوا إليه أن الحجة عطفة من  
التثنية وقد أجمع إجماع على أن التثنية تدل على حذف لالتف فيكون الحجة اه فهذا فرع جار على أصح  
الحكم (الثالث) من أحكام الحجة (أما تحذف قبل الساكن) وإلى ذلك يشير قول النظم  
• واحد حجة لساكن ودف • (كفره) وهو الأصل بفتح و هو جار على تقدير قبل الإسلام  
بنحو حجة سنة : (لا يمتنع من ذلك أن • تركع بوما والله قد رخصه )  
حذف بون التوكيد الحجة لا لنعاء ساكنة وأبى النص دليلاً على (أصله لا يمتنع) من الإضافة وكى  
بالركع من الصطاط الحال الحكم (الرفع) من أحكام الحجة (أما تحذف في الوقف حكم التثوين فإن  
وقفت بعد فاعلة قبل ألف) وإلى ذلك يشير قول النظم • وأبدلها بعد فتح ألفا • وفقاً (قوله تعالى  
لنعمنا وليكم ما رقولنا وما رقولنا) مبدون

وإياك والميتات لا تفرس • (ولا تعد الشيطان والله فاعدا)  
والأصل في السمع وليكون واحد بالنون الحجة وأبدل قبل الوقف ألفاً بعد فتح كما أن تثنوين  
المحذوف يدل على الوقف ألفاً نحو رأيت زيداً من ثم كتب ألفاً كما كتب رأيت زيداً بالالف وقياس  
من قال رأيت زيداً محذوف ألف على لفريقه أن يقول في الوقف على اضرب اضرب بالسكون (ولأن  
ولقد تعدد أو كسرة حذفت بحسب جدي بدأ بدماء حذف في الوصل) مروا أو يا (لاجلها) ودل  
ذلك يشير قول النظم • (بعد فتح حجة) حذف • وأردوا حذفها في الوقف ما • من أجاها في الوصل  
كان عدما (تقول في الوصل اضربين يا محمد) اضرب يا • (نظم الداني) أول وكسر هاء في الثاني (والأصل  
اضربون واضربين) يسكون النون فيهما حذف الواو والياء لا لتثنية الساكنين (كأمر) في الفصل قبله  
(فأدأ وقفت حذف النون في التثنية) الواقع بعد حجة أو كسرة (في صرحا زيد وممرت زيد) في  
لغة النصي ثم ترجع بالواو والياء لزوال انتفاء الساكنين (محذوف النون) (لتقول اضربوا واضربين)  
وفي شرح الخطراوى وذكر سببه أن الخليل قال بقياس من قال جاء زيد وممرت زيد بالإنشاء على  
لفظ شوا أن يقول ها هل تضربوا هل تضرب في قبل من الون والواو ثم محذوف كما محذوف مع  
المبدل منه وتردون الإعراب وتقول في المتن هل هذا لرجال اخشوا والمرأة خشي كما تقول مع النون  
لا تخشون ولا تخشين ثم يستعمل راوا أو لاها مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة الساكنين  
ويبقى بدل النون وكذا العمل في أياء المكسورة ويجهل التوكيد وإداعية هل تخشون يا قوم وهل

وإن كانت الة التي حذفت بون الرفع لاجلها مع النون مبنية مع حذف وقوله ثم تحذف الخ العملان فيه مستدان ضمير المحذوف  
ومفعولاهما محذوفان والتقدير ثم محذوف أنتراو اجمع وإنما غلطت كما تحذفها مع المبدل منه وهو نون التوكيد الحجة ولا يمتنع  
كونه مستدلاً لضمير الخطاب بل يجوز كونه مستدلاً لضمير الواو والياء ملتبساً للمفعول (قوله ورد بون الإعراب) قال الدوشري  
يرجى بما تقدم (قوله وأقول) الخ) قال الدوشري أي قولاً غير مستقر لما يؤول إليه (قوله ويجهل التوكيد) قال الدوشري معناه  
أن الخطاب لا يعرف حيث في الأمر هل هو مؤكدة أو لا لعدم ما يدل على ذلك ولواو والياء حيث يدل من بون التوكيد كما قاله في قبل  
لزم على ذلك اللبس إذ يفهم السامع خلاف المراد وهو محذور يجب بأن ليس في مثل ذلك مورد لعلته ونحوه وقوله لم يجهل  
التوكيد معناه أن السامع يعرف أن العمل مؤكدة بدليل حذف نون الرفع أي ولا عبرة باحتيال أنها تحذف من غير حجة ما حسب

وجازم لفتها (هذا باب ما لا ينصرف) قال الدوشري وجه ذكر ما لا ينصرف غير مبحث نون التوكيد أن ما لا ينصرف فيه شبه الفعل لأنه تدل على بعض كمالها ثقله وأن نون التوكيد فيها إنباء وحسية وعداد كريمة المصنف قسمين أحدهما المقبل وهو غير المنصرف والآخر حذيف وهو المنصرف وأحدهما فرج لأحر كوني التوكيد على قول وإن نون الدركيد الحقيقة تشبه النونين وذكرهما النونين حصلت المشابهة بين البابين (قوله راجع في شذوذه) قال الدوشري الضمير المضاف إليه فيه طائد إلى المنصرف المعلوم ما لا ينصرف وليس طائدا إلى ما لا ينصرف كما هو واضح ليون في قول امرأدي وغيره اختلف في اشتقاق المنصرف وزليه يرشد قول الفاروق والمنصرف خالص الخ وهذا عريف لا راي أن بعضهم قول واختلف في اشتقاق الصرف إلى آخره ما قالوا والثانية أن بعضهم قول اختلف في اشتقاق المنصرف إلى آخره ما قالوا والطريق الثانية أن لا ينبغي حل من له أدنى تأمل وقول الفاروق إلى جهات الحركات فيه نظروا وحذف هذه الحركات كان أولى لأنه يصدر بين نوني قمرى لما حرد منه الاصطلاحى فابن إياز قد وجد هذا الحرفها وقوله حل هو من الصرف الخ (قال الدوشري قال امرأدي وقول في شرح السكافية سمى مصرفا لأنه طائدا إلى ما ينصرف من عدم تنوين ذلك تنوين ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره وقان بعضهم المنصرف مأخوذ من الصرف وهو المفضل لأنه فضلا عن غير المنصرف (قوله أول من الصريف وهو الصوت) قال الدوشري أى صوت الباب والمسكرة والعلم (٣٠٩) وهو الذى يسمع لما قال الثانية لها صريف صريف

لها صريف صريف  
المعنى بالمسدة  
والقوة المسكرة (قوله أو  
من الانصراف إلى جهات  
الحركات (قال الدوشري  
ذكر ما فيها مرأى وحذف  
نقط الحركات كان أولى  
لأنه يصدر عما حل للمعنى  
قال ابن إياز والثاني أنه  
من صرفته إذا رده  
وقبلته في الجهات وقع  
المصاحب ابن عباد لرجل  
كان قد استعمله الاختيار  
صرفك والاحتياط صرفك  
وجوز أن يكون مأخوذا

مختارين ما هدمتم أبدالكم ثم هدمتم الصفة ثم الواو والياء لم يهمل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه من الخليل ويونس قال الخضراوي وإذا رخصت على ضربين واضربا من جودها أبدال الون ألفا فيلق أنهما فتبدل الكسرة حرة كالى حراء فتقف على هذه ساكنة كذا حكى سيوطه عنهم ولما يقولون في الوقف اضربوا ضربا فيه دون وهو ليس قولهم لأنها تصير أنها فإذا اجتمعت ألفان مع الحرف

### ( هذا باب ما لا ينصرف )

واختلف في اشتقاقه حل هو من الصرف وهو الخالص من غير ما ينصرف خالص من شبه الفعل والحرف أو من الصريف وهو الصوت لأن الصرف وهو النون صوت في لأحر أو من الانصراف وهو الرجوع لمكان الاسم طرما ضرب أقبل على شبه الفعل فيجتماع مع وصرف انصرف عنه أو من الانصراف إلى جهات الحركات أو من الصرف الذى هو القلب أو من الاسم إلى شبه الحرف الذى هو الرفع المعنى أو الاستعمال (بن كاسر) في بحث العرب والمبني (رسائل غير متضمنة) لعدم تمكنه في باب لاسمجة (والا) يشبه الحرف (أعرب ثم لمعرب إلى أشبه الفعل) وقوله من كسرة كسرة من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو في واحدة تقوم مقامها وذلك لأن في أصل مرجية من الاسم واللفظ وهو اشتقاقه من المصدر وقرية في المعنى وهو احتياجه إلى الاسم في الإسناد (مع الصرف كاسمائي) بابه

(٢٧ - مصرح - ثاني) من قولهم صرفته عن كذا لأن العرب صرفوا المنصرف عن حكم الثقل وهو العمل (قوله الذى هو القلب) أى القلب فهو قريب مما قبله (قوله في فرعين) قال الدوشري يشبهه إلى أن اللفظ واحدة لا أثر لها لأنها يعارضها أصالة الاسم فيمنعها من التأثير فإذا انضم إليها حلة ثمانية قوى جانب التشبه يرجع قولا ونظيره الشاهد الواحد تعارضه برادة اللفظ فإن انضم إليها شاهد آخر ترجع جانبه وقوى جانب تشبه اللفظ على البرادة وأيضا الاسم إلى تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة فلوراجعها تشبه الواحد وجعل له أوراكا أكثر الأسماء غير صرف وحيتند تمكث مخالفة الأصل وأيضا لا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حين الفرع إلا بأصل قوى (قوله إحداهم من جهة اللفظ الخ) احتراز عما لو كانا من جهة واحدة كأجبال تصغير أجبال جمع جمل لأن فيه فرعية التصغير عن التكثير واجمع من الإفراد وجهتها اللفظ والتكثير وطامس فإن فيهما فرعية التأييد من التكثير والوصف عن الموصوف وجهتها المعنى كذا فلو برزتهم ولا ينبغي ما فيه لأنه ينبغي أن يكون الاحتراز عما فيه فرعتان من التسع المذكورة لأنها المتغيرة ولذا قيد الفاروق بانه ليس منها فرعية التأييد أنها هي من جهة اللفظ وإن لم توجد علامته في اللفظ وأما نسبة التأييد نحو زيب مصوبا فهي آخر كما يأتي فالحق أن قولهم مرجع الخ احتراز عما تعددت فرعيته اللفظية من التسع كاذر بيجان وأما تعدد المعنوية فلا يتصور لانحصارها في العينية والوصفية وهما لا يجتمعان (قوله هو اشتقاقه من المصدر) قال الدوشري هنا حل رأى البصريين وأما على رأى الكوميين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا والاسم

فردا والمركب فرع عن المفرد قاله الشارح في شرح الأهرية وينكره بأمر المركب جاء الفعل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ على أن كثيرا من الأسماء يدل على شيئين بل أشياء كصوح وغزو وصارب وإكرام فبما أمل قال الأشجوني بهذا كلام نقله ومن ثم صرف ما جاء على الأصل كالمفرد والجامد النكرة كرجل وفرس لأنه خص فاحتمل زيادة التنوين والحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كمنزجهم وما تعددت فرعيته من جهة فلفظ كأجبال أو من جهة المعنى كفض وطايت لأنه لم يصر بتلك الفردية كامل التسمية أما درجهم ففرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير فرع تشكيك وفرعية المعنى التثنية ووجهها واحدة وهي التصغير وأما أجبال ففرعيته من جهة التصغير لاسم من جهة الجمع لأنه فرع لآحاد وأما طائض وطايت ففرعيتهما من جهة أن التأنيث فرع للتذكير والوصف فرع الموصوف (٣١٠) ووجهها المعنى اه وقد صرفت ما فيه من أن التصغير والتثنية ليسا من الملل المتغيرة

وأن التأنيث راجع إلى اللفظ وإنما نقلناه التثنية على أن الدوشري أقره مع إشكاله وليأمر أنه كتبه في غير موضعه وإعما حقه أن يكتب هذا قول الشارح إحداهما الخ كما قلنا (قوله ويستثنى من ذلك نحو مسلمات فإنه مصروف الخ) فيه عيب لأنه أساء أن المصروف التنوين الدال الخ ولا معنى أن المصروف هو الذي قام به الصرف وهو متحقق في جمع المائات فكيف يكون مصروفا فلا يمثل الاستثناء لأن حاصلة الحكم على جمع المائات بأنه مشتق مع انتفاء مبدأ الاشتقاق اللهم إلا أن يجعل قوله الصرف هو التنوين على المساحة والمراد أنه التنوين وأمر

(ويسمى غير أمكن) لعدم أمكنته (وللا) يشبه العمل (صرف ويسمى أمكن) فتمكنه في باب الاسم وأمكن اسم تفضيل وبسوء من مكاه إذا بلغ الثابتة في لم يكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن قلده لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي لم ير وشاذ وقد أمكن غيره فلاحاجة إلى أو تمكاه (والصرف هو التنوين لدال على معنى يكون الاسم مكن) وإليه أشار الدقلم قوله

الصرف عربى أن مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا

(وذلك المعنى) المدلول عليه بهذا التنوين (هو عدم مقامه) أى الاسم (المعرف والفعل كريد) من المعارف (وفرس) من السكرات (وقد علم من هذا) التثنية (أن غير المصروف هو) الاسم (المعرب) (الثابت لهذا التنوين) المذكور في هذا الخ وهو جوار وأعم تصغير أمى (ويستثنى من ذلك نحو مسلمات) مما جمع بالالف وما مزيد (فإنه) صرف مع إفراد إفراد تنوينه الخ فإنه فون جمع المذكور السالم) وجرم ابن مالك في شرح الكافية بأن الصرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم وذكر أنه لا أجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالسوين إلى تعريفه بالصرف اه وقال ابن معرور وأصح كتابا غلاط الإعراب وما عدا تنوين هو في الحقيقة صرفا وتمكينا وأن من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه اه وحيث مع التنوين منع الجر فبما منع من الصرف والرجاء والرماني إلى أن العائتين اقتضتا منعهما معا والدليل المسألة من أن المصروف ليس هو المصروف بل هو الحاصل في بيت واحد اه

الجمع رزق لا أنك عمرة ركب وزد جملة فالصرف قد كلا

(ثم الاسم الذي لا يتصرف) وإن كان أحدهما ما يمنع صرفه لعله واحد وهو شيئا أحدهما أنف التأنيث مطلقا أو معصورة كائنا أو معدودة) وإليه لإشارة بقول الدقلم

بأنف التأنيث مطلقا منع صرف الذي حواه كيفما وضع

لأن وجود أنف التأنيث في الكلمة رزق لا رزقها بمنزلة تأنيث نال غير بمنزلة ثانية وهو الذي جرحه الرغاشري في معصية بشكر السبب الواحد (ويمنع صرف مصحوبا كيفما وقع أى سواء وقع نكرة كذكرى) المصروف مصدر ذكر (ومحروا) بأحد (أم معرفة كرضوى) بمنع الزاء وتقصير اسم جمل بالمثنية (وزكرياء) بأحد علم نون (أم معرفة كغنىم) غنىم (أم جماع كرجى) المصروف جمع جريح (وأصدقاه) بأحد

آخر يصدق على جمع المائات وانصرف على التنوين كقوله ما تعريف بالاسم وأما من قال أن المراد أنه علامة له لانفesse والعلامة لا يجب إطرادها فطليه لا يحتاج للاستثناء وتصريف الكلام بطلب من حواشينا على الألفية (قوله وجرم ابن مالك الخ) قال الدوشري هذا هو الأول لأن ما عد الاستثناك موجود حيث دلل جمع ذلك الب لم يحمله على الأول لكنه يقتضى نسبة كل ما وجد فيه تنوين من الأربعة مصروفا لوجود الصرف فيه وعبه ما به (قوله لأن وجود أنف التأنيث الخ) فيه أن المتبادر من قولهم أو واحدة تقوم مقامها أن يكون في الة جهة راجعة لفظ وجهة راجعة للمعنى ونزيل القوم بمنزلة تأنيث ثالث لا يوافق ذلك (قوله وزكرياء) قال الدوشري ظهروا على صريحه أن الله تعالى في كلامه لا يدل على أنه اعتبارين وهما مستثنى ما يجوز فيه الأمر أن يجوز وما يجوز ما عد من أج صرفا وإذ لم تقتضيا لم تصرفهما ومن ذلك ذكرى يا

من الحذف من ذكر أو ترك كما في الحذف الثاني فلا يتصرف معه ولا سكره ووزنه في ألفات المد والهمز والتقصير وهو أيضا  
 وهو معروف للمجتهدين في الفصاحة أو لأن آخره ألف ثابتة في نفسه مثل ذكرى بالفتح يندو بالتصريف لأن علامة التأنيث قد زالت  
 ويقال أيضا ذكر بحدف إحدى الياءين فيصير مثل هم وفتح مقدر صاصروا أو فابتأملاه (قوله من اشتد الخ) لم يذكر مضافا أي ومن  
 اشتد صرفه على قياس قرينه السابقين وهو مردود فإنه على هذا التصريف يعرف مصروف أيضا فقصم والتدية ويدل على ذلك وجدانه  
 غير متصرف ونحو ابن فلاح وكافيت وذكرباء في العلية والنصه وقبل له مشتق (٣١١) من ترك بطن الصبي إذا امتلأ ومنه  
 تأنيث ووزنه فليار قال

ابن فلاح وبأجوج وما جرج  
 فيهما العلية والنصه وقبل  
 العلية والتأنيث لأنهما  
 اسمان لقبيلتين ومن هو  
 فلما فيهما من الالة وهي  
 لغة الحرف بطل بذلك قول  
 الأديبي المار فليتا مل  
 كلاهما (قوله وحراء)  
 قال الدنوشري اسمية ألف  
 حراء بمدودة لأجل مجاورتها  
 لاقادها المدودة والإلا ليس  
 فيهما مد كما هو ظاهر اه  
 وهذا مع قصوره لاقتصاره  
 على خصوص لفظ حراء  
 مستعاد من قوله الشارح  
 الآتي لم يبق إلا القاب  
 الثانية مرة إذ يعلم منه  
 أن قرطم ألف التأنيث  
 الممدود مساهمة فارت  
 الممدود ما قبلها (قوله فإن  
 الجمع من كان الخ) فيه أن  
 هذا يقتضي أن من صيغة  
 تنتهي الجرح عتقن لا ما  
 يقوم مقامها ثم إن جملة  
 فرعية المني الدلالة على  
 الجمعية لا يوافق حصر  
 ما يرجع إلى المني من العلية  
 والوصفية ثم المناسب لما قرره

جمع صديق (أم أسماء كاشدم) تشبه (أم صفة كالي) بالانصر (وحراء) بالانصر وأصلها عند سيبويه  
 حري بالانصر يوزن سكرى فلما قصروا المد زادوا قبل ألفها الأخرى وألحق بهما حال وحذف أحدهما  
 بإفطر الفرض المألوف لأنهم لو حذفوا الألف الأولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفات المد لا على  
 التأنيث وقلب الأولى أيضا على بالانصر المألوف فليبقى إلا قلب الثانية مرة فذهب بهم إلى أن الألف  
 الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفضل ومؤنث أصغر كأنه يذهب بأنه يذهب إلى وقوع  
 علامة التأنيث حذفوا ذهب بعضهم إلى أن الألفين معا للتأنيث ورد بعدم التطهير إذ ليس لعلامة التأنيث  
 على حرفين (و) الشيء الثاني الجمع الموارن فاقبل أو معاهل) كقولك أله حرقا مفتوحا وثالثه ألفا غير  
 هو عن يائها كسر أصل ما فوظفه أو مقدره على أول حرفين بعد الألف ولا فرق بين الحرف الأول من  
 الكلمة بين المهم وغيرها (كدرام) ومسا جدي كسر ما بعد الألف انتظارا لب وندارى بكسر ما بعد الألف  
 تقدير إذا أصلها ما وبسبب ومدارى بالكسر فيهما أو ثلاثا أو سطها ساكن غير منوي هو معاهله لا فصل  
 كصاحب (ودنانير) فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية للفظ مخرجه من صيغة لأحد العربية  
 وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق الجمع من الصرف ولعل على أن هذا الجمع خارج من صيغة  
 الأحاد العربية تلك لا نجد مفرداتك ألف بعد حرقا أو الألف الأولى مدوم كمدافر بالعين المهملة  
 والدال المجهدة والفاء والراء الجمل القديدا أو الألف هو ضمير واحد ياء النسب تحقيقا كيان وشام  
 وأصلها يني وشام أو تقدير اكتهام فإن الألف في جملة موجودات قبل النسب فهي كالعوض فكأنه  
 نسب إلى فعل مثل شام يسكون للعين أو فعل كبير فتح كالألف أو ما قبل الألف ساكن كدمال ففتح العين  
 المهملة والباء الموحدة والتديد اللام جمع حباله وهي الثقل يقال ألقي عليه حباله أي ثقله أو مفتوح  
 كبيرا كافتح الموحدة والراء هي الثبات في الحرب أو مفتوح كدليله كدليله تدارك أو عارض الكسر  
 لا لأجل احتلال الآخر كتران وتدارك أو أصلها توارى وتدارى علم الدور فيجاء قلب الضمة كسرة فأحلا  
 لإعلاء قاض أو نافي لثلاثي حركه كطراحية وكراحية مصدرين أو الثاني والثالث عارضان بالنسب منوي  
 بهذا الانحصال وضابطه أن لا يثبت الألف في الوجود سواء كانا مسوقين بها كطراحي ووباري  
 نسبة إلى طمار ووبار قبيلتين أو غيرهما فكيف من ألف تكرار وهو التاصر وحوالى وهو الحال  
 بخلاف نحو قاري وكراحي فإن الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قاري وكراحي فليست  
 الياءان عارضتين في الجمع قاري ونحوه بمدة مصابيح وبذلك أثبت ذلك نظم بقوله

وكن جمع مقبلة مفادلا أو انما قبل جمع كالا  
 (وإذا كان مفاهل) معنوا صاندا بديل كسرة فتشتد بالراء العلة لتحركها أو امتناع ما قبلها  
 ويصير مجرى الصحيح (فلايتون) بحال انما لا يقدر إعرابه في الألف (كنداري) جمع طراحي بالمد وهي

في ألف التأنيث أن تجعل الجملة الثانية تكرارا لجمع تحقيقا أو تقدير (قوله جمع حباله) قال الدنوشري مفكك فإن الكلام في المفرد وكلام  
 ابن النظم ليس فيه أنه جمع ووجدت بخط شيخ الإسلام أحمد بن قاسم أن حبال معناه الثقل فيقتضي أنه مفرد فليتا مل (قوله فقد بديل الخ)  
 قال الدنوشري الظاهر أن هذا الحكم سماه فلا يجوز في نحو جوار وغرائس جوارى وغرائس بل يتصرف فيه على ما ورد ثم رأيت أنه  
 مفرد فبأنفرد ألف التأنيث دون غيره فلا يجوز فيه ثم رأيت أيضا أنه لا يجوز التخفيف إلى فعال بالفتح إلا في فعلا واسما عضلا لا مذكرة  
 كصرا فلا يجوز في سكرى سكرى لأنه مذكرة كقوله الشارح في مبدى البديل (قوله لم يجز مجرى مجرى الصحيح) قال الدنوشري المراد بالصحيح

نوعه كساجدة لا مطلق الصحيح والمراد به جار مجراه في عدم التنوين كان ما جاء كذلك وذكر صاحب الصحاح أن هناري ونحوه كصحاري  
أصله بياء مشددة قال وأصله أي صحاري (٢١٢) بالفتح صحاري ما تذبذب وقد جاء في الشعر لا تلك إذا حمت صحراء جنت بالفتح قبل الواو

وكسرت الراء كما تكسر  
ما بعد ألف كل جمع كساجد  
فتقلب الألف الأولى التي  
بعد الراء بياء لتكسر ما قبله  
وكذا الثانية التي ثنائيت  
فتدغم ثم حذفوا الياء الأولى  
وأبدلوا الثانية ألفا فقالوا  
صحاري لتسبب الألف من  
الحذف عند التنوين وإنما  
فعلوا ذلك ليعرفوا بين  
الياء المتقلبة عن الياء التائيت  
والياء الماخلة من ألف ليست  
ثنائيت نحو الياء مرسى  
ومعرى إذا قالوا مرامى  
ومغاري وبعض العرب  
لا يحذف الياء الأولى لكن  
يحذف الثانية فيقول  
صحار بكسر الراء وهذه  
صحار كما تقول جواراه  
وكذا يقال فيها يه ألف  
التأيت المقصورة لكن  
لا لتبدية وهو لم أن ما فيه  
ألف التائيت ككرار  
لا يجر فيه هذا التخفيف  
(قوله على حاله) قال  
الدونشري قد يشكل بأن  
الياء تحذف كما قال  
ومرادها أنها لا تختار ألفاً  
كما قلنا في الاستعانة  
الأول فلا يثنى أيها تحذف  
(قوله وقيل إنه منقول عن  
جمع سروالة) أي وهو  
عربي كما قال ابن الخياط

البكر (وهناري) جمع هنري تكسر لم و مصر وهو مثل تنوير كتحكها المراد رأسها وهذا الاستعانة  
غير غالب (والفالب أن تكسره) ويأخذ على حالها (أي إذا حلا من الواو) من (الإضافة أجرى في)  
حالي (الرفع والجر مجرى فاص رسار) ونحوهما من المنقوص من المصدر (في حذف يائه) ومثورت مويته  
نحوه مؤلاً جواراه مرسى بجوار وقا لله إلى (رس فرقههم فراس والقصر والبال) فطواش مرفوع  
على الانتداء والبال مجرور بالهطف عن تنوينه وإلى ذلك أشار الناطم بقوله :  
ودا اعتلال منه كالجواري • وإنما وجهه أجره كساري

(و) أجرى (في) حالة (الصحب مجرى دراهم سلامة آخره وظهوره فتنجته) من غير تنوين (نحو) رأيته  
جوارى قال لله تعالى (سجدوا لها لبلى) بسبب ذلك أن في آخر نحو جواراه زيد نون لكسرة يائه في آخر اسم  
لا يضره فإذا حلا ما فيه من لابت واللام والإضافة تطرق إليه التغيير وأمكن فيه التخفيف  
بالحذف مع التوضيح فحذف الياء وهو من هنا التنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع  
وقدر (عرايه ونحوها) جواراه لئلا يفسد اللفظ لثابتة من الكسرة على الياء المتكسرة وما قبلها ولم تخفف في  
الصحب لعدم الإخلال ولا مع لابت واللام مدم تنكس من التنوين لئلا يجمع الألف واللام  
ولا الإضافة وذهب الأصح إلى أن الياء لما حدثت تخفيفاً في لاسم في اللفظ كسلام وكلام وذلك  
صيغة منهى الجوع وسحطه أو من الصرف ورد بأن المحذوف في قوله الموجود وإلا لكان آخر ما بقى  
حرف إعراب واللام ما حل قاعدهم مثله وذهب إلى أن التنوين هو من ذهب الحركة على  
الياء أو الياء محذوفة لثباتها لكن وهو ضعيف لأنه لو صح التنوين من حركة الياء لكان التنوين  
عن حركة الألف في نحو مرسى أولى لا لا يظهر حال واللام مستوفى فالدوزم كذلك وذهب المراد إلى أن  
هيا لا يضره تنوينه فيكون لرجوع إليه في الشعر ككروا له في جوار ونحوه بحكم الموجود  
وحدوا لا يجره الياء في الرفع والجر ككروا الفاء الساكنة ثم هو صرحا حذف التنوين الظاهر وهو بعيد  
لأن الحذف للقاء الساكنين وهو لا يوجد في الظاهر فلا يحسن أن يكسرها مثله قاله الدارح وقال  
المرادى المشهور من المبررة أن التنوين بعد ياء من الحركة كقيل في شرح النكالية (وسراويل موع  
الصرف مع أنه مفرد) واختلاف في باب مع صرفه (فقبل) أي (نحو من حل على موازنة من العربي)  
كدام (وقيل إنه منقول عن جمع سروالة) معناه فخر الجفسي واختلاف في سماع سروالة فقال أبو العباس  
إنها مسموعة وأشد علماً •

هيا من الماقوم سروالة • فليس يرق المستعطف  
وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حاجة فيه إلى الصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الاختصاص به مع من العرب  
سروالة وقال أبو حاتم من العرب من قول سروال وقيل سروال جمع سروال كشماليل جمع شمال حكام  
الحري في المقامات (ونحو من الخياط من العرب من يصرفه وأسكر ابن مالك ذلك عليه) ورد بانه  
ما قبل ومن نقل حجة على من لم يقل وإلى مع من الصرف أشار الناطم بقوله :

وسراويل بهذا الجمع • شبه فتضى هموم المنع

(والسمى) شخص (بهذا الجمع) الذي هو حرف مصدع على أو مفعل أو ياء أو ياء رارة من لفظ أجمع مثل سرواويل  
وشراويل بمصطلحهم (أو) مر (له ظر من جمع فعلية مثل كساجم) بالكاف والذين المعصمة  
والجيم اسم شاعر وظاهره أن ياء جمع الكاف في الفاء من زيادة على الصحاح كشاجم كعلا بطاسم اه  
ولا خلاف أن صلابت ياء كسر الموحدة وهو الصخم (مع الصرف) وإلى ذلك أشار الناطم بقوله :

وقال إنه جمع سروالة تقديرا وإنما احتاج إلى ذلك • لم يجعل محمداً على موازنه من الألفاظ العربية كما قيل بذلك على كونه  
عجمياً لأن المعجم غريب في لغة العرب فلا يبعد في حقه على ما به أصله في لغة العرب والعربي لا يتبع ما هو عاقل له (قوله ورد الخ) قال







(قوله بمعنى مفاير) قال النحوي مع قوله من باب اسم التفضيل ليس بغيره بامس الفاعل ينتهي السلاخه من  
معنى التفضيل والصواب ما في الجاهي أن آخر كان في لاص اسم تفضيل بمعنى أشد مفايرة بمعنى مفاير ويترك الجمع بين قول من قال إنه  
اسم تفضيل وبين قول من قال إنه ليس باسم تفضيل بأن الأول راعى لا يصل ولا يفرأه الخ لا الرأفة قال شيخنا العلامة في حاشية الحلي  
سأطال الله عمره بطل قول الموضع الصواب أن آخر مفايرة الخ فنبأنا (قوله فتذكر (٣١٥) إحداها لاخرى) قال التفتازاني

في حواشي الكشاف بمسألة

يضمن أن يتعرض له

وجه تكرار إحداها ولا

حفاء في أنه ليس مزموع

المظهر موضع المضمر إذ

ليس المذمومة هي

المناسبة إلا أن يجعل

إحداها الثانية في موقع

المفعول ولا يجوز تقدم

المفعول على الفاعل في

موضع الإلتباس فلم يصح

أن يقول ذلك كالأخرى

فلا بد لدول من إمكانية

ول أمالي ابن الحاجب

أن المقصود هو إقادة كون

الذكر من إحداها

للأخرى كقوله ولا

يستقيم إلا كذلك الأخرى

أه لو قيل إن فعل إحداها

فذكر كرها الأخرى وجب

أم يكون ضمير المفعول

عائدا على الضالة فيتمين

لها وذلك على المعنى

المقصود لأن الضالة الآن

في الشهادة قد تكون هي

الذكرة لما في زمان آخر

فالمذكرة حينئذ هي الضالة

فإذا قيل فذكر كرها الأخرى

لم يقد ذلك لتعين عود

وخيل كذاها وم يكفها ه ثناء الرجال ووحداها

النوع (الثاني آخر) إهم الحمزة وفتح الحاء في محو مررت بنسوة آخر) يدل مع العدل مع الوصف في مدين

لنوعين أشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر ه في لفظ مثنى وثلاث وأخر

(لأنها جمع لاخرى وأخرى أي آخر ما فتح بالحاء م مفاير وأخر) ما فتح (من باب اسم التفضيل) فإن

أصله آخرهم مزمين مفتوحة مساكنة أبدلت الساكنة لها (واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال

تجرده من ال والإضافة مفردا مذكرا) ولو كان جارا باصلي شي أو محرم أو ذم أو ثناء أو (نحو لو سمع

وأخوه أحب) إلى أبيه ماضيا (و) الثاني (محرف) إن كان آتيا كم وأد كم لفظه له أحب إليكم من غيره ماضيا

والثالث محرف من أحب إلى من محرو (فكان القياس أن يدل مررت بأمره وأخوه بنسوة آخر ورجال آخر

وبرجاء آخر) فتع الحمزة الممدودة في (ولكنهم) في التأكيد (في الأخرى) في جمع المؤنث المتكسر

قالوا (آخر) ضم الفرة (و) في جمع المذكور السالم قالوا (آخر من) في مثنى قالوا (آخر من) بذلك جاء

التنزيل (قال الله تعالى فتذكر كرهاها الأخرى فعدة من أيام أخر وأخرون أصرفوا فآخران يقومان

ولأنما خص النحوي بآخر) ضم الحمزة (بالذكر) دون ما عدا (لا في أخرى) الب التأكيد هو أوصح

من العدل (مع الصرف) وأما آخر من وأخران لمربان بالحروف فلا تدخلهما في هذا الباب) لأن

إعرابه بالحركات (وأما آخر) بفتح الحمزة (فلا دخل فيه وإنما عدل في المروعة) هي المؤنث والمثنى والجمع

(وإنما اتع من الصرف لموصية بالوزن) وفي جعل آخر من في باب التفضيل إشكال لأنه لا يدل على المشاركة

والزيادة إلا المفايرة ومن ثم قال الموضع في الحواشي حواشي آخر مفايرة لا فضل من جهات ثلاث

إحداها الوصل والثانية الزيادة والثالثة أنه لا يفرق بين ما لا وبين ما يفرق كما أن أدخل لما

يتقوم معناه بالبين ففضل عليه على أي شيء من هذه الجهات استحق أحكامه وجميع تصاريفه

وحل هذا فكان يضمن أن لا يستعمل تصاريفه مع التثنية في قول من لا يفرق بين ما لا وبين ما يفرق كما أن أدخل لما

ذلك كان ذلك عداها استحق بما انتفى المفايرة على هذا إذا بين مررت بنسوة آخر كان معدولا

هو آخر بالفتح والمعدول لا يقول هو الآخر لأنه نكرة لجره على نكرة لئلا ولا هو آخر من مفاير

الثناء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسألة (وإن كانت أخرى بمعنى آخره)

بكسر الخاء وهي المماثلة للذكر (صرفا) أخراهم لا ولاهم وذا عدل أولام لا خراهم جمعت على آخر

مصرفا) لأنه غير معدول ذكر ذلك القراء (لأن مذكروا آخر ما كسر) مثل أول (بدليل وأن عليه

الثناء الأخرى) أي لاخرة بدليل (ثم انتفى النقاء الأخرة) والقص واحدة (فيست) أخرى بمعنى

أخرة (من باب اسم التفضيل) والحق أن أي امتنع لا يدل على أنها كالأول عليه مذكروا لذلك

يمتنع عليها مثلها من جنس واحد كقولك عدو رجل وأخوه وأخوه عدو امرأة وأخوه وأخوه وأخوه

المكسور تدل على الانتهاء ولا يمتنع عليهم أمثالها من جنس واحد كما أن مذكروا كذلك (وإذا سمعنا

الضمير إلى الضالة وإذا قيل فتذكر كرهاها الأخرى كان مذكروا الأخرى فتذكرت كان داخل  
ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحته لفرق قوله فتذكر كرهاها الأخرى غير معين فظاهر الوجه الذي لا حله  
عدل عن فتذكرها إلى فتذكر كرهاها هكذا قيل وفي بحث كد وشرح المعنى المخرج لتمامه في بحث أن المقنونة الحمزة بالساكنة  
الذون وقال بعضهم أن عدل إحداها أي إحدى الشهادتين أي تصحح بالنسب فتذكر إحدى المرأتين الأخرى لثلاثين كرهاها  
بلا معنى وما يؤيد ذلك أنه لا يسحق ناسي الشهادة عدلا ويجوز أن يفد ضمة الشهادة إذا ضاعف كما في خروجي قالوا أضلوا هذا أي ضاعروا

(قوله وانما سراهم بذلك العدل الخ) قال الدوشري يمنع هذا تأويلي ما حكاه المرادى من التفرافقال وتلقيه ايجازا فخر اصراف هذا لا لفظا  
مذهبها بها مذهب الاسما قال يقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاثا وثلاثا ثلاثا (قوله تركيب المزج) قال الدوشري يخرج به المركب  
الاحادي والاسنادى فالاول يكون اعرابه على آخر الجزء الاول والاسنادى يحكى على ما هو عليه وهل هو معرب او مبنى فيه خلاف  
والركب الممدى نحو خمسة عشر متحتم البناء عند البصريين واهواز الكوفيين إضافة صدره الى مجزئه وسباق في فائه فان سمي به فقيه  
ثلاثة اوجه الاول ان يفر على حالة السام الثاني ان يعرب اعراب ما لا يصرف الثالث ان يضاف صدره الى مجزئه والركب من الاحوال  
والظروف نحو شراخر بيت (٢١٦) بيت وصباح مساء وما سمي به أصيب صدره الى مجزئه وذل التركيب عند سيبويه وقال يجوز

الركيب والبناء ( قوله  
وحضر موت ) قال الدوشري  
وبعضهم يقول حضر موت  
بضم الميم فله ابن إيل هن  
التبريزي ( قوله فإن علما  
النوع ) قال الدوشري  
ليس مراده به الروح  
الثاني لعدم صحة التعليل  
بما ذكره بل مراده النوع  
الاول من السبعة ( قوله  
نم إن كان الخ ) قال  
الدوشري قضيته أن  
حرز مع صرفه للملبة  
والجمعة مع أنه لا ملبة له  
وإلا المجموع هو العلم  
ويجاب بأن جزء العلم كالمعلم  
( قولوا لا يظهر به الفتحة )  
قال الدوشري ويأمر  
بذلك ويقال لما أمم  
منقوص فتدبر فيه  
الحركات الثلاث ولا يظهر  
الفتحة ونظائره في قولي :  
أعلى أي منقوص  
وفيه النصب لم يظهر  
( قوله وإلا صرف

من هذه الأرواح الثلاثة هي الوصف الذي يادرس الوصف الماراد للعدل والوصف المعدول (بني على منع الصرف) هذا جمهور (لأنه ما لم يذهب بالتسمية علقها العملية) وبني كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال لا عيش والمعرور أبو العباس أنه لو سمي شيء أو أحد أحواله أنصرف لأنه إذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه إلا التصريف خاصة وبنيهما على ذلك التقاربي وأما ما بين عصفور ورومان على مذهب لا نظير له إلا أبو جندب فيصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس وصار في التمارين في التذكير تخالف هذا فإنه قال الوصف يروى فيخالفه التصريف الذي للمعروف والعدل فيتم على الحين حينما انتهى وحجة الجمهور أن شبه الأصل من المعدل حاصل العملية محققه فذهب المنع من وجوده قالوا جهلوا متناع الصرف وأما قول ألسب والفراف وغيرهما من الكوفيين شيء وثلاث وربع مصروده بغير مرادهم أنصرف الحقيقي وإنما مرادهم بذلك المعدل فإنهم يسمون المعدل صرفا لا مضاعف الاصطلاح (أ) ومع ذلك لا يصرف معرفة فاعرف صرفا نكرة وهو سبعة أحدها العلم المركب تركيب المرح) أشار إليه في العظم بقوله «والعلم أصبح صرفا مركبا» تركيب زوج (كيفية لم يضر موت) غيره لم يضر سبويه ولعله من أمره فإن هذا الوجود لا ينصرف لا جناس فرعية المعنى ما عليه وفرضه بلطف به التركيب (وقد يضاف أول جرأيه إلى ما بينهما) انتهى العبد الله في صرف الجزء الأول حسب الأصول ونحو القائل الإجماع بينهما كذا في الجزء الثاني ما يجمع صرفه في العجوة كذا هو مرادهم من الصرف والإلام صرفا كذا هو مرادهم وإن كان آخر الجزء الأول به كمد يكره فإنه تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه الصفات الثلاثة ولا تلتزم لازم التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الإفراد قاله ابن مالك حكاه آية الله في الدين في شرحه في الرفع والجر كفا في القوم والمشهور في لغة الإضافة صرف كرب وجره بالنكرة وفتح جر به باعتداله بالسيبويه والعمادسي وروح الصرف لأنه مؤنث وقال قوم مدني على التفتح كهش من خمسة عشر فيل وهو الصحيح لأنه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يكن فيه الصرف لأنه مركب الوسط وفتح ما قد تكون كلمة مؤنث عند قوم من كفرة صدأ حزين وأجاز العمادسي الوجهين لاحتمال الأمرين (وقد بديان عن التفتح) انتهى خمسة عشرة حكاها سبويه وغيره ففتح آخر الجرأين لأن نحو معد يكره فيفتح آخر الثاني معطوف على السبويه ليس البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين (وعلى اللغات الثلاث) وهو إعرابه لا يربح لا يصرف وإنما هو أول جرأيه إلى ما بينهما وبنائهما على التفتح (إن كان آخر) الجزء (الأول معنلا) ما ياء (كمد يكره) وقال فلا وجه بكونه مطلقا في الرفع

كحضر موت) قال الدنوشري قال المرادي وأما كرب من معد يكرب فصرف في اللفظة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بل يجعله مؤنثا (قوله وقال خير) قال الدنوشري يظن من الأصح طريقه ابن مالك أو غيره (قوله وسمع جره بالفتحة) قال الدنوشري لا يلائمه قوله بعد قال فرمى على الفتح فلو قال وسمع منه كان أولى من قلت كيف يقول سيديوه والقارمي أنه ممنوع من الصرف للعلية والتأنيث مع أن شرطه صرف المأثرت إذ أسمي به مذكرا ياءه على الالة أسرف فقلت يجاب بأن العلم إنما هو المجموع وأجرى حكم العلية على جزأيه فالزيادة موجودة في الخلقة (قوله وأجاز القارمي لوجهين مخ) قال الدنوشري الظاهر أن الوجهين هما كون الفتح فتح إعرابا وكونه بناء فيكون القارمي رافق الإمام يديوه وكونه صرفا ورافق القوم فيها قالوا والظاهر أنه لا يصح أن يراد بالوجهين الجر بالكسر أو الفتح على القولين فيه (قوله كمعد يكرب) قال الزمخشري معنى ما حرّس هذا أي تجاوزه والكرب الفساد وكأه قيل عداه

الاسماء وفيه ما واد واد إنيانه على فعل بكسر الهمزة مع أنه مثل اللام والمثل اللام يأتي على مثل بفتح العين كالرمي والمخزى وقال  
الاندلسي يجوز أن يكون أصله معدي بفتح العين على التماس نكسب إليه وحذف الألف قبل معدي بياء مشددة ثم خففت الياء حتى  
معدي بياء واحدة ساكنة فودنه على هذا معنى لأنه محذوف اللام (قوله ربه غير ما نحو خطفان) قال الدونشري مفكك فإنه على  
الآساس أيضا اللهم إلا أن يقال إن القليلة من حيث هي كذلك لا يقال فيها إيهام من الآساس أو يقدر قبل قول الفارح الآساس فقط أفراد  
فتصح به المغايرة أو يكون المراد بالآساس كونه موضوعا على أنه على شخص بخلاف ما ذكرناه على جنس إن صح أنه على جلس (قوله  
زيد نامنا) قال الدونشري أي فاشبهنا أتي حراء (قوله فيه رجوان) قال الدونشري وعلى يقال الأولى الصرف لأصانته في الأسماء أو  
منه على نظر الأولى والأولى فيها يظهر وليكن كلام الفارح فيها يأتي قديما ذلك (قوله في ذلك زمان) قال الدونشري فيه نظر  
فإن زمانا فعلا لا فعلان لعدمه وأما قرطاس بالضم فقليل كقول علماء الصرف فإذا سمى به وجب منه من الصرف لوجوب الحكم  
زيادة ألفه ونونه وقال أيضا زمان هندسيوبه والتحليل أنواع من الصرف لكثرة (٢١٧) زيادتها ألف والنون في نحو ذلك

ومصرف عند الأخفش  
لأن فعلا في النيات أكثر  
وبزيده قول بعضهم  
أو ضم من قال لا أشعوني  
وعليه مفكك كلام  
الفارح (قوله فإن اعتقدت  
الخ) قال الدونشري  
الظاهر أنه عند الاعتقاد  
الذي ذكره يجب العمل  
بمقتضاه والاعتقادان  
معا جزآن لكن ينظر ما  
الارجح منهما وقال ابن  
مالك في حسان والجرهري  
في حارقيان لدويبه أنه لم  
يسمع فيهما إلا المنع  
لصرف لكن قال الشيخ  
ذكر ما لا يؤثر ذلك فيها  
قاله ابن الحاجب من جواز  
الوجهين لأن المثبت مقدم  
على الثاني وفيه نظر لأن

والنصب والجر سواء كان مربا كالألف الإضافة أم بليا كالهمزة وقد تقدم ذلك في الشرح (الثاني  
العلم في الزيادة بين الألف والنون) وإلى ما أشار الناظم بقوله كذلك حاوي ذائدي فعلا نام سوا ما كان أوله  
مفتوحا أم مكسورا أم مضموما (كروان وعمران وعثمانو) لا فرق بين أعلام الآساس كما تقدم وغيرها  
نحو (خطفان) بفتح الخجمة والطاما الميملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم أبيها وهو  
خطفان من سعد بن قيس بن عيلان (وإصهان) بكسر الخجمة وفتح الموحدة على ما سميت بذلك لأن أول  
من نزلها إصهان بن قيس بن عيلان بن يافث فهذه الألفاظ منوعة الصرف لندف لأن الألف والنون بها  
زيد نامنا وما كان من الأسماء في آخره ألب ونونوا حطفت النون فيه الإصالة والزيادة فيه وجهان  
الصرف وعدمه اعتبارا بأصالة ما وزيادتها في ذلك زمان وحسان ودهند وشيطان أعلاما فإن اعتقدت  
إيهام من الرم والحسن والذهق والفيط لم تصرفها وإن اعتقدت إيهام من الحسن بالنون والذهقة  
والفيطة صرفها وإذا تمحصت جهة الإصالة صرفت كالإصطيف بطحان من الطحس أو تبيان من التبن أو  
سبان من السمن ونحو ذلك واختلف في إبان بتشديد الباء على حرفه رأيان وزنه لمدال فالهمزة  
والياء والنون أصول ومن منه الصرف رأيان وزنه لمدال فالهمزة رأيان وزنه لمدال فالهمزة  
المنع كما قال ابن يعيش وإذا أبدل من النون الهمزة لا يمنع من الصرف (هذا ملحق بحكم المبدل منهوه لك  
نحو أصيلان مسمى به أصله أصيلان تصغير أصيل على غير قياس وتوابعه بدل من حرف أصله نون وحرف  
وذلك نحو حسان مسمى به أصله حاء أبدلت همزة نونا) (الثالث العلم في صرف الهمزة من الصرف إن  
كان بالياء) وإلى ما أشار الناظم بقوله كذا مؤنث بها معقلها سواء كان علم مؤنث أم مذكر (كعاطلة  
ومالحة) وإنما لم يصرفه لوجوده العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في ظهوره ملازمة له ومن ثم لم  
تؤثر في الصفة نحو مائة لأم في حكم الانفصال فإبان مائة نورة فتنزل بها (أو زائداهل) أحرف  
(اللائنة كزيديوسعاد) تنزل بالحرف الرابع منزلة ناء التأنيث (أو) ثلاثيا (حرك الوسط) لفظا

(لصريح - ٢٨ - ثاني) مثل صاحب الصحاح فتيمة أم (قوله من الرم الخ) قال الدونشري  
الرم الإصلاح والحسن العقل والذهق الإعطاء (قوله أو سبان من السمن) قال الدونشري ينظر هل هو السمن بفتح أوله وسكون ثانيه  
أو بكسر أوله وفتح ثانيه وهل كل فهو مصرف كقوله الفارح لتقدير زيادة سون وجعلها في بيان منه مائة للأصالة ينال به ما صرح به  
ابن فلاح في الكافي من جواز الوجهين الصرف اعتبارا بالذكور والشرح ومنه اعتبارا بالآية مأخوذة من السب بمعنى الخسار ومنه بتعديدا  
أي لطلب قال بعض الأفاضل وما المانع من أن يكون سبان كحسان فيجوز أخذه من السمن فيكون مصروفا ويجوز أخذه من السمن  
فيكون غير مصروف (قوله واختلف في إبان الخ) قال الدونشري وذهب القراء إلى منع الصرف العلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية  
تدعيها لها بالرائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك أشعوني (قوله ذلك نحو حسان الخ) قال الدونشري حسان بكسر الحاء وتقديد  
النون وإبدال الهمزة نونا لكن الهمزة ليست حركا أصليا بل بدل من أصل (قوله أو حرك الوسط الخ) قال الدونشري وإن تولوا الحركة  
في نحو سقر منزلة الحرف الرابع لأن الاسم خرج بها عن أصل الأسماء وهو الثلاثي الساكن الحشو فصار كالرباعي في التأنيث ولأنها في



النسب كالحرف الخامس فلو نسب إلى جزى لفتح جرى محذوف لأن لا يجر ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الأمران (قوله بلدين) أشار بذلك إلى وجه تأنيث الملبين بإسماء الأماكن قد يلزم تأنيثا بنائيا وبين السند قد يلزم تدكيرا بنائيا ويل المسكن وقد يخبر المتكلم في اعتبار ما شاعرا المرجع الساجع وما لم يسمعه فيه شيئا من كلام العرب هو ذوا في وجهين وكذا أسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحقى قال الصمام أقول ما لم يسمع فيه شيء يذهب أن يصرف لا غير لأن الأصل في الاسم الحرف لسكن كان الظاهر أن يقول المصنف على بلدين قال الدوشري أعلم أن ما هو جودا ما يكونان من هذا القبيل إذا اختلفت معهما بزيادة الناحية أما إذا اعتبرته لدا فيكونان كنوح ولو طاقا له الجوهرى (قوله وإنما أثرت نحوه) بى أنه لم يعتبر المصالح من ما هو جود المعجمة بشرط التأنيث ويحجب بترجيح التأنيث على المعجمة لقوته بظهور علامات المقدرة في بعض التصريفات (٣١٨) (قوله في نحو هند) قال الدوشري ذهبوا إلى أن لفظ هند

منقول من مذكرة سمي به مؤنث فكان كزبد سمي به امرأة فكان الظاهر نعم منه مثله خلافا لما يرويه كلام الموضح (قوله أو تقدير) قيده المرادى بقره كاللفظ قال ابن حاتم يعنى به ما كان حذفه على طريق القياس فإب المحذوف منه يكون كاللفظ له ومنه وجوب تخفيف جواب اسم مفعلة وشمل تخفيف شمال واحترزه بما هو على غير قياس كأيمن وأيمن من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كاللفظ له وإنما لم يكتفرا هنا بتحرك الوسط كما تقدم لأنه لما كان المسمى هنا مذكرا ضعف معنى التأنيث جدا فاحتاجوا إلى تقوية معنى التأنيث بأقوى

(كسر ولفظ) إقامة الحركتين الوسط من الحرف الرابع خلافا لابن الأبارى في جعله ذوا وجهين كهند وأما محرك الوسط تقديرا كدارو بارهنى إسرائيل فيلحق باب هند (أو) ثلاثيا (أهميا كما هو جود) نعم الجيم على بلدين لأن المعجمة الساكنة الضمة والتأنيث والمعية نعم للفتح وإن كانت المعجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها لم تؤثر مع الصرف بل أثرت نحوه وقيل هو ذو وجهين كهند (أو) ثلاثيا منقولاً من المذكرة إلى المؤنث كزبد اسم امرأة) لأنه حصل بنبه إلى التأنيث فخل جادل خفة اللفظ هذا مذهب سيدييه والجوهرى وذلك مأخوذ من قول النظم : وشروط منع العار كونه أدنى فوق الثلاث أو تكرار أو سفر أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر وهو ذو نحو هند وند (و) جعل من الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أهميا ولا مذكرا الأصل (الصرف وزكة) في صرفه نظر إلى جهة اللفظ وأما فقار من أحد السبعين ومن لم يصرفه (وهو أول) انظر إلى وجود السبعين في الجوهري والمعية والتأنيث وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : وجهان في العادم مذكرة أبى : ومجتمعة كهند والمجمع أحق (ولاجاج بوجه) أو الجمع ومفعلة بالسكر لا ينظر حكما أوجه اجتماع عليهن تمنعان الصرف اه (وقال عيسى) بن عمر الثعلبي (أو) أبو عمرو (الجرمي) أبو العباس (المرد) وأبو زيد (في صورته) اسم امرأة أنه كهند في جوارحه (وجهين) وهم مساكين وكان لهم المؤنث ثنائي للفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيدييه وإذا سمي مذكرة بمؤنث وسبب منع صرفه بأربعة شروط أحدها كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظا كزبد أو تقدير أي يكون محذوف التثنية لا يكون مسبوقا بتذكير انفرده به تحقيقا كزبد اسم امرأة فلا يمانعه ولقن مذكرة فوسمى بها مذكرة صرفه أو تقديرا بكونه وشمال فإنها صفتان مذكرة فتنزى الشرط الثالث أن لا يكون مسبوقا بتذكير غالب كذراع ذاب : مؤنث بدليل ذراع رأيتها فإذا سمي به مذكرة انصرف لطلبه استعماله قبل الذمبة في مذكرة كذراع لم استعراضي وعصدي بمعنى أنت باصرى ومنعدي الشرط الرابع أن لا يكون التأنيث موقوفا على تأويل غير لازم وذلك كالتأنيث المجموع كرجال فإن تأنيثها يفسى على أولها بالجمعة وذلك غير لازم لأنها قد تزول بالجمع وهو مذكرة فإذا سمي به مذكرة انصرف (الرابع العلم الأهمي) فإن به فرعية لمعى بالمعية وفرعية اللفظ بكونه من الأوصاف الأهمية فيمتنع من الصرف (إن كانت هليته في اللغة المعجمة) كما هو ظاهر مذهب سيدييه وذوهم الفلويين وابن

الأموه القائمة مقام علامات وهو الحرف الرابع وما يدل على قوته منه من رد العلامة في التصغير كما في غريب بخلاف حركة الوسط كما في قدبة وم. لذا يعلم الجواب من عدم اكتمالها بالمعجمة (قوله إن كانت هليته في اللغة المعجمة) قال الدوشري فإن قيل لو سميت رجلا بآجر فيمن خفف الزاء لم تصرفه في الوجه في ذلك قيل هذه مخالفة وذلك لأن تصرفه لأن فيه التثنية ووزن الفعل نحو آخذ وآكل فلم يصرف بهذين السبعين والمعجمة فيه غير معتد بها فلا يرد على قولهم أن المعجمة إذا لم يكن عليها في لغة العجم الصرف (قوله كما هو مذهب سيدييه) قال الدوشري إنما جاز بقوله ظاهر لأنه ليس في كلام سيدييه تصريح بغيره في ذلك كذا أن مصنفه والفلويين سميا غيرهما وقد يقال إن صرف العرب الجاهل وقالون مسمى بها فالوجه ما قاله سيدييه وإن لم تصرفه فالوجه ما قاله ابن منصور ولعلهم لم يحنظوا عن العرب شيئا في ذلك فوقع الخلاف

أو تكون العرب اختص ذلك (قوله) قال الأندلسي لو سجد بحالض رطائي الصرف وإن كان على أربعة أحرف مختصا بالثوب لأن أصله التذكير لكونه صفة وصف بها مؤنث بلفظ مذكرو لو سجد لساء انصرف إذا سجد به مذكرا لأن تأنيثه تأنيث جمع بمنزلة كلاب وتأنيث الجمع غير حقيقي اه ومراده في الأول أنه لو سجد مذكرا بحالض وغیره انصرف بالذكورة (قوله أن يمرى عن حروف الدلالة) قال الدونشري : قال المرادي فإن كان في الرباعي قسمي فقد يكون عربيا فهو صمد ومو قبل (قوله وهو نوح) قال الدونشري فيه جناس مقلوب (قوله وشتر الخ) قال الدونشري هذا مشكل لما تقدم في ما هو جور على بل يدين فإنه ذكر هناك أن المجمة لما انضم إلى العلية والتأنيث نعم المنع وكذا يخالف شتر حر أنه أول لتحرر الوصلة منضمنا إلى العلية والتأنيث قال شيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوري في شرحه على الكافية بعد ما ذكر ابن الحاجب أن شتر (٢٩٩) يخرج من الصرف وأما على مطعب إلا كثر فصرح ابن حمام

صغوراه لا يشترط ويظهر أثر الخلاف في نحو قالون فيصرف عن الأول لأنهم يستعملوه هنا وإنما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به (وزاد على) أحرف (ثلاثة كإبراهيم وإسماعيل) فلو كان ثلاثيا لم يصف فيه فرعية لفظية على أصل ما يولى عليه الأساد العربية ثلاثا لثلاثة في المجمة في الثلاثي الثلاثي التأنيث فلو لا واحداني لما جمع العرب ولا التفات إلى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالمعنى ما نقل عن له أن غير العرب بأي لغة كانت ولصرف جملة الاسم بوجه واحد ما نقل الأتباع والثنان خروج من أول أن الاسماء العربية كإبراهيم والثالث أن يمرى عن حروف الدلالة وهو محاسن أوربا عن حروف الدلالة ستاره الميم والراء والياء الموحدة والتون والفاء واللام يجمعها من ينقل والرابع أن يجمع فيه من الحروف ما لا يجمع في كلام العرب كالهم والقاف بغير فاصل نحو فتح وجق والصاد والهم هو الصولجان والكاف والهم هو السكرجة والراء بعد النون أول كلمة نحو ترجمس والراء بعد الهم هو مهتر ويلي أفعال النظم بقوله :

والمعنى الوضع والتعريف مع ه زيد على الثلاث صرفه امتنع

(وإذا سمى بنحو الجاه) بالهم وهو آلة تعمل في تم القوس وهو (والمعنى) بكسر التاء والراء وسكون النون قال الجوهري في قيس عربي وهو حرا سيف (صريف الجندوت طبعه وهو نوح ولوط) من الثلاثية الساكنة الوسط (نوشتر) يفتح القدين المجمة والثاء المتساوية في القوة من أحمال أران يفتح الحفرة ولقد بدد الراة إقليم بأذربيجان (مصرفه) لتكون الثلاثية والمجمة مطاوعة بها صرح بذلك السهال وابن برهان وابن خروف (ويقبل الساكن الوسط) كقوس وكوك (دوسر صميم) انصرف وحده كقوس (والحركة) أي الوسط كقوس (متعم النسخ) كقوس إقامة الحركة لوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن حمز التقي وابن قتيبة والجرجاني والزهري (لحاصل العلم الموازن لفعل) الماضي أو المصارع أو الأمر (والمعبر من وزن الفعل أنواع) ثلاث (أحدها الوزن الذي يفسر الفعل) والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل إلا في علم أو أسمى أو يمدور فالدم (تكمم) بالحاء ولقد بدد الضاد المدهمتين هنا (لما كان) وقال الجوهري اسم لشبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال : ه لولا الإله ما سكنا حضاها أي بلاد خضم (وشتر) بالعين المجمة ولقد بدد الهم هنا (الفرس) والالهامي كتبتم أصغ وبذر لاء (و) النادر ما كان على صيغة الماضي المبني لمضارع (دتل) اسما (لقبيلة)

مقدر ضيف لأن مصاحا أن اللفظ كان مستعملا في المعجم (قوله بأذربيجان) قال في مطالع الأنوار يفتح الحفرة وسكون النون والفتح الراء مع قصر الحفرة هذا هو المشهور وهذا الأصل والمذهب الحفرة تفتح ههنا بن دلهان وغيره التامو حكي فيه ابن عسك في آخر ما ذكره (قوله ويقبل الساكن الوسط الخ) قال الدونشري قبل قياسا على مدر فرق بينهما بأن جنس المجمة لا يستد بالسمية وجلس التأنيث يستد بالسمية به قال ابن فلاح البني في كافيته وذكر أن المؤنث الثلاثي الساكن الوسط صرفه أولى من تركه فكس ما قاله المستصف سابقا وهو اللغة النحوي قاله الأندلسي وذكر ابن فلاح في كافيته أيضا أن اللغة النحوي منضم من الصرف فلينظر رأي الكلامين أصبح (قوله وقال الجوهري) قال الدونشري الذي في شرح ابن أبي عمير أن لقب لشبر بن تميم (قوله وبذر لاء) قال الدونشري فيه نظر وفي كلام ابن إراز أنه اسم لموضع ولا لسم أنه أسمى بل منقول من الفعل (قوله ودتل لقبيلة) قال الدونشري قال

بأن شتر منصرف ولفظه الفارج عن السوان وغيره وقال الشيخ محمود أن يكون امتناع صرفه لأجل التأويل بالفتحة فهو علم مؤنث وعلى هذا لا يتم ظاهر التنصريح فتأمله اه وقال أيضا ذكر ابن الحاجب لا يخاف على منع صرفه في شرح المفصل وهو قاسد فقد نص ابن حمام على صرفه وقال أيضا فإن قلت في عند ودعد سيبان مع سكون الوسط وقد جاز فيهما الصرف ومنعه قبلني أن يورد الصرف ومنعه في نوح ولوط لوجود السيين فيهما أيضا قلت إن التأنيث سبب محقق فهو فيمكن اعتباره مع سكون الوسط وأما المجمة فهو سبب

ابن المصنف فالتأني هو دليل لحيوية ونجيب لحرارة ونجيب لطائر وهو يدل على أن مثل مشترك بين الفيلية والدرية اه بق أن ظاهر كلام المصنف أنه ليس هذا إذا جعله مقارن الحظم وشعر الظاهر أنه علم وكون مدلوله الفيلية لا يتنافى ذلك لما قررناه في حواشي الألفية في باب العلم عند قول الناظم وقرن (قوله والذي لا يوجد غير العمل الخ) هذا الصنيع يقتضي أنه جعل الوزن الذي يخص الفعل قسمين ما لا يوجد في غير الفعل إلا فيما سبق الثاني ما لا يوجد في غيره أصلاً لكن كان الظاهر حينئذ أن يزيد فيها سلف قوله أو لا يوجد في غيره أصلاً ليكون موطناً لها من جهة ما في كلام المصنف بمسؤوله لا يرتبط بحسب الظاهر بما قبله وظاهر صنيع المصنف مساراً لما قبله في الحكم وإنما أعاد الكافي لأن الغلبة فيها قبله وردت في كلام العرب وفي هذا لم يزد بل ذكرها التمام على سبيل التمثيل لكن بقي هنا شيء هو أنه ما اترقى بين انطلق وما بعده من خضم وشعرين كلا يوجد في غير الفعل علماً والقارح فرق بينهما فليحرر (قوله أو تأني لظاودة) قال الدوشري لو قال أو تأني لم يبد بالظاودة كما في بعض النسخ كان أولى (قوله لأن المنقول الخ) قال الدوشري لو قال كما قال ابن المصنف ومتى سميت (٣٣٠) ضمن أوله من قوله صل قصتها في التسمية بخلاف إذا سميت باسم أوله من قوله وصل

فإنك تبقى وصلها بعد التسمية لأن المنقول من فعل قد بعده من أصله فيلحق نظائره من الأسماء ويحكم فيه بقطع الحمزة كما هو القياس في الأسماء والمنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له كان أولي كما هو واضح (قوله الثاني الوزن الذي الفعل به أول) قال الدوشري وفي شرح الفصول لابن أبي بلال سميت بضمير من قولك ضربن الهندات وجعلوا نون حرقاً والاصح إن الفاعل مخرج لم يصرف لتعريفه ووزن الفعل المختص إذ ليس من الأسماء مثل جعفر بفتح

فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل لأن التأني والاهمى لا حكم لها ولأن العلم منقول من فعل فالأختصاص فيه بغيره (و) الذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتوح من غير فوصل أو تأني المصدر (كأنطلق واستخرج) نحو (تفائل) يرتصالح حال كونها (أعلاماً) وحكم حمزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لأن المنقول من فعل بعده من أصله فالتحق بنظائره من الأسماء فحكم فيه بقطع الحمزة بخلاف المنقول من اسم كافتدأ فإن الحمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له (الثاني الوزن الذي الفعل به أول لكونه غالباً فيه) وهل هذا من النوعين انقصر الناظم فقال: كذلك ذو وزن يخص الفعل لا أو غالب... فالغالب (كأنشد) تكسر الحمزة في الميم وسكون الميم بينهما والله المهيمة حرك الكسر وأما مضوم الحمزة والم فاسم موضع (وأصبح تكسر الحمزة وفتح المرحمة في هذه الأصابع وفيها شذوذاً خاصة من ضرب ثلاثة أحوال الحمزة في ثلاثة أحوال الباء العاشرة فأصبح (وأبلم) بصم الحمزة في اللام وسكون الموحدة بينهما سقط المقل حال كون الثلاثة (أعلاماً) فيكون وجوده مراد بها في الفعل أكثر منه في الاسم (كالأمر من ضرب) فإنه مراد بها عند (و) الأمر من (ذهب) فله مراد بها أصح فتح الباء (و) الأمر من (كتب) فإنه مراد بها أبلم (الثالث الوزن الذي الفعل به أول لكونه مدوماً زيادةً يدل على معنى (في الفعل ولا يدل) على معنى (في الاسم) فكل في فتح الحمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذته الأفكل إذا أصابت رعدة (وأكتب) بفتح الحمزة وسكون الكاف وفتح اللام جمع كلب (فإن الحمزة قبل لا يدل) على معنى (وهي في مرادها من الفعل نحو أذهب) مضارع ذهب (وأكتب) مضارع كتب (دالة على اكتمل) مكان المفتوح بأحد ما من الأفعال أصلاً للمفتوح بهما من الأسماء (ثم لا بد من كون الوزن لازماً بما قبله) في القيد من حالك الأصلية (غير عاقل لطريقة الفعل مخرج با) قيد (الأول هو الزوم) نحو اسرططاً فإنه في الرفع نظير أكتب (في النصب نظير أذهب في الجر نظير

فإنك تبقى وصلها بعد التسمية لأن المنقول من فعل قد بعده من أصله فيلحق نظائره من الأسماء ويحكم فيه بقطع الحمزة كما هو القياس في الأسماء والمنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له كان أولي كما هو واضح (قوله الثاني الوزن الذي الفعل به أول) قال الدوشري وفي شرح الفصول لابن أبي بلال سميت بضمير من قولك ضربن الهندات وجعلوا نون حرقاً والاصح إن الفاعل مخرج لم يصرف لتعريفه ووزن الفعل المختص إذ ليس من الأسماء مثل جعفر بفتح

الهم واليمين وسكون الهماء وذكر البصري في تعليقه أنه سأل أبا علي عن قولك لمن الهندات هل يصرف فقال لم يصرف لأنه بمنزلة فعل ودرج وإن أردت الأمر لم يصرف لأن هذا لا يكون إلا للضمه ولا يمكن خلع الضمة منه وذكر البصري أيضاً أنك إذا سميت بضمير من قولك ضربوا لا يبدون ولا بد من إلحاق النون إذ لا فصل بين هذا والواو والي في ضربوا وبين التي في اليبون والمسلمون في أن كلا منهما للجمع وإذا كان كذلك لم يكن بد من إلحاق النون فأعرف ذلك (قوله وكان المفتوح الخ) قال الدوشري لو قال بده فكان المفتوح به من الأفعال أصلاً للمفتوح به من الأسماء كان أحسن (قوله في الرفع نظير أكتب) قدوة للقارح ما أدق نظره وما أدرأه بصناعة مزج الكلام فيه ثم كلام المصنف يذكر النظر في الرفع وروبط لاحق الكلام بسابقه بما تقدم به بذلك من قوله فلم يلزم وزناً واحداً لأنه المناسب لقول يصف لازماً وأما تعريب المصنف قوله فلم يبق على حالة واحدة فغير مناسب كما لا يخفى لكن قال المصنف في الحواشي إن قول الناظم أن اسراً في حالة الرفع بمنزلة الأمر من مخرج مردود لأن حمزة مكسورة كما لو كانت قبل التسمية وهو على هذا فيستحق حينئذ الصرف لما بينه الفعل في الوزن ويجب صرفه في الحالين الأخيرين لتلا يلزم ما لا يظهر له

وهو وزن ما لا ينصرف في النصب والجر وينصرف في الرفع (تولد يكون حركة جنة تنبع (٢٢٩) حركة لا يه) قال في الحرائر

لا سلم أنه يجوز فيه من  
الإباح ما كان يجوز قبل  
التسمية لأن ذلك ثبت على  
خلاف الأصل والتسمية  
كوضع مستأنف فبعض  
أن يجري على القياس ألا  
نرى أنهم لما سموا بضرب  
نظروا مؤخره فقد يقال  
لوصح ذلك لزم قطع امرئ  
ومحوه في العلية فلذا ترك  
هذا ذكر النظر في حالة  
الرفع وقت ذلك الخارج  
(قوله إنما هو في المقتضى)  
قال النووي يرى مراده به  
الذي هو عليهما على السواء  
والا فالتألف في الاسم  
معتك فيهما أيضا  
فليتأمل (قوله إلا إذا  
كان الخ) قال النووي يرى  
رده شيئا العلامة أبو بكر  
بأن الشرط المذكور غير  
معتبر كما نبه عليه السعد  
الفتناني أم أي في  
بحث الإيجاز حيث حكاه  
بزيل وأقر أن في البيت  
حذف الموصوف وكذا  
أمر المصنف ذلك في المتن  
في مباحث الخلاف هذا  
وقد أسلف الخارج في  
باب التمسك أن هذا  
الشرط خاص بما إذا كان  
الموصوف مرغوا ولا يفتى  
أه في البيت ضرورة فتأمل  
(قوله ابن وهب) قال  
النووي الذي في كلام

[illegible]

فظهره بدل وثيل واثل وكان صاحب غارات يطعن فيها من ثنية الجبل حتى أنه قال أطلب الدابة علبس في الحرب وتوضع في السلم قال ابن الأحرار يقال السيد ابن جلا وقال غيره يقال ابن جلا إذا كان جلي الشرف واضح الأمر

(قوله كملني بالحق) قاله نويسري أقول كيف الإلتحاق مع قول الأندلسي شرح المنفصل (سنة) ألف حلق وهو اسم بيت إن جعلتها ثنائيت لم تصرفه وإن جعلتها للإلتحاق صرفته إن لم لم اسم بها اه فيه كما ترى فهو بد أن يكون المضافاً ثابتاً اه (وأقول) فهو بد ذلك سيأتي في المتن في باب اثبات الثابت (٢٣٣) فلا حاجة لغيره شرح المنفصل ولا إشكال في دعوى الإلتحاق لأن المراد أنه قد وقع

الاتفاق مع العلمية على اعتبار أن الله للإلحاق إذا العلمية وحدها لا تستقل بالمتن ولو اعتبر أن الله التأييد لم يمتنع لا اعتبار العلمية فتدبر (قوله كتابهم اسم رجل) قال الدوشري وكندون فيها براه أبو علي من أنه لا ينصرف للتحريف والمصحة يعنى شبه المصحة بالزيادة ذالى لانكون الاحاد العربية علما أشبه الانجمنى هو مل معاملة قاله ابن المصنف (قوله كتاباء) قال الدوشري العلماء مصب المعنى (قوله المعرفة المحسولة) قال الدوشري العدل فى الأصل مصدر عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان أحدها التسوية ويتعدى بنفسه كقوله تعالى فعدلك على قراءة التخصيف أى سواك وثانيها الانقضاء ويتعدى بنى يقال عدل فى حكمه أى انقضى ولم يجر وثالثها الميل ويتعدى بمن يقال عدل فى الطريق أى حال عنه ومن هذا نقل التحويرن العدل إلى صناعتهم قوله ( بنية الإحاطة ) قال الدوشري

(السادس العلم المختوم بألف الإلحاق (مختصرة كملقي) بالعاقب (وأرطى) على الأصح حال كونهما (عليين) فإيهما ملحقان بمحضر والتع لم من التصرف الطلية وشبه ألب الإلحاق بألف التأنيدي في الزيادة والمواظقة مثال ما هي فيه فإيهما على وزن مكري وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحق به كحامي اسم رجل فإيه عند سيره معوج الصرف لقبه بهاييل في الوزن والامتناع من الألف واللام فلما أشبه الأهمى هو مل معامته وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وما يجمعها من ذي ألف • ربيت لأحق فليس ينصرف

[illegible]

عبارة الرضى في هذا المقام وأما السبب الآخر فله في أجمع وفي جميع فن الخليل أنه تعريف إحقاق لأن الأصل في جامع القوم أجمعون أى جميعهم وقرأت الكتاب أجمع أى جميعه قبل هو ضعيف لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف وله أن يقول إنما لم يعتبر مع وجود المضاعف إليه لأن حكم منع الصرف لا يمتنع فيه كما يجرى مع اعتبارهم (فولوا إذا بطل الشرط الخ)



قال الشهاب القاسمي قدس سره بمنع بطلان الشرط بناء على أن الشرط العلية أو الوصية أو شبههما وما هنا كذلك لأن فيه شبه العلية أو الوصية كما يستفاد من التسهيل اه وفيه بحث لأن الشرط الذي حال شرط ما يجمع بالوار والون لا ما كان ممنوعا من الصرف والجمع بالوار والون لا يمكن فيه شبه العلية والوصية فليتأمل (قوله إلا إذا كان مؤثرا لأفضل منه) أي وأفضل هنا ليس صفة قال الشهاب إلا أن يقال تشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل اه وفيه ما عرفت وقوله إلا إذا كان اسمها محضا الخ قال الشهاب صرح بعضهم بأن ذلك في الصفة فأما الاسم فلا ربط بين مذكر مؤثرا به لا يجمع نحو بالوار والون ويجمع ثمرة الألف والتاء اه وإلى هذا الصليح أشار بأن المراد بكونه اسمها أنه لا مذكوره نقول الشارح لا مذكوره تفسير لما قبله لكن عبر السبوطي في النقل عن التناظم بقوله لا يجمع على فعال إلا إذا لم يكن مذكوره على أصل وكان اسمها اه ولا يخفى أن المتبادر من محبة الاسم أن لا يكون فيه شبه الوصفية وقد أشار في التسهيل إلى أن فيه شبه وصية وقد يجب أن يقال للوصية شائبة الوصفية لا شبه الوصفية فليتأمل (قوله وجمع وأخواته الخ) قال الدوشري الخ في شرح السكاكية لصيغ شيوعها فلا يبيس المفعول أن جمع وأخواته منع صرفه العدل والصفة الأصلية قال شيخ الإسلام أحمد بن حنبل ومن حقه تعليل تصريح الملا بصحة الوصفية فيها بحسب الأصل مع عدم كونها معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون الدال بدل على أنه لا يمكن جمع فعلاء على فعل كونه صفة بحسب الأصل بل لا بد من الوصفية في الحال (قوله إذا أريد به الخ) هذه القيود لتحقق العدل فيه بحيث عليه المنع من الصرف لا المنع من الصرف فلا بد أنه لا اختصاص لاسم بالآخرين إذ كل اسم لا يصرف شرطه التجرد من أن والإضافة (٢٢٣) وتظهر من هذا أن هذا القول

الدوشري لم يفترطوا هنا أن لا يصرف وأن لا يكسر كما قالوا في أمس (قوله بكتبت يوم الجمعة سحر) قال الدوشري قال في المتن في بيعت إذا وعمل العامل في ظرف زمان يجوز إذا كان أحدهما أهم من الآخر نحو أبيتك يوم الجمعة سحر قال الدمايني أقول ليس بين السحر واليوم عموم

المشروط لجمعه بالوار والون شاذ ههنا فكيف يقال فيه لجمع بالالف واللام لا يجمع على فعل إلا إذا كان مؤثرا لأفضل صفة كبراء ولا على فعال إلا إذا كان اسمها لا مذكوره كصغراء وجمع وأخواته ليس كذلك بل إنها أشار التناظم بقوله واللم منع صرفه إن عدل كفعل التوكيد (الثاني) من المفعول (سحر إذا أريد به سحر يوم بعبه واستعمل طرقا مجردا من أن والإضافة بكتبت يوم الجمعة سحر فإنه) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل أما التعريف ففيه خلاف فقبل هو (معرفة) بالعلية لا به جعل هنا لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل يشبه العلية لأنه لربط بنحو أدلة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وكلام الموضح إجماع اه وأما العدل من حيث هو (معدولة عن السحر) بالقرين بال لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يذكر سحر بال فبال فبال ونقصه التعريف منع من الصرف وقال السبيل والدورين الصنف معرب مصروف واختله أو مع تنويه فقال السبيل هو على ية الإضافة وقال الدورين على ية أن (وقال صدر الأفاضل) لا يجوز التخصيص بالصرف إلى المكرم المطرزي تليد

وخصوص ذلك أن السحر هو الوقت الواقع قبل التجر قبل اليوم هو ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين التجر والمغرب فليس شيء منهما باصداق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم إلا أن يقال أطلق السحر على أول التجر لقرنه منه من باب إطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جهتك في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك أن جزء يوم الجمعة أهم من سحره فتأمل اه قال القسمني وأقول قوله اللهم إلى الخ يقتضي أن سحر يسمى أول التجر ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو باين له لأن المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر من يوم الجمعة كذلك لا يصدق على شيء من أفراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من أفراد سحر فإنه الأمر أن ما صدق عليه سحر في مثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لأن المراد سحر يوم الجمعة وأما مطلق السحر فإن به شيء ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة فينبأ له (وأقول) ليس مراد الدمايني بالمتباينين ما ذكره القسمني حتى يتوجه عليه اعتراضه المذكور فالجزء والكل ليسا متباينين بمعنى أنهما يوجدان بلا منازعة بينهما في الوجود ومراد الدمايني بأول التجر قوله أطلق السحر الخ أول جزء مما بعد التجر والإضافة إلى التجر لأدنى ملازمة وقول الشمس وأما مطلق السحر الخ لم يفهم لزيادته لفظ بعض فيه معنى بل كل فرد صدق عليه سحر جزء مما صدق عليه يوم الجمعة ذلك هو كونه حيث لا يكون غير قوله غاية الأمر الخ قال القسمني يريد هنا بالأهم من الآخر المقابلة له ولغيره شمول الكل لجزئه أو الكل لجزئه ولا يريد به المقهور الصادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس لأن يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك اه وقول الدمايني بكون المراد الخ أحسن منه أن يقال فيكون المراد جهتك يوم الجمعة جزء من الجزء مدلول عليه بلفظ سحر فإنه جار فيه كما ذكره في اليوم على حاله ولم يشرع في إعراب سحر يلىظ الظاهر أنه بدل بعض من كل لأن التجر عن أن سحر أريد به أول جزء من أول يوم الجمعة فيكون سحر أكله الخفيف تلك أو بعضها ولكن بتأنيبه قول



فصنع من هذا المعدل (قوله قال الفرزدق في ترويض الخ) قال الفرزدق قال انه ما بين النول وورد الماء هو الثرب منه والوصول اليه وسفار اسم بقرابى مارن من مالكة والادهم تصغير ادم وهو الاسود والمستجير بالخير والى طالب الماء لارض او ماشية يقال استجرت فلانا فلما جازى اذا طالب من ماء لارضك او ماشيتك فاعطاك او اما المور فبفتح العين الهجاء والواو المنددة اسم مفعول من قولك هورت من الامر صرفته عنه قال ابو حبيدة يقال للمستجير الذى يطلب الماء ذاهب سبه قد هورت شره وانشد الفرزدق في ترويض وسفار كذا في الصحاح اه كلام الدمايين وذكر السير على ان ادبهم في البيت رجل من اخبى القهراء (٢٢٥) قوله وقد اجتمعت الفئتان الخ

قال الفرزدق قد يقال ان هذا القاهر لا يظن من ان يكون من عبيد بن تميم او منهم وعلى تقدير كونه منهم لا يظن من ان يكون من الكثير منهم او من القليل الذين يعرفون ما آخره وان كان الاول اشكل الحال وعلى الاول من الثاني بشكل بان الكثير لا يعرفون وعلى الثاني من يظن بان الدليل لا يثبتون اه وكتب شيخنا العلامة التتيمي بعده أقول على تقدير الاشكال اذ العرف يجوز له ان يتكلم بنهر لفته وهذا بعد تسليم انه عربي وأنه يصح بكلامه والله اعلم بالصواب ثم كتب الفرزدق في هذا قول هذا المعقب أقول على كل تقدير لا إشكال كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل اما اوله لان العربي لا يتكلم بنهر لفته ولو قطع له بالاربا كان معسلة الكسائي وسيبويه واما

الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حلا على الغالب في فعل حلا وليس يجب داله الخضر اوى وقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلية من مثل طوى وانضم شرحه (الرابع) من المعدول (فعل) بفتح الفاء (حلا) للزيت كداهم وقطام في انة (نعم) ونعم ابو قبيصة وهو تميم من مراد بن طاعة بن الياس بن مضر فانهم بمنعون صرفه (واختلف في علة ذلك) فقال سيبويه العلية وبتدليل من قاطع) ويرجع ان الداء على الاعلام ان تكون منقولة (وقال المبرد عليه والتأنيث لغوي كريل) ويرجع انهم لا يدهون المعدل في نحو طوى كالتدوم (فان حتم) فقال علي بن ابي ريث (بارك كسار اسما للماء) من مياه القرب ملحوظا به معنى التأنيث لهذا قال سيبويه اسم الماء وقال الجوهري اسم لثروه هو المناسب لان الكلام في اعلام المزدك والماء مذكر (وكو بار اسم لقبيلة بنوه على الكسر لا قبل ما هم) أي من تميم قال الفرزدق في ترويض وسفار تعديها ادبهم يرى المستجير للملوك

وانما كان الكثير منهم لان مدحهم الإحالة فإذا كسروا يؤولوا إليها ولو منعوه الصرف لاجتمعت قاه خليل (وقد اجتمعت الفئتان) أي الإعراب والبناء (لنفره) وهو لا تثنى يميمون (لم تروا إرماء حادا) أودى بها الليل والهار وسرد مر على وبارك فهلك جهرة وبارك فنى وبارك الأولى على الكسر وأمر بيار الثانية مع فعل الداءية يهلكه ويحتمل أن تكون الواو الأولى حافظة للثانية ضمير لا حرف إطلاق وبارك فعلا ما حصى في الواو والجملة معطوفة على يهلكه وقاهل يهلكه ضمير مستتر فيها فائد على وبارك المكسور والمعنى يهلكه ثم شرع في القول ولا يملكه على القبيلة وتاريخا ورواهل أهلها فلا شاهد على لفته الإعراب على هذا كسار بارك بالواو والالف كما يكتب ساووا ورم اسم قبيلة عاد وأردى بها أهلها (وأهل الحجاز يدعون إعراب كلهم على الكسر لثباتها بزال) في التعريب والمعدل والوزن والتأنيث (كمولة) وهو تميم بن حبيب في امرائه (إذا قالت حذام فصدفها) على القول ما قالت حذام

لبنائها على الكسر مع أنها فاعل قالت في الموضعين وإذا سمى بيب حذام مذكر زال موجب البناء وهو التثنية بزال لأنه ليس الآن مؤنثا معدولا فيعر بغير متصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم أن التشبيه بزال فيها ذكر انما يتم على مذهب المبرد لأنه يقول زال معدول عن مصدر معرف مؤنث وبسبب تشبيهه معنى لام الأمر وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن فعل فيكون التشبيه في المعدل والوزن وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وابن على الكسر فعال حلا عونا وهو نظير جنيا

عند تميم (الخامس أس) من المعدول (إذا كان مراداه البرم لدى يبه يومك ولم يصف ولم يقرن بالالف

(٢٩ - نصريح - ثاني) ثانيا دكان لا تثنى ميمونا لا ينكر أحد لا احتياج بكلامه وأنه عربي عاقل اه والحق أن العربي يتكلم بنهر لفته ولا يتكلم بالخطأ وسيبويه ظن أن ما قاله الكسائي في معسلة ليس راجعا كما حقتا ذلك في حواشي الألفية وقد رأيت بخط مولانا القاضي حاج الدين السبكي جملة كلاما يتعلق بهذه المسئلة ومن جملة ما قد يظن أن العربي لا يحرص ولا يكثر بكنهه أن ينطق بنهر لفته فصين فأويلها وذكر معسلة ليس الطيب إلا المذموم أو الأخر واليزيدي لفتا بعض الحجازيين الرفع وجهه اهل فعل وبعض التميميين التصب وجهها فلم يفعل وقال ليس فيها أنهما لم يمكنهما بنهر لفته بل أنهما لم يفعلوا وفرق بين عدم التفكير وعدم الفعل بأن عدم الفعل قد يماحى القدرة وأما أن لا تثنى ميمونا لا ينكر أحد لا احتياج بكلامه مدعى حاله من الدليل إذ وقع لكثير من الأئمة الإنكار على

بعض العرب كروى بقوله العجاج وأبي جهم لم يحتمل أن لا تأتي من هذه الطبقة (قوله باب بعض بن نمير الخ) وينظر ما وجه اختلاف العرب في  
أمس دون حمير بل وقع الجوز في حمير هذا استيفاء للشروط بأنه منوع الصرف أو مصروف أو منى من اختلاف السابقين وقالوا هنا في رأس  
إذا كان ظر فامرأداً به معين بن بإجماعهم وما الخالع من أن يقال به في حمير أيضاً وما الفرق بينهما مع أن كلامهما ظرف يمكن أن يكون معدولاً  
عما فيه إلا للسوا لا هو ويمكن إعدام العديبة فيه (قوله نخصاً) قال أبو نويرة قال البيهقي ونخصاً صفة له أو بدل أو عطاف بيان وينظر هل يصح  
كونه حالاً هنا (قوله المنوع الصرف) قال أبو نويرة من إسناد المنوع إلى ضمير الإعراب فيه تجوز والمنوع في الحقيقة هو رأس في حالة  
الرفع والانتصار على التثنية بين والحمد بين في رأس وباب حذفهم دون غيرهما من القائل لا بدله من نكرة وما حكم بقية القبائل فليبين  
ذلك فإنه هم (قوله والحمد زيون ينونه على الكسر مطلقاً) قال الزركلي (قائداً) قال الرضي إذا سميت بأمس رجلها على لغة الحمد أو بين  
صرفته كالصرف فاق إذا سميت (٢٣٦) به وذلك أن كل مفرد به تسمى به فصلاً لواجب فيه الإعراب مع الصرف كما يجب في

باب الأعلام وإن سميت  
به على لغة بني تميم صرفته  
أيضاً في الأحوال كلها إلا أنه  
لا بد من صرفه في النصب  
والجر لأنه مبني على الكسر  
صدم فيها وإذا صرفته  
في الحالين وجب الصرف  
في الرفع أيضاً إذ ليس في  
الكلام اسم مصروف في  
الجر والنصب غير مصروف  
في الرفع (قوله أو صرفه)  
قال الدكتور ييهم منه  
جوار التصغير وهو مذهب  
ومنه ينصبهم فقالوا  
لا يصغر الأول ذهب  
إليه المرد والفارسي  
وابن مالك والحريري  
والثاني من س وقوفاً  
منه مع السماع  
والأولون اعتمدوا على

واللام) ولم يصغر ولم يكسر (ولم يفتح ظر قايان بعض بنى تميم يفتح حرفه مطلقا يرفع أو نصب أو جرا (لا اله) هم على اليوم الذي يليه يومك (مستول من الأسى) المصروف بال فيقولون معنى أسى بالرفع ثلاثون وشاهدت أسى وما رأيت بعد أسى بالفتح فهما (كقوله :  
نعم رأيت ههنا أسى) ههنا مثل الصالحى عفا  
فأسى مجرورا بالفتحة والالف فيه للإطلاق ليس فتحة بناء خلا فالراجحى ووجه الموضع فى ذلك فى شرحى القطر والذود وزعم بعضهم أن أسى هنا فعل ماضى وقاعده مستتر فيه طائفة على المصدر المذهب منه أى مد أسى هو أى المساء وفيه بعد وهذا الإطلاق لطيل من بنى تميم وجوههم على ذلك (لإعرا ب المدح المصروف (بجاءه نزع) عامدة ون حالى النصب والجر فينبه على الكسر فهما (كقوله : اعنهم بالرجاء إن ههنا أسى ههنا أسى الذى تضمن أسى)

فرغ أسس في الخاطبة تضمن ولم يوه من بالون من من من إذا عرض وروى عز بالإي معنى جلب  
وتناس أمر من الناس وهو أن يوي من عساه ليه (والجهاز يوي بيوت على الكسر مطلقاً) في الوضع  
والنصب والجر (على تسمية من نظاماً من اللام) المرأة (قال) أسقف لهران أو مع ابن الأقرب

مع الفاء قلب الحاء وطلوعها من حيث لا تسمى

وخلعها من ارجاء حامية . وغروبها صفراء كاللؤلؤ

اليوم باقكم على خير منكم . (ومعنى بمصل نصائحه أمس)

فأمس فاعل مضى وهو مكسور كاري (والهواو مجرورة) ومكسورة كأنشدتها ولا يعارض هذا رفع  
أمس بتخفيف في البيت السابق لا بدل حتى لا يتبين لانتصادم الأحرى (فإن أردت بأمس يومان الأيام  
الماضية هما) أي أمسا ما من الأموس (أو حرفته بالإضافة) نحو أمس يوم الخميس (أو) حرفته  
بالإضافة) نحو الأمس أو حرفته نحو أميس أو كثرته نحو أموس (وهو معرب إجماعا) إعرابا المنصرف  
(وإن استعملت المجرد) من أنر الإضافة (المراد به معنى ظرفا فهو مبنى إجماعا) لتضمنه معنى الخرف

التكسير فإن التكسير والتصغير أحواض قال في الصحاح ولا يصغر أس انتهى وذكر هو الرقاق وقال إن الرضى اقتصر على كلام من  
قال ولا يصغر أس كالأصغر هنا وإن لم يجمع فالإعراب لأن اللام لما قدرت ثبات اللاحق إلى الواحد من الجنس لشهرته من  
بين أشباهه فإذا تقي أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المسمى والمصروح من هذا الجنس شهرة الواحد انتهى  
وقوله فتظهر اللام أي إذا أريد بأس أسان معين وبأجمع أموس معينة فإن اللام تظاهر لتدل على المعين بخلاف ما إذا أريد  
واحد معين لما ذكر من لا شهرة وأما إذا أريد بأشئ أسان غير معين وبأجمع أموس غير معينة فذلك كالمفرد المسكر  
فيستعملان كاستعماله انتهى ويستفاد منه أن من شرط بناءه أن لا يبنى (قوله فهو معرب إجماعاً) قال الرقاق أي لزوال علة  
البناء أي تقدير اللام قال الرضى مانعه وربما يبنى الممارن اللام ولعل ذلك التقدير زيادة للام (قوله لتضمنه معنى الحرف)  
قال البدوي شري الظاهر أن الحرف المضمن معناه هو في لأن الحرف على معناه وقال أيضاً قال في القاموس أس مثلثة الآخر مبدئية  
اليوم والذي قبل يرمك بليدة بني معرقة فإذا دخلها آل فحربة وسمع رأته أساً منوهاً وهي شاذة لجمع آسى وأموس وآماس

## (فصل) (قوله)

وعالم الألف (الخ) قال  
الدونوري الذي يقتضيه  
النظر صفة ما قاله الألف  
وكونه هو الصواب لأنه  
مستند لشكرك لا يعود  
الوصف ولا الدلالة عليه  
لأن معنى آخر حيث  
فحص ما سمى بهذا الاسم  
ولاسم أن الزائل عاد  
وقوله وإذا لم يسمع الخ  
غير مسلم (قوله) إذا لم يكن  
مستادا (قال) الدونوري  
الضمير المستتر يمكن راجع  
للزوال المفهوم من قوله  
لا يزال شيئا ولا يصح ذلك  
أنه لم يزل نحو أحد متجدد  
زوالا لا جمل التصغير  
بغلاف العدل في نحو  
قوله لم يزل شيئا لأنه لا  
يأمل (قوله) عند غيرة  
بدل من الحذر والويلات  
مبتدا ولك مقدما غيره  
وهي مترتبة بين القول  
وقوله قاله العيني (وأقول)  
لا سلم ذلك بل الكل  
يقول القول وكان شبهه  
كسران بعد القول ورد  
بأنها مكسورة لكونها  
جاءة استئنافية قبل دخول  
القول (قوله) يلبي أن  
يصل الخ) قال الدونوري  
أقول هذا الحق لا حاجة  
إليه بل هو تنوين صرف  
ويمكن أنضف فاعلمته  
من الدلالة على تمكن الاسم في باب الأسماء

(فصل) يعرض الصرف لنحو التصرف لا حذرا من أسباب الأول أن يكون أحد سببيه (المالعين  
له من الصرف) (العلية ثم يشكر) فنزول منه العلية وليس السبب الذي هو إما التأنيث أو الزيادة أو  
العدل أو الزون أو المجهول أو التركيب أو الفاعل المحال المحصورة (مقول رب قاطنة وهران وهران  
ويزيد وبرايم ومديكر وادلى) فليتم بالجر والتنوين في هذا الأوج السبعة لتعريب أحد موجبي  
منع صرفها وهو العلية وإليه أشار الناظم بقوله :

واصرفن ما نصركم من كل ما التصريف فيه أثار

(ويستثنى من ذلك) (المصرف) (ما كان صفة قبل العلية كأمر وسكران) إذا سكر (تسبيبه) يثبه  
غير مصرف (الزون أو الزيادة) هو ما هو الوصف الأصل بناء على أن الزوال المآلة كالعدم يزل (وعالم  
الألف) (الخ) على كتاب سيوريه فقال بصره بناء على أن الصفة إذا زالت لا تعود ضرورة أن زوال  
الصفة كان لمصلحة وهو العلية وإذا زال المصالح رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية أن الألف  
رجع عن مخالفة سيوريه (ووالفعل) كتابه (الأوسط) رأينا أكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته وذكر  
موافقته أولى لأنها آخر قوله انتهى : السبب (الثاني) التصغير المزيل (لأحد السببين) (المالعين من  
الصرف) (كسب وهرني) (تصغيري) (أحد وهر) (بأن الزون هو العدل لا بالتصغير فيصرف قال الزوال أحد  
السببين أما زوال الزون بالتصغير فواضح وأما زوال العدل به فقال الموضح في الخواص أن نحو هر قد  
حكوا فيه بأنه مدول الصيغة والتصغير لا يزال شيئا ما لم يكن مستادا له فالحكم بصره بيب  
انتهى وجرأه أن ذلك في العدل التحقن أما العدل التصغير فلا لاسم إنما أو تكبره حفظا لمعادتهم  
لما رآه غير مصرف فإذا صرف فلا حاجة لتعديده (وعكس ذلك) (هو أن ينصرف مكبرا ولا ينصرف  
مصرفا) (هو فاعل) بكسر التاء المثلثة فوق وسكون الحاء المهملة كسر اللام وبالهمزة آخره هو الفاعل  
الذي هو وجهه لا يسم بمائل متبعت الفاعل حال كونه (مفعلا) ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصرفا  
لاستكمال العلتين بالتصغير) وهما العلية والزون فإنه يقتضي تصغير المزيل نعم أولا وفتح ثاب وسكون  
ثالث وكسروا بعده فهو على ذمة المخرج (ببصر) (التصغير) (الثالث) (أداة التأسيس) (للتصغير) (كقراءة مانع  
والكسائي سلاسل) (بالصرف) (للمناسبة) (لخلا) (وقوله) (برا) (كوار) (برا) (بصر) (للمناسبة) (لأول آخر  
سائر الآيات) (الثاني) (الأول) (عند صرفه) (قوله) (الحبيص) (و) (نحو) (قراءة) (لا يفتوا) (و) (بصر) (فهما  
لناسبه) (و) (سوا) (و) (سرا) (أو) (أدبا) (بين) (قراءة) (بين) (أنه) (لا فرق) (فيما) (يمنع) (صرفه) (بأن) (يكون) (بعة) (واحدة) (أو  
بعتين) (وأن) (الصرف) (في) (ذلك) (للمناسبة) (لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في أحاد اختيارا ولا على  
قول من دم أن صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا لثمة : السبب (الأربع الضرورة) (إما بالكسرة كقوله

إذا ما هزاني الجيش خلق فرقمهم : مصائب طير نخندى بمصائب

والقوافي ضرورية أو بالتنوين (كقوله) وهو امرؤ القيس :

(و) (يوم دخلها الحذر غدر غيرة) : ففانك لك الويلات إنك مرهق

نصرف غيرة بالتنوين وهي تضم العين المهملة فنون فباء تصغير فزاي ف : تأنيث أم أمية وقيل لقبها  
واسمها فاطمة وقيل فاطمة غير ما والحذر بكسر الحاء المعجمة وسكون الدال الموحدة فانه لا علم في الصحاح  
الحذر السرو معني أطع مرهق بالجيم أمك تصغير في راجلة أو حاشية لعفرك ظهر بغيري قال الدماميني  
يلبني أن يعمل كلامهم في أمثال ذلك على أنه يجوز للمصنف أن يجعل غير المصرف كأنصرف في الصورة  
باعتبار إدخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لثمة له لوجود العلتين المحققين وإنما  
يكون تنوين ضرورية انتهى (ومن بعضهم) (أطرا) (ذلك) (لثمة) (حكما) (الألف) (وقال) (كأهله) (لثمة) (لثمة)



(قوله دل من فائده) قال الدنوشري أو خبر مبتدأ محذوف كما قال العدي (قوله فأجابه الخ) قال الدنوشري يؤخذ من التحليل أن غير العلوية من الأسباب مثلها لو جرد (٢٣٨) أحد السبلين كالوصيفة قائم فهي وكذب شيخنا الذبيعي بعده ذلك أن تقول هذا إلا غلط

لا يصح إذهاب هذا القائل موضح  
بالإجازة مع العلية دون  
غيرها فلا يصح أن يؤخذ  
من تعليله معنى إيموده عليه  
بالإبطال وغاية ما يقال إن  
التمثيل مقدوح فيه بكذا  
وكذا على ما لا سلم أن تعليله  
مقدوح فيه وإمامه أهفيا  
يظهر الآن أن أحد سببي  
المنع الذي لو فرضنا انضمام  
سبب آخر إليه منع فإذا وجد  
جازه ذلك ونحو قائم  
الذي أورده ليس كذلك  
لغيتا عمل مع التحرير واقع أهل  
انتهى ثم كتب الدنوشري  
بعده قول هذا الخفى ولا  
يصح الخ مردود وكان  
الصواب أن يقول مثلما لم ي  
العلية على غير ما وسين  
وجه الماربة (قوله وسكني  
المنع الرأزي الخ) قال  
الدنوشري هذا مذهب  
مردود بما قال الشارح ولأن  
الأصل والاسماء أن تكون  
منصرفة فليس لليلة الواحدة  
عن القوة ما يجذب من  
الأصل وشبهوا ذلك بمرأة  
الذمة فلها ما كانت هي  
الأصل لم تصرفه شغلة إلا  
بعدمادة دليلين وذلك لأن  
الأصول تراعى ويحافظ  
عليها والثاني أن الاسماء  
التي لقبه الأفعال من وجه  
واحد كثيرة فلوراعنا الوجه

لأنهم اضطروا إليه في الضرر طرأت ألسنتهم على ذلك في الكلام (وأجاز الكوفيون) إلا أبا موسى  
الحامضي من شيوخهم (ولا خشي والدرسي) من البصريين (للمعطر أن يمنع صرف المنصرف)  
قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ردد منه وهو من تعديده الأصول بالرفع  
(وأما سائر البصريين) أي بأجمعهم (واحتج عليهم بنحو قوله) وهو الأخطأ :  
(طالب الأثر في الكذاب إذ هرت • بشبيب في ثلة النفوس للحدود)

فنع صرف شيب للضرورة وهو علم وهو صرف وهو شيب بن يزيد وأما الخوارج الأزارقة  
ويبلغ في أمره حتى ادعى الخلافة وسمى أمير المؤمنين وكانت زوجته غزالة أيضا عارجة وكانت  
شديدة البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يحاف منها الأزارق جمع الأزارق بذي فراء مفعول طلب  
والأصل الأزارقة بالهاء لحدوث الضرورة والكتاب الخيرش وهو من عرى به الأمر أطمعه  
وغره والثالثة الشر وغدور فصول من الفخر بالعين المعجمة بدل من غائلة فاعل هو (وهو)  
أبي الصامر أحمد بن يحيى (كتاب أه أجاز ذلك) وهو منع صرف المنصرف (في الكلام) مطلقا وفصل  
بعض المتأخرين بين ما فيه العلية وغيره فأجاءه مع العلية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها  
ويؤيده أنه لم يسمع إلا في العلم وحكي تصحير الرازي عن أكثر الكوفيين والاختصاص أن السبب  
لواحد يجمع الصرف ولم يفرق بين العلية وغيرها وهو جار على أصلهم فإنهم يذهبون أن الفعل  
أصل المصدر والفرجة الاشتقاق وما من إلا فرجة الافتقار وينتج من هذا أن مالا ينصرف  
أشبه الفعل في فرجة واحدة وهي الافتقار ليكون السبب الواحد يجمع الصرف . قلت ويلزم من ذلك أن  
يكون جميع الأعلام منوعة من الصرف وهو يوم أن لا يرأس كذلك وإلى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله  
ولا صطرار **الفرجة** سبب صرف . ذواته والمصرف قد لا ينصرف

(فصل) المنقوص وهو الذي في آخره مكسرة لا رما (المنقوص لمع الصرف إن كان ظهري لم خدمت  
بإذ رقصا وجرا ونحوه) هذا المكان مما لا نظير له في الأحاد أم مصغرا فالاول (كجوار) فإن  
ماده من الصرف صيغة من أفعال (و) الثاني نحو (أعيم) تصغير أعيم فإن مادته من الصرف الوصف  
ووزن الفعل وهو أن يطرأ عليه كسر وفتح فاعل لا يشعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه  
وكذا إن كان علما كعاصم علم امرأة) أي مادته من الصرف العلمية والتأنيث المصوي (وكبري هذا) فإن  
ماده من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه مفتول جاء في جوار وأعيم وقاض ويرم ومررت بجوار  
وأعيم وقاض ويرم بالسكون وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجرا إليه أشار الناظم بقوله  
وما يكون منه مقوصا فن • إعرابه نهج جوار يفتن

هذا قول سيدويه والحليل وأبي هريرة وأبي إسحاق وجهم والنصريين (خلافًا ليراس وعيسى) بن هريرة  
النصريين (والكسائي) وأبي زيد البغداديين (فإنهم يثبتون ثبأه ساكنة رها ومفتوحة حرا) فيقولون في  
أربع جاز جوارى وأبي عمرو وقاطن ويرى بذلك الثبأ ساكنة فإن مقدارها الضمة رة ولون في الجار  
من جوارى وأبي إسحاق وقاطن ويرى فتح الياء في (ك) فتح (في النصب احتجاجة رة) وهو التردد في  
(فد جسد عن ومن يضلها) • لما رأتني خلقا مغلوبا

فتح الباء من يعاليا مصغري على علم رجل ولم يوه لأنه لا ينصرف علمية ووزن الفعل كيبطر وألفه الإحلاق وفتح الخاء المعجمة واللام ورو آخره قاف المثنى جدا والمراد هنا ث الهيئ والمقلوب بطح

الواحد وجعلناه أثرا كان أكثر الأسماء غير منصرف وحيدته لكثرة معاني الأصول والثبات أن الفعل فرح عن الاسم في الإعراب فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع (لا بسبب قوى قاله ابن أبار (قوله وهو جار على أصلهم) قال الدوشري ينظر هل يحذف ذلك ما قاله الشارح في شرح الأذهرية من أن الفرعين عند الكوفيين التركيب والاختصار إلى الفاعل أولا (فصل)

(قوله أن الفردق أنطأ) نظير هذا قول الجرجاني أن الفردق ما أتت بالحكم (٢٢٩) الرضى حكومتها خطأ بإجماع وفي ذلك

دليل على أنه ليس كل  
عرب يصح بكلامه وقد مر  
قريباً ما يتعلق بذلك  
(هذا باب إعراب الفعل)  
(قوله وسلم من نون  
التوكيد) هذا إنما يحتاج  
إليه إذا أريد كان مرفوعاً  
لفظاً أو تقديره فقطوعه  
الذي يقتضون عليه في  
إعراب الإعراب والمغرب  
فإن أريد ما هو أهم من  
ذلك ومن الرفع فلا  
وجه لهذا التيد لأن المضارع  
المؤكد بنون التوكيد  
والذي الصلة به نون  
الإثبات إذا جرد من الناصب  
والجازم مرفوعاً خلا (قوله  
لوم التناقض بل كر اليوم)  
قال الدونشري قد يقال  
إن محل إقامتها التأييد  
إعما هو عند الإطلاق قاله  
الشمسي (قوله ولا تقع الخ)  
قال الدونشري ينظر عليه  
هل لن دالة على التني  
تضمناً أو التزاماً والظاهر  
الثاني حتى تكون دلالتها  
على التني كدلالة المسمى  
على البصر في الآية  
المذكورة لن دالة على  
طلب عدم الكون ظهراً  
للجزمين فهي موضوعة  
لطلب المضاف لا مع عدم  
الكون ظهراً ومن أدهى  
دلالتها على التني تضمنية  
ولم يجر كونها التزامية  
وأدهى بداهة ذلك ذلك

المع التناقض المنكسر وقال عذابه بن أبي إسحق المحمدي إن الفردق أنطأ في فتح الياء من  
يسبيلاً ورداً به من إعراب الفعل جري الصحيح (وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله) وهو الفردق  
(في غير النظم) لما بلغه مقالة عبد الله المذكور:

فلو كان عبد الله مولى محرمه (ولكن عبد الله مولى موالياً)

فأظهر التفتحة في حالة الجر ضرورة وكان الضيف أن يقول مولى موال على حد والتعريف وليال  
(هذا باب إعراب الفعل المضارع)

أجمع النحويون على أنه إذا جرد من الناصب والجازم لم يزل التركيب والإثبات كان مرفوعاً كيف  
وإنما الخطأ في تحقيق الرابع في ما هو على أقوال أصحابنا أنهم (راجع المضارع مجرد من الناصب والجازم  
وفقاً للقراء) ويحرم من حذائق الكوفيين والاحفش وإيه أشار الناطم بقوله:

أرفع مضارعاً إذا جرد من ناصب وجازم كلست

(لا) رافعه (حاربه على الاسم خلافاً للصريين) غير الأخفش والزجاج قالوا ولط إذا دخل عليه لن ولم  
امتنع رفعه لأن الاسم لا يقع بعد ما قبل حيث لا محل للاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافاً  
للكسائي ولا مضارعة للاسم خلافاً للعلب من الكوفيين والزجاج من الصريين واخترض قول القراء  
أن الجرد أمر عديم والعدم لا يكون سبباً لوجود غيره وأجيب بأن الجرد أمر وجودي وهو كونه عالياً من  
ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واخترض قول الصريين بأنه غير مطرد (لا يتنازع بنحوه ولا  
تعمل) وسوف تعمل فإن المضارع فيها مرفوع وليس حالاً على الاسم لأن الاسم لا يقع بعد حرف  
التعريض ولا بعد حرف التنقيص وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرف التعريض والتنقيص فلم  
يغيره إذا أمر العامل لا يغيره إلا عامل آخر واخترض قول الكسائي بأن جرد الشيء لا يعمل فيه واخترض قول  
العلب بأن المضارعة إنما تقتضي إعرابه من حيث الجهة ثم يحتاج كل واحد من أنواع الإعراب إلى عامل  
يقتضيه وأجيب بأن الكوفيين يوجبون أن إعراب المضارع بالرفع لا يخلو على الاسم ومضارعة إياه  
(وأجبه أربعة) عند الصريين وعشرة عند الكوفيين (أجبه على وجهي النسيب) أي لن الفعل  
المستقبل إما إلى غاية يأنس إليها بحول نرسح عليه ما كفي حتى يرجع إليها موسى فإن نل البراح مستمر  
إلى رجوع موسى وإما إلى غير غاية نحو لن يظفوا ذباباً فإن نل ملن الذهب مستمر أبداً لأن خلقهم الذباب  
حال والذباب ما لم يمت لم يقطعوا إلا لكان يمكن أن لا يموت (ولا تقتضي) لن (بأبدان) خلافاً للدونشري  
في أنموذجه لأنها لو كانت للتأييد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فقرأكم اليوم (سبأ) ولزم  
التكرار بل مستمر أبداً في قوله تعالى ولن يمتروا ما دام لم يمتنع مع ما هو لا سبأ غاية نحو قوله تعالى فلن  
أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي وتأبى الذي لن يظفوا ذباباً لا مرعاً حتى لا من مقتضيات لن (ولا)  
تقتضي (توكيده) أي التني (خلافاً للدونشري) وكشاهي ضمير لن تازل في قوله لن ألوم عمل  
لأن تبيده أنك لا تقوم أبداً وأنتك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو واقع لقوله لا أقوم في عدم  
إعادة التأكيد والتأييد (ولا تقع) لن (دعائية) بأن يكون الفعل بعد دعاء (خلافاً لابن السراج) وابن  
عصمور وآخرون مستدلين بقوله تعالى فلن أكون ظهراً للجرمين مدعين أن معناه فاجعلني لا أكون  
ولا حجة لهم فيها إلا مكان عملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه تعالى أن لا يظهر مجرم ما جراه  
لذلك الندبة التي ألمت بها عليه قالوا لموضح في شرح الفطر واختار في النفي غيره فقال وثاق لن الدعاء  
كما كانت لا كذلك وفقاً لجأمة والحجة في قوله:

نفسه منه فليحذر عبد الله وعلى العصا انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيبي بعده بل اللشبي من هذين القائلين أيضاً فإن المرجع

في مدلولات الألفاظ والآثار التي لا تفتقر مجرد الاستظهار الذي لم ينشأ من دليل بل ظاهر كلام أئمة الفقه أن مدلولها المطابق [أما هو]  
التي على ما فيه من المساعدة المشهورة وأن هذه المعاني الزائدة إما نفاة من القرا كيب بمعنى العراة ومثل ذلك لا يسمى النفاة  
بل ما حرروا عنه وكما في الشارح أشار إلى ذلك بقوله بأن يكون الفعل بعد ما دله وقوله مدعين أن معناه الخفيفهم (قوله أن زالوا الخ)  
قال الزركاني هو دماء لهم بأن يستمر على ما هم عليه من الإنعاء وقوله ثم لازع الخ دماءه بأن يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدماء لم يكون  
ما هو فيه منهم وقوله ثم لازع الخ أي باء نداء الجبال قال الله مامين القيد من بحر الخفيف وهو مدرج آخره  
اللام الساكنة من ذلك وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لإشتمال أن يكون له زالوا كذلكم خير لادعاء ولا يمينه كون المعطوف  
عليه يتم دماء بناء على جواز عطف (٣٣٠) الإنشاء على الخبر (قوله كما يوبئه) قال الزركاني أصح بل أنه مضاف الحمرة (قوله  
خلاقا للخليل والكسائي) لا زالوا كذلكم لادعاء كما عاها خلقا والجبال

لن تزلوا كدلكم ثم لا زلت لكم حالها خلود الجبال  
 اذ هي وهي بسيطة على وضعها الاصل عند سبويه والجمهور (وليس اصلها لا) الثانية (فأبدلت الالف  
 نونا خلافا للراء) وحجتهم أنهم ما حرفان فابن تميمان ولا أكثر استعمالا ويريدون أن الإبدال لا ينبغي حكم  
 المهمل فيجعله مملأوا من المجهود إماما من ادال الثوب أنها كلسه الا المكس (ولا) أصلها (لا أن) فتشكون  
 مركبة من لا الثانية نظرا لتمامه ومن أن المصدرية نظرا لعملها (لحذفها المزة تخفيفا) كاف وبلي  
 (والالف الساكنة) خلافا لبل رالكه (ن) والحد ونهى وحجتهم قرب له ظاهرا منها وأن معاصمات  
 التي واتخلص الاستقبال حاصل هادفة جاءت على الاصل من الضرورة البعد أبوزيد الجار الا الصاري  
 فإن أمك فإن العيش خلوه إلى كاهه سهل مضموم  
 يرجى المرء مالا أن يلاقه ويعرض دون أيده الخطرب

[illegible]

مع أنه يكون مبتدأ لا خبر له ولا في الكلام ما يوجب حبه وإعاد ذكر ما لا ينبغي التمسك به فقلنا (قوله وإخراج ما لا استهامية من الصدر) قال ابن مالك في التوضيح أن ما لا استهامية إذا ركبت مع لا لم صدرتها بمعدل ما قبلها هي رفعة لمحو كان ما ذا ونفسا كقول أم المؤمنين أقول ماذا ولا يبارحل المخرب في ذلك رسالة (قوله وتسمى المصدرية الخ) قال الدكتور في قال في التسهيل وتعين أي في المصدرية بعد اللام هل رأى وهو رأى من مطلقا هل رأى أي وهو رأى له كرمين أيها ما صبة عندهم مطلقا تقدمتها اللام أولم تقدمها وتعين الثانية أي وهي الجارة مطلقا أي هل رأى أي وهو رأى قوم من النحويين يرونها الجارة هل كل حال تقدمت اللام أولم نتقدم ونزج مع إظهار أن مرادة اللام هل مرادة أن قال شراحه كاد ما يسي كقولك جئتلك لكي أن نكر من فيترجع أن تكون كي حرف جر مؤكدة اللام ويحتمل أن تكون مصدرية مرادة لأن فتكون مؤكدة لها وإنما يترجع الأول بوجود

خلافا للتخلييل والكسائي) قال الذنوبري رد من مذهب الخليل والكسائي يجوز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب وأجيب بأنه قد يصح بعد التركيب ما يمكن قوله وفتح الاحش الأصغر تقدم معمول معمولها عليه أو ذهب المراد إل أن من لا أبدأ أفهامنا هو من ضعف قوله المرادى (قوله وزركما الثلاثة السابقة الخ) مراد الثلاثة وهو أنه في كلام الذنوبري والثاني أن التركيب خرج عن السعادة فلا يدعى إلا بدائل ما طاع والثالث أم أنو كانت مركبة بما ذكر فكأن لا داحلة على مصدر مقدر من أن والفعل ومعنى أن يقوم بدلا لقيامه به فقد من لعل المعرفة من شور تكرير

مع أمه يكون مبتدأ لا خبر له  
(الصدر) قال ابن مالك في التوضيح  
أم المؤمنين أقول ماذا ولا بد  
المصدرية بسد اللام على رأى  
تتقدمها وتعين الثانية أى  
تتقدم وتزجج مع إظهار  
أن تكون كى حرف جر

أما أول فلان أن أم الباب الأول الاختفاء بشأنها وإذا جعلت كنهية لوم أن يكون كنهية الدابة فله رقام بماتشفه من الاختفاء  
بشأنها حيث لم يزل هي عليها وأما ثانياً فلان ما كان أصلاً في باب لا يعمل تركيداً فله وأما ثالثاً فلان أن وليد الفعل فكانت لفرها  
وجاورتها حتى بالإجمال من الجيد انتهي فله قلت قوله ويرجع مع الظاهر أن مرادها اللام الخ بل وقوله وثمن الثانية مطلقاً الخ  
يخبر جوار إدخال حرف الجر على مثله ومباشرة له في غير ضرورة بعد لف قول الفارح للتلايد حل الجار على الجار فإن يخص بشيء ذلك  
مثل عن المعنى الفارق والمجهول أن يقال ساخ ذلك في بعض ادراج ويصح مطلقاً ليتبين مكانه قلت لأن لم الخافعة من هذه الجهة  
لأن معنى كلام الفارح أن الحرف الذي جرم بعده لا يجوز أن يدرس عليه حرف جر وهذا لا يوافق تركيد حرف الجر بحرف جر  
آخر وهذا محل ما ذكرناه عن التفسير وشروحه لكن يتوجه حديثه على شارح أن هذا لا ينتج مطلوبه من معنى المصدرية بعد اللام  
التي هو مذهب من والجور لا مكان حل كنهية على أحرف جرم مؤكدة للام والنصب بأن ضرورة بعدهما كقولهم في عكسه نحو جئت  
كي لاقرأنا لخاصة أنه إن أريد بدخول حرف الجر الماتع مطلقاً اجتمعاً في شكل عليه ما خفاء عن التفسير وشروحه وإن أراد به ما إذا  
كان الثاني هو الجار والأول داخل عليه فهذا لا ينتج منه جرم الجوار كنهية حرف جرم مؤكدة للام قبلها كان عكسه فليأمل من خط ابن  
قاسم العبادي (قوله لكيلاً بأسوا) قال الدنوشري مأخوذة من لاسي وهو الحزن (٢٣١) قال بهضم والتأني عند الأتمة أن ينظر إلى

أسي غيرك أي حزنه وأنه  
مثل حزنك فتصبروا لاسي  
هو الحزن ولا يميني هذا  
وهو عندي مأخوذة من قولهم  
أسي الجرح والجريح أي  
دأوى بالاسي هو الطبيب  
الدأوى فكان معنى التأني  
التطبيب والدأوى بالصبر  
ولو كان على ما ذهبوا إليه  
لكان معنى التأني التحزن  
فقول أسيت أي حزنه  
وتأسيت انتهى من سلوان  
المطامع (قوله لتقضي)  
قال الدنوشري هو يسكون  
للباء عن تقضي لأنه  
من بحر المديد وهو

لكيلاً بأسوا (١) التلايد حل الجار على الجار (و) تتعين (قوله البنية إن تأخرت بها اللام أو أن) قال أول  
(لحقوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات (ك) لتقضي رقية ما (و) عدني غير محتاس  
لكن ما علمت البنية لتأخر اللام من تقضي منها وتقصي منصوب بأن مضرة وأما حكاية الألف في لحي  
ما أضربك بالرفع فخرجة على جعل ماء وصولة وكى جارة مؤكدة للام كما أكدت الكاف بمثل وأيس  
كثله في ومثل بالكاف في مثل كنهية ما كقول (و) الثاني نحو (قوله) وهو جميل بن عبد الله لاجان  
خلاف الدنوشري فقلنا كل الناس أصبحوا ما محباً لسانك (ك) كما أن نزل وتخطا  
لكن ما علمت البنية لتأخر اللام من تقضي منها وتقصي منصوب بأن مضرة وأما حكاية الألف في لحي  
المجمل بالراء المهملة (ويجوز لاسرمان) المصدرية والتلايد حل الجار على الجار (و) عدني غير محتاس  
قال أول كنهية (قوله لكيلاً بأسوا) قال الدنوشري مأخوذة من لاسي وهو الحزن (٢٣١) قال بهضم والتأني عند الأتمة أن ينظر إلى  
لعلية فيكون على الأول منصوب بفكر كنهية على الثاني منصوب بالأسيرة بذلك والأول أن يكون  
مصدرية كما ذكره الموضح في باب حروف الجر (و) أنه قد قال (قوله)  
أردت لكيلاً أن تطهر بشرى من غير شئ من غير كنهية لتأخر اللام قبلها  
فكذلك محتمل أن يكون مصدرية لدخول اللام قبلها ومحتمل أن يكون لعلية لتأخر اللام بعد ما كان كنهية  
مصدرية فإن مؤكدة لها معنى السك وإن كانت لعلية فاللام مؤكدة لها معنى السكيل وكونها لعلية  
أول من كونها مصدرية لأن تأكيد الجار بجوار أسهل من تأكيد حرف مصدرية بحرف مصدرية قاله

بالنصب صفة مصدرية محذوف وهو التقدير قضاء غير مختص وهنئس منبع اللام مصدرية أي قضاء غير اختلاس أي ذي اختلاس والجار  
والمرور ينظر ما متعلقه (قوله وأما حكاية الألف في لحي) قال الدنوشري مراده أنه ما مر صدر حرف هو الفعل اسم تأويل لا يجوز  
باللام التقدير لضربك وينظر ما متعلق الجار والمرور وهو مقيد لقول لأن وتضمن المصدرية إن سبقها اللام وقوله كما أكدت اللام  
بمثل الخ فإدبني على أن الكاف أصدية ومثل زائدة مؤكدة لها معنى وإن كانت الكاف مصافاً إليها أو حرفاً جارياً لها وأما إذا قلنا إن  
الكاف زائدة فهي المؤكدة وإذا قلنا لا زائدة فلا تأكيداً كنهية لا حراً فليأمل (قوله ويجوز لاسرمان الخ) قال الدنوشري قال شيخ  
الإسلام أحمد بن قاسم العبادي (تنبيه) يحصل أن كنهية اللام جاز أن تكون مصدرية وأن تكون حرف جر وأن مقصورة  
بعد ما لا يظهر إلا في الضرور وقول إن مقصدها اللام وظهور أن بعدها يرجع كونه جارياً بمعنى اللام وبقي ما إذا تأخرت عنها اللام نحو جئتك  
كي لاقرأنا لتعين حينئذ أنها حرف جر واللام تأكيداً كنهية لما كان مصدرية بعدها ولا يجوز أن تكون هي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام  
ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا يجوز أن تكون كنهية لاسي لا يثبت بآنها في غير هذا الموضع فيعمل هذا عليه كذا في  
شرح جمع الجوامع للسيوطي ثم قال قال أبو حيان وأجمعوا على أنها يجوز الفصل بينها وبين معطوفها بلا النافية وما الزائدة وأما الفصل  
بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وحشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزة الكسائي معمول الفصل الذي دخلت عليه

وبالقسم وبالثالثة قال عليها واختار امره لك ولله حوازي الفصل بما ذكره العمل وجارية التسهيل ولا يتقدم معمول معمولها فلا يجوز  
جئت النحوي أعلم ثم قال ولا يطل عليها الفصل أي لا تقول جئتك كي لا يحزنك من باب التسهيل ثم قال خلافاً لكسائي في المسألتين (قوله في  
الابتداء) قال الدوشري لو حذف في مكان أحسن كما لا يخفى وفي قوله يسكون في مساحفة وكذا ما يأتي (فائدة) أن المصدرية المضافة  
على الماضى والأمر وما المصدرية مثلاً كيف يصدق عليها هذا الحرف ولا بد لعل من ألبته ومن زعم أن لها معنى فعليه بيان وقد يقال  
أنه لا يمكن في صدق هذا الحرف عليها دلالة على الاستقبال حين دخولها على المضارع فإن صدق الحذف على أفراد الحدود بالإطلاق العام  
دون الدوام ومعنى الإطلاق العام (٢٣٢) انصاف المرشح بالمحمول في وقت ما انتهى ذلك أن تقول يمكن في صدق هذا الحرف

عليها دلالة على السبب دائماً وهي من المعاني كما  
تقدم في كلام الفارح  
في بحث كي في قوله لتأكيد  
معنى السبب (قوله رخصة  
لها) أي لموضع نصب  
والجروحة لا احتمال أن  
عمل أن وصلها بعد حذف  
الجاء من هو نصب أو جر  
كما تقدم في آخر باب  
حروف الجر (قوله عليها)  
قال الدوشري عسر  
بالمضارع دون الماضى  
الذى عسر من ذلك قوله  
ومعهم أهل الخ ومخرج  
إلى التكنة وقد يقال في  
صارته إشارة إلى ذلك  
(قوله والقول بأن أصله  
يتمون الخ) قال الدوشري  
جعل الدمايين محسوسين  
الأصل يتمون مصحواً  
بأن أولى من إعمال أن  
وروجه بأن عمل

المرشح في الجواشي والنسب منجس الثمن المضافة القرية خلف معمول لما ترك والبدء بفتح الياء الموحدة  
والمدح الأرض القراء إلى تبيد أي تلك من دخل بها والبقع الأرض القراء التي لا شيء فيها الناصب  
(الثالث أن) المصدرية ترفع في موضعين أحدهما الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء (ونحو)  
وأن تصروا غير لكم) والثاني بعد الموطأ على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على العاطفة في نحو  
ألم بأن الذين آمنوا أن تفتح قلوبهم في موضع نصب على المفعولية نحو فأردت أن أصيها ونحو وضع  
جرى بحر من قبل أن بأن يوم رخصة في نحو (والنبي أطمع أن يصرى) خطاباً أصله في أن ينفرد  
لحذف في نصب ما بعدها أو أن في جزمه وأكثر العرب على وجوب إعمالها (وبعضهم يميلها) حوازي  
(حلا على ما انتهى إلى المصدرية) جامع أن كلامها حرف مصدرى أي وإليه أشار الناظم بقوله .

وبعضهم أهل أن حلا على ما احتجوا به استندت حلا

(كفرادة ابن عيصان أراد أن يتم الرضا) رفع ثم والقول بأن أصله يتمون وهو منصوب بحذف  
النون وحذف الواو الساكنة افتقاراً إلى نصب ذلك على الجمع باعتبار معنى من تكلف (وكقوله :

أن تفرأ على أسماء وبحكماء من السلام وأن لا تفرأ أحداً)

فإن الأولى والثانية مصدرية غير مخففتين من التثنية وقد أمضت الأولى وأعلنت الثانية وبعضهم أهل  
ما لمصدرية حلا على أن المصدرية نحو كما تكوونوا بولي عبيكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموصح تبيداً  
لناظم من أن هذه مصدرية موقوفة هو قول الصريين ودعم الكوفيون أنها موقوفة من الثقلية شد  
الصالحا بالفعل المصدرية الخبرية والقياس فله ما به أو إحدى آخراتها (وأن أن مفسرة) بمنزلة أي  
(ورائدة) دخولها غير حذف أي (ومعنى) أن المفعلة (فلا نصب) الفعل (المضارع) في هذه  
الأحوال الثلاثة لكل واحد بطريقه (فالمفسرة هي المسوقة بجملة ما معنى القول دون حروفه) المتأخر  
عما حقه ولم يفرق بجملة (عمر وأخيه) إليه أو أصبح (ذلك) أي اصنع (واطلق المأمون أن أمضوا) أي  
أمضوا إذ ليس المراد بالانطلاق هنا معنى بل انطلاق أنفسهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالماضي  
لتنعريف بل لاستمرار على الشيء مخرج آخر وهو أنهم لم يحدقوا بالمعنيين لعدم تقدم الجملة وقلت أن  
أهل كذا لأن الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عسور الصغير على جمل أنها قد تكون مفسرة  
لعدم صريح القول ولا يجوز ذلك عند جد أن هذا لعدم ما حراً الجملة بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف  
التصوير وليس من التفسيرية كتب إليه بأن أهل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغرى

أن الناصبة على أن المصدرية في الإعمال قليل وليس يجيى وربما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فإنه  
مكتبر مقيس وقوله في نصيب الكلام شائع فالصواب أن التعرّيج على هذا الظاهر (قوله نحو كما تكونوا الخ) في خاوى  
الجلال السبوطي (مسألة) هل ورد في الحديث كما تكونون بولي عبيكم الجواب نعم رواه ابن جميع في محله من حديث الحسن  
ابن أبي بكره وفيها بعد ذلك أنه مثل من لفظ حديث كما تكونوا بولي عبيكم حديث النون من تكونوا دون ناصب  
وجازم فأجاب بأن هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الإيمان بلفظ كما تكونوا بلا نون وقد خرج على ثلاثة أوجه  
أحدها أنه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم الثاني وهو رأى الكوفيين والمرد أنه منصوب أو ردوه شاعداً  
على مذهبه أن ما نصب الثالث أنه من تغييرات (رواة) قوله لأن جملة السابقة الخ) قال الدوشري ينظر فإن لم تكن مفسرة



هل هي مصدرية أو ذاتية أو مفعولة فليأتنا في (أوله) وانظر في الدمام والحق) قال الدنوشري - قالوا ما معنى فهم رحمته الله أن الجماعة أرادوا أن تم في المثال المذكور تفسير لكلمات نفسه فأدخله بغيرها ليس الأمر كما فهم إنما التفسير لتعلق كنهه وهو الشيء المكتوب وقم هو في نفسه ذلك الشيء قال الرضى وأن لا يفسر إلا مفعولا مقدر لا يقد لاعتلى القول كقولنا تعالى ونادى ناديا بالبراهيم فقولنا بالبراهيم تفسير لمفعول نادى ناديا بالمعنى هو قولنا بالبراهيم وكسب قوله كسبت إليه أن تم (٢٣٣) أى كسبت إليه شيئا هو قولنا

حرف دال على أن تم عليه  
المفعول المقدر لكسبت  
قد يفسر المفعول به الظاهر  
كقوله تعالى إذا وحينا إلى  
أمك ما يوحى أن أقضيه  
انتهى وقال الشمني وأقول  
هذا اختيار الرضى وهو  
خلاف ظاهر كلامهم ثم

وعن السكوتيين إنكار أن التسمية بالبنية قال في المسمى وهو منجبه لا يملك كسبت إليه أن أقضيه لم يكن  
أهل نفس كسبت كما كان الذهب نفس المسجد في قوله هذا مسجد أى ذهب موطئا لو جئت بأى مكان  
أن لم تجده مفعولا في الطبع انتهى واعتزله الدمامين ورده تسمى على بطون ذكره (والواقعة هي الثانية  
للباء) الترفيقية (محرولا أن جاء بالبشر) الماء على وجهه (ر) الواقعة بين الكاف وجرورها كقوله) وهو  
ياضث اليشكري (كأن غلبة لمطر إلى وارق السلم) ليس جر غلبة أى كظبية وتطو تطاول  
إلى الشجر لتناول منه والوارق اسم قاعل من ورق الشجر ورق مثل أوراق والنسم بمنحنيين فهو  
له شرك (أو) الواقعة (بين) فعل (النسم) المذكور ولو كونه

فأنسم أن لو التفتيا وأنتم) لكأن نكرم من الشر مظلم

أو المروك كقوله أما واقفه أن لو كسب حرا وما بالحر أس ولا التيق

أى أقسم والله لو كسب حرا هذا قول يسويه وغيره وقيل بغيره من عصفور أى ذلك حرف جى به ليربط  
الجواب بالقسم ويبيده أن لاكثر تركها والحروف الراضية ليست كذلك قاله المفتى أو الواقعة بعد إذا  
كقوله: فأمله حتى إذا أن كاه معاطى يذ في لجة الماء حامر

هذه أربعة وأضغ وأكثرها الواقعة بعد لما وقفها الواقعة بين الكاف وجرورها وزعم الأخفش أنها  
توافق غير ذلك وأنها تنصب المضارع كما جاز من والباء الواجب لا م وجعل مفعولا لنا أن لا نترك كل حل  
القول واجب بأن مصدرية لا زائدة والاصل وماله أن لا تترك كل أى لم يعمل الزائدة لهم اختصاصها  
بالأفعال بخلاف من والياء الزائدين فإيهما لما لا تترك كل أى لم يعمل الزائدة لهم اختصاصها  
(هي الواقعة) ظاهرا (بعد علم) خالص سواء دخل عليه عارضة لم أم لا قاله الأول (محرولم أن سيكرنو) الثاني  
(محرولم لا يروى أن لا يرجع) وقيدت العلم بالخالص أى لا تترك كل أى لم يعمل الزائدة لهم اختصاصها  
إلا أن قوم قال يسويه يجوز فيه النصب لأنه كلام خرج مخرج الإشارة لجرى جرى لولك أشهد عليك أن  
تقوم انتهى ومن أجرائه جرى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب (أو بعد فاء) قول  
بالمعلم (محرولم لا يروى أن لا تكون) فتشعر قراءة لرفع (ومحرولم في نالية الظن أن تكون ناصبة) إجراء  
الظن على أصله من غير تأويل (و) بالنصب (محرولم لا يرجع) لأن التأويل على خلاف الأصل (ولم لا)  
الترجيح (أجمعوا عليه) أى على النصب (في) الم (أحسب الناس أن يتركوا) بخلاف النون (و) يختلفون  
وحسبوا أن لا تكون فتشعر غير أن يروى (أحسب الناس أن يتركوا) بالنصب (محرولم لا يروى) وحسبوا  
والكساقبة لرفع لوجود الفصل بين أن والفعل بلا واسطة لم يفرق ما روي يتركوا لعدم الفصل فعم أن  
التعويل وكون أن ناصبة أو مفعولة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار معنى دون اللفظ ألا ترى أنك  
ترفع في رأيك أن لا يفرم من يذ إذا أردت اليقين مثل أفلا يرون أن لا يرجع وتنصب إن أردت الظن مثل  
وحسبوا أن لا يكون فتشعر خلافه ليدل على أنه لا يجوز إجراء ما لم يجرى خلافا فنصب أن الواقعة بعده الفعل

(٣٠ - تعريج - ثان) محسوف بعدها تقديره حتى إذا دخل فيه كاه الخ والمعاطاة المأوأة والوجه باللام المضرومة  
وبالجيم معظم الماء والناظر بالمعجمة المنطلي وهو مبنى للمعاني وأسند إلى المفعول كراخية في قوله تعالى عيشة راضية قاله الشمني  
فعليه يكون عامرا غيرا بعد خبر لكان أو صفة لمعاطى صبح وصف الوصف وقال الدمامين والمعنى أنه ترك هذا الرجل وتجهل  
في إنشاده كما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه بها من هو معذور في القصة يخرج يده ليقارنها من ينقله وهذه حالة الفريق  
ويؤخذ منه أن في لجة الماء متعاقب بصر وهو غير متعين (قوله) تنصب أن الواقعة قال الزرقاني متراب على المنق وكذا قوله

وترفع (قوله النوح الخ) قال الدوشري لو غير قوله والأمر أن كان أول (قوله بعد العلم الصريح) قال الدوشري الباقي على معناه (قوله) وعلى القول بالحرفية) قال الدوشري معناه أب اسم و إليه ذهب بعض الكوثرين وأصلها إذا والأصل أن يقول إذا جئتني أكرمك لخلف ما لفظه إليه وعوض منه التنوين والصحيح ذهب الجمهور لما رآه (قوله بأن اعتماداً) ظاهره حصر وقودها حشواً أو ذلك وأنه ليس من وقودها حشواً بما زيد إذا أكرمك مكيو عن كلام أو حبان حلافة لا به بعد أن قل فيها لو تقدم مصول الفعل على إذا نحو زيداً إذا أكرم اطلاق العمل من الغراء وإجازته من الكسائي قال ولا يصح أحظه عن المصريين ومقتضى اشتراطهم التصدير في محالها أن لا يعمل والحالة هذه لا بها غير (٢٣٤) مصدرة ويحتمل أن يقال نصل لأب وإن لم تنصرت لفظاً فهي مصدرة في الية

لأن الية بالاقول التأخير اه فقوله لأن الية الخ يفيد عدم التقدم قطعاً عند البصريين فيها عدم فيه النداء هنا ويفي أن يصحكون المقصود حصر الحشو الذي يهمل معه وجوباً ولا فيسأل فيها إذا سخا العاطف أجهل في غير هذه المسائل للثلاث (قوله أو عند الخ) قال الدوشري به فيه ما صرح به المصنف في شرح القواعد أن ذلك جواب للمعتمد كدور في الية قبله . حقه برب الراضات إلى من .

يقول أقيال لصار ذيلها لكن الذي تناقض كلامه فإنه قال قبل ما ذكرناه عنه ولا أقيال في موضع جزم على جواب الشرط قال والاضافات إلى الخ صحيح التي لا يخفى في مشيئة

ولا إجراء غير إجراء غير قطع العمل لواقع بعد أن الواقعة بعده قال لم عنده لا يجري بغيره ولا يجري غير إجراء النوحان عدمه بسببه جاز أن انقرا ما من الأباري به صيان بعد العلم الصريح وإلى التواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله : ومن أصبه وكذا بأن لا بعد علم واتى من بعد ظن فأنصبها أو الرفع صحيح واعتقده تخفيفها من أن فهو مطرد

ومن غير الغالب وأحد هو أن حدث رب العالمين فأن ما عطفه من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن المناسب (الرابع إذا) والصحيح أب بديهة لا مركبة من إذا أو إذا وإن وعلى البساطة فالصحيح أب الناصبة بنفسها لأن مصدرة بعدها (وهي) على القول بالحرفية (حرف جواب غير جزء) عند سيديويه وقال العلويين هي كذلك في كل موضع وقد دللنا على ذلك في الأثر وقد تمتعنا بغيره بديلة أنه يقال أحبك فتقول إذا أظنك صادقاً لا لاجار فثم قال الرضي لأن الشرط والجزاء إما الاستقبال أو الماضي ولا مدخل للجزء في الحال والمراد بكسر الجواب أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر مخرط به أو متقدّر سواء وقعت صدره أو حشوه أو آخره والمراد بكوم الجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هو فيه جزءاً لمضمون كلام آخر وكان اليبس لما عاها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا (وشرط إعمالها ثلاثة أمور أحدها أن تنصرت) والثاني أن لا يجرى لآها حقيقة أو ظرفاً لها (ثاني وقصص حشواً) والكلام أن اعتماد ما بعدها على ما قبلها (المتضمن) وذلك في ثلاث مسائل أحدها أن يكون ما بعدها غير إعمالها نحو أما إذا أكرمك الله تعالى فيكون ما قبلها محمولاً على ما قبلها إذا أكرمك الله تعالى أن يكون جواب قسم قبلها مكيو بغيره والله إذا لا يخرج أو قدس (كقوله) وهو كثيرة مرة : (ثمن قاذي قبله الميرز مثلها . وأمكس ما إذا لا أقيالها)

يرجع أقيالها لأن إذا لم تنصرت فكسر جواب قسم مقدور التقدير واقعة لأن وجواب الشرط محذوف وأصلها إذا لو قرعها أي المسمى وجزمه لا بين الشرط وجوابه خلافاً لما وقع في الماضي بما تفارح وخير مثلها فاعلم على المدة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك أن كثيراً ما تفتح عبد العزيز بقصيدة فأجاب بها فقال له نعم هل أعطاك اسمي أن يكون كاتباً له فلم يجبه إلى ذلك وأعطاه جائزة والماضي إن عاد الأمر إلى نمشي وامكن من ما لم أترك مثالي الأولى وأسمى عليه أن أكون كاتباً له كما فعلت أولاً وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (وأما قوله :

لا تركي فبهم شطيرا . إن إذا أعطاك أو أطيرا) بنصب أعطاك إذا مع ما رقت حطوا من اسم إن وجرها (مضرورة أو) لا ضرورة (الخبر) أي خبر إن

تأمن يرفعن ويقول بقطع والنص الذي الشديد والأدليل فتح الدال منجمة روح من السيد والضمير في مثلها ولا أقيالها يرجع خطة الرشيد المذكورة فيما قبله ويظهر من هذا يناق قول الفارح أمراجع إلى المدة ومعنى خطة الرشيد اه وأقول لا يناق صحة الأمرين وذلك لأن الفاهر طلب من عبد العزيز بن مروان في الحبيبة عمر وكان كاتباً بمصر عن ابن أخيه سليمان الخليفة ولم يل عبد العزيز الخلافة وإن وقع الدما بين ذلك وكان مدحه مأجوب به فله فطلب منه أن يكون كاتباً به ملاح منه القبول وأمر من الشاعر عن ذلك كابدل عليه قوله مجبى تركي خطة الرشيد بعدما . بدال من عبد العزيز قبولها ثم يدم على ذلك وقول الدما بين أنه لم يجبه بعيد من الكلام وظهر بهذا معنى خطة الرشيد ويروي خطة الحمد .

(قوله وجه إلى) قال الدوشري إضافة الجملة إلى أن لا دلالة لـ (قوله لاحق) قال الدوشري أشار به إلى رد ما قاله السيوطي أنه حال ذكره  
في شرح الفوائد قوله (أو أوام) قال الدوشري طهره أن ذلك خاص بهما وأن غيرهما ليس مثلهما فإذا قلنا ما أخرج إلى البشارة  
ثم إذن أقالهم لعين الرفع ولا يجوز النصب وظاهر إختلاف الآية يقتضي النسبة (٣٣٥) فإنه قال : والنصب وأرفعا

إذ لا بد من بعد صطف وقفا  
(قوله أو يفصل) قال  
الدوشري أن صطف على  
متصلا كان ركيكا وإن  
جعل منصوبا بعد أو بمعنى  
إلا كان حسنا فإنه بعض  
الاقاضل التي ووجه  
قوله كان ركيكا أنه إذا  
صطف على قوله أن يتصلا  
انقضت أن الشرط الثالث  
أحد الأمرين إما أن يتصلا  
أو أن يفصل بينهما بالتسم  
والشرط إنما هو الاتصال  
حاشية الأمر أن الفصل بالتسم  
مقتضى لحن الكلام أن  
يقال أن يتصلا ولا يصح  
الفصل بالتسم (قوله تذيب  
الطفل) قال الدوشري  
جملة تذيب بالتاء أوله  
صفة لحرب بين انتهى  
ووجه كونه بالتاء بدني  
المتناه من فوق لا بالمتناه  
من تحت أن الحرب مؤنثة  
بدليل هود ضمير المؤنث  
إلحاق في قوله تعالى حتى  
لنضع الحرب أوزارها وهذا  
بناء على أن فاعل تذيب  
مضارع أذاب وهو الظاهر  
لعدم احتياجه لحنف  
الرابط من جملة الصفة  
ويجوز أن يكون تذيب  
بألف التثنية تذيبو الطفل

مذوق أي لا أستطيع ذلك) أو لا أقدر عليه ثم استأنف بإذن فنصب وجهه إلى عمل هذا من جهة بين  
إذن وما هي جوابه والأصل لا تركي إذن أملا وذهب المراد إلى عدم اشتراط التصدير بـ (بشدين  
مع وجهه القريب وقال الأصمعي البعيد هو مفعول ثان لتركي لاحق وإلى هذا الشرط أشار الناظم قوله  
إن صيرت فإن كان السابق عليها) أي على إذن (أو أوام) جاز النصب (والرفع باعتبار بن فالرفع  
باعتبار كون ما بعده الماعطف من تمام ما قبله بسبب ربطه ببعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون  
ما بعده الماعطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد إذن غير منته على ما قبلها (وقد قرئ) في الفراء (وإذن  
لا يلتزموا فإذن لا يقرأ بالنصب بخلاف النون فيها ولا يقرأ قراءة ابن مسعود والثانية قراءة أبي  
ابن كعب) (والغالب الرفع وبه قرأ البجة) فيها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.. والنصب وأرفعا إذا إذن من بعد صطف وقفا . قال الناظم في التحقيق أنه إذا قيل إن ترني أدرك  
وإذا أحسن إليك فإن قدرت الماعطف على الجواب جز من مدح رطل من إذن لو قرعها حقا أو على الجملتين  
مع جاز الرفع والنصب لتقدم الماعطف وقبل يمين النصب لأن ما بعدهما متأنف أو لأن الماعطف  
على الأول أول انتهى . الأمر (الثاني أن يكون) المضارع بعدها (مستقبلا) قياسا على شبه التواصب  
والله الإشارة بقول الناظم . وأصبوا ياذن المستقبلا فيجب الرفع في نحو إذن تصدق جرابا  
لم قال أما أحب زيداً) لأنه حال ولا يدخل الجواب في الحال كما تقدم . الأمر (الثالث أن يتصلا) أي  
أن يكون المضارع متصلا بالمتنوعها مع الفصل عن الفعل بما بعدها والله الإشارة بقول الناظم  
والفعل بعد موصلا (أو يفصل بينهما القسم وهو المتعارف بالله بقول الناظم . وأرقبه اليقين) (كقوله  
إذن والله ترميهم بحرب) . تذيب العقل من قبل المصيب

فنصب ترميهم بإذن مع وجود الفصل بالقسم لأنهم لم يذكروا الفصل به من النصب هنا كالمجموع من  
الجر في قوله إن العاقبة للمتقين فسمع صوت ورائه رجا حكا أو عييدوا شربته بوائه ألف حكا ابن كيسان  
عن الكسائي بخلاف الفصل بنحو القسم ولو كان نظرا إلى قوله بـ (قوله) من الجملة فلا تقوى إذن مع  
العمل فيها بعدها والخضر في المعنى الفصل بلا التانية وابن مسعود الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل  
بالتاء أو الداء والكسائي وعفام الفصل بمفعول العمل والارجح حلت عند الكسائي النصب وعند  
عفام الرفع وحكي سيويه عن بعض العرب إلغاء إذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لأنها غير  
مختصرة إنما عملها الأكثرون حلال على كل لها مثله في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها  
بين جرابها كما حلت ما على ليس لأنها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله إلى السماع .

(فصل) (ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا في خمسة مواضع أحدها بعد الكلام إن سبق بكون  
ناقص ماض) لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا (منق) لأول جملة في يمدونهم من أدوات التنق (نحو  
وما كان الله ليضلهم لم يكن الله ليضلهم) فينصب وينظر منصوبا بأن مضمرة بعد الكلام عند البصريين  
لا باللام واللام متعلقة بمذوق لا زائدة وذلك المعلوم هو الخبر لا الفعل الذي دخل عليه  
اللام وخالفهم الكوفيون فبين وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال :  
سموت ولم تكن أهلا للسمو . ولكن المصيح قد يصاب

قائل وتذيب مضارع شاب حرف المضارعة مفتوح واجهة صلبه بـ (قوله بالظرف) قال  
الدوشري أمر الجار والمجرور إذا اقترعا اجتماعا إذا اجتمع (قوله وجوبا) لو أخره من قوله بأن مضمرة كان أولى لأن  
الوجوب يقتضي الإختيار لا في النصب (قوله وخالفهم الكوفيون) أي جملوا الكلام بأصبة قال الله ما ينزلهم عمل عامل الاسم في الفعل

(قولوا الجواب واحدا) قال النوشري لعل أن ذلك ضروري لكن لتقديمه في الثاني أحسن منه في الأول لكونه جارا ومجرورا والنصيرين  
أن يقولوا إنها ضعفت بالنظام حذف الجاز تقديم معمول منها عليها فيكون جارا بآياتها انتهى وببحث فيه بعض الفضلاء بأن ضعفها  
يقضي عدم تقديم معمولها ما أه نوع من العسر (قوله وزعم بعضهم) قال النوشري الظاهر أن هذا البعض هو الشيخ الرضي  
وعبارة الدماغي تعلقته وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى من لغيره فليأخذ  
اللام بناء على جواز حذف الجاز مع أن وإن جاز إظهار أن الواجبة الإظهار ذلك لأنها كالنابية عن أن أه وينظر ما معنى قوله جاز  
إظهار أن هل معناه وجاز حذفها أيضا لا (قوله والحق) قال النوشري يدل على أنهم المتقدم بعد أن رد ما رده قوله بما تقدم ولم يلبه  
بقوله لأن الكلام الخ قد ورد ما (٢٣٦) المسامح من أن أخرجه عن مريد أي وما كان القرآن محلا للافتراء على قياس ولم تكن أهلا

لنفسه والمار (وأما قول) ما قاله هذا الزاعم غير  
دعوى ويكون أن وصلها  
خبرا عن كان على تأويل  
المصدر المزيل باسم المفعول  
أي وما كان هذا القرآن  
افتراء أي فترى أو على  
حذف مضاف انتهى وما  
قاله ذكره المصنف في المنقح  
قال في القاعدة السابعة من  
الباب الثامن أن التفظيد  
يكون على تقدير وذلك  
التقدير على مصدر آخر  
ومثل بالآية ثم قال فإن  
يفترى مؤول بالافتراء  
والافتراء مؤول بفترى  
(قوله تقدمه بنى) قال  
النوشري ظاهره عدم  
تفنيده بما وبلم بل كل  
أدوات التي كذلك يظهر  
أوجه هذه الأقوال وما راجه  
اختصاص هذا الحكم بلم  
يكن وما كان وما المانع من  
أن يكون النفي بناء وبأن

هذه بمدة ما قدره من قولك ما كان زيد يريد الفعل أو مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله  
لقد عدتني أم عمرو ولم أكن مثالبها ما كنت حيا لأصحابها  
إذ لو كانت هي الناصبة لأصح لزوم تقديم معمول صلتها عليها وذلك بمنع وهو عرض به في ذلك في صريح  
أن وقوله . كان جزائي بالنص أن أجلنا . والجواب واحد ومما امتنع ذكر أن بسلام الجحد أن  
ما كان ليفعل رد على من قال كان شبهه بل فاللام في مقابلة السين وكلا لا تذكر أن مع السين كذلك لا تذكر  
مع اللام وزعم بعضهم أنه يجوز إظهار أن بشرط حذف اللام محتاجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن  
يفترى ورد بأن أن يفترى في تأويل مصدر خبر به هو القرآن وهو مصدر مظهر في هذا الرد نظر لأن المراد  
بالقرآن المفروء لا افتراء والحق أن هذا بغير ما نحن فيه لأن الكلام فيها الخبرية سرية ونحوه وزعم  
بعضهم أن هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر أحوالها هو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم أن  
يجوز في كل قياسا على كان هو ما ظلت زيدا يعمل روسع بعضهم الدائرة فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه  
في نحو ما جاء زيد ليفعل كذا (والمسمى هذه اللام لام الجحد) من لسمية العام بالخاص فإن الجحد عبارة عن  
إنكار الحق لا عن مطلق الحق والحريرين أحسنه وأرادوا الثاني وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله  
• وبسندني كان حتما أصح • (الجميع الثاني بعد أو) العاطفة (إذا صلح في موضعها حتى) المرادفة  
إلى (نحو لا تترك أو تقطيني) أي حتى تخصني (وقوله

• لا تسلمنني من أخطائي) أي لا تسلمنني من أخطائي (أو يسلم) أي إلا أن  
يسلم (ولوله) وهو زيادة الألف

وكنتم إذا صحت فمات قوم (كسرت كموبها أو تسقيا)  
أي إلا أن تستقيم فلا كسر كموبها ولا يصلح مما معنى إلى لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر وخبرت  
بالعين والزاي المصمتين صرت والتماء والقاف التثنية والرحم والكموب التثنية في أطراف الأنايب  
وهذه استعارة تمثيلية شبه ما إذا أخطى إصلاح قوم انصروا بالفساد فلا يكف عن جسم المواد التي بنفأ  
دنيا فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحدادهم إذا خسرنا موجة حيث يكثر ما ارتفع من أطرافها ارتفع ما ينح  
من اعتدالها ولا يخرق ذلك إلا أن تستقيم وأبو الفتح في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدره مطوف على

وبلا كما ولم وهل يصح لا كما زيد ليفعل أولا (قوله لام الجحد) قال النوشري يقال جحد بجحد جحد أو يقال أيضا أجحد الرجل  
فهو جحد إذا كان ضيفا قليل الخير (قوله إذا صلح في موضعها الخ) قال النوشري تبع فيه الناظم قال الشيخ برهان الدين الألباني وهو  
أجود من قول ولله بعدنا وبمعنى الأول لأنه يوم توافى الحرفين وليس كذلك واحترزه عما إذا لم يصلح واحد منهما في موضعها  
فإنه إذا انصبتا لمضارع بعد ما جاز إظهار أن انتهى كلامه ومثل ذلك وما كان لبشر أن يكلفه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل  
رسولا وقوله المرادفة إلى تبع فيه ابن الناظم والصواب أن يقول المرادفة إلى أو كي ويصلح تقديره أن الثلاث قوله لا لزمك أو تقطيني  
حتى فإنه صالح للتعليل بكي والغاية إلى للاقتضاء من الأزمان بالارتعاب لأول ولا طعن فيه أو يفقرل والثاني في لا نظره أو يجرى  
والثالث في لا قتل الكافر أو يسلم وما ذكره على من زعم أن تحديرها بالامطرده على من قال أيضا أن تحديرها بكي أو يبالى مطرد

والتمتع في نصب الفعل بعد هذه أنهم قصدوا التفرقة بين أولي التمتع وما أتوا مافيهما من مدعى في ذلك وبين أولي التمتع مخالفة ما قبلها من المدعى كون الأول محقق الوقوع أو مرجعه والآخر مشكوك فيه بإدعاء المدعى وهو أن قول أفضل كذا أو أترك كذا برفع أترك عند المساواة وإن قصدوا عدم المساواة نصروا بغيرها وما مدعى واحتجوا إلى عامل نصب وليس أو صالحة لعدم اختصاصها بتعيين أن يكون لقوتها دون أخوانها ومن النصب بعد أو قول الشاعر لا جد لك أو تلك ميسر به يدي صغار طارفا وتليدا والنصب بأو عند السكت في وقار الأفراد ومن وافقه من الكوفيين انتصب بأو لغرض الجمهور على أن النصب بأن مضمرة بعد أولا بالخالفه ولا بأولا بحرف عطف ولا عمل لا وإنما عطف مصدر مزيل لا على مصدر مترم بإدانت (٢٣٧) لا نظره أو هي ولا قتل الكافر

أو لم يسم فتقديره لم يكون  
انتظار من أو هي منه  
ولم يكون قتل من الكافر  
أو إسلام منه (قائمة)  
إذا كان ما قبل أو ينقضي  
شيئا فشيئا يصلح في موضعها  
حتى بمعنى إلى وإلا فلا  
(قوله ولحن إلى الخ)  
قال الدوشري أقصر على  
ما ذكر ولم يبال بما قال  
في التمهيل أنها لم تكون  
أيضا بمعنى إلا كقول القادر  
ليس العطاء من الفصول  
سماحة

حتى نحو دو والد بك قليل  
لما قيل إنه لا دليل في  
البيت لإمكان حل حتى  
فيه حل أما بمعنى إلى  
وذكر غيره أن الخالب  
كونها لتعطيل فينظر  
ما الأصح (قوله وتارة  
تكون بمعنى إلى الغالية  
وذلك إذا كان ما قبلها

مصدر متصديق الفعل المتقدم أي لم يكون لزوم من أو قصدا... حتى وليس يكون مستحال من النصب أو إدراك الذي لم يكون قتل من الكافر أو إسلام من كسر من الكوفيين أو استفادة منها إليه أنه إذا علم بقوله كذلك بعد وإذا يصلح في موضعها حتى أو لا الخوض (الثالث بعد حتى) الجارة (إن كان العمل مستقلا باعتراف) ذم (الكلم) بما قبله (عوضا لما لم يسم) حتى تسمى (فتن) مستعمل باعتبار من التكلم بالأمرو والتمتاز لئلا يقع إلى أي طلبه (أو) مستقلا (باعتبار ما قبلها) من غير اعتبار تكلم (نحو وذلوا حتى يقول الرسول) فإن قول الرسول إن كان ما ضيا بالنسبة إلى ذم الإحسان وقصده هنا (لأنه مستعمل بالنسبة إلى رادعهم ولحن) في ينصب العمل بعدها بمكان فتارة تكون بمعنى ك التعليلية وذلك إذا كان ما قبلها صلة لما بعده نحو أسمع حتى يدخل الجنة وتارة تكون بمعنى إلى العائنه وذلك إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لا سمع حتى يطعم القميص إذا عرفت ذلك فالثاني الأول من أمثلة الموضح بما يصلح من غير اعتبار من كسر أو كسر أي كسر أو كسر أو كسر أو كسر الثاني حتى فيه بمعنى إلى خاصة أي إلى أن يكون الرسول وإلى هذا الموضع أشار الأظم قوله : وبعد حتى هكذا إسمان ه حتم (ويرفع الفعل بعدها إن كان حالا) أو مؤولا بالحال (مبدأ) مما بعدها (فصلة) ثم الكلام قبله (عوضا عن شيء حتى لا يرجوه) فلا يرجوه حال لا وقوة قولك أهر الأبرج من غير ما قبله لأن عدم الرجوع بسبب من المرح وفضلة لأن الكلام ثم قبله بالجملة الغالية (ومنه حتى يقول الرسول) برفع قول (في قراءة نافع لأنه مؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أم يقولون عتقك) حيث تدل الحال المؤول تفسير آخر وهو أن يرخص ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في الزمان ويصير حذو ما يصير المرحوم وقائمة فأوبه بالحال تصوير تلك الحاز العجبة واستحسان صيرورتها في مشاهدته مع انتصب بها وإما وجب الفعل بعد حتى عند إرادة الحال حقه أو مجازا لأن نصه يؤدي إلى تقدير أن هو الاستقبال والحال يبان الاستقبال وإما اشتراط السببية ليحصل الربط معي وذلك لأنه لم يتعلق ما بعدها بما قبلها انظرا زال الاتصال القلي فشرطت السببية الموجهة للاتصال المعنوي جريا من فاق من الاتصال القلي وإما اشتراط العصبية لثلايق المبتدأ بلاخر وذلك أنه إذا رفع يعمل كاست حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فإن فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيها . النصب في مثل أن يرح عليه ما كفيين حتى يرجع إليهما أو لا تنفاه الحال (ويجب النصب في مثل لا سمع حتى يطعم القميص) خلافا للكوفيين

حاجة (بعد) كذا في النسخ وفيه طلب وصوابه إذا كان ما بعده غاية ما قبلها فتندر (قوله فالثالث الأول الخ) فيه نظر إذ ما ذكره شاهد لا مثالا وقوله من أمثلة يقتضي أنه أي يجمع منها هو ما أتى بالعين يربط بين الأول بأنه لا مانع من كونه مثالا إذا المراد به الإيضاح وإن كان يصح أن يراد بالإثبات فيكون شاهدا من الثاني بأن أقل جمع ثمن عند بعضهم ولو ذكر المثال إلى تتمين فيه حتى لتعطيل نحو أسمع حتى تدخل الجنة لكان أحسن (قوله وسببا) قال الدوشري كان لا يرفع فيه عطفا على قوله حال (قوله وللحال المؤول الخ) قال الدوشري ظاهرا بل صريحا أن ما ذكره غير ما ذكره المصنف وليس كذلك فليتأمل (قوله وإما وجب رفع الخ) قال الدوشري وجوب الرفع عند إرادة الحال مجازا لا ينافي جواز النصب عند عدم إرادة كما قدمه فليتأمل (قوله لا تنفاه الحال) قال الدوشري ينظر ما أتى من الرفع لأن ما بعدها ماض بالنسبة إلى ذم التكلم وزول الآية لظهور حتى يقول الرسول فكانا جاز فيه الرفع يجوز في هذا



وقد يقال إنما وجب النصب هنا لأنه تعالى حكى ما قالوا هم ما نطقوا إلا بالنصب ليكون الفعل مع تعليل ذلك والحق لا ينبغي  
 ليكون لتعليل الخارج وجوب النصب بما ذكره في واضح فنبأ أن هي وكذا ما عرفت من كلام الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناطم  
 (قوله بعد فاء السببية ورواها المصنف) قال الدنوشري كون النصب يضاف إلى ما بعدهما وهو مذهب المصريين ومذهب الكوفيين إلى أنه  
 منصوب بالفتحة وبعضهم ذهب إلى أنه منصوب بالواو نفسها كإي أرقاه بن الأبياسي فاعرف مشهور عن الكوفيين أن الواو ناصبة بنفسها  
 لا أصل له ليجوز أن كثيرا ما قلوا وجعل مثقوه (قائمة) قال بعضهم ليس والمعية ليست راقية في جواب شي وإنما هي راقية بعد الأمور  
 المذكورة وليس ما بعد ما جربا (٢٣٨) لما قلنا كما في قوله (قوله ما جرب ما سيرة في الخ) أشار إلى أن مسوقين حال من فاء السببية

(وما سرت) إلى البنية (حتى أدعوه وأسرت حتى مدحها لا تنفاه السببية) فهنا أما الأول فلا يلزم  
 التمسك لا يوجب من السير وأما الثاني فلا يلزم أن يدخل لا يوجب من عدم السير وأما الثالث فلا يلزم السير  
 يتحقق وجوده ولو رفع لزم أن يكون مستأنفا مفعولا بوقوعه وما قبلها سبب لذلك لا يصح لأن ما قبلها  
 غير سبب فيلزم وقوع السبب مع نفي السبب أو التمسك فيه قاله المرادي (بمخلاف أيهم سار حتى يدخلها)  
 ومتى سرت حتى يدخلها برفعها (فإن السير ثابت) محقق (وإنما التمسك في) حين (الفاعل) في الأول وفي  
 حين الزمان في الثاني وأما الأحشاش الرفع بعد الثاني حتى أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة  
 التي على الكلام بأمره لأجل ما قبل حتى خاصة ولو عرضت عند المسئلة بهذا المعنى على سببويه لم يمنع  
 الرفع فيها وإنما صرح إذا كان النفي ملطفا عن السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك (و) يجب النصب  
 (في هو سري) بفتح السين (حتى أدعوه لعدم المعنوية) فسمى مبتدأ وحتى أدخلها خبره ولو رفع  
 الفعل لصار المتدأ بالآخر (وكذلك) يجب النصب في مثل (كأن سري أسى حتى أدخلها إن قدرت  
 كان ناقصة) وحتى أدخلها الخبر (ولم انفرد الطرف) وهو أسى (جبرا) لكان بل قدرته متعلقا بنفسه  
 السير فإن قدرت كان تامة وأمس متعلقا بسري أو ناقصة وأمس متعلقا باستقرار أطراف على  
 أنه سر كان رفض لأن ما بعده حتى حال سبب فصلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا أو  
 مؤولا به صلاحية جعل الفعل في موضع حتى وإليه أشار الناطم بقوله:

ولعل حتى حالا أو مؤولا به إرفعن والنصب المستقبلا

المرضع (الرابع والخامس بعد هذه السببية) عند (رواها المصنف) حال كونها (مسبوقة بنى أو طلب  
 محضين) وإليه أشار الناطم بقوله (وإنما سبب جواب نفي أو طلب محضين والواو كالها إن فده منورم  
 مع فالتن يعمل ما كان بحرف أو فعل أو سم وما كان متعللا مرادا به النفي فالأول (هو لا يقضى  
 عليهم فيموتوا) والثاني نحو ليس زيد حاضر ليكلمك والثالث نحو أنت خير آت فتحدثنا والرابع  
 نحو قلنا تأيينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو (ولما يمل الله الذين جاهدوا منكم وطمع الصابرين)  
 ونفس الباقي والطلب يشمل الأمر والهي والنداء والعرض والتحضيض والنفي والاستفهام فهذه  
 سبعة مع النفي صارت ثمانية وزاد الخفاء الترحي مثال الفاء بعد النفي (يأبى كنى معهم فأفرد)  
 ومثال الواو بعده (يأبى نازد ولا يكذب) بآيات خبرنا ونكون بالنصب في قراءة حمزة فوجه من (و)  
 مثال الفاء بعد الهي (لا تطعوا فيه من صيكم كصبي) مثال الواو بعده (قوله) وهو أبو الأسود الدؤلي  
 (لأنه عن حتى وإنى مثله) عار عليك إذا ضلعت عظيم

رواها المصنف لكن فيه هي  
 الحال من المضانف إليه ولعله  
 لأنه كجر المضانف إليه  
 لأنه لو أسقط لفظ بعد  
 استقام الكلام ففهم الماضي  
 فتأمل (قوله وما كان متعللا  
 الخ) قال الدنوشري هذا  
 يفعله قوله أو فعل متعللا  
 وقوله كان بحرف يتعين  
 أن تكون فيه كان تامة  
 إذ لو كانت ناقصة لوجب  
 حذفها كما لا يخفى أي لأنه  
 إذا وقع الجار والمجرور  
 صلة أو صلة وجب لمانته  
 بمحطوف وجوبا إذا جاز  
 أن تكون موصولة أو  
 موصولة ثم ظهر أن شرط  
 الوصل بالجار والمجرور  
 والطرف كونها تامين  
 وهنا الجار والمجرور راعى  
 قوله بحرف ليس من قبل  
 التام فلذا ذكر المتعلق  
 (قوله) ولما يمل الله الذين  
 جاهدوا الخ) نفي العلم في  
 هذه الآية مستعمل في نفي  
 المعلوم كما قاله العزني  
 بهذا السلام في مدار القرآن

وبينه المصنف في شرح الفتح وربما أحاط به أن خبر عنهم جاهدوا به يصبر فيتمتع هم في جهادهم وصبرهم لعدم وقوعه والعلم وإن كان عام  
 يتعلق بإنما يتعلق بالأشياء على ما هي عليه وإنما يتعلق بجهاد هؤلاء وعدم صبرهم (قوله يابى كنى معهم) قال الدنوشري يمكن النفي أيضا  
 بالاصول أو الرسول منافي خبر ما ولو كقول لولمان فقتله ومنه ابن مالك قال جواب نحن إنشائي فقدره وددما لولمان الخ وما ذكره  
 المصنف والتأرجح من أن النفي والتأرجح من قسم الطلب فيه نظر فقد ذكر الثعلباني في المخطوط أن التأرجح لا يطلب فيه وإنما هو  
 إتيان أمر لا وثوق بمصولة انتهى واختلفوا في النفي فهم من قال إنه حالة نفسانية يلزمها الطلب ذكر جميع ذلك شيخ الإسلام  
 أحمد بن قاسم العبادي في ساشية جمع الجوامع وشرحه لتسجل (قوله في قراءة حمزة وحفص) نقل الدنوشري قد قرأ بالنصب



أما بعد هاهنا فأقول (مما ذهب إليه) إذا قصدنا الجزاء أو المديونة (قوله) أثبتت لهذا أن الاستفهام التقريري (الخ) قال الدوشري وقع  
 الدوشري أنه قال في قوله تعالى أخرجنا من ديارنا وأرضنا وأرضنا سرادقنا أي أن انشباب أو أرى بأن في جواب الاستفهام قال في  
 المعنى وهو قائم لأن جواب الشيء (٢٤٠) مسبب عنه والمؤثر فلا يتسبب من المعبر قال الدعا ميني أقول قال التفات إلى محتمل أن يكون

الاستفهام فيه الإنكار  
 الإبطال فيفيد الذي وهو  
 سبب أي إن لم أخرج  
 وأريت وقيل هو من قبل  
 المعنى ركب فيه هو ركب  
 بالنصب بالنصب  
 الإنكار التوبيخي على  
 الأمرين ويدمر ما في  
 العصيان وتوقع العمو  
 مرتكب خلاف العقل  
 حيث يعمل هذه القوة  
 من الغفرو ويحسبون  
 التوسيع على هذا الجمل  
 فكذلك ما روي عنه مرة  
 من جعل المعبر مرة  
 الموارد دلالة على التكميس  
 المؤكد للمعبر والمصور  
 مما يندى إليه غراب (قوله)  
 فلان رل للمنى قال  
 الدوشري لو قال فلان  
 تزال الخ لكان أحسن  
 (قوله فلا يظنون) قال  
 الدوشري يرده قول ابن  
 الأنباري أن العمل في الآية  
 مبنى على إضمار مبتدأ  
 والتقدير فهم يعتذرون  
 ووجه الرد أنه ليس المعنى  
 على الإليات ثم رأيت  
 الشيخ زكريا قال في حاشيته  
 قوله قال الله تعالى ولا  
 يؤذن لهم فيعتذرون أي  
 فهم يعتذرون قال

مختصر معنى قولنا مرة للمعبر أنك أجات فطعنا إلى الإقرار بأمر قد كان نقول أضرب ببدأ ولا  
 يكون غرضك أن يملك أسرام تكن تعبها ولكن أردت أن تقرره أي تحمله على أن يقرب فعل قد فعله أم  
 والمضى أنت أتيت فأثبت اليقين على صدقه تعالى أليس الله كاف عبده أي الله كاف عبده لأن من الذي  
 إثبات قال في التاجين وهذا مراد من قوله لا حمزة فيه كالتقرير أي بما دخله الذي لا بالنفي أم فثبت بهذا أن  
 الاستفهام التقريري يقتضي ثبوت العمل فلا يصح المصارع في جوابه لعدم تحقق النفي وما ورد منه  
 وهو ما قلناه في صورة التي وإن كان تقرير أولاه جواب الاستفهام (و) الثاني (نحو) ما نزال تأييدا  
 وتحدثنا (الثالث نحو) (عائدا) لا نتحدثنا) فإن معناه الإثبات فذلك وجب رفع الفعل بعد ما  
 الأول فلا يزال الذي وقد دخل عليه الذي في إثبات وأما الثاني فلا تنافي الذي بالاولي في نحو  
 ما تأييد ما كرمك أربعة أوجه أحدها أن تعدر الفاء لعدم ما في الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه  
 في إعرابه فيجب هنا الرفع لأن الفعل لا يرتفعها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكأنك قلت  
 ما تأييد لما كرمك فهو شريك في الفعل فدخل عليه الثاني أن تعدر الفاء لعدم السببية وتقدر الفعل الذي  
 بعد هاهنا معناه ومعنى استقامه أن تعدر حرمانه محسوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل من الناصب  
 والجار والمضى ما تأييد فأنما كرمك لكونك لم تأتني وذلك إذا كنت كارها لإيمانه والفرق بين هذا  
 الوجه والذي قبله والذي أن السور الذي منه يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه النصب إلى  
 ما قبل الفاء خاصة ثالث أن تعدر الفاء لعدم مصدر الفعل الذي بعده ما على المصدر المؤول ما قبلها وتقدر  
 الذي مصحاح المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حذف الناصب المعنى ما يكون منك إيمان بهتبه  
 من إكرام بل يكون منك لا يكون منك من كرام لراجع أن تعدر الفاء أيضا لمطابق مصدر الفعل الذي  
 بعده ما على المصدر المؤول لا يندى فيكون مصدر نشي متصاع على المعطوف عليه فذا في المعطوف لأنه مسبب  
 عنه وقد اتفق ويتكون المعبر ما يكون ذلك إيمان فكيف يكون من إكرام والمحصل في الرفع وجهان  
 وفي النصب وجهان (و) أحترق (من الطلب باسم الفعل) من الطلب (مع لفظ الخبر وسيأتي) الكلام  
 عليهما بعد أسطر (و) احترق (تعبيد الفاء بالسببية و) تفيد (الواو بالعلمية من) الفاء والواو  
 (الماعطفين على صريح الفعل) إذا لم يشر بسببية ولا معية (ومن الاستثنائية) قاله الماعطف على  
 صريح الفعل (نحو) ولا يؤذن لهم فيعتذرون بإياها المطلب) فمطقت يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك  
 في رفعه وفي الذي الداحل عليه وكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو فرق بالنصب هل أنا جواب التي  
 لم يمنع والمعبر لو أدغم لا يعتذروا ممن لا يقضى عليهم فيوتوا ولكنه أثر الرفع لتناسب رؤس الآي  
 قاله القرامو فرقا بين معصوم ما لا يدور ولا اعتبار معيار ما لا تصدر انتقام الموت لازم من انتفاء القضاء  
 عليهم ولم يقصد فيه كاختصاص الاعتذار بأنه لو وقع الانتقام عليهم لما أوا فليس لإذن سببا للاعتذار  
 (و) الفاء الاستثنائية في نحو (قوله) وهو جميل صاحب يثينة :

(المسأل أربع الفراء فيسقط) • وهل يحذف اليوم ببداء محلق

فيعلق مرفوع وهو مبنى على استثناء محذوف أي فهو معقول ولا يحذف اقترابه بالفاء (فأجاب) فيه (للاستثناء)  
 لا للمطلب ولا للسببية (إذ الله طلب بنفسه) جارم) لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو مسأل

التيضاوي عطف يعتذرون على يؤذن ليدل على أن الاعتذار عطفه معطوفا ووجهه جوابا لدل على أن عدم اعتذارهم لعدم الإذن  
 وأوم ذلك أن لم يطرأ لكر لم يؤذن لهم به ومن ثم مثل به ابن هشام له • ومن قصد الرد على الخارج في حاشيته مثلا للاستثناء لا يقتضي  
 ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن كما في قولك ما تؤذينا من ذلك بالرفع (قوله) ولو فرق الخ) قال الدوشري أي ويكون حينئذ المعنى



هنا إنما جعل محل الفعل وحده بدون أن وما تقول أصرب زيدا وإنما زيد منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر أنه واغترض عليه في ذلك بأن الشرط المذكور وهو أن يجعل محله فعل مع أن أو ما يؤول منه في المصدر غير النائب عن الفعل أما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو الأصح قال في التيسير (اصل) يحى بعد المصدر الكار بلام الفعل فيعمل عمله على الأصح التبدل لا المبدل منه وقا لا يسيويه والاغترض اه قال ابن عقيل في شرحه هذا المحل هو أبسط قول لرجاع والتأخر من وذهب المبرد والسيوطي وجماة إلى أن ناصب المصدر المبدل من لفظه والصحيح الأول بدليل إضافة المصدر إليه قال تعالى ضرب الرقاب اه والفرق بين المصدر والنائب عن الفعل وغير النائب عنه أن النائب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدرية بل بجهة بدله عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع أن أو ما يحل بغيره بخلاف غير النائب فإنه عمل بجهة المصدرية ولذلك اشترط فيه الشرط المذكور (قوله نحو تعالوا أتل) قال الدونشري قال في المفتي وأما قول بعضهم في قل تعالوا أتل ما حرم ربكم (٢٤٣) عليكم أن لا تتركوا به شيأ أن الوقت قبل عليكم وأن طيبكم إغراء لحسن وبه يتخلص

من إشكال ظاهر عرج التأويل قال الدماميني الإشكال هو أن ما من ما حرم موصولة وأن لا تتركوا أتل أو غير مبتدأ محذوف وكلاهما متكلم لأن النهي الإيماني لا يهدمه فيخرج ذلك إلى التأويل بادعاء أن لا رائدة لا تافية والمعنى على القول بالإغراء حسن سالم (قوله خط) قال الدونشري أمر من أحد محذوف الفاء شذوذاً وظهوره من أمر وكل من أكل وقدرت الهدية التي هي القاطع من خاصة مع وأو المطف قال الله تعالى وأمر أمك بالصلاة وهذه الأفعال لأربع لها (قوله صفة لوليا) قال الزرقاني

من إشكال ظاهر عرج التأويل قال الدماميني الإشكال هو أن ما من ما حرم موصولة وأن لا تتركوا أتل أو غير مبتدأ محذوف وكلاهما متكلم لأن النهي الإيماني لا يهدمه فيخرج ذلك إلى التأويل بادعاء أن لا رائدة لا تافية والمعنى على القول بالإغراء حسن سالم (قوله خط) قال الدونشري أمر من أحد محذوف الفاء شذوذاً وظهوره من أمر وكل من أكل وقدرت الهدية التي هي القاطع من خاصة مع وأو المطف قال الله تعالى وأمر أمك بالصلاة وهذه الأفعال لأربع لها (قوله صفة لوليا) قال الزرقاني

منعوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدرى وذلك (نحو تعالوا أتل) تقدم الطالب هو تعالوا أو أحر المضاف إليه من القاء وهو أتل وقصد به الجرم بلزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا إن أتوا أتل عليكم فالنلالة عليهم مسندة عن محبتهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهى اليك بجمع السبعة لم يقطعه بجرم ما عاق السبعة (خلاف) خدم أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع ما عاق السبعة وإن كان مسوقاً بالطلب وهو دخل لكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإما أن يريد خدمهم صدقة تطهرهم صدقة لصدقهم ولو قرئ بالجرم هل معنى الجزاء لم يمتنع والقياس بخلاف (نحو صفة لوليا يرى قراءة الرفع فإنه قدر) مع قاعده جملة في موضع نصب (صفة لوليا لا جواباً بل كافتاء من جزم) ونفس على ذلك بقية أنواع العطف وإلى ذلك أشار القلم عره

وبعد فخر الس جزم ما اعتد به أن تسقط ألفا والجزاء قد قصد وأما الذي فلا يجرم الفعل في جزمه فلا يقال ما تأييداً محذوفاً بجرم محذوفاً خلافاً للرجاحي والكوليين ولا سماح معهم ولا يماس لولا الجرم تنوقف على السبعة ولا يكون انتهاء الإتيان سبباً للتعديف (وشرط غير الكسافي) من المحذوف (الصفة لوليا) بعد النهي محذوف فوجع أن لا يوضع (وهو أن تضع موضع النهي شرطاً مقروناً بالناصب مع محذوف ما هو واضح وشرح الفطر والمرادى في شرح النظم وهذه قول النظم قوله شرط بجرم بعد محذوف أن تصح أن قبل لا دون تخالف بقع أنك تضع أن قبل لا تافية باله موضح على ذلك التاماني (لنسم) متنع التاء المثلثة أى من أجل هذا الشرط (جار لا ند من لا ند سلم بالجرم) لصدقة قولك أرلاندن من لا ند سلم لأن السلامة سببة عن عدم الدنو (ووجب الرفع في محذوف من لا ند بكك) لعدم صحة قولك أن لا ندن من لا ند بكك لأن الأكل لا يتسبب من عدم بل تؤول ما يتسبب من الدنو نفسه ولهذا الشرط أجمع السبعة على الرفع في قوله ولا ندن لكثرة (وأما قوله) صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة (فلا يقرب مسجدنا يؤدنا) استشكل جملة صفة بناء على أن نرى الله يحى مات قد وادبه بأن دعاه الله فيحلف وذلك لأنه بموته قبله لم يرته ومعلوم ما يورث من الأبياء ورأى هذا المستشكل أن الجملة مستأنفة لاصفة وأجيب بأن دعاء الأبياء قد يتعطف وقد وقع لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم أنه سأل في ثلاثة أمور فاستجاب له في اثنين وأخرت لإجابة في الثالث وقد اعترض القول بالاستئناف بأن مقام الجملة حيث قل الإخبار وإخبار الأبياء لا يتعطف قطعا وأجيب بأن هذا الإخبار باعتباره غيبة الظن لأن نبي الله زكريا لما كان مسافرا طلب على ظنه أنه متى وحب له ولد يرثه اه وذكر الجلال السيوطي الإشكالي في شرح حقوق الجنان في باب الإنشاء ونقل جوابه المذكور عن الطيبي ثم قال وأجيب الشيخ بهاء الدين بأن المراد إرث النبوة والعلم وقد حصل في حياته وقد ذكرنا في حاشية التناكهي ما يلحق الرجوع إليه (قوله وهو أن تضع الخ) قال الدونشري ينظر ما مرجع الضمير في قوله وهو الخ (قوله عن عدم الدنو) لا يفتن أن هذا إما يتسبب من كون لافية والناسب لكونها نافية أن يقال لأن الأكل لا يتسبب من الانتهاء عن الدنو به يعلم أن هذا المثال وهو يصح فيه كون لافية ونافية وأن الأمثلة لا تعين أحد محلوها لم يستعمل بها أحد على مدح



(قوله ونزال) قال الدوشري مفكلا في نزال واخواته فلها مشتق من نزل (قوله ٣٤٣) وجشأت بالجيم الخ) قال الدوشري

عبارة الشواهد وجشأت  
بالجيم والتين المصحة يقال  
جشأت نفسي جشوا إذا  
نهضت إليك هو مهمود  
اللام وجشأت بالجيم  
والتين المصحة أيضا من  
الجيش يقال جاشعت  
نفسى بمعنى غشيت (قوله  
ومذهب البصريين أن  
الرجح الخ) قال الدوشري  
لم أفهم إلى الآن وجه  
منع البصريين النصب  
بمد الترجى وما الفرق  
بينه وبين التنى ثم رأيت  
الشيخ ذكرى في حاشية  
بدر الدين بن مالك قال  
قوله أو لعدم ترج يقتضى  
أن الترجى ليس بطلب  
وليس كذلك بل هو  
كانتى لم كل منهما طلب  
باللام لا بالوضع وعليه  
يقال ظم الحق بالطلب  
الرضى التنى دون الترجى  
وعلى مذهب القراء  
الأنى وهو اختيار الناظم  
لا إشكال أنه وهو صريح  
فيا توقفت فيه (قوله  
لكثرة استعمال الخ) على  
الدمايين في المنهى الصافي  
ذلك بقوله بعد المرجح  
المحصل وبهذا أشبه الحالات  
والممكنات التى لا طاعة  
في وقوعها (قوله وفي  
الارتشاف صريح الجزم  
الخ) فيه نظر لأنه يلام من  
(فصل)

بمع التزم (فالجزم) و يؤذنا بحدف الياء (على الإبدال) من ضرب مد شين (لا يهل) (الجواب) لئلا  
لعدم صف أن لا يقرب يؤذنا لأن الإيذاء إنما يتسبب من القرب لا من عدمه ولم يشترط الكسائي قبل  
والكوفيين قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فإنه يجوز لا تند من الأسديا كلك بالنصب  
وفي التنزيل لا تغفروا على الله كذبا فيسحقكم بعذاب و يقول أبى طهة لئلا لا تشرف بصبك  
سهم ويرى لا تتناول بصبك وبالحديث لا ترجعوا بمدى كذا يظهر منكم رقاب بعض وأجاب  
البصريون بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد التنى قياسا له على النصب ويصحب بدل من  
تشرف أو تتناول ويضرب مدغم وفي رد القياس نظر فإجماعنا لكون يجوز الجزم بعد التنى كالنظم (والحق  
الكسائي في جواز النصب بالامر) بالفعل (مادل على معناه) أى لا (من اسم فعل) مطلقا سواء كان فيه  
انط الفاعل أم لا (نحو نزال فنكرتك) ووجه فنكرتك وفاقه ابن جى وابن مسعود بعد نزال التوذك ونحو  
(عليه معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد حروفه ونحو مما يسميه معنى الفعل دون حروفه) (أو) مادل على  
الامر من (حبر) مثبت (هو حسبك حديث فينام الناس) تنصب بهم هذا الكسائي خاصة حسبك مبتدأ  
وحديث خبر هو الجملة متضمنة معنى اكتفى وهو الموضع بنحو دون كقولهم لأن اسموع حسبك ينام  
الناس واختلف في إعراب فقال المراد مبتدأ وجزمه حذف أى حسبك الكسائي وهو لا يظهر وقال  
جماعة منهم ابن طاهر أنه مبتدأ بلا جواز له في معنى ما لا يجزمه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم  
الفعل والخبر المتيقن لأن النصب إنما هو بإضمار أن والفاء حادثة على مصدر متوم ونزال وحسبك  
ونحوهما لا يدل على مصدر لا ما غير مختلفة (والخلاف في جواز الجزم بعدها) أى بعد اسم الفعل والخبر  
المتيقن (إذا سقطت الفاء) لعدم مقتضى السبك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والامر إن كان ينجر الفعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا

(قوله) وهو عمرو بن الأظينة الأنصاري

وقول كلا جشأت وجاشعت (مكانك تحمى أو لترجمي)

لجزم تحمى في جواب اسم الفعل وهو مكانك فإيه (قوله) وفى قوله صدر مبتدأ خبره مكانك تحمى  
على حذف لا إله إلا الله وجشأت بالجيم والتين المصحة والحدوث الخ (قوله) وجشأت بالجيم والتين المصحة  
غشيت من الغشيان (وقوله) أى العرب (التنى) اسم فعل خبر أى طلب (بجزم) لأن التنى وقع قبل وإن كانا  
فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب (أى ليتنى أفعل) (الذي) جزم في جوابهما  
والحق القراء الترجى بالتنى (لن نصب الفعل المقرون بالفاء بعده) بأن مضرة وجوبا (بدليل قراءة حفص  
عن ماسم) (فاطلع بالنصب) في جواب لعل أبلغ الأسباب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والفعل بعد الفاء في الرجاء نصب كنصب ما إلى التنى ينتسب

ومذهب البصريين أن الترجى ليس له جواب منصوب وتأولوا أن النصب بأن لعل أمر به معنى ليس  
لكثرة استعماله في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتنى وفي الارتشاف صريح لجزم بعد الترجى يدل  
على صحة مذهب القراء ومن وافقه من الكوفيين :

(فصل) (وينصب) المضارع (بأن مضرة جواز بعد) أحرف (نحو أيضا) مصدر آخر إذا عا (أحد)  
اللام) الجارة (إذا لم يسبقها كون ناقص ماضى ولم يقترن الفعل بلا) وهو المشار إليه بقول النظم  
هو وإن عدمه لا فإن أحمل مظهر أو مضمر (نحو وأمر بالنظم) (لرب العامين) (وأمر) لأن أكون أول  
المسلمين) فاشترت في السلم وأظهرت في أكون وما ذكره الموضع من أن صاحب هو أن مذهب الجمهور  
البصريين ومذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب هو اللام يجوز أن يظهر أن بعدها توكيذا وقال الملب

صريح الجزم النصب بدليل ماسم من الجزم بعد اسم الفعل والخبر مثبتا محققا والخلاف في النصب بعدها

(قوله ثانياً من أن النشوة) قال الدوشري يؤخذ منه أن إذا أظهرت بعد ما تكون هي الناصبة (قوله طعناً) قال الدوشري منادى  
مرغم عني (قوله فأسوءك معطوف) قال الدوشري فيه مساعمة له ووجه المساعمة أن المعطوف في الحقيقة المصدر المؤول من أن والفعل  
المتوهم أسوءك (قوله حتى من (٣٤٤) تنبيه) قال الدوشري وفي بعض النسخ من غير (قوله أو إرسالاً) فيمدليل على أن

المصدر المقدر من أن  
والفعل يكون تكراراً لقوله  
في الخفي أهم حكوا المصدر  
لأن راء المقدرين للمصدر  
معترف بحكم الضمير في أنه  
لا ينضم معناه إذا قدر  
المعرف لاقتضاء المقام  
ذلك لا أنه يجب كونه  
معرفة كالضمير وقد  
حرر ما ذلك سابقاً (قوله  
وتحرر عني) قال الدوشري  
(قائداً) يقال قرت عليه  
تقر إذا كان معها بارداً  
ولا يكون ذلك إلا في  
الفرح وهو مشتق من القرب  
ويقال حسد عليه إذا كان  
دعماً حاراً ولا يكون  
إلا في الفرح وهو مشتق من  
الدخوة وعاء من  
باب ظرف ومن باب لصر  
(قوله ابن مدركة) قال  
الدوشري الذي في شرح  
ديوان الخليفة النعماني  
أن هذا البيت لأبي بن  
مدركة بن عبد الواد  
الذي على غير هذا الوجه  
هكذا :  
إني وقتل سديكاً بعد منزله  
كأنور يضرب لها طائف  
البقر  
فعل هذا لا شاهد عليه (قوله

الناصب للام كالتوا ولكن ثانياً من أن محدوفة قال ابن كيسان واليهما في يجوز أن يكون الناصب  
أن المقدر بعد ما وأن يكون كي ولا تنمين أن ذلك لتوحيدهم معاً لإظهار كي بعد ما فتحصل لنا قولان إذا  
قالا اللام ناصبة وقولان إذا قد أب هي ناصبة ودخل بعد قوله اللام العاقبة نحو قال تنقطع آل فرعون  
ليكون لهم عدواً وحزناً ولام التوكيد وهي الزائدة نحو إنا نبارك بذاقته ليلذهب عنكم الرجس (فإن سبقت)  
اللام (بالكون المذكر وجب إضمار أن كما مر) حكى وتعليق (وإن قرن الفعل بلا نافية أو) زائدة  
(مؤكد موجب إظهاره) للتأني أو مثلاً ومثالاً كي ولام لا من غير إظهار وهو مركب في الكلام  
والذي ذلك أشار الناظم بقوله ومن لا ولام جر التزم (إظهار أن) نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة)  
بإدغام التوحي في لانية لتغريب غير جيب (لتلايم أهل الكتاب) بإدغام التوحي لا المؤكدة والحاصل  
أن لأن بعد اللام ثلاث حالات وجوب لإظهار ذلك بعد لام الجعود وجوب الإظهار وذلك إذا  
اقترن الفعل بلا وجوار أو لا مريد ذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد (و) الأحرف (الأربعة  
الباقية) من الأحرف الخمسة التي لصر أن بعدها جوار (أو) والواو والفاء (إذا كان المعطف) بها (على  
اسم) صريح (ليس) تأويل (فصل) وهو من مصدر ولجده ضمير المصدر كقول حصين بن حمام المري :  
ولولا رجال من ردام أمة • وآل مدح أو أسوءك هلقاً  
فأسوءك معطوف على رجال وهو ليس تأويل الفعل ورواه حتى من غير المصدر (نحو) وما كان لبشر  
أن يكلمه الله إلا رجاء أو أمر أو نهي (أو يرسل رسولا في قراءته فيرفع ناصب بالناصب) بإسما أن بعد ما  
والنقد أو أن يرسل وأن يرسل تأويل مصدر منصوب (معطوف على وجبا) والتقدير لا ولا حياً أو إرسالاً  
ووجبا مصدر ليس تأويل الفعل (وقوله) وهو الشخص المسمى بيسون الكلابية زوج معاوية  
ابن أبي سفيان وهو الله فقل وأتم الله برده :

(ولكن علقاً ونحو عبي • أحب إل من ليس الشفوف)

فقر منصوب بأن مصدر من قولهم هو القليل في تأويل مصدر مرفوع بالمعطف على ليس بالوار المعاطفة  
على قولها قوله : ليت تحقق الأرواح فيه • أحب إل من قصر مبيف  
وفي بعض النسخ ليس باللام وهو محذوف به عبي الموضح وشرح بانتم سعاد (وقوله .

لولا توقع معتر فأرضيه) • ما كنت أؤثر أرباباً على تربي

وأرضيه منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء وأرضي في تأويل مصدر معطوف على توقع والتقدير  
لولا توقع معتر فأرضي إياهم توقع ليس في تأويل الفعل والمعتر بالمعنى المهمة في التاء المتعاقبة فوق المتعاض  
المعروف والأرباب جمع : بكسر التاء المتعاقبة فيكون الرأه وترب الرجل من يولد في الوقت الذي  
يولد فيه فيساويه في سنه لمعول لا توقع من يصرف عن فعل المعروف وأرضاه ما آثر الشاهر المساوي  
لغيره في السن على المساوي لمعوله (وقوله) وهو أس بن مدركة الخنص :

(إني وقتل سديكاً ثم أهده) • كأنور يضرب لها طائف البقر

وأعده مضارع عقل منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد ثم وأن وأعده في تأويل مصدر معطوف على قتل  
والتقدير وقتل سديكاً ثم قتل إياه وقتل ليس في تأويل الفعل وسديكاً بالتصغير اسم رجل مفعول قتل

أهده) قال الدوشري من عقلت القليل أعطيت به (قوله معطوف على قتل) قال الدوشري فيه نظر ظاهر لأن الصحيح أن  
المعاطفة وإن كثرت معطوفة على الأول لكن قيد ذلك معضم سير نصرت له معنى فالمعطوف عليه بناء على أن الصحيح مطلق  
هو إياه من إني والبعض المقيّد هو السكا بن المهام كما أسلفه الدوشري في باب المعطف (قوله وقتل ليس في تأويل الفعل) اشتراط

صحة حلول أن والقيل على المصدر في عمله كاعثا لأن قتل عمل في سلبكا لا يقتضي تأويله بالصعل فاندفع أن القيل بهذا اليبس هنا عناف  
لما قالوا من باب إعمال المصدر (قوله فإذا عاف الماء) أي لكثرة أولئك العطش والعرب (٣٤٥) توهم أن الجمن هي التي تصد الثيران

حتى تمسك البقر عن الشرب  
فتلك (قوله نور الطلعب)  
قال أبو الملاء سماه بالثور  
وذكره مع البقر ليفر به  
على السامع وإنما ذكر هذا  
المثل على وجه الإنكار  
ووضع الشوط فيه موضعه  
فالثور لا ذنب له إذا عاف  
البقر وإنما فعل ذلك بعض  
الرحاة فوصفوا ظله  
وضربوا به المثل

(فصل) (قوله نيبا الخ)

قال الدونشري ينبغي أن  
يضم إلى النهى والنداء  
الانقاس وكذا يقال فيما  
يأتي في لام الاسراء (قوله  
والانقاس من المساوى)

قال الزرقاني قال في المقى

أن لا يكون للانقاس

كقولك انظرك غير

مستعمل عليه لا فعل كذا

قال الدماميني إنما احتاج

إلى قوله غير مستعمل مع

أه قد فرض أن المخاطب

لظهور المنكلم لأن الاستعلاء

لا يستلزم الملو فيجوز أن

ينحرف من الظاهر بل من

الآخر أيضا اه ومقتضى

هذا أن الطلب من المستعمل

نهي لا القاس فلا يمكن

المساواة في نفس الأمر في

كونه القاس (قوله وهو

شدة يياض العين الخ)

أو شدة يياضها ورواها

وكأثر خبر إن المراد بالثور ذكر البقر لأن البقر تلبس فإذا عاف الماء فترده  
وقيل المراد بالثور نور الطلعب وهو الذي يملو على الماء فيصدر البقر منه فيضرب به صاحب البقر ليفحص  
عن الماء فيشربه والمناسب للتعبية الأول لأن الغرض من وقوع الفعل به نحو يعب غيره (و) احتراز الموضح  
بقوله ليس في تأويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للألف واللام فإنه في تأويل الفعل (فقول الطائر  
فيضرب يدا بالباب بالرفع على نصب) (وجوب الالف لاسم) وهو طائر (في تأويل الفعل) وأن الدائخة  
عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل إعرابها إلى ما بعده كقولها على صورة الحرف ويضرب زيد  
جملة ممتطوفة على صلة آل ولعلها بالاقام لتحتج إلى إبطاء الباب خبر المبتدأ وصح طلب الفعل على الاسم  
لأن الاسم هنا في تأويل الفعل لكونه صلة الموصول (أي الذي يظهر) لينصب زيد الباب فتحصل من  
كلامه أو لا أو آخر إن القامو الوالو حائذين حالة يجب فتح أخبار أن مدح وساعة يجوز فيجب إذا كانت الفاء  
لام يبية والو اللمية بعد في أو طلب محسن أو بمعنى إلى رأو إلا ويجوز إذا عطفت على اسم خالص من  
التأويل بالفعل وأن ثم تشارك في الجواز دون الوجوب وأما في النظم الماظف فقال :

وإن على اسم خالص فعل حطب نصب إن ثابت و متطاف

(ولا ينصب الفعل) المضارع (أن مضمر في غير هذه المواضع المشرقة) وهي خمسة المذكورة في وجوب

إسما وأن والخمسة المذكورة في جوارحه (إلا شاذ) وهي في ذلك على قسمين نارة يكون في الكلام مثلاً

محسن حذفها أو نارة لا يكون فالأول (كقول بعضهم قسمع بالمبيدي حبر من أن تراه) نصب لسمع يا حمار

أو والذي حسن حذفها من لسمع ذكرها في أن تراه فله الموضح في شرح القصور وقول طرفة:

ألا أيها الزاجري أحضر الوعى وإن أشهد قدت هل أنت علهي

بمعصب أحضر بأن مضرة ويؤيده وأن أشهد (و) الثاني كقول عاصم المثل :

ه ونهيت نفسى بعد ما كدت أفعله بالنصب (و) قول آخر حذف الفعل قبل بأحدك بالنصب (وقراءة

بعضهم بل يذف بالحق على الباطل فيدفعه) ينصب بدستور من المصنف تأمر في أحد بالنصب لحدوث

أن فيمن وليس معها ما يحسن حذفها والجميع يفتقر إلى إظهار الماظف بقوله :

وشذ حذف أن ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى

وفيه إرشاد إلى أنه لا يماس عليه وذهب الكافونون من وانضم من الصريين إلى أنه يماس عليه وأجاز

الأحفش حذف أن قياساً ولكن بشرط رفع الفعل مثل تأمر في أعبد راء مع المبيدي في رواية لرفع ميمها

وذهب بعض المأخرين إلى أنه لا يجوز حذفها إلا في الأماكن المشرقة المذكورة رفعا أو نصفا

(فصل) (وجاء الفعل نوعان جازم لفعل واحد) وهو أسرف (أربعة) أحدها (لا الخطية نيبا كانت

عمر أشرك بالله أو دعهام لمولا تراغذا) أو القاسا نحو لا يعمل قاهر من لأهل والنداء من الأدنى

والانقاس من المساوى (وجزءها فعل المنكلم) البدوء بالهجرة والمبدوء بالثور حال كونهما (مبنيين

لفاعل نادر كقوله) وهو الثابتة الذي

(لا أعرفى وربما حورا عندهما) صدقات على أعقاب أحموار

فلا يهتروا عرفهم يوم يهاوؤك بالثور الخيفة مستدلى صمير انتكلم وعد الترح مما أقيم فيه المنصب

مقام السبب أي لا يكره برب فاهر فهو الررب برامين مهمتين ما بين موحدين للطبيع من لبقير الوحية

والحور يظم الحاماة ملة جمع حوراء من الحور يفتحون وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومسامها

واستدواة حذفها أو أسوداد العين كلها مثل الظلساء ولا يكون في من آدم بل يشار لها كذا في القاموس قال الدماميني

والمراد في البيت الأخير إذ هو في وصف بقر الوحش وإنما هي مسردة كل العين إلا أن يكون أراد الإنسان بطريق الاستعارة اه



فيظهر لا شيء. اقتصر الخارج في هذه القراءة على ذكره ولم يذكر يقترب كائن الدمايين (قوله خلافاً لابي موسى الخ) قال الزرقاني  
قال الدمايين وذهب قوم الى انها تدخل على افظ المعنى فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضي ما فيه. ونسبه بعضهم الى سيبويه  
وجوهه بان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال في الجمل الذي هو الأول هو الصحيح لأن له نظيراً وهو المضارع الواقع بعد  
والقول الثاني لا نظيره (قوله لأن الشرط الخ) هذا أحسن من قول الرضي. وكذلك لكرها (٢٤٧) قاعدة قوية بين العامل الحرفي

أو شبهه ومعلومه وأواه  
بشبه الحرف في أسماء الشروط  
كن تقول من لم يكن من أهله  
ولا تقول من لم يكن من أهله  
الدمايين هذا تصريح من  
الرضي بأن حرف الشرط  
هو العامل المحرم في  
المضارع المحذون بحرف  
النفي وليس كذلك قال  
السمين في إعراب لأن لم  
تدخلوا إن الشرطية داخلة  
على جملة لم تفتلوا وتفتلوا  
محذوم بلم (قوله إنما هو  
باعتبار ما ذكر من ذلك  
الحين) قال الزرقاني أي  
ونفي كونه شيئاً مذكوراً  
مستمر في جميع ذلك الحين  
وجوده إما هو بعد ذلك  
الحين ونحوه لا مطلقاً أي  
ليس ذلك الذي باعتبار  
ما ذكر من ذلك الحين وما  
بعده حتى يأتي الانقطاع  
والكون بعد ذلك كإخيه  
ابن مالك وهذا الوجه  
غير ظاهر وذلك لأن  
الاستمرار والانقطاع  
بالنسبة إلى زمن التكلم  
كما قاله الدمايين ولا شك  
أن هذا الانقطاع والكون  
بعد ذلك حاصل قبل إخبار

الطلب السكون لأن الأصل عدم الحركة لكن منع منها قد يكون لا ابتداء والابتداء بالساكن  
متعذر فكسرت وقد تفتح عند تسليم فإذا دخل عليها الواو أو الياء أو همزة وصل إلى سكونها الأصل غالباً  
(و) الثالث والرابع (لم ولا) أخيراً (وبعض كان في) أموري (الحرفية) والاختصاص بالمضارع (والنفي  
والجزم والقلب للمضي) وجوز دخول حمزة الاستفهام عليها لكل من حارفت بضم المضارع ويجزم  
ويبقى معناه ويقلب زمانه إلى الماضي وقا لا يرد لأنه يقاب اللفظ الماضي إلى المضارع خلافاً لابي موسى  
ونسب إلى سيبويه (وتفرد لم) عن لا (بمعاصبة) أداة (الشرط نحو وإن لم تفعل فافعل رسالته) ولا  
يجوز أن لا تفعل لأن الشرط عليه مثبت لم تقول إن قام زيد قام عمرو ولا يابيه مثبت لما لا تقول إن قام زيد  
فعمود بين النفي والإثبات وإنما لم تقع قد بعد الشرط لأنها تقتضي تضمن وقوعه وتقريره من الحال  
والشرط يقتضي احتمال وقوعه وهو عدمه وفعله إلى الاستقبال (ر) ثم رد لم أيضاً (هو إذا انقطاع نفي جميعها)  
نحو هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً لأن المعنى أنا قد كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً  
قاله الموضح في شرح القطر بما لا ين مالك وقال في الحاشي لا دليل على هذا لأن اللفظ هل أتى على الإنسان  
حين من الدهر قال في إتمامه ما جاز ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقاً اه بخلاف لما قال نفي منه ما مستمر  
إلى زمن الحال (ومن هم) أي ومن أجل أن نفي من لم هوذا انقطاعه (جاء) أن يقال ولم (لم يكن) لا إنسان  
شيئاً مذكوراً (ثم كان) شيئاً مذكوراً (وامتنع في لا) أن يقال لم يكن ثم كان لما فيه من التناقض لأن  
امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأيد ذلك الذي المستمر بعده وجمدي لما في نفي  
الإخبار بأن سيكون فيها مستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال فإنه الدمايين (وتفرد لا) هو لم  
(هو إذا حذف محذوفها كنفار من المدينة ولا) بحذف المحذوف (أي لا) أدخلها وذلك لأنها نفي مستقبل  
والفعل قد يعرف بعد قد كقولك وكان قد (أي ما قولة) وهو إبراهيم بن علي بن محمد الحرسي:

اسمظ وديعتك التي استودعها (يوم لا غالب إن رستف وإدم)

أي وإن لم أصل (ضرورية) والأطراب بروي المعنى المهمة والرواية المهمة وبالعين المدحس والرائحة المهمة  
التباعد (و) تفرد لما أيضاً (توقع ثبوته) أي ثبوت منطوقها (نحو بل لما يذكر أعذاب) أي إلى الآن  
ماذا قوه وسوف يلحقونه (ولما يدخل الإيمان في قلبكم) أي إلى الآن ما دخل في قلبكم وسوف يدخل ولم  
لا تقتضي ذلك والملة فيه أن لا نفي قد فعل وهو مغيب فتوقع خلاف لم فلا نفي فعل ولا دلالة فيه على  
التوقع والتوقع في ما طالب لا لازم كأن التوقع بعد كذلك ومن غير الغالب ندم إبطس ولما ينفعه الندم  
(ومن هم) أي من أجل أن لما يغلب عليها التوقع (امتنع) أن يقال (لا يمنع الضمان) لاستعانة اجنبا صها  
وتوقع المستحيل محال وقد تنقارض أن المصدر يقوم بهجوم بأمره ينصب لم وقد جعل لم حلالاً على لا السابقة  
غير منع بعدها الفعل كقوله لم يوفقن الجارون من ثم قال الصراما صل لم لا فأجلبت الالف معها كما قال في  
أصلها لا فأجلبت الالف ثم ما والصحيح لما قول الجمهور أنها مركبة من لم وما قبل بسيطة (و) النوع الثاني  
(جاءم للهذين وهو) إحدى عشرة كلمة وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها واحدة (أربعة أنواع حرف

الله تعالى بذلك (قوله في الحال) لوقال يدل في إلى كان أظهر (قوله وتفرد لا الخ) أورد الدمايين أن لم نفي فعل وهو ما يجوز حذفه  
قدليل (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لأن المحال وقبح المستحيل لا يرفع الأثرى أنه قد ينشئ (قوله فيجزم بأن) كقوله :  
إذا ما عدونا قال ولما نأملنا . فعانوا إلى أن يأتنا الصيد بحطب وقوله ينصب بلم كقراءة بعضهم لم يشرح وإنما جعل التنقارض  
بين أن ولم لا بين لم ولن لأن لن قد يجوز كقوله : لن يصيب لأن من وجبتك من . حرك من دون بابك الحقة



لأنه قيل في قاعدة التفارض  
من المفق أن بعضهم ذكر  
أن لم أعطى حكم ل  
واستشهد بذلك القرامة  
وقال فيه نظر لا تحمل لأن  
هنا وإنما يصح أو يحسن  
حمل الشيء على ما يحمل عليه  
أي ولن لا تحمل هنا  
لأن المفق بها المستقل  
ولم الماضى لكن يرد  
أن لم لا تحمل على أن فيها  
استشهاده على جزءها وإذا  
جعله في بحث أن لفظة  
لبعضهم ولم يذكر أنه من  
التفارض (قوله كالمصارح  
الخ) قال الدنوشري مثله  
في ذلك الماضى المراجعة  
عليه أدوات الشرط فإنه  
ينهم مصاء ولم يجر ذاه بل  
هو باقى على كونه ماحيا  
(قوله حينما تستقم الخ)  
ظاهر أن حينما في البيت  
للبيان وفيه نظر فقد قال  
المصنف في المفق بعد أن  
ذكر أن حيث لكان  
انما قالوا أنها قد ترد الزمان  
وأما إذا اتصلت بها  
مال الكافة ضمنى معنى  
بالشرط وجزمت الفعلين  
واستشهد بالبيت مانعه  
وهذا البيت دليل على  
حيثها الزمان (قوله فلا  
يعمل) قال الدنوشري  
أدخل الفاء في خبر  
الابتداء وليس عليها

[illegible]

وهم من قولهم تجارهم باليه الجاراء الشرط جازمها معا وهو مذهب الجمهور من الصريين واختاره  
ابن عصفور والابتدئ والآخر من الجازم كالجار فلا يعمل في شيتين وبأنه ليس لما يتعدد عمله  
ولا يمتنع كرفع واصب وجاب، لفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم عن آخر عمل جهما بخلاف الجار  
وبأن تعدد العمل قد عود من غير اختلاف كعمول هل ومفعل أصل وقبل الشرط مجزوم بالاداءة  
لجواب مجزوم بالشرط كما أن ابتداء مرفوع بالابتداء مرفوع بالابتداء وليس إلى الاحش واختاره  
في التسهيل وقبل الشرط والجواب مجزما كما أن الكوفيين في المبتدأ والخبر أحكاما واحدا وهذا قوله ابن  
جنى عن الاحش وقبل الاداءة شرط كلاهما مجزوم الجواب كافي لا ابتداء المبتدأ كلاهما رفع الخبر  
وليس هذا القول ليدويه والتخيل ورد بأن العامل المركب لا يحدف أحد جزأيه ويبقى الآخر وأعمل  
الشرط قد يحدف وبأن العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد جاء انفصل فمروا إن أحد من المشركين  
استجارك واجيب بأن أصل الشرط هو المندوف وهذا تفسير له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله  
الكوفيين في الجازم على الجوزم وبأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تهاور (و) لا يعترض في  
الشرط والجزاء أن يكونا من نوع واحد بل تارة (يكونان) مضاربه وهو وإن تعدد العدوى تارة يكونان  
(ماضيين) وهو وإن تعدد العدوى تارة يكونان محذوفين (ماضيان) فمضاربه محذوف كان يريد حرث لأجرة  
(رد) في حرثه وفي الخطاريات لا بن جنى قال أبو بكر إنما حسن لأن الاحتياط في المعنى على جبر كان وهو  
مضارع فكأنه قال من يردده وليس مثل قولك إن أميتي أنك قال المرصع فتنبهت ما ورد به التذييل

من ذلك فإذا جعل الشرط به كلمة كان (و) مارة يتكون (حكمه) مصارعة ما صيا (و هو قابل) حتى حصة  
 الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جواز في الاختيار (بحق) قوله **قوله** (من يتم ليلة القدر  
 لمساها واحدا با غفر له) رواء البحارى (وهو إن شاء نزل عليهم من السماء آية فضلك) أصنافهم ها  
 حاضرين فظلمت ماض وهو معطوف على الجواب وهو بزل فيكون جوازا (لأنه نافع الجواب جواب ورد  
 الناظم) في شرح التسهيل (جدين) الحديث والآية (ومعناها من الآيتين) إذ خصوا هذا النوع  
 بالضرورة) وقاروا إذا أمكننا (لأنه في لفظ الشرط ثم يشاء بالجواب ما صيا كذا قد هيأ بالعامل للعمل  
 ثم قطعناه وهو غير جائز ولا كثيرين أن يجيوا عن الحديث بأنه يجوز روايته بالخفى فليسا هناك  
 الدليل ومن الآية بأنه يقتضى في التابع ما لا يقتضى في المتروك ويتحصل من قول الناظم وما ضيق أو  
 معناه عين أهم ما أو متخالفين سبع صور لأن الشرط له ثلاثة أحوال إما أن يكون ماضى اللفظ أو مضارعا  
 عاريا من لم أو مع جواب الجراء كذلك وإذا ضربت ثلاثة في ثلاثة تسعة أمثالا ثمان فمجرد في  
 الاختيار اتفاقا وواحدة مختلفا بها وهي أن يكون الشرط مضارعا أن الجراء ما صيا عاريا من لم كافي  
 الحديث والآية (ورفع الجواب المسبوق بماض أو مضارع متى لم قوى كقوله) وهو زهير يمدح هرم  
 ابن سنان (وإن أنا خليل يوم مسئلة) يقول لا غائب على ولا حرم

يرفع يقول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله . وبعد ما ضررنا منك الجراح حس . والذي حسن ذلك أن الأداة  
 لمسا لم عمل في لفظ الشرط لكونه ما ضيا مع قوله فلا يعمل في الجواب مع بعده والمراد بالتحليل هذا القدر  
 الفصل الحادى وليس المراد به الصدق والمسئلة مصدر سأل يقال سأل سأل لا ومسئلة وروى نسخة مكان  
 مسئلة وعلى هذا أنشد الجوهري والمسئلة المماثلة والمحرمة بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالجرعان  
 ومما مانع وهو مبتدأ حلف خبره أى لا فاعل على ولا حدى حرمانه أى أحد الاحتمالات (ولم وإن لم  
 هم أقوم) برفع أقوم لأن محروم لم لا عمل للأداة فيه هو كالمسئلة (ورفع الجواب في غير ذلك صديف)  
 وإليه أشار الناظم بقوله . ورفعه بعد مضارع ومن . (كقوله) وهو أبو ذؤيب المدينى :

أفقلت بحمل فوق طوقك لهما . مطبعة (من بآنها لا يصيرها)

يرفع يضرها (و عليه قراءة مطبعة سليمان) في القوافي (أيتها كور يمسككم نوت) برفع يمسككم  
 ووجه ضمه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط فكان اليعاس منه في الجواب ونخرجه عند سيبويه على  
 نية التقديم والأخبار أو إحصاء العاء . الأول هذه أولى أن تقدم على الشرط ما يطلب المراد كور  
 كقوله . أملك أن يصير أخوك نصرع . والمبرد يقطع بتقديم الاء . لأن العمل على يمكن أن يكون  
 له لا يتوى به فهو وعدان التخيير مع ما كان لأن التقديم والتأخير يخرج إلى جواب ودعوى حذفه  
 وجعل المذكور دليله خلاف الأصل وخلاف فرض المسئلة لأن المزمع أنه الجواب وإظهار  
 الفاء مع غير القول مختص بالضرورة .

(فصل) بشرط في الشرط متناهى أحدها أن يكون فعلا غير ماضى لمضى فلا يجوز أن يقرأ (وأمسى فى  
 وأما قوله تعالى إن كنت فقلت فقد علمته فاعلم أن ثبت أى كست فقلت أى أن لا يكون ظلما فلا يجوز  
 إن لم ولا أن لا يتم وإن شاء أن لا يكون جامدا فلا يجوز أن يقرأ (و لا ليس) و لمع أن لا يكون مقرونا  
 بصرف تنفاس فلا يجوز أن يقرأ (و لمع) أى لا يكون مقرونا بغيره فلا يجوز أن يقرأ (و لا إن) أى  
 والسادس أن لا يكون مقرونا بحرف أى غير لم ولا فلا يجوز أن يقرأ (و لمع) أى لا يكون مقرونا بغيره فلا يجوز أن يقرأ (و لمع) أى  
 كل جواب يصح جعله شرطاً بأن كان ماضى للفظ دون المضى بغيره أى مضارعاً مجرداً أو مضاعفاً  
 لم أو لا فلا أكثر - لونه من الفاء ويجوز افتراء ما يوفى الماضى على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء

(قوله قلعت تحمل)  
 خطاب للسبغى وقوله  
 أنها أى القرية مطبعة  
 أى ملوثة بالطعام  
 (فصل)



الفعل بعدما لا مشأنا (قوله والجواب جملة اسمية) قال له نوثرى مثل الطالبة التي لا بد من عاها إذا الفجائية إن عجزوا إذا وبه  
وانما يقال قول له ولا يقال أيا إن يتم زيادة ما عجزوا ثم رأى عاها عجزوا قائم (قوله وقد يجمع بين الفاء وإذا الخ) رأيك بخط  
المصنف قال الزعزعي في تفسيره حتى إذا فتحت يا جوج وما جوج الآية واقترن بعبارة على فتحت وجواب الشرط فإذا هي وإذا  
الأول في موضع نصب بالماضي الذي دل عليه فإذا هي شائعة وفيه نظر لأنه كيف تكون الفاء الجوابية وإذا الفجائية مجتمعين على عمل  
واحد الجوابية ويمكن توجيهه على أن يكون أراد أن جواب إذا ساقط من التقدير (٣٥١) والتقدير إذا فتحت واقترن ذهلي

أبصارهم يدل على ذلك  
قوله إن ناصب إذا ما دل  
عليه فإذا هي شائعة  
وعلى هذا فيكون تهرز  
في قوله أن فإذا هي جواب  
الشرط وإنما حقيقته أنه  
دليل الجواب فهذا كما حد  
جواب القسم المتأخر من  
الشرط جوابا للشرط لأجل  
ما ذكرنا وترب منه  
اسمية نائب الفاعل فاعلا  
وانما يصح أن يعمل  
شائعة هي القائل لأن  
ما بعد الفاء لا يعمل فيها  
قبلها إلا في باب أفعال ما بعد  
إذا الفجائية لا يعمل فيها  
قبلها مطلقا (فصل)  
(قوله وهو قليل) في  
القدور أنه ضعيف والرفع  
جاء والجزم قوي وقد  
يحمل الموضع الجزم والرفع  
نحو فإن يشاء الله يعظم على  
قلبك ومع الله الباطل  
ويدل على الرفع استئناف  
الظاهر وهو اسم الله مع  
مع تقدم ذكره وعدم  
النسج به في وجه وهو  
عديده فعرض لتغير القوي

(ويجوز أن تفسر إذا الفجائية عن الفاء) في الرتبة لها أشبهت الفاء وكروا لا يشهد بها ولا يجمع إلا بعد  
ما هو مقبب بما بعدها ففاسد مقامها (لا كانت إلا إذا) الجازمة (اب) لاها أم باب الجوازم الشرطية أو  
كانت إلا إذا غير الجازمة إذا الشرطية لاها لقبه إن في كونه أم باب الشروط غير الجوازم (والجواب)  
فيها (جملة اسمية) موجبة (غير طلبية) وغير مقرونة بالتركيبية (نحو وإن نصيبهم سيئة بما قدمت  
أيديهم إذا هم يخطون) جملة هم يخطون جواب إن والرباط إذا الفجائية ونحو إذا دعا كرهوه من  
الأرض إذا أنتم تخرجون فأنتم تخرجون جواب إذا الشرطية رابطة إذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء  
وإذا الفجائية تأكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فإذا هي شائعة أبصار الذين كفروا قال  
الزعزعي إذا هذه هي الفجائية وقد تضع في الجازمة سادة مسددة الفاء فإذا جاست الفاء معها لتأخر  
وعلى الجواب ليتأكد ولو قيل إذا هي شائعة أو هي شائعة كان سديدا أنه وإلى خلف إذا الفجائية  
لأنها أشار النظم بقوله . ونحلت الفاء إذا المتأخرة .

(فصل) وإذا انقضت الجملتان (جملة الشرط وجملة الجواب) ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو  
بالواو فذلك جزمه بالمطابق على لفظ الجواب إن كان مضارعا مجزوما وعلى أنه إن كان ماضيا أو جملة  
(ورفعه على الاستئناف ونصبه بأن مضمرة وجوبا) لأن مضمون الجواب لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع  
بعده الرفع بعد الاستفهام (وهو قليل قرأ حاصم وابن ماسر في غير ما يفتي بالرفع) على الاستئناف (وبما فهم  
بالجزم) حقا على لفظ الجازمة (و) قرأ (ابن عباس) وأوجبه والإخراج في غير السبعة (بالنصب)  
بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء (وقرئ بين) أي بالرفع والنصب والجزم (يعا وقوله تعالى من يضال  
الله فلا هادي له ويذرم) فالرفع على الاستئناف وبه قرأ أبو عمرو وحاصم مع الباء والياقون مع السين  
والجزم بالمطابق على عمل جملة فلا هادي له وبه قرأ الكشاف وحده مع الجاء والنصب بأن مضمرة  
وجوبا بعد الواو ولم ألق أثب على من قرأه وإلى ذلك أشار النظم بقوله

والفعل من بعد الجواب إن يقرن بالواو أو بالواو بثبوت لن

(وإذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين) جملة الشرط وجملة الجواب (فالوجه الجزم)  
بالمطابق على الشرط المجزوم لفظا أو معنأ (ويجوز النصب) بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو وإليه  
أشار النظم بقوله وجزم أو نصب لفعل إزقا أو واو إن بالجملتين اكتنفا

وامتنع الرفع إذا لا يصح الاستئناف قبل الجواب قال سيوطي سألت الخليل عن قولك إن تأتي فتحدثني  
أو تحدثني أحدك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجه النصب مصرحا به (كقوله

ومن يفترب منا ويطلع نوره) ولا يخش ظمنا ما أقام ولا مضمنا

الرواية بنصب يطلع ولا يصح الرفع إلا به والمضم بالمضاد المعجمة من قرأه مضم إذا لم ينصفه ووقف

ما وجهه كارجح النصب ويحمل الذين لأنه وجد سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم ولذا قرأه الكوفيون وأبو عمرو وابن كثير ولم يقرأ  
أحد من السبعة بالنصب في غير (قوله ورفع على الاستئناف) معنى لا استئناف البناء على مبتدأ مخطوف وذلك لا ينافي كون الواو  
ماطلة جملة اسمية على فعلية لكن صرح في المتن بأن الواو الاستئنافية ليست ماطلة (قوله وامتنع الرفع) قال الزعزعي كان شيئا  
الإمام ابن قاسم يقول ما المانع من الرفع فيكون الجملة مقترنة وفي كلامهم إشارة إليه فإنهم إنما منعوا الرفع على الاستئناف  
لا الاعتراض (أقول) بعده أن ابن خروف أجاز الرفع مع الواو خاصة على الحال وبما تقدم من باب الجمل من جواز رفع المضارع





(قوله لا لزوم للعرب قال النوشري قد بنا فيه وقوع المضارع بعد أداة في قوله فلم أرقه. إن ينج منها) (قوله فإنه ينافي جملة جوابا) فيه نظر لأنه يجوز رفع الجواب إذا كان الشرط ما يجاب به بأن لما في جملة جوابا لزوم منه كما أسلفه آغاز (قوله وأجابوا عن الأول الخ) قال النوشري لم يشرع في رد الدليل الأول وهو قوله لأن أداة الشرط مع ولا رد الثاني وهو قوله ولا لزوم للعرب الخ ويلزم من قوله ولا حل مع التقديم أن المتقدم حتم جواب اصطلاحا لكن لا حل للأداة فيه (٣٥٣) وصرح بذلك قوله لعل الحرف أن

يصل مؤخرها وقوله. وعن الثاني الخ لا يصلح الرد به على البصريين فإن النوشري لا ينقض قوله حجة عليهم على أنه يحتمل أن يقدر المبتدأ بعد القاء الماخلة على لم إلى ما قلناه به في قول الفارح وجميع ذلك ضعیف (قوله والذي يدل الخ) قد يمنع ما قاله إذ الكلام بآخره (قوله استغنى بجواب المتقدم الخ) من هنا يظهر مالى قول ابن عطية في تفسير سورة الحشر وجاءت الاصل كلها غير مجزومة في لا ينصرفون ولا ينصرون لأنها واجبة إلى حكم القسم لا إلى حكم الشرط وفيه نظر اه من الإكمال وأنه لا للفرقة لأن مجيئها غير مجزومة على الأصل من أنه إذا تقدم القسم على الشرط فالجواب له وسقط قول ابن أبي الأصم في البرهان في إيجاز القرآن في باب التوهم أن الآية من أفساه

لم مذروة بالقاء نحو قوله فلم أرقه أن ينج منها أو ما لكونه مضارعا صرفا لا نحو أقوم إن قسما الجواب في ذلك كله محذوف وجوب بالدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم جوابا من وجه البصريين لأن أداة الشرط لما صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولا لزوم للعرب حيث لو كان القسم أنى للأداة ما ضا كما يلزم ذلك حيث يخل الجواب ولأن المتقدم لا يصح كونه جوابا ما حجة لاسمية تقدم اقترانها بالقاء وأما العملية المجزومة فليها لم المحترمة بالقاء فلان الجواب المنفي لم لا تدخل على المقدم أما رفع المضارع فإنه ينافي جملة جوابا وذهب الكوفيون وغيره وأبول يليل أنه لا حذف لم المتقدم هو الجواب وأجابوا عن الأول بأن القاء إنما تدخل لأنها لا تأسب الصدور ولا حاصب من العمل ولا حل مع التقديم وعن الثاني بأن القاء قد تدخل على المضي لم أجاز النوشري في ذلك فمقولهم الآية أن يكون التقديم إن أخرتم بقتلهم فلم تقتلهم وعن الثالث بأن رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخره جميع ذلك ضعیف والذي يدل على أن المتقدم ليس جوابا أن المنكلم أخبر جازما ثم بداهه تطبيق فهو كالنصيب بعد التسميم بخلاف من بني كلامه من أول الأمر على الشرط فإن الجواب المنصوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمضى وإلى حذف الجواب وإفاء الشرط وهكذا أشار الناطم بقوله والشرط يغنى عن جواب قد علم . والعكس قد بان أن المضي فهم

(أو) كان الدال على جواب الشرط (ما تأخر من جواب قسم سابق على) أي على الشرف (نحو لئن اجتمعت الإبل والجن الآية) وتامها على أن يأتي مثل هذا المراد لا يأتي منته لجملة لا يأتيون جواب قسم سابق على الشرف وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في آتى لأنها موحدة القسم فتساو جواب الشرف محذوف وجوبا استثناءه بجواب القسم كما يجب إغناء جواب الشرف عن جواب القسم تأخر عنه نحو إن تقدم والله أتم) حذف جواب القسم استثناءه بجواب الشرف وهو أتم راءه على أنه من اجتمع شرف وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المأخر فليكن لا يفتقر إلى قسمه وذلك الإشارة بقول الناطم واحذف لدى اجتماع شرف وقسم . جواب ما أخرت فهو ما لازم هذا إذا لم يتقدم أيهما ذو حبر (وإذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرف مع تأخره ولم يجب حلا لا ين مالك) في التسهيل والكافية وعالف ذلك والنظم فقال

وإن تواليا وقبل ذو خبر . فأشرف رجح مطلقا بلا حذر (نحو وهو الله إن يتم أتم) وجاز جعل الجواب أقدم لتقدمه مجزومة وقد بان فيم لا قوم والأرجح مراعاة الشرف تقدم أو تأخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه في نظم الخلاصة وأما رجح جعل الجواب للشرف مع تقدم ذي خبر لأن سقوط الشرف يخل بمعنى جملة إلى هو مباح بخلاف القسم لأنه موقوف لحد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مستأ أو اسم كان ونحو (ولا يجوز) جعل الجواب للشرف مع تأخره عن القسم (إن لم يتقدمهما) ذو خبر فلا يجوز والله إن قام زيد أتم (علافا) أي لا ين مالك في قول

لأن ظاهر ما يروى الخروج من قرا عبد البرية لضعف ما ليس مجزومة على المجزوم والسكتة في ذلك تبين أن المؤمنين بأن هذا المدول لا ينصرف أبدا ما قاتل المسلمين ليتكلم سرورهم بخلاف من حذر من الحال ولا استقبال ولو عطف على المجزوم لما أقاد إلا أنه لا ينصرف إلا من الماخلة وروى التولية وذكر أن النحاة قالوا إنه من عطف جملة على جملة والتقدير هم لا ينصرفون وأنه يرد عليهم أنه ما لدها للمدول عن قاعدة النحر إلى اجتماع التأويل (وأقول) هذا عجيب فإن كلامه عطف المقدرات والتأويل من قاعدة النحر ويكفي في السكتة من المدول عن عطف المقدرات ما قاله ويلزم على كلا أن يكون نظم الآية عارضا عن قاعدة التحريك على دعاءه عطف على المجزوم من عطف

المفردات لأجل تلك التكلفة وهذا مما لا يجوز القول به فنذكر (قوله أن كان ما حدثه الخ) قال الدونشري قال الداميني أقول هذا الشاعر ينصّل الخاطب ويمنذر إليه من ذنب حكى عنه ، مؤكداً ذلك سدره الصوم السابق مطلقاً على صدق الحديث الذي قبله عنه والقيظ بالخفاف والمجدة حمزة الصيف كذا في الصحاح . قال رة مرس القبط صوم الصيف من طلوع الرب إلى طلوع سبيل (قالت) حاصلهما أن القبط شدة حر الصيف ويأديا حال من قال على أهم ثم قال وقال الثراء هذا البيتان لا امرأة من عقيل والسرّج قيل معرب من سوك ما فارسية والقروة ما يلبس (٢٥٤) وجلدة الرأس والعروة قطعة ثياب مجتمعة بإسة والخاتم ثغة في الخاتم اه وينظر ما معنى

قولها واركب حمارا الخ  
فإن ظاهره يقتضي أنه بين  
السرّج والعروة فامعنى  
البيتية فليتأمل (قوله  
وإذا دخل الاستهام) قال  
الدونشري ينظر هل مثل  
الاستهام في ذلك غيره  
من أنواع الطلب (قوله  
فمن يواس الخ) برده مبيّره  
رحمه الله تعالى بقوله تعالى  
أولئك معكم الذين  
لأن دخول القاء على الجواب  
دليل على أنه جواب للشرط  
(فصل)

الحكم  
وربما ورجع بعد قسم شرط بلاذى خبر مقدم  
(و) حلاقة (قفرأه) في إجارته ذلك (و) أما ما استدلا به وهو (قوله  
لئن كان ما حدثك اليوم صادقاً أصم في سائر القبط للشمس بادياً)  
واركب حماراً بين سرّج ولررة وأمر من الخاتم صغرى شمالياً  
أمر عند البصريين (مدروره أو اللام) من لئن (لائمة) لا موطنة لقسم وهذا البيتان قالتهما امرأة قبطية  
(رحبت حذف الجواب) جواراً أو جواراً (اشترطوا غير الضرورة معنى الشرط) لفظاً أو معنى كما مثلاً  
(ولا يجوز أن يظالم إن يفعل ولا يفعله) نعم لا تقوم) لكون الشرط مضارعاً غير متقضى لم عند البصريين  
والقراء وأجاءه بقية الكوفيين قياساً واحترافاً به في غير الضرورة مما جاء في الشعر كقوله  
لئن نك قد ضاقت عبيكم بيومكم ليعلم من أن بيننا واسع  
لغذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير متقضى لم وإذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بمطابق وتارة  
يكون بغيره فإن كان بمطابق فاعتد أن مالك أن الجواب لا يلحقه ولا يفصل غيره فقال إن كان المطب  
الواو فالجواب لها لأن الواو الجمع نحو رأيتهم فإذن تحسين إلى أحسن اليك وإن كان المطب بأو فالجواب  
لا يحد ما لأن أو لا حد اليقين نحو رأيتهم فإذن تحسين إلى أحسن اليك وإن كان المطب بأو فالجواب  
فالجواب الثاني والثاني وجواب الجواب الأول وإن كان بغير مطب فالجواب لا يلحقها والشرط الثاني  
مفيد للأول كتفيدة بحال وأجابه برفقه كقوله

إن استغثوا بما إن نكروا لهدوا ما معاندهم جزائها كرم  
فتجدوا جواب إن استغثوا لهدوا بالباء للمفعول مفيد للأول على معنى إن استغثوا بئنا مدهورين  
تهدوا وإذا دخل الاستهام على الشرط يبين يونس أن الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قيداً  
على مستلة تقدم القسم على الشرط نحو إن قام زيد تقوم  
(الحصل) (و) أوجه (لواء الألائه أوجه) وطبقها فنكون ستة أحدها أن تكون مصدرية فتزاد  
(أن) المصدرية في المعنى والسبب لا أن لا تنصب (وأكثر فوعها) في الماضي والمضارع (بعد و تصور وكوا  
لوعدهن) أي الإدهان (أو) بعد (يود تخبروا أحدهم لرهم) أي التمهيد (ومن القليل أول قتيلة)  
مصرفقة بالخفاف والثناء المثناء فوق بفتح الطاء الحرف الأسمية مخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين  
قتل أباهما النجر صرأ بالصغراء بعد أن انصرف من غزوة بدر  
(ما كان ضرك لو منلت وربما من التقي وهو المقيظ الحق)

أي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباهما أنه كان يقرأ أخبار المعجم على العرب  
ويقول محمد بأبيكم أخباراً طويلاً ونحوه وآب آبيكم بغير الأكامرة والقياصرة يريد بذلك أذى النبي صلى الله

حاصل له أوله أوجه له في طلبه (قوله ما كان ضرك الخ) قال الدونشري فله أحد ولا تفلح نجية في قومه والفعل حل معرق  
قال الداميني واستدل بهذا أي بقوله صلى الله عليه وسلم لو سمعت قبل قتله ما قتله ولنفوت عنه بعض الإصرئين على جواز تخويف  
الحكم إلى الجهد فيقال له أحكم بما شئت فهو صواب وهو ونوع ذلك فإن قوله عليه الصلاة والسلام قبل قتله ما قتله يدل على  
أن القتل وعدمه مفروضان إليه والمؤمنون من قروم يحسبون بأنه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام غير فيهما معاً فقبل له  
ذلك أن تأمر بقتله وأن لا تأمر بنحو ذلك ويجوز أن يحيا نزل بأه لو شفع فيه ما قتله ونحوه والنجية الكريمة الحسنة والفعل

الذي ذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمحرق اسم فاعل من أهرق الرجل صار هريقا وهو الذي له هرق في الكرم ومعنى لو منعت لو أنه معروا أحسن اسم قال الدماميني لو منعت بمثل أن يكون اسم كل واحد منكم خبره أي ما كان منك ضحك على ما هو الأصح من جواز تقديم الخبر الفعل على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بظرك واجبة خبر كان واسمها خبر الثاني أن ما استفهية فيشكل حينئذ إعراب الدماميني فلي تأمل وقال أيضا ظاهر قول الفارح أي ما كان مذكرك منك أن لو وصلت فاعل ضمر والظاهر أنها وصلت فاعل ضمر على إسقاط الخافض وكان يحتمل أن تكون رائدة وأن لا تكون فعل الأول تكون بهمة ضرك خبرا عن ما استفهية به على الثاني تكون خبر كان والتقدير ما ضرك في الماء أو ما كان ضارا لك فيه ولو جمعت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسنا (قوله فلما سمع النبي ﷺ هذا البيت الخ) هذا ذكره ابن هشام في السيرة على وجه التقرير وخبرته فيقال والله أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الآيات قال لو بلغني هذا قبل قتله لمضط عليه وكثير ما يستدل من وجه إلهادي تمام الطائي بعد ذكره هذه القطعة في الحاشية قول النابغة

في كلب أخلاقه خبر أنه • جواد لما أتى على المال باقيا وأجاب إبراهيم في كتاب المقتل بأبائه تلم أراد أن ينس عن مقام النبوة ما لا يجوز نسبت من النسوة على الضرفين أن الإساءة إلى العدوس مكارم لأحلاقه لا سيما (٢٥٥) المصطفى الدين ومن لم يسر عدوه

عليه وسلم فلما سمع النبي ﷺ هذا البيت وهو من أبيات القديس جديده قال لو سمعته قبل قتله ما قتلتاه ولعمرك أنه ثم قال • لا يقتل قرشي بعد هذا خبرا • والمغبط بفتح الميم اسم مفعول عن ظاهره فيضاه بالذين والظاهر أنه جديدين وفي القاموس المغبط الغضب أو شدة أو سورة أو لها الحق بضم الميم وفتح الترتين اسم مفعول من أحسنه بالحاء المهملة إذا أعاطه فهو تركيد للشيء ولو مصدرية لا جواب لها ومن ذهب إلى مصدرية لو الفراء وأبو علي الفارسي وأبو الباقم الجبري وابن مالك وذهب الآخرون إلى يراد أحدهم التعبير لوقى فهو يراد أحدهم لو به شرطية وأن مفعول يره وجواب لو محذوفان والتقدير المنع ويذهبون أن لو يجر المفعول منه ذلك قال في المضي والاحياء بما في ذلك من التكلف ويشهد للثبوت قراءة بعضهم ودوا لو تد من قيد هنا بهذا الترتين فحذف يده من المصوب على ما كان معناه أن تد من ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو وما عهدت من شيء فتد لو أن فيها وبينه أمدا بعيدا وجوابه أن لو إعاد عند على فعل محذوف فتد بعد لو فتد في قوله لو أنها (و) لو المصدرية (إذا وليا) الفعل (الماضي) أي (قوله) (منه) أو (الفعل) (المتنازع) يخص بالاستقبال كما أن المصدرية كذلك (الوجه) (الزاني) من أوجه لو (أن تكون) (المتنازع) (تتعلق) (الجواب) على الشرط (في المستقبل) فترادف (إن) الشرطية إلا أنها لا تجزم على الأصح (كقوله) (وهو قيس بن الخوخ جهون ليل) (ولرثني أصدقا ما بعد موتنا) • ومن هو من راسب من الأرض • بسبب الظل صدى صوتي وإن كنت رمة • لصوت صدى ليل يمشي وبطرب

(الخ) قول الذي يظهر أن يده هو منصوب بأن مضمره جواز أو موحى من صحتها معطوف على المجموع من لو وصلت فهو من باب عطاف مصدر آخر هذا هو الذي ينبغي أن يقال فإنه ترجيح ما شاع على الواحد بخلاف ترجيح المصنف (قوله لما كان معناه أن تد من) قال الزرقاني الذي عند القمى أن عطاف المضي هو عطاف التوهم فكأنه يرم أن تد من وفي كلام المضي ما يشهد لذلك وبارع في ذلك بعض شيوخنا بأن معطاف المضي ملاحظ فيه المضي بخلاف عطاف التوهم فإنه سماعي فيه توهم وجود أن لما كان يظلم وقوةها في ذلك الموضع (قوله فترادف إن الشرطية) قال الزرقاني هذا يدل على أنها دالة على المستقبل فقط لا الماضي ولا الحال ويدل على أنها دلالة لها على الامتناع وهو كذلك الظاهر المرادى (قوله لا أنها لا تجزم على الأصح) قال الزرقاني في مدلالة على أنها تجزم بها على غير الأصح قال الزحني وليكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها إلا اضطرارا لأن الجزم من خواص العرب بالماضي مبيى • لو يفتأ طار بها ذوقه • لاحتق الأطلال نهد ذو خصل • ودم بعضهم أن جرحها مطرد عن بعض لغات • (وأقول) بسط الكلام على ذلك في المضي فراجع (قوله من هو من رمة) قال الزرقاني هذه الجملة الاسمية حال مر فاعل لثقي وقوله وإن كنت رمة حال من صدى صوتي وجواب إن ههنا وفيه خبر ظل قال الدماميني والظاهر أن قول الشاعر لصوت صدى ليل مة لو بمن قوله لصوت صدى ليل ويدل عليه قوله أولا ولو لثقي أصدقا وما وقوله ثانيا لظل صدى صوتي • وقوله وجواب أن ههنا على أن لأن هذه وهي توصيلة جواب

وليه خلاف بيننا من الخواص (قوله هو الذي يجبك بمثل صوتك) ما أحسن قول بعضهم  
 ليسكون الجبل رداً إلى كذا قد رأينا الصدى رداً لك جماد . كل شيء يقول ردي عليك . وأطلق الجملد على الصدى فجوزاً أو بناء على  
 أن التقابل بينه وبين الحيوان من تقابل السلب والإيجاب لا التدمير انكسر (قوله والطرباخ) قال الورقاني أي وهو المراد بالطرب هنا  
 وإلا فالطرب كما قال الدماميني حمة تكون سرور أو حزن المراد به الأول (قوله أي إن شارفوا) قال الورقاني قال في الكشف وذلك عند  
 احتضارهم . ومياني نصه فإن قيل الحرف في الشرطية حاصل دائماً فمفيدة في الإشارة فالجواب أن الحرف في هذه الحالة أشد من  
 الحرف في غير هاتذا أمروا أن يخفوا فكأنهم على ذريتهم في هذه الحالة (قوله لأن الخطاب للأوصياء) قال الورقاني التأويل المذكور  
 لا يتقيد بكون الخطاب للأوصياء بل هو جار ولوقوله للورثة أو للجدلين عند المريض أيضاً كما يدل على ذلك كلام الفارح وحيث  
 فذكر الأوصياء ليس للاحتراز (٢٥٦) بل هو مختص على أحد المعاني وقد أشار الكشف إلى أنه لا بد من حل

تركوا على الإشارة فلا إذا  
 ذكره المصنف بل ليصح  
 وقوع عافوا جزاء وذلك  
 لتكون الحروف متفياً بعد  
 الموت فلا يثنى خوف بعد  
 الترك وأما المصنف  
 لجل الباهي على ذلك  
 لصحيح الخطاب للأوصياء  
 بعد الموت قال الدماميني  
 والظاهر الأول فأنه اه  
 وقوله لأن الخطاب  
 لا خطاب عما حكيم  
 به بالخطاب فالجواب  
 إن المراد بالخطاب هنا  
 الأمر وأمره نائب بمثابة  
 الخطاب قال في الكشف  
 . فإن قلت ما معنى  
 وقوله لو تركوا وجوابه  
 صلة الذين . قلت معناه  
 وليخش الذين صفتهم  
 وحالهم أنهم لو شارفوا أن

لو نلتق شرط الخطر جواباً له . ما دمع صدى بالمرور هو الذي يجبك بمثل صوتك في الجبال  
 وغيره الصدى أيضاً ذكره الجوزي من القم أو ترابه والأول من القاموس والثاني من الصحاح  
 والسبب في تسميته بـ (معلمين) ووجه تسميته بالمعلمة بكسر الراء الهاء طام النالية وبش برتاح من عشت بكسر  
 العين قال في الصحاح عشت بكسر الشين عشتاء إذا ارتفعت له اه والطرب خفة السرور والصوت  
 بكسر اللام متعلق بعش ومتعلق بطرب محذوف مماثل لما في عش والتقدير بعش لصوت صدى ليل  
 وبطرب اه (وإذا) كانت لتعلق بالاستقلال (ولها) فعل (ماض) لفظاً (أولاً) الفعل (المستقبل)  
 معنى كأن إن كذلك (محووا عش الذين تركوا) من خدمهم ذرية صغاراً عافوا عليهم أي إن شارفوا أن  
 يتركوا أو لا يتركوا أول الترك عند ربه لأن الخطاب للأوصياء إنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده  
 أموات قال في المصنف وأسكر من الخرج بعده على المقرب ربه إن الناظم هو لو فاعليق في المستقبل  
 ولإن الخراج لهذا لا يعود لوقوعه بعد مصر ومطابق كما تقول ذلك مع إن وقال ابن الناظم وصدى أن  
 لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما نذكره من نحو قوله تعالى وإخش الذين لو تركوا الراجعة فيه أصح  
 حله على الماضي اه ورد عليه في المحل لمعنى يأتي ترمث وشاهد على نظر منه (أو) تلاها (مضارع  
 تخلص للاستقبال) كقوله

لا يترك الراحمك إلا مطهراً خلق الكرام ولو تكون صديماً

كأن إن الشرطية كذلك (لو جه انك أن تكون لتعلق) أي لتعاقب الجواب على الشرط (و) الزمن  
 (الماضي) وهذا القسم (محووا عش الذين تركوا) وإليه أشار الناظم بقوله  
 لو حرف شرط في ماضي ويقل . إيلاًوه مستقبلاً لكن قبل  
 ثم هي مع الماضي معبده لثلاثة أمور أحدها الشرطية أي عند السببية والحدسية بين الجزئين بعدها  
 والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وهذا الوجه وما ذكره بعده فارق من أن إن لأن لعقد السببية  
 والمستقبلي المستقبل وهذا هو الشرطية من سابق على الشرطية لو وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على  
 الزمن الماضي ألا ترى أنك غرض إن جئتني غداً أكرمك فإذا انتهى الغد ولم تكن فقلت لو جئتني أمس

يتركوا خلفهم ذرية وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم أصبح ندم لدهاب كافلهم وكاسهم اه قال التفتازاني في  
 معنى السؤال والجواب ما نصه يمس أن الصلصة يجب أن تكون قسبة معلومة للصلاطب ثابتة الوصول  
 كالصفة الدوصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة حمة فأجاب أن كون حال الأوصياء أو الجالسين أو الورثة  
 وصدتهم هذه الشرطية قضية معلومة (قوله وهذا لا نفور الخ) قال الورقاني (امتنع المثال المذكور لدخول القام في الجواب وقال  
 الدماميني ليس امتنع هذا التركيب قائماً باستثناء كونه لتعيق في مستقبل إذ رب حرف يكون بمعنى آخر ولا يساويه في جميع أحكامه  
 قوله بآيات ومثال وشاهد ما لا يثبت فيها قوله تعالى وما أنت بمن سار لو كما صادقين وأما المثال فقوله أعطوا السائل ولو جاء على  
 فرس وأما الشاهد فقوله : قوم إذا حاربوا شدوا وأمرهم . دون أن يكونوا بآيات بأطهار (قوله لا يملك الراحمك الخ) قال الورقاني  
 إسقاط الياه من يملك يدل على أنه ليس خبراً . فإن قيل فيحمل أن يكون حراً والياء مضافة للضرورة فيل الأصل عدم الضرر وهو حيلة





والجواب عن ذلك أن إيجاب الدلالة هنا مبني على القول بذلك لأجل هذا القول أنه وفي الجواب نظر لأن كلام الخارج إنما هو على هذا القول (قوله كقولك **لا** في درة) فإن الزيادة في قوله ذلك حين يلزم تحدث الرجال أنه يريد أن ينكحها والسامع حين تحدث لما قام منه من إرادته نكاحها جرد أن يكون حينها له من خصائصه **لا** ودره بضم الهمزة (قوله بضم أم سلة) قال الوراق في المفتي بلفظ أبي سلة وهو موافق لما هنا لأنه إن كانت أم سلة كان أبوها أبو سلة قال الجلال المحلى ويجمع بين ما تقدم في اسمها من أنه درة وبين ما في مسلم عنها كان اسم درة فسمي رسول الله **لا** بلفظ ذيل وقال لا تذكروا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم بأن ط اسمين قبل التغير اه (قوله في حجري) التفتيد به خرج هرج الغالب لأن الغالب كون الراتب في حضور أزواج أمهاتهن (قوله كقولك فيمن عرض الخ) قال الوراق إنما قال كقولك لقول ابن السبكي لم نجد نحوه فيما يستشهد به من القرآن أو غيره قاله الجلال المحلى (قوله لما حدث) قال الوراق حذف اللام فيما تقدم من قوله حلف وأثبتها هنا إشارة إلى جوار الأمرين ولو حذفنا من هذا أبصارا فإلى الاستعانة بالكثير (قوله لو غيرك قالها يا باعبيدة) قال الدهوشري ظهر قالها المنصوب يعود إلى كلمة أبي حبيدة وذلك أن عمر رضي الله عنه لما توجه إلى من غلبته بالعبادة إلى الشام بضم السين أثناء الطريق قبل الوصول إليها أنه وقع بها ماء فاستقار في التوجه إليها ولرجوع إلى المدينة فاحتسوا عليه ثم أجمع رأيهم على الرجوع بعد أن أشار به جماعة من أكابر الصحابة فقال له أبو حبيدة من الجراح أفرام من قدر (٢٥٨) الله تعالى فقال له عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا باعبيدة لم نعلم من قدر الله إلى قدره

والقصة مشهورة في جواب لو محذوف أي أمهاتهن ولا مجال للتدقيق قاله الدماميني في حاشيته أنه ولو حاشية الوراق في المفتي على البخاري وجواب لو محذوف من تحديره وجهان أحدهما لو قالها غيرك لأدبت في اعتراضه على مسألة اجتهادية وافق عليها الأكثر واثنان لو قالها غيرك لم المجب عنه وإنما المجب من قولك مع فصلك اه وهذا الثاني

هذا الفصل إلى أبي حنيفة فقدم وادى بولده مارواه أبو نعيم في الحلية أن النبي **لا** قال في سالم مولى أبي حذيفة أنه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يحلف لله ما عصاه وتارة يكون بالمساوي كقوله **لا** في درة بضم أم سلة لو لم تكن ربتي وجرى ما حلف لي إنها لابنة أخي من الرضاة وراه الشيخان فإن سلمها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ربته وكونها ابنة أخيه من الرضاة وحما بمساويان في مع الحن وتارة يكون بالأدنى كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو اتعت إخوة الرضاة لما حلف من أنسب فإن سلمها منتف من وجهين إخوة الرضاة والفسب إلا أن حرمة الرضاة أدون من حرمة النسب (وإذا) كانت لو تطبيق في الماضي (وليها مزارع أول بالمساحق) وإلى ذلك أشار **لا** في قوله **لا** وإن مزارع تلاها صرفا إلى الماضي (نحو لو يطيعكم في كثير من الأمور الصالحة) أو لو أطعكم لعلم (والتفصيل لو مطلقا) شرطية كانت أو مصدرية (بالفعل) على الأصح والتبليغ اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاحتصاص بالفعل كان (ويجوز أن بابها قليلا اسم) مرفوع (كقوله **لا** في قوله **لا**) وجوبا (بفسره ما بعده) أو اسم منصوب كذلك أو خبر لكان محذوف أو اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالأول كقول عمر لأبي حبيدة رضي الله عنهما لو غيرك قالها يا باعبيدة ر (كقوله) وهو العظمى الثاني

أشار إليه الدماميني وفي طرقات الإمام الراغب قال أبو حبيدة رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه حين كره طواغيت الشام ورجع إلى المدينة أخبر من قضاء الله قال لهم أفر من قضاء الله تعالى إلى قدر الله تعالى فقال أينع الخلد من القدر فقال لسنا بما حاك في شيء إن الله لا بأس بما لا ينفع ولا يضر مما لا يضر وقد قال تعالى ولا تغفرا أيديكم إلى التهلكة وقال تعالى وخلوا حذركم إلى هنا كلامه قال ابن كمال باشا وفي قوله أفر من قضاء الله إلى قدر الله الآية هي أن القدر ما لم يكن قضاء فمن حق القدر أن يدفعه الله تعالى فإذا قضى فلا يدفع وبشهادة ذلك وكان أمرا مقصيا فلا فائدة أليس في قوله تعالى قل لن يسمعكم القدر إن مردتم من الموت أو القتل دلالة على أن القدر لا ينفذ شيئا قطعا لأن المعنى والله أعلم لن يسمعكم القدر في دفع الأمرين المذكورين بالكلمة إذ لا بد لشخص من حلف الله أو قتل في وقت معين لأنه سبق به القدر لأنه نافع للإرادة التي لا تقدر أن تكون معلقة بل لا بد من مقتضى ترتيبها لأسباب والمسببات بحسب العادة الجارية على رتب الحكم فلا دلالة فيه على أن القدر لا ينفذ شيئا حتى بشكل هذا بالمرء الوارد في الكتاب عن إلقاء النفس بالهلاك وبالأمر الوارد في السنة بالقرار عن مطلق المضار كيف وقفه دل قوله تعالى وإذا لا تمنون إلا قليلا على أن القدر نفع في الجملة إذ المعنى لا تمنون على تخدير القدر إلا ما نجا قليلا اه ودل كلام الراغب وما قرره به المولى المذكور أن جواره عمر رضي الله عنه والجواب أنه في قدر الله لا أفر من قدر الله كما قال الدماميني واهم أن جواب عمر رضي الله عنه مأخوذ من جوابه **لا** حين قلم من هذا الحلف فالتل لم قال أخبر من قضاء الله فقال **لا** فرأى أيضا

إلى مضائقه (قوله أخلاي) قال الدكتور ياء مفتوحة قال الفريدي في شرح ديوان الحامسة والناس في محذور أخلاي ياء مفتوحة وكأهم محله على قصر المحذور أو مجرد من ذلك كل حكم العربي أن يلفظ أحلا بهجرة مكسورة ويراد بأخلاي حذف ياء الإضافة وتركب الهجرة كما تقول بأفلام أه وقيل أقول وقد قاده علي بن هبة . أرى لأرض مني والأحلا بذهب (قوله ما على الدهر معتب) قال الدكتور ياء عرب العين معتب مبتدأ وعلى الدهر خبرا ولم يربب الفاعل كذلك لعدم تعينه الجواز كونه مفعلا بالجاء والمجرور (قوله إن صاحبة المنزل) عبارة الدمايين أم صاحبة المنزل (قوله لتأكل دم فصد ما) أي لأنه كان من مادة الجاهلية أكل دم الفصد في المصحة (قوله لو يغير الماء حلق شرق) قال الدمايين الشرق بكسر الراء صفة مدبرة من قولك شرق برقه مثلا إذا غص شرق شرقا والنعنان ينتج الذين المصحة هو ذو الفصة وهو ما يترشح في الحلق من ماء كور أو غيره فيحصل الشرق والاعتصار إلى الفصة بشرب الماء قليلا يقول لو فصدت بغير الماء احتلف في إزالته ولكن شرقى بالماء لا يزال بالشرق فكيف الحلق قد صار الهواء عين الدمايين يصب هذا قول بهنهم إذا عاينى اللان أدل بها . كانت ذنوبي تقربى كيف احتذر أه وقبل هذا البيت أبلغ النعمان عن عائكة . (به قد حال حبسى وانظارى وهما لعدى يزدبدو المروطين يذكرون (٣٥٩) البيت اذا زاد على الشرب المتصور

وهو غلطاً منهم لأنه ضرب تام بالياء بعد الراء وقصة عدى مشهورة أقال بها الدكتور ياء (قوله ويهرو أن يلى ل) المتبادر أن يقول أن يلى لأنه اللفظ المتقدم في كلام المصنف فهو بيت المحذور بعد الواو العاطلة هذا واستفيد أن ذلك لا يتقيد بالشرطية بل يجرى في غير ما هو المصدرية لأنها التي تعرض لها المصنف غير الشرطية والتي تقتضى بل قد يقال تلك الشرطية دليل أنها تعاب جريين

(أخلاي لو يغير الحام أصابكم) . معتب ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل فعل غنوف يفسره أصابكم والتقدير لو أصابكم يغير الحام وهو بكسر الحاء الموحى ومعتب جواب أو ومعتب ينتج الميم والثاء مصدر ميمي بمعنى العذاب (وقرغم إلى المشرق) (لو ذات سوار لطمتنى) أخذنا من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأثور في بعض أحياء العرب وحسب الظامة أن صاحبة المنزل أسرته أن يفصد ما لا تأكل دم فصد ما نصح ما قيل في ذلك لقول هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتنى فذات سوار فاعل فعل غنوف على شرطية التفسير والتقدير لو لطمتنى ذات سوار وذات السوار الحرة لأن الإماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو غنوف تقديره طان على ذلك والثاني لو زيدار أيتا كرمته والثالث نحو النفس ولو عاين من حديد أي لو كان حائما وازراع كقوله : لو يغير الماء حلق شرق . كسب كالنصاب بالماء اعتبارا

قولي لو اسم هو في الظاهر مبتدأ وشرق جزمه قبل وهو مذموب الكوثرين واختلف البصريون في تحريمه فقال القاسمي حلق فاعل فعل غنوف وشرق خبر مبتدأ وهو المصدر الأصل لو شرق حلق هو شرق حذف الفعل أولا ثم المبتدأ آخره وخبره هو على اختيار كان القافية واسمها رجمة ما بعد الواو اسمية غير كان (و) يهرو أن يلى ل (كتبت أن) المصدرة الموصولة وصلتها نحو لو أنهم شعروا) وهو موضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في دراهم (فقال سيبويه وجهه البصريين مبتدأ ثم قيل لا خبره) لا شئنا صلها على المستند المستند إليه (وقيل له خبر غنوف) ثم قيل بقدر مقدما على المبتدأ أي ولو تابعت خبرهم على حد وآية علم أم احلها وقال ابن مسعود يغير مؤخر على الأصل أي ولو صبرم ثابت (وقال الكوفيون والمبرد والراجح والأعشى فاعل يغير مقدرا) أي ولو تابعت خبرهم والله ال عليه أن طانها فاعلى معنى المثبت

كما في قوله ولو تبش المقابر من كليب . في خبر بالذات أي ذبر . يوم الغنمين فترهنا . . . وجهتد صبح ما يصبح به المصنف من الاستشهاد في المتن على أن الواقعة بعد لو هي مفعول في قوله لما لم لو أنهم بادون في الأعراب ولا يترشح عليه بقول ابن الحاجب في الواقعة لو أنهم بادون في الأعراب لو اتضح ليس من ذا الباب لأن المصنف لا يسم أنها ليست من ذا الباب وما علم أن الضابط الذي ذكره المصنفية يقتضى أن أن في هذه الآية مصدرية وأنه إذا ولي أن مصدرية فالظاهر أن المصدر فاعل فعل غنوف لا غير لأن لو المصدرية إنما تحصل بفعل مصدر غير أمر وقد يقال ذلك باعتبار الإخطاب (قوله موضعها) أي مع اسمها وخبرها هو قوله رفع أي على رفع (قوله لا شئنا صلها الخ) قال الأورقاني في حيث اشتملت على ذلك كل من الإخبار والإفادة خاصة بالجواب وتوقفها على ذلك لا يغير قوله على حد وآية ثم أنا حملنا) قال الأورقاني إن قيل تقديم الخبر هنا لا يستلزم الرجوع في المثال لأنه لا يشتمل أن يكون هنا على سبيل الجواز فلا يتبع المطلوب فالجواب أنه تقدم أن تقديم الخبر هنا على سبيل الرجوع لأنه من جهة المواضع التي أوجبه فيها تقديم الخبر وإما وجب فلا يلتبس أن هنا بأن التي بمعنى ليت (قوله وقال ابن مسعود الخ) يشهد له أنه يأتي مؤخر بعدما كثره هندي اصطبارا ما أنى جمع . يوم النوى فلو وجد كاد يرسى لأن لكل لافض هنا لا يذهب أن المؤكدة إلا قد عرفت بالنزاع لكل

والأولى أن يندرج الخبر مؤخر على الأصل (قوله كقول جميع الخ) فندبرق بأن الموصول الحرفي أخرج إلى الفعل (قوله واختصت أن من بين سائر الخ) قال الورقاني بمعنى جميع (٢٦٠) لا بمعنى ذاك ذلك لأنها تؤول بالاسم اه ولا يفتى عافي استثناء سائر بمعنى جميع

(كافال) الحاة (الجميع) أن الوعدة المد (ما) الموصولة من كون أن (وصلها) في موضع رفع على  
العالية بفتح مقفرا (و لا أكله ما أن ل الساء نجا) أي ما ثبت أن في الساء نجا ورجع هذا بأن فيه إبقاء  
لوعلى اختصاصها بالعمل وبعبارة أن الفعل لم يحدف بمندلو ونحوها من أدوات الشرط (لا مفسراً بفعل  
بعده إلا كان والمقرون بلا بعد أن فيه الموضع في شرح كانت سعاد وإليه أشار الناظم بقوله :

• لكن لو ان جاهد فخر • واختص ان من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالرفع بعدلوكا  
اختصت خذوة بالصوب بعدلوك (وجواب لو اما مضى ومن نحو لو لم يظف الله لم يصبه أو) ما مضى (وخصما  
وهو) أى الماخى وخصما (اما مشددة زاء) باللام نحو لو نشاء لجماء حطاما أكثر من تركه الصر لو نشاء  
جعلناه أجاها) قال ابن عبد اللطيف باب الامات هذه اللام تسمى لام التسويف لا يبادل على تأخير  
وقوع الجواب عن الشرط وتأخيه عنه كما أن إسقاطها يبدل على التمجيل أى أن لجواب يقع صفيب الشرط  
بلا ملة ولذا دخلت فى لو نشاء لجماء حطما وحدثت فى لو نشاء جعلناه أجاها أى لوقته فى المرن من غير  
تأخير والفاصلة فى تأخير جعله حطما وارتديم جعله أجاها بقصد العقوبة أى إذا استوى اذرع على صوفه  
وقرب به الاطباع جعلناه حطما كما قال الله تعالى حتى إذا أحطت الارض وغرفها الآية اه (واما  
منق بما) مخصص على منعت (قالا مرءا لى كسر) قال أكثر مجرده من اللام وقيل اقراء بها قال اول (نحو  
ولو شاء لك ما فعلوه و) اثنان نحو (لهو) :

ولولعل الحبر لما فترت ) • ولكن لا جوار مع القيا

فأدخل الاسم على ما الساقية ولا تدخل الاسم على ما غير ما تقدم في باب إن توجه ذلك (قبل وقد تعجب)  
لو (جملة اسمية) مقرونة باللام (نحو) ولو أنهم آمنوا اتقوا (لثبوتها من عند الله غير) صرح بذلك ابن  
مالك في شرح التمهيد لقوله في اللام ثبوتها جواب لو وأن من الماضي والاسم لثبوتها من هذه الجهة  
قال الزعفراني ولا يماثل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجواب (وقبل الجملة ستابعة)  
صرح به أبو حيان في البحر فقال الاسم في ثبوتها لأم الاءاء لا الواقعة في جواب لو وهو أحد احتمالي  
الزعفراني (أو جواب القسم مقيد) صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التمهيد فقال وإذا وليها جملة  
اسمية فهي جواب قسم وارتنه في المتن فقال ولاولى أن تكون لام لثبوتها لأم جواب القسم بدليل  
كون الجملة اسمية وأما القول بأنها لام جواب لو وأن الاسم استتبع مكان الفعلية وفيه لسبب اهـ (وأن  
لوق) هذين (الوجهين) الآخرين وهما لا يستغنى عن جواب القسم (لتنس فلا جواب لها) على الأصح  
الآخر الوجه الرابع من أوجه لو أن تكون قد تنى نحو لو تأتيتني فتحدثني بالنصب واختلاف فيها أفعال  
ابن الضائع وابن هشام هي قسم رأسها فلا تحتاج إلى جواب وقال بعضهم هي لو شرطية أشهر من معنى  
ليس الوجه الخامس أن تكون لغرض نحو لو نزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التمهيد الوجه  
السادس أن تكون لتعليق نحو لصقروا ولو بطلب هرق ذكره ابن هشام المحض وغيره .

(فصل في أما) بفتح الهمزة والقلم على الميم (وهي حرف شرط) أي متضمن معنى شرط (و) حرف  
توكيد دائم (و) حرف (بمعنى غالباً يدل على) المعنى (الأول) وهو الشرط (هي) انتهاء بمبدأها غالباً نحو  
لأما الذين آمنوا فليعملوا أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون لو كانت آياتنا معطاف لم نزل  
على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت آياتنا معطاف لكانت آياتنا معطاف لم نزل  
على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه لعين أنها غالباً الجر (و) بدل (هي) (الثالث) وهو التفضيل

عدم السقوط حرارة الشمس أو مرور الإحصار فأخير سبحانه أنه الماعل لمثل ذلك على الحقيقة وأنه قادر على جملة سطاما في حال غمره  
لو شاء وإنزال الماء من السماء لا يتوهم أن لا أحد قدرة عليه غير الله تعالى له ملخصا وهو كلام حسين (فصل)

فإن كثيرا من الأئمة  
أنكروا وقد يقال لا مانع  
من جعلها هنا بمعنى باق  
والمراد من بين باق  
ما يؤول غيرها وقوله  
لأنها كلها الخ لا يسان ذلك  
فتأمل ذلك (قوله بالوقوف)  
قال الزرقاني الباء داخلة على  
المفطور أنه أي على ما هو  
الكثير المتألف من الاستعمال  
وهو محال مشهور أو  
لتضمن الاختصاص معنى  
الأفراد وأصل الوضع  
دخولها على المفطور عليه  
وبعضهم ظن وهو باق  
حرونا ذلك في حواشي  
المختصر وغيرها (قوله  
خشوة) قال الزرقاني يحتمل  
أن يكون ممنوعا من الصرف  
لإرادة المظنة ويحتمل  
لصحة على حكاية ما وقع  
في البيت (قوله ولهذا  
دخلت في لولاء الجملاء  
حطاما الخ) قال الزرقاني  
إجماع القرآن لأن  
الأصبع . فإن قيل لم  
أكد الفعل باللام في الروع  
ولم يزد حكاية في الماء  
قلنا لأن الروع ونباهه  
وجفافه بعد المضارة  
حتى يعود حطاما كما يحتمل  
أنه من فعل الروع ولهذا  
قال تعالى أنتم تزروه  
أم نحن الزروهون أو أنه  
من سقى الماء وجفافه من

(قوله الآيات) إنما قال ذلك لأن ما استشهد به من كل لا تفصيل فيه ولقد تم الفارح بما فيه التفصيل (قوله والثاني منه هو الذي بلغ) جعل الآيات من الثاني مع قول المصنف وقسمه على المعنى اللغ لا يجوز من نظروا كما كان يظهر جعل الآيات من الثاني لوقال المصنف وقسمه في المعنى وأما خبرهم فيكونون به ويكون معناه إلى رجم لغيره لأن ما يدل عليه (٣٦١) وهو الراسخون في العلم وقد علم من قول

الفارح وقد يتناول في حكمة قول المصنف ومنه لأن التفصيل في ذلك غير ظاهر (قوله بالمهملة) المراد به ما لا يظهر الخطاب معناه لا ما لا معنى له لعدم صحته هنا كما يظهر من كلام الفارح (قوله وأما المعنى الثاني) قال الدكتور في آخره من الأول والثالث لا ليس مشهور إلا من الدكتور لأنه المستخرج له (قوله وهي نائبة عن أداة شرط وجنته) قال الدكتور ربما يخالف بحسب الظاهر قوله أولا فهي حرف شرط والمقول في كافيية ابن الحاجب أنها شرطية وأن شرطها فعل محذوف وجوباً بعد ما ولا يضر ذلك كونه مفسرة بهما يمكن من قوله قال بعض المحققين وأعلم أن أحرف مفردة على الأصح ولها معنى الشرط بدليل لزوم الفاعل لذلك فندرجها فيبويه بهما قوله قال إن قلت أما زيد فنطلق فكأنك قلت مهما يكن من في مفرد منطلق فلم يكن معناها الشرط لما

استقرأوا منها (وعطاب مثلها عليها) (محرطاً ما يليق فلا تفهم) وأما السائل فلا يهر (أما الذين أسودت وجوههم) (وأما الذين أبيضت وجوههم) (وأما من أهل واتل) (وأما من بطل واستثنى) (الآيات) الثلاث وقد يترك تكرارها استثناءً بذكر أحد قصدين من الأمر أو كلاماً بذكر بعد ما قالوا نحر بأبها الناحي قد جاءكم رهان من ربكم بأنزاليكم ورأيتنا ما بالذين آمنوا بآية راعى صوابه فيسبغ عليهم في رحمة الله وفضل وقسم على المعنى (وأما الذين كفروا اللهم كذا وكذا) (و) (الثاني) (منه) هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متعلقات (وأما الذين قلوبهم ذبج الآية وقسمه في المائدة قوله إلى الراسخون في العلم) يقولون (لا يفقهوا ربوبه) وهو وقت نام فيض القارئ هذه الآية هل قوله تعالى إلا الله ويتبدى بما بعده (والمعنى وأما الراسخون) في العلم (فيقولون) أننا به (وذلك) معنى (هل أن المراد بالتشابه) من القرآن (ما استأثر الله له ليله) أي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق للخلق إلى معرفته إلا بالتوقيف منه سبحانه الله تعالى وهذا التقدير الذي قدره الموضح في الآية هو أحد أدلة الحصرية على جواز الخطاب بالمعقول والتقرير الدليل من أنهم قالوا الوقت هل قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله وأجاب حتى يكون قوله الراسخون كلاماً مستأنفاً إذ لو لم ينف على بل وقت هل قوله الراسخون في العلم حتى يكون عطفاً على قوله إلا الله لكان ابتداءً بقوله يقولون آمنا به كان المراد به قائلين آمنا به ليكون حالاً وهو باطل لأنه لا يجوز أن يكون حالاً عن الله وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم قالوا آمنا به كل من عند ربنا وذلك في حق تعالى حال أو يكون حالاً عن الراسخين في العلم فقط وحيداً يتخصص المظهر بالحال دون المظروف عليه وهو أيضاً غير جائز لأنه مناف للمعادة المأثورة العربية أن المظروف في حكم الممطرف عليه فتدبر أن الوقت هل قوله تعالى إلا الله واجب وإذا كان الوقت عليه وأما الله تعالى ما لا يحصى به لا يجوز أن يكون المظروف بالحال حيث لا يكون كونه تعالى رويته لا يجوز. ويقرب بأدلة فإن ناهية سال من المظروف فقط وهو يعقوب لأن التأكيد في قوله تعالى لا يجوز أن يكون المظروف دون إحقاقه المسمى (ومن تلطف التفصيل قوله أما زيد فطابق) قلنا هو المقول ببحث في الموضح في الحواشي فقال في الظاهر أن أما زيد فنطلق لا يقال إذا وقع زجدي في معنى أصاب أو أجد حالاً ذلك هو على هذا التفصيل أو وأما خبره فهو ليس كذلك اهـ (وأما) المعنى (الثاني) وهو التوكيد (لقد كره الدكتور في آخره) فقال أما حرف يهمل الكلام مفصل) بالمعنى أي زيادة (توكيد) فهو لزيد داهب فإذا نصبت (توكيد ذلك) (وأنه لا حاجة ذاهب) وأنه يصدق الذهاب وأنه منه عزيمة (فأما زيد ذاهب) اهـ (وذكره) أن ذلك التوكيد (مستخرج من كلام سيبويه) حيث يفسر أماً بما يمكن من شيء قال الدكتور في هذا التفسير مدخل بخاتمة بيان كونه توكيداً وأنه معنى الشرط اهـ وقال الطيب ما عدا ما من تحريره مهما قدر من المراجع والحوادث فإنه لا يمنع زيد من الذهاب فإنه يصدق الذهاب لا اله الا الله (وهي نائبة عن أداة شرط وجنته) (وموضعها صالح فإدراجها في قائمة مقامهما لتخدمتها معنى الشرط وليس أماً بمعنى هو ما شرطها لأنها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادى (وهذا) الخ كره من الباب (تقول بهما يمكن من شيء) كما

صحيح تفسيرهما بما هو معناها ولا يقال يلزم من محسرها بهما أن تكون سماً لا فحجب يمنع لزوم فإن الحرف يفسر بالاسم ولا يلزم كون الحرف اسماً لا ما تقول معنى أن التوكيد وليس الثاني ولا يلزم أن يكونا اسمين. وبه يطل ما نقله الفارح عن المرادى معتقده وليس أماً بمعنى هو ما شرطها الخ أما أولاً لأن سبويه كما قال هذا لفظ (إنما قصر أماً بهما فقط وقرطاً يفسرها بهما يمكن من شيء فهو بلا حاشية شرطها المحذوف بعدها وأما ثانياً لأنه لا يلزم من التفسير الترادف من كل وجه (قوله الخ كره من الباب) (إنما

احتاج لتأويل بذلك لأن المقارن إليه مؤث وهو التباين ومما في ذلك (قوله عام براد به الخ) قال القنوشي عالف القول غيره أنه باق  
على هوته ويكون الانطلاق حينئذ معتق على محقق فيكون أيضا معتق (قوله وكان تامة) فاعلمها أمام شيء من أن من زائدة على القول  
بزيادتها في نحو ذلك وإما خبر مستتر (٣٦٣) راجع لاسم الشرط ومن لبان الجنس واستشكله الدماميني بأنه لم يجر على جنس معين

وأجيب بأن المقصود من  
البيان هنا التعميم ودفع  
إرادة نوع بعينه (قوله  
مصدر) قال القنوشي  
بمعنى مصدر (قوله بجزء  
من الجواب) قال القنوشي  
فيه نظر بالنسبة إلى جهة  
الشرط وبالنسبة إلى الطرف  
أي ومثله الجار والمجرور  
فإن الظاهر أن جهة الشرط  
المقصود بها بين أما والقاء  
ليست جراً من الجواب وإنما  
هي مع جواب الموصوف  
المذكور عليه مما عد القاء  
جهة اعتراضية لا محالها  
من الإعراب وأما الطرف  
المذكور فقد قال في المعنى  
والسادس طرف معمول  
لأنها من معنى الفعل  
الذي نأيت عنه  
أو لفعل المندرج إلى  
آخر ما قال فهو مصرح  
بأن الطرف ليس جراً من  
الجواب وقد نظمت هذه  
الأمور الستة في درج فقلت  
وبعد أما فافصل بواحدة  
من ستة ولا تفرق بواحدة  
مبتدأ والشرط ثم الخبر  
معمول فعل بعدفاء يذكر  
كذلك معمول لفعل مفعول  
ما بعد فاء بعدها مؤخره

يؤخذ من تفسيره سيويه السابق قال الموضح في المحرشي شيء في كلام سيويه عام براد به خاص وكان  
تامة والمعنى هو ما وجد شيء من مواضع مصدر جوابها جارها البات لله عند إليه فاعلمك إذا انتقض الموضع  
وإنما هم سيويه العبارة لأنه لا يمكنه ذكر حدث خاص لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرهما بما  
يشمل جميع موارد ما وبذلك خص أنها تفيد إلا أنه أمر واحد التركيب إذا معنى قولك أما زيد فاعلمك أنه  
مطلق لا علة وهذا لا يعطيه الكلام مدرها والثاني معنى الشرط إذا المراد بهما قد مر مانع من إطلاقه  
فاحلله واقع ومن هنا كان لا إطلاقاً ولا علة والثالث معنى العصبيل وهذا لا يفسره به مهابوط هذا  
لا يكاد يفتقر عليها إلا مرددة أخرى مثله معارفة عايم أو قد تحلو من عايد دليل قوله أما العسل فأنشأ  
وأما هنا فإليك ذهاب حكما سيويه اه وكون أما بتقديم مصدر قول الجمهور وقال بعضهم إذا قلت  
أما زيد فاعلمك لا أصل إلا أردت معرفة حال زيد مطلق حذف أداء الشرط وفعل الشرط وأيضاً  
أما تائب ذلك وعلى القولين لا بد من معنى (ولا بد) ط (من فاء تالية ثانياً) فهو أما زيد فاعلمك لا أصل  
أن يقال أما زيد فاعلمك فتجعل له على صدر الجواب كما هي مع غير أما أدوات الشرط ولكن نحو لك  
هذا الأصل مع أما مراراً من قوله لكونه في صورة معطوف بلاء مطرف عليه وهو صوابين أما والقاء بجزء  
من الجواب وهو واحد من ستة أحدها مبتدأ كما مثلاً والثاني الخبر نحو أما في الدار فزيد والثالث جهة  
شرط دون جوابه نحو أما إن كان من خبر بينه روح وراجع اسم منصوب لفظاً أو محلاً نحو وأما السائل  
فلا تهر وأما بجمعة ركب ثلاث راء من اسم منصوب بمندرج مفسره ما عد القاء نحو أما زيد فاعلمك  
والسادس طرف نحو أما اليوم فاعلمك وهذا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله  
أما كره ما خلفه من شيء رقا لتلو نظرها وجربا ألفا  
(ولا أن دخلت) القاء (على قول قديم طريح) أي حذف (اسمها) أي من القول (بالمقول فيجب حذفها  
منه) للاستغناء عنها بالمقول (كثيره) أي ما الذي سوت وجوههم أكثرهم (بعد إيمانكم فأكفرتم  
مقول القول محذوف والقول لهم مقوله جواب أما (أي فبقية العلم أكفرتم ولا تحذف) القاء (في ظهر ذلك إلا في  
ضرورة كقولك فاما كتمان لا قتال لديكم) ولكن سبوا في عرض أمارا كب  
والأصل فلاقئال (حذف القاء ضرورة قاء بجر المرح هذا البيت مما هي به قديم ما بواحد بن أبي العيص  
أن أمية بن عبد شمس وعمراس بن عيينة الملقبة والصادقة المحمودة الشق والناحية لاجع مرصاة بمهملتين وهي  
الساحة والمواكب جمع مركب وهم التوهم الركوب على الإبل (أو) في (مدر نحو) قوله صلى الله عليه وسلم  
(أما بعد ما حال رجال يفترون شروطاً ليس في كتاب الله) الحديث حرجه البخاري والأصل لما حال  
رجال وما استغفامية مبتدأ وبال معنى شأن خبرها وإلى حذف القاء أشار الناظم بقوله  
وحذف بي القاء قبل وتر إذا لم يك قول معها قد بدأ  
(مصل في) ذكر وجهي (لولا لوما) أي ما في الظلم (لولا لوما) أي ما في الظلم (لولا لوما) أي ما في الظلم  
جوابها لوجود نالهما في حصان داخل الاسمية) وإليه أشار الناظم بقوله  
لولا لوما يلزمان الإقتضا إذا امتناعا بوجود هذا

والطرف والمجرور تلك ستة قد قالها كل إمام مجتهد وأشار غيره واحد إلى أنه لا يفصل منه لأن الضرورة داعية إلى الفصل  
بين أما والقاء لاستكراه دخول أداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزداد عليه قاله القمني بمفناه اه  
ويبقى النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما عد القاء إلا أن يقال ما كان مفسره جراً من الجواب كان هو كالجواب وكلام ابن  
الناظم في جهة الشرط يقتضي أنها جزء من الجواب

(مصل)



(قوله وقيل مرفوع بلولا أصالة) قال الوراق هو قول القراء قال الله ما بين يدي من أنه على ذلك باختصاصها بالاسم ورد بأن ذلك ليس مقتضيا لخصوص الرفع أيضا فإن الحرف المختص بالاسم إما يمدل الحرف فقط كحروف الجر وإما يمدل النصب والرفع كأن وأخواتها وما الحجازية ما جعل الرفع فقط فلا تظهر له (قوله وقيل مرفوع ما يابا) قال الوراق أي من الفعل المندرج قال الله ما بين يدي من أنه إلى الآن والنداء أي في الجملتين وقال بعضهم مرفوع بلولا لنباتها مناب لو لم يوجد حكماء القراء من بعضهم ورد ما بين مالك بآنك تقول بلولا زيدا محروفا لا يفتكح ولا يفتكح بل لا يمدل في هذا ليس بموافق لقول المذكور أنه أي لا يمدل هذا ما بين الحرف والفعل اهـ (واقول) رأيت بخط المصنف الخواشي ما نصه في كتاب حرف المبادئ (٢٦٣) في حروف المعاني محمد بن عبد الرحمن

ابن عبد التور المسائي  
وافتتاح الاسم بعد لولا  
عند الكوفيين بفعل  
محذوف نائب عنه لولا  
فلولا زيدا كرمك أصالة  
لو انعدم زيد أكرمك  
لحذف العدم ونائب عنه  
لا وهذا هو الصحيح لأن  
لا إذا دخل جاء الفعل  
واختفى للعاقلان حل أن  
لولا مركبة من لولا المشابهة  
ولا الناقية وكل منهما  
بالية على باهما في المعنى  
الموضوعة قبل التركيب  
هذا مع أن خبر المبتدأ  
الذي ضم البصريون  
لم ينافي به في وقت ما  
وما يدل على أن الاسم  
بعدها ليس مبتدأ فتح  
أن بعدها ولا تقع في  
موضع المبتدأ إلا إن  
المكسورة فاعله قال  
عبد الله بن مقام هذه  
حثرة لا يقال اهـ واستفيد  
منه أن هذا القول قول

(نحو لولا أنتم لكننا مؤمنين) وقوله:

وما إلا صالحة لئلا شاء فكان لي هـ من بعد ذلك في رد ذلك رجاء

وهذا رد على المسائي حيث ذهب إلى أن اللفظ يفتكح ويكسر مرفوع بعد لولا لا يمدل وهو الصحيح  
وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا أصالة وهو قول القراء وقيل مرفوع ما يابا وهو قول حكماء القراء  
من بعضهم وقيل مرفوع فعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في  
الحرف أن يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم إلى أنه يجوز أن يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول  
فيجب حذفه ويحذف أن يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يمدل عليه ولا يمدل إلا جاز حذفه  
وذكره والحرف في هذه الآية يحتمل أن يكون كونا مطلقا والتقدير لولا أنتم موجودون ويحتمل أن يكون  
كونا مقيدا والتقدير لولا أنتم صددتمونا من الهدى بعد إذا ما جاءنا دليل من صدناكم من الهدى بعد إذا  
جاءكم لم أنف على الخلاف في المرفوع بعد لولا ما ولم يمدل به (و) الراجح الثاني أن بدلا عن الحضيض  
بمقتضى معجمتين وإليه أشار الكظم قوله: وهذا التحصيص من (بختصاصه) الجمل (الفعلية) لأن  
التحصيص طلب محصور وإدراج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيستحق العتاب به بخلاف الاسمية  
فإما للثبوت وعدم الحدوث (نحو لولا دل علينا الخلائق في بحر) (لولا) أي ما باللائمة وبسورها في  
إفادة التحصيص والاختصاص بالافعال ملاما (والا) جمع أو حار لتعدد اللام في أولها وتجندها  
في الثالث نحو علا حريق زيدا وألا أخته وألا شمتت بهاديا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:  
هـ وعلا ألا وأولينا الفعلاء هـ وأما قوله ولولا نفس ابن شعيبه فتدبره هـ لا كان هو أي الشأن  
(وقد بدل حرف التحصيص اسم مفعول بفعل) على جهة كونه الاسم مولا لفعل وذلك الفعل (إما مضمرة  
نحو) قوله تعالى لجابر حين أخبره بأه زوج شيب (فولا بكرا ملاعبها وملاعبك) فيكرا معاني  
بفعل محذوف (أي فولا تزوج بكرا أو مقامه) (و) حرف التحصيص (نحو) قوله تعالى (ولولا إذ  
سمعتموه قلتم) ولولا بمعنى ملاما في المعنى يجوز أنها مضمرة في قوله قلتم قلتم فعل مظهر مؤخر من  
تقديم وسمعتوه مجرور بإضافة إذ إليه (أي ملاما إذ سمعتموه) وإليهما أشار الناظم بقوله:  
وقد يليها اسم بفعل مضمرة خلق أو بعد مؤخر

(هذا باب الإخبار بالذي وفروعه)

الذي والذين والذين واللاتي (وبالافتعال اللام) ركنها ما به إر إلى لإخبار بقصد الاختصاص أو

الكوفيين بأن لا نالقة من فعل فقط لا من فعل وحرف ووجه قول مصنف أبيه قوله ولا تقع في موضع المبتدأ الخ حثرة لا يقال أن  
المكسورة لا تقع في موضع المبتدأ بل يجب فتح أو الوقف في موضعها وإعانة كسر إن في الاءاء من أول الكلام (قوله ويحتمل أن يكون  
كونا مقيدا) قال الله توحيروا به طر على بأن الخلاف به دلوما هل يكون كونا مطلقا محذوفا أو محذوفا أن يكون كونا مقيدا أو مطلقا (قوله)  
فتدبره فهلا كان هو أي الشأن (قالوا المفعول وقيل التقدير اهلا شمتت ليل لأن الإخبار من جنس المذكور أفتكح وشبهها على  
هذا خبر محذوف أي من شيبها (هذا باب الإخبار بالذي وفروعه) (قوله وكثيرا ما يصار إليه) قال الوراق كذا قال للمصنف  
وفيه نظر لأنه إذا قصدت من المعاني الثلاثة أي قصد الاختصاص وفوق الحكم وفوق السامع يؤتى بتركيب دال عليه فكيف  
التركيب من شيء غير له من أصله وأما التفسير على هذا الوجه فالمراد بما التدریب أو الامتحان (قوله قصد الاختصاص الخ)

الاخير ان نحو بان والثلاثة  
قبه بانية والاول كقولك  
الذي قام يندردا على من  
قال قام عمرو وخالدو الثاني  
ظاهر لا في هذا الإخبار  
إسنادين فهو أقوى مما  
فيه إسناد واحد والثالث  
كقولك أي العلاء المعري  
مثيرا للنعاد الجهمان  
والذي حارت البرية فيه  
حيوان مستحدث من جماد  
ويجتمعا قول بعضهم  
قصد احتصاص أو أقوى  
الحكم أوه  
تشويقا أو سيرا أذا الباب  
صنوا

(قوله ثم يعرض من  
ذلك الاسم ضمير إكناه)  
أي فالله سبحانه من أنه  
قد تقدم لقصد الاتصال  
(قوله إن من معنى البناء)  
قال الزرقاني والبناء بمعنى  
من أنه أي لأن تمام  
التوجيه المذكور إنما  
يحصل بذلك ولذا ادعى  
الشهاب التماسي أن ذلك  
ساقط من كلام الفارح  
بني أن كلام الفارح  
يقضي أن ذلك من تمام  
وجه القيد وفي كلام ابن  
جماعة ما يقتضي أنه  
وجه مستقل كما ي بناء في  
حواشي الألفية

أقوى الحكم أو تشويق السامع أو إجابة لشئ أو غرض ملكته أو التصرف في الكلام (و) لذلك (يسميه  
بعضهم) في المصدر الأول (باب السبك) أي سبك الحروف لسمية قد يفوقه بالغ فيه النحويون وهو مضمون  
على أبواب النحو كتاب القاعل والمبتدأ والخبر ونحوهما وجميع المقعولات والنواع والإحمال وغير ذلك  
أي حصل الطالب بالامتناع فيه ملكة يفوق بها على التصرف (وهو باب) واسع (وطعه النحويون  
للتدريب في الأحكام النحوية كإرضاع الأعراف بن مسائل (تقريب) الألفية وهي كيف ينبغي من كذا  
مثل كذا (والتواضع النحوية والكلام فيه (لصين) أحدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان  
شروط ما يخبر عنه.

(الفصل الأول في بيان حقيقته) وهو أن ندخل الموصول على أول الكلام الذي فيه الاسم المخبر  
عندوا بما على معنى ذلك الاسم ثم تعرض من ذلك الاسم ضمير إكناه على حسب في الإعراب والإفراد  
والثنية والجمع التذكير والتأنيث ويكرر ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول أيضا  
مطابقا للضمير فيما تقدم ثم يصير ذلك الاسم الذي أردت لإخبار عنه مبرا عن الموصول وباقى الجملة صلة  
الموصول ببيان ذلك أنك (إذ قيل لك كيف تخبر من زيد) المبتدأ (من قولنا زيد عاتق بالذي) متعلق  
بضمير (فأعده على ذلك الكلام) الذي فيه زيد (فأعمل فيه أربعة أعمال أحدها أن يبتدئ بموصول)  
مكور في موضع رفع بالابتداء (مطابق) ذلك الموصول (لزيد أو إرادته ونحو كذا) ذلك الموصول المطابق  
لزيد فيذكر (هو الذي) الواقع في الابداء بالعدل (الثاني أن تخرج زيد إلى آخر التركيب) لأنك تريد  
أن تجعل حرا من الموصول العمل (الثالث أن ترفع) أي زيد (على أنه خبر الذي) الفصل (الرابع أن  
تعمل مكانه) أي مكان زيد (الذي دللته على ضمير مطابق في معناه) في إعرابه فتقول الذي هو  
مطلق زيد (أو موصول وهو الذي ابتدأ) من حيث كونه موصولا يحتاج إلى صلة وعائد ومن حيث  
كونه متبدا يحتاج إلى خبر (و) حقه (هو مطلق مبتدأ وخبر) على الترتيب (والجملة) من المبتدأ  
والخبر (صلة الذي والعائد بها) إلى الموصول (الضمير) المرفوع على الابتداء (الذي جعلته حلقة من  
زيد) في إعرابه (الذي هو الذي) وهو زيد (كأن الكلام) وإلى ذلك أشار القلم بقوله

فأقبل خبره بالذي سجد من الذي متدا قبل استقر

وحاسواها فومطه صلة عاتقها خلف مدلى التكملة

وقد بين بما شرعناه أن يبدأ في مثل المذكور (خبر به لا به وأن الذي بالعكس) أي خبره لا به  
وذلك خلاف ظاهر القول وهو قومه كيف تخبر من زيد من قولنا زيد عاتق بالذي فظاهر هذا السؤال  
أن زيد الخبر عنه وأن الذي خبره (أرجب تأويل كلامهم) أي أوجه أحدها لا يرصد ورأيهم أرادوا بقوله  
الإخبار بالذي أن خبر من المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الإخبار الذي خبره من المسمى بالذي عائد  
فيل أخبر من زيد بالذي كان على (من أخبر من مسمى زيد في حاله يركب به بالذي) وثانيها الابن الصانع  
بمعناها فهمة الأقرب أن يكون الكلام محمولا على ما في ذلك زيد وهو المخبر عنه في الحقيقة وإن كان  
في اللفظ حرا فمروا به بأنه خبر عنه نظرا إلى الحقيقة وثالثها أنه على القلب وأد من معنى البناء ورابعها  
أنه لما كان الخبر من المبتدأ الذي صح أن يطلق عليه خبر عنه (و) إذا كان الخبر عنه مسمى أو محمولا على  
على حد وثالثها جى بالموصول على وجهه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ وإلى ذلك أشار القلم بقوله

وبالذين والذين والسنى أخبر مراعيها وقاف المثبت

(فتقول في نحو بلغت من أخويك إلى المربي) تكسر الزاء (رسالة إذا أخبرت عن البناء) من بلغت (بالذي  
لذي طغ من أخويك إلى الصعيرين رسالة أ) فالذي مبتدأ وأخبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير

مستتر في بلغ لأنه أمكن اتصاله فلا يبعدل إلى اتصاله (إذا أخبرت من أخريك) بالثبته (قلت القدان  
 بلغت منهما إلى المبرين رسالة أخواك) قال القدان مبتدأ وأخراك خبر ما بينهما صلة وماتهما ضمير التثنية  
 المجرورين (أو) أخبرت (من المبرين) بالجمع (قلت الذين بلغت من أخريك إليهم رسالة المبرين)  
 قال الذين مبتدأ والمبرين خبره وما بينهما صلة وماتهما ضمير الجمع المجرورين (أو) أخبرت (من الرسالة  
 قلت التي بلغت من أخريك إلى المبرين رسالة) بالرفع على مبتدأ ورسالة خبره وما بينهما صلة وماتهما  
 الهاء من بلغت وكان حق ضمير الرسالة أن يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من  
 أخريك إلى المبرين بل ياها رسالة لكن حيث أمكنك الاتصال (فقدم الضمير وتصله) بالفضل (لأنه إذا  
 أمكن الوصول لم يجر القول) من (إلى الفصل) إلحاق الضرورة (وحبيل) أي من إذا قدمته ووصفك  
 (فيقول) لك (حذله) وإنيابه (لأنه ما اتصل منضوب بالصل) وتقدم في باب الوصول أن المات إذا  
 كان منصوبا متصلا بالفضل بإجازة فخر وما حملت أيدهم بشرط الضمير القاد إلى الوصول في هذا  
 الباب أن يكون ضمير هية ولو كان خلفا عن حاضر وأجاز أبوذر الحنفي المطابقة في الخطاب فيقول في  
 الإخبار من تاء الخطاب الذي ضربت أنت وولده إجازة ذلك في التكلم نحو الذي قلت أما إذا لم يرد  
 بأنه يلزم أن تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب التأخير  
 عند الجمهور ونقل ابن الحاج عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبرا عن الذي أو مبتدأ

(الفصل الثاني في شروط ما خبر عنه) بسبب استحضار ما عدا إرادة الإخبار (أعلم أن الإخبار إن كان  
 بالذي أو أحد أروعه) من التأييد والتثنية والجمع (الشرط لتأخير عنه سببه شروط أحدها أن يكون قابلا  
 للتأخير) الاسم أنه يجب تأخير (فلا يخبر عن أيهم) في الاستهزاء (من قولك أيهم في الدار لأنك تقول  
 حينئذ الذي هو في الدار أيهم فلا بد من الاستهزاء من صدرته أو إجازة ذلك ابن مسعود بشرط تقدمه هو  
 أيهم الذي هو في الدار أيهم غير مقدم والذي مبتدأ مؤخر وقيل إن الضائع في أيهم مبتدأ والذي خبره  
 والأقرب قول ابن مسعود وإن كان الأصح عند الجمهور الجمع مطلقا وكذا القول في جميع أسماء الاستهزاء  
 (و) أسماء (الشرط وكم الخبرية وما التمجيدية وصحة الضمان) على القول بأن مصدر الكلام لا يظهر عن شيء  
 منها لما ذكرنا من إرادة ما له صدر الكلام من صدرية ربان ذلك أنك تقول في الإخبار عن اسم الشرط  
 من قولنا اسم أكرم الذي هو يكرم أي أكرمه أيهم وهو كرم خبرية من قولنا كرم عبد ملكك الذي  
 إياه عبد ملكك كرم عن ما التمجيدية من قولنا ما أحسن زينا الذي هو أحسن زيدا ما عن ضمير الضمان  
 من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فزيد ما له صدر الكلام من صدرية وثم ما عن آخر وهو أن  
 الضمير الحال على الخبر عنه لا يتقدم منه ما لا يصلح له ما في مسألة الاستهزاء فلان الضمير لا يستهزم  
 وأما في مسألة الشرط فلان الضمير لا يجوز ما في مسألة كرم فلان الضمير لا يضاهي ما في مسألة التمجيدية  
 فلان الضمير لا يظهر عنه بالفضل في التمجيدية وأما في مسألة ضمير الضمان فلان ضمير الضمان لا يتقدم على الجملة  
 الواقعة صلة الوصول (وفي التيسير أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه لتأخير وذلك لأن الضمير المتصلة  
 كالنساء من قلت يظهر منها مع أنها لا تأخر ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول) إذا أخبرت من هذا  
 من قلت (الذي قام أنا) فعل هذا يصح المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصح المتكلم غائبا لودعه على الذي  
 فلذلك عزاء للتيسير الشرط (الثاني أن يكون) الخبر عنه (قائلا للمخبر فلا يظهر عن الحال والتقدير) ما  
 هو ملازم للتكثير (لأنك لو قلت في جامع يد حاسكا) وفي مكنت لسمي لجة (الذي جاء زيد بإياه حاسكا)  
 والحق مكنت لسمي إياه لجة (لكنك نصبت الضمير) في الأول (على الحال) وفي الثاني على التمييز  
 (وذلك يمنع لأن الحال) والتمييز كل منهما (واجب التكثير وكما تقول في نحوه) (وهذا التقييد)

### (الفصل الثاني)

(قوله من التأييد الخ)  
 قال الدنوشري فيه مساهمة  
 ظاهرة وهو على حذف  
 مضاف أي من موصول  
 التأييد الخ (قوله سبعة  
 شروط) به القاطن على  
 أنه لا حاجة إلى الشرطين  
 الأولين للاستثناء فهما  
 قبول الاستثناء بالعدم  
 لأن ما يخرج بهما يخرج به  
 ولذلك لم يذكر في التيسير  
 الشرط الثاني استثناء عنه  
 بالأربع (قوله على القول  
 بأن له صدر الكلام) أي  
 وهو خلاف الأصح  
 بدليل أهم قالوا في قوله  
 إذا سمع كائن الناس صنفان  
 أن اسم كان ضمير الضمان  
 وفي قوله تعالى أن الحمد  
 رب العالمين اسم أن ضمير  
 الضمان ولو كان له صدر  
 الكلام لم يتقدم الموامل  
 عليه (قوله فلان ضمير  
 الضمان الخ) قال الدنوشري  
 قد يقال إن ضمير الضمان  
 الذي جعل مكان الخبر  
 منه جرما لصلته لأنه تقدم  
 على الصلة

(قوله قال شراحه أبو حيان الخ) (٢٩٩) لا يخفى أن الموضح لا يرتفع ما قاله الشراح فلا يمتنع عليه بكلامهم لأن قول التوسيل

متوابعه بضمير مثل قوله  
في النظم أو بضمير أي أو  
التي عنه بضمير وسياق  
أنه يجعل للاحتراز عن  
المجرور معنى ومذلول كان  
مراده في التوسيل الاحتراز  
عن الحال لم يكن لاشتراطه  
في الالفية قبول التعريف  
قائمه وهذا مبنى على أن  
هذه الشروط هل يحتاج  
جميعها أو بعضها من  
من بعض وقد فصلنا ذلك  
في حواشينا على الالفية  
(قوله الالفية جارية  
صاحبها) انتقد عليه  
بعضهم بأن الجارية  
مضافة والإضافة تكون  
بأدنى ملازمة فلا تدل  
إضافة الجارية على أنها  
ملكه بل قد تكون  
جارية جاره فأضافها  
باعتبار الجوار ثم قال صاحبها  
فأفاد أنها ملكه وقد قدمنا  
ذلك في باب إن وأخواتها  
(قوله فلا يخبر عن المجرور  
بمعنى أو بعد أو منذ) قال  
الإردقاني لوزاد ويخبر عن  
كان أول ليدخل ما أشبه  
ذلك كواو القسم ونائه  
والكاف ولا يخبر بالمرفوع  
بعد حذف واو قال الرضي  
لأن شرطه لفظ الزمان أو  
وإذا أخبر عنه ينتفى ذلك  
لوقوع الضمير حيث بعد  
(قوله أبا زيد) قال  
الدروري صوابه سره زيد

وهو قبول التعريف المذكور في السطر في قوله

قبول تأخير وتعميق لما أحبر عنه فهنا قد حتما

(لم يذكره) النظم (في التوسيل) هذا لفظ ذكره بلفظ غير فعال متوابعه بضمير قال شراحه أبو حيان  
ومتابعوه المرادى وابن عقيل واطرحه ابن السكيت والفظ له قوله متوابعه بضمير أي من ذلك الاسم  
الذي تريد أن تخبر عنه وتخرج بذلك من الأسماء التي لا يجوز إخبارها كالحال والقيين والأسماء العامة  
مثل الفعل نحو اسم المفعول وأمثله المباعدة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الأفعال  
الشرط (الثالث أن يكون) المرفوعه (قابلا للاستفهام عنه بالأجنبي) في صحة وقوعه مرفوعة قبل الإخبار  
كزيد من ضرب زيد فإنه يصح وقوع عمرو مثلا مرفوعة في تركيب آخر فتقول ضربت عمرا بضمير بضمير بضمير  
في زيد ضربت فلا يصح وقوع أجنبي مرفوعة الترات العائد إلى المبتدأ (فلا تخبر عن الماء من هو زيد  
ضربه لأن لا يستحقها بالأجنبي كعمرو ويكره) لأنه كرها (ولا مما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك  
لراحت عنه لفت الذي زيد ضربت مرفوعة الضمير المتصل الآن) وهو الماء (خلف من ذلك الضمير الذي كان  
متصلا بالفعل) (فصلته وأخرته ثم مدح الضمير) (المصوب) (المتصل) وهو الماء من ضربته (إن قدرنا  
رابعا للخبير بالمبتدأ الذي هو زيد بن مرسول) وهو الذي (بلا عائد وإن قدرنا عائدا على الموصول بن  
الخبير لا رابط) ولا قيل بل كونه قائم عليها إذ هو ضمير مرفوع على شيئين حال من جهة الصداقة وأما  
من جهة لفظي فعال الفاعل لا فاعلة وعد الإخبار لأن الخبر حيث لا زيادة فيه على المبتدأ فهو كقولك  
الذهب جاريته صاحبها الشرط (أرجح أن يكون) المرفوعه (قابلا للاستفهام عنه بما ضمير فلا يجوز  
عن المجرور معنى أو بعد أو بمثل الأجنبي لا يجوز ولا الظاهر والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام الخبر عنه  
كما تقدم) أول الباب فلا يجوز عن أي من قولك أكلت السمكة حتى رأسها بالجر فلا يقال الذي أكلت  
السمكة حتى رأسها لأن يوجب من قولك ما رأيت من أو منذ يومين فلا تقل الدان حاريت مدحها أو  
منذها يومان لأن حتى ومنذ لا يجوز ضميرا وإلى هذين الشرحين أشار العاظم بقوله  
كذا أنقى عنه بأجنبي ~~وحيث لا يجوز الإخبار عن مضاف دون مضاف إليه ولا عن مصدر~~  
عامل دون مفعوله ولا عن موصوف دون وصفه ولا عن موصوفها قبل هذا (إذا قيل سرأ بأزيد  
قرب من عمرو الكريم جاز لإخبار عن زيد) خاصة (وامتنع الإخبار عن الباقي لأن الضمير) (يخلف  
زيدار) (لا يخلفه) فنقول في إخبار عن زيد الذي سرأه قرب من عمرو الكريم زيد ولا نقل في الإخبار  
عن الأب وحده الذي سرأه زيد قرب من عمرو الكريم أب ولا من قرب الذي سرأه زيد قرب من  
عمرو الكريم قرب ولا من عمرو الذي سرأه زيد قرب من عمرو الكريم عمرو ولا من الكريم الذي سرأه  
زيد قرب من عمرو الكريم (أما الأب لأن الضمير) (الحال محله) (لا يضاف وأما القرب فلأن  
الضمير) (الحال محله) (لا يمتنع به جار ومجرور ولا غيره) من المفعولات هذين البصريين وذهب  
الكوفيون إلى أن ضمير المصدر يعمل محل المصدر (وأما عمرو والكريم لأن الضمير) (الحال محله)  
عمرو (لا يوصف و) (الضمير) (الحال محله) (لا يوصف به) نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف  
إليه معا) (وما أبا زيد) (أو من المضاف ومضمونه معا) (وما قرب من عمرو) (أو من الموصوف وصفته  
معا) (وما عمرو الكريم) (فأخبرت ذلك) (فمرفوعة برمت) (وجعلت مكانه ضميرا) (مطابقة في معناه  
وإعرابه) (جاز) (ذلك) (مقول في الإخبار عن المتضاهين) (وما أبا زيد) (الذي سره قرب من عمرو  
الكريم أو زيد كذا الذي) (متقول في الإخبار عن العامل ومفعوله الذي سرأه زيد قرب من عمرو

الخ لا إذا أمكن الاتصال لا يجوز الانفصال (قوله من) قال الدروري كان لا يجب وصل هذا الضمير لافصله

نفس المبتدأ بأن كان المراد  
نفسه بصيب الماصدق  
فلأوجه لتقييد بقوله في  
هذا الباب لأن المبتدأ  
والخبر مطلقا لا بد أن يتصدا  
ما صدقا ويتفكلا مفهومهما  
فهو عنصر من لأن مفهوم  
المبتدأ وهو الموصول خبر  
مفهوم الخبر وهو الاسم  
الذي يخبر عنه سواء كان  
ظاهرا أو مضمرا كما  
لا يظن وقد مضى إشكال  
المتاني في باب المبتدأ والخبر  
في قوله إن الجملة إذا كانت  
نفس المبتدأ في المتن  
لا تحتاج لرباط وسر جوابه  
والظاهر أنه لا يأتي ظهير  
الجواب هنا فتأمل (قوله  
وأن يكون فعلها متصرفا)  
قال الوراق أي سواء كان  
ما ضميا أو مضمرا (قوله  
ليصاغ عنه) قال الوراق  
أي من العمل وذلك لأن  
الصوغ إنما هو من  
الفاعل موجود مع  
الوصف كما أنه موجود في  
الجملة وحيلتك على قول  
المفارج كقوله لأنه في جملة  
اسمية لا يصاغ منها صلة  
ال يجوز لأن الصوغ ليس  
من الجملة بل من الفعل كما  
قلت (قوله وفي بعض  
النسخ مثبتا) إن كان المراد  
زيادة على قوله مقدما لزم  
أن يكون الشرط أحد حيزي

الكريم في موضع مستقر مفعول على الفاعلية وهو مذهب من لم يرب كان التقييد أن يوضع في جملة لكن  
ضرورة الاتصال بالجملة إلى تقديمه واتصاله بما له فاعله فيقول في الإخبار عن الموصول وصفته  
مما هو محمول الكرم الذي من أجل ذلك قرب منه محمول الكرم . الشرط (الخامس) جواز ورود  
في الإخبارات فلا يخبر عن أحد من خبر ما في أحد لا في قول الذي ما جاء في أحد لزم وقوع أحد في الإخبارات  
قوله خبر الذي وقيل جاء في خبر مستقر فيه وموضوع أحد ونفس في التفسير في باب العدد على أن في خبر  
أحد مفعول لوقوع أحد في الإخبار كقوله . إذا أحسن بضمه شأن طارق . فإن قلت الضمير في ما في  
يمرود على الموصول لأجل أحد . قلت أحد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدأ . الشرط  
(السادس) كون في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم (الموصول لفعل طلب كالواقع (في مثل احرب زيد)  
فلا يقل في الإخبار عن زيد الذي احرب زيد (لأن الطلب لا يقع صلة) لموصول ليس في باب . الشرط  
(السابع) أن لا يكون الخبر عنه (في إحدى جملتين مستقلتين) ليس في أخرى منهما ضمير مولا بين الجملتين  
مطلب بالعام ذلك (محمود من قوله فامزيد وقدم محرو) فلا يقل الذي قام وقدم محرو زيد لأن جملة  
قدم محرو ليس فيها ضمير يمرود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا تصلح أن تكون معطوفة على  
جملة الصلة (بجمل) ما إذا كان من إحدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجواب (إن قام زيد بقدم  
محرو) فيجوز الإخبار عن زيد فتقول الذي قام قدم محرو زيد لأن الشرط والجواب كالجملة الواحدة  
بجمل ما إذا كان من إحدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضمير أو كانت معطوفة بالفاء فإنه يجوز  
الإخبار لموصول الرابطين الجملتين بالضمير أو بالفاء فالأول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت  
زيدا ونحو أكرمني وأكرمت محرو فتقول في الإخبار محرو زيد الذي ضربني وضربت محرو زيد  
والذي أكرمني وأكرمت محرو والثاني كأحد المرفوعين من نحو يظهر الذي يظهر الذي يظهر زيد فتقول في  
الإخبار عن الذي يظهر فينصب زيد الذي يظهر في الإخبار عن زيد الذي يظهر الذي يظهر زيد  
ويكتفي بضمير واحد في الجملتين الموصولين كالتعاقب الخامس على السببية في الجملة الشرط والجواب  
بما ذكره جواز قوله الذي إن يظهر فينصب زيد الذي يظهر (وإن كان الإخبار بالآيات واللام الشرط  
عسقا مفعول السبعة لثلاثة أسروعي أن يكون الخبر عنه من جملة فعلية وأن يكون فعلها متصرفا)  
ليصاغ منه الوصف المصريح (وأن يكون) الفعل (متصفا) فهو مسبوق بشيء في بعض النسخ مثبتا (فلا  
يضر بالان زبد من قوله زيد أخوك) لأنه في جملة صيغة لا يصاغ منها صلة (ولا من قوله محرو زيد  
أن يقوم) لأن الفعل جامد (ولا من قوله ما زال زيد طامسا) لأن الفعل غير متقدم بل الثاني متقدم عليه  
وأن لا ينصل بينهما وبين صلتهما بنقل ولا غيره والمثل ذلك ما أشارنا إليه قوله :

وأخبروا هنا بالان من بعض ما . يحسبون فيه الفعل قد ضمما  
إن صح صوغ صلة منه لال .

في خبر عن المفعول الثاني من الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المحرو زيد (ويجوز عن كل من الفاعل  
والمفعول في نحو قوله وفي الله البطل فتقول) إذا أخبر عن فاعل (الوائق البطل الله و) فتقول إذا  
أخبرت عن المفعول (الواقية الله البطل) برفع الأول على الفاعلية والثاني على الخبرية (ولا يجوز لك أن  
تختلف الهم) . الواقية خلافا للمفارج (لأن ما كانا لا يرب واللام لا يرب إلا بالضرورة كقوله :  
ما المستقر المحوي عمودا غلبة) . ولو أبيع له منو بلا كثر أي المستلزم  
(فصل) (إذا رفس صلة ال) أسماء ظاهرا كالمثال المتقدم مثلا إشكال فيه وإذا رفس (ضمير) فلا يخبر  
إما أن يكون (راجعا إلى نفس ال) وإما أن يكون راجعا إلى خبر ما لأن كان راجعا إلى نفس ال (استقر)

وإن كان بنه قوله مقدما فلا يناسب ترك شرط التقديم الذي ليس عليه التام



بالفارج أن يقول إلى ضمير المتكلم لأن المتكلم ضمير مذكور في التركيب (قوله ولا فرق في ذلك الخ) أي في أنه إذا رفعت صفة ال ضميرها واجبا إلى نفس ال استتر في الصفة وإن رفعت ضميرها لنفـ ال وجب إبراره وإنما احتاج الفارج للتنبيه على ذلك لما في ذلك من الخلاف الآتي لها إذا خبر بال عن غير المتنازع فيه (قوله على رأي الأحفش الخ) لا يخفى أن هذا إما بمصرفين أو لا مدحوب الأحفش وغيره وكأنه اكنى بما تقرر من ذلك في باب التنازع (قوله قدمت زيدا) كان يحسن أن يقول ولصفته لأن مجرد تقديمه يوم جاءه على رفته وإن كان لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا ولأنه أظهر في تهديد التذليل لقوله لأنه كان يطلبه منصوبا فنصـ حل نصبه (قوله الفوقانية لما اشتمل على ياء المتكلم التثنية وناء الفوقانية بين بينهما بضم الفوقانية لأنها مكرزلة وللخاطب والمخاطبة والتثنية لا تكون إلا للمتكلم فلا يختص التثنية بالمتكلم يتبادر من إضافتها إليه

الضمير (في الصفة) وجوبا (ولم يرد) لكون الصفة جارية على من هو له (قوله في الإخبار عن التاء من بلفظ) من أخو ملك إلى الممرين رسالة (و لما تقدم المبلغ من أخو ملك إلى الممرين رسالة ما في المبلغ ضمير مستتر) مرفوع على المخاطبة ولم يرد (لأنه والمضى لا لانه) أي الضمير المستتر (خلف عن ضمير المتكلم) المؤخر المجهول خبرا (وأن للمتكلم لأن خبرها) أما هو (ضمير المتكلم والمبتدأ) في هذا الباب (نفس الخبر) والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع إلى ال فلذلك وجب استناره (وإن رفعت صفة ال ضميرها) راجعا (لغير ال وجب بروز موصوفها) من الصفة لما تقرر أن الصفة إذا جرت على غير من هو له امتنع أن ترفع ضميرها مستترا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن يكن مرفوعة صفة ال ضمير ضميرها أمين وانفصل

(كأن إذا جرت على شيء من بغير أسماء مثال) انضمام (قوله في الإخبار عن الآخرين المبلغ أمانهما إلى الممرين رسالة أخو الملك) يقول في الإخبار عن الممرين المبلغ أنا من أخو ملك إليهم رسالة الممرين (و يقول في الإخبار عن الرسالة لمبلغها) من أخو ملك إلى الممرين رسالة بالرفع لأن المبلغ فاعل المبلغ وهو ضمير مفعول لأنه لغير ال (وذلك لأن اليبغ فعل المتكلم) لأن فله مستند إلى المتكلم في بلفظ (وال فبهن لغير المتكلم لأنها نفس الخبر الذي أخبرني) وهو لا حوائج إلى الأول والممرين في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره محمول على الإحصاء بال عن المتنازع فيه من هو مرفوع وضمير في زيد الضارب أما الضارب في زيد إنما يرفع ما قبله من الأول لأن الأول كان الثانية في أمها نفس الخبر الذي هو مرفوع والضرب الأول ليس لزيد محمول على الإخبار بال عن غير المتنازع فيه على رأوا الأحفش عليه بغير الترتيب بأن يقدم المتنازع فيه ويحصله معمولا للأول بعد ما كان معمولا للثاني إذا أخبرت عن التاء من ضمير المثال المذكور الضارب خبرا والضارب هو ما قدمت زيدا وأوجهه معمولا للأول المتنازع فيه لأنه كان بلفظه منصوبا وأخبرت في الموضع الأول ضمير أخاها عائدا على ال هو صاحب التاء الخبر بها ليصح له أن يعود على الموصول فاعترى الوصف لجر ياءه على من هو له لأن ال نفس أم لا لا الذي فعل الضرب هو أنا والمضى ثم حصل الموصول لأن ال لا يحصل من صلتها فلا يصح أن يصفى وصفا على وصف هو صفة لأنه لا يثبت مكانا بل هو محكوم به التثنية ليعود إلى ال ولصفات ضمير الفاعل وهو هو لأن الصفة جرت على غير صاحبها لأن ال نفس أنا والذي فعل الضرب تابيا إنما هو زيد كما أن فاعل الضرب في الجملة الأولى هو المتكلم وهذا أولى مما ذهب إليه المارقي من سراطه الترتيب الأصلي بأن يرقى لكل من الموصولين خبر بضمير مرفوع آخر لفظا ومعنى فعمل هذا القول في الإخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضارب أم هو والضارب زيد أم هو وجهه ما أخبرنا أولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية لفصلها وآخر ما وأوقفنا أن الأول على المظروب كما أوقفا ال الثانية على الضارب ثم وصلنا صلتها بضمير المفعول المأمور على أن ثم أرزما ضمير الفاعل لجر ياء الصفة على غير من هو له ثم جسا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الأول ثم جساها ما القاب مكان ياء المتكلم لتعبر على ال وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جسا الخبر عنه وهو أنا ثم قل لمن قال بموافقة المارقي وشرح كلامه كأن تقدم عليك في اخذ من ثلاثة أوجه أحدها أنك سكت عن الإخبار عن الفاعل فأخبرت عن المفعول في الجملة الأولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه الثاني أنك أخرت الخبر عنه من الجملة الأولى التي كان فيها إلى جملة أخرى بعدها والوجه الثالث أن قولك هو واجبة الأولى لا يعلم له مرجع إلا تقديم الجملة الثانية والقرص أنها متأخرة واختار الموصع في الحوائج أن يقال الضارب أم هو والضارب زيد أما فتأني الوصف الأول فمفعول يعود على زيد وهو المفعول والمنفصل الفاعل وهو أنا ونهجه خبرا وتعمل مكان التاء

(هذا باب العدد) قال ابن أبي الربيع العدد المعتبر هو العدد المنصوب وهو ظاهر قوله سبحانه كم لبثتم في الأرض عدد سنين  
 إيمانكم هذا (قوله فإن حاشيت السفل الخ) قال الزرقاني لأن حاشية السفل مادونه والعليا ما فوقه وما دون الاثنين واحد وما  
 فوقه ثلاثة والأشياء مثلا حاشية السفل أربعة والعليا أربعة عشر ومجموع الحاشيتين وهذان  
 مثالان لما حاشيتهما قريبتان ومثال ما حاشيتهما بعيدتان ما إذا قلت العشرة حاشيتها السفل ستة والعليا أربعة عشر ومجموع ذلك عشرون  
 فمساوت العشرة نصف مجموع حاشيتهما البعيدتين (قوله لا يجمع بينهما أي لا على طريق (٣٦٩) الإضافة كما مثل ولا على طريق

الوصفية ما لم يقصد  
 بالوصف بيان أن المراد  
 باسم الجنس المحدود لا  
 الجنسية كما يدل عليه كلام  
 الكشاف في تفسير قوله  
 تعالى وقال الله لا تتخذوا  
 الذين آمنوا إنا ما هو إلا  
 واحد حيث قال إنما  
 جموعهم إلى العدد والمحدود  
 فيها وراء الواحد والاثنتين  
 فقالوا عددى رجال ثلاثة  
 وأمراس أربعة لأن  
 المحدود عار عن الدلالة  
 على العدد الخاص وأما  
 رجل ورجلان وفرنس  
 وفرنسان فعددان فيما  
 دلالة على العدد فلا حاجة  
 إل أن يقال رجل واحد  
 ورجلان اثنان فإن  
 قلت فوجه قوله تعالى  
 الذين آمنوا قلت الاسم  
 الحامل لمعنى الأفراد  
 والثنائية دال على شيئين  
 على الجنسية والعدد  
 المنصوص فإذا أردت  
 الدلالة على أن المعنى به  
 هو الذي يساق إليه  
 الحديث هو العدد شفع

أن قصدتها ضمير اشتملها في المعنى والإعراب لكن جملة ثابتة لا يوجد من الموصوب وتجهله مستترا لأن ال  
 هي نفس الخبر الذي هو ما والعرب جعل المتكلم لجزء الصفة على صاحبها وتأتي لتوصف الثاني بالهاء  
 مكان باء المتكلم وهي المفعول والمساعد وزيد الفاعل وأما الخبر أنه

### (هذا باب العدد)

بفتحين وهو ما سوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنتين فإن حاشيته  
 السفل واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة الثان وهو المصوب ومن ثم قيل الواحد  
 ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفل حتى انضم مع العليا والمراد به هنا ألا تلاحظ الدالة على المحدود كما يقال  
 الجمع لفظ الدال على الجماعة (اعلم أن الواحد والاثنتين يدلان الثلاثة والعشرة وما يبعثها في حكمي  
 أحدهما أم. أي ذكر أن مع المذكور فنقول لو أحضرنا ثمان وثمانين مع المثلث فنقول واحد واثنتان) على  
 لغة التجار بين وثلثان على لغة بني تميم ويشاركون في ذلك ما وراءه لا مطلقا والعشرة [أذكر كنهه فنقول  
 الجزء الثالث والثالث عشر والخامسة الثالثة والثلاثة عشرة (والثلاث وأحواها تسمى على عكس ذلك)  
 فنقول مع المذكور تذكروا مع المثلث (فنقول ثلاثة رجال بالنا. واللا. إساءة تركها قال الله تعالى حرما  
 عليهم سبع ليل وثمانية أيام) قال ابن مالك وإنما حذفنا من عدد المثلث وأبديت في عدد المذكور  
 في هذا القسم لأن الثلاث لأحواها أسماء جماعات كوزن أو أمة أو قرية فالأصل أن يكون بالثاء لتوافق  
 لظايرها فاستصحب الأصل مع المذكور لتقدم مرتبة وحذفنا من غير فرق لتأخر مرتبة اه (و) الحكم  
 (الثاني) أن حكمي واحد والدين (أحما لا يجمع بينهما وبين المحدود لا نقول واحد رجل ولا اثنان رجلين  
 لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشعب الواحد فلا حاجة إلى الجمع  
 بينهما) فأما قوله لثلاث احتفل قليل (وأما البراق) هو من الثلاث التي هي من جنسها هي الثلاثة أحوال الأول  
 أن يقصد بها العدد المطلق والثاني أن يقصد بها محدود ولا يذكر في العدد أن يقصد بها محدود ويذكر  
 فأما لو قصد بها العدد المطلق لم يأتها بالثاء فهو ثلاثة نصف سنو ولا يصرف لأنها أعلام مؤنثة خلافا  
 لبعضهم وأما إذا أريد بها محدود ولم يذكر في اللفظ فلا يصح أن تكون بالثاء لئلا يكون معها المؤنث  
 كالو ذكر المحدود فنقول صفة حمرة تريد أيا ما وسرت بحا تريد لي رجلين أن تحذف الثاء في المذكور  
 كالخديف ثم أبهه بسب من شوال أو أما إذا قصد بها محدود وذكر (فلاكتشف العدد والجنس إلا من  
 العدد والمحدود جميعا وذلك لأن قولك ثلاثة نفيد العدد والجنس وقولك رجال نفيد الجنس دون العدد  
 وإذا قصدت الإفرادين) وهما العدد والجنس (جسم بين الحكمين) روى العدد والمحدود فقلت ثلاثة  
 رجال وثلاث إماء بالثاء مع المذكور وبعدمها مع المؤنث وإلى ذلك أشار القاطع بقوله: في قصد مجرد  
 الإله بالثاء قل لهشرة في عدما آحاده مذكورة

بما يؤكد له على التقصد إلى العناية به ألا ترى أنك لو قصدت إنما هو واحد ولم تؤكد بواحد لم يكن وخيل أنك تثبت الإلهية لا  
 الإلهانية (قوله فلا حاجة إلى الخ) قال الدنوشري قد يقال إنه يحتاج إلى ذلك لإستفاد من واحد إلا أنه مذكور أما كونه من جنس الرجال  
 فلا يحتاج إلى الجمع بينهما وذكر ابن الحاجب وغيره أنه لا بد من العدد قبل الموصوف والمثني وهو معنى كلامهم (قوله ويجوز  
 أن تحذف التاء في المذكور) بقيد ذلك الصحيح الإمام بن إدريس السكيتي يكون المحدود لفظ أيام كالي الحديث وقد بينا ذلك في حواشي القاطع  
 (قوله وإلى ذلك أشار القاطع بقوله فلا حاجة إلى الخ) قال الزرقاني فإمره إلى جميع ما تقدم مع أن الحكم الثاني لا يفيد كلام القاطع بخلاف الأول فإنه

يُفيد باعتبار المختص والجمهور (فصل) قوله وهو ما يفرق بين مفردة بالياء غالباً أي إما يكون التاء في المفرد نحو سبق وبقرة ويكونها في اسم المجلس (٢٧٠) هو كقولهم من لم يفرق بينه وبين مفردة ياء القسب نحو روم ورومي

(فصل) الحاظ الاعداد بالسبيل لاستنباط أربعة أنواع مفردة وهو عشرة ألفاظ واحد واثنان وثلاثون وتسعون وما بينهما وحذف وهو أيضاً عشرة ألفاظ مائة وألف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو خمسة ألفاظ أحد عشر وخمسة عشر وما بينهما ومعلوف وهو أحد عشر وثلاثون وتسعون وما بينهما الميز العشرين والتسعين وما بينهما والأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما والأحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما مائة مائة وألف مفرد بمرور بالإضافة (وميز الثلاثة) والمثيرة وما بينهما إن كان اسم مجلس (وهو ما يفرق بينه وبين مفردة بالياء غالباً) ككسر وتمير واسم جمع (وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظ غالباً) كقوم ورهط خفض عن قول ثلاثة من الشجر غرسناه وخمسة (من الغرس) أكلنا (وعشرة من القوم) لقيتهم وتسعة من الرهط محبتهم (قال الله تعالى غدا أربعة من الطير) وعن لا خفض امتناع الإضافة إلى اسم المجلس بأنه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد فكذلك ما أشبه قال الموضح في الحواشي (قلت) وكذا اسم الجمع بالنسبة إلى الصيغة فإن صيغته كصيغة الواحد وإن كان لا يطلق على الواحد والدليل على أنه يعامل لفظاً معاملة الواحد أنه قد يورد عليه ضمير الواحد ويترد الخبر عنه نحو الركب سائر اه (وقد يخفض) بمراسي المجلس والجمع (بإضافة العدد) إليه فاسم الجمع (نحو وكان في المدينة مسترحط وفي الحديث ليس لها دون خمس خدود صدقة وقال الشاعر :

لثلاثة أعسر وثلاث ذود ) ه لقد جاز الزمان على هبالي

والخود من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشر فمرى مؤنثة لا واحد فاعلم أن الصالح وذاته الأولى معجزة والثانية مهمة والأحسن جمع خمس وهي مؤنثة وإنما أتت عدداً لأن النفس مستمرة استمالها مقصوداً بها إسكان قاله المراكبي واسم المجلس كقول جندل بن النقي :

كان خصيه من الجندل ه طرف مهور فيه لفتنا حنظل

حنظل اسم جنس مفعول من بالإضافة على حد تبعية رهط قاله الموضح واتفق الجميع على خفض عن وأما بالإضافة فلهذه مذاهب أربعة أحدها أن كل لغة وهو ظاهر كلام الموضح تبعاً لابن صفور والثاني الاقتصاد على ما سمع وهو مذهب لا كثيرين والثالث التخصيص في اسم الجمع فإن كان مما يستعمل القليل لغة نحو فرور رهط وذو جاز وإن كان مما يستعمل القليل والكثير كقوم ولسوف لم يهر حكاة الفارسي عن أبي عبيد الله المازني وعطاء الجرد بأن العدد لا يضاف لواحد ولا لما يبدل على الكثرة وأما الثلاثة فمروء فسودع اه (وإن كان) بمرما (جمعاً خفض بإضافة العدد إليه نحو ثلاثة رجال) وثلاث إماء (ويعتبر التذكير والتأنيب مع اسم الجمع والمجلس بصحب حاله) باعتبار عود الضمير إليهما لا كبراً وتأنيباً (فيعطف العدد على ما يستحقه ضميرهما) فإن كان ضميرهما مذكر أمك العدد وإن كان مؤنثاً ذكر (فتقول) في اسم المجلس (ثلاثة من القوم) عندي (بالتاء) في ثلاثة (لأنك تقول لهم كثرة بالتذكير) للضمير المستتر في كثرة (وثلاث من الطير بركة التاء) من ثلاث (لأنك تقول بط كثره بالتأنيب) للضمير المستتر في كثرة (و) تقول (ثلاثة من البقر) بالتاء (أو ثلاث) بتركها (لأن) ضمير البقر يعود في التذكير والتأنيب باعتبارين وذلك أن (في البقر) لتبين التذكير والتأنيب قال الله تعالى (إن البقر لعابه علينا) بتذكير الضمير (وغيري تأنيب) تأنيباً حاصل ما ذكر من أمثلة اسم المجلس ثلاث أنواع ما فيه لغة

وهو عنون (قوله لأنك تقول لهم كثرة بالتذكير) مع صاحب الصحاح روى لصباح أنه يورد في علم تذكير ضمير مؤنثه (قوله وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم المجلس الخ) هذا مما أثبت ما أسلفه في باب الكلام (حلال أن الأنصبي في اسم المجلس التذكير كما يرميها عليه هناك ثم ما اختصاه كلامه من أن القوم مذكرون بحال ما اقتضاه كلام ابن المصنف والصحاح من أنه مؤنث فأنظر حاشية الألفية

(قوله من غير غالب) (ركب) فإن له مفرداً وليس له مفرد من لفظه غالباً من لفظه وهو راكب (قوله ولا يضاف هذا الجمع الخ) قال الدنوشري نسبة ذلك جمعاً فيه نظر (قوله بمراسي المجلس والجمع) قال الدنوشري إضافة بمر إلى ما بعده بيانية وقال بعض الفضلاء صوابه المميز من اسمي المجلس والجمع قال فاعلم وما نقلناه أول (قوله كان خصيه الخ) قال القليل به لما نحن فيه فيه نظر ظاهر إذا الكلام في الثلاثة والعشرة لا بما هو أهم من ذلك وقال ورأيت في بعض كتب اللغة كان خصيه من الجندل مكان التبدل وروي حتى جراب وكان حقه أن يقول حنظلتان وخص المهور لأنها لا تستعمل التلخيص حتى يكون في طرفها ما يميز به ولكنها تنخر الحنظل ونحوه من الأدوية (قوله خفض بالإضافة الخ) قال الدنوشري ظاهره أنه لا يجر من فلا يقال عندي عشرة من العبيد

وبدل عن تأنيث رداً له على تصغيره كما في الحديث ورجل شفته ذنوبه الخ (قوله حكمه حكم للذكر الخ) قال الدوشري فيه نظر  
 لأن ما وقاسم جمع وحكمه حكم المؤنث ليقال ثلاث نسوة بذكر العدد (قوله والتذكير والتأنيث باعتبار مع الجمع بحال مفردة الخ)  
 قال الدوشري ينظر على ذلك مخالف لقول بعضهم العدد مجرى تذكير وتأنيث على القيد لا على الجنس يقول فلان ثلاث بطانة ذكور  
 وثلاث حمامات ذكور ورجل أربع ثلاث حبات ذكور وكيفية لفلان ثلاث محلات فتزني على القيد والواحد سجل مذكور ومردت على  
 ثلاث حمامات فتزني والواحد حمام وتقول له خمس من الغنم ذكور وثلاث من الإبل لغير قول فتزني العدد إذا كان

(٢٧١)

عليه الإبل والغنم لأنهما  
 لفظان مؤنثان موصوران  
 للجمع ولا واحد لشيء  
 منهما من قطة وحما  
 يسمان على المذكور والإنثى  
 وهما جميعاً وتقول له  
 ثلاثة ذكور من الإبل  
 لما فرقت بين الثلاثة  
 وبين الإبل ذكرت وتقول  
 سار فلان خمس عشرة  
 من بين يوم وليلة العدد  
 يقع على الليل والنهار بحيث  
 أن الأيام قد دخلت معها  
 قال الجعدي يصف بكرة  
 فطاعت ثلاثين يوم وليلة

يريد ثلاثة أيام وثلاث  
 ليال ولا يطلب التأنيث  
 هل المذكر إلا في الليل  
 خاصة تقول مرداً عشرة  
 فيعلم أن مع كل ليلة ما  
 وهو إذا تأملت مع ما في  
 الشرح والمثل وجدت  
 المخالفة ظاهرة فليجرو ذلك  
 (قوله خلافاً للبغداديين)  
 قال الدوشري الظاهر  
 أنهم لا يفتنون مراعاة الجمع  
 بل يفتنون مراعاة المفرد  
 أينما (قوله بل ينظر إلى

التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التأنيث فقط وهو البطة وما فيه لفظان التذكير والتأنيث وهو البقر  
 ولم يمثل لاسم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال إن كان لمن يفضل حكمه حكم للذكر كالنوم والرمط  
 والتفر وإن كان لما لا يفضل حكمه حكم للمؤنث كالجامل والباقر (ر) التذكير والتأنيث (باعتبار مع  
 الجمع بحال مفردة) فإن كان مفرداً مذكراً أو مؤنثاً كان مؤنثاً ذكر (لذلك تقول ثلاثة أصطبلات)  
 جمع أصطبل بقطع الهمزة المكسورة (وثلاث حمامات) جمع حمام بفتح الهمزة (بالتاء فيهما اعتباراً  
 بالإصطبل والحمام فيهما مذكراً أو لا قبل الثلاث بتركها اعتباراً بالجمع خلافاً للبغداديين) والكسائي  
 ونقل سيدي بن الفراء أن كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث سحابت بترك التاء اعتباراً بالسحابة  
 فليها مؤنثة (ولا يفتن من حال الواحد حال لفظ) في التأنيث والتذكير (حتى يقال ثلاث طلحات بترك  
 التاء) نظر إلى تأنيث لفظ واحد وهو طلحة (ولا) يعتبر (حال مفردة) تذكيراً وتأنيثاً (حتى يقال  
 ثلاث أخصب بتركها أيضاً) نظر إلى تأنيث معنى واحد وهو شخص (يريد نسوة) لأن الشخص يقع  
 على المذكور والمؤنث (بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار غيره وبمكس حكمه في العدد فكما تقول  
 خالصة حضر وعند شخص جميل بالتذكير أي ما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة أشخاص بالتاء فيهما لما قوله)  
 وهو محرم برأي ربيعة :

لكن من دون من كنت أتق (اللائحة بغير من كاهان ومهصر

فصروا وكان القياس فيه الثلاثة شخصاً بالتاء والتذكير في المصنوع من النساء) والذي سهل ذلك  
 قوله كاهان ومهصر (أي من كاهان ومهصر) قال القائل بالفتحة لا يفتن من المذكر (وهو التأنيث) ومع  
 ذلك ليس بقياس خلافاً لما نظم بل قال إن الفتحة لا يفتن من المذكر (وهو التأنيث) ومع  
 حين يبدو نداء اليهود والمهصر بضم الميم وكسر الصاد المهمة الجارية أول ما أوردت حيث بذلك  
 لكونها دخلة في مذهب القصاب قاله الخليل (وإذا كان الممدود حرفاً) مذكراً موصوفاً (فالمعتبر) في  
 التذكير والتأنيث (حال الموصوف المذوق لاحقاً) فإن كان الموصوف مذكراً أو مؤنثاً كان  
 مؤنثاً ذكر (قال الله تعالى) من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها (ترك التاء لأن الموصوف مؤنث (أي عشر  
 حسنات أمثالها ولو لافلك) الاعتبار (فقبل عشرة) بالناس لأن المثال) لشيء واحد لا مثال (مذكور)  
 ونقدم أنه يعتبر مع الجمع حال مفردة (وتقول صدق ثلاثاً بركات بالناء) وثلاثة (إن قدرت) الموصوف  
 رجالاً ولا يتركها (إن قدرت) الموصوف (نساء) لأن بركات بفتح ك على الأصل اسم ثم استعملت في الصفة  
 وهي جمع ربة يسكنها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربة امرأة ربة وهي المربوعة لا طريل  
 ولا قصير واعتبار نوح الموصوف كاعتبار بنته (ولهذا) ربي العرب (يقولون ثلاثة ذئاب بالناء إذا قصدا  
 ذكورا لأن الذئبة) وهي لغة كل ما يذب على الأرض صفة في الأصل) غلبت عليها الاسم (فكأهم

ما يستحقه مفردة باعتبار ضمير الخ) منه يؤخذ أنه لا يجوز تذكير العدد في كان العدد مذكراً أو مؤنثاً فلو كان في  
 بعض روايات حديث أبي هريرة فصل الجماعات صلاة الرجل في الجماعة فضعف فيها وحشرين ضعفاً بترك التاء في خمس من أمثال  
 الضعف بالمرجأة الصلاة على نفر لا إذا كان اللفظ الموضوع للتؤنث بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخص إذا أريد به  
 المؤنث الحقيقي لا بترك التاء من عدده فكيف المذكر المذوق المذوق المجازي بترك التاء من عدده (قوله قليل عشرة) هذا لزوم  
 من خرج فقد أجاب بعضهم بأن الأمثال حسنة وبأن المصنف اكتسب من المضاف إليه

(فصل) قوله يطابق العدد المحدود لفظاً قال الدكتور في هذا غير ظاهر إذ العدد ليس جمعاً فكيف يحذف واحد من مراده أن العدد ليس جمعاً بل هو واحد (٢٧٣) ولا بالألف و... ما بالعدد وكذلك (قوله كل واحد) قال الدكتور هو شامل

لثلاثة أو ثلاثة أو أكثر  
التي منها ولتختص واحد  
منها كما هو ظاهر وقول  
الشارح في مستثنى الأول  
الحق هذا معلوم مما سبق  
في قوله وقد ينقص بإضافة  
العدد إليه وقوله والثانية  
في اللفظ واحد لو حذف  
لفظة في صحيح وهذا يستثنى  
من اسم الجمع فإنه لا شك  
في أن مائة اسم جمع  
ويضاف العدد إليه كثيراً  
لأقلية فيقيد بذلك قوله  
فيما مر أن إضافة العدد إلى  
اسم الجمع قليلة فليتأمل  
(قوله فإن جمع قرء بالفتح  
على أقراء شاذ) فيه أن  
قرأ له بناءة ليس شاذ  
وهو أقراء كاسيان في باب  
جمع التكسير أن أوّل  
يظهر في فعل يفتح الفاء  
إذا كان صحيح المعنى (قوله  
كان قياساً) لا يخفى الضمير  
المستتر في كان على أنه اسمها  
حائده على أقراء لا على قرء  
أي كان أقراء قياساً لا شاذاً  
ولم يقل لهم إن جعل أقراء  
الحق لأنه يصدد الكلام  
على استعمال قرء في  
الآية الذي هو بناء كثره  
لأن مرده وإن كان له بناء  
قلة إلا أنه شاذ فكأنه  
قال إنما تكون الآية

قالوا (لأنه أحسن) جمع حار (دواب وجمع) من كلامهم (ثلاث دواب ذكر بترك التاء لأنهم) اعتبروا  
تأنيث اللفظ (أجروا الآية بحري) لاسم (الحمار) نظر إلى الحال (ولا يجرها على موصوف) قاله  
ابن مالك أحسن قول ابن عصفور وأما ثلاث دواب فعلى جعل الآية اسماً  
(فصل) (لأعداد إلى نصف العدد عشرة وهي وعان) أحدها الثلاثة والعشرة وما بينهما) وذلك  
تسمية ألقاظ (وحق ما نصف إليه أن يكون جمعاً مذكراً) ليطابق العدد المحدود لفظاً (من أبنية القلة)  
ليتناقضا معنى وإلى ذلك أشار القلم بقوله (ولم يجرها جمعاً بل لفظاً في الأكثر) (نحو الثلاثة أجلس)  
من الجرامد (وأربعة أهد) من الشئث الجارية بحري الجوامد (وسبعة أبهر) من الما اباد وثلاثة  
أحوال وثمانية عذبة عشرة أروع (وقد يجمع كل واحد من هذه لأمر الثلاثة) وهي الجمع والتكسير  
والهبة (فيضاف للعدد) في مستثنى أحدها أن يكون اسم جمع وذلك قليل نحو لسماء وعطو وخمس ذود  
والثانية في لفظ واحد) وذلك إن كان نحو ثمانية وثمانية (لأن المائة وإن أفردت لفظاً فهي جمع معنى  
لأنها عشر عشرات وهو عدد قابل فيه المارص في الحوائث (وشدق الضرورة قول) وهو الفرزدق  
(ثلاث مئين لتبرك وفي ٣١) رداً في جعله من وجوه الأهم  
وجه شذوذه أن المائة إذا جردت كان أولها هو ما بها ثمانية وهو مما جيد الكثرة فكان غير مناسب  
(ويضاف الجمع الصحيح في مستثنى أحدها أن يبدل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات  
وسبع خرات) فإن سموات وصلاة وغرام اسمها جمع تكسير أصلها صلوات عن أن يكون لثلاثة فلما لم يسمع  
لها جمع تكسير أصيب إليها من جمع تصحيح لا يبعد القلة عدد سبعين وأتباعه (والثانية أن يحدو)  
بالراء المهملة (ما أهل التكسير) (فإن كان هو) هو جمع التكسير (نحو سبع سلالات فياه) كسر على سائل  
ولذلك (والذين يحدو جمع خرات) يحدو التكسير ولذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التذييل مذكراً  
نحو سبع سائل وفي مستثنى أحدها أن يكون تكسير الكلمة غير مقيد بثلاث سماعات فإن  
جمع سماعات سماعات خلاف القياس كنه حال من مائة وهو من على أن يحدو على ما يحدو في المزمع بالدلالة  
نحو رسالة ورسائل وأن نحو حمزة يحدو ولا يحدو عليه والثانية أن يكون تكسير الكلمة قبل  
الاستعمال نحو في قسم آيات قال المارص كذا ظهر له من تكسير آية على أي جائز لكنه ليس بالقاض  
وجعلها ابن مالك مما أهل التكسير قار وفيه نظر (ولضاف لثمة الكثرة في مستثنى أحدها أنه  
يجعل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربع رجل وخمسة دراهم) فإن جارية ورجلاً ودورهما لم يستعمل لها  
جمع قلة وأما رجل يجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم (والثانية أن يكون له بناءة ولكنه شاذ قياساً  
أو سماعياً في ذلك) (بوزن المسموع) وإدراكه من جمع الكثرة (فالاول) وهو القياس قياساً (نحو ثلاثة  
قرء فإن جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ) كاسيان في باب جمع التكسير نعم إن جعل قرء جمعاً لقرء بالضم  
كان قياساً والصرف بالفتح والضم يطلق على القاء والجر (والثاني) وهو الشاذ سماعاً (نحو ثلاثة خسوع)  
سموعة فوهمة (فإن أشد) وإن كان قياساً لأن مرده شمع بكسر الراء وسكون ثمانية أحسن من العمل  
وأعمال قياس فيه كعمل وأحيان بإحدى المهملة ولكنه (قليل الاستعمال النوع الثاني) من النوعين  
(المائة والألف وحقهما أن يحدو إلى مرده نحو) فأجلدوا كل واحد منهما (مائة جلدة) وهو لفظ فيهم  
(الضمة) (رأى) كان حقهما ذلك لأن الله اجتمع فيهما ما افرق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفرا  
لأنها مشتقة عليهما فأخذت من العشرة خمس ومن العشرين إلى ألف وخمسة من عشر مائة وهي

من ذلك إن كان قرء في الآية مفتوحاً فإن مكانه مضموماً فلا لأن بناء القلة حينئذ قياساً (قوله فأخذت من العشرة  
المنفصلة الخ) وجهه أن هذا أصح ولو عكس جعل العمل بالجمع والتعريف







(قوله وحمله على غير الغائب لا يحسن تخرج القرآن عليه) لك أن تقول خرج (٢٧٥) عليه قراءة الآخرين الثلاثمائة سنين

وما بالعدد من قدم فبين  
الموضعين قرب لا يشمل  
دلة القدم (لصل)

(قوله إلى مستحق المعدود)  
قال الدوشري لو جبر قوله  
ماله لعلق بالمعدود كان  
أحسن ليشمل نحو هذه  
(إشارة إلى جملة علم يزيد  
علق وأيس مال كالم ولا  
مستحقا لم ثلاثة عشر  
زيد) قوله فيستغنى عن  
التقدير (قد يقال ما معنى  
الاستغناء مع أن عدلته

إلى مستغنى لا تلبيد جنى  
المعدود كما يفيد التخييل  
(قوله فكذا أن الخ) قال  
الدوشري ينظر ما أعراه  
وهل قوله كذلك تركيد  
أم لا (قوله بناء الإضافة  
الدوشري قال شيخنا ابن  
قاسم ولم تلز الإضافة  
الإعراب لتمام الأمر  
لغالب (قوله زده الأسماء  
إلى أصاها الخ) بدليل ما لا  
يصرف والأسماء الستة  
(قوله نحوكم رجل عندك)

والنحو من لدن حكم خبير  
(قوله وقد يفرق الخ) بره  
عليه أن أي شرطية أو  
استفهامية بناؤها أصل  
وردت إلى الإعراب عند  
الإضافة نعم قد يفرق  
بين كم والعدد أن بناء كم  
لغالب الصوري وقد يقال  
أنه لا عارض كما صرح به

أسباطا لكونه وصف بأجمع أمة (كارجح) أي السابطين فاعرف (ذكر كعبان ومصرف قوله)  
فكان معنى دون من كنت أئله (ثلاث فقر من كعبان ومصرف)

وكان القياس ثلاثة فقر من لأن المخصص المذكور لكعبان فاعرف (ذكر كعبان ومصرف هما مؤثان رجح  
تأيته وما ذكره التأني في الآية عاين بقوله في شرح التسهيل أن أسباطا بدل لا يميز أعراف الصول بالبدل  
من التلق عشرة أشكال على قولهم إن المبدل منه فييا الطرح ماليا ولوقيل وفطماهم أسباطا لغائض  
فائدة كية العدد وحمله على غير الغائب لا يحسن تخرج القرآن عليه وتقول بأنه تمييز مفضل على قولهم اد  
تمييز العدد المركب مفرد أسباطا جمع وقال الحوفي يجوز أن يكون أسباطا لغة فرفة ثم حذف الموصوف  
وأقيمت الصفة مقام مؤن المصا أسباطا وأنت المعدود هو واقع على الأسباط وهو مذكور لأنه بمعنى فرفة  
وأمة كقوله الألف أنفس يعني رجلا أه فار كعب الوصف بالمدرك ككثير خلافة وذهب القراملي  
جواز جمع التخييل وظاهر الآية يشهد به أيضا ما روى من قبل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه  
قضى في دية الخطأ عشرين بلف غاض وعشرين بين غاض وتخرج أي حيان على أن بني غاض حال  
من عشرين أولئك لما والتمييز محذوف خلاف الأصل وإلى تمييز المركب أشار التأني بقوله  
ويذرا مركبا بمثل ما ه يد عشرين فسر ينما

(لصل) ويجوز في العدد المركب غير إلى عشر والثاني عشرة أن يضاف إلى مستحق المعدود فيستغنى عن  
التخييل نحو هذه (أحد عشر زيد) فهذه مبتدأ وأحد عشر خبر موزع يضاف إليه ما لم يضاف اليها عشر وثلاثة  
عشرة لأن ما بعد التين والتين واقع موقع التين فكان الإضافة تمنع مع التين فكذلك تمنع مع ما وقع  
موقعها ولا كذلك الباقي (ويجب) حيث (عند الصريح بناء في الجرايم) معا كايين مع التخييل  
(وحكي سبويه الإعراب في آخر) الجزء (الثاني) بحسب الجوزين وإيهاء الجزء الأول على بناءه على التخييل  
(كما في بعلبك) يقول هذه أحد عشر زيد يورأب أحد عشر زيد يورأب أحد عشر زيد يورأب أحد عشر زيد يورأب  
ورفع عشر في الأول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتح في الرابع نصب على هذه اللغة غير الفتحة  
في اللغة الأولى لأن تلك فتحة بناء وهذه فتحة إعراب (وقال) سبويه في هذه اللغة (هي لغة تودينة  
وقال الأحفش حسنة واختارها ابن مسعود ولازم ثبوتها القصر ووجه ذلك بأن الإضافة تزه  
الأسماء إلى أصلها من الإعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بأن المعنى قد يضاف نحوكم رجل  
عندك أه وقد يفرق بين ما بناؤه أصل فلا يرد إلى الإعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب  
فيرد إليه بأدنى ملازمة وإلى ذلك أشار التأني بقوله

وإن أضيف عدد مركب إلى البناء وجره قد يعرب

(وحكي الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يضاف الجزء الأول إلى الجزء الثاني) ليعرب الجزء الأول  
بحسب العوامل وجر الجزء الثاني بالإضافة (كما في عبد الله نحو) ما حكى الأحفش أنه سمع من جمع من  
أبي فففس الأسدى وابن أبيهم الطويل (ما طفت خمسة عشر ك) برفع خمسة وجره شرك (وأجازوا أيضا  
هذا الوجه) وهو إعراب المتضامين (دون إضافته) إلى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورأب  
خمس عشر ومرويت بخمسة عشر بجره عشر في الأحوال الثلاثة وإعراب خمسة بحسب العوامل  
(استدلالا بقوله) وهو نصيب بن طارق على ما قيل

(كلف من عنائه وشفره يلف يمدى عشرة من حجت)

فيلف مفعول ثان بكلف ومفعول الأول مستتر فيه قائم مقام القاعل وثماني مضاف إليها عشرة بالتثنية

الشهاب القاسمي في الكلام على قد الأسماء وإن كنت قد بحثت فيه في حواشي الآية في باب العرب والمثنى  
(قوله وهو قبيح) قال الدوشري هذا هيكي بطل في شرح المواضع المثنى وقال قبله رجزم يدر واجزه

(قوله والفاء الخ) قال الدوشري (٢٧٦) قال العيني ومن لم يلبس الظاهر أنه أراد الأول والظاهر أيضا أن ذلك على حذف مضاف

قبل بفتح أى حب بفتح الخ ومن الثانية بمعنى في وعطف القوة على العناء عطف تقديري والمعنى كلفه الله لأجل عنايه وشوقه بمضائق حب بفتح ثمانى عشرة في حجة (فصل)

(قوله فاعل) قال الدوشري لو قال بفتح ميم كان حسنا فليأمل (قوله وقولم مصوغ الخ) أى فاعل بمعنى جاعل كما هو صريح كلامه لا بمعنى بعض أهله فإنه مصوغ من العدد حذيفة (قوله وفي الصحاح الخ) قال الدوشري الماضى الذى ذكره من باب ضرب يضرب بفتح العين والماضى وكسرها في المضارع وكذلك في الجمع إلا رعت القوم أربعمهم وسبعهم أربعمهم ولستمهم أنفسهم فإن هذه الثلاثة من باب سأل يسأل لأجل حرف الخلق قاله المرزوق في شرح مصيغ الملأ (قوله ويجب حيث أخذ إصافته) قال الدوشري هلا جازعاس من خمسة اللهم إلا أن يقال المراد بالوجوب الإضافى والفرض منع النصب فقط الآتى عن الاختش (قوله واثنين مضاف إليهما) قال الدوشري

مروية بإضافته ثمانى إليها لم يصب إلى مستحق المعداد والماء بفتح العين المهملة التمهيد المخفضة والثقوة بكسر العين المعجمة التقاوة وقول بر مالك في التمهيد ولا يجوز إجماع ثمانى عشرة إلا في المصدر مردود فإن الكوفيين أجازوا ذلك معناه في المصدر وغيره كما قال المرزوق فليس نقل الإجماع بصحيح (أصل) (ويجوز أن يصح) أى ثمانى (من) أوقف (الذين وعشرة وما بينهما اسم فاعل) على وزن فاعل (كما أصدره من قول) متروح الذين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وصح من الذين لما مرق إلى ه عشرة كما فعل من فعلا (متقول ثان وثالث ورابع إلى اله ثمر كما نقول) من فعل المتعدي (ضاربو) من الألام (قاعدة) إلا أن الاشتقاق من أسماء العدد سمى لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كترتيب يداك من التراب واستحجر العيون من الحجر من ما هو مسمى في علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك إذا أريد به معنى فاعل فإن له فعلا كما صرح به في التمهيد فيكون مصوغا من المصدر قال في شرح التمهيد وقولم مصوغ من العدد نظير على منظم وفي الحقيقة أنه مصوغ من الثلث إلى العشر وهو مصادر لثلاث لاثنين إلى عشرت الثلاثة أه وفي الصحاح عشرت الأرم أعشرهم عشرا إذا صرحت عاشرهم (و) اسم الفاعل من العدد (بجانبه) أي أن يترك مع ما ذكره من كونه مع الماثل (على المياس) كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه من أسماء الماعين (وأما ما درى الاثنين لأنه وضع على ذلك) الحكم (من أول الأمر فليل) المذكر (واحد) من الماثل (واحدة) وهو من واحد بعد (ولك في اسم الفاعل المذكور) وهو ثمانى وعاشر وما بينهما (أن تستعمله بحسب المسمى الذى تريده على سبيله أوجه أحدها أن تستعمله مطردا) من الإضافة (ليعبدا لألصاب أسماء هروا) عن الاتصال بأشربة (فتقرون ثالث ورابع) ومنها حيث أخذ واحد مرصوف بهذه الصفة وغيره كونه ثمانى ورابعا (قال) النافذة النديان

تومنت آيات قلها كرهتها (لستة أروام وذا العام صانع) والمعنى وقع في رمى أى ذمى علامات الله وأمرها أن تسمى أروام وهذا العام الذى أضافه صانع الوجه (الثانى أن يستعمل مع أصله) فلهى صيغ هو منه (ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدد المعينة لأكثر) (والثالث أن يفتقر إلى نظم صيغة لأن ترد بعض الذى منه بى ه تضاف إليه) (متقول خامس خمسة أى بعض جماعة مصورة في خمسة) أو واحد من خمسة لا رائد عليها (ويجب حيث أخذ إصافته إلى أصله) كما مثل (كما يجب إصادة البعض إلى كله) كيدريد (قال الله تعالى إذا أخرجه الذين كرموا إلى النين) الذى حال من أهله أى أخرجه من بين مصافه إياها (وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة) فثالث خبر إن واللام صفة بـ إليه (وزعم الأعمش في طرب) من البصريين (والمكسافى) وقامب) من الكوفيين (أبجوزا من الأول) وهو الفروع (إلى الثاني) وهو الأصل (واصبه إياه) فعلى عدا يجوز ثالث إلا أن يجر الألف (كما يجوز في ضارب زيد) جريز بدو لصبه (وزعم الناظم) في التمهيد (أن ذلك جائز في ثلاث فقط) دون غيره وهذا في شرح التمهيد بأن العرب تقول أبيت الرجلين إذا كنت الذى منهما بغير ولا أقل من ذلك الرجلان إذا كنت الثالث منهم ثم قال في قال ثمانى اثنين بهذا المعنى عدد لأن له فعلا ومن قال ذلك فلا بد من لاء لا فعل له وأتبعه أوحيا فقال أبيت الرجلين بخلاف أقل المعاد ثم هو ليس بها في ليدع لائمين حتى يبنى عليه جواز ثبوت الاثنين قال المرزوق وما نقله ابن مالك عن العرب قاله بر الخطأ في كذب لا عمل وإدراج ثبوت الرجلين جاز ثبوت الاثنين ولا يتوقف في ذلك إلا ظاهري جامد أه الوجه (الثالث أن تستعمله مع ما دون أصله) الذى صيغ منه بمروية واحدة (ليعبد معنى التصدير) والتحويل وإليه أشار الناظم بقوله

لو قال إليه كان حسنا وكذلك لو قال مضاف إليه بدل إليهم لبيان

ولن ترد جعل الأقل مثل ما هـ فوق الحكم جاعل هـ احكاما

(فتقول هذا رابع الثلاثة) بقولون رابع واثني ثلاثة (أي جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو راعاهم ولا خمسة إلا هو سادهم) أي لا هو مصيرهم أربعة ومصيرهم ستة (ويجوز جيلد) أي حين إذ كان بمن مصير (إحداه) بل مادونه (راعيه) بشرط كونه بمعنى الحال والاشتغال وراعيه جاعل لن أو استفهام أو ذي خبر أو حال أو موصوف (كأبجد زو جهان) وهما الإضافة والإجمال (لجاعل ومصير ونحوهما) من أفعال التحويل ولا يقال (ولا يستعمل هذا الاشتغال) لأن فلا يقال ثاني واحد ولا ثامن واحد (فصل على ذلك - يسره) (أجاءه بعضهم) وهو المكسائي (وحكام عن العرب) (لقال تقول ثاني واحد وحكي الجوهري) ثامن واحد (أنا ساخ عن جاعل من العدد لأن هـ فعلا كما أن جاعلا كذلك يقال كما هو السعة وعشرين فذلكهم أي فصورهم الثلاثين أنثى فأنثاهم وهكذا إلى كما هو السعة وثمانين فذلكهم أي فصورهم السبعين فأنثاهم إلا أن المضارع من ربيعهم وسبعهم وتسعون ففترج العين لا مكسورة كما في ذلك فذلكهم السعة والسبعين فأنثاهم على وزن أمهاتهم وكذا كانوا ثمانية وتسعون فأنثاهم فأنثى موزون من الغريب ما وقع في شرح موجز من الدراج لأن الحسن بن الهواري كان أقدم عشرة جلد فذلكهم إلى تسعونهم وهم عدد عشرون وأنا محدث من مذهبهم قال وكذا العقود يقال عشرون ومشتق من اداة وثلاث مائة ومثل لأن فعلهما أمي وأب أم الوجه (الرابع أن يستعمله مع العشرة ليفيد الاتصال بمناه) حال كونه (يفيد بمصاحفة العشرة) وهو أنه واحد موصوف هذه الصفة (فتقول حادي عشر بتذكيرهما) على القياس (وحادية عشرة ثنائيهما) على القياس أيضا (وكذا تصنع في التوافق تذكر القطين مع المذكر وتلاهما مع المؤنث فتقول الجزء الخامس عشر) بتذكيرهما (والخامسة السادسة عشرة) ثنائيهما (وحيدية ستمت الواحدة والواحدة مع العشرة أربع مائة وثلاثون) (أي بتذكيرهما) وهو الواو (إلى موطن لا يها) وهو الدال فتقول حادو وحادو (أو تصير هـ) (أي الواو) لأن الواو إذا انطردت لاز الحسرة فتنصب ياءونا لأننا في حكم الاتصال (لأنك تعلم حاديا إعلان قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والثورين ولا لعل حادية فتعز كل الياء) فتقول (يحلل) يحذف الياء ووزنه جاكف (وحادية) ياء ياء الياء ووزنها كفة لأنها من الواحدة وحكي كسائي من بعض العرب واحد عشر على الأصل ثم يلزم القاط كل العرب . الوجه (الخامس أن يستعمله مع) أي مع العشرة (ليفيد معنى ثاني اثنين وهو انحصار العدد فيها ذكر وتلك في هذه الحالة ثلاث) أوجه أحدها هو الأصل أن ثاني بأربعة أعاظ أولها الوصف) وهو اسم الجاعل والثاني العشرة حال كون الوصف (مركبا مع العشرة) (الخطب الثالث ما اشتق منه الوصف) (والرابع العشرة حال كون ما مشتق من الوصف) (مركبا أيضا مع العشرة) (وتحذف جملة التركيب الأول) وهو الوصف المركب مع العشرة (أي جملة التركيب الثاني) وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة (فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر) فالوصف هو ثالث ما اشتق منه ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الألفاظ الأربعة مبنية على الجمع وجملة التركيب الأول مضاف لجملة التركيب الثاني مضاف إليها . الوجه (الثاني) من هذه الحالة (أن تحذف عشر من) التركيب (الأول) استعمله به في التركيب (الثاني والعرب) الجزء (الأول) من أول التركيبين (لأن التركيب) منه (وتحذف ال) جملة (التركيب الثاني) فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث ثلاثين وبناء ثلاثة عشر قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالا وجائزا فإلهام اسم الجاعل فيه لعدم التركيب وقياس من أجاز الإجماع في ثنائي اثنين أن يجزئه هنا أم الوجه (الثالث) من هذه الحالة (أن تحذف العقد) وهو العشرة (من) التركيب (الأول) (وتحذف) (النبط) (وهو الثلاثة في مثل) (من) التركيب الثاني (ولك في

(قوله فتقول حادي عشر  
بتذكيرهما) أي بيناه  
الجزأين على القنع كما نص  
عليه فراجح التسميل وهو  
معلوم بما يأتي في الوجه  
الخامس



(قوله وهو الوصف الخ) قال (٢٧٨) الدوشري لو قال وهو الوصف والعترة لكان أوضح (قوله معناه استغنى بجاني  
عشر الخ) بجاني معناه

هذا الوجه) المشتمل على الحمد في المذكورين (وجهان أحدهما أن العرب ما لاول مقتضى البناء) وهو  
الركيب (فهما فتجري الاول) وهو الوصف (مقتضى حكم العوازل) في الرفع والعصب والجر (ونجر  
الثاني) وهو المقدر (بالإضافة) في مقتضى حاشي ثلث عشر ورأيت ثلث عشر وممرت بذلك عشر  
بهر عشر في الاحوال الثلاثة وإعراب ثلث بحسب العوازل جزم بذلك ابن عصفور قال أبو حيان ويبنى  
أن لا يخدم على هذا إلا لاسماع ماله من الإجماع (الوجه الثاني) من هذين الوجهين (أن تعرب) الجزء  
(الاول) وهو الوصف بحسب العوازل (رئى) الجزء (الثاني) وهو المقدر على الفتح (حكاك الكسائي  
(ويعفوب) (أن السكت وابن كيسان وجهه) (أعرب لاول احوال الركيب) (قد مر ما حذف من الثاني  
في البناء بحاله) لينة فمدر وظهر لاول ولا مرة إلا ما فيه من فتح فة فة بن مع كلمة أخرى ثم حذفها  
وفي البناء بحاله فلهذا ما لم يأت بوجاه (ولا يقاس على عدد الوجه لانه وزعم بعضهم) وهو أبو محمد  
ابن السيد (أعرب بمرورهما لحوال كل منهما على المحرف من صاحبه) فتقول جاء ثلث عشر ورأيت  
ثلاث عشر وممرت ثلث عشر ببناء الجر أبى على الفتح والاحوال الثلاثة (وهذا سر دونه لانه لا دليل عليه  
أى حين إذا) (على أن هذين لاصح من هذين من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب) الجزء (الاول) فإنه يدل  
على أن هذين لاصح من تركيبين (ولم يذكرناظم) (التسهيل) (وابنه) (وشرح السمع) (عد  
الاستعانة بالثالث) وهو أن يحدد المقدم الاول والنسب من الثاني (بل ذكر أمكاه في) (والكتابين  
المذكورين) (ألك) (تخصر على تركيب الاول فاقبأ بناء صدره وذكرنا) (أى الناظم) (واسه) (أنه من العرب  
بعره) (زاد اسه) (وحكى ذلك أن سكت) (وان كيسان قال المرصع) (والتعريف ما قدمته) (من الاستعانة  
بذلك وجهين) (أن ما حكاه ابن السكت) (وان كيسان من إعراب الاول) (فما هو) (إذا حذف المقدم  
من الاول والنسب من الثاني) (لا ي) (دا) (تخصر على تركيب الاول فاصلوا ما ذكره الناظم واسه يجب عمله  
على تركيب واحد) (الاول) (قال) (أعرب) (أه) (بالحال) (لانه يكتسب) (أليس أصله تركيبين) (ورده المرصع في  
الحاشي) (أن المقدم) (أعرب) (أه) (بالحال) (لانه يكتسب) (أليس أصله تركيبين) (ورده المرصع في  
أه) (منزع من تركيبين) (أعرب) (أه) (بالحال) (لانه يكتسب) (أليس أصله تركيبين) (ورده المرصع في

مذكور في الكتب المشهورة فقال أقول هذا أي قول الشارح ويزول الإيهام

بإعراب الأول نائين من ظنه أن المراد بالإلباس الإلباس بما ليس أصله تركيب ولم لا يراد به الإلباس بالتركيب الذي بمعنى به  
 إذ يمتثل أربع عشر ما حوز مر رابع أربعة عشر لا من رابع ثلاثة عشر وحيث لا يؤول الإلباس المذكور بالإعراب فليأت على ثم إن  
 بعض مشايخنا راجع في المسئلة كلام أبي حيان فراء على ما ذكرته من بعض مشايخنا في العدد والملة (هذا باب كتابات العدد)  
 (قوله من عدد) قال الزرقاني المراد بالعدد هنا المحدود وحيث لا يتضح لبعض الفاضل الاحتياج (٢٧٩) إلى التمييز بقوله لأن كلا منهما

عدد مجهول فاحتاج  
 إلى التمييز قال الرضي كم  
 الاستفهامية والخبرية  
 بدلان على العدد وعدد  
 فالاستفهامية لعدد مبهم  
 عند المتكلم معلوم في ظنه  
 عند المخاطب والخبرية  
 لعدد مبهم عند المخاطب  
 وربما يفرقه المتكلم وأما  
 المحدود فهو مجهول عند  
 المخاطب في الاستفهامية  
 والخبرية فلذا احتجج إلى  
 التمييز المبين للعدد (قوله  
 والحقيقة) قال الزرقاني  
 نفسه المجلس قال وقوله  
 والكعبة مفسر للعدد  
 أي ومعنى جهل المجلس  
 أنه لا يدري أنه من الأحاد  
 أو غيرها معنى جهل المقدر  
 أنه لا يدري هل هو خمسة  
 مثلا أو غيرها (قوله يتحقق  
 الوضع) قال أنه يوشى  
 ظاهره أن التثنية لم وضع  
 له حرف وليس كذلك  
 إذ رب موحدة كما يأتي  
 في كلام الفارح في قوله  
 بجامع التثنية (قوله أولى  
 الوضع على حرفين) أي  
 بناء على أنه لا يفتقر ط كونه  
 ثنائي حرفين ومن أول  
 الكتاب عن الساطعي  
 خلافا (قوله تميز بمنصوب

الجزأين الباقيين حلول كل منهما على المطلوب من صاحبه ويؤول الإلباس بإعراب الأول كما ذكر  
 الوجه الخامس ولم أره مسطور الوجه (السابع) أن تستعمل مع العشرين وأحواها (إلى التسعين) (فتقدمه)  
 في اللفظ (ولم يلفظ عليه المقدم بأمر) خاصة تقول حاد وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقى وإلى  
 ذلك أشار الساطعي بقوله وقبل عشرين إذا كرا:

وبابه القائل من لفظ العدد بجمليته قبل واو يعتمد  
 وهذا لا يقتضيه باسم القائل بل العشرين وأحواها مع التيف لثلاثة أحكام وجوب آخر ما عنه لأن الأول  
 سابق الأكثر طبعاً وجوب طبعها عليه لم يطر وجوب كونها معاً أو لا به عدد واحد أو اجمع  
 (هذا باب كتابات العدد وهي ثلاثة كم وكأى وكنا)

ولكل منها كلام يلخصها وشرح يكشف عن حقيقة أمرها (أما كم لتتفرع إلى استفهامية بمعنى أي عدد)  
 فليلاً أو كثرة أو يستعملها من يسأل عن كمية الشيء (و) إلى (عبرية بمعنى) عدد (كثير) ويستعملها من  
 يريد الانتباه والتكثير (ويشتركان في خمسة أمور) أحدها (كوبها كتابتين عن عدد مجهول  
 المجلس) (والحقيقة) (والقيد) (و) الثاني (كوبها ما ملبين) وسبب شأنها مطابقة الحرف في  
 المسمى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير فلا بد من أن يتحقق الوضع أو في  
 الوضع على حرفين (و) الثالث (كون البناء) أي (على السكون) وهو الأصل في البناء (و) الرابع (لزم  
 التصدير) فكل ما صدر الكلام (و) الخامس (الاحتياج إلى التمييز) لأن كلاهما عدد مجهول  
 (ويفرقان في خمسة أمور) أي أحدهما أن لا استفهامية تميز بمنصوب مفرد (والى ذلك أشار الساطعي بقوله:  
 غير في الاستفهام كم يمثل ما ه ميوت عشرين (بحر كم عيشة طبعك) فتح تاء الخطاب أما الأفراد فلازم  
 خلافاً للتكثير في فهم يميزون جمعه نحو كم شهر فالتثنية لا تميز بجمع مجهول كالمفرد وما أوجع بعد  
 على الحال ويحمل التمييز محذوفاً وذهب الأصناف إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات نحو كم  
 فلاناً إذا أردت أصنافاً من الفئان وأما نصبه نصباً أيضاً فلا بد من أن يذهب أحدهما أنه لازم ولا يجوز جره  
 معطافاً وهو ذهب بعض النحويين والثاني أنه ليس بلام بل يجوز جره معطافاً خلافاً على الخبرية وإليه  
 ذهب القراء والراجح والقارى (و) الثالث أنه يجوز جره من صدر الجواز إن جرت كم بحرف) وإلى  
 ذلك أشار الساطعي بقوله:

وأجر إن تجره من ضمها إن وليت كم حرف جر مظهراً  
 (نحوكم وكم واشترى ثوبك) هذا هو المشهور ولم يذكر سببه جره لا إذا دخل على كم حرف جر ليسكون  
 حرف الجر الداخل على كم عوضاً من اللفظ من المضمر فقد ذهب الراجح إلى أن جر تمييزاً بما هو بإضافة كم  
 إليه ورد أن كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل بالجر فيميز بمكة ما كان بمنزلة قاله ابن  
 خروف (وتميز الخبرية بمفرد) بإضافته إليه خلافاً لما هو عليه من العدد وقال القراء على (ضمارة  
 من لأن من كثر دعوها على تمييزكم الخبرية لجاز (ضمارة ما دلالة الحال عليه وهذا القول ينه عن الخبر في)

مفرد) قال الزرقاني قال الرضي وإذا كان الفصل بين كم والخبرية وتميزها جعل متعدد وجب الإتيان به ثلاثاً ليس المميز بفعل ذلك المتعدد  
 فهو قوله له إلى كم تركوا من جنات وكم أهلكتنا من قربة وحال كم الاستفهامية المجرور يميزها مع الفصل كمال كم الخبرية في جميع  
 ما ذكرنا (قوله جوازاً) مذهب كونه كالموضع منه أنها لا يمتنع أن فيكون الإظهار واجباً ويكونه واجباً صريحاً في المتن

(قوله والإخبار بمقتضى الكذب) قال الزرقاني أي وذلك لأنه إذا قال كرم رجل فبعضهم يصدق أن يقال له ما قيلت أحد (قوله ثيبه يروى الخ) حاصل هذا الثيب أن (٣٨٠) الكلام السابق دل على أن كرم يكون خبرية أصلاً واستفهامية أيضاً والكلام على هذا البيت

يدل على أنها قد تكون  
محملة على واختلاف  
حكمها في التمييز لا ينافي  
ذلك كما قد يتوهم لإمكان  
التأويل (قوله بهر حنة  
وغالة) على هذا الفتحة في  
فدعاء فتحة خفض وصل  
رواية النصب فالفتحة  
فتحة نصب وصل رواية  
الرفع فتحة بالرفع كالأ  
يحق لأن فدعاء صفة تامة  
لموصوفها غاية الأمر أنه  
إذا كان مجرداً كان جرهما  
بالفتحة لأنها لا تصرف  
(قوله فتقبل إن تمها الخ)  
قال الزرقاني قال الموهبي  
ومعنى العرب ينصب  
بهم كرم الخبرية مجرداً كان  
أو جهاً فلا فصل أيضاً  
أضداداً في التمييز أو بين  
الاستفهامية على قرينة  
الحال فيجوز على هذا أن  
يكون حنة بالنصب وكرم  
خبرية (قوله وأمر بالضمير  
الخ) أشار بهذا المارج  
اللطيف إلى أن قول المصنف  
والثناء للجماعة سؤال عن  
جواب تقديره كيف يصح  
أن يكون قد حلت خبراً  
عن كرم وهي واقعة على  
متعدد والثناء في حلت  
للوحدة وحاصل ما أشار  
إليه المصنف في الجواب

شرح الجزئية فإن ما ذكر في شرح الكافية عن الخليل (مرد أو مخرج) لأن كرم مخرجة عدد مفرد يضاف  
إلى غيره فارة إلى جمع كالشارة لدرجها وباردة إلى مفرد كالمائة فأقربها فاستعمل بالوجهين لإجراء  
عمرى الخبرية (نحو كرم رجال جازك) كما يدل عشرة رجال جازك (وكم امرأة جازك) كما تقول ما نفا امرأة  
جاءك (والإيراد أكثر) في الاستعمال (والمعنى أن المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم أن الجمع على به معنى  
لواحد كرم رجال على معنى كرم حانة من رجال ودل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كرم قوم صدقوني  
والذي ذلك أشار الناظم قوله وسماها بحراً كمشرة أو مائة (و) الأمر (الثاني أن الخبرية  
تختص بالامرأ (لما في كرم) مع لتكثير فيهما بهذا (لا يجوزكم غلمان سائلكم كالإيجود وب  
هذان سائلكم) لأن التكثير والتأويل إنما يكونان بما عرف منه والمستقبل مجهول (ويجوز) في  
الاستفهامية (كم عدداً مشدوفاً) لأن الاستفهامية منه في المجهول (و) الأمر (الثالث) بما تختص به  
الخبرية (أن المتكلم بها لا يستدعي) أي لا يطلب (جواها من مخاطبة) لأنه غير بخلاف المتكلم  
بالاستفهامية فإنه مستدعي (و) الأمر (الرابع أنه) أي المتكلم بالخبرية (يتوجه إليه التصديق  
والتكذيب) لأنه خبر والإخبار بمقتضى الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لأنه ملثني  
والإنشاء لا يمتثل ذلك (و) الأمر (الخامس) يختص به الخبرية (أن الجدل منها لا يفترون جمرة  
الاستفهام) لأنه خبر والخبر لا يفترون من الاستفهام (نحو كرم رجال في الفار عشرون بل ثلاثون)  
بخلاف الجدل من الاستفهامية أنه يجب اقترانه بمرة الاستفهام لتصديقه معنى الاستفهام (و) لهذا  
(بخال كم مالك عشرون أم ثلاثون) أمكم وموضع رفع فالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند  
الأحسن بالعكس وأشير إلى بدل من كم وأم خاطئة وصحاح معنى الاستفهام وليس بمادة الممرة  
ولثلاثون معطوف على عشرون (تتبع) (يروي قول الفروقي) وهو مهمم بطلب التبيين وهو جدير  
(كم حنة لك جازك) ومائة هـ فدعاء قد حلت على عشاري

مخرجها على أن كرم خبرية ومصدره فعل من أجازها خبراً بصيغة الخبرية مفرداً أي كثير من جملة  
ومحالاتك من جملة كرم (و) الجمل كالمستفهام التام كمن أي أحسن في عدد جملة ومحالاتك اللاتي كن  
يحدثن عن حنة (وعليهما) أي الخبر والنصب (فهي) أي كم (وبند أو) جملة (قد حلت خبراً) مفرد  
المصدر محلاً على أنه كم (الثناء) وحلت (للجماعة لا سيما) وهي (محلات ومحالات) يروي (برصها  
على لا تعدم) لتخصيص المعطوف عليه بوجهه المذكور به محذوف دلل عليها بالمال كوردة دليل على المراد  
تخصيص الجملة بوجهها بالمدح كما حذف ذلك مع حذف الاستدلال لاجتماعها في الأولى (و) (تد) حلت خبراً للجمعة  
أو الجملة وغير الأخرى محذوف (واللصين قد حلت) لأن الخبر حنة في هذا الوجه متعدد لفظاً ومعنى أظهره  
ربطاً ومقتضى (والثناء في حلت) على هذا (للوعدة لا سيما جملة واحدة ومخالفة واحدة) (وكم) على هذا  
لوجه عليها (نصب على المصدرية أو) على (الخبرية) الزمانية (أي كم حنة) على المصدرية (أو) كم  
(وفنا) على الخبرية والوجهان يكونان معاً في المدح ففتح الماء ولما هو أعرج الرسخ من  
اليد والرجل حتى يقلب الكعب والسم في أسبها بكسر الحمة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء  
المشدة تحت المشددة وهو الجواب لا يبر على رأي فيريد ولا يبر على رأي الأصح ولا يبر على رأي  
جمع عشر أم هو التثنية إلى أني عليها يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر ومعنى على كرم من لأن

منع أن التاء للوحدة بل هي للجماعة وأشار المخرج إلى جواب آخر حاصله أن التاء للوحدة والإفراد نظراً إلى لفظ كم فتأمل  
(نحو لمؤ لا قبل قد حلت) قال الموهبي في النظر إذا قد يدل على مع من كور قد حلت خبراً عنهما والإفراد على تأويله بكل منهما  
كما قيل الأذان والإقامة سنة أي كل منهما (قوله على المصدرية) قال الموهبي في النظر ولو قال على المفعولية المظنفة لكان أحسن

(قوله وأما كأي) (قائداً) في كأي محض لغوي قال ابن مالك في الكافية الثانية: وفي كأي قبل كائن وكائن . وهكذا كائن وكائن فاسين . وقال في شرحها أصلها كأي وهي أشهر ما وبها قرأ السبعة لا ابن كثير بلها كائن وقرأ بها ابن كثير وقرأ الأصمعي وابن جني وكأي بمعنى كذا بعد الكاف بعد ما ياء بكسرة مبنية وبعد ما نون ساكنة في وزن كعين ولا أهل أحدًا قرأ بالمتين الباقيتين (قوله من ظاهرة) قال الدنوشري كان وجهه أن كأي نونه نون (٢٨١) في الأصل فنصب من الإضافة

نظراً للأصل (قوله ومنها) أن خبرها لا يقع مفرداً) قال الدنوشري كون خبر كأي لا يكون إلا جملة يحتاج إلى تأمل ويمكن أن يكون ذلك لقراءة نظم ذلك بقول:

بين لنا يا طائفاً

هذا إما ما راحه

مبتدأ ذا خبر

هذا وما جله

والشطر الأخير من نظم

صاحبا العلامة عامر الرزني

ويمكن أن يكون أيضاً في

أسماء الشرط إذا وقفت

مستدات تأمل آخر (واقول)

قد يجب كون الخبر جملة

في غير ما ذكر كأي خبر

ضمير الشأن ومصر محصيل

ذلك في باب المبتدأ والخبر

(قوله وأما كذا فيمكن بها

عن العدد) قال الزرقاني

ولم تكون لنهر العدد نحو

قال فلان كذا (قوله على

حرب الخ) قال الدنوشري

ينظر ما معناه قال شيخنا

الإمام شحادة الحلبي يمكن أن

يكون معناه أن كذا ما كية

لكم نوع ما كاة ولذلك جر

تمييزها (قوله أشار لناظم

على يستعمل في الضر كما أن اللام تستعمل في النفع بحر لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت (وأما كأي) فمستزلة كم الخبرية في خمسة أمور (في إقادة التكثير) وفي الإجماع (وفي لزوم التصدير) وفي البناء (وفي انحرار التمييز) إلا أن جره من ظاهرة لا بالإضافة) بخلاف كم (قال الله تعالى وكأي من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب) تمييز كأي (كقوله:

أطرد اليأس بالرجاء فكأي) (الملاحم بسره بعد حصر)

فأما عند الحمزة على وزن فاعلام الزايم إذا وقع منصوب عن تمييز لكأي وأطردا من طرد يطرد كقتل يقتل واليأس بالياء المضافة لحد الفعول والرجاء بالفعر الضرورة لأجل رسم بعض الحاء المهمة بمعنى قدر يقول لا تقطع وترج حصول الفرج بعد القعدة لكم من عديم فسواء غناه بعد فقره وكأي يخالف كم في أمور منها أنها مركبة من كاف اللغوية وأي المنوثة وكسبها عن لأصح وقبل مركبة من الكاف وما الاستهامة ثم حذف الفاء دخول الجار وسكت ميبها لتخفيف ثقل الكلمة بالتركيب ومنها فأنها لا تنفع استهامة عند الجمهور بخلاف لا بن قتيبة وابن مسعود وابن مالك ومنها أنها لا تقع بمرورة خلافاً لابن قتيبة وابن مسعود فإنها أجازا بكأي تنبع هذا التوب ومن أن خبرها لا يقع مفرداً (وأما كذا فيمكن من العدد القليل والكثير) وتوافق كأي في أربعة أمور التركيب فإنها مركبة من كاف اللغوية وهذا الإشارته والبيان الإجماع والافتقار إلى التمييز بمفرد (و) تحذف في ثلاثة أمور أحدها أنه (يجب في تمييز ما ينصب) فلا يجوز جره من انحرار لا بالإضافة لأن جره من اسم لم يكره قبل التركيب نصيب في الإضافة أي على ما كان عليه خلافاً للكوفي أجازوا أن يجره من اسم لا يحذف أن يقال كذا كذا توب وكذا أنواب بالجر قياساً على العدد الصريح وقال الزجاجي يجوز الجرح على منسوب من الحكاية وقال الخوفي على البديل من ذا (و) الثاني أنها (ليس لها المصدر) لذلك تقول فبعض كذا وكذا ورهما) والثالث أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها كقوله:

عد العس لعي بعد بؤسك ذا كرا كذا وكذا لطفاً به نسي الجهد

والكأي وكذا أشار الناظم بقوله:

ككم كأي وكذا وينصب تمييز ذن أو به صل من نصب

(هذا باب الحكاية)

وهي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده وهي ثلاثة أنواع (حكاية الجمل) وتختص بالقول وحكاية الممره وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بأى من الأسماء ميتين لحكاية الجمل (مطرده بعد القول) وفروعه من الفعل والوصف بأنواعهما (بحر) وفروعهما (افتد المسبح) قال (في صباه) أم يقولون إن إبراهيم الآية قل إن ربي يذهب بالحق والقائلين لإخراهم علم (ليب فتعكى الجمل على ترتيب اللفظ

(٢٩ - تصريح - ثانياً) بقوله ككم كأي الخ) يجب أن كلام ناظم يقتضى أنه يجوز في تمييز كذا الجرحين لأنه جعل الوجهين لكل من كأي وكذا والخوض مع أوجب في تمييز كذا النصيب (هذا باب الحكاية) قوله ويختص بالعلم في الاختصاص به نظر وكذا قوله بعد ويختص بأى ومن في الاختصاص بهما نظر فتدروى أنه لما أعدد كسب فنزاه في حريتها البيت قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صحابه ما حريتها وفيه الحكاية بما وحكاية الممره غير العلم (قوله بحر قل إن ربي يذهب بالحق) في صدق تعريف الحكاية المتقدم على هذا نظر ظاهر إذ ليس فيها لإيراد المذكور في التعريف إلا أن يقال إنه إيراد مصدر لأنه إذا قال ذلك فقد أورد على حسب ما أورده المتكلم

(قوله وجرى حكايتها على المعنى) المراد بالمعنى ما قابل لفظ الحكيم حيث فصل عن قديم القاطن الحكيم وتأخيرها وتغير (أمرها) أنه حكاية  
 معنى لا لفظا فلا يقال إن مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضا (قوله وحكاية لخرى) أي حاله (قوله ركفول ذي الرمة الخ) قال  
 الدوشري جعل يدي ذي الرمة من حكاية المفرد به نظر والظاهر أنه من حكاية الجملة بعد غير القول وقد كنت أستفكه فكنته ثم  
 رأيته بعضهم ذكر كلاما يقتضى أن جعل الناس ينتجون حكيم بقول عنون فإنه قال أي سمعت الناس يقولون فلان ينتجون شيئا  
 ليعمل سمعت هؤلاء جملة يقولون حال من الناس الذي هو مفعول سمعت أو مفعول ثان له على الخلاف في ذلك فعل هذا جملة الناس  
 ينتجون شيئا حكيم بالقول على القياس لكنه عطوف ومراد ببلال بن أبرد القاضى وصفة شيئا عذرة أي مريضا ناعما فقلت لناق  
 لما سمعت قولهم المذكور لا تنجى (٢٨٣) التبع والتجسس بلا لا هو إحدى من التبع والاتجاس طلب التبع وقيل طلب التكاثر

وهو قول أبي حنيفة  
 ومنع صيدح جئت العلمية  
 والتأنيب (قوله ويمكن  
 أن يكون من هذا) أي  
 من حكاية المفرد في غير  
 الاستفهام (قوله فالتحار  
 الخ) قال الدوشري هو  
 جواب شرط مقدر تقديره  
 وإذا عرفت ما ذكره فالتحار  
 الخ) والأفكان المناسب  
 الراو لا الفاء قال شيخنا  
 العلامة شهادة الخاين  
 وقول الفارح وعندى  
 الخ هو نصبه صدر كلام  
 ابن مالك المقابل للتحار  
 المحققين وتأنيده الأول  
 واضح والثاني فيه نظر  
 ظاهر لأنه يناق الفرض  
 المذكور فليتأمل في قول  
 قلت كذب يكون حكيم  
 وماذا حكى قلت يعتبر  
 حكيم من سرفوح وقد يقال  
 فرق بين اعتبار الحكاية  
 والحكاية فكيف قالوا إنه  
 حكى وقد يجاب بأنه حكى

ووجه حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد) بعكس الترتيب (فإن كانت  
 الجملة ملحوظة للمعنى في حكايتها (على الأصح) صوابا عن ارتكاب القبح وتلايتهم أن المعنى لما من  
 الخاكي فعل هذا إذا قال شخص جازيد بالجور أو ردت حكاية كلامه قلت قال فلان جازيد بالرفع ولكنه  
 خفض زيد التثنية بالاستدراك من لحنه والآخر م أنه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال  
 فلان جازيد بالجور ما نطقه (وحكاية للمفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا  
 على من قال إن في الدار قرشيا) وكقول ذي الرمة:

سمعت الناس ينتجون شيئا قلت لصيدح انتجى بلا

فإن سمع قولهم يقولون الناس ينتجون شيئا حكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم فاعله قاله  
 الزجاج في جملته فإن ابن مالك في شرح الكافية يمكن أن يكون من هذا ما كتب يراو في خط الصعابة  
 وعلى أنه منهم فلان ابن أبو فلان أو كاه قيل فلان ابن المولى أو أبو فلان فالتحار فيه عند المحققين أن  
 يقرأ بالياء وإن كان مكتوبا بالواو كما يقرأ أسلا وراكاة بالآس وإن كانتا مكتوبتين بالواو فليقرأ على أن  
 الما طريقه منقلب عن الواو أو غير عدى أنه يقرأ بالواو لوجهين أحدهما أن الفرض أنه حكى وقراءته  
 بالياء نفوت ذلك بخلاف الصلاة والواو فيهما غير محكيين والثاني أنه يحتمل أن يكون وضع بالواو  
 فيكون من استعمال الاسم الأول أو هو المودع لا بغير (وأما) حكاية حال المفرد (في الاستفهام فإن كان  
 المستول عنه سكر في مذكورة (والسؤال بأي أو عن حكى لفظ أي وفي لفظ من مالبس تلك النكرة  
 المستول ههنا من وقع ونصب جر وتذكير تأنيث وإيراد تثنية) حقيقه أو صالحه أو صعبها (وجمع)  
 سالم موجود في أو صالح وصف به (تقول لمن قال رأيت رجلا أو امرأة غلامين وجاهرتين وبنين وبنات  
 أبا) وحكاية رجلا (وأية) وحكاية امرأة (وأين) بالثنية في حكاية غلامين (وأيتين) وحكاية  
 جاريين (وأيتين) بالجمع في حكاية نين (وأيات) وحكاية بنات وقولنا في التثنية أو صالحه أو صعبها  
 ليعمل مثل رأيت شاهرا وكأنا لما تقول في حكايتيها أي مع أيهما ليسا مثليين صناعه إلا أنهما  
 يوصفان بالتثنية فتقول الظريعي وقولنا بالجمع سالم أو صالح وصف به ليعمل مثل رأيت رجلا أو لساء  
 فإليك تقول في حكاية الأول أي يهر في حكاية آيات مع أيهما ليسا ههنا - لامة إلا أنهما يوصفان بجمع  
 السلامة فتقول رأيت رجلا صالحين ونساء صالحات فقول على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور

اعتباراً (قوله مذكورة) قال الدوشري قد يقال فيه نظر إذ منعت المنع أن المصروف لا يعلم حتى يحكى ما فيه ولو كانت  
 معلومة كانت قيل هل عرفت رجلا فقال المطلب عرفت فتقول مريدا لتبين الخاكي أيا فتحكى ما فيها مع حيلتها  
 فالظاهر أن مثل هذا لا يجمع فليتأمل (قوله الظريعي) قال الدوشري لو قال بدله ظريعين كان أولى أنه أي ليطابق الصفة  
 الموصولة في التذكير (قوله أو نساء) يعلم من قوله أو نساء المراد به جمع ما دل على جماعة ولو كان اسم جمع كقوله وخطو لساء (قوله ونس  
 على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور) في اقرب ما قصه ولا بد من إدخال حرف الجر على من رأى إذا استثبتت ههنا  
 عن عفرض ويكون المجرور متعافا بفعل مضمر ويقدر تعددهما أو ظاهر قوله وقل منان ومنين وقوله وقل منون وعين أمك  
 تقول منين بنهم إدخال الجار قال المصنف وينبغي لابن مسعود أن يجيز تقدير المتعلق قلها لا يرى أن الاستفهام إذا كان استنباطا لم



يكن في الصدور ما ذكره ابن صفور من أنه لا بد من إدخال الجر منعين على القول بأن الحركات إعرابية لا لزوم إظهار الجار وإظهاره  
(قوله في الحركات) قال ابن تومر لوقالوا الحروف كان أحسن لم يصح واحد من القولين ولعل الأصح إظهار حركات حروف حكاية  
لا إعراب (قوله هو سابق الخ) قد قال إن الكوفيين يجيزون تقديم القائل على عامله لولا قالوا بذلك (قوله مؤخر) قال السباطي  
ويجوز إظهاره مقدما أيضا على كلام الكوفيين كما صرح به المرادى ومقتضى قول الفارح أن الكوفيين يجيزونها أنه يجوز أن  
يصرح به أو يقتدر الفعل مقدما ومؤخرا على أن أيا قائل به أو مبتدأ والعمل غير ما وقوله تأكيداً قال ابن تومر مضمون قوله يصرح  
فيكون التصريح على سبيل التأكيد وإن كان العامل المصريح به ليس مؤكداً بل هو لتأكيد وهو عامل مؤخر (قوله ومقتضى لمراد  
البصريين الخ) ظاهره أنه لم يقف على نص لم ينقل المصنف عنهم أن إيا مبتدأ والخبر مخطوف أي أهم فعل (قوله فإن سألت بها عن  
منسوب) قال السباطي هذا قسم قوله وإن وقعت في الآخر من نوع فهو على القول (٢٨٣) بأن الحركات إعرابية فنقول الفارح  
والحركة الحكاية بخلاف

واختلف في الحركات اللاحقة لأي قليل حركات حكاية رأى من ذلك من موضع رفع بالابتداء والخبر  
محدوف وقبل هي حركات إعرابية فلا تفسد مؤالا عن مخرج بالكعبية نحو قام رجل قليل أي  
فأى قائل بالفعل وهو سابق عليها في التدبير لأن الاستثبات قبل تصدر فكذلك أهدت مائة  
السائل وكذلك إنما ذكرى بالقسط ويجوز أن يصرح بالفعل مؤخر أو كيدا قاله الكوفيين ومقتضى  
قواعد البصريين أنه يتعين كونها مبتدأ والخبر مخطوف تقديره أي قام لا قائل لا يتقدم الاستثناء  
لا يتأخر والكوفيين يجيزونها فإن سألت بها عن منصوب أو مفعول فلياس قول البصريين أنها مبتدأ  
والخبر مخطوف والحركة الحكاية أو مضمولة مخطوف متأخر ذلك أن يصرح به تأكيداً مع تأخر فتقول  
أي رأيت وبأي مروت وعند الكوفيين من يحمل على القول بجواز تقديم القائل على أولي اللطافة  
(وكذلك تقول من) إذا حكيت بها التكرار فضاو لصا وجرا وأمراد أولي توحيها على حد ما ذكرها  
وتأيتا كما تقدم من الأمثلة (الأن يبينها من أرسه أوجه أحدها أن إيا عامل في السؤال فيسئل بها  
عن المائل كما مثلنا) من قولنا رأيت رجلا الخ (ومن غيره كقول القائل رأيت حمارا أو حمارين) أو  
أنا أرا ثوبا أو حرا أو أنا (ومن عاصه) السؤال من (القائل) فتقول (الأن أن الحكاية أي عامل  
في الوقت والوصل يقال جاف رجلان فتقول إيان بالوصل والإسكان (أريان يا هذا) بالوصل  
(والحكاية في من عاصه بالوقت فتقول) لمن قال جاف رجلان (هناك حروف والإسكان) في القول  
(وأن وصله قلص من يا هذا) بالسكون (وبطلت الحكاية) لما سألناك فتقول حكاية المذكر من  
ومنا ومن وعلمنا لا حرف كالحرف الإعلالي لأنكون إلا في الوقت (فأما قوله) وهو خبر عن الحدث  
الضبي أو تأبط شرا (أنوا ناري فقلت منون أنتم) فتقولوا الجر فقلت حرا غلاما

فرض المسئلة وإن كان  
الكلام صحيحا في نفسه  
مع قطع النظر عن فرض  
المسئلة وعلى تقدير أن  
يكون الكلام مقطوعا  
عما فيه يكون تكرارا  
مع قوله بناء على أنها  
الحكاية رأى في موضع  
رفع الخ) لأنه عامل  
للأحوال الثلاثة  
ولا خلاف فيه عندم اه  
وأقول لم ينقل المصنف  
الخراشي خلافا بين الفريقين  
فما إذا سئل بها عن منصوب  
أو مفعول وجارته فإن  
لصوب أي بفعل مضمون  
يجوز إظهاره وإذا ظهر  
لم يجب تأخيره مع أي  
ومن وما لأنهما كانا

والقياس من أنتم (فتأخر في الفصح) وحله سبويه على لغة من قال ضرب منوما قالوا إنما يجوز منون على  
هذا فهو عنده عرب كأي يجرع بالواو والنون وقال الكسائي ربما احتاج الفاعل فزاد هذه الرواية  
في الوصل قال ابن خروف وتوجب سبويه أجود وهو أن يكون صراجه كأي وحكي الكوفيين

للاستثبات خرج من عما ألزم فيها ولا يجوز ذلك في بقية أدواء الاستفهام لا يقال خرجت من لمن قال خرجت فمفعولنا وإذا أظهرت  
متأخر الجار أن تقدمه وإن مؤخره كان الناصب اه وفيها نص على أن حكاية حال المفرد لا تختص بأي من كمالنا (قوله مخطوف  
متأخر) أي ولو بواسطة حرف الجر فيقال بأي لمن قال مروت رجل ولكن قول الفارح قياس الخ يقتضي أنه لا يصح بها ماني التكرار  
الجم ورة إلا بدونا الجار إذا ابتداء معه مفعول فليتا مل (قوله رد الكوفيين منوما) قال السباطي (إذا أراد منع الابتداء أو المضمومية  
للخطوف والتصريح به تأكيداً فشكل على كلا التقديرين إذ مقتضى قواعد الكوفيين الجواز كالإتيان بل هو أول من الجواز في  
المرجح ويدل لذلك أن فراح التسهيل ذكرها على النصب والخبر على القول بأنها إعراب ولم يصرحوا بخلاف أصلا اه وقال  
ابن تومر في خبره اثني في قوله منهما هاتين كونها مبتدأ وإلى كونها مضمولة مخطوف متأخر (قوله أنوا ناري الخ) وقبل هذا البيت  
ونار قد حشأت بسيد وعن • بدار لا أريد بها مقاما سوى لتبيل راحتي وهي • أكالتها عاقلة أن تناما • ويصده  
فقلت إلى الطعام فقال منهم • زعم محمد الإنسان الطعاما •

أن منهم من يقول منو أمرو منان أنما ومنون أتم فيكون البيت هل هذا (ولا يقاس عليه خلافا  
لبراس) وحجته أنه مع بعض العرب يقول ضرب من منلو منو منان قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه  
سيبويه ووجهه أنه أنزل لاستفهام من صدرته وأحرب أحدهما فعلا والآخر مفعولا في الأولين  
وحكاماني الوصل في البقيين وإن بعدد سيبويه وفي هذا البيت شذوذان آخران أحدهما أنه حكى  
الضمير في أتوا وهو معرفة وليس وجه شذوذه أنه حكى مقدرا خلافا للقارص والثاني أنه حرك النون  
وحكمها السكون وهو ما يكثر الميم المهمة أي الموارفلا ما جوز فيه ابن السبكي كونه ظرفا أي انصروا في  
ظلامكم وكونه تمييزا أي من جهة ظلامكم هـ والأول أولى ويؤيده أنه ينشد هو أصحابا وهو إلهاد صحيح  
وقع في تصيد فحائية منسوبة إلى جذع بن سنان الصائغ ونص ابن الخياط في الأمل هل أنه لا يحسن  
أن يكون ظرفا لإدريس المراد أنهم ليسوا في ظلام أو في صحاح وإنما المراد أنهم نعم ظلامهم وصباحهم اهـ  
الفرق (الثاني) أن أبي يحيى فيها حركات الإعراب غير مضمومة فتقول (أي وحكاية المأمرد المرفوع (أيو) في  
حكاية المنصوب (أيار) وحكاية المجرور (أي ويحبني من الإشباج) للحركات في حكاية المأمرد المذكر  
خاصة على اللغة القصص (فتقول) لم قال جاء في رجل (منو) لم قال رأيت رجلا (منأو) لم قال مررت  
برجل (من) ومن العرب من يحكى عمر إعراب الموصول عنه فقط ولم يرد علامة التأنيث والتثنية والجمع  
فتقول لم قال قام رجل أو رجلا أو رجال أو امرأة أو امرأان أو نساء منون الجميع والنصب مضاف  
المجرى وما ذكره من أن الواو والالف والياء تأتي من حركات لإشباع وأن الحركات حكاية هو قول  
السهرافيه أن الحركات حكاية وأهم أشعرا يابا للحركة في الوقف إذ لا يوقف على متحرك ثمورد أن  
الحركات إنما تليها بالكسرة والفتحة والضم وأما حيلها خاصة وأن الموضع للوقف ولا حركة فيه وقيل الميم  
والفارسي الحكاية مضمومة بالإعراب الحروف اجتمعت أولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وأصوبه ابن  
خروف ومحمدا بن حيان وقال بعضهم الحروف هز من هي النون فإذا قبلت وفتحة الحكاية بالصمة والواو  
بدل التنوين وكذا يثاقب ورده أبو حيان بأن ذلك لغة قلبية وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب  
وقال بعضهم الحروف غير متحركة لأن قياس السكرة إذا أعدت أن تعاد بلفظ المعرفة لا يتوهم  
أما غير ما نقله (الربيع) أن طرقت له التائيت في أي واجب الفتح فتقول آية وآيتان) كما تقول آية  
وآيتان (وبه قول الفصحى الإسكان في من) إذا فعل بها ما الحكاية (فتقول منه) يمنع النون وهاء التاء هـ  
(ومنع) بسكون النون وسلامة التاء من القلب هـ وما قلت مع فتح ما قبلها ولم تغلب مع سكونه  
اعتبارا بحالة الوقف (ومنتان) فتح النون الأولى (ومنتان) بسكونها (والأرجح الفتح في المأمرد  
والإسكان في التثنية) وإنما جاز ما ناء الحكاية نون تائيت لأن ناء التائيت لا يسكن ما قبلها قال  
الموضع في الحواشي وهو الحق وقد مر كلامه فأسألتها للتائيت والقول بأنها أي التائيت وفي منه للحكاية  
بمرد عناية وإنما كان الأرجح الفتح في أفراد لأن التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف حرك ما قبلها  
لثلاث يلق ساكنة ولا كذلك في التثنية فتقول للحكاية جمع بالالف والتاء منات بإسكان التاء للوقف  
هذا حكم غير المطلق وأما المصنف فإذا قال جاءني امرأة أو رجل فذلك تقول منو ومنو وإذا قيل جاءني رجل  
وامرأ فذلك تقول منو منه بمعنى العلامة آخر الكلام لأنه محل الوقف دون ما قبله لأنه في حكم الوصل  
وكذا إذا قال جاءني رجلان أو نساء فتقول منو منات فإذا قال مررت بنسوة أو رجل قلت منو مني وإذا حلق  
مالي بقل من بقل جعلت الزان مالا يفتل أي ويحرق بقل من فإذا قال رأيت رجلا وحمارا قلت  
من وأيا وإذا قال مررت بحمار ورجل فتأوي مني وإذا قال رأيت ثورا غلاما قلت أيا ومنا وكذلك  
ما شبهه ذكره في الإجماع ثم انقل إلى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجهه فسمي لقوله أولا فإن كان

(قوله خلا قابلو) قال  
الشهاب بن قاسم هو  
ممنوع منعا واضعاً هو  
سور لأن قوله أنواراً  
بعد ذلك إخبار بالحالة  
الواقعة لهم فيها معنى  
(قوله لكأت من حركات  
الإشباع) لو قال بدله  
لأأت من إشباع حركات  
الحكاية

المسؤول عنه بمكره فقال (وإن كان المسؤول عنه غائباً بمقتل غيره مقرر بتابع) من التوامع الخمسة  
 (وأداة السؤال من غير مقرونة بماعطف فالحجازيون يجهلون حكاية إعرابه فيقولون من زيد لمن قال  
 رأيت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد) قاله الشاعر الكسرة للحكاية والرفع في موضعها مقدر  
 لأن الواقع بعد من مبتدأ خبره من عند الجمهور أو خبر مبتدأ من عند سيبويه وإن كان المحكي مرفوعاً  
 كقولك من زيد لمن قال جاءني زيد فرفع ما بعد من عن الفنتين ويختص التقدير بمل لغة الحكاية يكون  
 الإعراب مقدر الاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في الموضع غير الرفع في التقدير وعلى لغة العرب  
 فالمحكم ظاهر (وبطل الحكاية في نحو) أي زيد لأن أداة السؤال هي من وى نحو (ومن زيد لأجل  
 الماعطف) الداخل على من (ولي نحو من غلام زيد لا تنفع الطلبة) حلافاً بـ ليس في إجازته حكاية جميع  
 المعارف وفي نحو من شدة لا تنفع الضلع (وفي نحو من زيد الفضل لوجود التامع) وهو النعت (ويستثنى  
 من ذلك أن يكون التامع ابتداءً لمعلم كـ رأيت زيدا بن عمرو أو علماً معطوفاً بنحو أو خاصة كـ رأيت زيدا  
 وعمراً فتجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية) فنقول لمن قال رأيت زيدا بن عمرو ومن زيد بن عمرو  
 ومن قال مررت بزيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو نصيب زيد في الأول وخلفه في الثاني ونقول لمن قال  
 رأيت زيدا وعمراً من زيد وعمراً نصيب ما وراء من زيد وعمراً نصيب ما وذهب  
 يونس وجساعة إلى أن ماعطف أحد الاعمين على الآخر بطل الحكاية وبسببهم لا يمكن العلم بطلانها  
 ويوجبون رفع ما بعد من ومذكر الحجازيين أن الأعلام كثرت وكلامهم مأجوزاً فيها الحكاية لما  
 فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر وشرطوا أن تكون الحكاية من نوع أي لوجهين أحدهما كثرة  
 استعمالهم لها دون أي قاله سيبويه والثاني أن من منية لا يظهر معها فتح الحكاية لسكونها على كل حال  
 بخلاف أي فإنه لو حكى ما أي زيد أو أي زيد رفع أي ما نصيب زيد في الأول وجزم في الثاني للظاهر القبح  
 في اختلاف إعراب المبتدأ والخبر قال ابن تميم والاولى وعلى ما ذهبتم سيبويه وزاد من حروف وجها  
 ناك وهو كون من على حرفين وأما شرط انتهاء التامع فلهما استثنى ما ذكره من الحكاية واستثنى  
 العلم بـ لأن ما رفع المشهور كشيء واحد واستثنى ماعطف اللبس فيه بيان للتبوع ولا يبيح إلا  
 بالحكاية وأما اشتراط انتهاء التامع من الماعطف بمن فلا يلتزم بالحكاية بيان أن المسؤول عنه هو المندم  
 في التذكير لا غير فلا داعي لماعطف جملة السؤال على كلام المسؤول صار ذلك بيان أن المسؤول عنه هو الأول فلم  
 نحتاج للحكاية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والعلم احكيته من بعد من هـ لأن عربيت من ماعطف بها اقترن

### (هذا باب التأييد)

اعلم أن من لغات العرب المندمل عليها بالانفاظ ألف من الجر وهو على قسمين حذران وجماد والحيران  
 هـ رمان ذكر وأنى و (لما كان التأييد فرج التذكير) لأن الأصل في جميع الأشياء التذكير كما قال  
 سيبويه (احتاج) المؤنث (للملاءمة) تميزه من المذكر (وهي إما أن تكون حركة) وجوز الإعراب (وتختص  
 بالاسماء كـ مائة) وهابية وتبدل في الوقف ماء فلذلك رسمت بالهاء (أو ما كانت تختص بالأفعال)  
 الماضية (كقامت) ولهاء (وإما ألف مفردة) عن الصدوق (أو ما كانت قبلها ألف)  
 دائمة (فقلب هي) أي الألف الثانية (همزة كـ مائة) هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم  
 إلى أن همزة والألف قبلها ماعطف التأييد وذهب الكوفيون إلى أن همزة التأييد وليست مبدلة  
 من ألف التأييد (و) الألفان المفصولة والمندمل (بختصان بالاسم) الظاهرة وإلى التامع الألف أشار

(هذا باب التأييد)

(قوله وإن جنحوا السلم فإنهم لم يأمنوا بالهيب) ذكر في الكشاف في تفسير هذه الآية ما يقتضي أن السلم مذكور لأنه قال والسلم قوي تأييد فيجربها وهي الحرب قال: السلم تأخذه بما رويته به. والحرب يكفبك من أخطائها جرح انتهى وعدم إن كمال بأشأن رسالة المؤمنين بما ذكره وثبت وسبقه إلى ذلك أن لا يبارى وقال لصفة قسى السلم تذكر وثبت قبل التأنيك لغة وقيل على معنى المدح أو قيل حلا على النقيض وهو الحرب (قوله من الأعضاء المزدوجة) أشار إلى القاعدة المشهورة وهي أن ما كان من الأعضاء مزدوجا فالغالب عليه التأنيك إلا الحاجبين والمخترين والمخدين فإما ذكره والمرجع السماع وهو لمخترين من المزدوج لا ينافي هذا التأنيك من غيره لأن التأنيك اسم للمخترين معا وكل واحد يسمى به غيرا لأنها وكلام شيعة الضمير لشرح الضرورية يوم الثاني ومن المزدوج الكف لحي مؤنثة وزعم المبرد أنها قد تذكر وألشد: ولو كفى العين تحريك حرفا لا لحدوث العين من الشمال ولم يخل الجنى وهو وهم لأن العين مؤنثة بمنزلة العين وقال ابن يسون ذكر حلا على المضوم رجع إلى التأنيك قبل فكيف وما كان من الأعضاء غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الله البالسان والفنا فإما قد (٢٨٦) يؤن (قوله وهي ثلاث أذرع) الواو في وهي الحال يقال القوس فرع إذا حملت

من رأس القوس وليس بفتح ولم يرد بقوله وأصبح حقيقة مقدار الأصبع ولكنه أشار بذلك إلى كمال القوس كما يقال الثوب سبع أذرع وذاته تزيد أنها موقوفة هذا المدد يعني (فصل) (قوله وفي الصفات الخ) قال ابن تيمية ينظر كيف ارتباطه من حيث الحظ ولا يصح إلا بأن يكون كاف كما نصر اسمها فليشأمل انتهى (وأقول) تأملنا فوجدنا قوله وفي الصفات عطفا على قوله في الأسماء وكلا الظرفين متعلق بمحذوف دل عليه كلام المصنف

الناظم بقوله: علامة التأنيك أو أمه ولا يجمع يومها فلا يزال جلالة وأما عطفه قاله مع وجود التاء للإحق بمعروف مع عدمها للتأنيك (ر) العرب (قد أنشأ أسماء كثيرة بتمام مقدرة ويستدل على ذلك) التقدير (بالضمير العائد إليها) وهذا الذي كثر راحتي لضع الحرب أوزارها وإن جنحوا السلم فإنهم لم يأمنوا بالهيب (قوله) قاله الحرب والسلم مؤنثات بدليل هو وضع المؤنث عليها ولا يفتى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وما في عطف الحرب بالمصالح من الطباق (وبالإشارة إليها هذه جهنم) لهم مؤنثة بدليل الإشارة إليها بإشارة المؤنث وهي هذه (وبشرتها) أي التاء (في تفسيره) نحو عبيدة وأديبة (مصري) من رآه من الأعضاء المزدوجة فإن التفسير يراد الأشياء إلى أصولها وغير المزدوج مذكور كالرأس والقلب (أو) بفتحها (لأنه) نحو لما فصلت العهد) فالعهد مؤنث بدليل تأنيك فعلها (واستقرطها من عدده كقوله) وهو حميد الأرقط يصف قوسا عربية:

أرعى عليها هي فرع أجمع (وهي ثلاث أذرع وأصبح)

فأدرك جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث وإلى ذلك أشار لناظم بقوله: وفي الأسماء قدروا التاء كالكتف

ويترك التقدير بالصمير (ونحوه) كالد في التفسير

(مصل) (الغالب على الأسماء التي تكون في الصفات) المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم ومن غير الله أبى الأسماء غير الصفات نحو رجل ورجل فلام وعلامتين الصفات التي تنزل على مقصدين وهي الصفات المختصة بالمؤنث كما نصر وطاعت لرب قصد بها الحسوث في أحد الأرونة لخصتها التاء فتبيل حائضة وطامنة وإن لم قصد بها ذلك لم تستحقها فيقال طامنة وطامنة بمعنى ذات أهلية للحيض والطامنة (ولا تدخل هذه التاء) الخاصة صفة المؤنث من صفة المذكر (في خمسة أوزان أسد هاقول) بفتح التاء

والتقدير ومن غير الغالب أن يكون في الأسماء الخ والصفات هذه وقادى للمصل البصريين في نحو طامنة وطامنة مذهبان فاستدل الخليل أنه على النسب كلابن وتامر كأنه قال ذات حبش وذات طلسر وعند سبيري ما مزيل بالإنسان أو شيء حائض كقولهم غلام ربيعة على تأويل الحبس وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة أو الحادثة فلا بد فإما علامة التأنيك فتقول حائضة وطامنة الآن أو هذا انتهى وقد أوضح في الكشاف الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة في تفسير قوله تعالى يوم تزونها تلحق كل مريضة بما أرضعت بأن المرضع هي التي من شأنها الإرضاع والمرضعة هي التي في حال الإرضاع فلهذا تذكير بالصبر وذكر أن سبب اختيار المريضة على المرضع أن المراد من طبع شأن الزوجة وهي أدخل فيها وقال في المصلي أن مدح الكافرين أن حلف التاء من حائض للاستغناء عنها وهذا يوجب إثبات التاء في محل الالتباس كعناسر وطاشق وأيم ونيب وطالس وهذا الآخر من جن وأما الافتراض بإثبات التاء في الصفات المختصة بالإناث من امرأة مصيبة وكلبة هاربة على ما في الصحاح للبيس بسيد لأن ما ذكره يبرز لا موجب لأنهم يقولون الإثبات بالتاء في صورة الاستغناء على الأصل كقائمة المرأة قال في الصحاح يخل امرأة حامل رحامة إذا كانت حبل فن قال حامل قال هذا نص لا يكون إلا للإناث ومن قال حاملة بناء على حملها حاملة بعد لم يروى من حسن: تحمضت المنون في يوم (أو) ولكل حاملة تمام

فإذا حمل شيئا على ظهرها أو على رأسها فهي حاملة لا غير (فوه منته و) كانت أمك بنيا (إشارة إلى رجل الإمام ابن جني حيث قال إنه قيل ولو كان فعولا لقليل بغزا كافيل نهز ورد بأن نهزا شاذ وقال أبو ثوري قال البصري وهو يقول من لبني قلبه نوره وأدغم ثم كسرت الفين اباما ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لأنه لا يلبس لبنا أو فلتسب كطائي اه وثمة ب بعضهم في قوله لأنه للبالغة فإن قضيت أن فعلا إذا كان للبالغة عولا عن فاعل لا تلحقه التاء بل يبنى مراجعة النقول في ذلك وقوله أو فلتسب يقتضي أن يصح التسبب لا قرينة مع المؤنر فيقال رجل تمار وامرأة تمار ويبنى مراجعة النقول في ذلك أيضا قال سعدى جلي في حاشيته قوله وهو يقول من البشوق الكشاف قال ابن جني في كتاب النماز لو كانت فعولا لقليل بغزا كافيل فلا بأس من التكرار انتهى وروى ما ذكره ابن جني بأنه شاذ لأن القياس فيها إذا اجتمع الواو والياء السابق منهما ساكن قلب الواو ياء وإدغامها في الياء (٢٨٧) والقاد لا يقاس عليه قوله ولذلك لم تلحقه التاء لأن فعولا

بمعنى فاعل كرجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة قد لا يما لم تلحقه التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الفاضل (ومنه) أي من فعول بمعنى فاعل (وما كانت أمك بنيا أصله بنويا) اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلب الواو ياء (ثم أدغم) الياء في الياء (والألوكان فعلا بمعنى فاعل لحقت التاء وسأل المحدث في جماعة من أئمة الكوفة عن هذه الآية بمحضة الواصلين بأنه فلم يأتوا بوجه الصواب فساله الواصل عن فاعل فاجاب بما قاله المرحوم (وأما قولهم امرأة ملوكة) من الملل بمعنى مائة فقلبت التاء (قالناه) فيه بيسم لفصل راعا هي (للب لغة بديل) وهو طاق المذكر نحو (رجل ملوكة) أما امرأة مدوة) أصله مدوكة بواو ثم أدغم (مضاد) لخروجه من القاعدة ومع ذلك فإنه محمول على صديقة) كأي حكمة وهو رجل صديق على مفعول قوله... لم يفعل وأستعدين والعباس صديقه وهم يحملون الضد على حده كما يحملون المظهر على المظهر (ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقت التاء) الفاصلة جوازا (نحو رجل ركوب ورافة ركوبة) وإنما لحقت (ولم يجر على الفعل فرقان المتصدين) (و) الوزن (الثاني لقليل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح) بمعنى جرح وحمل المنة فيه ما تقدم (وشذ ملحفة جديدة) بالتأنيها بمعنى محدودة ولحقها التاء (و) (و) كان فعيل بمعنى فاعل لحقت التاء) الفاصلة (نحو امرأة حيمة وظريفة) وإنما لحقت فعلا بمعنى فاعل (و) (و) فعل بمعنى مفعول فرقا بينهما وانصبت بفعيل بمعنى فاعل لأنه يجرى على الفعل لأن الوصف من وجه وظرف يأتي على فعل الطراد

لصار كفاعل من فعل بصلابه بمعنى مفعول (فإن قلتم صرحت به نية في ذلك) ألحقها التاء حذية الإلباس بالذكر (لأنك لم تذكر الموصوف) المأمون معه الإلباس (و) (و) (الثالث مفعول) بكسر الميم (كنسار) يقال رجل منسار وامرأة منسار أي كثير الحرب بالحد ما مهملة (وشذ ببقية) (بالعال والتون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيئا إلا أيقنه وامرأة ميقنة وإعما لم تلحقه التاء الفاصلة عن لأنه صفة لا تجرى على فعل ولاه يشبه الصادر الميمية بزيادة الميم في أوله فانه ابن الأثير (و) (و) (الوزن الرابع مفعيل) بكسر الميم (كعطير) من العطر (وشذ امرأة مسكينة) لخروجه من القاعدة ومع ذلك فإنه محمول على فقيرة (وسمى) امرأة (مسكين على القياس) حكاية ببيرويه (و) (الخاص مفعول) بكسر الميم وفتح العين (كشفتم) بالعين والسين المجسمن وهو الذي لا ينهى عما يريد وجواء من شاعته

عدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن أحواه كقوله لعلي ما كانت أمك حيا أسقط له لاها كانت مصروفة عن باقية وقال صاحب الكشاف لم يقل بقية رعاية القواصل ولأنه أن تقول لم يقل منية لأنه صدر أو برنته كإفاد الفاضل في قوله تعالى خلصوا حيا وكما قال في قوله تعالى وهي دميم (قوله وإلا لو اخرج) قال أبو ثوري كان الصواب قرن لو بالتاء لأن جواب الشرط إذا كان جملة شرط وجواب قرن بالتاء كقوله تعالى وإن كان كبير عليك بلغ انتهى وهو من الفارح تنبيه ما أشربه المصنوع من الرد على ابن جني به أحاطة أن بنيالو كان فعلا بمعنى فاعل لحقت التاء ومر ما أجاب به البصري وما فيه وما أجاب به غيره وكان على الفارح أن يتم نقل ما استدله ابن جني ووجهه فذهب (قوله على مدوة) كان لا صوب أن يقول على مدوة فبنا مل (قوله جوازا) قال السباطي في غير بظاهرة أن فعولا بمعنى مفعول يجر فيه حقوق التاء وعدمه في كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلام شرح التمهيد وغيرهم أن حقوق التاء إنما يجرى على وجه التدوير في أسماء مخصوصة انتهى وقال أبو ثوري بهم منه أن التاء ليست لازمة لكن نفس الصبح ذكرها بلزمها كما لا يخفى .



(قوله والزيد هو الذي لا يتحمل الخ) فإما المتأخر لا يزال من كلام الرافعي اختلف في حقيقته ما نصبراده صاحب  
المستعذب على المذهب أن المشهور فيه أنه الذي يظهر لإسلام ويحس كغيره من المدافق فالأقرب أنه من لا يتحمل ديناً انتهى ونقل  
ابن كمال ما شا في رسالة الزيد بن عن (٢٨٨) العلامة في شرح مداح أن نصبراده بالمعنى للكفر اصطلاح الفقهاء وأنه في لسان العرب

يعطى على من ينفي الباري  
وعلى من يثبت الصربك  
له وعلى من ينكر حركته  
غير مخصوص بالأول كما  
رغم ثواب ولا بالتالي  
كما هو الظاهر من كلام  
الجهري ونقل عن  
بعضهم أن الكفار اسم ليس  
لا إيمان له فإن أظهر  
الإيمان خص باسم المنافق  
وإن قال بقدم الدهر  
وإسناد الحوادث إليه  
باسم الدهري وإن كان  
مع اعتزافه بلبوة الذي  
صلى الله عليه وسلم وإظهاره  
عماد الإسلام بطر الكفر  
بعض باسم المنافق وقال  
إن هذا هذا القيد إنما  
هو في الزيد بن الإسلامي  
والافتد يكون من المشركون  
وقد يكون من أهل الذمة  
ثم ذكر أن بهذا القيد وإن  
لم يكن معبراً فيه وبقيت  
احترافه بوجود الصانع  
اختار بمارق المحدثين  
من حال من المذهب المستقيم  
إلى أي جهة من جهات  
الكفر قال في الكشاف في  
تفسير قوله تعالى إن الذين  
ياحدون في آياتنا يقال أحد  
الحافز واحد إذا حال من  
الاستعانة بغير في شئ

(ومعنى) بالذات والميم والسبب في ذلك من الدعوى وهو الظن يقال ربح يدعى بهوطة عدم لحاق  
الثناء بدينين لوزين ما تقدم في التأخير إلى هذه الأوزان الخسة أشار الناظم بقوله ولا تل فارقة فيؤلا  
الآيات الثلاثة (وتأني التاء لفصل واحد من الجنس) الجامد الذي لا يصح مطلقاً (كثيراً كثيرة) وتتم  
بفتح المثناة فوق سكنون الميم (ولكنه) أي لفصل الجنس من واحدة (في جبهة) بفتح الجيم وسكون  
الواحدة بعدها حمزة ضرب من السكفة (أو كناية) بفتح الكاف وسكون الميم وبفتح الحمزة وهي التي  
تقبل إلى الغبرة والسواد وقولنا موضح (خاصة) بحرج لسيارة ومبارة فإنها ما جمعا سيار ومبار لا من أسماء  
الجناس لعلنا التأييد عليهما قال في تعالي رجاءت سيارة وهل يفيد كونها من أسماء الأجسام  
فالقيد معروف إلى الجامد وهذا مشتق وتأني التاء لفصل الواحد من الجنس الذي بعده المخلوق  
فبيلان نحو ابن وانه وقد تكون التاء لارما فيها يشترك فيه المذكور والمؤنث كرامة وهو المعتدل والمعتدلة  
من الرجال والمساء لا بالطويل ولا القصير (و) تأني التاء (هو ضم فاء كعدة) أو أصلها هو بذكر الوارد  
فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة مقلوا كدرة أو إلى العين ثم حذفوا الواو وهو ضو أمنا التاء في غير  
عمل المعروض منه لأن ما التأييد لا يقع صدر أو تأني هو ضامن عين كإقامة (أو) من لام كعدة (وأصلها  
سنو أو سنة بدليل قرطبي جمع) لا لغيره التاء سنوات أو سنوات فذكر هو التالف حركات الإعراب على  
الواو لا احتلالها وحل إمام الخادم الحاد هو الواو والهاء وهو ضو أمنا التاء في عمل المعروض منه على القياس  
(أو) هو صا (س) حرف (ذات المعنى) وهو باء السبب (كأشعق وأشاعة) وأورد في وأردقة ومولي  
وموثة لينة إلى أشعق وأورد في وموثة فالتاء هي صوص من باء السبب الأخرى أهمها لا يجتمعان  
وإنما يقال لا شعيبين ولا أشعق وكذا (أو) هو صا (س) حرف (واشعق ومعنى) وهو باء معاويل  
(كرديق وزمادة) فالتاء هو ض من باء ما سبق فإذا جىء بالياء لم يجرى بقاء بل بالخالي ما سبق قالوا فالتاء  
بتماقن ما قاله وشرح الكافية والزيد بن هو الذي لا يتحمل ديناً أو قبل هو الذي يظهر الإسلام ويحس  
الكفر (و) تأني التاء لفصل واحد من الجنس الجامد الذي لا يصح مطلقاً أي لعرب الأسماء الإجمالية (كرارحة) جمع موزج  
فتح الميم وسكون الواو وفتح الراء لجهه ما بعدها جيم وهو الحذف وقيل الجوزب والقياس موزج قد حلت  
التاء في جهه ليدل على أن أصله أجمعي فعرّب والفرق بين المغرب وغيره أن العرب إذا استعملت الأسماء  
فإن عالت بين أنه الله فقد عربته وإلا فلا (و) تأني التاء (للسالمة) في الوصف (كرأوية) لكثير الروايات  
وإنما أشوا المذكور لأنهم أرادوا إحياء في ذلك الوصف العالية مؤنثة (ولنا كيدها) أي المبالغة الخاصة  
بغير التاء (كفسابة) وذلك لأن لا يبعد المبالغة نفسه فإذا دخلت عليه التاء أقادت تأكيده المبالغة لأن  
التاء للمبالغة (و) تأني التاء (لنا كيد التأييد كعدة) لأن أفراد المؤنث باسم غير المذكور يفيد التأنييد  
كمجوز وأما أن فكان يكفي أن يضاف له بغير التأنييد نفسه فدخل التاء فيه لتأكيد التأنييد  
(فصل) لكل واحد من أمي التأييد (المصدرة) والمصدرة (أو من نادرة) ولا تتعرض لغير هذا  
المختصر لكون الناظم لم يذكرها (رأوردان مشهورة) في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف أن  
المصدرة أصل للمصدرة فلهذا تقدم (مذكوراً) أي بالاختصاص (لثا عشر) وزنا (أحد ما قبل بضم الأول  
وفتح الثاني كآري) بالراء المهملة واللام الواحدة (لثا عشر) بالذال المهملة ووجهها وادواً وادواً المثلث

فاستعير للأحرف في تأويل آيات القرآن عن جهة الصحة ولا سند منه انتهى ولم يصب في نصيب المستعاره بقوله في آيات القرآن  
فإنما في الآية الكريمة مستعارة للأحرف من جهة الصحة ولا سنداً مطلقاً لا للأحرف عنها في آيات الله وإلا لما احتج إلى قوله  
في آياتنا ولهذا بأن الفرق بين المصدق والزيد بن رافعي وأما رافعي ليس المصدق الدهري كما ظن صاحب المغرب (فصل)

(قوله أجد الخ) بعده قوله فنفس الطرف أنك من نهي . فلا كما يابنك ولا كلابا وذكر به منهم أن شعي اسم بطة وهو لا يخالق قول الشارح لموضعين (قوله بشرط أن يكون ما جمعا) لا يفسد عليه كسرى علما لأنه معرب قال الإمام المزدني وكسرى معرب ومنهم من وضع الكاف فاعتار كسره وفعل في الاسم هو جره فهو فعل وليس في الصفات البصريون يختارون الفتحة في أوله بدلالة أن القسبة إليه كسرى ياتفاق بفتح الكاف وأن فعل أكثر في الكلام من فعل بكسر أوله (٢٨٩) وأن هذا ليس ما يفهمه القسبة بوجه

أكسرة على غير قياس انتهى (وأقول) على كلام البصريين بمسألة قول المصنف بشرط أن يكون إما جمعا الخ (قوله حكاه في الصحاح) عبارة الصحاح الأرضي فمر من فمر الزملا وهو أفضل من وجه وفعل من وجه لأنهم يقولون أديم مأروط إذا دبع بوجه ويقولون أديم مرط انتهى وبه يعلم على عبارة الشارح ووجه ما أضاف إليه في الصحاح أن قولهم مأروط يدل على أن الحمرة أصلية والآلف ذاتة وقولهم مرط يدل على أن مرط أصل والآلف في آخره متقلبة عن ياء ومرط كسرى من دبع وحين أن كلام الصحاح لف ونشر غير معرب لأن الدليل ليس على ترجيح المدح فتأمل (قوله ولا ثالث لها في الجرح) في القاموس أنها اسم جمع قال اللغوي

(وأدى وشعي) بمسألة مهمة فوحدة اسمين (لموضعين قال) جري . (أجد أصل في شعي غريبا) . الزما لا أبالك واختراها (وزعم ابن قتيبة أنه لا أربع لها) في لسان العرب (ويرد عليه أن في النون) اسما (لحب) من قبل (يجب به اللين وجنى) بالجيم والنون والفاء اسما (لموضع وجنى) بالجيم والسين المهمة والفاء الموحدة اسما (لنظام العمل) جمع عظيم لا عظم والمراد به كبار العمل الثلاثي بمعنى من ولس أوامر أوامسة قاله الفاضل ورجى بالراء والحاء المهمة والباء الموحدة لموضع وحطكم بالحاء المهمة فربية قال أبو علي الفارسي هي مقصورة حكاه عنه ابن جني في القند (وقد بين) من عدم اشتراكها ذكر (أن هذا علم لفعل في الأوزان المشهورة مشكل) لأن الأوزان النادرة بل قال خطاب المرادى أنها شاذة لوزن (الثاني فعل في العلم الأول وسكون الثاني اسما كان كهي) بالموحدة اسما ليدفعه الجوهري بقول أبيه في الأرض كتر جمعا (أو صفة) لا مذكرها (كجلى) (أو) ما لحاظ كسرى (الطول) في الأطول (أو مصدرا كرجى) مصدر رجع الوزن (الثالث فعل بفتحين اسما كان كبرى) بالموحدة (لهر بدعق أو مصدرا كرجى) بالطاء المهمة (لغنية أو صفة كجلى) بالحاء والهمزة المهمتين بينهما ياء مشاة فثانية يقال حار حيدى أى يجد عن طله إذا تخيل منه الوزن (الرابع فعل بفتح أوله وسكون ثابيه بشرط أن يكون إما جمعا كفتل) جمع فتيل (وجرى) جمع جريج (أو مصدرا كدهوى) مصدر دعا (أو صفة كسرى وسى مؤنث سكران وسيفان للطلوع فإن كان فعل اسما كآرطى وفاقى من ألفه وهاهنا) مبيان على الصرف وعدمه لم صرف قدر الآلف للإلحاق ومن منع قدرها فلها بدعق الآخر على غير الأصل يدع به الأديم يقال أديم مأروط أى مدبرج وقد يكون آرطى فعل لأنه قد انجم من كمال الصحاح والفاقى بفتح الوزن (الخامس فعلى تضم أوله) وتخفيف ثابيه (كحارى) بكسر أوله المهمة والراء المهمة (وسماق) بالسين المهمة والنون (لظايرين) ذكرين أو اثنين (وفي الصحاح أن ألف جبارى ليست لتأنيث وهو وهم) بفتح هاء من صاحب الصحاح (لأنه قد وافق على أن يجمع الصرف) ومنع الصرف دليل على أن ألفه لتأنيث الوزن (السادس فعل بضم أوله وتثنية ثابيه مغزى كسرى) بالمهمة (الباطل) وللكذب وهو الهواء بين السماء والأرض الوزن (السابع فعل بكسر أوله وفتح ثابيه وسكون لائه كسبرى) بمحلات وموحدة (ودقق) بالهمزة والهمزة (لضرب بين من المشى) بالاول مدية فيها بغير والثاني مشية فيها تدقق وإسراع الوزن (الثامن فعل بكسر أوله وسكون ثابيه إما مصدرا كذكرى) مصدر ذكر ذكر أو ذكرى عاتوا فاق فيه كلثان فيما عدا ألف التأنيث (أو معا وذلك) شيناز (جمل) بالحاء المهمة والجيم (جمعا لمعجل بفتحين اسما لظاير وطرب بالطاء المهمة) بالراء المهملة الموحدة (جمعا لظربان بفتح أوله وكسر ثابيه اسما لدوية ولا ثالث لها في الجرح) وذلك معلوم من عدم الإتيان بهما بالكاف ولكن ذكره تأكيذا الوزن (التاسع فعل بكسر أوله وثانية مدية نحو حيشى) بفتح المهمة ولامين مثلثين بينهما ياء مكناة فثانية اسم مصدر حى على الشيء إذا حض عليه (وخليل) بالحاء المهملة

(لتصريح - ٢٧ - ثابى) وقال في القاموس وهذا القول عندى اسما قال بعض الفضلاء والظاهر أنه من الجع لجورد المرد والدلالة على المتعدد ولعل وجه كلام القاموس أنه لا يصحك وزن فعل لأنه جمع مجرد وجراد لفظين منه وجوده فرد لا يصلح دليلا على الجمعية بدليل غموضه بالجملة لا مرة لهذا الخلاف (قوله اسم مصدر الخ) قد يقال لا نسلم ذلك بل هو مصدر وهو صريح قول المرادى ولم يعم إلا مصدرا وذكر أن خصيصا يورد

والفناء اختلافا في الأثر من غير رضى عنه لولا الخلق لأذنت (وحكى الكسائي هو من خصيصه ما فرقه  
بالد وهو شاذ) وقياسه القصر كأمثله في السبيل الوزن (العاشر فعل يضم أوله وثانيه وتثنية ثالثة  
ككفرى) بالفاء والراء في القاموس أنه مثبث الكاف والفاء الكفرى والكافور (لواء الطالع) أى  
طالع النخل منى بذلك لا يكفره أى يهجره ويعطيه والتخفيفان بجملة الطالع نفسه والقصر بجملة الطالع حين  
يتحقق قال القائل والأول هو الصحيح لأن الاشتقاق يدل على صحة (وحذرى وبذرى) بذالين معجمتين  
وراء بن مهمتين وجماعة مهمة في الأول وباء موحدة في الثاني وهما (من الحفر والتبذير) وقال ابن ولاد  
البذرى بالذال للجملة الباطل الوزن (الحادى عشر فمبيل يضم أوله وفتح ثانيه مشددا تكبيلى) بالحاء  
المجتمعة الطاء المهمة ١٢٨ (للاختلاط) بذال رقموا في خليل إذا اختلط عليهم أمرهم (وقبيلى) بالفاء  
والباء نحو حفر الطاء المهمة اسماء (للمط) الوزن (الثاني عشر فمبالي يضم أوله وتثنية ثانيه نحو  
شفاى) بالثين المجتمعة والفاء والراء المهمة (رخبازى) بالحاء المجتمعة والياء الموحدة والراء اسمين لثنتين  
ورخصارى بالحاء والصاد المجتمعتين والراء المهمة سما (لغائر) بجملة (نحو حنى) مما كان على وزن  
مبلى يضم الفاء وفتح الميم (ونحو حلقى) مما كان على وزن فمبيل بكسر الفاء لتثنية الميم المكسورة  
(ونحو خيلى) مما كان على وزن فمبيل يضم الفاء لتثنية الميم المفتوحة (ليس من الأوزان المختصة  
بألف صورة بدليل) وجوده على أوزان محدودة فالأول كان (عرواء) يضم الميم المهمة وفتح الراء المهمة  
قوة الميم وسما في أول ردها كان الفاء موزنة زيادة على الصحاح (و) الثاني كان (غليراء) بكسر الفاء  
ولتثنية الحاء المجتمعة من العنبر والخضراء الرجل القصر (و) الثالث كان (دخيلاء) يضم الدال المهمة  
لتثنية الحاء المهمة ولم يحفظ بالمدحير يقال وهو عالم بدخيلاء أمور كأي ساطعها (ومشهور أوزان المحدود  
سبعة عشر) بوزن (أحدها مبالا يفتح أوله وسكون ثانيه اسماء كان كصعراء أو صدر كرهيا) مصدر  
رغب بالراء المهملة والسين المهملة (أو خمسة كحراء أو بدخيلاء) والديه بكسر الدال المهمة وسكون الياء  
المتناهية تصف قال أبو زيد هو المظهر الذي يسرى به رعد لا يرق بأقله ثلث النهار أو ثلث الليل والمطال تتابع  
المطر (أو جمالي الميم كطرقاء) الطاء والراء المهملتين والفاء ويضاف للفتحة بالواحدة فيقال طرقاء للفتحة  
وعى ظهر ومنها أنفج حنجر (و) بوزن (الذي والثالث والرابع أملاء بفتح الميم وأفعلاء  
وطفقوى الصحاح قال يربو واحد جمع (و) الوزن (الذي والثالث والرابع أملاء بفتح الميم وأفعلاء  
بكسر هاء أو أملاء بضمه كعولم بوزن (أرماه) بفتح الراء وكسر هاء ضمها (سمع لب الأوزان الثلاثة) وهو  
اليوم المعروف في تحمية التجميل يحط مؤلفه اسم اليوم أربعة عشر بكسر الراء بفتح الميم وضم ثبائه  
عمره الخيمة وضمها موضع (و) الوزن (الحامس فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثة  
(كعقرباء) اسماء (المكابر) الوزن (السادس فعلاء بكسر الفاء كفضاضاء) بخالف وصادين مهمتين  
اسماء (لصاصو) الوزن (السابع فعلاء يضم لأول والثالث كقرفضاء) بخالف فراء فضاضة لمع  
من القصور يقال فضاء القرفضاء إذا فضاء قديمه رأس الأرض إليه الوزن (الثامن فاصولا يضم الثالث  
كما شرواء) العاشر أهزم وحكى أبو عمرو الديباني فيه القصر الوزن (التامع فعلاء بكسر الثالث كفضاضاء)  
بالقاف والصاد والميم المهمتين اسماء (لأحد جعراء المبرج) وهو حبران فرق القاف ابتداء أقصر من  
وجليه فكس الزرافة من اسماء جعراء بفتح الفاء وفتحة ثبائه الوزن (العاشر فعلاء بكسر الأول وسكون  
الثاني نحو كبرياء) معنى التكبر الوزن (الحادى عشر فعولاء كشيرواء) بالسين والحاء المهمتين  
تثنية وضمه ان ذلك بالحاء المهمة قال أبو عمرو اختلاط الأمر الوزن (الثاني عشر فعلاء بفتح أوله  
وثانيه نحو راساء) بالباء الموحدة والراء والسين المهمتين (معنى الناس يقال ما أدري أى البراساء)

فصره وقد يقال إن اسم  
ليس مضافا لمصدر بل  
مصدر (قوله والكافور  
لواء الخ) لا بناء في ما قاله  
أن الكافور يطلق أيضا  
على غيره وعاء الطالع فلي تأمل  
(قوله أو مصدر الخ) قال  
الدوشيرى لو أدخله في  
قوله اسماء لأن المصدر  
على الصحيح اسم جامع لغير  
مشتق كان أول وكذلك  
لو أدخل في قوله اسماء  
طرقاء وضمها هو جمع  
في الميم لكان أول أيضا  
تأمل (قوله فائلاء) ذكر  
بدله في باب جوع التكسير  
واعطاه وذكر أن الثلاثة  
أسماء لجمرة البرجوع  
وبينها فراجعه

(قوله فعلاء بفتحين تكفاء) فيه نظر فقد قال ابن يعيش الحلي في شرح المصطلح من ذلك أي ما اجتمع فيه زيادة تان في محل واحد فعلاء بفتح الفاء والميم قالوا جنفاء وقرماء ولم يأت صفة فالجنفاء اسم ماء لمعربة بن عامر قال القاهر : رحله إليك من جنفاء حتى ه أخذ جناء بفتح الجاء بالخطأ وقرماء بالقاف ونحو بك العين موضع راء الجوهرى ذكره (٢٩١) بالقاف وهو تصحيف إنما هو بالقاف

وقد قالوا في الصلة التاداء بمعنى الأداة يقال تاداء أرداءه مقلوب منه قال ابن السكيت ليس في الكلام فعلاء بالتحريك إلا حرف واحد وهو الداء بمعنى في الصفات اه وهو غالب الكلام المصنف من وجوه كما ترى فتأمله وأصف جده وبهم من كلام ابن يعيش كما يعلم من تصح كلامه أن فعلاء هنا بضم أوله وضم ثانيه تأمل وقال في الصحاح وجن على فعل بضم جين أو بفتح الجيم انتهى وقال في القاموس في مادة جنت وجن وجنوا وجرى وأرى وبعدان وكجروا ماء للزادة لا موضع ووم الجوهرى انتهى وقال الجوهرى في مادة داء الداء الألف وقد يحرك الحرف الحلق وهو تاء لان فعلاء بفتح العين لم يمت في الصفات وإنما جاء حرفا في الأسماء فقط وهو قرماء وجنفاء وحما موضعان انتهى وهذا

أي الناس هو (وبراكاه) بالموحدة وراء المهمة (بمعنى البروك) وهو أن يبركوا أبليهم ويزلوا عن خيلهم ويثأروا رجاء وبراكاه كل شيء معظمه وشدة يقال وقع في براكاه الأمر وفي براكاه القتال أي في معظمه وشدة قال بشر بن أبي حازم :

ولا ينحى من الضربات إلا براكاه القتال أو الثمر

قاله القائل الوزن (الثالث عشر فعلاء بفتح أوله بكسر تايه نحو قر بضم كرىاء) بفتحين وراء بن مهملين فيهما بالقاف في الأول والكاف في الثاني (نوعان من البسر) بضم الموحدة وسكون المهمة قال الكسائي بسر قر بضم أوله وهو أطيب البسر أو قال أبو الجراح ثم قر بضم أوله بضم الموحدة الوزن (الرابع عشر فعلاء بفتح أوله وضم ثانيه فهو بوقاه) بالفتح المهمة والباء بالموحدة والقاف الموحدة بفتح العين المهمة وكسر الدال المهملة الوزن (الخامس عشر فعلاء بفتحين تكفاء) بالفتح المهملة والياء بالموحدة والقاف الموحدة بفتح العين المهمة وكسر قاله ابن الناقم في بعض نسخ الشرح (وإنما هو بالهم واليون والفاء) كما هو القالب في نسخ ابن الناقم ونحو فعلاء فعلا اسم مكان (ولا يظهر له إلا داء) بفتح الدال المهملة والهمزة والياء للثلاثة أسماء (اللامه وقرماء) بالقاف والراء أسماء (الموضع) ذكره في الصحاح في مادة الفاء وارت كره في مادة القاف قال في القاموس في فصل الفاء وقول الجوهرى قرماء موضع مهور وإما هو بالقاف وقال في فصل القاف وقرى بكسر الهمزة وفتح القاف بالياء لبنى امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة (وعلى هذا) التقدير (فقد الناظم لذلك في المهدود) من أوزان الممدودة (مفكك) لا يوزن ما هو جذا (وفي المحكم) لابن سيده (أن جنفاء بالهم واليون والفاء والقصر موضع واحد بالفتح) فذكره فيما يخص بالمد مدكاه الوزن (السادس عشر فعلاء بكسر أوله وفتح ثانيه فهو بوقاه) بالفتح المهمة والياء بالثلاثة أسماء ثوب مخلوط بصرير وقيل ما حمل من القدر وقيل برديه مخرطه صخره أجبنا بفتح أوله أيضا لضم الوزن (السابع عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه تكبلاء) بالفتح المهمة والياء بالثلاثة أسماء الكبر والتكبر والقصر

(هذا باب المنصور والمندود)

المنصور هو الاسم المنحكي الذي حرف إعرابه ألف لازمة كالفتح والمصاحف خلاف إذا رأيت أخاك فلا يسمى منصورا والمندود هو الاسم المنحكي الذي آخره حمزة بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء بظلاله أو لا يوشاء فلا يسمى مندودا (فصر الأسماء مع ما حذر بان قياس وهو وظيفة الحوى ومما هي وهو وظيفة الغوى وقد امتن الغوى بن جهاض) وحذرا في ذلك كتنا وحاذر الباب عند التنوين (ليجمع إليه) أن الاسم المنحكي بالالف ثلاثة أقسام أحدها ما ظهر منه الصحيح (الأخر) بفتح ما قبل آخره (قياسا) وهذا النوع مقصور بقياس) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

إذا اسم استوجب من قبل الطرف فتما وكان ذا ظهر كالألف

فلما سجد الحلق الأخير لم يبق قصر بقياس ظاهر

(وله أمثلة منها كونه مصدر فعل) بكسر العين (اللازم نحو جوى جوى) بالهم (وهو جوى وهو جوى) لأن ظهوره من الصحيح (الأخر) (فرح فرحا) وبطر بطرا (وأفرا أفرا) بفتح ما قبل آخره واجب مطرد

البحث يحتاج إلى مزيد تحقيق فليتبأمل (هذا باب المنصور والمندود) (قوله بظلاله إذا الخ) كان عليه أن يذكر مندودا باسم كاستمع المصنف أول الكتاب حيث قال وخرج بذكر الاسم فهو يضي و زاد الفاعل هناك خروج الحرف فقال والحرف هو جوى وكذا على قياسه في تعريف المندود الآن كان حقه أن يقول بظلاله إذا الخ (قوله وبطر بطرا) ثم بالفتح لكون ظهوره في حدة الإثبات وكونها ثلاثة

لأن فعل اللازم قياس مصدره فعل متعدي (فإن ابن مسعود وغيره) بمبدأ السبوية والفراء (وشذ الفراء  
 ب) الذين المعجمة المفتوحون (المصدر غري) بكسر الراء (فهرز) بوق الصراح في فعل الغين للمعجمة  
 والراء غري بالثاء بالكسر أي أوقع به الاسم الفراء بالفتح والمذ (وأفردوا) لكثير  
 (إذا قلت مهلا عارت العين بالكاه فراء ومدتها مدافع نيل)

هذا قول ابن مسعود وموافقه (وفيما أتوه نظرا لأن ما عبيدة حكى) عن عابد بن مكنوم (فأرى بين  
 الشينين خراء أي يوشى) يدهما (ثم الله) أي بيت كثير المتقدم (وعلى) قول أبي عبيدة (هذا فاند قياس  
 كما يأتي لأن غارت فراء) بالكسرة نظير من الصحيح بمقابل آخره ألب (كفالة قتالا) ثم قال أبو  
 عبيدة (وغارت قاعات من غريت) بالثاء غري (مراشد) أبو عبيدة والجوهري (أسلو بدل هولا  
 وقاض بدل عارت وحفل بدل نيل) بضم ثنون ولشد يد الهاء أي كثرة متتابعة دل عليه رواية حفل  
 صم الحاء المهمة ولشد يد الفاء أي منتهى ولا يمد هدى أن بدل الفراء بالفتح والمذ اسم مصدر كالكلام  
 والسلام وقياس المصدر غري بالنصر وما حكاه أبو عبيدة من باب فاعل لأن باب فاعل وكل استنشد  
 بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بأن الفراء بالفتح والمذ اسم مصدر غري والفراء بالكسر والمصدر  
 غري مشهورا لاختلاف الفراء في بيت كثير فإن مسعود يرى أنه بالفتح والمذ أبو عبيدة يرى أنه بالكسر والمذ  
 وناه على ذلك الجوهري فلم يوارفاه من عمل واحد (وهنا عمل بكسر أوله وفتح ثانيه جمع لفظة بكسر  
 أوله وسكون ثانيه نحو غري فغري) بالحاء والراء الكذب (ومريرة مرسى) بالراء الجذال (فإن نظيره)  
 من الصحيح (قربة وقرب) بكسر ثانيا (ومنها قبل بضم أوله وفتح ثانيه جمع لفظة بضم أوله  
 وسكون ثانيه نحو ديرة دوى) بالذال المهمة الصور المنقوشة في الحائط ونطلق على الصور الجنية على  
 سبيل التشبيه (ومريرة مرسى) بالذال المهمة لسكن (وريرة وري) بالراء المضموعة وسكون الواو وحدة  
 المعجمة تحمر للأسد (وكسوة كسني) بالكاف السين المهمة (فإن نظيرها) من الصحيح (حبة وحبيح  
 وقربة وقرب) بضم الحاء والثاني فلهما ولعل ذلك أشار الساطع بقوله كعمل وفعل في جميع ما  
 كعملة وفعة . . . (ومها اسم معمول مازد على ثلاثة هو معطى) من الرباعي ومقتضى من الخراس  
 (ومستدعي) من الشينين (فإن نظيره) من الصحيح (مكرم) وعزم (ومستخرج) بفتح ما قبل الآخر  
 فمن القسم (الثاني) من أقسام امتثال بالفتح (أن يكون له نظير من الصحيح بحسب قبل آخره ألب  
 وهذا النوع محدود قياس) وبلى ذلك أشاراكظم بقوله

وما استحق قبل آخر ألب . فالحق في نظيره حتما عرف

(وله أمثلة من أن يكون الاسم مصدر الأفعال) سكون الله وفتح العين (أو الفعل) بكسر الفاء وسكون  
 العين (أوله حمزة وصل) فالأول (كأعلى إله طمو) الثاني نحو (أرغى أرغاء) قال الجوهري أرغى  
 أفعل من الرأى والتدبير اه والاصل أرغى أرغاء بالفتح الياء والفعل الفاعل تركها وانفتاح ما قبلها  
 وفي المصدر قلبت حمزة نظيرهم إرغاء رائدة (واستغنى) الأمر (استغناء) تتبعه ولعل ذلك أشار  
 الناظم بقوله المصدر العمل فليقد مدنا . بهز وصل كارهوى وكارغى

(فإن نظيره ذلك) أي نظيره ما كان مصدر الأفعال من الصحيح (أكرم إكراما) فلهذا ما كان مصدر الفعل أوله  
 حمزة وصل من الصحيح اكتسب كلسا بآ فيه من أفعل (واستخرج استخراجا) فإنه من استغنى (ومنها أن  
 تكون مفردا لا معطاة) سواء كانت حمزة قلبه ببدلة عن و أو إياها فالأول (بحو كساما أكسبه) الثاني نحو (رد  
 وأردية) والاصل كسا وورد أي (بوز نظيره) من الصحيح (حمار وأحمره سلاح وأسلطوه من ثم) أي  
 من أجل أن أهلة حقا أن تكون جمع له مدحولا سكون جمعا للمصروف (قال الأخفش أوعية) جمع وحي

(قوله غارت الخ) قال المصنف  
 وغارت من غارت من غارت  
 الأرض يغيرها أي سقاها  
 وقيل من غارت بينه تغور  
 غورا إذا دخلت في الرأس  
 وغارت تغار لغة فيه  
 والأول أنسب وفراء  
 نصب على الحال بمعنى  
 معارية اه ولو قال بمعنى  
 بخرية كان أولى لأن الوصف  
 غر وينظر معنى قول  
 المصنف فاعلم من غري يصح

قوله فله خلا عن أبي  
 الحاكى له من  
 تقدم غريت بين الشينين  
 الخ فإن الأول يقتضى اه  
 بمس المرالة والثاني  
 يقتضى اه من غري  
 بالثاء أي أوقعه (قوله  
 ولا يمد الخ) كونه اسم  
 مصدر فيه نظرا لاستيفائه  
 حروف الفعل بخلاف  
 ما نظره وقول الشارح  
 وناه الخ ولبه نظرا لأن  
 الجوهري مصرح بأن  
 الفراء بالفتح والمصدر  
 غري كاحكاء الشارح منه  
 بقوله وفي الصحاح الخ  
 بحسب ما رآه ينظر هل  
 العبارة بحسب ما رآه  
 أو ما رواه



من الجاني (رافضة) جمع فن من الراوى (من كلام المولدين لأن وحى وفق مقصودان) والرجح الطاحونة مؤنثة والتفاه مؤنث المنق يذكر ويؤنث (وأما قوله) وهو مرة بن عثمان التيمي (في ليلة من جمادى ذات أندية) لا يبصر الكتاب من ظلماتها فطابا

(والمفرد ندى بالتصريف ضرورة وقبل) ليس بضرورة ولكنه (جمع) بالبناء للفعل (ندى) بالتصريف (على تداء) بالمد (بكمال وجمال) بالجيم (ثم جمع تداء) الممدود (على أندية) فأندية على هذا جمع الجمع (و) هذا القول (يعني أنه لم يسمع تداء جمعا) ولو سمع لقل واللازم منتصب فاللزم كذلك (ومنها أن يكون مصدرا لفعل بالتخفيف) وانفتح حاله كونه (دالا على صوت كثره) وانتفاء (بضم المهملة والمثلثة) أرغها وفتح ثابها وإجهده والرها صوت ذوات الخب والخباء صوت الغاة من الغدان والممن (فإن نظره) من الصحيح (الصراخ أو) دالا (على داء نحر المصباح) يقال متى بطنه مضاء (فإن نظره) من الصحيح (الحوار) بضم الحاء وفي آخره داء مهملة زاد في القاموس فتح الدال قال وهو شبه الحواران بأخذ في الرأس (والوكان) بضم الواو القسم (الثالث أن يكون لا نظره) من الصحيح (فهنا إنما يدرك نعره ومبه بالسماح لن المقصود سماط الفتى وحالتيان والسنا الضوء والتمنى) بالمثلثة (التراب والحصى) بكسر الحاء المهملة والجيم (المثل) وهو صفة يمد بها بين الحسن والقبح (ومن الممدود سماط الفتاة لحدائق السن والثناء الشرف) بالسين المهملة (والتراب) بالمثلثة (لكثرة المال والجداء) بكسر الحاء المهملة وبالفتح المهملة (للمثل) بالنون والسين المهملة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والعادم النظير ذا قصروا مد به قبل كالخس ولا خلا

(مسألة) (أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقصر ذي المد إخطاراً بجمع عليه ... كونه

لا بد من صنعا وإن حال السفر (والمد بحسب كل حود ودبر

بضم صنعا للضرورة وجواب الشرط محذوف أي لا بد منه وحسب من حنى نظره إذا احذرتب والمود بفتح الميم المهملة وسكون الواو كالتثنية من الإبل ويؤنث بفتح الميم وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودجورا إذا هضر ظهره (ونوه)

نهم مثل الناس الذي تعرفوه (وأهل الوط من حادث وقديم)

لقصر الوفاء للضرورة وهو عبود وأراد أن هؤلاء القوم الذين مدحتهم مثل الناس يعرفونهم ويعتبرون بهم مثلاً في كل نوع من أنواع الخلق وأنهم مع هذا أهل الوفاء بالمهود من حادث متجدد وقديم ماض ومنع الغراء قصر الممدود للضرورة فيها قياس يوجب مدته كقوله لأن فعلا تأنيث أفضل لا يكون إلا بمدوداً فلا يجرده عنه أن بضم للضرورة ورد بقول الأثير فقلت لو باكرت مشموة صفراً كلون القرس الأشقر

لقصر صفرا للضرورة وهي فعلا أي أفضل فلهذا لم يمتد بفعلا وحكى الإجماع على الجواز بما للناظم (واختلفوا في جواز مد الممدود للضرورة فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله)

سيفين الذي أضاءك حتى (فلا يدرم ولا غناء)

قد غنى للضرورة مع أنه مقصور وورد في الاحتياط كقراءة طاعة بن مصرف يكاد سنام بركة بالمد ووافهم ابن ولاد وابن خروف (ومنهم البصريون) بقولوا القراءة طاعة بن مصرف يكاد سنام بركة بالمد (البيت مصدراً لفانيت) لأنه يقال فانيت غناء كقالت فتالا (لا مصدراً لفانيت) غنى كرضيت وهي (وهو لمصاف) وإلى الخلاف في ذلك أشار الناظم بقوله والمكس بخلف يقع

(هذا باب كيفية الثانية) (قوله والقافية) صدق حدنقص من طبع نظر لأن تاء التانيث طارئة عليه ينوي بها الانفصال فلا ينافي كون آخره ياء كما أن فتح الياء قبلها لأجلها لا ينافي كون التاء ساكنة أصلا (قوله متى ما تقي الخ) الخطاب في علقى لمبارة  
 ١٠ زيادة في زيادة من التفاعل والمفعول جميعا ويرجع جواب الشرط (قوله واستطارا) من استعمل الشيء إذا طهر وفيه وجوه الجرم  
 يحذف النون والأصل استطاران فالمصدر الروافف لأنها ثنية في المعنى لأن كل ألية لها رافعة من قبيل فقد صفت قلوبكم أو  
 اللاتين أو ما يدل على الخطاب والالف بدل من نون التوكيد ولا يصل لتستطاران أو ما تدل على الروافف بمعنى تستطاران هي أو النصب بإخبار  
 أن في تأويل المصدر أي يكن منك رجب الروافف والاستطارة (قوله كعطي الخ) كون ألف معطى خاصة فيه نظرو قد يقال إنه بالدين  
 المنصبة للفتوحة والهاء المتعددة (٣٩٤) اسم مفعول من عطى من العطاء (قوله كعطي) قال الدوشري مصدره عطى يقال عطى بين

(هذا باب كيفية الثانية)

وسمى جعل الاسم القابل لماديل التي بزيادة في آخره (الاسم) القابل للثنية (على خمسة أنواع أحدها  
 الصحيح) وهو ما ليس آخره حرف علة (كرجل وامرأته في المنزل من المصحيح) وهو ما كان آخره  
 ياء أو واو أو قبلها سكون (كأب ودولودك أمة مثل المغروس) وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة  
 لازمة من المغرب (كالعاصي) والقافية (وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تغير) عن حالها (في الثانية  
 قد لا يرجلان وامرأته أو غلبا بدولودك والعاصيان) (وشذني) ثنية (ألية) بنوع الحمرة  
 (وحصية) بنوع الحاء المنصبة (الدين وحصين) بحدفت التاء والقياس اليان وحصيتان قال عنزة  
 من ما تقي فرد بن زجج ه روايت البتيك واستطارا  
 والروافف بالراء والنون وشاء أطراف الألية (وقيل) الياء وحصيان ليدان ثنية ألية وحصية المؤثنين  
 وإنما (حاشية ألي وحصين) المد كرين الذرع (الرابع المعتل المقصور) وهو ما آخره ألف لازمة من  
 المغرب (وهو يوطان أحدهما ما يجب قلبه ياء) في الثانية (وذلك ثلاث مسائل أحدها أن تتجاوز  
 أمة الألف أحرف) بأن تكون الألية (كأب وحصيان ومطهر ومطهران) بنوع الميم وسكون اللام وهو  
 ما يليه ياء أو حاء كعطي حصيان أو حاء كعطي وستند بيان (وشذني ولم في ثنية فخرى)  
 وهو الرجوع إلى حذف (حاشية) بنوع الحاء المنصبة وسكون الواو وفتح الراء وهي مشبهة في التأنيق وقيل  
 مشبهة بفتح (فخر الألف) لأن الحذف (الألف دون قلبها ياء المستثة) (الثانية أن تكون) (الألف) (ثالثة  
 صدقة من ياء كعطي قال الله تعالى قد جعل الله لكم من نفسه نصيبا) بنوع الألف ياء (وشذني) ثنية (حش) بكسر  
 الحاء المنصبة (حوان بالواو حكاها مع أن الهمزة من ياء أو من حيث المكافاة والقياس حوان  
 المستثة (الثالثة أن تكون) (الألف غير صدقة) من شيء وهي الجهولة الأصل (وقد أورد كعطي لو سميت  
 بها قلت في ثنيها متباين) أما قلت (الألف في الجمع فلا علامة للثنية لاند من فتح ما قبلها وما آخره ألف  
 لا يمكن تحريكه لأن الألف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الألف لالتباس المعنى بالخرء عند الإضافة وأما  
 وجه قلبها ياء في المستثة الأولى فخرج عن العمل لأن التصريف في الاسم محمول عليه في العمل وأصله  
 ليست هلا كما زاد على الثلاثة ليست لألف إلى ياء سواء كان أصلها الواو أم لا وأما في المستثة الثانية فهي

الفتاء وهو من المصادر  
 التي لأعمال لها وألف  
 التي منقبة عن ياء لأنك  
 تقول فنية ولبيان كاد كر  
 الموضح ه فإن قبل الفتوة  
 تدل على أن أصل ألف  
 الفتوة قدس قال  
 بعضهم الواو في الفتوة مقلدة  
 من الياء لوجود الصفة  
 قبلها على الياء كما قالوا أضواء  
 لوجعل دليل الياء واو الأجل  
 الضمة قد فتوا لاء من فتوه  
 هذا كان هذا القاب  
 فاصلا لم يكن فيه دلالة  
 على أصالة الواو في نظير  
 ذلك نحو فتوة مستر سميت  
 لما كانت حارسة فيه  
 لم يستدل بها على أصالتها  
 علينا مل (قوله غير صدقة)  
 قال السفاطي هو شامل  
 الأصلية وهي التي في حرف  
 أو شبهه وله جهولة الأصل  
 وهي التي في اسم لا يسم

أصله نحو ذلك والمثل إذا لا يمكن أن تكون الألف في الأسماء أصلا بل هي إضافة من واء أو ياء ثم تارة يعلم حين المنقلب عنه  
 وتارة لا يعلم حين المنقلب عنه إذا تكرر هذا فنزل الشارح وهي الجهولة الأصل المصارع على أحد الثغين ولم أعلم ما الخامل له هل  
 هذا لا سيما وليس في أمثلة الموصح ما يصح قنم ثيل بها بل هو من أمثلة الأصلية ثم رأيت ما علة هو الخامل للتأرجح رحمه الله على الاختصار  
 هل الجهولة الأصل فانه اختص على قول الناظم والجامد الخ بما حصله أن إطلاق الجامد على الحرف وشبهه إن كان قبل التسمية  
 فصحيح في نفسه لكن لا يصح تذييله حيث لا ثنية من أصله لأن كان بعد ما صحت تثنيته لكن لا يصح إطلاق  
 الجامد عليه بإجماع النحاة ما عدا لإطاقهم على أن الجامد من معنى به صار متصرفا فإن كان على حرفين لحن وقد صار بعد التسمية  
 بمزلة يدوم ثلاثي الأصل طرفا لاخر وثلاثي يرد في التصريف والتكسیر ولحزمها وإن كان في آخره ألف كعطي حارت بعد  
 التسمية غير أصلية مبدئة من واو حسبما يعطيه الدليل فالأصل كعطي بها أميل دون ما مل



(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم) (قوله ياؤ، أصله الخ) قال شيخنا العلامة الفاضل رحمه الله تعالى في ذلك لأجل شرح المتن فقط ويتصور فيها أن تكون زائدة أو ليست متصلة من نون محو والخرية تسمى ما من يفتل كما قيل بذلك في ألف المقصور في من وإذا حرره (قوله والاصل فيهما القاضيون الخ) اقتصر على الإعلال في حالة الرفع لاقتصار المصنف على المرفوع وتقول في النصب والجر الأصل القاضين الأول ياء المنفوس والثانية ياء الإعراب لما قبل ياء المنفوس مكسور لمناسبة الياء فلا تخم هناك فتقول فيه حذف كسرة الياء لانقل ثم ياء (٣٩٦) المنفوس لانقل الساكنين (قوله في جمع موسى عليا الخ) قال بعضهم وموسى الأهمى

غير مشتق وقول مكى زنه مشتق من أو سبت القجر أخذت ما عليه من الورق ضعيف ورد ابن السراج هذا كله وقال من اشتق شيئا من لغة العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الخوت ومع كون موسى أجمييا اختص في وزنه لعل سيويه ووجه فعل وهو قول أبي عمرو وقال الكسائي وزنه فعلى واحتج لسيويه بأن زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الألف آخر أو ود الفارسي هل الكسائي يصرفه في النكرة ولو كانت له في لكات الله للتأنيث ولا يصرف مكرة أيضا ومن جوز فعلى في الألفية كما صار إليه الأصمعي يجوز عنده كون الله للإلحاق فيصرف في النكرة وتقول في جمع بالواو والواو موسون وموسين بفتح السين عند البصريين والكوفيين إن كان وزنه معلا وتقول على طريقة الكسائي موسون بضم

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على مجازين) وهذا الواو والواو ودمار الياء والنون نصب وجرا (و) يسمى أيضا الجمع الذي على حد المثنى أي على طريقة المثنى (لأنه أقرب محراب) أو أو الياء (و) لم يبق بناء الواحد) وحتم ثنود زائدة تحذف للإضافة) كأن يثنى أحرب محرابين أو أو الياء (و) لم يبق بناء الواحد) وحتم ثنود زائدة تحذف للإضافة (اعلم أنه يعرف هذا الجمع) المذكر كالمثل (ياء المنفوس) وكسر ثانيا) التي قبلها (فتقول) في جمع القاضى بما ياءه أصلية والظاهر بما ياءه مضافة من واو (القاضون) والاصل فيهما القاضون والظاهر حذف حمة الياء للاستكمال ثم حذف الياء لانقل الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء مثلا لم يرم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة أو كسرة ثم حو من الكسرة الصفة لمناسبة الواو وإن شئت فقل استقلت الصفة على الياء فمما نقلت من إل ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذف الياء لانقل الساكنين (و) بحذف لهذا الجمع (ألف المقصور) ففتحها (فتقول) في جمع موسى عليا (الموسون) والاصل الموسون حذف الألف لانقل الساكنين وأضيف الفتحة لتدل على الألف المحذوفة وإليه أشار الناظم بقوله :

واحد من المقصور جمع على حد المثنى ما به تحكلا

والفتح أتى مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون إلى قلب الفتحة حمة لهما الله زائدة فأجازوا في

السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل الياء هذا كله في موسى اسم لواحد من بني آدم. وأما موسى التي يخلق بها الشعر فعربية ثم قيل لها مشتقة من أسوت الشيء أصحته والاصل مؤسى بالهمزة أبدلت الهمزة واوا وقيل من أو سبت حقت وهذا أشهر ولا أصل لراؤه على هذا في الهمزة المشددة تأنيها وقبل هو مذكر ووزنها على الباء فعل فيمتنع الصرف سواء سميت بها أو لم تسم إلا إذا ثبت فعلا فيصرف في النكرة فوافد أعظم قلب أمل مع كلام الفارح (قوله إلى قلب الفتحة حمة) وكان عليه أن يقول إلى قلب الفتحة حمة قبل الواو وكسرة قبل الياء بل كان عليه أن يحذف لفظ قلب قال الجمهور في صحاحه جيسى اسم جبراني أو سرياني وجمعه جيسون بفتح السين تقول جاء البصير ومردت بالعيسين وقال أيضا وأجاز الكوفيون

ضم اليه قبل الواو وكذا ما قبل الياء ولم يجره المصريون قالوا لأن الالف إنما تنطق لاجتناع الساكنين فوجب أن يبقى السين مفتوحة كما كانت سواء كانت الالف أصدية أم غير هاء القلب إلى عيسى قلب الالف واوا وإن شئت حذفنا الفتحة عيسى وموسى اه لم يجر بالقلب كما ترون (قوله فالتفتح الخ) عبارة لا تنوف ما مقصود لا بصياغة حق العبارة أن يقول إن قلنا أن الالف هاء جاد الوجهان عندهم وإن قلنا أنها أصلية تعين الفتح عند الجميع (قوله من ألب الإحدى) المرافق لما سبق (٢٩٧) في عبارة المصنف وهو الواقع أن يقول

من حرف الإلحاق لأن  
الهمزة في طلبه بدل من ياء  
والأصل طلباى لأن الالف

جمع موسى وموسى وفتح السين وضمها فالتفتح بناء على أن وزنه فعل وفاعله أصلية من أوسيد رايه إذا حلقته بالموسى والهم بناء على أن وزنه فعل وفاعله زائد من ماس رأسه موسا حلقه وانطق الجميع على إبقاء الفتحة لهما لأنه متغلبه من أصل ياء أو واو فتقول فتشون والأطرون (وفي التنزيل وإنهم الأهلون وإنهم عندنا لمن المصطفين) وأصلهما الأهلون والمصطفين تحريكه ياءهما المبدل ثان من واو في الأصل لأنهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فعبا ألهمين ثم حذفوا لثبتهما الساكنين وضمهما فتفتح قبلهما دليلا عليهما (ويصلى الممدود) في جمعه جمع المذكر السالم (حكى في التثنية) من وجوب التصحيح فيها همزة أصلية ومن وجوب القلب إلى الواو فيها همزة بدل من ألف التانيث ومن جواز الأمرين فيها همزة بدل من ألف الإلحاق أو بدل من أصل (فتقول في) جمع (وذف) وقرأ امرصين المذكور (ومثاؤون) وقرأ الوون (بالتصحيح) سلامة الهمزة لأصالتها (و) تقول (في) جمع (حراء) هذا المذكور (عاقلة) (حراوون) (بالواو) لأن همزة بدل من ألف التانيث واحترز قوله طلباى لأن حراء صفة لا تجمع جمع السلامة (ويجوز الوجهان) التصحيح والإلحاق (في نحو طلباى وكساء طلباى المذكورين) فالتثنية فتقول عباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباؤون وكساؤون بإبدال الهمزة واو لأنها في طلباى للإلحاق فطرطس وفي كساء بدل من أصل ولى الأرجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتفيد بالعدية شرط لصحة الجمع

(هذا باب كيفية جمع

الاسم جمع المؤنث السالم)

(قوله إلا ما ختم بناء

التأنيث) أى أو ما أشبهها

كتاء بنتى وأختى فأياها

ليست للتأنيث فذلكان

تحياس إلباتها في الجمع

وأن يقال بقتان وأختان

لأن التاء فيها كناه

ملكوت من جهة تكون

ما قبلها في ابن جني في سر

الصناعة وليست التاء

فيها بعلامة تانيث

لتكون ما قبلها كما ليس

عليه سبويه في باب ما لا

ينصرف وإن وقع له في

موضع آخر فهو في اللفظ

فقال إنها لتأنيث بوجه

تعوده أيا لما كانت التاء

لا تبدل من الواو فيها

الاسم المؤنث صارتا كأنهما

علامتا تانيث وعلامة

التأنيث في بنتى وأختى

الصيغة أى بناؤهما على

فعل وفعل وأصلهما

فعل وإبدال الواو فيها

لازم لأن هذا عمل اختص

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)

من التثنية (يسلم في هذا الجمع) المؤنث السالم (بما سلم في التثنية) لأن التثنية وجمع السلامة أحوران (فتقول في جمع عند) طلباؤى (مندات) بزيادة الهمزة في كقولك وتثنيها عندان) زيادة ألف وون من غير حذف شيء منهما (إلا ما ختم بناء التأنيث فإن تاء تحذف في الجمع) بالأسر التاء فلا يجمع بين علامتى تأنيث (وليسم في التثنية) فقد ألغى المذكور (فتقول في جمع مسئلة مسلمات) ولا تقول مسلمات لما مر (و) تقول (في تثنيتهما مسلمات) إثبات التاء ولا تقول مسلمات بحذفها الإتياس تثنية المذكور (و) جمع المقصور والممدود (ينصرف في ما بعده في التثنية تقول) في جمع المؤنث بألف التأنيث اللفظية (جليات بالياء) لثبتهما التثنية (و) بالمدودة (ممرات بالواو) كقولك في تثنيتهما جليات بالياء (وممرات بالواو) بما قلنا المفسرة ياء لأنهم لا يجمعون بين العين والحذف منه لأن الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب إلى الياء لأن الياء يؤسفها كثرة من وإما قلبوا المدودة واوا لأن بقاءها يؤدي إلى اجتناع ثلاث الفات بأن الهمزة من عرج لالف و- صد بقلب واوا لأن الياء قريبة من الالف فلو قسبت ياء لادى إلى اجتناع ثلاث الفات (وإذا كان مثل التاء) الدالة على التأنيث في المفرد (حرف علة أجريت عليه) أى على حرف العلة (بعد حذف التاء ما يستحقه) من تصحيح وإلحاق (لو كان آخر) في أصل الوضع (بلبل يحيى) التاء التأنيث (فتقول في) جمع (نحر ظبية وخرورة ظبيات وخرورات بسلامة) حرف العلة (الياء والواو) من القلب ألقا السكون ما بعدها (و) تقول (في) جمع (نحو) (مصطفا فوفنا) بالفاء

(٢٨ - لصرح - ثاني) به المؤنث ولحقه التاء فيهما بناء تأنيث حذف في الجمع لكن ردت اللام في أخوات كثرات

دون بنات لسكنة تظهر بالتأمل وسبأ في باب النسب ما يثبت بيننا البحث على وجه الإيجاز والبط (قوله لتلا يجمع بين

علامتى تأنيث) هذا يدل على أن التاء في الجمع للتأنيث وقد يترنّف فيه بآء قد يكون المذكورات واصطبلات (قوله لأن الياء

يؤنث بها) ليه مساهمة ظاهرة ولو قال لأن التاء بدل بها على التأنيث لكان حسا (قوله لادى إلى اجتناع الخ) لو قال لادى إلى



والثاء الخشاء فوق (مصطلحات وفتيات بسبب لاف ياء) فبما جوتا إلى الأصل في خشاء ولز يادتها على  
الثلاث في مصطلحات لأنها من الصفوة (قال في لغته ولا تكثر هو انبائكم) دل البقاء (و) تقول (ق)  
جمع (عوقاة) بالقاف والنون وهو الرمح والخبرة (فتوات بالواو) ردا إلى أصلها لأنها ثاء (و) تقول  
(ق) جمع (عوباء) ففتح النون والياء الموحدة بعد ما قلبت ثاء ففتحها بدل من واو قال الجوهري النبوة  
والنبوة ما ارتفع من الأرض وسطها الشيخ عبد القادر المكي ففتح النون وسكون الموحدة بعدها حمزة  
فتاء تأييد الصوت لحن اه وفيه نظر (باءت) بإقرار الحمزة (وساوت) قلبها واو الماسر من أن  
ما حمزة بدل من أصل يجوز به التصحيح والإعلال وتقول في نحو بناءة ففتح الموحدة ولشد يد النون  
مؤنة بناءة ما حوت بنايات لأن حمزة قلبه بدل من ياء لا من ي ي ي (و) تقول (ق) جمع (عوقاة)  
بضم القاف وتشد بالراء وهي الساكنة (فراءات بالهمزة لا غير) لما سر من أيا الحمزة الأصلية يجب  
سلامتها وإلى ذلك أشار النظم قوله

• وإن جمعت بناء وألف

فألف قلب قلبا في التنبيه • وما دى النال من تحية

(فصل) (إذا كان المجموع بالالف والياء اسمي لائيا ساكن العين غير معتها ولا مدغمها فإن كانت فاره  
فتنحو حلق فتح عينه) أما ما لم تنح فانه سواء ذلك العاقل وغيره وصحيح القامو اللام أو أحدهما مؤث  
بالياء والميم (نحو حمزة ودهد) هم امرأة (تقول) في حبهما بالالف والياء (محدثات ودهدات) بفتح  
عينهما (قال الله تعالى كذلك يرجم قاتلهم حمراء عاريج) ففتح السين جمع حمرة يسكونها (وقال)  
عدا لله بن عمرو المرسى

(باله يا طيبات اتقاه قل لنا) • ليلاي منك أم ليل من البشر

بفتح الياء الموحدة جمع قلبه فيكون بها والعام المدحى من الأرض و ليلاي به لإضافة إلى ياء المشكام  
مستأسقط منه حمزة لاستفهام دليل معناه يأم وممكن خبر المند أو عدل من الإضمار إلى التصريح  
باسمها تأييد للاختلاف (وأمثله) وهو أمر أي من ي طرفة

(وحمزة في رت الضحى فألقنها • وما لي بفرات العشي بدان)

بضم السين الفاء من ذرات في أو تخمين في ضرورة حسنة لأن العين قد تسكن الضرورة مع الإفراد والتذكير  
كقوله • يا حمرو يا ابن الأكرمين لسا • يسكون السين وإذا فاء ذلك في الأفراد غل الجمع أولى  
والفرات من ذرير فر إذا خرج غسه بألف أو بضم أو بفتح الفرات إلى وقت الضحى والعشي لأن من عادة  
المتيم أن يوقى به الهيام في هذين الوقتين (رون كان) الاسم المدحى للشرط الحسنة (مضموم القاء نحو  
حطو قو عدل) بالميم على امرأة (أو مكسورة نحو كسرة رعد جارك في عينه الفتح والإسكان مطلقا) عن  
الفتحة لاقى (والإتياع) الحركة القاء (إن لم يسكن الفاء مضمومة واللام ياء كدمية) بالهال المهملة والياء  
الخشاة تصدو هي الصورة من العاج (وربة) بالزوي والياء الموحدة والياء المشافة تصد وهي حمزة للأسد  
فيقال في جمعها دميات وزيات ففتح تميمها وإسكانها وإدغامها لم يلقب الياء الخاء للتلايق ساكنان  
وامتناع الإتياع فيها التقليل لياء بعد الضمة (ولا مكسورة نحو اللام واو كذرو) بكسر الهمزة والميم وقد انضم  
واسكون الراء على السنام (ورشرة) بكسر الراء على أحد اللغات الثلاث وسكون السين المدحمة وهي الجمل  
الفل يقال في جمعها دروات وورشوات بكسر عينها إنباءا لتمامها الثقل لو أو بعد الكسرة (و) على إحدى  
لغات (شدجرات بالكسر) على الراء لأنها تجمع جمع جرورة بكسر الجيم على إحدى اللغات الثلاث ويسكون  
الراء الآخر من ولد الكلب والسبح والصغيرة من الخشاء وإلى ذلك أشار النظم بقوله والصالح العين الأبيات  
الأربعة (ويجتمع التغير في العين في خمسة أوضاع) لم يستوف الشرط الخمسة (أحدها) فاقده ثلاثة (نحو

شبه اجتماع ثلاث اللغات  
لكان أول (قوله وفيه  
نظر) وجهه أن ذلك على  
صبط الشيخ عبد القادر  
لا يناسب قول المتن بعد  
ذلك بناءات ورساوت  
وكان يقال عليه بنات لا غير  
(فصل)

(قوله كان المجموع) مراده  
بالمجموع الذي يراء جمعه  
كما هو ظاهر غلبنا مل (قوله  
الفتح والإسكان) بنظر  
على الأكثر الإسكان أو  
الفتح فتنص بالفلاء قد  
يقال إن جمع السلامة  
يكون ما زلت عوفارات  
وهو غير مختص بالفلاء  
مكلامه مشكل إلا أن  
يكون مراده المذكور (قوله  
على إحدى اللغات الثلاث)  
هجرة الصحاح الجرو وكسر  
الجيم وخيها ولد الكلب  
والسباع والجمع أجر  
وجراء وجمع الجراء  
أجرية والجرة والجرو  
والصغير من الخشاء وفي  
الحديث أن النبي ﷺ  
بأجر ذهب اه

في باب وسعادات لأحما ربايمان لالابيان . النوع (الثاني) فائدة لاسمية المقابلة لوصفية (فهو  
منجنات) بالاضاد والحاء المعجنتين جمع عندهم هو العليقة (وعلاوة) فصح العين المهمة وسكون  
الموحدة جمع علة وهي التامة الخلق (لاها وحسن لاسمان وشذ كولات بالفتح) في الحاء جمع  
كهلوهي التي جازت الثلاثين سنة وكان حقه الإسكان لانه صفة (ولا يغاس) فتحه (خلقا لتغرب)  
النوع (الثالث) فائدة سكون العين (نحو هرات) فصح الجيم (وسمرات) بضم الميم (وسمرات) بكسر الميم  
لأن هركات الوسط) ومفرد من همرقو مرفوعة بالون أن الفجر (لهم يجرز الإسكان) تخفيفا (في  
نحو سمرات) مما كانت عينه مضرومة (ونمرات) مما كانت عينه مكسورة (كاكان) الإسكان (جائزا)  
تخفيفا (في المفرد) همرقو مرفوعة بإسكان الميم فاستصحب مع الجمع (لأن ذلك) الإسكان (حكم بمجده) له  
(حالة الجمع) حتى يقال إن التغير حاصل بسبب الجمع . النوع (الرابع) فائدة العين (نحو جودات)  
من الواوي (ويضاد) من الياوي بما قبل حرف العين فيه فتحة فلا يفتح (لاحتلال العين قال الله تعالى  
في روعات الجنات) يسكون الواو (وهذيل نحو ذلك) بالفتح ولم يستثن فتحة عين المحتل  
لمرودها عندهم (وعليه قراءة بعضهم ثلاث بحركات) فصح الواو (وقول الله امر) الهذيل مدح حله  
(أحر يضاد والحق متأوب) . ولينق بفتح المسكين سبوح

فتح الياء من بعضات يقول جل في سرحه - هذه كالظلم الذي له بصوت يسر ليلانم إذا ليصل إليها والراح  
من الرواح هو الاهاب والتأوب من تأوب إذا جاء أول البن والرفق بفتح المسكين هو العالم بضميريكهما  
في السهم والسبح حسن الجري وبن من المحتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقوله  
حركة لجأه نحو تارة ودولة ودبته هنا يبقى على حاله ومدين بفتح في جميع الباب قاله في الصباح  
(والحق جميع العرب على الفتح في هرات جمع هير) بكسر الميم (وهو شاذ في القياس لأنه)  
(وهي الأولى لتحمل المهمة) بكسر الميم وسكون الياء ففتح الطعام (وهو شاذ في القياس لأنه)  
مؤنث بدليل ولما اتصلت المهم فهو (كيفية يسطر على الإسكان) هو اختلاف الناس في حركات اختلافها  
كثيرا وحاصله هل هي مكسرة لفتحة أو مفتحة على قولهم الأول أو لفتح الجهور ثم اختلفوا في المفرد فقال  
أكثرهم غير بكسرة أصلية اسم جمع للإلحاق لتحمل المهمة لأنها تفتح أي تذهب وتجه وتقبل غير بكسرة  
منقلة عن ضمة جمع اكسير لغير بالفتح وهو الحار كضف وضف ثم عمل به ما فعل بييض من قلب  
الضمة كسرة قالوا أصل الضافة قائمة الحمر ثم توسعوا وأطلقوها على كل قائمة والحوال الثاني اختلف  
الفاثون به أيضا على قولين أحدهما للبرد وهو أنه جمع هير وهو الحار والثاني لتلبيده أبي إسحق وهو  
أنه جمع غير وهو الذي في الكنف أو القدم فقبل له ذلك لم يرد قال لم يرد بولس قال (إن كل شيتين  
مفصلين في الإنسان يؤمنان كالبدين والرجلين . النوع (الخامس) فائدة عدم الإدغام (نحو حجات) جمع  
حجة بفتح الحاء المرقعة من الحج (وحجات) جمع حجة بكسر الحاء المهمة من الحج (وحجات) جمع حجة  
بضم الحاء لغيره فلا تفتح العين من سكونها (لإدغام عينه بلو حركته) (ادغامه فكان يثقل) فنشوت  
(فائدة الإدغام)

(هذا باب جمع التكسير)

ويغاري جمع السلامة في أربعة أعيان أحدها أن جمع السلامة يختص بالانفلاء والتكسير لا يختص  
والثاني أنه يسلم فيه بناء المفرد لا يسلم في التكسير والثالث أنه يعرب بالحروف ليسو جمع التكسير بالحركات  
والرابع أن الفعل المستند إلى جمع السلامة لا يؤثرت في جمع التكسير قاله أبو البقاء (و) جمع التكسير  
لطفا (هو ما تفرق فيه هيئة الواحد إما بزيادة) لبس حروف من شيء من غير تبدل شكل (كصنو) للمفرد

(هذا باب جمع التكسير)  
(قوله أن جمع السلامة  
يختص بالانفلاء) قد يقال  
إن جمع السلامة يكون  
مؤنث وهو غير مختص  
بالانفلاء نحو فاران فكلامة  
مشكل إلا أن يكون مراده  
لأنه كذا (والقول) كون  
مراده المذكر متعين لا شبهة  
فيه لأنه لا يظهر جميع  
ما ذكره من التفرقة إلا فيه  
وبه تعرف على كلام  
الدونشري الثاني (قوله  
ولا يسلم في التكسير) قال  
الدونشري قد يقال إن  
ذلك غير مطرد بدليل نحو  
صنوات أه وفيه نظر  
لأنه متغير بالزيادة (قوله  
يعرب بالحروف) قال  
الدونشري هذا إذا كان  
جمع مذكرا أما إذا كان جمع  
السلامة مؤنث فإنه يعرب  
بالحركات لا بالحروف على  
أن جمع المذكر السالم يقول  
بعضهم إعرابه بالحركات  
(قوله أن الفعل المستند إلى  
جمع السلامة لا يؤثرت)  
قال الدونشري قد يقال  
أنه يؤثرت إذا أسند إلى  
جمع المؤنث السالم

(قوله وصنوان) هو بكسر الصاد وجرزخماءوهما قرئ في السبعة وفي لغة لعل زرع ونخيل صنوان وينظر هل المقرد والمثني يجوز  
فيهما كسر الصاد وخمها أولا (٣٠٠) (قوله إذا خرج تحتان أو ثلاث) أي مثلاً (قوله كتحفة) التام في تحفة مبني من الواو وأصلها

ونخيل الرخامة الثقل ويقال  
كلًا ونخيم وفي كلامهم البني  
مرئيه ونخيم وفي القاموس  
التخوم بالضم الفصل  
بين الأرتين من المعام  
والحدود مؤنثة الجمع  
نقوم أيضا ونقيم كعنتق  
والواحد تفر بالضم ونقومه  
بفتحها وأرسلنا تتأخيم  
أرضكم تحادها والنخيم المال  
الذي تريده (قوله كرجل  
ورجل) في نسخة كرجال  
ورجل (قوله لأن صنوان)

كان الأولى تنوينه ولصبه  
لأنه اسم إن وكذا يقال في  
نظم بعده (قوله موضوعه  
العدد القليل) قد يقال  
إنها موضوعه للعدد  
لأن العدد وقد يقال إنه على  
حذف مضى وكذا يقال  
فيما يأتي هذا مجموع الفلة  
كما ذكر أربعة هي مجموع  
تكسير ذكرها المصنف

ومنها أيضا مجموع السلامة  
قال الدوشري وقد  
جمعها بعضهم في قوله  
بالفعل وبأفعال وأفعلة  
وفعلة يعرف الأدنى من  
العدد.

وسالم الجمع أيضا داخل معه  
فوله الخس فاحفظها ولا تزد  
إياه (أقول) ذكر العلامة  
الملاق أن البيت الأول

(وصنوان) بجمه قال في الصحاح إذا خرج تحتان أو ثلاث من أصل واحد لكل واحدة منهن صنو  
والألمان صنوان والجمع صنوان برفع الحرف بخلاف ريدن فإن الواو هرض عن الفضة والنون هرض  
عن الثوب (أو بنقص) من غير تبدل شكل (كخدمة بضم الخاء وفتح الحاء المصجمة للفرد (ونظم) بجمه  
(أو بتبدل شكل) من غير زيادة ولا نقص (كأبد) بفتح الهمزة والهمزة للفرد (وأسد) بضم الهمزة  
وسكون السين بجمه (أو زيادة وتبدل شكل كرجال) ورجل (أو بنقص وتبدل شكل كرجل)  
ورسول (أو بن) أي بالنقص والزيادة وتبدل الشكل (كفدان) وغلام فإن هذا غايد في آخره ألف  
ونون ونقص منه الألف الواقعة قبل الأيم بعد اللام فلا هو تبدل شكله بكسر فائه وإسكان عينه هذا  
نقص ابن مالك وأعرض بآء لا غير وفيه لأن صنوان من باب زيادة وتبدل شكل ونظم من باب نقص  
وتبدل شكل لأن الحركات التي في جمع غير الحركات التي في المفرد فالمرادى وبجواب عنه بأنه نظر إلى  
ظاهرة اللفظ وأنه لا يرى تذكير التغيير كما يزعم من كلامه الآية واشتهر بتقسيم التغيير إلى قسمين  
أعظم وتذكير فيقال ما تقدم به والتذكير نحو ذلك ودلاص ومجمل ومذهب سيدي به أن فاسكا  
وأخوانه مجموع تكسير فيقدر في ذلك زوال صمد الواو وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع فذلك إذا كان  
واحدا كعقل وإذا كان جمعا كعند كذا المولى أخوانه والباعث له على ذلك أنهم قالوا في شتيه ولكن كان  
علم أنهم لم يصدروا به ما قصد بحسب وصورة يشترك فيه الواحد وهو هرض حين قالوا هذا جنب وهذا  
جنبي هو لاه حسب الله ارق عنه من ما يندرك تغييره وما لا يندرك تغييره وحدان النشئة وهذه ما قال ابن  
مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل والأصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستفيا عن تذكير التغيير  
(و) التغيير اللفظي (له ستة عشر مائة من أربعة موضوعات للعدد القليل وهو من الثلاثة إلى العشرة)  
بذخول المشعرة عن القول في قول القائلين الحب ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما يليه السكان أولى (وهي  
أقول) بضم العين (كأكل) (جمع كأك) (وأفعال كأجاء) بالجمع جمع جمل (وأفعلة) بكسر العين  
(كأحرة) جمع حارة (ومفلة) بكسر الهمزة وسكون العين (كهيبة) جمع هي وخصف هذه الأوزان  
الارامية بالأمثلة لا بما أتت على قبطها من الكتب وأجبال وأحيرة وصوبة بخلاف غيرها من  
الجمع فإياها ترد إلى واحد من الضمير وتصغير الجمع بدل على القليل وإليه أشار الناظم بقوله .

أفعلة أفعال ثم فعله . ثمت أفعال مجموع فله

وليس من مجموع الفلة فمن بضم ناء وفتح العين كعرف ولا فعل بكسر القاء وفتح العين كسم ولا فعله  
بكسر القاء وفتح العين كتردة خلافا لمرء (ثلاثة وعشرون) موضوعه (العدد الكثير وهو ما تجاوز  
العشرة وسباني) غريبا (وقد يستغن به من نسبة الفلة عن ناء الكثرة) وضما أو استعلاء لا لا على  
الفريضة قاله في التسهيل قال الشاطبي حقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع وأحد البنائين استغناء عنه  
بالآخر والامتنان أن تكون وصفتها مما وسكتها استغنى به من المواضع عن أحدها بالآخر  
فالاول (كأرجل) جمع رجل يسكنون الجبل (وأعناق) جمع عنق (وأفئدة) جمع فؤاد قال الله  
أعلى وأرجلكم إلى السكبين فاضربوا في الأعناق وأفئدتهم هراء فاستغنى فيها ببناء الفلة عن ناء  
الكثرة لأنها لم يستعمل لها بناء كثرة وإنما كان أفلام جمع فم قال الله تعالى من بعد أفلام والمقام مقام  
مما ألفوه فكثيره طعنا وقد استعمل فيه وزن فاعلة مع أنه سمع له وزن كثرة وعرة أفلام (وقد يعكس) فيسمى

لبعض المتقدمين والثاني لأن الحسن البديع من محبة إنيبية راعى أن ما ذكره النحاة من أن مجموع الفلة العشرة  
فما دونها لا ينسب إلى صريح أئمة الأصول بأنها من مسخ العموم لأن كلام النحاة كما قال إمام الحرمين محمول على حالة  
التجرد عن التعريف وتعميل الكلام بطلب من الأصول (قوله قال الشاطبي وحقيقة الوضع الخ) فيه مساهمة ظاهرة فليتأمل



(قوله الفأراء) قال السبايل لا يعني أن الراوكد لك كمبود إداسي. أي والتفديد هذين أهده الفارح من تمثيل المصنف ولكن المثال لا يخص فلا وجه تنبيه (٣٠٢) (قوله وهد) من عصدرا عصاد هجروا ع زورجل جمع على رجال وسع على سباح

ولم يجمعوا على أفعال مثل  
غضب وأغضب ضلع وأضلاع  
ومعى وأمعاء ومثل نمر  
وأعمار كبد وأكباد ونجد  
والخاذ ووعل وأوعال  
( قوله نمر جمل ) مثل  
جمل وأجهان جبل وأجبال  
وأسد وآساد وباع وأبواع  
وناب وأياب ورجاء وأرجاء  
والرجاء الناحية ( قوله وحل )  
بالهاء المهمة مثل حل  
وأحال وش وأبار ورج  
وأرباح وجيد وأجيد  
( فائدة ) قال الأخفش  
من جموع التكسير فعمل  
جميعا لفعل كعد وعبد  
ولعمل بكسر وسكون  
كضرس وضريس وهو  
اسم جمع عند سبيوه  
كالجامل والفاقر ومشي  
ابن معطي على أنه جمع  
تكسير فقال  
ثم فعل كالصيد فيسرا  
قال السكيت وكذا الضريس  
( قوله دابل ) ومثل إبل  
وآبال إطل وأطال والإطال  
المخاصرة ( قوله وقفل )  
مثل قفل وأقفل جند  
وأجاد وخف وأخفاف  
وعرد وأعواد ولحول  
والهوال ومدى لمكبال  
وأمداء ومثل حق وأحق  
أذن وأذان وطلب وأطاب  
وسمع حبة وينظر عامني

مكسورها والثاني في مضمونها وجمع إندافع في الاسماء إلا فعلا بكسر أوله وسكون ثانيه ومؤنثه  
يقع فيها وفي الصوات النوع (الثاني) بما يجمع على أهل (الرابع) المؤنث) بلا علامة (الذي قبل آخره  
مدة) ألف أو ياء سواء فتح أوله أو كسر أو ضم فافتتح (كسائي) أنشأ الجدي (و) المكسور صو (ذراع)  
بالذال المعجمة (و) المضموم نحو (عقاب) طائر معروف (و) الياء نحو (عيسى) نقول في جميعه أعتق وأذرع  
وأعقب وأيمن (رشد) أهل (في بحر) مكاء (و) ثواب و غراب (و) جحش (من المذكور) يخرج بالرباعي نحو  
دارو مارو دورو أو رئيس مطرد عند سبويه وخرج ما أنابت نحو حورو وورد ورجيف وبلا علامة  
بحر حمالة ورسالة وبمدة قبل الآخر نحو ريف وإلى عذب النوعي أشار إلى الظلم قوله

لعمل اسماء مع عينا اذمل . وفي اعي اسماء ايضا يحمل

ابن کمالیہ کا اصرار ہے • مدد و تائید و رد الاحرف

البناء (الثاني) من ابيدة القبة (افعال زور) جمع (لاسم ثلاث لا يستحق الفعل) الفاعل (أما لا على فعل)  
فتح أوله وسكون ثامره (ولكنه مثل العين) بالياء أو بالواو (محر حبيب) وأسياف (وخب) واثواب (أو  
لا على غير فعل) فتح الفاء وسكون العين يشمل ثمانية أوزان الالة مع فتح الفاء (نحو جعل وعمر  
وعضدو) ثلاثة مع كسرها نحو (مردب وإبلو) فبان مع ضم الفاء نحو (فعل وعنى) فنقول في  
جمع أفعال وأفعال وأفعال بالحاء المهملة وأفعال وأفعال بإبدال الحرة الثانية ألفا  
وأفعال وأفعال وإلى ذلك أشار الظم قوله

وغير ما أمل فيه مطرد هـ من الثلاثي اسما بأفعال يرد

و (لكن الثالب في فعل ضم الاول وفتح الثاني اي جمع) جمعه (على فعلان) بكسر او هوكون ثابته  
(كهرد) بالصاد والالف مثنى وهو طائر صغير الزا من فصيلة الصافير قليل وهو اول طائر صام في  
(وجرد) بالهمزة والراء والثاني المعجمة قال الجوهري حربي من الفأر (وفقر) بالذو والنون المعجمة والراء  
المهجمة جمع نكرة قال الجوهري كهرمة وهو طائر كاه صافير حمر الخافير (وخرز) بجاء معجمة وواو من  
معجمة مثنى قال الجوهري وكسر الهمزة في قوله كسر جمع صرداء وجرذان وجران والياء اشارة الى انهم  
يقوله وخالفنا انهم فعلان في فعل كفونهم صردان

وفاقیہ انتظامیہ کے لئے ۔ فی الحال کفو رقم ضرورت

(وشد نحو أو طالب) جمع رطب (كاشد على لعل المقنوع الفاء الصحيح الميم الساكنة نحو أو حال) جمع حمل  
بفتح الحاء المهملة وسكون الميم (والمراخ) جمع فرخ مائه أو الرماح أو الحما الممجة وأخبار جمع خبر الحاء  
المهله والباء الموحدة (وأرأى) جمع رءى بالراء مفتوحة والتاء الساكنة وهو المود الأهل الذي يقدر به  
الدار والزينة هي السهل (قال الله تعالى رأوا لآل حال) أجلون أن بعضهم حملهن يقال الحبل بالفتح لما  
في البطن والكسر كما يحمل على الظاهر الوجهين حمل النخل قاله الفراء وقال تعالى اتخذوا أحبارهم  
(وقال الخطيب) بصم الحاء وفتح الطاء الموحدة وفي آخره همزة تصغير حطأة بفتح الحاء وسكون الطاء  
وهي الضميمة والحطأة أيضا الصرعة يقال حطأت الرجل إذا مرعته بالارض واختلطت بالقيح بذلك  
فقبل تقصيره وقبل لأنه حط على يومين قوم قبل له ماذا فقال حطيت فقبل لأنه كان مخطوفا الرجل  
ولرجل المخطوفا هي التي لا أحصها واسمه جرول بن أوس ويكنى أبا مليكة قاله ابن السيد  
(ماذا تقول لأمرأى لذي صرخ) ذهب الحواصل لأماء ولا فخر

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وكان قد سمعته ليجري إياه وأراد بالافراخ والحياء المعجزة

ملتب ( قوله نحو أو طاب ) مثل قوله نحو أو طاب أو باع جمع ربح ( قوله وأغراخ جمع فرخ ) مثل سطر وأسطار ( قوله طجوه  
إياه ) فيه نظر قال الصنل في كتابه مختصر تنقيح الأذان والاضح لبيان أن هر جبه لاجل يده قاله في الزبرقان بن بدر وهو





وأسقية ورشا، وأوشية قال الشاعر، واضطرب أتموم اضطراب لا رشب (قوله مع أنها زائدة) قال المدون شري مردود في خوان فإنه رباص  
فهو كحمار وأحرة وهو ما بعده عليه (٣٠٤) الطاهر مرسته صراسو صورة أنه وقت نظروني شرح التفسير إلى أب حواما تشديد الواو

اسم لربيع الاول فهو زائد  
 هل أربعة (ثانية)  
 سمع جاور جاور فراق وقدمه  
 وفي التذييل كسر اب بفتح  
 (قوله ولدة) قال بعضهم  
 ومنه ولدة القول فيه أمه  
 جمع ولد لأن الولد إن كان  
 قد يستعمل للكثرة فلا  
 ينسكن أن يقع على الواحد  
 الجمع هل لعدة كما جمع أخ  
 هل إخوة في العدد التذليل  
 وفي الكثير على فعلان قال  
 الله له إلى يوم ما جعل الولدان  
 شيئا كإخوان في قوله  
 تعالى إخوانا هل سرور  
 وأما لده فصدر في الأصل  
 ثم جعل دالا على الدخول  
 وقالوا الدون بالواو والنون  
 اه (قوله نحو ص) يد هل  
 فيه على رصعا بجمع على  
 هاية بكرر أوله وسكون  
 ثابته يقولون فلان من  
 عليه الناس أي من  
 رؤسائهم وكبرائهم والعادة  
 تقول من عليهم نقشيد  
 الياء وكسر اللام قبلها  
 وزعم بعضهم أن ذلك لغة  
 والصواب الأول (قوله  
 صل انضم أوله الخ) ما كان  
 منه صحيح المعنى أو معتلها  
 بالواو سلمت ممنوعا عنه  
 واو قلبت صمته كسرة  
 نحو بعض وحس وعين

[illegible]

وسياتي في كلام الشارح التذية عليه (قوله وهو جمع لشبه) لم يذكر الاصص ولا الشارح المحفوظ من فعل لها كما فعل مما سبق وقال الاصص والحرثي معظ في حذف وردده لمرحروعه ذلك مما يبدأ في حرثي الالية (قوله بضمتين) أي في الأصل أو في الحال فالاول ككتيب يكون ثابته محقق كتيب يصح تاني واضح وإن كان فعل مثل الدين وإن كان بالواو وجب التخفيف



والسباح كالضرع لغيرها وقد يكون أيضا الخبز والجمع أكله . هـ من خواص من كتاب الصحاح (قوله يفتح أوله وسكون ثانيه) لو أدخل فيه قرينة وبدره كالـ (٣٠٦) ونظريته بلا فائدة وقوله لم أصب الخ مردود فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ

(قوله وفي عشرة آلاف درهم) قال الشاعر

ماوال النعام يوم ربيع  
كنوال الاله يوم

فنوال الأمير بدره عين  
وسوال المهام قطرة ماء

(قره و فدیة بضم اوله  
و فتح ثابیه بحر تجمده و نغم)

وطلب في روضة فخر اسم

مذکورہ و تائید شدہ (قولہ)

الفاء ( قوله نحو حاجة

المجوز ان حاجه تجمع

على حواججنا نظره (موله)  
رقامة) مثل عامه وقيم تارة

و قوله (هو له) هو شائع في  
الوجه (الح) لم يذكر أنه

التسويل بركة جمع بر على

لما اُغتبط يقال مرأيا مشهورا

قال تعالى ان الابرار ائمه

القرآن من حيث أنه

بلغ من ابرار فانه جمع ر  
ابرار جمع بار و ر ا لم

ن بار کا اُن عدلا ایلے  
ن عادل اہو ویکے اُن

اِذْ نَقُلْنَا الْقُرْآنَ فَتُفَكَّرُ

هوام البشر على هواهم

[illegible]

اِذْ نَقُلْنَا كَلَامَ الْمُصَنِّفِ كَالَمْ نَقُلْهُ مَتَا وَلَا لَمْ يَدْخُلْهُ فِي قِرْأَةِ رَجَبٍ لَمْ يَكُنْ كَرَامًا لَمْ يَصِحَّ الْإِسْمُ وَقِرْأَتُهُ كَمَا كَامِلٌ لَا يَقْتَضِي التَّخْصِصَ بِمَا

هوام البشر على هوامهم فتنظرون له .









(قوله لا نمن من ولد الجنان) والذكر يقال له حل (قوله كسع) من سبع وسباع رجل ورجال (قوله روعيل) الرعل الكيفي الجليل  
 (قوله حل غير القياس) عليه عامل (٣١٠) وعليه فبستى فعل فتح افتاء وكسر العين من قول الناطم وغيره ما أقبل فيه مطردة

من الثلاث اسمها بأفعال  
 يرد  
 (قوله وضرس) مثل  
 وضرس وضروس عرق  
 وعروق وجذع وجذوع  
 ولعن ولعوس وديك  
 وديوك وفيل وفيلوفيل  
 ونحي (قوله جند وجند)  
 ويجمع أيضا عليه فعل  
 بكسر أوله وفتح ثانيه نحو  
 ضلع وضلوع ويجمع عليه  
 أيضا الفعل نحو حمل وحمل  
 وعلل وعللون واسر  
 ونسور ودل ودل ودل  
 ولدى وجمع عليه دواة  
 أيضا وجماد أيضا دواة  
 ودوى كنواة ونوى  
 والظاهر أنه ليس بجمع  
 (قوله ويرد وروود) مثله  
 برج وبروج (قوله إذا ما  
 الماء خالطها سحينا) قال  
 في الصحاح في مادة سح  
 يسخر ومعنى يسخر قال  
 عمرو بن كلثوم إذا ما الماء  
 خالطها سحيا أي جسدنا  
 بأموالنا ونقول من قال  
 سحينا من السخونة نصب  
 حل الحال فليس بشئ مو قال  
 في مادة سح سحن وسحين  
 قال ابن الأعرابي مثل جرم  
 وبرجم والله

ورجال وهو لازي والحا ما معجمة لا نمن من ولد الضاب في قصة منيح أوله وكسر ثانيه نحو نمرقة ونمار  
 وفي صلاة عمر حانة وعاصوف في قصة نهم أوله وكسر ثانيه نحو برمة ورام ونظف وطال في فعل بهم أوله  
 وفتح ثانيه كراع ورباع وفي فعل بصتين نحو جند وجامول في فعل نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح أوله  
 وضم ثانيه كسع وسباع وفي فعل فتح الحاء سكون العين كسعان وسباع البناء (الثاني عشر) من أبلية  
 الكثرة (فمول بضمين وبطردق) أظن (أرادة أحدهم الم على فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (نحو كبد)  
 وكبود (ووعل) ووعول (وهو) أو فمول (فيه) أي في فعل (كاللزام) وإليه ينحصر قول النظم  
 وغيره لفظه نحو كبد . يخص ما لا بأس من غير الغالب نحو عمرو ومار (وجامد) نحو نمر جود على القياس  
 ونمر (بضمين على غير القياس) قال (حكم من معية الرعي) (مبايع بيل أسود ونمر) (الشدة سيلويه) فقال  
 ابن الصانع أراد بمرسكون لم يم من أو أسع (و) قال غيره قد يكون مقصورا أي مختصرا (من جود)  
 لغة الواد (الضرورة وفاء) أي حمة (أعجاز) على غير القياس فتحصل في جمعه أربعة أوزان واحد  
 قيس وهو جود وثلاثة على غير القياس هي تاروا تارو ومر والميا بيل جمع بيل واحد الميال قاله الصغاني  
 (والثلاثة السابقة) من الأربعة ما ورد في جدول (الاسم الثلاثي الساكن العين) حال كونه (مفتوح الفاء)  
 ليس عينه وواو (نحو كبد) وكبوب (فليس) وعلوس وخرج عنه نحو حوس فلا ينقاس فيه معول وشدة  
 في خرج فزوج وم اجاعة من الناس (ومكسور ما نحو حل) بالهمل وحمل (وضرس) وضروس  
 (ومصوم ما نحو جند) وجود (ورد) وروود وله أشارة الناطم قوله كذلك بطردة . في فعل اسمها  
 عطس (الاولى ثلاثة) من مضموم عطس طردة بفتح أوله (أحد ما معتل للعين كورت) فإن جمعه حيتان  
 (والثاني معتل اللام كدى) فإن جمعه أمداء قال سبويه لا يكسر على غير ذلك قال في الحكم الذي من  
 المكاييل معروف وقال ابن الأعرابي هو مكيايل صتم لأهل الشام وأهل مصر والجمع أمداء وقال  
 الجوهري هو العقب الثاني وهو غير المكيايل (رشد) جمع (نوى) نون مصمومة بعدها حمزة ساكنة  
 (نوى) بضم النون وكسر النون فتشديد الباء (قال) الشاعر

(بحيت للأبصار ظبا) . عاقرها كائنة الأضين

فلا حرف استثناء وأما منصوب من الاستثناء هو مالباء المتناهية والتخاتية والصاد المهملة جمع أصغر  
 حل قصير يندس أسفل الحشاء إلى وتد والنوى بضم النون وكسر الحيرة وتشديد الباء جمع نوى وهي حميرة  
 يحمل حول الحشاء ثلاثا يدخله ما انظر وأصل الجمع نوى على (بفتح أوله) اجتماع فيه الواو والياء وسبب  
 أحدهما بالسكون فالت الواو بالواو تشديد كسره لتسليم الياء ثم أخرجت إحدى الياءين في الأخرى فتألفا  
 فصار نوى ويقال فيه أيضا نوى بكسر نون . ستر قال حمزة قرأ ما أو يقدمون الحيرة ثمرة ولون آفاه على  
 الباب مثل أمار وأبار والأضين بكسر الحيرة جمع أضافه هي القدير (و) المستثنى (الثالث) من فعل بضم  
 افتاء (المضاعف) فإنه لا يجمع على امرل (كسر) بضم الميم المكيايل فإنه يجمع على أمداء (وشدق) جمع  
 (حس الحياء المهمة) المصمومة والصاد المهمة (وهو الورس) كما قال الجوهري وقال غيره الزعران  
 قال عمرو بن كلثوم مشبعة كأن الحصن بها . إذا ما الماء خالطها سحينا

(حصن) فاعل شد (ويحفظ) فمول (فعل) بفتحين أي (كأسد) وأسود (والجن) بالسين المعجمة  
 والجم الحاقة حيث كانت والجمع فجرون والفتح أيضا الحزن والجمع الجحان (ويحجب) بفتح النون

مشبعة كأن الحصن فيها . إذا ما الماء خالطها سحينا حل وأما قول من قال جسدنا بأموالنا فليس بشئ (قوله كأسد وأسود)  
 مثله ساق وسوق وعصا وعصى ونفا وفق (قوله والذال) الظاهر أنها ناسخة وإعما لم يذكرها كثرة ما يستخدمه عند الكلام على  
 أفعال فإنه ذكر هناك أنها معجمة (قوله كورت وسحيتان) مثله عود وجدن وطول وخيلان وينظر هل مثل ذلك كوز وكيزان أو لا

(قوله أوله في فعل ختعتين الخ) قال المفسر لم يشرط فيه إخلال العين وقد يقال إن التثنية فيه وفيما قبله يرشد إلى اشتراط إخلال عينهما انتهى (وأقول) هذا مجرب فقد صرح بذلك ابن الدغم وغيره عبارة ابن النافط ويطرد فعلان أيضا في جمع ما عينه وأو من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وناج ونيجان (قوله كجاج ونيجان) قال المفسر يشرى مثله قاع وفيما يورق كالقالب بعضهم وورقان وينظر ما عيناه وخرب وخربان وحيث لا يقرأ المصنف في بالكسر فبأنه على أنه قبل مع دخوله فيهما جعل نظر فليتامل أنه قاله مع قوله أولا وقد يقال إن التثنية يرشد إلى اشتراط إخلال العين (قوله وجمعه صيران) (٣١١) يجمع أيضا على فعلان فعل

والدال المهملة وبالناء الواحدة الحشر وأثر الجرح إذا لم يرفع من الجذر جمع مذهب (وذكر) ختعتين مقابل أثنى والجمع في كور وطل وطلول البناء (الثالث عشر فعلان بكسر أوله وسكون ثابته ويطرد أيضا في) الفاظ (أربعة سم على فعل) نظم الفاء (كلام) برهمن (وخراب) برهمن (أو على فعل) نظم أوله وفتح ثابته (كسر) لظا وورود (وجرد) بالهم والزايم الله لروح من العزبان والجمع جردان (أو فعل) نظم أوله وسكون ثابته حال كونه (واوى الميم كرت) برهمن (وكرز) برهمن (أو) على (فعل) ختعتين (كجاج) بالهم ونيجان (وساج) وسبون (وخال رحيلان) وهي القطة مخالفة لقبه لون البدن (وچار) وجيران (ونار) بوزن (وقاح) وفيما يورق في الجمع منقلة عن واولان حال ما ينقلب عن ياء والحال آخر الألف منقلة عن واولان (و) فعلان (و) فعل بكسر أوله وسكون ثابته (نور) حسل وحلان وخرص وخرسان وحشف وحشفان وخيط وخيطان ورند ورندان وشقد وشقدان وشيح وشيحان (و) صر صران وقور وقوران هذه تسعة ألفاظ ذكرها ابن جني ولفظها ابن مالك في بيتين فقال

الحسل والخرص والنكسر فعلان • وحكك قل خشفان وخيطان

رند وشقد وشيح هكذا جمعت • ومثل ذلك صران وقوران

الحسل ولد الضب والخرص سان الرمح والخفف المزول بالخط قطع النعام والرتد المثل وأيضا قرح الدجاجة وقيل ما لان من أخصائها والشفق ولد الخمر بالفتح يسمي بالصدر والقوس مثلاً (و) فعل يفتح عينه (خرب) يفتح الحاء المهملة والزائد كالحشر يسمي بكسر اللام في الخراب وجمعه خربان يكسر الحاء قاله في الطباء (و) فعل يفتح أوله نحو (فزال) وخرلار (و) فعل بكسر أوله نحو (صوار) بكسر الصاد المهملة وسكن ضمها وهو الفطيع من ثمر التوت وسكن ضمها صبران صباب الراوياء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) في قائل صر (حاط) وخرطار (و) فعل يفتح أوله (ظلم) يفتح الظاء المشددة كرت النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها (و) في فعل نحو (خررف) وخرقان وجمعه بكسر أوله وسكون ثابته نحو لوسة ونسوان وفي وصف على فعل نحو حبيب وصبيان أو على فعال نحو فحاح وفحمان الداء (الرابع عشر فعلان بضم أوله وسكون ثابته ويكثر في) الفاظ (ثلاثة في اسم على فعل) يفتح أوله وسكون ثابته (كظاير) بالمشددة وظهران (و) بوزن (أو فزال) منه بوزن كره (مجمع العين كذكر) وذكر أن (و) جمع ثلثي من المدة وجدعان قال الموضح في الحرائي هذا مثال أبي حيان وهو خطأ لأن جمع صفه لا اسم انتهى وهذا لا اعتراض له نظر في توصف لا على لابه بزيادة الاسم (أو) على (فعل كفضيب) وضميان (ورغيف) ورفعان (وكس) وكبان (و) فعلان بضم الفاء (و) قال (نور اكب) وركبان وراجل ورجلان ويجمع راجل في رجل كعصا ورجلة ورجال (و) فعل

كبد وجذات وثور وثيران وفعل بضم ففتح كسفر وهو المصفر وثران في الأثره يا أبا حمير ما فعل النفره (قوله ظلم الظلم أيضا البين قبل أن يروب يقال ظلم الرجل إذا سبته الظلم وظهر كلام اقتراح أنه بهذا المعنى لا يجمع على فعلان فليتامل وذكر بعضهم أن القاموس ليس فيه الظلم بمعنى البين قبل أن يروب فليحذر ذلك (قوله على فعل فتح أوله الخ) هو شامل لفعل العين أو الفاء أو اللام نحو بعت وبعير وجمدي وظاهره أن الجمع يجمع على فعلان فليتامل وقوله أو فعل بفتح عين لم يشرط فيه أن لا يكون معتل اللام ولأن لا يكون معتل الفاء وكذلك لم يشرط في فعل صه العين ولا صه اللام ولا صه الفاء فليتامل ولها جمع الأشوز وغيره (قوله وذكر

وذكر أن) مثله كروذ كران حمل وحلان (قوله على رجل الخ) فيه نظر لأن فعلان يفتح أوله لا يكون جمعا على الصحيح (قوله ورجلة) أي بفتح الراء وتشديد الجيم وبالناء وقوله ورجل أي بضم الراء وتشديد الجيم من غير ناء وأما رجله بفتح الراء وسكون الجيم فليس يجمع بل اسم جمع كما في الدابة لأن دابة ليست من أبنية الجمع ونقل ابن الجبار عن ابن السراج أنها لم تأت جمعا إلا لهذا الاسم قال بعض مشايخ النحاة لا يسمي المراد بالرجل خلاف المرأة لأنه لم يرد رجله بمعنى رجالي وإنما ورد رجلة بمعنى الرجالة وهم خلاف الفرسان وحيث فرجل بمعنى الرجل خلاف الفارس







يدل عليه كلام القزويني في مجانب الخلقوات (قوله في النظم) بفتح الهمزة وقذف الياء كذا ضبط في المصحف المصحف بخطه (قوله  
ومحار) أصله محاري بالفتح (٣١٤) قال في الصحاح وأصله محاري محاري بالفتح وقذف الياء كذا ضبط في المصحف المصحف بخطه

أدخل بين الحاء والراء  
الفاو كموت الراء كما يكسر  
ما بعد ألف الجع في كل  
موضع نحو مساجد وجدار  
فتقلب الألف الأولى  
إلى بعد الراء ياء فكسرة  
إلى ثباتها وتقلب الألف  
الثانية إلى ثباتها أيضا  
ياء فتدغم ثم حذروا الياء  
الأولى وأبدلوا من الثانية  
ألفا ثم حذروا محاري بفتح الراء  
لنظم الألف من الحذف  
هذه النون وإنما فعلوا  
ذلك ليعرفوا بين الياء المتصلة  
من الألف للثابت وبين  
الياء المتصلة من الألف إلى  
ليس للثابت نحو ألف  
مري إذا قالوا مري ومغارة  
وبعض العرب لا يحذف  
الياء الأولى ولكن يحذف  
الثانية فيقول الصعاري  
بكسر الراء وهذه محار كما  
يقول جوار انتهى كلام  
الصحاح (قوله ومجرع)  
قال في الصحاح المجرع  
مثال الدرهم الطويل (قوله  
والاوصاف على فعلان) أو  
لإطلاق المصنف مقيد  
بغير ذلك (قوله وحبط) أو  
بكسر الياء يقال حبطت  
الفاء في حبط إذا كثرت  
من الأكل حتى انتسخ  
بطها وفي الحديث أن  
ما يليك الربيع ما يقتل

بالياء الموحدة والراء والياء الحاء السنية محضة وهي ما يتعلق بأصول الشعر مثل بحالة الضامين وقبل  
ما تطاير من دقائق النظم رحمه أخبار (و) رابع (معلومة) فتح أوله وسكون ثانيه وحكم ثالثه وفتح رابعه  
(كسر قوة) بالعين والراء المهملة والهمزة وهي الحقة المحترقة على رأس الفاء ووجهها عراق  
(و) الخامس (ما حذف أول رائي من هو حبط) فتح الحاء المهملة والياء الموحدة وسكون النون وفتح  
الهاء المهملة وهو النظم الطل وزيد والنون والألف لينحق بسفرجل فإذا حذف أول رائي من هو  
النون قيل في وجهه حباط (وقيل سورة) فتح القاف واللام وسكون النون وحكم السين المهملة وفتح الواو  
ما يابس على الرأس وزيد في النون والراء لينحق بمعدودة فإذا حذف أول رائي من هو النون قيل في  
وجهه قلام واحترز حذف أول رائي من حذف ثانيهما فإنه يقال في وجههما حباط وقيل ليس على زيد  
فعال (و) السادس (فعل) فتح أوله وسكون ثانيه (اسما) كانت (كسحراء) ومحار (أو حفا لا مذكر  
لها كسحراء) وهي البكر وعدار (و) السابع (دوالف المقصورة لتأنيث كحل) وحبال (أو الحاف  
كدهري) بكسر الهمزة وسكون الحاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يمرق من فدا البعير خلف  
الاذن وألفه الإلحاق بدوم ومجرع واجمع ذفار وعاق وعلاق (تمام المشرين) من أبنية الكثرة  
(فعل) فتح أوله وراءه زيد في الفعل بالكسر (في راءه) في محراء وما ذكر بعده (من  
هو عدراء وحل ردهري فتقول في وجهه محاري ومحار وعداري وعدار وحال وحالو وذاري وذفار  
وعلاق وعلاق ما فتح والكسر بل جمع وفي ذلك أشار النظم قوله

والفعال والفعال جميعا صحراء والمطراء والقيس ابها

ويحذف محار بالكسر من فعال فتح ، ذكر قبل صحراء (وليس لفعال) بالفتح (ما ينعزده من  
الفعال) بالكسر (الإر حبة) على صلا أو فعل فتح أولها نحو سكران وسكري وخندان ونحوي  
يقول في وجهه ما كابد وقصبت بالفتح ولا تمل سكارا وخصاب بالكسر ويترجع في عين الرصيص وهو على  
بضم الهمزة وفتح اللام نحو كذا على فعل فتحها ويحبط فعال فتح الفاء واللام في محر حبط وحباط  
يقيم ويقيم ويقيم على ما مر من في حطب وماهاري وهو في وشاة رئيس إذا أصيب رأسها  
ورأسه ويحفظ فعال بالضم في كذا قديم وقديم وأسير وأسارى والحاصل أن هذه الأوزان بالنسبة إلى  
فعال بالضم ثلاثة أقسام أحدها هو في بالضم أرجع فيه من فعال بالفتح وهو شيطان فعلان وفعل  
وصفين والثاني ما فعال بالضم فيه لا روم وقديم وأسير والثالث ما فعال في بفتح وهو يقيم وحبط وأبهر  
وطامر ومهري ورئيس بمعنى مرؤس (الحدي والشعرون فعال) بالفتح في الفاء (والشديد) والياء  
(ويطرد) فعال (في كل الاني) ساكن العين (آخره) بالمشدة (ثلاثة على الثلاثة) غير متجددة للنسب  
كبحي) بضم الموحدة وسكون الحاء ووجهة رمان (وكرمي) وكرامي (والقري) بضم القاف وقاري  
(خللاف محو) حرو وجهمي لأنهما محركا للعين ونحو (مصري وبصري) لأن ياءهما متجددة للنسب  
وإلى ذلك أشار النظم قوله واجعل فعال لم يدرى نسب ، بيد وشذ قطي وقباطي نسبة إلى قبط وفي  
الصحاح : القبط أهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض رفاق من كنان والجمع قباطي  
وفي الصحاح أيضا البحث من الإرمع وبضمهم يقول هو عربي وينشد لابي قيس الرقيات

يهب الخيل والأوف ويسقي لبن السعد في قصاع الخندج

الواحد بحق والأني بخنية والجمع محو غير مصر لأنه بذنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول

حبطا أو يلم منه سمى الحارث بن عمرو بن تميم الحبط ولد له سكون الحطات (قوله والقبطية ثياب بيض الخ) أي بكسر القاف  
، في الصحاح القبط أهل مصر إلى أن قال والقبطية ثياب بيض رفاق من كنان تمتد بمصر وقد يضم لأنهم ينحدرون في النسبة

البته في قال الموضح قال به في البخاري متجددة للنسب وليس بخن وبخني كعمري وفردى الا ترى ان  
الياء في قري لم يثبت للنسب إلى قري ولما كان في بخني للنسب إلى محض وبخني رخصت كعمري وتركه فكما  
لا يثبت في تركي زاي كان القياس أن لا يثبت في بخني بخني انتهى وقد يكون الياء في الاصل للنسب  
الحقيقي ثم بكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب لسببها أو كالمعنى في معامل الاسم معاملة ما ليس  
منسوبا كقولهم مهري ومهاري وأصل المهري ومهري ملسوب إلى مهرة فبيلة من قبائل اليمن ثم كثر  
استعماله حتى صار اسما للنسب من الإبل قاله المرادي وبه ادعى شعبة في صحيحه ويحفظ فقال في لسان  
وغيره بان غانم قالوا في جمعها أمانى وطري في ولما كان أمانى يندرج إلى الهمزة جمع أمانى حتى قال به بعضهم  
شارولي جوابه بقوله (وأما أمانى لجمع السائل لا جمع (الس) لأن سببا آخره ياء النسب وتقدم أن ما ختم  
ببهاء النسب لا يجمع على نعال (و) أمانى (أصله أمانى فأبدلوا المون ياء) وأدغموا الياء الجديدة من ألف  
الإنسان فيها (كما قالوا ظريبان وظريان) وأصله ظريبان لما بدلو المون ياء بدليل أن العرب لم تكتب بذلك على  
الأصل فقالوا أمانين وظريان وبهذا بين أن (بدلوا المون ياء) ليس ملازم كما زعم ابن عصفور ولو  
كان أمانى جمع أمانى لقبل في جمع حتى جئنا وفي جمع تركي زاي قاله ابن مالك في شرح الكافية راد ابنه  
وعدا لا يقول به أحد انتهى والظاهر أن يفتح الظاء المشقة وكسر الراء في الهمزة وبالياء الموحدة قال الجوهرى  
دوية كالمرة سنة الزيج زعم العرب أنها تنسوق ثوب أحدهم إذا صادها فلا ذهب رانحة حتى يبل  
الثوب وقال في المحكم الظريبان دوية لنفسه الكلب أصل الأديب طوبى الحرطوم أسود الرأس أبيض  
الجسم من ألحاح كثير القسوة انتهى . الباء (الثاني والعشرون) فعلى وبطرد في (أبواب) أربعة وهي  
الرباعي والخامس مبردين ومريذا فيهما فالأول (الرباعي المبرد) ويكون مفتوح السماء واللام الأولى  
ومكسورهما ومضمومهما فالخروج (كجفر) وهو النور الصغير وجمعه جفائر (و) المكسور نحو  
(دبرج) بالواو والياء الموحدة والراء والجيم وهو من أسماء الله تعالى والسحاب الرقيق الذي فيه حرة  
وجمعه رارج والمضموم هو ررتن بالياء الموحدة (و) المكسور على (كجفر) وهو النور الصغير وجمعه جفائر (و) المكسور نحو  
كالأصابع للإنسان وجمعه بران (و) الثاني (الخامس المبرد) في كسر جيم وجمعه بران (و) المكسور نحو  
الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين ومضمة الميم وكسر الراء بعدها شين (و) المكسور نحو  
الخامس (حذف حاءه) تحفيقا لأن الثمل به حصل (فتقول في جمع سفر جل (سارج) حذف اللام  
(و) في جمع جعفر ش (جساس) بحذف الشين (وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان  
الحرف (الرابع) من الخاس (مضما للحروف) الصفرة (التي تزداد) في الكلام وهي حروف سائر غيرها  
وشبهها (أما يكون بلفظ أحدها تكرر في) ففتح الحاء المهملة وفتح الراء وشبهها  
النون وبمدها قاف وهو المكسوب قال المتنبي

قراض مواضع اسبح داود عندها إذا وقعت فيه كفسج الخبث

ورابعة النون وهي حرف أصل الهمزة لا يحكم زيادتها متوسطه إلا بشرطين أحدهما أن لفظ الحروف  
التي تزداد أو يكون من مخرجها أي من مخرج الحرف الراء (كمرزوق) جمع مرزوق وهي للقطعة من  
الخبثين لصب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر (فإن الداء) هي الحرف الرابع وليست بالخط من حروف  
الزيادة ولكن (من مخرج الداء) المشقة الفرقية وهو طرف اللسان وأصوات الثنتين العائيتين والحاصل  
أنه إذا حست الخاس لأن لم يكن رابعة شيئا بالراء فحين حذف خامس وإن كان رابعة شيئا بالحرف  
الرائد لا يتبع حذف خامسه بل يتخير الحذف فإن شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول خدارق  
وغيره وإن شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدارن وقر رده هو الأجر ذو مذهب سبويه وقال

قوله والثاء الشاة صوابه  
المثلثة كما يقتضيه صنيع  
الصالح والقاموس وكذا  
رأيت بخط المصنف (قوله  
والثاني الخامس) قال  
بعضهم وأن الخامس فلا  
يكسر إلا على استكره  
لأنه مستثنى لكثرة حروفه  
فلم يجمع بمثلها لزيادة  
عملا قال سبويه لا يزال  
الاسم في سهولة حتى  
يبلغ الخمسة فيزدح قال  
السيد أن معناه لا يكسر  
إلا إذا شئت عن تكسره  
فإذا كسر حذف منه حرف  
ليصير رباعيا

فشارح الاختصار على أنه  
لا يجمع على شبه فعال  
لأنه موضوع المنة (قوله  
من سبعة) مفهوم المدة  
لا ينفذ حصرا فلا ينافي أن  
الشارح ذكر سبعا غيرها  
وهو الاختصاص بالاسم  
ذكره في جمع مستدع على  
مدح والرفع في موضع  
ما يدل على المعنى ذكره في  
جمع التند ويدل على  
الادب والاداء وقد يقال هذا  
في حكم الدلالة على المعنى  
(قوله) وأن لا يؤدى حذفه  
(الخ) الصواب إسقاط لا كما  
يعلم عما يأتي في قوله تعالى  
حذف المعنى حذفها لأنه  
حيث أنه يكون الباقي ما لا ينو  
وهو الفاصل فالذي من  
أسباب الفصل فالذي من  
أسباب الفصل أن يؤدى  
حذف الحرف إلى حذف  
آخر فتأمل (قوله) سواء  
كان معها (الخ) هذا التفسير  
وإن طابق المقام لا يطابق  
السياق لأن المصنف جعل  
الإطلاق في مقابلة قوله  
وكالمجرة والياء (الخ) وهو  
يفضئ أن معنى الإطلاق  
سواء صدر أو لا (قوله)  
واختصاصها بالاسم) هذا  
ليس من السبعة فليتأمل  
(قوله) كذا (قوله) كذا  
في المدة المصححة بخطه  
بالخط المشاة ولم تأخذ على  
هذه المادة في الصحاح

لمجرد لا يمحذف إلا الحذف وهو الحذف إذا لم يكن الخامس يشبه حذف الزائد فإن أشبهه لم يكن حذفاً قولاً  
واحداً محذوفاً من قول في جملة قد اعم (الثالث) الرباعي المزيد (نحو مدحرج ومتدحرج والرابع)  
الخامس المزيد (نحو قرطوس) قال ابن السبكي يفتح الفاء الداهية وبكسر هاء الناقلة العظيمة القديمة  
(ونحن دوس) يفتح الحاء المعجمة وتسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء شاذة ثمانية فسين  
عومة آخر (وبسب) في الجمع (حذف زائدة هذين التبعين) الآخرين وهما الرباعي المزيد والخامس  
المزيد في مزيد الرامي فتنصرف على حذف زائدة فنقول في جمع مدحرج ومتدحرج وحارج بحذف الميم  
والهاء فقط وفي مزيد الخامس محذف زائدة وخامسة فنقول في جمع قرطوس ونحن دوس قرطاب  
بحذف الواو والسين وخاضر بحذف الياء والتسليم (إلا إذا كان) زائداً الرباعي (لينا) زائداً (قبل الآخر  
فيثبت) ويجمع ما هو فيه على هاء الباء (مهما كان) الزائد (بما صح نحو قنديل وقناديل) (أو) كان (واو  
أو ألفاً) (يا بن) لوقوعهما بعد الكسرة (نحو مصفور) وصافير (وسرداح) بكسر السين المهملة  
وسكون الراء وبالفاء والمهملة في المكانين الناقلة الكثير فالهم وقال الفراء العظيمة وجمعه  
سراديج. البناء (الثالث والعشرون) فسه فذال وهو ما ماله عددان حيث وإن خالفه ذك كفاعل  
وفياهل ولحواعل (وبطرده) مزيد الثلاث في ما تقدم من نحو آخر وسكران وصامهم ورام وباب كبرى  
وسكرى فلما تقدم لها جرح تكسب فلا يجمع على فذال (ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة) سواء  
كانت أو لا أو وسطاً أو آخر الإلحاق أو غيرهما سواء كانت حرفاً أو لا (كافضل) رافاضل (ومسجد)  
ومساجد (وجرح) وجواحر (وصيف) وصيارف (وعلق) وعلاق فالزيادة في الأولين لغير الإلحاق  
وفي الثاني الإلحاق (وبحذف ما زاد عليها) أي من الزيادة الواحدة (فمحذف زيادة) واحدة (من نحو  
مطلق) (زيادان) (الثالث) من نحو مستخرج ومتذكر) بتثنية الكاف (ويشعر إبقاء) الزائد  
(الفاضل) على غير ما يحصل في الأصل واحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على المضي ومقالة  
الأصول وهو كونه الإلحاق والخروج من حروف ساكنة أو لا يؤدي إلى مثال غير موجود وأن  
لا يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي ماواه في جواز الحذف وودهاق التسهيل إلى ثلاثة أمور الميزة  
من جهة المعنى والميزة من جهة اللفظ وإن لا يفي حده من حذف غيره فالزيادة من جهة المعنى (كالميم  
مطلقاً) سواء كان معها حرف أو لا سواء كان ثانياً الزائدين ملحقاً أم لا ولا فرق في ذلك بين  
الخامس والسادس (فتقول في) جمع (منطلق طائق) محذف النون وإبقاء الميم (النافع) محذف الميم  
 وإبقاء النون لأن الميم تفصل النون دلالتها على الفاعل وتصديرها ووجوب تحريرها واختصاصها  
بالأم (و) فتقول (ي) جمع (مستخرج مداح) محذف السين والياء مداح لأن إبقاء هاءه يغلب على الجمع وإبقاء  
الميم لأن هاءه موزونة عليها بما تقدم (لا سماع ولا بدع) محذف الميم والياء من الأول لأنه بناء على موجود  
والميم والسين من الثاني لأنه وإن كان بناء موجوداً كتنالظ لكن حذف الميم بخواتم الدلالة على اسم  
الفاعل (غلافاً للبعد في نحو مقدمات) بما آخر زائده الإلحاق (فأما بقول) في جملة (قساس)  
ويحذف الميم والنون ويبقى السين (ترجيحاً ماثل الأصل) لأن السين يزيد في الإلحاق بأحرهم والياء  
الملحق أولى من ظهوره وخالفه سيبويه في ذلك (وكالمزة وقيام) التحتانية (المصدرين) في أول الكلمة  
(كأنسدريلند) ففتح أولها ولامها بهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى ألد هو الحديد المخصوصة نص  
عليه الجرهمي وصاحب الصيا ومنه جسم ألد في التنزيل أي الخصام (فتقول) في جمعها (الاد  
وبلا) محذف النون وإبقاء المزة والياء لتصديرهما وتحريرهما ولكونهما في موضع رفعان فيمدان على  
سبب اختلاف النون لانهما في موضع لا بد من معنى أصلاً والأصل الاد وبلا د فاد هما أحدهما مثلين في الآخر

(قوله على ما حل) فيه تأمل إذ ليس في حواشيه بمقابل لفظه في المبدأ وبه (٣١٧) بأن الوزن لا ينصرف فروعاً

(قوله سرندي) ويقال نالته  
سرنداء أي جرية قال الظاهر  
كل سرنداء لمبوب التصب  
عرة كالمجمل الأقب  
قال بعضهم حذف هذا  
اليك السرنداء الجرية  
والنوب التي تزد وأما  
في سرنداء الأقب الضام  
(باب التصغير)

(قوله أما فوائدك فسدت)  
لا يخل أنها ترجع للتصغير  
والثقل (قوله لثب صيغة  
التصغير) يتأمل وجه ذلك  
والظاهر أنه هل صيغة  
التصغير وهو فيعمل لأن  
لأن سيطراً على ذلك في  
هذا الباب وإن كان على  
وزن فيعمل في التصريف  
(قوله وكل وبعض)  
يظهر ما وجه عدم قبول  
كل وبعض ماء التصغير  
وقد يقال كما قال مولانا

الشيخ عبد الرحمن  
الديلمي أن كلا تدل على  
العموم والتشمول والكثرة  
فصارت كجمع الكثر فإن  
بعضاً يدل بنفسه على الثقل  
فلا حاجة إلى تصغيره المفيد  
للتقليل وأما المحكي فلأن  
تصغيره مخالف لحكاية  
الاحتشابة أنه لا يفهم وأما  
أسماء الشهور والأسبوع  
فلأنها موجودة لأزمنة  
مخصوصة وهي بحسب  
ذاتها لا تقل وأما الأسماء  
العامة فلأن تصغيرها

والخزي من جهة اللفظ كالتاء من استخراج على قول في جمعه يخرج بحذف السين وإبقاء الذاء لأن له  
لفظاً وهو ثايل ولا يقل خارج يخرج بحذف التاء وإبقاء السين لا يصح عمل مدوم والخزي من جهة كون  
الحرف لا يفتى حذفه عن حذف غيره ما ذكره غيره (وإذا كان حذف إحدى الزوائد متنبهاً عن  
حذف الأخرى بدون العكس لعين حذف المضي حذفها كياء حيزون) ففتح الحاء المهمة وسكون الياء  
المثناة لفتح وفتح الواو وضم الياء الموحدة المجرى في الالف واللام والواو والنون (يقول) في جمعه  
(حواشيه) بحذف الياء وقاب الواو (أو) لمكونها وانكسار ما في الواو أو ثرت الواو بالبقاء لأن الياء  
إذا حذف أغنى حذفها عن حذف الواو إذ ثمة أربعة قبل الأخرية من بها ما صل أو صغر ومن قبلها ياء  
و (لا) قل (حياتين) بحذف الواو وسكون الواو حذف السين (لأن ذلك) هو حذف الواو لا يفتى عن  
حذف الياء بل هو (مخرج إلى أن) بحذف الياء أيضاً (وقول حواشيه) يصح رده على ما حل (إذ لا يقع بعد  
ألف التكملة إلا أحرار أو سطها ساكن إلا وهـ) حرف (مثل) كصاحب وقاديل (فإن تكلمات  
الزوائد) في التجميع (فالحذف ظاهر) إذ لا مزية لإحداها على الأخرى (بحوثن سرندي) ففتح السين  
والراء المهملة وسكون النون وفتح الهمزة المهملة هو الجري عن الأورد وقال الجوهري القيد وقيل  
القوى (وهندي) ففتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الهمزة المهملة وقيل بتدوير قبل التثنية  
الضخم من كل شيء قاله الجوهري (وألفهم) المنصورين فإن النون رجعت بالتقدم على الألف والالف  
رجعت بتقديم الحركات لحاقها بسفرجل فلما تكاملت الزوائد ما تم حذف قاله الفاطمي (يقول) في  
جمع سرندي (سرايد) بحذف الألف وإبقاء النون (وسرايد) بحذف النون وإبقاء الألف (و) يقول في  
جمع حندي (علامد) بحذف الألف وإبقاء النون (وهلامد) بحذف النون وإبقاء الألف فإن حذف  
الألف يبق سرندي عند ينقل إلى سرند وعند كجهر فيقال في تصغيره اسرايد وهلامد كما فروا وإن حذف  
الواو يبق سردي وحدي ينقل إلى سردي وحدي كما في قولنا في جمعهما سراد وهلامد بحذف الألف ياء  
لا تسكسار ما قبلها ثم تحذف فصار سراد ويحذف منها التاء في الجملة (قوله) في التصغير أشار الناظم بقوله :

وعندها في زائد سرندي وكل ما حذفه كالمندى

(هذا باب التصغير)

وهو لغة التقليل واصطلاحاً تغيير خصوصاً بالزيادة لوراءه وإلا ما حذر شروط وأبينة أما فوائدك  
فسدت تمايل ذات الشيء نحو كليب ومحقير شأبه نحو رجل رقيق كينه فهو درجته انحرافه قريب زماه  
نحو قبيل المصري بعيد المغرب وقريب مسافته نحو فريق المرحلة رحيبت البر يندو قريب منزله نحو  
صديق وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو درجته رخرجه البصريون على التقليل لأن الإداية  
إذا عظمت قلت مدتها وإذا دبتهم معنى آخر وهو التحجب بحرية وأما علاماته ثلاث عدم أوله وفتح  
ثانيه واجتلاب ياء ثالثة وأما شروطه فأربعة أحدها أن يكون اسماً فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ  
ما أحسنه عند البصريين الثاني أن لا يكون متوحدلاً في شبه الحرف فلا يصغر المضمرات ولا من وكيف  
ولحومها الثالث أن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر بحركات لا به هل صيغة التصغير  
ولا سيطر لأنه على صيغة تعبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام بأن الرابع أن يكون قابلاً لصيغة  
التصغير فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ومجربها ولا جمع للكثرة وكل  
وبعض ولا أسماء الشهور والأسبوع عند سبويه والمحكي وغيره وسوى والبارحة والفد والأسماء  
العامة وأما أبينة الموجودة (هـ) فهي (ثلاثة أبينة) لا زائدة (لعل رفيعيل ونفيعيل) فالاول  
لتصغير الثلاث (كفليس و) الثاني لتصغير الرباعي نحو (درهم و) الثالث لتصغير الخامس نحو

بعد ما عن شبه الفعل الذي حذف لاجله ولكن بشكل على ذلك صوباً فإنهم صرحوا بأنه اسم عام مع أنه مصغر فيكون مستثنى



(ديهم) وهذه الأوراس الثلاثة من رصع الخليل قبل علم بديء المصغر على هذه الأربعة فقال لأن  
وجئت معاملة الناس على نفس وجرم ودينار . فإن قدس النور الأول من دينهم ليس في مكبره . قلبي  
أصل دينار دينار بشد ينون أبدلت النون الأولى بأ . فإذا صغر وجع إلى أصله لأن التصغير يرد  
لأشياء إلى أصولها وورد المصغر هذه لأربعة مصطلح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا  
وليس محار على مصطلح التصغير لأن في رزنا أجدوه كهم ورفه في التصغير فيصير ووزن  
المصغر على أصلي ومفعل ومفعل وأصل هذه الأربعة الثلاثة مفعل (وذلك لا بد في كل مصغر من ثلاثة  
أحوال هم) الحرف (الأول) رسم مكبر مصموما (وفتح) الحرف (الثاني) إن لم يكن مفتوحا (واجتماع  
بأ ساكنة ثالثة) وتسمى بالتصغير (ثم إن كان) الاسم (المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك) العمل (وهي  
بنية لمفعل كلفعل) أصغر نفس (ورجين) أصغر رجل فإن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني  
كصرد فيقدر أن في مصغره كصرد فاصار الفتح في المصغر غير مما في المكبر كان ذلك مفردا وجمعا مجرم  
به أن يار ويؤخذ منه بأ . لو كان المكبر على هيئة المصغر كيبط فإيه يصغر بتقدير الحركات كلفك وبه  
صرح السهل في الروض فلفظ يحدف الياء لرائدة كانه يحدف ألفه مفاعل ثم تلحق بآء التصغير فيبقى اللفظ  
بهم لم يختلف التقدير ثم أورد من علم من الأراجاب منه فقال له فإن قبله فلفظ لا يصغر إذا لم يقل مصغر  
عن لفظ مكبر ولا لفظ الفرق فالجواب بأن الفرق قد يظهر والجمع ما لك فجمع ميبط المكبر على مباطر  
بجذف الياء وأما المصغر فلا يجرده ولا يبيطرون وذلك لأنه لو كسر حذفت ياءه لأنه محامي ذلك رائد  
ميرول علم التصغير أنه وهذا ما تقدم لو حذفت الحاصل أنه لا بد من علم الأول وفتح الثاني لفظا أو تقدير  
وزيادة ياء ثالثة (وسمى) أي من أجل اشتراط فتح الثاني ووقع الياء ثالثة (لم يكن نصرا زميل) انضم  
الراي بتعديده الميم المفتوح حركته بياء المشاء متحد (ولنفرض) بضم اللام وتثنية الثنين المعجمة المقترحة  
وسكون الياء المشاء تحذف وفتح الزاي (المصغر الأول) الحرف (الثاني) هما وهما الميم في الأول والثنين في  
الثاني (فهم مفتوح) بل ساكن مدغم معا بعده (و) لأن (الياء غير ثالثة) بل رابعة لأن المدغم حرفان  
أدغم أحدهما في الآخر الزاي قبل الجاء الصعب والقيضي من المر في كلامه (إدغمي مراده الاسم المجرى  
(وإن كان) المصغر (متحذلقا ثلاثيا) أصبح إلى محل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم (ينظر) (إن لم يكن  
بمدهذا الحرف المكسور حرف لين) أو و أو ياء (قبل الآخر) في المكبر (لهي بنية فمفعل  
كفولت في) التصغير (جمعهم جميعا وإن كان بعده) أي بعد الحرف والمكسور (حرف لين قبل الآخر) في  
المكبر (لهي بنية لمفعل لأن) ذلك الحرف (لهم) لوجوده قبل آخر المكبر إن كان ياء سلك في التصغير  
لناسبة المكسرة (فلها) كده بل وثنية بل وإن كان (حرف لين) أو و أو ياء فلها ياءين لسكونهما  
وانكسار ما قبلهما كصعور وصعير (فأب الواو ياء) (ومصاح ومصبيح) بقلب الألف ياء إلى ذلك  
أشار الناظم بقوله . فمبلا جهل الثلاثي . البيت (وتوصل) في التصغير (في هذا الباب) المعقود  
له (إلى مثالي مفعل ومفعل) مما راد على أربعة أحرف (بما يتوصل به) في التكسير (في باب الجمع)  
المعقود قبل هذا الباب (إلى مثالي مفاعل وفعليل) ولتحذف هاتين وجوب وتليهما ماله في التكسير  
(فتقول في تصغير مفاعل) مما يجب فيه حذف خامسة (وفردق) مما فيه تخيير بين حذف رابعة  
 وخامسة (ومستخرج) مما يجب فيه (بأدنان) وهما السين والتايم يتعين فيه إضاء الفاضل وهو الميم  
(والندد بلندد) مما يجب فيه زيادة فلفظ وهي النون ويتمين إضاء الفاضل وهو الهمزة والياء  
(وحيدون) مما يجب فيه حذف من الألف والنون من لا يخطئها قال  
الأخفش سمعت من يقول سمع رجل بكسر الجيم اه (وفريدق) بحذف ما منه هو القاف (أو فريدق)

من قولهم الاسماء العامة  
عمل الفعل لا تصغر (قوله  
لأن المدغم الخ) فيه نظر  
ولو قال لأن المدغم حرفان  
أدغم أحدهما الخ لكان  
أحسن (قوله وهو كسر  
ما بعد ياء التصغير) هذا  
واضح إذا كان غير مكسور  
لهو مصباح وعصفور  
وأما إذا كان مكسورا  
فتدفع الياء به بفتح كسرة  
غير المكسرة إلى كاسه  
في المكبر على وزن ما تقدم  
من أن الأول إذا كان  
مضموما فإنه يقدر في  
المصغر ذوال الضمة إلى  
كاسه في المكبر وكذا إذا  
كان الثاني مفتوحا كما مر  
فلينأمل .

يُحذف راءه وهو لئال (وتخرج) يحذف الهمزة والواو ابتداءً ثم تصحفاً عبيها (أو ألبين) يحذف  
النون وإبقاء الهمزة والياء لصدرهما (وحزبين) يحذف الياء قلباً أو واوياً (وتقول) تصغير (سرندي  
وعلندي) مما تكاملت فيه الواو بابتداء وتغير الحذف في أحدهما (سرندي وعبيد) يحذف الألف وإبقاء  
النون (أو سرندي وعبيد) يحذف النون قلباً الألف بالواو فوهما بعد كسرهما لم تصحح وفتح ما قبلها لاها  
الإحاطة بسفود حل كما مر وألف الإحاطة لا تبقى في التصغير كما سيأتي ثم أحسنه كياء فاضروا إلى ذلك أشار  
الناظم بقوله :

وما به انتهى الجمع وصل به إلى أمثلة التصغير حل

(ويجوز ذلك في باب التكسير والتصغير أن لموضع ما حذفت ياء ساكنة قبل الآخر إذ لم تكن موجودة)  
لأن ذلك لا يخل بينهما بخلاف بقاء الزائد إليه محل به (تقول) ولصغير - فخرج - وتكسر - صغير -  
وسفاريج بالتعويض إلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وجازر تعويضاً قبل الطرف إن كان بعض الاسم فبعض ما الحذف

(وتقول في تكسير آخر فجام) مصدر آخر فجم (ولصغير - حراجيم - وحزبين - ولا يمكن التعويض) من  
الحلوف (لاشتغال هذه بالياء المنفصلة من الألف) الكالفة قبل الميم (ومما جعل البابين) التكسير والتصغير  
(مما عالما شامراً حواء فيهما نظار من القياس) المظهر (مثلاً) جمع (التكسير جمعهم) أي العرب  
(مكنا حل أمكن) وفيه شذوذاً أحدهما أنه مذكور وحقق مثله أن أي حل مثال أمثلة والثاني أنه شبه  
فيه الأصل بالزائد الحذف والزائد بالأصل فتبدلت نظاراً أمكن وقياس في بقاء مكنا حل أصل أن يقال  
أكون صحت الميم الزائدة وإضاهي الكلمة فانه ان الناظم في شرحه أنه في الحجاب (و) وجمعهم  
(وعطوا كراماً) بهم الكاف (حل أرامط وأكارح) والقياس فيهما كرم وأكرح ورموط وأرموط  
(و) جمعهم (بأحلال وحديثاً حل أبا عيل وأحاديث) والقياس فيهما بوزن واحد لا وحديث وماد كره من  
أن هذه جموع للنطاق به حل في قياس هو مذهب لغة العرب في قياسه بوزن واحد لا وحديث وماد كره من  
مهمل استغنى بها من جمع المستعمل وزم من جى أي المفضل لتغيره في مبتدأ أخرى ثم جمع فكأن أمكن  
جمع ممكن كقاس وكأن أرامط جمع أرموط وكأن أبا عيل جمع أبا عيل أو أبا عيل وكان أحاديث جمع  
أحد وثق وقال أن حروف الأبدال في المعاني والمواضع لا في معنى الحذف الذي  
يتحدث به واختار ابن الحجاب أنها جموع حل غير المعركة جمع لمراة (ومثاله في التصغير تصغيرهم)  
أي العرب (مقرباً وعشاء حل مقير بالوهديان) بزيادة ألف ونون قياساً ما مضى وبمضى إسقاط  
الألف والنون (و) تصغيرهم (الساواو ابلة دي ألبازوايكة) بزيادة الياء فيهما وقياساً ما مضى  
ولييلة إسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين إلى أن إسماء هذه أبنان من النسيان فلا يكون  
تصغيره حل ألبازوايكة (و) تصغيرهم (رجلا حل روجل) بزيادة واو وقياساً رجيل (وصينا وعده)  
بكسر أو لهما وسكون ثانيهما بمعنى صبي وفلاموسون جمع من على أصبغة وأهيلة وأيدون بزيادة  
الهمزة في أولها وقياساً صبية وطبيعة ريدون و تصغيرهم دشة على دقة بزيادة شين ثابته  
وقياساً عشة وقيل هذه اللفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فعير بالوهديان  
كأنهما تصغيرا مقرباً زوهديان وأبسيان بوليليه كأنهما تصغيرا أسس بوليلة وروجهن كأنهما تصغير  
راجل وأصبليقواحدة كأنهما تصغيرا أصبية وأهله وأيدون كأنهما تصغيرا دنون وأخاره في التسهيل  
وقال في العظم :

وحائد عن القياس كل ما حذفت في البابين حكماً رسمياً

(فصل) واهل ما يستغنى من قولنا بكسر ما بعد ياء التصغير فيها تجاوز الثلاثة أربع مسائل إحداها

(قوله مكنا حل أمكن)  
المراد بمكان المجموع حل  
ماد كره الموضوع رأماً إذا كان  
بمعنى الممكن كالمكانة من  
مكن فيجوز أصلية لازمة  
(قوله والقياس فيهما كرم  
الح) فيه نشر غير مرتب  
وقوله والقياس رموط  
وأرموط لظن أن أرموطاً  
غير مقيس في فعل صحيح  
المين مفتوح الله عند  
الناظم وغيره (قوله فكان  
أمكن الح) لو قال أمكن  
ورسم الألف كان أحسن  
وكأنه حاول حكاية ركنا  
يقال فيها بعده (قوله  
أبنان) قد يقال بل قياس  
تصغير لسان أبنين  
بكسر ما بعد ياء التصغير  
وقلب الألف ياء  
(فصل)



كأن التصغير مقول) ونكسره (أما رأى فيس كما تقول) وتصغيره (أمرئ القيس) بغير فرق (لأنهما  
كلمتان كل منهما ذات إعراب ينصبها مكان بذخره فلم أن لا يستثنيه) والنظم وإلى ذلك أشار الناظم  
بقوله: وألف التأنيث حيث مداه الأبيات الأربعة

### (فصل)

(قوله فتقول لتبصرة) أي  
بذلك إتمام الدين وإدخال  
ياء التصغير بين الفين  
لكن قد يقال ما المنقضي  
لحذف الياء إلى قبل  
الواو وقياس ما سلف  
بخازها وأن يكون البناء  
على فاعل لا على فاعل  
(قوله بردي) كذا في  
النسخ والصواب إسقاط  
الراء الثانية إذا ساقها  
يتوصل إلى بنية فاعلها  
لا يخفى (قوله وقرينا)  
قال في الصحاح الكسائي  
محل قريناء وقريناء  
مجرد بعد تنوين لغرب  
من القر هو أطيح القر  
بسرارة أو الجراح ثم  
قرينا غير محدود أو على  
هذا الأخير جرى المصنف  
(قوله من التيب) ينظر  
هل هو جنح الون وسكون  
الياء أو لا (قوله متين)  
هو يحذف ناء الافتعال  
الثانية في متعدد معدها  
(قوله أرم أن مكبره مره)  
الخ أي لغير اللباس بدليل  
ما بعده وفيه نظر لأنه  
إجمال لعدم مجاز أحد  
الذكورات

(فصل) في التصغير (ألف التأنيث المقصورة إن كانه رامة) لحذف الاسم (كسبل) فتقول  
حليل (وتحذف إن كانت سادسة) للاستفهام (كغزى) لتقول لتبصرة بحذف الألف وجوباً لمعرب  
الحاء جواراً (أو سابعة كبر دريا) فتح الباطل وحده وسكون الراء وفتح الراء المهملة وبعد هاء راء فألف  
هيا مشاة ثنائية اسم موضع ووزنه فعلاً يافقه ابن الفخار مقول في تصغيره بردي وذلك لأنه لما  
حذف ألف التأنيث بقي بردي أي قلبت الألف ياء لانكسار ما قبله عند التصغير واه في الياء الأخيرة  
عند حذف ألف التأنيث وفي بعض النسخ بدل لمعرب فيعرب ويبدل بردياً جواراً بالحاء المهملة ومشاة  
ثنائية اسم مكان وليس بصواب أما فيعرب فأنه ليس بالتأنيث ما تدعى صاحب الصحاح والناظم  
وأما جواراً فإياها سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح راء موس (وكذا) تحذف (الخامسة إن  
لم يتقدمه واردة) زائدة (كفرقي) فاهين ورايين هاتين اسم موضع فتقول قريناً لئلا ياء الألف  
الخامسة فصاعداً يفرج البناء عن مثالي فاعل وفي قبل قبل قبل قبل وليس من أبلية التصغير  
الثلاثة قلنا لم وادكم توافق لم يعلما عدا الكسرة إلى مع معاً مع لآلف (فإن تقدمه واردة) زائدة  
(حذفت أيم ما شئت) لنكافئها أو عدم رية أحدهما عن الآخر (كماري) بضم الميم وفتح الراء والواو وحده  
والراء (وقرين) فتح الحافس كمر الراء وباشاة ثنائية واملثا فتقول في تصغيره جباري (جدي)  
عند المد الزائدة قبل الراء (أرحب) بحذف ألف التأنيث وفتح الراء بالواو فاعلها في موضع نصب  
فبريكها به بالكر وإدخالها في ياء التصغير وأوحى بغيره من ألف التأنيث هاء فيقول جيرة  
(ه) تقول في تصغير قرشا (قرشا) بحذف الهمزة وهي الياء (بغير فتح) بحذف ألف التأنيث وإدخالها الياء في  
ياء التصغير وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وألف التأنيث حيث مداه الأبيات

(فصل) (وإن كان ثاني ما صغر فيه) ألفاً أو جيم (مقتبلاً من أبيه) ردة إلى أصله (الذي سلب به) (مرد  
ثاني نحو فيمرد بمقبران وواب) بمردتين (إلى الواو) لا إلى الأصل المقرب منه والأصل قومه من  
القوم ودومة من القوم وموران من الورد وجوب قلب لو وى ثلاثة لأول ياء لسكونها وانكسار  
ما قبلها في الزاوية أنه التحرك أو انفتاح ما قبلها إذا صغرته فقلت قريمة وقريمة وموزين وجوب رد  
الواو إلى أصلها التحركها والصام ما قبلها وقلب لآلف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها (وردة ثاني نحو  
موقد ومور وواب) بالنون وهو السق (إلى الياء) لأنها أصل المنقلب عنه والأصل يقف من اليقين  
وهيسر من اليسر وينب من التيب قلبي الياء في الأولين وأولسكونها وانفتاح ما قبلها وفي الثالث أنها  
انحركت أو انفتاح ما قبلها إذا صغرته فقلت ميسر وميسر وبيب رد الياء إلى أصلها وإلى ذلك أشار الناظم  
بقوله: واردة لأصل الياء قلبه (مخلاف ثاني نحو متعب فاه غير لين) لأنه ناء مشاة فرق مدالة  
عن واردة أصله مولد أجدت الواو تاء وأدخيت والثاء لاخرى لا جنح المثاني (مقال) في تصغيره  
(متين) لا موبعد خلافاً للرجاج والفارسي) فاه جارداه إلى أصله لوزال موجب فاه وهو ماء الافتعال  
والصحيح الأول هو مذهب سيبويه وحلله فاه إذا قبل به موبعد أرم أن مكبره موبعد أو موبعد أو موبعد  
ومتين لا إيهام فيه مع أنه سبويه لم يفت للباس في مواضع كثيرة (وعلا لثاني نحو آدم فاه)  
منقلب (عن غير لين) لأنه منقلب عن حمزة على حمزة والأصل آدم به رين مفتوح فاه كنة قلبت  
السكنة لها (منقلب) الألف (واو) كالألف الزائدة من نحو ضارب و) كالألف (لمهولة الأصل كصاحب)





بالتعديد (كبي ثلاث ياءات) أولاها أصلية وثانيتها ياء التصغير وثالثتها الزائدة للتضعيف  
(كما تقول) في تصغير حي (حيي) ثلاث ياءات أولاها وأخرها أصليتان ووسطها بابية التصغير  
(وتقول) في تصغير ماء بالمد (موي) بالتعديد غلبت الألف الثانية الزائدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير  
وإدغامها فيها ولم يزلوا والحق لها مزة وتقلب الألف الأولى وارا لتكون بعد التضعيف صارت  
هههه الأصل (كما تقول في تصغير الماء المثلث موي) غلبت الألف واولاها أصلية (إلا أن  
هذا) الماء المثلث (لأنه ماء فرد الإيا) وأصله موي بدليل منه على أمواه فقلب الراء ألفا على  
القياس وأبدلت الهاء همزة على غير القياس .

(فصل) (والتصغير الزخيم) حقيقته أن يحمل المراد به هههه على ما يليق به من صيل إن كان ثلاثي  
الأصول أو فصيل إن كان رباعي الأصول من باب ما يليق به من الخلف المتعلق إلى الضبط يقال صوت  
زخيم إذا لم يكن قويا وطريقه (أن تعدد) أنه (لأن) لا اسم (في الزيادة الصالحة لبقاء) في تصغير غير  
الزخيم لعدم إخلالها بالوزن (تتخذها ثم توضع التصغير على أصوله ومن ثم) أي من أجل أنه يخص  
بالزبد (لا يتأني) تصغير الزخيم (في نحو جعفر) من الرباعي الأصول (وسفرجل) من الخماسي  
الأصول (لجودها) من الزوائد (ولا) يتأني أيضا (في نحو مخرج) وهو زخم لا يحتاج قضاء الزيادة  
فيها) في تصغير غير الزخيم (إخلالها بالوزن) فلا يكون تصغيرها بحدف زوائدها لأن حذف  
زوائدها راجع في تصغير غير الزخيم ومقتضى إبقائه أنه لا يختص بتصغير الزخيم بالأعلام خلافا لظهوره  
وقلب فإيهما قالوا تصغيرا ظاهرا ما ذكرنا أسود أعلاما على فصيل ولا يفعل ذلك في صفات (ولم يكن له إلا  
صينتان) فقط (وهما فصيل كجيدق) تصغير (أحمد وحامد ومحمد وحماد) وحامد ولم ينعكس  
للإبليس ثقة بالقرآن وزوائد لا يفعل بخلافها في تصغير غير الزخيم بدليل مقتضى ذلك أجيد وحويد  
ومجيد ومجيدون ومجيدان ومجيد (وفصيل كجيدق) تصغير (لرطاس) وأما قرطاب تصغير  
قرطوس فهو مما حذف فيه مع زائده خامسة فقلب تصغير زخم (لا يصحيل) لأنه زائدة وهي الإياه  
وقد حذف لهذا التصغير أصل نفسه الزائده وجميع متغيري إياه وصحيل فإن الميم واللام  
بلفظ الزائده إن كانا أصليين بلا حلاف وإسماء استعملوا في الحيرة قبل سيرة زائدة بدليل سقوطها  
وردها المجرى بحدف اللام والميم مع أصلها وبأن صدرتها كهمزة اصطبل وأبني على الخلاف في الحيرة  
اختلاف في كيفية تصغيرها فغير زخم فيقول سيرة برهم وصحيل ويقول المجرى برهم وأصبح  
وإنما حذف الميم واللام كما حذف الخامس والأول هو المجموع حكى أبو زيد برهم وسيرة يقول  
بحدف الهمزة لأنها زائدة والمجرى يقول بحدف الأخير لغة الأخير لأنه قلب الزائد لأنه في  
الحرائق وزل ذلك أشار الناظم بقوله : ومن برخم يصغر اكنن . بالأصل .

(فصل) (وبالحق تاء التأنيث تصغيرا لا يلبس من مثل تاء طرنا) سطر (ثلاثي في الأصل وفي الحال  
الراضة لا يجتمع فرعينان التصغير والتقدير (مجرى) مما جئنا به (ومن) من المضاعف (وحيي)  
عائنه ياء (وأن) ما لا زائدة فيقال في تصغير هادورة وسندرية وأدنية وهذا الحكم مستمر  
بعد النسبة فن ذلك هههه من أدنية وعينه بن حسن (أو) ثلاثي (الأصل دون الحال نحو) ويده  
(وكذا إن هههه ثلاثية بسبب التصغير كسياه) بالمد (مطلقا) هو تصغيره تصغير الزخيم أم لا فنقول  
في تصغير هههه والأصل هههه ثلاث ياءات أولاها ياء التصغير وثانيتها ياء أصلية بدليل لام الكلمة  
لحذف إحدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب في الاسم ثلاثيا فلما هههه ثلاثية بسبب  
التصغير لحقت التاء كما لحق مع الثلاثي المجرى دولو هههه هههه مذكرا لتصل تصغيره هههه هههه هههه

### (فصل)

(قوله فلا يكون الخ)  
مصادره أنه لا يحذف  
زوائد الأجل تصغير  
الزخم وإن كانت حذف  
لا محالة (قوله فلفظ  
تأكيد) لأنه يعلم من  
الاستثناء قبله (قوله لم  
يلطف للإبليس الخ) فيه  
نظر لأن هذا إجمال  
لا لإبليس كما مر (قوله  
وقرطوس) هي القاضية  
(قوله وإنما حذف الخ)  
هذا على قول المبرد فإن  
الظاهر أنه يقول بأصله  
الميم واللام وإنما حذف  
تصغيرا بالخماسي وإن لم  
يكونا خامسين كما هو  
ظاهر .

### (فصل)

(قوله لا يجتمع فرعينان)  
قال المبرور قد يقال  
عليه الفرعينان مجتمعان  
فيها لا ينصرف وفي نحو  
ضرب ضرب ضرب  
فأصله (قوله فلفظ  
إحدى الياءين) وفي نسخة  
من نسخ المرامى إحدى  
الياءات بالجمع وكل صحيح  
كاه وظاهر الأول أولى

(قوله وإلى ذلك أشار الناظم قوله واحتمت التأنيف الخ) لو نتم البيت قوله كان حسافا به بصير فوملة أقول المصنف بخلاف هو  
 فمراخ (قوله وإلى ذلك الخ) لو قدمه على قول مصنف هو يربط الخ سكا أول كاهوط مر (قوله مع المتأخرين من ذلك عشرين لفظا)  
 اقتصر المصنف على الحواشي على عشرة ذكرها وقال جعلت في بيت: فودر قوس: وحرب: درهما قوس: باب كذا نصف عرس هي حرب  
 وضبط عرس بضم العين اه ووجه من شروح التثنية والعرس بالكسر امرأة الرجل والعرس بالضم ودية العرس يذكر ويؤثرت  
 وإنما لم تلحق التثنية بها لأن العرس في الأصل مصدر سمي به والظر في عرس إلى المصدر الذي هو الأعراس وهو مذكور أعرض  
 بأن عريسا إذا كان تصغير (٣٣٤) عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الإعراس وإن كان تصغير عرس بالضم فلا يكون

شاذا لما ذكر من أنه  
 يذكر ويؤثرت وقال  
 المصنف في حواشي التثنية  
 ان معطى في الصحاح  
 أن في القوس التذكير  
 والتأنيف وأنه جاء عليه  
 قوس ودية فمل  
 هذا لا شذوذ (قوله  
 كثر مراخ) قال الدوشري  
 فيه نظر إذ يتقدم أن  
 إلحاق التاء بغير قوس  
 ملبس اه (وأقول) هذا  
 مبنى على أن الإشارة في  
 قول الفارح ذلك تراجمة  
 إلى مالا ليس معه ولا  
 دهي لذلك بل هناك  
 داع لخلاصه وإني الإشارة  
 للثلاث الذي لا تلحقه  
 التاء مطلقا سواء كان  
 الإلحاق ملبسا أولا  
 فأمل لعدم الإلحاق  
 ليس شاذا فليس ذلك  
 كحرب وحرب ودرج  
 ونمل الخ فليتأمل (قوله  
 وعرس بكسر العين  
 وعرس بفتحها) قد

سماء (وحرا وحيل) حال كونها (مصنف بن تصغير الرحيم) فتقول في تصغيرهما تصغير الرحيم  
 حرة قوسية بالتاء عوضا عن ألف التأنيف فتقول في تصغيرهما تصغير الرحيم حرة وحييل ولا  
 تأتي بالتاء إذ لا يجمع بين هاء التأنيف والتاء ذلك أشار الظم قوله:  
 واختم بتا التأنيف ما صغرت من هاء التاء ثلاثي (بخلاف نحو حمر وجر) من أسماء  
 الأجاس (ولا تلحقها التاء فليس أنباء) فلا يقال في تصغيرهما حمر وجر وبهجة (لأنها يلبس بالافرد)  
 المصغرة أما من ذكرها فلا إشكال (وبخلاف نحو حمر وجر) من أسماء العدد المثلث فلا يقال في  
 تصغيرها بحيرة وسديسة (لأنها يلبس بالعدد المذكور) للتصغير (وبخلاف نحو حمر وجر) فلا يقال في  
 تصغيرهما بيلغو مسجد (لأنها ثلاثية) بل الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما في  
 ذلك من الاستئصال وإلى ذلك أشار الظم قوله: عالم يكن بالتاء يرى ذا ليس (وشذرك التاني  
 اصغير حرب) فتح الحاء لم يترك الزاء المثلث والمثلث واحد (وحرب) بفتح العين والراء المهملة  
 (ودرج) بكسر الهمزة (وفعل) فتح القوس وجر من كذا وقوس وعرس وناب (مع ثلاثين وثلاثين  
 (وهو ليس) يرجع المتأخرون من ذلك عشرين لفظا هي اسم المجلس ككسر واسم الجمع كفتح واسم  
 العدد كخمس وناب لثلاثة لثلاثين حرب وقوس ودرج وقوس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذرود  
 وهي وطس وطس وجر وقوس تصغير بفتحين وحرف وحرف وحرف وجمع في بعضها التأنيف وإلى  
 ذلك أشار الناظم قوله: وشذرك حمر ليس (و) شذ (الاجل) أي التاء في تصغير وراء وأمام  
 وقدم مع زيادته على الثلاث (هذا هو الأثر) بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء مختاية مكسورة مشددة  
 فمزة مفتوحة قلبا يكون في التصغير ويشتبه في المدة التي قبل الهمزة قرأ يمة بضم الهمزة وفتح  
 الميم وياء مشددة مكسورة فمزة مفتوحة قلبا لا أول ياء التصغير الثانية بدل من ألف أمام وقديدية بضم  
 الفاء وفتح الهمزة وياء ساكنة وال مكسورة بعدها ياء مشاة مختاية ومع مفتوحة الياء الأولى ياء التصغير  
 والثانية بدل من ألف قدم روجه إلحاق التاء بها أن جميع الظروف غير هذه مذكورة فلم يظهر والتاء بها  
 لظن أنها مذكورة إذ لا يعلم تأنيها بالإحصاء إلا ما ملأه الظرفية ولا بوصفها ولا بإعادة الضمير عليها  
 بالتصغير فنظر إلى ذلك أشار الظم قوله: ودر هاء إلحاقا لهما ثلاثيا كثر

(فصل) في تصغير من جهة متصاري في الاسم فيصغر المتمكن كاسم (ولا يصغر من غير المتمكن إلا  
 أربعة) أحدها (أصل) بفتح العين (والثاني) الثاني (المركب المزجي) علما كان أو عددا فالعلم

حرف متناهية وقوله وذود الخوذ الإبل من الثلاث إلى التسع وقوله رخص هو صدر النهار قال ابن خطيب المنصورة وأهل  
 الكوفة يصغرونها بغير تاء اثلا يلبس بضمحة مصغرا اه وقدره أن أهل البصرة يصغرونها بالتاء فليحروا وقوله وطس  
 هو الإياه المعروف والطس لغة طين وقوله وسور هو بقية الماء المشروب وضبطه  
 في بعض النسخ شول بالدين المفتوحة والواو الساكنة واللام وقوله وأصل قال في الصحاح الصف بالتحريك المرأة بين  
 الحديث والمسته وقوله وحرف هي النافذة المنزلة العلية وقوله حرب حمر الفصل الأبيض وقوله ولعن هي معروفة (قوله وسمع في بعضها  
 التأنيف) من ذلك قدر وقديرة. (فصل) (قوله أصل) قال الدوشري ظاهره أن أصل بصفر من غير شذوذ ويظهر في  
 ذلك اه وهو مجيب فقد تقدم في كلام الفارح في الكلام على شروطه وشذ ما أحسنه عبد البصريين (قوله أو عددا) على حذف

مضاني أي اسم عدد (قوله فقال الخليل الخ) قال له وشي هذا فليكن تصغير أوله في الحقيقة التصغير للمفعول لا لفعل وإن كان التصغير في الفعل ظاهرا كما هو ظاهر وقوله ما مع لوقال له لا حذركا أحسن لهم إلا أن يكون ٣٣٥ . مصدر اسماعيا وقوله ملحق بضم أوله على التصغير هو ضبط لفظ ملحق في نسخة مصححة بخط الفارح بكسر الميم وضع اللام وهو على ما جمع لا مصدر وقد ذكر في العاموس أنه يجمع عليه وحل مائة وغير ذلك فالظن ولم يذكر ملحا بكسر الميم وسكون اللام في مصادر ملحق قال أول المادة الملحق الكسر معروف وقد يذكر والرضاع إلى آخر ما قال وهو اسم جنس النلاحة ويمكن أن يكون هو الواقع في كلام الخليل (قوله منه) حال من عمن مقدمة لأن صفة النكرة إذا تقدمت عليها أحسن حالا وكذا يقال فيها بعده (قوله وذان ونان) فيه نظر إذ هما معسران والكلام في المبنى غير المتكسر وقد يهاب بأن ذلك غير مذهب من ذهب بناءهما وكذا يقال فيها بعد (قوله في جمعهما) في قوله جمعهما مسافة ظاهرة (قوله وجمع الذي الخ) فيه مسافة إذ الذين وما بعده اسم جمع لا جمع (قوله زيادة ألف في الآخر عوضا من ضم الأول) فيه نظر لأن

الألف في الياء المنقبلة الآخر ولا تزداد في جميع ما ذكر كما هو كقول ألف عوضا من ضم الأول واضح في غير تصغير أوله وأما هو قوله ضد م فكيف التعويض وقد يقال ألفه عوض عن الصفة التي كان ينبغي أن تكون فيه حال التصغير ولم تكن بل أبيه الصفة الأصلية (قوله فيها سرتنه) هو التثقل (قوله وقلنا الألف الخ) لوقال بعدها وأدلت ياء التصغير فيها لكان أحسن (قوله عطاء) أي تصغير عطاء

(كعبك وسيمويه في لغة من ذمها) على الفتح في سبب وهل الكسر في سبب به (واما من أخرجها) إعراب ما لا يعرف (فلا إشكال) في تصغيرهما لا بما حينئذ من أقسام المتكسر (و) العدد نحو خمسة عشر فأفعل في التصغير والمركب المزجي (تصغيرهما التصغير المتكسر) في ضم أولهما فتح أهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة (نحو ما أحسنه وبعبك سيمويه) خمسة عشر أما أفعل في التصغير فقال الخليل في قوله ما ألباح زيد (ما يمتنون الشيء الذي يصف بالملح كأنهم قالوا زيد ما يبع وأما مركب المزجي ولأن الجزء الثاني بمنزلة تاء التثنية والتثنية من حيث أنه بازل منه منزلة ياء التثنية ووطأ أبك المنزلة لذلك صفروا والصدور (و) الثالث (اسم الإشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي إذا) في التذكير (وتأ) في التأنيث (وذا) في التثنية المذكور (وتان) في التثنية المؤنث (وأولاء) في جمعها (و) الرابع (الاسم الموصول وسمع ذلك منه أيضا في خمس كلمات وهي الذي) المفرد المذكور (والذي) اسم ردم للمؤنث (ووثيقتهما) اللذان والثنان (وجمع الذي) الذين والأول (و) هذه الكلمات الخمس غير المتكسر (بواضع تصغير المتكسر في الالة أمور) أحدها (اجتلاب الياء الساكنة و) الثاني (الترمز كون ما قلها) أي الياء مفتوحة (و) الثالث (لوزم تكليل ما نقص منها من) الأحرف (الثلاثة وبخلافه) أي تصغير المتكسر (و) أمور (ثلاثة أيضا) أحدها (بناء أولها على حركته الأصلية) التي كانت قبل التصغير من فتح أو ضم أو ياء في الفرق بين تصغير المتكسر وغيره (و) الثاني (زيادة ألف في الآخر) إن أمكن (عوضا من ضم) الحرف الأول وذلك في غير المختوم بزيادة تاء أو زيادة (جمع) ثالثة (أو الياء) أي التصغير (قد يقع تاء ياء وذلك في ذاواته) في تصغيرهما (ذياريما) فيبقى الحرف الأول على فتحه وتأتي ياء التصغير ساكنة مدخلة في الياء المنقبلة من ألف ذاواته وتزيد ألفا في الآخر عوضا من ضم الحرف الأول (و) الأصل ذهب (وياء) ثلاث ياءات أولها عين الكلمة وتأتي ياء التصغير واللام الكلمة فاستقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره (لحذف الياء الأولى) لأن ياء التصغير حذفت ولا تحذف الثانية لأن ذلك يقتضي وقوع ياء التصغير آخرها إذا كانت الإي في زيادة حركاتها وهي الصاد ووقوع ياء التصغير طر فاستقيم لأنها إن غابت ساكنة لم يمكن من بناء الألف على كسرة تليها كقولهم لا تروح بها فترحمه وإزالة الألف المحمولة عوضا ووقوع ياء التصغير طر ف وإن سركت لبقاء التصغير كأنه التكسير فلا تحرك فتعزلت الأولى للحذف وهذا إنما يستقيم على قول الصريين أن الالف ثلاث لوضع وإن أتت من ياء وهي ياء مخدرة وأما على قول الكوفيين أن الألف ذاتة وهو مودع على حرف واحد فلا (و) تقول في تصغير ذان ونان (ذيان ونيان) بإبقاء أولها عوضا عن ياء التصغير فيها بعده ولم يزد بألف بعد النون للطويل بزيادة علامة التثنية (وتقول) في تصغير أولاء (أوليا) بإبقاء أوله على ضم في حال التكسير (و) بالتصريف لغة من نصر) وم التقيميون (و) بالمدولة من مد) وم الحبازيون أما في لغة القصر فلا إشكال وأما على لغة المد فقال العامري الحقا ياء التصغير ثالثة وقلنا الألف بعدها ياء وزيدت الألف قبل الآخر ولم يزد بعد الآخر إذ ليس له التصغير حاسي إلا وقبل آخره مدة وقال المفردون الحقا ألف التصغير في آخر أولاء على القادة في الممدودات التمسكت لهما المد بلفظ القصر وياء من وجهين أحدهما أن ياء التصغير تقع ثالثة قبل الألف فتنقلب الألف ياء ثم تدم فيها ياء التصغير وتكسر كما في فزيل فتقلب الحمزة ياء كافي عطاء فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة ثم تدخل ألف التصغير والوجه

فهو على حذف مضاف (قوله فإذا جاءت الألف الخ) فيه نظر ظاهر أما أولاد الألف أي تزايد التصغير (عامة كون في المصغر لا في المكبر)  
خلافا لما هو صريح عبارة (أما الثاني) (٣٣٦) فإياه بعد حذف الألف إحد رفع التصغير على ما بقي لفظه به هكذا الباب مرة بعد الياء المشددة

فلا يتصور تصغيره على لغة  
النصر (أد لا همز للتبأمل  
وقد يقال التباس حاصل  
خطا لا سيما إذا لم يشك  
بالهمزة (قوله وقال  
الرجاج الخ) قال ابن إجاز  
وكلا القولين أي قول  
سيدويه وقول الرجاج  
مختلفا للقباس أما الأول  
فلما فيه من زيادة الألف  
حشوا وأما الثاني فلما فيه  
مردء وانقلاب الهمزة  
عن الألف وكثرة التمييز  
وفي كلامهم التصريح  
بأن الألف هو ص وقد  
يقال إنها ليست عوضا  
عن ضم الأول لوجود  
ضمه وإنما خالف القياس  
لأن أحواته أغنى ذاتا  
وحيث الألف في آخرهما  
لأقبله (قوله للتأنيب الخ)  
فيه نظر لأن الهمزة تنويع  
في الجمع ومكسوة في التثنية  
الهم لا أن يقال قد يعمل  
في حركة الهمزة (قوله ثم  
جئت الخ) وحدها  
الألف التي في المصغر  
لالتقاء الساكنين (قوله كما  
في دراهم الخ) دراهم بألف  
بعد الزاء جمع أي لا ترفع  
التصغير على لغة كما  
لا يوقعه على لغة اللاتي

التي أولادها إذا جاءت الألف آخر أو أولاد على فمالي كما ترى فيجب حذفها لأنها خاصة وأما  
إد عدت فإياها تصغيرا ثم ما كان خفة ورأى له في ياءه لا يستطع فمالي فالحق والمذكور أدخلوا  
الألف بعد الياءين وقال الرجاج هم بألف لا مضافة عن الألف ليدلوا على التباس المذهب لوقوعها بعد ياء  
التصغير رجعت الهمزة في أصلها ثم تأوأت التصغير فتنقلب همزة وقوعها بعد الألف (وتقول) في  
تصغير الذي والي (لأب أو التثنية) ياء أو لها عن فمهمز فتح ياءها وزيادة حرفين ياء التصغير والألف  
وإدغام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لأجل الألف (و) تقول في تصغير اللذان واللتان (الذيان واللتان)  
حتج أو فمالي ياءهما في لغة لته أولاد ثأت بألف بعد الذين للظن بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي  
هذا الذي أراد من القول وهو يقولون بأن التثنية ترد على المصغر ثم اختلف سيويه والأخفش  
فسيويه يحذف الألف حذفا اعتد عليه ونحذف الكلمة لظهورها بعلامة التثنية فلا يقدر ما التثنية  
والأخفش يحذفها لالتقاء الساكنين بمقداره وأصل الخلاف يوم ما إدغام المصغر فقول يقدرون  
ألف التصغير اجتماع مع الألف التثنية ثم حدثت الساكنين ولم تطلب ياء فرقانين تلبية المذكر وغيره  
أو يعتقد أنها حذفت قبل ياء الألف التثنية لغير الهمزة الأولى للأخفش والتثنية لسيويه ويظهر أثر  
الخلاف في جمع المذكر سيويه بهم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والأخفش بضمهما كما في  
الألوان (و) تقول في تصغير الذي (الذيون) وهما والذين جراؤنا بضم ما قبل الواو وكسر  
ما قبل الياء وهو قول سيويه لأنه يرى أن الألف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكأن الوجود لها  
والأخفش ختم ما قبل الواو والياء لأنه يقدر الحذف الساكنين والدال على القواين معروفة وفي شرح  
الشامه الجار يروي وأما الذيون فلاهم زادوا في الذين قبل الياء وقبل الذين ألما صار الذين ثم  
أبدلوا الفتحة حذفت والألف وأولادهم بالتثنية (وإذا أردت تصغير اللاتي) لجمع المؤنث  
(صبرت التي) لمفردة (أولاد اللاتي) كل تكلم ثم جئت بالألف والتأنيب اللتان واستقصوا بذلك  
أجمع المصغر حمزة (من تصغير اللاتي واللاتي على الأصح) عند سيويه عليه قال في اللاتي واللاتي  
لا يصغران استواء بفتح التي وتصغير في الألف والياء كأي دراهم ودرجات بل لا يفتأ أولى بالابه قبل  
هذا الجمع والأخفش يصغرهما بألف والألف وأولادها صار أحين حذفت ياءه من الألف إذا أجرى  
جميع ما حكمه ويحذف الياء التي هي لأحدهما لأن الألف التصغير تزداد فينبغي الاسم على خمسة سوى ياء التصغير  
وإنما كاسه الياء هي المحدودة لا ما طرأ من الألف فيصغرهما ولكن يحذف الألف لأنها تدخل في الياء أسلبة  
مصير اللاتي اللاتي واللاتي التثنية بعد التثنية تصغير الواحد (ولا يصغر ذي) من أسماء الإشارة (الهاقا)  
عند الجميع (الإلناس) تصغيرا وبشكل عليه تصغيرهم حمزة حمزا على غير مع الإلناس (ولا) يصغر  
(في) الإشارة (الاستعناء) عن تصغيره (بصغيرنا حلا فلا ساك) وقوله في الظلم منها ما وثق  
فإن المراد بذلك يوم أرتق صغرا كما صغرا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من الفاظ المؤنث إلا ما  
عامته هو المهور من التسهيل به قال ولا يصغر من غير المتكرر إلا إذا والي وفروعهما الآتي ذكرها  
ولم تذكر من الفاظ المؤنث غير تأنيب خاصة وإلى جوار تصغير الإشارة في الموصول أشار في الظلم قوله  
وَصَغَرُوا شَوْذًا الَّذِي هُوَ وَطَاعَ الْفَرَسَ وَرَأَى عَسَاخَ تَصْغِيرِهَا لَهَا يَوْصِفَانِ وَيُوصَفُ بِهِمَا  
والتصغير وصف والمضى ولما سموا إجمال اسم القاعل مصغرا كما منعوا إجمال الموصوفين كما قاله أبو الحسن

واللاتي بل إذا أردنا تصغيره صغرنما مفردة الذي هو درهم وجمعها بالألف والتاء كما إذا أردنا تصغير اللاتي واللاتي في المصغر  
مفردهما الذي هو التي وجمعها بالألف والتاء وفي بعض النسخ كما في درهم بالإنفراد وليس ظاهرا في التنظير للتبأمل (قوله  
مع الإلناس) هذا مشكل لأن ذلك من باب الإجمال لا من باب التيسر وقد جرح بينهما بأن ظاهره في أنه تصغير فإلا لا يفتأ فلا يفتأ

(هذا باب النسب) (قوله النسب) قال ابن ابي ابيان النسب هو البرزوكسرها بمعنى الإضافة وهي إضافة معكوسة كالإضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف إليه ألا ترى أنك إذا قلت فلان مريد فلان هو المضاف إلى مريد إذا قلت فمسمى فمسمى هو المنسوب إليه والياء المددومة قائمة مقام الرجل المنسوب (قوله وقها فانتما قائمة الصفة) أي هيا. أن من رلف اضمر والظهور في أن يحمل كل من قام به كما تحمل الصفة على الموصوف حمل هو هو فيقال ريد مسمى كايه الريد مسمى أي مسمى (قوله لتدل الخ) هذا التعليل

لا يشبه المسمى إلا على بعد التأمل وحمل ابن ابيان تعدبها بقوله لتجرى بوجه الإعراب كقولك بصري وبصريا وبصري ولو كانت مفردة لاسم انقلت عليها الضمة والكسرة (قوله قال في الصحاح الواحد يخطي الخ) قال في الصحاح والبخاري من الإبل معرب أيضا وبمعظم يقول هو عربي وبلدك لبن البخاري فصاح الخليل الواحد يخطي والآتي لظنية وجهه يحاق غير مصروف لأنه بزنة جمع الجمع وذلك أن نصف المياء فتقول البخاري والآتي والمهازي فأما ما جدي ومذاني فمصرفان لأن الياء لهما غير ثابتة في الواحد كانه حرف المبالغة والمضافة إذا أدخلت عليهما ياء النسب اه كلام الصحاح بحروقه (قوله بشكرير جمع) قد يقال الموجود في عبارات الفوم بزنة جمع الجمع تأمل (قوله فوزنه قبل النسب الخ) قال المذنوشي فيه

ابن ابيادش وحكي ابن الملح الصغير أزه على أويه وفي المسمى المسمى بحر ياربدها به يصغر فيقال ياربده (هذا باب النسب)

وسماه سبويه باب الإضافة وإن الحاجب باب السبب والفرص من أن تحمل المضاف إليه ومن أهل اللغة أو الضيغة وقامت بها قائمة الصفة وإنما فترت إلى علامة لأنها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف القين لخصتها ولتكثر في يادني رآي أخفت علامتها بالآخر لتمامها بمثلة الإعراب من حيث العروض فوضع يادتها هو الآخر وإتمام تحقق لآلها لآلها بصير الإعراب بتدبرها ولا الوالو لتمامها وإنما كانت متعددة لتدل على نسبة إلى لجرده وبجهد بالنسب ثلاث تنبرات أولها لفظي وهو الثلاثة أشياء إلحاق ياء مشددة آخرها المنسوب إليه وكسرة فبها رفل الإعراب إلى ما وثابها مسمى وهو صيرورة سبها لم يسم بكنهه وثابها حكى وهو معاملة معاملة الصفة بالصفة في لغة المصغر والظاهر بالمراد واعلم أنك (إذا أردت النسب إلى شيء) من لغة أو قبيلة أو غيرهما (ملا بد لك من محيد في آخرها أحد هاء أن يزيد عليه ياء متعددة لصير تلك الياء (حرف إعراب) فتدوا طاهر كات الإعراب رفعا وبصير صيرورتها بمثلة الآخر (و) (الدهول) (الزوا) (كسرة) أي لآخر فثابته الياء كان ياء المتكلم والمخاطبة (فتقول في النسب إلى دمشق) بنح الميم (دمشق) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ياء كيا الكرمي زيدوا النسب وكل ما فيه كسرة وجب

(وبجهد هذه الياء) الرتبة فالنسب أمور في الآخر وأجوز منه (لا حراما) لا مورد (الذي في الآخر) فسته أحد هاء الياء المشددة الواقعة بعد الالف آخر حرف مضارع فتدوا كات رندني أو كات إحداهما زينة (والأخرى أصلية فالأول) وهو ما آخره ياء دار تدوا كات ياء كات بالنسب أم لا بحركتي ياء آخره ياء أن لب النسب (وشافني) بما آخره ياء أن بالنسب (فتقول في النسب) (وما كرسى وشافني) فتدلف الياء المشددة منهم ما وتعمل مكافأ ما نفس (ليجهد في النسب) (ليجهد في النسب) (ليجهد في النسب) (ليجهد في النسب) فية تدراهم مع الياء المجددة للنسب غيرهما مدونهما (و) (ظهر) (هذا) لا خلاف التفديري التي الصاعقة وذلك أنه إذا (كان بخاني) جمع مخو ساء موحدة فظاه وجه بناء مائة فراقية (حلب لرجل) فإيه يكرر (غيره صرف) استصاحبا لما كان عليه من جمعية قبل العملية قال في الصحاح الواحد يخطي والجمع يخطي غير مصروف لأنه بزنة جمع الجمع اه تكرير جمع (ياد كسب إليه الصرف) لزوا صيغة منتهى الجموع لأن الياء التي كانت تحصل الصيغة زالت وحدثت ياء أخرى غير ما وهي أجنبية م عن الكامة عليهم المورثة قبل النسب ما عيل ولعدهم هي وقيدته بوله غلب ليرتب عليه قوله فإذا استبأت إليه لأن جمع التذكير إذا لم يكن عليها ولا جاريا بحري العمل بالنسب إلى أصل لفظه من يرد إلى مفره ثم ينسب إليه مفعول ما قيل إن قوله عليا مفعول لا مفعول لم يرد فيه ثم تكرر لرجل احترازا عما إذا كان لاسرا أفان مافضة من الصرف العملية والتأنيث مفعول لا صيغة متين الجموع (والثاني) وهو ما إحدى يائيه زائدة والأخرى أصلية (بحر مسمى) (التدديد) مفعول من لري (أصله مسمى) كضروب اجتماع

أظهر وجهه أن الياء من آخره زائدة قال كايه صرح به كلامه قبل وأصله بكاء بحت فالياء بين والياء لام فاذا ن وزنه جمعا وعليها منقولا منه فحال لا مفاعيل وورنه إبدال النسب فعلى أيضا ما هو لورر التصريف في لكتهم ذكر وافي باب مواضع الصرف في مبحث صيغة منتهى الجموع كلاما يافني صراحتهم ثم ظهر أن قوله فوريه قبل النسب مفاعيل كايه من وجود صيغة منتهى الجموع لأنهم اعتبروا هناك الوزر الدروعي لا التصر في قوله فوريه مفاعيل كايه من عدم وجودها فليأمل ذلك حق التأمل هذا والحق أن كلام





أن المحطوف على الخبر غير  
 وقال بعضهم إذا قلبنا  
 الألف واو أو في نحو ملهى  
 وحبل وعلق جاز الإتيان  
 بألف قبلها فنقول حبلوا  
 وعلقوا وملهوا (قوله  
 أمم الموضع حامية) هو  
 بخفيف الياء قال السهراني  
 ذكر أصحابنا إن الموضع  
 الذي يباع فيه الخمر يقال  
 له حامية كناية الممرور  
 حامية ولعل الذي قال  
 الحاموي جعل البقعة  
 حامية لأنها تعطف على  
 لشرب بالطلب والقدرة  
 وفي شرح الفوائد قال  
 سيويه الوجه الثاني لأنه  
 منسوب إلى الحانة وهو  
 بيت الخمر وإما جاز أن  
 يقال حاموي لأنه بنى واحدا  
 على قاعدة من حنا يصنو  
 إذا عطف يريد أنه نسبة  
 إلى مقدر كما أشار إليه  
 السهراني والذي في الصحاح  
 والقاموس أن الحامية أي  
 بالشد يدظر منسوب إلى  
 الحانة وهو موضع بيدها  
 (قوله فلان غلب الخ) قد  
 يقال إن الفتح لغة لا توجد  
 في الصحيح فلا حاجة إلى  
 قوله فالجواب الخ وكثيرا  
 ما يخالف المعتل الصحيح  
 فليتأمل (قوله بكسر نين)  
 بل بثلاث كسرات كما هو  
 ظاهر (قوله أمل عليها)  
 في شرح الفوائد وأمل  
 من إملال الكتاب

(والحذف بالكس) القوي فالجواب لنحو علق خبر منه ونحو مدس لأن حذف الزائد خير من حذف  
 الأصل الأمر (الرابع) بما يحذف لياء النسب (بما لمقصود المتجاوزة أربعة) خامسة أو سادسة (كمتد  
 ومستعل) تقول في النسب إليهما عشدي ومستعل يحذف ياء لغير من وجوبها لظول (فأما) الياء  
 (الرابعة) كما مضى فكأنها لمقصود الزائدة من نحو ممسى وملى (بما ثانی ما مضى فيه ساكن وألفه  
 منقلبة عن ياء أو واو فيجوز فيهما القاء أو الحذف) ولكن الحذف أرجح من القاء بل قال بعضهم  
 إن القاء عند سيويه من شذوذ لغويات النسب حتى قيل لم يسع إلا في قوله .

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دواء عند الحماوي ولا الله

جعل اسم الموضع حامية ونسب إليه (وليس الثالث من الماء بصور) المنقبة عن ياء أو واو (كقوى  
 وهو من) من (بما لمقصود) الثالثة (كهم) فتح العين المومة من حم عليه الأمر إذا التيس ورجل  
 من القاب أي جاهل (وشج) بالفتح المنجعة والجيم من شج أي حرب (إلا القاب واو) فنقول فتوى  
 وعصوى وعصوى وهو ما قبلها فتوى واو وإن كان أصلها الياء فلا يمنع الكسرة قبل الياءات وأما  
 في مصافير جوع إلى أصلها وأما في شرح للألف ما إذا ما النسب إليهما فتحا حينها كان عمر قبلت الياء  
 ألفا لمحركها وافتتاح ما قبلها ثم قبلت الألف واو كما قبلت ألف في حكاك لميللا (وحديث قلنا الياء واو  
 فلا بد من إعدام فتح ما قبلها) على فلها لما حرر أن قلبها واو مسبق فلها ألفا فلها واو وجه فتح  
 العين ونحو قاصر عندهم قال فاضل في قلب الياء واو الظاهر من الصحيح لا يمنع منه فالجواب أنه يظهر  
 فتح لام لعطب عند بعض العرب نقله المرادى عن بعض الحواريين (ويجب قلب الكسرة لفتح) كل  
 الثاني مكسور العين سواء كان مفتوحا ماضيا أو مضموها أم مكسورا ماضيا أو مفتوحا ماضيا (فعل كسر)  
 بالنون (و) المصنوع المقادير (فعل كسر) (فعل كسر) (فعل كسر) (فعل كسر) (فعل كسر) (فعل كسر)  
 جرى ودق في أول بفتح العين ليس كراهة قوله الياء بنون مكسر (فعل كسر) (فعل كسر) (فعل كسر) (فعل كسر)  
 لها فاقه مكسورة كابل تكسر تكسر الإتيان والكسرة لا أصلية لأن الكسرة تعمل في جهة واحدة  
 فلا تنقل الأمر (الخامس والسادس) مبدئية في النسب (بما لمقصود) علامة جمع لصحيح المذكور  
 فتقول في النسب إلى (زيدان وزيدون) حال كونهما (دلين مربي بالحروف زيدي) حذف علامة  
 التثنية وعلامة الجمع لثلاثي جمع من لازم الواحد إعراب بالحروف وإعراب بالحركات في ياء  
 النسب وحذف النون تبعاً لما قبلها لأنها زيادان زيدنا مع بحدائق معاً (فأما قبل التسمية) جمعاً  
 (فإنما ينسب إلى مفردهما) لا إليهما (ومن أجرى زيدان هذا أجرى سنان) في لزوم الألف والإعراب  
 على النون إعراب ما لا يصرف فعليه والزيادة (وقال) وهو تميم بن أبي مفضل لا خلف بن الأحمر خلافاً  
 للموضع : (ألا يا ديار الحلى بالسبعان) أول عليها بالليل الموان

(قال) في النسب (زيدني) بالثبات لآلف والنون كما تقول سنان والسبعان ثنية سبع اسم موضع  
 والموان الليل والنهار (ومن أجرى زيدون عطسا جرى عطسا) ولزوم الياء للإعراب على النون مثوبة  
 (قال) في النسب (زيدني) بالثبات الياء والنون كما تقول عطسا (ومن أجرى) أي زيدون (جرى  
 هرون) في لزوم الواو وجعل الإعراب على النون منع الصرف للعطف شبه المنجعة (أو) أجرى (جرى  
 هرون) في لزوم الواو والإعراب على النون مثوبة (أو) لزومه الواو وفتح النون) كالساكنون (قال) في  
 النسب على اللغات الثلاث (زيدوني) بالثبات الواو والنون كما تقول هرون وهو جوف وما طروفي وأما جمع  
 لصحيح الماؤنة فبغير تفصيل (فحق نمرات) المنشأ من كان جمع اسم منفتح العين في حالة الجمع (إن كان  
 باقياً على جمعته) ولم ينقل إلى النسب (فالنسب إلى مفرد) ثلثي بفتح نون حين النسب مؤنثا قاله أبو

(قوله والقياس الساطع) القياس بالرفع عطف على الذي من قوله الذي يمدح في خبر كذا قوله بعد القياس فالخاصل أن السراقة مشتركة بين هذه المعاني الثلاثة والكسر من القياس (قوله وبخلاف نحو مذهب) ما كان له يوشى خبره فيه أن يكون أصغر مذهب راضح وأما تجويزه أن يكون أصغر مذهب اسم فاعل فبقرينة نظر لأن من الحاجة صرح في شرحه ثمانية وغيره أما إذا صغر ما لفظ فهو مذهب فلفظه كأنه اسم الفاعل من مذهب الحب (٣٣٠) لأن مذهب ما إذا أراد أصغر حذف منه إحدى الواو فنصار بعد تصغيره مذهب ما ثم قلبت

الواو ياء لرفع الياء ساكنة قبلها فنصار مذهباً مثل اسم الفاعل مذهباً من مذهب أيضاً والنسبة إلى مذهب المصغر مذهب مذهب ثلاث ياءات قبل الميم آخرها هو من الواو المحذوفة قالوا إنما جاءت عند النسب لأقرب فادفع تجوز القياس أن يكون مذهب أصغر مذهب وبظهر هل تصغير مذهب مذهب كصغير مذهب أو لا وإذا نسب إلى مذهب اسم فاعل فيلزم مذهب مذهب الياء الثانية كطبي في طبيب فليتنازل وقال أيضاً قوله تصغير مذهب الخ فليقل إذا ريدت ياء التصغير ثلاثة فجمع الياء الواو وهما ساكنان فتحرك الياء بالكسرة ونسب الواو الأولى ياء وتدخل الثانية فيهما وتقلب الواو الثانية ياء أيضاً فيصير كاري مذهباً (وأقول) الذي قاله ابن الحاجب وشارحه كلامه أن مذهباً إذا صغر حذف منه الواو الأولى فنصار

مذهباً (فيقال نمرى بالإسكان) في لم يأن ومردده ساكن فليقل الجمع (وإن كان علياً لمن حكم إعرابه) حالة الجمع حذف ألف والياء معا (ونسب إليه على لفظه) المفتوح حالة الجمع (ومن منع صرفه) لما ثبت والعلية (ولنا مذهباً ما مذكور) ول (الذي مذهباً الف جزى) ليكون ثاني ما هي فيه متحركاً (لحمدهما) على التصريح حذف أو لا تاء كان مذهباً ثم الألف كان جزى (وقال نمرى بالفتح) في حكاية لإعراب ومع الصرف وإنما سكت العيين في حال حذفه على الجدية ونقص في حال نقله إلى العلوية فافرق بين النسب إليه جمعاً والنسب إليه على خلافه فالجمع تحذف كلا الحالتين (وأما نحو ضمنت) ما خرج صفة فقال أوضح معنا (من الله) وجهان (النسب) الواو (والحذف) لأنها كانت حذفت (بجامع) أن كلاهما صفة ساكن ثاني ما هي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضمنت مذهباً (و) نمرى (سراقات) من يجمع التاء (ولا حذف) لكونها حاملة فتقول سطر وسراقة بحذف الألف والتاء والسراقة قال في القاموس الذي يمدح في صفة له والبيت من الكسر والقياس الساطع والياء المرفوعة المحبطة بالشيء (وأما الأمر بالصفة) لا حرف فته أيضاً أحدها الياء) التاء تامة (المتكسرة) المدخلة فيها ياء أخرى) سواء كان ما هي في ياء العيين كطبيب أم وأنها كطبيب (فيقال في) النسب إلى (الطبيب) وهي طاب و هي مذهب الياء الثانية) أدخل فيها وإعاده الياء الأولى الساكنة كراة اجتماع كسرتين وأربع ياءات ولم يمدحوا الأولى ثلاثاً يرجع إلى تحريك حرف العلة واقتراح مائمه فيلزم التثنية ولم تقب ألقاوا يلزم زيادة الياء يرفع ليس في القاموس (بخلاف نحو مذهب) صح الحذف الياء الواحدة ولشد يد الياء الثانية تحذف والحادثة المضافة إليها فيلزم حذف النسب إلى الياء هي ياءات الياء الثانية (لا يفتح الياء) يمدحها (أو خلاف نحو مذهب) تصغير مذهب مذهب من هام على وجهه إلى ذهب من العشي أو من مذهب إذا غش أو تصغير مذهب اسم فاعل من مذهب أو رجل إذا غش رأسه من العباس أو تصغير مذهب اسم فاعل من مذهب (أو لا يفتح الياء) فكذلك النسب إلى ذلك كله هي ياءات الياء المتكسرة المدخلة فيها ياء أخرى (لا يفتح الياء) المتكسرة من لآخر الياء الثانية التي هي عوض من ألف مذهب أو من الواو الثانية من مذهب أو من الياء الثانية مذهب من مذهب أصل كلام أو حيوان وتليده الشباب الخالي السمين (وكان يماس أن يماس في النسب إلى (طبي) فليقل الياء الواحدة (طبي) تحذف الياء الثانية فله (ولكنكم بعد حذف الواو الياء الثانية) وفي الأولى (تدعى) يرفي (أو يرفي) لأجاسا كذا (فقالوا طاب) ولو قيل حذف الياء الأولى الساكنة رفعت الثانية فليقل أنه كان المذهب على القياس الأمر (الثاني) بما يحذف الياء النسب (ما مذكور) مع أنه لا يتركب ما يتركب من مذهب مذهب فليقل الياء الثانية تحذف منه الياء الثانية أو لا يتركب الياء) في ياء الفرقا بين الذكر والمذكر مع اللام وأدغم (ثم تحذف الكسرة وحذف) كما في (مذهب) و (مذهب) و (مذهب) والنسب إلى (الطبي) وهي الطبيعية

مذهباً ثم قلت الواو ياء لرفع الياء الساكنة فيها ثم رعت مذهب مذهب اسم فاعل من مذهب وأما إذا نسب إلى المصغر زيد فيه ياء ثلاثاً يلبس بالقدية إل غير المصغر وحذف الياء من مذهب مذهب على هذا فليقل إنما جاءت عند النسب لأقرب ومثله كما قال الفري. صغر مذهب اسم فاعل مذهب مذهب مذهب مذهب لا يجرى المصغر تعويض الياء قبل الآخر إذا حذف شيء من الاسم فتجوز القياس كما لا يخفى والياء الثانية هي على أن التعويض حصل في التصغير وابن الحاجب يبي على عدم حصوله فليقل كلام الموشى (قوله المدخلة فيه) هو حذف التاء من المدخلة كان أولى

هذا أحسن من قول المتن  
ثم قلب الضمة فتحة وقد  
يقال إن الضمة قلب فتحة  
كقلب الواو والياء ألفا  
في نحو قال وباع فالتأمل  
(قوله فينقل اللفظ به)  
مراده باللفظ التلظظ به أي  
فينقل اللفظ به حال  
الحك فليتأمل (فصل)  
(قوله لأن الألف) قال  
الذوق يرى بغير ماوجه  
إبائه بالألف معنا إذ  
الهمزة إنما قلبت نونا فها  
نحن فيه فكان الأولى أن  
يقصر عليها ثم نظرت في  
ذلك فظهر لي أن معنى  
كلامه ما صرحوا به في باب  
منع الصرف من أن الألف  
والنون في نحو سكران  
يدجيان إلى التثنية  
وروجه القلب مذكور هناك  
فلما حصلت المقابلة جاد  
إبدال الهمزة نونا فليتأمل  
أه وهو كلام غير واف  
بالمراد إشكالا وجوابا  
والحاصل أن القاعدة هنا  
قلب همزة التأنيث واوا  
وقد قلبت فيما ذكرنا  
وروجه القاص ذلك بالمقابلة  
المذكورة مع أنها بحسب  
الظاهر غير واضحة  
والجواب أن الهمزة لما  
كانت متقلبة عن الألف  
والألف مقابلة للنون في  
الحالة كانت الهمزة أيضا  
مقابلة للنون فتصدر

(سليق وفي) النسب إلى (همزة قلب) وإلى سليقة الأزد (همزي) وسليق والقياس فيهن سلق  
وهمزي وسليق بحذف الياء وإبدال الكسرة فتحة كما روي في كلب وسليقة غير أزد ولكنهم  
فرقوا بينهما والسليق من يشكم سلقته أي طبعته مربا من غير علم إعراب قال :

ولست بنحري بلوك لسانه . ولكن سلق أقول فأعرب

(ولا يجوز حذف الياء في نحو طريقة لأن العين ممتنة فكان يلزم قلبها ألفا لتحركها وتحريك ما بعدها  
والفتحة ما قبلها فيكثر التفتيح) مع القيس ولو لم يفتحوا لزم الاستئصال قاله الجار برود (ولا) يجوز الحذف  
(و) يجوز حذبة لأن العين ممتنة فيلحق بها الحذف مثلاً فينقل) لو أدرجوا الزيادة التفتيح مع القيس  
الأمر (الثالث) ما يحذف الياء النسب (ياء فضيلة) بضم أوله وفتح الياء بشرط أن لا تكون العين  
ممتنة (بكسرة) وقرينة (بالفتحة) تحذف ناء التأنيث أو لا ثم تحذف الياء (لما مر) فنقول معنى  
وقرأ وشذ قولهم في) النسب إلى (ردينة) ربح (رديني) إثبات الياء وقول في النسب إلى عبيدة وقوية  
عين وقومولا يفترط هنا صحة العين لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يخطأ لها فلا يلزم الحذف السابق  
(ولا يجوز ذلك) الحذف (و) يجوز حذبة (بضم القاف) لأن العين ممتنة (و) حذف الياء يؤدي إلى التثنية  
لو لم يدم أحد المتين في الآخر وزيادة التفتيح مع القيس لو أدرج (الرابع) ما يحذف الياء  
النسب (واو لعمرة) فتح الحاء بشرط صحة حذبة وعدم تضمينها (كفتوة) من من الجين (حذف ناء  
التأنيث) أو لا (ثم تحذف الواو) لا يلائم لما حذوا ناء التأنيث وهو حرف صحيح والحق معنى استعجروا  
أن يفروا بذلك حرفا معتلا وإنما الغرض معنى (ثم قلب الضمة فتحة فنقول شق) وأما قولهم شقوى لعل  
لعمري قال أزد شقوة بفتح السين الواو قاله بن الكعبه وما ذكره من لعل وفضيلة من وجوب حذف الياء  
فهما ما قلب الكسرة فتحة الأولى فلا علم فيه خلافاً وأما قوله فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب  
حذف الواو والضمة ليعاوا واجتلاب فتحة وكان الضمة وذهب الأخفش والجرى والمبرد إلى وجوب  
بقائها معا وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبخالف الضمة بها (ولا يجوز ذلك) الحذف  
(و) يجوز (قوله) فتح القاف (لا دلال العين) كما سلف في قوله (ولا يجوز ذلك) (و) يجوز قوله لا جمل  
الضميف) (و) القى وحذف الواو يؤدي إلى التثنية والإدغام متنع لأن فعل بفتح ياءه واجب الفتح  
كمثل فينقل اللفظ به . الأمر (الخامس) ما يحذف الياء النسب (بالحذف) بفتح أوله وكسر الياء (المقتل  
اللام) ياء كانت أو واوا (نحو غن وحل تحذف الياء الأولى ثم قلب الكسرة فتحة) كما تقدم (ثم قلب  
الياء الثانية ألفا) لتحركها والفتحة ما قبلها (ثم قلب الواو) كراهة اجتماع الياءات مع الكسرة  
(فنقول همزي وعلوي) الأمر (السادس) ما يحذف الياء النسب (ياء فضيلة) بضم أوله وفتح الياء  
(المقتل اللام) نحر قصى تحذف الياء الأولى ثم قلب الثانية ألفا (لتحريكها والفتحة ما قبلها) ثم قلب الألف  
واوا (لما مر) فنقول همزي وعلان النونان) وعلان وفعل المقتل اللام (لما مر) (ففتح الحاء  
فضيلة وفضيلة) ولكنهما إنما ذكرا هناك استطراداً وهذا الموضع (موضعها فإن كان فمبيل) بفتح الحاء  
(و) فمبيل) تضمها (همزي اللام) لم يحذف هذا شيء (و) ذلك همز قولهم في حذيل وحذيل وحذيل وحذيل (فشد  
قولهم في فمبيل وقرش) وحذيل (نقش وقرش) وحذيل .

(فصل) (حكم همزة المندرجة في النسب كحكما في التثنية) ليس إمالاً تأنيثاً أو أصلية أو متقلبة عن  
حرف أصل أو عن حرف الإلحاق (لأن كانت التأنيث فليصير أو كصير أو ي) لتكون الهمزة أنقل من  
الواو ولم يقلب ياء فتلا يجمع ثلاث ياءات مع الكسرة وشد من في الياء إلى صناعها لين وجهاً في  
النسبة إلى براء اسم قبيلة من قضاة بني أد من الهمزة النون لأن الألف والنون هما بنان في التأنيث

(قولهم انما خيرا الخ) قال  
الدونشري كان مصرا ب  
الصارفان يقال بين حلفها  
وقلبها واو قال ايضا قوله  
جارفها التصحيح والقلب  
كان الصواب ان يقال بدل  
التصحيح الحلف لما مر  
في المتن اه ويمكن ان يقال  
مراد الفارح عن بقائها  
على حالها عدم قلبها واو  
ومعلوم انها تحذف مما مر  
في الكلام على باب المقوص  
ركبا المراد بتصحيحهما  
فتدبر (قوله واستثنى الخ)  
ينظر على هو صحيح او لا  
وعلى قوله تصد ذلك  
والمحفوظ الخ يفهم عدم  
جواز النسبة الى المضاف  
فيما ذكره هناك او لا  
(قوله لا به المقصود بدلوله)  
قال الدونشري ينظر ما معناه  
اه ووجه التظهير واضح  
لان المدلول مدلول لكل  
من المضاف والمضاف اليه  
اصيرورة الجميع هنا  
بالوضع او الغلبة لامية  
لاحت الجراين على الآخر  
فكل منهما مكرب من  
حروف المباني (قوله من  
جراي المضاف) ابع فيه  
غيره ولو قال من المضاف  
والمضاف اليه كان اول  
وينظر هل يجوز فيها ذكره  
النسب الى الصدر او لا  
(فصل)

ومن العرب من يقول صنعوا ويهرأوى عن لقياسه (او) كانت (اصلا سلكه) من القلب فالباقون  
باصالها (نحو قرأني) في قرأه وهو الرجل السلك ومهم من يظلم او ارا استغفالا او لا جوده التصحيح قاله  
في التنزيل (او) كما عبد لام من حرعز ند (الإلحاق) نحو علباء (او) كانت (بدلا من أصل) نحو كساء  
أصه كساو قلبت الواو حمزة لوقوعها طرعا إثر ألف دائمة (فالوجهان) السلامة والقلب ووافيهما  
(فتقول كسائي) بالتصحيح (وكسائي) بالقلب واو ارجوا الى الأصل (وعلباوى) بالقلب واو  
لثبها بألف التأنيد (وعسائي) بالتصحيح تشديدا لأصلية والمباة عصب العنق والحمزة فيه منفذة عن  
بهاء يثبت الإلحاق بقرطاس لا يخفى ما في لا مثله من التثنية على خلاف الترتيب

(فصل) (بذ - إلى صدر) العلم (لمركب) ويحذف السج لا استغفال النسبة إلى كلتيهما معا فلو  
الثانية كما حذفنا التانيده (إن كان المركب اسادا كتابا على وورق في) النسبة إلى (تأبط شر او برق  
نحره او مزجيا) سواء كان صدره محبب أم معطلا (كعب ومعدى أو معدوى في) النسب إلى (بذلك  
ومعديركب) وانما عجز في البناء على حاشا قلبها واو الا انك إذا حذفنا الجزء الثاني صار الجزء  
الاول منقوصا وباء المخوص ذا كانت راءه جازفها التصحيح والقلب واو انحو قاضي وقضوى  
والأرجح التصحيح كما تقدم وفي النسب إن لم يجزى مرة أو مرة أحدها ماد كره الموضع بمبدأ العظم من  
لا تتصاف في النسب على الصدر وهو مقبى اى الثاني أن يذهب إلى عجزه فتقول بكى وكفى واحتماره  
الجرى الثالث أن يذهب إليه معا من الأتركيبها فتقول بكى وكفى واحتماره أو حاتم  
وأحرون وأبعد عليه السراى زوجا رامية هر مرة . بخصلة ما عطل الأهم من الرزق  
طسبا إلى رام هر مرة من واصل خورسنا رابع أن يذهب إلى جمع المركب فتقول بكى وكفى  
الحاس أن يبنى من جزأى المركب على صلل والنسب إليه قالوا في النسب إلى حصر موت حصرى  
(أو احتافيا كاسرى) بكسر الراء يما لكسر الميم (ومرق) محذوف الهزة الأولى وفتح الميم والراء (و)  
النسب إلى (امرى القيس) قبل (امرى) شاذ عند سبويه والمطرده عند مرق محذوف الهزة وفتح الميم والراء  
كذا تكلم به العرب قال ذو الرمة يهرأوى امرأ القيس

إذا المرق شبه له بنات . فتن برأيه أبة وعارا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندى بانه يذهب إليه مرقسى (لا لأن كان) المركب الإضاف (كناية  
كان يكره أو كثر أو) كان (وهو قاصدره بعجزه كان حروا بن الزبير فإليك) تحذف صدره (النسب  
للى عجزه) لأنه المقصود بدلوله (فتقول بكى وكثر أو حصرى) رزجوى (ورعما الحق بهما ما عطف فيه  
اللبس كنو لم في) النسب إلى (عبدان لئلا أشعل و) والنسب إلى (عندما ملى) لحذفوا صدرهما  
ونسبرا إلى عجزهما إذ لو حكما وحلوا العجز وسرا إلى صدرهما قالوا عدى لا لبس بالنسب إلى  
عبد طير مضاف والأشعل صفت لجل ومنه اسم لضم والحاصل أن المركب الإضاف يذهب إلى عجزه  
في الألة ما وضع أحدهما ما كان كناية الثالث ما عجزه بعجزه الثالث ما يخالف اللبس من حذف عجزه  
وما سوى هذه المواضع الثلاثة يذهب فيه إلى الصدر وشدياء فعلى من جزأى المضاف ونسوبا إليه  
والمحفوظ من ذلك لى فى وصدري ومرتقى وعتقى والنسب إلى ايم الثلاث وهذا الدار وامرى  
القيس ابن حجر الكندى وهد القيس وهد قيس

(فصل) إذا نسبت إلى ما حذف منه ومحمد لا مرددتها وجوبا في مستلة واحدة نحو رب بتخفيف  
الباء وأصلها التقديد تخفف محذوف فيه الساكنة مسمي به فإذا نسبت إليه قلت ربى برد العين ساكنة  
ولا تحرك لئلا تتحرك إجماعا (وإذا نسبت إلى ما حذف لا مرددتها وجوبا في مستلثين أحدهما أن





بغلاف اخوات كوير هذا النظر بان بعضهم صرح بان لام بنت ابيدث و بنات لانها حذف لالتقاء الساكنين بعد قلبها الفاء عبارة ذلك  
ذلك البعض وان كان فيها طرل ان قيل بنات واخوات فبما بناء الواحد لا بناء بكسر الباء وسكون الون واخذ بعضهم الهمزة وقد قيل  
ذلك في الجمع لم يراه ان هذا ليس بغيره (٣٣٤) للمرد بل رجوع الى الاصل وكان الاصل ان يقولوا بنات لكن لما تحركت

الوار وانفتح ما قبلها  
قلبوها لثاقا فالتفت مع الثب  
الجمع حذفوها لالتقاء  
الساكنين ولم يبقوا ذلك  
في اخوات لان بنات أكثر  
استعمالا من غيرها لذلك انه  
(وأقول) قد بين الخافي ان  
الموضع أشار الى رد الون  
في بنات لانهم لما قالوا  
بنات بفتح الباء ونحوه  
الون مع أن الباء في المرد  
مكسورة ونحوه ساكنة  
دل على أنهم ردوها في الجمع  
الى صيغة المذكر وذلك  
يستلزم مرد اللام المحذوفة  
فيقدر ردعا في الجمع  
طريان حذفها منه بعد  
ذلك وقال بعض الفضلاء  
انما اعيدت اللام في  
اخوات لانها واور مفرد  
اخوات اعيدت بضم الهمزة  
والوار بفتح الضمة  
فناسب رجوع الون في  
جمع ما اوله مفتوح بالياء  
ولا يخفى أن نكتة النحاة  
من زهر الادب الذي  
لا يشمل الترك (قوله  
يحذف التاء الخ) معناه  
اما تحذف في النسب تاء  
أحمد وبنت وزدها الى

الصيغة) أي صيغة أخوه بنت (كلها لتأنيث) وإن التاء وإن كانت بدلًا من واء محذوفة فهي للإخفاق بقفل  
وحذف الخافق الثاني بالفتحة (لوجوب ردها) أي رد صيغة أخوه وبنت (إلى صيغة المذكر) فوجب حذف  
التاء منها (كأوجب حذف التاء في) النسب إلى مكة ونصرة نحو (مكة بصري و) في الجمع بالالف  
والياء نحو (مسلمات) لتلاقي التاء بفتح حذوها فيكون سببها الحذف أو الجواب عن التاء وإن كانت للإخفاق  
بفتح تاء التاء بفتح لا خصاصها بالثبوت وفتح أو في النسب كافتح في الجمع بالالف والتاء (وبوس)  
برأى هل حذف التاء في الجمع فبحر ما يرى من التأنيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء  
وجمع بينا وبين ياء النسب فيجر بها مخرى للفتحة ويبقى أصلها على حركته و (يقول فيها أخوه بنت  
عنجا بأن التاء في التأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح) وتاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه  
نحو قصعة وضيعة ولا يمكن إلا إذا كان مفتلا نحو فتاة وقناة (ولا ياء لا تبدل في الوقت هاء) وتاء  
التأنيث تبدل في الوقت هاء نحو حذوها (وذلك) المذكور من كرها لا يستلزم التأنيث (مسلم ولكنهم  
ما لم يصيغتها) مع تاء الإخفاق (عمامة) غيرهما مع (تاء التأنيث دليل مستلزم الجمع) بالالف والتاء  
وذلك لانهم ردوا المحذوف من المرد وحذفوا التاء الى فيه ثم جمعوها بالياء تاء مزبذبة وقالوا اخوات  
وساكنة ولو جمعوها على لفظ المرد من غير رد ولا حذف لما قالوا اخوات وبنات واللام الحليل أن ينسب  
إلى صيغة منتهى الجمادات التاء مع أو غيره يجمعون من أنه إنما يخالف في ذلك محذوف التاء وبجواب من مثله  
الجمع بالهـ في بين الجمع والنسب لأن الجمع لا ينسب فيه بخلاف النسب [حذف التاء اليه ينسب المنسوب إلى  
المؤنث بالمسبوب إلى المذكر] من مثله صيغة وندف بأن التاء فيها ليست كالتاء وأحد وبنت لأن  
التاء في منتهى الوصل حارة وبنت عام في الوقت فليست علامة وفي منتهى في الوقت حارة وتذهب  
في الوصل بخلاف تاء المحذوف في الجمع بالياء وصلها وقتها على صورتها وفي المسئلة مذهب ذلك  
للأخفش وهو حذف التاء في المرد والاسم على وزنه فتقول أخوي وبني إسكون الحاء والون  
وهم الهمزة وكسر كذا فتوحه ويحذف التاء من ابنة أمها لا يقال ابني أو بنوي كما يقال في ابن (ويجوز  
رد اللام وتركها فيها عداد ذلك) وهو ما عهدت به ولم ترد لانه في تسمية ولا جمع (نحو يد دم) بما لانه  
منتهى محذوفة ولم يدر من منتهى (وشدة) بما لانه صحيحة محذوفة وعرض منها تاء التأنيث (يقول  
بدوي) برد المحذوف وقلب الياء وراكر هذا جناس الكسرة والياء (أوبدي) بنهر ذلك المحذوف  
(ودموي) بالقلب والرد (أودي) بنهر رد (رشي) بنهر رد (أوشفي) بحذف التاء ورد الحاء المحذوفة  
وما ذكره في شفي وشفي بالرد وندف (قوله الجوهري وغيره) موقول ابن الخباز أنه لم يسمع إلا شفي بالرد  
لا يدفع ما قلناه من جواز الأسرين (إن سلبنا من المسئلة) في نفس فيها وهي جواز رد اللام وتركها (قياسية  
لاسماعية) حتى يقتصر على المسحوق منها (من قال) في شفة (أن لامها أو فاءه بقول [أورد] اللام  
(شفي) بالواو (والصواب ما قدمناه) من أنه يقال شفي بالهاء لأن لامها هاء (بدليل) رجوعها في قولك  
(شافها وشفاها) بالهاء لأن إسناد الفعل إلى التامو التكميل يردان الأشياء إلى أصولها وأصل يد دم  
وشفة فعل يسكون العين أما بدفلا خلاص فيها وأما دم فعل الصحيح عند سيبويه والأخفش وذهب

صيغة المذكر كما فعل ذلك إذا أردنا جمعها ما يحذف تاءها ويجمع ناءها إلى صيغة المذكر (قوله في الصحيح عند سيبويه) لأن  
قولهم في جمعه فاء بدل على أنه فعل يسكون العين لأنه كقولهم لا حركته فيقطر الدما وقولهم الدميان ففاء لا اعتداده وقال ابن  
جني في شرح الجمل ذهب المبرد إلى تحريك العين من دم لأنه مصدر ميمي مما مثل هو يدمي قال ابن السراج وليس بشيء لأن دما جوهري  
والصدر حذف فيه هذا الميم ذلك فقوله دمي دما إنما هو فعل ومصدر ما شئت من دم كما شئت ترب من الزاب فاما قوله فإذا هي بظام ودماء

فصل حذف مضاف أي ذي دماء وكذا قوله بخطر الدماء وليس في قوله جرى الدميان بالخبر البين دلالة على تحريك العين من دم لأنما لما جرى عليها الإعراب في قولهم دمهم دماء ثم ردت اللام في النسبة فبسط حركة في العين (٣٣٥) على ما كانت عليه كإلحاق يدان بيدان

المبرد إلى أنه فعل بفتح العين وضمه الجار ردي وأما شدة فانه صاحب الضياء على أنها يسكون الله وإذا تبع أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيبقى فيها الخلاف بين يبريه والآخر من الرد إلى السكون الأصل وعدمه (وتقول في ابن وامم) مما حذف لامه عرض منه مرة لوصل (ابن وامم) مصدر اللام (فإن رددت اللام) حذف الهمزة (فقد بنى وسوى بإسقاط همزة) ولا تقول ابنوى واسوى بالهمزة ورده اللام (لئلا يجمع بين العرض) وهو الهمزة (والمعرض من) وهو الواو أو يأتى الخلاف في الرد إلى السكون الأصل وعدمه فيبويه يقول سموي بكسر السين وفتح الميم ولا تخش يسكن الميم ويقولان بنوى بالفتح لا غير وتقول في ابنم زيادة إم اشعروى بنوى ولا تقول ابنموى لما ذكره على الأول قالون تأمل في الكسر التميم كالتبها في الإعراب (وإذا سبقت إلى ما حذفه قالوا وبه ردتها) أي الفاء والعين (وجوبان مستكة) واحدة (وهي أن تكون لاء مستكة كيمي على) وأصل يرى يرى نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذف الهمزة وهي عينه (وكسبة) وهو كل لون يخالف معظم القوي وأصلها وشية بكسر الواو تقلب الكسرة إلى الفتح ثم حذف الواو وهي فال حار عرض معناه التأنيث (فتقول في) بالنسب إلى (يرى) على (يرى بفتح عين) على اليا هو الراء (فكسرة) قبل اليا ويرد العين وهي الهمزة (على قول سيبويه) في إضمار الحركة به ما ردد (للمحذوف) (وذلك لأنه يسهل) يسهل (يرى) فتح اليا هو الراء الهمزة (جوزن جرى) بالجيم والواو (لجيب حيث حذف الألف) لأنها رابعة متحركة ثان كلها (وقياس قول أبي الحسن يرق) يسكون الراء كسر الهمزة فوحذف الألف (أو يراوى) بقلب الألف واوا (كأنقول) والنسب إلى ملهى (ملهى) بحذف الألف (والمهوى) بقلبها واوا لا إذا ردد المحذوف يرد الساكن إلى أصله فإذا ردد المحذوف وهو الهمزة رجعته إلى السكونها الأصل فيسهل يرى وزن جرحى والمقصود إذا كانت الهمزة رابعة ثانی ما هي في ساكن كقولهم في الفاء وان حذفها وقلبها واوا (وتقول في) النسب إلى (شبة على قول سيبويه) في إضمار الحركة به ما ردد (للمحذوف) (وشوى) بكسر الواو وفتح العين (وذلك لأنه لما ردت الواو) إلى أصلها (قطوعة وسقطت الفاء) (صار لو شى بكسر عين) متجاوزتين كسرة الواو وكسرة العين (كإل) بكسر الواو والياء (فقطعت) الكسرة (التي كانت) كراهية لتوالي الكسرتين والياءين (كأنفعل في إل) إذا سبقت إليه (فأقبلت الياء الفاء) لتحريكها والفتح ما قبلها (مم) انقلب (الالف واوا) لأن الألف المقصورة الثالثة يجب قلبها واوا (وتقول في) قول أبي الحسن وشى بكسر الواو والياء الأولى يسكون العين يسهل لا يرد العين إلى السكونها الأصل وحيث عاد السكون الأصل امتنع قلب الياء الفاء لا لمقتضى (ويمتنع الرمي في ذلك) المذكور عن الوجوب (فتقول في) النسب إلى (س) بفتح السين المهملة وبالهاء وهو الراء بما حذف عينه (وهذه) بكسر العين مصدر وعدمه ما حذف فاءه (وأصلها است ووجد) بكسر الواو وحذف من الأول عينه وهي التاء ومن الثاني فاء وهي الواو وهو عرض منها تاء التأنيث (بدليل) رجوعه إلى الأصل في (أثناء) جمع س (والوعد) بفتح الواو وضمه تاء (س) بلارد (لاستين) ردت العين (وعدى) بلارد (لاوعدى) يرد الفاء (لأن لا مضافا صحيحة) وانما لم يرد المحذوف منه آخره بين النسبة إلى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين أو الفاء ولم يعكس لأن اللام على التغيير فهو أولى بالرد وجاء عدوى والنسبة إلى عدوى ليس هذا ردا للفاء المحذوفة ولا لوجوب أن يقال وعدوى هو كالمعرض عن المحذوف (وإذا سميت بأشياء الوضوح) حال كونه (معنى الثاني منقته) أي الثاني (قبل النسب) فرددت عليه من جلسته مثله (فتقول في) لو دكي صليح

الهمزة في الياء عائد إلى الرؤية المفهومة من رأوا المستطاع على الأمرين كما بينا على حوائش الفاكهة وظهر ما (قوله أصلها وشية إلخ) قد يقال لو قال وأصلها وشى لكان أحسن كما سيأخر في ردنا في نظر ما انفرد بينهما (قوله من الوجوب) لو أبدله بقوله عما كانت لآله مستكة

(قوله لما تقرر أن الحمزة الخ) كان (٣٣) توجبه هذا الكلام أن تضعف بمنزلة الأصل حتى يقال إن الحمزة بدل من أصل

(فصل)

(قوله كأبيل) قال  
الحنوفى صرح البيضاوى  
بما يدل على أنه واحد  
من لفظه فإنه قال عقب  
أبيل أى جماعات أبالة  
وهى الحمزة الكبيرة  
شبهت بها الجسطة من  
الطير فى نضامها وقيل  
لا واحد لها كماديد  
وشاطيطاه (وأقول)  
ما صرح به البيضاوى  
سقه إليه الزحشرى  
فقال أبيل حرائق الزحشرى  
إبالة وقى أضافهم ضمت  
على إبالة وهى الحمزة  
الكبيرة شبهت الحمزة  
من العباد وأصلها بالإبالة  
وقيل أبيل مثل ماديدي  
وشاطيط لا واحد لها  
هذا وقد سقط من  
خط الحنفى بين حركات  
وإبالة لفظ جمع وعاد  
البيضاوى جماعات جمع  
إبالة (قوله كالعلم) فيه  
نظر فى الأصول علم على  
المسلم المخصوص وقوله  
قبله لاحتصاصه بطائفة  
بأعيانهم يقتضى أن  
الانحصار علم فيكون  
مكتلاب وأما فليأمل  
(قوله المذكور من اسم  
الجمع الخ) أشار إلى توجبه  
اسم الإشارة مع تعدد  
المشار إليه ومراعاة الاحتياج

لثبوتى بالتحديد فيها) وذلك أنك لم تدرك من الواو وأو على الياء ياء ثم أدهمت إحداهما فى الأخرى  
(وتقول لا علالة بالمد) وذلك أنك لم تدرك من الالف ألفاً أخرى فاجتمع ألفان فأبدلت الثانية حمزة  
هيرا من تجاورها كتنين وقيل زبدت الحمزة من أول الأمر (بإذالة ياء ليس قلب لوى) بقلب ياء الواو  
(ركبوى) لما تقرر أن حرف العلة المشدداً كان بعد الحرف الأول إن كان ياء ترد الياء الأولى إلى أصلها  
وتضع كافى ونمر وتقلب الياء ياء وان كان ياءاً أبقيت إذ ليس اجتماع الواو بين  
الياءين فى الاحتفال كاجتماع الياءات الأربع (ولان أول لوى) لما تقرر أن الحمزة إذا كانت بدلاً من  
أصل يجوز فيها التصحيح والقبول وادعاء من ادعى ما على الالف أنها ثم أبدلتها حمزة وأما من قال زبدت  
حمزة من أول الأمر فبأنه يقول لا لى لا غير ولا يجوز لارى إلا على حد قول بعضهم قرأوى قاله ابن الجوزى  
(كما تقول والنسب إلى الف) صرح الله لنا مهمة وتعدد الواو وهو البادية (والحق) بفتح الحاء المهملة  
وتشديد الياء وهو القية (والكساء) بفتح (دوى) بفتح الواو (وحوى) بفتح الياء (وكسوى)  
بفتح الواو (أو كسوى) فبأن الحمزة واو ولا يلقى ما وكلامه من التنظير باللف والشر على الترتيب  
وحاصل الفصل أن المنسوب إليه الحروف أحد أصوله ثلاثة أنواع حروف الفاء وحروف العين  
وحروف اللام والأولان حروف واجب فيه الرد وما يمنع فالأول مالا منه مثله نحو شبة ويرى علما  
والثاني مالا منه صحيحة محر عدة وهى وثلاث نوط واجب الرد وجازوه والأول ثلاثة أنواع ما ترجع  
لامه فى النونية كآب وأخ وما ترجع فى الجمع والالف والياء كآحت وبلت وسنة وماهت مثله نحو  
شاه وذو والثانى ما عد ذلك نحو يردوم وشعة والثالث إلى ثمانى الوضع خارجة عن ذلك.

(فصل) وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على أنها إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع) لم يفرق  
من لفظه أولاً فالأول كصحرى وكبرى والثانى (كفرى ورطلى) ولا يرد إلى مردود لفظه فلا يقال  
صاحبه ور كى ولا إلى مردود لفظه فلا يقال رحى لأن اسم الجمع حمزة المفردة (أو) بكونها (اسم جنس  
كشجرى) لا مجال يحتج أن يكون مذكوراً إلى مردود وهو حمزة وحدهم التاء كفى يمكن لا يقال لى ليس  
الأمر كذلك وإنما هو منسوب إلى خطا دليل فوله من النسب إلى التسمية شجرى بإتات الياء بعد العين  
ولو كان مذكوراً إلى التسمية لفظ شجرى لكان الياء المشددة تحذف لأن شجرة فبيلة وقياس فى الجملة فعل  
كمرضى فى قرينة قاله صاحب المردى فى الترشيع (أو) بكونها (جمع تكثير) حال كونه (لا واحداً)  
من لفظه (كأبيل) وعادى راء ماديدي المرق من الناس لانه يوردى كل وجه أوله واحد لكنه شاذ  
كعاسى جمع حسن حكاة أبو زيد وثلاث مائة المعلوم (أو) حال كونه (جاري مجرى العلم)  
لا اختصاصه بطائفة بأعيانهم (كأنصاره) نسبة إلى أنصار لانه غلب على قوم بأعيانهم حتى اتفق  
بالإسلام والأصوبى نسب إلى الأصول لانه نسب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه (وأما نحو كلاب  
وأما عديدين) له يائين وصاحب مدائى ومداير (أبلا ما) بفتح ياء لا واحد) الشجرى والسابع  
عنه الجمعية بواسطة الملية (فالنسب إليه على لفظه غير شبة) ولا تردد فىقال كلابى وأما عديدين  
ومداير ومداير وقد يرد الجمع المسمى إلى الواحد إن أمس الياء فى التسهيل ومثله بالقرأيد  
بالفاء والراء ولذا لم يمدد ياء من لفظه من لا تدو إليه بنسب الخليل إلى أحد القرأيدى فقالوا  
القرأيدى على لفظ الجمع والقرأيدى نسباً إلى واحد لأن الياء ليس بأقبيلة لسمى بالقرأيد وفى  
نظر قاتل الصحاح القرأيدى بضم القاف والقرأيدى من عديده ولا تدو إلى واحد فالبس حاصل  
إد قبل مرهوى فبأنه يرمى به منسوب إلى القرأيدى لانه لا تدو إلى واحد (وفى غير ذلك) المذكور من اسم  
الجمع والجنس والجمع الذى لا واحد له والجرى إلى (رد) الجمع (المكسر إلى مفردة ثم بالنسب

إلى تأويل وأن ما أول فيه غير واضح فى باب الإضافة

إليه لم ينسب إلى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب إليه على حاله والنسب إليه مسمى بهذا  
 تمييزاً مبدئياً وعلماً ظهره بأن المطلوب من النسب إلى الجمع الدلالة على أن بين وبين ذلك الجنس ملائمة  
 وهذا المسمى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب إليه جمعاً وبينه مسمى به (فنقول في النسب إلى  
 فرانس) جمع فريضة (وقبائل) جمع قبيلة (وحر) بالسكون جمع أحمر أو حرأ (فرحى) وقبل بفتح أو لها  
 وثانيهما) وذلك لأنك رددتهما إلى فريضة وقبيلة راداً إلى جماعتهما أياء لثبات تصويتهما التائيد  
 وقلب الكسرة فتحاً كما في تمر (وأخرى وحرأوى) وذلك لأن حرأ أو جمع أحمر أو جمع حرأ فإن كان  
 جمع أحمر رددته إليه وقلب أخرى وإن كان جمع حرأ رددته إليها ونسب حرأوى لأن الحمزة فيه لثبات  
 وحمزة التائيد يجب قلبها وإدخالها في النسب وإنما قال يرد المكسر إلى مفردة لم يقل يرد الجمع إلى مفردة لأن  
 جميع التصحيح لا يرد إلى مفردة وإنما تحذف منه علامة الجمع ويظهر أثر ذلك في نحو تمرات وتمر  
 فإن نسب إلى تمرات قلت تمرى بفتح الميم وإن نسب إلى تمر قلت تمرى بالسكون

(فصل) (وقد يستغنى عن بامى النسب بصريح المصوب إليه من لغات) بفتح أو لم تعد بدائيه (وذلك  
 غالب في الحرف) جمع حرف (كزار) بزايين معجمتين لبياح الحر (وحر) بالسكون والجمع لمن حرفته التجارة  
 (وهو أ) لبياح الحاج (وعطار) لبياح العطر ومن غير اللب ما أشار إليه بقوله (وشذ قوله) وهو امرؤ  
 القيس الكندي . وليس بذي ربح فيطمنى به . (وليس بذي سيف وليس ببال  
 أي بذي نمل) بدليل ما قبله فاستعمل في فعال في غير الحرف بمعنى ذي كذا (وحمل عليه قوم) من الخفيتين  
 كما قال ابن مالك (ومار بك بظلام لا يبيد) أي بذي ظلم وأذى منهم من ذلك أن النسب إلى منصوب على المبالغة  
 فيثبت أصل الفعل والله تعالى منزّه عن ذلك وأمثله فذلك كثيرة ومع كثرتها حال مبدئياً غير مفيدة إلا  
 يقال لصاحب الدقيق دقائق ولا لصاحب الحكمة حكاية ولا لصاحب البر بالراء المهلة براو ولا لصاحب  
 الشهرة شماراه والمجرد بقيس هذا (أو) بصريح المصوب إليه (فهم) فاعل أو فعل فعل (بفتح أو له وكسر  
 ثابيه) بمعنى ذي كذا فالأول كتاب (أي ذي تمر (ولان) أي ذي لبن (وطاهم) أي ذي طعام (وكاس)  
 أي ذي كساء (والثاني كطعم) أي ذي طعام (وليس) أي ذي لبن (وجور) أي ذي جار (قال) الزاهر  
 (لسف بابل ولكن مر) لا تخرج للكل ولكن أنكر  
 أشده مبدئياً في كتابه ولكن نهارى أي طار بالهار

(فصل) (وما خرج في النسب) مما مرر به في هذا الباب (فاد) وذلك لسماء أقساماً أحدها بالتحريف فقط  
 (كقولهم أموى بالفتح) في الحمرة نسبة إلى أمية بضم الميم (وبصرى بالكسر) في الباء نسبة إلى البصرة  
 بفتح الباء (ودهرى للشيخ الكبير بالضم) في الدال نسبة إلى دهر بفتح الدال (والثاني بالزيادة فقط  
 كقولهم (سروى بزيادة الزاء) نسبة إلى سرو وروبان وفوقان وملا في رخصان نسبة إلى ربي ووقوفه في  
 ونعت قاله طاهر بن أحمد القزويني (و) الثالث بالفتح فقط كقولهم (مدوى بحذف الالف) نسبة إلى  
 البادية وخراسي بحذف الالف والذون نسبة إلى خراسان (وجلولي) بحذف الالف والحمرة نسبة إلى جلولا  
 بالهمز والمقربة بناحية فارس (وحرورى بحذف الالف والحمرة) نسبة إلى حروراء بمهملة تصح والمقربة  
 بظاهر الكوفة ينسب إليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعطوى وشنا  
 وشوى وعريف وخرق بفتح فسكون وخرق بفتحين لخامس الزيادة والتحريف نحو أظف وأناو  
 والسادس بالزيادة والحذف نحو راذي نسبة إلى الرى السابع بالحذف فقط نحو طاق وصنعاني وهراف  
 وروحان نسبة إلى طى وصنعاء وهرأ وروحاء والثامن بالنسب والتحريف نحو رطب حار نسبة إلى  
 الحمرة بالحاء المهملة فأما الإلسان لخيرى والتاسع بتوفير ما يستحق التنصير نحو أمية نسبة إلى أمية وهراني

(قوله إلى فرانس) فيه  
 نظر فنفذ كرمض الأفاضل  
 أن الفرانس من قبيل  
 العلم فهو مثل أنمار وكلاب  
 الساخين فليأمل (قوله  
 في تمر تمرات وتمر) كل  
 من تمر أو تمر جمع تمر  
 بالهاء المثناة فوق والميم  
 الساكنة ولكنها تفتح في  
 الأول فمبدأ النسب تحذف  
 علامة الجمع فقط ويبقى  
 الميم مفتوحة

(فصل)

(قوله فيطمنى به) قال  
 المصنف بالنسب لأنه جواب  
 الثاني (قوله إن النسب منصوب  
 على المبالغة) أي كما هو  
 العادى وإلا فقد ينسب  
 إلى أصل الفعل كقوله  
 على صاحب لا يعتدى بخاره



(باب الوقف) قوله لا الاختباري (٣٣٨) بالوحدة هو ما ذكره في الشاطبي سورة الفيل في الكلام على قراءة الكسائي

نسبة إلى البحرين اسم موضع وبذلك اسباب فصرح بموضعها على أربعة أحدها الاستثناء بشيء من شيء  
ومثله عشرين أموي وأصري فالأول كان منسوب إلى المكروه وأمية والثاني كأنه منسوب إلى الضرر  
وهو حجارة بعض توجد في الصخرة رأيا بها التفرقة بين بيتين إلى لفظ واحد قصد إلى إزالة لبس ومثله  
بمثالين دهرى ومهرى فالأول قد قيل به وهو دهرى بفتح الدال وهو القائل بالدهر من المحدثين والثاني  
لفرق بينه وبين المنسوب إلى المروة وثالثها العدول من الفعل إلى الحقة ومثله مثال واحد وهو بدوى  
ورادها تشبيه الشيء بالشيء مثله مثالين جلول وحروري فادفوا الحمزة لظهورها للندود بالمقصود  
(هذا باب الوقف)

وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد بالاختباري بالياء المشبهة بالثعالبية لا الاختباري بالموحدة ولا  
الإيماري ولا التذكري ولا التثني وبذلك الاستثناء والافتداء عمل فيكون الوقف استراحة من ذلك  
العمل ويفرق من قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون تمام الفرض من الكلام ونظام  
النظام والشعر ونظام السجع في الشعر وهو أحد مشرعي الأول الإسكان المجرى الثاني الروم الثالث  
الإشتمام الرابع إبدال الألف الخامس إبدال تاء التأكيد هاء السادس زيادة الألف السابع إلحاق  
هاء السكت الثامن اثبات الواو، ياء أو حذوها التاسع إبدال همزة العنصر للتصنيف الحادي  
حذف الحركة والمذكور هنا سبعة جميعها بهضم في بيت فقال

حذف وحذف وإسكان وبهذه الحذف وحذف والروم والإشتمام وإبدال

أما إلحاق هاء السكت فليسان الحركة ثم الوقف عليه ياره يكون موقوفاً يكون موقوفاً يكون موقوفاً (إذا  
وجعت حل موقوفاً) غير مؤنث مائة تقرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقاً والوقف بالسكون  
طاعاً وحذف التنوين مطاقاً ألبا بعد الفتحة وواو بعد الضمة ياء بعد الكسرة وهي لغة  
الأردن والنمطين من الفصح وغيره (فأجمع الفتح الثلاث) وأكثرها أن يحذف التنوين بعد الضمة  
والكسرة) ويمكن ما قبل التنوين (كقوله زيد وسررت زيد) يسكون الدال والمثلين (وأن يبدل الله  
بعد الفتحة إعراباً كانت) الفتحة (كرأيت زيداً أو مائة كأيها كسر الهمزة وسكون الياء التثنية  
سمى السكت (وأيها) فتفتح الواو بحسب أوجب وإلى ذلك أشار السالم بقوله

توبوا أو فتح اجعل الله وقفاً ولو ظهر فتح حذفاً

وإذا أبدل التنوين بعد الفتحة لكان التنوين شبه الألف من حيث أن الياء في الألف تنجزه العلة  
في التنوين فأبدلوه الله فابدها من المقدرة ولم يبدل بعد الضمة وواو بعد الكسرة ياء لمكان نقل الواو  
الياء أحسن وإذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء أراد النقل ولم يكر في الفتحة مع الألف نقل  
مركبها على حالها وأدلتها بالهاء لأن الواو يبدل مع الفتحة كما يبدل مع ظهرها ويبدل التاء هاء  
ومن وقف الله ياء يبدل من التنوين الله بعد الفتحة ويقول قائمتا حل إحدى التين وإذا وقف على  
مصوراً من وجب إثبات الألف في الأحوال الثلاثة وفيه ثلاثة أحوال أحدها اعتبارها بالصحيح فالألف  
في النصب يبدل من التنوين في أربع وجوه يبدل من لام الكلمة فبادت هاء فتى وسررت فتى ووقفى  
عليه فالألف هي الأصلية نظير الله بمررب وإد فتى رأيت فتى فالألف هي المبدلة من التنوين نظير  
الألف في رأيت زيد وحذف الألف الأصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيويوه فيها نقل أكثرهم  
قبل ومعظم الحواريين عليه القول الثاني أن الألف يبدل من التنوين في الأحوال الثلاثة واستصحب  
حذف الألف المنقلة وصلاوة وقد هذا مذهب أبي الحسن والفراء والمجازي والقول الثالث أنها الألف  
المعلقة في الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف طابت الألف وهو مروي عن أن عمرو

ألا يا اسجدوا بالتحفيف  
ورقف مثل الأوابا واجدوا  
ومعناه أنه إذا قيل للتحفيف  
على كل كلمة من كلمات  
عده القراءة تحفف على الأوابا  
لأنها كلمة استفتح ثم على  
يا لأنها حرف غداء ثم على  
اسجدوا لأنه فعل أمر  
وفاعل وخص ذلك  
بالاختصار لأنها كلمات  
لا يوقف عليها في الاختصار  
لا يقال كان ينبغي أن يقول  
ولا الاضطراب لا ما قبل  
هذا حاشي بالراء لأن  
الكلام إما أن يتم أولاً  
ثم كان اختيارياً وإلا كان  
اضطراباً لأنه لعدم تمامه  
لا يوقف عليه إلا الضرورة  
تفصاع الهمز وقوة  
ولا الإيماري هو الوقف  
زيادة مدة الإيماري  
الحركة حاشيها إن لم يكن  
موقوفاً هو آخره وآخرها  
وأحاديثه إن قال جازي  
عمرو رأيت عمرو وسررت  
موقوفاً وإن كان موقوفاً  
كسر التنوين وتغيث الياء  
نحو زيدية هضم الدال  
وكسر النون المبدلة من  
التنوين وقوله ولا  
التذكري هو صارة عن  
الوقف مدة تلحق آخر  
الكلمة بحاشي الحركة  
الحرف الأخير من الكلمة  
صوتاً لا يفتلوا ومن العاصي  
وقوله ولا التثني هو الوقف  
بالتنوين نحو والعتابن كما

بالتنوين نحو والعتابن كما مرقى بحسب التنوين (قوله حذف التنوين مطلقاً والوقف بالسكون مطلقاً) لو حذف



إببات ياتيه في ثلاث مسائل (أحدها أن يكون) المنقوص (محدوف التاء كما ذاع سميت بمضارع و) بالتاء أو القاف (أو) بمضارع (وعى) بالعين الموحدة (فإنك تقول) في الرفع (هذا بنى وهذا بنى) وفي الجر مررت بنى ويبنى (بالإببات) لئلا يجهل مضارجهما (لأن أصلهما يوفى ويوفى) فحذفوا تاء (لوقوعها بين ياء متحركة وكسرة) (لأن حذفها لا يهمل) في الوقف (لأنها لا يجهل) (بما لا يبق من أصولها غير حرف واحد ساكن . المسئلة (الثانية أن يكون) المنقوص (محدوف العين نحو مر) حال كونه اسم فاعل من أرى وأصله مرئ) نغم أو لموسكون ثابته كسر ثائث (بوزن مرعى فتخاب) الكسرة وعى (حركة عينه) (وعى المحركة إلى الراء) نلها وهي ساكن صحيح (ثم أسقطت) التثنية لأن خفيف ثم أعل (لأنه لا يفاض ولم يجر حذف الياء) وعى لانه (في الوقف لم يذكر ما) من الإجماع به من حذف عينه ولاؤه وإبقائه على أصل واحد ساكن وإلى هذا أشار الناظم بقوله : . . . وفيه نحو مر لوم وداليا فتق . المسئلة (الثالثة أن يكون) المنقوص (منصوباً مثلاً ما كان نحو ربنا إن سمعنا مبادئاً أو غير متون نحو كلا إذا بنفت التراقي) فيجب إببات الياء فيهما رفعاً لئلا يجهل في الأول بالفتحة والتنوين وفي الثاني بال (فإن كان) المنقوص (مرفوعاً أو مجزواً جازاً إببات ياتيه) في الوقف لئلا يجهل في الوقف بالوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها (و) سجد (حذفها) فراقب الوصول والوقف (ولكن الأرجح) من الوجهين فحذف الألف (في المون الحذف) عند سبويه (نحو هذا قاص ومررت بغاص) ويجوز حذف قاص ومررت بغاص بإببات الياء ورجحه يونس (و) بذلك (قرأ ابن كثير) ولكل قوم هادي) وما عندنا بقا (وما لهم من دونه من والي) بإببات الياء في (والأرجح) غير المون) وهو اقرون بال (الإببات) للياء (كهذا القاصي ومررت بالقاصي) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

(قوله فيجب إببات الياء  
فيهما) خالف في  
المنصوب في الفصل

(فصل)

(قوله الذي ليس هاء  
التأنيث) يعنى في هذا التسمية  
الناظم ولو عبر بقوله  
الذي ليس تاء التأنيث  
كان أجود لأن الهاء إنما  
تتبع وتنها ولم تكن النظر  
إلى الوقف لقاب ألف  
الصرف إلى التنوين  
لأنقلاب التنوين فيه  
وقد تضمنت بذلك بعد  
فقال ويتمين ذلك في  
الوقف على تاء التأنيث

وحذف بالمنقوص ذي التنوين ما . لم يصب أول من لبوت فاعلها

وهو ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليها بالحذف كهذا القاص ومررت بالقاص وبذلك وقف الجمهور على المتعالي والطلاق من قوله تعالى وهو التكبير المتعالي لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأرجح وحجة من أيدى الياء في المون حالة الوقف أن الياء إنما جازحدها لأجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب أن تعود وحجة من حذفها في غير المون أن الوقف أنه قدر الوقف على المسكر بحذف الياء والتنوين ثم أدخل فيه الألف واللام بعد حذفها وحجة لأول أقوى وأعلم أن المنقوص غير المون أربعة أنواع أحدها ما سقط تنوينه بدخول الألف وقد تقدم والثاني ما سقط تنوينه للتداء نحو يا قاصي فالحليل يختار فيه الإببات لأن الحذف يجرؤ لم يكن يوجب هذا الحذف لأن التداء محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جباري نصراً فيوقف عليه بإببات الياء كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للإضافة نحو قاصي مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المون قالوا لأنه لما راعى الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب سببها وهو التنوين لجذبه ما جاز في المون وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : . . . وحذف بالمنقوص ذي التنوين . . .

(فصل) ولك في الوقف على محرك الذي ليس هاء التأنيث خمسة أوجه أحدها أن تحذف بالكون) الجرد عن الروم والإشمام سواء في ذلك المون وغيره والمغرب والبنى عداها الأكثر والأغلب (وهو الأصل) لأن سلب الحركة أبلغ من محو بل غرض الاستراحة قال أبو حيان وعلمته هاء فوق الحرف هكذا جعلها سبباً يبره خ والمرا دحب أو حذيفس وقاسم الموضع فقال إنما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختص من اجرم انتهى والظاهر أنها رأس حاء هاء مختصرة من استرخ لمصر من أن الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لأن الدائرة صفراء والذى لا شيء فيه من العبد وجعلها أعظم دالا وكأهم

(قوله خط بين يدي الحرف) قال أبو حيان إنما كان خطأ لأن الروم أكثر من الإثمام (٣٤١) والخطأ أكثر من الخط وكان بين

يدي الحرف ثلاثين  
بالفتحة (قوله في اسم أو  
فعل) ينظر هل التثنية  
بها لإخراج الحرف نحو نعم  
فلا يوقف عليه بما ذكر  
أو لا يلتزم الظاهر والله  
أعلم أن التثنية للإخراج  
وذلك لأن الحروف  
لا تنصرف فيها وفي هذه  
الأمور نوعان تنصرف وبها  
ينهم خروجها من قول  
الناظم حرف وشبهه من  
الصرف يرى تأمل (قوله  
وهي أن يكون الحرف  
الموقوف عليه متحركاً) هذا  
هو الشرط الذي زاده على  
المصنف حيث قال بل ستة  
لكن قد يقال كون  
الموقوف عليه متحركاً  
موضوع المسئلة كما هو  
ظاهر قول المصنف فصل  
في الوقوف على المتحرك فلا  
يصح جملة شرط المسئلة  
(قوله لقد خفيت الخ)  
تمام البيت

مثل الحريق وافق الفصحا  
قال الخليلي والناهد في  
جدبا حيث شدد الباء  
والقياس جدبا وهو تقيض  
المصنف وأما قوله الفصحا  
فالتقياس فيه التقيض لكنه  
أخطأ حرك في الوصل  
ما كان ساكناً وترك  
التثنية هل حاله في  
الوقف لثبوتها للوصل

لما رأوها بنفهم كيف ظنوها دلاً (ويستعين بذلك) السكون في (الوقف على ثاء التانيث) إذ لا يثنى فيها  
الأوجه الباقية (و) الوجه الثاني أن تلفظ الروم وهو إخفاء الصوت بالحركة فلا يثنى بل يفتلها  
اختلافاً لتبها على حركة الأصل قاله الجاردي (و) لا يخصص حركة معينة بل (يجوز في الحركات كلها)  
ويحتاج في الفتحة إلى رباط خلفه الفتحة وتناول الساكن لها بسرعة (حلاقة القراء في منه إياه) أي  
الروم (في الفتحة أكثر القراء) السبعة (على اختيار قوله) ووافقه أبو حاتم على المنع لأنه يشبه الثوباء  
فيغني عن التثنية صورة التثنية وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته ... الوجه (الثالث) أن  
تلفظ بالإثمام ويخصص بالمصنوع) ولا يكون في المفتوح والمكسور إلا الإشارة إلى الفتحة والمكسرة  
لصورتها لثبوت التثنية وروى الإثمام عن بعض القراء في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض  
السكوفيين الآتي (و) الإثمام (حقيقته الإشارة بالفتحة إلى الحركة بعد الإثمام من غير تصوير)  
يسمع والمراد أن تقدم شفتيك بعد الإثمام وتدع بينهما بعض الإخراج لتخرج منه النفس فترامها  
المخاطبة منه ومثني فيه لم أذكر أردت بضمها الحركة لثبوتها ويخصص بأدراك العين دون الأذن لأنه ليس  
بصوت يسمع بل هو تحريك عضو وبعض السكوفيين يسمي الروم إلهاماً والتخفيف خلافة لأن الروم فيه  
مع حركة الدقة صوت يكاد الحرف يكون متحركاً فيدركه لا هي والبصير بخلاف الإثمام (فأما  
يدركه البصير دون الأسمي) وعلامة الإثمام خط بين يدي الحرف وهذه صورته ... واشتقاقه من  
الشم كما ملك أسمى الحرف راحة الحركة بأن يثبت العضو لقطعها والغرض منه الفرق بين ما هو  
متحرك في الوصل وأما في الوقف وما هو ساكن هل كل حال (و) الوجه (الرابع) أن تقف بتضمين  
الحرف الموقوف عليه (في اسم أو فعل) (بحر هذا خالف) وهو يجعل التثنية بدلاً من حاقه واللام من يجعل  
وعلامة رأس شين فوق الحرف وهذه صورته ... وهو قيل يحيى التثنية على محل التثنية ولهذا لم  
يؤثر عن أحد من القراء إلا عن صاحب مستطرى سوية التثنية (وهو التثنية بغير شرط خمسة أمور) بل  
ستة (وهي) أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركاً لأن التثنية كالموضع من الحركة قاله الجاردي (و)  
(رأى لا يكون) الحرف (الموقوف عليه حمزة كخطاير وشاء) لأن الحمزة لا تثني ولا يذهب فيها في موضع  
اللام (ولا يماكنها في ولا وأواكيد ولا أفعال) (كجس) لا احتفال بحرف التثنية (ولا تالي السكون كريد  
ومرو) اثلاً يجمع ثلاثة سواكن الذي قبل الآخر والمدم والموقوف عليه فيروا أن لا يكون منصوباً  
وشده لقد خفيت أن أرى جدبا به بالجزم والوحدة ورد ما أوقف عليه لا تلفظ لا الحرف الذي  
الذي كان متحركاً وحلاً. الوجه (الخامس) أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله كقراءة بعضهم) وهو  
ابن عمر (وتواصوا بالصبر) بنقل المكسرة إلى الباء (وقوله

أنا ابن مارية إذ جد النفر) وجدت الخليل ألقى دمر

بـ ... إلى القاص قبلها والآخر يسكون القاص صوت هرجه من طرف الناس وما يليه من الخحك  
الأصل يسكن به المرء إذا اضطرب جوارحه واختفى في قائل هذا تبعه فقال الصفاني فإنه قد كان  
يذهب الله المقري وقال ابن السكيت أنه لم يده من مارية التثنية جزم ذلك الجوهرى وقال سيبويه هو  
ابن السكيتين ومارية اسم أمه وقد ذكر الموضع أنه وجد حاشية بخط الشيخ ... الذين في النحاس إذ وجد  
الفرق بالعاما المضمومة يريد التثنية ساكناً والعامل في إذ ما بين مارية من معنى فاع أو بطل أو مقدم  
أو مشهور انتهى (و) نقل هذا المحمود (شرط خمسة أمور أيضاً) من ستة (وهي) أن يكون ما قبل الآخر  
ساكناً (ليقبل الحركة المنقولة لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى) (وأن يكون ذلك الساكن لا يتقدم

بالوقف في حكم التثنية انتهى وتأمل قوله ما كان ساكناً الخ ثم ظهر لبعضهم أن مراده بقوله الوصل وصل الباء بالالف بصددها  
وكذا في قوله للوصل (قوله وهي أن يكون ما قبل الآخر ساكناً) أي حال لتقل إليه ولا فقد يكون متحركاً ثم نسلب حركته

تحريكه) فإن المتعذر تحريكه كالألف والحرف المدغم لا قبل الحركة (و) أن يكون ذلك الساكن  
 (لا يستقل) تحريكه فإن المستثنى تحريكه كالراء والياء لا تنقل الحركة إليه للاستثنان (وأن لا يكون  
 الحركة) إلى رادها (فتحة) عن الأصح عند جمهور النحويين لأن المختوح إن كان منوفا لم ينقل  
 فيه حذف ألف التنوين ومحل حبه ظهر المسوق قاله المراهي (وأن لا يؤدي النقل إلى بناء لا نظيره) لأن  
 ذلك لا يجوز وأن يكون المقول منه صحيحا إذا طرقت ذلك (ولا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرك  
 ما فيه) لأن التحرك لا قبل حركة أخرى عن هذا احتراز بقوله أن يكون ما قبل الآخر ساكنا (ولأن  
 محو إسناد) لأن ما قبل الآخر متعذر التحريك عن هذا احتراز بقوله أن يكون ذلك الساكن  
 لا يتعذر تحريكه (و) لا في نحو (يقول ويبيع) لأن ما قبل الآخر مستثنى تحريكه وعنه احتراز  
 بقوله ولا يستقل (لأن الألف) و (إسناد) والمدغم) و يند (لا قبلان الحركة) لأن الألف  
 والمدغم واجبا السكون إلا أن يكون الألف ذاتي سكون المدغم عرسي (والراء المضموم ما فيها) في  
 يقول (والياء المكسور ما فيها) في يبيع (لستقل الحركة عديهما) لأنهما مقيدان في أحدهما فلو  
 نقل إليهما حركة راد لهما (ولا) يجوز النقل (في نحو وصفي العلم لأن الحركة فتحة) لأنهم إنما  
 ضموا الصفة والكسرة لغيرهما مكره من حذفهما والفتحة مبيغة فاعترضوا حذفها قاله الجارودي وعنه  
 احتراز بقوله وأن لا تكون الحركة فتحة (راجح ذلك) النقل في الفتحة (الكوفيين والاحميش)  
 طردا لقاب (ولا) يجوز النقل (في نحو هذا علم) تكسر العين لأن النقل فيه يؤدي إلى بناء لا نظير  
 له (لأنه ليس في العربية فعل بكسر الهمزة وميم ثابته) وعنه احتراز بقوله أن لا يؤدي الخ ولا يجوز التنوين  
 نحو عمرو وظن لأن المحمول من غير صحيح (وبمعنى الشرطان الأخيران) في كلامه وهما أن لا تكون  
 الحركة فتحة وأن لا يؤدي النقل إلى بناء لا نظيره (بمعنى الموهوم فيحذف النقل في نحو الله يخرج الحب)  
 فنقل الحبا (وإن كانا كاسا الحركة فتحة) لأنك لو قات الحبة بالإسكان من غير نقل وجدت استغالا واضحا  
 ونزاعا لجلالة المادى لرائق التلاوة (و) يجوز النقل (في نحو هذا ردة) فنقول ردة في كسر الهمزة ثم المدال  
 (وإن أدى النقل إلى صيغة فعل) تكسر أو و هم ثابته كمثل همزة وإذا سكن ما قبل الهمزة كان الرفع  
 بها أصح (وتمت في أولنا الاسم فعل مضارع) أو لم (فكسرة) في ثابته (وذكر أن الدليل مقول  
 عن الفعل لم يجر في نحو فعل) من قولك سررت بفعل (النقل) لأنه بعد النقل يصح فعل بضم الفاء  
 وكسر الغاء (ويجوز في نحو بطة) من قولك سررت بطة (لأنه موهوم) وعدم الظاهر في النقل من الهمزة  
 معتقر لفعل الهمزة إلا عند بعض نعيم ليمروا منه إلى تحريك الساكن بحركة الفاعل ثابته فيقولون هذا ردة  
 تكسر ابن ومررت بطة بضم تين وإد فاعل حركة الهمزة فالجاريون يحدون الهمزة فيقولون على حامل  
 حركتها كما يوقف عليه مستبداهما فيقولون قد حب بالعدل والهدف قد سكون الساكن أو يرون أو يشعرون  
 أو يضعفون وغير الحجازيين إذ قل لا يحدف الهمزة لأنه إما راعى دفع اجتماع الساكنين والحركتين  
 على الإعراب من الروايات ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطور أيت البطور ومررت بالبطور فكون  
 الهمزة في الإعراب كالأحرار منهم من يثبت ما يجازي من الحركة لمعولة فيقول هذا البطور أيت البطور ومررت  
 بالبطور والحب ما جاء لمعصية والى ردة ما حثي في غير مر الزد المعين والبطور ضد السرعة وأما الوقف  
 بالنقل إلى متحرك فتحة لحم وأشد عديها الجوهري لبه من الزجاج .

قوله وأن يكون المنقول  
 منه صحيحا (هذا هو  
 الشرط السادس من إسناده  
 أخره هنا وقدم ما زاده  
 سابقا بقينا وأخر ما هنا  
 حصص قول المصنف  
 والشرطان الأخيران  
 بقوله في كلامه

مارال شيان سفيدا رخصه حتى أمانا قرنه فوقعه

هل أراد قوفه هنا وقف على الخ من صحب إلى المصادقها فحركها وفي الآية تقول في ضربه ضربه  
 في الشعر وقد استعملت الهمزة في التثنية ذلك أشار النظم بقوله وغيره التأييد الآيات الخ





واقعة أمحك بمحك من دما وندما وندما

كانت همس القوم عند خلصت وكادت الحرفة أن تدهي أمت

لم تبدل الالف غين والمراد قوله بعد ما قبل في الالف من الالف هاء ثم أبدل الهاء فاء لتوافق  
صية القوافي عند تعديل الجار بردي وذكر ابن جني في الخطاريات أنه أبدل لالف هاء ثم الهاء فاء لتتبعها  
لهاء ما لا يثبت فوقه عليها لفاء وذكر أنه عزم من ذلك على شيئا مني على فقهه والعلمة رأس الحاقوم  
وهو الموضع الذي في الحقوم واحتج في ذات من نحو علم بذات الضمور فقال الأخفش والعراء وابن  
كيسان يوقف عليها ما شاء لأنها مصدرة فهي متوسطة أبدا وقال الكسائي والحري يوقف عليها بالهاء  
لأنها ما كانت فتقول داء فاء الحرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقل ذاتي جمع تصحيح وما صاهي وشير ذين بالعكس انتهى

(فصل) (ومن حاصل الوقف جلاب هاء السكت) للتوصل إلى إبقاء الحركة في الوقف كما اجتمعت  
عمرة لتوصل إلى إبقاء السكون في الابتداء وسبب هاء السكت لأنها يمكن عليها دون آخر  
الكلمة (ولها ثلاثة مواضع أحدها الوقف المحل محذوف آخره سواء كان الحذف للجزم به لم يضره ولم يضره  
ومره) بالحق هاء السكت في جوار (ومنه) أي من الحذف للجزم (لم يضره) على القول بأنه من السنة  
واحدة السبب وأن لا يهاووا مصدره لاصل ينسقط الواو ألفا التحريك أو أنه منع ما قبلها وحذف  
الالف للجزم ثم لحقه هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد وأما إذا قلنا أن لام سنة هاء على رأي  
الجهازيين فاعاد في سنة أصله لأن لا عمل وهو مجزوم بالسكون وأما على القول بأنه من الحذف  
فأصله ينسب ثلاث نوات أبدله الراء ثلثة الساكنة اجتناعا لأن الالف كالتوالي في مثل نظري والاصل  
نصين في نظيره نفس الباري والاصل ينسب قله على حد السكت والفاعل في الجميع صميم مبرد  
مستعاضة على الطعام والشراب لا يجب كالحسن لو احد ومعنى لم يضره لم يضره مرور الزمان قبل كان  
طعامه نيبا أو عظام شرابه صيرا ركب وكان الكل على حده (أو) كان الحذف (لأنه لفاء) كان  
عمل الأمر على قول العربين (نحو آخره وأحد مرأته ومه) أي من الحذف للباء (دمداهم) اقتضاه وهو  
أمر من يندى والهاء فيه السكت كما في كسر هاء من صير الصدر وأشبعها من عامر برواية ابن  
ذكوان ويهيم إشباع بروية هدم (الهاء) التي سكت (وذلك كاجازة لا واجبة) تقول في وقف  
لم فو لم يحش ولم يرم وأخر وأش رارم صير هاء سكت وهي لغة من العرب قال سيبويه حدثنا بذلك  
عيسى بن عمر برواية ابن جرداد وقف بالهاء لأن هذه الأفعال حدثت لامانها وثبتت حركات ما قبلها  
دالة على المولم تنطق لم يهتت الحركات بعد الوقف ذهب الدليل والمداول عليه ولا يجب إحصاء  
(إلا في صدقة واحدة وهي أن يكون قوله قد) دحجه الحذف (وق على حرف واحد) في اللفظ (كالأمر من  
وعني معنى بذلك تقول) فيه (هه) محذوف فاء ولا يه كصاره مجزوم واجتلاب هاء السكت وجوب بالالف  
لزم لا ابتداء بالساكن أو الوقف على محرك (قال الناظم) في الظلم وغيره تعاليمه (وكذا) يجب هاء  
السكت في النقص (ودق) بعد حذف (على حرفين أحدهما رائد محمول بهما انتهى) كلام الناظم (وهذا)  
الذي قاله الناظم (مردود إجماع) لا يردون أن يصفوا (على نحو ذلك ومن  
تق برك الهاء) حرف لا من مصدر ما صوب على أن الموضع وافق الناظم وشرح القدر وقال  
بما لا يضره محرك لأن حرف كان جوابه هو هو جواب الناظم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

واقف بها السكت الذي يرفع (أن في ما لا يهت هاء مجزورة) بالحرف أو بالاصاف (وذلك لأنه  
يجب حذف الهاء واجرت) ومن ركبه مع داه مجزورة بالحرف (نحو عم وهيم) المجزورة بالاصاف نحو

(فصل)

(قوله المستوفى المراد

بالمسوف المصوب) قوله

وهي لغة الخ) قال المندو شري

الظاهر كما يؤخذ مما يأتي

أر آخر الفصل حيثند ما كن

إدلا يوقف على متحرك اه

واظنر ما لا يع من الوقف

بالروم (قوله لتلا يلزم

الابتداء بالساكن الخ)

ينظر ما معنى قوله لأنه

يلزم الابتداء بالساكن

لأنه يرد هاء السكت فينبأ

وقد يقال معنى كلامه أنه

يلزم الابتداء بالساكن

لأنه يمكن الوقف

على متحرك إذا لم يكن



(قوله لا أفقه) أصل أفقه (٣٤٦) أفقه فيه حذف و در محل الفاعل إليه بهمه وهو ضم أركه وفتح ثابته وتنفيد

لأنه وضم رابعة وهاء ساكنة آخره وقوله أركه مجهول من رمضت قامه إذا احترقت من شدة الرضاء وأصل من تحف من تحن بالإضافة إلى ياء المتكلم وأضحي مجهول من ضحيت بالكسر للشمس ضحي إذا رزت قال الفارسي الهاء فيه مشكلة لأنها لو كانت صحيرا لوجب الجر لأن الظرف لا يبنى في الإضافة ولو كانت السكت لا يجوز لأنها لا تلتحق بحركة تشبه حركة الإعراب وأجيب بأنها بدل من الواو والأصل لو فاهم (قوله المشور) قيد لأن مطلق الكلام لا يقابل القصر لأنه كلام (قوله بإبقاء تاء ثلاثة) الظاهر بإبدال تاء ثلاثة هاء ونقل حركة حمزة أربعة إليها لأن في كلامه تسعها في موضعين الأول قوله بإبقاء تاء ثلاثة ولم تنق حل حائلا بل قلبت هاء الثاني قوله ونقل حمزة أربعة والمنقول إنما هو حركتها (قوله القضا) الثاني في أكثر النسخ بالصاد المهملة وفي بعضها بالضاد المعجمة وكل صحيح من حيث المعنى

بأرب يوم ل لا أفقه (أركه من تحف وأضحي من طه

فلحقت ما بنى بناء عارضيا عن من باب قبل وبعداثة الفارسي والناظم وفيه بحث مذكور في باب الإضافة) ولم يجمع وأفقه وأركه من أصل مبنية للمجهول وقيل الحائلي عليه بدل من الواو والأصل علو (ولا) تدخل هاء السكت (في العمل) على كضرب (وركب من المصنوع) (وقد) بوقام من اللازم لأنه بنى على حركة (لشابهة للمصارح) لمعرب (وي وقومه صفة) في نحو مريت برجل ضرب (وصلة) نحو جاء الذي ضرب (وخيرا) نحو زيد ضرب (وحالا) نحو جاء ذو قد ضرب (وشرطا) نحو إذا ضرب زيد ضربت كما أن المضارع كذلك راء من أن حركة الباء الجارية بحرى حركة الإعراب تكون في أربعة أوضاع في اسم لا والهادي المفرد وتطروف المفطوعة عن الإضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيويه والجلوز مضاف لأن حركته لا رمة والثالث أنها تلحقه إذا لم ينفك ليس نحو قومه ونمنع إن حصل ليس نحو ضربه لأن تاءه بالمفعول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: ووصلها بغير تحريك بناء البيت (مسئلة قد يعطى الوصل حكم لوقف) من إسكان مجرد أو مع الروم والإشمام ومن تضعيف وحل ومن اجتناب هاء السكت (وذلك قليل في الكلام) المنشور بالنسبة إلى هدمه (كثير الغمر) لأنه محل الخروج من القياس (فرا الأول) وهو الآخر (قراءة) بعضهم وجعلته من سبأ بقاء إسكان حمزة مساى الوصل وقراءة (غير حمزة والكسائي لم يثبتها والظر فهداهم اقتده فن يأتات هاء السكت في الدرج) فيها رأيان بالظر في الأول ونقل في الثاني ليسين كعبه الوصل وحكاية سيويه ثلاثة أربعة هاء تاء ثلاثة على حالها ونقل عن غاربية إليها (ومن الثاني) وهو القصر (قوله) وهو رؤية كافي الكتاب أو رتبة من صحيح كما قال ابن يسنون:

لقد خفيت أن أرى جدا (مثل الحريق وافق النصا)

جدا ما بالجم وتنفيد لوحدة الجنب بعض الحصب والنصا (أصله التصب بتخفيف الباء) للوحدة (انقصر الوقت طيبا) من جهة من جهة الوقت هذا عائد بالتعدي ثم أن حرف الإحلاق وهو الألف ونق تصبب التثنية على الوصل تقديم له بالوقف في التصنيف وإليه أشار الناظم بقوله

(هذا باب الإمالة)

(وهي) مصدر أمست الشيء إمالة إذ عدلت به إلى غير الجهة التي هو غرضه من حال الشيء بميل (إذا) الحرف من القصر في الاصطلاح (أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة) فتشوب الفتحة شيئا من صوب الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة (بأن كان بعدها) أي الفتحة (الف ذهب) بالألف (إلى جهة الياء) فتصير الألف بينها وبين الياء (كالفتح) أي بالفتحة والألف (وإلا) يكن بعد الفتحة ألف (فالمال للفتحة وحدها) سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث أم لا (كسحر بسحر والإمالة) قاعدة وحكم وحل وأصحاب (و) أسباب فتشوبها ومواضع لغز من تلك الأسباب ومواضع هذه المواضع نحو قول بني هاشم (أما ما أنتها فتناسب الأصوات وصيرورتهم من نطق واحد بيان ذلك أنك إذا قلت جابك كان لفظك بالفتحة والألف أصدا واستلاد إذا عدت إلى الكسرة كان نغادرا أو لفظا فيكون في الصوت بعض اختلاف فإذا أملت الألف قرب من الياء امتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصبح الأصوات من نطق واحد فتزود الإمالة فتشبه من أصل أو حده ما سبأني وأما حكمها فإليه وجه جارظها يجوز تخفيف كل مال لأنه الأصل إذ الألف إذا لم يمل كانت حقة بية فإذا أمليت تردت بين الألف والياء والأصل في الحرف أن لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجار برودو وأما علمها فالأسماء المتحركة والأفعال

(باب الإمالة) (قوله من صوب) يتنظر هل صوب بالياء فتشبهه أو التاء التوقية

(قولہ و غندیٰ ان ہذا الجواب الخ) قال الدنوشری قال مولانا شعیب الاسلام شہادۃ الخلی (۳۶۷) احوال اللہ بقائمہ لہ الخارج و غندیٰ

أن هذا الجواب لا يرفع  
الإشكال الخ عنوع لأن  
خط الإشكال إن جعل  
الناسب سبباً للإمالة فيها  
ذكر من تلاوا وأخروا عليه محتاج

إليه لوجوه سبب غيره عليه  
 وهذا مدفع بأن ابن  
 مالك لم يذكر التناسب  
 فيما ذكر لكونه هنا  
 إليه بمصوب وإنما ذكره  
 لأنه سبب متفق عليه بين  
 القراء والنحويين وليس  
 في كلامه ما يفتي أن يكون  
 غير التناسب سببا آخر  
 وفي جواب الراعي ما يقهر  
 إلى ذلك وقوله فلم يتلأفيا  
 على اصطلاح واحد ممنوع  
 لأن كلاما من الفريقين  
 قابل بالتناسب كما تقدم  
 بحرفه ويمكن أن يوجه  
 اقتضار ابن مالك على  
 ما ذكر لكونه تمسكا بأقوال  
 السببين لكونه متفقا عليه  
 وإن كان غيره باعتبار أمر  
 في ذات الكلمة وهو كرون  
 الألف تغلب بأهل بعض  
 الفراكيب فليتأمل ثم  
 رأيته في المرادى أن  
 التناسب أضعف الأسباب  
 اه ولا يعني ما في قول  
 الحلبي وليس في كلامه  
 ما يفتي أن يكون غير  
 التناسب أخ لأن قوله  
 بلا داع سواه صريح في  
 أنه لا سبب غير التناسب  
 يكون كلاما غير صحيح

غالبه وإن التنبه على غير الخائب وأما أصحابها فتعبر بقدس وأسد وعانة بعد ولا يميل الحجازيون إلا مواضع قليلة و (أما الأسباب) التي تعال لا جملها (فتباينة أحوالها كون لآلاف مبدلة من بامنة طرفة) في الأسماء أو الأفعال (مثال في الأسماء الهدي والفق) و (مثال في) (لأمثال هدي واشترى) فالآلاف فيهن مبدلة من بام بدليل الحديثان والفتيان وهديت واشترى أحد من قوب الغياطي المقرئ :

وثانية الاسماء فكشفها وانت رددت ابيك العبد صادق منها  
(ولا يزال يحوناب) بالنور وهو السن (مع ان اياه) مبدلة عن ايه بابل فوهم الى تكثيره (ابواب لعدم  
الطراف) الا ان يكون جروا فإني من العرب من يسميه بحر نظرت الى باب وسبب الإمالة هنا كسرة  
لإعراب لا غير وان كان على ما صفاه الشاطبي الحوي (ولما أميل بحرفة مؤلفه) (ونواة) وان لم  
تمكن الالف طرقت في لفظ لان التانيث في تقدير الالف (فالالف ايهما مبدلة من ياء فهي وان  
لم تطرقت لفظ فهي من طرفه حكما) (و) السبب (الثاني كون الياء محمولا) أي لالف (في بعض التصاريح  
كالف عاوي) مما كان بدلا من واو (و) الف (أرطى ما كان نداء للإعلاق) (و) الف (جبل) مما  
كان نداء للتأنيث (و) الف (غرا) مما كان بدلا من واو في الالف (فهد) لأمثلة (وشبهها نعال) لان  
الياء تختلف الالف في بعض التصاريح كالنثية والجمع في الاسم والياء المفعول في الالف (كنولم  
في النثية والياء وأرط ان وجليان في الجمع) ملهات وأرطيات (وحديث تروى البناء للمفعول غري  
وعلى هذا) (الاحمر) (فيشكل قول العظم) في العظم وفاره (أن إمالة الف الى واو) (والصغر إذا تلاها لمناحية  
في لفظ الف حلاها ردة) في شرح الكافية (وقول ابته) في شرح العظم (و) إمالة الف سمي لمناحية إمالة  
الف قال إمالة ما كفولك) إذا ميم العمود (قل وسعي) ضم أوها وكسر ما قبل آخرها فتختلف  
الياء فمالة الف ولا حاجة الى دعوى التناسب إذا حكم غيره وانما هو ارادى من ذلك ما ذكره التناسب  
وهو ان الالف ايهما لا إمالة محمولا على ألفه هو واو (أشبهه بقر في بعض النسخ) فالحق ولذلك لم يملوا هذا  
النوع حيث وقع إمالة الواو ما جاوز المبالغة (الاحمر) (و) ليس من جازهم إمالة ذلك علم  
أن الداعي إلى إمالة الف عند عدم إمالة هو التأسيس على هذا فمالة الف محمولا على واو لأنه قول إلى الياء إذا  
في المفعول ليس وعندي أن هذا الجواب لا يرفع الإشكال لأن الالف كان على اصطلاح المحررين  
والجواب على اصطلاح القراء لم يتلها على اصطلاح واحد (وبسبب من ذلك) المذكور وهو كون  
الياء تختلف الالف في بعض التصاريح (ما رجعه إلى الياء حتى يسهل زيادة أو) رجعه إلى الياء  
(بسبب ما رجعه الالف لم يزد احد) فلا يزال شيء من ذلك (فالآل هو اختصاص رجوع الالف  
إلى التاء زيادة شاذة) (رجوع الف عساو فعا) المنقلبة عن واو (ولم يبق قول هذا بل إذا أضفوا إلى ياء  
المتكلم) حيث يقولون (عصى وقى) بتشديد الياء فيه ملوا الأصل عصى وقى فغوى اجتمعت الواو والياء  
وسبقت إحداهما بالكون قلبت الواو ياء وأدخمت الياء في الياء (والثاني) وهو رجوع الالف إلى الياء  
بسبب ما رجعه الالف لم يزد احد (كرجوعها) أي إلى عساو فعا (ايها) أي إلى الياء (إذا صغرا) عند  
الجمع (فقبل عصى وقى) بتشديد الياء فيه ما والأصل عصى وقى فغوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالكون قلبت الواو  
لياء فاجتمعت الياء والياء قلبت الياء في الياء كسرة لاسم الياء من العصب وراهم كسرة فإدخمت الياء  
لكسر عصى فإدخمت الياء في الياء فاجتمعت الياء والياء قلبت الياء في الياء كسرة لاسم الياء من العصب وراهم كسرة فإدخمت الياء

قالا بالناس لا يصح ملاقة الاغراض والجواب على اصطلاح واحد فتميم



(قوله لما رجتها الياء الخ) حتى (٣٤٨) العبارة لما رجتها الوار الزائدة لان اخلاها ياء لما هو لا تقلاب الثانية فلا يقال قلبت

ياء لما رجتها الياء الخ (قوله  
فبالتحويل) ينظر هل  
يقال نظير ما تقدم أن  
لا تحويل ولكن لما  
حذف العين خفت الياء  
(قوله جادت ياء) قال  
المتأني لفاضل أن يقول  
ألف ياء تخلفها الياء في  
غير الرفع ويمكن الجواب  
بأن المراد تخلف الياء الياء  
في بعض التصاريح أي  
الكلمات المباشرة لهذه الكلمة  
وهذه الكلمة ليست كذلك  
إذ الكلمة متحدة (قوله  
وهو الثاني) فيه نظر إذ لو  
كانت الياء أولى بهجر  
هات كان الحكم كذلك  
وإن كانت الكسرة مركبة  
أخرى وهي الياء فلي تأمل  
(قوله وأرغها غير مضموم)  
ينظر ما وجه منع الإمالة  
إذا كان الأول مضموما  
ويمكن أن يقال إنما  
امتصت الإمالة حيث لا  
فيها الزجرع إلى الشيء  
بعد الإعراض عنه  
وتصور الأصوات غير  
متناسبة لما فيها من التثقل  
بعد التصعد فلي تأمل (قوله  
الساكن فالتحرك) ينظر  
ما حكم ما لو كان الأول  
متحركا والثاني ساكنا  
وبعد ما جاء هل يقال أولا  
وما مثله (قوله أو وقعت  
في كلمة) أشار إلى أن قوله  
وكلمة معطوف على بعد لا

هي ألف صاوت فوارفت بملء رجتها الياء المنقلة عن واو فمول وهي حرف زائد، السبب (الثالث)  
كرن الألف مبدلة من عين فعل يؤمن به (إسنده إلى التاء) المثانة فوق (إلى قولك قلت بكسر الفاء)  
وحذف العين (سواء كانت تلك الألف) المبدلة من عين الفعل (مقلبة عن ياء) مفتوحة أو مكسورة  
فالأول (محو باح وكالو) الثاني نحر (صاحب أم ص أو مكسورة تكاف وكادومات) فإليك تقول فيها إذا  
استندتها إلى تاء الضمير بصوت مكلف وهت و خفت وكنت بكسر الفاء في لغة الجميع ومث (فلفه من قال  
مبت بالكسر) في الميم محذوف عين العين فيصير في ثقف على وزن قلبه والأصل فعلت بكسر العين إما  
بطريق الإصالة كان هبته وخفت وكنت ومث وإما بطريق التحويل كما في بعض وكنت فإن أصل  
حركة هبتهما اتضح ثم نقل إلى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة في الجميع إلى تاء الكلمة وتحذف العين  
لأنهاء الساكنين وقيل في بئ العين اختراع لا تحويل ولكن لما حذفت العين تحركت الياء بكسرة  
مقتبة للدلالة على أن العين ياء فهدو وما أشبهها نزل لما ذكرنا (بصلا) المنقلبة عن واو مفتوحة (محو  
قالو) من واو مضمومة محو (طاب) في لغة الجميع (ومات في لغة الضم) هذه لأنما لا يك تقول إذا  
استندتها إلى تاء الضمير قلبت طاء بعد ياء الفاء في بئ أما قلت عيا التحويل وأما طلت ومث فعل  
الأصل وبعين أن ماث نمال في لغة الكسرة ولأنما في لغة الضم السبب (الرابع وفروع الألف قبل  
الياء) المفتوحة متصلة (كبابية وسارئة) ذكره ابن الدخان ومثله بآية (وقد أصحها الداظم) والظن  
(و) سيوجه (الأكثر) وذكره في التسهيل فقال أو متقدمة على ياء عليها السبب (الخامس وفروعها  
أي الألف) بعد الياء حال كونها (مفتوحة) هامن غير حاجر بينهما (كبيان) بتخفيف الياء وكالو ويبيع  
بفتح ياء إلا أن الإمالة مع التثنية أقوى لسبب (أو منقصة) منها (حرف) واحد (كفبيان)  
هذا من الضمير (وجادت ياء) والأول أقوى لأن الحذف الصوت بالساكنه أظهر منه في المتحركة  
لقربها من حيز المد (أو) منقصة (حرف واحد) عبارة التسهيل ثانيا (الهامح دخلت) عند  
(يتمها) وشروط أن لا يحصل من الياء وهاه بحرف مضموم نحو هاء الجمع بينها قاله لوصح في الحواشي  
السبب (السادس وفروع الألف قبل الكسرة) متصلة (محو ما لم يكاف) السبب (السابع وفروعها) أي  
الألف (بمعناها) أي الكسرة (مفتوحة) (أو) ما بحرف (واحد) (أو كتابه وسلاح) فالأصل بين  
الكسرة والألف في الأول التوريث في اللام (أو) منقصة (بحرفين) كلاهما متحرك (أحدهما) وهو  
الثاني (هاء) أو أرغها غير مضموم فبيان (محو يريد أن يصير ما) دون هو يصيرها (أو) منقصة بحرفين  
أولهما (ساكن) فبالب (نحر شلال) بالسين المدحمة وهي الناقلة الخفيفة (وسرداح) بهملات  
وهي الناقلة الطويلة دون رأيت منها إلا على وجه شاذ (أو) منقصة (بهذين) الحرفين الساكنين المتحرك  
(وبالحاء محذورها) وهذا ساقط من أصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة أحرف ساكنين وهما  
وذكر ابن الحاجب وغيره أن إمالة ذلك شاذ فهو ظاهر لأن أول درجة الساكن والهاء أن ين لا إمالة  
حرف واحد محرك غير هاء وذلك لإمالة معه ولم يذكر الفارسي في الإيضاح أن إمالة درهما بالنون شاذة  
مع تصحيحه على الإمالة فكسر فالف خذ أصلا لكسرة بوزنية فلذلك مثله الموضح مضافا لكاف  
تجما لقول النظم فدرهاك من ياء لم يصد السبب (الثامن من أراد التباس) إذا لم يوجد سبب  
غير ما ولى ذلك آثار النظم بقوله: وقد أما لو التباس بلا داع (وذلك إذا وقعت الألف  
بعد ألف في كلمة أو وقعت (كلمة) أخرى فقد (قارنتها أميلا) أي الألفان (السبب) من الأسباب  
المتقدمة (فالأول) وهو الذي وقعت فيه الألف بعد ألف كلمة وقد أميلت الألف الأولى لسبب  
(كرايه عمادا وقرأت كتابا) لأن الألف الأولى فيها قد أميلت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد

على في كلمة وحيلت فيكون قوله أو في كلمة قارنتها أم من كرن الألف إمالة لتباس بعد الكلمة ثلث في الألف

الإمالة لغيره أو قبلها وبظهر التشبيل بإمالة الضمى وقد أتضح عن هذه القناني فقال أو كلمة معطوف على ما قبلها أي وقصد الألف بعد الألف في كلمة قارئها أي قارئ الكلمة التي هي الألف المنة تناسب وحيث فتكون الألف إمالة تناسب مسبقة بالألف الإمالة لسبب كما يدل عليه البعدي كاهو ظاهر ويمكن التخلص من ذلك بأن يفسر أو في كلمة معطوفة على بعد الصمير في قارئها عند على الألف ذات السبب أي وقصد الألف الإمالة تناسب كلمة قارئ الألف ذات السبب وفيه فتح لا يحمي اه وكأروجه الفتح اختلاف الضمير ومرجعه لأن الألف التي عاده عليها الضمير هي الإمالة تناسب لا ذات السبب وليس الاستخدام (٣٤٩) بمقبول في كل مقام (قوله أو المقدرين)

أورد عليه أن شرط الإمالة التي يمكنها المانع أن لا يكون سببا مقدرا من كسرة أو ياء ويحجب بأن ذلك في السبب الموجود نفس الألف لا في الموجود بعدها كما يأتي في كلام الفارح في جاد فتدبر (قوله من صاعد الخ) المراد من صاعد رعايته لفظها (قوله وبعضهم الخ) ظاهر إطلاقه أنه لا فرق على هذا القول بين المتقدمة والمتأخرة ويظهر من هناك قول بأن حروف الاستعلاء لا تكون مألعا أولا (قوله وبعضهم يجعل الخ) ويظهر من الرأ المتقدمة المفصلة بحرف تكون مألعة من الإمالة على هذا القول أيضا كالمؤخرات مفصلة أو يفرق بينهما وذلك فهو رجال (قوله لأن الفصل بحرف واحد كلا فصل) بنظرنا الفرق بين حرف الاستعلاء حيث مع متقدما مفصلا بحرف بخلاف الرأ فإنه لا بد من

فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الأول والثاني في قول الألف الأخيرة منهما المتقدمة عن التثنية لمناسبة الألف الأولى (والثاني) وهو ما أورد عليه الألف لتكون الواقعة في كلمة أخرى وقد أميل سبب (كقراءة أبي عمرو والآخرين الضمى بالإمالة مع أن أمالها) منفية (عن راء الضمير) تناسب هي وقيل وما بعدها) فإن رعاية التناسب في القواصل عدم حرص مهم والحاصل من إرادة التناسب أن الألف الإمالة لسبب إما أن تكون سابقة على الألف التي لا سبب فيها أو آتية بعدها فإن كانت سابقة علم أنهما كانا محاذين فالألف الأولى لكسرة العين ثم الثانية مألعة من التثنية لا أجل تلك الإمالة وإن كانت آتية بعدها إما أن يقع ذلك في القواصل أولا فيلحق في القواصل فنحال لنسبب القواصل فالضمي محال لمساواة بعده وإن لم يكن في القواصل فلا محال لئلا يكون إذا محالو افتحة دل بمحاذرة لفتحة راء لا يجوزون إمالة الله مع أنه ما في كلمة واحدة فكيف إذا كانا كلمتين (وأما المراجع) لا سبب الإمالة من الكسرة والياء الظاهرين أو المقدرين (خاتمة أيضا) كعدد الأسباب (وهي الرأ) غير المكسورة (وأحرف الاستعلاء السبعة وهي الحاء والعين المجهتان والصاد والظاد والهمزة والقاف) وإن كانت المستعلية الإمالة طلبا لتجانس الصوت كما قيل فيما تقدم طلبا له لا رده الألف لتدخل إلى الحك علو أميل الألف في صاعد لا تدرت بعد إصعاد ورأحتها في ضبط لصوت بعد محذور وكلاهما شاذ لكن الثاني أشق فذلك كان هذا الألف بحرف بعد الألف لما كان سببا في موأما الزموا لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فقدم بالاستعلية لتكرار الذي قبله في قولهم (قوله ما معا) وشرط المنع بالراء أمرا (أحد هما) (كوهما غير مكسورة) الثاني (المصالح بالالف ما قبلها) ولا يكون إلا مفتوحة (بحرف راء وراشد) فالراء منعت السبب المتقدم في الألف وليها حرق الثاني (أو بعدها) وتكون مضمومة أو مفتوحة (بحرف هذا حار وروايت حار) وبهذه هم يميل ولا يشهد إلى أن (و بعضهم يجعل المؤخرات المفصلة بحرف واحد) (بحرف هذا كالمركبة) يمنع الإمالة (شرط المنع بحرف) لا استعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها أي بالألف (بحرف صاخر حار وطالبه فظا هو لب وحاذر قاسم أو ينصل بحرف واحد) (بحرف ضائم) لأن الفصل بحرف واحد كالفصل (إلا أن كان) حرف الاستعلاء (مكسورا بحرف طلاب ر غلاب) من المتصل (و غيا هو صياح) من المتصل بحرف (بما مل الإمالة ببلونه) لأن حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة لأن الكسرة في الضمير بعد الحرف تناسب صوت الألف المكسرة وأول بخلاف ما إذا كان مفتوحا فإن الفتح يقضي المستعمل من حيث كان المنع منه مع الإمالة (وكذلك) حرف الاستعلاء (الساكن بعد كسرة بحرف مصباح وإصلاح ومطراوع ومذلات) بالقاف والهاء الفوقانية (وهي التي لا يبعث لها ولد) فإنه لا يمنع الإمالة أيضا لأن الكسرة في جازر فهو ساكن تدرت أنها التصل

الصالحا متقدمة أو متأخرة إلا عند بعضهم والمفهوم من قوله لأن الفصل أنه لا يتم الفصل بالحرف الواحد في كون المانع مانعا سواء كان راء أو غيرها فليأمل وقد يقال إن بعضهم ذهب إلى أن الرأ لا تمنع الإمالة مطلقا بخلاف حروف الاستعلاء فلا يعتد بالراء إلا متصلة لذلك وإن كان بعضهم قال إنها أقوى لما فيها من التكرير (قوله من المتصل) قال الدونشري فيه نظر ظاهر فإن حرف الاستعلاء مفصول من الألف فيها ذكره باللام وهو محصور فهو كالنبي بعده ثم رأيت بعضهم قال في قوله من المتصل نظر لأن كلا من الائمة منفصل لأن حرف الاستعلاء إذا كان مكسورا فلا بد بعده من حرف فاصل لأجل الألف فأمثل اه (وأقول) قد أشار الله إلى ذلك حيث قال فلهذا لأن كان مكسورا استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف دون المتصل إذ المكسور

فهو فذل ذلك سبب الكسور (ومن العرب من لا يزل هذا) الساكن (بذلة المكسور) وبجمله ما بظان  
الإمالة (وشرط) حرف الاستعلاء (المؤخر عنها) أي من الألف (كونه إمالة) بالألف (كما في)  
بالحاء المعجمة (وخطب وحافل) بالحاء المهملة فيهما (وفاقت أو منفصلا) من الألف (بحرف) واحد  
(كناقص وناقص وناقص بالغ أو) منفصلا من الألف (بحرفين كبر الحين وناقصين) (بمهميل هنا) المكسور  
بحرفين (فراعى الاستعلاء) والمنع المتأخر أقوى من المنع المتقدم لذلك قيد المنع بأن لا يكون مكسورا  
ولا ساكنة بعد مكسور ولا مفتولا بحرفين راطن في التأخر وسبب ذلك أن التصحيد بعد التسفل أصعب  
هدم من التسفل بعد التصحيد كما أن التسفل بعد التصحيد أسهل من العكس (وشرط الإمالة التي يكتفها  
المانع أن لا يكون سببا كسرة مقدرة) نك في حين أنه مقابلة من راء مكسورة (ولا باستقارة) كتاب  
فإن الله مقابلة من ياء حسب الإمالة الف عاف الكسرة المقدرة في الروا والمقلب هنا الألف وسبب الإمالة  
الف عاف الياء المقدرة المنفصلة هنا الف عاف راء طلب مقدرة في أفهما (فإن السبب المقدرة هنا) يوهي  
الكسرة أو الياء (لكونه موجودا في نفس الألف) المقلبة عن الروا المكسورة أو عن الياء (أخرى من)  
السبب (الظاهر) في الظاهر هو الكسرة أو الياء المقطوعة بها (لأنه) أي السبب الظاهر (إما متقدم عليها)  
أي من الألف نحو كتابه بيان (أو متأخر عنها) فهو ما هو بالحق والكان في نفس الألف أخرى من المتقدم  
عليها والمتأخر عنها (فإن لم يأميل نحو عاف و عاف) مع تقدم حرف الاستعلاء (وفاقت وناقص) مع تأخره لأن  
السبب مقدرة في نفس الألف بخلاف ما إذا كانت الكسرة مقدرة بعد الألف كان جاز من حيث في الأمر  
وجواد جمع جاد فواصلها ما جاد وجوادة أو أدم لا يحتاج المتلحق فلا يكون كالكسرة المقطوعة فلا يجوز  
الإمالة من الأصح وبمذهبهم أجاز ما كانت الكسرة المقدرة كالف عاف ومقتضى ما تقدم أن المانع  
يكفه لأن السبب المتقدم متأخر عن الألف (مسألة) (بؤثر مانع الإمالة إن كان منفصلا) في كلمة أخرى  
مستقلة بنفسها كما لو كان في كلمة واحدة فلهذا المانع المنفصل تارة يكون متصلا بالألف من غير حاجز نحو منا  
قاسم للابمال لا اتصال المستقل في الخط (أو) ووجه هذا مثل قولك سرور في داخل وتارة يفصل بينهما  
بحرف واحد نحو ريبا في الفصل و يقال قاسم فهذا مثل قولك نافع وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو بيدهما  
وسط فهذا مثل قولك شاطئ في الشاطئ (أو لا يؤثر سببا) أي الإمالة (إلا متصلا) في كلمة واحدة  
والفرق أن المانع أقوى من السبب (للاجمال نحو آتى قاسم لو جرد القاف) المستقلة وإن كانت منفصلة  
من الألف في كلمة أخرى (ولا) بمان نحو (لا بد مال لا اتصال السبب) لأن الألف في كلمة والكسرة في  
كلمة أخرى (هذا المنع كلام الناظم) في شرح الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة (وعليةما اعتراض من  
وجهين أحدهما) في التثنية راء فيهما الحكم وذلك (أما مثلا) بأن قاسم مع اعتراضها بأن الياء المقدرة  
في ألق المقرب هنا الألف (لا يؤثر فيها المانع) لما تقرر من أن شرط الإمالة التي يكتفها المانع أن لا يكون  
سببا ياء مقدرة (والاستعلاء في هذا السمع لو اتصل لم يؤثر) فإياك مع انفصاله (والمثال الجيد) السالم  
من الطعن (كتاب قاسم) فإن سبب الإمالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وإن كان منفصلا (و) الاعتراض  
(فإن أن يصح من الحروف) كان مصفورا وهو (عائلة لما ذكرنا من الحكمين) المذكورين وهما  
بؤثر مانع الإمالة إن كان منفصلا ولا يؤثر سببا إلا متصلا (قال ابن عصفور في مقربه بعد أن ذكر أسباب  
الإمالة ما نصه وسواء كانت الكسرة منفصلة أم متصلة فهو لا بد مال إلا أن الإمالة المتصلة كائنة ما كانت  
أقوى قال أيضا وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا في أميل لكسرة ظاهرة  
نحو جمال قاسم أو فيا أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل أم) بني  
لأن الألف لأن القاف بعد ما من قبل ما نك من الإمالة وإن انفصلت وهذا يخص مصروف في الحكمين

قبل المتصل متعذر لأن  
مثلا الألف لا يكون إلا  
مفتوحا (قوله أو منفصلا  
الح) يطر ما الفرق بينها  
وبين الراء في ذلك حيث  
اختلفا حكما وقد يقال  
إن في كلام الخارج إشارة  
إلى الفرق .

(قوله ولو لا ما في شرح الكافية الخ) قال انه نوسرى قد يقال عليه نصريحاً في شرح الكافية بأنه يقال أن قاسم ترك الإمالة لا يكون ما لا يمكن  
 حمل كلامه في النظم على الصور بين المدكورين وإن كان الظاهر أنه مانع من ذلك وإعنا فلذلك لأن سخط الإنسان في بعض كتبه لا يوجب  
 الحكم عليه بالخطأ والبعض الآخر الذي يمكن تصحيحه وما نحن فيه كذلك نظيلاً للخطأ ما أكن وخطؤه في البعض غير من خطئ في الكل  
 فليتأمل هل أن المقابلة في المثال ليس من أدب المصنفين وقد يقال انصار الأبنين في شأن أن قاسم إمالة ما يقرأ به مرة مدودة وناه مكسورة وياه  
 ساكنة ولا يقرأ به مرة وناه مفتوحة وألف بعدهما حتى يكون الياء مدودة (٣٥١) فيه اهـ (وأقول) قال المصنف القاسم من ترعا

هل المصنف في اعتراضه  
 الثاني بأن مجرد كلام ابن  
 عصفور ليس حجة على  
 الناظم ولا يقتضي أن كلام  
 النحويين بخلاف ما قال  
 وعلى قوله ولو لا ما في شرح  
 الكافية الخ لأن ما في شرح  
 الكافية لا يمنع من صحة  
 حمل كلام الناظم على ما ذكر  
 لجواز أن يكون ما في النظم  
 مخالفاً لما في شرح الكافية اهـ  
 وقد أشار إلى ما قد يدلع  
 الأول بقوله وغيره ثم  
 بين صد ذلك أن النهي  
 النحوي ولكن ذلك

وقع وشرح الجزولية في هذا عهد الفري بالون والفاء والزاي (ولو لا ما في شرح الكافية) من قوله  
 وأن سبب المنع قد يؤثر منفصلاً فيقال أن أحد الإمالة وأن قاسم ترك الإمالة (لجلت قوله في النظم)  
 للخلاصة والكافية (والكف قد يوجب ما ينفصل على ما بين الصورين) المدكورين في كلام ابن عصفور  
 والنحوي وهما ما أميل للكسرة العارضة وما أميل من لالت التي هي صلات الضمائر (لإشعاره بفعل)  
 من قول الناظم والكف قد يوجب ما ينفصل (في حرف المصنفين بالتعليل) وإمالة أثر المانع منفصلاً  
 ولم يؤثر السبب إلا متصلاً لأن ترك الإمالة هو الأصل فيضار إليه بأدنى سبب ولم يفرج عنه إلا لسبب  
 محقق (وأما مانع المانع) للإمالة (فهو الراء المكسورة المحذورة قليلاً من الحرف) (المستعمل) تمنع (الراء  
 أن يمتد) الإمالة لأن الراء من شأنها التكرار فكان الحرف مهاباً في تقدير حرفه وكان الكسرة فيها في تقدير  
 كسره غير متكون إحدى الكسرتين في مقابلة المانع والآخرى سبب لإمالة (ولهذا أميل وعلى أبحارهم)  
 لحشوة (وإدخال الراء مع وجود الصاد) في الأول (والعين) الثاني (ر) أميل (إن كتاب الأبرار مع  
 وجود الراء مفتوحة) قبل الألف (ر) أميل (و) والقرار مع وجودهم (أي حذف المستطيلة والراء المفتوحة  
 لأن كلامه حرق الاستعلاء وراء المفتوحة مانع من الإمالة والراء المكسورة ذلك كله منصفة) (ومعظمهم)  
 أي العرب (بجعل المنغصة) من الألف (بحرف كالمغصة) وكروا مع المانع (مع سبب الإمالة في  
 قوله) وهو سماع العامة في بلادهم من غير برهان

(ع) الله يعنى من بلاد بن قادر) بمجهول حكم الرباب سكوب

بإمالة فادر مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة في النظم

(فصل) في قول الفتح قبل حرف من الالة أحدها الألف وقد مضى وشرطه أن لا تكون الفتح (و)  
 حرف ولا في اسم يشبهه) لأن الإمالة نوع من التصرف وهو لا يحد بحرف ولا بما أشبه إلا ما بين  
 (علائق) لا يكسر المحذورة للتشديد (لأجل الكسرة) التي هي من أسباب الإمالة (ولا) تعال (نحو) على  
 الرحوم إلى آباء (ي نحو عليك وعليه) وهو من أسباب الإمالة (ولا) تعال (لأجتماع الأحرين) وهما  
 الكسرة والرحوم إلى آباء (فيها) ونحو إليك وإليه وإمالة تمنع الإمالة في هذه الكلمات الثلاث مع  
 وجود السبب المنعني لم لا تكون أحرفاً مفتوحة مفتوحة معاً ككاف لغرضه كلاً لا أملاً لأن الألف  
 الزائدة في الاسم يحكم عليها بأهاض ياء وإن كانت ثالثة ككاف إلى لم يجر إمالتها لأن انتسبة تعمل الألف  
 من ياءات الواو لأن ياءات الواو أكثر من ياءات الياء ولذلك تعزل وتبينهما الواو والواو أن قاله الجار يردى  
 (ويستثنى من ذلك) أي المشبه للحرف (ها) للهائه (ما) لكلامه هم مداه وبعده (خاصة) باسم  
 حاد والإمالة فيهما (لأن كثرة استعمالها إذا كانت في كسرة ياء) (وهو) امرئ ياربها ونظر إليها (الياء)  
 بالإمالة فوقع الألف مسوقة بالكسرة أو الياء وهو قوله في هذا ذكرهما من (وأما ما لم يسم أن

على تحريك الجر لجواز كونه بدلاً ثم (هـ) يلزم على الأصح على أحد شعبين من الشعب وهو سكوب والمنعوت وهو منزه به فيجوز  
 (فصل) في قوله فلا سميت الخ قد يقال إن لا إذا سمى به سبب آخر وهو الكسرة التي وأوله وإلى إذا سمى به فيه سبب  
 للإمالة وقد مر أن الكسرة قبل الألف سبب الإمالة ولم يحصلوا هناك بين الألف المنغصة عن واو وغيرها نحو سرداج  
 وشلال فمع إمالة إلى بعد المنغصة فيه نظر ويجاب عن ذلك بأن شرط تأخير الكسرة للإمالة أن لا تكون الألف منغصة عن واو  
 وصرح المرادى بقوله في شرح الألفية في الكسرة لا تؤثر في المنغصة عن واو كامل.

(قوله والذي سهل إمامها الخ) ظاهره أن ذلك جارئ الجميع والذي في المرادى وغيره أن ذلك إنما هو في بل وفي لا وفي ما لأنها التي تأتي من الجمل دون أي أو من (قوله تعالى الفتحة قبلها الخ) ظاهره أنه لو كانت الفتحة بعد الزاء المكسورة وامتدت الإمامة فلا تمار فتحة الميم من دم وينظر ما الفرق بين الفتحة المنفردة والفتحة المتأخرة (قوله بشرط أيضا أن لا يكون بعد الزاء حرف الخ) ينظر ما وجه منع حرف الاستعلاء المتأخر من الزاء المكسورة وعدم منعه إذا كان متقدما عليها أو فيقال لوجهه أن حرف الاستعلاء إذا كان متأخرا أشد المنع لما في الإمامة حيث أنه من التصحيد بعد (٣٥٣) الانحدار وهو أشد من عكس كلام الفارح فلينأمل (قوله مردود) هذا الرد مردود

بأن المصنف أعنى ابن مالك ليس على إمامة الفتحة قبل الزاء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت من الشيء نفيه وأيضاً لم يلزم من القينة أن ينص على جميع مسائل النحو وقوله الشارح ولعله الخ يوم أنه من عنده مع أنه مظهر في شرح المرادى والمعجب من حيث نسب للراى قبله ما نسب ولم يلعب إليه هذا ولكن هذا دأبه رحمه الله

(هذا باب التصريف)  
(قوله وهو لتغيير الخ) قال الفائق يدخل في هذا الحد الإعراب على أنه معنوى أو بغيره نظر يعلم من كلام الشارح ثم إن هذا التصريف للصرف الذي هو فعل المصدر وأما حده بالمعنى العلوى فهو علم بأصول يعرف بها أحوال أبلية الكلام صحة وإعلالا وإليه أشار المصنف بقوله ونسى تلك الأحكام علم

ومن من الاسماء المبينة (وبل) من أحرف الجواب (ولا) التامة (و) غوغم أفعل هذا أم لا فساد من وجهين عدم التمكن لكونها مبينة (واسماء السبب) لجزء للإمامة لأن الألف في غير المتكسر أصل غير منفصلة عن شيء فصلا من أن تكون متقلبة عن ياء ولا ترجع إلى الياء ولا قبلها كسرة والذي سهل إمامتها يأتينا عن الجمل بصرفه بذلك مزية على غيرها (و) الحرف (الثاني) من الأحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها (الراء بشرط كونه مكسورة ويكون الفتحة في غيرها) مشاة تحتانية (وكونها) أي الفتحة والراء (متصتين) من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف متصل نحو من المطر أو في راء نحو بشر أو في غيرهما (نحو من السكبر أو منفصلتين يساكن غيرها) مشاة تحتانية (نحو من عمرو) راء المرادى أو بمكسور نحو بشر (بمخلاف نحو أهر ذبقة من الغدير ومن فجع السير) لأن الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبيويه (و) بخلاف (من غيرك) لكون الفصل بالياء للمشاة التحتانية الساكنة وبشرط أيضا أن لا يكون بعد الزاء حرف استعلاء نحو من المشرق فإنه مانع من الإمامة نص على ذلك سيبيويه أيضا ولا يشترط أن لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لأن الزاء المكسورة تحلب المستعمل إذا وقع فيها فمال نحو من المشرق قال المرادى والتحرير أن يقال تمال كل فتحة وغيرها قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو بكن غيرها وليس بعد الزاء حرف استعلاء أو (واشترط الناطم) في الظلم (كطرف الزاء مردود مع سيبيويه) على إمامهم فتحة الطاء من قولك رأيك حبط رباح كسر الزاء وذكر غيره أنه يجوز إمامة الفتحة التي في نحو المشرق الزاء في ذلك ليس متطرفة ولعله إنما حصر الطرف لكثرة ذلك فيه (و) الحرف (الثالث) من الأحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها (هـ) التأنيب (و) لما يكون هذا الحكم وهو إمامة الفتحة قبل إمام (و) الزاء خاصة كرسمة وبعده (و) إنما أميل الفتحة قبل هـ التأنيب وإن لم يكن من أسباب الإمامة (لأنهم شبهوا هـ التأنيب بألف) أي بألف التأنيب المقصورة (لأنها تخرج) وهو أصح حتى (و) والذي وهو الدلالة على التأنيب (و) الإياد (و) أصول الكسامة (و) الطرف (و) آخر الكسامة (و) لا حصر من الاسماء الجاءة نحو الفتحة ولا فرق ذلك بين هـ التأنيب وهـ المباني (وعن الكسامة) الفتحة قبل (هـ) الكسامة أيضا (لأنها هـ) التأنيب في الوقف والخط (نحو كناية) والصحيح المدح خلافا لثعلب وابن الأباري) فإمامها صحاح جوار الإمامة فيما قبلها وبه قرأ أبو مزاحم الخليل في قراءة الكسائي وروى غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الأباري وليس تصواب كما بيناه

(هذا باب التصريف)

(وهو) في اللغة تغيير معان وفي الصيغة (تغيير) خاص (في بنية الكلمة لغرض معنوى أو لفظي) فالتيغير جنس وبإضافته إلى البنية وهي الصيغة خرج النحويين لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالحوارص

للتصريف عند جمع بين أمرين التصريف العملي والعلوي (قوله خرج النحويين لا يتعلق الخ) قال الفوقشري المفهوم من سياق الكلام وسياقه أن النحو تغيير ليس في بنية الكلمة وليس متعلق بها وإلى هو متعلق بحوارصها من قاعلية وفعولية وغيرها فلا يسمى تصرفا لعدم تعلقه بالبنية وأما خبر ما في الحوارع اسم لفرواع المخصوصة أو لإدراكها أو للملكة المخصوصة وليس واحد منها تغييرا كما هو ظاهر هو خارج عن قوله تغيير لعدم صدقه على ذلك وقوله إن النحو متعلق بالحوارص المذكورة ظاهر إذ به تعرف تلك الحوارص ويدخل في قوله وغيرها الإعراب والماء وما أشبه ذلك كصكون المرفوعات





(قوله كإبراهيم وإسماعيل) ينظر ما معنى عدم دخول التصريف في ذلك مع أنه ما يابو به معان وتقدم أن تغيير المقرد إلى التثنية أو الجمع  
لتصريفه غليظاً بل (قوله موضوعه (٣٥٤) وضع لأصوات) ينظر ما معنى قوله موضوعه وضع الأصوات بـ نظر هل قوله لبعده معرفة الخ

بنافية قوله بجملة الأصل  
لاقتضاء البعد أنه يمكن  
معرفة أصله (قوله ينقسم  
الاسم) أي المتصرف فلا  
يرد أن المسمى قد يكون على  
حرف أو حرفين وقول  
القارح لأنه يحتاج الخ  
ما اعتبار الوضع الأصلي وما  
حق الكتابة أن يكون  
عليه (قوله وذكرها)  
المتبادر أنه مصدر مشتق  
وقول المصنف لا يلحق  
غيره في كلامه خبر عن قوله  
وأمثله هو بـ بدو بالهاء  
المتناهية في الوجود على كلام  
القارح أن يقرأ بالياء المتناهية  
فقد ويحتمل أن يقرأ قوله  
وذكرها فصح الفعل  
الماضي المستند إلى ضمير  
الويدي (قوله قصير)  
في الصحاح القصير الضلع  
الذي لا الشاكلة هي الوهية  
في أصل الألف لا ح  
والقصير أيضاً أمي اه  
واقتصر في الصحاح (١)  
على الثاني فقال القصير  
مصرف أمقصراً طرب من  
الألف (قوله يبدل) في  
النسخة المصححة على  
القارح مضبوط بالهاء  
المهمة المفتوحة ولم أقب  
عليه ولم يذكر في القاموس  
في عادة أحوال (قوله

كإبراهيم، إسماعيل كإنيان جى وإن كانت متمكنة لأن التصريف من خصائص لغة العرب (ولا يدخل  
التصريف في الحروف) لأنها مجهولة لأصل موضوعه وضع الأصوات لا تقابل بالفاء والعين واللام لبعده  
معرفة شقاقها ولهذا كانت ألتها أصولاً هي رائدة ولا متبعية من حرف علة (ولا) يدخل التصريف  
لها (شبهه) أي أشبه الحروف (وهي لأسماء لتوغل في الاء) كالفتاخر وأسماء الاستفهام والشرط  
وأسماء الأفعال الموصولات وأسماء الإشارة (والأفعال الجامدة) وهي التي لم تختلف أبليتها لاختلاف  
الأزمنة لم يعلم وبقي وعسى وليس لأن أشبهت الحروف في الوجود وما دخله التصريف من الحروف  
وما أشبهها هو شذوذ عرف عند ما سمع من ذلك هي الحذف في سرف والإبدال في جاء حتى عينا ومرة  
إن جاء والحذف والإبدال في عمل والنصف في ذا ولذو ورو وروما والإبدال في لام عسى والحذف  
في عين ليس عندنا اتصال ما ألف من (ولهذا) أي لأجل أن التصريف لا يدخل الحروف ولما أشبهها  
من الأسماء الأفعال (لا يدخل فيها كان) من لأسماء موصولة (على حرف) واحد (أو) على (حرفين  
إذا لم يكن كذلك) والوضع على حرف أو حرفين (إلا الحرف كياء الجرو لامة) فإنه موضوعان على  
حرف واحد (وقد ويل) فإنه موضوعان على حرفين (وما أشبه الحرف كياء) فإنه موضوعان على  
حرف واحد (ونام لنا) فإنه موضوعان على حرفين وهذا الحكم معلوم بما تقدم من أن التصريف  
لا يدخل المبيات بل ذكر حروفه وتبدأ لهوله (وأما ما وضع) في الأصل (على أكثر من حرفين ثم  
حذف بعضه) لعارض (ببدله التصريف) نظراً إلى أصل وضعه (وهو يد ودم) بحذف لامة (في  
الأسماء نحو في زيد) بحذف فائه ولامة (فموضع) بحذف عينها (في الأفعال) وفيه على ذلك  
(فصل) (ينقسم الاسم إلى مجزئ لورائده الثلاثي كرجل) لأنه يحتاج إلى حرف ابتدائه وحرف  
يوقف عليه وحرف يكون واسطته بين ابتدائه والموقوف عليه (يجب أن يكون المتناهية متحركاً  
والموقوف عليه ساكناً) أي في الأصل كرجل أمارة ما فاء على الاء فأن قبل المتوسط لا يخلو من  
أن يكون متحركاً أرب كياء كما كان يلزم التناق مع أحدهما أجيب بأنه لما جاز الحركة والسكون على  
المتوسط من حيث هو كثر عظم فلا يتحقق الثاني (وغاية الخاص كرجل وما بينهما) أي بين الثلاثي  
والخاص (الرابع كرجل) ولم يوردوا أساساً ثلاثياً يرمي أنه كلمتان (والى من بينهما) وأقله أربعة  
كلمتان (وغاية سبعة كاستخراج) وفيهما ذو الائمة كإكرام وذو السنة كإطلاق (وأمثله كثر في)  
بلغة (في قول سيبويه) ثنائياً مثلاً سوراء أو يدي عليه فباء وتما بين مثلاً وذكرها (لا تليق  
بهذا المختصر) فلا تستغل بهار وما للاختصار بل يذكر ما كان الزيادة حفظاً للعبط وتقليلاً للتأني  
مقول الزيادة تكون واحدة وتنتهي ثلاثاً وأربعاً ومواضعها أربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين  
وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا تخلص من أن تقع متفرقة أو مجتمعة فالزيادة لواحدة قبل الفاء  
نحو أجعل وما بين الفاء والعين نحو كاه وما بين العين واللام نحو طر الهماء اللام نحو علق والزيادة ثانياً  
المتفرقتان بينهما الفاء هو أجال وبينهما العين هو طاقول وبينهما اللام هو قصير وبينهما الفاء  
والعين نحو إصا و بينهما العين واللام هو خيزل وبينهما الفاء والعين واللام هو أطل والجمع ثانياً  
قبل الفاء هو منطلق وبين الفاء والعين نحو جراح وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو  
طاء والثلاث المتفرقات هو ثمايل والمجموعة قبل الفاء هو مستخرج وبين العين واللام نحو سلايم  
وبعد اللام نحو فتوات واجتماع لتين والفراد واحدة نحو ألفوان والأربعة نحو الشيباب

أجل في القاموس ودعاه لخصل حركة والأجل أي لجامعهم وجامعهم لا جمل الجماعة من كل شيء (قوله فتوان) في القاموس فتوان  
الشيء وحفره مفداً وله رجعت

(١) قوله واقتصر في الصحاح الخ هنا النقل في طرواه

(قوله طمع) من طمع بطمع طمعا فهو طمع وطمع (قوله بكسرة مفتحة) قال النونسي (قائدا) فعل بكسر ففتح كقولهم في الأصناف ومنه ما روي أي كثر وقوم من بني رهم أي متفرق ومكان سوى قيل ولم يرد فيه ذلك واقتصر سيبويه على الثاني وينظر هل ديم بالزيادة (وأقول) هو بالواو (قوله دتل) كان معه (355) في النسخة المصحفة ثم وحرب عليه بالنظم

ولا أدري وجهه والمناسبات  
لصليبه إلباء ليكون مثالا  
لصفة كتابته ولا حقه  
وكونه متفولا لا يختص  
إسقاطه لأن مثل كذلك  
بل عدم التثني في رثم أظهر  
كما يأتي في كلامه (قوله  
لأنهم كرهوا الانتقال  
الخ) أحسن منه كما قال  
بعضهم أن يقال في لعل  
ذلك لثقل الخروج من  
كسر لازم إلى حم لازم  
(قوله وجه الجاردي)  
قال النونسي ينظر  
ما وجه الفرق بين كلام  
الجاردي وكلام ابن  
جني ويظهر أن ينظر  
مأربه ابن مالك أم  
(والقول) عدم الفرق بين  
كلام الجاردي وابن  
جني من الإدول والثقة  
من كون الجاردي  
أعتبر على ما يرى بعد نظره  
بالهاء المكسورة وابن  
جني اعتبر ميله إلى القراءة  
المشودة وأما مأربه ابن  
مالك فهو قوله وهذا  
التوجيه لو اختلف به من  
عزيت القراءة إليه لعل  
على عدم الخطب وردامة  
التلاوة من هنا أنه لا يستند  
على ما يسمع منه لإمكان

مصدر انشباب (وأبوية الثلاث) المبرد (أحد عشر) ساء (والقسمة) المغلبة (نقطة) أن تكون (التي  
عشر) بناء على ذلك (لأن) الحرف (الأول واجب الحركة) لا يبدأ به ولا ابتداء بالسكون متغيرا وأحواله  
ثلاثة (والحركات) الحاصلة (ثلاث) فتح والكسرة والضم (و) الحرف (الثاني يكون حركا ساكنا)  
فأحواله أربعة (فإذا ضربت الأربعة أحوال) الحرف (الأول وأربعة أحوال) الحرف (الثاني يخرج من  
ذلك إلى عشر) بناء على الحرف الأخير فلا جرة في وزن الكلمة لأنه حرف إعرابها (وأدلتها) في الاسم  
والصفة (فلس) سهل ففتح أوله ويكون ثابته (فرس) بطر ففتحين (كلب) حذر بفتح فكسرة  
(عند) طمع ففتح وخطة (جر) تكس بكسرة فساكن (عنب) ريم أي متفرق بكسرة ففتح (أبل) بلو  
بكسر ثين (فعل) حلو بضم فسكون (صرد) حطم بضم ففتح (دتل) بضم فكسرة (عق) جنب  
بضم ثين فبدأ بفتح الف مع الأربعة في العين من المكسور مع الثلاثة ثم انضم مع الأربعة والمهملة  
ه فافعل بكسر أوله وضم ثابته لأنهم كرهوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة لأن الكسرة ثقيلة والضمة  
أهل بها (وأما قراءة ابن السكيت) فتح السين الهاء والقار ليدل على آخره لأم (والسين) ذات الحبة  
بكسر الحاء وضم الباء (ولسينها) أبو الفتح بن جني في المنصب لأن ما لك الف ماري (فقبل لم تلبس) طه القرامنة  
(و) على تقدير إيوها (قيل أبيع الحاء) من الحبة لثقلها من ذات (و) الكسر (والأصل حبة) بضم ثين  
فكسر الحاء ما بال كسر التثنية ولا يتبدل باللام الساكنة لأن كرهها جازح صحت كما يجمع من قراء  
الخدمة بضم اللام إلباء بضم الدال لملها (وقيل) لا إلباع وإلباء بكسر (على التداخل في حروف الكلمة  
إ) يقال حبة بضم ثين وحكة بكسر ثين (فركب هذا القارئ ما طه القرامنة أخذ من لغة الكسرية كسر  
أخاوه من لغة الضمنية ثم الباء آخر من ما التداخل إنما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة  
ووجه الجاردي بأنه لما لفظ بالحاء المكسورة من اللغة الأولى فعل منها تلفظ بالهاء المضروبة من  
اللغة الثانية وقال ابن جني أراد أن يقرأ بكسر الحاء الباء بفتح طه القرامنة مال إلى القراءة المشهورة  
فتنطق بالهاء مضروبة وهذه ابن مالك في شرح الكافية في قوله كل حرف من الحروف إذا مررت بها  
الرجح (وزعم قوم إعمال فعل) بضم الحاء وكسر العين (أيضا) لمصاحبه من الانتقال من ضم إلى كسر  
(وأجابوا ردائل) اسم دوية سميت بقبيلة من بني كنانة (ورثم) بضم زاء وكسر الهاء اسم جنس  
الأسد (بأجما) ليس من أصول الأسماء وإنما هو (متفولا من الفعل) لمي للفعل واعتراض بأن  
ذلك ممكن في الدتل لأنه لم يقبل لا في رثم لأنه لم يقرأ ولا يقرأ إلا في الأعلام دون أسماء  
الأجناس وأجيب بأن السداني ذهب إلى أن التثني قد يجرى في أسماء الأجناس فلا معنى لثوق فيه  
(واحتج المتنبذ) لفعل في أصول الأسماء (وعل) بضم الواو وكسر العين المهمة (لغاف الوعل) ففتح  
الواو وحكاها الخليل فثبت بهذا أن فعل بضم أوله وكسر ثابته ليس محذورا ولا متفولا بل هو قليل (و) على  
القولين فإنه (إنما أهل أو قل) عد العرب (لقد لم يخصصه بضم الحاء) دائما على الأول وغالبا  
على الثاني (والرباعي المبرد) خمسة أبوية (مفتوح الأول والثالث) أسماء (بكسر) وصفة كسب  
لرجل الطويل (ومكسورهما) أسماء (كزبرج) بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الزاء وبالجم  
الذهب وصفة كرم للبراق الحفاه (وهضموها) أسماء (كدمج) بالجم وصفة بكسر شمع لفعل العظم

مروى ذلك (قوله اسم عربية) قال بعضهم شبهة بين حرس لبيا حكاة الأحفش ومن الجسد أن الوعل لغة في الوعل وقيل من  
الخليل كما قال الفارح (قوله أن فعل بضم أوله الخ) ينظر ما وجه ترك تثني فعل (قوله والرباعي) بالجر عطف على الثلاث  
أي وأبوية الثلاث وانظر لم يذكر المصنف هنا العدد ولا جر الرباعي باللام كما فعل فيما يأتي في قوله والخصاس المبرد أربعة

(قوله كقطط) هو مثل فطط فطرم لو كان الكذب (قوله وزاد الا حشر الخ) قال بعضهم رأينا نحو جندب فسيروا لم يثبت ورواه بالضم وروى القراء بفتح وطحلب قال جود (٣٥٦) فيها هم الحرف بلام بيكون كروى وأما جود فإياه أجمع وأما جندب فالرواية الجديدة

فيه هم الدال على أنه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون عطفاً من جندب كما قالوا أن طحلباً عطف من طحلب والظاهر ما ذهب إليه الأختش والكوفيون لأن القراء ثمة في روايته فلا وجه لردّها وبغويّة إظهار التضعيف في نحو سود وعندد لإرادة الإلحاق بجندب ولو لم يكن له لفيل سود وعندد لكان هذا البناء معدوماً لا يمنع وجود ما هو ملحق به (قوله كالجندب) أي فإياه هم القراء الأختش الطويل الرجلين وجندب أيضاً ابن الصبر بن عمرو بن تميم (قوله للأختش الذي يملو الماء) أي الشيء الأختش وعبر عنص القاصية بقوله ألبت الأختش وعبارة القاموس الطحلب خضرة تعلو الماء أو وصفها بأما تملو يقتضي أنه أراد الحرم الأختش لا الوصف لأنه لو كان قائم بالماء لا يقال إنه يملو وفي بعض كتب المالكية تفسير الطحلب بما في القاموس وإن الذي ينبغي في جواب محل الماء يسمى خرواً بالحاء والواو ولم يذكر ذلك في القاموس وإنما فيه

(ومكسر الأول مفتوح الثاني) أي (كقطط) بالحاء والطاء والحاء المهملةين لأن الطاء لا يوزن من خروج نوح من السفينة وصفه كسطر الطويل (ومكسر الأول مفتوح الثالث) أي (ككرم) هو مرمب (نماصع النخيل) أي على ذرة أو حوض المربى وصفه كهمرج الطويل قال الأصمعي ولا ثالث لها وزيد خفدح وصندد وبلع الأكل وقيل الحاء زائدة (وراد الأختش والكوفيون مضموم الأول مفتوح الثالث كجندب) نعم الجيم وسكون الحاء المعجمة وفتح الدال المهملة هو الجر إذا لا خطر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد أو الجسيم السمين من الإبل (والخيار) هتدجهور البصريين واستفاه في التسهيل (أنه فرع من مضموم) استقلاً للضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصص (و) (لم يسمع) فتح الثالث (شيء) من أرباعي (لا يسمع فيه الضم) من غير عكس كجندب وطحلب (لأختش الذي يملو الماء) وفتح من الاسماء (وجرحش) بالجيم والراء والثخين المعجمة والهمزة المهمة المنظم من الجدلي بقا الطويل (ولم يسمع في ربي) نعم الموحدة وسكون الراء هم التاء المثناة فرقاً بحد ران الاسد وهو بمنزلة النظر للإسنان (ورجند) نعم الموحدة وسكون الراء وهم الجيم وبالدال المهمة لكساء عايط (وعرفط) نعم العين المهمة وسكون الراء هم التاء وبالطاء المهمة لفتح البادية (الاضم) بالرفع على القيابة عن قائل يسمع (ولقنحاسي) الجر دأرومة من الأبدية (أمثانها) مفتوح الأول والثاني والرابع أي (سفرجل) وصفه شمر دل الطويل وشفطط للتيس الذي له أربعة قرون ومفتوح الأول والثالث ومكسر الرابع أي (كفهلن) الحفصة الذي كرو وصفه نصر (ججرش) فتح الجيم وسكون المهمة وكسر الراء والسين المعجمة لصور الحفصة قاله السيرافي وقيل الألفي العظيمة وقيل لم يأت هذا الوزن إلا صفة وأن القهاس المراء العظيمة ومكسر الأول مفتوح الثالث أي (كقطط) بكسر القاف وسكون الراء وفتح الجيم المهمة والموحدة الشيء الذي لا يفتح فيقال ما عليه لم طمبة وصفه جرد حل الجمل الضخم ومضموم الأول مفتوح الثاني مكسر الرابع أي (كفهلن) اللسد وصفه (قدحمل) نصر العاف وفتح الدال وسكون العين المهمة وكسر الميم لفتح الضخم (لحمة لا وزن الخفق هابا) فتد الجيم (عقير يدي) وفتح الجيم عشرين وثلاثين وخمس مائة وأربعة آلاف وأسمي وصفه مضموم القاء مكسر العين متفاد عليه إن نصف القبول بأصابعه ولذا قال وزعم قول فعل وإما فاعطيب وما ذكره من أصالة جميع حروف الرباعي والحاسي هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن كل اسم زادت حروفه على الثلاثة فزيادة فيكون كان على أربعة كقفر فزيادة واحدة هل هي الحرف الأخير أو ما قبله ذهب القراء إلى الأول والكاتب إلى الثاني وإن كان على خمسة أحرف كسفرجل ففيه زيادة ثمان قاله الشاطبي (وما خرج من ذكر ما من الاسماء العربية الوضع فهو مفرغ هنا إما بزيادة) أوله (كنطقي) أو في وسطه كطرب (ر) فيها نحو (عرجم) أول آخره ككبي (أو ينقص أصل كبدوم) وأصلها يدي ودي (أو ينقص حرف زائد كطبط) نعم العين المهمة وفتح اللام وكسر التاء الموحدة وبالطاء المهمة المبطة الضخم (أصله علاط بديل أهم فطقوا به) على أصله (و) الدليل على وجود الألف بعد اللام (أهم لا يوزن بين أربع متحركات) وكله واحدة إلا أن يرضى حاضراً كزيادة في تقدير الأفعال نحو هجرة (أو شفير شكا) أي حركة (كنفيع مضموم الأول والثالث بفتح ثالثه ونحو جندب) نعم الجيم وسكون الحاء المعجمة وفتح الدال (أو بكسر أوله في نحو خرفع) بكسر الحاء المعجمة

خرو كصرد ذكر الأراب (قوله الطويل) أي ولا يختص بالرجل كجرحش (قوله وضم التاء المثناة فوق) تقدم له مثله في باب جرح التيسير وتقدم أنا فلما إن الصواب نعم التاء المثناة (قوله وشمر دل) بالدال المهمة وإجماعها لغة كما في القاموس (قوله الشيء التافه الخفير) ذكر بعضهم أنه أمم السحاب وبعضهم أنه اسم دابة (قوله قدحمل) قال بعضهم والقدر حمل لا يستعمل إلا بعد التاني (أما

بہارِ بشر عاقل نظر ملے، صبحِ ام لا روزِ امانِ السراجِ بلند عمارتِ مہرِ مند، لعلِ لبتِ قرآنِ (۳۵۷) رباعی و قنونِ زائید (فصل ۴)

وسكون الزاء وضم القاف بالعين المهمة القطن القاسد (وكتفي مكرورهما) أو الأول والثالث (بضم  
ثالثه في نحو زبر) بكسر الزايم وسكون الحمزة بعدها وضم الموحدة وأصلها الكسر وهو ما يطر  
الثوب الجديد (وأما سريخس) فتح الثين المهمة والراء وسكون الحاء المهمة والسين المهمة  
لبنة (وبطنش) فتح الموحدة واللام وسكون الحاء المهمة والسين المهمة لتخرج من الجواهر  
(فأههجان) لا هريان إذ ليس في أمثلة الرياح مفتوح، الأول والثاني.

[illegible]

(قوله رافض) أي ضيف  
اللام الأولى وتضيل الثانية  
من أمثلة الكسر للرجل  
نجهم ولي الخديعة إذا التفت  
الكافر فلقه بوجه مكسر  
أي بغير منبسط (قوله وهو  
رافض) أي بضم الهمزة  
الأولى وتضيل الثانية  
(قوله هو أكرم) يقال  
أكرم الرجل أكرم من  
الشيء وأكرم من أكرم  
ما أكرم من أكرمه (قوله  
لا يكون إلا مفتوحا) من  
لازم ذلك أنه لا يكون إلا  
متحركا فقوله لرفعهم  
الابتداء بالساكن على  
الطلق حركة وكون الفتحة  
أعلى من الحسوس كون  
الحركة فتحة وعلى قياسه  
كان يلزم أن يقول بعد  
قوله واللام مفتوح دائما  
لأن المسمى بن حركات  
لغايته الحرب ليسكون  
على حركة اللام المطلق  
وقوله للفتحة الحسوس  
كونها فتحة (قوله وأما  
ما جاء الخ) جواب عن  
سؤال وارد على قولهم أن  
الفاء لا تكون إلا مفتوحة  
مع أنها مكسورة فيها ذكر  
وكان يلزم أن يقول  
والأصل فيها فتح الفاء  
وكسر العين (قوله ونفسه  
المرأة) في الصحاح وقد  
نفست المرأة بالكسر  
وبالفتح أيضا نفس المرأة

(قوله بالنقص) هو خلاف الحكم عن الدليل (قوله ثلاثين) هذا لا مجال لا مجال (قوله وبأنه) وسرر بالعلم الخلفه السابق







بمختلفها في التصغير حتى قالوا أصح مع و سريريس ونقل عن الكوفيين في صحيح أن وزنه ممل وأصله  
صحيح أبدا الوصل ميا (وأما الذي يماثل الماء وحدها كترقب) فافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة  
وهو الآخر (وسدس) وهو رقيق الدجاج (أو) يماثل (العين المنصورة بأصل كارد) بمهمات اسمها  
رجل ولم يفتح عن فصح بنكرير العين فيه (وأصل) جواب وأما (وإذا بنى الرباعي من حرفين فإن لم  
يصح إسقاط ثالثه فجميع أصل كسسم) بكسر السين المهملة وزنه ممل لأن أصله الاثني متحققة  
ولا بد من ثالث مكرر للأصول وليس أحد له قد بين بأولى من الآخر حكم بأصالتها وحكي عن الخليل  
والكوفيين أن وزنه ممل مكرر ثالثه وهو بعيد (وإن صح) إسقاط ثالثه (كله) فإنه يصح إسقاط  
الثاني (و) قال (له) وهو أمر من لاصف بمعنى لمست (يقال الكوفيون ذلك الثالث) الصالح للسقوط (زائد)  
مبدل من حرف، والى الثاني) فأصل لم عن قولهم لم فاستقل نولي إلا لما مثله فأبدلوا من أحدها حرفا  
بماثل الله ورد ما هم قالوا في مصدره لم ولو كان مصاصا لأصل لجاه عن الهميل (وقال الزجاج)  
من الصريين ذلك الثالث الصالح لا شرط (رئد غير مبدل من شيء) وقابضة البصريين أصل) واحذار  
الشراح مذهب الكوفيين وقالوا أنه أولى من جملة ما يماثل كرا وهو معنى المسمى للثلاثي المضاعف كما يقول  
البصريون في أمثاله كفضضت وكفكفت وكسكت اه (والنوع الثاني) من نوعي الزائد وهو ما زيد  
لمير تكرار (تختص بأحرف عشرة) حمت لكلمات مرارا وهي هم يسهل لوى يهول أسلم أسلمى ونام  
هويت الديان أهوت سليمان سألوا زهد (وجوه) الناظم في بيت واحد أربع مرات فقال  
هذه وتسلم إلا يوم أمس • نهاية مسؤل أمان وتسلم

ويشعر أن يمدوا الشين، ومجتمعا بحرا كرمكش في خطاب الخمر، فإن قالوا هذه غلظة بالوقف قلنا راء  
السكت كذلك وحصلت هذه الحروف في زيادة دون ظهير هال الأول ما زيد حروف المد واللين لأنها أحسن  
الحروف في ظهورها من الآخر فبما مشرة في جملة الحروف فاهمة بزيادة الألف في المخرج وتقلب إلى حرف اللين  
عند التحفيف وإدخالها في أصل الحروف في المخرج والهم من مخرج الواو وهو الهمزة وفيها غنة والنون فيها  
غنة تمدق في ظهورها عند الإدخال في الحلق والهمزة من مخرج الواو فيهما هو السين حرف  
مهموس فيه صدير ويخرج من مخرج كياء واللام وإن كانا حرفا مهموسا لهما في النون  
وقد يمد من مخرجها وأسباب الزيادة سبعة لإلحاق نحو كوز والدلالة على معنى كوز المضارعة (وإن كان  
الطلق كهمزة الوصل راء السكت في رواية الحركات كخطابه والمد ككتاب والموضع كرافعة  
والتكثير كقبضته في قوله ابن منظور وهو شرط (يزد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصلين)  
ولا تكون في الأول لتعذر الابتداء، لما كرم بل تكون ثالثة (كخاريس) ثالثة نحو (مهادو) رابعة  
نحو (فضو) خامسة نحو (سلام) أهم السهم المهمة عظام صدار في أصابع اليدين والرجلين وسادسة  
نحو قبضته وسادسة نحو برد راو يثنى من ذلك إذ تصحب أكثر من أصلين من مضاهي الرباعي نحو  
ضوحى إليها يبدل من أصل لارائمة (مخلاف نحو قال وغرا) لأن الألف فيها ليست زائدة لكن راء  
تصحب أكثر من أصلين (وتراد الوو والياء) أحبا (ثلاث شروط أحدها ما ذكر في الألف) وهي أن  
تصحب أكثر من أصلي (والثاني أن لا تكون الكلمة) إلى مما فيها (من بابي جسم) من الرباعي  
المضاهي (والثالث أن لا تصدر الواو مطلقا) سواء ما تعجل أربعة أصول أم لا (ولا) تصدر (الياء قبل  
أربعة أصول في غير مضارع وذلك نحو صبرف وجهر) في زيادتهما ثابتيين (وقضيب وجهر) في  
زيادتهما ثابتيين (وحنيفة وهرفوا) في زيادتهما ثابتيين والحنفية بكسر الحاء المهمة وسكون الذال  
المجمعة وكسر الراء المهمة من الألفين في بطن الحرف في بضع العين المهمة وسكون الراء مهم القاف الحظية

(قوله حيث قالوا صحيح)  
أى بساء التصغير بين  
المبنيين ثم جاء بعد الميم الثانية  
وفي بعض النسخ صحيح  
بحايس بعد ياء التصغير  
وهو تحريف ناشئ عن  
الهمزة من مخرج الكلام  
(قوله قلنا راء السكت  
كذلك) إنما قيد بالسكت  
مع أنها تزداد فيه وفي غيره  
لأنه أظهر في مخرجه من  
إسداء زيادة السين إلى  
لا تزداد إلا فيه فلهذا راجع  
بين الثنين والهاء حيث  
وانظر خلافاً فإنه يأنى  
أن يمدوا الثنين فيمن قال  
ما ذكر ولما ذكر في  
الشافعية ما تزداد فيه السين  
قال وعد سين الكسكية  
غلط لا استزاه سين  
الكسكية (قوله فإنها  
دل من أصل) هو الواو  
في الأصل ضوضو  
والضوضا الصباح

المختصة على رأس الحلو (بمخلاف نحو يجمع وسط) فإن الزاد والياء فهما لم يصحبا أكثر من أصليين  
 (و) بمخلاف نحو (يلزود وعرة) فإجماع باب سمس والياء بضم الياءين التختايتين بعد هما واو  
 موزونة اسم طائفة في طلب يظنه الياء والوهوطة مصدر وهو السبع بعينين مهمتين إذا صوت  
 (دورتل ويستمر) لتصدر الواو مطلقا والياء قبل أربعة أصول في غير مصارع والورتل بفتح الواو  
 والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء لثلاثة فوق النون ودم قدم أيا واو ليه زائدة وهو ضميم إذا لا  
 يظهر لذلك والصحيح أن الواو أصلية ولم يذكرها الجوهري واختلف في لامة قبل زائدة في اليمذهب القاري  
 وابن مالك قبل أصلية وعلى القول بوزنه فصل إلى أن اللام لا أخوة على الأول والثانية وعلى الثاني أصلية  
 وأما يستمر بمثناة تختايتين مهملة فثلاثة لم يبق فيها عين مهملة إلا الراء المهملة لوزنه فلهذا كعطف فوط  
 هذا هو الصحيح لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المصارع نحو بدحرج وهو حجر يتسوك  
 بعبداهم قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساه يحمل على عين الهمزة واسم من  
 أسماء الدراهم يقال ذهب في يستمر أي في الباطل قاله الجاهلي (وتزاد الميم بثلاثة شروط أي صار هي  
 أن تصدر وتبأخر عنها ثلاثة أصول فقط وأن لا يلزم الاشتقاق وذلك نحو مسند) لمكان السجود  
 (ويعني) بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة والميم قال الجوهري اسم موضع (بمخلاف نحو  
 طرغام) لعدم أصدر الميم (رهيد) لأنها لم تبأخر عنها ثلاثة أصول والطرغام لاسد واليهده الصبي  
 (ومزدجوش) لأنها لم تبأخر عنها ثلاثة أصول فقط بل أزيد من ذلك وهو فتح الميم وسكون الراء وفتح  
 الراء وحكم الميم وفي آخره شين معجمة المزدجوش الميم والراء على الراء فلهذا التفت إلى آخره شين معجمة  
 بطة طيبة الرخمة (ومرمر) بكسر الميم والصين المهمة وفي آخره زاي وهو ما لان من الصوف (فأبهم قالوا  
 ثوب مرمر فالبترها) أي الميم لورما (في الاشتقاق) ويقال ورس مالك حل يسويه في قوله أن الميم فيه  
 زائدة فيشترط لزيادة الميم أيضا أن لا تكون كذلك بأربعة زائدة من حرفين كمرمر ومهما (وتزاد الهمزة  
 المصدرة بالشرطين الأولين) وهما أن تصدر وأن تبأخر عنها ثلاثة أصول فقط ولو قال بالشرط الذي  
 لكن لا يفرص الكلام في الهمزة المصدرة في شرط أصدر المصدر (مرامكل) بفتح الهمزة والكاف  
 وسكون الراء بهما وهي الهمزة يقال أحده الالة كل إذا أخذت الهمزة (والفصل) اسم تفضيل (بمخلاف)  
 همزة (نحو كمال) بكاف مضمومة فتون مفتوحة فهو مائة كناية بواو موحدة فياء مشاة تحذف كراييل  
 اسم موضع باليم لا ينعاه المصدر (راكل) لأن المتأخر عنها أصلان لا ثلاثة (والاصطبل) بفتح الهمزة  
 المكسورة لأن المتأخر عنها أربعة أصول لا ثلاثة لأن الاصطبل حسي بكر دخل (وتزاد) الهمزة (المتعارفة  
 بشرطين وهما أن تسبقها ألف وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصليين) سواء فتح أول كلتاها أم كسر أم ضم  
 قالوا (نحو حرامو) الثاني نحو (علياسو) ثالث نحو (فرغاص) فاعذر في الأول والثاني سبق بثلاثة  
 أصول وفي الثالث بأربعة أصول (بمخلاف) همزة (نحو ماوشاء) بين الألف قبلهما مسبوقة بأصل واحد  
 (وبناء وأثناء) فإن الألف مسبوقة بأصليين لا بأكثر وبمخلاف هو بيا وهو الحرف في الهمزة لم يسبق بألف  
 (وتزاد النون متأخرة بالشرطين المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما أن يسبقها ألف وأن تسبق تلك  
 الألف بأكثر من أصليين سواء في ذلك الاسم والصفة (نحو حبيب وفضاض) وتزاد متأخرة أيضا في المثنى  
 والمجموع على حده وما حل عليهما (بمخلاف) بون (نحو أمار وحن) فإن الألف فيهما سبقت بأصليين  
 لا بأكثر منهما (وتزاد) النون (متوسطة بثلاثة شروط أن يكون ثوبها بين أربعة بالسوية وأن تسكون  
 ساكنة وأن تكون غير مدحمة وذلك كفضفر) وهو لاسد (وعذقل) بهين مهملة والين وهو كتيب  
 الرل العظيم (ولرقل) وهو نوع من العطر (وجنطى) وهو قصير (دورتل) وهو النسر (بمخلاف)

(قوله كعطف فوط) هو  
 ذكر العطاء وهو دوية  
 أكبر من الوردية (قوله  
 بكر دخل) فسر الفارح  
 في قول الفارح والخماسي  
 المجرى أربعة أبلية بعد  
 قوله فوط بضم بسطروا بعد  
 فقال وصيغة نحو جرد حل  
 فاجعل الضخم وفي القاموس  
 الجرد حل بكسر الجيم  
 البهر الضخم وفي شرح  
 الجمل لابن جني أنه الجمل  
 القليل (قوله فالهمزة في  
 الأول لا ظهر أن) يقول  
 فالألف

(قوله كعب بن) هو الفديك من الإبل وعليه ما (قوله عبيد) ضبط في نسخة المصحف مائة مائة والقصواب أنه مائة (قوله وثراد  
الهاء والتأنيث الخ) قاله وشي ورثا يفهم من انحصاره على ما ذكر من انه صار الفصح أن ما ترجم أصليه وهو أحد القوي  
قال في القاموس البرهان كعب فواو وعقرا وربفان المصير للسب وقد ترجموه والفعل يدل على أحالة الهاء انه فوذه فعلان  
وهو مبريد قبل حرفي و هم (٣٦٣) بعضهم أنه يجوز أن يكون مأخوذا من ترجم بالحجارة لأن المصير يرمي بالخطاب كما يرمي بالحجارة

طريقه تكون نادرة و قد  
ويكون وزنه ففصلان  
و صرح هذا البعض بأن  
سم نائه [بباع] لضم حبه  
وجود به منهم أن يكون  
ماخوذ من ترجم الظن  
وهو القول بالظن يقال  
حديث مرجم أى مقول  
بالظن و أفرد المسمى لا يشهد  
لذلك و القائل لذلك الزو  
و البيهقي فليأمل ( قوله  
وقامت) فيه نظر لأن التاء  
في قامت في الالف الاتصال  
ولم يزل من الالف الجوزة بخلاف  
الاء في قامت ولذا جعل  
الإعراب عليها ( قوله و زاء  
السين و الاستعمال) إذا كان  
ان مالك في [بحر الزمره  
أبه لم يزد السين و حدها  
يسى مجردة من التاء إلا في  
السطح و يستطوع قال  
المصنف و لم يدع أن يذهب  
زيادتها في مقصود من وهو  
الصف من افتناء و يستدل  
بقول العرب منضبط المراء  
إذا أشبهت الضغائب من  
فأشبهوا السين في الاشتداد  
وأظهر من ذلك زيادتها  
في قدوس بمعنى قديم اه  
( قوله و ابه في شرحه الخ)

قال الله يوشى قال شهادة الحيا لسة إعمال الله إلى ولد الماظم . قى قد لا كلامه فى موضعين كانه يرج فى زيادة السين (قوله بأمانكا) الشاهد فيه حيث يمكن فيه ما قد دل على أنها رائدة ومصدره . إذا . لأيات فخر الوجه . وأما هاتك من قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم فقد قرأ حرة تكمر أوه وكسر الميم غطدة وقرأ الكسائي بكسر الألف وفتح الميم وقرأ الباقون بضم الألف وفتح الميم (قوله وفتح الموحدة) بشكل فإنه مخالف لقوله تعالى طوره قى سلبه فإيه بضم الباء اللهم إلا أن



يكون فتح الجلالة انحصار حليا الفارج (الواحد اسطاح) رفع له ستة اقسام اسطاح بالهاء بعد السين قال إن قلت قد علم أن السين  
توافق الاستعمال ولم يرد هذا ما خلف المراد بالاستعمال هو ما كان السين فيه (٣٩٣) فطلب كالا استخراج واستخرج وهذا

ليس كذلك اه وجه  
السؤال أن الكلام مطروح  
لها خلا من القيد  
المنظمة والاستعمال لم  
يقل منها فأنه (قوله)  
هذا مذهب سيوري  
(وهو البصريين)  
أخر هذا الجرد بأن الموضع  
من التي إنما هو إذا كان  
مضمونا والمنفعة هنا  
موجودة قلت من السين  
إلى الفاء لا معنى فتصريح  
بل جده جمع بين الموضع  
والموضع وأوجب بأنه  
إنما وقع التصريح من  
ذهاب الحركة من السين  
لا من ذهاب الحركة  
بالكسرة وذلك أنهم لما  
نقلوا الحركة من السين  
إلى الفاء الساكنة وقلبوا  
السين الفالح الكلمة  
وهو نظيره حار صرخا  
لحظ إذا سكن ما بعده  
نحو أطلع في الأمر فخرج  
السين من هذا القدر من  
المرحوم هو جواز لا وجوب  
ولهذا لم يوردوا فيها بيان  
منه نحو أقام (قوله) إباح  
لضم ثنون) سواء لضم  
الفاء (قوله) ليل الخ)  
لعل وجه تسميته كما  
يظهر به الإتيان بـ ليل أنه  
لا يلزم من كونه متوقفا  
من الفعل أن لا يستدل

آخره إلحاق باحرهم والمحب على الصغر البطر (ومضى لا يصح) نظم الله اليك كسر الميم وبالصاد المهمة  
ما سبق به لا يبدل (وابن) وهو ابن الميم للبالاء (ونزل حنظل) بفتح الحاء المهمة والطاء المصنعة وفتحها  
ثون ساكنة (وسبل) بضم السين المهمة وسكون النون وفتح الموحدة وناسي ملكوت) بفتح الميم واللام  
(وطريق) بكسر السين وسكون الفاء (وسبل قد موسى) بضم القاف الميم وفتحها ذال ساكنة وفي آخره  
هذه المهمة الميم وهو ملحق بمسند وفي خطا بالمرحل قد موسى. عبيد بن جهم (وأسطاح) بفتح  
المهملة (أسطوح) بضم السين مصدق لفتح الميم فاعمل نحو (وإن ظهر لك) بفتح السين  
(و) (الخط) بفتح السين راجع إلى احبنا وهو جنس من أبا حنيفة هو قوله المصنف ليل هذا الرذن  
مفقود وإنما هو المثل كما حري الله بك إذا نظرت قلت ثم انقلب إلى الف حروف (و) (اللام) راجع  
إلى لا يصح وهو الذي لا يوافق ولم يردح ولا يصح في الفاء ما لم يردح وليس بأبو الحسن وأبو  
عثمان يريان أصالة مبهين وأن خواتم الأربعة لفت طوا في كذا في بابها ست لفاء مائة ليس وهو  
أبشاد ليل على الزيادة (و) (الزوجة) راجع إلى ابن جهم (و) (الملك) راجع إلى ملكوت  
قال في الصحاح والملكوت من الملك كالمعروف من الرضا (و) (المر) بفتح الميم أو نحو (المر) راجع إلى  
طريق بكسر السين (و) (القدم) بكسر القاف وفتح الفاء راجع إلى قد موسى وكان حقه أن يقول ول  
القدم في كتاب الزبير أحمد بن أحمد في الأصل لا وهو قد موسى السند المهم فمعه قد موسى قال عاهد  
الدمرس ما تقدم وأخرى من ألف الخيل اه (و) (الطاعة) راجع إلى أسطاح وأصله أطوع  
كأكرم فلفظ حركة السين وهو الواو إلى ما بالكلمة وهي الطاعة فلفظ الفاء بعد أن كانت واوا متحركة  
فخرجوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيوري وهو البصريين وبهذا على أن أصله أطوع فوهم  
يسطبح بضم حرف المضارعة (و) (و) فوهم حنظل (و) (الأنف) بفتح النون راجع إلى حنظل (و) (و)  
فوهم (أسبل الزرع) راجع إلى سبل (و) (الليل) بفتح اللام راجع إلى الليل (و) (الليل) بفتح اللام راجع إلى الليل  
ألك الكلمة التي في ذلك الحرف منها الملائكة (و) (و) بفتح النون وكسر الميم نزع من  
الرياسين ه فإن ليل هذه الكلمة أهمها فكيف حكمتم بالزيادة قلنا بفتحها العرب وكسر فوا  
فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فأجر وحلها في العرب فذا حكمنا على الجاه بأن الله زائدة وكذا  
وأوردوا ما راجع لهم ولم يوردوا ما راجع (و) (و) بضم الميم وسكون النون وفتح الهاء  
وكسر اللام اسم الله (و) (و) بفتح النون (و) (و) بفتح النون وسكون النون وفتح الهاء  
الضاد له جماد وهو ضرب من الصبر فأنه الحرف باحري وي بضم أو نحو فتح لله وي بضمها فليل إن علم الله  
إباح لضم النون لله الضار في سفر السجدة (و) (و) بضم النون والفتحة الموحدة وكسر الياء  
المثناة تحت مع القيد وفي آخره باء موحدة وهو الباطل يقال فوهموا في وادي كليب أي باطل فاه  
الكسائي (لا تظلموا) بفتح أو نحو كسر فاه راجع إلى جسر (و) (و) بضم أو نحو فتح لله وكسر الياء  
راجع فندلع (و) (و) بفتح أو نحو فتح فاه راجع لتتصب (و) (و) بضم أو نحو فتح لله وكسر الياء  
القد يد راجع لتتصب ليل وفي ذكر هذا لفظ لا مفرق من الفعل كنتم تصروا على ذلك ومنعه من  
الصرف والليل الثاني مقرونه من لرح كسوط ألف كتابه في حقه على كتب والليل الرابع سقوطه  
أفرد في لفظ كسوط بـ أطل من أطل والليل الخامس هو الليل الخامس كون الحرف مع عدم  
الاشتغال لموضع ثم لم يرد به مع الاشتغال في نحو فلفظ بالفاء المكسرة فإن النون فيه حكوم

على زيادة بـ ليل آخر وإن كان كونه متوقفا من الفعل كما يأتي في الالة على زيادة بـ ليل لا يكون إلا زائدة (قوله) فلفظ  
لم يذكر في الصحاح وإنما فيه في مادة فلفظ بالياء الم الفاء والفتحة الم الفاء وكذا في التاموس زيادة على ما يأتي

(فصل) (قوله) (والفعل) (الانفعال) (٣٦٤) لا يعني أنه مكرر مع الثامن كما ينبغي انقصاره على الفاعل ومثاله بالاحرف

ثم يقول القلمس ملحق  
بالحرف أو الحلق به  
الانقصاص لا جناحاً  
في الوزن ولذلك لم يدرج  
فيه الثلاث (قوله) (قوله) (قوله)  
هجرة أسماء (إنا) (سب)  
الهم ثوبته لما يذكره من  
قوله (قوله) (قوله) (قوله)  
وأما عند البصريين  
(سب) أي تلفظ بحذف  
همزة وسكون أله ولما  
سكن أله اجنبت همزة  
الوصل وزيادتها لا تأتي  
التخفيف بحذف اللام  
للفرط المدة في الرفع  
وذلك كما في التخفيف  
(قوله) (قوله) (قوله)  
اسم بدل من لام الكلمة  
وهي الحاء والدليل على  
أن أصلها منه تصغيرها  
على سبيل وجها على  
استاء فن حذف الحاء منها  
سكن أو لما كان اسم ثم  
أنى بالالف ليتوصل إلى  
النطق بالسكون وحذف  
الحاء ليس بأصل لأنه  
حرف صحيح لكنه شبه  
بمخروف المد واللين ومن  
حذف التاء وهي العين لم  
يجلب الف الوصل ولم  
يسكن السين وقد حل على  
الحاء في الحذف لتقاربهما  
في المخرج في قولهم حر ألا  
تري أنهم يقولون أحرار  
(قوله) (قوله) (قوله)  
معناه كما قال بعض الأفاضل

ويزاد ما مع أنه لا يعرف اشتقاق لأن و هو مخرج لا يكون فيه مع الاشتقاق إلا زيادة صرحه  
من الحذف وهي الحاء كالثمة للإسكان والحذف العظيم البنية والحد ليل السادس كونه مع عدم  
الاشتقاق في موضع بكثرتيه زيادة مع الاشتقاق كالمهمزة إذا وقع مع أول أو بعد ما لا تارة أحرف بحرف  
يعلم بزيادة همزة حلا على ما عرف اشتقاقه نحو أحر والأصل الزهدة والدليل الساج اختصاصه  
بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الإياد كالنون في كتأ العظيم الحيقو تارة مثلاً في جنطاً  
العظيم البطن وطائر موقر معجزة والدليل الثامن لورم عدم الظهور بتقدير أصالة تلك الكلمة في لفظ  
الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو مثل على لغة من علم التاء والفاء وهو قد تطالب فإن تاء واحدة وإن لم  
يلزم من تقدير أصالتها عدم الظهور فيها لو جعلها أصلاً كما رزاه فعلاً نحو بورن وهو موجود ولكن يلزم  
عدم الظهور في لفظها أي لغة الفصح فذا كانت زيادة التاء في لغة الفصح حكم بزيادتها في لغة الغم أيضاً  
إذا الأصل الصاطلة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحرف المضارعة

(فصل) (في زيادة همزة الوصل) سميت بذلك لأنه يتوصل بها إلى التعلق بالسكون كما قاله القلوبين  
وقال البلديان في الضائع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والإضافة تكون بأدنى ملازمة  
(وهي همزة ساكنة) في أول الكلمة (موجودة في الابتداء مفردة في الرفع ولا تكون في الضارع  
مطلقاً) سواء كان للاباء أم بعداً أم يبدأ فيه لأن المضارع يبدأ بحرف المضارع وهو متحرك  
أبداً لم يفتح همزة الوصل (ولا) (سكون) (في حرف غير ال) (تدسيو به) (ولان) (نقل) (ماض) (الان) (همزة)  
(كأمر وأخذ ولا راي) (الهمزة) (كأكرم وأعطى) فالمهمزة في ذلك كلمة همزة قطع (مل) (سكون)  
(في) (الفتح) (الغاسي) وهو ما فيه زيادان (كاسطق) (واقندر) (والمداسي) وهو نونان الثلاثي الذي  
فيه ثلاث ذوات (كاستخرج) (والرأي) الذي فيه زيادان كالحرف (ون) (أمرها) (أي) (الغاسي)  
والمداسي كاسطق واستخرج وأمرهم (ل) (أمر) (الان) (لما) (سكن) (ثاني) (ضارع) (لنظا) (كأضرب)  
بجلاف نحو موب وحذف الحاء في المضارع فلا يحتاج إلى همزة وصل (ولا) (سكون) (واسم)  
لتحرك أله (الان) (مضارع) (الغاسي) (الغاسي) (الغاسي) (الغاسي) (الغاسي) (الغاسي) (الغاسي) (الغاسي)  
فعله الماضي أربعة أحرف تصاعد وخرج ذلك أحد عشر مائة الأول الانفعال (كالانطلاق) والثاني  
الانفعال كالكسب والثالث الانفعال كالاحرار والرابع الانفعال كالاحرار (و) (الغاسي)  
الانفعال نحو (الاستخراج) والسادس الانفعال كالاقبيل والسادس الانفعال كالاقبيل  
والثامن الانفعال كالانقصاص والتاسع الانقضاء كالانقضاء والعاشر الانقضاء كالانقضاء  
والحادى عشر الانقضاء كالانقضاء (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)  
سمو عند الكوفيين وهم حذف لاه على الأول وقاؤه على الثاني وهو ض منها المدة (واسم) (وهو)  
البر وأصله من فتح أوله وقلب كجمل وفيه ثلاث لغات اسم وسوس (وابن) (بجلف) (اللام) (ثم) (قبل)  
مرياه من يفسد لأن الابن يدين على الأب كبناء الحائط على الأس وقيل راو وهو الصحيح لأن جميع  
الاسماء المحذوفة اللام المحوس بها همزة لا موار أو لا استاف كان الحذف على الأهم أولى وأما الاستدلال  
بالبنوة لردود بنوهم القنوة ولا م في ياء ووزن ابن فحل تحتني (وابن) (بمعنى) (ابن) (الميم) (زائدة) (لتوكيد)  
والمبالغة كما في ذرق ولبس على يد لاس لام الكلمة (واللغة) (اللام) (في) (حكم) (الثابتة) (للا)  
يحتاج إلى همزة وصل وانعونه صيغة في الإعراب (وابنة) (هي) (ابن) (زيادة) (الحاء) (فلا) (حاجة) (إلى) (الإضافة)  
(واسم) (اسم) (م) (لم) (حذف) (من) (شئ) (إلا) (ما) (كان) (مجرد) (تخفيف) (همزة) (بفضل) (حركتها) (إلى) (السكون) (قبلها) (مع)  
الاقب واللام هو المروأله لذلك لتكرره لاستعماله (وامرأة) (هي) (امرأة) (زيادة) (الحاء) (واثنان) (واثنان)

من معانيها أن لفظ المزة بالالف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته إلى ما قبلها وهو الراء فيقال المرو والمرأ والمرى

أصلها فلين وفتنان بكملان وهو أن يدل قولهم في الفاء سوى بفتحين حذف اللام وأمكن  
 التاء وهي همزة الوصل (وأين المصروف القدم) وهو أم مفردة مشتق من العين وهو البركة وهمزة  
 همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع بين وهمزة همزة قطع والحاصل أن بعض هذه  
 الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن رابة وابن ربيعة وابن ربيعة عن لام هي واو ذلك في ابن ربيعة  
 وبعضها عن لام هي حاء وذلك في ابن ربيعة وبعضها من حذف متوهم وذلك في امرئ وامرأة وبعضها  
 من حذف واقع أحيا ما وذلك في ابن ربيعة (ويبلغ أن يردوا ال الموصولة) بالصفة كالضارب والمضروب  
 (وأي لفتل في ابن رابة قالوا) في أي (هي أي من حذف اللام قلنا وانهم هو ابن فريدت الميم) لما كان  
 جوابهم فهو جوابنا ولم أن يتخلصوا بالفرق بأن إسماء حدث له زيادة الميم إيجاب فتوزل بهم في حركاتها  
 بحسب العوامل فصار كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون إلى أنه عرب من مكانين بخلاف أي لفتل  
 في ابن فراهيم يصرف هذه المثابة ثم لا يصرح بالضرورة للعارضة بل كراهيم فإن لم يثبت هذه الأصناف من مذكراتها  
 بزيادة التاء حيث نظر إلى لفتل الكلمة فكان ينبغي أن يقولوا لم لفتل ال صد طين لأنهم يبدلون لام  
 التمرير بمبا فية ولون في الرجل امرئ وإنما المرجع إلى الصابط وهو أن كل همزة تليها في  
 التصغير فهي همزة قطع ولا فهي همزة وصل ولا صارت كوا ال الموصولة لخلاف في أصبتها ولصبتها  
 بالمرقرة صورة (مسألة) اختلف في أصل همزة الوصل هل هو السكون أو الحركة والاول مذهب  
 الفارسي واختاره الفلوجي والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف ابتدأ  
 به كلام الا بتدليس على هذا فاصل حركة الهمزة المكسرة كما في الضرب والذهب وإثباته على ما أخرج  
 كراهية الخروج من كسر الهمزة والاول دون حركة ما قبل الآخر فكسرت في الضرب وضمت في  
 الخرج وامتنع أن تفتح في الذهب للإلحاح بالمطامير حالة الوقف فكسرت لأنه أحبط من الضم  
 ويتحصل (الهمزة الوصل بالتب إلى حركتها) في الأصل من الفعل من الحرف (سبع حالات) الأولى (وجوب  
 التفتح في المبدوء بها) كالرجل لكثرة الاستعمال (ثانية) (وجوب الهمزة في المبدوء بها) كراهية الخروج  
 حال كونها (مبني للفتل) في الأصل من التثنية (ثالثة) (وجوب الهمزة في المبدوء بها) كراهية الخروج  
 من الكسر إلى الضم لأن الحاء الساكنة هي حركتها ووجه كسرها قبل الضمة الأصلية حكاية ابن جني  
 في المصنف عن بعض العرب ووجه أنه الأصل ولم يفتح الكسرة والضمة فصل الساكن بينهما  
 والوجهان مرجعهما الاعتداد بالسكون وعدم الاعتداده (خلافه) انضوا انضوا فإن الهمزة فيها  
 مكسورة لأن هينها في الأصل مكسورة وإنما صحت لمناصب الوار والأصل انضوا وانضوا فكسرت  
 الياء للاستغناء ثم حذف لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناصب الوار وتسلم من القلب ياء وإن شئت  
 قلت استغلت الضمة على الياء فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذف لالتقاء الساكنين  
 فالضمة على الإعلال الأول هي ثنية وعلى الثاني مفرقة (و) الثالثة (ارجعوا الضم على الكسرة) فارجعوا  
 جعل ضمة هينه كسرة من نحو أخرى (بضم الهمزة راجعاً وبكسرها مرجحاً) (قاله ابن الناجم)  
 في الشرح بما لا يفي في الكافية وشرحها وأصله فإن ذلك الضمة اللازمة من المنطق لالتصال عليها ياء  
 المؤنثة نحو أخرى جاز في الهمزة وجهان أجودها الضم لأن الأصل الخروج اه فالضمة الكسرة  
 على الواو فنقلت ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظر إلى الضمة الأصلية مقدرة لأن المقدر  
 كالموجود والكسر نظراً إلى الحالة الراجحة مرجع الوجهين إلى الاعتداد بالعروض وعدمه ولم يجر هذا  
 الوجهان في انضوا لأن الأصل كسر الهمزة وقد عطف بأصل الكسر فالتى العارض لم يارحاً أصلين ولا  
 كذلك أخرى لأن هذا العارض داع لأصل هو الكسر لا الاعتداده دون الضم في انضوا (وفي تمكة

بإبدال همزة الساكنة  
 من جلس ما قبلها جاز  
 لإعلال لفظ امرئ بإسكان  
 حيه واجتلاب همزة  
 الوصل توصل إلى النطق  
 بالساكن لأن الإعلال  
 بالنسب بالإعلال والضم  
 للنسب في أعلوه فائد  
 إلى امرئ والإشارة إلى  
 قوله ذلك إلى تخفيف  
 همزة الخ وقوله لكثرة  
 الاستعمال هي ثنية  
 لإعلال لفظ امرئ  
 وعنى ذلك أنه لما كثر  
 دور ذلك على الألسن  
 كثرت صيغه فيصير  
 المتكلم في نسخة إن شاء  
 لفظي بالمرء وإن شاء  
 بامرئ وإن شاء لفظي  
 بمخففات المرء فليأمل

أبى على الفارسى (أبى بحسب إشتقاقها من الفرس) فليس على الفهم لأصل (وإحلاص ضم الهمزة)  
من غير إشتقاق (وبى القسبل) لأن ما لك (أبى همزة الوصل) يعنى فى احتيد والتقىد (لشم قبل الضمة  
المضمة) يعنى إذا اضممت الهمزة لغيرها فلا تكتب إلا بالفتحة كالفاء ككلام أبى على من وجهين وجوب  
الإشتقاق وإحلاص ضم الهمزة (و) الرابعة (وجعان الفتحة على الكسر فى إيمى وإيم) لتقل الخروج من  
كسر الهمزة إلى ياء ثم إلى ضم الميم ثم إلى ياء (و) الخامسة (وجعان الكسر على الضم فى كلمة اسم)  
لأن كسر أحف من الضم لأنه إعمال ضمة واحدة والضم إعمال مضمتين (و) السادسة (جواز  
الضم والكسر والإشتقاق على نحو اختار وفتح) حال كونهما (مباينين للضمول) فالضم فى اختار والفتح  
والكسرة والإشتقاق فى اختيد والتقىد (و) السابعة (وجوب الكسر فيما بقى) من الأسماء العشرة  
والمصادر والأفعال (و) لكسر هذا الأصل (مستثناة) لا تحذف همزة الوصل المفتوحة فى ال وإيمى وإيم  
(إذا دخل على الهمزة الاستعظام كالحذف) همزة الوصل (المكسورة) فى بحر أنظمام بحر (فى قراءة  
أبى عمرو والأخوين) (و) فى بحر (استغفرت لهم) وقراءة الجميع (و) الكسر (هو الأصل) والأصل  
أنظمام استغفرت لهم مرة مفتوحة للاستعظام فكسورة الوصل تحذف همزة الوصل للاستغناء  
عنها همزة الاستعظام كما حذفت المضمر على نحو اضطر الرجل الأصل اضطرهم مرة مضموه ولما دخلت  
همزة الاستعظام حذفت وتركت مفتوحة للقياس فى المفتوحة (لأنه لا يلتبس الاستعظام بالبحر ولا يفتق  
لأن همزة الوصل لا تثبت فى الدرج إلا فى الضرورة كقوله

ألا لأرى إيمى أحسن شيعة) على حدثنان الدر من ومن جل

فأبى همزة الدين همزة (بل الوجه أن يمدل ألفا) قال الخطراوى لم يذكر أبو على وجهاً غير  
البدل ولم يقر بأصلها ولا جازاً فى كلامهم (أدله) بين الهمزة والألف (مع المصدر) وهو القياس  
لأن الإبدال شأن ألف كذا قال ابن الأثير أسبل هذا فيما ذكر أصحاب سيدي به بالبدل ونقل  
الخطراوى عن أبى عمرو (ألف الهمزة) لفرق كالألف ادريمان وألفاً من قال إنها مبدلة من  
الهمزة لأنها ليست همزة فظن وأجاب الخطراوى بما قد أشهدت همزة المقطع من وجوه فلا يبعد فى ثبوتها  
وتغير صورتها بألفاً لفرق بين البحر الاستعظام وهو أولى من إجتلاب همزة أجنبية واحتج بأنه قد  
جمع بينهما من سلك فى بحر الحسن صدك فزولا الالتفات إلى حركتها الأصلية لم يجر إجتلاب ألف  
ادريمان ولا فرق فى ذلك بين همزة ال وهمزة إيمى (فقول الحسن عندك وأبى الله يمينك بالمد على  
الإبدال واجبا وبالقسبل مرجوحاً ومنه) أى من القسبل (قوله

الخطراوى إن دار الرباب بما عادت) أو أبى جعل أن قلبك طائر

بنفس الهمزة الثانية من الحق وإن شئت فقل وجهاً غير أن قلبك طائر خبر الحق (وقد قرئ بهما)

أبى بالمد والقسبل (ف نحو آلا كرين آلاب) فى السبع

(هذا باب الإبدال)

يكسر الهمزة صدر أيدل وهو فى الاصطلاح جعل حرف مكاب حرف آخر مطلقاً فخرج بقيد المكان  
المعروض فإنه قد يكون فى غير مكان المعروض منه ككناه همزة كذا وبقيد الإطلاق القلب فإنه يختص  
بصرف اللفظ (الأحرف التى تبدل من غيرها) أربعة أقسام ما يبدل إبدالاً شاملاً للإدغام وهو  
جميع الحروف إلا الألف وما يبدل إبدالاً مادراً وهو ستة أحرف وهى الحاء والخاء والعين المهملة والظاف  
والضاد والذال الموحدة كقوله فى ركة وهو بيت اتقى الجبل وقفة وفى أغن أغن وفى دبح  
وفى خطر هاروق جلد جلد وفى تلمس تلمس وما يبدل إبدالاً شاملاً للغير الإدغام وهو تسهل ما هو

(قوله وهو أولى من  
إجتلاب همزة) لو قال  
ألف كان أظهر وأوفق  
لما سلف من أبى عمرو  
(هذا باب الإبدال)  
(قوله فإنه قد يكون فى  
غير مكان المعروض منه)  
فهو أهم مطلقاً من الإبدال  
قوله فإنه يختص بحروف  
اللفظ (فهو أخص مطلقاً  
من الإبدال والمعرض  
(قوله وما يبدل إبدالاً مادراً)  
أبى لغير إدغام لكن ما عدا  
هذه الستة والستة حل  
ببدل من مبدل من غير  
شباع ودور

من الجهد وبناء صرف  
للجهول وشكس بفتح  
الهمزة وسكون الكاف  
وطي بالنصب وثوب بالجر  
وكذا عزة وحيدة اللام  
في الجهد جارة والجار  
والجهود متعلق بصرف  
والعكس الخلق وآمن اسم  
فاعل آمن وطى مفعوله  
وهو مضاف وثوب  
مضاف إليه وعزة  
مضاف إليه والمضى  
صرف شكس موصوف  
بأنه آمن على ثوب عزة  
وهو كناية عن تفرد حاله  
لأن الجهد أى الاجتهاد  
لأن مقتضى الاجتهاد عدم  
أمن مذكر وحيط هذا  
المراد به في النسخة  
المصححة تصحيح الفارح  
على وجه يزدى إلى الحال  
منه (قوله تسعة  
يجمعها الخ) لا يخل أن  
هذه الحروف التسعة  
بعض الاثنين وخشرين  
المتقدمة فيلزم أن يكون  
إبدالها ضروريا وهو  
ضروري وذلك مما انفش لما  
أحسن قول التيسيل يجمع  
حروف البديل المتعلق  
لجذ الخ والضروري في  
التصريف جهاء طوبى  
دائما (قوله كانه لصنفه  
أصلان) أى بنى المدة  
وسكون الصلاد جمع أصل

غير ضرورى في التصريف وهو اللان وعشرون حرفا يجمعها الخ فذلك لجه صرف شكس آمن على  
ثوب عزة وما هو ضرورى في التصريف وهو (تسعة يجمعها) الخ فذلك (عزات موطيا) وهو الهاء  
ولذلك الهمزة والهمزة والهاء المشاة من فوق والهمز والواو وقطاه الهمزة والياء المشاة تحت والآلف  
(وخرج بقوله شائنا) ما أبدل بادرا (نحو قولهم في أصيلا نه غير أصل على غير قياس) كما بحث في شرح  
الهادى وذكر أن كلامه يبيى به يدل على وقال ابن السبكي كانه لصنفه أصلا وهو عكس قياس المصنف لأن  
حكم الجمع إذا صغر أن يصغر على لفظ واحد وهذا جاء مصنفه على يخط جمعه وفي الصحاح الأصل لو وقع  
بعده صرف إلى المقرب وجمعه أصل وأصل وأصل وجميع أصلا بل أصلا مثل يجمعون وعمران ثم صغروا  
الجمع فقالوا أصيلا ثم أبدلوا من النون لا ما فتوا أصيلا اه بهذا الالان على لسان المصنف الموضح  
وصليبه أولى من وجه لأن الخلل على تصغير المفرد شذوذاً أولى من الخلل على تصغير الجمع شذوذاً لكثرة  
كثرة بان تصغير مقرب وعقيد يار تصغيره بيا وهو محارص فيجمعها أولى من وجه آخر لسلامته من  
دهوى الزيادة التي الأصل ههنا (وفي الصحاح) إذا قام على حية (وذكر على) بكسر الهمزة هنا وفي  
الوقف أو ما جرى مجراه (أصيلا) بإبدال اللام من الراء ولرب فخرج ركان القراء يقول أصيلا  
تصغير أصال وجه الزيادة اللام موصفاً لها فخر لا هم لوجاهة على الأصل فقالوا أو يصال وشبهه بدمر  
وأدبر ثم قالوا دمار بوزنهم أدم أدم (والصحيح) إبدال اللام من الصاد (وخرج) بإبدال الهم  
من الياء المتقدمة لا شرا كهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان وشرا كهما في الجهر وإنما احتسب  
ذلك بالوقف لأنه يزيد ما جاء (قال) التاليف :

(وقفت فيها أصيلا لا أصالها) . أجبت جوابا وما بالزعم من أحد  
والمعنى وقفت مدار الحيرة أحبا ما وسألها عن الحيرة معجزة من الجواب وما بها من أحديهم (وقال)  
ه طور من أمة الاسدى في ذنب :

لما رأى أن لا دعه ولا شمع . (مال المارط : صنف فالتامع)

والدع مع العيش والهاء موطى عن اللؤلؤ والوجهة بفتح زحل والخلف المخرج من الزحل  
والجمع حق فبوا حذفت لظنهم قال المارط : كفى الترتيب بفتح الخلفين مطبقين ويبدل مكان  
الضاد أقرب الحروف إليها وهي اللام (وقال) أهراق من البديهة :

(عاق عريف وأبرطج) . المظمان لهم بالمعج

يريد أبو دلى والعنى فأبدل الهم من الياء المتقدمة وهذا من إجماع لوصول جرى الوقف إلى السبب في شرح  
القافية (ولسمى هذا القافية قضاة) قال الجوهري ردهة ونقطة يهولون الياء جبا مع الذين  
يقولون هذا راجع خرج معج أى عذارى خرج معج اه وقد يهولون الياء جبا وإذا لم يجمع مع الذين  
قال أبو عمرو قلعة لرجل من بني حنظلة من أمة فقال قبيح فقامت من أيهم فقال من مرج يريد فقبس  
ومرى وقد تبدل من الياء الخفيفة حلا على المتقدمة كمرة :

لام إن كنت قبلت حديج . فلا يزال شاحج أبوك مع . أقرنهك بنى وفرنج  
يريد اللوم إن كنت قبلت حتى فلا يزال شاحج هذه صفة والشافح بمعنى الهمزة لجم مر صج  
البخل أى صوت لا فرا لا يهوى والهاء المتعلق ببنى يهوى وفرنج أى وفرنى وهو القصر إلى الهمزة  
الاذن (ومعنى عدأت حكنت) من السكون هذا الحركه كان يهوى بمدات القصص لما جعلت لضرب عليه  
رويدا لينام (وموطيا) حال من قناء في عدأت وهو اسم فاعل (من أوطأته جملة وطيتا) إلا أنك  
خفت عزة بإبدال الهمزة لا فتاة هاء السكون والهاء (لها ياب) بدل من المدة وذكره الهاء في التظلم

كبهج ويبران كما سبأ من الصحيح ويدل على أنه جمع قوله وهو عكس قياس الخ



(قوله كقولهم في إياك هياك) وقالوا أيضا من فعلك فعلك وتبدل الياء من الواو كما في قول امرئ القيس وقد روي قولها هياك ويحك الخ فثبت شرا بشر (٣٦٨) فبهاه فبال من غير وأصلها هنا فبال فبال فبال من الواو وهذا هو الصحيح فيها

(فصل)

(قوله في إبدال الهمزة) أي من غير ما ليس المراد إنما هي المبدلة بغيرها (قوله نحو بناء) أي قياس ما قبله أن يكون بناء بكسر الباء وقلب بضم الظاء بمعنى السورف وفناء بفتح الفاء بمعنى الموت لكن ضبط في النسخة المصححة بضمه الآخران بكسر أولهما فالظاء جمع ظبي وهو لفر الفوف إذا لم يكن رحمة ولا يظهر وجه هذا الضبط (قوله هذا قول الأكثرين) يظهر على قول الأكثرين بذلك في مسألة كساء وسما الخ (قوله وقال الجرد الخ) قال المرادى خلا من الجرد أدخلت الياء فاعل قبل الألف الثانية في قال وراح وأشباههما الخ وهو أحسن من أقل الصادر للبناء مل (قوله ولا تنقطع الخ) الظاهر أنها لا تنقطع في المسائل الآتية أيضا فليظن ثم رأيت في كلام المرادى ما يدل على أنها لا تنقطع إلا إذا كان إبدال الهمزة إليها قياسا نحو بغير فليظن مل (قوله هين) بكسر الياء قال في الصحاح وغنت الرجل أصبته بمعنى فأما حابن وهو معين على

(زيادة على ما في التيسيل) (أدغمه لبي) (م) فترك (طوبى دأثما) وفيه مساقفة من ثلاثة أوجه إسقاط الياء كما هو تكرار الألف وإحسان المسامحة في دأثما هو مثل أداقته الموصح في الحواشي (ثم إنه) لما ذكر الياء (لم يتكلم هنا) أي في باب الإبدال (عليها مع هذه إياها) فيه (ووجه) أي وجه عدم تكلمه عليها هنا (أن إبدالها من غير ما لا يطرأ في اللفظ على نحو رحمة وبعمة وذلك مذكور في باب الرفع) فاستثنى (وأما إبدالها من غير الياء فمسموح) لا يقاس عليه (كقولهم) (هياك) (هياك) في لامية قائم (لذلك قائم) في أرفع الياء (مرفعة المسار) في أرفع الشيء (مردت الشيء) في أرفع الهمزة (مردت الهمزة) فابدلوا في الجميع الياء من الهمزة لا بما قبلها من حرفا لأنها من أقصى الخلق (فصل في إبدال الهمزة) (تبدل من الواو والياء) (وجوبا) (في أربع مسائل) (أحدها) أن تنصرف إحداها وهي لام أو زائدة للإضافة (بمد الهمزة) سواء كسر أو لم تكسر ففتح أم ضم (نحو كساء وسما ودهاء) فالهمزة قبل مبدلة عن واو والإصل كسار وسما ودهاء (ونحو بناء ودهاء) فالهمزة قبل مبدلة عن واو والإصل مبدل عن واو والياء همزة تنصرف في الألف زائدة على أحد القولين وقيل إن الواو والياء أدلنا على أنهما قد وردتا في بعض النسخة بفتحها لا ساكنة مثل زائد مع أيهما في هذه التغيرات وهو الضرب فبينا أنهما قد جنعا ساكنا مع وجوب إبدال الهمزة أو التحريك لا بد من إبدال في الحذف لأنه غير ثابت في إبدال الهمزة الأولى بفتحها لأن الحذف لا يمتنع في الحذف الثاني أمين التحريك وكانت الثانية أولى لأربعة أوجه أحدها أن تحريك الأولى يفتقر حكمها وهو المد الثاني أن التغيير في الآخر أولى الثالث أن حرف الإعراب غير كنفه فلا بد من تحريكه لفظا الرابع أن تحريكه بحسب اللفظ الإعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني ونحو عليها وقرباء فالهمزة هيما مبدلة من ياء زائدة للإضافة (نحو طاهر وقراس) (مخلاف نحو قول ربنا مع) (نحو) (إدارة وحداية) لأن الواو والياء لم ينظم قاعدهن إنما لا يلازمه فرفعهما أحدا وأما لا جبران فلاز كلتهما ينتهي على تاء الثانية بخلاف الثانية التي لا يجمع الإبدال كسواء وسما (و) (مخلاف) (نحو غرو وخلق) لعدم عدم الألف عليهما (و) (مخلاف) (نحو ورو) (مخلاف) (وأي) (جمع آية لا صالة) (لأنه فيهما أما واو فوجه فعل فتحتين وفي كون هين ياء أو راء أو لاء في الأولى في الثانية لا بد الحسن في على القولين قال الألف متغيرة عن أصل وأما أي فاصلة أي بفتحين فبفتح الياء الأولى لها لتحركها وانفتاح ما قبلها (و) (الواو والياء) (لما كانا في ذلك) (أحكم) (لأنه) (فيها إبدال اللفظ بعد الألف زائدة أبدلت همزة فذلك في نحو حمراء فإن أصلها حمراء) (بألف مقصورة) (كسرى فريدت) (ألف قبل الآخر) (لأنه) (كأنه) (كتاب وغلان) (فالتق) (ألفان لا يمكن الظن بهما) (فأبدلت) (الألف) (الثانية همزة) (لأنها من عرج الألف) (ظهرت الحركة التي كانت مقصورة فيها المسئلة الثانية) (من إبدال الهمزة من الواو والياء) (أن تقع أحدهما) (هنا لا سم فاعل فعل عطفيه) (أول العمل) (همزة تزل وبائع) (أصلها) (فأول) (بائع) (ولكنهم أدلوا بها) (حلا على الفصل فكما قالوا) (قال رباع) (لما لم يسمها) (كذلك قد روي عن اسمها) (فألفوا) (فألفوا) (متحركة بعد فتحة مقصورة) (فأجر غير محبين) (ثم قلوا) (لأنه همزة على حد القلب في كساء) (هذا قول الأكثرين) (وقال الجرد) (دخلت الألف فاعل على ألف قايما مع ونحوها فالتق ألفان ولا يمكن الحذف للإلباس فوجب تحريك أحدهما) (وكانت العين لا أصلها) (الحركة) (والألف) (إدغم كسار) (همزة) (وتكتب ياء على حكم التخفيف ولا تنقطع) (قال المرادى) (مخلاف) (نحو) (هين) (فألفوا) (نحو) (هين) (لأن العين لا أصلها في

التيقن وسيمون على اتقام قال الشاعر في الخيام :

قد كان قولك يهجو بك سيدا وإحبال أملك سيد مصيون

(قوله حرف الإلباس بمان) قال في الصحاح ورعاية لوان علينا فلان بين حياة أي صار لم حيا فمان في كلام الفارح بهذا المعنى  
(قوله أحدهما الاسم الفاعل الخ) قد يمنع كون ما ذكره اسم فاعل لله (لأن بدل إله منقول عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره  
وقوله جازة مؤنثة فيه نظر بل هي مؤنثة لا مؤنثة فإدخال وجازة المرادى تليها بالاول هذا الإبدال جاريا كما كان على فاعل أو فاعلة  
ولم يكن اسم فاعل كقولهم جازة وهو البستان قال : صعدة ما تنقل جازة أبيا الرج تميلها نمل (٣٦٩)

تعمل في وسط السقف اه

ه فإن قلت لأي معول يقل

في أفراد المسئلة الثالثة

من نحو مجوز وصيغة

أن الواو والياء قبلتا القام

قلبتا حمزة كما قيل بذلك

في نحو كساء تأمل . قلت

لأنهما لا حظ لهما في الحركة

فلم يوجد شرط قبلهما ألما

كما يعلم من قول الفارح

وقال الخليل الخ (قوله

فرح عن المصدر) هنا

اشتباه إذ فرحت عنه إنما

هي بحسب الاشتقاق وأما

بحسب الإحلال فالأمر

بالعكس كما صرح به علماء

الصرف وإليه أشار الفارح

سابقا حلا على الفصل

(قوله بعد ألف مفاعل)

المراد أن تقع إحداهما في

موضع العين من مفاعل

(قوله وكل البيتين الخ)

قال لإمام العيني في شرح

القواعد وحده :

هرك أن تقاربتا بأحرى

والفارح أفهد صدره حتى

عظمي الخ فينظر أي

الروايتين أصح وقول

الشارح وهو الزمرد القديد

زاد عليه العيني قوله وقيل

القول خوف الإلباس بمان وعار مصدق في اسم الفاعل وما ذكره بعد ينم عن اسم الفاعل فرع الفعل  
في الإحلال والتصحيح مشكل من وجهين أحدهما أن اسم الفاعل قد يدخل في الإحلال ولم يكن له فصل  
أصلا كجاء الجيم والياء وهو البستان وجازة مؤنثة هي الخشبية في وسط السقف فإن ادعوا أنها دخلا  
من أسماء الفاعلين فقد كثرت الفل في أسماء الأجناس وهو قبيل بل قبيل ممنوع والوجه الثاني أن الصحيح  
أن الوصف فرع عن المصدر لا هو الفعل الممثلة (الثالثة) من بئال حمزة من الواو والياء (أن تقع  
إحداهما بعد ألف مفاعل وقد كانت) إحداهما (مدة رائدة في الواحد نحو) مجوز و (جهاز و) صيغة  
و (مخالف) وسيأتي توجيهه (بجلاء قسور) وهو الأسد (وقسور) لأن الواو ليست بمدة (ومعينة  
ومعاش) لأن المدة في الواحد أصليا فلا تبدل لأن أصلها الحركة سكوبا من الكلمة فإذا وقعت بعد  
ألف مفاعل تحركت بحركتها فتناصفت عن الإبدال (وشذ مصيبتو مصائب ومنازة ومناز) بالإبدال مع  
أن المدة في الواحد أصليا لأنها من الكلمة والذي يسجل إبدالها حمزة شذو الأصل لوائد (ويشارك  
الواو والياء في هذه المسئلة) وهي مسئلة الجمع (ألف) فتبدل حمزة (نحو فلا تدنو فلا تدنو رسالة  
ورسائل) وذلك لما جمعت قلادة ورسالة على فاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف  
فلا تدنو رسالة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف إحدى الألفين أو تحريكهما فلو حذفوا الألف الأولى فاعده  
الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغيرت اللفظ لأن هذا الجمع لا بد أن يكون بعد ألفه حرف مكسور  
بينها وبين حرف الإعراب لتكون كفاعل فلم يبق إلا حركة الألف الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل  
فلما حركت انقلب حمزة ثم شبهت واو مجوز وبها صيغة ألف قلادة ورسالة لأن قبلهما حركة من  
جلبهما ومما ساكنان فإياهما هي الألف هذا الخليل الخ (وقال الخليل إحداهما حرفت الألف والياء  
والواو في رسائل ومخالف ومخالف لأن حروف الجر فيها ليس أصلها الحركة وإدعوا هي حروف ملية  
لأنها لها الحركات فلما وقعت بعد الألف حمزة لم يبق لها حركة لأن الأصل ليس في الحركة اه المسئلة  
(الرابعة) ما تبدل فيه الحمزة من الواو والياء (أن تقع) إحدى حرفين ليس بينهما ألف مفاعل سواء  
كان الالفان ياءين ككتاب جمع يلب) وهو الزيادة على المقدر وهو من ماف يلب وقول القاطبي وأصله  
نبوت كهين مبنى على أنه من ماف ينوب وتقدم في المدد بياه (أو دارين كأول جمع أول أو مختلفين)  
بأن تكون إحداهما ياء أو أخرى واوا (كسبند جمع سيد إحداهما ياء) اجتمع في الواو والياء ما سبق  
إحداهما بالسكون فلبس الواو ياء وأدغم الالف والياء وصارت جمع صائدا فأبدل ما بعد ألف الجمع  
حمزة في الأمثلة الأربعة مستقلا لنوال ثلاث لينات متصلة في طرف (وأما قوله) وهو جدول ابن المنى  
الطهورى : عني عظمي وأراه ثأرى (وكفى العيين بالمواور)

ينظر إبدال (لأصله بالمواور) بيا مشاة تخايفه قل الزاء (لأنه جمع حوار) يضم العين وتشد ياء الواو  
(والمواور) القديد (نحو مفاعل كطواويس لا مفاعل) كساجد (فذلك صحيح) فيه الواو لبعده من  
العارف ثم حذف الياء ونق التصحيح بحاله لأن حذف الياء عارضا لا اعتبار بالأصل لأن الخطوط في

(٤٧ - نصريح - قال) هو كالقدي والياء قوله بالمواور يخر من معنى أو لا علينا مل والظاهر أنها ياء الآلة بمعنى إن لم  
أو ما هو كالقدي كل به صليما صار كالكل لم قال بعضهم القدي يكتب بالياء وهو ما سقط في العين بم تنادى به يقال قلت وقلبت  
حينه قلنا إذا صار فيها القدي يوقد بها أخرجت منها القدي اه (وأقول) أألف المصنف صدر البيت كما ألفه الفارح وجازته في  
شرح الألفية كقول جندل إن المنى يصف الدهر عني عظمي وأراه ثأرى وكل الخ اه ومن خطه قلعت معنى ثأرى قالوا في

لبيع الشرح من إبداله بأخرى (٣٧٠) تحريف (قوله عبايل) عبارة الجني والعماد في عبايل حيث أبدلت الهمزة من الياء

وقال الصفاني واحد  
العيال ميل والجمع عبايل  
مثل جندوجيات ودوجاه  
عبايل ثم ألتفت اليه  
وعبايل عر مضاف إلى  
أسود إضافة الصفة إلى  
موصولها وادعى ابن  
الأحرابي أن الصواب  
عبايل بالفتح المصححة مع  
غيره القياس وهو  
الاجمة (قوله ونمر) تضمنت  
جمع نمر (قوله ولان  
لذلك نظير الخ) لإشارة  
في كلامه إلى إبدال أول  
الراوين عمرو بن كان  
المبددة في مسئلة ثانية  
وفيها ذكر المبددة الأولى  
نحو أوصل كما سبق  
فأصل وقوله لانه إذا  
التفت اليه ان الخ تكرير  
لما قبله فلا حاجة إليه  
وما قاله جميعه عبارة  
المرادى بحروفها  
(قوله في سبعة) السبعة  
هو ما استأنفه العدو من  
الدواب (قوله متأسفة  
الواوية) قال الصفاني ليست  
السائكة فقط إذا التحركت  
العارضة تبديل معها  
الأولى حمزة كما مثل له  
بجمع وأصله وواقية إذا  
الواو الثانية بدل من ألف  
فاعلة اه وقد أشار إلى  
ذلك التمارح فيما يأتي  
بقوله ويدخل تحت ذلك  
صورتان الخ حيث يخص  
السائكة بالوصف بكونها متأسفة الواوية فتأمل

حكم الموجود على كل بالانحسب صحى يرجع إلى التعريف أليات قبله (وقوله قول الآخر) وهو  
حكم بن معية الرضى (فما عبايل أسود ونمر) فأبدلت الهمزة من ياء فعايل لأن أصله مفاعل  
لأن عبايل جمع عيل بكسر الياء) أشددة وقيلها من مهمة مفتوحة على زنة فعمل وأصله  
عيرل قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (واحدة العيال) قاله صاحب الضياء (والياء زائدة)  
في عبايل (للإشباع مثلها في قوله) وهو القدر دق

توفي بداعا الحصى في كل حاضرة • نفي الدراهم (تنقاد الصيارف)

زيادة الياء بذلك أهل) بإبدال الهمزة من الياء ونفى مصدر نوى مضاف إلى مفعوله وقاعله تنقاد وهو  
أيضا مصدر مضاف إلى فاعله والأصل كنى الدراهم فتد الصيارف وما ذكره من أنه لا فرق بين اليدين بين  
الياءين والواو والياء هو مذموب يدريه والتحليل ومن وافقه ما ذهب إلى أن الهمزة في  
الراوين فخطوا الهمزة في الياء يولان الواو مع الياء فتقول بباب وسباود صواب على الأصل وشبهه أن  
الإبدال في الراوين إنما كان لتثنية ما كان ذلك فظهر أو هو اجتراح الواوين أول الكلمة وأما إذا اجتمعت  
الياءان أو الياء والواو فلا إبدال لانه إذا التفت الياء إلى الواو أو الواو إلى الياء فلا همز يخرج اسم موضع  
ومحوروم والصحيح ما ذهب إليه يدريه من الإبدال مطلق لقياس السماع أما القياس بلان الإبدال في  
أوائى إنما هو داخل على كسائر داء لفسه من • يفتقره من الطرف فيكون كسائر داء لا فرق بين الياء  
والواو فكذلك هنا وأما السماع على أن يدي سبعة سابق بالهمز وهو غيبة من سابق يسوق وحكى  
الجوهري في تاج اللغة جبريد بن جابر وفهم من • لا فاعله مفاعل أو هذا الإبدال لا يخلص بنائى ألف  
الجمع حتى لو طيف من القول مثل هرار من قلعه فوائى بالهمز هذا مذموب يسير به والجمهور وخالف  
في ذلك إلا خفش الزجاج فذهب إلى مع لا بد من الأمر ولحقه بخلاف الجمع (وعامة مسئلة خاصة بالواو  
المأهولة إذا اجتمع واو أو واو كانت الأولى مصدرية) وأول الكلمة (والثانية إما متحركة) مطلقا (أو ساكنة  
متأسفة الواوية أبدلت الواو الأولى) حمزة (وجود الهمزة) أسدما أو التثنية في أول الكلمة قليل  
وإنما جاء منه أسود • متوكة كمن فوائى التحصيف بالحروف الصالح في أول الكلمة امتنع في الواو  
لثقلها والثاني أهم فلا يجوز أن يبدل في الواو وهو هو واو مفعول لا قبل لها بالضمه كالواوين  
كانوا الخلقاء بل تزموا الإبدال إذا وجد الواو لأن الواوين أثقل من الواو وحده وهذا التعليلان  
ليس به ويدخل تحت ذلك صورتان إحداهما أن تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية أن تكون  
الواو الثانية ساكنة متأسفة الواوية (أ) الصورة (الاولى) نحو واحدة وواقية فتقول أوصل  
وأوائى كضاربة وضوارب (أصلها وواصل وواقى) يواوين فأبدلت الواو الأولى حمزة  
وأوائى إعلال قاض فإذا أدخلت عليه أن يبدل ياءه كقوله :

حريف صدرها إلى وقاله • ياعديا لقد وقتك الأوائى

(ر) الصورة (الثانية) نحو الأولى أنى الأول) مقابل الآخر بالكسر (أصلها وولى يواوين أو لها فاع  
مضمومة والثانية عين ساكنة) متأسفة الواوية قلت الواو الأولى حمزة فاصروا جميعها أول وأصله وولى  
فدخل به ما تقدم (بخلاف يروى يروى) صليين للمعول (فإن) الواو الأولى لا يجب أن تبدل حمزة لأن  
الواو (الثانية) ساكنة متأسفة من ألف فاعل) خرج العين وهو وائى وواو يفسد متأسفة الواوية لأنها  
بدل من ألف زائدة (وبخلاف نحو الورى يواوين ففصم من الواو يواو مضمومة فبهمزة هي أنى الأولى  
أفضل) تفصيل (من رأى) إذا جأ • يواوين لا بدل حمزة لأن الواو الثانية متأسفة من حمزة  
فليس متأسفة الواوية فوهم من نفي الوجه بالجراد (وخرج) باشرط التصدير نحو هووى ونووى في

(فصل) (قوله لأن المراد من أصلها مرآة قلبه الياء التي تتحركها والفتح (٣٧١) عاقبتها (قوله لأن هذه الحمزة الخ)

مرادها أنها أصلية في الجمع  
لأصلها في المفرد وقوله  
وسبب الإبدال عروجه  
فيه أي وهو مقود في  
الجمع لأصلها في الجمع  
لأصلها (قوله مثل المريا  
ولعاب الخ) قال أبو عمرو  
ينظر ما منى هذا القطر  
(قوله وخرج بالخطوط  
احتلال اللام) فيه نظر  
بالنسبة إلى الحمزة لأنها  
ليست حرف علة المهم للا  
أن يكون في عبارة للطلب  
أو على مذهب من يقول  
أنها حرف علة هو ما أئمه  
قول المصنف الآن فيها  
لأنه صحيحة نحو مداري  
وقول الفارح فيها لأنه  
غير صحيحة (قوله وكون  
لام الجمع الخ) فيه نظر  
لأن الحمزة ليست حرف  
علة (قوله فيها لأنه  
صحيحة) يختم من ظاهره  
ومن صريح قول الفارح  
فيها لأنه غير صحيحة أن  
الحمزة حرف علة هو مذهب  
والصحيح أنها حرف صحيح  
(قوله مستندون) معناه  
مرطعات وروى بكسر  
الراء ونحوها قاله القيني  
(قوله المفتوحة) قال  
أبو عمرو لو حذف لكان  
مربا كما يعلم بالتأمل اه  
وروجه أن الياء حرف

المسروب إلى هوى ونوى) فلا تبدل الواو الأولى حمزة اسم تصدرا  
(فصل) (في عكس ذلك وهو إبدال الواو الياء من الحمزة فرفع ذلك) الإبدال (في بابين أحدهما باب  
الجمع الذي حل) وزن (مفاعل إذا وقعت الحمزة بعد الف) أي الجمع (وكما ستلك الحمزة عارضة في الجمع  
وكانت لام الجمع حمزة أو ياء أو واو وخرج بالخطوط العروص) لا الحمزة (هو المراد والمراد في أن الحمزة  
موجودة في المفرد لأن المراد من أصلها) بكسر الميم (من الرواية الثلاث في الجمع) بالإبدال لأن هذه الحمزة  
أصلية في الجمع وسبب الإبدال عروجه فيها على أنه قد سمع المراء بالإبدال فلهذا كتبه  
مثل المريا ولعاب الأظفار (وخرج بالخطوط إعلان اللام نحو صحائف ومهاجر ورسائل) جمع  
صحيفة ومهجر ورسالة (لثلاث الحمزة في شيء من ذلك أيت) وإن كانت في الجمع لفقد علة الإبدال  
الأيمة (وأما ما حصل فيه ما مر طناه) من رقع الحمزة ابتدأ بالجمع وكون الحمزة عارضة في الجمع  
وكون لام الجمع معتلة (فيجب فيه حملان قلب كسرة الحمزة ففتح ثم قلبها) أي الحمزة (بأن ثلاث مسائل  
وهي أن تكون لام الواحدة حمزة أو ياء أصلية أو واو أو متقلبة عن ياء) قلب الحمزة (واو أو متقلبة واحدة  
وهي أن تكون لام الواحد واو أو ظاهرة) في الخط سادس السبب بالهذه أربع مسائل تحتاج إلى أربعة  
أمثلة (مثال مالا حمزة خطايا) جمع خطيئة فبقيت من الخطأ أصلها خطاير) على وزن مفاعل (ياء  
مكسورة هي ياء خطيئة وحمزة ابتدأ بها لا هاء ثم أبدلت الياء) المكسورة (حمزة حل حذو الإبدال) المنظم  
(في صحائف) جمع صحيفة (نصار خطائهم) الأولى لمدة من الياء الثانية لام الكلمة (ثم أبدلت  
الحمزة الثانية) وهي لام الكلمة (ياء مسبوقة من أن الحمزة المتطرفة بعد حمزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد  
حمزة) مكسورة (الظلمة ما بعد) الحمزة (المكسورة ثم قلبت كسرة) حمزة (لأولى فتحة فتقلب إذا كان  
قد يذ لون ذلك) الفتح (فيها لأنه صحيحة نحو مداري) جمع مدري بكسر الميم وكون الإبدال المهمة وفتح  
الراء آلة لهذه المسألة تكون مع المسألة نصيب ما ترون الخط في مداري) جمع مدري أو هي البكر (في  
المداري والمداري) بكسر الراء وفيهما (قال) أبو عمرو في تحقير المكسرة

(وبوم حرف المداري مطبوع) - في بابها من رحمتها المتحصل  
(وقال مع أبيه)

فدائرة مستعزات إلى العلاء (لحل المداري في متى ومرسل)

فتح الراء فيها فإذا لعل ذلك في لاه راء هو حرف صحيح (بمثل ذلك) الفتح (عنا) لاه لاه غير صحيحة  
(أولى) لتقل الكسرة فتقل بالفتحة المعجمة أي لتبصر التي الشعر المتقول المرسل بخلافه الفرض بيان  
كثرة الشعر (ثم قلبت الياء) المفتوحة (ألفا تتحركها والفتح عاقبتها فصار خطاير) بالفتح بينهما حمزة  
والحمزة قلبت الألف) لتكونها من غير جهاد هي متوسطة بين الفتحين (فاجتمع شبه ثلاث ألفات) وذلك  
مستكره (فأبدلت الحمزة ياء) ولم تبدل واو لأن الياء أخف بها (فصار خطاير بعد خمسة أحمال أولها)  
إبدال الياء هو قولنا بإبدال الحمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسرة الحمزة الأولى فتحة ورابعها قلب الياء  
ألفا وخامسها قلب الألف ياء على الترتيب هذا مذهب سبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل إلى أن  
عدة الواحد لا تبدل في حمزة لتلازم اجتماع حمزتين بل قلب بتدريج الحمزة على الياء فصار خطاير  
ثم لعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء ألفا ثم قلب الألف ياء واخرض بهم قد لفظوا به  
على الأصل سمع من كلامهم المهم اخفرت خطائهم وكون كما قال الخليل لم يكن ثم حمزة ثانية  
أبنة (ومثال مالا ياء أصلية فخطاير) جمع خطيئة (أصلها خطاير ياءين الأولى ياء فبقيت الثانية لام

إعراب فلا لزوم حركة معينة (قوله لأن الياء أخف منها) لوجه إليه قوله ورجعوا إلى أصلها كما يأتي في قضايها كان حسنا (قوله  
وعاصها قلب الألف ياء) لو قال قلبت الحمزة ياء لكان أولى وكذا يقال في قوله فيها يأتي عن الخليل ثم قلبت الألف ياء









(قوله أراهم جمع آدم) (قائمة) الكتاب يكتبون مثل آية آدم وأمن بألف واحدة وهو مذموب التخفيف والنحو يرون يكتبون ذلك بألفين وهو مذموب التحقيق (قوله منى على أء الخ) وجه الباء ظاهر من كاسا على كآذر فتقلب ألفه ويرا كاتقلب ألفه متاربة في حواوب لم يجمع من تان بظلال ما إذا قلنا أصله اصل (قوله جازي الحمزة الخ) أي جازا الإبدال من القاعدة السابقة (قوله ردك مطرد) ينظر ما هذه الحسنة وقد ذكر منها اثنين (فصل) في إبدال الياء من احتيا على (قوله كرى روى) قال بعضهم (كاف بقلب الواو ياء لا تملك التكرار ما قبلها وكانت بتطويعها من جهة السكون بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء نحو صلاخه وكتب أيضا ما ليس قوله كرى روى قال بعضهم فإن قبل لم قلب الواو روى بام في روى الفاء لم يدخرا (٣٧٥) أو الأولى في الثانية فيهما كما دخرها

في قوة ومقتضى الإدغام فيها منحق كما أن مقتضى الإحلال فيها كذلك فالوجه ترجيح جانب الإحلال أي ما على جانب الإدغام مع أنه مفيد التخصيف كما أن الإحلال مفيد ويمكن أن يجاب عنه بأن التخصيف الحاصل من الإحلال أريد من التخصيف الحاصل من الإدغام لأن التلظ بالهرف المألوف أسهل من التلظ بالمدم والمدم فيه وذلك ظاهر يدرك بالضرورة فالمصير إلى ترجيح جانب الإدغام هو حسن (قوله والغاوي) قد يقال عليه إن قلب الواو ياء في ذلك لو نحوها رابعة ويكون ذلك من المسئلة الرابعة المشار إليها بقوله فيما يأتي الرابعة أن تقع طرفا رابعة فصاعدا ويجاب كما يعلم

(وهو الفين) حركة أول اثنين إلى الساكن قبلها وهو الحمزة الثانية (ثم أبدال الحمزة واوا) لا ياتجاسر حركتها (وأدخرا أحد المثلثين في الآخر) لا ياتجاسر (ومثال المفتوحة بمضمومة أو ادم جمع آدم) أصله أدم بميمين مفتوحتين بعدها ألف فقلبها الحمزة الثانية واو المسماة (ومثال المفتوحة بمضمومة أو ادم بصير آدم) أصله أو ادم بميمين مضمومة مفتوحة ففتحتا ثنية منها واو لأن الحمزة الثانية إذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا فقلب واو سواء كان ما قبلها مفتوحا كان تكسيرا آدم أو مضموما كان له غير من التثنية بجمع آدم وتصغيره منى على أنه حرفي واخطرب في كلامه لو غشيو فذهب في الكشاف إلى أنه أحمى على وزن فاعل كآذر وذهب في المحصل إلى أنه حرفي على وزن الفعل (ومثال المفتوحة بمضمومة أو ادم بصير آدم) مثلا على وزن اصبح مكسرا مضموم ففتح (ففتول إيم مضمومة مكسورة فربا مفتوحة أو اصل أم بميمين مكسورة لما كانت ففتول لم الأولى وهي الفتحة إلى الساكنة لها نحو صلا إلى إدغام المثلثين ثم أبدالها حمزة ثانية ياء (وإذا كانت حمزة الأولى من) الحزمين (المتحركين حمزة مصارعة) لتكلم متديا كان المضارع أو لازما (محرز) فمزم (رأس) من كذا (مصارعي) فمزم (وألف) من كذا (جاري) الحمزة (الثانية التحقيق لتدبها حمزة المتكلم لا لانه على معنى) رائد في كذا (حمزة الاستفهام نحو أألمنهم) وذلك مطرد في غلبة أصل راء يرون يدق كتاب الحمزتين (فصل) في إبدال الياء من أحنا الألف والواو (فما أبدال الألف في مستثنى إحداهما أن يكسر ما قبلها فتقولك) مع (مصباح مصابيح روى) جمع (مفتاح مصابيح وكذلك تصغيرها) فتقولك في تصغير مصباح مصابيح وتصغير مفتاح ففتوح فقلب الألف في التكسير والتصغير ياء لا تكسر ما قبلها المسئلة الثانية أن تقع قبلها ياء تصغير فتقولك في التصغير (فلام غليم) لأن ما بعدها التصغير لا يكون إلا متحركا أو لا لا فضل الحركة ما قبل الألف لا يكون إلا محركا ياء التصغير لا يكون إلا ما كانا فوجب قلب الألف حرفا متحركا ياء التصغير ولا يمكن سكون ما قبله ففتوح الألف ياء لما سبقها ما قبلها لا ياء لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كالف سيد (وأما إبدالها) أي ياء (من الواو في عشر مسائل إحداهما أن تقع بعد كسرة وهي إما طرف) سواء كانت في فعل مبني أو في أول المفعول أو في اسم (كرضى روى) مبني على فاعل (وعنى) مبني على المفعول (والغاي والمداي) في اسم فاعل قلبت الواو في هذه المسئلة الثلاثة ياء لو قد دهاطر عاتد كسرة وأصلها طرف لانه من الرضوان وفرو لانه من الفوة وهو لانه من الفو والغاوي والداي لانه من الفزو والدة مرة (أو) فتح الواو (فصل) الألف كشجية أم غائلة من الفو

ما هذا بأن بعض صور المسئلة الرابعة (مما غلب فيه الواو ياء) من أن يجمع الذي وجد فيه كسر ما قبل الواو (قوله لو نحوها طرفا) هو بحسب الظاهر حلة للفت لا جعل في ما قبله أو قبل الخ (قوله بعد كسرة) احتراز بقوله بعد كسرة من محذو لو وغزو وشطو لم يفتحو هو ابن هي ديا إذ لا وجوب قلب الواو فيها ياء إذ لا كسر لأن قلبها من صوت الشيء كقوته ولأن ديا من الدهر ولعل لا فتو في قوله ثنية لا يقدل ففتو فتو ويقال هو ابن هي ديا وبالألف الإلحاق أو التأييث (قوله أو تقع الواو) هو تقدير بحسب المعنى والصناعة لا تقتضيه لأن قبل معطوف على طرف الذي هو خبره واحتراز بقوله بعد كسرة وهي إما طرف أو قبل تأييث من نحو علا وقهر لو قلنا الواو وإن وقعت قبل تأييث لم تقع بعد كسرة وشطها بعلابة بلب الواو ياء كما شذ في شكابة قلب الواو ياء والدليل على أنه لو شكون والفكوى قال السهراف (مما غلبت واو) لأن أكثر الحركات الالية عن صالة من الفعل ثابتة نحو الولاية والراية والحياة فحلت

الحكاية عليه لغة ذلك في الراو والملاوة ما يتعلق على اليد بعد حمله نحو السفار والسفر فالمنفرد وهي الخدمة التي تصوى عليها الميم  
والحرارة العضا (قوله بمعدف الزوائد) أي الميم والياء (قوله إلا) (ربد فيه الخ) ظاهره أن السين ليست زائدة على كونه جمع سواء وأيس  
كذلك بل هي زائدة كما في سواسية أيضا (قوله وقالوا سواسية على الأصل) مراده بالأصل في ذلك أصل الإحلال المذكور وهو قلب الراو  
ياء لوجود المقتضى ولم يقرروا في مقابلة أنه جاء على الأصل في الإحلال أيضا وصاروا القاموس صريحا في أنه جاء كذلك قال والمفتنون  
والمقاومة والمقاومة الخدام فكان ينبغي للشارح أن يشهد على ذلك (قوله ورفع الجوهرى الخ) قال الدوشيرى ينظر على كلام الجوهرى  
عامنى سوا وما معنى سية فإن لكل كلمة معنى وقد ذكر أنهما كلت في ترفيع ذلك المصحح جبار من الدبسل وقد يقال إن كلام  
الجوهرى غلط فلا يطلب توجيهه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله ورفع الخ ويمكن أن يقال معنى كلام الجوهرى أيهما كلتان في الأصل  
لكل منهما معنى ووزن يخصص ثم ركبا وصارا كلمة واحدة بمعنى مستويين له وقال بعض النحويين لا بد من بدل من سواسية أنه يدل من  
عدة سواء السين والواو الثانية لام سواء وزيدناه التأنيث وورنه دعاسة قبول الزائد بخطه لأنه بدل من المدة لا لضعيف للغاية أن وزن  
رسائل فعائل لأن الحمرة بدل من المدة (٣٧٦) في رسالة فنقولك لحظا الحمرة ومثله سواسية في أن يدل من عدة سواء سيدا بمائة لله

في حقيقة تصغير عشبة  
حيثما يدل من عدة عشبة  
حيثما بمائة للمعين ووزنه  
عشبة فانظر مع هذا كلام  
الشارح وكلام ابن برى  
(قوله سواسية سود الوجه  
الخ) طرائق فيه مشبه به  
ما بعده فهو من إحسانه  
المشبه به إلى المعنى على حد  
لحين الماء وفي القاموس  
والطرايان دويبة كالهرة  
سنة كالطرايان والجمع طرايين  
وطرايان وطرايان وطرايان  
بكرهما اسمان للجمع  
وفى بيتهم الطرايان أى  
مقاطعوا لأنها إذا نمت  
في ثوب لا تذهب رائحتها  
حتى يبلى ويقال يفسو

والسين المعجمة والجيم وهو الحزن (واكسبة) جمع كساء (وعارية) اسم فاعل من العزو (وعريضة)  
وتريضة (في تصغير هرة) وتريضة فقلت لراوى الجمع ياء لوقوعها طرفا بعد كسوة لأن ناء التأنيث و  
حكم الانفصال ولم يفرقوا بين كون الناء بليست الكلمة عليها أم لا وكان ينبغي في عريضة أن لا تنقلب  
أولوا ياء لأن الكلمة قد بليست عن ناءه بدليل أنه ليس لنا اسم معرب آخره وأوقيدم أضمة فدل على أن  
هرة هرة صفوان (رشد سواسية) بالتصحيح (في جمع - واء) بفتح السين الممثلة والمدب معنى مستويين  
الاس سواسية وهذا لا يرى مستويين فيه صكاه جمع مستويين الزوائد إلا أنه زيد فيه سين أخرى  
وقالوا سواسية على الأصل في الإحلال ورفع الجوهرى أنه جعل سواء كلمة وسية كلمة أخرى ووزن كلا  
مهما يوزن بنفسها والتحرير ما تقدم وعليه قوله  
سواسية سود الوجه كأنهم ه طرايان طرايان بمجرودة النخل  
ووزنها بمائة وجه شبيهة من جهات شديدا تكرار القوم الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو ظاهر  
تكرار المعين في التصغير في ثلثية الجمع فعال على هذا الوزن وإنما قياسه أمرية كفاء وأقنية  
لأنه أن قياس القاء إذا تكررت في الجملة تكون المعنى مكررة مع أيضا كمر مرين وإذا تكررت وحدها  
فقياسها أن تكون كجملتها في حروف الضم والفتح لا يرى سواسية جمع سواء على غير  
الواحد كباطل را باطل وكأنه جمع سواسية ووزن سواسية فظه كد وشاء لا فاعلا لدور باب ساس ولا  
فوعلة لدور باب كوكب ولا فاعلة لأن لا تكرار وحدها فعال حيث ذكرن سواسية فعالية وقواعله  
وقواعله ولم يرد فعالة وعد كلام حسن فله لموضع في الحوائث (و) شذ (مقاومة) بفتاف وباء مشاة ففرق  
(بمعنى خدام) جمع مفتو اسم فاعل من الضور والخدمة أصله مفتو وقلت لراوى الثانية ياء لنظرها

في جمع الغضب في مدر من تحب رائحته فتأكله أه وفيه ذلك خبره بمجرودة النخل لأنها - يندأ قطع وأشنع فيكون أبلغ من العهر  
المراد به (قوله ووزنها فاعلة) أي سواء فلنا سواسية أو سواسية (قوله جمع مفتوح) انظر هدام على الصحيح بقار للخدام مفتوى  
بفتح الميم ولقد يدل الياء كأنه منسوب إلى المفتى وهو صدره فيكون معاوية جمع عد لا جمع مفتو اسم فاعل لأنه من افتوى وافتوى  
من القوة لا من الفتور قال في الصحيح أيضا وقد نعت ياء النسب وأشد البت وعرفنى الخ وقال الدوشيرى هذا بحسب ظاهره  
عالم لكلام القاموس فإنه ذكر أن مفرد المقاومة همر ماد كرو وصارته الفتور والفتا مشتة حسن خدمة الملوك كالفتى وبهاء القيمة  
والمفتون والمقاومة والمقاومة الخدام الواحد مفتوى ومفتى أو مفتون وفتح الواو همر مصر وعين وهي الواحد والجمع والمؤنث سواء  
والميم وفيه أصلية من مفسد خدم واقتواء استخدمه شاذ لأن فتح لام الله أه كلام القاموس وينتقل به أمور الأول أن فيه  
عخالفة لقول الشارح من أن الفتور هو الخدمة فإن صاحب القاموس سر مفتو حسن خدمة الملوك الثاني أن المفتى في قوله كالفتى بهم  
مفتوحة وقال ساكنة وناه بعدها ألف مصدر ميمي كافتى الثالث أن قوله والمفتون وجد مر - وما يراون وفيه نظر فإنه لا جائز أن  
يكون مفرد مفتو بفتح الميم وسكون الفتاف وفتح الله والواو باب ما تعدد آخره وإلا قبل مفتويون كالأشعريون ولا جائز أن يكون

مفردة مفتوح الاقبل مفتون كالاولون ولا جاز أن يكون مفردة مفتون كالأبني وهو المذكور لأن الواحد مفتوح مفتون ومفتون  
 وتعين أن يكون مفردة مفتون اسم فاعل وأصله مفتو وأهل كما ذكر الفارح الرابع أن قوله غير مصروفين راجع لقوله مفتون بكسر  
 الواو وبفتحها وينظر هل هو مفتوح الميم أو مضموه أو قد بشرق في منعهم من الصرف بأنه ليس فيه ما لا حلة واحدة وهي الوصفية اللهم  
 إلا أن يقال هو مبنى مذهب أبي علي الفارسي القائل إن مطلق الراء في آخر الاسم إذا اتصلت إلى حلة أخرى منعنا الصرف قال الجعفي  
 في شرح الفاعلية وطلبون فملون من الغلبة كملدون من الحسد منع الصرف ما هل رأى أبي علي الفارسي في اعتبار مطلق الراء  
 وحرفه في قوله وقال ابن طبرون على المختار أحذا بالمعنيين . وكلامه بعيد من ذلك حيث جزم بأبهما عهد مصروفين الخامس  
 أنه جعل مفتونين واحدا كما يصرح بذلك قوله لو أحد الخ وهو يبي قوله بعد ذلك وهي للواحد الخ فإنه صريح في اشتراكه بين ما ذكر  
 السادس أن قوله لا يفتل لازم البنية إن أراد مطلقا فتل هو مردود بنحو اختار واختار واصطنع وإن أراد به أن افتل من هذه  
 المادة لازم فهو ظاهر بعض الظهور ونظفه بالبنية فبأي ذلك (قوله يؤكد لاهلك مقتربا) في الصحاح بدل أمك أمك وصدر اليدها  
 . تهددنا فأوردنا رويدا . وظاهر عبارة الفارح أنه جمع مفتون اسم فاعل وهو مخالف لقول الصحاح ويجوز تخفيف ياء النسبة قال  
 عمرو بن كلثوم مني كما لاملك مفتونا . ياء صريح في أنه جمع مفتون . (٣٧٧) مفتونا فاعل ما كنه فتاء مفتونة

فواو فاء مقدمة للنسب  
 وهو منسوب إلى مفتي  
 كغزى كما في الصحاح  
 لكنه لما جمع خفف  
 بحذف ياء اللبس ويحذف  
 أن يكون أيضا مقتربا في  
 قول الفاهر ليس جملة  
 مفردة وإنما هو مفتون  
 الذي يفتك فيه الواحد  
 والمثنى والجمع والمذكر  
 والمؤنث والحاصل أن  
 الفارح لم يحرر هذا المثل  
 حتى التحرير وقال ابن  
 فلاح في مجتبى جمع للمذكر  
 السالم ومفتونين اسم فاعل  
 من افتن وهو الخدمة

بعد الكسر ثم أحلا [إعلاء فاعل قال : . مني كما لاملك مفتونا . أي حسدا ما وقال :  
 إلى امرئ من بني جذيمة لا أحسن قنوا الموك والحمد  
 أي خدمة الموك وكان حتى الجمع مذنية ولا ثالث لها قال في المحكم قال أبو علي أحمد بن أبي بكر عن أبي  
 العباس أنه يجمع مثل مفتونا لا حرا فواو واحد آخر في أبو صيدرة وهو سراسرة ومعناه . واء . أو تفتح  
 الواو قبل ألف التأنيث المنصورة كأن يبنى من الفرو مثل حذاه يقول لرويا أو المملودة كان تبنى من  
 الفزو مثل أرعاء تقول أغزيا . (أو قبل الألف والواو الزائدين) حذاه فتنب لا تأنيث (كقولك في  
 مثال فطران) يفتح الفاء وكسر الفاء (من الفزو فطران) بقلب لو وياء لتطرحها إثر كسرة لأن أنى  
 التأنيث وما حذاهما من حكم الاتصال المنة (الجماعية) من أجل أن الواو (أو تفتح) الواو (عينا  
 المصدر قبل أحلف فيه) أي في الفعل (ويكون قنوا كسرة) وبفتحها (كعب) بهذه أربعة شروط (كصيام  
 وقيام) من مصادر الثلاثي (واختياد واختياد) من مصادر الثلاثي (أرعب) وأصل فيه صوام وقوام  
 واختاروا عتوا فقلبوا الواو فيه ياء لا ياء لما أحلف في المصدر بفتحها . حذاه المصدر قبل في الإعلاء ليصير  
 بعد الكسرة في قول حرف بضم الهمزة في المصدر بفتحها . حذاه المصدر قبل في الإعلاء ليصير  
 الفعل في الفظ من وجه واحد (بفتح الفاء) بفتحها (بفتح الفاء) بفتحها (بفتح الفاء) بفتحها (بفتح الفاء) بفتحها  
 فيهما ياء (لا تفتح المصدر بفتحها) بفتحها (بفتح الفاء) بفتحها (بفتح الفاء) بفتحها (بفتح الفاء) بفتحها

(٤٨ - صريح - ثاني) وفيما به مفتونين بضم الميم لأن فيه فتوى يفتوى ووزن افتوى أفضل وأصله افتور وليس  
 هو أفضل من فتوى اه وقوله وقياسه الخ هذا ممنوع بالأدب فيما سبق فنبأ من ذلك (قوله وقال إلى امرئ الخ) في الصحاح مكان  
 خروجه فواو مفتونا كان الحذف الحذف والحد الخدمة الحركة افتاء ضرورة كقول ربيعة . مشقة الإحلام لمع الخفق . أراد الخلق هكذا  
 قال بعضهم وعبارة الصحاح افتنوا الخدمة وقد فتوا فتوا وفتى أو خدمته مثال غرور غرورا ومغزى قال الفاهر :  
 إلى امرئ من بني فزارة لا أحسن قنوا الموك والخما . ويقال الخادم مفتون بفتح الميم وتهدد بالياء كأنه منسوب إلى المفتي وهو مصدر  
 كما قالوا أهيعة مجربة فتى لا تفتي عليها بجر اجها ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم . مني كما لاملك مفتونا . قال أبو هبيدة  
 قال رجل من بني الحرارة هذا رجل مفتون ورجل مفتون كله سواء وكذلك الموث وهم الذين يملكون الناس  
 بطنهم بطونهم قال سيبويه سألتوا الخليل عن مفتون ومفتون فقال هو ميم ثانيا لا شمري والاشعري . كلام الصحاح وقول الخليل هو  
 بمنزلة الأشعري واضح في مفتون لا في مفتون فنبأ من (قوله أصبحت بعدل) في نظر ظاهر لا احتلال بين القعابين المذكورين وكأنه  
 أراد بصحة عين الفعل عدم تغيرها فنبأ من وقوله هوذا احتذر . عن عبادة فإن الواو قلبت فيه ياء لا سقياء الشروط (قوله لو إذا)  
 قال بعضهم إنما أفتح لإعلاء المصدر الذي هو لواو ونحوه ثلاثين للإعلاء وذلك أنها لو قلبت في المصدر إنما لا اجتماع ألفان وقلب





(القول شرح الكافية الخ) كون طيلا من باب جواد لا يجرى ضمنا لا نوار في القدر ليس عسفة ولا شعبة بالمعنى المفسر على قوله تعالى  
جمع طائل الخ لا يجرى لأن الواو فيه قلبت حمزة فقلب في الجمع لأن الإبدال يأبى (٣٧٩) بالإظهار وقد عرفت ذلك من غير أن

إحلال العين في المجرى أم  
من أن يكون ذلك بغير  
الواو على حمزة في المجرى  
ابن الحاجب في الكافية  
وشرحه في المحرر أن  
فشرط إحلال الواو في المجرى  
ومثلا لذلك في المجرى  
وقالوا جدد أصله حمزة  
اجتمعت فيه الواو والياء  
وسبقت أحدهما بالسكر  
فقلب الواو ياء وحصل  
الإعظام (قوله ومنه  
الصفات) أي من إبدال  
الواو ياء مع تحريكها في  
المفرد مثلهذا وحذا أول  
من قول الفارسي أي من  
شذوذ الخ (قوله ليس بهذا)  
وجه عدم شذوذه إحلال  
الواو في جدد بغير ياء  
لوجود مقتضيه (قوله أو  
أعطى لاه) الضمير راجع  
لواحد كما هو ظاهر من  
الخط على قوله تحركت  
في الواحد وأنت تجهل بأن  
اللام أعطى في الجمع وأما  
المفرد فهو معتق فيه لاه  
ولو قال أو أعطى لاه  
لكان حسنا والفارسي  
أخطأ عليه الأمر حيث  
قال أي الواحد بالياء أو  
بالواو وما دعى أن ما قاله  
إنما يناسب له جبر المصنف  
بقوله أو أعطى لاه وهو

بين في أرب الشهادة ذلة (وأن أمراء الرجال طيلا)

إبدال الواو ياء القياس طوالمها كادوا مقلدوا في شرح الكافية وأما الإبدال جمع طويل فيمكن أن يحصل  
من باب جواد وجها ذلك جمع طائل من طاله إذا قاله في القول اه والتمهات بالمعنى المفسر (قيل ومنه) أي  
من شذوذ إحلال الواو المتحركة (الصفات) جمع صائفة وهي من الجبل التي تقوم على طرف سفك  
بدور جبل وهي من الصفات الحمودة في الخيل لا تكاد تكون إلا في العرب الخالص (الجباد) جمع  
جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجرى بالركض ومنها بالصنوبر والجودة ليجمع طاهين  
الوصفين الحمودين واتخذوا جارية يعني إذا ولعت كانت ساكنة مطمئنة في موافقها وإذا جرت كانت  
سرا عظاما في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لأن الواو محركة في الواحد (والميل) الجباد في الآية  
ليس بشاذو إنما هو (جمع جدد) بغير ياء (لا) جمع (جواد) والحاصل أن الواو تصح أن تحركت  
في الواحد كطويل وطوال (أو أعطى لاه) أي الواحد بالياء أو بالواو في الأول (كما عرفت) في بعض  
خطبان لسان من الرى أصله وبيان اجتماع الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكر لكون قاسم الواو ياء  
وأعطى الياء بالياء (و) الثاني كما عرفت (ج) فتح الجيم و (ب) بغير الواو (و) ما بين السماء والأرض  
واسم طلة بالجماعة (يقال) في جمعهما (رواء وجواء) كرجال (بصحيح العين) وهي الواو والأصل  
رواء وجواء بغير الياء الواو حمزة في طرفها إثر ألف راء لا يجوز مع ذلك إحلال هينها (تلا  
ينوال) إحلال العين بغير الياء كسرة قبلها وإحلال اللام بغير الواو حمزة لوقوعها طرفا بعد  
ألف راءة نحو كسرة راءة فالتمس على إحلال اللام في محل التنوين (ركبتك ما أدبهما) ما أعطى  
فيه اللام بغير الياء حمزة وصحت فيه العين (و) هذا الموضع (و) من باب الياء من الواو إذا ولعت جينا الخ  
(ليس محررا في الإحالة ولا في) (غير ما من كتب التأليف فأنه) بل لا يحل الإحالة في دعوى القياس  
وقيل السباح مخالف كلامه في التوسيل أما في دعوى القياس فإن أمناه على التصحيح لياسا لأنه جعله  
الغالب في كلام العرب وطاعة البناء على الغالب القياس طيلا لم يرد أن يلقى جينا كان على فعل من  
المصادر المنة أن لا يفتح ولا يقلب واؤه وفي التوسيل على خلاف ذلك لأنه قال بدل الياء بعد  
كسرة من واو هي حين مصدر ففعل معتل العين ولم يقل قبل ألف كما قال في التوسيل الجمع والفرد بذلك  
درون المصدر فأنهى أن فعلا يفتح واؤه ياء في القياس لأنه يفتح واؤه وأما في السباح فبأنه حمز هنا  
أن الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الإحلال حيث قال والتمس منه صحيح غالباً وجعل في  
التوسيل التصحيح قليلا والغالب الإحلال حيث قال وقد يصح ما حقه الإحلال من فعل مصدر أو جمعا  
فأقبح هذا المعنى بالانتزاع على عادته إذا أراد تقليل المنقول ليرى في شرح الكافية بغيره بتصحيح ما ورد في فعل  
كالقول على أن المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فعال اه وقد عرفت أن  
الإحلال المذكور يكون في غير فعال نحو انقضاء أو الأصل انقضاء وأصل في هذا لا وقد علم أنه إذا كان  
معتل اللام صحح نحو رواه جواء. المسئلة (الرابعة أن تضع) الواو (طرا لأربعة فصاعدا) لأن ما هي فيه  
إذا كان لا يندم نظير المستحق الإحلال فيجعل هو عليه قاله الفارسي وسواء كانت على أو اسم (فقول) في  
الفعل (محذوف) بمعنى أخذت (وذكرت) بمعنى نعتت بإقرار الواو من صورتها لثباتها في (فإذا جدد  
بالحمزة أو التضمين قلبا عطية وركبت) بإبدال الواو ياء لأنها صارت رابعة (وقول في اسم المفعول) هو

لم يرد به هنا بل (قوله وصحت فيه العين) لو حذفت لكان أول كلمة ظاهر (قوله أن تضع أربعة فصاعدا) قال الثاني يليني أن يستثنى من هذا  
لام مفعول الذي ما ضربه على فعل فتح العين كقولهم ومدهر لأنه يجب فيها التصحيح على ما سبق في المسئلة ثمانية وكان المراد بهذه الواو  
المذكورة بالمسئلة الرابعة الواو الواقعة في ما ضربه أو اسم مفعول لم يردع أو اسم فاعل قلبه فيه وإلا فالمسئلة الثامنة داخلة في المسئلة



إذا نكر لوم الأفراد والتذكير وامتنع تأييده من استعماله دينا مؤثرا مع كونه مكر إشكال وأجاب بأنها خلعت عنها الوصفية غالبا وأجريت بحري ما لم يكن فطو صفا كرجسي ونظيره وإن دعوت إلى جعل ومكرمة . يوما سراء كرام الناس فادعينا فإن جعل وإن كان تأييد أجل لكنه خلع عن الوصفية وجعل اسمها للعبادة العظيمة اه من شرح البرماوى والركشى على البخارى بالمعنى (قوله ويجب حيلته الخ) اقتصر على ذلك ولم يقل ويكسر ما قبلهما إن كان مضموم لأن ما قبلهما قد سبق على ضمة كما سياتى في قول الشارح غصار أيم فإن الظاهر أن أوله يبق على ضم، وقال ابن الحاجب هو جامل في جمع الوى بالضم والكسر فالضم على أصل أن جمع أفضل غير اسم لتفضيل فعل كسر جمع آخر والكسر لتخفيف (قوله المنفية عن الواو) (٣٨١) هذا واضح فيها تقدمت فيه الواو دون

ما تقدمت فيه الياء فالوجه ترك هذا التبدل أن المذهب هو الأول الساكن مطلقا (قوله واو كان الخ) فيه نظر لأن البغداديين يقولون إنه نقل من فعل بالفتح إلى فيل بالكسر فهم لا يقولون ذلك إلا بالكسر فظل ما قاله الشارح (قوله جرادا) فيه نظر بالنسبة لسور من قلب الالف واو واجب لا جائز وأما بوجه فكذلك إلا أنه ربما يلتبس بالمعنى للمعول من بايع إليه يقال فيه أيضا بوجه وقد يقال إن مراده بالجراد عدم اللزوم إذ يجرى مثله للعامل ليعود ما كان لما كان فليتنامل وبعضهم قال وليس أى السابق منها بدلا من ألف كسور أو من واو كديران فإن أصله وان هو أحسن من صنيح الشارح (قوله لجميع ذلك لا إبدال فيه ولا إدغام لعروض الحرف

يستثقلون الواو مع الضمة أو هو ليس فيه اختلاف لأن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى وينغم قالوا النصبا اه . المسئلة (السابقة أن تلقى) أى الواو (والياء) ريجتمن (في كلمة) واحدة (والسابق مهماسا كن متأصل ذاتا وسكونا) بالنصب على التغير فإذا اجتمع هذه الشروط رجب قلب الواو ياء تقدمت الواو أو تأخرت لأجل أن نقل من الياء تحصيل التخفيف ما أمكن (رجب حيلته) أى حين إذ ثبت الواو ياء (إدغام الياء) المنفصلة عن الواو (والياء) السائلة لا جناس مثلين (مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء) على الواو (سيد ومبدا أصلهما سيود ومبوت) لأجل ما من ساد يسود محذوف ومات بموت على إحدى الألفين ووزنهما هتاهل هتقين من أهل البحر فيفعل بكسر العين وذهب البغداديون إلى أنه فيفعل بفتح العين كضيم وصيرت نقل إلى فيفعل بكسر العين فالواو أنزل إلى الصحيح ما هو على فيفعل بالكسر وهذا ضعيف لأن المعتل قد بان فيه عالا بأن في الصحيح لا يرفع على مراده فيجوز أن يكون هذا بناء هتصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كمتاهل فاعل لو كان ياء لبعلا بالفتح قالوا أسيد بالفتح (ومثاله فيما تقدمت فيه الواو) على الياء (طويل) بالتشديد (مصدرا طويلا يولد وأصلها طوى ولوى) يفتح أو لها وسكون تأييد ما قبلها الواو منها ياء مراد فمعدل الياء (رجب النصحيح) أى الواو (وإن كانا) أى الياء الواو (من كلمتين نحو يذو ياء) بتقديم الواو على الياء (ويرى واحد) بتقديم الياء على الواو (أو كان السابق هما) أى من الواو والياء (متحركا نحو طوى) متحركا أو ساكنا (وغيره) متحركا (بالياء بالضم) (أو) كان السابق (عروض الذات) هو أن الواو ثلاثا أو أعاد بدل من ألف هو سور والمبدل عن ياء كما إذا ثبتت من البيع مراد أن يطرقت بفتح ثم بيتة فأم بفتح فاعله نقلت بفتح والمبدل عن حمزة (نحو روية) بضم الواو فتح الياء ما شاء (مختفيا) بالهمزة بجميع ذلك لا إبدال فيه ولا إدغام لعروض الحرف الأول بخلاف أرم مختلف أرم هو مثال أرم من الألف بدلت الهمزة الثانية وأر لا تضام التي قبلها فصار أرم وهذا الإبدال واجب قلب الواو ياء أو فمعدل الياء فصار أرم وهذا الإبدال والإدغام واجب لأن الواو عارضة الذات وجوزها إذا أصلها همزة لأن العروض التى جسي من الإبدال إنما هو العروض الجائز لا الواجب (أو) كان السابق منه ما (عروض السكون نحو قوى) يسكون الواو (فإن أصله الكسر) لأنه فعل ماضى (ثم إنه سكن لتخفيف كإبدال في ضم) بكسر اللام (علم) بكسرها وأجاز بعضهم بالإدغام بعد الغلب (وشدحما ذكرنا ثلاثا أو أعاد مع أهل ولا يستوف الشروط كقراءة بعضهم إن كنتم لريا لعنبرون بالإدغام والإدغام مع أن الواو عارضة الذات لأجل هتمة من الهمزة سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكى بعضهم

الأول) كان مراده بجميع ذلك من أقسام مسئلة عروض الذات لا ما كان من كلمتين أو كان السابق منها متحركا لأن التحليل لا يجرى فيه بابل وقاصر على المسئلة الأخيرة بأقسامها (قوله لريا) بضم بعضهم إلى الريان شذوذه من حيث الاحمال مع استحقاقه التصحيح نحو صيم وقيم جدا صام وقام فلهنم لو أوليها ياء بلا مفتش وأصلها صوم وقوم قالها بالحاجب قال بعضهم وظاهر أن الشذوذ هنا بالنظر إلى القاعدة المذكورة لا مطلقا فإنه مقيس بالنظر إلى قاعدة أن الواو إذا كانت عينا لفعل جمعا صحيح اللام تطلب ياء وإن كان الآخر فيها لتصحيح قاله الشارح ذكر بأن شرح الفانية وأشمن منا قول الشارح الألف تلتامية ابنة مندره لأن أرق التباين لا كلامها والقياس النوام ووجه شذوذه ما سرفيا قبله ووجه كونه أشذ بعده من نظير الواو هو على التخفيف عدم مراعاة القاعدة اه منه

أيضا (قوله نحو حين) وينظر هل واو مكسورة أو مفتوحة ثم رأيت ما يدل على أنها مفتوحة وهو قول الصحيح ذكره في شرح القافية والياء في حين زائدة والواو أصلية لوجود فعل كسبتل وعدم فعل متأمل (قوله وإنا لم بدلم الخ) قد يقال عليه كأنه لا أولي وإنما لم يقلب وبدلم وينظر ما معنى قول الجوهري وليس على وجه الفعل وقد يقال أنه ليس جاريا على طريقته بل هو اسم جامد ليس بمصدرا بخلاف قول وسيدريد (٣٨٢) (قوله ابن حبة) الياء في حيرة أصيلة والواو منقلبة من الياء الأصلية فلهذا الصحيح ذكرها في شرح القافية وينظر ما وجه

إطراده على لغة (نوع صحيح من استيفاء) أي الشروط (نحو حين) فتح المضاد المسجدة وسكون الياء وهو السور الذكور وإنا لم بدلم لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قاله الجوهري (وأبوم) فتح المدة وسكون الياء على لغة أصل لا هم يقولون إذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم أو يوم أي كثير العناء (وعوى) فتح الواو (الكلمة عوية) نسخ (ورجا) بالهمز والمد (ابن حبة) فتح الحاء وسكون الياء في الصحاح وإنا لم بدلم حيرة لأنه اسم رجل ممنوع الصرف العلمية والتأنيث (نوع أبدل فيه الياء) وأراد أنه لو أوفى بها على عكس القاعدة (نحو) عوى الكلب (عوة) والقياس فيه (نهر) نعم النون وإفاء والتدبير الواو (عن المنكر) والقياس نهي لأن أصله نهي لأنه قول من النهي (وأطرد في أصغر ما يكسر على لغة) من محرك الواو (نحو جدول) وجدول (وأسود) اسما (لحبة) وأسود (الإفلال والتصحيح) فاعل أطرد فقول في تصغير جدول وأسود جدول وأسود بالتصحيح وجدول وأسود بالإعلان أما الإفلال وهو الأرجح فهو جاري مجرى سيدريد على القياس وأما التصحيح فلا يكسر فيه الياء مجرى الياء جدول وأسود لأن كل واحد من ياء التصغير والياء المكسرة هي من جنس فلو كان أسود صفة لسكن فيه الإفلال لأنه لم يجمع على أسود قاله الفارسي واحترزنا بقولنا من محرك الواو من نحرهم رد ومرد فإحما وإن كسر على معاملة الإفلال واجب في مصدرهما لقولهم رد ومرد ولا يجوز التصحيح والفرق قوة الحركة وحذف الساكن وعدم الاحتداد بحركة التصغير لم يرد عليها قاله ابن إجاز المسألة (الثامنة أن تكون) الواو (لام مفعول) الفعل (الذي صاحبه على فعل بكسر العين) قوله بذلك تصغير الإلام الأول (نحو طيبة فهو مرطوب) الثاني نحو (المري على زيد فهو مري) والأصل على أيها مرطوب فهو برأوين بعد العين أو ما ياء أو مفعول ولا يها لأنه قلبت لامها ياء أصل الإلام على الفعل لأنه إذا فاك واجب الإفلال إذا خرف الذي قبل الآخر مكسور فصارت ياء مفتوحة فاجتمع فيها الواو والياء وسبقها إحداهما بالسكون فقلب الياء ياء وأدخلف الياء في الياء وأبدلت الحصة كسرة لتسلم الياء من القلب وارا (وهذا قرأنا بعضهم) راضية (مرضوة) بالتصحيح وجهه في التسهيل مرجوحا (لأن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مفرور ومدهر) الأصل مفرور ومدهور برأوين واو مفعول ولا م الكلمة فأدخلف الأولى في الثانية لاجتماع المثلين (والإفلال شاه كثره) وهو جدي بطول الحارثي

وقد طبع عرس مليكة أنى . (أنا البيت معديا على وطديا)

فاعل معديا وأصله ممدور وعرس الرجل زوجه ومليكة بالتصغير اسمها وألفه المازني ممدورا بالتصحيح وألفه غيره بالإفلال وإلى جوارها أشار الناظم بقوله

وصح المفعول من ممدورا . وأصل ان لم تنحر الإجراء

فالتصحيح حلا على فعل الفاعل والإفلال حلا على فعل المفعول والتصحيح أولى لأن الحمل على فعل الفاعل أولى المسئلة (الثامنة أن تكون) الواو (لام مفعول) ضم الفاء (جمعا نحو صبارة هي ونظا وقن ودلو

القافية وينظر ما وجه قلب الياء فيه واو أو ظاهر قوله مع استيفائها وتمثيلة بحيرة أنه لا يفتقر أن تكون الواو متصلة للأداة إذا كانت متأخرة عن الياء فلي تأمل (قوله نعم النون) فيه نظر مخالفت لقول القافية وبعض شروحا ونجرا عن المنكر مبالغة فاء لأنه ظاهر في أنه يفتح النون كطرووب مبالغة صواب فلي تأمل (قوله بكسر العين) قال الله عز وجل إنما قبل قوله بكسر العين حتى يأتي حل الاسم على الفعل في ذلك اه وهو مأخوذ من كلام الفاني فإنه قال إنما قبل بكسر ما ضبه على فعل بكسر العين لأن صاحبه إذا كان كذلك قلبت فيه الواو ياء ويحصل عليه اسم المفعول اه وأشار الفارسي إليه بقوله لا يها ياء حلال الاسم على الفعل (قوله لأنه إذا ذاك واجب الخ) الظاهر أن ضميره حاد على اللام وينظر هل يعود عوده على الفعل أولا وعلى الأول

فكان الظاهر أن يكون فيه (قوله لأن كانت عين الفعل الخ) قال الفاني إن قلبت قبل على الشيء على أنار كالهم من هذا القبيل فيكون اسم المفعول منه مفلوك فهو ومقل كبرى (نفس) في الصحاح أنك تقول قلبت القوم والسوق فهو مقل وقوله فهو مقل لغة (قوله ونظا وقن) فيه إحدى الجوز الستة التي جمعها ابن مالك في قوله جمع ألفا ألفا ألفا وأقبة . مع القن قين واخمن بض وينظر ضبط كل جمع منها والقفا وراه المتق كالقافية ويذكر وقد يمد



(قوله قالوا أبو) وأبعد الثاني يمدح الكسائي بأن أمدح أخلاقه في رواية . به الجهاد أخلاق الأجر السوابق (قوله هنا الفصح  
هنا) قال الثاني أنه هي الفصح هنا فن شرح العجاجة لجارودي وهي التبص (٣٨٣) به رعبا إذا كبروا له ولا يصل

عاقبه إذا ذكره شرح  
العجاجة لا ينافي أن هنا  
بالتاء المثناة كذلك كيف  
وفي التذييل وقد بلغت  
من التكبر هنا (قوله  
وهو المصدر) قال الثاني  
البر أي بالباء الموحدة  
البيت المتقدم أمام البيت  
وقال الدكتور في قول  
الشارح وهو المصدر فيه  
لظرفه فهم من كلام  
القاموس أن ذلك لم  
يستعمل مصدرا وإن كان  
ذلك لا يدل على عدم  
وجوده وبعبارة القاموس  
والبيت المتقدم أمام  
البيت وكناش واسع  
لنور والجمع أباها وهو  
وهي والواسع من الأرض  
ومن كل شيء وجوف  
المصدر أو فرجة ما بين  
التيين والنحر وقبل  
الولد بين الوركين من  
الحامل والجمع أباها وأبه  
وهي وهي والباهي من  
البيوت الخالي المطلق  
وأباها فهي كعلم والبيهي  
روى عن عروة والباء  
الحسن والفضل هو كسر  
ورضى ودخلوسى ويص  
وهرة اللبن وباعينه  
فبوتة طلبه بالحسن  
وأبهي إلا ما فرطه الخيل  
عطها عن الفزور والرجل  
بأصية اه عبارة القاموس

وذلك والأصل ضرور وقصور ولو فاستدلوا اجتماع واو بين الجمع ففسدوا الواو الأخيرة بأتم أعاد  
الأولى بالقلب بواو الإغلام وكسر ما قبل الباء التصح (والتصحح شاذ في أبو رانخ) جميع لأبوا أخ  
سكاها ابن الأعرابي (وهو) بحاصلة (جما لنحو هو الجاهة) حكم سبويه عن بعض العرب أنكم  
لتنظرون في نحو كثرمة (وهو بالجمع جمعا لهو وهو السحاب الذي هراق ماء وهو) يفتح الموحدة  
وسكون الهاء (وهو المصدر) جمعه (هو) حكاه أبو حاتم عن أبو زيد الجرجع المذكورة مضمومة الأولى  
والثاني والأصل فيها أبو وأخوه ونحوه ونحوه وهو أبو رانخ وأدغمه أو لا هاء في الثانية (فإن كان  
فعل فردا وجب التصحيح لنحوه هنا كغيره لا يريدون أن لا يرضوا بقولهم في المال هو) إذا  
داد (وسما يدسموا) إذا علا وجمع هذا لثمة مصادر مفردة مضمومة الأولى والثاني والأصل فيها عتور  
وهو وروى وهو أبو رانخ وأدغمه أو لا هاء في الثانية (وعد فعل) ذهب الوار الأخيرة بواو إعلال الأولى  
كإعلال على (نحو هنا التبص هنا) إذا كبر (وقد سبق قبا) والذين الظم يفتح التسمية بين الجمع  
والفرد فاه قال . كذلك ذا وجهين في القول من . في الواو لام جمع أو فرد بين  
إلا أن الإعلال في الجمع أولى لثمة والتصحيح في المفرد أولى لثمة المسئلة (المباشرة أن تكون) الواو  
(هنا الفعل) يضم القاموس لثمة اليمين حال كونه (جما صحيح للام كصيم) جمع صائم (ولم) جمع نائم  
وهيها واو وأصلها صوم ونوم فاجتمع في الجمع واو وضمه وكأه اجتمع ثلاث واو مع فعل الجمع  
فحصل إلى التخصيف قلب الواو بين يدين لأن الياء بين أحرف من الواو (والأكثر فيه التصحيح) حل  
الأصل (تقول صوم ونوم) والكثير العالغ الإعلال والباء يفتح قول الظم . وشاع لم يرم في يوم .  
(ويجب) التصحيح (إن اختلف اللام ثلاثا إلى إعلال) إعلال اليمين وإعلال اللام (وذلك كصوى  
وغوى) بإجماع أو بغيره ولقد بدنا بينهما (جما شاذ في) سمي كقول من شوى يفتح ويغوى يفتح  
والأصح في الماضي فتح الواو لا كسرهما وفي المصدر بالفتح والآخر في الجمع شوى ويغوى فاعطف  
اللام قبلها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم بعدها لا لثمة الياء كغيرها أطوع اليمين جنبها ياء لتوالي حل  
الكلمة إعلال ذلك مستكره عدم (أو فصل من اليمين) حلت على قوله أصلها يوجب التصحيح  
إن فصل اللام من اليمين بألف (نحو صوام ونوام لبدها) أي اليمين (حيث) أي حين إذ فصلت  
بألف (من الطرف وشذ قوله) وهو أبو التميم الكلاب

الأطرفتنا بية أنة منسدر . (فأرق الياء إلا كلامها)

والقياس النوام بالتصحيح وإليه أشار الناظم قوله . ونحو نيام شذذه نعى . أي روى  
(فصل) في بدل الواو من أختها الألف والياء أما إبدانها من الألف فن مسئلة واحدة وهي أن ينضم  
ما قبلها سواء كان متعلقا فعل أم اسم فالأول (نحو يرمي وضرب) متعلق للفعل وأصلها ما قبل الباء  
للفعل بايع وضارب فلما بينهما للفعل عدم صوابها فتمتدرا بقاء الألف به مضمومة لأن الألف لا يكون  
ما قبلها إلا مفتوحا قبلها الألف واو الجاهة حركة ما قبلها (وفي التذييل ما وروى هنا) والثاني هو  
ضرب مضموم ضارب إن لم تكن الألف ثابته متقلبة عن ياء نحو ناب وهو الس في أبا حيث ترجع إلى  
أصلها وهو الياء مفتول ييب (وأما إدخالها) أي الواو (من الياء في أربع مسائل إحداها أن تكون)  
الياء (ساكنة مفردة) عن مثلها (في غير جمع) سواء كان على اسم أو فعل فالأول (نحو موقن وموسر)  
أصلها ميقن وميسر اسم فاعل من البقين واليسر أبدلت الياء فيها واو أو قرحها بعد ضمة والثاني هو

حسن وجهه وهي البيت بنية وصحة وحله وبئر بأصية واسعة التيم وبهاوا تضرروا وبية كسمية بأصية اه عبارة القاموس  
(قوله ساكنة مفردة في غير جمع) لا بد أن يضم إلى ذلك بعد ضمة

(قوله لأن حيف) كان صوابه لأن حيفا بالالف (قوله وتجمع على عبط وعرط) مفكك على قوله ويجب حذف المثة قلب الضمة كسرة (قوله وبقي الإعلال وهو إبدال الضمة كسرة) إضلاق لإعلال على ذلك مجاز وحقيقة الإعلال كما في الشافية وغيره ما تغير حرف الياء لتخفيف بالقلب والحذف (٣٨٤) أو الإسكان (قوله ولك أن تقول الخ) يقال عليه إن قلب الواو ياء في هريان كظن أن

لوقوعها بعد كسرة كأن تقدم في المثنى والالف والنون لا يصفان من التاء فإن التاء كأن تقدم يجب معها قلب الياء واو أو كما إذا نبت من الرمي مثل مقدرة فإليك تقول مرمومة بقلب الياء واو أيضا فإن الالف والنون حرفان موجودان حصا فبعدا من الطرف قالوا المصنوع ما فيها في الحفل لأن الطرف هو قد يقال إن الالف والنون لا يكونان أصنافا حلالا من التاء اللزومة في التحصيل من الطرف كما قال المرادي وكما نعت التاء من الطرف تجمع الالف والنون منه وأما إعطاء ما قبل الالف والنون في هريان حكم ما وقع آخرهما فلا يس فيه دليل لأن قلب الواو ياء بعد الكسرة لا ينوقف على كونها طرفا كقيام وصيام وأما مرمومة فهو آخر حقيق فتأمل (قوله نحو تقوى) ومثل تقوى بقرى من أقيمت عليه أي رحمت وقد يقال بغيرها بغير أوله وبغيرها

يوقر ويوسر (ويجب سلام) من الإبدال (إن فركت) لأنها العاصف بالحركة عن الإبدال (نحو ميام) بضم الميم وتخفيف الياء قال الجوهري هو أشد العاش والقيام كالجنون من الضيق والقيام داء يأخذ الإبل فتهب في الأرض ولا ترمي (أو أدغم) الياء مثلي (تكميض) جمع حائض فلا يبدل الياء فيه واو لأن المدغم والمدغم به بمدة حرف واحد يرفع الحان بهاء فمرة واحدة ولذلك يجوز الجمع بين ما كنين إذا كان الأول حرف لين والثاني مدغما كذا لأن ابن الحرف الأول وامتداد كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك وإذا كان كذلك لم تنسقط الحركة على علم أو و هذا المثال عارج أيضا بقوله في غير جمع لأن حيف جمع والمثال الجيد أن يبي من يبيع مثل حاص من فتقول يباع ولا يعمل لما ذكرنا (أو كاسد) الياء المفردة (في جمع ويجب في هذه) المائدة (قلب الضمة) الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع (كسرة) لتقل الضمة والياء والجمع وذلك (كهم) جمع أحمب وهما (ويبيض) جمع أبيض ويضاء (في جمع أفضل ومعلم) وغيرهما كعبط جمع عايط على حد فطم بارل وذل والمالط مهملتين النافذة التي لا تحمل وتجمع على عيط وعرط المستندة إلى أن رفع الياء (بدد سمعته) إماما لم فعل كجر الرجل وقضو) بفتح أولها وضم لا يهما إذا تعبدت من عقله وقضو (معنى ما أمه أي ما أضله) والنية الفضل (وما أنقصه) أي أحسنه وأنقصه الحكم والأصل هو رخص من سبب وقضيت فأبدلت الياء فيها واو لأن قوله ما بعد حية (أولام اسم غنوم ثمة) التائب (سببه الكلمة عليها) من أول الأمر ولم يبق لها حذف (كأن يبي من الرمي) أسما غنوما بالتاء (مثل مقدرة) ضاع الميم وسكون القاف وضم الهمزة (فإليك تقول مرمومة) ما رواه والأصل مرمية أذهب الياء واو أو قوما بعد ضمة (مخلاف) ما إذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة أو قلب الياء (نحو تواتي قرابة فإن أصله قبل دخول التاء ثوابا بالضم) النون لا من باب التفاعل فإن قرابة (ككاسل ككاسلا) بضم السين (فأبدلت ضمة) أي ضمة النون (كسرة لتسلم الياء من القلب) واو (ثم طرأت الياء لإقادة لوحدة) بعد الإعلال (وبقي الإعلال) وهو إبدال الضمة كسرة أو قلب الياء (من سبب حية) ولم ينفذ الحكم بإعادة الضمة إلى أصلها وإبدال الياء واو لأن ذلك يؤدي إلى رفع اسم مرمية إلى آخره واو قلها ص لارمه لأن التاء العارضة في حكم الاءصال فلا يمتد بها (أولام اسم غنوم بالالف والنون) الراء هي (كأن يبي من الرمي) أسما (على وزن سيمان) فتح السين المهمة وضم الياء واحدة (اسم الموضع الذي يقول فيه) خلف (ابن أحر) في تميم من قبل على الصحيح (ألا يديار الخ بالسبحان) أمل عديا بالياء المثلوان وهما الليل والدمار (فإليك تقول رعرع) بضم الميم والأصل رعيان فأبدلت الياء واو لأن قوله ما بعد ضمة ولك أن تقول إذا بي من الغزو مثل ظر ما فيه يقال هريان فتعطي ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخرها محصا كرخي ومقتضى هذا أن لا يقال مثل سيمان من الرمي وموان لا به لا يجوز أن تقول في مثال عند من الرمي وموان لا به ليس لاسم مشكك آخره واو لارمه بعد ضمة بل يجب أن تحذف الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم لك فيجب أن يقال رعيان بإعلال حركته دون الحرف قاله الموضع في الحواشي المثة (الثالثة أن تكون) أيام (لا ما فعل فتح الماء أسما لا صغ نحو تقوى وشروى) بالفتح المهملة بمعنى المثل يقال لك

بفتحها وبالياء قلبه ياءه واو في المفتوح وإنما لم يرفع الضمة في تقوى لثقلته به وكثرة في طعنا وقال الجوهري تقوى أصله وقيا قلبت واوه تاء كافي تراث ثم ياءه واو انصار تقوى وهو غير منصرف لأن الالف التائبة وفي التكفيل عن عيسى بن حمزة قرأ على تقوى من الله بالتون جعل الالف للإعلاق بمضمر كثر (وأقول) يلزم في تقوى اجتماع تعليل قلب الواو تاء أوله وقلب لاه واو وهم يحدرون من اجتماع إعلالين في الكلمة لكن ذلك موجد في كثير من النكبات

( قوله حكاه ابن جني الخ ) اي كونه يروى بمعنى مثل واما كون شروا بمعنى مثله فشهور ليد كور في الصحاح وغيره من كتب اللغة وجارية  
ان جني بعد ان قال الشروى هو الخلل وقال بعضهم شروا وشروء وقد غريب ( قوله وريا ) قد يقال لا تدوز وريا لان قلب يائها واوا  
يستلزم قلبها ياء محلا بقاعدة اخرى وهي انه اذا اجتمع قلبا ياء واوا وسقط احداهما بالسكون فقلت الواو ياء الخ قلبها واوا يروى الى  
قلب الواو ياء محلا بما ذكر فعدم قلب الياء واو المسامع وهو ما ذكره فلا يرد في بعضه ( ٣٨٥ ) هذا وهذا كله في زيادة اسم التراكمة

شروا وشروء اي مثله حكاه ابن جني شرح غريب فصرح البازلي ( وقضى ) بالفاء والمشاة الصوتية  
والاصل تقياء وشريا وشريا لا يمان تقيع وشرب وشرب فثبت ابدال الياء ايم واوا فرقا بين الاسم والصفة  
وخصر الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان اهل لثقل ( قال السطري ) في شرح الكافية ( وابنه )  
في شرح الخلاصة ( وخدسجيا ) اسما ( لمكان ) ليدنه ( وريا ) اسم التراكمة ( وطنيا ) اسما ( لولد البئر  
الوحشية انتهى ) كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر ( فاما الاول ) وهو سحيا من السحى  
( فيجوز ان يكون من صفة كثر ياء وسحيا من شرب ياء وسحيا من شرب ياء ) ر سحيا من شرب ياء وسحيا من شرب ياء  
كما اوله الهامس ( واما الثاني ) فهو وريا من الري ( فقال الجوهري ) سحيا وسحيا وسحيا وسحيا ( صفة طيب طيبا  
الاسمية ) وليس تضاد ( والاصل راء وريا اي علوا وطيبا واما الثالث ) وهو طيبا من الطيبين ( قالوا كثر  
فيه ضم الطاء والعام استصحبا لتصبح حتى فتحوا لا يصف ) كذا لم يفته وبمعهم الموضع ثم قال في  
الحواشي وظهوره ان يمدان مراده شذوذ الاستعمال الذي فرأت بخطه في حاشيتنا ابدال الواو من الياء لاما  
لفعل لا يقام عليه لا تنفاه السبب والسبب هو مزيد الثقل ايم وسحيا بوجه الامين ورواية ضبطه مختلفة  
فقال الاصمعي يروى بضم الطاء على مثال حبل وقال احمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكرى وقال ابو  
عبيدة فتح الطاء والتونين وقال ابن السكيت المستقر ( راء ان ركوب ) الياء المضموه ما قبلها ( عينا فعل  
بالضم ) في الفاء ( اسما كطرو ) بمعنى طيبا ( مصدر اطياب ) بفتح ( او اسما كطرو ) بالضم ومنه فجرة  
طرو ( او صفة جارية تجري الاسماء ) و عدم جرياتها على موضع كسوا لانها العوامل ( وهي فعل اصل  
كالعوز والكوس والخود ) بالحاء المدجمة ( واما المهملة ) ( واما اطياب ) بفتح ( واما كوس ) بالهمزة  
بمضد جارية تجري الاسماء الجامدة ( والذي يدل على انها جارية هي الاسماء ) الجامدة ( ان اصل  
التصنيف يجمع على افعال ليقال ) في جمع الاصل ( واما كوس ) بالهمزة ( واما كوس ) بالهمزة ( واما كوس ) بالهمزة  
وهو اسم جامد الرعدة ( فاكل ) هو الاصل الطيب والكيس والخيرى هم اول ابدال الياء واو السكونها  
وانضمام ما قبلها ( فان كان فعل ) بالضم ( صفة صفة ) اي جارية على موصوف ( وجب قلب صفة  
كسرة ) لتسلم الياء من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم ( ولم يسمع من ذلك ) لا كلمتان ( قدمة خبري )  
بالضاد والراء المدجمتين ( اي جارية ) بالهمزة والراء المهملة من طرف صارا حقه بضمه ( اذا لم يسمع حقه وجار  
عليه فيه ) ومثلية ) بضم الهم ( حرك ) بالحاء المهملة ( اي يتحرك فيها ) انشكبان ) يقال حاك حاكه ذهب اذا  
حرك منكبها واصحابها خبري وحركي بضم اولها فابدأه بضم كسرة لتصح الياء على حد قولهم في  
جمع ايض ايض ( هذا كلام الجوهري وقال السطري ) في الضم :

وان يكن عينا فعل وصفا فذلك بالوجهين منهم بلى

( و ) ال ( ابه ) في شرحه ( يجوز في دين فعل صغار لم تضمة فكتب الياء واوا بدل الضمة كسرة  
لتسلم الياء من الاء ) ( فقول الطبري والطيبي والكوسي والكيسي والضري والصدق ) زودنا من

( ٤٩ - تصحيح - لاني )

( واما الثاني الخ ) قال الناصر الحفاني فاعلم ان يقول اصحابا وريا فعارض

قلب اللام واوا اما تقدم من القاعدة في اجتماع الواو والياء مع سبق حدهما وتأصله اذا وسكونا وروا عمل هذه القاعدة ثم قلبت اللام  
واوا محلا بالقاعدة الاولى للزوم لدور إذ يجمع حينئذ قلبا وراو مع سبق والتأصل المذكورين ( قوله ثم قلبت اللام الخ الخ ) فيه  
نظر اما أولا فلان سحيا وريا وطنيا هكذا استعمل شذوذ من حيث الاستعمال واما ثانيا فلان الحاشية المقررة المذكورة فثبتها  
نظرا لانه في قولها لا تنفاه السبب بمنوع بما سبق وقوله فرقا بين الاسم والصفة فليأمل ( قوله في عدم جرياتها الخ ) ينظر مع قوله

والذي ابلغ (قوله كطوبى وكوسى) فيه نظرا لان كوسى صفة لكنها كالاسم وطوبى قد يكون اسما وقد يكون صفة كما سبق  
 (فصل) قوله غنى جبال وتوام) قياس من اعتد بالارض ان يمل في بحر جبال إلا ان ابن جنى قال في المختص سألني أما على  
 قلت له من أجرى غير التوام جرى التلام فقال في الآخر لم أجوز له ان يقول في جبال جبل وجبال فقال لا وأما إلى ان القلب أقوى  
 من حكم الاحتداد بالحركة في الحرف فلا يبلغ في الجواز ذلك (قوله يقال لها توأمان) فيجوز لقول الخليل فتوأم ولدان معا ولا يقال لها  
 توأمان ولكن هذا توأم وقد اختلف عن الأركشي على قول المهاج في كتب السعد لا يصح نقا ما حدثوا من قول ابنه خلاف المشهور واستدل  
 بكلام الخليل ورده الجلال السيوطي في التاج والندرة بأنه خلاف لقول أبي حاتم والهمام وابن قتيبة وغيرهم يقال هما توأمان والتوأم  
 أحدهما ولا يقال هما توأم وقال ابن تقي الدين السانوي يملون قوله من في بطون واحد توأم والصوراب توأمان الواحد توأم اه وحيث  
 فقوله الأركشي أن قول الخليل هو المشهور غير صحيح واهم أن نقا منع أن يقال توأمان أن التوأم الولدان معا فلا يصح أن يقال توأمان  
 ويراد أنهما لأن ذلك منقول من قوله وهذا مرهوب بأن التوأم المولود مع غيره من الاثنين فصاعدا ولا يختص بالأثنين كما يأتي عن القاموس  
 فإذا أريد التخصيص على أنهما التان قيل توأمان وتوأم في شرح المتأخر لا بأس به عند قوله في ذلك الكتاب بعد ذلك الموضع حتى تأتي  
 توأمين كلام غير محرر لا بأس بذكره (٣٨٦) وبيان ما به رخص كلامه وقوله توأمين يقتضي أن التوأم اسم لكل من التوأمين

وحاشي القاموس بل  
 صريحا أنه اسم لهما معا  
 وأن التثنية إنما هي لتوأم  
 وتوأماء وجارته التوأم  
 من جميع الحيوان المولود  
 مع غيره في بطن من الاثنين  
 فصاعدا ذكرنا أو أن أو  
 ذكرنا أو أن وجهه توأم  
 وتوأم كرجال اه واهم  
 أن التوأم بلا حصر اسم  
 لمجموع الولدين ما كثر في  
 بطن واحد من جميع  
 الحيوان ويحذف كرجل توأم  
 وامرأة توأم مفرد وتثنية  
 توأمان فاعتراجه بأنه  
 لا تثنية لهما معا بل من  
 يفرق بين التوأم بلا حصر  
 والتوأم بالهمزة وأن تثنية التوأمين إنما هي لاهمزة لا غير اه وفيه أمور الأول قوله أن عبارة القاموس صريحا أن التوأم اسم  
 لهما معا عرج بل هي صريحا في خلافه وأما اسم لكل واحد بقية كونه مع غيره فالثاني قوله أن عبارة القاموس صريحا في أن التثنية  
 لتوأم وتوامة يجب فإن القاموس لم يتعرض للتثنية في العبارة التي فيها والقياس أن توأم حيث جاءت تثنيته فهي أم من أن  
 تكون لتوأم وتوامة أو لتوأم وتوامة وليست بحري كلف يصح أن يكون تثنية لتوأم وتوامة دون توأم وتوامة وكونه تثنية لذلك أظهر  
 الثالث ما ذكره من الفرق بين التوأمين والتوأمين غير ما ذكره الفراهي التحرية في باب التثنية فإنه ليس المأخوذ على ما قاله في تثنية الاسم الرابع  
 اقتضى كلامه أن هو التوأمين أصل كالتوأمين وليس كذلك كما بين في باب الإبدال من الصرف الخامس أرم كلامه أن هو التوأمين  
 يكون التوأم وليس كذلك بل هو مشتق التوأم لأن التوأمين دخلت بغير حركة حمزة إلى الواحد وحذف الهمزة السادس وقع في قول كلام  
 القاموس غل في إسقاط بعضه وعبارة القاموس بعد ما نقله وبطل توأم قد ذكر وتوامة للتوأمين وإذا جمعتا توأمان وتوأم اه وقوله  
 وإذا جمعتا أي اجتماع وليس المراد إذا جمعا اصطلاحا لأن توأمين مشتق لا جمع وقوله توأمين كان على وزن حال فله كل لانه جمع اصطلاحا  
 وقوله قد مر وإن كان على وزن شلثم فهو مشتق على أنه يطلق على الاثنين بخلاف ما مر عن أبي حاتم والفرج ومن جمعهما (قوله متصلة أي  
 في كليهما) لو اقتصر على التفسير لكان أحسن (قوله ولذلك محتمل ضرب واحد وضرب ياسر) لو مثل بينهما من المثالين لكان أحسن

وحاشي القاموس بل  
 صريحا أنه اسم لهما معا  
 وأن التثنية إنما هي لتوأم  
 وتوأماء وجارته التوأم  
 من جميع الحيوان المولود  
 مع غيره في بطن من الاثنين  
 فصاعدا ذكرنا أو أن أو  
 ذكرنا أو أن وجهه توأم  
 وتوأم كرجال اه واهم  
 أن التوأم بلا حصر اسم  
 لمجموع الولدين ما كثر في  
 بطن واحد من جميع  
 الحيوان ويحذف كرجل توأم  
 وامرأة توأم مفرد وتثنية  
 توأمان فاعتراجه بأنه  
 لا تثنية لهما معا بل من  
 يفرق بين التوأم بلا حصر  
 والتوأم بالهمزة وأن تثنية التوأمين إنما هي لاهمزة لا غير اه وفيه أمور الأول قوله أن عبارة القاموس صريحا أن التوأم اسم  
 لهما معا عرج بل هي صريحا في خلافه وأما اسم لكل واحد بقية كونه مع غيره فالثاني قوله أن عبارة القاموس صريحا في أن التثنية  
 لتوأم وتوامة يجب فإن القاموس لم يتعرض للتثنية في العبارة التي فيها والقياس أن توأم حيث جاءت تثنيته فهي أم من أن  
 تكون لتوأم وتوامة أو لتوأم وتوامة وليست بحري كلف يصح أن يكون تثنية لتوأم وتوامة دون توأم وتوامة وكونه تثنية لذلك أظهر  
 الثالث ما ذكره من الفرق بين التوأمين والتوأمين غير ما ذكره الفراهي التحرية في باب التثنية فإنه ليس المأخوذ على ما قاله في تثنية الاسم الرابع  
 اقتضى كلامه أن هو التوأمين أصل كالتوأمين وليس كذلك كما بين في باب الإبدال من الصرف الخامس أرم كلامه أن هو التوأمين  
 يكون التوأم وليس كذلك بل هو مشتق التوأم لأن التوأمين دخلت بغير حركة حمزة إلى الواحد وحذف الهمزة السادس وقع في قول كلام  
 القاموس غل في إسقاط بعضه وعبارة القاموس بعد ما نقله وبطل توأم قد ذكر وتوامة للتوأمين وإذا جمعتا توأمان وتوأم اه وقوله  
 وإذا جمعتا أي اجتماع وليس المراد إذا جمعا اصطلاحا لأن توأمين مشتق لا جمع وقوله توأمين كان على وزن حال فله كل لانه جمع اصطلاحا  
 وقوله قد مر وإن كان على وزن شلثم فهو مشتق على أنه يطلق على الاثنين بخلاف ما مر عن أبي حاتم والفرج ومن جمعهما (قوله متصلة أي  
 في كليهما) لو اقتصر على التفسير لكان أحسن (قوله ولذلك محتمل ضرب واحد وضرب ياسر) لو مثل بينهما من المثالين لكان أحسن

لأن الظاهر أن وجود الألف بعد الواو والياء مائع من قبلهما إضافة لشمع المائع لئلا ذكر (قوله إن كانتا عينين) الظاهر أنهما إذا كانتا  
 قائمين يكون الحكم كذلك هو نوال وثبات من فلا قلب أبدا وما في بكاء يطقن مقرر ابن مالك في أن سكن كلف إخلال غير اللام وغير اللام  
 يشمل القامو البعير (قوله لسكون ما بعدها) لو قال ما بعدها وما عيان كان أولى والضمير عائد إلى العين (قوله لسكون الألف) لو  
 أبدله بقوله لو جود الألف كان أولى (قوله وعلى فتوى) انتصر عليه ما لأن الظاهر أن الياء المتعددة لا يكون قبلها إلا الواو لا الياء  
 (قوله وبكى) هو ياء موحدة وكاتب بعدها وفي بعض النسخ ولا وهو غير مناسب لقول الفارح من قبالي. قوله إذا وليت غير الألف  
 والياء) كان جوابه أن يقول إذا وليها غير الألف والياء الخ (قوله وأصلها الخ) فيه نظر والذي في بعض كتب الصرفيين أن قلب الياء  
 والواو ألفين بسبب المد كوروقل إسناد القمل إلى رواو الجماعة ولما أسند القمل إلى رواو الجماعة حذفه أنه لا ثبوتها ما كتبه مع الواو  
 (قوله ولم يثبت لغة) قال شيخ الإسلام بل هو من جاء بمحمود وهو واجب إذا ذهب أثره (٣٨٧) قاله في القاموس (قوله وهو وهو  
 أهور) قد يدل فيه قال  
 نسائي وابن جرير من ثراه  
 أمارت عينه أم لم تمارا  
 أما على التنصب بل أو الأصل  
 ثمارن بنون التوكيد  
 الحفيضة كأنهم شهبوا  
 المحروم بالموقوف عليه  
 للأمر في قوله لمارا صفة  
 دالة على التوكيد وهو  
 أنه لما حركه الراء بالفتحة  
 لإرادة التنوين وجمع  
 بالآب المندوبة لا لثبوت  
 الساكنين وفيه العارض  
 باللام كقوله لما متنان  
 خطانا وهو يريد خطائنا  
 رمتنا وأجاز أبو علي أن  
 يكون ألف ثمار للتنبيه  
 كما قال وعين لها حذرة  
 بدرة وشفت آلهما من  
 أخرجه إليهم أخيرا الألفين  
 وإن كان ما تقدم مفردا

(و) الشرط الخامس أن يتحرك ما بعدها إن كانتا عينين وأن لا يليهما ألف ولا ياء متعددة  
 إن كانتا لامين) وهو المقادير إليه بقوله :

إن حرك التالي وإن سكن كلف • إخلال غير اللام وهي لا يكف  
 إخلالها بما سكن غير ألف • أو ياء المتعددة فيها قد ألف

(وذلك مما عالجنا في بيان وطول وخود في) اسم فاعل ما امرق لسكون ما بعدها هو الآب في بيان  
 واليا في طول والواو في خود في (و) صفة (اللام في ريبا وروا) في اتصال (وكتبان وحصوان) في  
 الأسماء لسكون الألف (وعلى فتوى) احكون أول ياء الألف لأنهم لو أعطوا قبل الألف لا يجمع  
 ما كان فيه قلب أحدهما فيصير القدر من يرفز الجيتس الخ في بالمر دراما حريتيان وحصوان لعدم  
 عايم وأما نحو على وفتوى فلا يبدل واو أو ألفا لأنه يؤول إلى التلصص لأن ياء النسب تستوجب قلب  
 الألف واو والواو كان تحريك الواو افتتاح ما قبلها بوجوب قلبها العاكس لا زال في قلب إلى الألف وقلب إلى  
 الواو (وألف العين في قام وباع) من الأوهمال (والبوباب) من الأسماء المتحركة ما بعدها (ألف اللام  
 في طراودها) من الواو (ورس وبكى) من الياء (وإن ليس بعدها ألف ولا ياء متعددة وكذلك) لكل إذا  
 وليت غير الألف والياء المتعددة من السواكن (وإن لم يكن حرفا أصليا يمشيرون ويحذرون قبلنا)  
 أي الياء في يمشيرون والواو في يحذرون (العين) تحركهما راجعا ما قبلهما (محم طه) أي الألفان  
 (الساكنين) وهما الألف والواو بطاعة ومماثل به من يحذرون الواو المقترحة ما قبلها مع فيه ابن مالك في  
 شرح الكافية لم يثبت لغة إلا أن يقرأ بالياء للفتحة (و) الشرط السادس أن لا يكون أحدهما أي الواو  
 والياء (عينا لعل) مكسر العين (الذي الوصف منه على أصل تحريف بهر أضيف) من الصفات المندوبة  
 (وهو نهر أهور) من الصفات المندوبة واحترز بقوله الذي الوصف منه على أفضل من نحو خاف فإيه  
 وإن كان مكسورا العين فالوصف منه على قائل نحو خائف (و) الشرط السابع أن لا يكون (أحدى  
 الواو والياء) عينا لمصدر هذا الفعل (الذي الوصف منه على أصل) كما يجب (فتحتين وهو مفعول بطل

لأن ذكر أحدهما كذكر الأخرى لدلالتهما على أن المراد في : نور ضبط يداي بها • لكان على الأمر الخيار فهذا حكم  
 قوله ما قبلها وقال : وكان في العينين حيز فنزل • أو سبيل كلف به قائل • وأعرض على نفسه بأن العور إما يكون في  
 إحدى العينين أما إذا صعدت الألف العينين فذلك محض واجب بأه يكون على حد متكسبها وقرعهم الفيران قال وقد ذهب ناس  
 في لا تتصلون رأي العين إلى أنه من هذا لأنه لم يدع اللام لألوية وأجاز أن يكون ثمار من المورد وهو الفساد لا الذي يحدث في العينين  
 فتور عارت على حد خاف لا على حد مروت بدليل قوله مرتبها هذا على حد شرتي عينة وشرتها وأض المامو خطته وفي أنه لم تصح  
 العين في مارت كما صحت في مروت بدليل على أنه ليس على حد مواته بقاء آخر وحكي سبب به أهورا في عينة ولم يكن النيباس أن ينقل هور بالهمزة  
 لأنه بمنزلة أهور فقد يجب أن اليبس يهز أن لا يكون على التلويذ (قوله من نحو خاف) قال الدونوري ربما يهمل بضم

(١) قوله وهو ضبط الخ هذا القطر هو مستقيم الوزن ولعل صوابه وهو ضبط يداي بها وطابت وهذا ظهر القاصد حيث  
 في اليدين أولا وأعاد الضمير عليهما في قوله وطابت مفردا وحرر اه



حي يابن أولاهما مكسورة فانه تكلف فكان القياس قاب أول الباب انما هو جردة القلب قال ابن قاسم أحد العبادي . فان قلت كان القياس قلب الياء الاول من نحو جويحيي المتحركها واجتاج ما فيها لم تكرر ادلك . قلت ذكره حلا على المختار نحو جوي المتحرك قلب الياء لتلاي جمع الاعلان (٣٨٨) لان لا ما اقلع ووجه من ان المختار اصل لانه اخبروا اكثر ومعانيه اكثر والمكسور

فزع فحق بالاصل في عدم الإحلال اه وفوقه معانيه أكثر ينظر ما معناه (قوله) وجب إحلاله مطلقا ليس هذا الإطلاق في مقابلة تفصيل سابق أو لاحق (قوله) وهي حمزة العفنين) الظاهر أن الحرة هي السواء مطلقا ومنه قوله أمال خمسة أثناء أخرى وأما القيس والتي فهو سواد العفنين فليشأمل (قوله) لأن محل التغير الطرف) لو قال بده لأن الطرف محل التغير كان أولى (قوله) صراحة) قال المرادى ومثل آية حابة وأصلها غيبة فأعطت الياء الأولى وصحة الثانية وماية وهي حارة صارت يعضها الراعي عند متاعه يشوي عند ما يطعم في السطح والمد كان أيضا والآية هي الطائفة المقصورة من القرآن وتطلق الآية أيضا على الشخص تفرل وأبت آية فلان أي قصه وتطلق الآية على المعجزة (قوله) لكونه الخ) قال الدوشري مراده به أن هذا الوجه ليس فيه ما يتكرر

وردة الحصر (والعور) يفتحنين وهو فقد إحدى العينين وإلى هذين الشرطين أشار النظم بقوله :  
 رشح عين فعل وفعلا . ذا أفضل كأفيد وأحولا

وإنما لم يصح الفعل المذكور حلا على أصل لموافقه في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو أهور وأحول وحل المصدر على لونه (و) الشرط (الثامن) أن لا يكون الواو حينا لا تفعل الدال على معنى التفاعل أي التشارك في القاطبة والمحمولة نحو اجتروا) بالميم من الماوراء (واشترروا) بالعين المحمودة من الماوراء لأن حركة التاء على حكم السكون (فأعني معنى تجاوروا ولشاوروا) فإن لم يدل على التفاعل وجب إحلاله مطلقا نحو اختان بمن عاصوا اختار بمن عار) أما الياء فلا بشرط فيها ذلك) وهو الدلالة على التفاعل فتعمل (لنرجا من الألف) في هج (ولهذا أعطت في استقرا مع أن معناه تسابروا) أي تصاربوا بالسيف لأن فيه شبه بالالف من الواو كما تاء أحيى بالاعلان منها إلى هذا الشرط أشار النظم بقوله :

وإن بين تفاعل من الفعل . والعين واو سلسل لم

(و) الشرط (التاسع) أن لا يكون إحداهما أي الواو والياء) متحركة بحرف يستحق هذا الإحلال) وهو القاب (النا) (فإن كانت) إحداهما (كذلك) أي متحركة بحرف يستحق هذا الإحلال) (صحة) الأولى (وأعطت الثانية صرحا حيا والمجوزي والحرز) الخ ما لم يمتد للمفتوحة (مصدر حوى إذا سود) والاصل فيهن الحبي والمجوزي والخو ولاه من الحوة وهي حر العفنين فليس لاهن ألقا تحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت أيهين ألقا لكانت كورة توالي إعلالان إحلال العين وإحلال اللام ولزم إجماع العفنين فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين ثم حذف الأخرى لملاقاة التوبين عند التكبير فيصير الاسم المتمكن حل حرف واحد وهو متبع فاقصر ما حل إعلال اللام لأن محل التغير الطرف والعين تحصلت بوقوعها حصرها وإلى ذلك أشار النظم بقوله (وإنما سطر فين) ذا الإحلال استحق . صح أول (وربما حكروا فأطروا الأولى وصحوا الثانية) يولي ذلك أشار النظم بقوله .... وحكى قد يمتن (نحو آية في أسهل الأقوال) الستة أحدها أن أصلها آية يفتح الياء الأولى كقصة القياس وفي ملاحها آية ينصح المين وأمل اللام لكن مكسر الشدة فأما على الياء الأولى فتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثاني أن أصلها آية بسكون العين كقصة على قلب الياء الأولى فقاما كقصة على العا وهو فاع ما قبلها فقط دون تحريكها فانه القراء وعزى لسبويه واختار ما بن مالك وقال في التسهيل أنه أسهل الوجوه لكونه ليس فيه إلا الأجزاء بطر السطة وإذا كان قد حل لواطية فيما لم يجمع فيه ياءان نحو طاقو سمع القهم قبل ثاني وصانق فبما اجتمع فيه ياءان أول لأنه أفضل الثالث أن أصلها آية كضاربة حذفه العين استغناء لتوالي يابن أولها مكسور ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف ياءة الأصل بالية فانه الكسائي ورد ياءه كان يلزم قلب الياء حمزة لو نحو هابدة ألف زائدة في قولهم أي الرابع أن أصلها آية بصم الياء الأولى كسر تحلته العين فأورد ياءه ما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس أن أصلها آية بكسر الياء الأولى كسفة فليبت الياء الأولى العا ورد ياء ما كان كذلك يجوز فيه التمسك والإدغام كحي وحى السادس أن أصلها آية كقصة كالأول إلا أنه أعطت الثانية على القياس فصارت آية

ويصالح للقواعد إلا الأجزاء المذكورة بخلاف غيره من لا وجه المذكور في ذلك ولا يلزم حل بقية الأقوال أيضا إلا أصروا أحد مخالف للقواعد فصارى هذا الوجه غير فكيف قال ابن مالك أحسن الوجوه موطئة بما ذكره وكون غيره مخالفا للقواعد من وجه واحد فقط ظاهر من كلام الفارح وغيره (قوله) ورد ياءه كان يلزم الخ) إيمان خص ما ذكره بأي مع ثابته في آية كضاربة لأنه محل بقاعدة أخرى وهي الحذف تخفيفا (قوله) ورد ياءه (عما كان يجب له الضمة كسرة) فيه نظر فليشأمل ولا نسلم أنه كان يجب قلب

الخصلة كسر في قوله (فقد موجب) وبتأني في قول الفارح ما بقا حلف العين استثنى الاثر الى يمين واولها مكسور فليأمل (قوله) والقول الاول  
 وهو ان الخ) مراد بالقول الاول بالنسبة لثلاثة بعد موالاتها أو لا يركب الكلام الموحى (قوله) الساكن أو لها) فيه نظر فإن الاول منها لما نحن  
 فيه متحرك بالكسرة لا ساكن القوم إلا أن يقال كان ينبغي تسكينه لاجل الإدغام وهو يصح قبل تأمل (قوله) وجه الدلالة من ذلك الخ) عبارة  
 القائل أن أصلها كما سمي بمدة متحركة فساكنة فداروا من بين إبدال الساكنة الساكنة التي من جنس حركتها ما قبلها وهو الإحلال وبين الإدغام الميم  
 الاول في الثانية بعد نقل كسرها الى الحزبة الثانية قبلها المستلزم تحريكها بتقديم الإدغام (٣٨٩) المردى الى ما ذكر على الإحلال

هـ فإن قيل يتأتى مع  
 الإحلال بالقلب ألقا  
 الإدغام فيقال آفة قلبه  
 المراد الإدغام مع بقاء  
 حركتها الميم وذلك لا يتأتى  
 مع حركة الإحلال انتهت  
 وهو أظهر من تقرير  
 الفارح لجدل الثاني  
 لتقديم بين الإحلال  
 والإدغام نفسه لا بين  
 الإحلال وما هو من  
 منطقت الإدغام وفي قول  
 الثاني الواحد على كلام  
 الفارح يتأتى الإحلال  
 بالقلب ألقا على نظر لأن  
 الحزبة الثانية متحركة  
 بالكسرة والحزبة المكسورة  
 قلب بعد الحزبة المتحركة  
 بآء مطلقا كما تقدم لم يجد  
 ابن الحاجب فيها التسهيل  
 والتنخيف وقال المصنف  
 في شرح الألفية إنما لم يجب  
 إحلال آفة لعروض الحركة  
 لأن الأصل آفة أصلا  
 كأخرة فنفس حركتها الميم  
 الأولى للحزبة الثانية  
 قصد الإدغام ولم يمتد  
 بوجود الياء متحركة  
 مفتوحا ما قبلها لأن هذه

كذلك هو القوم بعد الإدغام على موطن العين فوردنا لها (فإن قلنا) قد جاء فيه أن القول الاول أصيل  
 الأقوال (لنا أصيل منه) وهو (قول بعضهم أنها لغة كسنة لأن الإحلال) في الاول يتأتى الفاعل  
 (حيث قل على محاسن) لأنها حركة رفعها مفتوح وإحلال الثانية يمنع لعدم الفتح ما قبلها (وأما إبدال الجيل  
 أن أصلها آية بفتح الياء الاول أو آية بكسرنا أو آية) على وزن (فاعلة فاعلة يلزم) على كل قول من هذه  
 الثلاثة عذر أما على القول بأن أصلها آية بفتح الياء الاول (فأه يلزم الإحلال) الحرف (الاول بدون  
 الثاني) وهو عاذا كاقدم (و) أما على القول بأن أصلها آية بكسرنا الياء الاولى (فأه يلزم الإحلال) الحرف  
 (الساكن) وهو الياء الاول قبلها ألقا الفاعلة أن لغة قلب مركبة من شيئين متحركة أو الفتح ما قبلها  
 ولم يوجد إلا أحدهما (و) أما على القول بأن أصلها آية على وزن فاعلة فاعلة يلزم (حذف العين) وهي الياء  
 الاولى (لغير موجب) لخصها والقول الاول وهو أن أصلها آية كسنة فاعلة من ذلك (فليس يلزم على)  
 هذا القول (الاول) في ما عدا وهو (تقديم الإحلال) وهو قلب الياء الاولى ألقا (على الإدغام) وهو الإدغام  
 الياء في الياء وذلك أنه اجتمع فيه موجب الإحلال وهو متحركة الياء الاولى والفتح ما قبلها وموجب  
 الإدغام وهو اجتماع المثلين الساكن أو ما وقدم فيه الإحلال على الإدغام (والمعروف العكس وهو)  
 تقديم الإدغام على الإحلال (بدليل إبدال مزقاعة بالآلقا فتألف) وجه الدلالة من ذلك أن إبدال  
 الحزبة بالياء ما عدا لاجل الإدغام لا لما قبل لاجل الحركة كليم الاول لما كان قبلها من الحزبة الثانية  
 للبقاء مراعاة لحظ حركة الحرف الميم وأما قلب الياء لاجل من جنس الكسرة فليدعى بالإحلال  
 لا بدله الحزبة الثانية ألقا هو دفتر طفا أيدل ما ياء بعد العمل ولم يدلو ما القابل ذلك علم أن مناهيتهم  
 بموجب الإدغام أم من مناهيتهم بموجب الإحلال؟ هم لذكرا كراحتهم من مناهيتهم الإدغام على  
 الإحلال لأن يقدموا الإدغام على الإحلال من باب أولى وفي شرح الألفية العاشر يرى أنهما لم يمتد  
 الإدغام في باب قوى مع أن أصله قور لأن الإحلال يقدم على الإدغام وإنما قلنا الإحلال مقدم لأن  
 سبب الإحلال موجب للإحلال وسبب الإدغام مجرد الإدغام وبدل عليه امتناع التصحيح في رضى  
 وجواز ذلك على ما فصل بينهم فقال إذا اجتمع موجب الإحلال والإدغام فلا يلزم إحداهما  
 يكون في العين أو في اللام فإن كان في العين قدم موجب الإدغام وإن كان في اللام قدم موجب الإحلال  
 والله في ذلك أن الطرف على التخيير فلم يتغير فيه ذلك كما لا يخفى في العين (و) الشرط (المأثر أن  
 لا يكون) إحدى الواو والياء (عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء) كالألف والواو والياء التائيد  
 وإليه أشار الناظم بقوله :

وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب أن يسا

(فذلك صحت) أي الواو والياء في نحو الجولان) مصدر جال بهول بالنون وإذ طاف به (والجيمان) مصدر

الحركة مسبوقة بالضم هذه لغة وقال بعضهم وأخطأ ابن عازية إنما لم يمل ذلك لاجل ما أخره فقالوا آفة أشبهت بآة الرأس والجواب  
 ما تقدمت لك اه ومن غلطه نقله (قوله) فصل بعضهم الخ) هذا القول لا يصلح أن يجمع به بين القولين لأن الإحلال في آفة ليس في العين  
 ولا اللام بل في الناء وإنما ذكره بالفارح ليليه على الأقوال المستقرة قاله ويرى هذا القول ارتضاء بعض المتأخرين وهو لا يوافق  
 ما ذكره الموضح خلاف ما قبله (قوله) العاشر أن لا يكون في الناء الخ) هذا هو ما إذا كان لا ما آخره زيادة الخ يطلب الفاعل ليس كذلك على  
 ما اقتضاء قول الثاني وهو قد اختلفنا أي الواو والياء في أن الواو قد قدمت في الناء لا ما آخره بل في خلاف العكس وهو تقدم

الياء هنا على الواو لا ما فإنه غير واقع ولهذا قالوا واو حيوان منقاة عن ياء لعدم الظهور وأصله حيوان بقياسه حيوان لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها لكن أخوه متحركا ليطلق مدلوله في التحريك كالجولان وفي اللذان حملوا القبض على القبض ولذلك لم يدعوا في الحيوان ولاهم ولو ادعوا فيه لانتبس (٣٩٠) ثابتة من لكن لما كرهوا اجتماع المثلثين قبلوا الثانية واو اول

قام على وجهين إما ذهب من السقف أو بحر (رئسوري) ففتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة اسم وأدناه الصافي وقال المرادى اسم ماء دخلته الصحاح والقاموس (والحيدي) بفتح الحاء المهملة والياء المشددة التحتانية والهاء المهملة الحاء الأولى بحار جدي أي يدل على هذه لفظة لفتحة لأن الاسم بزيادة الألف والنون والألف التانيية بعد شبه بما هو الأصل في الإعلال وهو العمل (ويشذ الإعلال في ما كان وداران والأصل موحان وداران خط قول سيوريه والمارة في وزم المبرد أن القياس فيها كان مخنوما بألف يرون الإعلال وإن ما كان وداران لا يشذ فيهما وأن لصحيح الجولان والحيان شاذ لأن الألف والنون لا يجران الاسم عن مشابهة الفعل الكرمية في تقدير الاتصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في ذكران زعفران فبقيا في التصدير ولم يحدوا قبل ما صحح الجولان والحيان وحرف الهمزة باللام على التفسير صحح السمين بعض المواضع كالجولان إذ السمين أول التصحيح من اللام وذهب الأخفش إلى أن تصحيح ما به ألف التانيية المتصورة كصوري شاذ لا قياس عليه لأن هذه الألف في آخر الاسم لفظا كالألف المتصلة بفضل دالة على التثنية نحو فلافم فخرجه هذه الزيادة من صورة فعل ومذهب سيوريه وأتباعه أن تصحيح هذا النوع قياس لأن ألف التانيية مختصة بالاسم فهي كالألف والنون في الطرفان ويترتب على القولين ما إذا بني من القول أو البيع اسم على وزن حمزى فعل قول الأخفش يقول قال وباعى وعلى قول سيوريه يقول قول ويبي لأن تصحيح هو صوري عنده قياس

(فصل) (في إبدال التاء) التثنية قول (من الواو والياء) التثنية تصح (إذا كانت الواو والياء مالا لالتصال) في مبدئيه من حمزة (أدخلك) فاعلة ال (لم) مشددة فوقاية على اللفظ التصحي (وأدخلك) التاء المتقلبة (ن تاء الاتصال) (بالتصحيح) أي من صيغة الاتصال كالقمل المباحي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول ليسر كقمل يجرى في السالكين مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومناقة الصفة (بحر الفصل والعد) أي قبل الوصول إلى ال (من الواو والياء) (من الواو والياء) وأصلهما والوصل وأو لم يفسد الواو تاء مشددة فوقاية أو تاء الاتصال لأن الإدغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء مشددة تحتانية على ما هو مقتضى قياس لأنها إردية ياء أول لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللفظة فالأول الأكثاء بإعلال واحد كما ذكره ابن الخليل في التثنية في غيره نظرا لأنه لو قلبت الواو ياء تحتانية لا يجرى قلب الياء تحتانية فوقاية لعدم كافي الياء تحتانية من الهمزة اه وأجيب بأنه يجرى معها للفرق بين الياء تحتانية من الواو والياء من الهمزة لا يبدل بالتاء بخلاف الواو (واتسر) أصله ليسر فثاقه ياء لأنه من ليسر فقلب ياء تاء وأدخلك في تاء الاتصال لأنها منهم بالإدغام لأنه يصير الحرفين كحرف واحد (قال) الأعشى ميمون بن قيس يهدد حكمة بن علاله :

(فإن تمدد ألسنك بمثلها) وسوف أزيد ثباتات القول وحنا أصل تمدد ألسنك تمدد أو تمدد من الواو بدل الواو تاء وأدخلك التاء والقوارض جمع فارضة وهي الكلمة المؤذبة (وقال) طرفة بن العبد :

(فإن القوافي ينسج من الجاه) لتضيق عنها أن تولجها الإبر أصل ينسج يوتس من التولج وهو الدخول أبدلت الواو تاء وأدخلك في التاء لاسم والمواضع جمع

الإبر ولا تتضيق عن دخولها القوافي وينظر هل يجرى أن يكون تمدد ألسنك مضافا حذف منه إحدى التاءين وقامه ضمير حاكم إلى المواضع وأن تولجها الإبر سقطت من حرف الخفض وهو من ويكون بدلها متعلقا بتضيق أو لا يجرى ذلك والإبر بكسر الهمزة كقوله قمره هل يجرى أن تولجها الإبر بدلا من خوردها وأنت وإن كان مفسرا بمذكر كقوله اعتبارا بالحالة أو لا يجرى

يقلبوا الأول لأن التغيير بالواو آخر أولاه من شرح الصيغ ذكر بامع المن وفيه حالة لما مضى من جهة أن كلام الموضح مبني على مذهب سيوريه والمخالف وكلام شرح الصحافية مبني على مذهب المبرد كما يعلم من كلام الفارح الآتي وبعد فالمسئلة محتاجة إلى كشف القناع عن وجهها وإن شاء الله يتيسر لنا ذلك وفيه نظر أيضا من حيث أنه لا يقتضي أن قلب لام حيوان ياء قياس وكلام الموضح مخالف

(فصل) (قوله ومناقة الصفة) ينظر ذلك ثم نظرا ما فرأينا إن صفة الواو والياء الجهر والاستعمال وصفة التاء الهمس والرخاوة (قوله) بأنه يجرى حونا للفرق الخ) فيه نظر ظاهر فله واجب حل هذا أيضا فليتأمل (قول الشاعر لتضيق عنها أن تولجها الإبر) قد يقال أن فيه قلبا بأن يجعل أن تولجها الإبر بفتح اللواج وخبر عنها راجعا للواج وبإياه أن المواضع من التي تتضيق عن أن تدخلها

(قولهم قول الجوهري الخ) فيه نظر فإن لإقدام على تعبط الجوهري ليس بالخير (٣٩١) فيجوز أن يكون ذلك مذموم كما ذهب

البخاريون إلى ذلك في  
أزور وأمن وأمنل وأنكل  
كما حكاه الشارح عنهم  
ولا يقال الجوهري ليس  
من أرباب المذهب لأننا  
لألم ذلك مع أن الظاهر  
يساعده لما قاله الجوهري  
وجه والوجه الثاني ما قاله  
الموضح وهو ظاهر والوجه  
الثالث ما ذهب إليه  
بعضهم وهو قريب مما  
ذهب إليه الموضح

### (فصل)

(قوله لا ليطابق السانخ)  
قال الدوشري هو مشكل  
بالنسبة للصاد والصاد لأن  
الصاد المصنوع مما يلي  
الأحرف من الجانب  
الأيمن والصاد المهملة مما  
يلي الأحرف من الجانب  
اليسار فلا ينعصر الصوت  
فيهما بين السانخ وما حاذاه  
من الخاء لا على غلبة أصل  
ثم راجع بعض الفضلاء  
فذكر لي أن الصاد من حافة  
السان الأيمن أو اليسار  
وأما الصاد المهملة فهي  
من الشياخ وطرف السان  
(قوله لا يذهب إلا في  
صغيري مثله) وربما أشكل  
بما قاله المرادى من قوله  
والإدغام الخ فإنه أدهم في  
غير مثله اللهم إلا أن يقال  
إن صفوه باق مع قلب  
الثاني (قوله على الأصل  
مراده به أنه أصل بالنسبة للإدغام بوجهيه وإلا فهو مرتفع بالنسبة إلى التاء

موجب موضع الولوج وتوحيها تدخلها والإبر جمع إبرة الخطوط ولى ذلك أشار العظم بقوله:  
هـ ذو القين فاقى افتعال بدلاً وقيد هذه القيد بقوله المصنف احترازاً من لغة بعض المحققين لما هم  
يبدلون منها من جنس حركة ما قبلها فيقولون بالعد بالسر بولسر ابتداء ابتسار وقيد بالواو والياء  
بقولنا ظهر مبتدئين من حمزة كما في التوسيل احترازاً من نحو اتتمس اثنا واثنوز وهو المراد بقوله  
(وتقول في افتعل من الإزار أيزور) بإبدال الهمزة بياء تحتانية (ولا يوزر إبدال) هذه (الياء) التحتانية (تاء)  
موقافية (وإدغامها في التاء لا هذه الياء) تحتانية (بدل من صرقر ليسه) بياء (أصلية) وقول من قال  
أزور من أيزور خطأ قاله الفتاوى (وشذ قولهم في افتعل من الأكل لكل) بقيد التاء الفوقافية قوله  
أشار العظم بقوله هـ وشذ في ضي المدة فهو متكل هـ وجهه في التوسيل قبلاً فقال وقد تبدل وهي  
بدل من المدة قال الموضح في حواشيه على التوسيل مثله في نوازيرل بعضهم أتم وفي الياء قول بعضهم  
أزور هـ (وقول الجوهري في التمداد افتعل من الأخطوم) لأنه لو كان من أحد لوجب أن يقال أينخذ  
بغير إدغام قاله الفتاوى (وإن التاء أصل وهو من تحت) بمعنى أحد (كأنسج من تسج) قاله الفارسي  
وذهب بعضهم إلى أن تخطها بدلاً لأنه لا ياء له وهو وعد بالواو فالياء ليست بأصل وعلى هذا يقال  
أنخذ كالعدوسكي من البغداديين أنهم أجازوا له لإبدال و في المدة وحكموا من ذلك الضابط وهو نوز  
وأنمو وأنمل وأنكل من الإزار والاعاء والاولر لا كل و هـ الحديث وإن كان قصيراً فيلزم به كفا في  
جميع روايات الموطأ وقد تقدم

(فصل في إبدال الطاء) (بدل وجوهان تاء الافتعال لا يواز صداد وصاد وطاع ولاء ولسي) هذه  
الأحرف الأربعة (أحرف الإطباق) لا تطابق السانخ بها على الخاء لا على فينصر الصوت حيث بين  
السانخ وما حاذاه من الخاء الأولى لم يغل الخروف المطبقة لأن هذه النسبة لهم زفج لأن المطبق إنما هو  
السان والحاء أما الحرف وهو حلق وهو إنما أبدلت تاء لا فتعل أنما تطبق طاء لا سقتان اجتماع  
التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتساوي الصفة لإبدال هـ حروف الله من والمطابق من  
حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من حروف المطبق بل يفتقر كذا الطاء لتكونها من مخرج التاء  
وذلك أشار العظم بقوله طائنا افتعال لدرء طاق (تقول في فتعل من صبر اصطبر) وأصله اعتبر  
فلبس التاء طاء (ولا يذهب) الصاد في الطاء (لأن الصفهري) وهو الصاد لا يذهب إلا في (صغيري) مثله  
لثلا يذهب صفهري قال المرادى وإذا أبدلت بعد الصاد فتب وهو الياء فيبذل اصطر والإدغام بقلب  
الثاني إلى الأول فيقال اصبر بصاد مبدل وقال سيبري حذاه جرون أن يذهبهم قرأ أن يصلياً يريد أن  
يصطلياً هـ (ومن ضرب اضطر) والأصل اضرب أ ب ل ت ط ظ (ولا يذهب) الصاد في الطاء (لأن  
الصاد) المعجمة (حرف مستطيل) وإدغامها في هـ هـ فتب استطك وجهه قبلاً صلح واضرب بقلب الثاني  
إلى الأول ثم الإدغام قال الفتاوى وهذا حكم الإدغام فعل ر ح هـ تصير الصاد واستعلاء الصاد (ومن  
طهر) بالطاء المهملة (اضطر) هو الأصل اضطر وأبدلت التاء طاء (ثم يجب للإدغام لا اجتماع المثنيين) وهما  
الطاءان (وكلمة) راسدة (وأولها ساكن) ولا مانع من الإدغام (ومن قال) بالهمزة (الظلم) بالهمزة  
فهمزة الأصل الظلم أبدلت التاء طاء (ثم تلك ثلاثة أوجه الإظهار) هل لأصل (والإدغام مع إبدال  
الأول) وهو التاء المعجمة طاء وملة (من جنس الثاني) هل بقياس (ومع عكسه) وهو إبدال الثاني وهو  
الطاء المعجمة طاء مهملة (من جنس الثاني) على العباس (ومع عكسه) وهو إبدال الثاني وهو الطاء المهملة  
طاء مهملة من جنس الأول كما هو عكس العباس فهذه أوجه ثلاثة (وقد روي عن قوله) وهو رعي ابن أبي  
سلي يمدح هرم بن سنان المزني :

هو الجواد الذي يعطيك ثأله عذراً وبظلم أحياناً فيظلم

مراده به أنه أصل بالنسبة للإدغام بوجهيه وإلا فهو مرتفع بالنسبة إلى التاء

(قوله ذات المنطق) قال المعنى يجوز فيه رفع حلا على الفظ والنصب حلا على المثل اه وانما كان يظهر الاول ان كان الترخيم هنا على لغة من لا ينظر ولا يفلتر في حال لفظا فيكون تحت ما به من فظ وقوله (وكذلك المنصب) قال الله تعالى ينظر ما اعراب كلفك وعمل يصح نصبه بالنصب على المادى او لا يصح ذلك لا متاع نحو يا غلامك وازر كان بمكر الفرق بأن النداء في يا غلامك حقيق فيمتنع اجتماع خطابين بخلاف ذلك فان النداء (٣٩٣) فيه ليس حقيقيا بل ينحصر اجتماع خطابين اهما (واقول) مدح في النسخة المصححة كلفك

بالجر فهو معطوف على المنطق أى وذات كلفك والمعنى يرشد إليه وقوله كلفك بالخطاب على حد قولهم في التوكيد يا نعم كلكم (قوله والبنام الأصابع الخ) فيه نظر من حيث أن البنام أطراف الأصابع لأنفس الأصابع كما قال الفارسي ومن حيث اقتضاه على قوله حيث لم يتقدمها بآء موحدة وكان يلحق أن يقول حيث لم يتأخر عنها بآء موحدة ويضم إليه قوله ولم تكن ساكنة والأصابع جمع أصبع وفيه عشر لمات جمدها إن مالك في قوله تثليث بأصابع مع شكل هراء

بغير قيد مع الأصابع قد نفلا وقد يراد بالأصابع بهنم وهي الأنامل مجازا من إطلاق اسم الكل على الجزء كما في قوله تعالى يعملون أصابعهم في آذانهم فالمراد بها بهنم وهي الأنامل فيكون مجازا والقرينة فيه حقة لأن

روى فظلم بنشد بالمهمة ويظلم بنشد بالمهمة وبظلم بالإظهار وروى فيمرجه رابع وهو ينظلم على لغة ينقطع قاله الجليل والمعنى أن مرماها الجراد الذي يطبقك عظامه ضروا أى بسهولة ولا يمين به ولا يظلم ساهه ويظلم أحيانا بالنباء للجهول أى يطلب منه في غير موقع الخطاب فظلم أى فيتحول ذلك من ساهه ولا يرد من استجداء في الأوقات التي يشه لا يطلب فيها قاله الجار بردي (فصل) (وإبدال النون) المهمة (من ناء الانفعال لندوة ناء الودال أو ذال أو ذى) لا تنقل جى والناء بعدها (مقول في الفعل من دان) بد بد بدنا (أدان ثم يدم) الدال في الدال (لما ذكرنا في الماهر) من أن اجتماع مثلين في كلمة وأرطاسا كن يوجب الإدغام (ومن زجر) أى منع (الزجر) والأصل زجر فبفتح الناء والـ (ولا ندم) لانه في الدال (لما ذكرنا في اصطبر) من أن حرف الصفر لا يدم إلا في مثله والإدغام قلب الدال زاي نحو أجزجه بفتح (ومر ذكر) بالهجمة اذ ذكر ثم بدل الهجمة بهمة وتندم على القياس (وبعضهم يمتنع) فيبدل المهمة بمجسة ويظلم على غير قياس فيقول اذكر بفتح الهمزة (وتدعى شادا نهل من مذكر الهجمة) ولا حاصل ثلاثة أرجه أذكر بلا إدغام واذكر بالذال الهجمة ويقلب المهمة إليها واذكر الدال المهمة بقلب المهمة إليها

(فصل) (وإبدال الميم أبدال حو بان الواو فيهم) أصله فوه (بدليل) تكهده على (أنواء) والتكسيع يرد الأشياء إلى أصولها (مطافوا أها) تحصنها (تجميعا ثم أبدلوا الميم من الواو) أكونها من عزوها (فإن أضيف) إل ظاهرا أو مستترا (رجع به إلى الأصل) وهو الواو (القبيل) طويذ و (لوك) لأن الإضافة نرد الأشياء إلى أصولها (ومما في الإدخال) مع الإضافة إلى المظهر والمضمر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لقد قدم الصائم) أطيب عذاقه من ربح المسك وقول ربيعة

ه يصبح ظهآن وفي البحر فوه ودمه العروس أن الميم لا تنشد إلا في الضرورية ووجه الحديث المتقدم (و) أبدل الميم (من الواو بشرطين) مكره أو قد رها قبل الباء الموحدة (سواء كانت في كلمة أو كلمتين) فالاول (نحو أبعث) أشقاء (و) اتان نحو (من بحثا) من مرقدما وإلى ذلك أشار كظم بقوله وقبل يا قلب ميا النون إذا كاسمكنا وإيا أبدلت الميم من النون قبل الباء لأن النون بالنون الساكنة قبل الباء حصر لا خلاف عرجها مع سافرة لأن النون وثنائها قبل الباء فإذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميا لأنها من عرج الباء كالنون في الصنة (و) أبدلت الميم من النون (شدو ذى) نحو قوله (وهو ذى) بالهالة ذات المنطق التمام (وكذلك المنصب البنام)

أراد بها هاء فرجه بفتح الاء لانه علم امرأة والمنطق النفاق وتمام من التهمة وهو مكرير الناء والبنام الأصابع (وأصله البنان) أبدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها بآء موحدة (وجاء عكس ذلك) وهو إبدال النون من الميم (في قوله) في صفة الضمر (أسود قان) بالالف والناء القروانية والنون (وأصله قائم) أبدلت الميم نونا هذ آخر الإبدال وحاصل ما ذكره أن الهجمة تبدل من ثلاثة أحرف وهي الالف والواو والياء والناء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء والنون تبدل من ثلاثة أحرف

التي جعل في الأذن هو ورومها لا كلها مع ما فيه من ابالفة حيث أشعر بهم بدخلون أصابعهم في آذانهم فوق المعتاد فإرا من شدة الصوت والمراد أنامل السبابات لأنها المتعارفة في ذلك وإما لم تذكر استيفاء ذكرها لأنها من السب فكان اجتنابها في التعبير أولى كذا في الكشاف وعند صاحب الإصناف أنها لا تسمى لأهم في حيرة ودعفة فتصدم مد الأذن غير مرجح على ترتيب معتاد وربما قصت مد الأذن حيث لا يلائم الوصل على أنها لا تلامد وأحجب قصوت وإليه ميل القاضي في تفسيره حيث أطلق الأنامل



(هذا باب نقل حركة حرف المتحرك (٣٩٣) المنقلبي إلى الساكن الصحيح منه)

( قوله ويجب به النقل

والماتل الرابع (خ)

قال القائل: سيبي، أن

### صیغه مضارع من ذرای

الياه للبياء الياه فيها

الفصل الثاني من كتاب التيسير في الأثر

الراي يجب ابدال محمته

قليلها كثره فامتنعش

بذلك قد تم في عجب الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في المصالح الأربع  
في الأثرين

مع إلا ان يقال انه بعد

التقل صار عاقبه حرف  
اللام الى الهمزة

المة بما لنا للحرية وفيه

نظر (قرآن مجید) میں

العين لحر كهما واحتاج

ما قبلہما) (قد یقال تصرکہما

عارض لا ٲحل لا ٲحل

سکا تا اورا فی کلمون (قوله

۹۔ ہم مخلوق (خ) قد یقال

## الموازن العام التفصيل

لَعَلَّاهُمْ يَفْقَهُونَ

به طایفه مرازها که کاهن

ظہیر و عجات بان احمد

ما أنفك وإن لم

سکرٹس ارنالاسر التفطیل

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَعْدِ اللَّهِ أَن يَغْفِرَ لَكُم دِينَكُم فَتَنصَرُوا إِلَيْهِ قُلُوبًا مَّغْلُوبَةً ۚ

وكان ينبغي لتوضيح ان  
يتمتع بغير النفقة ايضا

في حياطة الجدار في قبة

مع ما استشهد به قوله  
أدركنا من آلهم (المرء)

أولاً: من أجل الامتثال لـ (

هو راعى القوم له لغيره

أحييا وأوروبا بخلاف  
ظلمة ما في العالم كله

فأمر لعلي بن الشارح فأنه

قد يخرج ذلك لاه أو قل

المجموع اعلان وان كان

يمكن أن يقال إن عدم

وهي الخمسة والاصوات الباء والالف تبدل من ثلاث حروف هي هاء واو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والقون والياء تبدل من حرفين وهما الواو والياء وتقطيع تبدل من التاء والذال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير عاد كـ

(هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك الممثل إلى الساكن الصحيح فيه)

(وذلك) النقل يقع (في أربع مسائل) أحدها أن يكون الحرف ساجداً تحتها فيجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف الممثل إن جازس الحركة المنقولة) معاً أن كان واواً والحركة المنقولة ضمة أو ياء والحركة المنقولة كسرة (مخوّل) يدعى أصلها يقول (يكون الفاء وضم الواو) (مثل) (يـ) (و يبيع) (يكون الموحدة نو كسر الياء) (مثل يضرب) استثناء الضمة من الواو في الأول والكسرة من الياء في الثاني فتذهب الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ما هو الفاء في الأول والياء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالها لأجلهما من الحركات المنقولة منهما فإن الواو تهاجس الضمة والياء تهاجس الكسرة (و) يجب (أن ياء) أي حرف العين (حرفاً يناسب تلك الحركة) (إن لم يهاجسها) أي الحركة المنقولة من الممثل (تجوز حذف) مضارع حال (ويجوز) مضارع أعاد (أصلهما بخوف) (يكون الحاء وفتح الواو) (كبداهة) (يفتح الحاء ويخوف) (يكون الحاء نو كسر الواو) (كبحر) (خلف حركة الواو وهي الفتحة في الأول والكسرة في الثاني) (والساكن الصحيح قبلها) وهو الحاء فانفسح الواو في الأول أنفثت حركتها في الأصل واعتاج ما قبلها لأن راعى في الثاني ياء لسكوها وإسكان ما قبلها لأن الواو لا تهاجس الفتحة ولا الكسرة وإلى ذلك أشار التاظم قوله

لما كان صبح انقل انتحريك من ه ذى لمن آت صبحى من يمنع القل ان كان الساكن متلا محو  
 (ماع) وطامح (دعوق وج) بتدديد الواد واليا ما محو بانحطاط طامح ملا الساكن قبل الباء والواد  
 وهو الالف لا قبل الحركه وما محو هو قوبى لان فعل محو كذا محو كذا الباء فى الواد والياء بوجوب قلبها  
 اليه لحر كهما واحتاج ما قدما فباتى من كذا فكم جدمه الاول قلب سوف وبين وان جدمه  
 الثاني قلب حاقه بار فلما كان الامل والحدف يؤدى الى الانقباض ترك هذا معهوم من قول الماظم  
 لما كان صبح (أو كان فعل محو ما أبعد وأبني به) الى (وما أقدمه وأهوم به) فى الواوى لاجم  
 محو من التصحيح على ظاهره من الاسماء المؤن والذلاقة على المذبة وهو اسم السند بل نحو هذا المثال أمين  
 من ظهره وأقروم منه (أو) كان (مضمعا محو بهن واسود) ثم سيد التصاد والذال فلا يعمل كذا يانبس مثال  
 بمثال لان ايض لو قلبت حركه عيه الى الياء لكانت لا تحذف اليه فيجوز يا ض ثم تحذف الهمزة فلكونها  
 محو فعل لادم الحاجة الى التحريك ما بعد ما يصبور يا ض فبطل اسم فاعل من البضاضة وعلى لغوه  
 البشرة وكذلك ينبس اسود بساد من السد (أو) كان (ممثل اللام محو أهوى وأحيا) فلا يعمل للتلاش والى  
 احوال لان احوال المين و احوال اللام والى استثناء هذه الثلاثة أشار الماظم قوله

ماں بکنت فعل تعجب ولا • کاپیض اور اموی بلام • ولا

(المسئلة الثانية الاسم المشبه البصارع في وزنه دون زيادته أو وزنه دون زيادته (مقوم) خنج أو و وسكون الخاف (عل مثل مذهب فمغزوا) حركة لو ادخل الساكن الصبح قبلها وهو الخاف (وقلبوا) الزاء ألفا نجر كما الأصل وانفتاح ما قبلها لآر (والثاني) وهو المشبه وزيادته دون الوزن (كأن تبني من البيع أو من لقوى اسماء على مثال فحان بكسر التاء) الفرقابة وسكون اداء المهملة وكسر اللام (وهجدة

[illegible]

ومثل عمل ود الإله باسمه تعالى، فصار ما وفية ومسم  
ومفعل صحيح كالضمان (التي هي تلك المصادر المؤازر لإبدال) بكسر الهمزة (أو استعمال نحو إقرار  
ومستقوم) فإيه يعمل على فعله لإعلال شق حركة دته في فاته ثم قلب الهمزة من الفتحه بفتح الهمزة  
(ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لانهما كسيتين) واختصبت التحويرون في المحسوفة (والصحيح  
أما الثانية لإزادتها وقرها من الطرف) وسهول الاستغفال به وإليه ذهب الخليل وغيره واختاره  
الناظم وذهب الآخرون إلى أن فخره بدل هي الكلمة (ثم) بعد النقل والقلب والحذف (بأن  
بالتاء) فإيه في التثنية (موضد) من لأصل المصدره سوخت إياها الأولى والثانية ولكن المعهود

(قوله فالاول الخ) قال  
الدوشري الظاهر ان نحو  
جدول مشابه للمضارع  
في وزنه دون زيادته  
لهو كقمام فينظر ما وجه  
إعلاقه (قوله فإيهما أشبه  
أكرم) مراد به أهم لأن  
أكرم إذا قرئ بصيغة  
المضارع كما هو فرض  
المسئلة كما في حمزة  
مضمومة فلا يكون  
مرادنا لا يبيض وأسود  
(قوله وأما شبهه به معنى  
الخ) قال الدوشري شبه  
نظر ظاهر وكان يلحقه  
أن يحرل فلان كلامهما  
آلة للفعل وهو الحياة  
أه وهو نظر كليل ومما قاله  
المنارح موافق لما يأتي  
عن سيوريه والخليل (قوله  
مرادها أنه مقصور)  
خبر أن على حذف العائد  
مجرورا بالباء والتقدير  
مرادها به (قوله وحصول  
الاستئذان الخ) شبه نظر  
لأنه لا يمكن جمع بين الفعلين  
حتى يحصل الاستئذان  
بالثانية وإنما يحصل  
ذلك بها لواجتماعها وكان  
ذلك مراد (سقاط الواضع  
له لك فليتأمل

(قوله أنها تعرض الخ) هو كمدوزنة (قوله إزاء) فيه نظر ظاهر فإن إزاء أصله (٣٩٥) لا على وزن إفعالهم مرة بعد الإزاء

الساكنة وألف لينية  
وهزة في آخره بدل من  
لام الكلمة التي هي الواو  
لوقوعها إثر ألف زائدة  
فتقلبت تحت الهزة الأولى  
إلى الواو فالتفتت ساكنة  
مع الألف الينية لحذف  
الهزة التي مكنتها بفتح  
الألف الزائدة والهزة  
التي هي بدل من الياء التي  
هي لام الكلمة فحين  
الكلمة هزة لا حرف  
ممثل الهم إلا أن يكون  
مبلياً على أن الهزة حرف  
ممثل ويسلم بذلك أن  
قول الموضح في صدر  
المسئلة أن يكون الحرف  
الممثل هنا لفعل مراده  
بالفعل ليس مخصوص  
الفعل الاصطلاحي لفعل  
الأم إما بالتغليب وإما  
بغيره فليتلأمل (أوله لأن  
العين كثيراً ما تعرض  
لها الحذف الخ) قال  
الدوردي ينظر ما أمثلة  
هذا المستظهر أنه وقد  
استحضر منتهى استحي  
أصله استحياء حذف  
عينه أو لامه فأنظر  
ونحو أرى عذوب العين  
(أوله ولأن قلب الضمة  
إلى الكسرة) لو قال كسرة  
لكان أحسن وأما قلب  
الكسرة فتحة في نحو  
باحسراً فينهم منه أنه  
ليس خلاف القياس  
ونحو قيل قلبت ضمة كسرة فهو من الأول

إزاء أنها تعرض من الأصول وهذا أقوى ما احتاره الأخص (يقال إقامة واستقامة وقد تحذف)  
إزاء إلى جملة هزات فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقدر عليه كقوله إزاء وإزاء وأجاء  
إجاءاً حكاهما الأخص ويكثر ذلك مع الإضافة (نحو وإقامة الصلاة) والأصل وإقامة الصلاة فحذف  
إزاء لسد الإضافة مسدداً ولما كلف وإبقاء الزكاة وإلى هذه المسئلة أشار الناظم قوله :

• وألف الإفعال واستعمال •

أزل إذا الإفعال وألف الزم عوض • وحذفها ما قبل ربما عرض

(المسئلة الرابعة صيغة مفعول) أصل بالمعل والحذف (ويجب بعد حذف ذوات الواو حذف إحدى  
الواوين) لا لتقاء الساكنين (والصحيح) عديسيه (أما الكسرة فساد كرهاً) من أجاز الهمزة وقرينة من  
الطرف فذهب الأخص إلى أن المحذوف عين الكلمة لأن العين كثيراً ما تعرض لها الحذف في غير هذا  
الموضع طبعها أول (ويجب أيضاً حذف الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لتلاصق الياء أو التفتت  
ذوات الياء بذوات الواو مثال الواو مفعول ومصوغ) والأصل مفعول ومصوغ بواوين الأولى عين  
الكلمة والثانية واو مفعول تحذف حركتها العين إلى ما قبلها فالتفتت ساكنة وعما الواو أن حذف واو  
مفعول عديسيه يوهن الكلمة عند الأخص ويظهر أثر الحذف في خبري قوله على الأول مفعول  
وعلى الثاني مفعول (و) مثال (الياء) بيا للبية (مبيع ومدين) أصحها مبيع وحذف حركتها  
العين إلى ما قبلها فالتفتت ساكنة واو مفعول ثم كسرة قبل الياء لتلاصق الياء أو التفتت بواو  
وعين الكلمة عند الأخص ثم قلبت الضمة كسرة لتفتت الواو ياء لتلاصق الياء أو ياء مفعول ومصوغ  
أول لأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم • فإن قيل  
الواو علامة العلامة لا الحذف قلنا لا نسلم أنها علامة بل إن شاع الضمة فيهم فمفعول كلامهم إلا أنهما  
ومعنا بنقل صفة الواو إلى ما قبلها والعلامة إنما هي التي قبلها على ذلك كونهما علامة المفعول في المزيد  
فيه من غير واو • فإن قيل إذا اجتمع الزائد والأصل فالحذف هو الأصل كالياء من غار دون التنوين  
وإذا التفتت ساكنة والأول حرف مد يحذف الأول كالأول قبل واو وحذف • فلنا كل ذلك إنما يكون  
إذا كان الثاني من الساكنين حرفاً صحيحاً وأما هنا ليس كذلك بل هما حرفاً علة (ويترجم تصحيح  
الياء) دون الواو لأن الياء أخف عليهم من الواو (فيقولون صبور وعذوب) كما يقولون مضروب  
وذلك مطرد عندهم (قال) شاعرهم يصف الخمر (• وكأها تفتحة مطبوعة •) وكان القياس أن  
يقول مطبوعة كنيمة ولكنه أتى به على الأصل (وقال) القياس من مرداس :

قد كان قومك يحسبونك سيدي • (وإحالة أمك سيد مبرن)

وكان القياس أن يقول معين وهو من عند الرجل يعني أصبته بالعين فأما قوله معين على القياس  
ومعين على الأصل وإحالة بكسر الهمزة وفتح السين مستحتمل على القياس بمعنى أهل (وربما صح بعض  
العرب شيئاً من ذوات الواو مع ثوب مصرون) من صان بصون ومالك مذكوف أي مبلول (وقرئ  
مقروء) من قاد يقروء وقول مقروء من قال يقروء وإن هذه المسئلة أشار الناظم بقوله :

وما لا فاعل من الحذف ومن نقل لمفعول به أيضاً فمن

نحو مبيع ومصون ونذر تصحيح ذي الواو وفي ذي الياء أشهر

(هذا باب الحذف)

(وفيه ثلاث مسائل إحداها تتعلق بالحرف الزائد وذلك أن العمل إذا كان على وزن إفعال فإن الهزة

ونحو قيل قلبت ضمة كسرة فهو من الأول



(قوله ويلبى العكس الخ) قال المتن شري بنظر هل المراد به الاعتراض هو أى التثنية أو لا . والتبادر أن مراده الاعتراض (قوله  
صحت) قال الصراح صحت ما شئ أى بالفتح أهم ضم الحاء إذا أردته (قوله وإن كان (٣٩٧) ) لفعل المضارع المكشور العين الخ

قال المتن شري المضارع  
والأمر الجائز فيهما  
الوجهان المذكوران  
يشترط فيهما لجرمان  
الوجهين كسر عيها كما  
صرح به الصراح حيث قال  
المكشور العين إذ ليس  
الكلام في الضاد ككسر  
يحسب وإنما امتنع الوجه  
الثالث أى الحذف بدون  
نقل لما يلزم عليه من انتفاء  
الساكنين على غير حده فلما  
أن يتعاضى منه بالحذف  
وفيه إجماع وأما بالكسر  
الذى هو الأصل في التخلص  
من الساكنين وهذا مستثنى  
منه بالنقل الذى هو  
أهل وثقة وقول الصراح  
يفتح اللام وكسر عاتق  
بالكلمة من حيث ذاتها  
وأما حذو التثنية بها لقوله  
على الفتح ويقاس عليه بظل  
ونما قاله ابن مالك في  
المضارع المضموم جارى  
الماضى المضموم وينظر  
ما مثله (قوله جاز الوجهان  
الأولان) قال اللطائف أى  
وامتنع الثالث منهما وهو  
حذف العين وحركتها إذ  
قيل كل من الأمر المضارع  
ولامها ساكنان لزوما  
في ذى الحذف المذكور  
إلى انتفاء الساكنين على

جمع عدو وعدوة الخ كآه أراد نواحي الأمر (المستطرفة لئلا تفسد معنى الفعل) وهو المشار إليها  
بقول النظم :  
ظلمة وظلمة ظلمة استعملا . وقرن في اقرن وقرن نقلا  
(وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيا مكشورا للعين وعينولا منه من جنس واحد جاء به يستعمل في ما لم يسهل  
إلى الضمير المتحرك على الثلاث أوجه تاما وهو حذف العين بعد نقل حركتها إلى اللام (ومع ترك الغل وذلك  
نحو ظن يقول) إذا أسندته إلى ضمير رفع متحرك (ظلمة) بالإدغام راء لإدغام لا لانتفاء الساكنين  
(وظلمة) بكسر الفاء (وظلمة) فتحتها وحذف اللام الأولى منه لغير الإدغام مع إجماع المثالب  
لا اتصال الضمير والتعريف مطلوب واغتصب اللام الأولى من العين والحذف لا يندفع وقيل المحسوف  
الثانية لأن التثنية إنما يحصل عندها أما فتح الفاء فلا مساعد للام مع حركتها بقيت الفاء مفتوحة قرأها  
الكسر فلا ينفصل حركة اللام إلى الظلمة بعد إدغامها وحذف اللام فيبذل الكسر (وكذلك) يقول  
(و) لظلمة ظلمة ووظلمة وظلمة (وظلمة) بلا فرق ويقال ظلمة فعل بكسر التاء وظلمة لا إذا حملت بالباء  
دون اللين وذكر أبو الفتح أن كسر الظاء من ظلمة لئلا أهل الحذف وفتح لغة ثم يربط في العكس فإن المنع  
جاء من القرآن ولما بلغ أهل الحجاز (قال الله تعالى أفلمن يحكروا) وظلمة لظلمة (المراد) أن  
هذا الحذف مطرد في كل فعل مضارع مكشور العين وهو مدحوب الشئ به صرح سيبويه بلفظه وأما  
لم يرد إلا في الخطين من الثلاث وما ظاهروا وحذف ظلمة من مستوي لفظ ثالث من الزم على الثلاث  
وهو أحسن أحسن ومن ذهب إلى عدم اطراد أن محصور وقاد التسهيل أنه لغيره لم يحكى  
أن الأمازي الحذف في لفظ من المتوخ وهو محمول على محصور لظلمة التسهيل على لفتح و الماكشور  
والثلاث ومزيد (وإن كان الفعل) المضارع المضارع المكشور العين (صار ط أو أسرا أو الصلا شون  
لسرة جاز الوجهان الأولان) التمام وحذف العين بعد نقل حركتها إلى اللام (نحو يقرن) بالإتمام والهاء  
(ويقرن) بحذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء (و) نحو (القرن) بالإتمام والهاء (وقرن) بحذف  
عينه ونقل حركتها إلى الفاء وهو العاقب (ولا يجوز في بحر الفاء) فتح كلمين من الصلال يفيض  
الاحتفاء (و) بحر يظلم رواك (يفتح اللام وكسر عا من ظلمة يظلم مثل صل يصل ويصل  
قاله في الارتفاع (لا الإتمام لأن العين مفتوحة وقرأ ما مع وضم وقرن بالفتح) في العاقب أمر  
من قررت بالمكان أقر به بكسر الماضى وفتح المضارع فلما أمرته اجتمع مثلاً أو هما مفتوح  
فصل أبه من حذف عينه ما فعل بأحسن (وهو قليل لأنه مفتوح لأن المشهور قررت في المكان بالفتح  
أقر بالكسر وأما حكمه) وهو قررت بالكسر أقر بالفتح (لوقرت عبا) بالكسر (أقر) بالفتح ذهب  
إليهم أن أن قرن على قرأ بالفتح أمر من قاربوا وإلى أن قرن على قراءة الكسر أمر من الوقار بعد الوقار  
قر فيكون قرن محذوف الفاء مثل هذا وأجاز الناقض والكاتب وشرا إلى في المضموم العين بالماكشور  
فأجازوا المحض أن يقال غش واشتج بأدرك المضموم أقبل من لك المكشور وإن كان ذلك المفتوح  
قد فرغ منه إلى الحذف في قرن المفتوح العاقب فعل ذلك بالمضموم أحق بالخوار قال ولم أره متوقلا .

### (هذا باب الإدغام)

اللائق بالنصريف وهو إدغام المثنيين ويقال فيه الإدغام بتعديده لعل وهو عبارة سيبويه وأصحابه

هو حده (قوله ولان المشهور) قال اللطائف أى أن كونه بكسر الماضى وفتح المضارع ماضى الاستفرا قبل ثم التثنية بالحذف  
مع النقل أيضا قليل (قوله من قاربوا) معناه اجتمع به جمع وعنه قاربوا من الأكره لا جئناها قال الشيخ ذكر باقي شرح اللطائف وينظر هل هو  
راوى أو ياقى الراوى هو الثابت ذكره الله كور والحذف في هذه مسيح لكثرة استهانة به بخلاف أمست وأحسب (هذا باب الإدغام)





إدغامه عند جمهور الصربين وقد روي عن أبي عمرو الإغغام ذلك وما أولوه من إغفاء الحركات وأما  
الغراء إدغامه الشرط (الثاني) من الأحده عشر (أن لا يتصدر أوها) أي المثلثين (كأن دون) بدالين  
مهيئين مفتوحين وهو الهاء والقاف فإن مثل ذلك لا يجوز إدغامه لأن الإدغام يستلزم سكن أول  
المثلثين والابتداء بالساكن متعلق الشرط (الثالث) أن لا يتصل أوها بمدح كاسم) بضم الجيم وفتح  
السين المهملة (جمع جاس) وإدغامه مهيئين متحركين ويمتنع إدغام أوها في الثاني لأن قلهما مثلا آخر  
مدحها في أول المتحركين فلما ادغم المدح فيه التثنية ما كان وبطل الإدغام السابق الشرط (الرابع) أن  
لا يكونا وزن ملحق سواء كان الملحق أحدا المثلثين كقردود) وهو الحكان الغليظ المرتفع (وهو مدح) عبا  
لا سراة (أو غيرها) أي المثلثين (كجبل) إذ قال لا إله إلا الله (وكلاهما) أي أحدا المثلثين وغيره (أو  
الجلس) أي آخر وجمع والملحق فيه أحدا المثلثين وهو السين الثاني على اختيار وغيره أحدا المثلثين وهو  
الهمزة والنون وكان حقه أن يقول أو كليهما بالياء عطفا على غير كاسم وهو أحد المثلثين لكنه أتى بالالف  
لما على لغة كاسم لا حم يربون كلا بالالف مطلقا أو على أن أحد التثنية اسم كان له غير أو الملحق غيرها  
مقدما (أوها) أي قردود وهمد وعيل واقعس (ملحقة) نذر ما أفردوه وهمد فلان آخر واليهما مزيدة  
للإخفاق (بمفرد) أما هبل فإن الياء مزيدة فيه للإخفاق بنحر (د ح ح) وهي غير أحدا المثلثين (و) أما  
الجلس فإن أحد السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للإخفاق بنحر (أ ح ح) ولا يجوز إدغام أحدا المثلثين  
في الآخر في شيء من الملحقات لأنه يؤدي إلى الغائب مثال الملحق به شرط (الخامس) والسادس والسابع  
والثامن أن لا يكون ما قام على فعل فتنهتين كطال) بالياء الموهمة وهو الفصح من آثار الديار (ومعد)  
بهمذين وهو كل شيء زاد في شيء (أو) على (فعل بضمتين كذل) بالياء الموهمة جمع دلول صد الصفة  
(وجدد) بالجيم (جمع جديد) على (فعل بكسر أوله وفتح ثانيه كسم) جمع به بكسر اللام وفتح الباء الميم  
وهو الشعر الجاد وشمعة الإذن (وكل) جمع كلف بكسر الكاف وفتح اللام وهي الشعر الرقيق يخالط  
كالبيت ينرق به من الموضع ويسمي في حرما التوراة (أو) على (فعل بضم أوله وفتح ثانيه كدر)  
جمع درة وهي الزلزلة (وجدد) بالجيم (جمع جديد) بضم الجيم وفتح الدال (وهي الطريقة في الجدل  
وفي هذه الأرواح السبعة الأخيرة) وهي الثلاثة الملقبة بوجهة الأرض كدور قبل الخامس والثامن وما  
بينهما (بفتح الإدغام) فهما الثلاث الأولى فلما تقدم مر أن الإدغام يؤول إلى الحذف في الإخفاق وأما السبع  
الأولى من الأربعة فإنه وإن وازن الفعل لم يدغم فيها على مرعبة لإدغام لا سماعا أما الثلاثة الباقية  
ولها مخالفة الأعمال والوزن والإدغام مع الإقهار فخصر فعل لم يدغم فيه ما وازن من  
الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن عدو لا مثله لأربعة بصدده لا يجمع فيه فاقه بفتح إدغامه لم يدغم  
لعظم حلف الأذنين فإنه موارد بصدده فقل بضم أوله وفتح ثانيه عوصف قاه المراد وفي الصحاح  
ما انفقه له قال الخليل أصله حشداء على فتلأ فأدغم ونحو ردد من أردبائه موذن بصدده فقل  
بضمتين هو ذل ونحو حبية جمع سب إليه وازن بصدده فقل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو  
الدجج والختين مصدر دج بمعنى دب فإنه موذن بصدده فقل به بضمته نحو مل (و) الشرط (الثلاثة  
الباقية) من الأحده عشر هي (أن لا تكون حركة ما يما عارضا نحو حصص أبي ركف الشعر أصلها  
أحصصوا ركف يسكنون الآخر ثم نقلت حركة حمزة) من أبي وهي الفتحة (إلى الصاد) من أخمص  
(وحركة الفاء) من اكف بالكسر (لا تفتاء الساكنين) فالحركة أي ما عارضا لا يتدبها (وأن لا يكون  
المثلثان يامين) فتنهيتين (لازما) فتركب لهما نحو حي ومي ولا تامين) فواقيتين (في فعل كاسم  
والقتل) من أستر والقتل (وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والمعدل ل الله تعالى وبهي من حي من

(قوله أن لا يتصدر أوها)  
قال ابن مالك إلا أن يكون  
أو لها فاه المضارعة فقد  
يدغم بمد مدح أو حركة  
نحو لا يسموا وعكاه تين  
وقال المرادي وبجسود  
الإدغام أيضا في الفعل  
المضارع إذا اجتمع فيه  
ثمان والثانية أصلية نحو  
تتابع ويزن بهمة الوصل  
فيقال أتابع وقد ذكر  
هذا الشرط في الكافية  
(قوله أن لا يتصل بالساكن)  
الخ قد يقال كان يمكن  
الإدغام ويجلب حمزة  
لوصل كل آخر ب(قوله  
وفي هذه الأرواح السبعة  
الخ) قال للعاني سيأتي أن  
أولى التامين الزائدين في  
أول المضارع يجوز فيها  
العدك والإدغام فيليني  
استثنائها من قوله هنا  
وفي هذه الأرواح السبعة  
(قوله وددان) ينظر  
مامناه (قوله حبية) بالحاء  
المكسورة والياء الموحدة  
جمع حب وهو الإماء  
لكني يوضع فيه الماء وفي  
بعض النسخ بالجيم وفي  
بعضها بالحاء الموحدة فيليني

(قوله في ثلاث مسائل أخر) قال اتفاق إحداهما على ما يجب، الأمر هو أحد الثلاثة المذكورة قبل نحو أنه من أن واكتف الشرف  
ذكرناه لبيان أن الحركة العارضة لا وجب إبداء ما وعا لبيان جواز الوجهين فاعتب باختيار الحركة وعدمها إلا أن الحق أن الحركة  
توجب حبسها لأنها أوجب جواز الوجهين فتأمل (قوله لم يخلق الله الخ) فبالله وشرى فيه نظر لأن ابن مالك واتباعه من أجل علماء الإسلام  
وقد ذكرناه بعبور الإدغام والابتداء ومجانبة همزة الوصل لتعذر الابتداء بالسكون ولا يخلو حالها من أمرين (أما أن يكون استنادا فيه  
إلى فهم ذلك من لغة العرب أو استنباط ذلك منها لعدم ما ينافيه وبالله وهو كل لا يحسن الرد عليهما بمجرد عدم العلم بأن الله لم يخلق  
همزة وصل في أول الفعل المضارع لأحدهما مثبتان والزاد عليهما ذات وأثبت مقدم على الثاني ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا تفل  
بهما أيهما قدما على ما ذهب إليه بمجرد التثني من غير استناد إلى شيء يعتمد عليه ويستند إليه لأن سوء الظن بالآفة لا يفي لا تقي كيف  
وقد قبل الثقات أن ابن مالك (ع . هـ) قال قد علمت الصحاح فلم أستد منه إلا ثلاث مسائل ولا يضر ما عدم ذكرها المستند في ذلك

صريحا وإن ذكره نحو ما  
قال ابن المصنف ومنهم من  
يدعم ويسكن أوله، يدخل  
عليه همزة وصل فيقول  
أفعل اه لأحدهما تثان  
مؤثمان وقد ذكر صاحب  
العاموس في فصل الجيم  
من باب النون لا يحكم على  
جيان ومها إماما للفرية  
ابن مالك وأبو حيان  
فلينأمل ذلك فإنه محض  
درب ومالك لطيف ثم  
رأيت شيئا شبيحا للإسلام  
قال من غطت ففادى لخال  
أن يقول إن أردت لم يخلق  
الله في أول المضارع أصالة  
للم ولم لا يرد لأن الكلام  
فيما هو على سبيل المروءة  
أولم يخلقهما مطلقا فمنوع  
اه ولما نزل أنت يقول  
الترديد المذكور غير

بينة (وغيره أيضا من ح) بالإدغام فن أدغم نظر إلى أيهما مثلان في كله وحركة ثابتهما  
لازمة ومن فك نظر إلى أن اجتماع اثنين في باب حي كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع  
والأمر والعارض لا يمتد به فابا وكلاما يصبح راءك أكثر كلامهم فلو كانت حركة ثاني الياءين  
غير لازمة لم يوصل يورأيت عيبا لم يجر الإدغام حلا للفرام (وتقول استروا قتل) بالفتح وإذا أردت  
الإدغام فقلت حركة) التاء (الأولى إلى العاء) وهي السجدة أو القاف (وأسقطت الهمزة) أي همزة الوصل  
(الاستفهام عنها بحركة ما بعد ثم أدخلت) التاء في التاء (فتقول) في الماضي (ستروا قتل) بفتح أولها  
وتعدي لا يها (و) تقول (في المضارع) يستروا قتل فتفتح (وهي) في التاء (وتعدي لا يها) أي مع كسرة  
(ر) تقول (في المصدر) ستروا قتل لا تكسر أولها وتعدى لا يها وإنما ذكر المضارع والمصدر ليزيجهن  
ما أصله التثنية بضم ما عر ضربه وذلك أن نحو سترى يحتمل أن يكون على أصله ويحتمل أن يكون أصله استتر  
ولا يفرق بينهما إلا بالمضارع والمصدر فتقول في مضارع - تراءى في قوله فعل يستروا هم أوله لأن ما فيه  
على أربعة أحرف وفي مصدره كسرة ثم يقرأ في مصدره سترأوا أصله استترأوا بفتح أوله لأن  
ما فيه على خمسة أحرف فحذفوا منه حرفين وأدغم وفي مصدره ستروا أصله استترأوا بفتح أوله لأن  
لقد الحركة وطرفا من شدة (وهو هو هو هو) الإدغام والفتح (أيض في ثلاث مسائل أخر إحداهما  
أول الثاني) التاء (التي بينت في الأولين) في أول المضارع نحو (تذكر) مضارع يهل وتذكر (وذكر  
الماضي في شرح الحاشية وكتبته أبت) وشرح الخلاصة (ذلك إذا أدخلت) التاء في الأولى والثانية (اجتلبت  
همزة الوصل) لتوصل بها إلى ما سبق به، لم تكن الإدغام فتقول وتجن أنت اه (و) في نظره فانه  
(م يفتح الله) أحدهما العمد، فيما لم أدخل (همزة وصل في أول) الفعل المضارع وإنما إدغام هذا  
النوع في الوصل دون الابتداء) قال الخليل بن أحمد بن يحيى لا يجوز إدغام ألف الوصل عليه  
لأن ألف الوصل لا يدخل على أصل المضارع وذكر النظم وبعض كنيه هذه المسألة على الصواب فقال  
يجوز إدغام تاء المضارع في تاء أخرى بعد ما وحركة هي ولا يسموا تركا تميزا كما تقدم (وبذلك قرا

واضح كيف والمقام قاض بأن المراد أن الله لم يخلقها مطلقا لأن العرض لها عارضة في هو أجل لتعذر الابتداء بالسكون بل  
الكلام ليس إلا في ذلك فليأمل اه ولا يخفى ما فيه من التعديل لملائم ويلزم على هذا أن لا يحكم بسواء أحد من العلماء ولا خفاته  
والإسنان على النسيان وقد ذكر الفارح أن ابن مالك نفسه ذكر المسألة على الصواب في بعض كنيه فتدبر بالإصناف (قوله  
أحد من النصحاء) قال الدوشري قصد به تبين مراد الموضح ولو أن كلامه على حاله من غير زيادة لكان صحيحا لأن الله كما  
يخلق الأجسام يخلق لأعراض من جعلها همزة الوصل المذكورة اه (وأقول) عدم خلق الله الهمزة في أول المضارع كناية عن  
عدم وجودها ولها زاده الفارح إخلال بذلك كما لا يخفى عن العارف بأساليب الكلام (قوله ومكاد نجد) قال الدوشري  
ينظر هل هو بإدغام الحال في التاء بعد حذف إحدى التائين فإدخال نصب تاء أو هو بفتح التاء مضمومة وينطق بعدها بتاء  
ساكنة مدغمة في التاء الثانية وهذا هو الظاهر من قوله بعد مدة أو حركة ثم رأيت بعض القراء صرح بما ذكرناه ورأيت شيئا  
للعلامة أحمد بن قاسم العبادي ضبط بالقلم الحال بالضم والتاء بالتعدي فهاذا ذكر

لما رخص بالمثل فيقال التاء الأولى لها معنى كذا كر الشارح بقوله لدلالاتها على المضارع ويرجع مذهب سيوريه والبصريين بأن الثانية بها حصل الثقل بأنها قريبة من الطرف وقد تكون الثانية لامعنى لها أصلاً كاف مضارع ترمس بمعنى رمس فلينأمل (قوله وبجواب عن أولها الخ) فيه نظر لأنه لا يخرج القراءات عن القلت العادة لأن الظاهر أن سكن ياء الماضى لغة شاذة لا سيما مع بصر غيرها فلا يفسد ذلك بقراءة الأعمش والحسن وقوله قبل ذلك مع أنه مفهوم من الفعل فيه نظر فتدبره أن المراد نوح عاص مضموم غير مفهوم منه وأنه وجب بينهم (قوله فأجابهم المضمول به مع وجوده) فيه نظر كما به من مراجعة كلامهم في الكلام على هذه الآية (قوله وإذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع الخ) ينبغي إلحاق الألف بما ذكر لوجوده العلة فيها وقوله كذا قالوا فيه إشارة إلى التبري من التثنية بما ذكر لعمد من الحركة بمرور

(الذي في الوصل نحو ولا يسمو ولا يبرجن وكتم تمنون) لا أصل لهما من أو تبرجن وتتمنون بتاءين أو كتم أو لا يسمو أو لا يبرجن (فإن أردت التخصيف في الابداء حذف إحدى تائيهما هي الثانية) وقال السيوريه والبصريين لأن الاستتقال بها حصل (لا الأولى) لدلالة الم على مضارعة (حلا في المقام) الضمير وأصحابه من الكوفيين وجهتهم أن الثانية في الفعل معنى كالطرفة مثلاً وحده يصل بهذا المعنى (وذلك جائز في الوصل أيضاً قال الله تعالى مارا نلقى) الأصل تنطق لحذف إحدى تائيهما ولو كان ماضياً لقليل لطف لأن التاء بعد واجب مع الجازي إذا كان ضميراً متصلاً (ولقد كتم تمنون) لا أصل تمنون (وقد هيء هذا الحذف في النون) الثانية بعد نون المضارعة (ومنه على) تقول (لا تظفر امرأة ابن طامر) (وطامر) وكذلك على المؤمنين (بضم النون) وتشد الجيم المكسورة وسكون الياء (أسلمة تنهى) بفتح النون الثانية وتشد الجيم المكسورة مضارع على حذف النون الثانية وبضعفه لا يجرز في مضارع بأت ونقيض ونزل ونحو من إذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة بنصب الملائكة (وقيل لا أصل تنهى سكونها) أي الذين أتوا بها (عادت) في الجيم (كإجابة وإجابة) بتشد الجيم فيهما والأصل إجابة وإجابة فادخلت سكون الجيم والإجابة واحدة الإجابة والإجابة واحدة الإجابة وهي بدت المحذرة وكسر ما قال صاحب الفصحى قصرية بضم وبعين فيها ويقال إجابة كإقبال الإجابة وهي لغة بمسابة فيهما أسكرها لا كقولهم قال ابن السكيت (وإدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف) لأن النون عند الجيم تخفى ولا تدمج (وقيل هو) فعل ماض (من كذا ينجر) منه فيف عينه وهي الجيم (ثم ضمت عينه) وبنى للمعول (وأستند لضم المصدر) والتقدير نجي هو أي النجاه (و) فيه ضم من جهلت إحداهما (وكان كذا الضم) لا أصل ماض (من الجوهول عرقض الأسر) الثانية إجابة ضمير المصدر مع أنه مضموم من الفعل والثالثة إجابة ضمير المفعول به مع وجوده قاله في المعنى وبجواب عن أولها بأن سكن ياء المفتوحة التخصيف كقوله نقرأ لا معنى فنى ولم يحد قرأ الحسن ما بقى من الزايم يكون الياء عليها وصلوا وهي الثانية في الفعل وحمل بينهم فإن الدائب صهر المصدر من الثالثة بقراءة أبي جعفر ليجري قوماً بها كلهم يكسبون فأجابهم المفعول به مع وجوده المستلة (الثانية والثالثة) من المسائل اثلاث لأن يجرز بها الإدغام والفك (أن تكون الكلمة قبلها مضارعة مجزوماً) بالسكون (أو فصح أسر) بفتح على السكون فإنه يجرز فيه تلك الإدغام (قال الله تعالى ومن يردكم منك عن دونه يقرأ بالهك وعرفه أهل الجاهل والإدغام وهو لغة نعيم) اعتداداً بحريك الساكن في بعض الأحوال نحو لم يردكم عن دونه فادخلوا أهل الجنة لا يعتدون بذلك (وقال الله تعالى واحضض من صوتك) بالهك (وقال) جبرير (الكسر

لفض الطرف إليك من نعيم) فلا كتباً لحذف ولا كلاً

بالإدغام وإذا ادغم في الأسر على لغة نعيم وجب طرح همز فالوصل لادم الاحتياج إليها وهي الكسائية أسمع من عبد الله يساردوا الضوضاء فوجدة الوصل ولم يملك ذلك أحد من الصر بين وإذا اتصل بالمدغم ياء أو جمع نحو رددوا أو ياء مخاطبة نحو رددى أو نون نوكيد نحو رددوا أو همزة الجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعلموا بأن الفصل حيث انتهى على هذه العلامات وليس تحريكه بعارض وإذا اتصل بالمدغم هاء مخاطبة وجب ضم المدغم فيه نحو رددوه ولم يردوه وجب فتح المدغم به قبل هاء الثانية نحو رددوها ولم يردوها قالوا لأن الهاء حذفت لم يردوه وجودها فكان الدال قد ربيص لا أنه محذوف أو مكسر أو نون رددوها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك في مضموم الدال مذكور لم يلب لأوجه التثنية قبل هاء الفاتحة وطوع على تجويد

(قولوا لنزوم الخ) قال الدوشيرى هو كالاستثنى من فعل الأمر المتقدم على لغة بنى تميم امرؤاؤه لم يقف على كلام القائل فإنه قال : إن قلت علم فعل امر عند تميم فظفها علامات التأنيث والتثنية والجمع فالزوم لإدغامها فيها على أصلهم وفعلهم الأمر وعند المحمديين أمر فعل يستوى فيه الواحد والجمع والتأنيث والمذكر فالزوم الإدغام فيها عند المحمديين فانص الأصل إذ الكلام فى المضارع وفعل الأمر وليس هو مع ما فى أى شيء . مقتضى . ( ٤٠٣ ) فليس له غيره وانزوم اقتضاب لبيان مخالفة حكمه لما هو بمعنى من أفعال الأمر

في الإدغام والتزام حركة  
الفتح فتأمله ( قوله وإذا  
أصل بالمدغم هاء غائبة )  
مثله إذا أصل به ساكن  
بحو علم لزج فانه يجب  
الفتح أيضا قال المرادى  
وإذا أصل به نون الإثبات  
فالتباس هل من وزم  
الغراء أن الصواب هل  
ينحى بهم وزياد فون ساكنة  
بعدها وزيادة لفتح الميم  
ثم من هم الون الساكنة  
في نون الإثبات أيضا وحكى  
من أن حمروا هاء هم من  
العرب هذين الذوات كسر  
الميم مدونة وزياد ساكنة  
بعدها قبل نون الإثبات  
وحكى من ذهبهم هل  
نعم الميم قال المرادى  
الخامس برم المدغمون  
فتح المدغم فيه قبل هاء  
غائبة بحو العلم رد هاء ولم رد هاء  
والزموا أصله قبل هاء غائبة  
بحو لم يرد هاء قالوا لأن الهاء  
حفية فلم يمتدوا بوجودها  
فكان الدال قدولى لآلف  
والواو بحو رد واد هاء أشد  
بقوله قالوا إلى التبرى من  
التعليل بما ذكرنا عدم إضاحه

كلياتي بحول يردده الله وجود الواو عند عدم الإشباع وإن كان يمكن حقه على السمع وكان الشارح لم يظ ذلك فقصص العلة على ما هو الغائية والآلاف في قوله فقد ولسد الآلاف مرفوعة فاعلام حذف 'امم' والآلاف والواو في قول المرادى قسول الآلاف والواو مرفوعة كذا في قوله يذهب الخ ينبغي أن يغير عليه فيقال ما أم فعل تاحفه أم ما زال بالارزة فيقال هو هذا (فرا هو الفرق الخ) فيه نظر لإمكان أن يعارض بالمثل فيقال أيضا السكون عند اتصال العمل عصمه الزرع طررض أيضا يزول بزوال العضد المذكور



(قوله نحو لحمت عينه) قال في الجمع بين العباب والمحكم الجمع في الدين سلاق بصيد باو التصاق وقيل هو التوافق من وجع وقيل هو لزوق أجنابها الكثرة الموضع وقيل هو التصاقها بالرمس وقد لحمت عينه تلحح لحما بإظهار التضعيف وهو أحد الألفاظ التي خرجت على الأصل من هذا الضرب منبهة على أصلها ودليلا على أولية مخالفتها من حيث اللفظة وأصل السقام ألسنة وحركات اللسان والإدغام في الحذف عينه ولحمت عينه أكثر دمرها وغلقت أجنابها اهـ (قوله أي لصقت) ينظر ضبطه وينظر هل يجوز أن يقال لصقت يدي بالكتاب متعديا أو لا يجوز وهل يجوز الإدغام في الالف الساقية للحذف عينه (٤٠٣) وما هو الساقية لا يجوز قال في الصحاح

وأصل يقولون ردنا وما وردت هذه اللفظة حيفة كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والفاء فأقروا اللفظ على حاله بعد دخولهما (وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذا نحو لحمت عينه بمجاورة مؤنثين أي لصقت بالرمس بفتح الميم وهو وسخ مجتمع في الموق فإن سال فهو خمس وإن جدد فهو رمس له قال في الصحاح (والسقام) أي تفهم تراثت وضرب البلد أي كثر ضربه وذهب الإنسان أي انتهت شجرة في جهينة وحكك الفرس أي اصطكك من قرباء رقة طلع الفرس أي اشتدت حمرة عينه وهو ذلك مما جاء بإظهار التضعيف لبيان الأصل كالقود بالتصحيح (أو في ضرورة كقوله) وهو أبو النجم السجل  
الحدقة على الأجله الواسع الفضل الوهب المهرل  
واقياس الأجل بالإدغام الحدقة الذي هذا الملهو ما كنا لنتدى لولا أن هذا الله جعله الله حالها  
لوجهه موجها للقود ليد به يتركه ووافي القراخ من تأليف يوم عرفة من شهر سنة ست وتسعين  
وثمانمائة وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

لحق به ولحق به والتحق به والتحق به والتحق به  
غيره والتحق به غيره اهـ  
فهم منه أن لصق كسمع  
في أنه لازم (قوله وهو  
وسخ الخ) لو قال بدل  
وهو وسخ في المرق فإن كان  
الوسخ الذي في المرق سائلا  
فهو خمس لكان أحسن  
كما لا يخفى (قوله قاله في  
الصحاح) الذي في الصحاح  
والرمس بالتحريك وسخ  
يجمع في المرق فإن سال  
فهو خمس وإن جدد فهو  
رمس وقد رمصت عينه  
بالكسر والرجل أرمص  
(قوله أو في ضرورة)  
سطوف على قوله شذوذا  
لأنه على نوع الخافض  
والقدير في شذوذا وفي  
ضرورة فان قلت قوله  
شذوذا صفة المصدر محذوف  
أحوال قامت على هذا  
القدير يكون من جملة  
معطوفة معذوفة والقدير  
أرى جود ذلك في ضرورة  
ويؤيد أن التعصب على

(ثم الجزء الثاني من الكتاب)

مركز تحقيق كتاب ميرزا علي محمد

نوع الخافض لا يصار إليه مع غير غير وإن كان المصنفون لا يتعاضدون من مثل ذلك على أن يقرح المصدر حالاً من صور على السماع وإن كان كثير أو يمكن أيضاً أن يكون قوله في ضرورة معطوفة على شذوذا على تقدير الحالية أيضاً والتقدير وقد يفك الإدغام في غير ذلك حال كون ذلك شاذاً أو كائناً في ضرورة قوله قال الدنو شري قوله في ضرورة معطوف على قوله شذوذا وينظر هل هذا اللفظ صحيح أو لا وهو الظاهر الصحيح وهو صلف على المعنى لأن قوله شذوذا في معنى شذوذ (قوله الحدقة) لا يخفى ما في حسن هذا الختام من العلامة عبد الله جمال الدين بن همام وقد دره ما أدراه بأساليب الكلام حتى الله تراه صوب الرحمة على الدوام وخبر لنا وله ولجميع المسلمين وأسأل الله حسن الخاتمة لى وجميع الإخوان وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

صبيغة

صبيغة

- ٢ باب حروف الجر  
٤ فصل في ذكر معاني الحروف الجارة  
١٨ فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية  
٢١ فصل تزايد كلمة وما بعد من وبن والباء  
٢٢ فصل تحذف رب ويبقى محالها الخ  
٢٣ باب الإضافة  
٢٥ فصل وتكون الإضافة على معنى اللام بالكثيرة الخ  
٢٦ فصل والاضافة على ثلاثة أنواع الخ  
٢٩ فصل تختص الإضافة اللفظية بمرور دخول  
أل على المضاف في خمس مسائل الخ  
٣٤ فصل الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للاضافة والإفراد الخ  
٤١ فصل وما كان من أسماء الأركان بمنزلة إذ وإذا الخ  
٤٢ فصل ويمرر في الزمان المعمول على إذا وإذا الإعراب على الأصل والبناء الخ  
٤٢ فصل بما يلزم الاضافة كالأركان الخ  
٥٥ فصل يمرر أن تحذف ما علم من مضاف ومضاف إليه الخ  
٥٧ فصل دعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضامين إلا في الشعر الخ  
٦٠ فصل في أحكام المضاف للياء  
٦١ باب إعمال المصدر واسمه  
٦٥ باب إعمال اسم الفاعل  
٦٧ فصل يحول صيغة فاعل للبالغة والتكثير الخ  
٦٩ فصل تثنية اسم الفاعل ووجهه وتثنية أمثلة المبالغة ووجهها كفردهن في العمل والشروط  
٦٩ فصل يمرر في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل أن ينصب به وأن يخفف بإضافته  
٧١ باب إعمال اسم المفعول  
٧٢ باب أبنية مصادر الثلاثي  
٧٤ باب مصادر غير الثلاثي  
٧٧ فصل ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي
- بمئة بالفتح الخ  
٧٧ باب أبنية أسماء الفاعلين  
٧٩ فصل ويأتي وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرى بلفظ مضارعه الخ  
٧٩ باب أبنية أسماء المفعولين  
٨٠ باب إعمال الصفة المضافة باسم الفاعل المتعدي إلى الواحد  
٨١ فصل وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث الخ  
٨٢ فصل لمصول هذه الصفة ثلاث حالات الخ  
٨٦ باب التعجب  
٩٠ فصل وإما ينشئ هذان القملان عما اجتمعت فيهما ثمانية شروط الخ  
٩٣ فصل ويتوصل إلى التعجب من الزائد على ثلاثة الخ  
٩٤ باب نعم وبئس الخ  
٩٧ فصل ويذكر النصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس  
٩٨ فصل وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فإنه يمرر استصاليه على فعل الخ  
٩٩ فصل ويقال في المدح جبذا وفي الذم لا جبذا  
١٠٠ باب أقمل التفضيل  
١٠٢ فصل ولاسم التفضيل ثلاث حالات الخ  
١٠٧ باب أعمد  
١٠٩ فصل ويجب موافقة النصف لما قبله الخ  
١١٠ فصل والأشياء التي يشتمل بها أربعة الخ  
١١٣ فصل وإذا تعددت النعوت الخ  
١١٦ فصل وإذا تكررت النعوت لواحد الخ  
١١٨ فصل ويمرر بكثرة حذف النعوت إن علم الخ  
١٢٠ باب التوكيد  
١٢٤ فصل ويمرر إذا أريد تقوية التوكيد أن يقع كله بأجمع الخ  
١٣٠ باب المعطف  
١٣٤ باب عطف النسق

١٣٥ فصل في كيفية استعمال حروف العطف  
وبيان معانيها

١٥٠ فصل يمتط على الظاهر والضمير المنفصل  
والضمير المتصل الخ

١٥٣ فصل يختص الفاء والواو بهما مع حذفهما مع  
مطلوبهما للدليل الخ

١٥٥ باب البدل

١٥٩ فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم ولا

يبدل المضمرة من المضمرة الخ

١٦١ فصل يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله

١٦٣ فصل وإذا أبدل اسم من اسم مضمحل معنى

حرف استفهام الخ ١٦٣ باب النداء

١٦٣ الفصل الأول في الأجراف التي يليها بها

المنادى وأحكامها

١٦٥ الفصل الثاني في أقسام المنادى وأحكامه

١٧٣ الفصل الثالث في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه

١٧٧ الفصل الرابع في المنادى المضاف لغيره

١٧٩ فصل وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إليه

باب في ذكر أسماء لأسماء النداء

١٨٠ باب الاستغاثة

١٨١ باب التوبة

١٨٣ فصل وإذا نوب المضاف لغيره

١٨٤ باب الترغيم

١٨٦ فصل والمخوف للترغيم إما حرف الخ

١٨٨ فصل الأكثر أن ينوي المخوف الخ

١٨٩ فصل يختص ما فيه ناء التأنيث بأحكام الخ

١٨٩ فصل ويجوز ترغيم غير المنادى بثلاثة شروط الخ

١٩٠ باب المنصوب على الاختصاص

١٩٢ باب التحذير ١٩٥ باب الإغراء

١٩٥ باب أسماء الانفصال

١٩٧ فصل اسم الفعل ضربان الخ

١٩٩ فصل يعمل اسم الفاعل عمل مسماء الخ

٢٠٠ فصل وما نون من هذه الأسماء فهو مكررة الخ

٢٠١ باب أسماء الأصوات

٢٠٣ باب نوني التوكيد

٢٠٦ فصل في حكم آخر الفعل المؤكدة

٢٠٧ فصل تنفرد النون الحقة بأربعة أحكام الخ

٢٠٩ باب ما لا ينصرف

٢٢٧ فصل يمرض الصرف لغير المنصرف لأحد

أربعة أسباب الخ

٢٢٨ فصل المنفوس المستحق لمنع الصرف إن

كان غير علم حذف بالاء الخ

٢٢٩ باب إعراب الفعل

٢٣٥ فصل وينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا الخ

٢٤٣ فصل وينصب المضارع بأن مضمرة جوارا الخ

٢٤٥ فصل وجازم الفعل نونان الخ

٢٤٩ فصل يقتضي في الشرط ستة أمور

٢٥١ فصل وإذا انتقض الجملتان ثم جئت

بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو الخ

٢٥٢ فصل يجوز حذف ما علم من شرط إن كانت

الأداة إن الخ

٢٥٤ فصل في لو

٢٥٦ فصل في أما

٢٦٢ فصل في لولا ولوما

٢٦٣ باب الإخبار بالذي وفروعه

٢٦٤ الفصل الأول في بيان حقيقته

٢٦٥ الفصل الثاني في شروط ما يجزى عنه

٢٦٧ فصل إذا رفعت صلة ال ضميرا الخ

٢٦٩ باب العدد

٢٧٠ فصل يميز الثلاثة والعشرة وما بينهما الخ

٢٧٢ فصل الأعداد التي تضاف للعدد الخ

٢٧٣ فصل فإذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين الخ

٢٧٥ فصل ويجوز في العدد المركب ضمير إلى عشر

والثني عشرة الخ

٢٧٦ فصل ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة

وما بينهما اسم فاعل الخ

صفحة

٢٧٩ باب كتابات العدد

٢٨١ باب الحكاية

٢٨٥ باب التأنيث

٢٨٦ فصل الغالب في التاء أن تكون لفصل

صفة المؤنث الخ

٢٨٨ فصل لكل واحد من التانيث أو زان

نادرة وأوزان مشهورة الخ

٢٩١ باب المقصور والممدود

٢٩٤ باب كيفية الشلية

٢٩٦ باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم

٢٩٧ باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

٢٩٨ فصل إذا كان المجرع بالالف والتاء اسما

للألميا الخ

٢٩٩ باب جمع التكثير ٣١٧ باب التصغير

٣١٩ فصل وأعلم أنه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد

ياء التصغير لهما تجاوز الثلاثة أربع مسائل الخ

٣٢٠ فصل ويستثنى أيضا من قولنا يترصل ال

مثالي فمبجل الخ

٣٢١ فصل وثبت ألف التانيث المقصور وإن كان

رابعة الخ

٣٢١ فصل وإن كان ثاني المصغر قبله من

رددته إلى أصله الخ

٣٢٢ فصل وإذا صغر ما حذف أحد أصوله الخ

٣٢٣ فصل وتصغير الترخيم الخ

٣٢٣ فصل ويبحث في تاء التانيث تصغير ما لا يلبس من

مؤنث عارضا الخ

٣٢٤ فصل التصغير من جهة التنصير في الاسم الخ

٣٢٧ باب النسب

٣٣١ فصل حكم همزة المندرج في النسب كحكمها

في الثانية الخ

٣٣٢ فصل ينسب إلى صدر المركب إن كان التركيب

إسناديا الخ

٣٣٢ فصل إذا نسبت إلى ما حذف عين وصحت

لامه وددتها الخ

صفحة

٣٣٦ فصل وينسب إلى الكلمة التالية على جملة

على لفظها الخ

٣٣٧ فصل وقد يستثنى عن بامى النسب بصريح

المنسوب إليه على أنه ال

٣٣٧ فصل وما خرج عما قرئناه في هذا الباب

باب الوقف

٣٤٠ فصل ولك في الوقف على المهرج الذي ليس

بهاء التانيث الخ

٣٤٢ فصل وإذا وقف على تاء التانيث والتزم من التاء الخ

٣٤٤ فصل ومن خصائص الوقف اجتناب هاء

السكت ٣٤٦ باب الإمالة

٣٥١ فصل تسمي ال الفتحة قبل حرف من الثلاثة الخ

٣٥٢ باب التصريف

٣٥٤ فصل ينقسم الاسم إلى مجرد من الزوائد الخ

٣٥٧ فصل وينقسم الفعل إلى مجرد الخ

٣٥٨ فصل في كيفية الوزن

٣٥٩ فصل فيما تدرف به الأصوات والزوائد

٣٦٤ فصل في زيادة همزة الوصل

٣٦٦ باب الإبدال

٣٦٨ فصل في إبدال الهمزة ببدل من الواو والياء

في أربع مسائل الخ

٣٧١ فصل في عكس ذلك وهو إبدال الواو والياء

من الهمزة ويقع ذلك في بابين الخ

٣٧١ الباب الأول باب الجمع الذي على مفاعل الخ

٣٧٢ الباب الثاني باب الهمزتين المتتبعين في كلمة

٣٧٥ فصل في إبدال الياء من أختها الالف والواو

٣٨٣ فصل في إبدال الواو من أختها الالف والياء

٣٨٦ فصل في إبدال الالف من أختها الواو والياء

٣٩٠ فصل في إبدال التاء من الواو والياء

٣٩١ فصل في إبدال الطاء

٣٩٢ فصل في إبدال الهاء من تاء الافتعال

٣٩٢ فصل في إبدال الميم

٣٩٣ باب نقل حركة الحرف المتحرك المقتل إلى

أما كن الصحيح قبله

٣٩٥ باب الخلف ٣٩٧ باب الإدغام